2272
66548
.957
v.1

DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE

Princeton University Library
32101 073506741

برنامج الجزء الاول من حواشي الشيخ يس علي خلاصة الامام ابن مالك رحمها الله * وقد طبع بالمطبعة المولوية * بفاس المليا المحمية * تحت اتفاق مولانا الامام * تاج الملوك المعظام * عالم العلماء الجهابذة الاعلام * البدر المشرق * الذي باهي به المغرب المشرق * بحر العلم الزاخر * الذي أسجد الله الكلام لكلامه * وجعل النيرات والتحريرات طوع اقلامه * حامل لواء الشريعة * وحامي حوزته المنيعة * منقذ رعيته من كل مايشين ويغيظ * ابى المواهب ﴿سيدنا ومولانا عبد الحفيظ﴾ أدام الله نصره وتاييده * وخلد ملكه وماثره العديدة * وأعز به الاسلام * واحيا به سنة جده عليه الصلاة والسلام

الكلام ومايتألف منه	٥	المعرب والمبنى	١٤		
النكرة والمعرفة	٤١	العلم	٥٠	الاشارة	٥٥
الموصول	٥٨	اذات التعريف	٦٦	الابتداء	٦٩
كان واخواتها	٩٨	ماولا الخ	١١٣	افعال المقاربة	١١٨
ان واخواتها	١٢٦	لا التي لنفي الجنس			١٥٤
ظن واخواتها	١٠٧	اعلم وأري	١٨٤	الفاعل	١٨٧
النائب	٢٠٢	الاشتغال	٢١٤	تعدي الفعل الخ	٢٣٠
التنازع	٢٣٩	المفعول المطلق	٢٤٧	المفعول له	٢٦١
المفعول فيه	٢٦٦	المفعول معه			٢٨١
الاستثناء	٢٨٦	الحال			٣٠٧
التمييز	٣٢٧	حروف الجر			٣٣٥
الاضافة	٣٦٦	المضاف الي ياء النفس			٤١٦
اعمال المصدر	٤٢٠	اعمال اسم الفاعل	٤٢٩	ابنية المصادر	٤٤٤
ابنية اسماء الفاعلين		٤٥٦ الصفة المشبهة باسم الفاعل			٤٦٤
التعجب	٤٧٥	نعم وبيس	٤٨٧	التفضيل	٥٠٢

هذه حواشي الشيخ الامام خاتمة المحققين الشيخ يس الحمصي نزيل مصر على خلاصة امام الائمة جمال الدين بن مالك رحمهما الله آمين وبالهامش شرح الامام ابن مالك لكافيته نفع الله بالجميع

al-ʿUlaymī, Yāsīn
Hawāshin

التعريف بابن مالك رحمه الله

قال الجلال السيوطي في بغية الرواة محمد بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين ابو عبد الله الطاءي الجياني الشافعي النحوي نزيل دمشق امام النحاة وحافظ اللغة قال الذهبي ولد سنة ٦٠٠ أو سنة ٦٠١ وتوفي في شعبان سنة ٦٧٢ وسمع بدمشق من السخاوي والحسن ابن الصباح وجماعة وأخذ العربية عن غير واحد وجالس بحلب ابن عمرون وغيره وتصدر بها لاقراء العربية وصرف همته الي اتقان لسان العرب حتي بلغ فيه الغاية وحاز قصب السبق وأربي على المتقدمين وأما النحو والتصريف فكان فيه بحراً لا يجارى. وحبراً لا يبارى. وكانت الائمة الاعلام يتحيرون فيه ويعجبون من أين يأتي بشواهدها مع ما هو عليه من الدين المتين وصدق اللهجة وكثرة النوافل وحسن السمت ورقة القلب وكمال العقل والوقار والتؤدة روي عنه ابنه الامام بدر الدين وابن أبي الفتح البعلي والبدر ابن جماعة والعلاء بن العطار وخلق اه باختصار

التعريف بالشيخ يس رحمه الله

هو العلامة المحقق. الدراكة المدقق شيخ العربية وقدوة ارباب المعاني والبيان الشيخ يس بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن الشيخ عليم الحمصي الشافعي الشهير بالعليمي نزيل مصر مولده بحمص ورحل مع والده الى مصر ونشأ بها وقرأ على الشيخ منصور السطوحي والشهاب الغنيمي ولازمه في العلوم العقلية وأخذ الفقه عن الشمس الشوبري وكان ذكياً حسن الفهم وبرع في العلوم العقلية وشارك في الاصول والفقه وتصدر في الازهر لاقراء العلوم ولازمه أعيان أفاضل عصره وحظي كثيراً وشاع ذكره وبعد صيته وكان مطبوعا على الحلم والتواضع وله مال جزيل وانعام على طلبة العلم وكلمة مسموعة والف تآليف كثيرة عم بها النفع وكانت وفاته يوم الاحد عشري شعبان عام ١٠٦١

طبع بالمطبعة المولوية * بفاس العليا المحمية

١٣٢٧

سنة

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

سالني بعض الادباء المعتنين بحقائق الانباء ان اتلوا الكافية الشافية بشرح تخف به المؤنة وتخف به المؤنة ويكون به الغناء مصحونا والعناء مامونا فاجبت دعوته دون توقف وانجزت عدته دون تخلف واستوهبته من الله عزوجل التمكين من التلطف في حسن التصرف والتامين من التعسف والتكلف وان يجعل ذلك مفتتحا بخلوص النية مختتما بحصول الامنية انه واهب كل خير كاف في كل ضير

(قال ابن مالك محمد وقد* نوي افادة بما فيه اجتهد)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي لم يخب من نحاه : والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي رفع الله مقامه على سواه . وخفض منزلة كل من عداه . وعلى آله وصحبه ومن والاه (وبعد) فهذه فوائد تتعلق بالفية الامام ابن مالك جمعتها من خط فريد زمانه . وحيد اوانه . الجمال ابن هشام بهامش نسختين من المتن والنصف الاول من شرح ابن الناظم ومن ابحاث خاتمة المحققين شهاب الملة والدين أحمد بن قاسم مما كتبه بهامش شرح ابن الناظم والاشموني والنكت وفوائد اخري ظفرت بها حال القراءة خشيت عليها الضياع وأرجوا من فضل الله تعالى ان يحصل بها مزيد الانتفاع وان تكون وسيلة لى في حصول المقصود من الثواب في دار الجزاء من الكريم الوهاب انه ولى ذلك وهو حسبي هنالك (اعلم) ان الناظم رحمه الله ابتدأ باشياء ينبغي تقديمها (احدها) التعريف بنفسه لان جهل القائل ربما ادعي الي التهاون بالمقول وذلك مود لعدم الانتفاع بالمقصود للمصر رجاء الثواب من الملك الوهاب فقال (قال محمد هو ابن مالك) وعبر بصيغة الماضي وهي حقيقة فيما وقع وانقطع وهو بعد لم يقل شيئا لان ذلك يصح حيث يكون المستقبل مظنون الوقوع كما هنا كما يصح حيث يكون معلوم الوقوع كقوله تعالي اتي امر الله وقوله هو ابن مالك استيناف بياني لدفع الاشتراك اللفظي العارض لاسمه ومالك جده الاعلى وآثر النسبة اليه قصدا للتفاؤل بتملكه رقاب العلوم ولما خطر له صرف عنان الاعتناء الي الدخول في خفارة خير مالك فئاثر وصف الاسم الشريف بقوله خير مالك دون غيره من اوصاف الكمال (الثاني) الثناء على الله عز وجل الذى هو مقدم على

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY PAIR>
2101 021695

كل امر ذي بال عملا بالحديث الوارد في ذلك فقال (احمد ربي الله) وأتي بالجملة الفعلية المضارعية لانه قصد اظهار ولاية ذلك بنفسه وعمله فيه تحقيقا لمقام العبودية واضاف الرب الى ضمير نفسه اذ كان قصده تقييده بالعبودية التي هي مناط قيام الرب له بما يصلحه في جميع شئونه وتصريفاته عموما وفيما يحاوله من هذه الافادة خصوصا ولفظ الجلالة بيان من ربي او عطف بيان وخير بنية تفضيل من الخير ضد الشر بدل من الله وان كان بدلا لانه يبدل من البدل لا من ربي لانه لا يعرف تعدد غير بدل البدا كما قاله ابو حيان وابن هشام في بحث انتهى من المغني واما دعوى الدماميني الجواز اخذا من كلام ابن الحاجب في الامالي فاشتباه لان ابن الحاجب قال في الكلام على آية غافر الاحسن ان ذي الطول بدل ثان من المبدل الاول فقال الدماميني فيه دليل بين على جواز تعدد المبدل منه اه وابن الحاجب لم يقل من المبدل منه بل قال من المبدل يعني البدل وجملة الحمد في محل نصب على الحكاية بالقول وهل هي مفعول له او مطلق خلاف بين الجمهور وابن الحاجب فانظر المغني في الباب الثالث (الثالث) الصلاة على سيد الانام عليه وعلى اله افضل الصلاة والسلام فانها الوسيلة لقبول الطاعات وحصول المرادات فقال (مصليا على الرسول المصطفى * وآله المستكملين الشرفا) وللعمل نطلبها قبل السؤال لانها مقبولة فيرجى ان تشفع في السؤال فيقبل والمصنف سار صريحا في قوله واستعين الله وقد صرح بذلك الشاطبي هنالك فقال وهو محل قد صادف فيه محل الدعاء لانه وقع له بعد الثناء على الله والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم فلا حاجة لما تكلفه هنا من ان الدعاء ضمني لان الثناء على الله تعريض بالسؤال بما قيل. اذا اثنى عليك المرء يوما. كفاه من تعرضه الثناء. ولانه ورد من شغله ثناؤه على عن مسئلة اعطيته افضل ما اعطى السائلين ومصليا حال من فاعل احمد منتظرة لا مقارنة لتعذر مقارنة لفظ لآخر وكل من الحمد اللغوي المراد هنا والصلاة مورده اللسان واورد ان المقصود وجود الصلاة بالفعل

(الحمد لله الذي من رفده *
توفيق من وفقه لحمده)
(تبارك اسمه وتمت كلمه *
وعم حكمه وجمت حكمه)
ثم على خير الهداة احمدا *
منه صلاة تستدام أبدا)
تم آله وصحبه الالي *
بحفظهم عهوده نالوا العلى)
(وتسعد الذي به قد اعتني *
سعادة منيلة اقصى المني)

(RECAP) 2272 .66548 .957

(وبعد فالنحو صلاح الالسنه*
والنفس ان تعدم سناه في سنه)
(به انكشاف حجب المعاني*
وجلوة المفهوم ذا اذعان)
(ومن يعن طالبه بسبب*
فهو حري بنيل كل أرب)
(وقد جمعت فيه كتبا جمه*
مفيدة يعني بها ذو الهمه)
(وهذه ارجوزة مستوفيه*
عن اكثر المصنفات مغنيه)
(تكون للمبتدئين تبصره*
وتظفر الذي انتهي بالتذكرة)
(فليكن الناظر فيها واثقا*
بكونه اذا يجاري سابقا)
(فمعظم الفن بها مضبوط*
والقول في أبوابها مبسوط)
(وكم بها من شاسع تقربا*
ومن عويص انجلى مهذبا)
(فمن دعاها قاصدا بالكافيه*
مصدق ولو يزيد الشافيه)
(فالله يحظينا بخير سعي*
وباجتناء ثمرات الوعي)

لا تقديرها فالاوجه حملها علي المقارنة ومقارنة لفظ آخر معناها البعدية ومحل المنع من استعمال لفظ رسول في جانب المصطفي صلي الله عليه وسلم مجردا عن كونه وصفا للفظ النبي ونحوه مما هو صريح في التعظيم ما لم يقرن بما يدل علي التعظيم كالمصطفى هنا* ثم اخذ في بيان مقصوده من هذا النظم فقال (واستعين الله في الفية) اي اطلب منه المعونة لان اصل الاستفعال للطلب وكان الاولى ان يقدم اللفظة المعظمة للاعتناء اوالتبرك اولافادة معنى الحصر عند من قال التقديم يفيده والوزن يقبله فكان يقول والله استعين قال الشاطبي واتي بالحرف الذي يقتضي الظرفية ليجعل هذه القصيدة محلا للاستعانة بالله وكانه علي حذف مضاف اي في نظم الفية وقال الراعي والظاهر انه وضع في موضع على لان مادة استعين تتعدى بعلي اه اى الى المفعول الثاني وقيل ضمن الاستعانة معني الاستخارة وتعقب بان الاستخارة تقتضي التردد والمصاحبة جازم* ثم وصف الالفية للترغيب فيها بقوله (مقاصد النحو بها محوية) وهذه صيغة عموم تفيد الاحتواء من المقاصد علي جميعها وهذا ينافي قوله آخر النظم نظما علي جل المهمات اشتمل وهو المطابق للواقع اذ فاته اشياء من مقاصد النحو ومهماته كباب القسم وباب التقاء الساكنين بل المقاصد أعم لانقسامها الي المهم وغيره واذا لم تشتمل على كل المهمات فبالاحري ان لا تشتمل على كل المقاصد وبقوله (تقرب الاقصا بلفظ موجز) وله تفسيران احدهما ان هذه الالفية تضم اطراف المعاني البعيدة علي التحصيل والضبط فتضبطها بقوانين وجيزة مختصرة حتى تجعلها سهلة القياد لا تتعاصى على ذي فهم ولا تشذ عن الضبط والثاني انها تجمع اشتات المعاني الكثيرة في اللفظ اليسير اشارة منه الي اختصارها وبقوله (وتبسط البذل بوعد منجز) والاقرب انه كناية عن اتيانه بالقوانين والضوابط موفاة وبالابواب مكملة المقاصد مضمومة الاطراف لا تنقص عن المطلوب فمتى طلب منها قانون او مسئلة وجد فيها ذلك لا يفتقر الناظر فيها الي غيرها او كناية عن كونها سهلة لا يصعب فهمها علي

الناظر فيها ولا يقف دون الوصول الى حاجته منها ويحتمل ان في الكلام استعارة تخييلية وانه شبه الالفية بكريم يعد سائله بحصول اغراضه ولا يماطله وعلي التقديرين فلا تجوز في الاطراف ويحتمل ذلك وتقريره لا يخفي علي العارف بالقوانين البيانية وقد قررناه في غير هذا التعليق قوله (كلامنا لفظ مفيد) ان قيل الاجناس لا يحترز بها فيقال بتصدير الحد باللفظ لم تدخل الدوال الاربع ولا يقال خرجت لان الخروج فرع الدخول وهي لم تدخل وان قيل يحترز بها اذا كان بينها وبين الفصول عموم وخصوص من وجه فيقال خرج باللفظ الدوال المفيدة التي شملها الفصل وهو مفيد فهي داخلة فيه ولم يشترط المص التركيب لاغناء المفيد عنه لكن اورد طلبة مالقة علي ابن الفخار ان اشتراط الجزولي المركب في حد الكلام حشو فاجاب عن الحال بلزوم دخول اسماء الاعداد نحو اثنان ثلاثة اربعة في الكلام فانها مفيدة مع كونها غير مركبة والدليل علي كونها غير مركبة نطقهم بها علي الوقف وقولهم ثلاثة اربعة اذا ادرجوا ولا تسمى كلاما وقول الشاطبي انها افادت مع القرينة الا تري انها لا تفيد اذا عد بها من غير حضور معدود فقد حصل التركيب بوجه ما فلذلك حصلت الافادة فليست الفاظ العدد اذا عد بها من المفردات علي الاطلاق وعلي هذا التقدير تسمى كلاما محل نظر لان القرينة انما هي من اسباب الفائدة وهي مسلمة ولا يصح دعوي تقدير محذوف للقرينة تكون به مركبة لانه ينافي نطقهم بها علي الوقف ولا يختص كلام ابن الفخار بالاعداد حتى يتم قول الشاطبي الا تري الخ لانه مطرد في الاسماء المسرودة مطلقا بتدبر ولم يشترط في الفائدة ان تكون جديدة فالفائدة عنده صلاحية اللفظ لان يحصل منه عند السامع معنى وذلك اذا كان فيه مستند الي مسند اليه وهذا ما اقتضاه قول بعضهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد وليس المراد بالفائدة كون اللفظ بعد فهمه محصلا معنى لم يكن عند السامع كما اختاره من اشترط الفائدة الجديدة ولا الوضع لانه ان فسر بالقصد كما

باب شرح الكلام وما يتألف منه

(قول مفيد طلبا او خبرا هو الكلام كاستمع وسترا) الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مفيد والمراد بالمفيد ما يفهم منه معني يحسن السكوت عليه والقول يطلق على الكلمة المفردة وعلى المركب بلا فائدة وعلى المركب المفيد فكل كلام قول وليس كل قول كلاما فلذلك لم نكتف في حد الكلام بالقول بل قيدناه بمفيد لتخرج بذلك اللفظة المفردة نحو زيد فان الاقتصار عليها لا يفيد ويخرج بذلك أيضا الكلمة المضافة نحو غلامك فان الاقتصار عليها لا يفيد ويخرج بذلك أيضا الموصول بصلته نحو الذي ضربته فان الاقتصار عليه لا يفيد ويخرج بذلك أيضا المركب الذي لا يجهل أحد معناه نحو السماء فوق الارض فانه لا يفيد فلا يعده النحويون كلاما وكان في الاقتصار

على مفيد كفاية لكن ذكر الطلب والخبر ليعلم أن المستفاد منه على ضربين أحدهما طلب كالمستفاد من قولنا استمع والثاني خبر كالمستفاد من قولنا سترا فاستمع كلام مركب من كلمتين احدهما ملفوظ بها وهي استمع والثانية منوية وهي ضمير المخاطب المؤكد بأنت حين تقصد توكيده وسترا كلام مركب من ثلاث كلمات احداهن السين وهي بمعنى سوف في تخصيص الاستقبال من الحال والثانية ترا وهي فعل مضارع والثالثة ضمير المخاطب المؤكد بأنت حين تقصد توكيده (وهو من اسمين كزيد ذاهب واسم وفعل نحو فاز التائب) هو راجع الى الكلام المحدود في البيت المتقدم أي تركيب الكلام اما من اسمين اسند احدهما الى الاخر كاسناد ذاهب الى زيد في قولنا زيد ذاهب واما من اسم وفعل مسند هو الى الاسم كاسناد فاز الى التائب في

مشى عليه المصنف في شرح التسهيل فالمفيد مغن عنه كما حرره ابن هشام وان فسر بالوضع العربي بان يكون على طريقة العرب وترتيب الفاظها على معانيها وان يكون افادته وضعية أي متواضعا عليها لتخرج العقلية كدلالة كلام متكلم من وراء حائط على وجود انسان والعرضية كدلالة قولك جاءني غلام زيد على ان لزيد غلاما وانما وضع الاخبار عن غلام زيد بالمجيء فيمكن انه استغني عنه بقوله (كاستقم) فليس هو مثالا مجردا بل قصد به تتميم الحذف هل من الفائدة العرضية لازم الفائدة الذي قرره ايمة المعاني فاذا قيل لمن حفظ القرآن حفظت القرآن لا فائدة ان المتكلم عالم بذلك لا يكون الكلام مفيدا عند من اشترط الفائدة الجديدة قوله (واحده كلمة) اطلقوا هنا ان اسم الجنس يجوز في ضميره التذكير والتانيث لكن قال في التصريح في أول باب العدد اسم الجنس ثلاثة انواع مافيه لغة التذكير فقط. وهو الغنم وما فيه لغة التانيث فقط وهو البط وما فيه لغتان التذكير والتانيث وهو البقر قوله (والقول عم) يحتمل انه فعل ماض أو أفعل تفضيل أي اعم أو اسم فاعل قصر أي عام ومن حيث اللفظ الفضل للمتقدم ومن حيث المعني خير الامور أوساطها لافادته انه ينفرد عنها في المركب الاضافي ثم ان مفعول الفعل واسم الفاعل أو المفضل عليه ان قدر خاصا فلا دليل عليه أو عاما فالحكم باطل لان القول ليس اعم من كل شيء والجواب انه يقدر خاص بقرينة المقام والمعنى عم أو عام ما ذكر أو اعم من المذكور وأوردان من المذكور اللفظ وليس القول اعم منه وأجيب بان المراد المذكور قصد ابان قصد تحديده أو تقسيمه قوله (وكلمة بها كلام قديؤم) قال الراعي الواو عطف لا استيناف لانه لا يدعي الا اذا تعذر العطف ولم ار الواو للاستيناف في كتب ابن ابي الربيع ولم يسلمها شيوخنا ولا اتباعهم اتباع ابن ابي الربيع قوله (بالجر) وما جاء من نحو قوله والله ما ليلي بنام صاحبه وقوله ولله عن

يشفيك اغني واوسع وقولهم نم السير علي بيس العير وقولهم اذهب بذي تسلم فقليل فى كثير وايضا هو خارج عن كلام الناظم حيث قال بالجر ولم يقل بحرف الجر والجر مفقود فى هذه الشواهد وان وجدت أدواته الا ان يقال انه اراد بحرف الجر لكنه حذف المضاف فهذا خلاف الظاهر فلا يدعى الا بدليل وان سلم فذلك كله مؤول فلم يعتد به ووكل امره الي ابوابه ومواضعه اذ ليس من قبيل ما ينبه المبتدى ولا من يليه عليه في هذا الموضع قاله الشاطبي وقوله وايضا هو خارج الخ يقتضي اولوية كلام الناظم علي التعبير بحروف الجر وبعضهم عكس ذلك وحرر الشهاب القاسمي المقام فانظره قوله (والندا) قال الشاطبي وهو ممدود فاتى به مقصورا لضرورة الوزن اه وقال الراعى والندا يمد ويقصر وتضم نونه وتكسر ويحمل في النظم علي لغة القصر فيسلم من دعوي الضرورة وضبطه بعضهم بالمد وحذف همزة ال فرارا من قصر الممدود ومن قطع همزة الوصل وهو مما اجيب عنه قال وتنبهت له وهذا غلط فاحش لان قصر النداء لغة وهمزة ال فى النظم همزة قطع لانه صيرها اسما لمدلولها وانما تكون همزة وصل اذا كانت حرفا أو اسما موصولا قوله (ومسند للاسم تميز حصل) اراد الاسناد المعنوى لانه جعله من خصائص الاسماء واما اللفظى فيصلح لكل واحد من انواع الكلم وقوله ومسند للاسم من الاسناد المعنوي لانه اسند الاسم والمراد الاسناد الي مدلوله فكلامه هنا موافق لكلام التسهيل ومخالف لكلام الجماعة وفى الشاطبي هنا كلام غير محرر الاول انه ادعى ان الناظم هنا مخالف للتسهيل والثاني انه قال ان القرافى وابن هاني وافقا الناظم في اثبات الاسناد اللفظي وانهم مخالفون لجميع النحويين فليس الاسناد عندهم الا المعنوي فكل لفظ اسند اليه انما اسند لمعناه وهو باطل اذ لا سبيل لانكار الاسناد اللفظي في نحو زيد ثلاثة احرف نعم الاسناد في نحو من حرف جر وضرب فعل ماض عند

قولنا فاز التائب فزيد ذاهب وشبهه جملة اسمية لتصديرها بالاسم وفاز التائب وشبهه جملة فعلية لتصديرها بالفعل

(كلا المثالين يسمي جملة* وفيهما الحرف يكون فضله)

المثالان هما زيد ذاهب وفاز التائب وفيهما أي قد يضم الحرف الى كل واحد من الجملة الاسمية والجملة الفعلية فيكون فيهما فضلة أى صالحا للسقوط بخلاف مالا يصلح للسقوط فانه عمدة والحاصل أن الكلام لا يستغنى عن اسناد والاسناد لا يتأتي بدون مسند ومسند اليه فالاسم يكون مسندا ومسندا اليه فلذلك صح أن يتألف كلام من اسمين دون فعل ولا حرف والفعل يسند ولا يسند اليه والحرف لا يسند ولا يسند اليه

(نحو أساه انت أم ذكرتا* ولا تجر وان تجد شكرتا)

هذا البيت مبين لانضمام الحرف الي كل واحد من الجملتين وأنه لا

يكون الا فضلة فأساه أنت أصله ساءانت فضمة الهمزة لحاجة المتكلم الي معناها وهو الاستفهام وكذلك أصل أم ذكرت ذكرت ثم جئ بأم للعطف على الجملة الاولى فلو حذفت الهمزة وأم لم يخل ذلك بكون الكلام كلاما وكذا لو حذفت لام لاتجروان من ان تجد شكرتالبق تجور وهوفعل مسند الى ضمير المخاطب المنوي وتجود وهو فعل ايضا وفاعل منوي وشكرت وهو فعل ومفعول قام مقام الفاعل

(واسما بجرسم وصرف وندا* وجعله معرفا أو مسندا)

أي اجعل سمة الاسم قبوله لعامل الجر وللصرف وللنداء الذي لايشتبه بماليس نداء وكان ذكر الجر أولى من ذكر حرف الجر لان الجر مطلقا يتناول الجر بالاضافة والجر بحرف الجر والصرف أولى من التنوين لان التنوين يتناول تنوين الصرف

المحققين من الاسناد المعنوى لا اللفظي وهما مما دخل تحت قولهم كل حكم ورد على لفظ فهو على مدلوله الا لقرينة وليسا مما خرج عن القاعدة للقرينة خلافا لشيخ الاسلام الانصاري والثالث انه ادعي ان الناظم فى مذهبه تناقض لانه زعم ان ضرب فعل ماض ومن حرف جر ولا محيص له عن ان يقول انهما مبتدا والمبتدا في مذهبه لا يكون فعلا ولا حرفا وهذا غير صحيح لان ذلك فى الاسناد المعنوي كما حققه السيد فان مذهبه كالناظم وقد حررنا ذلك فى حواشي الفاكهى (واعلم) ان هنا نسختين الاولى ميزه حصل وادعى البعلي انها الرواية عن المصنف وقواها من حيث الرأى بوجوه ردها الشهاب والفرض ان الشاطبي قال في هذا الكلام وضع الظاهر موضع المضمر والمضمر موضع الظاهر واصل الكلام ان يقول ميز الاسم حصل بالجر والتنوين والنداء والال واسناد اليه لكن لما افتقر الى التقديم والتاخير لاجل الوزن عوض من المضمر فيه الظاهر لتقدمه في اللفظ ومن الظاهر في ميز الاسم المضمر ليكون عائدا على ما قبله ثم قال ويروي تميز حصل وهو بمعنى الاول الا ان في اعرابه اشكالا فيصعب تنزيله بسبب ذلك على المعنى المراد ثم اورد بعض ما ذكره البعلي مما رده الشهاب *هذا وفي شرح الراعى وله لا يجوز ان يتعلق احد المجرورين بتميز لانه مصدر لم يقصد به العلاج فهو كسائر الاسماء لا يصح له العمل الا ان ينوب مناب ان والفعل ولا ينوب منابهما الا ان قصد به العلاج قال ابن ابي الربيع فى الكافي الكبير على الايضاح وانظر هل يجوز اذا لم يقصد به العلاج ان يتعلق به ظرف أو مجرور متقدمان عليه أو متاخران مراعاة لحروفه أولا اه (واقول) نص غير واحد من المحققين على ان الظرف والمجرور يعمل فيهما العامل القوي والضعيف وما فيه رائحة الفعل بل صرح في المغنى بان معني حرف التشبيه المحذوف يعمل فيهما ونص على المصدر الذى لا ينحل لان يعمل في الظرف المتقدم فراجعه قوله (بتافعلت) الخ أي ينجلى الفعل

وتنوين التنكير وتنوين المقابلة وتنوين العوض وتنوين الترنم نحو رجل وصه ومسلمات وحينئذ ويا أبتا
علك أو عساك وهذا الخامس هو تنوين الترنم لا ﴿٩﴾ يختص بالاسم بل الذى يختص به

بصلاحيته لتاء ضمير المخاطب قال الشاطبي لان مذهبه في غير هذا الكتاب
ان ما لحقه ضمير الرفع البارز فهو فعل وان كان ليس علي صيغة الافعال ثم نقل
كلامه في التسهيل وقال لكن قد وجه ابن جنى بروز الضمير فى اسم الفعل بانه
لما كان دالا علي الفعل ونائبا منابه وقويت دلالته عليه حتي كانه هو ظهر فيه
الضمير في بعض الاحوال ليدل على قوة شبهه بالافعال وايد ذلك كون
الموضع للامر والامر انما بابه ان يكون للافعال اه ملخصا (واعلم) انه لابد من
تقييد الضمير البارز بكونه متصلا كما يعلم من ان الصفة الجارية علي غير من
هي له ترفع الضمير المنفصل نحو زيد هند ضاربته هي (واعلم) ان الفعل كلمة تدل
علي معني في نفسها وتتعرض ببنيتها لزمان قال الراعي وزاد بعض شيوخنا
في حد الاسم أو ما قوته قوة كلمة ليدخل الضمير المستتر فتذكرت يوما هذه
الزيادة فى حد الاسم وقلت لو تصورت فى حد الاسم لكان حسنا ففكرت
فوجدت فعل الامر من وأي يأي اذا وعد لا يبقي منه الا حركة علي
حرف آخر لانك اذا امرت من يأي حذفت حرف المضارعة ولام الفعل
فيبقى الامر إيا زيد وتقف عليه بهاء السكت فتقول إه فاذا وقع قبل هذه
الهمزة ساكن يقبل الحركة جاز في لغة من ينقل حركتها نقل الحركة
وحذف الهمزة مثاله قل يازيد وكان اصله قل ايازيد فنقل كسرة الهمزة
الى لام قل وحذفت الهمزة فبقى قل يازيد بالجر فلم يبق من الفعل الا
الكسرة التي تحت لام قل وقد الغزت بذلك بما ذكرته فى شرح
الجرومية اه اقول الغز في ذلك الدماميني بقوله * اقول يا اسماء قولي
ثم يازيد قل * وذلك جملتان والثانى ثلاثة جمل * ثم قال الراعي ولو كان

ما سواه وهو المعبر عنه بالصرف
فكان ذكر الصرف أولى من
ذكر التنوين واعتبار الاسم بالندا
ينبغى أن يكون بغير يا من
حروفه كأيا وهيا وأي فانها لا
تدخل الا على الاسم ولا ينبه بها
الا منادا مذكورا بخلاف يا
فانها قد ينبه بها غير مذكور
فيليها فعل نحو ياجبذا وحرف
نحو ياليتنا * ويارب ساربات ما
توسدا * الاذراع العس أو كف
اليدا * أو قبول اللفظ لان يجعل
معرفا من علامات الاسمية
كقولك في غلام الغلام وغلامك
وهذه العبارة أولى من ان يذكر
الالف واللام لان الالف واللام
قد يكونان بمعني الذي فيدخلان
على الفعل المضارع كقول الشاعر
ما أنت بالحكم الترضى حكومته
ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل

﴿٢﴾ وجعله معرفا يتناول تعريف الاضافة والتعريف بحرف التعريف سواء قيل انه اللام
وحدها على ما ذهب اليه سيبويه أو انه الالف واللام معا على ما ذهب اليه الخليل ويتناول ذلك ايضا التعريف

بالالف والميم وهي لغة اهل اليمن وقد تكلم بها الرسول عليه السلام اذ قال ليس من امبر امصيام في امسفر يريد ليس من البر الصيام في السفر ومنه قول الشاعر ذاك خليلي وذو يواصلني * يرمي وراءي بامسهم وامسلمه يريد يرمي وراءي بالسهم والسلمه ومن علامات الاسم المحتاج اليها كثيرا قبوله لان يجعل مسندا أى لان يسند اليه اسم آخر أو فعل فبذلك عرفت اسمية انا والتاء في نحو أنا فعلت ففعل مسند الي التاء لانها عبارة عن الفاعل وفعل والتاء جملة مسندة الى انا فثبت كونهما اسمين (للفعل تا الفاعل أو ياء علم * وقد وتا التانيث ساكنا ولم) تاء الفاعل هي المضمومة في نحو فعلت والمفتوحة في فعلت والمكسورة في نحو فعلت وهي علامة تخص الموضوع للمضي ولو كان مستقبل المعنى نحو ان قمت قمت وتقييد هذه التاء باضافتها الى الفاعل اولي من تقييدها باضافتها الى المتكلم والمخاطب لان الفاعل يعمهما وذكره مانع من دخول تاء الخطاب اللاحقة في انت كلا وانت فانها حرف وقد اتصل باسم فلو قيل بدل تاء الفاعل تاء الخطاب أو المخاطب لدخلت تاء انت

النقل لتاء التانيث الساكنة كان الالغاز احسن فانه حرف واحد اجتمع فيه ثلاث كلمات نحوية وذلك نحو قولك قالت زيدا فتاء التانيث كلمة والكسرة قامت مقام فعل الامر من وأيى وفاعله فهي تاء مكسورة تعد في ثلاث كلمات نحوية وقد الغزت فيه ايضا بقولي * ماجئتكم نحاتنا ومن علم * من كل حبر أو اديب أو فهم * ما مفرد حرف جري من الكلم * ثلاثة انواعه كلا ترم * أى وما كلمة تضمنت من الكلم الخ فقامت تاء التانيث مقام انواع الكلم الثلاث الحرف والفعل والاسم وقد اجتمعت في قولي لاترم قوله (فعل ينجلى) مبتدا وخبر قال غير واحد من الشارحين وابتدا بالنكرة لانها غير مرادة بعينها كقولهم رجل خير من امراة وعبارة الاشموني وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس اه وفيه ان الذي ينجلي بالعلامات الفعل لا جنسه وقال الشاطبي بعد ان ذكر ان المسوغ ذلك ولان الجملة خارجة مخرج الجواب لمن قال افعل ينجلي بشئ فقال في الجواب فعل ينجلى بكذا وكذا ولان النكرة قد تقدم عليها هنا شئ من معمولات خبرها قوله (بالتامز) قال الراعى الالف واللام في التاء لايجوز ان تكون للجنس لدخول التاء الخاصة بالاسماء فيه قالوا وان جعلت للعهد فيكون العهد في احداهما اذ كل واحدة مختصة به والاولى ان يكون لتاء التانيث لقربها ولان العهد كالضمير يرجع للاقرب وقال ابو حيان وكلا التاءين تميزه وقد افرد ولا ادرى ايهما اراد وارادة الجمع ممتنعة لانه يكون من اطلاق المفرد علي المثنى وهو سماعي وقيل انما يمتنع ارادتهما معا لاختلاف حقيقتهما (قلت) ولاحاجة لهذا التحقيق في الالفاظ اذا عرف المعاني لان

فيلزم كون ما اتصلت به فعلا وتقييد ياء المؤنثة باضافتها الي الهاء العائدة الي الفاعل أولى من تقييدها بالاضافة الى الضمير لان ياء الضمير تعم ياء المتكلم وياء المؤنثة بخلاف ياء الفاعل فانها

كلا من التاءين خاصة به فايهما قصد كان قصده صحيحا والاولى ان يحمل على ارادة التاءين معا فيكون من اطلاق المفرد على المثنى كقوله تعالى على لسان داوود وعيسى ابن مريم لانه وان كان غير فصيح فيشفع له حسن المعنى المقصود ويغتفر مثله في النظر والظاهر انه اراد لفظ التاء المتقدمة التى تنقسم بالصفة الى قسمين اه وفي قوله كقوله تعالى على لسان الخ نظر لان ما في الاية من باب اضافة المثنى الى متضمنه وليس ما هنا منها وتلك الافراد فيها فصيح مقيس ثم الجمع افصح منه كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وغير الافصح انما هو التثنية لا الافراد نحو اكلت رأس الكبشين كما فى التسهيل والكافية الكبري قوله (فعل مضارع) الخ الغرض من هذا تميزه بين الافعال الثلاثة المندرجة تحت مطلق الفعل المقصود تميزه عن الاسم والحرف فيما تقدم بقوله بتا فعلت الخ (فان قلت) تميزه بين الافعال الثلاثة غير مخلص لخروج فعل التعجب الذي هو ما افعله عن كونه ماضيا اذ لا يصلح للتاء المذكورة وخرج افعل به عن الثلاثة اذ لا يصلح للم ولا للتاء وان صلح للنون المميزة للامر لم يتميز بها الامع اقتران معني الامر وهو مفقود في افعل به فظهر انه لم يذكر من اي نوع هما وكذا حبذا لا يصلح للتاء ولا للم ولا للنون فخرج عن كونه ماضيا وهو ماض (فالجواب) ان التعريف للكلم انما يكون مع اعتبار اصلها قبل عروض العوارض المانعة من ظهور تلك الاوصاف وطرو التركيب الا ترى ان الاسماء اللازمة للاضافة كسبحان الله لا تصلح لخاصة من تلك الخواص المتقدمة حال التركيب ولم يعترض بها عليه اما

لا تقع على غير ياء المؤنثة ويشترك في لحاقها الفعل المضارع وفعل الامر نحو تفعلين وافعلي ويشترك في لحاق قد الماضى والمضارع الا انها مع الماضي لتقريبه من الحال ومع المضارع لتقليل معناه كقولك قد يعطى البخيل وقد يمنع الكريم وتاء التانيث الساكنة مثل تاء الفاعل في الاختصاص بالموضوع للمضي وقد انفردت بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك واحترزت بتقييدها بالسكون من تاء التانيث اللاحقة الاسماء ولا ورب وثم فان اللاحقة للاسماء متحركة بحركة الاعراب كمسلمة واللاحقة لاوثم ورب مفتوحة وقد تسكن مع رب وثم واما لم فعلامة

مختصة بالمضارع ويشاركها في الاختصاص به لن وكي وحرفا التنفيس وهما السين وسوف فاغنى ذكرهم عنهن (مضارع اسم الذي لم تبعا * وما ضيا ما يقبل التا كدعا وميز بالياء ان لم يتصل * بنون رفع فعل امر نحو صل)

الذي يصحب لم من الافعال هو ما أوله همزة المتكلم أواحدي اخواتها المجموعة في ناتي نحو افعل وتفعل ونفعل ويفعل ولايغني عن قولنا ﴿١٢﴾ ما أوله همزة المتكلم أو احدي اخواتها ان يقال

ماأوله احد حروف نأتي لان احد هذه الحروف قد يكون اول غير المضارع نحو اكرم وتعلم ونرجس الدواء اذا جعل فيه نرجساً ويرنأ الشيب اذا خضبه بالير ناء وهو الحنا فاذا قيل ما أوله همزة المتكلم أو احدي اخواتها امن ذلك وتمييز المضارع بلم مغن عن علاماته الاخر وان تساوت فى الاختصاص به ومن علاماته ايضا دخول اللام ولا الطلبيتين نحو لتعن بحاجتي ولا تكسل ومن علاماته ايضا قبول ياء المخاطبة موصولة بنون الرفع نحو تفعلين وسمي مضارعا لان المضارعة المشابهة وهو قد شابه الاسم فى اشياء منها قبول اللام المؤكدة بعد ان نحو انك لتحسن وانك لتحسن ومنها

افعل مما افعله فهو فعل ماض كاكرم صالح للتاء قبل التركيب وكذا حب قبل التركيب كشجع صالح للتاء واما افعل به فاصله الامر كاكرم زيدا فبالنظر لاصله يصلح لدخول خاصة الامر لانه امر حقيقة عند الجمهور واما على مذهب الفراء ومن تبعه من بقاء معنى الامر فيه فلا اشكال قوله (ان امر فهم) فان قبل النون ولم يفهم الامر فهو فعل مضارع وقول المرادى أوفعل تعجب لاينبغي مع اعترافه بان توكيده بالنون نادر لانه ح لا يرد ليحترز عنه كما قاله اولا — في الجواب عن توكيد اسم الفاعل قوله (والامر ان لم يك للنون محل) الخ فيه امور (الاول) ان هذا غير محتاج اليه لان كلامه هنا في تمييز الافعال بعضها من بعض لا فى تمييز الافعال عن الاسماء لانه تقدم (الثاني) حيث فرق بين فعل الامر واسم فعله فعليه ان يفرق بين الفعل الماضي واسم فعله والمضارع واسم فعله لان تخصيص الامر بذلك تحكم (الثالث) ان هذه التفرقة حاصلة له في قوله وسم بالنون الخ فان معناه ان هذين الامرين خاصة لفعل الامر فهو يعطي بمفهومه ان احد الامرين اذا فقد فليست الكلمة بفعل امر (الرابع) ان هذا الكلام يقتضى ان لام الامر اسم لصدقه عليها فانها كلمة مفيدة بنفسها معنى الامر وضعا وليست بقابلة للنون اصلا (والجواب) عن الاول ان الغرض هنا التنبيه على اسماء الافعال خرجت عن كونها افعالا لما تقدم من علامات الفعل ولم تدخل فى الاسماء لانها لا تقبل خواصها المتقدمة الا تنوين التنكير وقبولها له موقوف على السماع فلم يعتد به ولذلك مثل بصه وحيهل وان كانا ينونان وبذلك

الاختصاص بعد الابهام فانك اذا قلت يصلني زيد كان مبهما لاحتمال الحال والاستقبال تفارق فاذا قلت الان أو غدا ثبت الاختصاص وارتفع الابهام فكان ذلك بمنزلة الاسم فانه مبهم في تنكيره مختص

في تعريفه وتمييز الفعل الموضوع للمضي بتاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة اولى من تمييزه بان يحسن معه امس لان من الموضوع للمضى ما لا يحسن معه امس كعسا وان فعلت فعلت وقد

تفارق الاسماء اللازمة للاضافة حيث حكم عليها بصلاحيتها للاسناد وضعا لان سبب ذلك ان الاستقراء دل على ان غالب الاسماء كذلك فحكم فيما خفى حكمه بالالحاق بالاكثر لما تقرر في الاصول من ان الكثرة دليل الاصالة واما الاسناد اليها في نحو قول زهير

* ولنعم حشو الدرع انت * اذا دعيت نزال ولج في الذعري * فغير معتبر لكونه لفظيا اذ المعتبر اذا دعيت هذه اللفظة (والجواب) عن الثاني ان الغرض التفرقة بين الفعل واسمه مطلقا الا ان الغالب في اسم الفعل ان يكون بمعني الامر فاقتصر عليه أو التنبيه علي ما بقى كما اشار اليه الشارح وتبعه الموضح (والجواب) عن الثالث ان الذي دل عليه كلامه انه اذا تخلف الوصفان أو احدهما فليس بفعل امر وذلك لا يستلزم كونه اسما لتردده بين ان يكون اسما أو حرفا فعين جهة الكلمة التي لا تقبل النون قاله الشاطبي وفيه ان الكلمة لا تقبل النون اما اسم فعل كما مثل أو مصدر نحو ضربا أو حرف نحو كلا للردع (والجواب) عن الرابع انه عني بالامر الكلمة الدالة على معني فعل الامر كما قال الشارح واللام لا تدل علي ذلك وانما تدل على معنى الامر خاصة قال الشاطبي وهذا التفسير غير مسلم اذ لا دليل يدل عليه من كلامه وانما قوله والامر علي حذف مضاف واحد فيضطر الي تقديره لان حقيقة الامر وفعل الامر لا يصح نسبة لحاق النون اليه فهو اذن على تقدير كلمة أو لفظة أى وكلمة الامر أو ولفظة الامر ولا يقدر هنا الفعل فيقال وفعل الامر لانه مناف لقوله بعد هو اسم فتامله اه (قلت) وقدر بعضهم ومفهم

يعرض لغيره ان يحسن معه امس نحو لم يفعل زيد ولو يفعل زيد فعلت ولحاق احدي التاءين ليس كذلك فانه لا يشارك الموضوع للمضي فيه غيره ولا يمتنع معه فعل ماض الا افعل في التعجب وفي فعليته خلاف والصحيح انه فعل بدليل اتصاله بنون الوقاية على سبيل اللزوم نحو ما اكرمني لان لحاق هذه النون على سبيل الجواز تشترك فيه اسماء كلدني ولدني وحروف نحو لعلي ولعلني واما لحاقها على سبيل اللزوم فمخصوص بالافعال فبهذا وبما تقدم من العلامات يكمل تمييز الفعل المضارع والفعل الماضي واما فعل الامر فيتميز بلحاق ياء المخاطبة الممتنع اتصالها بنون الرفع كقولك في صل صلي

وقد تقدم ان لحاقها متصلة بنون الرفع من علامات المضارع نحو تفعلين وبلحاق هذه الياء واخواتها من ضمائر الرفع المتصلة البارزة يتميز ما يدل على الامر وهو فعل كادرك مما يدل على الامر وليس فعلا

كدراك كما ان لحاق احدي التاءين يميز ما يدل على حدث في زمن ماض وهو فعل كبعد مما يدل على ذلك وليس بفعل كهيهات ومن علامات فعل الامر جواز توكيده بالنون مطلقا فان المضارع يؤكد بها مقيدا بسبب كوقوعه مثبتا بعد قسم واقترانه بما يقتضى طلبا واما الامر فيوكد بها دون تقييد

(وما اقتضى أمرا وليس يقبل * ذى الياء فهو اسم كصه يا رجل)
(والحرف ما من العلامة خلا * كهل وبل وان وليت والى)

ما اقتضى أمرا وليس قابلا لياء المخاطبة ولا لنون التوكيد فذلك دليل على انتفاء فعليته وثبوت اسميته نحو صه ونزال وضرب الرقاب بمعنى اسكت وأنزل وأضربوا الرقاب فهذا منتهي القول في امتياز الاسم من الفعل فلم يبق الا تمييز الحرف وهو متميز بخلوه من علامات الاسم والفعل واشرت في التمثيل الى اصناف الحرف فمنها غير عامل ولا متبع كهل ومنها متبع غير عامل كبل فانها تشرك الثاني في اعراب ماقبلها نحو ماقام زيد بل عمرو ومنها ما هو عامل في الاسم كعمل قولنا الفعل كليت وعملا غير عمل الفعل كالى ومنها ماهو عامل في الفعل كان فلذلك مثلت بهذه الاحرف دون غيرها

الامر اخذا من قوله ان امر فهم وهذا انما يفيد في صحة الاخبار عن قوله والامر بقوله هو اسم فعل ولا يفيد في دفع ايراد لام الامر (تنبيه) قوله محل بمعنى حلول أو مكان حلول ففيه متعلق بمحل علي الاول وعلى الثاني متعلق بمحذوف امرأي اعنى فيه أو يكن وقوله هو اسم جملة اسمية مخبر بها عن والامر وهي دالة على جواب الشرط لا جزاؤه خلافا لمن غلط وهو ابن الخباز حيث قال في قول ابن معط . اللفظ ان يفد هو الكلام . ان الفاء محذوفة للضرورة ﴿المعرب والمبني﴾ النظر في هذا العلم في قسمين احدهما الاحكام المتعلقة بالكلم من حيث هي مفردات والثاني الاحكام المتعلقة بها من حيث هي مركبات والعادة تقديم الثاني لما فيه من الفائدة وهو يفتقر الى تقديم مقدمتين لتبني عليهما الاحكام التركيبية الاعراب والبناء والتعريف والتنكير وهذا اوان الشروع في الاولى قوله (منه معرب ومبنى) لا يريد ان منه هذين الشيئين على انهما قسم واحد لان ذلك يقتضي قسما آخر في الاسم غير ذلك وح يصح التقسيم وهو غير موجود بالنسبة الي ما تعرض لبيانه فانما الكلام على تقدير منه معرب ومنه مبني فيحصل من هذا التقدير قسمان لكن حذف لفظة منه في الثاني لبيان المعني مع الحذف ونظيره قوله تعالى منها قائم وحصيد فمنهم شقي وسعيد وهو كثير قاله الشاطبي وهو يشعر بان

﴿باب الاعراب والبناء﴾ (من الثلاث معرب ومنها * صنف هو المبنى فسل عنها)
(فالمعرب اسم لا يضاهى الحرفا * وفعل امتاز بلم كيخفا مالم يباشر نون توكيد ولا * نون اناث كيسرن

الخوز لا) من الثلاث أي من الكلم الثلاث معرب ومنها مبنى فالمعرب اسم لا يضاهي الحرف أي لا يشابهه وسياتي بيان وجوه شبه الحرف المانعة من الاعراب الموجبة البناء وفعل امتاز بلم

قولنا منه ومنه يفيد الحصر والحق انه لا يفيد حصراً ولا غيره لذاته بل يفيد عدم الحصر بقرينة العدول عن القضية المنفصلة الشائعة في مثل هذا المقام على ما حرر عند قول التلخيص ثم الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي فراجعه وقدم المعرب في الترجمة لان الاعراب اشرف من البناء اذ هو خاص باللغة العربية وقدم المبني في التعريف لان مفهومه وجودي وقال الشاطبي لخروجه عن اصل الاسماء فهو اوكد في البيان وذكر الاشموني للاعراب لغة اثنى عشر معنى أحدها ازال عرب الشئ وهو فساده وفي الحواشي لابن هشام الاعراب أحد معانيه سلب الفساد وباب السلب مقيس عقد له عثمان بابا في الخصائص قال أصل الافعال أن تكون لاثبات معانيها وقد تكون لسلب تلك المعاني لا لاثباتها ألا ترى ان عجم للابهام كالعجم لانهم لا يفصحون وعجم الزبيب لاستتاره والعجماء جبار ثم قالوا أعجمت الكتاب اذا اوضحته ومنه شرك ولاثبات الشكوى ثم قالوا أشكيته أزلت ما يشكوه ومنه الحديث فلم يشكنا الى آخر ما أطال به قوله (لشبه من من الحروف) سؤال هل ضمنت الافعال معاني الحروف قال أبو الفتح نعم في أفعال السلب ضمنت معنى حرف النفي ثم قال فان قيل فهلا بنيت أسماء السلب لتضمنها معنى الحرف وأجاب بان اكثر السلب في الفعل ولم يؤثر شيئاً فلم يؤثر فيما قل فيه لان الماضي والامر مبنيان والمضارع قد رفع عن ضعة البناء الى شرف الاعراب فلم يرجعوا به اليه بعد الانصراف عنه وأما بناؤه مع النون فلانها منعته معنى الحال الذي هو به

أي أحد نوعي المعرب اسم سالم من شبه الحرف وثانيهما الفعل الذي يصلح أن تدخل عليه لم وهو المضارع كقولي في الباب الاول مضارعا سم الذي لم تبعا ما لم يباشر نون توكيد أي استحقاق المضارع للاعراب مشروط بان لا يباشر نون توكيد فانه يبنى معها على الفتح ولا نون اناث فانه يبنى معها على السكون ولتاكيد الفعل بالنون باب يبين فيه ان شاء الله تعالى ما يحتاج اليه وفي ذكر المباشرة اشعار بان المؤكد بالنون لا يبنى مطلقا بل اذا باشر آخره نون التوكيد نحو هل تفعلن فان لم يباشرها فهو معرب تقريراً نحو هل تفعلان لان سبب البناء هو تركيب الفعل مع النون وتنزله منها منزلة الصدر من العجز في

نحو بعلبك فاذا حال بينهما الف الضمير أو واوه أو ياؤه لم يبق تركيب لان ثلاثة اشياء لا تجعل شيئاً واحداً ولذلك اعتبروا التركيب في لقيته صحرة بحرة لا في لقيته صحرة بحرة بحرة وان ثبت ان تفعلان وأخواتها

بواق على الاعراب فليعلم أن أصل تفعلان تفعلانن فاستثقلوا توالي الامثال فحذفت نون الرفع وكانت أولي بالحذف لانها جزء كلمة والموكدة كلمة قائمة مقام تكرار الفعل وحذف ما هو

جزء اسهل من حذف ما هو ليس بجزء ولان الموكدة تدل أبدا على معنى ونون الرفع لا تدل في الغالب على معنى وبقاء ما يدل أبدا اولى من بقاء ما يدل في بعض الاحوال وانما بني المتصل بنون الاناث كيسرن حملا على الماضي المتصل بها لانهما متساويان في اصالة السكون وعروض حركة البناء في الماضي وحركة الاعراب في المضارع وقد رجع الاصل بالنون في الماضي فرجع بها في المضارع والخوز لامشية عجب وتبختر

(رفعا ونصبا أعرب النوعان * والجر ما للاسم فيه ثان)

(والجزم للفعل وكل مجتلب * بعامل يأتي به فهو السبب)

(فارفع بضم وانصبن بفتح * واجرر بكسر كابغ نيل الربح)

(واجزم بتسكين ونائبا يرد * غير الذى ذكرته فلا تزد) النوعان هما الاسم السالم معرب

أولى فاقتضت بناءه واما السين وسوف فانهما لم يبنيا مع الفعل بناء النون معه قوله (كالشبه الوضعي) اعلم ان الغرض للناظم بيان أسباب البناء الواجب ولهذا حصر السبب في شبه الحرف واحتاج الى التقييد بقوله مدني أي لم يعارضه معارض وبقوله أصلا وح فلا ينبغي ان تجعل الكاف في قوله كالشبه اشارة الي الاسباب المجوزة كالاضافة الى مبني ونحو ذلك بناء على ما هو الظاهر المتبادر من انه اراد ان شبه الحرف غير منحصر فيما ذكر وانه نبه بما تعرض له على غيره ويحتمل انه اراد ان أنواع الشبه منحصرة فيما ذكره لرجوع الكل اليه والكاف باعتبار المثل المذكورة ومن الشبه المجوز الشبه اللفظي كما نص عليه في الباب الثاني من مغني اللبيب حيث قال القاعدة الاولي قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو لفظه أو فيهما ثم قال والثاني وهو ما اعطى حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه له صور الى ان قال الثامنة بناء حاشا في وقلن حاشا لله لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية والدليل على اسميتها قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين علي اعرابها كما تقول تنزيها لله ثم قال ومن نونها اعربها على الغاء هذا الشبه اه فقوله أولا قد يعطى يدل على عدم الوجوب وكلامه الاخير صريح فيه وبهذا يظهر ما ذكره في بحث قد من انها تاتي اسما بمعنى حسب وتستعمل مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها ومعربة وهو قليل وسقط قول البدر الدماميني ان الشبه اللفظي بمجرد ليس موجبا لبنائها ولا بد ان يضاف الي الشبه اللفظي الشبه المعنوي وهو منتف هنا بدليل ان الي المراد بها النعمة

من شبه الحرف والفعل المضارع وهما في الرفع والنصب مشتركان والجر مخصوص بالاسم فلاحظ للفعل

معرب مع مشابهته الي الحرفية في اللفظ اه لان المدعي جواز البناء لا وجوبه كيف وقد قال ومعربة وهو قليل ثم ان كلامه يقتضى انحصار سبب البناء فى الشبه المعنوي نعم يرد ان اعتبار الشبه الوضعى انما يظهر عند من لم يشترط كون الثانى حرف لين وفيه ما عرفته من كلام الشارحين هنا ويجاب بان صاحب المغنى لم يعتبره بالاستقلال بل بطريق التقوية للفظى وقوله بناؤها مذهب البصرين واعرابها مذهب الكوفيين وهو مشكل لان الشبه الوضعى موجود فيها وهو كاف فى تحتم البناء فما وجه الاعراب (فان قلت) وجهه ملازمتها للاضافة (قلت) لو صح دافعا للبناء لم تبن فى قد زيد درهم بالسكون وهي حالتهما الغالبة اه ووجه سقوط هذا ان ابن هشام لم يعتبر فيهما الشبه الوضعي بالاصالة بل مقويا للفظي واللفظي مجوز لا موجب وكانه لم يعتبره لما اسلفناه من ان بعضهم يشترط فيه كون الثاني حرف لين وبتقدير اعتباره له كما يدل عليه كلامه في قط فهو انما يكون محتما في اللغة الكثيرة الغالبة والعجب للبدر كيف يعترف بانه كاف في تحتم البناء ويقول اولا لابد من ان يضاف الى الشبه اللفظي الشبه المعنوى وهلا جعل اضافة ابن هشام الوضعي للفظي كما قاله ثم ان الظاهر أن البناء والاعراب فى قد المذكورة لغتان لا مذهبان وعلى ماقاله من أن الاعراب مذهب كوفي فقد يجاب بانه يمكن ان الكوفى لا يعترف بان الشبه الوضعي محتم للبناء بل وعلى القول بانه لغة يمكن أن تكون الاسباب المختصة للبناء باعتبار اللغات الكثيرة أو الفصيحة كما أسلفناه ويشهد له ماقاله فى اعراب ذو الطائية مع قيام الشبه الافتقاري بها وقوله قلت لو صح دافعا للبناء الخ مخالف لما صرحوا به من أن لزوم الاضافة الى المفرد دافع للبناء وفي شرح العلامة الشهاب القاسمى فان قلت قد الاسمية تضاف فهلا عارضت اضافتها شبه الحرف قلت يمكن أن يقال المعارض لزوم الاضافة فعلي تقدير تسليم لزومها الاضافة فقد يقال انهم لم يذكروا أن الشبه

فيه لامتناع دخول عامله عليه والجزم مخصوص بالفعل فلا حظ للاسم فيه لامتناع دخول عامله عليه وكل مجتلب بعامل ياتي به أى كل واحد من وجوه الاعراب الاربعة له عامل يجيء به ويتغير بتغيره نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فكل واحد من جاء ورأيت والباء عامل جلب من الاعراب غير ما جلبه الآخر وكذلك اعراب الفعل نحو اقوم ولن أقوم ولم أقم فاقوم مرفوع لتجرده من ناصب وجازم وأقوم منصوب بلن وأقم مجزوم بلم ونبه على الاصل والنائب في كل واحد من وجوه الاعراب فالضمة في الرفع أصل وينوب عنها الواو والالف والنون والفتحة في النصب أصل وينوب عنها الالف والياء والكسرة وحذف النون والكسرة في الجر أصل وينوب عنها الياء والفتحة والسكون في الجزم

أصل وينوب عنه الحذف وسياتي ذلك مفصلا ان شاء الله تعالى (وجر بالفتح الذي لا ينصرف مالم تصدره بال ولم تضف) ما لا ينصرف هو الاسم الذي لا ينون لكونه ذا سببين كاحمد وابراهيم وطلحة وعمر وعمران وبعلبك وأحمر وسكران وثلاث أو سبب يقوم مقام سببين كزلفي وصحراء ودراهم ودنانير وسياتي تفصيل ذلك في بابه فهذا النوع يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة كقوله تعالى وأوحينا الى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب فان اضيف أو دخلت عليه الالف واللام التحق بالمنصرف في الجر بالكسرة وسواء كانت الالف واللام للتعريف كما هي في قوله تعالى كالاعمى والاصم أو زائدة كالداخلة على يزيد في قوله

وجدنا الوليد بن اليزيد مباركا* شديدا باعباء الخلافة كاهله

أو موصولة كالداخلة على يقظان

الوضعي يعارض ولو سلم فقد تمنع المعارضة فيما هو بصورة الحرف فانه أقوى مما هو بغير صورته وان كان على وضعه اه وأنت تعلم أنه بعد ما تقرر من أن الشبه فيها لفظي وهو مجوز وأن الوضعي مؤكد لعدم استيفاء شرطه على ما هو الحق لا يحتاج لهذا وعرفت أن عدم ذكرهم المعارض فيه لعدم الاحتياج لانه مجوز لا لقوته كما يفهم من كلام الشهاب ثم قوله فعلى تقدير تسليم لزومها للاضافة الخ مشكل لانه لا مجال للمنع اذ لم يسمع فيها غير الاضافة بقي أن الجلال السيوطي رحمه الله أشار في جمع الجوامع وصرح في شرحه في الكلام على مع بأن الشبه الوضعي يعارض فانه ذكر أن مع انما اعربت مع كونها ثنائية الوضع على الاصح لان الاضافة عارضت شبه الحرف كما قيل في أي وفيه نظر من وجوه* الاول ان الذي نص عليه ابن مالك في شرح التسهيل في باب المفعول فيه وأبو حيان في الارتشاف أن مع ثلاثية في الاصل ولم يحكوا القول بانها ثنائية في الاصل فضلا عن تصحيحه وانما الخلاف في أنها هل هي ملازمة للنقص في الاضافة والافراد أم في الاضافة فقط وفي الافراد تقصر وتجبر ذهب سيبويه والخليل للاول ويونس والاخفش الي الثاني وتبعهم ابن مالك قال وانتصر للاول بان القول بكونه مقصورا في الافراد ثنائيا في الجمع مستلزم لما لا نظير له فان الثنائي المعرب اما منقوص في الاضافة والافراد كيد واما متمم في الاضافة وحدها كاب والجواب أن مقتضي الدليل كون الافراد مظنة جبر ما جبر من الثنائيات في احدي حالتيه لان ثاني جزئي ذي الاضافة متمم لا ولهما ولذلك عاقب التنوين ونوني التثنية والجمع بخلاف المنقوص المفرد فلا متمم له الا ما يجبر به من رد ما كان محذوفا منه فاذا جعلنا معا منقوصا في الاضافة مقصورا في الافراد فعلنا بمقتضي الدليل وسلكنا سواء السبيل بخلاف باب أب فان فيه شذوذا ولذلك لم تجر فيه العرب على سنن واحد اه ويدل لكونها غير ثنائية وضعا أن ابن مالك علل بناءها بالشبه الجمودي المحض والمراد به ملازمة وجه واحد في الاستعمال وبالوضع الناقص اذ هي على

حرفين بلا ثالث محقق العدد وعلل غيره بذلك بتضمنها معني حرف المصاحبة وكان الجلال السيوطي فهم من قوله اذهي على حرفين الخ أنها كذلك وضعاً وليس كذلك كما لا يخفى على من له أدنى مسكة اذا تأمل قوله بلا ثالث محقق العدد لانه صريح في أن هنالك ثالث لكن عدده غير محقق *الثاني أن بناءها في بعض اللغات ليس للشبه الوضعي كما عرفت *الثالث أن دعواه أن الاضافة عارضت سبب البناء لا يظهر لان الذي يعارض ذلك لزوم الاضافة ومع لا تلزم الاضافة كما عرفت من أنها تستعمل مضافة ومفردة *الرابع أن قياسه مع على أي لا جامع فيه لان بناء أي للشبه المعنوي لا الوضعي *الخامس أن دعواه أن الشبه الوضعي يعارض لم ينقله عن احد ولم أر له سلفاً مع الفحص الا الزركشي في رسالته المسماة بتأصل البناء في أحكام البناء فانه ذكر في الكلام على الشبه اللفظي أن مع ترد وأجاب بما أجاب به الجلال ولعل ذلك منه على جهة القياس وبالجملة فلعل الشهاب القاسمي لا يعتد بما في الهمع لما فيه من الاختلال وان صدر عن الجلال قوله (والمعنوي في متى وفي هنا) ومن ثم أعربوا اذا خلفوا المعني حكي يونس ضرب من مناً أي انسان انساناً أو رجل رجلا قاله ابن جني وعقد بابا لخلع الادلة قال ومنه قولهم مررت برجل أي رجل فجرداي عن علامة الاستفهام ومنه *بيت الكتاب الدهر ايما حال دهاريره *أي في كل وقت وعلى كل حال متلون قوله (ومعرب الاسماء) الخ الاضافة بمعنى من وضابطها موجود لان بين المعرب والاسماء عموماً وخصوصاً وجهياً وتعريف المعرب بما ذكر أولي من تعريفهم اياه بالذي يختلف آخره باختلاف العوامل لان ذلك تعريف للشيء بما الغرض من معرفته معرفته قال ابن هشام وقد يعترض علي هذا التعريف بأي فانها معربة وقد اشبهت الحرف فالتعريف اذن ليس بجامع اه ويجاب بان المراد ما سلم من شبه الحرف المتقدم وهو الذي لم يعارضه معارض بان لا يشبه أصلا او اشبهه ولكن عارضه معارض قوله (وفعل امر ومضى بنيا) أضاف فعل الى الامر والمضي لانهما من صيغته. فان قيل كيف

في قوله وما انت باليقظان ناظره اذا * نسيت بما تهواه ذكر العواقب فلذلك قيل بال ولم يقل بحرف التعريف ومن العرب من يجعل مكان اللام الميم ويعامل ما تدخل عليه معاملة ما تدخل عليه اللام كقول الشاعر

أأن شممت من نجد بريقا تالقا * تبيت بليل ام ارمد اعتاد اولقا

اراد الارمد فجره بالكسرة وان كان لا ينصرف لما ذكرت لك (ذو المعرب أرفعه بواو والالف *لنصبه وجره باليا عرف)

(كذا فم ان دون ميم وصلا * بغير يا النفس مضافا فاقبلا)

(وهكذا اب اخ حم هن * اواجره كاليد فهو أحسن)

(وفي اب وتاليه يندر * وقصرها من نقصهن أشهر)

قيدت ذو بالمعرب احترازا من ذو بمعني الذي فانه مبني وبعض طيء يعربه فيكون مقصوراً وقدم ذكره على ذكر أخواته لان الاعراب بالحروف لا يفارقه

وسائر اخواته قد تفرد فتعرب بالحركات ولا يكون فم مثله أي مثل ذو في الاعراب بالحروف ولزوم الاضافة الا دون ميم وشرط في الاضافة المصحة لذلك ان يكون المضاف اليه غير ياء النفس لان المضاف الى ياء النفس لا يظهر اعرابه الا ان يكون مثنا أو مجموعا على حده في غير رفع ثم قلت وهكذا أب أخ حم هن أي يشترط في هذه الاربعة ان تضاف الى غير ياء النفس اذا اعربت بالحروف ثم قلت أو اجره أي اجر الهن مجرا يد في لزوم النقص والاعراب بالحركات فهو أحسن من جريه مجري هذه الاسماء في الاعراب بالحروف ثم بين ان هذا الذي هو في هن أحسن نادر في اب وأخ وحم ومن مجيء ذلك في هن قول النبي صلى الله عليه وسلم من تعزا بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا ولم يقل بهني أبيه ومن مجيء ذلك في غير

أخبر بالفعل المحتمل لضمير التثنية عن مفرد وهو فعل لا يقال لاضافته الي أمر ومضى لانك لو قلت غلام زيد وعمر وقاما لم يصح باعتبار زيد وعمرو . والجواب أنه على حذف مضاف أي وفعل مضي والاخبار في الحقيقة عن المذكور والمحذوف معا وهذا الموضع يقرا بالخفض وذلك على حذف المضاف وبقاء المضاف اليه على ما كان عليه من الخفض لكون المضاف المحذوف معطوفا على مثله نحو * أكل امرئ تحسبين امرءا * ونار توقد بالليل نارا * وينبغي أن يقرأ ومضي بالرفع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه على ما هو الاكثر في كلامهم وعلي هذا فالاخبار واضح وانظر هل يجوز كون الالف اشباعا كما قال ان عريا وأراد بالفعل هذا الجنس المنتسب الي هذين الامرين كما تقول كلام زيد وعمر حسن وكلام الزيدين حسن هذا واصل بنيابنوه فحذف الفاعل للعلم به وأبدل الضمير المنصوب ضمير امرفوعا نائبا عن الفاعل بدليل واعربوا قوله (من نون توكيد مباشر) الخ الحاصل انه ان كان من الامثلة الخمسة فمعرب والا فمبني وكان ينبغي أن يقول لفظا او تقديرا كقوله لانهن الفقير قال الشاطبي وضمير اعربوا عائد على العرب وهو من قبيل ما يفسره السياق اذ لم يتقدم للعرب ذكر لكن لما كان هذا العلم تقريرا لكلامهم صار ذلك قرينة علي أنهم المقصود وقال لما كان المضارع شبيها باسم الفاعل من جهة اللفظ لجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفيما زاد على الثلاثة شابهه أيضا لجريانه معه في تعيين الحروف الاصول والزوائد وتعين محالها ماعدا الزيادة الاولى ومن جهة المعني لان كلا منهما يأتي بمعني الحال والاستقبال اعرب بالحمل عليه كما عمل اسم الفاعل بالحمل علي المضارع قال وهذا الوجه احسن ما سمعت في تعليل اعراب المضارع من شيوخنا قوله (والاصل في المبني ان يسكنا) المتبادر انه اراد جميع ما يدخله البناء عارضا كان او لازما قال في المبني للاستغراق ويؤيده أن النحاة اذا ذكروا خروج المبني من اصل السكون الى الحركة لعلة مثلوا بالعارض البناء واللازم منه ويحتمل أن

يريد بالمبني ما تقدم ذكره وهو ما البناء لازم له فأل للعهد الذكرى ويؤيده انه انما مثل بلازم البناء ولو على لغة كامس واعلم ان الناظم رتب السكون مع الحركة رتبتين فجعل السكون في رتبة الاصالة وجعل أنواع الحركة في رتبة ثانية تليها وهو في الحقيقة ثلاث رتب رتبة السكون ورتبة جنس الحركة ورتبة نوعها فترك الوسطي وهي رتبة جنس الحركة ولابد منها لان الحركة المخصوصة نائبة بالطبع عن الحركة المطلقة وانما تركها لبيان معناها بين الرتبتين ولهذا القوم تعرضوا لعلة البناء ولعلة البناء على حركة ولعلة خصوص الحركة ومما ينبغي ان يتنبه له انهم عدوا هنا من حركات البناء حركة دفع التقاء الساكنين واوردانهم قالوا ما جيء به لابيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية ولا نقلا ولا تخلصا من سكونين فاقتضى ان تلك الحركة ليست حركة بناء كاخواتها والجواب ان تلك في الحركات الموجودة في المعربات بدليل نقلهم بها نحو لم يكن الذين كفروا وما هنا موجودة في المبنيات لكن في الشاطبي واما الضمة في مذاليوم فليست بحركة بناء فيمثل بها في هذا الموضع وانما هي حركة التقاء الساكنين واعلم ان دفع التقاء الساكنين سبب لمطلق الحركة لا لحركة مخصوصة فعد الاشموني تبعا للمرادي من اسباب البناء على الكسر التقاء الساكنين ليس على ما ينبغي وانما سبب الكسرة كونه له الاصالة في الموضع لان اصل الساكنين اذا التقيا ان يكسر ثانيهما لان الكسرة لا تلتبس بحركة الاعراب اذلا تكون حركة الاعراب الا مع التنوين او الالف واللام او الاضافة وانه اذا قيل بني كذا لكذا او حرك او كانت الحركة كذا لكذا فليس المعني على الانحصار في ذلك السبب فقد تعدد الاسباب ولهذا كثر بعضهم الاسباب وبعضهم قللها وبهذا يعلم ان قولهم بنيت اين على الفتح للخفة لا ينافي ان يعلل بالاتباع لان الحاجز غير حصين كما ان قولهم بنيت كيف على الفتح للاتباع لا ينافي التعليل بالخفة وبهذا يسقط قول الراعي ان قول

الهن وهو نادر قول الراجز

بابه اقتدى عدي في الكرم*
ومن يشابه أبه فما ظلم

ثم بينت ان القصر في هذه الثلاثة اشهر من النقص ومنه قول الراجز

ان أباها وأبا أباها*
قد بلغا في المجد غايتاها

باب المثنى والمجموع على حده وما يتعلق بذلك

(مثني أو شبيهه أرفع بالالف*
وغير رفع فيهما باليا الف)
(كابنيك سل كليهما وان تضف*
كلا لظاهر فالزمها الالف)
(الا قليلا والمثني قد يرد*
بالف في كل حال فاعتمد)

المثني ما دل على اثنين بزيادة صالحا للتجريد وعطف مثله عليه دون اختلاف معنى كرجلين وشبه المثنى ما اعرب اعرابه غير صالح لذلك وكذلك ان صلح له واختلف معناه فابنان مثنى كقولك فيه ابن وابن بلا اختلاف معنى واثنان شبيه بالمثني لانه لا يصلح لما قلناه

وكذا نحو القمرين في الشمس والقمر لانه لا يغني عنه قمر وقمر وكذا المقصود به التكثير كثم ارجع البصر كرتين لان المراد به ارجع البصر كرات لقوله تعالى ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير أى مزدجرا وهو كليل وكذا قول الشاعر

فاعمل لما تعلو افعالك بالذى * لا تستطيع من الامور يدان

المراد به نفي اليدفا فوقها ومما يتناول شبيه المثنى كلا المضاف الي مضمر نحو جاء كلاهما ومررت بكليهما ورأيت كليهما فاذا اضيف الي ظاهر كان بالف على كل حال في اللغة المشهورة فيقال جاء كلا اخويك ورأيت كلا اخويك ومررت بكلا اخويك واشرت بقولى الا قليلا الى لغة حكاها الفراء منسوبة الى كنانة فيقال على لغتهم جاء كلا اخويك ورأيت كلي اخويك ومررت بكلي اخويك فيجرون كلا مجري

المكودي ان امس بنيت علي حركة لتمكنها باستعمالها معربة نحو امسنا مبراك اولي من قول غيره لالتقاء الساكنين بقي انهم ذكروا من اسباب البناء على الضم الحمل على النظير ومناسبته كبناء نحن على الضم لانها للجمع والواو تدل عليه فكانت الضمة في نحن كالواو في الزيدون ويضربون وهمو وحملت الدالة علي الاثنين على الجمع لان الاثنين جمع كما قال س اوكونه في كلمة مثله في نظير نحو اخشوا القوم ونظيرها قل ادعوا وفي كلام المرادي في هذا السبب قصور لانه لم يذكر النظير وكون الضم لذلك هو الوجه واما التقاء الساكنين فانما اقتضي مطلق الحركة فسقط مالابن غازي وانما احتاج للحمل علي النظير لان الضم هنا ليس في الاصل الظاهر بخلافه في قل اتل لانه حركة همزة اتل وبقولنا الظاهر يندفع ان اصل اخشوا خشيوا فهو حركة الياء وكون بعضهم علل الضم في نحوه بذلك او بمناسبة الواو كما قالوا في لتبلون لا ينافي ماقررناه لما اسلفناه من عدم الانحصار في السبب فتدبر المقام قوله (ومنه ذو فتح) الخ اشار بقوله ومنه الى عدم الانحصار لان من المبنى المبني علي نائب المذكورات كبناء الامر علي الحذف واما بناء المنادي واسم لا على الحروف فقد يقال ليس الكلام فيه لان الكلام في البناء الواجب كما تقدم في قوله ومنه اغني عن التعرض للنائب ولا يقال انه فاته ذلك وكان عليه ان يقول وغيرما ذكر ينوب كما قال في انواع الاعراب لكن كون ومنه مفيد لعدم الحصر فيه ما عرفت عند قوله والاسم منه معرب الخ قوله (كاين) قال ابن اياز في قواعد المطارحة وانما لم يحرك الساكن الاول من نحو كيف دون الثاني لان ذلك لا يغني عن تحريكه اذا لقي ساكنا من كلمة اخري نحو كيف الرجل وقال الاصفهاني ليلا تنقلب الياء الفا وليس بشئ لان الذي يتلوها ساكن لا محرك وان تحركت وانفتح ماقبلها اه ويأتي هذا البحث بعينه في اين تقول اين الغلام قوله (امس) قال السهيلي من كسر امس مطلقا فانه سمى بالفعل وفيه ضمير فحكي وضعف بانه قد ثبت العدل في لغة من اعرب وله

ان يقول هؤلاء قدروا انه سمى بالفعل خاليا عن الضمير وقوله سمي بالفعل اي فعل الامر قال الموضح في الحواشي امس اذا استعمل ظرفا فهو مكسور عند جميع العرب ثم قال الجمهور بناء وقال الخليل يجوز ان يكون قولك لقيته امس بتقدير لقيته بالامس فحذف الحرفين وزعم منهم الكسائي انه ليس معربا ولا مبنيا بل محكي وانه سمى بفعل الامر من المساء اه وفي الكشاف عند قوله تمنوا امكانه بالامس قد يذكر الامس ولا يراد به اليوم الذي قبل يومك ولكن الوقت المستقري علي طريق الاستعارة قوله (كما قد خصص الفعل بان ينجزما) قد يقال ان هذه العبارة تقتضي امتناع دخول الجر علي الفعل من حيث امتنع دخول الجزم علي الاسم فكيف صار امتناع دخول الجزم على الاسم اصلا لمنع دخول الجر علي الفعل وما وجه رد احدهما علي الاخر والجواب انه لم يجعل امتناع دخول الجزم في الاسماء علة منع بها دخول الجر في الافعال وانما اراد ان كل واحد منهما امتنع في بابه للعلة التي تمنعه والمعني الذي تحيله ونظير هذه العبارة وقع لس فانه قال وليس في الافعال المضارعة جر كما انه ليس في الاسماء جزم والحاصل ان الكاف في قوله كما للتشبيه لا للتعليل وقال الشاطبي الكاف للتشبيه والمراد تشبيه النظير لا تشبيه التعليل كما قاله المرادى بقي ان قوله بان ينجزما مقدر بالانجزام وهو غير مستعمل في معنى الجزم ولا مصطلح على استعماله بذلك المعني لانه كاخواته من الرفع لها بمعنى الاثر الذي يحدثه العامل او الحكم الذى احدثه والعلامة دالة عليه وهذا معنى المصدر والجواب ان الانجزام لما كان لازما عن الجزم اذ هو مطاوعه صار كالمسبب مع سببه فاكتفي به عنه اتكالا على فهم المراد قوله (وغير ما ذكر * ينوب) اعلم ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات والسكون لانها اخص من الحرف والحذف فان جاء بالحرف والحذف فذلك لعلة واصل ما كان معربا بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة فان لم يكن كذلك فلعلة تذكر واصل ما اعرب

المثنى مع الظاهر كما يجريه الجميع مجراه مع المضمر وكلتا في جميع ما ذكر مثل كلا وقولنا والمثني قد يرد بالف في كل حال اشير به الى لغة بني الحارث بن كعب فانهم يجرون المثني وشبهه مجري المقصور فتثبت الفه في الجر والنصب كما تثبت في الرفع ومنه قراءة من قرأ ان هذان لسحران وذكر ابن درستويه ان بني الخثعم وبني العنبر يوافقان بني الحارث في لزوم الف المثنى كقول الشاعر

واطرق إطراق الشجاع ولو رآ * مساغا لناباه الشجاع لصمما

(وارفع بواو وانصبن واجررببا * سالم جمع خص باسم عريا)

(من تاء انثي صفة او علما * لعاقل او شبهه ان افهما)

(مذكرا لامثل سكران ولا * احوي صبور وفعيل فعلا)

(وشد اسودون احمرونا * كذا علانون وعانسونا)

(وهكذا أولو او عشرون الي *

تسعين مع باب سنين بولا)
(ومالذا الجمع من اعراب ففي*
تسمية به على الاولى اقتفي)
(وقد يجى كالحين اوكالدون*
اولازم الواو وفتح النون)
(والنون في جمع له فتح وفي*
تثنية كسر وعكس قد يفى)
(وربما استعمل مثل حين*
باب سنين نحو مذ سنين)

هذا الفصل يشتمل على ما يرفع بواو ويجر وينصب بياء وهو على ضربين جمع كزيدين وسنين وغير جمع كاولى وعليين والمراد بالجمع ماله واحد من لفظه صالحا لعطف مثليه أو امثاله عليه دون اختلاف معني والمطرد منه ما كان واحده لمذكر عاقل أو شبيه به كرايتهم لي ساجدين خاليا من تاء التانيث علما أو صفة لا من افعل فعلاء ولا من فعلان فعلا كاحوا وسكران ولا مما يستوي فيه الذكر والانثي كصبور وقتيل وان ورد من هذه الانواع مجموع بالواو والنون حفظ ولم

بالحروف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره باليـاء لمناسبتها للحركات المنوب عنهـا فان لم يكن كذلك فلعلة قوله (مامن الاسما اصف) قصر الاسماء ضرورة وليس من حذف احدي الهمزتين لاجتماعهما في كلمتين كما في هداية السالك لان الحذف لايجوز في المختلفتين وانما يجوز في المتفقتين وانما لم يجز التسهيل في النظم بين بين لانه جائز مطلقاً لان المسهلة كالمخففة في وزن الشعر فلو سهلها أخبل الوزن قوله (ان صحبة ابانا) صحبة قال الراعي مفعول بفعل مضمر من باب الاشتغال وقد جعله ابن جابر مفعولا مقدما بأبان وهو منقود لان ان لا يليها الا الفعل ظاهراً او مقدراً *فان قيل الاشتغال انما يكون اذا كان الشاغل ضميراً ولا ضمير هنا *اجيب بأنه لا يتقيد بذلك نعم هو اكثري وقد يكون ظاهراً كما في قوله اذا الوحش ضم الوحش اومحذوفا والتقدير ان صحبة ابان صحبة سلمنا فقد يكون الضمير مقدرا كما في قوله تعالى أفغير الله تامروني اعبـد ايفحكم الجاهلية يبغون على انه جاز ان يريد بباب الاشتغال باب المنصوبات على شريطة التفسير وتحرز بذلك ان كان قصد التحرز كما يدل عليه كلامه في شرح التسهيـل من ذاوذو وذي التي ليست بذلك المعني اماذو فتاتي بمعنى الذي واماذاوذى فيأتيان للاشارة وفيه ان تلك خارجة من باب الاعراب فضلا عن كونها تعرب بالحروف فلو لم يقيد ذو لم يفهم الاهي لتبادر ماهو معرب نعم بعضهم اعرب ذو بمعنى الذي وعليه يجب عدها في الاسماء وتكون سبعة ولا يصح التحرز عنها بقي انه لابد ان يكون ذو بلفظ المذكر المفرد كما لفظ به فان المفرد المؤنث معرب بالحركات والمثنى والجمع يعرب اعرابهما «فائدة» قال السهيلي في كتابه التعريف والاعلام في قوله تعالى وذا النون هو يونس بن متي اضاف ذو الى النون وهو الحوت وقال سبحانه في سورة نون ولا تكن كصاحب الحوت وبينهما فرق وذلك انه حين ذكر في معرض الثناء عليه قيل ذا النون ولم يقل صاحب النون والاضافة بذو اشرف من الاضافة بصاحب لان قولك ذو يضاف الي التابع

وصاحب يضاف الى المتبوع تقول ابو هريرة صاحب النبي ولا تقول النبي صاحب ابي هريرة الاعلى وجه ما واما ذو فانك تقول فيها ذو الملك ذو العرش وذو القرنين فتجد الاسم الاول متبوعا غير تابع ولذلك سميت اقيال حمير بالاذوا نحو ذو يزن ﴿تنبيه﴾ هذه الاسماء في الوزن ثلاثة اقسام فعل باتفاق وهو ثلاثة اب حم هن فعل باتفاق فم أصله فوه مختلف فيه اخ فقال الفراء فعل بدليل قولهم اخو قال ما المرء اخوك وغيره فعل وذو فقال سيبويه فعل ذوي بدليل ذواتا افنان وقال الخليل والزجاج فعل لان الحركة زيادة فلا يقدم عليها الا بثبت واجيب عن حجة س بأن الاسم اذا حذفت لامه ثم ثني لا ترد عينه الى سكونها قال *يديان بيضاوان عند محرر *ويد عندهم فعل قوله (والنقص في هذا الاخير أحسن وقصرها) الخ اورد عليه أنه كان عليه حيث ذكر اختلاف العرب فيها أن يستوفي ذكر ذلك مع انه اهمل بعضاً كما يعلم من التسهيل ولا يقال ان نظمه غير موضوع لنقل اللغات وانما وضع لضبط القوانين لانا نقول كان الاولى ان لا يتعرض لها اصلا *فان قيل لم يذكر ماذ كر لاوهم انها تعرب بالحروف مطلقاً في كل لغة وليس كذلك فاراد أن يدفع هذا الايهام وليلا يوهم تساوي هذه الاسماء في الاعراب *اجيب بان الاصالة باقية لانه اقتصر في الحكم على لغتين سوى الاولى فاوهم ان سائر العرب سوى اهل هاتين اللغتين متفقون على الاعراب بالحروف وليس كذلك بل فيه ست لغات الثلاثة المذكورة والرابعة حو كدلو والخامسة حمء لكتب والسادسة حمي كرعاء وفي اخ خمس لغات الثلاثة المذكورة والرابعة أخ مشددا والخامسة اخو كدلو وفي اب اربع لغات الثلاثة المذكورة والرابعة التشديد وفي هن ثلاث لغات ثالثها هن مشددا لا يقال هذه لغات غير مشهورة فلم يذكرها بخلاف ماذكره فانه مشهور لانا نقول ليس كذلك لان اعراب هن بالحروف قليل والنقص في اب واخ نادر وفي حم كما نص عليه وكذا القصر فيهن كما في التسهيل والجواب انه لو اقتصر على ذكر

يقس عليه كقولهم رجل علانية ورجال علانون اذا كانوا مشاهير فجمعوه بالواو والنون وليس خاليا من التاء وكذا قول الشاعر

منا الذي هو ما ان طر شاربه *
والعانسون ومنا المرد والشيب

فجمع عانساً بالواو والنون وهو مما يستوي فيه الذكر والانثى كصبور وقتيل وكذا قول الاخر فما وجدت نساء بني نزار *حلائل أسودين وأحمرينا

فجمع أسود واحمر الجمع المشار اليه مع انهما من باب أفعل فعلاء فهذا وأمثاله يحفظ ولا يقاس عليه وكثر هذا الاستعمال في المحذوف اللام المؤنث بالتاء بتغيير الفاء ان كان مفتوحها كسنة وسنون وسلامتها ان كان مكسورها كمائة ومئين وبالوجهين ان كان مضمومها كقلة وقلين وقد يجعل اعراب هذا النوع في نونه وتلزمه الياء ولا تحذف نونه بخ للاضافة والي هذا أشرت بقولي وربما

استعمل مثل حين باب سنين ومنه
قول الشاعر ، دعاني من نجد فان
سنينه لعبن بنا شيباً وشيبننا مردا
وعومل هذا النوع هذه المعاملة
لشبهه بجمع التكسير لان تغييره
اكثر من سلامته وقد يفعل
ذلك ببنين لشبهه بسنين في
حذف اللام وعدم سلامة نظم
الواحد قال الشاعر وكان لنا
أبو حسن علىّ * أبا براً ونحن له
بنين . واطرد الجمع بالواو والنون
في المشبه بمن يعقل نحو رأيتهم
لى ساجدين وقريب من هذا
الحاق ما يستعظمون بهذا
كقول الشاعر تلاعب الريح
بالعصرين قسطلة * والوابلون
وتهتان التجاويد شبه المطر
في عموم نفعه بالرجل الكثير
الاحسان وان سمي بهذا الجمع
على سبيل النقل أو على سبيل
الارتجال ففيه أربعة أوجه
أجودها اجراؤه على ما كان عليه
كقوله تعالى كلا ان كتاب
الابرار لفى عليين وما ادراك

الاعراب بالحروف أو هم اتفاق العرب على ذلك ولما ذكر فيها لغات اخر
علم ان الاعراب بالحروف جائز على الجملة ماعدا فوك وذو ومال وماذكر من بقاء
الابهام فغير متجه على قصد الناظم لان قصده ان يبين كيف يحتذي
كلامهم فذكر الاعراب بالحروف وغيره ولم يشرح كل اللغات لانه من
وظائف اللغوي وذكره انتقال من علم الى علم لغير ضرورة وايضا اعرابها
بالحروف بين انها معتلة وانها مذبذبة بين النقص والتمام فهى في
الاضافة الى غير الياء تامة منقوصة وفي الافراد والاضافة الى الياء على
خلاف ذلك فاراد ان يبين اختلاف العرب فيها اذا كانت معتلة
الاواخر وذكر هنا تنكيتا على النحويين كما دل عليه قوله في شرح
التسهيل من لم ينبه على قلة اعرابه بالحروف فليس بمصيب وان حظى
من الفضل باوفر نصيب واما من قال حمء كخبء وحماء كرشاء ومن
قال اخا وابا بالتشديد فمن مواد اخر فصارت كالاجنبيات وبالالفاظ
المترادفة لا يليق ذكرها بالقصد النحوي واما اخو وحمو فلما جريا مجرى
الصحيح كغزو ودلو فارقا المعتل فلم يعدهما في اللغات كما لم يعد المضاعف
والمهموز وهذا حسن من القصد قوله (يندر معناه يقل) واصله من
الندور وهو السقوط والخروج عن الغير وندر الرجل من القوم خرج
منهم فلما كانت لغة النقص خارجة عن جمهور كلامهم اطلق عليها
لفظ الندور لذلك وفي اصل اللغة يرادف لفظ الندور لفظ الشذوذ اذ هما
بمعنى الخروج عن الجمهور يقال شذ عنه يشذ ويشذ شذوذاً اذا انفرد
عن الجمهور وندر بهذا فسره الجوهري كما انه قال في الندور ندر الشيء
يندر سقط وشذ يفسر كما ترى احدهما بالاخر الا ان الناظم اصطلح في
كلامه على اطلاق الندور على ما ندر في الكلام المنثور واطلاق الشذوذ
على ما ندر في الشعر هذا في الغالب فلتعرف ذلك من اصطلاحه قوله
(وقصرها من نقصهن اشهر) فيه مناقشة لان المفهوم من افعل التفضيل

ان القصر في الثلاثة اشهر من النقص فيها فيكون النقص فيها مشتهرا ايضا وهو قد صرح بان النقص فيها نادر وحمله بعض الشيوخ على ارادة الاكثرية ويلزم ان يكون النادر كثيرا قوله (ان يضفن) نقده ابو حيان وتبعه ابن هشام بان ضمير يضفن راجع الى جميعها ومن جملتها ذو وهي لا تنفك عن الاضافة فلا حاجة الى اشتراط ذلك فيها اذ تحصيل الحاصل لا ينبغي والجواب ان الشرط ينصرف الى ما هو محتاج اليه لا الى ما هو موجود فيه قاله الراعي وتحرير المقام يطلب من حواشي النكت للشهاب القاسمي رحمه الله قوله (بالالف ارفع المثني) قال الشاطبي لم يحتج الى اشتراط كون المثنى من الاسماء لامرين احدهما كون التثنية من خصائص الاسماء والثاني انه جعله محلا للجر في قوله جرا ونصبا فدل على ان كلامه فيما يدخله الجر وهو الاسم وايضا ليس قولك يفعلان تثنية ليفعل لانك لم تردان تضم الى يفعل هذا يفعل آخر كما كنت فاعلا في الاسم وقال من شرط التثنية الاعراب على ان مذهب الناظم هنا وفي التسهيل انه ليس شرطا لازما الا ترى ان اسم الاشارة والموصول اذا جعلا للمثنى نحو هذان واللذان من قبيل المثنى عنده حقيقة قوله (وكلا اذا بمضمر) مضافا وصلا اذا متعلقة بجوابها المحذوف يدل عليه ارفع أي اذا اضيف كلا لمضمر فارفعه بالالف ولا يجوز تعلق اذا بارفع على ان تقدر خالية من معنى الشرط لان اذا قيد في كلا لا في المثني ولا يجوز ان يكون حالا من كلا لان ظرف الزمان لا يكون حالا من الجثة وقوله بمضمر متعلق بوصل والباء للتعدية ومضافا حال من ضمير وصل العائد على كلا فالالف الاطلاق لا للتثنية لاختصاص المبتدا بكلا لا بها وبالمثني ولا يصح ارادة معنى كلا لان المراد بها في النظم لفظها مع انها غير مضافة وهي لا تعطى معنى التثنية الا مع الاضافة وهذه الحال لازمة مقدمة على عاملها لانه فعل متصرف وجملة وصل في موضع جر

ماعليون والثاني اجراؤه مجري غسلين في لزوم الياء وكون النون حرف اعراب والثالث اجراؤه مجري عربون في لزوم الياء وكون النون حرف اعراب ولم يات في النظم الا ذكرحين ودون فاستغنى بهما عن غسلين وعربون والرابع استصحاب الواو على كل حال مع كون النون مفتوحة غير ساقطة في الاضافة ذكر هذا الوجه ابو سعيد السيرافي وزعم أنه ثابت في كلام العرب وأشعارها بالرواية الصحيحة ثم قال كانهم حكوا لفظ الجمع المرفوع في حال التسمية به وألزموه طريقة واحدة وأنشد ، ولها بالماطرون اذا * أكل النمل الذي جمعا، خلفة حتي اذا ارتبعت، ذكرت من جلق بيعا. ففتح نون الماطرون وأثبت الواو وهي في موضع جر قال والعرب تقول الياسمون في حال الرفع والنصب والجر وتقول ياسمون البر فيثبتون النون مع الاضافة ويفتحونها

ومنهم من يرويه بالماطرون ويعرب نون الياسمون ويجريه مجري الزيتون وهو الاجود وأنشد. طال ليلي وبت كالمجنون، واعترتني الهموم بالماطرون ولم يذكر سيبويه الا الوجهين الاولين ولو نظر السيرافي ياسمون البر ونحوه يعربون لا زيتون لكان أولى بالصواب لان نون عربون زائدة بلا ريب لقولهم أعرب المشتري اذا أعطى العربون وأما نون الزيتون فالاكثر على أنها زائدة بناء على انه من الزيت والصحيح أنها غير زائدة لقول بعض العرب أرض زيتنة اذا كانت كثيرة الزيتون فوزن زيتون على هذا فيعول كقيصوم ونون المثني وشبهه مكسورة وفتحها لغة أنشد الفراء على أخوذيين استقلت عشية * فماهي الا لمحة وتغيب ونون الجمع الذي على حد المثنى والمحمول عليه مفتوحة وكسرها ضرورة قال الشاعر عرين من عرينة

باضافة اذا اليها كذا في شرح الراعي وانظر قوله ان بمضمر متعلق بوصل مع ما اسلفه في قوله ان صحبة ابانا وقياسه ان يكون متعلقا بمحذوف يفسره المذكور لان اذا كان في الاختصاص بالفعل قال ابن هشام فان قلت فان اضيف الي ظاهر فما حكمه قلت يبقى غير معتبر ويكون اعرابه مقدرا فان قلت فمن اين يفهم ذلك قلت مما استقرئ في نظيره من الاسماء التي آخرها الف من ان الفها لا تغير خرج هذا الاسم عن القياس مع الضمير وبقي مع الظاهر غير خارج عنه والا بطل التقييد ولو كانت له حالة غير حالته الاصلية لوجب تعيينها اه وعبارة الشاطبي اما اذا كانت مضافة الى الظاهر فمفهوم شرطه انها لا تعرب هذا الاعراب واذا لم تعرب كذلك رجعت الي اصله المتقدم وهو الاعراب بالحركات حسبما تقدم وقال وكلامه هنا انما هو على اللغة المشهورة في كلا وكلتا وجهين للعرب فيهما احدهما لكنانة وهو اجراؤها مجري المثنى مطلقا والثاني اجراؤها مجري المقصور مطلقا وهو الجاري على لغة بلحارث بن كعب وانما ترك ذكرهما لقلتهما ويمكن ان يقال لغة كنانة مما جرى عنده مجري المثنى كاثنين واثنتين ولغة بلحارث مما جرى مجري المفرد المقصور فترجع الى الاصل من الاعراب بالحركات فلا يكون تاركا لهما ﴿تنبيه﴾ استدل علي افراد لفظ كلا باعادة الضمير عليها مفردا وافراد خبرها قال الراعي وجعل ابن هشام منه قوله كلانا غني عن اخيه حياته ونقد عليه بان فعيلا لا يشترط فيه المطابقة قوله (كلتا كذاك) الخ قال الشاطبي يحتمل ان تكون كلتا منصوبة الموضع عطفا على كلا وحذف حرف العطف نحو اكلت لحما سمكا تمرا وقوله كذاك خبر للمبتدا الذي هو اثنان واثنتان وقوله كابنين وابنتين يجريان بدل من كذاك ويحتمل ان تكون مرفوعة على الابتداء وخبرها كذاك ويكون ذاك اشارة الى كلا وعلى الاول اشارة الي المثني وقوله اثنان واثنتان الخ مبتدا خبره المجرور بعده على هذا الوجه الثاني ثم قال انه لا اشكال على هذا الوجه الثاني في حصول

الفائدة بقوله كابنين وابنتين يجريان الا ان كذلك اشارة الى البعيد والمشار اليه قريب فيكون عامله معاملة البعيد وان كان على خلاف الاصل واما على الاول فالحاصل للفهم ان اثنين واثنتين كالمثنى لان الاشارة للمثنى لا سيما وقد اشار بذلك المقتضية غير القريب فلا يتوهم ان المراد معهما كلا فالفائدة في قوله كابنين الخ والجواب ان الاشارة ليست بنص في البعيد دون القريب لوقوع كل منهما موقع الاخر لمقاصد فدفع بقوله كابنين الخ الايهام ودفع احتمال ان يكون المشار اليه كلا انتهى ملخصا وبه يعلم ما في كلام الراعي وان اعتراضه على ابي حيان غير محرر وتضمن كلام الشاطبي ان كلتا على الوجه الاول معطوفة على كلا لا على المثنى مع القاعدة ان المعاطف اذا تكررت فالعطف على الاول على الصحيح فهل كلامه مبني على غير الصحيح او ان ذلك مقيد بما اذا لم يكن الثالث مثلا مشاركا لما قبله في قيد لم يقيد به الاول كما هنا بان كلا مقيدة بالاضافة الى المضمر وكلتا مشاركة لها في ذلك والمثنى غير مقيد وهل يقال لا حاجة للخروج عن الخبر الصحيح للعلم بذلك القيد بمفهوم المساوات لانها اخت كلا بل هي فرع عنها لان كلا للمذكر وكلتا للمؤنث وقوله ان ذلك للبعيد مبني على مذهب المصنف ان الاشارة المقترنة بالكاف للبعيد وان لم تقترن باللام بناء على انه ليس للمشار اليه الا امر تبتان قوله (وتخلف اليا) الخ قال الراعي اعترض على الناظم قوله تخلف بانه يوهم ان الياء تكون للرفع والالف يكون في الجر والنصب لان الخلف يقع موقع ما هو خلف عنه وذلك لا يكون فيها واجاب ابن هشام بان المراد بتخلف انها تكون في موضعها وقائمة مقامها من حيث انها دالة على مقتضى العامل لا في الفرع الخاص الذي يثبت لها مثل تخلف من بعدهم خلف قوله (ويا اجرر) قال الشاطبي اصله وبياء اجرر لكنه قصره ضرورة وكثيرا ما يفعل هذا كما قال بعد هذا وما بتا والف قد جمعا ثم لما قصره بقي التنوين ساكنا والف اجرر ساكنة فالتقى ساكنان فكان

ليس منا * برئت الى عرينة من عرين عرفنا جعفرا وبنى رباح * وأنكرنا زعانف آخرين

﴿اعراب المجموع بالالف﴾

﴿والتاء وما جرا مجراه﴾

(اولات مع جمع بتا والف * زيدا اكسرن نصبا كآيات اصف)

اولات بمعني ذوات والواحدة منها ذات لكن ذوات جمع لان واحده من لفظه واولات اسم جمع لان واحده من غير لفظه الا انه يجري مجرى الجمع الذي علامته الف وتاء زائدتان وقيدت الالف والتاء بالزيادة احترازا من نحو ابيات فان الفه زائدة وتاءه اصلية ومن نحو قضاة فان تاءه مزيدة والفه منقلبة عن اصل (وهو لذي التا مطلقا واسم خلا * منها لانثى علما مثل حلا) الضمير من وهو لذي التاء عائد الى الجمع بالتاء والالف أي وهو باطراد لما فيه تاء التانيث من اعلام المذكور والاناث كطلحة وسلمة واسماء الاجناس

كصحراء وصفراء وفعلى فعلان كسكري وغضبي واطرد هذا الجمع في تصغير غير الثلاثي من اسماء المذكرات التي لا تعقل نحو دريهمات وفي صفات المذكرات التي لا تعقل كقوله تعالى الحج اشهر معلومات واذكروا الله في ايام معدودات وعلى هذا نبهت بقولي وعلي جمعك راسياً تريد الجبلا

(وما به سمي من ذي الباب * فهو على ما كان من اعراب)

(وترك تنوين قليل وجعل * ايضا كارطات للانسان نقل)

(وجاء في نحو ثبات فتح * في النصب نزراً لاعدا ك نجح)

أي اذا سمي باولات أو نحو هندات من المجموع فاعرابه بعد التسمية به كاعرابه قبل التسمية به فتقول في رجل اسمه هندات هذا هندات ورأيت هندات ومررت بهندات كما كنت تقول اذا كان جمعا هذه اللغة الجيدة قال الله تعالى فاذا

القياس كسر التنوين الا أن النظم اضطره الى حذفه فحذفه كما حذفه أبو الاسود في قوله فألفيته غير مستعتب * ولا ذاكر الله الا قليلا وقرئ في الشاذ قل هو الله أحد الله الصمد اه وخالف بعضهم كما سيأتي في بابي الامالة والبدل قوله (وبه عشرون) قال ابن هشام كسرت عين عشرين لان نسبته من العشرة نسبة اثنين من واحد ثم اطرد في الباقي فتح الاول فيما فاؤه مفتوحة وهي ثلاثة وثلاثون وأربعة وأربعون وخمسة وخمسون وسبعة وسبعون وثمانية وثمانون وكسر الاول فيما فاؤه مكسورة وذلك ستة وستون وتسعة وتسعون قاله س وقال غيره عشرون جمع عشر الابل وهو وردها لتسع فلما كان في عشرين عشر وعشر وبعض من الثالث صح الجمع كما قال وهل يعمن من كان أحدث عهده * ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال لما كان في الثلاثين حول وحول وبعض الثالث وبه متعلق بالحق وعشرون مبتدا خبره جملة ألحق وقوله وبابه مبتدا أيضاً خبره محذوف أي كذلك لا الحق وخبر عشرون محذوف لان الحذف من الثاني لدلالة الاوائل اكثر وجعل بعض شيوخ الوقت بابه عطفاً على ضمير الحق قال الرامي وفيه تقدم المعطوف بلا ضرورة اقول وأقرب من ذلك كله أن يكون الحق خبر عن عشرون وبابه وأفرد الضمير باعتبار المذكور قوله (عليون) قال ابن هشام جعله بدر الدين من اسماء الجموع وجعله الناظم في شرح الكافية من قسم الجمع المسمى به وهو الحق ومن العجب ان بدر الدين لم يعد اولو من اسم الجمع وهو منه قطعاً اه وكان هذا في بعض النسخ والغالب في النسخ عدم التعرض لعليون وأرضون شذاي من باب سنين لعدم استيفاء ضابطه فكان ينبغي تأخيره عنه ليعلم أنه منه ولا خصوصية له بالشذوذ بل مثله بنون ونحوه مما لم يستوف ضابط باب سنين وهو من جموع التكسير المعربة بالحروف وبما تقرر انه من باب سنين وانه من جموع التكسير علم ان فتح رائه علي قاعدة التكسير ولا حاجة الي قول الرضى وانما فتحت راء ارضون لان الواو والنون في مقام

الالف والتاء وكانه قال أرضات للتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة وحيث كان المراد انه شذ من باب سنين فقوله ارضون مبتدأ وجملة شذ خبر وليس معطوفا على ماقبله بحذف حرف العطف وجملة شذ حال لانه يقتضي ان هذه اللفظة بخصوصها من الملحقات وانها ليست داخلة تحت ضابط وليس كذلك وبهذا يشعر صنيع الموضح لانه حصر الملحقات في اربع الا انه افرد احرون وارضون وقدمهما على باب سنين وذلك لاينبغي ثم ان هذه الملحقات لاشذوذ فيها كما لاشذوذ في ملحقات المثني ونحوه كما يشعر به صنيع الموضح حيث ذكر لها ضوابط نعم ماخرج عن الضابط كسنين شاذ وبهذا التقرير البديع يندفع ماأطال به الشارحون ومن جملة ذلك جعل الشاطبي الشذوذ عائداً لاهلون وما بعده حيث قال وقوله شذ خبر قوله والاهلون وماعطف عليه أي ان هذا الذي تقدم شاذ عن القياس فبابه الحفظ وأفرد ضمير شذ نظراً للمعنى قال وقوله والسنون وبابه مبتدا ومعطوف عليه والخبر محذوف أي كذلك يعني شاذ وفصله عما قبله لانه مخالف لما قبله بحكم نذكره فيه وهو قوله ومثل حين قدير ثم اورد على هذا التقرير سؤالين الاول أن أرضون كسنين في التعويض لانهم قالوا الارض مؤنثة وحق المؤنث أن تلحقه علامة التانيث ولكنهم جعلوا هذا الجمع عوضاً عما فاته والثاني أن باب سنين ليس من الشاذ ألا ترى أن طائفة من النحويين يقولون بالقياس فيه ولا يقال ذلك الا فيما كثر مثله في الاستعمال وأجاب عن الاول بأن الناظم لم يعتبر في أرضون تلك العلة وانما اعتبر فيه معنى الاستعظام فهو عنده كعليين لا كسنين وعن الثاني باحتمال أن شذوذ سنين عند الناظم ليس كشذوذ ماقبله لان شذوذه من جهة القياس فقط وماقبله شاذ من جهة القياس والاستعمال ثم قال ويحتمل أن مراد الناظم أن باب سنين جرى مجرى الجمع المذكور في الاعراب أو ملحق بالجمع ويكون أتى بثلاثة أنواع مما جرى مجرى الجمع ألفاظ العدد وباب سنين والفاظ شذت لاضابط لها وانما أخر

من جوامدها ومشتقاتها كتمرة وضخمة ولما خلا من التاء من اعلام الاناث كلي وهو اسم امراة (وما خلا منها اسم جنس انثا*

لغير نقل فيه لا تنبثا)

(وقسه في ذي الف التانيث لا*

شبهها الحمراء وسكرى واعدلا)

(ولا مذكر المسمي علما*

بل مثل صحراء حبارا ادما)

(وقس على دريهمات وعلى*

جمعك راسياً تريد الجبلا)

اذا كان المؤنث اسم جنس وخلا من علامة التانيث لم يجز جمعه بالالف والتاء الا في ما سمع كحمام وحمامات وثيب وثيبات وسماء وسماوات وشمال وشمالات ومالم يسمع فلا يجمع بالالف والتاء فلا يقال في عين عينات ولا في داردارات ولا في شمس شمسات وان كان في الاسم الف التانيث جاز جمعه بالالف والتاء مطلقا مالم يكن علما لمذكر كسلمى وورقا اسمى رجلين ولا فعلاء مؤنث افعل

افضتم من عرفات ومن العرب
من يزيل التنوين ويبقى
الكسرة في جره ونصبه ومنهم
من يزيل التنوين ويمنعه الكسرة
فيقول هذه عرفات مبارك فيها
ورأيت عرفات ومررت بعرفات
والى هذه اللغة اشرت بقولي
وجمل ايضا كارطات واما
ثبات ونحوه من جمع المحذوف
اللام المعوض منها التاء
فالمشهور جريه مجرى هندات
ومن العرب من ينصبه بالفتحة
ومنه قول بعض العرب سمعت
لغاتهم بالفتح وانشد الفراء لابي
ذؤيب فلما جلاها بالايام تحيزت
ثباتا عليها ذلها واكتئابها

﴿اعراب ما اتصل به من﴾
﴿الفعل الف اثنين او واو جمع﴾
﴿او ياء مخاطبة﴾

(بالنون رفع نحو تذهبون *
وتذهبان ثم تذهبين)
(واحذف اذا جزمت او نصبتا *
كلم تكوني لتروي سخنا)
(وحذفها في الرفع قبل ني انا *

باب سنين لما تقدم اه ملخصا ولا يخفى ما في قوله ان أهلين ومابعده شاذ في الاستعمال وقوله ان ماعدا أسماء الاعداد وباب سنين لا ضابط له فتدبر ومن جملة ذلك قول بعضهم لا تنفرد ارضون بالشذوذ بل جميعها كذلك وقول آخر ان اراد الشذوذ في الاستعمال فهو خطأ لان أهلين وعزين وسنين وعشرين وعليين وعالمين في الكتاب العزيز وان اراد في القياس صح لكنه لا ينصرف الى اولو ومابعده وكلام هذا ضد كلام الشاطبي المتقدم القائل بأن هذه شذت في الاستعمال وقول بعضهم شذ خاص بأرضين لعدم وروده في القرآن فهذا شاذ من وجهين وغيره شاذ من وجه واحد ولا يخفى ما في جميع ذلك ومن اظهره دعوى هذا الاخير ان ماورد في القرآن لا يكون شاذا ويفهم أن ماورد في غيره لا يمتنع الحكم عليه بالشذوذ وكلاهما على الاطلاق ممنوع قوله (ومثل حين) مثل منصوب على انه حال من ذا او صفة لمصدر محذوف تقديره ورودا مشبها بورود كذا لان المصدر المؤكد يجوز تقديمه على الفعل المؤكد به نص على جوازه ابن ابي الربيع لانه من جملة الفضلات وليس هو كالتابع ولا يجوز رفع مثل قاله الراعي وفيه ان هذا ليس من المصدر المؤكد بل المبين للنوع ثم معنى كلام الناظم ان سنين وبابه ورد عن العرب مثل حين في جعل الاعراب على النون بشرط أن يكون قبل النون الياء كما نبه عليه بحين لانها أخف من الواو ولان باب الياء أوسع ولان الواو كانت اعرابا صريحا اذ لم يشترك فيها شيئان فلو لزمت عند الاعراب بالحركات كان الرفع منها كرفعين بخلاف الياء لاشتراك الجر والنصب بها قاله في شرح التسهيل وبه يعلم أن قول ابن هشام في الحواشي لو تأتى أن يمثله بعربون كان أولى لان نونه زائدة وقد عاب هو على السيرافي في تمثيله بزيتون لاصالة نونه مع أن فيها خلافا ثم ان هذا اذا لم يجعل ذلك الباب علما والا فقيه أوجه ذكرها الموضح قوله (وهو عند قوم يطرد) قال الشاطبي يحتمل أن يرجع الضمير الى الحكم الذي قرره يعني هذا الحكم من

الاعراب المذكور يطرد في سنين وبابه عند قوم من العرب لا النحويين
ونقل عن شرح التسهيل ما ملخصه وانما اختص هذا النوع بهذه المعاملة
لانه اعرب اعراب جمع التصحيح وكان اللائق به جمع التكسير لخلوه واحده
من شروط جمع التصحيح ولعدم سلامة نظمه ولما لم ياخذ ما كان مستحقا له
نبه عليه بهذه المعاملة وكان مختصا به ولو عومل به ما حذفت فاؤه كرمي كان
قياسا وان لم يرد به سماع او نحو عشرون كان حسنا لانها ليست جموعا فلها
حق من الاعراب بالحركات ويمكن أن يجعل منه، وقد جاوزت حد الاربعين
اه اقول هذا المعنى لا تظهر له فائدة زائدة على قوله ومثل حين قد يرد الا اذا
قيل ان هذا لا يدل على الاطراد خصوصا وقد تشعر بالقلة وكان عليه أن
يتعرض لذلك كما تعرض له الراعي ثم قال الشاطبي ويحتمل أن يكون الضمير
عائدا على اعراب سنين وبابه بالحروف والمعني والحاقه بالجمع الحقيقي يطرد
عند قوم من النحاة وهم سيبويه وأتباعه ثم قال في تقريره واورد انه يقتضي أن
قوما من النحاة لا يقولون باطراده وأنه لم يقف عليهم لكن كلام التسهيل
يشعر بوجود المخالف * أقول خير من ذلك قول الموضح ان المراد أن بعض
العرب يطرده في الجمع وما قبل سنين من الملحقات قوله (وما بتا وألف قد جمعا)
شروع فيما نابت فيه الحركات عن الحركات وكان ينبغي تقديمه على ما ناب
فيه الحروف عن الحركات وحيث أخره فكان ينبغي تاخيره عن جميع ما ناب
فيه الحروف وكانه لما ذكر جمع التصحيح لمذكر وكان هذا مشاركا له في كونه
جمع تصحيح وفرعا عنه لانه لمؤنث وهو فرع المذكر ذكره بعده ثم اردفه بما
شاركه في تلك النيابة وهو ما لا ينصرف أو انه لما فرغ من الاسماء التي نابت
فيها الحروف تمم بالاسماء التي نابت فيها الحركات لتكون الاسماء التي وقعت
فيها نيابة الحروف والحركات متصلة وقدم التاء على الالف عكس

والفك والادغام ايضا ثابتا
(وقل حذف دون ني نثرا كما *
لا تومنوا حتي ومما نظما
(ابيت اسري وتبيتي تدلكي*
وجهك بالعنبر والمسك الذكي)
اذا اتصل بالفعل المضارع الف
اثنين أو واو جمع او ياء مخاطبة
فعلامة رفعه نون مكسورة بعد
الالف نحو تذهبان ومفتوحة
بعد الواو والياء نحو تذهبون
وتذهبين وحذف هذه النون
علامة للجزم نحو لم يذهبا
وعلامة للنصب نحو لن تذهبا
واذا اتصل بهذه النون نون
الوقاية جاز حذفها تخفيفا
وادغامها في نون الوقاية والفك
وبالوجه الاول قرأ نافع تامروني
أعبد وقرأ ابن عامر تامرونني
بالفك وقرأ الباقون بالادغام
وزعم قوم ان المحذوفة في نحو
تامروني هو الثاني وليس كذلك
بل المحذوف هو الاول نص

﴿٥﴾ عليه سيبويه ويدل على صحة قوله ان نون الوقاية لا يجوز حذفها مفردة مع فعل غير
ليس وان الاول حذف دون ملاقاة مثل مع عدم الجازم والناصب فحذفها عند ملاقاة مثل اولى وايضا

فلو حذفت نون الوقاية وابقي نون الرفع لتعرض بذلك الي حذف نون الرفع عند دخول الجازم والناصب واذا حذفت نون الرفع لم يعرض لنون الوقاية ما يقتضى حذفها وحذف ما لايحوج الي حذف اولى من حذف ما يحوج الي حذف ودون ني أى ودون اتصال نون الوقاية بنون الرفع قد حكي حذفها ومثال ذلك في النثر ما روي من قول النبي صلى الله عليه وسلم والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتي تومنوا ولا تومنوا حتي تحابوا والاصل لاتدخلون ولاتومنون لان لانافية ولا النافية لا تعمل في الفعل شيئا ومثل ذلك في النظم قول الراجز

ابيت اسرى وتبيتى تدلكي * وجهك بالعنبر والمسك الذكي

والاصل تبيتين وتدلكين

ترتيب اللفظ لضرورة النظم قوله (يكسر فى الجر الخ) سكت عن الرفع لانه داخل فى الكلية التي قدمها في قوله فارفع بضم وأما الكسر فانما ذكره وان كان كالرفع فيما ذكر ليبين أن النصب محمول عليه ومشاركا له كما شاركه في التثنية والجمع ولذا قدم الجر لان النصب تابع له قوله (كذا اولات) بقى عليه واللات في لغة فان فيه لغتين الضم والاعراب كهندات وبقى أيضاً ذوات في جمع ذات الطائية عند من اثبته فان بعضهم أعربه كذلك قوله (والذى اسما قد جعل) أى الذي جعل اسما علما أو الذى جعل اسما مفرداً بعد أن كان جمعاً وذلك انما يكون بالتشبيه فلا يرد ان جعل بمعنى صير وأذرعات لم يكن غير اسم ثم صار اسما بل هو اسم في الحالين قوله (ذا أيضاً قبل) اراد القبول القياسى لانه انما يتكلم في الاصول القياسية فاندفع ماقيل كلامه لا يعطى كونه قياساً او سماعاً اذ كلاهما مقبول فى الجملة والقياس بيان ذلك واعلم انهم صرحوا بأن ماجعل علما فيه ثلاثة أوجه اعرابه اعراب جمع المؤنث واعرابه اعراب مالا ينصرف للعلمية والتانيث وفى كون التاء للتانيث منازعة بيناها وجوابها في حواشي ابن الناظم أعان الله على اتمامها وجره بالكسرة من غير تنوين مراعاة لحالته الاصلية ولحالته الآن فالجر بالكسر على الاصالة لانه مراعاة للجمعية الاصلية وليست نائبة عن الفتحة لانه غير منصرف كما قال الاشمونى وفى شرح التوضيح وح لافرق بين أن يكون علما لمذكر او مؤنث وحذف تنوينه لانه الان غير منصرف للعلمية والتانيث واذا كان المسمي به مذكراً تجيء المنازعة في كون التاء فيه ليست للتانيث ويحتاج لجوابها ح فتدبر قوله (ما لا ينصرف) فيه دليل على أن لا يفعل لنفي الحال ولغيره ولا يختص بالمستقبل خلافا لاكثرهم قوله (مالم يضف اويك) الخ اي مدة انتفاء كل من الامرين لا أحدهما وان كان العطف بأو لانها وقعت فى حيز النفي فتفيد

فحذف النونين دون جازم ولا ناصب ومن ذلك قول ابي طالب وان يك قوم سرهم العموم

ما صنعتم * سيحتلبوها لاقحا غير باهل اراد فيجتلبونها بحذف الفاء والنون للضرورة ولا يجوز

العموم كما في قوله تعالى مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة وشملت أل الزائدة وهو كذلك وغلط السخاوى فى ذلك فرد علي من قال ان أل في قوله. ولقد نهيتك عن بنات الاوبر. زائدة بأنها لو كانت زائدة كان وجودها كالعدم فكان يخفض بالفتحة لان فيه العلمية والوزن قال الشاطبي وقوله ردف معناه تبع ومنه قوله تعالى عسي أن يكون ردف لكم بعض الذي تستعجلون أي تبعكم يريد مالم يكن الاسم تبعها اي الالف واللام فحذف الضمير لفهم المراد ومعناه ان يكون الاسم الذي لا ينصرف تابعاً لها وفي ردفها متصلا بها اه وبتفسيره ردف بتبع يسقط قول ابن هشام في الحواشي قوله ردف يقال ردفهم الامر واردفهم اذا دهمهم كذا قال في المحكم وهذا لا يتأتي هنا اه ومن خطه نقلت وفي قوله وفى ردفها متصلا الخ اشارة الي ان ردف ليس بحشو وايضاحه قول الراعي ردف قيل انه حشو وليس بحشو لان البعدية لا تقتضى الاتصال كما صرح به ابن ابى الربيع وغيره قوله (واجعل لنحو يفقلان النونا) الخ كل فعل معرب لم تلحقه ألف ولا واو ولا ياء يرفع بالضمة فاذا لحقت هذه الاحرف لحق الاعراب وسطاً لان الفعل والفاعل كالشئ الواحد وان جعلت الضمة فى هذه الاحرف لزم ان تكون مقدرة ووجب أن تحذف هذه الاحرف في الجزم كما حذفت الواو من يغزوا والياء من يرمي والالف من يخشي والفاعل لا يحذف فلما تعذرت الضمة هنا وجب أن تلحق الواو لانها اصل الضمة لكن تعذرت الواو لانه لا يجمع بين ساكنين فلما تعذرت الواو اتوا بالنون لانك لا تجد من الحروف الصحاح ما يدغم في الواو والياء غير النون لقربها منها لان النون لها غنة والواو لها مد فهما متشابهان ألا تري أن النون ضمير جمع المؤنث والواو ضمير جمع المذكر ثم حركت النون بالكسر ان وقعت بعد الالف وبالفتح ان وقعت بعد الواو

اعتقاد حذف النون للجزم علي ما يستحقه المضارع المجرد من حرف التنفيس اذا وقع جوابا لان شرط جزم الجواب ان يصلح لمباشرة حرف الشرط فان لم يصلح لها وجب اقترانه بالفاء ولا تحذف الا في ضرورة ولا شك في ان المقترن بالسين لا يباشره حرف الشرط

﴿ اعراب المعتل من ﴾
﴿ الاسماء والافعال ﴾

(آخر ذي الاعراب حرفه فان* يعتل فالاعراب فيه مستكن)

(والاعتلال في حروف المد* كالمرتضى يرضى ويزكوا المهد)

(ففي الثلاث الرفع ينوى وكذا* ينوي انجرار نحو شاف من أذا)

(كذاك نصب نحو لن يخشي العشا* تقديره في كل حال قد فشا)

(وجاز ما حذف الثلاث الزم كمن* يسع ويرض يرج توفير المنن)

ذو الاعراب يتناول الاسم المتمكن والفعل المضارع وحروف الاعراب من كل واحد منهما آخره كالهاء والميم من قولك الله يعلم فان يعتل الاخر فالاعراب فيه مستكن أي مستتر وحروف الاعتلال حروف المد وهي الالف ولا

تكون الا بعد فتحة نحو المرتضى
يرضى والياء الخفيفة بعد كسرة
نحو القاضى يقضي والواو الخفيفة
بعد ضمة ولا يوجد ذلك الا
في فعل نحو يزكو ايدعوا وهذا
مثال لتقدير الرفع في الواو
وتقديره في الالف وفي الياء
نحو المرتضي يرضي والقاضى
يقضي ومثال تقدير الجر في الياء
والالف اعوذ بالله من اذي كل
موذ ومثال تقدير النصب في
الالف ان الاتقي لن يشقى
والحاصل أن حرف الاعراب
ان كان ألفا لم يظهر فيه رفع ولا
نصب ولا جر لتعذر تحريك
الالف واذا كان ياء خفيفة بعد
كسرة قدر فيها الرفع والجر واذا
كان واوا خفيفة بعد ضمة قدر
فيه الرفع خاصة لانها لا تكون
حرف اعراب الا في فعل والفعل
لا يجر وسكت عن النصب حين
بين ماينوي في الواو والياء فعلم

والياء ليجري ذلك مجري الزيدان والزيدون والزيدين وأما سقوطها في الجزم
فلانها علامة الرفع فوجب ان تسقط للجزم وحمل المنصوب على المجزوم
لان الجزم في الافعال كالجر في الاسماء ويضربان ويضربون نظير الزيدان
والزيدون وقد حملوا نصب الزيدان والزيدون على جرهما قوله (وتدعين)
في تمثيله بالمعتل اشارة الى ان هذا الحكم شامل للمعتل وغيره دفعا لتوهم
المخالفة ولو بوجه ما كما في المعتل اذا لم تلحقه من آخره احد هذه الثلاثة فان
الحكم فيه يختلف بحسب تقدير الاعراب وعدم تقديره وخص الواوي
دون الياءى كترمين لانه لو مثل به لم يتبين كونه مما لحقه ياء المخاطبة دون
ما لحقه نون الجمع لانك تقول أنتن ياهندات ترمين ويكون الفعل مبنيا
وتقول أنت ياهند ترمين فيكون معربا وأصله ترميين كتضربين فلما أتى
بما هو من ذوات الواو لم يشكل أن تسمي النون فيه للرفع والياء للمخاطبة
اذ لو كان لجماعة المؤنث قلت أنتن تدعون بالواو كتعفون وهذا موضع مزلة
أقدام فقد قال الحضري في؟ تظل العذارى يرتمين بلحمها. ان النون نون الرفع
وانما هي نون جماعة المؤنث والفعل معها مبني لا معرب وأوردهنا الشاطبي
حكاية نقلها ابن غازي ولم يشرح ما فيها وشرح ذلك الراعى في الاجوبة
المرضية في الاسئلة النحوية واعلم أن المراد أن الواوى لا يلتبس فيه فعل الواحدة
بفعل الجماعة فالتمثيل بتدعين نص في التمثيل بفعل الواحدة الذى هو أحد
الامثلة التي الكلام فيها فلا ينافي أن الواوي يقع فيه التباس فعل جماعة المؤنث
بفعل جماعة الذكور تقول أنتم يازيدون تغزون وانتن ياهندات تغزون
فيستوي اللفظ والتقدير مختلف وانما نبهت على ذلك لوقوع الغلط فيه
وتوهم أن الالتباس لا يختص بالواوي *(تنبيه)* انما اختصت الامثلة
الخمسة بالمبدو بالتاء والمبدو بالياء لان المضارع أربع صيغ بحسب حروفه

أن النصب فيهما ظاهر نحو ان المتقي لن يبغي ولن يجفو ولما سبق اختصاص الفعل فالمبدو
بالجزم لم يحتج هاهنا الى ذكر الفعل اذ قلت: وجازما حذف الثلاث الزم . أى حذف الالف والياء

فالمبدو بالنون والمبدو بالهمزة الضمير فيهما مستتر وجوباً وهذان ليسا كذلك قوله (رفعاً) وقد تحذف تخفيفا وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد نحو ولا يصدنك عن آيات الله فما ترين اما يبلغن عندك وجائز وهو ضربان كثير وذلك لنون الوقاية نحو أفغير الله تامرونى أعبد فيمن قرأ بالتخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو لا تدخلوا الجنة حتى تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا قوله (وحذفها للجزم والنصب سمة) يحتملهما ولا تعضلوهن ان قدرت لاناهية والواو للاستيناف فمجزوم اونافية فمنصوب عطفاً على ترثوا وكذلك فلا تميلوا كل الميل فتذروها اما أن يكون تذروها جوابا للنهى فمنصوب أوعطفاً على تميلوا فمجزوم وكذلك ولا ترتدوا على ادباركم فتنقلبوا ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله مابعد الفاء منصوب أومجزوم قوله (وسم معتلا) الخ قال الشاطبي هذا فصل يذكر فيه ما يقدر فيه الاعراب كله أو بعضه في الاسماء والافعال وكان ما تقدم انما تكلم فيه على مجيء الاعراب بحق الاصل وهو ان يكون ظاهرا وذلك اذا كان آخر المعرب صحيحا على غالب احواله واما المعتل الاخر فيختلف الحال فيه فاخذ فى ذكره ولما كان السبب فى الخفاء في الغالب هو الاعلال وكان موجوداً فى الاسماء والافعال اخذ فى ذكر معني الاعتلال أولا ثم في الخفاء ثانيا بالنسبة الى كل من الضربين وابتدا بذكر المعتل من الاسماء فعرفه بانه ما كان آخره الفا أوياء قبلها كسرة كما اعطاه مثالا المصطفى والمرتقي ثم ذكر ما حاصله ان هذا الاطلاق ليس مخترعا للمصنف بل مصطلحا عليه لقوله فى الافعال فمعتلا عرف فدل على انه اصطلاح معروف فى الافعال والاسماء والافعال سيان وهو اطلاق في هذا الباب بسبب خفاء الاعراب فيه استثقالا أو تعذراً ويطلق بحسب

والواو نحو من يسع ويرض يرج توفير المتن والاصل يسعى ويرضي ويرجوا فحذف الف يسعي لانه شرط وياء يرضى لانه معطوف على الشرط وواو يرجوا لانه جواب الشرط

(وكالفتى المقصور فاعلم والذي* سموه منقوصاً كشاك واذي)

(والاسم يبنى شبه حرف معنى او اهمالا او وضعاً كرحنا وغدو)

(او في افتقاره او ايجاب العمل. دون تأثر بعامل حصل)

(كاين والتام من فعلت والذى* وبله هيهات وحا وشبه ذى)

(مالم يعارض شبه الحرف بما* يحمي عن البنا كاين فاعلما)

المقصور هو الاسم المتمكن الذي آخره الف لازمة كالفتى فاحترز بالمتمكن عن ذا ونحوه من المبنيات التى آخرها ألف واحترز باللزوم من المثني المضاف المرفوع ومن الاسماء الستة

في حال النصب لان آخرها حالف لكنها غير لازمة والمنقوص هو الاسم المتمكن الذى آخره ياء خفيفة لازمة بعد كسرة فاحترز بالمتمكن من نحو الذي وشبهه من المبنيات التي آخرها ياء واحترز بخفيفة من نحو صبي

وبلازمة من نحو بنيك وأبيك
ولما كمل الكلام على المعرب
باعراب ظاهر واعراب مقدر
شرع في ذكر المبنى من الاسماء
وسبب بنائه اما شبه الحرف في
المعني كاي فانها متضمنة معنى
حرف الشرط اذا قصد بها
الشرط ومعنى حرف الاستفهام
اذا قصد بها الاستفهام واما
شبه الحرف في الاهمال والاشارة
بذلك الى ما يرد من الاسماء
دون تركيب كحروف الهجاء
المفتتح بها السور فانها مبنية لشبهها
بالحروف المهملة في أنها لا عاملة
ولا معمولة وبعضهم يجعلها
معربة لانها تتأثر بالعوامل لو
دخلت عليها وهذا اختيار
الزمخشري في الكشاف وأما
شبه الحرف في الوضع والاشارة
به الى ما وضع على حرف واحد
كواو غدو اوتاء فعلت او على
حرفين كالنون والالف من

النظر التصريفي على ما هو اعم وهو ما احد اصوله حرف علة ولو سلم انه
ليس للمعتل الا هذا الاطلاق التصريفي فالناظم لم يدع الا ان ما ذكر من
الاسماء والافعال يسمى معتلا ولم يدع حصر المعتل فيما ذكره ولا شك ان
ما ذكر هنا من افراد المعتل التصريفي فتدبر قوله (من الاسماء) قال الراعي
متعلق بسم ومن بيان لما وما موصولة وهي مفعول أول بسم ومعتلا مفعول
ثان وكالمصطفى صلة ما والكاف متعلقة بفعل محذوف أي الذي استقر شبيها
بالمصطفى قال ولا يجوز تعلق من الاسماء بالصلة لتقدمه على الموصول ولا
يجوز ان يكون كالمصطفى صلة لمصدر محذوف فيكون في موضع نصب
لانه يكون المصدر وفعله العامل فيه محذوفين ولا يجوز مثل ذلك هذا
وقال هو والشاطبي ان في النظم جمل مكارما قافية مع قوله الاسماء ما
فاعتد بالالف في الاسماء ما تاسيسا مع فقد شرطه واختص الراعي
بالاعتراض بالتضمين والفصل بين الصلة والموصول لانه جعل الموصول
في بيت والصلة في آخر واقول والصحيح ان البيت مجموع المصراعين كما
تقدم لهم عند قوله في القية قوله (ورفعه ينوي) قال الراعي وتفنن
الناظم في العبارة فقال في الاول قدر وفي الثاني ينوى لا كما قيل خص
التعذر بالمقدر والاستثقال بالمنوي وقوله بعد في الموضعين انو يدفع قول هذا
القائل (تنبيه) قالوا تشترك الاسماء والافعال في الالف والياء قالوا وتختص
الافعال بالواو على انه لا يوجد اسم آخره واو قبلها ضمة قال الراعي قلت
قد وجد في المنيات والاعجميات وملازم الاضافة كذو فانها معربة بالحركات
على المذهب الصحيح فالقاعدة اذن كما قال شيخنا ابو الحسن علي ابن محمد
بن سمعت رحمه الله انه لا يوجد اسم عربي معرب غير ملازم للاضافة
آخره واو قبلها ضمة ومتى ادي قياس الى ذلك رفض بقلب الضمة

رحنا واشرت بكون هذا النوع شبيها في الوضع الى أن الموضوع على حرف اوحرفين حقه الا والواو
يكون الا حرفا لان الحرف يجاء به لمعنى في غيره فهو لجزء لما دل على معني فيه فاذا وضع علي

والواو ياء قوله (واى فعل) أي مضارع وحذف الصفة لدلالة الكلام عليها والمعتل يكون من الفعل مضارعا وغيره لكن المراد المعرب من الفعل قوله (فمعتلا عرف) معتلا حال من الضمير في عرف مقدم ان كان عرف متعديا لواحد وان كان متعديا لاثنين فمعتلا مفعول ثان واقتصر المكودي هنا على الاول وفي جموع التكسير على الثاني اشارة لجواز الامرين قوله (فالالف انو) قال الشاطبي الالف منصوب بفعل مضمر يفسره انو فيه من باب الاشتغال ويجوز الرفع لكنه خلاف المختار اه وعبارة الراعي اي اقصد الالف انو فيه الرفع والنصب أي قدرهما في الالف انتهت وكلاهما لا يفي بالمقصود وايضاح المقام انه هل يشترط في الاشتغال جهة النصب في المشغول به والمشغول عنه اولا وعلى عدم الاشتراط يقدر عامل يناسب المقام وهنا المشغول به مفعول فيه والمشغول عنه لا يصح فيه ذلك اذ لا يقال الاصل انو في الالف الا على جهة الندور لان حذف الجار انما يطرد مع ان وان وكي وقد يقال مجرور في مفعول به على الاصح فالجهة متحدة غاية الامر انه لم يقدر عامل مماثل للمذكور لمانع صناعي على حد زيدا مررت به وقال الشاطبي يقال نويت الشيء نية ونونه ونواه اذا قصدته بنيتك فالمعني اقصد فيه في نيتك اذ ذاك غير ملفوظ به قوله (وابد) يقال بدا الشيء بدوا اذا ظهر وابديته انا أي اظهرته ومنه بادي الرأي أي ظاهر الرأي *(تنبيه)* لم يلحق النصب هنا بالجزم كالافعال الخمسة لتعذر الاعراب بالحركة ثم بخلافه هنا فاعرب بالحركة نصبا على الاصل قوله (تقض حكما لازما) تقض مضارع قضى الرجل قضاء أي حكم وهو متعد بالباء تقول قضي لي بحق أي حكم لي به فاما ان يكون المتعدي اليه هو قوله حكما وكان الاصل بحكم لازم الا انه حذف الجار فنصب على حد

حرف او حرفين ناسب ذلك معناه بخلاف الاسم والفعل فاي اسم وضع على حرف او حرفين فقد اشبه الحرف في وضعه ولا يدخل في هذا ما عرض له النقص كدم فان له ثالثا يعود اليه في التصغير كدمي وفي التكسير كدماء وفي الاشتقاق كدمى العضو ومن شبه الحرف الشبه في الافتقار الى جملة على سبيل اللزوم كافتقار اذا والذي اليها فانه افتقار لازم كافتقار الحرف اليها فلذلك بنيا ومن شبه الحرف الموجب للبناء ما في اسماء الافعال من الشبه بان واخواتها في انها تعمل عمل الفعل ولا يعمل فيها عامل لا لفظا ولا تقديرا وهذا معني قولنا او ايجاب العمل دون تأثر بعامل وبهذا امتاز اسم الفعل من المصدر النائب عن فعل الامر فان قوله تعالى فضرب الرقاب

واقع موقع اضربوا الرقاب كما ان دراك زيدا واقع موقع ادرك زيدا الا ان فضرب الرقاب متأثر بعامل مقدر صار هو بدلا من اللفظ به ولم يمنع من تقديره ودراك نائب عن ادرك ومنع من تقديره فهو مأثر غير متأثر

كالحروف العاملة كما ان اسماء الحروف التي افتتح بها غير مؤثرة ولا متأثرة كالحروف المهملة ومعني بله

دع وهو اسم فعل لا فعل لان كل مادل على الامر لا تثبت فعليته حتى يصلح لياء المخاطبة ونون

التوكيد والا فهو اسم وهيهات بمعني بعد وليس بفعل بل هو اسم فعل لان كل مادل على حدث ماض لا تثبت فعليته حتي يصلح لتاء التانيث الساكنة أو تاء الفاعل والا فهو اسم ونبهت بحا على أسماء الحروف كالف لام ميم وقولي مالم يعارض شبه الحرف بما يحمى عن البناء اشير به الى نحو أي فانها ان كانت استفهامية ففيها شبه حرف الاستفهام وان كانت شرطية ففيها شبه حرف الشرط وان كانت موصولة فهي كالحروف فى الافتقار الي جملة الا أن لشبه الحرف في أي معارضا بما فيها من شبه الاسماء المتمكنة بالاضافة التي انفردت بها من بين أخواتها مع انها بمعنى كل اذا اضيفت الى نكرة وبمعني بعض اذا اضيفت الى معرفة فخمي ايا

علي التأثر اشبه الحرف شبهها ببعض وكل في المعنى والاضافة وكان اعتبار شبه بعض وكل اولى من اعتبار جري

شبه الحرف لوجهين احدهما ان شبه الحرف يخرج عن حكم الاصل وشبه البعض والكل مبق على الاصل والمبقي

تعرون الديار واما ان يكون غير مذكور ونصب حكما نصب المصدر بتقض لانه في معناه ومرادف له أي تحكم حكما أو تقض قضاء لازما فقول الاشموني حكما مفعول به ان كان تقض بمعنى تؤدي ومفعول مطلق ان كان بمعنى تحكم لا يخلوا عن خطر واعلم انه ذكر الشاطبي ما ملخصه ان فائدة هذه الجملة ان مخالفة هذا الحكم لا يقاس عليها وانما احتاج لذلك لان المخالفة جاءت على ضربين في الشعر نحو الم ياتيك وفي الكلام نحو ولا تخاف دركا ولا تخشي على قراءة حمزة ولما استقر من مذهب المصنف ان ما جاء في الشعر يعامل معاملة النثر اذا كان الشعر لا ينكسر مع زوال الضرورة كما في ولا ترضاها ولا تملق اذ الشاعر متمكن من الحذف ويكون الشعر مخبونا وكذا الحذف فى الم ياتيك ويكون منقوصا وهو جائز في باب السماع وان كان قبيحا واما ما جاء فى القرآن يقاس عليه كان هذا مظنة لان اثبات حروف العلة مع الجازم قياسي نفى ذلك وصرح بان ما نص عليه هو اللازم وماعداه غير معتبر فى القياس ولا معول عليه لان ماجاء منه في النظم لم يكثر مع احتماله لاشباع الحركات وماجاء في الكلام مؤول كآية طه فانها محتملة للاستيناف أي وأنت لا تخشى وان يكون الالف للاطلاق كقوله الظنونا والسبيلا وقال الراعى قيل فيه اشارة الى ان هذه الاحرف قد تحذف لغير جازم جوازا كقوله تعالى والليل اذا يسر سندع الزبانية * (تنبيه) * هل يقال لم ترمي لم تقضي لم تتقي الجواب نعم ان كانت الياء للمخاطبة فاذ الجزم ح بحذف النون اذ الاصل فيه تفعلين قال ذو الرمة . الا تتقين الله في جنب عاشق ؟ له كبد

جرى عليك تقطع ، قال قاله ابن هشام فى الحواشى

﴿ النكرة والمعرفة ﴾

لما فرغ من المقدمة الاولى شرع في المقدمة الثانية وهى باب النكرة والمعرفة قوله (نكرة قابل ال) نكر لفظ المحدود ولعله لا يعثر عليه بل لا يستقيم لا طبعا ولا استعمالا قوله (أو واقع) أوردان قوله قابل ال يخرج العلم الجنسي كالشخصى لكن قوله اوواقع الخ يدخل الجنسى لان معناه معنى النكرة عند الناظم كما نص عليه في باب العلم فاسامة مرادف لاسد وصالح لوقوعه موقعه فهو واقع موقع ما يقبل ال فيدخل في خاصة النكرة واجاب الشاطبي بان العلم الجنسى قليل وهو خلاف الاصل في العلمية فلم يعتبره لذلك اه ولا يخفى ما فيه والاقرب انه عند الناظم كالعلم الشخصى لفظا ودخول ال هي الاحكام اللفظية فهو لا يقع موقع ما يقبل ال قوله (وغيره معرفة) عكس فجعل المخبر عنه خبرا والخبر مخبر عنه لان المعرفة هى المحدث عنه بانه الشئ الذي لا يقبل ال المؤثرة ولا يقع موقع ما يقبلها وهذا هو الموافق لقوله نكرة قابل ال وقد ارتكب مثل هذا في قوله وماسواه ناقص وحقه ان يجعل الناقص محدثا عنه وهو الموافق لقوله وذو تمام البيت لان الحديث في الاول عن النكرة والمعرفة وفي الثاني عن التمام والناقص قوله (كهم) الخ قال ابن هشام فى الحواشي التى على ابن الناظم لم يرتبها على حسب درجاتها حين سرد امثلة ترشد الى انواعها وان شئت قل اوردها مجملة ثم لما بوبها رتبها على ما ينبغى لها وعكس ذلك في التسهيل لما أوردها مجملة رتبها ولما بوبها لم يرتبها الا ترى انه قدم الموصول على باب الاشارة اه وبما قرره من ان ماذكره في التبويب لا يدل على الترتيب صح قوله فى حواشي المتن عند قوله كهم الخ لو قيل انه رتبها كذا لم يمتنع لان هم ضمير واما ذي ففي تذكرة الفارسي من الحقائق للبغدادي فعن ابن كيسان ان المضمر اولها في التعريف لانه لا يضمر حتي يعرف ثم المشار اليه لان على الاصل غالب للمخرج عنه الثاني أن حمل اي علي كل وبعض من باب حمل الشئ علي ماهو من نوعه للاشتراك فى الاسمية فهو اولى من حمل أى علي الحرف لتخالفهما فى النوعية

﴿ باب النكرة والمعرفة ﴾

(ماشاع في جنس كعبد نكره * وغيره معرفة كعنتره)

(فمضمر اعرفها ثم العلم * واسم اشارة وموصول متم)

(وذو اداة ومناداً عينا * وذو اضافة بها تبينا)

ما كان شائعا في جنسه كحيوان أو في نوعه كانسان فهو نكرة وما ليس شائعا فهو معرفة مالم يكن مقدر الشياع وجملة المعارف سبعة المضمر والعلم واسم الاشارة والموصول والمعرف بأداة التعريف والمعرف بالنداء والمعرف بالاضافة ولكل واحد منها موضع يبين فيه ووصف الموصول بالمتم تنبيها علي انه لا يحكم عليه بالتعريف الا

بعد تمامه بصلته وقيد المنادي بالتعيين تنبيها على أن المراد من المناديات ما تجدد له التعيين بالنداء فلا يدخل في ذلك نحو يا زيد فانه لم يتجدد له التعيين بالنداء بل كان معينا ثم ازداد بالنداء وضوحا ولا يدخل ايضا المنادى الباقي على شياعه كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقيد ذو الاضافة بان يكون بها مستبينا تنبيها على ان من الاضافة ما لا يعرف المضاف كالمضاف الى نكرة او المضاف اضافة غير محضة نحو هذا ضارب زيد غدا او الان ونحو الحسن الوجه

فصل المضمر

(ما صيغ قصد حاضر او غائب * فهو ضمير نحو تا المخاطب)

(وما يلي لام فعلت واليا * في نحو واصلني وهب لي حذيا)

(وقبل ذي الياء النون واقيا لزم * مع كل فعل غير نادر علم)

(كذا لدن ومن وعن وقط وقد * وليت باقي اخواتها ورد)

العبارة تلحقه ثم الاعلام وقد رفعها قوم على الاشارة لان هذا انما هو تعريف الحضرة وزيد تعرفه بقلبك وباسمه فيجتمع فيه التعريفان والذي نراه ان هذا اعرف لان زيدا قد اكون اعرفه باسمه دون هيئته وقد اعرف اثنين واكثر فاذا قيل زيد التبس على السامع ايا اراد منهم بهذا الاسم ولا يقع ذلك في المشار اليه وقد يكون مع المشار اليه آخر فيلتبس المقصود ولذلك يحتاج الى الفصل كما يحتاج اليه الاسم اذا كثرت التسمية به وقال في هامش نسخة أخري قوله وذي وهند يوهم انه يختار مذهب الكوفيين في جعل اسم الاشارة اعرف من العلم وقوله والغلام والذي يوهم انه يختار مذهب ابن حيان في جعله ذا الادات اعرف من الموصول ووجه كون هذا اللفظ موهما ذلك ترتيبها في الذكر مع كونه مذهبا لبعض الكوفيين النحويين وقال في سبك المنظوم بعد ان ذكر المعارف وترتيبها في التعريف كترتيبها في الذكر تنبيه من النقول الغريبة ان ابن اياز وابن الخباز كليهما حكيا خلافا في المضاف والمعرف بال ايهما اعرف قوله (فما الذي غيبة أو حضور) اومنزل منزلة احدهما نحو هي راودتني ويا بت استاجره ومدلولهما بالحضرة لكنه نزل منزلة الغائب وقولك اذا بلغك خبر عن شخص غائب ويحك يا فلان افعل هذا تنزيلا له منزلة من بالحضرة وانما لم يحتج المصنف للتنبيه على ذلك لان الشيء انما يحد باعتبار وضعه وهذه يصدق عليها انها الغيبة أو حضور باعتبار اصلها وان استعملت على خلافه ولكون التعريف انما هو بحسب الاصل والوضع سقط اعتراض ابي حيان بالاسماء الظاهرة ومصحوب ال التي للحضور واسماء الاشارة كما لا يخفى قوله (سم بالضمير) سمي مضمرا من حيث كان معناه خفيا من حيث افتقاره الى مفسر والضمير المستور في النفس وغيرها قال سبيقي لها في مضمر القلب والحشا * سريرة حب يوم تبلى السرائر في الحقائق لابن كيسان وكثيرا من النحاة يسميه كناية وليس بذلك

لان الكناية تطلق على ظاهر اقيم مقام ظاهر نحو كانا يا كلان الطعام اولا مستتم قوله (وذو اتصال) الخ ان قلت كل من هذين الوصفين يعطى المقصود فلم اتي بهما معا واحدهما كان والجواب انه اراد ان يبين ان الضمير المتصل لا يستغني عن مباشرة الفعل من آخره لفظا وتحصيلا حتى يصير كالجزء منه فلا يقع مبدوا به الكلام ولا بعد الفعل منفصلا عنه وقوله مالا يبتدا أي به فحذف الجار وارتفع الضمير واستتر كما قالوا في المشترك اذ المشترك فيه فاندفع ان فى كلامه حذف الضميرا لمخفوض العائد من الصلة الي الموصول من غير شرطه وحذف المجرور النائب عن الفعل قال ابو حيان وقوله ما لا يبتدا عبارة موهمة ولم يبين وجه الايهام ولعله يوهم انه يكون مبتدا وليس بشئ لان قرينة الاتصال تبين انه اراد ما سبق وقوله اختيارا اعترضه ابو حيان بانا قد وجدنا في المتصل ما لا يلي الا في الضرورة وذلك الضمير المرفوع فلا يوجد في كلامهم ما قام الا قال وكذلك ضمير الخفض وفيه انه ليس في النظم ان كل ضمير متصل يلي الا فى الضرورة وانما فيه انه لا يليها ابدا الا فى الضرورة فيليها هذا وقال الراعى ذو مبتدا وخبره ما وصلتها ويجوز العكس وهو اولى لتعريف ما وتنكير ذو وقيل لا يليق لان ذو جري مجري المعرف وما كالتعريف له واصطلاح النحاة ما ذكرته لك اولا ومنه في موضع الصفة لذو أى لصاحب الاتصال لا للاتصال ولا يصح تعلقه بالاتصال ولا ان يكون صفة له ولا حالا منه لانه للمضاف لا للمضاف اليه قالوا وذو ان جعل صفة لموصوف محذوف تقديره وضمير ذو اتصال من الضمير فلا معنى له قيل انها جرت مجري الاسماء فلا يحتاج الى موصول يجرى عليه واستصعب بعض الشيوخ هذا المحل من النظم بحيث قال انه من المواضع التي يعتقد سهولتها وهو مما تقف عنده افهام كثير من الفحول اه اقول اذا كان منه صفة لذو فهو المسوغ للابتداء به وقال

(مخيرا فيه وتجريد لعل*
اولي ومن لعلني ليت اقل)
(ومنه فاعلا فعلت وافعلي*
وكاف اهوالك وفيك أملي)
(كذاك ها اكرمه غلامه*
وقد يري مشتركا افهامه)
(كانطلقا وانطلقوا وافعلنه*
وليذهبا وليذهبوا وسرنه)
(ذو الرفع قد يخفى كمثل قس اقس
لان معني مانووا لم يلتبس)
المضمر والضمير اسمان لما وضع من الاسماء لمتكلم او مخاطب او غائب متميز بنفسه كانك وانه او بمصحوبه كأنا وانت واياي واياانا وفعلت وفعلت وفعلت واذهبا وذهبا فان مصحوب الالف الدالة على حاضرين الامر والمضارع ذو تاء المخاطب ومصحوب الالف الدالة علي غائبين الفعل الماضي والمضارع ذو الياء ومن الضمائر ما معناه واحد واعرابه مختلف وهو نا يشترك فيه الرفع والنصب والجر فعلامة رفعه ايلاؤه فعلا ماضيا

مسكن الاخر غير الف واشترك
النصب والجر في الياء التي للمتكلم
فان كان ناصبها فعلا متصرفا
وجب فصلها منه بنون الوقاية
نحو اكرمني وان كان ناصبه ان
او احدي اخواتها جاز حذف
النون ويقل مع ليت ويكثر
مع لعل ولاتثبت هذه النون في
الخفض الامع من وعن ولدن
وقط وقد بمعني حسب وربما
حذفت مع هذه الخمسة ومع
ليس ومع فعل التعجب كقول
بعض العرب ماقربي وماحسبي
وعلى هذه النوادر نبهت بقولي
غير نادر علم واشترك النصب
والجر أيضا في كاف الخطاب
وهاء الغيبة على حسب مدلولهما
وانفرد الرفع بالتاء على حسب
احوالها وبياء المؤنثة وبما
للخطاب والغيبة من الف وواو
ونون نحو تفعلان وفعلا ويفعلون
وفعلوا وتفعلن وفعلن فهذه تسمي
متصلة لانها لاينطق بها الا وهي
كجزء لما قبلها لفظا وخطا

ابن هشام عندي ان منه تبيين بتعلقه محذوف ولا يكون حالا لعدم العامل
اه وليحرر مجيء من للتبيين فلم يذكره في المغني والمعروف مجيئه للتبيين
هو اللام قوله (كالياء والكاف) الخ انما اتي بامثلة اربعة وكان يكفيه
بعضها للحرص علي تقسيم الضمير الي مرفوع ومنصوب ومجرور وتقسيمه
الى متكلم ومخاطب وغائب فالمقصود من هاء سلنيه التمثيل للغائب لا
للمنصوب لان الكاف من اكرمك مثال له والمقصود من ياء سلنيه
التمثيل للمرفوع لا للمخاطب لان الكاف من اكرمك مثال له وفي
التمثيل بياء سلنيه فائدة اخري وهي الاشارة الى انها عنده ضمير لا علامة
كتاء التانيث خلافا للاخفش الاوسط والمازني هذا ولكن الناظم
عرف بضمائر النصب والجر تعريفا مجملا لانه انما ذكر منها ما دل على المفرد
المذكر ولم يذكر من ضمائر المؤنث الا اليسير اختلافها بحسب التثنية والجمع
والتانيث بل ترك في الكاف ذكر الفتح مع المذكر لكونها اتت رويا
مقيدا ولا يخفي انها تختلف كالهاء فلو قال .بالنصب نحو عمني وعمه .
عمك والباقي كفيت مبهمه لم يخل ببيان الفروع كما فعل في الضمائر المنفصلة
ويحصل بذلك بيان ضمائر الجر لقوله ولفظ ماجرا الخ قوله (وكل مضمر
له البنا يجب) فائدة هذا مع انه اسلف بناء الضمائر اول باب المعرب والمبني
في قوله كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا انه لما ذكر ان سبب بنائها الشبه
الوضعي وهو غير مطرد في جميعها ربما يتوهم ان ما كان موضوعا علي ازيد
من حرفين أو عليهما والثاني غير لين على ما فيه لا يكون مبنيا دفعه بهذه
القاعدة الكلية للاشارة الى ان لبنائها اسبابا اخر ولان بعض المبنيات
للاسباب المتقدمة هناك عوض فربما يتوهم ان بعض الضمائر عورض
ثم انه ذكر هذه القاعدة هنا ولم يقدمها ويذكرها بعد تعريف الضمير ولا
اخرها لآخر الباب لانه لما ذكر الاشارة الي تقسيم الضمير بحسب مواقع
الاعراب كان مظنة ان يتوهم اعرابها فدفع ذلك للاشارة الي ذلك التقسيم

باعتبار محلها قوله (للرفع) الخ اعترضه ابو حيان بانه لا اختصاص لنا بهذا الحكم بل تشاركها في ذلك الياء وزاد بعضهم صيغة هـ قال الراعي والجواب انه ليس في النظم ما يقتضي الحصر اه اقول فيه تقديم المعمول وهو مؤذن بذلك على المختار فالاولى الجواب بما في التوضيح قوله (كاعرف بنا) قال ابن هشام عرفت بي واعرف بك لا يجوز فهل يمتنع اعرف بنا لتضمنه اعرف بك لان بنا يشمل بي وبك اه ويمكن ان يجاب بان ناهنا للمتكلم المعظم نفسه فقط واعرف من المعرفة والعرفان ويتعدى بالباء التي للظرفية والمعنى اجعلنا موضع عرفانك أو من قولهم عرف به واعترف بمعنى اقر والمعنى اقر بفضلنا قوله (والف) الخ لم ينص على ان هذه ضمير رفع وفي قوله وغيره ايهام انها تكون للمتكلم واسقط من ضمائر الرفع تاء المخاطب فلو قال لما: خوطب أو غاب وللرفع انتما، ثم قال وللخطاب التا كقمت قمنا! قمت وللفروع قد نبهنا! لوفي المقام حقه قوله (ومن ضمير الرفع ما يستتر) أي جوازا أو وجوبا واقتصر على امثلة الواجب لانه اقعد من الجائز واتى بالكاف تنبيها على ما بقي واذا امكن صرف الامثلة الى نوع لم يكن نصا في تعيين احد النوعين ويدل لذلك قوله ومن اذ معناه من ضمير الرفع ما يستتر هذا الاستتار فاقتضى ان منه ما يستتر على نوع آخر ويحتمل ان مراده ما يستتر وجوبا ومعنى يستتر شانه الاستتار لا بمعنى انه قد يكون وقد لا يكون وقد يراد بالمضارع الدوام من غير انقطاع قوله (وذوارتفاع) قال أبو حيان تسمية ذوارتفاع ليس بجيد لان الضمائر مبنية لكن يحكم على موضعها بالاعراب والجواب أن هذه الاضافة مجازية والعلاقة نسبة ما للموضع للفظ كذا قالوا وهو يوهم أن العلاقة الدالية والمدلولية وفيه نظر لان معنى قولهم أن المبني في محل رفع انه في موضع لو كان فيه اسم معرب كان مرفوعا فالرفع غير ثابت له في نفسه لا في لفظه ولا في مدلوله وعبارة الراعي بمعنى انه يعطى من المعنى في مقتضى عامل الرفع ما يعطيه الاسم المرفوع قوله (انا هو وانت) والمنفصل ما ليس كذلك كانا وانت وهو وفروعهن وهذه مرفوعة الموضع ومن المنفصل اياي واياك واياه وفروعهن وخص ذو الرفع بالخفاء وجوبا في نحو افعل ونفعل وافعل وتفعل يارجل وجوازا في نحو زيد فعل والمراد بالواجب الخفاء ما لا يغني عنه ظاهر ولا يقع موقعه ضمير بارز الا وهو توكيد للمنوي وقد نبه على تخصيص ضمير الرفع بالخفاء اذ قيل. لان معنى ما نووا لم يلتبس

(وما مضى وشبهه متصل *
وهو وانت وانا منفصل)

(كذاك اياي واياك وزد *
اياه والفروع عنها لا تحد)

(والاول المرفوع موضعا وما *
يليه منصوب المحل فاعلما)

ولا انفصال ان تاتي المتصل *
ونحوها سلنيه صل وقد فصل)

(في كنته وخلتنيه المنفصل *
يختار والمختار عند المتصل)

(وقدم الاخص في اتصال *

وقدمن ماشئت في انفصال)
(وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا*
وقد يبيح الغيب فيه وصلا)
(مع اختلاف ماونحو ضمنت*
اياهم الارض الضرورة اقتضت)

الاشارة بما مضي الى تاء المخاطب والنون والالف من فعلنا وتاء المتكلم وتاء المخاطبة ويائها وكاف المخاطب وهاء الغائب والف الاثنين وواو الجماعة ونونها والاشارة بشبهه الي بقية الفروع نحو فعلتما وفعلتم وفعلتن ورأيتكما ورأيتكم ورأيتكن ورأيتهما ورأيتهم ورأيتهن ولما كمل الكلام على المتصل شرع في الكلام على المنفصل وهو ضربان مرفوع المحل ومنصوبه فالمرفوع المحل انا وانت وانت وهو وفروعها نحن وانت وانتما وانتم وانتن وهي وهما وهم وهن وفروع المنصوب المحل المنفصل اياناواياك واياكما واياكم واياكن واياها واياهما واياهم واياهن والمراد بالفروع

«إن قلت» قد جاءت الثلاثة لغير الرفع نحو ما أنا كانت ولا انت كانا وكقوله ياليتني وهما نخلوا بمنزلة «قلت» هو على الانابة واما قولك كان زيد هو الفاضل فليس له موضع عند البصريين بل ولا هو ضمير على الصحيح وكلامنا في الضمير ولا ينتقض به تعريف الضمير المتقدم لانه انما يدل على الغيبة لا الغائب قوله (اياي والتفريع) قيل كان ينبغي على قياس ماقبله اياى واياك واياه ليذكر لكل من التكلم والخطاب والغيبة اصلا ويجاب بان بين المحلين فرقا لان الصيغ الثلاث فيما تقدم مختلفة وصيغة الضمير هنا واحدة لان الصحيح أن الضمير اياي في الجميع غاية الامر انه اقتصر من اللواحق علي مايدل على المتكلم المفرد لانه الاصل وبه تعلم أن تعبيره اولا بالفروع وثانياً بالتفريع تفنن لانه لما لم يذكر ثانياً جميع الاصول عبر بصيغة التفعيل وقد يقال الفروع هنا اكثر لان الاصل واحد فكان التعبير بما يدل على التكثير اولى قوله (وفي اختيار لايجيء المنفصل* اذا تأتي) الخ قال ابو حيان ظاهر كلامه انه اذا تأتي المتصل لم تات بالمنفصل في اختيار الكلام وبين بعد ذلك ان الضمير يجيء منفصلا وان كان يتأتى مجيئه متصلا وقال الراعي تقدير النظم لايجيء الضمير الواحد المنفصل فهو على حذف الموصوف وابقاء صفته لدلالة الكلام عليها وانه سيذكر بعد اجتماع الضميرين وايضاً فالمختار عنده في الضميرين الاتصال اذا كان العامل ناسخاً اوغيره وغير الاختيار يشمل الضرورة وغيرها فلا يرد على الناظم اه وفي عموم قوله ان ماتاتي في اجتماع الضميرين نظر لان كان لاتقيد بالضميرين في مثل الصديق كانه زيد وكان اياه زيد يبقي ايراد ابي حيان وفي قوله وايضاً الخ نظر وقال ابن هشام عند قوله وصل الخ وقوع هذا البيت هنا حسن جداً لانه تخصيص لعموم القاعدة قبله واحترز الناظم بقوله اذا تأتي عما اذا لم يتأت وذلك صور ذكرها في التسهيل فراجعه بقي ان كلامه يوهم ان الضرورة تبيح الاتيان بالمنفصل في الموضع الذي يمكن فيه الاتيان بالمتصل وبذلك صرح الشارح وهو

مشكل ويجاب بأن المراد ان الموضع الذى وقع فيه هذا الضمير منفصلا للضرورة يمكن ان يتصل على الجملة لا من حيث انه شعر بل من حيث انه خال عن الموانع الموجبة للانفصال او المجيزة فيه قوله (او افصل هاء سلنيه) اى صورها بصورة المنفصل وحولها اليه اذ هاء سلنيه لا يمكن فصلها لانك اذا قلت سلنى اياه لم يكن للهاء وجود والقضية منفصلة حقيقية اذ لا يمكن الجمع بين الاتصال والانفصال في هاء سلنيه ولا يخلو احدهما وهاء سلنيه مفعول افصل وحذف مفعول الاول ولو ادعي العكس على حد بعكاظ يغشى الناظرين اذا لم لمحوا شعاعه * كان اولى لان الاصل ارجح فتعلق العامل الظاهر الدال عليه به اولى قوله (وما اشبهه) اى هاء سلنيه لا سلنيه ليلا يتقيد الحكم بالهاء قوله (في كنته) فيه حذف مضاف ومعطوف دل عليه ما تقدم اي في هاء كنته وما أشبهه قوله (الخلف) اراد به الخلاف وعادة المتأخرين استعمال لفظ الخلف مرادفا لمصدر خالفه في كذا مخالفة وخلافا ولست منه على تحقيق انه استعمال لغوي وترك ذكر الخلاف في باب سلنيه مع ان السيرافي أجاز الوجهين وحكى ذلك عن بعض النحويين لانه غير متيقن لان سيبويه لما ذكر الاتصال لم يحك غيره ولا نفاه بل سكت عنه قوله (كذاك خلتنيه) أي مثل كنته وليس من بابه ولهذا اختلف الترجيح فيهما والحاصل أن المختار أن الابواب ثلاثة باب سلنيه وحاصل ما اشترط له خمسة شروط أن يكون الضمير الجائز فيه الامران مسبوقا بضمير وان يكون الضمير الاول أخص وغير مرفوع وأن يكون العامل فعلا وأن يكون غير ناسخ وهذان الشرطان يرجحان الاتصال وبه تعلم ما في الاستدلال على رجحان الاتصال بقوله تعالى اذ يريكهم الله في منامك قليلا مع أن رآ الحلمية من النواسخ وباب كنته وهو مغاير لما قبله بعدم اشتراط تقدم الضمير نحو الصديق كانه زيد وأما عليه رجلا ليسني فقد تقدم فيه الضمير المستتر لكن عبارة شرح الكافية تدل على الاشتراط ولا تدخل في باب كان كاد لما

مادل على انثى أو اثنين أو جماعة ذكور او اناث ولما كان وضع المضمر لقصد الاختصار لم يجز ان يوتى بمنفصل اذا وجد سبيل الى متصل لكونه اخص الا في مواضع مخصوصة كثاني ضميرين أولهما غير مرفوع نحو سلنيه أو مرفوع بكان أو احدي اخواتها نحو الصديق كنته وكان من هذا أن يمتنع انفصاله لشبهه بهاء ضربته ولكنه نقل فقبل وبقي الاتصال راجحا لوجهين احدهما الشبه بما يجب اتصاله واذا لم يساوه في الوجوب فلا اقل من الترجيح الثاني أن الانفصال لم يرد الا في الشعر والاتصال وارد في افصح النثر كقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه في ابن صياد أن يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله وكقول بعض فصحاء العرب عليه رجلا ليسني وقد حكموا أيضا لثاني منصوبي

ظننتكه بترجيح الانفصال
وعندي أن اتصاله أولي لانه
ثاني منصوبين بفعل فكان
كالثاني في قوله تعالي أنلزمكموها
والذي دعاهم الى ترجيح
الانفصال مع كان وظننت كون
الضمير في الصورتين خبر المبتدا
في الاصل ولو بقي على ما كان
لوجب انفصاله فان بقي عليه
بعد انتساخ الابتداء ترجح ما
كان متعيناً قبل دخول الناسخ
وهذا الاعتبار يستلزم جواز
الانفصال في الاول لانه كان
مبتدا وذلك ممتنع باجماع وما
افضي الي الممتنع ممتنع وقد
يرجح انفصال ثاني مفعولي
ظن بانه مع كونه خبر مبتدا
في الاصل منصوب بجائز
التعليق والالغاء لا يكون الا
منفصلا فكان انفصاله مع
الاعمال أولي وهذا الاعتبار
أيضاً يستلزم ترجيح انفصال
المفعول الاول وهو ممتنع باجماع
وما استلزم ممتنعاً فهو حقيق

سيأتي من الخبر فيها مضارعا الاماشذ والكلام في غير الشاذ وباب خلتنيه
مغاير لباب سلنيه في كون العامل ناسخاً ولباب كنته في اشتراط الضميرين
قوله (غيري اختار) يوهم أنه اختص باختيار الاتصال لكنه مندفع بقوله أولا
في كنته الخلف اذ لا يقول أحد اختلف في كذا فذهبت الى كذا وذهب
غيري الى كذا فيجعل قوله الخاص به خلافا واعلم أن الناظم ذكر أنه استدل على
اختيار الانفصال بأن الضمير خبر في الاصل وحق الخبر الانفصال واورد
عليه أن الاول مبتدا في الاصل وحق المبتدا الانفصال وجوابه في قول
الرضي وحيث اتصل أولهما القرب به من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال رعاية
للاصل قوله (وقدم الاخص) الخ من فوائد هذا البيت التنصيص على
تقييد باب سلنيه بتقديم الاعرف فان مجرد قوله وما أشبهه لا يفيده صريحاً
لجواز أن لا يعتبر في الشبه تقديم الاعرف فأفاد هذا البيت ذلك التقييد
صريحاً لان أفاد وجوب تقديم الاخص عند الاتصال وذلك صريح في أن
جواز الوجهين مشروط بتقديم الاخص لتوقف أحد الوجهين وهو الاتصال
عليه كما أفاد ذلك البيت أيضاً مفهوم ذلك التقييد وهو أنه اذا تقدم غير
الاخص وجب الانفصال فقد افاد التصريح بذلك التقييد وبيان مفهومه
واعلم أن هذا التقييد لا يختص بباب سلنيه بل يجري في الابواب الثلاثة
ولهذا لم يعقبه به بل يجري في البابين الاخيرين اذا اجتمع في باب
كان الضميران وأما غير تلك الابواب فلا يجب تقديم الاخص فيه كما
في ضربونا والواو للغائب ونا للمتكلم واذا علمت ذلك ظهر لك أن
قوله وفي اتحاد الخ متعلق بالابواب الثلاثة لانه متعلق بقوله وقدم
الاخص فيتعلق بما تعلق به وبيان تعلقه بقوله وقدم الاخص أنه اشترط
في الاتصال تقديم الاخص واذا اتحدت رتبة الضميرين لا يقال انه تقدم
الاخص فما في حواشي الاشموني للشهاب محل نظر واعلم أن محل وجوب
تقديم الاخص في الاتصال الدال عليه قوله وقدم الاخص الخ مالم يلبس

والا وجب التاخير والانفصال كما يدل عليه كلامه في تعدي الفعل ولزومه كما اذا كان لك عبدان وأخذ الغائب المخاطب فتقول أعطيته اياك وتدخل هذه المسئلة تحت قوله وقدمن ماشئت في انفصال كذا في الشاطبي وفي شرح الراعي يجب تقديم الاخص ولو كان غير فاعل في المعنى لاجل اتصال الضميرين وأورد عليه قوله بعد والاصل سبق فاعل فان ظاهره انما كان فاعلا في المعنى يسبق ولو كان غير الاخص واجيب بتقييده اي وقدم الاخص ان كان فاعلا في المعنى «قلت» ولا يخفى ضعفه ولو سلم فقد قال بعد ذلك وترك ذلك الاصل حتما قد يرى ومحله ما اذا كان الضميران منصوبين كما يدل عليه التمثيل بسلنيه وخلتنيه فان ضمير الرفع تقدم مطلقاً قوله (وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا) انما لزم الفصل لعدم شرط الاتصال وهو تقدم الاخص لانه عند اتحاد رتبة الضميرين لا يقال تقدم الاخص كما قدمناه آنفاً قوله (وقبل يا النفس) قبل ظرف لغو متعلق بالتزم واضافة يا الي النفس من اضافة الدال الى المدلول بقرينة الامثلة وان كان مفهوم ياء النفس أعم من المتكلم والمخاطب ودعوى أن الظاهر من التقييد عدم ارادة المعني الاعم والا لم يحتج اليه فتعين ارادة احد فرديه والامثلة مبينة له ممنوعة لاحتمال ارادة الاعم واخراج ياء يرمي ويقضي قوله (نون وقاية) سميت بذلك لانها تقي الفعل عن كسرة تدخل الاسم وتحفظ على الخافض من اسم او حرف سكونه الاصلي وترفع التباس امر المذكر بالمؤنث وبهذا تبين ان الامر احق بها لانها تقيه وقايتين لفظيتين ووقاية معنوية وشمل الفعل المعتل وعلته طرد للباب او اعطاء المقدر حكم الملفوظ وافهم قوله مع الفعل انها لا تلزم مع غيره وذلك صادق بالجواز مع راجحية او مرجوحية او استواء وذلك في اسم الفعل علي مافيه وفي الاحرف المشبهة وفي حرفي جر وثلاثة اسماء اشار اليها بقوله وليتني الخ وصادق بالامتناع وهو فيما عدا ذلك ومنه اسم الفاعل وافعل التفضيل وليس الموافيني وغير الدجال اخوفني شاذ وبجل اذا كانت بمعنى حسب فقد

بان يمنع واما انفصال ما باشره الفعل أو ولي ضميراً مرتفعا بفعل ليس من باب كان فلا يجوز انفصاله الا في ضرورة كقول الشاعر بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهاريز

﴿ فصل في ضمير الشأن ﴾

(ومضمر الشأن ضمير فسرا * بجملة كأنه زيد سرا)

(للابتدا أو ناسخاته انتسب * اذا اتي مرتفعا أو انتصب)

(وان يكن مرفوع فعل استتر * حتما والا فتراه قد ظهر)

في باب ان اسما كثيرا يحذف * كاين من يجهل يسل من يعرف)

(وجائز تانيثه متلو ما * انث أو تشبيه انثي افهما)

(وقبل ما انث عمدة فشا * تانيثها كانها زيد رشا)

قد يقصد المتكلم تعظيم مضمون كلامه قبل النطق به فيقدم ضميرا كضمير غائب يسمي ضمير الشأن ويعمل فيه الابتداء

أواحدنواسحه وهي كان وان وظن أواحدي اخواتها ويجعل الجملة بعده متممة لمقتضي العامل نحو هو الله احد في احد الوجهين وكان الله احدوانه الله احد وعلمته الله احد فموضع الضمير في المثال الاول رفع بالابتداء أوفي الثاني رفع بكان الاانه استتر كما يستتر الفاعل اذا كان ضمير غائب وموضعه في الثالث والرابع نصب بان وعلمت وموضع الجملة في الاول والثالث رفع وفي الثاني والرابع نصب ويجوز حذفه مع ان واخواتها ولا يخص ذلك بالضرورة وعليه يحمل قوله عليه الصلاة والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون التقدير انه من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون * وانشد سيبويه رحمه الله تعالى ولكن من لايلق امرا ينوبه * بعدته ينزل به وهو أعزل وان صدرت الجملة المفسرة لهذا

صرح في المغني ان النون لاتلحقها حَ خلافا لما في شرح المرادي واما اذا كانت اسم فعل فلها حكم اسم الفعل

العلم

قوله (اسم يعين المسمى) عرف اولا العلم قبل الكلام علي اقسامه واحكامه ليكون الكلام علي معروف والضمير في علمه عائد اما علي الاسم فالاضافة بمعنى من اى العلم من نوع الاسماء كل اسم عين مسماه من غير قيد واما علي قوله المسمي اي علم المسميات هو الاسم الذي يعينها مطلقاً فالاضافة بمعنى اللام الاختصاصية واسم خبر مقدم وعلمه مبتدا العكس لوجهين (احدهما) انه لايخبر عن النكرة بمعرفة (والثاني) ان العلم هو المخبر عنه ثم هذا التعريف عند المصنف خاص بالعلم الشخصي لان الجنسي عنده نكرة في المعنى ولا تعيين فيه وعلى ماهو الحق فيمكن ان يتناوله التعريف ويراد بالتعيين مايعم الذهني قوله (وقرن) لايخفى أنه لايختص بالموجودين من القبيلة حين وضعه وهذا يفضي الى كليته لان القبيلة التي هي جملة الاشخاص المنسوبين لجدهم منحصرة في الخارج وعلى هذا فليس المراد بعلم الشخص ما كان مسماه فرداً حقيقياً ولاما كان مشخصاً في الخارج لان الموضوع له في نحو هذا المجموع ولا تشخص له في الخارج حين الوضع فقولهم تشخص العلم خارجي بالنظر للاغلب ويؤيده أن العلم الشخصي قد يوضع لمعنى ذهني قوله (وشذقم) بالذال المعجمة كذا بخط الشيخ أبي بكر الشنواني رحمه الله بهامش الاشموني وفي حواشي ابن هشام انه بالشين المعجمة والدال المهملة قوله (واسما اتى وكنية ولقبا) التحقيق كما قال الفناري في حواشي المطول أن هذه الاقسام غير متباينة وانما الاختلاف بينها اعتباري فلا ينتقض تعاريف بعضها ببعض لان قيد الحيثية مراد في الامور المختلفة بالاعتبار وان هذه الاقسام تكون في العلم الشخصي والجنسي على الجملة فلايلزم وجود كل واحد منها فيهما اذ لم يقع التلقيب في العلم الجنسي ويمكن أن يجعل ذلك نكتة تقديم المصنف هذا التقسيم عليه ثم انها تكون في العلم الشخصي مذكراً كان

مؤنثا وقول بعضهم لم يقع تغليب الاناث مردود بنقل الثقات وقد نصوا على أن عنيزة لقب فاطمة محبوبة امرئ القيس وحميرا لقب الصديقة رضي الله عن ابيها وعنها *(تنبيه)* ضبط الشارح الكنية بما كان مضافا مبدوا باب اوام وكانه احترز بالمضاف من قولك اب لزيد جاء اذا سميت به أو أبو زيد قائم اذا سميت به فان الاول لا اضافة فيه والثاني الاضافة لجزءه لا لكله قوله (واخرن ذا) الخ محله ما لم يشتهر اللقب والا قدم كقوله تعالى انما المسيح عيسى ولا ضرورة في قول الشاطبي المقري وقالون عيسى خلافا للشارح الشاطبي قوله (فأضف) اي اذا كان الاسم مجردا من أل وقد تعرضوا له ولا يرد على الناظم لانه تقرر في باب الاضافة أن من شرطها فقد أل في المضاف الا فيما استثنى وبقي ما اذا كانت أل في اللقب نحو عمر الفاروق وقال الشاطبي ان ذاكره بعض طلبة فاس في هذه المسئلة وأخبره أن بعض من ينتحل اقراء العربية هناك اجراها مجرى ماليس فيه الالف واللام والشاطبي زعم أن الاضافة فيها لا تجوز لان تلك الالقاب في الاصل اوصاف جارية على موصوفاتها لكنها استعملت بالالف واللام وغلبت على بعض من جرت عليه حتى صارت مختصة فهي معتبرة باصلها من الوصفية وعدم الاختصاص والالف واللام تحرز ذلك فيها فلا تصح الاضافة فيها الا عند من يجيز اضافة الصفة الى الموصوف وليس الكلام فيه ويبقى النظر في نحو الزبرقان مما ليس بصفة في الاصل والحكم جريانه مجري الصفة في منع الاضافة للحظ معني الصفه فيه الا تري أنه لقب حصبين لصفرة عمامته تشبيها بالزبرقان وهو القمر لصفرته قال ولا يرد هذا القسم على الناظم لانه لم يستحكم فيه معنى اللقب بل بقي على أصله من الوصفية ولهذا لم يذكره في باب العلم بل في المعرف بأل فقال وقد يصير علما بالغلبة الخ فلم يعده من الاعلام المحضة *هذا وقد رأيت بخط ابن هشام في التذكرة مانصه قوله فأضف حتما قال ابن الحاجب ان لم يكن اللقب صفة لان الالقاب الصفات لا تضاف اليها

الضمير بمؤنث أو بفعل ذي علامة تانيث أو بمذكر شبه به مؤنث رجح تانيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن لان القصة والشأن معناهما واحد وفي الثانيث مشاكلة لما بعد فكان أولى فالاول نحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا والثاني نحو فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمي القلوب التي في الصدور وقول الشاعر

على انها تعفو الكلوم وانما * توكل بالادني وان جل ما يمضى

والتذكير جائز كما قال أبو طالب

وان لم يكن لحم غريض فانه * تكب على افواههن الغوايز

والثالث نحو انها قمر جاريتك فان وليه ظرف مسند الى مؤنث نحو انه عندك جارية جاز فيه الوجهان فان كان المؤنث فضلة كقولك انه زيد يحب هندا أو كفضلة كقوله تعالى انه من يأتى ربه مجرما فان له جهنم فالمسموع فيه التذكير ويجوز التانيث

فصل في الضمير المسمي فصلا

(وسم فصلا مضمرا طبقا تلا * ذا خبر معرف كالمجتلي)
(أوذى تنكر منافر لال * ككنت انت مثل زيد اواجل)
(في سبقه حالا وان يكتنفا * باسمين منكورين خلف عرفا)
(وما له محل اعراب لدي * ايمة البصرة حيث وجدا)
(وقدر امبتدءا وذا انتخب * ان لمغايرة الثاني نسب)

من الضمائر الذي يسمي عند البصريين فصلا وعند الكوفيين عمادا ولفظه لفظ ضمير الرفع المنفصل ويتوسط بين مطلوبي الابتداء أو ناسخ من نواسخه بشرط تاخر الخبر وكونه معرفا أو كمعرف في عدم قبول الالف واللام كمثل مضاف أو افعل تفضيل ولابد من مطابقته ما قبله في الافراد والتذكير والحضور وغير ذلك نحو زيد هو الكريم أو اكرم من عمرو موصوفاتها اذ لا ينقاس قولهم صلاة الاولى قال وانما لم يحترز عنها الزمخشري في المفصل اكتفاء بالتمثيل لانه لم يمثله الا بغير الصفات *(قلت)* كلامنا في الاعلام واللقب الصفة تنتقل بالعلمية الي الجمود فتجوز الاضافة ولا يستثنى شئ ﴿تنبيهان﴾ *(الاول)* الحق ان الاضافة لاتجب فيجوز الاتباع والقطع كما ذكره الشارح وغيره قال الفارضي هذا القطع ليس اصطلاحيا بل يرفع رفعا مستقلا او ينصب كذلك اذ البدل والبيان لا يقطعان الا شيئا يحكي عن بعضهم في البيان كما سيأتي ومسئلة تاتي في البدل اه وفيه أن ابن هشام نص في الجامع على ان البدل يقطع وجوبا واستحسانا وجوازا وقال هنا في الحواشي * فان قلت انما عهد القطع في النعوت * قلت ليس كذلك بل قد اجازوا وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل ان تقطع وأوجبوه في نحو مررت بثلاثة زيد وعمرو الى ان قال بل قد يقال البدل اقوي على القطع من النعت لانه من جملة اخرى مستقلة بخلاف التوابع غيره وعطف البيان شبيه بالصفة في انه موضح او مخصص فكان ينبغي ان يقطع كما يقطع النعت *(الثاني)* استشكل قول الشاطبي وعثمان ورشهم فانه اضاف الاسم الي اللقب مع ان ورش مضاف الي الضمير فليس الاسم واللقب مفردين والجواب ان هذه مغالطة اذ لم يلقب بالمضاف والمضاف اليه وانما اللقب ورش واضافه كاضافة زيد في * علازيدنا يوم اللقا رأس زيدكم * وقول الناظم وأن يكونا مفردين اي في أصل الوضع لكن يرد على الناظم مثل زيدهم قفة فان اضافة زيد الى قفة لا يصح لوجود اضافة اخري وان كانت في حكم العدم اذ لا يجتمع في لفظ واحد اضافتان فان كان المراد الاضافة بحكم الاصل اقتضي ان يضاف زيدهم الي قفة وذلك غير صحيح وان كان المراد مجرد الاضافة ورد أن مثل عثمان ورشهم لا يضاف فيه الاسم الي اللقب والجواب أن القصد ما كانت الاضافة فيه بحق الاصل واما نحو عثمان ورشهم فلم يتعرض له وان كان حكمها حكم المفردين

(تنبيه) عبارة الكافية *والاسم قدم ان يلاق اللقبا*واتبع ان بعضهما تركبا * اوركبا معاً وحيث افردا * اضف وان تتبع فلن تفندا* وفيه مخالفتان *(احدهما)* التخصيص بالاسم *(وثانيهما)* اجازة الاتباع في المفردين قوله(ومنه منقول) الخ قوله في الكافية الشافية*وما خلا من سابق استعمال*كمدحج فانسبه لارتجال * صريح في عدم الواسطة بين المنقول والمرتجل ولا يرد العلم بالغلبة لان ضابط المنقول يصدق عليه بقي ان قوله سابق استعمال كقولهم المنقول ماسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها وقضيته ان ماوضع لشيء لم يستعمل فيه ثم نقل لغيره لا يسمي منقولا والظاهر أنه منقول قوله(كفضل) الخ مما شملته الكاف المنقول من فعل الامر ومثله الناظم باصمت ونوزع فيه بما بينته في حاشية الفاكهي وغيره باطرقاء وفي النهاية قيل اطرقاء منقول من الفعل والفاعل وقيل عن جمع طريق كمسيين وأخماس يعني بعد أن قصر ويحتمل انه في الاصل أطرقن ثم ابدلت النون القائم سمي به او اطرق ولكنه اعرب غير منصرف ثم مطل الفتحة فتولدت الالف قال وهذا وجه سديد لو قيل في غير الشعر اطرق لكنهم لا يقولونه الا بالالف قوله(وجملة) عطف على قوله منقول اي ومن العلم جملة وهذا شروع في تقسيم آخر للعلم باعتبار غير الذي قبله فلا تنافي بينه وبين ماقبله فلا يرد أن الجملة قسم من المنقول فكيف تجعل قسيما له واما قول الشاطبي كما نقله الشهاب في حواشي ابن الناظم وأقره ان المنقول في الاصطلاح خاص بالمفرد فيقتضي ثبوت الواسطة بين المنقول والمرتجل وهذا مخالف لكلام الناظم في الكافية وحاصل هذا التقسيم كما أشار اليه الموضح أن العلم اما مفرد او مركب والمركب ثلاثة اقسام وكلامه في التسهيل صريح في انه صار المركب في الاسناد المعبر عنه هنا بالجملة والمزجي والاضافي حتى قال وماعري من اضافة واسناد ومزج مفرد وما لم يعر مركب اه وبه يتضح قول شيخ الاسلام الانصاري ان المركب التوصيفي داخل في المفرد

او مثله وكنت أنا الخبير او اخبر منك او مثلك وانه هو الرحيم او ارحم من غيره او مثله او ظننته هو الظريف او اظرف منك او مثلك وقد اشرت الى هذا كله بقولي طبقاً تلا: ذا خبر معرف. اي مطابقا لما تقدم عليه من ذي خبر فتناول ذو الخبر المبتدا واسم كان واخواتها وان وأخواتها وأول مفعولي ظننت واخواتها ثم قيدت الخبر بكونه معرفا كالمجتلي اوذا تنكر منافر لال والاشارة الى افعل التفضيل ومثل وغير مضافين فالواقع قبل المعرف كقوله تعالى وجعلنا ذريته هم الباقين والواقع قبل افعل التفضيل كقوله تعالى ان ترن انا أقل منك مالا وولداً فالياء من ترني مفعول اول وهو مبتدا في الاصل لان المراد رؤية القلب وأنا فصل وأقل أفعل تفضيل وانتصب بترن مفعولا ثانياً وهو خبر في الاصل وتسميته في حال المفعولية خبراً جايز وعلى

ذلك اعتمدت اذ قلت في النظم
ذا خبر معرف او ذى تنكر منافر
لال وأجاز قوم وقوعه قبل الحال
وجعلوا من ذلك قراءة بعضهم
هن أطهر لكم بالنصب وقول
بعض العرب أكثر أكلى
التفاحة هو نضيجة والوجه فى
الاول أن ينتصب أطهر بلكم
على أنه خبر هن فيكون من باب
تقديم الحال على العامل الظرفى
نحو مطويات بيمينه بنصب
مطويات وأما نصب هو نضيجة
فعلي جعل هو مبتدأ ثانياً وهو
وخبره خبر المبتدا الاول
والتقدير اكثر اكلى التفاحة
هو اذا كانت نضيجة وأجاز ايضاً
قوم وقوعه بين نكرتين
كمعرفتين نحو حسبت خيراً من
زيد هو خيراً من عمرو وذكر
ذلك سيبويه عن بعض المتقدمين
وأنكره انكاراً شديداً وقد
اشرت الى الخلاف في ذلك
وشبهه كافعل التفضيل واختلف
في هذا الضمير المسمي فصلا

قوله (ذا ان بغير ويه تم اعربا) أفهم قوله ذا ان الجملة مبنية لا يقال ذا لقب ومفهومه غير معتبر لانا نقول هو صفة لانه في معنى المشار اليه القريب قال ابن الصائغ على أن العلم الجملة لا يوصف باعراب ولا ببناء بل هو محكي اه ويوافقه قول الرضى الجملة لا توصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانها من عوارض الكلمة لا الكلام وأما بعد العلمية فهى محكية اللفظ اه لكن قال السيد انها معربة تقديراً فيقدر الاعراب في آخرها ومثله فى اللباب

قوله (وشاع فى الاعلام ذو الاضافة) قال ابن هشام في الحواشي فاجروا على لفظه احكام غلام زيد لانهم شبهوه به فمن ثم اعربوا كلا منهما وعلى كل منهما حكم العلم ومن ثم منعوا صرف أوبر وآوي في ابن آوي وبنات أوابر للعلمية والوزن وان كان العلم انما هو المجموع لا الاخير وقالوا جاءني أبو بكر بن فلان بترك تنوين بكر وان كان الموصوف بابن المجموع اه ومن خطه نقلت وبقوله وقالوا جاءني الخ يعلم ان اعطاء الجزء حكم العلم لا يتقيد بالعلم الجنسي وان وقع التقييد بذلك للدماميني كما نقله في التصريح وأقره وبهذا يعلم ان هريرة في ابن هريرة غير مصروف كما قاله الشمني فى حواشي الشفا ورفع فى المسئلة نزاع بين أهل فاس وتلمسان من بلاد المغرب واطال في ذلك ابن غازي عند قول الناظم كبنات الاوبر والراعى في الاجوبة المرضية عن الاسئلة النحوية قوله (ووضعوا لبعض الاجناس علم) لم يرد اصطلاح أهل المنطق بل ما يتناول الاصناف قوله (ومثله برة) الخ اشار الى ان العلم الجنسى قد يكون معنويا ومما مثل له سبحان وفي الجامع الصغير لابن هشام رد علميته بملازمته للاضافة واجاب الدماميني بان الاضافة التى تبطل العلمية ما كانت للتعريف أو التخصيص واما ما كانت للبيان فلا كحاتم طيء وزيد الفوارس وفرعون موسى واجاب البيضاوي بان علميته انما هى عند قطعه عن الاضافة وعبارته اسم بمعنى التسبيح الذى هو التنزيه وقد يستعمل علما فينقطع عن الاضافة ويمنع من الصرف قال *قد قلت لما جاءنى نخره*

سبحان من علقمة الفاخر * قوله (كذا لفجار علم للفجرة) لفجار مبتدا وعلم خبر وكذا حال قال ابن هشام في الحواشي وبين برة وفجار فرق لان برة غير معدول وفجار معدول وبرة معرب بالاتفاق وفجار مبني على المكس عند الحجازيين ويكون فجار سبا للانثي بالفجور فيختص بالنداء وهو من باب الصفات لا من باب الاعلام وتعريفه بالنداء وفى المحكم في كلام س ان فجار علم على الفجرة قال ابن جنى هذا تفسير على طريق المعنى لا على طريق اللفظ وانما فجار علم فجرة علما غير منصرف كما ان برة كذلك ولكن سيبويه اراد ان يعرف انه معدول عن فجرة علما فترك ذلك فعدل عن لفظ العلمية المراد الي لفظ التعريف فيهما المعتاد وكذا لو عدلت عن برة هذه لقلت برار كما قلت فجار وشاهد ذلك انهم عدلوا حذام وقطام عن حاذمة وقاطمة وهما علمان اه وعلى ما قال ابن جني فكان ينبغي للناظم ان يقول علم للفجرة واطال الشاطبي بما ملخصه انه ليس المراد بالفجرة المرة من الفجور بل مطلق الفجور وانما عبر بالفجرة لان فعال كفجار من اعلام المؤنث فعبر بالفجرة لبيان اعتبار تانيث المسمي

﴿ اسم الاشارة ﴾ عرف بعضهم اسم الاشارة بما وضع لمسمي واشارة اليه ومقتضاه أن الاشارة الى المسمى من جملة الموضوع له ولا يكاد يصح اذ ليس الاشارة الى زيد مثلا بنحو اليد من جملة معنى هذا بل هو مناف لتعريف العلم بما عين المسمي مطلقا وقالوا مطلقا مخرج لاسم الاشارة لان تعيينه لمسماه بقرينة الاشارة فهي خارجة عن الموضوع له قوله (بذا لمفرد مذكر اشر) اقام اللام مقام الي ومثله انى لما انزلت الى من خير فقير وقال الزمخشري عدي فقير باللام لتضمنه معني سائل قوله (على الانثي اقتصر) أى ولا تشر بها للمذكر فلا ينافى أن للؤنث الفاظا أخر يشار بها اليه قال المعرب وقوله على الانثي متعلق باقتصر وحذف نعتها استغناء بنعت المذكر وفيه نظر لان المذكر نفسه نعت لمفرد كما قال أولا فالاستغناء بمعنوته قوله

هل له موضع من الاعراب أم لا فالاكثرون على انه لا موضع له من الاعراب لان الغرض به الاعلام من اول وهلة يكون الخبر خبرا لا صفة فاشتد شبهه بالحرف اذ لم يجأ به الا لمعني في غيره فلم يحتج الي موضع من الاعراب ولانه لو كان له موضع من الاعراب لكان اياي أولى من أنا في نحو ان ترن أنا أقل منك واكثر مالا فان اياه اولى من هو في نحو تجدوه عند الله هو خيرا واذا لم يكن له موضع من الاعراب فالحكم عليه بالحرفية غير مستبعد كما فعل بكاف ذلك ونحوه والكوفيون يرون أن له موضعا من الاعراب فله عند الكسائى ما لما بعده وله عند الفراء ما لما قبله وبعض العرب يرفع ما بعد هذا الضمير بمقتضى الخبرية وكون الضمير مبتدأ فيقرءون ان ترني أنا منك وتجدوه عند الله هو خير بالرفع ومنه قراءة عبد الله بن

مسعود رضي الله عنه ولكن كانوا
هم الظالمون وقولي وذا انتخب ان
لمغايرة الثاني نسب اشرت به الي
كل ما كان الثاني فيه غير الاول نحو
كان زيد هو القائمة جاريته فان
البصريين يلتزمون فيه الرفع
فان قلت كان زيد هو القائم الجارية
أجازوا النصب

فصل العلم

(ماعين المعنى بلا قيد علم*
نحو سعيد وعمادوحكم)

كل اسم معرفة فهو معين لمدلوله
أي مبين لحقيقته تبييناً فجعله
كالمنظور اليه عياناً الا أن غير
العلم يعين مسماه بقيد والعلم يعين
مسماه دون قيد ولذلك لا يختلف
التعبير عن الشخص المسمي زيدا
بحضور ولا غيبة بخلاف التعبير
عنه بأنت وهو

(فان خلا من سابق استعمال*
كمدجح فانسبه لارتجال)
(وما سوي المرتجل المنقول*
نحو ثقيف هكذا سلول)

العلم على ضربين مرتجل ومنقول

(وذان ثان للمثني المرتفع) ان اريد بالمثني اللفظ الدال علي اثنين فالنسبة التي
أفادتها اللام نسبة المفرد الي كليه والمعني أن ذان وتان ثابتان للفظ المثني المرفوع
أي لهذا النوع ثبوت المفرد لكليه فاندفع أن واحداً منهما ليس موضوعا
للفظ بل للمعنى وان أريد المعنى فقوله المرتفع على المسامحة أي المرتفع لفظه أو
داله قوله (وفي سواه ذين تين اذكر تطع) ذين تين مفعول اذكر المجاب
بتطع فهو بتقدير ان تذكر تطع عند الناظم وفعل الشرط لا يتقدم معموله
على اداته عند غير الكسائي وعند هذا التقدير يتوقف تقديم ما هو في معني
فعل الشرط عليه عند غير الكسائي حتي يقوم دليل راجح على الجواز
ومفعول تطع محذوف قدره بعضهم بالعرب وفيه أن بعض العرب يخالف
ذلك والمتبادر من العرب الاستغراق وبعضهم بالنحاة وفيه أن ابن الحاجب
يقول ببناء هذين الصيغتين والاظهر أن يقدر اللغة الفصحى ثم ان هذا من
المصنف اشارة الى أن التثنية هنا موافقة للغة الفصحي سماعا وان خالفت
قياس المبنيات من انها لا تثنى أو ان ما خالف ذلك يؤول نحو ان هذان
لساحران علي قياس ما مر في نقض حكماً لازما قوله (وباولي أشر
لجمع مطلقا) يحتمل قوله مطلقا أمرين (أحدهما) أنه يشار به الى أي جمع
كان مذكراً أو مؤنثاً من غير تعرض لكونه لعاقل أو غيره (والثاني)
أنه يشار به الى ماذكر ولا يختص بعاقل ولا غيره وتفصيل ذلك
مذكور في حاشيتنا علي ابن الناظم *(تنبيه)* سأل ابن جابر السبتي تلميذه
ابن هاني شارح النظم عن الحكمة في ان العرب لم تضع صيغة لجمع
المؤنث في اسم الاشارة كما في الموصولات فاجابه بأن الاشارة منزلة منزلة
الايماء باليد فبها يعلم حال المشار اليه من تذكير وتانيث وافراد وجمع
فاستغنوا في الجمع بلفظ واحد والصلة منفصلة عن الموصول فهي وان كانت
بمنزلة جزء فهي لفظ مستقل فقال له يلزم الاستغناء في التثنية فاجاب بانهم
لو فعلوا ذلك أحجبوا واختاروا الجمع علي التثنية في الاستغناء لبعد الجمع

من المفرد وقرب التثنية منه فاستحسنه قوله (والمداولى) أي مع الكسر من غير تنوين لانه المشهور فاستغني عن التقييد بالشهرة قوله (بالكاف حرفا) دليل الحرفية ان الاسم لابد له من محل من الاعراب ولا يكون الكاف في موضع رفع لعدم صلاحيتها لذلك ولعدم مقتضى الرفع هنا ولا في موضع نصب للثانى لان المفعول انما ينصبه فعل وشبهه والحال وان نصبها الاشارة الا ان الضمير لايكون حالا ولا في موضع جر لان الاشارة لاتضاف ولقولهم ذينك وتينك فلو كان اسم الاشارة مضافا حذفت نونه وبه يندفع قول الشهاب تجوز دعوى الاضافة فيكون المضاف عاملا ويمنع قولهم اسماء الاشارة لاتقبل التنكير اه بقى ان دعوى ان كل اسم له محل منتقض بضمير الفصل وفي منتخب الزجاجي في باب الفصل لا موضع له من الاعراب وله في الكلام اشباه مثل الكاف في ذلك هى اسم تثني وتجمع ولا يحكم عليها بالاعراب واما اسم الفعل فالصحيح انه يتاثر بالعوامل المعنوية واللفظية التى لاتقتضى فاعلية ولا مفعولية كما يعلم من التصريح فى باب اسم الفعل قوله (واللام ان قدمت هاممتنعة) يجوز نصب اللام مفعولا لقدمت على ارتكاب تقديم معمول فعل الشرط على اداته وحذف الفاء في جواب الشرط وهي جملة اسمية وهو مخصوص بالضرورة أى فهاممتنعة (فان قلت) هاهنا اسم وليس لنا اسم علي حرفين ثانيهما ين الا هو وذو (قلت) اذا سمى بالادوات فقيها وجهان الحكاية والاعراب قوله (وبهنا أو هاهنا اشر الي دان المكان) قال في التسهيل وقد يشار بهنالك وهنالك للزمان اه فلا حاجة لعزو الجلال مجئ هنالك للزمان لنكت الحاجبية وعبارته في شرحه تنبيه ذكر المصنف في نكته علي مقدمة ابن الحاجب ان هنالك تاتى للزمان مثل هنالك تبلوا كل نفس ما اسلفت اه وليس في كلام النكت التمثيل واعترف بوجود المسئلة في التسهيل والاشارة في الاية تحتمل ان تكون للمكان في قوله تعالى مكانكم ثم رأيت في الارتشاف وذكر انه قد يشار بها الى الزمان وقد

فالمرتجل مالم يعرف له استعمال في غير العلمية كمدجج وهو أبو قبيلة من العرب والمنقول ما استعمل قبل العلمية ثم تجدد جعله علما فمنه ما كان صفة كشقيف وهو الذرب بالامور الظافر بالمطلوب وكسلول وهو الكثير السل ومنه ما كان اسم عين شائما كاسد وثور ومنه ماكان فعلا ماضيا كابان وشمر ومنه ما كان فعلا مضارعا كيزيد ويشكر ومنه ما كان جملة كبرق نحره وتأبط شرا وقد يكون أحد جزءي الجملة المسمى بها مستترا فيعامل معاملة الجملة المصرح بجزءيها ولا يتأثر بالعوامل ومنه قول الراجز

نبئت أخوالي بني يزيد*
ظلما علينا لهم فديد

(وكنية أيضا ولقبا* ومفردا يأتيك أو مركبا)

الكنية من الاعلام كابي عمرو وام سلمة واللقب كبطة وأنف الناقة والمفرد مالا تركيب فيه

والمركب اما جملة وقد ذكرت واما مضاف ومضاف اليه كعبد الله او اسمان نزل ثانيهما منزلة تاء التانيث كبعلبك وسيبويه الا ان يعل بك معرب وسيبويه مبنى في أجود اللغتين

(والاسم قدم ان يلاق اللقبا* وأتبع ان بعضهما تركبا)

(أو كبا معاً وحيث أفردا* أضف وان تتبع فلن تفندا)

اذا كان لشخص اسم ولقب وذكرا معا قدم الاسم على اللقب ثم ان كانا مركبين او كان احدهما مفرداً والاخر مركباً جعل اللقب تابعاً للاسم فى اعرابه اما بدلا واما عطف بيان نحو قولك هذا عبد الله عائد الكلب ورأيت زيداً انف الناقة وان كانا مفردين اضيف الاسم الى اللقب باجماع وجاز عند الكوفيين جعل اللقب تابعاً للاسم كقولك هذا سعيد كرز ورأيت سعيدا كرزاً

(ولم يخصوا بالاناسي العلم* بل وضعه لكل مألوف أهم)

يتاول ما استدلوا به ورأيت بخط ابن هشام في التذكرة وقد تستعار للزمان وكذلك حيث وثم ومن ثم قال الزمخشري في هنالك دعا زكرياء في ذلك المكان حيث هو قاعد عند مريم في المحراب أو في ذلك الوقت قوله (أو هنا أو هنا) يعني للبعيد (فان قلت) هل يجوز ان تلحقهما الكاف (قلت) ظاهر كلامه انه لا يجوز ذلك لانه جعلهما قسيم ما تلحقه الكاف وجعلهما كثم وهى لا تلحقها الكاف وقال في التسهيل وشرحه انه يجوز هناك وهنالك

(تنبيه) رأيت بخط ابن هشام فى التذكرة ما نصه نص ابن مالك على انه يقال هاهنالك كما يقال هاذالك وانه لا يقال هاهنالك كما لا يقال هذالك وخالف ابو حيان في هاهنالك فى شرح الخلاصة ولا وجه له اه

الموصول قوله (موصول الاسماء) قال الشاطبي مبتدا والذي مبتدا ثان خبره محذوف كانه قال منه الذى وكذا لان موصول الاسماء عام يدخل تحته جميع الموصولات اه . أقول التحقيق ان خبره موصول الاسماء قوله الذي وما عطف عليه ويقدر العطف سابقا على الاخبار والخبر في الحقيقة المجموع لكنه لما لم يمكن اعرابه من حيث هو مجموع واعراب بعض دون البعض الآخر تحكم اعراب كل جزء بالاعراب الذى استحقه المجموع دفعا للتحكم كما حررناه في حاشية شرح القطر للفاكهي قوله (الانثي التي) يمكن حمل الانثي على حذف مضاف مبتدا خبره التى والتقدير دال الانثي التي أي الدال عليها من الموصولات هو التي قوله (واليا اذا ما ثنيا لا تثبت) قضيته ان التثنية واقعة على الذي والتي باثبات الياء وان الياء حذفت وقال في شرح التسهيل ان العرب استغنت بتثنية الذو والت بدون ياء عن تثنية الذى والتى بالياء واعترض بانه مناقض لقوله ان تشديد النون عوض عن الياء المحذوفة وتثبت بضم التاء على انه مسند لضمير المخاطب ولا ناهية والياء بالنصب مفعول مقدم وهو المناسب لقوله أو له العلامة واما جعله بفتح التاء على انه مسند لضمير الياء والياء بالرفع مبتدا فقيه انه مع عدم المناسبة لما ذكر كان الواجب

ح رفع تثبت لتجرده عن الناصب والجازم ولاضرورة خصوصا عند الناظم فتدبر قوله (والنون من ذين وتين شددا يضا) التشديد فيهما جائز كما كان جائزا في الذين والتين ويوخذ الجواز من عدم تحتيمه الحكم بالتشديد حيث اتي به حكاية عن العرب حيث قال شددا يعنى ان العرب شددته وايضا قدم أنهما من المثني عنده والمفرد بالتخفيف وايضا قرنهما بما التخفيف فيه جائز قال ابو حيان وسألني بعض من لقيناه من أهل النحو بديار مصر عن قولهم هذان ما النون المزيدة قلت الاولي قلت قال الفارسي في التذكرة هي الثانية ليلا يفصل بين الف التثنية ونونها ولا يفصل قلت له يكثر العمل في ذلك لانا نكون قد زدنا نونا متحركة ثم اسكنا الاولى وادغمنا أو زدناها ساكنة ثم اسكنا الاولى وحركنا الثانية بالكسر علي اصل التقاء الساكنين ثم ادغمنا وعلي ما قلته نكون زدنا ساكنة وادغمنا فقط وهذا أولى لقلة العمل اه قال بعض الافاضل وهذا ينبني علي انه اذا دار الامر بين ارتكاب المحذور وتقليل العمل ايهما أولى قوله (وتعويض بذاك قصدا) ذاك اشارة الى التشديد المذكور ولما كان ماذكره شاملا لاسم الاشارة والموصول كان تعليله شاملا لهما واتى بالاشارة المقتضية للبعد اتساعا ولانه قصد قريبا وهو ذان وتان وبعيدا وهو الذان والتان ولانه قد يعامل القريب معاملة البعيد وبالعكس والمعني ان العرب قصدت بهذا التشديد ان تعوض من الحرف المحذوف في التثنية فارأدوا أن يجعلوا التشديد كالعوض مما حذفوا جبرا له وانما لم يعوضوا في يدودم ونحوهما اذا قالوا يدان ودمان لان التعويض سماع لايقال به الاحيث اضطر اليه وذلك اذا نقل الاتراهم عوضوا في هراق واستطاع الهاء والسين مع سلامة العين فيهما ولم يعوضوا في اقام وابان وان سلم انه قياس فانما يكون التعويض مما كان التثنية هي السبب في الحذف منه كالذى نحن فيه أو يكون التعويض عند وجود سببه مطلقا وهو الاعم كاستطاع مما يحصل التعويض منه عند وجود سببه امايدودم فلم تكن التثنية سببا في

(كلاحق وشدقم وهيله* وواشق وواسط وأيله)

لما كان الباعث على التسمية بالاعلام تعيين المسمي وذلك مطلوب في المألوفات كلها لم يختص بالانسان بل لكل ما يولف منها فسط كالخيل والابل والغنم والكلاب والبلاد فلاحق فرس وشدقم جمل وهيلة شاة وواشق كلب وواسط مدينة وأيلة موضع معروف

(ومن ضروب العلم اسم الجنس* أجروه كالشخصي دون لبس)

(فالثعلب اسم جنسه ثعاله* والذيب أيضاً اسمه ذؤاله)

(كذا السامة اسم جنس للاسد* وشبوة العقرب فاحفظ ماورد)

(وكل حكم ناله الشخصى * في لفظه يناله الجنسي)

ذكر العلم الشخصى محصل من المسمي به استحضار حاله التي تلحقه بالحاضر المشار اليه فقول القائل رأيت زيداً يقوم مقام رأيت الشخص المحلي بكذا

وكذا فارادت العرب أن تجعل لجنس مالا يولف شخصه علما يقوم ذكره مقام قيود يتميز بذكرها من بين الاجناس ويجري في اللفظ مجرى العلم المسمي به شخص فتوافقا في الاستغناء عن حرف التعريف وعن الاضافة ومنعوه من الصرف اذا كان فيه مايؤثر مع العلمية الشخصية كثمالة وذؤالة فان فيهما مافي طلحة وفضالة من التانيث والعلمية وان افترقا في المعني لان العلم الشخصي يختص بشخص من جنسه وان عرض فيه اشتراك فبتسمية اخري والعلم الجنسي لايختص بشخص من جنسه بل لكل واحد من اشخاص جنسه فيه نصيب اذلا واحد أولى به من غيره

فصل الموصول

(ملزوم عائد وجملة وما أشبهها موصول الاسما فاعلما)

(كالذ والذ والذّي والذي ومثل ذي اللغة في التي احتذى)

الحذف منه وقصد فيهما عدم التعويض اذلو قصد التعويض لالزم العوض كما فعلوا في عدة ونحو واسطاع ونحوه واعلم ان المصنف ليس من عادته تعليل المسائل لان القصد ذكر الاحكام القياسية بل الضروري من ذلك والتعليل زائد على الضروري لكنه تعرض هنا للتعليل قصد التنبيه علي التنكيت على المخالف الذى زعم ان التشديد دال علي المرتبة القصوي في الاشارة وهو ينفى المرتبة الثالثة ولهذا اخر الكلام على ذلك الى هذا الباب ليؤيد ماذهب اليه بالتشديد في الذين والتين واستدل ايضا على ماذهب اليه بقراءة احدي ابنتي هاتين بالتشديد مع قرب المشار اليه ولابد ان يضم الى ذلك ان الاصل عدم تنزيل القريب منزلة البعيد وقد تبين من كلامه وان لم يكن مقصودا له نفى تعليلين مذكورين في كلامهم للتشديد في اللذين واللتين (احدهما) انه جيء به للتفرقة بين ما كانت فيه عوضا من الحركة والتنوين كالرجلين وبين ما كانت فيه عوضا من الحرف كالذين وهذين وهذا يقتضي ان مجرد النون في هذين والذين هو للعوض الاان يريد ان التشديد لحق للامرين العوض والفرق (والثاني) ان التشديد لحق للفرق بين المبهم وغيره من حيث كان المبهم لاتصح اضافته بخلاف غيره وكلا التعليلين ممكن وما ذكره المصنف اظهر لكن لصحتهما لم يقل ان الناظم يريد التنكيت على قائلها وبما قررناه من ان الناظم جعل التشديد فى الذين واللتين دليلا علي ماذهب اليه في ذين وتين اندفع ان التنكيت علي المخالف انما هو فى ذين وتين فينبغي ان تجعل الاشارة في قوله وتعويض بذاك قصدا عائدة عليهما فقط. مع ان اشارة البعيد تدل علي قصده للشمول فتدبر هكذا ينبغي تحقيق المقام قوله (بعد ما استفهام) ذكر ما واضافها وهذا يبطل قول من منع فى قوله اسم بمعنى من مبين ان يختص مبين على الصفة لمن مدعيا ان هذه الادوات التى يراد بها الالفاظ لا تكون الا معارف وقد يقال لانسلم ان الاضافة لاتجامع المعرفة عند ازالة اشتراك عارض ونحو ذلك كما مر في

سبحان* هذا وقدم ما وان كانت لما لا يعقل لان موصولية ذا معها باتفاق بخلافه مع من فان بعضهم خالف فيه محتجاً بانها لمن يعقل فليس فيها الابهام الذى فيما المقتضى لاخراج ذا من الاختصاص الى الابهام والاحتياج الي الصلة والظاهر من قوله ومثل ما أنها موضوعة لما لا يعقل ويدل له الاحتياج المتقدم ويحتمل أن المراد انها مثلها فى الاطلاق على المفرد والمثنى والمجموع تذكيراً وتانيثاً لا فيما تقدم لانها قد تكون للعاقل كذا قالوا ولا بد أن يثبتوا أن ذلك بالوضع والا فما قد تستعمل للعاقل وأعرب بعضهم هنا قول الناظم أو من عطف على ما من قوله ومثل ما والمعنى ومثل من يعني أن ذا تكون مثل ما ومثل من ولا يخفي ما فيه من الخروج عن الظاهر وتفويت الاشتراط من كونها بعد من قوله (اذا لم تلغ) ظاهره جواز الالغاء مطلقاً ومشي عليه الشارح ونص ثعلب في الامالي وابن الدهان في الغرة على أنها انما تلغى بعد ما

(تنبيه) يحتمل ماذا صنعت وجهين ذكرهما الشارح وقال ان أثرهما يظهر في الجواب والبدل ثم قال فلذلك يجيء الجواب فعلياً تارة وابتدائياً اخري واعلم أن ذكره بجواز الوجهين فى الجواب بتقدير الفعل والاسم انما يكون اذا كان المجيب موافقاً للسائل فى أحد جزءيه فيقدر المبتدا الذي تكلم به السائل أو الفعل نحو ماذا كتبت وهو قد كتب مصحفاً فيقال مصحفاً بتقدير كتبت مصحفاً اومصحف بتقدير هو مصحف اما اذا لم يكن موافقاً فى الفعل تعذر تقديره لاخلاله بالمعنى كما اذا سمع صوتاً ظنه ضرباً فقال من ضربت فيتعين أن يكون الجواب صوت مناد أي هو صوت مناد ولا يجوز النصب لانه لا يصح ضربت صوت مناد وعلى هذا قوله تعالى قالوا أساطير الاولين لا يجوز النصب لانه يصير التقدير أنزل أساطير الاولين وهم لا يقرون بالانزال بل ينكرونه فقوله أساطير الاولين في المعني نفي للانزال قال بعض الفضلاء ويمكن تقدير الفعل ويكون من باب التهكم لا علي اعتقاد ان ربهم انزل شيئاً ونظيره قول فرعون ان رسولكم الموصول من الاسماء ما لزمه عائد وجملة وشبهها فذكرت الاسماء تنبيها على ان بعض ما يسمى موصولا غير اسم وسياتى ذكره وذكر العائد يخرج ما يشارك الاسم الموصول في الافتقار الى جملة دون عائد كاذا وحيث وذكر اللزوم يخرج الموصوف بجملة نحو رجل يقول الحق محمود وذكر شبه الجملة تنبيها علي ان الصلة قد تكون غير جملة صريحة نحو الذي عندك غير الذى فى نفس المنطلق أبوه وبدئ بالذى والتي لانهما مستعملان في كل لغة وفى كل مسمي ولانهما كالاصل لغيرهما اذا ما وقع احدهما موقعه علم انه موصول والا فلا ولان موصوليتهما لازمة في الغالب بخلاف موصولية غيرهما وفيهما اربع لغات تخفيف الياء وتشديدها وحذفها مع كسر ما قبلها وحذفها مع سكون ما قبلها *قال الشاعر في التشديد

وليس المال فاعلمه بمال * وان ارضاك الا للذي
تنال به العلاء وتصطفيه * لاقرب اقربيك وللقصى
وقال رجل آخر من طيء في الحذف وبقاء الكسرة انشده
ابن الانباري في اماليه عن الاصمعي والذلوشاء لكنت
صخرا وجبلا اصم مشمخرا
لاتعذل الذلا ينفك مكتسبا * حمداً ولو كان لا يبقى ولا يذر
ومثله شغفت بك الت تيمتك فمثل مابك مابها من لوعة وغرام
* وقال همبان بن قحافة في تسكين الذال
أحمد رب النعمة الذ تمت * نعماؤه علي واستتمت * وقال
الاخر في تسكين التاء
أرضنا اللت أوت ذوي الفقر والذل فأضحوا ذوي غنى واعتزاز
واللغات الاربع منقولة في التي
(وباللذين واللتين ثنيا * وألفا في الرفع أيضاً اعطيا)
(والنون قد تشد منهما ومن *

الذي ارسل اليكم لمجنون فان فرعون لا يعتقد أن موسى عليه الصلاة والسلام كان رسولا ومع ذلك كان مجنونا قوله (وكلها) الخ أي كل الموصولات نصها ومشتركها وبعده ظرف في موضع الحال من قوله صلة لا ظرف لتلزم لانها لاتكون بعد نفسها والظرف محل لعامله وفاعل عامله فان جعلت تلزم خالياً من الضمير وقدرته رافعاً لصلة وأجزت بل رجحت كونه بالتاء جاز في بعده الوجهان وأفهم قوله بعده أنه يمتنع تقديم الصلة أو شيء منها على الموصول واما فيه في وكانوا فيه من الزاهدين فمتعلق بمحذوف دلت عليه الصلة وقولهم مالا يعمل لا يفسر عاملا خاص بباب الاشتغال ولا يمتنع تقديم أجزاء الصلة بعضها على بعض وان وقع للشهاب في حواشي المختصر مايخالفه كما نبهنا عليه في حواشي المختصر ثم ان البعدية وان كانت لا يلزم منها الاتصال الا أنها ظاهرة فيه وح لا يجوز الفصل بين الموصول وصلته بأجنبي قوله (على ضمير لائق) أي باللفظ والمعنى جميعاً ان اتفقا وبأحدهما ان اختلفا واذا قيل أنت الذي فعلت فالعائد الى الذي ونقل ابن هشام عن ابي علي أنه قال ذلك وقال انما عاد على أنت قوله وجملة ليس عطفاً على صلة لوجهين (احدهما) انحلال ارتباط قوله الذي وصل البيت ح (والثاني) يلزم منه عطف الشيء على نفسه لان الصلة هي الجملة او شبهها بل الواو للاستيناف والكلام خبر مقدم ومبتدا مؤخر وأصله والصلة جملة أو شبهها كذا بخط ابن هشام وأقول قد مضى ما في جعل الواو للاستيناف وما المانع من ان يكون ماهنا من عطف المفصل على المجمل * (تنبيه) * من الوصل بشبه الجملة نحو جاء الذي سواك على أن سوي مشبهة بعند ولدي لاضافتها لفظاً ومعنى لا بغير لانها تقطع عنها في اللفظ ولم تشبه الظرف ويحتمل كونه من الجملة على تقدير هاخبراً لمبتدإ محذوف أي الذي هو سواك أو فاعل لفعل محذوف أو ثبت سواك كما في ما ان في السماء نجم قوله (الذي وصل به) يحتمل مرفوع وصل ان يكون ضميراً فيه عائداً على الموصول المتقدم ذكره ويحتمل كونه الظرف ومعنى قوله الذي وصل به

الذي وصل غير الالف واللام به بدليل مابعده قوله (وصفة صريحة) لما كان لال الموصولة شبهاً بحرف التعريف من حيث الصورة وحرف التعريف انما يدخل على المفرد وشبهاً من حيث المعني بالذي وهو انما يدخل على الجملة وجب أن يدخل فيما لفظه مفرد ومعناه جملة وهو اسم الفاعل والمفعول عملا بالشبهين *هذا وقال ابن هشام ربما أوهم كلامه أن الصفة المذكورة لاجملة ولاشبه الجملة وليس كذلك وانما مراده أن ينص على ما يقع صلة للالف واللام مما تقدمت الاشارة الي انه يقع صلة للموصول على الاطلاق وأما قول المفصل واسم الفاعل في الضارب بمعني الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة فرده السخاوي *(تنبيه)* أورد الشاطبي على تقييده بالصريحة أن الداخلة للمح الوصف فى الحارث ونحوه فانها موصولة قطعاً والا تلمح بها الصفة مع أن مدخولها ليس بصفة صريحة نعم لا اشكال على ماذهب اليه الخليل من أن مدخولها صفة صريحة اخرجوها عن العلمية وأدخلوا أل عليها قوله (بمعرب الافعال) ولا يكون فعلا ماضياً الا في العطف نحو فالمغيرات صبحاً فأثرن قوله (قل) بشرط أن تكون الصلة مباشرة للموصول والا فنحو يعجبني الصائم ويعتكف كثيراً قليل *(تنبيه)* اذا وصلت أل بالجملة فهل لها محل من الاعراب لحلولها محل المفرد أو لا محل لها أخذاً باطلاقهم أن جملة صلة الموصول لا محل لها فيه نزاع للدماميني والشمني بيناه في حواشي الفاكهي قوله (أي كما) قال الشاطبي انما فصلها مما قبلها لما تعلق بها من الاحكام التى انفردت بها عن سائر أخواتها من الاعراب في حال والبناء في حال والاضافة وان لها تعلقاً بحسب البناء بمسئلة حذف الضمير من الصلة فوصلها بها لاجل ذلك اه وقوله وانما فصلها الخ أي وكان حقه أن يذكرها قبل قوله وجملة او شبهها وحاصل الجواب أنها لما خالفت صلتها صلة غيرها بحذف العائد المرفوع دائما وأراد النص على ذلك اخرها ليتخلص من ذلك للكلام على حذف العائد وقول الناظم كما أي في اطلاقها

ذين وتين عوضاً كي لا يهن)
يقال جاء الذان ذهبا واللتان ذهبتا ومررت بالذين ذهبا وباللتين ذهبتا وجاء ذان وتان ومررت بذين وتين اجريا مجرا المثنا المعرب وكان مقتضي الاصل أن يقال اللذيان واللتيان وذيان وتيان كما يقال شجيان وفتيان الا أن ياء الذى والتي وألف ذا وتا لما لم يكن لهما حظ في الحركة شبهتا عند ملاقاتهما ألف التثنية بألف المقصور اذا لقى ألف الندبة فوافقتها في الحذف فكما يقال في الندبة واموساه لاواموسياه قيل هنا اللذان وذان لا الذيان وذيان وأيضاً فحذف ألف المقصور المثنا أولي من قلبه لان فى حذفه تخلصاً من تصحيح حرف علة متحرك بعد فتحة لكن عدل الى القلب ليلا يلتبس مثنى بمفرد حال الاضافة واسم الاشارة لايضاف فعومل بالحذف وحمل عليه الذى والتى لشبه يأيهما في لزوم المد بالالف

ولانهما لايضافان ولما حذفت الياء والالف من الذي والتي وذا وتافي التثنية وكان لهما حق في الثبوت شددوا النون من اللذين واللتين وذين وتين ليكون ذلك عوضا من الياء والالف

(وللذكور العقلا الذينا * في كل حال واتي اللذونا)

(في الرفع عن هذيل واللئونا * وجا الاولي واللاى كالذينا)

اذا جمع الذي واريد به من يعقل فهو مبني عند غير هذيل واما هذيل فشبهوه بصفات الذكور العقلاء فيعربونه ويقولون نصر الذون هدوا علي الذين ضلوا وكذا يفعلون باللاءين وهو جمع اللاء بمعنى الذين فيقولون لعن الله اللاءون كفروا ويقول غيرهم لعن اللاءين كفروا فيبنونه ويستعمل الاولي بمعنى الذين كثيراً واللاء قليلا ومن ورود اللاء بمعنى الذين قول الشاعر فما آباؤنا بامن منه * علينا اللاءي قدمهدوا الحجورا

على المعاني المتقدمة من الافراد الخ والاقرب عندي أن المراد أنها مثلها في كونها لما لا يعقل وقولهم ان ذلك ليس بمراد لانها تكون للعاقل فيه ماتقدم في ذا فتدبر قوله (واعربت مالم تضف) الخ انما بنيت اذا اضيفت وحذف صدر صلتها لانه لما حذف صدر الصلة وهو مرفوع ولا يحسن حذفه مع الذي دخلها نقص بازالتها عن رتبتها فعادت الى أصلها ومقتضى القياس فيها من البناء وضعف المعارض وهو الاضافة هذا خلاصة ماقال ابن يعيش وهو عندي كغيره مما في الشروح والحواشي لا يقتضي تخصيص البناء بهذه الحالة وهو المقصود والوجه أن يقال انها في هذه الحالة كالمنقطعة عن الاضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء وهو الافتقار الى الجملة اما لفظاً فلقيام ماهي مضافة اليه وهو الضمير مقام صدر الصلة لان مابعده في اللفظ غير صالح للوصل لانه مفرد وامانية فلانه لا ينوي المضاف اليه الا عند فقده من اللفظ وهو موجود قوله (وفي ذا الحذف أيا غير أي يقتفى ان يستطل وصل) ظاهره أن أي لا يشترط فيها الطول وقاله بعضهم وانما لم يشترط الطول في أي للزومه لها بلزوم اضافتها لفظا اومعنى اه وظاهر انه لا فرق بين أي وغيرها في انه لا يحذف العائد الا اذا طالت الصلة غاية الامر انهم لم ينصوا على اشتراطه في أي لعدم الاحتياج اليه للزومه لها قوله (في عائد متصل) متعلق بمنجل أي متضح فيه اما كثير فدليله النقل واما واضح فدليله أنه فضلة ومفهومه انه في غير ذلك ليس كذلك وذلك انه في المبتدا قليل غير واضح لكونه مطلوبا من وجهين كونه عائداً وكونه احدي جزءي الجملة وفي المنفصل يفوت الغرض قال ابن هشام في الحواشي التحقيق انه لا يشترط الاتصال مطلقا بل يشترط لا تكون لتقديم اوحصر يعني فلا يرد ويرصين بما آتيتهن وممارزقناهم ينفقون * وأجاب بعضهم بغير ذلك كما بينته في حواشي الفاكهي ويجوز كون كثير منجل في عائد من التنازع ان جعلتهما خبرين فان جعلت منجلياً صفة لكثير امتنع التنازع وتعين التعلق بمنجل لان الوصف لا يوصف

قبل العمل كذا بخط ابن هشام ورأيت بخط ابن قاسم الغزي لك أن تقول قوله كثير منجل في عائد الخ يقتضي بمفهومه أنه في العائد المنفصل قليل خفي وليس هذا مرادا فانه اذا كان العائد منفصلا لا يجوز الحذف اصلا لا بقلة ولا بكثرة وأيضا فكيف يقال حذف خفي وهل تعرض احد من النحاة لهذا الحذف الخفي قوله (ان انتصب بفعل) الخ قيل لابد ان يقيد الفعل بكونه تاما وفيه ان الناظم لا يراه وقد صرح بذلك وعليه، فخير الخير ما كان عاجله. ولابد أيضا ان يكون ثم ضمير غيره وفيه انه معلوم من قوله وحذف فضلة اجزان لم يضر فالمنع لا يختص بالضمير الذي يعود على الموصول ولا بد ايضا ان يكون غير مؤكر وهذا مبني على تنافي الحذف والتاكيد والخليل وسيبويه نصا على ما يخالفه كما ذكره في مباحث شروط الحذف من مغني اللبيب ويؤيد ذلك حذف خبر ان والمقصود بها تاكيد الحكم كما لا يخفي وقوله في المغني ان لتاكيد نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر لا يخلوا عن نظر ولا بد ايضا ان لا ينسق عليه وهذا مما لا يظهر الاختلاف فيه مع الاتفاق على جواز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء وأم المتصلة قوله (او وصف) حقه أن يقول غير صلة لال كجاء الضارب زيد فان سمع لم ينقس قال ابن هشام في الحواشي التحرير انه مع أل ضرورة نحو * ما المستفز الهوي محمود عاقبة * او ممتنع نحو جاء الضارب زيد لانه ملبس اذ لا يدري هل المراد هل الضارب او الضاربها او الضاربهما او الضاربهم او الضاربهن واما قليل نحو * ما الله موليك فضل فاحمدنه به * وتلخص انه لا كثير ولا منجل بل اما ممتنع مطلقا واما ممتنع في النثر جائز في الشعر واما جائز في النثر بقلة وغلط ابن الناظم هنا فمثل لمسئلة الوصف بقوله في المعقب البغى قوله (كذاك حذف ما بوصف) الخ قال ابن هشام يوهم كذاك ان الحذف كثير منجل ولا أدري هل اراده ام لا وكذا في البيت الذي بعده وقال ايضا ان قلت قال الزمخشري التقدير يعذب من يشاء تعذابه ويرحم من يشاء رحمته والمعنى على ماذكر «قلت» ينبغي أن يقال

وسمع الكسائي هم اللاءوا وصلوا أراد اللاءون فحذف النون دون ضرورة

(وموضع الذين يكثر الذي * ان كان مفهوم الجزا به احتذي)
(او كان مقصودا به الجنس وما * خالف هذين فنزرا علما)
(نحو الذي حانت بفلج وكذا * ما كان مشبها لعمي الذا)

مثال وقوع الذي في موضع الذين لتضمنه معني الجزا قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون ومثال المقصود به الجنس قوله تعالي مثلهم كمثل الذي استوقد نارا وكما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس فهذان النوعان يستعملان كثيرا وما سوي ذلك قليل كقول الشاعر

وان الذي حانت بفلج دماؤهم.
هم القوم كل القوم يا ام خالد

اراد الذين فحذف النون وكذا استعمال المثنى بلا نون قليل ايضا ومنه قول الشاعر وهو الاخطل

أبني كليب ان عمى الذا*
قتلا الملوك وفككا الاغلالا

وأنشد الفراء في حذف نون اللتين

هم اللتا لو ولدت تميم *لقيل فخر
لهم صميم (وصف الذي معرفاً
اومثله * قد يغن عن وصلكه
يحمله) (كما اذا كانا هما اللذين*
مثل الجديلين المحملجين)

(وقد يجيء مصدريا مثل ما*
يونس والفرا بهذا حكما)

ذكر ابو علي في الشيرازيات عن يونس وقوع الذي مصدرية مستغنية عن عائد وجعل من ذلك قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده ثم قال أبو علي ويقوى ذلك ايضاً انها جاءت موصوفة غير موصولة *وانشد الاصمعي

حتى اذا كانا هم اللذين * مثل الجديلين المحملجين واجاز الفراء في قوله تعالى تماماً على الذي احسن ان يكون الذي موصوفة بأحسن جاعلا احسن افعل التفضيل قال لان العرب تقول مررت بالذي خير منك وشر

ثم قدر حذف المضاف فانتصب الضمير ثم حذف ثم الممتنع ان يحذف المضاف اليه وحده قوله (كذا الذي جر) قال أبو البقاء لما نقض ما أمره التقدير ما أمر به ولم يزد على ذلك وفيه نظر فانه ان قدر اسقاط الخافض فقط لزم ما أمر هوه فيتحد الضمير ان متصلين اوما أمره اياه فيحذف المنفصل اه وفيه نظر علمته مما سلف عند قوله فى عائد متصل وقال ايضاً قالوا ان من الضرورة قوله * فاصبح من اسماء قيس كقابض *على الماء لا يدري بما هو قابض * لانه نظير مررت بالذي فرحت وهو خطا انما اصله قابضه والباء زائدة والعائد حذف منصوبا على رأى الاخفش ومخفوضاً على رأي غيره فهو ضرورة من هذا الوجه لا غير

المعرف بادات التعريف

كان القياس أن يقول ذوالادات ولا يقول المعرف كما لم يقل في اخوته المعرف بالاضمار وهكذا ثم بعد مخالفة النظائر لاحاجة لاضافة الادات المعرفة الى التعريف فانه غير محتاج اليه قوله (أل حرف تعريف) اي تمامها والهمزة اصلية وهو مذهب الخليل او والهمزة زائدة وهو مذهب سيبويه ومراده ان الهمزة زائدة في الكلمة لا عليها وكم له من نظير كحروف المضارعة وسين الاستفعال وألف المفاعلة فاندفع قول اللقاني لا معنى لان أل بجملتها معرفة الا انها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زائدة قوله (أو اللام فقط) قال المعرب أل مبتدا وحرف خبره وأو حرف عطف واللام معطوف على ال اه فان اراد انه من عطف المفردات اقتضى أن قوله حرف خبر عنهما وفيه أن الظاهر حرفا بالتثنية وان اراد أنه من عطف الجمل فيحتاج الى التنبيه على خبر اللام محذوف وفي الحواشي لابن هشام مانصه لينظر في زيد او عمرو قائم هل ثم حذف او هو خبر عنهما اه ومن خطه نقلت اقول مامثل به ليس نظير كلام المصنف لان الخبر فى كلام المصنف متوسط وفي المثال متأخر والمقرر في مثاله ان كانت أو للتنويع ثلاثة أقوال ثالثها التخيير كما في شرح

القطر للفاكهي وتفصيله في حواشينا عليه وأما كلام الناظم فالظاهر ان المذكورة خبر عن الاول وخبر الثاني محذوف قال في الارتشاف ان العرب تقول زيد قائم وعمرو فتحذف خبر الثاني وهذا وان كان في العطف بالواو وكذا الاقوال الثلاثة المذكورة في مسئلة تاخير الخبر لكن أو التنويعية مثل الواو في وجوب المطابقة كما نص عليه الابدي قال المصنف في بحث الجملة المعترضة من المغني وهو الحق والظاهر ان او في كلام الناظم للتنويع لا الشك لان الغرض الاشارة الى الخلاف في حرف التعريف وتنويع الاقوال لا الشك فيها وان جوز بعض الشارحين ذلك غفلة عن هذا وحوفاً في مثال ابن هشام للتنويع والا لم يناسب ان ينظر كلام المصنف به من هذا الوجه ايضاً وتكون او في كلام الناظم للتنويع قلنا ان الظاهر اذا جعل اللام عطفاً على أل من عطف المفردات أن يقول حرفا لكن يرد عليه أن حرف التعريف واحد لا متعدد فالاقرب كون أل خبراً مقدماً واللام عطفاً عليه وحرف تعريف مبتدا ويعينه أن المعني على الاخبار عن حرف التعريف بأنه أل أو اللام لا العكس وعلى كون أو للشك فلا حذف في كلام الناظم والمثال قال في الارتشاف نقل الاخفش أنه يجوز في العطف بأو كون الخبر للاول والثاني وقال ابن عصفور للثاني ويكون الضمير على حسبه فيجب في هذا المثال أن يقال قائمة فيجب ان يقال هند وزيد قائم وهند وزيد قائمة وبه يعلم ان تنظير ابن هشام محل نظر لانه يوهم عدم النقل في ذلك قوله (فنمط عرفت) لعل فائدته الاشارة الي انه لابد من الهمزة وان قيل المعرف اللام وهذا اقرب مما نقله المنكت عن ابن هشام قوله (وقد تزاد) الخ قضية قول الشارح تزاد ادات التعريف ان تزاد بالتاء من فوق وان الضمير عائد الى أل بقيد وفيه بعد ويحتاج الى التاويل بان المراد تزاد الادات الموضوعة للتعريف وقال ابن هشام الاحسن ان يقرأ يزاد بالياء آخر الحروف ليناسب قوله حرف تعريف وقوله لازماً ولم يقل لازمة والقول بان التقدير زيداً لازماً تكلف

منك ولا تقول مررت بالذي قائم لان خيراً منك كالمعرفة اذ لم تدخل عليه الالف واللام وكذا يقولون مررت بالذي اخيك وبالذي مثلك اذا جعلوا صفة الذي معرفة او نكرة لا تدخلها الالف واللام وجعلوها تابعة للذى قال وانشد الكسائي

ان الزبيري الذي مثل الحكم*
فشى باسلابك في اهل الحرم

واجاز الفرا ايضا في الذي من تماما علي الذى احسن ان تكون مصدرية جاعلا احسن فعلا مسندا الى ضمير موسى عليه السلام والتقدير تماما علي احسانه وهذا الذي ذهب اليه الفراء حكى مثله أبو علي في الشيرازيات عن ابي الحسن عن يونس وبه اقول وهو اختيار ابن خروف وحكي عن الفراء انه سمع بعض العرب يقول ابوك بالجارية الذي تكفل وبالجارية ما يكفل والمعنى أبوك بالجارية كفالته قال ابن خروف وهذا

صريح في ورود الذي مصدرية
قلت ومن ورود الذي مصدرية
قول عبد الله ابن رواحة
الانصاري رضي الله عنه

فثبت الله ما اتاك من حسن * في
المرسلين ونصرا كالذي نصروا

أي نصرا كنصرهم وقال ابو
علي في الشيرازيات ومنه قوله
تعالى وخضتم كالذي خاضوا
علي قياس قول يونس فيكون
التقدير وخضتم كخوضهم فلا
يعود الى الذي منه شئ

(باللتي واللاء اجمع التي وصل *
ياء جوازا وللواتي قد تقل)

(واللا اللوا اللواء واللآتي *
بالكسر والاعراب ايضا ياتي)

يقال في جمع التي اللات واللاء
واللاتي والاءي والي الاخيرين
اشرت بقولي وصل ياء جوازا
واللواتي واللواء واللآت بالبنا
علي الكسر وبالاعراب جمع
جمع قال الشاعر أولئك
اخواني الذين عرفتهم *
واخوانك اللآت زين بالكتم

ولا تعده على حرف التعريف لانه لا يزاد وقد يقال انه عائد على أل لا بقيد
قوله حرف تعريف مثل له عندي درهم ونصفه اي ونصف درهم آخر وقوله
تعالى ومايعمر من معمر ولا ينقص من عمره وقال ايضاً لينظر في قوله وقد
تزاد هل هو من باب الاستخدام اه اقول اذا كان المراد بأل اولا المعرفة كان
من باب الاستخدام ثم اقول ليس في كلام الناظم تقييد ال اولا بالمعرفة
والترجمة لا توجب ذلك والا لم يصح التعرض لغير المعرفة فقوله اولا ال
حرف تعريف حكم على تلك اللفظة والضمير في تزاد عائد عليها وكانه قال
ال على قسمين معرفة وغير معرفة واما زائدة لا تفيد معني آخر او تفيد لمح
الاصل والمحكوم عليه في نحو اللفظ من هو وبما قرناه يعلم ان جميع ماقيل
في قوله وقد تزاد يقال في دخل من قوله وبعض الاعلام عليه دخلا وان
اقتصروا على الاول *(تنبيه)* قوله وقد تزاد لا يدل على ان هذه الزيادة
موقوفة على السماع بل علي قلة ذلك كما يشعر به قد لكنها لا تشعر بقياس
ولا بعدمه لان القليل قد يقاس عليه بخلاف ما اذا اتي بلفظ القلة ولا شك
ان النحو مما لا يقاس عليه اذ لم يكثر ولا ظهر فيه وجه قياس وهذا في الزيادة
اللازمة واما التي للاضطرار فأولى بعدم القياس في النثر وهو واضح وفي
الشعر لعدم الكثرة لكثرة قصر الممدود وصرف ما لا ينصرف وقد أومأ
الناظم الي ذلك بعدم الاتيان بقانون كلي والاقتصار على الامثلة قوله
ولاضطرار اي وغير لازم لاضطرار فحذف اكتفاء بالتقابل قوله
(وحذف أل ذي ان تناد او تضف أوجب) فيه سؤالان *(احدهما)* انه
اوجب حذف ال في النداء وقد تقرر ان في نداء مصحوب ال ماذكر والتوصل
بأي والتوصل باسم الاشارة *(والثاني)* ان هذا الحكم ان كان ضروري
الذكر هنا فكذلك ماتقدم مما فيه ال زائدة او غيرها فكان حقه ان يذكر
حكمها مع ال والاضافة وان لم يكن ضروريا وانما باب ذلك باب النداء
وباب الاضافة فكان حقه تاخيره لابوابه *والجواب عن الاول ان من

شرط ال التي يتوصل بأبي اوباسم الاشارة الى نداء مصحوبها ان تكون جنسية وال في النابغة والصعق ونحوهما ليست كذلك فلم يبق الا الحذف *وعن الثاني ان مراده هنا لزوم ال في ذي الغلبة لا اتيان حذفها مع النداء والاضافة ومعنى كلامه ان ال لا تحذف من ذي الغلبة الا لعارض يلزم معه حذفها او قليل من الكلام واما ماتقدم فغير محتاج الى هذا التنبيه لان الزائدة لا تحذف البتة اما لانها لا تقبل النداء ولا الاضافة كالان او لا تقبل احدهما كالذين والتي وهي لا تقبل الحذف في النداء لصلاحية اي معها واما الندوره فلم يعتد بما يمكن فيه على قلة من الاضافة كاللات واما التي للمح الاصل فقد قال فيها فذكر ذا وحذفه سيان فصارت في عداد المعرفة

*(فان قيل) بقي عليه موضع ثالث يجب فيه حذف ال بقياس وذلك مع لا التي لنفي الجنس نحو لا سماك اليوم طالع ولا نابغة بعد نابغة بني ذبيان *(والجواب) ان دخول لا على العلم قليل غير مقيس كيف وشرط اسمها ان يكون نكرة

الابتداء

هذا شروع في الاحكام التركيبية والتراكيب الافادية وكلها راجعة عند الاعتبار الى جملتين اسمية وفعلية ومنها الجملة الندائية لان حرف النداء نائب عن الفعل كما في التسهيل واما كلامه هنا فمحتمل للقول بانها قسم مستقل مركب من الحرف والاسم بدليل انه لما فرغ من الجملتين ذكر النداء مقطوعا عما قبله وكون الحرف نائبا عن الفعل امر تقديري ومحتمل لما في التسهيل واخر ذكر النداء لما فيه من كون الفعل مقدرا ابدا ويوافقه ذكره مع التحذير والاغراء قوله (وقس) اي على المثالين المذكورين ما اشبههما فيقاس على زيد عاذر ماعدم حقيقة او حكما عاملا لفظيا وعلى اسار ذان كل وصف سابق رافع لما اتفصل واغنى ويحتمل ان يكون قوله وقس راجعا الى مسئلة اسار ذان وهو اقرب مذكور ليبين انه مقيس لان المبتدا اصله ان يوتى له بخبر وان لا يستغنى عنه بغيره فلما اتي بالمثال كان مظنة ان يتوهم انه مسموع غير مقيس او ليبين انه لا يختص

وقالوا في اللاء واللواء ألا واللوا وهذا من قصر الممدود قال الكميت وكانت من اللالا يغيرها بنها *اذا ما الغلام الاحمق الام غيرا وقال الراجز جمعتهامن انيق عكار * من اللواشرين بالصرار

(كاللات جا الاولى وطيء لذو على جميع ما مضى تستحوذ)

(وبعضهم اعربها نحو رمي * ذو عزذا اعتد ابذي اجردما)

(وكالتي عن بعضهم ذات اتت * كذا ذوات اللات عنهم رادفت)

وورود الاولي بمعنى اللذين كثير وورودها بمعنى اللتي قليل وقد اجتمعا في قول ذؤيب

فتلك خطوب قد تملت * شبابنا قديما فتبلين المنون ومايبلي وتبلى الاولى يستلئمون على الالى تراهن يوم الروع كالحدإ القبلي

فالاول بمعني الذين والثاني بمعنى اللتي ولذلك ذكر ضمير الاول وانث ضمير الثاني وقد استعمل كثير الاولي بمعني الذين ممدودا

فقال ابالله للشم الاولاء كانهم
سيوف اجاد القين يوما صقالها

وقال الاخر في الاولي بمعنى اللاتي

واما الالى يسكن غور تهامة
فكل فتاة تترك الحجل اقصما

وقال كثير اذا شحطت دار لعزة لم اجد * لها في الالى يلحين في ودها مثلا

وحكي الازهري ان ذو في لغة طيئ تستعمل بمعنى الذي والتي وتثنيتها وجمعها فيقال رايت ذو فعل وذو فعلت وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلتا وذو فعلن ومن مجيئها بمعنى الذي قول الشاعر

ذاك خليلي وذو يواصلني
يرمي وراءي بامسهم وبامسلمه

ومن مجيئها بمعني التي قول الاخر

فان الماء ماء ابي وجدي
وبيري ذو حفرت وذو طويت

وذكر ابن جني في المحتسب ان بعضهم يعربها ومنه قول بعضهم

واما كرام موسرون رايتهم
فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

ذكر ابن درستويه في الارشاد الاستفهام بالهمزة اولا يختص الوصف بكونه اسم فاعل اولا يختص الوصف بما فاعله مثنى أولا يختص مرفوعه بكونه فاعلا او انه قياسي لا جائز من غير قياس كجواز فائز اولوا الرشد فهذه سبعة احتمالات

﴿ تنبيهات ﴾ الاول اقتضي اطلاق جواز القياس في اسار ذان ان يقال به فيما اذا كان بعد الصفة ضمير منفصل نحو اراغب انت عن آلهتي وقد نص علي جواز ذلك في شرح التسهيل وانبنى على ذلك جواز عدم المطابقة فيكون الضمير المنفصل فاعلا البتة نحو اقائم انت واضارب انتم قال الشاطبي وهذا فيه نظر لان المنفصل لا يكون فاعلا مع امكان اتصاله وانما يكون فاعلا اذا لم يمكن اتصاله نحو ما قائم الا انت واعجبني الضارب انا اما اذا اتي اتصاله فانفصاله يدل علي انه مبتدا قدم خبره واستثنى بعض المتأخرين الضمير المنفصل فلا يجوز كونه فاعلا ولا كونه غير مطابق للصفة الا تري الى قوله عليه الصلاة والسلام أو مخرجيّ هم لم يرو الا بتشديد الياء لانه خبر وهم مبتدا ولو كان فاعلا لخفف الياء ثم قال والجواب ان انفصال الضمير هنا هو الصواب لان الصفة توجب انفصال الضمير فاذا وقع الضمير بعدها مطابقا احتمل ما يحتمله الظاهر والحديث جاء على احد الجائزين واراد ببعض المتأخرين ابن الحاجب وهو تابع للكوفيين قال في الباب الخامس من المغني في باب المبتدا وأوجب الكوفيون في الضمير الابتدائية يعني في نحو اقائم انت ووافقهم ابن الحاجب ووهم اذ نقل في اماليه الاجماع على ذلك وحجتهم ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه لا يقال قام انا والجواب انه انما انفصل مع الوصف ليلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الفصل وان المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل ومما يقطع به علي بطلان مذهبهم قوله تعالي اراغب انت

وقول الشاعر :خليلي ماواف بعهدي انتما: فان القول بان الضمير مبتدا كما زعم الزمخشري في الاية مود الى فصل العامل من معموله بالاجنبي والقول بذلك في البيت مود الي الاخبار عن الاثنين بالواحد اه وبه يعلم ان شرط الزمخشري وابن الحاجب في مرفوع الوصف ان يكون ظاهرا مخرج للضمير الشامل للمنفصل لان مافي المثال والاية كذلك فعلم ردما في التصريح من ان مرادهم بالظاهر ما قابل المستتر فالبارز عندهم من الظاهر بقي انه يرد على قول المغني ان المبتدا اجنبي من الخبر انه لايظهر على قول الكوفيين ان المبتدا والخبر ترافعا ولابد في الردان يكون مسلما عند الخصم (الثاني) يستثني من اشتراط الانفصال حكاية المازني اقائم اخواك ام قاعدان فقاعدان مبتدا لانه عطف بام المتصلة علي المبتدا وليس له خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز ذلك لانهم يتوسعون في الثواني أو يقال التقدير ام هما قاعدان وان المعطوف الجملة ولا يجوز ان يكون قاعدان مشاركا لقائم في المرفوع بعده لانه فاعل لاخبر فلا يتقدم على رافعه ولانه كان يجب حينئذ علي اللغة الفصحي ان يقال أم قاعد (الثالث) من الاعتماد على الاستفهام قولك من مكرم اخواه من مكرم اخواه وان كان اضارب الزيدان وامضروب الزيدان كلاهما من الباب فما الفرق (الجواب) من مكرم اخواه بكسر الراء من فيه مفعول مقدم والوصف مقدم تقديرا وهو المبتدا وقولك من مكرم بفتح الراء من فيه مبتدا لانه لاناصب له ومكرم خبره واخواه فاعل وليس الوصف هنا سابقا وشرطه ان يكون سابقا رافعا ما انفصل واغنى وانبني علي هذا انك اذا قلت من مكرم اخواك واخوزيد ولو فتحت الراء لم يجز لكون الخبر المشتق لاضمير معه قوله (وكاستفهام النفي) صريح اطلاقه دخول ليس وما التميمية والحجازية اذا عدم شرط من شروط اعمالها نحو ما ان قائم اخواك وماقائم الا اخواك وقد صرح بذلك في شرح التسهيل قال الشاطبي فان كان ذلك بسماع يقاس عليه فلا عتب وان كان بالقياس النظري فهو غير مسلم مثل ماذكر ابن جني في المحتسب ومنهم من يقول ذات اذا اراد معنى التي وذوات اذا اراد معنى اللاتي ومن ذلك رواية الفراء عن بعضهم *بالفضل ذو فضلكم الله به. وبالكرامة ذات اكرمكم الله به *اي التي اكرمكم الله بها فحذف الف بها وحرك الباء بحركة الهاء وهو من لغة طيئ ايضا ومن ورود ذوات بمعنى اللاتي قول الراجز جمعتها من اينق موارق *ذوات ينهضن بغير سائق (ومن وما لكل مامر هما *كفؤان واخصص من بذي عقل وما) (تعم والالي الذي بها خلا *منه وذوالابهام حيث مثلا) (وعند الاختلاط خير من نطق * في ان يجيء منهما بما اتفق) (ومن يجز في غير من يعقل ان *شابهه كذا اذا به قرن) المراد بكل مامضي الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فان كل واحد من ماومن صالح ان يراد به ذلك كله الا ان من

يختص بمن يعقل وما صالحة للصنفين لكن اولاهما بها مالا يعقل والمبهم امره ومن ورود ما في من يعقل قوله تعالى فانكحوا ماطاب لكم من النساء والاعلى ازواجهن او ماملكت ايمانهن ومن المبهم امره المشكوك فيه لبعده هل هو انسان او غيره فيقال انظر الى ماظهر اي شيء هو واذا اختلط صنف من يعقل بصنف مالا يعقل جاز ان يعبر عن الجميع بمن تغليباً للافضل كقوله تعالى الم تر ان الله يسبح له من في السماوات والارض وان يعبر عنه بما لانها عامة في الاصل نحو سبح لله ما في السماوات والارض واستحسن التعبير بمن عما لا يعقل اذا جري مجرى من يعقل كقول الشاعر بكيت الى سرب القطا اذ مررن بي * فقلت ومثلي بالبكاء جدير اسرب القطا هل من يعير جناحه * لعلي الى من قد هويت اطير اجراه مجرى من يعقل بان كلمه

لامور (احدها) انه اناب مرفوعا عن منصوب وهو خبر ليس وما الحجازية وذلك غير موجود في كلام العرب فان وجد فبحيث لا يعتد به وقد منع ابن خروف ان ينوب مرفوع عن منصوب في نحو ضارب زيد (والثاني) ان عمل الصفة في باب اسم الفاعل انما حصل في موضع قوي فيه جانب الفعلية باشتراط الاعتماد ودخول النواسخ مناف لذلك لانها مقوية لجانب الاسمية لاختصاصها بالدخول على المبتدا والخبر وعدم قبولها للدخول على الفعل (والثالث) ما يلزم على ذلك من دخول النواسخ على غير مبتدا وخبر فان اجيب عن الاول بان المنصوب قد ينوب عن المرفوع كما في قولهم ضربي زيدا قائما واذا جاز فليجز عكسه وعن الثاني بان النواسخ قد تدخل على ما لا خبر فيه بل ناب عنه غيره كما حكي ابن كيسان عن الكسائي من دخول ان على نحو كل رجل وضيعته وذلك قولهم ان كل ثوب لوثمنه قيل لم يبلغ مثل هذا ان يقاس عليه لقلته وخروجه عن قياس كلام العرب

﴿ تنبيه ﴾ لا يحصل الاعتماد على غير الاستفهام والنفي ولذا لم يتعرض له الناظم فلا يجوز في نحو زيد قائم أبوه ان يكون قائم مبتدا وابوه فاعل سد مسد الخبر لان ما جري على المبتدا وقع نكرة وحق الخبر ان يكون نكرة فقد وقع في موضع زاد مما تعلق به الضمير على المبتدا فلم يجز ان ينوي به غير موضعه لانه شبه التهيئة والقطع ولان الخبر الذي هو قائم ان اعتقد انه مبتدا صار من قبيل قائم الزيدان لانه اذ ذاك مقطوع من زيد والجملة هي الخبر فصار قائم ابواه جملة مستقلة فلم يبق للمبتدا الذي هو قائم ما يعتمد عليه والكلام على سائر ما يعتمد عليه كذلك قوله (وقد يجوز نحو فائز اولوا الرشد) يؤيد قول الفرزدق نخير نحن عند الناس منكم لانه يتعين فيه عند الناظم ان يكون خير مبتدا ونحن فاعل ولا يكون خبرا مقدما ونحن مبتدا ليلا يلزم الفصل بالمبتدا بين افعل التفضل ومن وهما كالمضاف والمضاف اليه واذا كان خير مبتدا لم يلزم ذلك لان فاعل الشيء بجزء منه وتاول ابن خروف

البيت على ان نحن توكيد للضمير في خير كذا في الشاطبي وفي الباب الثالث من المغني ومن المشكل قوله نحن خير نحن عند الناس منكم لان قوله نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت وعمل افعل في الظاهر في غير مسئلة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدا لزم الفصل به وهو اجنبي بين افعل من وخرجه أبو علي وتبعه ابن خروف على ان الوصف خبر لنحن محذوفة وقدر نحن المذكورة توكيداً للضمير في اقول قوله (والثان مبتدا وذا الوصف خبر * ان في سوي الافراد طبقا استقر) حذف ياء الثاني على قراءة ابن عامر والكوفيين يوم يدع الداع وسهل همزة مبتدا بالابدال المحض على لغة من قال في اخطيت اخطيت ثم حذفها ساكنة لالتقائها مع التنوين وطبقا حال من ضمير استقر العائد على الوصف ومعنى كلامه أن الاسم الواقع بعد الوصف اذا طابقه في التثنية والجمع يكون الاسم مبتدا والوصف خبراً ومفهوم الشرط انه اذا لم يطابق في سوى الافراد لا يكون كذلك وهو كذلك لانه ان طابق في الافراد يحتمل وجهين وان لم يوجد تطابق اصلا يتعين كون الوصف مبتدا والمرفوع فاعل سد مسد الخبر وجواز الوجهين في الاولى من مفهوم قيد الافراد لان المعني ان انحتام الحكم يكون الثاني مبتدا خبره الوصف مشروط بكونه غير مفردا ما اذا كان مفردا فلا يتحتم ذلك وضد الانحتام الجواز (فان قلت) فكيف يعيد مفهوم الشرط الانحتام في الثانية (قلت) لانه بين قبل هذا وجوب أحد الوجهين حين تكلم على اسار ذان فصار مفهوم الشرط هذا معطلا لمعارضة النص به أو يقال ان المطابقة في الافراد ليست مذكورة في النظم لا بالمنطوق ولا بالمفهوم لانها جزء الشرط بقي أن ما اطلقه من قوله والثان مبتدا الخ انما هو في اللغة المشهورة ولغة القرآن لا في جميع اللغات وكان عليه أن ينبه على ذلك كما قال في باب الفاعل وقد يقال سعدا وسعدوا اذ لا شك أن الصفة هنا كالفعل هناك ثم هو في اللغة المشهورة انما يلزم في التثنية والجمع السالم اما في جمع التكسير فلا ذا

فيعبر عنه بمن كما ساغ لوصف الكواكب بالسجود ان يجمع جمع من يعقل لكونه في الاصل لمن يعقل يعني السجود ولهذا اشرت بقولي ان شابهه ثم قلت كذا اذا به قرن فاشرت به الى قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه والى قوله تعالى افمن يخلق كمن لا يخلق والي ما حكاه الفراء من قول بعض العرب اشتبه علي الراكب وجمله فما ادري من ذا من ذا

﴿ اقسام من وما ﴾

(ومن في الاستفهام وارد وما * وفي الجزا والوصف ايضا لزما) (منكرين وخلت من وصف * ما وجدها كما اعز المكفي)

من على اربعة اقسام موصولة وقد ذكرت واستفهامية نحو من عندك وشرطية نحو من يهد الله فهو المهتدي ونكرة موصوفة كقول الشاعر الا رب من تغتشه لك ناصح * ومؤتمن

بالغيب غير امين وما الاسمية على
خمسة اقسام الاربعة كالاربعة
والخامس الذى تنفرد به دون
من وقوعها نكرة خالية من
وصف وذلك في ثلاثة مواضع
احدها فى التعجب نحو ما اعز
المكفي أي شئ جعل المكفى
عزيزاً جداً والثانى بعد نعم وبيس
نحو نعم ما انت أى نعم شيئاً
انت وفي هذا خلاف والثالث في
نحو قولهم اني مما ان افعل أى
انى من امر ان افعل أي من امر
فعلي قال الشاعر الاغنيا
بالزاهرية انني * على التأي مما ان
الم بها ذكرا أى من امر المامي
وحيث ما جاء من ما وبعدها
ان افعل فهذا تاويلها عند قوم
والصحيح غير ذلك وبيانه في
باب نعم وبيس مستوفى فان
لم يكن بعدها ان فهى بمعنى ربما
(واجعل كذو ذا بعد من أو بعد ما
ان كنت معتداً بذا مستفهما)
قد تقدم ان ذو في لغة طيء تستعمل
بمعنى الذي والتى وفروعها فلذلك

يجوز في اللغة الفصحى ان تجمع الصفة جمع تكسير اذا كان مرفوعها مجموعا
نحو اقيام الزيدون على أن الزيدون فاعل بقيام *(تنبيه)* قال الراعى فان
قلت قد علم مما تقدم حكم الوصف في الافراد وغيره فما حكمه فى الثنانيث
والتذكير قلت هو كالفعل فتقول أقائم زيد واقائمة هند ولا يجوز أقائم هند كما
لا يجوز قام هند الا على لغة قال فلانة قوله (ورفعوا مبتدءا بالابتدا) اعلم
ان هذه مسئلة طويلة والخلاف فيها يرجع الي تحقق اصطلاحى لا ينبنى عليه
فائدة فلا نطيل به والمذاهب فيها خمسة لكن لا باس بايراد حكاية ذكرها ابن
الانباري في الانصاف وهى انه اجتمع أبو بكر الجرمي وأبو زكرياء يحى ابن زياد
الفراء فقال الفراء للجرمي اخبرنى عن قولهم زيد منطلق بم رفعوا زيداً فقال له
الجرمي بالابتداء فقال له الفراء ما معني الابتداء فقال تعريه من العوامل اللفظية
قال له الفراء فاظهره فقال له الجرمي هذا معنى لا يظهر قال له الفراء فمثله اذن فقال
له الجرمي لا يتمثل قال له الفراء ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل فقال الجرمي
اخبرني عن قولهم زيد ضربته بم رفعتم زيداً فقال بالهاء العائدة علي زيد فقال الجرمى
الهاء اسم فكيف ترفع الاسم فقال له الفراء نحن لا نبالي من هذا فانا نجعل كل
واحد من الاسمين اذا قلت زيد منطلق رافعاً لصاحبه فقال الجرمي يجوز ان يكون
كذلك فى زيد منطلق لان كل واحد منهما مرفوع فى نفسه فجاز ان يرفع
الاخر واما الهاء في ضربته ففي محل النصب فكيف ترفع الاسم فقال الفراء
لم نرفعه بالهاء وانما رفعناه بالعائد على زيد فقال الجرمي ما معنى العائد فقال الفراء
معني لا يظهر فقال الجرمي اظهره فقال الفراء لا يمكن اظهاره قال الجرمى
فمثله قال لا يتمثل قال الجرمي لقد وقعت فيما فررت منه قال ابن الانبارى
فحكي انه سئل الفراء بعد ذلك فقيل له كيف وجدت الجرمى فقال
وجدته آية وسئل الجرمى فقيل له كيف وجدت الفراء فقال وجدته
شيطاناً والضمير فى قوله ورفعوا اما ان يكون عائداً على العرب واما على
النحويين وهم المصطلحون وعلي كلا التقديرين فمعني الكلام انهم هم الرافعون

لهما بسبب وجود الابتداء والمبتدا فمن حيث جعلوا الرفع موجوداً مع وجودهما ومعدوماً مع عدمهما جعلوهما كالسبب في الرفع وليس السبب في الحقيقة الا المتكلم ثم انهم ينسبون العمل للالفاظ لتحقيق هذا الاصطلاح اذ كانت هي العلامات واستعمله الناظم كثيراً كقوله ترفع كان المبتدا الخ وهو اصطلاح عام في كلام اهل هذه الصناعة لضبط القوانين لا أنهم مدعون لذلك حقيقة لان الالفاظ لا ترفع ولا تنصب ولا تجر نبه علي ذلك في الخصائص وبهذا سقط ماشنع به ابن مضاء على النحويين اخذاً بظاهر اللفظ من غير تحقيق مرادهم فنسبهم الى التقول علي العرب والي الكذب في نسبة العمل الي الالفاظ بل نسبهم الي الاعتزال والخروج عن السنة وظلمهم عفا الله عنه اذ لم يعرف ماقصدوه وقد صنف ابن خروف في الرد عليه جزءاً سماه تنزيه أيمة النحو عما ينسب اليهم من الغلط والسهو قوله (والخبر الجزء المتم الفائدة) قد علم من أول الباب الي هنا ان الخبر يصاحب المبتدا دون غيره وان الوصف المذكور لاخبر له لقوله فاعل اغنى أي عن الخبر فلا خبر فقوله هنا المتم أي مع المبتدا لانه الذي يصاحبه لا وحده والا لم يصفه بأنه متم ولا مع غير المبتدا لانه لا يصاحبه والمراد مبتدا غير الوصف لان الوصف لا خبر له فلذا لم يحتج الي زيادة مع مبتدا غير الوصف المذكور لكن يرد على هذا أن المعرف انما هو قوله الجزء المتم وليس فيه مايخصه بالخبر ولهذا قال ابن هشام في الحواشي ان تعريف الناظم لا يتناول الا الفضلات لان الفائدة قد حصلت قبلها بالمسند والمسند اليه وتمت بذكر الفضلة بمعنى أنه حصل فيها زيادة اه وأورد أيضاً الشراح الفعل والفاعل واحتاجوا الى الجواب بأن المراد جزء الجملة الاسمية وكل هذا يدل على عموم الجزء في كلام الناظم وهو كذلك لان المعرف بفتح الراء لا يصح جعله قيداً في المعرف بكسرها *هذا وقال ابن هشام في التذكرة قد يعترض بنحو بل اتم قوم عادون بل انتم قوم تجهلون فان الذى تم الفائدة انما هو الصفة

قلت واجعل كذو ذا ونبهت على أن ذلك يكون مع الاعتماد بذا وعدم الغائها وأن ذلك أيضا لا يكون الا بعد ما أو بعد من المستفهم بهما فيقال ماذا صنعت ومن ذا القيت فيكون ما ومن استفهاميتين وذا اما بمعنى الذي وأما ملغى فان كان بمعني الذي كانت من وما في موضع رفع ورفع الجواب والمبدل من ما ومن فالجواب كقولك بعد ما ذا صنعت خير وبعد من ذا لقيت زيد ومن الجواب المرفوع قراءة ابي عمرو ماذا ينفقون قل العفو والابدال بالرفع من ما ومن قولك بعد السوالين أخير أم شر وأزيد أم عمرو ومنه قول لبيد الا تسئلان المرء ماذا يحاول انجب فيقضى أم ضلال وباطل وان كان ذا ملغى كانت ما ومن في موضع نصب بصنعت ولقيت ونصب الجواب والمبدل من ما ومن كقوله تعالي ماذا انزل ربكم قالوا خيراً وكقراءة غير

أبي عمرو بنصب العفو

(وكالمواضي معربا أي وفي * تأنيث التاصل به أوا كتفي)

(وحيث صدر وصله يستلب * يبني وفي بعض الكلام يعرب)

(وعند حذف ماله يضاف * فليس في اعرابه خلاف)

(ويقتضي شرطا أو استفهاما * ملتزما اعرابه التزاما)

(ونعت منكور وحال قد أتى * كخير يتلوه أيما فتي)

المراد بالمواضي الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فأي تقع مواقعهما كلها نحو أوص من بنيك وبناتك أيهم هو اعقل وايتهن وايتهن هي اعقل ولا بد من اعرابها اذا كملت صلتها وحذف ما تضاف اليه نحو قولك أوص من بنيك أيا هو افضل أو أيا افضل فان صرح بما تضاف اليه وحذف صدر الصلة بنيت على الضم كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم أشد على الرحمن عتيا ومثله قول الشاعر

لا الخبر وكثيرا ما تكون فائدة الخبر موقوفة على متعلقه وذلك قد يخرج من كلامه وأما قول أبي علي فيما حكاه عنه عبد المنعم الاسكندري في التحفة في أحق الناس بحال ابيه ابنه انك لو قلت ابنه البار أو النافع له كانت المسئلة باقية على خطائها وفسادها لان الخبر لم يفد وانما الذي أفاد الصفة فهو قول باطل مردود بما ذكرناه وقال فيها فرع اذا قلت زيد رجل صالح مقدرا ان صالحا صفة جاز او خبرا ثانيا لم يجز وعلى هذا فيبطل قول بعضهم في وهذا كتاب انزلناه مبارك ان أنزلناه خبر ثان لانه ليس الغرض الاخبار عن المشار اليه انه كتاب لان المخاطبين عالمون بكونه كتابا اه وقال الشهاب القاسمي يرد على هذا التعريف انه غير جامع لخروج خبر المبتدا الثاني مثلا فانه لا تتم به الفائدة لان الجملة الواقعة خبرا لا اسناد فيها فلا تكون فيها الفائدة المرادة هنا وهي التامة لخبرها لا يكون متم الفائدة اذ لا فائدة وغير مانع لشموله يضرب في زيد يضرب ابوه فانه تمت به الفائدة مع مبتدا وليس خبرا بل الخبر الجملة ويمكن أن يجاب عن الاول بأن المراد المتم الفائدة ولو بحسب الاصل وخبر المبتدا الثاني متم الفائدة قبل أن تجعل جملته خبرا وعن الثاني بأن المتبادر من قولنا مع مبتدا أن لا يكون لغيرها مدخل ﴿تنبيهان﴾ *(الاول)* هلا اكتفي بما أفاده قوله السابق مبتدا زيد الخ من الاشارة الى تعريف الخبر كما اكتفى بذلك عن تعريف المبتدا الا ان يقال للاهتمام بالخبر والتوطئة لتقسيمه *(الثاني)* قال المرادي الخبر هو المستفاد من الجملة وفيه كما قال ابن هشام ان المفردات لا تستفاد من الجمل انما يستفاد منها النسبة قوله (ويأتي جملة) الخ اقتضى كلامه هنا وفي البيت الذي بعده أن ارتباط الجملة بأحد امرين اما باشتمال الجملة على شيء من معنى المبتدا او بكون الجملة هي كلها معنى المبتدا وزاد في التسهيل ثالثا وهو أن يقوم بعضها مقام مضاف الى العائد نحو والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أي يتربص أزواجهم ورابعا وهو العائد

وأقول لا حاجة لهذا الدخول تحت الوجه الأول ولا للثالث لانا نمنع القاعدة والاية مؤولة على وأزواج الذين أو يتربصن بعدهم أو ازواجهم يتربصن وتفصيل الكلام على الروابط يطلب من الباب الرابع من المغني *(تنبيه)* اقتضى اشتراط الرابط بأحد الامرين امتناع علمي زيد كان ذا مال لان ذا مال خبر عن اسم كان والخبر المفرد يجب أن يكون نفس المخبر عنه أو منزلا منزلة ماهو نفسه وذا مال ليس العلم ولا منزلا منزلة العلم فاستحال ان يكون خبرا عن ضميره وتعين أن الضمير فيه عائد على زيد لانه نفس ذي المال وح يبقى المبتدا بلا رابط ولو ذهبت تجعل ضمير كان للعلم لزم الاخبار عن ضميره بخبر مفرد لا يصدق عليه بوجه لانه ليس نفسه ولا منزلا منزلته فان قلت علمي بزيد كان يوم الجمعة جازت لان يوم الجمعة منزل منزلة كائن او مستقر والكائن او المستقر هو نفس العلم ويوم الجمعة ظرف لكونه واستقراره وامتحان المسئلة ان ما بعد كان ان صح الاخبار به عن العلم فالمسئلة صحيحة والا فهي فاسدة وبان به خطا ابن الطراوة في لولا زيد لاكرمتك أن لاكرمتك الخبر فأما قول الزجاج ونسب لظاهر كلام س في ليت شعري هل قام زيد ان الجملة الطلبية خبر فلا يبطل لان شعري بمعنى مشعوري فهو من باب قولي لا اله الا الله قوله (وان تكن اياه معنى) قال الناظم في شرح التسهيل الجملة المتحدة بالمبتدا معنى كل جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير الشأن اه وبه يسقط الاعتراض المشهور بأن ان اريد بكون الجملة نفس المبتدا الاتحاد في الماصدق فكل مبتدا وخبر كذلك أو في المفهوم فباطل لانه يؤدي الى الغاء الجمل قوله (والمفرد الجامد فارغ وان يشتق) الخ المفرد مبتدا اولا والجامد مبتدا ثانيا وفارغ خبر الثاني والعائد محذوف أي منه والجملة خبر الاول فلا يلزم أن يكون ضمير يشتق عائدا على الموصوف دون الصفة ويجوز اعراب الجامد صفة لمفرد ورجوع الضمير للموصوف دون الصفة وان كانا كالشيء

اذا ما القيت بني ملك * فسلم علي ايهم أفضل وقد تعرب أيضا عند حذف صدر صلتها مع التصريح بما تضاف اليه ومن ذلك قراءة بعضهم ايهم اشد بفتح الياء ومثال اقتضائها شرطا قوله تعالى أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومثال اقتضائها استفهاما قوله تعالى فأي الفريقين أحق بالامن وتجيء نعتا لنكرة دالا على الكمال كقولك مررت برجل أي رجل أي كاملا في الرجولية وعند دلالتها على الكمال تقع حالا بعد المعرفة كقولك هذا عبد الله أي رجل ومنه قول الشاعر فاومات ايماء خفيا لحبتر. فلله عينا حبتر ايما فتى

(ولا تصل بجملة ان لم يفد * وصل بها تعيين مفهوم قصد)

(وليس شرطا كون ما تضمن * يعلم بل ابهامه قد يحسن)

أي لا تصل بجملة لا يجهل معناها أحد نحو الذي جاءني فوق عينيه ولا بجملة انشائية

نحو جاء الذى يعتكه قاصداً لانشاء البيع ولا بجملة طلبية نحو جاء الذى هل قام لان كل ذلك لا يفيد تعيين ما قصد ولا يشترط كون ما تضمنت الصلة معلوما للسامع بل الاكثر ان يكون معلوما وقد يعز للمتكلم قصد فى ابهام الصلة فيكون ذلك مستحسنا كقولك اعطيت زيداً الذي اراد ويمكن أن يكون منه قوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم

(وصل بظرف أو بحرف جر* ان شئت وانو فعل مستقر)

(نحو الذى عندك دون مالى* والعائد أنوه بكل حال)

تكون الصلة أيضا ظرفا قائما مقام جملة فعلية نحو عرفت الذى عندك أي الذي استقر عندك أو ثبت او حصل وتكون الصلة أيضاً حرف جر ومجروراً به وتكون أيضاً قائما مقام جملة فعلية نحو عرفت الذي لك أي الذي استقر لك أو ثبت أو حصل الواحد لا محذور فيه لان المقصود بالمرجع ما يكون مفسراً للضمير والموصوف بدون الصفة يصح أن يفسر الضمير لا يقال يتبادر أن المرجع الموصوف مع صفته هنا ولا قرينة تبين المراد لانا نقول استحالة كون الجامد مشتقاً قرينة واذا صح كون المرجع بعض معني اللفظ الواحد كما هو في اعدلوا هو أقرب للتقوى فكيف لا يصح كون الموصوف بدون الصفة فمن قال ان رجوع الضمير للموصوف دون الصفة خطأ الظاهر أنه الخطأ وما استدل به من قول سيبويه ان الصفة والموصوف كالشيء الواحد لا دليل فيه ويجوز أن يوجه رجوع الضمير للمفرد بدون صفته لان هذه الصفة بحسب المعني لم يقصد بها الوصفية بل هي في معنى جملة قصد بها مع ما بعدها تفصيله والتقدير والمفرد ان يكن جامداً فهو فارغ وان يشتق الخ ولا يبعد أن يشمل المفرد الفعل لانه ما ليس بجملة والفعل وحده ليس بجملة وح يستفاد من قوله الاتي وأبرزنه مطلقاً انه اذا كان الخبر الجارى على غير من هو له فعلا كان كالاسم في وجوب الابراز مطلقاً كما هو مذهب المصنف كما بينه ابن عقيل في شرح التسهيل وغيره قال جميع ذلك الشهاب القاسمى في حواشي الاشموني قول الناظم اختار في التسهيل فى الوصف مذهب الكوفيين وقال فى الشرح وان كان الجاري على غير من هو له من خبر ونعت وحال فعلا وأمن اللبس اغتفر ستر الضمير كقولك خبز زيد يأكله فلو خيف اللبس وجب الابراز كقولك غلام زيد يضربه هو اذا كان المراد ان زيداً يضرب الغلام انتهت بنصها ونقل المنكت كلام شرح التسهيل وقال واختار أبو حيان أنه لا يجب ابرازه بل اذا خيف اللبس ازيل بتكرير الظاهر نحو غلام زيد يضربه زيد قال وما ذكره المصنف أقوى لان وضع الظاهر فى موضع المضمر في غير مقام التفخيم ضعيف قال المنكت واذا اريد دخول هذه المسئلة في الالفية جعل ضمير وأبرزنه عائداً الى مطلق الضمير من غير تقييد بالمفرد المشتق اه أقول يلزمه أن الفعل عنده ح كالوصف يبرز ضميره مطلقاً

ثم انه يقتضي انه اذا كان ضميرا برزنه للمفرد المشتق لا يشمل الفعل وكلام الشهاب يخالفه فتدبر لكن يبعد كلام الشهاب أن كون الفعل مفردا وليس جملة محل نظر لان الخبر في تلك الصورة جملة قطعاً * بقي أن ابن هشام قال في الحواشي لينظر في نحو قولك زيد عمرو خلقه هو أو في داره هو وهند زيد خلفها هو أو في دارها هو هل يجب الابراز ولم لاذكره النحاة وقد يقال اكتفوا بذكر ذلك في الوصف لانه متعلقه وهو نائبه اه ووجه قوله انهم سكتوا عنه انهم انما تعرضوا للمفرد وهو ماليس جملة ولا شبهها والشبه الظرف وعديله فهما ليسا من المفرد وهذا يقوي الاعتراض على الشهاب * بقي أنهم قالوا في هذا المقام ان الضمير في مثل غلام زيد ضاربه هو لو لم يبرز حصل لبس وذلك لتوهم عود الضمير على الغلام وفي التعبير بالتوهم نظر لان الاصل عود الضمير للمضاف وما كان على الاصل لا يقال توهم

﴿ تنبيهات ﴾ الاول احسن من قوله وان يشتق الخ قوله في الكافية وفيه ذا اشتقاق أو مضمرا * ان يخل من رفع لتال ظهرا لانه احترز مما اذا رفع المشتق الظاهر فلا يكون فيه ضمير يتصف بالبروز نحو زيد قائم أبوه وكذا اذا رفع الضمير البارز نحو زيد قائم انت اليه ويمكن ادخاله في ظهرا بان يراد به مالم يستتر (الثاني) كالمشتق الجامد المؤول بالمشتق نحو زيد اسد اذا أريد به شجاع ومنه قول بعض المحدثين من لي بكتمان هوي شاذن * عيني له عين على قلبي لانه اراد بالعين الحارس والرقيب ولهذا عدى بعلى وقول الطاءي الكبير واحسن ماشاء فلا تحسبا هند الها الغدر وحدها سجية نفس كل غانية هند * أي كل غانية غادرة (الثالث) قوله مستكن يرد عليه زيد ما قام الا هو ويجاب بان هذا ونحوه مستثنى لانه لعارض اقتضى الابراز وذلك يعلم من قوله في باب الضمير وفي اختيار الخ (الرابع) هذا المستكن يعود الى المبتدا وقد يكون عائدا الى اسم مرتبط بالمبتدا نحو زيد حسن أبواه جميلان ولا يجوز الا في الثاني فنحو زيد حسنان جميل أبواه ممنوع وقولي نحو الذي عندك دون مالي جامع للمثالين لان ما من الذي عندك دون مالي بمعنى الذي وفي عندك عائد على الذي وفي لي عائد على ما (وحذف عائد اجز ان اتصل * نصباً بفعل او بوصف ذي عمل) (او اجره مضافا او حرف كما * جر به الموصول أو كفؤ اهما) الضمير العائد على الموصول ان كان منصوباً بأن او احدى أخواتها لم يجز حذفه نحو عرفت الذي كانه اسد وان كان منصوباً بفعل او صفة وكان منفصلا لم يجز حذفه نحو عرفت الذي اياه اكرمت والذي انت اياه مكرم وان كان منصوباً بفعل او وصف وكان متصلا جاز حذفه وابقاؤه كقوله تعالى وما عملته ايديهم وقرأ شعبة وما عملت ايديهم وكقول الشاعر

ما الله موليك فضل فاحمدنه به
فما لدي غيره نفع ولا ضرر
اراد الذي الله مولكه فضل
فحذف العائد لانه ضمير متصل

منصوب بصفة عاملة عمل الفعل
وفي قولي او جره فاعل مستتر عائد
على وصف ذي عمل والهاء عائدة
على عائد من قولي وحذف عائد
اجز وحرف من قولي او حرف
كما جر به الموصول معطوف على
فاعل جره والحاصل ان العائد
ان كان مجرورا بإضافة غير صفة
لم يجز حذفه نحو رأيت الذي
غلامه زيد وكذا ان جر بحرف
لم يجر بمثله الموصول ولا ما هو هو
في المعنى بمثله نحو رأيت الذي
مررت به وأعرضت عن الذي
رغبت فيه فان جر بصفة تعمل
عمل الفعل جاز حذفه كقوله
تعالى فاقض ما أنت قاض وكذا
ان جر العائد بحرف وجر الموصول
بمثله لفظا ومعنى جاز حذف العائد
نحو مررت بالذي مررت ومنه
قوله تعالى يأكل مما تأكلون منه
ويشرب مما تشربون اى مما
تشربون منه ومنه قول الشاعر
نصلي للذي صلت قريش
ونعبده وان جحدوا العموم

لانه لما يسمع ولهذا اجاز ابن عصفور في وعزة ممطول معنى غريمها كون
غريمها مرفوع بممطول وجعل معني متحمل لضمير غريمها وقال فهلا ابرز
فالجواب انهم اجروا ضمير سبب الشيء مجرى ذي السبب في الربط فكذا
في الاستتار قالوا مررت برجل حسن أبواه جميلين فلم يبرزوا في الصفة
قوله (وأبرزنه) فاعله المخاطب ومفعوله المضمر وفاعل تلا المشتق وضمير
معناه عائد للمشتق أيضا وضمير له عائد على ما الواقعة على المبتدا المتلو فهذه خمسة
ضمائر لكل مرجع الامر فوع تلا ومخفوض معناه فانهما الشيء واحد وهو الوصف
ومحصلا خبر ليس وله معمول قدم عليه قوله (مطلقا) أي البس أو لم يلبس
وقال الكوفيون انما يبرز اذا لبس وكذا القول في الصفة والحال وعلى
قول الكوفيين أجيز في ندخله نارا خالدا فيها كون خالدا صفة لنارا وعندنا انما
هو حال من المفعول الاول والا لقيل خالدا هو وكذا القول في الصلة وقد
ذكر ذلك الناظم في قوله وان يكن ما رفعت صلة ال البيت ولها بيت جرت
العادة بالمطارحة به وهو قوله كيف أشكو الك ماحل بنا * انا انت الضارب
انت انا اعرابه انا الاول مبتدا وانت الاول مبتدا ثان وال مبتدا ثالث
وهو نفس أنا وصلتها اعني ضاربي نفس انت الذي هو المبتدا الثاني فلما
رفعت الصلة ضميرا يعود على غير ال برز الضمير وانفصل وهو انت
المذكور ثانيا وأنا الاخير خبر أل في الضاربي والضاربي وخبره خبر عن
انت الاول وانت الاول وخبره خبر عن انا الاول فعائد المبتدا الاول
أنا المذكور آخرا وعائد المبتدا الثاني انت المذكور ثانيا والعائد على
أل الياء في اسم الفاعل باعتبار التكلم ولو حمل على اللفظ لقال الضاربه
كما تقول أنا الذي ضربتني يازيد أو أنا الذي ضربته هذا ما اشار اليه
ابن الخباز وكانه يريد بالربط بأنا وأنت اعادة المبتدا بلفظه وفيه انه لا
يحسن الا في مقام التفخيم قوله (حيث تلا) لا يريد بالتلو التلو اللفظي والا ورد
عليه غلام زيد ضاربه اذا كان الغلام فاعل الضرب بل التلو بالخبرية فهو تال

والحالة هذه قوله (واخبروا بظرف) فيه مجاز رفعه بقوله ناوين فبين أن ذلك هو الخبر وقوله أو حرف جر فيه مجازان ما ذكرنا وقوله حرف جر وقرينته ما استقر من ان الحرف لا يخبر به ولا عنه ولابد من تقييد الظرف وعديله بالتمام فلا يجوز الاخبار بالناقص قال الراعي ومنه الظروف الزمانية المقطوعة عن الاضافة كقبل وبعد وهذا يقتضي أن وجه منع الاخبار بها نقصها لكن قال بعد ذلك قال س ووجه المنع من الاخبار بها لانهم لم يريدوا أن يجمعوا عليها حذفين حذفا من اولها وحذفا من آخرها فيقع فيها إجحاف كثير قال وقد اوردت على شيخنا ابن سمعت اعراب ومن قبل مافرطتم في يوسف على أحد الاعاريب فانه أعرب ما مصدرية ومن قبل خبر فيرد على تعليل سيبويه لان قبل خبر وهو مقطوع عن الاضافة قال شيخنا يجوز أنه في الاية يرى أن الظرف لم يقع خبراً وانما وقع الخبر جاراً ومجروراً اه * أقول ما أورد الراعي على ذلك الاعراب سبقه اليه في المغني في بحث ماثم أنه بعد أن نقل عن سيبويه والمحققين أن تلك الظروف لا تقع اخباراً ولا أحوالا ولا صلات ولا صفات قال انه يشكل عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبل وأجاب عنه الدماميني *(تنبيه)* من غرائب هذا الباب قولهم أنت أعلم ومالك قال في مباحث الحذف من مغني اللبيب في الترجمة التي نصها حذف الخبر وأما أنت أعلم ومالك فمشكل لانه ان عطف على أنت لزم كون أعلم خبراً عنها او على اعلم لزم كونه شريكه في الخبرية أو على ضمير اعلم لزم ايضاً نسبة العلم اليه والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل واعمال افعل في الظاهر وان قدر مبتدا حذف خبره لزم كون المحذوف اعلم والوجه فيه ان الاصل بمالك ثم أنيبت الواو مناب الباء قصداً للتشاكل اللفظي لا للاشتراك المعنوي كما قصد بالعطف في وأرجلكم فيمن خفض على القول بأن الخفض للجوار ونظيره بعت الشاء شاء ودرهما والاصل شاة بدرهم قوله (معني كائن او استقر) فائدة زيادة

وكذا يجوز حذف العائد المجرور بحرف جر بمثله موصوف بالموصول او عائد عليه بعد الصلة فالاول كقول بعض الطائيين

ان تعن نفسك بالامر الذي عنيت * نفوس قوم سموا تظفر بما ظفروا

ومنه لاتركنن الى الامر الذي ركنت * ابناء يعصر حين اضطرها القدر

والثاني كقول الاخر

ولو انما عالجت لين فؤادها * فقسا استلين به للان الجندل

والي هذين اشرت بقولي او حرف كما جر به الموصول او كفؤاهما لان الموصوف بالموصول كفؤاً له والعائد عليه بعد الصلة كفؤ للعائد عليه من الصلة والتقدير ولو انما عالجت به لين فؤادها والله اعلم

(وان لاي كان وهو مبتدا * فحذفه يستحسنون ابدا)

(ان علم الحذف واما ان جهل * فانه بكل حال قد حظل)

(وحذفه من غير اي ماقوي *

دون استطالة فحقق ماروي)
اذا كان العائد علي الموصول
مبتدا استحسن حذفه مع اي
وان لم تكن صلتها مستطالة
وان كان مبتدا والموصول غير
اي لم يحسن حذفه الا عند
استطالة الصلة نحو قول بعض
العرب ما انا بالذي قائل لك سوءاً
اى ما أنا بالذي هو قائل لك سوءاً
وان زادت الاستطالة زاد
الحذف حسناً كقوله تعالى
وهو الذي في السماء اله وفي الارض
اله التقدير والله أعلم وهو الذى
هو فى السماء اله وفي الارض اله
فان عدمت الاستطالة ضعف
الحذف ولم يمتنع كقول بعضهم
من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه*
ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم
ومن ذلك قراءة بعض السلف
تماماً على الذى أحسن بالرفع اي
على الذى هو احسن وأشرت
بقولى واما ان جهل فانه بكل
حال قد حظل الى صلة يكون
العائد منها مبتدا خبره ظرف او

لفظ معني أن لفظ كائن واستقر لا يتعين بل المدار علي مايدل عليه الكون
المطلق أشار لذلك المرادي وبه يندفع مايتوهم أن ظاهر كلامه أن لفظهما
لا يقدر وحاصل الجواب ان معني الكلام ناوين كائن اواستقر وما في معناهما
وهذا نظير مايقع في عباراتهم من قولهم نحو كذا والمراد كذا ونحوه ولهم
عن ذلك جواب آخر انه من باب الكناية وانظر هل يتأتي هنا بأن يقال
ان قوله معني كائن كناية عما يدل علي الحصول والاستقرار سواء عبر عنه
بلفظ الاسم او الفعل وذلك شامل لخصوص اللفظين* بقي أن ظاهر
كلام المرادى انه يتعين تقدير الكون العام ولعل ذلك اذا كان الحذف
واجباً والا فيجوز تقدير الخاص لكنه ان قامت قرينة عليه جاز حذفه والا
وجب ذكره وقال الفاضل الشمني النحاة انما يقدرون المتعلق كوناً عاماً اذا
لم تقم قرينة علي الخصوص والا قدر الخاص وفي المغني فى الباب الثالث مايشفي
العليل ويبرد الغليل *(تنبيه)* طال البحث في ترجيح تقدير الفعل
أو الاسم وهي مسئلة متجاذبة الاطراف وقال بعضهم انه لا ينبغي أن تسود
بالخلاف فيها الاوراق لانه لا تبني عليها فائدة في النطق ونقل الراعى عن
شيخه ابن سمعت انه تظهر له فائدة فيما اذا أخبر بهما وجري الوصف على
غير من هو له فان قدر المتعلق فعلا لا يبرز الضمير والا برز قال الراعي ولم اقف
على هذا الاعتذار لغير شيخنا اقول قد علمت أن الناظم يرى أن الفعل كالوصف
قوله (ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة) هذا كالتقييد لقوله وأخبروا
بظرف قال ابن ميمون الجثة الجسم قاعدا كما أن القامة هو الجسم قائما قال
فكان الصواب أن يقول النحاة لا يخبر بأسماء الزمان عن الاجسام (تنبيهان)
(الاول) استدل بهذه القاعدة على أن مع واذا الفجائية ظرف مكان
لانك تقول زيد مع عمرو وخرجت فاذا الاسد فالاول قول الجمهور والثاني
قول المبرد وأجاب ابن عطية بأن التقدير فاذا حضور الاسد مثل اليوم حجر
(الثانى) قال ابن هشام في حواشى ابن الناظم كالخبر الحال والصفة اه

وفي شرح الراعي فان قلت هل يجوز أن يقع اسم الزمان صفة للجثة أو حالا منها قلت المانع في الخبر يمنع في الصفة والحال لانهما خبر في الحقيقة ووقعت هذه المسئلة لي مع شيخنا أبي الحسن في قوله تعالى قلوب يومئذ واجفة فمنع ان يكون يومئذ صفة لقلوب وليس هناك مايسوغ وخالف بعض الشيوخ المعاصرين له وأجاز وادعى الفرق بين الخبر والصفة فأحالني شيخنا ابو الحسن على شيخنا ابي محمد الفيجاطي الغرناطي فسألته عن الاية الكريمة فسوى بين الخبر والصفة والحال واعرب الاية قلوب مبتدا وراجفة صفة له ويومئذ خبر عن قلوب وقال جاز لاجل وصف الجثة فكان الاخبار وقع عن الصفة قوله (وان يفد فأخبرا) وذلك اذا كانت الجثة كالمعني في الوقوع وقتا دون وقت نحو الرطب في تموز اودل دليل على تقدير مضاف اوكان اسم الزمان خاصا والمبتدا عاما كقولك نحن في شهر كذا قاله الشارح وابن هشام في التوضيح وقد يقال مافي الامثلة من الاخبار بالجار والمجرور لا باسم الزمان وانظر ماسلف عن ابن سمعت في ومن قبل مافرطتم فانه صريح في ان جر اسم الفاعل بفي ينافي ان الاخبار باسم الزمان ورأيت بخط ابن هشام في حواشي ابن الناظم مانصه سأل طالب أيجوز نحن شهر كذا اويوم كذا اوعام كذا أم تتعين في فقلت مقتضي ضابطهم ان يجوز وظاهر امثلتهم انه لايجوز لانهم مثلوا بعدة أمثلة التزموا فيها ذكر في اه فتأمل ذلك وقد مثل الاشموني بدون في قوله (مالم تفد) اي مدة دوام عدم افادتها فان افادت جاز الابتداء بها كما في الامثلة فالامثلة للمنفي لا للنفي وقوله كعندزيد نمرة اي من كل موضع اخبر فيه عن النكرة بمختص وقدم كما في التوضيح وحقق في المغني ان التقديم لادخل له في التسويغ وانما هو لدفع التباس الصفة بالخبر لان حاجة النكرة الى الصفة أشد من حاجتها الى الخبر فتطلب الصفة طلبا حثيثا وبه يندفع مايتوهم من انه هلا قدم الخبر في نحو زيد عندك ليلا يلتبس بالحال وعلى هذا يندفع مايقال من انه حيث كان مدار صحة الابتداء على الفائدة

جملة نحو رأيت الذي هو عندك او الذي هو ينطق فان مثل هذا العائد لايحذف اذ لو حذف جهل حذفه لان خبره على صورة الصلة التامة ومعني حظل منع (وكالذي ال وفروعه ولا * يوصل بغير الوصف كالكافي البلا) (وشذ نحو الحكم الترضي ومن * رآ اطرادا مثل ذا فاوهن) (لكن من القوم الرسول الله * منهم ونحوه قليل واه) التعبير بأل أولي من التعبير بالالف واللام ليسلك في ذلك سبيل التعبير عن سائر الادوات كهل وبل فكما لايعبر عن هل وبل بالهاء واللام والباء واللام بل يحكي لفظها كما ينبغي ان يفعل بالكلمة المشار اليها وقد استعمل التعبير بأل الخليل وسيبويه رحمهما الله تعالى واشرت بقولي وكالذي أل وفروعه الى وقوعه بمعنى الذي والتي وتثنيتها وجمعها ويظهر الفرق بالعائد نحو رأيت الكريم ابوه والحسن

وجهها والمرضي عنهما والمغضوب عليهم والمنظور اليهم والفاتن حسنهن ولما كانت أل الموصولة بلفظ المعرفة كره وصلها بجملة صريحة والتزم كون صلتها صفة في اللفظ مؤولة بجملة فعلية ولتاولها بجملة فعلية حسن عطف الفعل عليها كقوله تعالى فالمغيرات صبحاً فأثرن به نقعاً وقد وصلت بالفعل المضارع ولم يقع ذلك الا في الشعر كقوله

ما انت بالحكم الترضى حكومته
ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل

* وانشد أبو زيد

اتاني كلام التغلبي ابن ديسق
فني اسيء هذا ويله يتشرع

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا
الى ربها صوت الحمار اليجدع

وليس هذا فعل مضطر بل هو فعل مختار لتمكنهما من ان يقولا ما انت بالحكم المرضى حكومته وصوت الحمار المجدع والى هذا اشرت بقولي ومن رآ اطراد مثل ذا فماوهن اي فما ضعف

فاى فرق بين رجل في الدار وفي الدار رجل وذلك لانه من حيث صحة الابتداء لافرق والمنع من رجل فى الدار ليس لعدم الفائدة بل لما عرفت وأما على ما في الاوضح من ان للتقديم دخلا في التسويغ فقد يرد السؤال ويجاب بأنه لما كان المسوغ للابتداء حصول الرجل في الدار المعينة وموضع هذه الفائدة الظرف ولهذا لا يصح في دار رجل كان تقديم ما به الاصلاح من الصلاح هكذا ينبغي تحقيق المقام وفى شرح الراعي وكلام ابن هشام في الحواشي نقلا عن ابن الحاج ما فيه تدبيج فتأمل واما الفاعل فانما جاز وقوعه نكرة باتفاق لما ذكره ابن الحاجب واعتراض الرضي عليه مدفوع فانظر الفاكهي وحاشيتنا عليه *(تنبيه)* قال الشاطبي وجه افادة عند زيد نمرة ان تقديم الظرف نص فى انه الخبر لا أنه وصف مع ان النكرة احوج الى الوصف من الخبر اه ونقله ابن غازي واقره وهو مشكل لانه يقتضى ان المسوغ التقديم وهو مخالف لكلام المغني ويقتضى جواز في دار رجل لوجود التقديم مع انه لا يفيد لعدم الاختصاص فالحق ان المسوغ الاختصاص لكن اورد الشاطبي ان المثال قد يفيد حيث يكون الظرف غير مختص كقوله عليه السلام في كل اربعين شاة شاة وعليه تقول في خمس ذود شاة وفى عشر شاتان وفي اربعين دينارا دينار وما اشبه ذلك اه اقول قال ابن هشام في الحواشي وشرطه اي نحو عند زيد نمرة صحة الابتداء بالمجرور وما اضيف اليه الظرف ولا يشترط كونهما معرفتين بدليل قوله تعالى لكل اجل كتاب وقوله عليه السلام في كل اربعين شاة شاة وقول الشاعر لكل جديد لذة البيت اه ولا شك ان لفظة كل يصح الابتداء بها وتخصصت بالعموم لذاتها لا باضافة الى النكرة وح فقول الشاطبي وبقوله عليه الخ محل نظر فتأمل *بقي ان الشاطبي قال ايضاً ويفيد ايضاً وان لم يتقدم الجار والمجرور كقول امرؤ القيس *مرسغة بين ارساغه* وحكي ابن الحاجب عن شيخه الشلوبين انه كان لا يمنع رجل فى الدار ولكن يقول الاكثر في ذلك التقديم لانهم اثروا ان لا يقدموا الا

موضع الاهتمام أقول التقديم لا مدخل له كما علمت ومنع رجل في الدار انما هو لدفع توهم الصفة وبيت امرؤ القيس شاذ لا يقاس عليه وجمل مرسغة صفة لموصوف محذوف مع انه لا دليل عليه لا يجدي كما قاله الشلوبين لان الموصوف لم يتخصص *(تنبيه)* الرواية تفد بالتاء الفوقانية والضمير للنكرة والمعنى مالم تفد النكرة من حيث الاخبار عنها اما لتخصيصها أو لتخصيص الخبر مثل انسان صبر على الجوع عشرين يوما ثم سار اربعة برد في يوم وهو من الشيوخ وهذا يدخل فيما عبر عنه في المغنى بان يكون ثبوت الخبر للمبتدا من الخوارق نحو بقرة تكلمت وكلام الشاطبي يقتضى ان يفد بالياء آخر الحروف لانه جعل الضمير عائداً على الابتداء أو على الكلام المفهوم من المقام وفرق بين الوجهين بانفراد الثانى في مسئلة تخصيص الخبر وقوله ورجل من الكرام أي من كل موضع وصفت فيه النكرة ولا فرق بين ان تكون الصفة ملفوظة أو مقدرة أو معنوية وقد مثلوا ذلك قال فى المغنى وليس كل صفة تسوغ الابتداء بل لابد ان تحصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاءنى لم يجز اه وقد نص على ذلك سيبويه كما نقله ابن الحاجب فقال قال سيبويه في نحو كان رجل في قوم عاقلا لا يحسن لا يستنكر ان يكون في الدنيا عاقل أقول لا خصوصية للصفة بل كل المسوغات لابد فيها من مراعاة الفائدة كما نص عليه الشاطبي ونقل بعضامنه فى التصريح وهذا يوخذ من تقييد أصل المسئلة بالافادة فهو المرجع وما ذكر بعده تمثيل لصور حصلت فيها الافادة الا انهم لما ذكروا لها ضوابط ورد عليهم ان تلك الضوابط لا تطرد كما ان ابن الحاج قال كما نقله الشاطبي ما من مثال يمتنع لاجل الابتداء بالنكرة الا وهو جائز اذا كثرت قيود خبره لانه لا ينكر ان يكون في الدنيا مخبر عنه بمثل ذلك الخبر لكن يبقي النظر فى بعض ما احترزوا عنه مما فيه فائدة وضعية وان لم تكن جديدة فهلا اكتفي بها من يكتفى بالفائدة الوضعية في الكلام بقى هنا شئ وهو ان

رأيه وقد نبه سيبويه على ان ما ورد في الشعر من المستنكرات لا يعد اضطراراً الا اذا لم يكن للشاعر فى اقامة الوزن واصلاح القافية عنه مندوحة ومما يشعر بأنهم فعلوه اختياراً انهم لم يفعلوا ذلك الا بالفعل المضارع لكونه شبيها باسم الفاعل واما قول الشاعر من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد فنادر مغدود من الضرورات لان الالف واللام فيه بمعني الذين ولا يتأتى له الوزن الا بما فعل والله اعلم

(وسم موصولا من الحروف ما يغني عن المصدر حيث تما)

(وهن أن وما وكي وان مع * لو نحو ود ذو مراد لو وقع)

(فوصلوا كي بمضارع وان * بذي تصرف من الفعل كظن)

(وما بذى تصرف لا امر * ووحدها مجرى اسم وقت تجري)

(وصح وصلها بجملة ابتدا * ان كان توقيت بها قد قصدا)

(كمثل جد ما الجود ممكن وقد *

تاتي كذا والوقت غير معتمد)
(وصل بعمولية ان وللو *
من جملة الافعال مالما ارتضو)
(واكثر استعمال لو باثرما *
يجدي تمنيا كودوا لو نما)
الموصولات الحرفية أن وان وما
وكي ولو اذا حسن في موضعها
ان ولم يذكر لو في الحروف
المصدرية فيما علم الا الفراء وأبو
علي في التذكرة وذكرها ابو
البقاء واجاز أبو علي ان ينتصب
الفعل المعطوف على صلتها
وجعل من ذلك قراءة بعض
القراء ودوا لو تدهن فيدهنوا
قال أبو علي كانه قال ودوا أن
تدهن فيدهنوا فحمل على المعني
كما حمل أولم يروا ان الله الذي
خلق السماوات والارض بقادر
لما كان معناهما واحدا وأكثر وقوع
لو هذه بعد ود اويؤدا وما كان
في معناهما وبهذا يعلم غلط من
عدها حرف تمن اذ لو صح ذلك
لم يجمع بينها وبين فعل تمن كما
لا يجمع بين ليت وفعل تمن ومن

بعضهم قال اقتضي كلامهم في المقام جواز حيوان آخر في الدار لان
المبتدا موصوف وامتناع آدمي في الدار لعدم الوصف ولا معني لذلك مع
اتحادهما واجاب بان العرب اعتبروا التخصيص بالوصف لنكتة توجد في
بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وان لم يظهر اثرها
وفيه انهم لم يطردوها لما عرفت من انه لابد من مراعاة الفائدة
وان الوصف وغيره مما اعتبروه قد يوجد ولا يسوغ الابتداء بالنكرة
قوله (وليقس ما لم يقل) لما اشار الى ضوابط افادة النكرة بالامثلة
التي ذكرها اشار بهذا ان تلك الضوابط لا تحصر فيما اشار اليه
واما الكاف في قوله كعند زيد نمرة فهي اشارة لما عدا تلك الامثلة وحاصل
ما اشار اليه من الضوابط ستة حتي رأيت بعضهم انهاها الى خمسين وراجعها
أبو حيان الي التخصيص والتعميم وحرر في المغني انها عشر وذكر منها ان
يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت
وبقرة تكلمت اذ وقوع ذلك من افراد هذا الجنس غير معتاد في الاخبار
عنها فائدة بخلاف نحو رجل مات اه وبه يعلم ان الخبر متى قيد بما يصير
الاخبار مفيدا كان ذلك مجوزا للابتداء بالنكرة والي هذا يرجع ما قاله
ابن الحاج كما اسلفناه ومما زاده للشاطبي على ما في المغني وسبقه اليه ابن
الحاج كما رأيته في حواشي ابن هشام تقديم معمول الخبر وعبارة ابن هشام
قوله كعند زيد نمرة قال ابن الحاج وكذا تقديم معمول الخبر نحو في دراهمك
الف بيض على ان بيض هو الخبر فنص سيبويه على الجواز في نحو ان في
دراهمك الفا بيضا ومثال المسئلة في الدار رجل قائم وعندي في المسئلة نظر
لان قائم يوهم الصفة فقيه المانع الذي في قولك رجل في الدار والمثال الذي
مثل به فيه نظر اذ لا يظهر معنى لقول القائل الف بيض وانما الظاهر ان
بيض صفة وأن في دراهمك الخبر ثم لا معنى لقوله ان بيض عامل في
الجار والمجرور اه وقد يقال نصب الف ورفع بيض عند دخول ان

يقتضي ان بيضا هو الخبر لا صفة ولهذا قال الشاطبي بعد أن مثل بفيها اسدرابض لقول العرب ان فيها أسداً رابضا اه بقي أن الشهاب قال هل يشترط في معمول الخبر المتقدم ان يكون مختصا كما شرطوه في تقديم الخبر فيه نظر أقول قد عرفت ان التقديم لا دخل له والمدار على الاختصاص فلا وجه لهذا النظر وأيضاً اذا شرط الاختصاص في الخبر فالمعمول بطريق الاولى قوله (وجوزوا التقديم) لو كانت العبارة وجوزا كان احسن لان الكوفيين والخليل منعوا التقديم حيث لا يجب وبه يعلم ما في دعوى ابن الشجري الاجماع على الجواز اذا كان الخبر جملة ثم المراد بالجواز عدم المنع لا الاباحة المستوية الطرفين لان الاقسام واجب التقديم واجب التاخير مختار التاخير وهو اوسع الاقسام واما ما يستوى فيه الامران فلا وجود له كما قاله ابن الحاج قوله (فامنعه) مسبب عن مفهوم قوله فيما تقدم وجوزوا التقديم اذ لا ضرر فان مفهومه ومنعوه حيث يضر ثم رفع على هذا المفهوم قوله (حين يستوى الجزآن) وفي ذلك ثلاثة مذاهب احدها هذا والثاني لابن السيد الجواز فيحتمل عنده قولك زيد الفاضل وجهين كون الاول مبتدا والثاني خبر وعكسه ولهذا اجازهما في شر النساء البحاتر في قول الشاعر وانت الذي حببت كل قصيرة * الي ولم تشعر بذاك القصائر عنيت قصيرات الحجال ولم اري * قصار الخطي شر النساء البحاتر وجرى بينه وبين الصائغ مكالمة وتعصب حتى أملى ابن السيد رسالة واصل ذلك اختلاف النحاة بمدينة سرقسطة فقال بعضهم شر النساء خبر مقدم والبحاتر مبتدا ولا يجوز غيره لان الشاعر اراد ان يحكم على البحاتر بانهن شر النساء وقال بعضهم لا يجوز ذلك ليلا ينقلب المبتدا خبراً والخبر مبتدءاً كذا رأيت بخط ابن هشام والاظهر في تعليل الثاني أن يقول لان المبتدا والخبر اذا استويا تعريفا وجب الحكم بابتدائية المقدم ليلا ينقلب المعني وان امكن حمل كلامه عليه لان ظاهر عبارته قد تقتضي تاييد القول ورود لو مصدرية دون فعل تمن قول الشاعر

لو طوفت في الافاق حتي * بليت وقداتاني لوابيد ومثله قول قتيبة بنت النضر بن الحارث

ما كان ضرك لو مننت وربما * من الفتي وهو المغيظ المحنق

ولا يتعين كون كي مصدرية الا اذا دخلت عليها اللام نحو جئت لكي تحسن فهو بمنزلة لان تحسن ولا كي اما بمنزلة ان وهي المصدرية واما بمنزلة لام الجر الدالة على التعليل فاجتماعهما ينفي أن يكون بمنزلة اللام اذ لا يدخل حرف جر على حرف جر فاذا دخلت من اللام احتمل ان تكون مصدرية فيكون الفعل صلتها ومنصوبا بها واذا اقترنت بها لم تكن الا مصدرية واما ان المصدرية فتوصل بفعل متصرف ماض أو مضارع أو امر نحو قولهم أوعزت اليه بان أفعل ولو قيل أن افعل بلا باء احتمل ان تكون أن مصدرية وان تكون

بمعنى أي في الدلالة على التعيين
واما ما المصدرية فتوصل بفعل
متصرف غير امر ومثلها الوالا
ان ما تنفرد بنيابتها عن ظرف
زمان وصلتها حينئذ فعل ماض
اللفظ مثبت أو مضارع منفي بلم
نحو اصلك ما وصلتني وما لم تصل
عمراً وتوصل أيضاً اذا نابت
عن ظرف الزمان بجملة ابتدائية
كقول الشاعر واصل خليلك
ما التواصل ممكن فلانت أو هو
عن قريب ذاهب وقد توصل
بها في غير توقيت كقول الكميت
أحلامكم لسقام الجهل شافية*
كما دماؤكم تشفي من الكلب
واما ان فتوصل باسمها وخبرها
وستذكر في بابها
(وصلة الموصول منه كالعجز*
فوصلها حتم وسبق لم يجز)
(وانه عن الفصل باجنبي*
وما يشذ اقصر عن المروي)
(والفصل فالنداء قبل من قصد*
به اجز وغيره نزرا وجد)
(وباعتراض فصلوا كساء من*

الاخر فتأمل وهو مقتضي قول من جوز في فما زالت تلك دعواهم الوجهين
والثالث أن اللفظ الدال على مجرد الذات مبتدا تقدم أو تأخر والدال على حكم
خبر تقدم أو تأخر قال ابن هشام وينبغي أن يتفقوا في نحو وشعري شعري
ونحو البلاد بلاد علي أن الاول مبتدا وفي الغرة ان اعرف المعرفتين يجب
تقديمه قال الركن ولم يعتبره ابن الحاجب قال ابن هشام ومن العجب
انهم اعتبروه في باب كان اعني جعل الاعرف الاسم وما دونه الخبر ولم يعتبره
اكثرهم في هذا الباب قوله (ونكراً) قال ابن هشام يرد عليه قائم غلام
امراة وهذا معنى قول ابن الحاجب معرفتين أو متساويين في التخصيص
والقرب من المعرفة نحو افضل مني افضل منك قوله (عادمي بيان) محصل
البيان في التشبيه وغيره فالاول كقوله بنونا بنو ابنائنا قال الركن لا يقال
يمكن الحمل على الظاهر لان مراده أن الابن يشمل ابن الصلب وابن الابن
دون ابن البنت وليس المراد التشبيه فلا حاجة الي تقدير الثاني مبتدا ولا الى
جعل المبتدا مشبها بالخبر لان هذا المعنى حاصل والبيت على الظاهر قال
ابن هشام واما قول ابن تمام لعاب الافاعي القاتلات لعابه فيمكن حمله علي
الظاهر بكثير للمبالغة لكنه قال في موضع آخر ومن التشبيه أبو حنيفة
أبو يوسف وزيد زهير شعراً قال الناظم فالتقديم في ذلك كله جائز للعلم بانه
لا يشبه الاعلى بالادني عند اصل الحقيقة يعني والحقيقة هي الاصل في
الكلام فاذا امكن الحمل عليها لم يعدل عنه والثاني نحو جانيك من يجني
عليك قال الناظم ان المراد كاسبك من تعود جنايته عليك يعني العاقلة ففيه
مجاز في قوله يجني عليك وانما حقيقته يجني علي غيرك فتعود جنايته عليك
ومجاز التقديم والتاخير قال وانما جعلنا من يجني عليك هو المبتدا الان
المعنى على ذلك ونظير جواب الناظم عن الاعتراض بامكان عكس التشبيه
جوابه عن جواز التقديم في نحو الزيدان قاما بانه يوهم لغة اكلوني البراغيث
بأن تلك لغة ضعيفة قليلة وتقديم الخبر كثير والحمل على الكثير عند التردد

راجح ﴿فائدة﴾ يمكن ان يجعل من قسم ماوجد فيه البيان قوله دباغها طهورها ويؤيده قوله طهور اناء احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسله سبعاً والحاصل أن البيان تارة يظهر لكل احد كقولك الاسد زيد وتارة للنحوي فقط نحو قائم افضل منك وتارة للمحقق المتأمل للمعاني نحو ذكاة الجنين ذكاة امه ويأتي الكلام على هذا قريباً *(تنبيه)* رأيت بخط ابن هشام عند قول الناظم عادمي بيان مانصه مثل هذا في الحكم ان يتفقا في تقدير الاعراب او في البناء او يكون احدهما مقدر الاعراب والاخر مبنياً ولا قرينة غير اعرابية اه وفيه نظر عندي لان ذلك انما قالوه في الفاعل والمفعول لاختلاف الاعراب الظاهر وهنا الاعراب الظاهر متحد قوله (كذا اذا ما الفعل كان خبرا) يستثني منه صور * احدها زيد قام ابوه * الثانية اخواك قاما واخوتك قاموا او نسوتك قمن * الثالثة غلام هند ضربته وهذه لازم للمؤلف استثناؤها لبحثه المعروف في وعزة ممطول معنى غريمها فانه منع كون هذا من باب التنازع وأوجب كون السببي مبتدا وماقبله خبراً والجملة خبر عما قبلها وقال ابن هشام في الحواشي اذا قلت زيد قام وقعد ابوه فالمختار عند الشيخ اعراب زيد مبتدا وابوه مبتدا ثان وقام وقعد خبر ان والجملة خبر لايجوز عنده غير ذلك فقد تورد هذه على كلامه هنا وفي المقرب مانصه مخبراً عنه بفعل مرفوعه مضمر مستتر فيه عائد على المبتدا ولعله يحترز عن غلام هند ضربته فيجوز ضربته غلام هند اذ لامحذور من لبس ولا غيره وقال في شرحه احترزت من زيد يقوم ابوه فانه يتقدم قال * وقد تكلت امه من كنت واجده * اه وقال ايضاً نحو أنا قمت لو قدم التبس المبتدا بالتاكيد ويخرج بقولنا على المبتدا فان هذا الضمير انما يفسره المتكلم لا لفظ فالعبارة مدخولة لان التاخير هنا واجب اه وفيه ان احتمال التاكيد غير معتبر قال في موضع آخر بعد ان ضبط المسئلة بأربعة امور ان يكون فعلا رافعاً لضمير مفرد راجع الي المبتدا واخرج بالرافع غلام هند ضربته فان تقديم ضربته

وما التشكي نافع يشكوا الزمن
(وحذفها في قصد الابهام استبح
وحيث دونها المراد متضح)
(وان يك الموصول حرفياً اوأل *
فالعامل الذي يليه لا العمل)
(وربما اسقط موصول عرف *
بسابق عليه ساقط عطف)
الموصول والصلة في حكم كلمة واحدة لامن كل وجه فالموصول كصدر الكلمة والصلة كعجزها فحقهما ان يتصلا ولا تتقدم الصلة ولا شيء يتعلق بها ولا تفصل هي ولا شيء منها بأجنبي وأعني به مالا يتعلق بها ولا يغني تعلقه بالموصول بل لايخبر عن الموصول الا بعد تمامها او تقدير تمامها وقد فصل بينهما بالنداء فصلا مستحسنا ان كان الذي يلي المنادي هو المنادي في المعنى كقول الشاعر وأنت الذي ياسعد بوث بمشهد * كريم واثواب المكارم والحمد فان لم يكن كذلك عد شاذا كقول الفرزدق تعش فان عاهدتني

لا تحونني * نكن مثل من
يأذيب يصطحبان والقسم
ليس بأجنبي لانه مؤكد للصلة
كقول النبي صلى الله عليه وسلم
وأنبئوهم بمن والله ماعلمت عليه
من سوء قط فالفصل بهذا لا
يختص بضرورة بخلاف الفصل
بغيره فانه لا يستباح الا في
الضرورة كقوله كذلك
تلك وكالناظرات صواحبها
مايرى المسحل التقدير
كذلك الحمار الوحشي تلك
الناقة وصواحبها كالناظرات
مايرى المسحل ففصل بصواحبها
وهو مبتدا بينما يرى المسحل
والناظرات والالف واللام بمعنى
اللاتي وصلتها ناظرات ومايرى
المسحل وينبغي في مثل هذا ان
يقدر تمام الصلة قبل مايظهر انه
منها ويقدر له عامل مدلول عليه
بالصلة فهذا أسهل من الفصل
بين جزءي الصلة ومن الفصل
المستحسن الفصل بجملة
الاعتراض كقولي ساء من: وما

جائز اذ لا يتوهم ان الغلام فاعل لضربت مانصه (فان قلت) فما تصنع بغلام
زيد ضربه اذا قدرت الفاعل الغلام اوليس الالباس موجودا لو قدمت
وقد صدق عليه ضابطك (قلت) هنا يجب ابراز الضمير لجريان الفعل على
غير من هو له فتقول غلام زيد ضربه هو فاذا قلت ضربه هو غلام زيد فلا
لبس (فان قلت) بل اللبس موجود لاحتمال التاكيد (قلت) لو اعتبروا
ذلك لم يفدهم الابراز في غلام زيد ضاربه هو شيئا لاحتمال التاكيد فهو لازم
في الفعل والوصف قدمت ام اخرت (فان قلت) فلم لا ابرزت في غلام
زيد ضربته فقلت هي (قلت) لعدم اللبس (فان قلت) فلم ابرزتم في غلام
هند ضاربته هي وقد زال الالباس (قلت) فرقا بين الفعل والوصف لان
الاتصال بالفعل آكد فلم يفصلوا عنه معموله الا لموجب واعلم انه حرر
في الحواشي أن منع التقديم في هذه المسئلة ليلا يلزم الغاء العامل القوي
واعمال العامل الضعيف لانه اذا قدم الفعل بشروطه على انه خبر ومابعده
مبتدا فقد الغي الفعل واعمل الابتداء قال ولهذا يجوز التقديم في باب النواسخ
نحو كان يقوم زيد وظننت يقوم زيدا قال * وكانت به حيا تضيف الضحاصح *
وقال * شجاك أظن ربع الظاعنينا * وفرق أيضا بين الفعل والوصف بأن
قائم مثلا اصله ان لا يرفع مابعده لوجهين كونه اسما لا فعلا وكون ذلك الاسم
حيث يغني عن الخبر والاصل في المبتدا ان يكون ذا خبر فلذلك جاز أن يقدر
الكلام على خلافه ولا كذلك قام زيد لان أصل قام ان يرفع وليس مبتدءا
فلو قدرنا غير الفاعلية كان خلاف الظاهر لغير مقتض يرجحه اه وبه يندفع
ما اطيل به في المقام فعليك بالتأمل التام ومن جملة ذلك قول بعضهم ان الموجود
في مسئلة الوصف اجمال لا التباس وقد يمنع بما عرفت * (تنبيه) * قوله
اذا ما الفعل كان الخبر بمنزلة قوله * كما كان الزناء فريضة الرجم * والاصل
اذا ما الخبر كان فعلا وكما كان الرجم فريضة الزناء قوله (او قصد استعماله
منحصرا) أي قصد انحصار جملة ما للمبتدا من الاخبار التي يصح فيها النزاع

فيما ذكر كما قال الشارح قال الشهاب القاسمي في حواشي النكت وعجبت للمرادي مع وقوفه عليه كيف يقول كان الظاهر أن يقول محصوراً فيه (فان قلت) المصنف حكم بمنع تقديم الخبر المنحصر وبوجوب تاخيره والمنحصر ليس الا الامر الكلي والممنوع التقديم الواجب التاخير ليس الا الجزء المذكور وليس هو المنحصر فيه (قلت) اللغة تبنى على الظاهر لا على هذه التدقيقات وأيضاً يصح الحكم على الكلي بامتناع تقديمه ووجوب تاخيره في ضمن افراد أقول وعجب للشاطبي ايضا فانه لم يتنبه لكلام الشارح وقرر الاعتراض وقال واعتذر عنه بعضهم بانه اراد بالمنحصر المقرون بأدات الحصر لا المحصور من جهة المعنى فانه محصور فيه لا محصور فكانه اطلق هذا اللفظ من جهة اقتران الادات به وملابستها او يكون اراد المنحصر فيه لكنه حذف الجار فاستتر الضمير وهذا ضعيف ثم قال والايرادو الاعتذار يجريان في قوله وخبر المحصور وقد ظهر من كلاميه هنا وفي باب الفاعل انه يسمى المحصور فيه محصوراً ومنحصراً وهي عادته في التسهيل فهو اصطلاح له اه ملخصا والاعتذار الثاني كلام المرادي وهو يرجع الي الحذف والايصال وليس هو من المواضع التي يطرد فيها حذف الجار وان وقع مثله في كلامهم كثيرا كقولهم المشترك ثم لا ادري كيف يضعف هذا الاعتذار ويقول ان ذلك اصطلاح للمصنف وهل يصلح اصلاح ذلك الاصطلاح الا به والا فكيف يصطلح المصنف علي تركيب لا وجه له فتدبر قوله (ونحو عندي درهم) الخ ليس بتكرار مع ماتقدم من قوله كعند زيد نمرة لان ذاك في مسوغ الابتداء بالنكرة وانما قدم الظرف ضرورة ان تاخيره ملبس لا للتسويغ وهنا بيان ان التقديم واجب لدفع الالباس وعلي تسليم ان للتقديم دخلا في التسويغ لامانع ان يحصل له امران نبه فيما مر على أحدهما وهنا على الاخر وأما ماقيل من ان حكمه هنا التعميم لتشمل المسئلة الجار والمجرور فضعيف لما اشتهر من ان الظرف والجار والمجرور حيث اجتمعا افترقا وحيث

التشكي نافع يشكوا الزمن. أي شاء من يشكوا الزمن وما التشكي نافع فقصل بهذه الجملة لان ذكرها مقو لمعني الكلام ليس بأجنبي لانه مؤكد للصلة ومنه قول الشاعر ولله أنجاك بكف مسلمة * من بعدما وبعد ما وبعدمه أبدل الالف هاء وكقوله ماذا ولا عتب في المقدور رمت أما * بحظيك بالنجح أم خسر وتضليل وقولي وحذفها في قصد الابهام استبح: اي استبح حذف الصلة عند قصد الابهام كقوله ولقد رأيت تأتي العشيرة بينها * وكفيت جانبها اللتيا واللتي وعند حصول البيان بدونها كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا أي نحن الالى عرفوا ومثله قول الاخر أتجزع ان نفس أتاها حمامها * فهلا الذي عن بين جنبك تدفع أي فهلا الذي تجزع منه تدفع عن بين جنبك

وجائز تقديم المعمول على عامل الصلة نحو قولك في جاء الذي ضرب زيداً جاء الذي زيداً ضرب فان كان الموصول الالف واللام او حرفا مصدريا لم يجز تقديم المعمول لأن امتزاج الالف واللام والحرف المصدري بالعامل آكد من امتزاج غيرهما به وقد يسقط الموصول المعطوف على موصول قبله للعلم به كقول حسان بن ثابت رضي الله عنه

أمن يهجو رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء

أي من يهجو رسول الله منكم ايها المشركون ومن يمدحه وينصره منا سواء وقال الاخر

ما الذي دأبه احتياط وحزم * وهواه اطاع يستويان

اراد والذي هواه اطاع فحذف

فصل في اسماء الاشارة

(بذا الي فرد مذكر اشر * ذي ذات تي تاذه على الانثي قصر)

(وته كذه وها ها قد كسرا * ومد عند كسره او اقصرا)

افترقا اجتمعا فتأمل قوله (كذا اذا عاد عليه مضمر) الاظهر جعل الكلام على ظاهره وانه احترز عما اذا عاد على ما اتصل به فان فيه تفصيلا ان امكن تقديم المفسر وحده لا يجب تقديم الخبر والا وجب كما دل عليه كلام التسهيل فسقط ما للشهاب القاسمي هنا وقد قال ابن هشام في الحواشي كانه انما قال عليه فتحرز بهذه العبارة ليخرج مسئلتا محرز زيداً اجله ومعرض عن هند بعلها فانه لو قال اذا عاد على بعض الخبر دخلت هاتان الصورتان مع ان التقديم فيهما لا يجب لجواز عن هند بعلها معرض وزيداً اجله محرز اذ ليس فيهما الا تقديم معمول الخبر على المبتدا وأي مانع من ذلك ولا يقال في هاتين ان الضمير عائد على الخبر بخلاف ملء عين حبيبها لانه عاد على ما ينفصل عن الخبر وكذا نحو على قلوب اقفالها اه * والحاصل انه اذا كان المبتدا مضافا الى ضمير والخبر مضافا الى ما يعود اليه ذلك الضمير نحو ملء عين حبيبها أو كان مفسر الضمير مجرور بالحرف وحذف متعلق الجار والمجرور نحو على الثمرة مثلها زبداً وجب تقديم الخبر لعدم امكان تقديم المفسر وان كان المفسر منصوبا نحو محرز زيداً اجله أو مجروراً وذكر المتعلق نحو معرض عن هند بعلها فلا يجب عند البصريين تقديم الخبر * (تنبيه) * مما ينبغي ان يندرج في هذه المسئلة حديث ذكاة الجنين ذكاة أمه والمعني ذكاة أم الجنين ذكاة للجنين وانما اخر المبتدا لاشتماله على ضمير ما اضيف اليه الخبر فان قدم كان من باب صاحبها في الدار وليس الذي دلنا على التقديم والتاخير ما ذكره بعضهم من ان الثاني اعرف والاعرف مع غيره كالمعرفة والنكرة لان هذا غير معتبر كما تقدم (فان قلت) اذا لم يعتبر يجب الحكم بابتدائية المقدم ويكون الذي في الحديث اشتمال بعض الخبر المؤخر على ضمير المبتدا المقدم (قلت) ما لم تكن قرينة تدل على خبرية المقدم وابتدائية المؤخر كما قال الناظم عادمي بيان والبيان هنا موجود للعارف بالمعاني وأيضاً ان لم يقدر محذوف لزم ان ذكاة الجنين اذا وجدت تذكية الام والاجماع على

خلافه والولد لا يسمي جنينا بعد ان ينفصل الا مجازاً و لاصل عدمه وان قدرنا مثلا مضافا للخبر كما يقول الخصم لزم مجاز الحذف والتعبير عن الولد بعد انفصاله بالجنين ونحن وان لزمنا مجاز التقديم والتاخير لكنه اسهل من مجاز الحذف لان فيه تغيير اللفظ البتة وفي التقديم والتاخير تغيير الصفة فقط وأيضاً مجاز خير من مجازين واما رواية النصب فمحتملة لان الاصل بذكاة امه أو كذكاة امه فلا ينبغي ان تجعل عاضدة لقول دون آخر قوله (كاين من علمته نصيرا) فرع حسن عن ابن برى اين زيد جالس افي الدار أم المسجد ان رفعت فالسؤال عن الجلوس في أي موضع هو وان نصبت فالسؤال عن زيد لا عن جلوسه لان الحال فضلة لا يقع السؤال عنها كانه قيل اين زيد في هذه الحالة فعلى هذا اين زيد ميتا افي الجنة أم النار يتعين نصب ميت لان رفعه يقتضي أنه سأله عن الموت هل يكون في احد هاذين الدارين أم لا والموت لا يكون في الجنة ولا النار فاذا نصبت فقد سألت عن زيد لا عن موته لان الحال فضلة لا يقع السؤال عنها قوله (وحذف ما يعلم) من مبتدا أو خبر او كليهما لا من مبتدا وفاعل واعنى ان المبتدا اذا الفاعل لا يحذف هو ولا فاعله واراد العلم التفصيلي لا الاجمالي بان يعلم ان في الكلام حذفا ولا يعلم عين المحذوف فانه لا يكفي اذ يعلم من المبتدا ان له خبراً وبالعكس واراد بالجائز ما ليس بممتنع فيشمل الواجب كمسئلة لولا وما بعدها والمراد الجواز ان لم يعارضه معارض فلا يرد ان خبر ما التعجبية لا يحذف لمنافات الاختصار لقصد التعجب وخبر ضمير الشأن والمحصور ونحو ذلك هذا خلاصة ما اسهب به الشاطبي واختصره الشهاب في حواشي النكت مع تطويل كثير (فان قلت) يشمل كلامه حذفهما معا وله شرط لم يذكره وذكره في الكافية الكبري حيث قال وقد يحذان محل المفرد * فيحذفان لوضوح المقصد (قلت) ذلك ليس بشرط صحيح بدليل قولك نعم لمن قال ازيد قائم واعلم انهم مثلوا لمسئلة حذفهما بقوله سبحانه واللاي

(وذان تان رافعاً مثنيا*
قل وأت خافضاً وناصباً بيا)

(الأولاء اجمع وفه منبها*
قبل جميع ماذكرته بها)

اسم الاشارة مادل على مسمي واشارة اليه فان كان مفرداً قريباً فله ذا في التذكير والعشر التي ذكرت بعده في التانيث وان كان مثنا قريباً فله في التذكير ذان رفعاً وذين جراو نصباً وفي التانيث تان رفعاً وتين جراً ونصباً وان كان جمعاً قريباً فله في التذكير والتانيث اولاء بالمد على لغة أهل الحجاز وبالقصر على لغة بني تميم ولك أن تذكر قبل كل مثال منها هاء التنبيه نحو هذا وهذي وهذان وهاتان وهؤلاء.

(كاف الخطاب كلا اردف حرفا.
في البعد مثله اذا اسماً يلفي)

(واللام قبل للحجازيين زد*
وترك ذاك عن تميم اعتمد)

(وها وهذي اللام ان يجتمعا*
وقد تجئ ها وذي الكاف معا)

اذا كان المشار اليه بعيداً حقيقة

اوحكماً جئ بعد كل واحد من
الامثلة التي ذكرت بكاف ثابت
الحرفية مسبوق بلام في لغة
الحجازيين ومجرد منه في لغة بني
تميم تدل علي حال المخاطب بما يدل
عليه اذا كان اسما نحو ذلك
وتلك وذلكما وذلكم وذلكن
وذاك وذاكما وذاكم وذاكن
وتيكن ولا تفاوت بينهما في
البعد وانما هما لغتان ولذلك
يتواردان في رتبة واحدة مثل ان
يخبر انسان فيقال اعرفت ذلك
فتقول نعم عرفت ذلك وها حرف
تنبيه يجاء بها مقدمة علي ذا وذاك
وتي واخواتها مجردة من الكاف
ومصاحبة لها دون اللام فقال
هذا وهاتي وهذاك وهاتيك
ومنه قول طرفة رأيت بني
غبراء لا ينكرونني * ولا اهل
هاذاك الطراف الممدد وفي
الحديث الا أخبركم باشدكم منه
خيراً يوم القيامة هذينك
الرجلين ولا يقال هذالك
الرجلين ولا هاتالك كراهية

لم يحضن والتقدير فعدتهن ثلاثة اشهر (فان قلت) هلا جعلت اللاي عطفا
على اللاي وما بينهما خبراً عنهما (قلت) يأباه امران احدهما أن الخبر هنا
مقرون بالفاء تنزيلا له منزلة الجواب والجواب لا يتقدم على شرطه فكذلك
ما نزل منزلته وقد نص المصنف في تسهيله علي أن المبتدا المضمن معنى الشرط
لا يتقدم خبره عليه والثاني أن ذلك يستدعي جواز زيد قائمان وعمرو وقد
يقال قد يكون منع هذا قبح اللفظ بخلاف قولك زيد في الدار وعمرو فلا
قبح فيه كذا في الحواشي لابن هشام وفيه زيادة علي ما في مغني اللبيب في
مباحث الحذف من الباب الخامس وفي المغني زيادة علي ماهنا انه يشهد
لجواز زيد وعمرو قائمان قوله * ولست مقراً للرجال ظلامة * اباذاك عمي
الاكرمان وخاليا * وانهم جوزوا في انت أعلم وزيد كون زيد مبتدا حذف
خبره وكونه عطفاً علي أنت فيكون خبراً عنهما * (تنبيه) * قال ابن هشام
في الحواشي من حذف الخبر والله ورسوله أحق أن يرضوه قال أبو البقاء
المحذوف خبر الاول عند سيبويه ليلا يلزم التفريق بين المبتدا وخبره
وقيل ان ترضوه مبتدا وأحق خبره والجملة خبرهما وقيل اقيم ضمير الواحد
مقام ضمير التثنية وقيل لما كان امر الرسول تابعاً لامره صح ذلك وقد
تكلم علي هذه الاية في بحث الجملة المعترضة من الباب الثاني في المغني فراجعه
قوله (وفي جواب كيف زيد) كيف خبر مقدم لانه له الصدارة وفي كتاب
القد قال ابو علي حكي ابو عثمان عن ابي الحسن زيد كيف فيجريه مجري زيد
قام البتة قلت له أفكيف الان جملة والضمير الذي في الظرف مرتفع به على
حد ارتفاع الفاعل بالفعل قال نعم قال وصح ذاك عندي لان كيف قد اجريت
مجرى الفعل في استقلالها بما فيها في كثير من المواضع نحو كيف وان يظهروا
عليكم ثم ضعف قول ابي عثمان في كيف زيد ان كيف مبتدا وزيد خبر حملا علي
كم مالك وكم ارضك ثم قال المصنف قل دنف مبني علي أن كيف اسم غير
ظرف وانها في المثال في موضع رفع وانه يقال في البدل منها ادنف أم سليم

وأما على قول س انها ظرف مكان مستعار من الحال وأن المعني في اي حال زيد وعلى أى حال زيد واستعملت الحال ظرفا لانهم يقولون زيد فى حالة حسنة فيجعلون الحال ظرفا فيقال في الجواب في العافية اوفي خير اوفي شدة وعلي ذلك جاء قول رؤبة بعد قول القائل له كيف أصبحت على انه يحتمل علي المذهبين أن يجيب على المعني فيقول على الاول على خير وعلى الثانى دنف ولكن الاصل والاكثر خلاف ذلك قوله (وبعدلولا) الخ * ان قيل هلا كان لاكرمتك في لولا زيد لاكرمتك خبر * قلنا لعدم الرابط كما مر * فان قيل فلولا زيد لاكرمت أباه * قلنا تبين بعدم وجود الرابط بعض الاحيان انه ليس بخبر فحكمنا بذلك اذا وجد وعلمنا أنه اتفاق قال ابن هشام بخط عثمان لا يجوز حذف جواب لولا لانه جعل عوضا من الخبر بخلاف لو وليس كما زعم بدليل قول الله جل ثناؤه ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم قوله (وقبل حال) عطف علي بعدلولا كما أن قوله وبعدواو كذلك ولا بد أن يشترط في تلك الحال أن لا تكون مقدرا كونها معمولة للمبتدا ولهذا صرح بالخبر في قول ذوالرمة * مدرجي متروحا علي بانها * فمدرجي مبتدا ومضاف اليه والمدرج هنا مصدر لا ظرف لعمله فى متروحا وهو حال من الياء التي هى فاعل في المعني وعلى خبر وقد يقال اشترطه الناظم بقوله وقبل حال لان الحال متي قدرت معمولة للمبتدا لم يكن لك أن تفصل بينهما بالخبر اذ لا يخبر عن المصدر قبل تمام معموله * (تنبيه) * قال ابن هشام في الحواشي أجاز بعض البصريين في وكان اجود مايكون في رمضان في رواية الرفع كون اجود مبتدا وفى رمضان حال سدت مسد الخبر كما تقول كان اكثر اعتكاف زيد صائما وكان اكثر مايكون اعتكافه ورد بصلاحية هذه الحال للخبرية اه وقال في هامش نسخة اخرى في الحديث وكان أجود مايكون فى رمضان يجوز ان يقدر في كان ضمير الشأن فيتعين رفع اجود بالابتداء اوضميره عليه السلام فيجوز كون اجود مبتدا وكونه بدل اشتمال

الاستطالة (وبالمكان اخصص هنا ويتصل * بعدا وتنبيها بما ذا قد وصل) (وثم في ذي البعد أيضا ورد * وهكذا هنا وهنا عهدا) من اسماء الاشارة أيضا هنا الا انه مخصوص بالمكان فان كان قريبا جيء بهنا دون كاف مجردا أو مسبوقا بحرف التنبيه فيقال اقم هنا أو هاهنا فان كان المكان بعيدا جيء بكاف الخطاب بعدها علي نحو ماجيء بعد ذا ومن قال ذلك قال هنالك ومن قال هاذاك قال هاهناك ويشار أيضا الي المكان البعيد بثم وبهنا وبهنا

﴿ فصل المعرف بالاداة ﴾

(اللام اوأل حرف تعريف فقل * فى رجل تعريفه شيت الرجل) (والقصد عهدا أو عموم الجنس أو * حضورا أو كمال ما به نووا) (وزائدا أتى كطبت النفس * ياقيس عن عمرو اراد نفسا) اللام وحدها هى المعرفة عند سيبويه والهمزة قبلها همزة وصل زائدة وهى عند الخليل همزة قطع

عوملت غالبا معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال وهي احد جزءي الاداة المعرفة وقول الخليل هو المختار عندي وبسط الاحتجاج لذلك مستوفي في شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد فلينظر فيه هناك والقصد بهذه الاداة اما تعريف معهود يذكر كقولك مررت برجل فاكرمت الرجل كقوله تعالى فعصى فرعون الرسول أو معهود بحضور كقولك لشاتم رجل حاضر لا تشتم الرجل ومن هذا القبيل صفة المشار اليه لان الاشارة الي الشئ توجب استحضاره بوجه ما فيكون له قسط من العهد ويلحق به أيضا ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية كقول القائل اشتر اللحم لان قائل هذا انما يخاطب من هو معتاد بقضاء حاجته فقد صار ما يبعثه اليه معهودا بالعلم فهو في حكم المذكور أو المشاهد واما الذي يقصد به عموم الجنس

من الضمير ولا يجوز على جعل الضمير له عليه السلام ان ينصب اجود لانه لا يكون بمجرده خبرا لان ما يكون بتقدير الكون ولا يخبر بالكون عما ليس بكون وحيث قدرت أجود مبتدا ففي رمضان اما خبر واما حال كما في اخطب ما يكون الامير قائما وان قدرته اسما ففي رمضان خبرا وحال أيضا ما خص من امالي ابن الحاجب بمعناه وفيه زيادة ما والغريب فيه تجويز الحالية والخبرية مع ان المسئلة شرطها ان لا يصح الاخبار بالحال وأيضا تجويز الحالية مع كون الضمير شأنا لا يجوز لحذف الخبر قوله (واتم تبييني الحق منوطا بالحكم) وكقول المتنبي * بحب قاتلتي والشيب تغذيتي * هواى طفلا وشيبي بالغ الحلما * يقول انني غذيت من الصغر بشيئين العشق والشيب وذلك لاني عشقت طفلا وشبت بالغ الحلم فهو أي طفلا مبتدا وحال وكذا وشيبي بالغ ومثلها شربك السويق ملتوتا قاله ابن جني وقيل هواى بدل من الحب والشيب عطف عليه والتقدير بهواي طفلا وبشيبي بالغ الحلم تغذيتي أي اني احبه وهو طفل لا يتغير ابدا أي هو مجدد وشيبه منته الي اقصي غايته قيل وهو اجود من تفسير ابن جني قوله (واخبروا باثنين أو باكثرا عن واحد) قال في التسهيل وقد يكون للمبتدا اخبران فصاعدا بعطف وغير عطف وليس من ذلك ما تعدد لفظا دون معنى ولا ما تعدد لتعدد صاحبه حقيقة أو حكما وقال في الشرح تعدد الخبر على ثلاثة اضرب أحدها ان يتعدد لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على واحد من الخبرين أو الاخبار والثاني ان يتعدد لفظا لتعدد المخبر عنه حقيقة نحو بنو زيد فقيه ونحوي وكاتب ومنه يداك الخ أو لتعدد المخبر عنه حكما كقوله تعالى اعلموا انما الحياة الدنيا الاية والثالث ان يتعدد لفظا دون معنى لقيامه مقام خبر واحد في اللفظ والمعنى كقولك هذا حلو حامض فما كان من النوع الاول صح ان يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده وما كان من النوع الثاني والثالث فلا يعبر عنه بغير الوحدة الا مجازا اه بغير اختصار

واذا علمت ذلك ظهر لك أن تخصيص ابن هشام الاعتراض على ابن الناظم من الجور لانه تابع لابيه وعلمت ان الولد لم يزد شيئاً على ابيه فما قاله الاشموني من ان ابن الناظم زاد على ابيه القسم الثالث غير ظاهر وان كان انما قصد الزيادة على شرح الكافية لان كلام ابيه لا ينحصر في شرح الكافية وبان لك ان الخلاف بين ابن هشام وبينها لفظي فان مراد ابن هشام انه ليس من التعدد الحقيقي ومراد الشيخين مطلق التعدد ألا ترى ان الناظم في متن التسهيل مصرح بانه لا تعدد في القسمين الاخيرين ومراده لا تعدد حقيقة والا لناقض كلام الشرح بقي هنا امور (الاول) انهم صرحوا بان القسم الاول يجوز فيه العطف وغيره وهذا صريح في ان العطف لا ينافي التعدد فقول ابن هشام ان نحو والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم في الظلمات ليس من تعدد الخبر لان الثاني تابع محل نظر لانه تابع بالعطف والعطف لا ينافي التعدد وبذلك أيضاً يعرف ما في قول التصريح في رد ان من التعدد يدك الخ أن التحقيق أن العطف ليس من التعدد اه لكن ابن هشام لم يذكر في التوضيح في القسم الاول العطف وقال في المغني في الجهة الاولى من الباب الخامس في اثناء كلام ما نصه واما جنباه عطف على الحال لا حال اه ويؤيد الاتفاق على ان الفاعل لا يتعدد ويجوز فيه العطف فتدبروا انظر كلام ابن هشام في شرح القطر في باب العطف ورأيت بخطه في الحواشي يقولون يجوز العطف وقال ابن الحاجب في امالية هذا في الخبر المشتق فانه يجوز فيه العطف كما في النعت كمررت برجل عالم وعاقل كأنك قلت ذو علم وعقل فاما في الاسماء فالظاهر انه لا يجوز العطف نحو زيد اخوك أبو عمرو وهذا لانه في المسئلة الاولى لما كان الامر المقصود هو المعنى والواو تشعر بالتعدد جاز الاتيان بها لتعدد المعنى ولما كانت الذات واحدة جاز حذف الواو واما هنا فلا يتعدد بكون الواو باعتباره ولذلك لا يفهم عند ذلك الا العطف على المبتدا وتقدير خبر الثاني كالاول فلا يفهم من قولك زيد اخوك وأبو عمرو الا زيد اخوك وأبو عمرو اخوك وكذا ما

فنحو قولك الرجل خير من المرأة ومن علامة هذا قيام الالف واللام فيه مقام كل وجواز الاستثناء منه مع كونه بلفظ المفرد كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وجواز وصفه بجمع كقولهم أهلك الناس الدينار الحمر وكقوله تعالى او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء فالمصحوب هذه اللام جمعية وتنكير من جهة المعنى وافراد وتعريف من جهة اللفظ فلو اصنه مراعاة اللفظ ومراعات المعنى الا ان مراعات اللفظ اكثر ومن مراعات التنكير باعتبار المعنى وصف الليل بالجملة في قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار لانه في المعنى بمنزلة وآية لهم ليل نسلخ منه نهاراً وقد استعملوا الجنسية مجازاً في الدلالة على الكمال مدحاً وذماً نحو نعم الرجل زيد وبيس الرجل عمرو وكانه قال نعم الجامع لخصال المدح زيد وبيس الجامع لخصال

اشبهه (الثاني) يستثنى من جواز العطف مسئلة واحدة وهي اذا كان احد الخبرين انشائياً نحو ابن زيد قائم فلا يجوز ان يكون ابن زيد وقائم خبرين عن زيد نص عليه ابن جني قال ووقفت عليه ابا علي فسلمه (الثالث) الشيئان المؤديان لواحد يجوز ان يخبر عنهما بمفرد كالعينان حسنة والاذنان صغيرة لان العينين حاسة النظر والاذنين حاسة السمع

﴿كان وأخواتها﴾

هذا أول باب النواسخ قوله (ترفع كان المبتدا) الخ يشترط في المبتدا والخبر الذين تدخل عليهما هذه الادوات شروط ذكرها في التصريح وبقي عليه انه يشترط في الخبر ان لا يكون ماضيا فلا يقال كان زيد قام لان تعيين الزمان قد علم من كان بخلاف ان يكن زيد قام فيجوز واما قوله تعالى وان كان قميصه قد من دبر فهو في معنى المستقبل لكونه شرطا فالمعني ان يكن وبعضهم يجوزه مع قد نحو كان زيد قد سافر وقد جاء بدون قد والشرط كقوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل وسهل ذلك ذكر قد في الكلام ويشترط ان لا يكون مصدراً بما يدل على الاستقبال فلا يجوز كان زيد سيقوم لما بين كان والسين من التناقض * (تنبيهات) * (الاول) قال ابن هشام المراد الخبر الذي استقر للمبتدا وما استقر له من الاخبار الاخبار المتعددة قال المصنف خلافا لابن درستويه في منع التعدد في باب كان وقال ابن ابي الربيع منهم من لا يجيز ان يتعدد خبرها وهو الظاهر من كلام س وهو القول عندي لان ضرب لا يكون له الا مفعولا واحداً ولا يكون له اكثر الا بحكم التبعية فكذا ما شبه به (الثاني) قال الشاطبي لما حدث في الباب للمبتدا اسم جديد فقيل له اسم كان عينه بقوله اسما ولما بقي اسم الخبر على حاله اطلقه فقال والخبر تنصبه أي علي انه خبر كان لا حال خلافا للكوفيين يدل عليه قوله بعد لان ان الخ اذ لم يقل احدان المنصوب في باب ان حال قال ابن غازي ما عزي للكوفيين ذكر ابو حيان ما يقرب منه عن الفراء فقال زعم الفراء

الذم عمرو او يكون العموم قد قصدها هنا علي سبيل المبالغة المجازية كما فعل من قال أطعمنا شاة كل شاة ومررت برجل كل رجل أي جامع لكل خصلة تمدح بها الرجال وأشرت بقولي وزائداً يأتي الى مثل قول الشاعر

رأيتك لما ان عرفت وجوهنا * صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو اراد وطبت نفساً فنفساً منصوب على التمييز وتنكيره لازم فادخل عليه الالف واللام زائدة غير معرفة وقد ادخلوا الزائدة علي العلم مع بقائه علي تعريفه كقول الشاعر

ولقد جنيتك اكمؤاً وعساقلا * ولقد نهيتك عن بنات الاوبر اراد بنات اوبر وهو علم علي ضرب من الكمئة والله اعلم

(واعتبر التنكير والتعريف في مصحوب ذي العموم فاقف ما اقتفى) (كذاك قد ينعت نعت معرفه * ونعت منكور فكن ذا معرفه) ذو العموم هو الداخل

ان الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انتصب لشبهه بالحال اه بقي
انه اذا قال الكوفيون ان الخبر حال وان الاسم مرفوع بما كان مرفوعا به
فما خبر المبتدا عندهم وهل الحال سدت مسده يحرر بالنقل عنهم (الثالث)
قال ابن هشام قوله ترفع كان المبتدا (ان قلت) هذا تحصيل الحاصل لانه
كان مرفوعا (قلت) لان هذا رفع بعامل لفظي وذلك بعامل معنوي
فنزل المغايرة في الوصف منزلة المغايرة في الذات قوله (كان ظل)
نص سيبويه يقتضي ان لا حصر لقوله وما كان نحوهن من الفعل مما
لا يستغني عن الخبر فاحال الامر فيها على القياس وعلى هذا فهم ابن خروف
قوله وعليه الرضي قوله (وصار) قال ابن هشام الذي يظهر لي ان صار ليس
من اخوات كان وانما هو من باب الفعل والفاعل والمفعول والدليل علي
ذلك امران احدها اني اقول صار الجاهل عالما وصار الفقير غنيا وصار
الطين خزفا فاجدها داخلة علي ما ينعقد منه مبتدا وخبر وليس في اخواتها
شيء هكذا ويوضح ذلك انه يجوز اسنادها لضمير الشأن والحديث الثاني
أن صار يجوز فيها بالاجماع ان تلحق همزة النقل فاءها وان تضعف عينها
فتزداد منصوبا تقول صيرت الطين خزفا واصرته خزفا وهذا مبطل لما
ذكروا من وجهين (احدهما) انا لم نجد النقل واقعا في شيء من هذا الباب
فخالفتها لكلمات هذا الباب يدل ظاهر على انها ليست منها (والثاني)
انا اما ان نقدر الذي انتصب مفعولا ومابعده مفعولا فيكون النقل مخرجا
لغير المنقول عنه الاسناد وهو الاسم عما كان به قبل ذلك والنقل ليس
هذا شأنه واما ان نقدره مفعولا ومابعده خبرا فهذا مردود من وجهين
(احدهما) انهم لا يقولون به وانما يقولون انهما مفعولان (والثاني) انه ليس
لنا في النواسخ ما يتعدي والذي أوقعهم في المسئلة انهم جعلوا كان التي
بمعني صار من الباب حين وأوا لها منصوبا بعد مرفوع لا تفارقه في الاستعمال
ورأوها بلفظ كان التي هي محل اتفاق ثم لما رأوا بعد ذلك صار بمنزلتها في

عليه الالف واللام لقصد شمول
الجنس حقيقة فانه من جهة اللفظ
معرفة وشياعه باق فهو بذلك
في حكم النكرة فمن اجل ذلك جاز
أن يوصف بمعرفة مراعاة للفظه
وبنكرة او جملة مراعاة لمعناه
وقد تقدم التنبيه على مثل هذا
(ويبلغ المعهود رتبة العلم*
كالنجم والاداة فيه تلتزم)
(وان ينادى او يضف تجردا*
ودون ذين قد يري مجردا)
(وذو اضافة يصير علما*
غلبة كابن الزبير فاعلما)
(وذي الاضافة التزامها أشد*
من التزام أل علي القول الاسد)
قد يكون الاسم معرفة بالالف
واللام العهديتين او بالاضافة
فيغلب استعماله كذلك حتى
يرتقي في التعيين والاختصاص
الي درجة العلم بل ربما زاد وضوحا
فمن ذلك المدينة غلب استعمالها
على دار الهجرة ومن ذلك
الكتاب غلب استعماله على
كتاب سيبويه من ذلك الشافعي

رضى الله عنه غلب استعماله على الامام محمد بن ادريس رحمهما الله تعالى ومن ذلك النجم غلب على الثريا وكذا ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وابن الزبير وابن عمرو بن العاصى غلبت اسماؤهم على العبادلة رضي الله عنهم الا ان ذا الالف واللام قد يفارقانه ان نودي او اضيف كقولك ياصعق وكقولك فى المدينة مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكقولك للجبهة وهي احدي منازل القمر جبهة الاسد قال الشاعر

يا من رآعارضاً يكفكفه * بين ذراعي وجبهة الاسد

وربما حذفت الالف واللام دون نداء ولا اضافة كقول الشاعر

تنظرت نسراً والسماكين اى هما * علي من الغيث استقلت مواطره

واما المضاف الغائب كابن الزبير فلا ينتزع عن الاضافة بنداء ولا غيره اذ لا يعرض فى استعماله داع الي ذلك (وقد تقارن المعني عدوها وهذا عندى غلط علي غلط وليس كان التى بمعنى صار منها لبعض ماذكرت وعدم صحة الاقتصار علي المرفوع بمنزلته في قولك انقلبت الخمر خلا (فان قيل) يجوز ان يقال انقلبت بخلاف كان (قلت) ان سلم فسببه ان كان مشتركة بين معان ولا يعلم أن المراد بها معني التصيير الا بذكر المنصوب فلهذا التزم ذكر منصوبها ليظهر معنى وما ارادوا به بخلاف انقلب (فان قلت) لو كان الذي حملهم علي عد كان التي بمعنى صار ما ذكرت لعدوا كان التي بمعنى كفل وبمعني غزل (قلت) منعهم من ذلك انهم رأوا معمولي كان وكان اعني التي بمعني كفل أو غزل ثانيهما غير الاول قطعا ووجدوا الثاني هنا لا يباين الاول من كل وجه بل الاول اصل له فوجدوها اقرب لباب كان فعدوها قوله (ليس) قال ابن هشام وجد بخط ابن الجواليقي اخبرني أبو زكرياء عن ابى بكر ابن سعيد النحوي عن ابي القسم القصباني قال دخلت علي الصيد لانى فى موضعه الذي مات فيه فقال لى اين كنت فقلت عند الزعفراني فقال فيم كنت فقلت سألنى عن وزن ليس فقلت فعل او فعل فقال لي اخطأت وان كان لم يعلم بخطئك فقلت فما وزنه قال فعل ولم اساله عن علة ذلك ومات وفي قلبي حزازة فرأيته فى النوم فسألته عن ذلك فقال لا يكون فعل لان فعل لا يخفف ولا فعل لان دوات الياء لا تاتى على فعل فتعين ان يكون فعل ثم خفف بحذف الكسرة كما تقول في علم علم (قلت) ولا تنفاء فعل وجه ثان وهو ان افعال هذا الباب مشبهة بالمتعدي وفعل لا يكون الا قاصراً ولهذا لم يجئ ثلاثيات الباب الاعلي فعل أو فعل *(تنبيه)* قال ابن الحاج كلمات الباب كلها افعال لا اعرف في ذلك خلافا فى غير ليس الا ما حكى العبدي عن المبرد انها حرف قال العبدي وهو اطرف من قول من قال بذلك في ليس وعسي ولا ابعده لانها لا تدل على حدث وانما سيقت لتفيد معني المضي فيما بعدها من الخبر لا فى نفسها فهذا غير بعيد على ما يقولونه من

انها لا مصدر لها والمرتضى عندي في ليس انها حرف لانها دخلت في حده وخرجت من حد الفعل وأما ان عملها عمل الفعل وحكمها غالباً حكمه فمما ينبغي ان لا يختلف فيه فينبغي ان تحمل تسمية س والمتقدمين لها فعلا على ذلك قال وباحثت ابن عصفور في ليس فقال ان المتكلم بها منبيء عن معنى تصوره في نفسه وذلك المعنى بالنسبة الى زمن النطق ماض فهي دالة على زمن ماض وزعم انه استأثر بهذا في بيان فعليتها فقلت له كل الحروف بل كل الالفاظ كذلك قال نعم الا انا قلنا بذلك في ليس لدلائل قامت على فعليتها

قوله (برحا) قال الزمخشري فان قلت لا أبرح ان كان بمعنى لا أزول من برح المكان فقد دل على الاقامة لا على السفر وان كان بمعنى لا أزال فلا بد من الخبر قلت معنى لا أبرح لا أزال وحذف الخبر لان الحال والكلام معاً يدلان عليه اما الحال فلانها كانت محل سفر وأما الكلام فلان قوله حتى ابلغ غاية مضروبة تستدعي ما هي غاية له فلا بد ان يكون المعنى لا أبرح اسير ووجه آخر وهو أن يكون التقدير لا أبرح مسيري حتى ابلغ على أن يكون حتى ابلغ هو الخبر ثم حذف المضاف وانيب المضاف اليه منابه وهو ضمير المتكلم فانقلب الفعل عن لفظ الغائب الى لفظ المتكلم وهو وجه لطيف ويجوز ان يكون المعنى لا أبرح ما أنا عليه بمعنى الزم السير والطلب ولا افارقه كما تقول لا أبرح المكان قال ابن هشام اصل السؤال ان برح تكون بمعنى فارق كقولك برحت المكان اي فارقته وبمعنى زال كقولك ما برح زيد محسناً وح فتشكل الاية الكريمة عليهما والجواب عنهما من ثلاثة اوجه الجوابان الاولان على ان تكون بمعنى أزال والثالث على ان تكون بمعنى افارق

قوله (لشبه نفي) الخ احسن منه قوله في الكافية * لنفي او شبه نفي متبعه * وفسر في الشرح شبه النفي بالنهي والتقليل وأنشد. صاح شمر البيت وقوله «ان امرءاً غير منفك اسير هوي: وقوله «قلما يبرح المطيع هواه» وجلا ذا كئابة وغرام» ولم يذكر الدعاء فتكون اربعة قال ابن هشام وهو موافق

الاداة التسميه * فتستدام كاصول الابنيه) قد يسمى باسم فيه الالف واللام فلا يفارقانه لانهما منه بمنزلة سائر حروفه ومن ذلك الالف واللام المفتتح بهما الله في اصح القولين ومن ذلك الالف واللام في اليسع ومن ذلك الالف واللام في ذي الكلاع وهو علم لاحد اقيال حمير ومن ذلك الالف واللام في اللات وقد زيدت الالف واللام على سبيل اللزوم في الان والذي والتي وفروعهما مع انتفاء العلمية فلان يكون ذلك في بعض الاعلام أحق لان الاعلام قد تنفرد في لفظها بما لا يوجد في غيرها

﴿ باب الابتداء ﴾

(المبتدا مرفوع معنى ذو خبر * أو وصف استغني بفاعل ظهر)

(كابى مقيم واسار انتما * وماشج هما فقس عليهما)

(وان خلا الوصف من استفهام أو * نفي فاخبارا به له عزو)

(وكونه مبتدأ واه لدى * عمرو وعده سعيد جيدا)

المبتدا على ضربين احدهما مبتدا ذو خبر في اللفظ أو في التقدير كقولك زيد قائم ولولا عمرو لقعدت والثاني مبتدا لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير بل له فاعل يحصل بذكره من الفائدة مثل ما يحصل بذكر الخبر لذي الخبر وذلك كقولك اقائم الزيدان فقائم مبتدا لا خبر له لانه قصد به ما يقصد بالفعل اذا قيل ايقوم الزيدان فاستغنى بما ارتفع به عن شيء آخر كما يستغني الفعل ونبهت بالاستغناء على ان نحو اقائم ابواه زيد لا يدخل في ذلك لانه وصف لم يستغن بفاعله عما بعده فهو اذا خبر مقدم وزيد مبتدا وليس المراد بظهور الفاعل ان يكون من الاسماء المظهرة دون المضمرة بل المراد ان يكون غير مستتر احترازا من نحو اقائمان الزيدان فانهما خبر مقدم ومبتدا مؤخر وقائمان وصف ذو

لا بنه اذ انشد من مثل النفي * ولا يزال منهلا بجرعائك القطر، وقال في شرح الكافية أيضا ما كان منها بلفظ الماضي نفي بما اولا اوان وما كان بلفظ المضارع نفي بكل نافٍ حتى ليس وأنشد * ولست وان اقصيت أنفك ذا هوي * به الماذل القاسي يمهد لي عذرا * اه وبه يعلم ما في كلامه هنا لانه أطلق في النافي مع فرضه الكلام في الماضي لان غيره سياتي في قوله وغير ماض الخ بل يرد عليه ان شبه النفي النهي وهو لا يدخل الا على المضارع الا أن يقال في كلامه معطوف محذوف مع عاطفه والتقدير وهذه الاربعة وغيرها مما سأذكره من مادتها أو مضاف محذوف أي ومادة هذه الاربعة والمراد بالمادة الحروف الاصول مع قطع النظر عن الهيئة وقوله متبعة قال ابن هشام في حواشي ابن الناظم يعم المتصلة والمنفصلة عنه نحو * ولا أراها تزال ظالمة * اه وعليه فلا يرد قول المنكت انه يرد على قوله متبعة انها قد تفصل من النافي بالقسم والجملة المعترضة قوله (مسبوقا بما) فاما قوله ، دمت الحميد فما تنفك منتصرا: على العدي في سبيل المجد والكرم * فشكل لانه ان قدر حالا فالحال نكرة او خبرا فانما ترفع دام الاسم وتنصب الخبر بعد ما الظرفية والجواب الاول وأل زائدة مثلها في ليخرجن الاعز منها الاذل قوله (كأعط مادمت) الخ ان كان أعط مثلها في فلان يعطي ويمنع فلا تنازع والا فهو من تنازع اسم وفعل ويحتمل اعمال الاول على حد ، بمكاظ يغشي الناظرين اذاهم لمحواشعاعه. وأن لا يكون على التنازع أحسن يعني لضعف معنى اعط درهما وظاهر كلام الشارح أنه من التنازع قوله (وغير ماض) الخ قال الله تعالى كونوا قردة خاسئين في الخصائص خبر ثان لا صفة والا لكان الاخلق خاسئة ولان القرد لا يكون الا خاسئا لذله وصغاره فوصفه بذلك لا يفيد بخلاف أن يكون التقدير كونوا قردة كونوا خاسئين وقد يقال انه وصف مؤكد قال ابن هشام قال بعض الطلبة وبحثت هذا معه خاسئين حال من اسم كان فقلت كان الناقصة متى عملت في الحال وعلة المنع عدم دلالتها على الحدث اه وفيه

ما لا يخفي هـذا وقال الفارضي وقول الشيخ مثله مسموع بالنصب ونص بعضهم علي ان الفعل المقرون بقد لا يعمل فيما قبله وسياتى فى الفاعل

(تنبيـه) أورد الشاطبي على قوله ان كان غير الماضى منه استعملا انه يقتضي ان غير الماضى انما يعمل اذا كان العرب قد استعملته ونطقت به وان ذلك يتوقف علي السماع وليس كذلك بل لنا استعماله وان لم نسمعه ولا نتوقف على السماع الا فى موضعين اذا كان الفعل غير متصرف كليس او منع مانع صناعي من استعماله كمامنع النفى فى مازال واخواتها من استعمال فعل الامر لان النفى لا يصلح مع الامر ثم اعتذر بأن مراده التنبيه على مثل ليس ودام وماله مانع من جريان القياس وأما ماعدا ذلك فهو في حكم المسموع وان لم يسمع ثم قال هذا اقصى ماوجدت فى الاعتذار وليس كل داء يعالجه الطبيب اه ملخصاً وقال الشهاب القاسمي بعد نقله يمكن حمل كلام المصنف على المسامحة ومعني قوله استعملا جاز استعمال وان لم نعلم استعمالهم له لظهور أن المقيسات لا يتوقف ارتكابها على السماع اه ولعله يرجع لجواب الشاطبي فتأمل قوله (وفي جميعها توسط الخبر) الخ قال ابن هشام قد يقال مضى ان كان وأخواتها ترفع الاسم تشبيهاً بالفاعل وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول وسياتي أن الفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك اسم هذه الافعال لا يتقدم عليها وياتى ان المفعول يجوز له أن يتوسط بين الفعل والفاعل نحو ولقد جاء آل فرعون النذر ويجوز له ان يتقدم عليها نحو اياك نعبد فكذلك الخبر في هذا الباب يجوز له ان يتوسط وان يتقدم مالم يعارضه معارض اه اى فان عرض معارض لا يكون كل من التوسط والتقدم جائزاً بل يكون اما واجباً او ممتنعاً وبين الشارح ذلك قال ومن موجب التوسط ان يكون الاسم مضافاً الى ضمير يعود على شئ من الخبر نحو كان غلام هند بعلها وفيه ان التقدم في المثال جائز لاندفاع محذور عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة به كالتوسط ولهذا قال الناظم في شرح التسهيل ان الواجب فى المثال احدهما علي سبيل

فاعل مستتر فلو رفع فاعلا غير مستتر لصلح للابتداء سواء كان الفاعل الظاهر من المضمرات نحو اسار انتما أو من غير المضمرات نحو اقائم الزيدان واذا كان الوصف المذكور مسبوقا باستفهام أو نفى فلا خلاف في جعله مبتدا عند عدم مطابقته لما بعده فان تطابقا في الافراد نحو اقائم زيد جاز ان يكون خبراً مقدما ومبتدا مؤخرا وان يكون مبتدءاً مقدماً وفاعلا مغنيا عن الخبر فان لم يكن الوصف مسبوقا باستفهام ولا نفي ضعف عند سيبويه اجراؤه مجري المسبوق باحدهما ولم يمتنع واجاز الاخفش ذلك والكوفيون دون ضعف ومن شواهد استعمال ذلك قول بعض الطائيين

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * مقالة لهبي اذا الطير مرت

فتقول قام الزيدان والزيدون كما تقول اقائم الزيدان والزيدون

(ومفردا أو جملة يأتي الخبر * أو ظرفا أو حرفا ومابه يجر)

(وخبرا بمبتدا أو بابتدا * أو بهما ارفع والمقدم اعضدا)

(وقال أهل الكوفة الجزآن قد * ترافعا وذا ضعيف المستند)

افراد الخبر هو الاصل نحو زيد قائم ويكون جملة وظرفا وجارا ومجرورا نحو زيد قام أبوه وعمرو غلامه منطلق وخالد خلقك والسفر غدا والحمد لله وقد تقدم تنبيه على ان المبتدا مرفوع بالابتداء اذا المبتدا مرفوع معنى اذ ليس مع المبتدا معنى الا الابتداء واما الخبر فرافعه المبتدا وحده أو الابتداء وحده أو المبتدا والابتداء معا هذه الثلاثة اقوال اقوال البصريين والاول هو قول سيبويه وهو الصحيح والاستدلال على صحته وضعف ماسواه يفتقر الى بسط وهو اليق بشرح الكتاب الكبير فمن اجب الوقوف عليه فليسارع اليه وقد ذكرناه مستوفيا

التخيير ولم يقف عليه الدماميني فاورد التوقف لنفسه وقال نعم يجب التوسط في نحو يعجبني ان يكون في الدار صاحبها اذ لا يتقدم الخبر على الناسخ لاجل الحرف المصدري وقال الناظم في شرح التسهيل يجب توسط الخبر اذا كان الاسم مقصودا بحصر نحو قوله تعالى ما كان حجتهم الا ان قالوا او قال فيه ان الاستدلال لجواز التوسط بقوله تعالى فما كان جواب قومه الا أن قالوا أولى من الاستدلال بقوله تعالى وكان حقا علينا نصر المومنين لان بعض القراء أجاز الوقف على حقا ناويا في كان ضميرا اهـ فليتأمل ذلك لان التوسط في فما كان جواب قومه الا ان قالوا واجب لقصد الاسم بالحصر فكيف يمثل بالاية لتوسط جائز لم يعارضه معارض ثم ان كلام المغني يقتضي أن التوسط في مثل ما كان حجتهم الا ية فما كان جواب قومه الا ية انما هو لئلا يلزم الاخبار عن المعرفة بما هو أعرف منها وأنه لا مانع من رفع حجتهم وجواب على الاسمية لكان من حيث المعنى وفيه ما عرفت والحق أن التوسط لما قاله في شرح التسهيل لان القاعدة وجوب تاخير المحصور فيه واما الاخبار بالاعرف عما دونه فلم ينظروا اليه كما مر بل في باب النواسخ أجازوا الاخبار بالنكرة عن المعرفة قوله (وكل سبقه دام) الخ يتصور في مسئلة التقديم بحسب العقل عشر صور لان الخبر اما أن يتقدم على الاسم فقط وهي مسئلة التوسط أو عليه وعلى الناسخ والاسم يتقدم على الناسخ وكلاهما يتقدم على الناسخ اما مع تقدم الاسم على الخبر او تأخر وكل من هذه الصور الخمسة اما جائز او واجب لكن تقدم الاسم اما وحده او مع الخبر على الناسخ لا يجوز فهذه ست صور وبقيت الصور الخارجية أربعا توسط الخبر جوازا او وجوبا وتقدمه كذلك واعلم انه قد يكون الواجب تخيرا اما التقديم او التوسط كما مر عن شرح التسهيل واذا لوحظ ذلك زادت الاقسام فتدبر قوله (كذاك سبق خبر ما النافية) اي لان لما الصدر فيمتنع ان يتقدم احد اركان جملتها عليها وظاهره ان ما مختصة بذلك دون لا وان مع انه في باب التعليق عدهما

مما له صدر الكلام ولا نطيل بذلك لان الشيخ ابن غازي أطال في المقام وأطاب فراجعه قوله (ومنع سبق خبر ليس اصطفي) اتفقوا على انه لا يتقدم عليها اذا كانت استثنائية لانها حينئذ بمنزلة الا بل يكون في لا يكون في الاستثناء كذلك وان كانوا لا يختلفون في أن خبرها يتقدم قبل ان تصير استثناء فالذي كان مختلف في خبره بذلك اجدر * هذا واستدل مجيز تقديم خبرها بتقديم معموله ونقض هذا الاستدلال بجواز ان في الدار زيد جالس واجاب الخفاف بان القاعدة مطردة باجماع لم تنقض الا في هذه المسئلة والشاذ لا تخرم به القواعد قال ابن هشام قلت وينبغي ان يكون المثال ان فيك زيداً راغب اذ قد يقال في الظرف الثاني انه خبر اول والوصف خبر ثان وزعم ابن خروف ان القاعدة الثانية منخرمة ايضاً اعني قاعدة أزيداً لست مثله محتجاً بقول سحر في ايها المائح دلوي دونك قوله (وذو تمام ما برفع يكتفي) ذو تمام خبر مقدم وما مبتدا مؤخر لان ذو هنا نكرة لاضافتها الي نكرة قوله (وما سواه ناقص) ما مبتدا وناقص خبر ولا يجوز العكس لان ناقص نكرة وح ففيه عدم مراعات المعنى لان المقصود الاخبار عن الذي يكتفي برفوعه بانه تام لا العكس فمن ثم اعترض عليه في هذا البيت ابن هشام بانه عكس المعنى المقصود ذكر ذلك عند قوله وغيره معرفة * هذا وكلامه شامل لما كان متعديا كصار بمعني قطع اوضم وكان بمعني غزل لان معني الاكتفاء به أن يستقل به الكلام حتى يكون جملة من فعل وفاعل واما الفضلة فمستغني عنها في الاسناد قاله الشاطبي وبه يعلم ما في قول التصريح ان هذه الافعال اذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم اه من القصور لان كون مرادفها قاصراً غير لازم لكن تعقب ابن غازي كلام الشاطبي بعدم الاحتياج اليه لان هذه ليست من افعال هذا الباب ولما عد الناظم الادوات التامة عد منها ما هو لازم وما هو متعد فراجع حاشيتنا على الفاكهي

(تنبيه) كان اللائق ان يقدم الكلام على معمول الخبر تقديماً وتاخيراً

(وقد يجر زائداً من مبتدا * منكراً ان دون ايجاب بدا)

(وربما جر به باء زائده) نحو بحسب الاذكياء الفائده) لما بينت ان المبتدا مستحق للرفع وكان لفظه قابلا للجر بمن والباء الزائدتين نبهت علي ذلك في هذين البيتين فاما جره بمن فمطرد لكن بشرط كونه نكرة بعد نفي أو استفهام يشبهه نحو ما لكم من اله غيره وهل من خالق غير الله واما جره بالباء فنحو بحسب الذكي فائدة وبحسبك حديث هذا اذا كان المتأخر نكرة فلو كان معرفة فالاجود ان يكون مبتدا وبحسبك خبراً مقدما فان حسبا من الاسماء التي لا تعرفها الاضافة

(والخبر المفيد ان يجمد فلا * ضمير فيه في الاصح فاقبلا)

(وفيه ذو اشتقاق أو مضمرا * ان يخل من رفع لتال ظهرا)

(وان تلا غير الذي تعلقا * به فابرز الضمير مطلقا)

(في المذهب الكوفي شرطذاك ان * لا يومن اللبس ورأيهم حسن) الخبر المفرد اما جامد والمراد به هنا ماليس صفة تتضمن معني فعل وحروفه واما مشتق والمراد به هنا ما تضمن معني فعل وحروفه من الصفات فاذا كان الجامد خبراً فلاضمير فيه لان تحمل الضمير فرع على كون المتحمل صالحا لرفع ظاهر علي الفاعلية وذلك مقصور على الفعل أوماهو في معناه فلاحظ للجامد في ذلك خلافا للكوفيين والى مذهبهم اشرت بقولي في الاصح واذا كان المشتق خبرا استحق لقيامه مقام الفعل فاعلا مستترا أو بارزاً من الاسماء الظاهرة أوبارزاً من الضمائر المنفصلة فالاول نحو زيد قائم والثاني نحوزيد قائم أبوه والثالث نحوزيد هند ضاربها هو فزيد مبتدا وهند مبتدا ثاني وضاربها خبر هند في اللفظ وهو في المعني لزيد وهو فاعل بضاربها ولو قيل

على الكلام على النقصان والتمام وكذا فعل في الكافية الشافية قوله (والنقص في فتيء ليس) الخ لاترد عليه فتأ لانه لم يحكم عليها ولا مجيء ليس عاطفة لانها حرف لامرفوع لها ولا منصوب فلا توصف بالتمام ثم ان المصنف لا يسلم ثبوت ذلك ولا المهملة في نحو وليس منها شفاء النفس مبذول، لانها لامرفوع لها فيقال اكتفت به ولا اجازة ابي علي تمام زال لانه رأي لا رواية ولا حجة له في البيت لامكان تقدير الخبر كذا بخط ابن هشام وفي خطه ايضاً في الارتشاف لا أعلم احداً ذكر أن فتيء بالكسر تكون تامة الا الصغاني فانه قال ان في نوادر الاعراب فتئت عن الامر فتئا اذا نسبته فتكون حينئذ تامة قوله (ولا يلي العامل معمول الخبر) قال في شرح الكافية ينبغي أن يعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع في غير هذا الباب كمنعه فيه فلو قيل جاء عمراً يضرب زيدلم يجز كما لا يجوز كان الماء يشرب زيد لان سبب المنع ايلاء الفعل معمول غيره فلا يختص بفعل دون فعل اه وفي الرضي وأجازه الكوفيون في غير الظرف وانما منع البصريون ذلك للفصل بين العامل الضعيف ومعموله بغير الظرف اه وقضية تقييده العامل بالضعيف الجواز في غيره وقضية قوله بغير الظرف ان الفصل بالظرف في غير كان جائز على تقدير انه ككان وقال ابن هشام في الحواشي نصوا على أن المسئلة لاتختص بباب كان فلو قلت جاءني زيداً اخوك ضاربا علي معنى اخوك ضاربا زيداً لم يجز فهل يجوز ذلك بالظرف كما جاز هنا نحو جاءني عند المسجد زيداً كلا على ان عند متعلقة باكلا اورأيت في المسجد زيداً معتكفاً قال ابن عصفور في * متى ماترد يوماً سفار تجد به * اديهم يرمى المستجير المعورا * لاينتصب يوماً تجد لان فيه حينئذ فصلا بأجنبي * (تنبيه) * أفهم كلامه انه يجوز تقديم معمول الخبر وحده اومع الخبر على العامل وقال ابن هشام ان قدمته وحده قال ابن عصفور في شرح الجمل لم يجز حتى ولو في الظرف لكثرة الفصل وخالف ذلك في المقرب فاجازه وهو الحق نحو أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وان قدمته مع الخبر جاز

وقال في محل آخر باب مايجوز اذا بعد من عامله ويمتنع اذا قرب منه وذلك نحو طعامك كان زيد آكلا وكان طعامك زيد آكلا دليل الاولي وأنفسهم كانوا يظلمون اه واعلم أنه يتصور في تركيب كان زيد طعامك آكلا ٢٤ صورة ولم أر من ضبطها وانما عدوا الصور بلا ضبط وحصل في النسخ تحريفاً فظن الشهاب ابن قاسم ان في بعض العبارات زيادة وفي بعضها نقصاً لانه قال ان ماسرده في الاشباه والنظائر مخالف لما سرده الدماميني عن المرادي حكماً وتصويراً ومن لازم مخالفة التصوير ماقلناه وذلك بعض الظن فان الصور محصورة في العدد المذكور بمقتضي القانون وبيانه ان التركيب الاول هو الجاري علي مقتضي الطبع وهو كان زيد آكلا طعامك وفي تقديم المعمول فقط ثلاث صور لانه اما ان يتقدم علي الخبر فقط او عليه وعلي الاسم او عليهما وعلي العامل وفي تقديم الخبر فقط صورتان وفي تقديم الاسم فقط صورة وفي تقديم الخبر ومعموله ست صور لانهما اما ان يتواليا وفيه اربع صور تقديمهما على الاسم فقط مع تقديم الخبر علي معموله او تاخيره عنه تقديمهما عليه وعلي العامل مع تقديم الخبر على معموله او تاخيره عنه واما ان لا يتواليا وفيه صورتان تقديم الخبر علي العامل ومعموله على الاسم تقديم معمول الخبر علي العامل الناسخ وتقديم الخبر علي الاسم وفي تقديم الاسم والخبر علي العامل الناسخ صورتان لان الاسم اما ان يتقدم على الخبر او يتأخر عنه وفي تقديم الاسم ومعمول الخبر على العامل الناسخ صورتان لان الاسم اما ان يتقدم على معمول الخبر أو يتأخر عنه وفي تقديم الاسم على العامل وتقديم معمول الخبر على الخبر صورة وفي تقديم الاسم والخبر ومعموله على العامل ست صور لانها اما ان تتقدم علي صورتها او يتقدم معمول الخبر عليه فقط او عليه وعلي الاسم او عليهما مع تقديم الاسم أو تاخيره او يتقدم الخبر ومعموله معاً علي الاسم اما مع تقدم الخبر او تأخره او يتقدم الخبر فقط علي الاسم قوله (ومضمر الشأن) الخ قال في شرح التسهيل أقوي ما احتج به الكوفيون قول الشاعر

زيد هند ضاربها دون ابراز الضمير لم يجز عند البصريين وجاز عند الكوفيين في مثل هذا لان المعني مفهوم فلو خيف اللبس وجب الابراز عند الجميع ومثال مايخاف فيه اللبس قولك زيد عمرو ضاربه والهاء لعمرو والضارب زيد فان ذلك لا يعرف الا بابراز ضمير الفاعل فاذا قصد كون زيد مضروبا وعمرو ضاربا استتر ضمير الرفع ففرق الكوفيون بين مايومن فيه اللبس وبين مالا يومن فيه ولم يفرق البصريون بينهما ليجري الباب على سنن واحد

(وقد يساوي الجامد المشتق ان* يكن نحو خالد هزبر لا تهن)

حق الخبر المفرد ان يكون مدلوله ومدلول المبتدا واحداً بوجه ما كقولك وانت تشير الي السبع المسمي اسداً هذا اسد فالضمير في اسد حينئذ لجموده وعدم تاوله بمشتق فلو اشرت الى رجل وقلت هذا اسد لكان

لئن كان سلمى الشيب بالصد مغريا * لقد هون السلوان عنها التحلم

أى لئن كان الشيب مغريا سلما فقدم سلمي وهو منصوب بخبر كان على اسمها ولا سبيل الي ضمير الشأن لظهور النصب في الخبر فسلم الدليل ولم يوجد لمخالفته سبيل اي ولا سبيل الى زيادة كان لظهور النصب في الخبر ولا يقال انه نصب على الحال وكان تامة لان معمول الحال لا يلي العامل فيه لما مر أن القاعدة لا تختص بباب كان وليس قبل كان ما يصلح لان يجعل في كان ضميره وأما دعوي الضرورة فلا يخفي ضيق سبيلها لدي الناظم فلا ينبغي ان يرد عليه بها ثم قيل يحتمل كون سلمي منادي قال المنكت ورد بقوله لقد هون السلوان عنها التحلم ولو اراد النداء لقال عنك اه وفيه أنه ما المانع من الالتفات واعلم انه يرد على ما ذكروه هنا من التخاريج في نحو * بما كان ايام عطية عودا * من جعل كان شأنية تقديم معمول الخبر الفعلي علي المبتدا وهو وان جاز في باب النواسخ بدليل أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون لا يجوز هنا لانه بجعل كان شأنية خرجت المسئلة عن باب النواسخ لكن ذكر في مغني اللبيب في شروط الحذف انه لا يلزم من منع تقديم الخبر الفعلي منع تقديم معموله لانه لا يلزم علي تقديم المعمول لبس ولا اعمال العامل الضعيف ولا تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه قوله (وقد تزاد كان) كما اجريت كان مجرى الادوات في الدخول علي الجمل الاسمية كذلك اجريت مجراها في استعمالها وانما ذلك علي سبيل الادوات والتقليل بالنسبة الى عدم زيادتها فلا ينافي أن الزيادة كثيرة في نفسها ولا يرد ح ان الشاطبي قال ان الاستقراء دل على أن القليل الدال عليه قد لا يقاس عليه بخلاف صريح لفظ القلة وزيادة كان بشروطها مقيسة لان ذلك فيما كانت قلية الدال عليها قد في نفسه ولا يقتضي الكلام أيضاً انها تزاد كثير في غير حشو وقال الشارح وتتعين للزيادة اذا وقعت حشواً واللزوم لا يوخذ من كلام ابيه وانما اشترط كونها في الحشو لان الزيادة دليل علي الطرح والابتداء يقوي الكلمة ويدل علي الاعتناء

ذلك فيه ثلاثة أوجه احدها تنزيله منزلة الاسد مبالغة دون التفات الي تشبيه كقول الشاعر

لسان الفتى سبع عليه شداته *

فان لم يرع من غرر به فهو آكله

والثاني ان يقصد التشبيه فيقدر مثلا مضافا اليه في هذين الوجهين لا ضمير في اسد والثالث أن تؤول لفظ اسد بصفة وافية بمعنى الاسدية وتجربه مجري ما اولته به فتحمله ضميراً أو ترفع به ظاهراً ان جرا علي غير من هوله كقولك هذا اسد أبناؤه وهذا أيضاً شائع في النعت والحال فمن النعت قول العرب مررت بقاع عرفج كله فكله توكيد للضمير المرتفع بعرفج لان عرفجا ضمن معني حسنا ومثله مررت بقوم عرب اجمعون فضمن عربا معنى فصحا ورفع به ضميراً واجمعون توكيداً له ومن امثلة الكتاب مررت بزيد اسدا شدة فنصب اسداً علي الحال ومثل ذلك قول الراجز

بها ولهذا لم تزد الحروف أولا ولم تلغ ظن ولا اعملت اذن الا أولا فاذا ثبت ان الذى اصله الزيادة وهو الحروف لا يزاد اولا فما ظنك بالفعل حتى منع بعضهم من زيادة لا في لا اقسم بيوم القيامة وقال انها نافية رادة على من جحد البعث وانكر القيامة وقد حكي الله ذلك عنهم في مواضع من كتابه وان كان في سور اخرى كما كان ما انت بنعمة ربك بمجنون جوابا لياأيها الذى نزل عليه الذكر والزيادة في هذا الباب شائعة بثلاثة شروط وقد يتخلف (الاول) كونه كان وحمل عليه جماعة من كان في المهد صبيا قالوا الان كل الناس كانوا في المهد صبيانا فهذا يقتضى انهم لا يتكلمون وانما المعنى من هو الان في المهد في حالة كونه في المهد وشذ ما اصبح ابردها ونحوه (الثانى) كونه بلفظ الماضى وشذ انت تكون ماجدا ومن ثم كان خطأ قول من قال في اكاد اخفيها ان اكاد زائدة لوجهين الاول انه لم يثبت زيادتها في موضع والثانى ان المضارع كالاسم وهو لا يزاد ووجه ثالث وهو ان فيها ضميرا لا تنفك عنه فهو وهي جملة فتكثر الزيادة وبهذه الوجوه يرد قول الكوفيين فيما حكاه ابن الخباز عنهم انهم زعموا زيادة يكد في لم يكد يراها ووجه رابع وهو ان الاعتداد بها أقوى في المعني من تركها (الثالث) كونها بين جزءي جملة وشذ على كان المسومة العراب *(تنبيهان)* (الاول) الزائد اما في اللفظ والمعنى نحو فبما نقضهم وفائدة هذا مجرد التوكيد واما في اللفظ دون المعنى كما هنا (الثانى) صرح ابن عصفور بان معني الزائدة كمعنى الناقصة ولم يصرح بحكم الزائدة هل لها اسم وخبر كالناقصة أو فاعل كالتامة أو لا معمول لها قال ابن الحاج وظاهر كلامهم انها تامة وانما تعتبر زيادتها بوقوعها بين مالا يستغني احدهما عن الاخر فالزيادة فيها نظير الالغاء في باب ظن لان ظن واخواتها لا تسمي زائدة وسببه عندى ان كان الزائدة لا تحتاج لاكثر من فاعل غائب يستتر فيها وهو عائد على مضمون الجملة فتجيء صورتها صورة مالا حكم له ولا عمل بخلاف ظننت فان ظننت لا بد لها من فاعل مصرح به وانما تلغي عن

وصاحب لا خير في شبابه * اصبح شؤم العيش قد رمابه
حوتا اذا ما زادنا جئنا به * ونملة ان نحن باطشنا به
ضمن حوتا معنى ملتقم ونملة معني حقير فنصبهما حالين
(وضمن الجملة ذكر المخبرى * عنه كهند بعلها غير جري)
(وربما خلت من الذكر الجمل * ان فهم المعني ولم يخف خلل)
(كقولك البر قفيز بكذا * بحذف منه فاعتبر كلا بذا)
(وحيث كان الذكر مفعولا وكل * أو شبهه مبتدءا فاحذف ودل)
(فاصبحت أم الخيار تدعى * على ذنبا كله لم اصنع)
(والزم لكوفيهم النصب لدى حذف اذا ما لم يعم المبتدا)
(وجملة تكون نفس المبتدا * تغني كدعوي المهتدي زدني هدي) الجملة المخبر بها ان كانت نفس المبتدا في المعني فحكمها في الاستغناء عن ذكر يرجع الي المبتدا حكم المفرد الجامد

ولاجل ذلك لم يفتقر ضمير الشأن الي مايرجع اليه من الجملة المخبر عنه بها ومثل ضمير الشأن في الاستغناء عن عائد قوله تعالى دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ومنه قوله صلى الله عليه وسلم أفضل ماقلته أنا والنبيئون من قبلي لا اله الا الله فان لم تكن الجملة نفس المبتدا في المعنى وجب اشتمالها على ضمير يعود على المبتدا أو مايقوم مقامه فالضمير نحو زيد قام ابوه والقائم مقامه قوله تعالي ولباس التقوي ذلك خير وقد يحذف العائد اذا كان عند حذفه لايجهل كقولك البر القفيز بدرهمين وكقوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور التقدير على أحد الوجوه ان كان الصبر والغفران منه لمن عزم الامور فان كان العائد مفعولا وكان المبتدا كلا اوشبهه جاز الحذف وبقاء المبتدا مبتدءا بلا خلاف ومن ذلك قراءة ابن

المفعولين وينبغي ان ينظر في قولك انا كان قائم وانت كان قائم هل سمع اولا فلا تتمحض زيادتها الا على ذلك والاقوي عندي ان ذلك كلام العرب لانهم يقولون ما كان احسني وما كان احسنك والحكم في ذلك كله واحد قوله (كما كان اصح علم ماتقدما) هي عند السيرافي تامة وفاعلها ضمير وهو مصدرها وعند آخرين ناقصة وهي متحملة لضمير ما وفعل التعجب خبرها (فان قلت) ما احسن ما كان زيد بتاخير كان عن احسن واجتلاب ما المصدرية صح أيضاً وكانت كان تامة وزيد فاعلها واجاز المبرد النصب مع بعده في المعنى فتقول ما احسن الذي كان هو زيدا كانه كان اسمه زيداً ثم انتقل عنه فاوقع ما على صفة الرجل قوله (ويحذفونها ويبقون الخبر) كما استعملت كان مستغنى عنها حيث تكون زائدة كذلك استعملت محذوفة حيث الحاجة اليها ثم تارة يكون اسمها محذوفا وتارة يحذف معها الخبر وتارة تحذف وحدها والغالب الاول لان الفعل وحروفه كالشيء قال ابن هشام في الحواشي وعكس هذا يحذفون الخبر ويبقونها والاسم وذلك حيث تدخل لام الجحود نحو ما كان الله ليذر المومنين على ما انتم عليه أي ما كان الله مريداً لذلك هذا قول البصريين وقال الكوفيون الخبر يذر واللام زائدة اه ومنه يوخذ ان حذف الخبر وحده كثير قوى لان مامثل به كذلك لكن ذكروا في باب كاد انها تفارق كان بامور منها حذف خبرها دون كان وقالوا في باب ان انما جاز حذف خبرها دون كان لانه لما منع من التقديم جبر بجواز الحذف كما في التصريح وقال في موضع آخر نقلا عن ابن جني واعلم ان حذف خبر كان واخواتها ضعيف في القياس وقلما وجد في الاستعمال (فان قلت) كيف وهو يتجاذبه شبهان شبه بخبر المبتدا وشبه بالمفعول من حيث هو منصوب بعد مرفوع بفعله * قلنا نعم ولكن دخله امر لم يوجد في واحد منهما وذلك ان كان الناقصة انما لزمت الخبر تعويضاً مما اخترم منها من دلالة الحدث فجاء متمما لها وعوضا من المخترم منها فلو حذفته لنقضت الغرض

الذي جئت به جري لذلك مجري ادغام الملحق وكحذف المؤكد لما فيه من تناقض المطلب الاتري ان التاكيد من مقام الاسهاب فالاطناب والحذف من مظان الايجاز والاختصار وهما ضدان وكنت رأيت اباعلي وقتاماه انسا بحذف خبر كان ولم أره راجعه ولا كثر في كلامه اه أقول ولا يخفى ما في كلامه لانه مبني على ان الناقصة لا تدل على الحدث وعلى تنافي الحذف والتاكيد وقد علمت مما مر ما فيهما وفي شرح الفارضي ولا يحذف خبر كان لانه عوض أو كالعوض من مصدرها لانها لا تؤكد بالمصدر كما سبق لكن في بعض أوجه الحديث المتقدم حذفها مع خبرها وابقاء الاسم وحده وسهل ذلك القرينة وأيضاً لا تكاد العرب تنطق بخبر كان في نحو وما كان الله ليعذبهم كما سياتي في اعراب الفعل وسبق انه يقتصر على اسم ليس للعلم بالخبر اه وقال فيما سبق وتختص ليس بمجيء اسمها نكرة بلا شرط وقد يقتصر عليه للعلم بالخبر كقوله «وأما الجود منك فليس جود *(تنبيه)* يتصور في الحذف هنا صور لان المحذوف اما كان وحدها أو الاسم وحده أو الخبر وحده او الاثنين منها أو الثلاثة فهذه سبع احتمالات عقلية ثلاثة احادية وثلاثة ثنائية وواحد ثلاثي ثم كل واحد اما جائز او واجب صارت أربعة عشر لكن حذف كان وحدها مخالف للقياس اذ لا يحذف الرافع ويبقي المرفوع الا في صور تاتي في باب الفاعل فينبغي ان تصور هنا بما يتصور فيها كالوقوع في جواب الاستفهام نحو لا زيد قائما في جواب هل كان زيد قائما واما حذفها وجوبا في مسئلة التعويض فلا يرد لان العوض بمنزلتها فكانه لا حذف وحذف الاسم وحده مخالف للقياس لانه كالفاعل ولا يقع الا اذا كان ضمير شأن وحذف الاسم والخبر وبقاء كان كذلك لان فيه بقاء الرافع من غير مرفوعه وحذف الخبر وحده علمت ما فيه وحذف الثلاثة لم يذكروه الا وجوبا في قولهم افعل هذا اما لا أي ان كنت لا تفعل غيره وانما كان واجب للتعويض وذلك في قولهم افعل هذا اما لا وانما كان واجبا لما

عامر وكل وعد الله الحسني ومنه قول أبي النجم أنشده سيبويه

قد أصبحت ام الخيار تدعى * علي ذنباً كله لم اصنع

وكذلك اذا كان المبتدا شبيهاً بكل في العموم أو الافتقار الى متمم للمعني نحو امرؤ ايدعوا الي خير اجيب وامر بخير ولو صبياً اطبع وكذا المشبه كلا بالافتقار الي متمم دون عموم كقول امرؤ القيس فثوب نسيت وثوب اجر وكقول النمر بن ثولب فيوم علينا ويوم لنا * ويوم نساء ويوم نسر

فان خلا المبتدا من ذلك والعائد مفعول لم يجز عند الكوفيين حذفه وبقاء المبتدا مبتدا بل يوجبون نصبه بمقتضى المفعولية الا في ضرورة شعر وخالفهم البصريون باجازة رفع غير ذلك في الاختيار علي ضعف ومن حجتهم في اجازة ذلك قراءة بعض السلف أفحكم الجاهلية يبغون بالرفع وقول الشاعر

أنشده ابو بكر بن الانباري
وخالد يحمد سادتنا بالحق لا
يحمد بالباطل فرفع خالداً مع
تفريغ الفعل بعده دون ضرورة
(وباستقر بل بمستقر *
يعلق الظرف وحرف جر)
(اذا بشئ منهما اخبر عن*
مبتدإ كعنده او لو شجن)
(واشترطوا افادة في كل ما*
يعنى به الاخبار من تكلما)
(لذاك ظرف زمن لا يسند*
لعين الا نادراً وأنشدوا)
(أكل عام نعم تحونه*
يلحقه قوم وتنتجونه)
اذا كان خبر المبتدا ظرفا او جاراً
ومجروراً فلابد من مقدر يتعلق
به وذلك المقدر اما اسم فاعل او
فعل وكونه اسم فاعل اولى
لوجهين احدهما أن تقديره اسم
فاعل لا يحوج الى تقدير آخر لانه
واف بما يحتاج اليه في المحل من
تقدير خبر مرفوع وتقدير
الفعل يحوج الي تقدير اسم الفاعل
اذ لابد من الحكم بالرفع على محل

عرفت قوله (وبعد ان ولو) الخ قال ابن هشام في الحواشي كان خطر لي انه
لا بد من اشتراط تقدم ان ولو وكونهما شرطيتين وكون المقام تنويعا أو تعظيما
أو تقليلا نحو المرء مجزى بعمله ان خيراً فخير الحديث لا يامن الدهر ذو بغى
وان ملكا التمس ولو خاتما لانى لم اجد سائغا ان يقال ان فاضلا اكرمتك
ولا لو فاضلا اكرمتك ثم تبين ان ذلك ليس بشرط بدليل انه لا يجوز ان
فاضلا اكرمتك وان جاهلا اهنتك ثم اني تأملت الشواهد نحو قوله
واحضرت عذري: وقوله: حديث على. وقوله: قد قيل ذلك. وقوله لا تفزعون
الدهر الابيات فرأيت ان الشرط انما هو ان يكون الاسم اما مضمر
لحاضر تقدم ذكره أو لغائب وتقدم ذكر مرجعه وهذا معني قول التسهيل
ان يكون اسمها ضمير ما علم من حاضر أو غائب قوله (وبعد ان تعويض
مامنها ارتكب) هذا اشارة الي مسئلة حذفها وحدها وجوبا وانما حسن
حذف الفعل هنا لان ان لا يقع بعدها الاسم مبتدا وكان بمنزلة فعل
محذوف لحضور ما يدل عليه (فان قلت) فيه حذف الصلة (قلت) قد
تحذف نحو نحن الاولي فاجمع جموعك (فان قلت) تلك صلة موصول
اسمي والموصول هنا حرفي (قلت) صلة الحرف كذلك ونحو ما ان
حراء مكانه أي ماثبت *(تنبيه)* ليس الظرف في قوله بعد ان الخ
عطفاً على الظرف السابق والجملة بعده حال حذفت منها الواو مثل وجوههم
مسودة لان الاسم في هذه المسئلة لا يحذف وانما هو ظرف لارتكب
ولم ينص هنا على الحذف بل ذكر التعويض وهو يستلزمه لانه لا تعويض عن
المعدوم وقوله ارتكب لا يخلو عن نظر لانه انما يقال في الامور الخارجة
عن القياس والظاهر وليس تعويض حرف عن حرف بخلاف القياس واذا
كانوا يعوضون حرفا من جملة في نحو يومئذ فهذا أولى والكاف في قوله
كمثل زائدة والفاء في فاقترب كذلك أو التقدير تنبه فاقترب لان كنت
برا قوله (ومن مضارع لكان) أي الذي لها مضارع وهي الناقصة والتامة

ولذا اظهر مع ان المقام مقام الاضمار اذ لو قال ومن مضارع لها لتوهم الاختصاص بالناقصة لان الاحكام السابقة في قوله ويحذفونها الخ مختصة بها ثم ان هذه الخصوصية لكان عن نظائرها من نحو صان وهان لاعن اخواتها في هذا الباب اذ ليس فيها مايتصور فيه ذلك حتى يقال ان كان اختصت عنه به وانما حذفت النون في مضارع كان تشبيهاً لها بحرف اللين لان عينها كالمد ومن ثم اذا تحركت للساكنين لم تحذف لزوال الشبه وصيرورتها كالحروف الصحيحة ومنع الحذف في مثل لم يكن الذين كفروا من باب رأي الامر يفضي الى آخره والذين حذفوا رأوا أن الحذف قبل مجيء الساكنين فهو قبل التحرك قوله (وهو حذف ما التزم) قال تعالى ولا تحزن عليهم ولا تك في النحل بالحذف وفي النمل بالاثبات فحجة ما في النمل انه الاصل وانه مناسب لتحزن وحجة ما في النحل موافقة ما في أول العشر ولم يك من المشركين ﴿ماولا ولات وان المشبهات بليس﴾

قوله (دون ان) اي الزائدة لا المؤكدة بدليل رواية يعقوب ما ان أتم ذهباً بالنصب قال في شرح التسهيل وزعم الكوفيون أن ان المقترن بما هي النافية جيء بها بعد ما توكيداً والذي زعموه مردود من وجهين ، احدهما أنها لو كانت نافية مؤكدة لم يغير العمل كما لا يتغير بتكرير ما اذا قيل ما ما زيد قائما كما قال *لا ينسيك الا ساتأسيا فما* ما من حمام احد معتصما * فكرر ما النافية توكيداً وأبقى عملها . الثاني أن العرب قد استعملت ان زائدة بعد ما التي بمعنى الذي وبعد ما المصدرية التوقيتية لشبهها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن المقترنة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسموع اه ويستفاد منه رد الشرط الذي ذكره ابن عقيل لعمل ما وهو عدم تكريرها وقال ابن هشام في الحواشي قوله ما من حمام احد معتصما استدل به على اعمال ما مع التكرار واوله ح على حذف المنفي بما ولا احفظه الا في لا في أما لا بل عندي أنه تكرار كلا تكرار لانه في آخر النصف كما في ، اتسع الخرق على

الفعل اذا ظهر في موضع الخبر والرفع المحكوم به لا يظهر الا في اسم الفاعل الثاني ان كل موضع كان فيه الظرف خبراً وقدر تعلقه بفعل امكن تعلقه باسم فاعل وبعدا ما واذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو اما عندكم فزيد وخرجت فاذا في الباب زيد لان اما واذا الفجائية لا يليها فعل لا ظاهر ولا مقدر واذا تعين تقدير اسم فاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل الى مالا احتمال فيه ليجري الباب على سنن واحد وهذا الذي دللت على اوليته هو مذهب سيبويه والاخر مذهب الاخفش والرجحان تقدير اسم الفاعل قلت وباستقر بل بمستقر بخلت ببل لدلالتها على الاضراب لان غير المضروب عنه راجح وأشرت بقولي واشترطوا الافادة في كل مايعني به الاخبار من تكلما الى أن مثل قولك النار حارة لا

يعد كلاما لعدم الفائدة وكذا السماء فوق الارض وأشباه ذلك وفي قولي أيضاً اشعار بان نحو رجل قائم لايكون كلاما اذلا يجهل أن في الدنيا رجلا قائما فلو خصص تخصيصاً تحصل به الفائدة كان كلاما ثم قلت لذلك أي لاشتراط حصول الفائدة بالخبر لم يسند ظرف زمان لعين اذلا فائدة في قولك زيد غداً فلو عنيت مضافا محذوفا وفي الكلام دليل عليه أفاد وكان كلاما مثل ان يقدم من سفر قوم كان معهم زيد فيقول بعضهم زيد غداً اي قدوم زيد غداً والى مثل هذا أشرت بقولي الا نادراً ومثل هذا قول العرب اليوم خمر وغدا أمر والليلة الهلال أي اليوم شرب خمر وغدا حدوث أمر والليلة طلوع الهلال وكذا قول الراجز أكل عام نعم تحونه * يلحقه قوم وتتجونه أي أكل عام احراز نعم (وحذف مايعرف حين يحذف *

الراقع، وقد يتوقف في قوله في شرح التسهيل فلو لم تكن المقترنة الخ بانهم زادوا مابعد الا الاستفتاحية ومدة الانكار كما نص عليه في متن التسهيل وشرحه وكذا ابن هشام في المغني في بحث ان فالذي سوغ زيادتها فيهما سوغ زيادتها بعد ماذكر وان لم تكن نافية قوله (مع بقا النفي) حقه أن يقول نفي الخبر قال في النهاية مازيد قائما الا ابوه ومازيد ضاربا الا عمرا تجوز ان لان الا لم تدخل على الخبر بل على معموله ونظيره مسئلة الكتاب ماتاتينا فتحدثنا الا ازددنا فيك رغبة ونظير لايموت لاحدكم ثلاثة من الولد فتمسه النار الا تحلة القسم وقول الشاعر ، وما اصاحب من قوم وقال ابن هشام في حواشيه قوله بالا يجرى مجري الا بل ولكن فقول الشيخ بقا النفي عبارة حسنة لانه احتراز عن المسائل الثلاثة وقال ايضاً النحاة يعبرون هنا بانتقاض النفي ويريدون بذلك انه انتقض بالنسبة الي الخبر والا فمعنى النفي باق بالنسبة الى المحذوف المستثني منه وذلك هو الخبر في الاصل ولكنه لما حذف نسيا سموا هذا خبراً والتعبير ببطلان المعني غير حسن *(تنبيهان)* (الاول) أورد على هذا الشرط قوله، وما الدهر الا منجنونا بأهله، وقال الشارح انه نادر وأجاب عنه الموضح بما يعلم بمراجعته وقال في الحواشي مانصه وقال ابن بابشاذ على اسقاط الخافض أي الا كمنجنون * قلت وقد خرج جماعة على مثل ذلك مواضع منها الحديث ذكاة الجنين ذكاة امه في رواية النصب ومنها المسئلة الزنبورية فاذا هو اياها على قول الكوفيين وفيه ضعف لان دخول الكاف على الضمير مختص بالشعر واعترض ابن الضائع ابن بابشاذ بان الجار اذا سقط ظهر المحل والمحل هنا رفع لانصب بما لان هذا هو الذي فررنا منه * قلت هذا غلط بل هو نصب بالاستقرار نعم ان كان يري أن الكاف لاتتعلق بشيء مشي له هذا ولكنه منازع في ذلك وقد نص ابن يعيش على أن للجار والمجرور الواقع خبراً موضعين رفع ونصب باعتبار النيابة والتعلق به وقال ابن جني في الكلام علي الحديث وأما من تأوله على حذف كاف التشبيه وان الاسم

انتصب اذ سقط الخافض فليس مما يتشاغل به لانه يلزمه أن يجيز زيد عمراً
علي الاصل كعمرو وقال ابن هشام لا مانع من اجازة ذلك في الشعر فقط
علي حد تمرون الديار ولم تعوجوا *(الثاني)* أفهم أن الخبر اذا تقدم بطل
العمل ولو ظرفا او مجروراً وهو كذلك لان الخبر معمول لها بخلاف معموله
ولا يلزم من جواز تقديم المعمول تقديم العامل حتي يقال تقديم معمول الخبر
موذن بتقديمه قوله (وترتيب زكن) *ان قلت كيف عداه بنفسه وقد قال
زكنت منهم علي مثل الذي زكنوا *قلت قال في أساس البلاغة ضمنه
معني وقفت واطلعت قال وروي، زكنت من بعضهم مثل الذي زكنوا،
(فان قلت) عبارة غير مالوفة فلم قالها (قلت) قال س وتقول لمن زكنت أنه
يقصد مكة مكة واليه وقيل في البيت بزيادة على واعلم أن تقديم الخبر يمنع اعمال
ما ولو كان ظرفا او مجروراً خلافا لقوم منهم ابن عصفور قال في الكافية
ورفع نحو ما بها زيد بما وموضع المجرور نصب زعما* قوله (وسبق حرف
جر) الخ المقصود من هذا التنبيه علي شرط رابع لعمل ما وهو أن لا يتقدم معمول
الخبر الا اذا كان ظرفا وبهذا يندفع قول الشهاب القاسمي قد يقال هذا
يستفاد من قوله السابق ولا يلي العامل معمول الخبر البيت على أن الفرع
لا يزيد على الاصل اه على أن الذي يستفاد مما مر انه لا يتقدم هنا المعمول اذا
لم يكن ظرفا او مجروراً بمقتضى ماذكره من أن الفرع لا يزيد على الاصل
اما اغتفار تقديمه اذا كان ظرفا او مجروراً فلا يعلم لاحتمال نقصان الفرع
عن الاصل هذا ان سلم أن المدرك في الموضعين واحد وقد يمنع لان علة
المنع ثم انه لا يلي الفعل معمول غيره وهنا ان هذه الحروف ضعيفة لا تقوى
علي التصرف معها كما اشار اليه الشارح ومن هنا يوخذ منع تقديم معمول الخبر
عليه نفسه ومنع تقديم معمول الاسم عليه وان تردد فيهما الشهاب قوله (من
بعد منصوب) وكذا من بعد مجرور بالباء الزائدة ولا يجوز جره كما هو ظاهر
وصرح به الشاطبي قوله (وبعد ما وليس جر الباء الخبر) اعلم انه ان كانت

من جزءي الاسناد حكم يعرف)
(وقد يحلان محل مفرد*
فيحذفان لوضوح المقصد)
(وبعد لولا غالباً حذف الخبر*
أوجب وبعد مقسم به اشتهر)
(وبعد واو عينت مفهوم مع*
كمثل كل صانع وما صنع)
(كذاك قبل الحال حذف المبتدا،
مصدر او مافيه معناه بدا)
(كحسبي المال معانا محسنا*
فاعلم وأشفي ما أقول معلنا)
المراد بجزءي الاسناد المبتدا
والخبر فأيهما دل عليه دليل قائم
مقام ذكره جاز حذفه فحذف
المبتدا وبقاء الخبر كقولك صحيح
لمن قال كيف زيد وحذف الخبر
وبقاء المبتدا كقولك زيد لمن
قال من عندك وتقدير الاول زيد
صحيح وتقدير الثاني زيد عندي
وقد يحذفان معاً اذا حلا محل
المفرد كقول الله تعالى واللاي
يئسن من المحيض من نسائكم
ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر
واللاي لم يحضن تقديره واللاي

للجنس لا للعهد فيدخل خبر الحجازية والتميمية وما أجمعوا على أنه لا يكون خبراً لها اما لتقدم الخبر نحو * وما بالحر أنت وما العتيق * اولاقتران الاسم بان نحو لعمرك ما ان ابو مالك نواه ولكن يدخل فيه أيضاً خبر المبتدا نحو مازيدا بوه بقائم وهذا لايجوز ومن ثم منعوا وماهو بمزحزحه من العذاب ان يعمر كون الضمير ضمير الشأن لانه لا يفسر الابجملة فيكون أن يعمر مبتدا وبمزحزحه خبره ودخول الباء يمنع من ذلك وان كانت أل للعهد خرج خبر ما التميمية وجميع ماقلنا (تنبيهان) (الاول) للمسئلة ثلاث شروط كون الخبر منفياً ومن ثم امتنع ليس زيد الا بظالم ولذلك امتنع الابدال على اللفظ في ليس زيد بشيء الا شيئاً لايعبؤ به فاما قوله * وليس المال فاعلمه بمال * وان ارضاك الا للذى * فهذا بناء على الكسر لا اعراب على اللفظ وكونه يقبل الايجاب فيخرج ليس مثلك أحداً وكونه لم يستعمل استثناء ليخرج اتونى ليس زيداً اولا يكون زيداً صرح به ابن هشام في الحواشى (الثاني) ورد دخول الباء علي اسم ليس اذا تأخر وكان ان والفعل كقراءة بعضهم وليس البر بأن تاتوا وكقوله * أليس عجيباً بان الفتي * يصاب ببعض الذي في يديه * قوله (في النكرات) الخ أفاد انه يشترط في اعمالها تنكير المعمولين ومراده اشتراط ذلك زيادة علي ماسلف فى ما فلابد من الشروط السابقة فيها الا الاقتران بان لعدم وجوده هنا واشتراط ذلك فيما يغني عن اشتراطه في غيرها الان الجميع مشبه بليس بل قيل ان ما أقوي في الشبه بجامع أنها كليس لنفى الحال عند الاطلاق قال ابن اياز أثبت س مجيء لا كليس ولم يثبته المبرد ولا اضعف من ما لانها تشابه ليس في جنس النفي لا في نوعه وما تشابهها فى نوعه وهو الحال كذا قالوا وفيه نظر لان هذا الترجيح انما يصح عند من سلم ان ليس لنفى الحال اما من قال تنفى مطلقاً فلا يصح عنده نعم يمكن الترجيح بان مايجوز دخول باء الجر بعدها وهى عند أبى علي والزمخشرى مختصة بلغة النصب وبان الاستدلال علي اعمالها بورود الخبر ملفوظاً به منصوباً

لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر فحذف الجملة لانها حلت محل مفرد مع دلالة الجملة التي قبلها عليها واعلم أن الحذف منه جائز وهو الذى تقدم التنبيه عليه ومنه واجب وينال الخبر والمبتدا فنيله الخبر في أربعة مواضع الاول بعد لولا الامتناعية ان كان الاخبار بكون غير مقيد نحو لولا زيد لفعلت وان كان بكون مقيد ولم يشعر به المبتدا ولا الجواب لم يجز الحذف كقول الزبير فلولا بنوها حولها لخطبتها وكقول النبي صلي الله عليه وسلم لولا قومك حديثوا عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم صلي الله عليه وسلم فان كان الاخبار بكون مقيد وكان المبتدا أو الجواب مشعراً به جاز الاثبات والحذف كقول المعدي في صفة سيف فلولا الغمد يمسكه لسالا والثاني في القسم اذا كان القسم به مشهور القسمية نحو لعمرك

وخبر لا المقدر مرفوعا ولم يرد مصرحا به منصوبا الا في بيتين يمكن تاويلها بالحال لانها تاتي من النكرة بعد النفي *(تنبيه)* لا العاملة عمل ليس اما لنفي الوحدة او لنفي الجنس علي سبيل الظهور خلافا لمن خصها بالاول ولا العاملة عمل ان لنفي الجنس علي سبيل التنصيص ومن العجب قول ابن عصفور ان لا هذه انما تعمل اذا كانت خاصة بالاسم ولا تكون خاصة به حتي تكون للنفي العام فتكون في جواب السؤال العام نحو قولك هل من رجل قائم فيلزم من ذلك دخولها على الاسم النكرة لان هذا انما هو في لا التبرية ومما يبين فساد قوله انه يقتضي ان لا أقوي في الاعمال من ما لان ما غير مختصة قطعاً ونحن نعلم أن ما اكثر اعمالا من لا قوله (وقد تلي لات وان ذا العملا) ربما يشعر باشتراط تنكير المعمولين فيهما وهو في لات ظاهر بل قيل لات لا زيدت عليها التاء وأما في ان فمشكل لان الناظم قال في التحفة إن لا تعمل الا في معرفة عكس لا وان ما تعمل في المعرفة والنكرة اه وفي المقرب وقد اجروا ان في الشعر مجري ما في نصب الخبر لشبهها بها ولا يجوز ذلك في الكلام لانها غير مختصة اه وقال ابن خروف في شرح الجمل واذا كانت ان نفياً عملت عمل ما في لغة أهل الحجاز ولا تعمل الا فيما تعمل فيه ما *(تنبيهان)* (الاول) تلي من الولاية كالامارة لا من التلو (الثاني) التاء في لات لتانيث اللفظ وللمبالغة قال في التصريح اولهما اه وفيه انه يلزم حـ اجتماع وصفين متنافيين بحسب الوضع لانها ان كانت للتأنيث فهي ساكنة وضعا وحركت لالتقاء الساكنين وان كانت للمبالغة فهي متحركة وضعا ثم ان تاء المبالغة لم تعهد الا حرفا زائداً مختصا بالاسم كالجزء من الكلمة تقلب في الوقف هاء كعلامة لا كلمة هي حرف معني كقامت وتاء لات من النوع الثاني وانما حركت ليلا يلتقي ساكنان وانما جاز لاه وقفا على سبيل التشبيه قوله (فشا) كقوله تعالي ولات حين مناص أي ليس الحين حين مناص قال الناظم لابد من تقدير المحذوف معرفة لان لا فعلن والثالث بعد الواو التي بمعني مع صريحاً نحو كل رجل وضيعته وكل صانع وما صنع والرابع اذا كان المبتدا مصدراً او ما فيه معنى المصدر وبعده حال لا يصلح ان يخبر بها عن المبتدا نحو حبي المال محسناً وأشفا قولي معلناً فتقدير الاول لولا زيد كائن كونا لفعلت وتقدير الثاني لعمرك قسمي لافعلن وتقدير الثالث كل رجل وضيعته مقترنان أو معلومان وتقدير الرابع حبي المال اذا كنت محسناً وأشفى قولي اذا كان معلناً فالتزم حذف هذه الاخبار للعلم بها ولسد هذه الاشياء مسدها وتناول قولي ما في معناه أفعل التفضيل نحو أشفي ما أقول وغير أفعل التفضيل نحو كل شربي السويق ملتوتا ومعظم اتياني المسجد متعلما فمثل هذه الامثلة يجب فيها حذف الخبر لسد الحال مسده ولعدم صلاحيتها لان تكون خبراً فلو صلحت لان تكون خبراً لم يجعل

حالا الا على شذوذ كقول
الراجز مالجمال سيرها وئيدا *
وكقول بعض العرب حكمك
مسمطاً يريد حكمك له مثبتا
والاجود في مثل هذا ان
يذكر العامل او يجاء بالمنصوب
مرفوعا بمقتضى الخبرية
(والتزموا في القطع حذف المبتدا:
كعذبه الله كذا ما وردا)
(من مصدر مرتفع وهو بدل *
من فعله وغير نصب فيه قل)
(مثال ذاك قول بعض من خلا *
صبر جميل فكلانا مبتلا)
(وملحق في ذمتي لافعلن *
بذا حكاه الفارسي ذا علن)
(وان يكن مخصوص نعم خبرا *
فهو لمضمر ابوا ان يظهرا)

لما بينت المواضع التي يحذف
فيها الخبر وجوبا وكان للمبتدا
من وجوب الحذف نصيب
شرعت في بيان ذلك ومواضعه
أيضاً أربعة احدها النعت
المقطوع عن موافقة المنعوت في
اعرابه لكونه لا يحتمل غير

المراد نفي كون الحين الحاضر حيناً ينوصون فيه أي يهربون أو يتأخرون وليس
المراد نفي جنس حين المناص قوله (والعكس قل) كقراءة بعضهم
ولات حين وفيه شذوذان احدهما حذف المنصوب وبقاء المرفوع وهو خلاف
المشهور والثاني انه محوج الى كثرة التقدير وذلك لما قدمنا في اعراب قراءة
الجماعة من انه لابد من تقدير الحين المحذوف معرفة لان المراد نفي كون الحين
الحاضر حين مناص لانفي جنس حين مناص واذا كان كذلك فقال الناظم
تقديره ليس حين مناص موجوداً لهم عند تناديهم اذ كان لهم قبل ذلك
حين مناص فلا يصح نفي جنسه مطلقا اه وظاهر انه جعل موجوداً الخبر
وهذا لا يصح لان لات لا تعمل الا في الحين فالصواب ان يقدر ليس حين
مناص حيناً موجوداً لهم فيكون موجوداً صفة للخبر لا خبر *(تنبيه)*
قال في الكافية في لات هنا ما للات عمل *وبعضهم هنا لها اسما يجعل
قال في الشرح مذهب الفارسي ان لات مهملة وهنا ظرف مكان وحنت مع
ان مقدرة قبلها مبتدا أي ولا هناك حنين ومذهب ابن عصفور ان هنا اسم
لات وحنت خبرها على حذف مضاف والتقدير وليس ذلك الوقت
وقت حنين وهذا الوجه ضعيف لان فيه اخراج هنا عن الظرفية وهي من
الظروف التي لا تتصرف واعمال لات في معرفة ظاهرة وانما تعمل في
النكرة اه أي انما تعمل في الظاهر اذا كان نكرة لانه قدر في قراءة
الجماعة الاسم معرفة وزاد في النوع الثالث عشر من مغني اللبيب ان قضية
اعراب ابن عصفور الجمع بين معموليها

افعال المقاربة

لم يقل كادوأخواتها كما قال كان
وأخواتها لان ذلك يدل على ان كاد أم الباب ولم يثبت ذلك عنده بخلاف
كان لان احداث اخواتها داخلة تحت حدثها ولها من التصرفات ما
ليس لغيرها وأيضاً اراد ان يفيد ان اطلاق افعال المقاربة على الباب كله اصطلاح
لهم ولا يلزم من كونه اصطلاحا كونه حقيقة لتصريحهم بان تسميتها افعال

المقاربة اما من تسمية الكل باسم الجزء على مافيه أو من باب التغليب وعلى كل فلعل وجه اختصاص هذا البعض حتي سمي الكل باسمه أو غلب على غيره انها حالة وسطى بين الترجي والشروع في الفعل والمقاربة مصدر قارب فاعل الصادر من واحد كسافر لا من اثنين كخاصم ثم ان المراد ان المسمى بهذا الاسم يتنوع الى ثلاثة اقسام مقاربة وترجي وشروع فلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والي غيره ولا جعل قسم الشئ قسيما له قوله (ككان كاد) الخ أى في رفع الاسم ونصب الخبر كما اشار اليه الشارح فلا يرد انها تفارقه في احكام كما قال في التسهيل ولا يتقدم هنا الخبر ولا يتوسط وقد يحذف ان علم ويتعين عود ضمير منه الى الاسم فلا يرفع الظاهر لا أجنبيا ولا سببيا الا عسي (فان قلت) فلا موقع للاستدراك في قوله لكن ندر الخ (قلت) بل له موقع لاطلاق العبارة لفظا ثم المراد التنظير في الحكم وانه واحد لا القياس قوله (وعسى) هي من افعال الرجاء قال الناصر القاني عسى موضوعة للرجاء في الزمان الماضى ولم تستعمل فيه فلا تكون حقيقة بل استعملت في كلام الخلق للرجاء المجرد عن الزمن وفي كلام الله تعالى للعلم المجرد فهما معنيان مجازيان بدون معنى حقيقي فقول المحلي لم يثبت في كلامهم مثل هذا ممنوع واجاب الشهاب القاسمي بان مراد المحلي لم يعلم ثبوته وماذكره في عسى غير معلوم اذ كونه موضوعا للزمن غير معلوم وان كان جائزا اذ المفهوم كما قال السيد الصفوي من شرح المفصل لابن الحاجب عدم وضع عسي للزمن لكنه لما وجد فيه خواص الفعل قدر ذلك ادراجاله في نظم اخواته ومنه يتحقق ان المراد الوضع التحقيقي أو التقديري اه ومعلوم ان الوضع التقديري لا يكفي فى كون اللفظ مجازا حيث لم يستعمل في هذا الموضوع له ولو سلم فكونها فى كلام الله للعلم امر غير ثابت وان قاله جماعة لاحتمال انها في كلام الله تعالي للرجاء باعتبار المخاطبين كما هو نص سيبويه في لعل وقال الرضى انه الحق قوله (لكن ندر غير مضارع لهذين) أي واخواتهما

المراد به نحو الحمد لله الحميد فمثل هذا يجوز قطعه بالرفع والنصب فاذا نصب فبأمدح ملتزم الاضمار ليكون ذلك ادل على الانشاء كما فعل بناصب المنادى واذا رفع فهو خبر مبتدا ملتزم الاضمار أيضا وكذا المصدر المجعول بدلا من اللفظ بفعله اذا نصب وهو الاكثر التزم اضمار ناصبه ليلا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا رفع وجعل خبر مبتدا امتنع اظهار ذلك المبتدا كما امتنع اظهار الناصب فى حال النصب ومن رفع المصدر قول الراجز شكى الي جملى طول السري * صبر جميل فكلانا مبتلي أى أمرنا صبر جميل قال سيبويه ومن العرب من يقول سمع وطاعة فيرفع أى امري سمع وطاعة وقال أبو على في قول العرب في ذمتى لافعلن انه من حذف المبتدا وجوبا ومن حذف المبتدا وجوبا عندا كثرهم المخصوص بالمدح والذم بعد نعم وبيس اذا لم يجعل

مبتدا (ولا تجز تنكير الاسم المبتدا * الا اذا نيل استفادة بدا)
(كحال مختص بحال أو عمل * أو صفة كرجل عدل وصل)
(ومثل اخبار بمختص سبق * من ظرف أو شبيهه كفى رمق)
(وكاقتفا استفهام أو نفي كهل * عذر لكم فما اعتداء محتمل)
حصول الفائدة شرط في الابتداء بالمعرفة والنكرة ولكن حصولها في الابتداء بالمعرفة اكثر من عدله أو الابتداء بالنكرة بالعكس فلذلك احتيج الى ذكر شروط تصحح الابتداء بالنكرة فمنها ان يتقدمها استفهام أو نفي نحو أرجل في الدار وما احد خير منك وهل عذر لكم فما اعتداء محتمل ومنها ان يختص بوصف نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك أو يعمل باضافة أو شبهها نحو كل نفس ذائقة الموت وامر بمعروف صدقة وغضب من الله خير من رجل أو بعطف

فني كلامه حذف معطوف وحرف عطف اذ لا يختص ندور مجيئه كذلك بكاد وعسي كما يتوهم من ظاهر النظم واندفع أيضاً ماقيل ظاهره يوهم مجيء الخبر لهاذين بخصوصهما مفرداً أو جملة اسمية الخ ولم يسمع مجيئه الا مفرداً حتى احتاج بعض الشارحين الى تخصيص قوله غير مضارع بالمفرد والي ما ذكرنا اشار الشارح حيث ادخل في قول ابيه غير مضارع الجملة الفعلية التي فعلها ماض والاسمية فلله دره قوله (وكونه بدون ان) الخ قال الشاطبي فعل المقاربة جار مجرى الواقع فالحق في الاكثر بفعل الشروع في ترك ان وفعل الرجاء غير جار مجراه فقرن خبره بان الدالة على الاستقبال في الاكثر اه وهذا في كاد وعسي واما غيرهما فقد نبه عليه بقوله وكعسى الخ

(تنبيه) قال ابن عصفور في شرح الجمل ان في هذا الباب لا تقدر بالمصدر لانها انما أوتي بها لتدل على ان في الفعل تراخيا وتخلص بذلك من شبهة المبرد في قوله عسي زيد ان يقوم من باب الفعل والفاعل والمفعول لان الحدث لا يخبر به عن الذات قال والدليل على انها كذلك فلعل أحدكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وقول الشاعر، لعلك يوماً ان تلم ملمة: عليك من اللائي يدعنك أجدعا، لعلهما ان يبعثا لك حاجة: ولعل بالاتفاق لها اسم وخبر وانهم لما نطقوا بالخبر مفرداً جاء وبه غير مصدر فقالوا اني عسيت صائماً كما يقدر كان زيد يصوم بكان زيد صائماً ولم يقولوا عسيت الصوم كما يقدر كرهت ان نقوم بكرهت القيام قوله (وكعسي حري) نازع أبو حيان في حري وقالوا انما هو حرى منون ولكن اباسهل الهروى قال ان منهم من فسره بحقيق ومنهم من فسره بعسى فلعل ابن مالك وقف على قول من فسره بعسى فتوهم انه فعل قال ابن هشام توهم الهروي انهما كلمة واحدة فنقل خلافا وتبعه على هذا الوهم ابو حيان وكيف يفسر الاسم بعسى وهي فعل أو حرف وممن صرح بان حري فعل ابن طريف والسرقسطي الذي ينبز بالحمار وتلخص ان لناحر كشيج اسم منقوص وهو وصف يثنى ويجمع

نحو طاعة وقول معروف على جعل طاعة مبتدأ أو تقدم خبرها وهو ظرف مختص أو جار ومجرور مختص نحو قد افلح من عنده مال وله بر ولا بد من كون الظرف مختصاً وكذا المجرور فلو عدم الاختصاص عدمت الفائدة نحو عند رجل مال ولانسان بر (وقد يفيد المبتدا منكرا مجرداً من كل ما قد ذكرا) (نحو امرؤ انفع لي من امرأه * وسيف اوقي للفتى من ﴿١٢١﴾ منسأه) من الابتداء بنكرة خالية من

ويؤنث وحري اسم مقصور كعصي وهو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وحري ممال غير منون وهو فعل كعسى اه لكن بعد ثبوت فعلية حري قد يمنع كونها من افعال هذا الباب على قياس ما ياتي في الخلوق لانه يقال هو حر بكذا فيعديه بالباء قوله (والزموا الخلوق) ذكر حكم الخلوق قبل ان يعرف معناها ومن أي قسم هي ليس بالحسن هذا ونازع ابن العلج في كونها من هذا الباب وحكى الخلوقت السماء لان تمطر واخلوقت الارض لان تنبت فدل على انه مفعول وان الخافض يسقط احيانا وان المعنى تهيأت لكذا قوله (وبعد اوشك انتفا ان ندرا) يرد عليه نظير ما مر من ان ذكر حكم أوشك قبل ان يعرف معناها ومن أي قسم هي ليس بالحسن وقد فهم الشارح ان أوشك من افعال المقاربة وهو ما في التسهيل والاولى ان يشرح كلام الرجل بكلامه وادعى بعضهم ان الاظهر من النظم انها من افعال الترجي لانه ذكر أولا فعلين من قسمين ثم الحق بكل فعل ما اشبهه فقال وكعسى حري وارد فه بالخلوق واوشك ثم رجع لما يلحق بكاد فقال ومثل كاد في الاصح كربا واستدل بعضهم لكون اوشك من افعال الرجاء بانك تقول أوشك زيد ان يحج ولم يبرح من بلده كما تقول كاد زيد ان يحج ولا تقول

القيود التي مضي ذكرها قول العرب خباة خير من بيعة سوء أي بنت مخباة خير من شاب يضر ولا ينفع ومن ذلك قول ابن عباس رضي الله عنه تمرة خير من جرادة والاعتبار في ذلك وما أشبهه الافادة فان عدمت ثبت المنع وان وجدت فالامنع (والاصل في الكلام تاخير الخبر وجائز تقديمه اذ لا ضرر) (والتزم الاصل اذا اللبس حذر * كعمرو الجاني وعامر غدر) (ولا التزام ان ازيل اللبس * كالليث زيد وأجادوا الخمس) (ولازم تقديم مفرد وجب *

﴿١٦﴾ تصديره بنفسه او بسبب) (نحو متي السير واين خالد * وما لزيد وفتى من وافد) (وأخرن خبراً بالفا قرن * حتما وما لما بلام مقترن) أصل الخبر التاخير لشبهه بالصفة من حيث هو موافق في الاعراب له دال على حقيقته أو على شئ من سببه الا انه لم يبلغ درجة الصفة في وجوب التاخير بل اجيز تقديمه ان لم يكن يعرض مانع نحو خوف التباسه بالمبتدا عند تساويهما في التعريف أو التنكير كزيد صديقك وخير منك خير من زيد ونحو خوف التباس المبتدا بالفاعل لو قدم خبره وهو فعل وفاعل مستتر نحو

زيد قام فان امن التباس الخبر بالمبتدا عند تساويهما لم يمتنع تقديم الخبر كقولك في زيد الليث شدة الليث شدة زيد فجائز تقديم الليث لان خبريته لا تجهل ونظير ذلك قول الشاعر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا * بنوهن أبناء الرجال الاباعد أي بنوا ابنائنا بمنزلة أبنائنا وكذلك لا يمتنع تقديم الخبر اذا كان فعلا وفاعلا بارزاً نحو أجادوا الخمس فالخمس مبتدا وأجادوا ﴿١٢٢﴾ خبر مقدم وعلى هذه حمل في بعض الوجوه قوله تعالي

وأسروا النجوي الذين ظلموا واذا تضمن المبتدا او الخبر معنى استفهام او كان مضافا الي ما تضمن ذلك وجب تقديمه وذلك نحو مالزيد وفتي من وافدنا فما استفهامية وموضعها رفع بالابتداء وتقديم هذا المبتدا واجب لتضمنه معنى الاستفهام والاستفهام له صدر الكلام وهذا مما وجب تصديره بنفسه وفتي من مبتدا ايضا واجب التقديم لاضافته الى من الاستفهامية وهذا مما وجب تصديره بسبب وخبره وافد ولو كان الخبر متضمناً لاستفهام وهو مفرد وجب تقديمه نحو متى السير وأين خالد ولو تضمنه وهو جملة جاز تاخيره نحو زيد أين هو وعمرو كيف حاله ويجب تاخير الخبر المقرون بالفاء والمخبر به عن مقرون بلام الابتداء فالاول نحو الذي ياتيني فله درهم والثاني نحو لزيد قائم فلو قدم فله درهم على الذي ياتيني لم يجز ولو قدم قائم على لزيد لم يجز لان الفاء تابعة لا متبوعة ولام الابتداء مصدرة ابداً ولذا يجب تعليق أفعال القلوب قبلها نحو علمت لزيد قائم (وكل جزء حصرته انما * او لفظ الا منع التقدما) (وان يعد الخبر ضمير * من مبتدا يوجب له التاخير) (كعند هند في الخباء بعلها * وفي النفوس

كاد زيد ان يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال وهو ببلده قوله (ومثل كاد في الاصح كربا) أي في انها للمقاربة وان الاكثر تجرده واشار بقوله في الاصح لخلاف ابن الحاجب اذ قال في مقدمته كرب من افعال الشروع وفي عبارة المصنف اشعار به واما قول الشارح انه اشارة لمخالفة سَ اذ لم يذكر في خبر كرب الا التجرد من ان فبعيد لان سيبويه لم يتعرض لمنع ماسكت عنه وغايته انه سمعه من بعده فاستدركه عليه ولم يعد سَ مخالفا له لعلمه بانه لو سمعه لنقله قوله (لا غير) يحتمل ان المراد لا غير مضارع ويحتمل ان المراد لا غير او شك وكاد وفي كل منهما قصور يعلم من الشروح لكن قيد الاحتمال الثاني أولي لعدم التنبيه علي الاول على حكم غيرهما لاحتماله ان الغير لم يستعمل له مضارع أو استعمل له مضارع وغيره وقد يدعى العكس وان الاحتمال الاول أولى وفي المفهوم تفصيل فمنه ما استعمل له مضارع ومنه ما استعمل له مضارع وغيره ومنه ما لم يتصرف اصلا ولا قصور حَ في الكلام فعليك بالتدبر التام * (تنبيه) * معني عدم تصرف الفعل اقتصار العرب به علي بعض صيغه بحيث يفهم منهم قصد الاقتصار والا لزمنا ان نقتصر في تصريف كل فعل علي

السماع

مستمراً فضلها) (كذا اذا ما كان ان المبتدا * وبعد اما خبرن أبدا) كل جزء يتناول المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك فاذا قصد شئ من ذلك بحصر وجب تاخيره سواء كان الحصر بالا او بانما فالحصر بالا نحو ما زيد الا كاتب وما زيد الا في الدار والحصر بانما نحو انما زيد كاتب وانما في الدار زيد وقولى وان يعد لخبر ضمير اى اذا كان مبتدا معه ضمير يعود على شيء مما هو مع الخبر وجب تقديم

السماع قوله (بعد عسى اخلولق أوشك) الخ عبارة التسهيل وتستند أوشك وعسى واخلولق لان يفعل فتغني عن الخبر قال الدماميني وظاهر هذا انها في هذه الحالة فعل ناقص سد ان وصلتها مسد جزئية وظاهر كلام الجماعة انها فعل تام ولا حاجة الي القول بانها استغنت عن الخبر والمصنف خالفهم قائلا عندى انها ناقصة دائما اما في عسى زيد ان يقوم فظاهر واما في عسي ان يقوم زيد فقد سدت ان وصلتها عن الجزءين كما في احسب الناس ان يتركوا اذ لم يقل احد ان حسب خرجت عن اصلها اه وبه يعلم انه يتعين ان يمثل في المقام بعسي ان يقوم زيد ولا يصح التمثيل بعسي زيد ان يقوم لان ان يقوم هو الخبر لا مغني عنه اذ الخبر في هذا الباب لا يكون الا مضارعا اما بان أو بدونها علي ما عرفت لكن في المغنى في بحث ان اختلف في المحل من نحو عسى زيد ان يقوم فالمشهور انه نصب على الخبرية وقيل على المفعولية ثم قال وقيل رفع علي البدل وسد مسد الجزءين فعلي هذا يصح التمثيل بذلك في المقام وقد رد هذا القول في بحث عسي بانه يكون بدلا لازما تتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا مثال البدل وقول التسهيل فيغنى عن الخبر كقوله هنا عن ثان لا يستلزم وجود الاول لان الغناء عن الثاني لا ينافي

الخبر نحو عند هند بعلها وفي النفوس مستمراً فضلها ومنه قول الشاعر اهابك اجلالا وما بك قدرة * علىّ ولكن ملء عين حبيبها ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه كذا اذا ما كان ان المبتدا اي اذا كان ان وصلتها في موضع رفع بالابتداء وجب تقديم الخبر كقوله تعالي وآية لهم انا حملنا ذرياتهم التقدير حملنا ذرياتهم آية فلو ابتدأ بان بعد اما جاز تقديم الخبر وتاخيره نحو اما في علمى فانك صادق وأما انك صادق

في علمي والله أعلم (وفى كلامهم تعدد الخبر * مطلقاً او لفظاً كقول من غبر) (من كان ذا بت فهذا بتى * مقيظ مصيف مشت) تعدد الخبر علي ضربين احدهما تعدد في اللفظ والمعنى نحو زيد كاتب حاسب ونحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وكقول الراجز من كان ذا بت فهذا بتى * مقيظ مصيف مشت أنشده سيبويه والثاني تعدد في اللفظ دون المعنى كقولك هذا حلو حامض بمعنى مز

فصل في دخول الفاء علي خبر المبتدا

(والفا أجز في خبر اسم شبه ما *

ضمن معنى الشرط كالذي وما) (اذا بظرف أو بفعل وصلا * وعمما واقتضيا مستقبلا) (كذا منكر يضاهى ما ذكر * وفى مضاف لهما ذاك اعتبر) (ان عم والموصوف بالموصول فى * ذا الحكم مثله لمعنى ماخفي) حق خبر المبتدا الا يدخل عليه فاء لان نسبته من المبتدا نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف الا ان ﴿١٢٤﴾ بعض المبتدآت تشبه ادوات الشرط فتقترن بالفاء جوازاً

وذلك اما موصول بفعل لا شرط معه واما بظرف واما موصوف بهما واما مضاف الى احدهما واما موصوف بالموصول المذكور بشرط قصد العموم واستقبال معني الصلة أو الصفة نحو الذي يأتيني أوفي الدار فله درهم ورجل يسئل أوفي المسجد فله بر وكل الذي تفعل فلك أو عليك وكل رجل يتقي الله فسعيد والسعي الذي تسعاه فتلقاه فلو عدم العموم لم تدخل الفاء لانتفاء شبه الشرط وكذا لو عدم الاستقبال أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط وربما دخلت

الغناء عن الاول وكان الاقتصار عليه لانه محط الفائدة ولينبه على انها فى هذه الحالة ناقصة اذ الناقصة انما تفارق التامة بالاحتياج الى الخبر ثم رأيت ابن هشام قال الصواب ان الاحسن أو الاظهر ان يقال ان ان يفعل يسد مسد الجزءين لا انها تغني عن الثاني لان ذلك يوهم انها تأتي موضع الثاني فتسد مسده كما يقولون في اقائم الزيدان ان المثنى ساد مسد الخبر ورأيت الشهاب القاسمي نقل كلام الدماميني وقال وهنا امور {الاول} انما قال ظاهر هذا اشارة الى امكان حمله على التمام بان يكون المراد ان فائدة الكلام التي كانت تحصل بالجزءين حصلت بهذا فهو مغن عن الخبر باعتبار حصول الفائدة به وعدم توقفها على شيء آخر {الثاني} على ما اختاره المصنف يكون ان يفعل ساداً عن الجزءين فهلا قال غنى بان يفعل عن ثان واول كما عبر بذلك في شرح الكافية وقد يجاب عن هذا بانه ترك التعرض للاول لوضوح امره لان ان والفعل حلت محله فسدها مسده في غاية الوضوح {الثالث} على كلام المصنف أيضاً هل تكون ان والفعل في محل رفع ونصب باعتبار قيامها مقام المرفوع والمنصوب واثبات محلين مختلفين لشيء واحد باعتبارين لا مانع منه قوله (وجردن عسى) قدم التجريد لانه الارجح وبه جاء

في خبر موصول مع عدم العموم والاستقبال كقوله تعالى وما اصابكم يوم التقى الجمعان التنزيل فباذن الله (وذو الجواز بعد لكن وان * وان باق وابا ابو الحسن) (وغير باق هو بعد ما بقي * بغير خلف فانتقي الذي انتقي) اذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدا الذي اقترن خبره بالفاء ازال الفاء ان لم يكن ان وان أو لكن باجماع المحققين فان كان واحداً منهن جاز بقاء الفاء نص على ذلك فى ان وان سيبويه وهو الصحيح الذى ورد القرآن به كقوله تعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ان

الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من احدهم ملء الارض ذهبا ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيئين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه ومثال ذلك مع لكن قول الشاعر بكل داهية القى العداة وقد * يظن اني في مكرى بهم فزع ﴿١٢٥﴾ كلا ولكن ما ابديه من فرق * فكي يغروا

التنزيل وشرطه أن يكون بعدها أن والفعل لا الفعل فقط نحو زيد عسى يقوم فان هذ ايتعين فيه تحملها للضمير وانما محل الوجهين اذا جاءت بعدها ان ثم انه اقتصر هنا وفي الكافية وشرحها على عسى مع أن اخلوق وأوشك كذلك فلو قال وجردنها بالتشديد كان أولى ليعود على الجميع (تنبيهات) *(الاول)* تجويز الوجهين جار فيما اذا كان الاسم مذكوراً بعدها نحو عسى أن يقوم زيد واورد أن ذلك يوجب التباس اسم عسي بفاعل الفعل بعدها وقد منعوا تقديم خبر المبتدا اذا كان فعلا خوفا من الالتباس ويجاب بان التجويز انما يستلزم الاجمال لا الالتباس كما لا يخفى وقال الشهاب القاسمي وقد يجاب بانه لا محذور هنا لان الجملة فعلية بكل حال لانها مبتدأة بفعل ابداً وهو عسى ولا كذلك هناك فليتأمل فانه قد يدفعه تجويز تقدير ذلك مبتدءاً مؤخراً وأقول جوابه مبني على أن المانع في باب المبتدا والخبر من تقديم الخبر الفعلى اختلاف الجملة الفعلية بالاسمية والفعلية وليس كذلك فقد مر أن المانع الغاء العامل القوى واعمال العامل الضعيف وانه يجوز تقديمه فى باب النواسخ لعدم المانع لكن ذلك لا يتأتي هنا لان العاملين لفظيان (الثانى) قال في المغنى يتعين التمام في نحو عسى أن يقوم زيد في داره وعسي أن يبعثك ربك

فيغريهم بى الطمع ومثله قول الاخر فوالله ما فرقتكم قاليا لكم * ولكن ما يقضي فسوف يكون وروى عن الاخفش انه منع من دخول الفاء بعد ان وهذا عجيب لان زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة وان لم يكن المبتدا يشبه ادات الشرط نحو زيد فقائم فاذا دخلت ان على اسم يشبه ادات الشرط فوجود الفاء في الخبر احسن وأسهل من وجودها في خبر زيد وشبهه وثبوت هذا عن الاخفش مستبعد وقد ظفرت له فى كتابه في معاني القرآن بانه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول ان وذلك انه قال واما واللذان ياتيانها منكم فاذوهما فقد يجوز ان يكون هذا خبر المبتدا لان الذي اذا كان صلته فعلا جاز ان يكون خبره بالفاء نحو قوله تعالى ان الذين توفيهم الملائكة ظالمي انفسهم ثم قال فاولئك ماويهم جهنم

باب الافعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

(كان بها المبتدا ارفع ناصبا * خبره كان زيد صاحبا) (كان بات ظل اضحى اصبحا * امسى وسار ليس زال برحا) (فتيء وانفك

وهذى الاربعه * لنفي أومشبه نفى متبعه) (ومثل كان دام بعدما لدا * افهام وقت بعضهم في ذا شدا)
(لاتقربن قربا جلديا * مادام فيهن فصيل حيا) هذه الثلاثة عشر فعلا متساوية في دخولهن على المبتدا والخبر وعملهن العمل المذكور الا ان ليس وماقبلها تعمله بلا شرط وزال وبرح وفتئ وانفك تعمله بشرط مصاحبة نفى ودام تعمله بشرط

مصاحبة ما المصدرية النائبة عن ظرف الزمان وقد يحذف النافي لزال واخواتها للعلم به كقوله تعالي تالله تفتؤا تذكر يوسف أي لا تفتؤا تذكر وكقول الشاعر

تنفك تسمع ما * حييت بها لك حتي تكونه وما كان منها بلفظ الماضي نفي بما اولا أوان وما كان منها بلفظ المضارع نفي بكل ناف حتى بليس كقول الشاعر ولست وان اقضيت انفك ذا هوي * به العاذل القاضي يمهد لي عذرا ولذلك قلت لنفي فاطلقت ولم اخص نافيا من ناف ثم قلت أو مشبه نفى ليدخل ما معه نهي كقول الشاعر صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت * فنسيانه ضلال مبين وما معه غير في كقول الشاعر ان امرءا غير منفك معين حجا * على هوي فاتح للموت ابوابا اوما معه تقليل يراد به النفى كقول الشاعر قل ما يبرح اللبيب الي ما * يورث المجد داعيا أومجيبا وما دام المشار اليها كقوله تعالى وأوصانى بالصلاة والزكاة ما دمت حيا ما مصدرية في موضع ظرف زمان والتقدير مدة دوامي حيا والتاء اسم دام وحيا خبرها وكذلك دام التي فى الرجز لان ما قبلها مصدرية في موضع ظرف

مقاما محمودا ليلا يلزم فصل صلة ان من معمولها بالاجنبي وهو اسم عسى (الثالث) يجوز في هذه الحالة ان يقدر الاسم مبتدا مؤخرا ويجوز الوجهان السابقان فيما اذا تقدم الاسم فى التركيب ح أربعة أوجه واستشكل كونه مبتدءا والجملة قبله خبرا بمنعهم تقديم الخبر الفعلي وقد عرفت مافيه فلا تغفل قوله (والفتح والكسر أجز) الخ الفتح على الاصل والكسر اتباعا للياء الساكنة ومن ثم اختص هذا الحكم بالمسند للتاء والنون وخرج عن ذلك نحو عسيا فان الياء المفتوحة تقتضى فتح السين للمناسبة والتخفيف لتوالى ثلاث حركات ح

﴿ان واخواتها﴾

قال ابن الخباز اشبهت الافعال من اوجه دخولها علي المبتدا والخبر واختصاصها بالاسماء وبناؤها علي الفتح وان فيها الثلاثي والرباعي والخماسي كالافعال وكان مراده بالافعال كان واخواتها لانها التي تدخل علي المبتدا والخبر قبل استكمال فاعل بل تدخل عليه بنفسها ومراده بالعدد اعم من كونها بالاصالة أوبالزيادة ومثال الخماسى انفك واعلم ان حجة الكوفيين في ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر شيئا البناء على الظاهر وقولهم انك وزيدا ذاهبان حكاه س وقوله انه غلط غير مرضى والاصل عدم ذلك وانها لوكانت عاملة لجاز ان يليها كما يجوز

زمان وفصيل اسمها وحيا خبرها ويجوز ان يكون فيهن خبرا وحيا حال مؤكدة فلو خلت دام من ما المصدرية لم يكن لها اسم ولا خبر فلو وقع بعدها مرفوع ومنصوب جعل المرفوع فاعلا والمنصوب حالا نحو قولك دام زيد صحيحاً وكذلك لو كان معها ما المصدرية ولم تكن في موضع ظرف زمان نحو عجبت مما دام زيد صحيحاً أي من دوامه صحيحاً فزيد فاعل ﴿١٢٧﴾ وصحيحاً حال ولذا لا يجوز تعريفه بخلاف

في سائر المعمولات ان تلي عواملها قال السهيلي وانما الممتنع ان يلي العامل غير معموله فان اعترض باستلزامه جواز ما أحسن في الهيجاء زيداً التزمنا اجازته وهو الصحيح قوله (لان ان) الخ قال ابن هشام عندي أن تقديم الخبر للحصر اي مالها الا عكس مال كان خلافا لابن سلام في انها لا تنصب الجزءين في لغة *ان حراسنا اسدا *ان العجوز خبة * كان اذنيه *الابيات وللفراء في تخصيصه بليت نحو *ياليت ايام الصبا رواجعا * ولنا أن الخبر محذوف مثل *ولكن زنجياً * اي لا يعرف قرابتي وخبة نصب على الذم وتا كل الخبر وأبو حمله لحنه الاصمعي وأبو عمر بحضرة الرشيد ومراده ان اذا لم تكن بمعني نعم كقول ابن الزبير ان وراكبها وقيل لم يثبت مجيء ان بمعنى نعم والتقدير انها وراكبها ملعونان ورجحه ابن عصفور لانه الذي استقر في ان ورد بحذف الجملة كلها واجيب بقوله *قالت وان * فبقي الحرف فقط وقوله وكان وشمل ذلك المصدرية والتي بمعنى لعل نحو انها اذا جاءت لا يومنون *(تنبيه)* أورد على ما تقرر من اعمال هذه الاحرف في الاسم النصب قراءة ان هذان لساحران واجيب بوجوه مذكورة في المغني في محال منها قول المبرد ان بمعني نعم وان هذان لساحران مبتدا مؤخر * فان قيل اللام

الخبر فانه جائز التعريف وقد تستعمل دام بعد ما المصدرية النائبة عن ظرف الزمان تامة تشبيها بنفى فتستغنى عن الخبر كقوله تعالى خالدين فيها ما دامت السماوات والارض

(وماسوى دام وليس صرفا * وللتصاريف اجعلن ماوصفا)

(فغير ماض مثله فى العمل * كذا اسم فاعل ومصدر جلي)

(من ذاك لست زائلا احبك * كونك اياه كذاك قد حك)

لاحظ لليس ولا لدام في التصريف اذ لا يستعملان الا بلفظ الماضى واما غيرهما من الفاظ هذا الباب

فله لفظ ماض ولفظ مضارع ولفظ اسم فاعل ولغير زال واخواتها أيضاً فعل امر ومصدر وكل هذه التصاريف تعمل العمل المذكور فعمل الافعال بين واما عمل المصدر فكقول الشاعر ببذل وحلم سادفي قومه الفتي * وكونك اياه عليك يسير واما عمل اسم الفاعل فكقول الاخر وما كل من يبدى البشاشة كائنا * اخاك اذا لم تلفه لك منجدا وقال آخر قضى الله يا اسماء ان لست زائلا * احبك حتى يغمض الجفن مغمض * (واجعل كصار ما بمعناه ورد * آض رجع عاد استحال وقعد) (وحار وارتد كذا تحولا

وهكذا غدا وراح جعلا) والحقوا بهن جاءت حاجتك * من بعد ما فاصرف لها عنايتك) (ومثل صار سابقاته سوي * بات وستهن في راي سوى) يساوي صار في العمل ما وافقها في المعني كقول الشاعر وربيته حتى اذا ما تركته * اخا القوم واستغنى عن المسح شاربه وبالمحض حتى آض جعداً عنطنطاً * اذا قام ساوي غارب الفحل غاربه وقال آخر ﴿١٢٨﴾ وكان فضل من هديت برشده * فلله مغوعاد بالرشد

آمرا وفي الحديث فاستحالت غرباوفي حديث آخر لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض ومن كلام العرب ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة وقال بعض العرب

ومالمرء الا كالشهاب وضوءه * يحور رماداً بعد اذ هو ساطع

وقال الله تعالي القاه على وجهه فارتد بصيراً وقال امرؤ القيس

وبدلت قرحاداميا بعد صحة * فيالك من نعمي تحولن أبأسا

ويروى لعل منايانا تحولن اباسا حكي سيبويه عن بعض العرب ما جاءت حاجتك بالرفع

لا تزاد في الخبر * قيل التقدير لهما واعترض بانه يلزم الاسهاب والايجاز ومن زعم الاسم ضمير الشأن لزمه ذلك وان اسمها ضمير شأن لا يحذف الا ضرورة لان الجملة تفسره فهو كالموصوف الذي صفته جملة فلهذا كان * ان من لام * وان من يدخل * ضرورة و * فليت دفعت الهم عني ساعة * ولكن زنجي * جائز في الفصيح لان المحذوف ليس ضمير شأن اذ الاصل فليتك ولكنك واما حذف الخبر فجائز نحو * ولكن زنجي * واكثره والاسم نكرة نحو * ان محلا وان مرتحلا * ويلزم في ليت شعري على الاصح وقد يحذف ان كقول الزبيران وراكبها قوله (ليت لعل) ليت للتمني ولعل للترجي وهما من باب الانشاء فيشكل تعلقهما بالماضي نحو ياليتني مت ولعل الله اطلع على أهل بدر وقال لعلك والموعود حقاً لقاؤه * بدا لك من تلك القلوص بداء وقد منعوا من اجتماع ليت وسوف نحو ليته سوف يقوم لان ليت لما لم يثبت وسوف لما ثبت ومن ثم قال بعضهم فيها انها عدة بما يقع وقد جاءت مع لعل لانها لا تختص بالممكن فكانه عندهم ثابت قال فقولا لها قولا رفيقاً لعلها * سترحمني من زفرة وعويل قوله (الا في الذي كليت فيها) اي فلا يكون واجب المراعات بل تارة يمتنع نحو ان في الدار ساكنها وتارة يجوز نحو ان

والنصب بمعنى صارت فهذه ثمانية افعال مساوية لصار معني وعملا واما غدا وراح فانهما ملحقان في عند بعضهم بها أيضاً الا اني لم اجد لذلك شاهداً من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحا ويمكن ان يستدل على ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم لو رزقتم كما ترزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا واما كان وظل واضحى واصبح وامسي فاستعمالها بمعني صار كثير كقوله تعالى وفتحت السماء فكانت ابوابا وسيرت الجبال فكانت سرابا وقال ذو الرمة بتيهاء قفر والمطى كانها * قطى الحزن قد كانت فراخا بيوضها وورود ظل

بمعنى صار كقوله تعالى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم وانما اصل ظل الدلالة على الاتصاف نهاراً بالمخبر به وبات تقابلها كقوله تعالى والذين يبيتون لربهم سجداً وقياما وكقول الشاعر وبات وليد الحى طيان ساغبا * وداعيهم ذات القفارة اسغب وقد جمعهما الراجز في قوله اظل ارعى وابيت اطحن * الموت من بعد الحياة اهون وزعم الزمخشري ان بات ترد أيضاً بمعنى صار ﴿١٢٩﴾ ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه

في الدار زيداً وقد يجب مراعات الترتيب نحو ان زيداً في الدار بقيد كون اللام داخلة على الخبر * هذا والمراد خصوصية الترتيب الممثل به لا مطلق تقدم الاسم وتأخر الخبر فانه لا يجوز في الاصح ان في الدار زيداً جالس فلما ، فان بحبها * اخاك مصاب القلب جم بلابله * فيقدر بأعنى مقدرة والجملة اعتراضية مثل كان وقد اتى علم جديد والا فتقدم المعمول موذن بجواز تقدم العامل والعامل هنا لا يتقدم ويلزم من مراعات الترتيب ان لا يتقدم الخبر على العامل وقال ابن هشام في الحواشي في شرح الناظم لتسهيله ان أصل التالي كونه ملغى نحو فان بحبها اخاك مصاب القلب فاما القائم مقام الخبر فجدير ان لا يليها لقيامه مقام من لا يليها لكن اغتفر ايلاؤه اياها التفاتا الى الاصل قال ابو حيان اصحابنا يمنعون ان لا يليها الملغى ويقدرون في البيت أعني ولا خلاف في منع ان طعامك زيداً آكل واذا قدر أعنى في البيت فالفصل بجملة اعتراضية كما في كان وقد اتى حول جديد وقال المصنف ان الحال كالظرف وأنشد كبيت ابي حيان واصحابنا جعلوه اعتراضية لا حالية واقتضى كلام الجلولى انه لا يمتنع الفصل بالظرف بلا خلاف وان محل الخلاف الحال (*تنبيه*) قال الشهاب في حواشي الاشموني فان

وورود اضحي بمعني صار كقول الشاعر ثم اضحوا كانهم ورق جف * فالوت به الصبا والدبور وورود اصبح بمعنى صار كقوله تعالى فاصبحتم بنعمته اخوانا ومن ورود اصبح وامسى بمعني صار قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم * اذهم قريش واذما مثلهم بشر وقال النابغة الذبياني امست خلاء وامسي اهلها احتملوا * اخني عليها الذي اخني على لبد

(وقدم ان شئت على الفعل الخبر * ما لم يكن دام وفي ليس نظر)

﴿١٧﴾ (ومنع تقديم عليها امثل * عندي وقوم الجواز فضلوا) (وما بمنفي بما علق لا * يسبقها والخلف فيه قد خلا) تقديم الخبر في هذا الباب شبيه بتقديم المفعول فليحكم بجوازه ما لم يمنع مانع فتقول قائماً كان زيد كما تقول عمراً ضرب زيد فان ظهر مانع عمل بمقتضاه كدخول حرف مصدري على كان نحو ان يكن زيد صديقك خير من ان يكون عدوك فتقديم الخبر في هذا يمتنع لان الفعل صلة لان ومعمول الصلة داخل في حكم الصلة ولهذا امتنع تقديم خبر دام عليها ابداً لانها لا تخلو من وقوعها صلة لما واختلف في تقديم خبر

وعطية مبتدا خبره عودا والتقدير بالذي كان اياهم عطية عوده فحذف الهاء ونواها وأجاز ابن بابشاذ تقديم معمول الخبر اذا تأخر الاسم وتوسط الخبر نحو كان الماء شرب زيد وهو ممنوع عند سيبويه كمنع التقديم مع توسط الاسم وتاخير الخبر وفي كلام ابن عصفور في شرح الجمل مايوهم أن الاكثرين على تجويز نحو كان الماء يشرب زيد وليس بصحيح لان سيبويه لم يفرق في المنع بين كان الماء زيداً يشرب وبين كان الماء يشرب زيد وينبغي أن تعلم ان مثل هذا التقدير ممنوع في غير هذا الباب كمنعه فيه فلو قيل جاء عمراً يضرب زيد لم يجز كما لايجوز كان الماء يشرب زيد لان سبب المنع ايلاء الفعل معمول غيره فلايختص بفعل دون فعل وفي قولي والمنع مطلقاً حربالنصره اشعار بذلك ولو كان المعمول ظرفا او جاراً ومجروراً جاز تقديمه مطلقاً بلا خلاف نحو كان يوم الجمعة زيد معتكفاً وكان في المسجد عمرو مصلياً لان الظرف والجار والمجرور يتوسع بهما توسعاً لا يكون لغيرهما ولذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف اليه كثيراً نحو قول الشاعر الخبر

لما رأت ساتيه ما استعبرت * لله در اليوم من لامها وقال آخر وكدار خلف المحجور جواده * اذا لم يحام دون انثي حليلها وكقول عتبة من بني عبس بن ثعلبة هما أخوا في الحرب من لا أخا له * اذا خاف يوماً نبوة فدعاهما وأما ما أنشده سيبويه من قول حميد الارقط فاصبحوا والنوى عالى معرسهم * وليس كل النوى يلقى المساكين فكل منصوب بيلقي والمساكين فاعل يلقي ويلقي وفاعله خبر ليس ولايجوز أن يكون

قال أبو الحسن بذئ يهمز ولا يهمز فيه لغتان جميعاً ويقال بذوء الرجل بالهمز وبذو بلاهمز والدليل علي انه يهمز قولهم البذاءة بالهمز فلو كان لا يهمز لكان المصدر البذاوة بالواو بغير همزة كالشقاوة والغباوة فيحتمل ح قول الناظم ان يكون من تسهيل المهموز او من تخفيف المشدد قوله (لسد مصدر) لم يقل مفرد لانه اذا سد مفرد غير مصدر مسدها لم تفتح نحو ظننت زيداً انه قائم قوله (مسدها) اي ومسد اسمها وخبرها قوله (اكسر) اي استدم الكسر مثل يا ايها النبيء اتق الله وكان يحسن ان يقول بعد هذا البيت * فمبتدا اوفاعلا اومايجر * افتح كذا المفعول فاتبع ما استقر * ثم يقول فاكسر في الابتدا * (تنبيه) * الفتح ان جواز الفتح دون وجوبه ينبغي ادخاله اما في قوله افتح لسد مصدر مسدها والمعنى افتح وجوبا ان وجب السد اي ان وجب المصدر وجوازاً ان جاز ولم يجب وح فقوله وفي سوي ذاك اكسر اي وجوبا واما في قوله وفي سوي الخ والمعني افتح وجوبا ان وجب السد وفي سوى ذاك بان امتنع السد اوجاز ولم يجب اكسر وجوبا اوجوازا وصنيع التصريح صريح في أن الناظم لم يشر لضابط مسئلة جواز الامرين قوله (فاكسر في الابتدا) قال ابن هشام يريد بالابتداء ضد الحشو لا صاحبة

المساكين اسم ليس لان ذلك يوجب أن يكون يلقي خبراً ولو كان خبراً لوجب أن يقال يلقون أو تلقي فاذا لم يقل إلا يلقى وجب ان يكون خالياً من ضمير وان يكون المساكين مرتفعاً به (وبعض ذى الافعال بالرفع اكتفى * فتم والنقصان غيره اقتفى) (وللتمام قابل كل سوى * فتئ ليس زال فاشكر من روي) هذه الافعال لعدم استغنائها بالمرفوع تسمي أفعالا ناقصة فلازم النقص منها ليس وزال وفتئ وماسوي هذه الثلاثة

الخبر لانها تفتح فيه وجوباً ولا تكون حرف في أول الكلام بل في حشوه لان خبرها تقدم عليها اعني خبر المبتدا لا خبران وقال أيضاً ليس المراد بالابتداء افتتاح النطق بل ابتداء الكلام سواء افتتح بها النطق نحو انا انزلناه أو وقعت في قوة ذلك نحو الا ان اولياء الله أو مبنية على ماقبلها نحو زيد انه قائم وقال منا الاناة وبعض القوم يحسبنا * انا بطاء وفي ابطائنا سرع (فان قلت) فقل كذا في اعتقادي انك منطلق (قلت) هذا الابتداء مفرد لا كلام بخلاف زيد انه فاضل (فان قلت) هذا مفهوم من قوله وهمز ان افتح البيت (قلت) والمواطن كلها كذلك وانما هو تفصيل لها وذكر الشارح الاقسام الثلاثة تحت قوله في الابتداء ولما نظم على مايجوز فيه الوجهان ذكر حتى ولاجرم واما وفسره بان حتي ان كانت ابتدائية كسرت نحو حتي انهم لا يرجونه أو عاطفة أو جارة فتحت نحو عرفت امورك حتي انك فاضل وان كانت اما بمعني الا أو حقا فتحت وان كانت لاجرم بمعني حقا وبذلك فسرها المفسرون فتحت أو بمنزلة اليمين كقولك لاجرم احسنت اليك ولاجرم لآتينك كسرت فيقال له ينبغي ان تذكر حتى الابتدائية مع الاستفتاحية فى وجوب الكسر كما ذكرتها بعد المبتدا فان الكلام قد ابتدئ بعدها وكذا بعد لاجرم اذا كانت

قد تجئ تامة أي مستغنية بمرفوع عن غيره الا على سبيل الفضلة فمن ذلك كان بمعنى حدث نحو ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وكقول الراجز أنشده سيبويه

وكنت اذ كنت الهى وحدكا * لم يك شئ يا الهى قبلكا

وبمعنى حضر نحو قول الله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وتكون أيضاً بمعنى كفل وبمعني غزل ذكر ذلك البطليوسي وغيره ومنها ظل اليوم أي دام ظله ومنها بات أى لبث ليله وبات فلان بالقوم اي نزل بهم ليلا ومنها أضحى بمعني دخل في الضحي وأصبح بمعنى دخل فى الصباح وأمسى بمعني دخل فى المساء وصار فلان الشئ بمعنى ضمه اليه وبمعنى رجع ومنها برح بمعني ذهب وبمعني ظهر ومنها انفك بمعني انفصل وبمعنى تخلص وأشار ابو علي في الحلبيات الي جواز وقوع زال تامة رأيا وقد يعضد رأيه قول الراجز وفي حمياً بغيه تقحس * ولا يزال وهو الوى أليس فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر ولنا ان نقول الخبر محذوف والتقدير ولا يزال متقحساً وهو الوي اليس والتقحس التكبر والاليس الشجاع (وزيد كان بين جزءي جمله * وشذ حيث حرف حر قبله) (كذا تكون

زائداً أيضاً ندر * وفيه قول أمرأة ممن غبر) (أنت تكون ماجد نبيل * اذا تهب شمئل بليل) (وشذ أمسي زائداً وأصبحا * كلارواه ناقلوه موضحا) من مواضع كان التي تختص بها الزيادة في التوسط دون التقدم والتأخر والمشهور زيادتها بلفظ الماضي بين جزءي جملة كقول بعض العرب ولدت فاطمة بنت الخرسب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم وقد كثرت زيادتها بعد ما التعجبية نحو ما كان أحسن

زيداً وحكم سيبويه بزيادتها في قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم * وجيران لنا كانوا كرام وردذلك عليه لكونها رافعة للضمير وليس ذلك مانعاً من زيادتها كما لم يمنع من الغاء ظن عند توسطها أو تأخرها اسنادها الي فاعل وشذت زيادتها بعد الجار والمجرور في قول الشاعر سراة ابي بكر تسامى * على كان المسومة العراب ورواه الفراء على كان المطهمة الصلاب * وشذت ايضاً زيادتها بلفظ المضارع في قول ام عقيل ابن ابي طالب انت تكون

بمنزلة اليمين واما اذا كانت بمعنى حقا وان لا يذكر ذلك فيما يجوز فيه الوجهان لان الذي يفتح بعده غير الذي يكسر بخلاف المواطن التي ذكر فيها الناظم جواز الوجهين ثم ينبغي ان يذكر مواطن الكسر كلها تحت قوله في الابتداء اذ حمله على ابتداء الجملة والتحقيق ان لا يذكر مسئلة الخبر وان يذكر بدلها مسئلة الابتداء أو يتركا ويذكر افتتاح النطق والواقع بعد عرف الافتتاح ولهذا جاد الناظم حيث لم يذكر هذه المواطن الثلاثة فيما يجوز فيه الوجهان هنا وان ذكرها في التسهيل وتبعه ولده قوله (وفي بدء صلة) بخلاف ما اذا وقعت في حشو الصلة نحو جاء الذي عندي انه فاضل فتفتح وجوبا ما لم تكن خبراً عن اسم عين والا كسرت وجوبا نحو اعجبني الذي أبوه انه منطلق قوله (وحيث ان ليمين مكملة) (فان قلت) حقه ان يقول وبعدها اللام لما سياتي (قلت) لانهم انما يفتحوها مع غيبة اللام اذا لم يقدروها معمولة لفعل القسم المصرح به وحيث لا تكون مكملة لليمين ولو كان الناظم قال وحيث ان واقعة بعد اليمين لزمه ما قلت ونظير هذا قوله أو حكيت بالقول ولم يقل وقعت بعد القول ليخرج نحو اتقول ان زيداً منطلق ونحو قولي اني احمد الله في وجه الفتح قوله (أو حكيت بالقول) قال ابن هشام يعني أو

ماجد نبيل * اذا تهب شمئل بليل وشذت ايضاً زيادة اصبح وامسى في قول امرأة من العرب كانت ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها يعنون الدنيا وروي ذلك الكوفيون وأجاز أبو علي زيادة اصبح في قول الشاعر عدو عينيك وشانيهما * اصبح مشغول بمشغول وكذا أجاز زيادة أمسي في قول الاخر اعاذل قولي ماهويت فانني * كثيراً اري امسي لديك ذنوبي (وحذف كان بعد ان ولو ورد * وبعد ان تعويض ما عنها استند) (من ذاك اما انت ذا وأربعه * اوجه ان خيراً فخير مقنعه) (اجودها نصب يليه رفع * والعكس

واه لاعداك نفع) (وكان واسمها نوي من قالا * امرعت الارض لوان مالا) (لوان نوقا لك اوجمالا * اوثلة من غنم امالا) تحذف كان مع اسمها بعدان ويبقى خبرها دليلا عليها وكذا تفعل بعد لو فمن حذفها بعدان قول النابغة حذبت على بطون ضنة كلها * ان ظالما فيهم وان مظلوما وقالت ليلى الاخيلية لاتقربن الدهر آل مطرف * ان ظالما ابداً وان مظلوما وقال ﴿١٣٥﴾ الاخر واحضرت لمحضري عليه الشهو * د

كانت حكاية لقول فى حال مصاحبتها للقول وأري ان الاصل أو حكي بها بالقول فحذف الجار الاول فارتفع الضمير لان ان يحكي بها قول مسموع لانها هي محكية بكلام آخر وحاول ابنه تاويل كلامه فقال اذا حكي بها قول يعنى مسموع فقد حكيت هى نفسها مع مصاحبة القول كذا قال وفيه نظر اما انها اذا حكي بها قول مسموع كانت مصاحبة للقول فواضح لانها ان لم تصاحبه كانت اخباراً من عند المتكلم عن نفسه لا اخباراً عمن قال فنحن انما ندعى ان الكلام حكاية مع مصاحبة القول والا فالظاهر خلافه واما قوله فقد حكيت هى نفسها فاستقامته على ان يريد بالحكاية الاخبار كما تقول حكي لنا حكاية عن نفسه أي اخبر بخبر عن نفسه على ان هذا يرجع أيضاً الي معنى المماثلة لا معناه انه اخبرنا عن شئ مماثل لما اتفق له لكن كان هذا المعنى تنوسي من هذا الكلام فعلى هذا يحمل قوله فقد حكيت هى نفسها مع مصاحبة القول أى اخبر بها فى حالة مصاحبة القول اه وبه يعلم ما في قول شيخ الاسلام زكرياء في حواشى الشارح ان الاولى ما فى النظم وان عكسه الذى قاله الشارح تكلف ناش من جعل الباء للمصاحبة والاوجه جعلها للسببية الداخلة على الالة والمعنى أو حكيت ان مع معمولها بالقول وهو

ان عاذراً لى وان تاركا
قال النعمان بن المنذر قد قيل ما قيل ان حقاً وان كذبا * فما اعتذارك من قول اذا قيلا
وفى الحديث التمس ولو خاتماً اى ولو كان الملتمس خاتما ومن مثل سيبويه الاطعام ولو تمراً وائتنى بدابة ولو حمارا اي ولو كان المأتي به حمارا قال سيبويه وان شئت رفعت كانك قلت ولو يكون عندنا تمر ولو سقط الينا تمر هذا نصه وحذفت وجوبا بعدان المفتوحة وعوض عنها ما كقول عباس بن مرداس اباخراشة اما انت ذا نفر * فان قومي لم

تا كلهم الضبع وقال آخر اما اقمت واما انت مرتحلا * فالله يكلؤ ماتاتي وماتذر التقدير لان كنت ذانفر ولان كنت مرتحلا وفي الحديث المرء مجزي بعمله ان خيراً فخير وان شراً فشر * وفيه اربعة اوجه هذا اجودها وتقديره ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وعكسه اضعف الوجوه وتقديره ان كان في عمله خير فيكون جزاؤه خيراً والوجه الثالث والرابع نصبهما ورفعهما وتقدير نصبهما ان كان عمله خيراً فيكون جزاؤه خيراً وتقدير الرفع فيهما ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير واما قول الراجز * اوثلة من غنم امالا * فتقديره ان كنت لاتجدين غيرها

وكذا قول العرب افعل ذلك اما لا تقديره ان كنت لا تفعل غيره (واقرن اذا شئت بالا بعدما * ينفي جوازاً خبراً قد سلما) (من كونه لا يقبل الايجابا * نحو يعيج فاعرف الاسبابا) (وفه اذا اوجبت ما ليس نفا * كمثل ليس الحر الا من وفي) (ونحو لم يزل ينافي ذا كا * فاستعمل التاويل ان اتا كا) (ويك في يكن اجز مالم تصل * بساكن والحذف نزراً قد نقل) ﴿١٣٦﴾ اذا دخل على غير زال واخواتها من افعال هذا الباب

ناف فالمنفي هو الخبر نحو ما كان زيد عالما فان قصد الايجاب قرن الخبر بالا نحو ما كان الا جاهلا فان كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفي نحو يعيج لم يجز ان يقرن بالا فلا يقال في ما كان زيد يعيج بدواء ما كان زيد الا يعيج لان يعيج من الكلمات التي تلازم النفي ومعنى يعيج ينتفع وحكم ليس حكم كان في كل ما ذكرناه وأما زال وأخواتها فنفيها ايجاب فلا يقترن خبرها بالا كما لا يقترن بها خبر كان الخالية من نفي لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر وما أوهم خلاف ذلك فمؤول كقول الشاعر حراجيج ما تنفك الامناخة * على الخسف او نرمي بها بلداً قفرا زادها

قال فالمحكي هي ومعمولاها والمحكي به قال اه ملخصاً وقد نقل الشهاب كلامه برمته واقره في حواشي الشارح قوله (أو حلت محل حال) قال الرضى لان المصدر انما يكون حالا اذا كان صريحا لا مؤولا أي لان المؤول يؤول بمعرفة وشرط الحال التنكير وهذا لا يحتاج اليه مع الواو لان الحال المفردة لا تقع بعد الواو

(تنبيه) قال في التصريح بعد ان قرر هذه المسئلة واما قوله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليا كلون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا على أن ابن الخباز قال في الكافية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يعجبني الا انه يقرأ القرآن اه والمتبادر من هذه العبارة كونها جوابا عن سؤال ينشأ في المقام وليس في كلامه ما يقتضي ذلك لان الاية جاءت على مقتضى الكلام السابق من كسرها لحلولها محل الحال ثم انه ما المانع من تعدد سبب الكسر وأي مزية لبعض الاسباب على غيره وقوله على ان الخ يقتضي ظهور هذا السبب على غيره وهو محل نظر لانهم لم يعدوا المرفوع بعد الا من مواضع وجوب الكسر وكيف ذلك وقد عدوها من اماكن وجوب الفتح نحو يعجبني امورك الا أنك تشتم الناس وأما دخول اللام في الخبر فقد ذكره هو وقال انه يرجع الى الابتداء وعبارته في المواضع التي

أي ما تنفصل عن الاتعاب الا في حال اناختها على الخسف الى ان ترمي بها بلداً قفراً فتنفك هنا تامة لا ناقصة ويجوز ان تكون الناقصة وخبرها على الخسف ومناخة منصوب على الحال فيكون التقدير لا تنفك على الخسف او نرمي بها بلداً قفراً الا في حال اناختها والى هذا الاشارة بقولي فاستعمل التاويل ان اتا كا ثم بينت اختصاص كان في حال الجزم بسقوط نونها فان ذلك جائز فيها لكثرة استعمالها وذلك نحو قوله تعالى

ولا تك في ضيق مما يمكرون فان وصلت بساكن ردت نونها كقوله تعالى لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب ولم يجز سيبويه سقوط النون عند ملاقات ساكن وقد أجازه يونس وهو قليل ومنه قول الشاعر

فان لم تك المرآة ابدت وسامة * فقد ابدت المرآة جبهة ضيغم (والخبر المنفي بالباء قد يجر * كلست بابني حيث لم تكن بير) (وذكر الامانع كليس ذا * الا امرءا لم يخل ﴿١٣٧﴾ من كف الاذا) الخبر المنفي بما خبر

زادها على الموضح والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب ثم قال والحق أن ان في ذلك كله ابتدائية وفي المغني في بحث الابتداء بالنكرة بعد أن ذكر ان من المسوغات ان تقع في اول جملة حالية ومثل بما اقترنت فيه الجملة بالواو وبما لم تقترن مانصه وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم وانما الضابط ان تقع في أول جملة حالية ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل تكسر ان اذا وقعت بعد واو الحال وانما الضابط أن تقع في أول جملة حالية بدليل قوله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليا كلون الطعام اه ولوان صاحب التصريح اشترط الاقتران بالواو في كسر ان الواقعة محل الحال ثم قال واما الخ لصح كلامه لكنه عمم اولا فراجعه * (تنبيه) * الحالة محل الصفة كالحالة محل الحال فتكسر وجوبا مقرونة بالواو اولا قال ابن غازي قلت اقتران جملة الصفة بالواو جوزه بعض النحاة ومنهم الزمخشري وهو خلاف مفهوم الالفية فاعطيت ما أعطيته خبراً اه أقول هو كلام مجمل وتفصيله قول المغني في بحث الواو والعاشر الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتاكيد لصوقها بموصوفها وافادة ان اتصافه بها امر ثابت وهذه الواو اثبتها الزمخشري ومن قلده وحملوا

ليس وخبر ما الحجازية وخبر كان وأخواتها اذا دخل عليها نفي ولا يدخل في ذلك خبر مازال واخواتها لان نفيها أوجب ثبوت اخبارها فدخول الباء بعد ليس وما كثير وأما دخولها بعد كان المنفية فكقول الشاعر

وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن * باعجلهم اذ اشجع القوم اعجل وقد دخلت أيضاً على ثاني المفعولين في باب ظن لكونه منفيا كقول الشاعر دعاني اخي والخيل بيني وبينه، فلما دعاني لم يجدني بقعدد فان انتقض بالا امتنعت الباء نحو ليس زيد

﴿١٨﴾ الا قائما (ومبطل الا لدي تميم * اعمال ليس فاروذا تميم) (يقال ليس البر الا ذو التقي * والنصب مختار فكن محققا) حكي ابو محمد بن السيد ان اباعمرو بن العلاء اخبر أن بني تميم يقولون ليس الطيب الا المسك بالرفع وان تكلمهم بذلك وأمثاله ذائع وقد اشار سيبويه الى ان من العرب من يجري ليس مجري ما في باب حروف اجريت مجري حروف الاستفهام فقال في ذلك الباب وقد زعم بعضهم ان ليس يجعل كما وذلك قليل يجوز ان يكون منه ليس خلق الله أشعر منه وليس قالها زيد (وما على المجرور بالبا نسقا * فانصب

وان تجره فهو منتقي) (وحيث يتلو سببي ياعطف * فزد مع الوجهين رفع المنعطف) (كليس عامر بمستهام * ولا ملم قبله بذام) (وربما قدرت البافولي * معطوف الذ مع لفظها يلي) (وقبل اجنبي ارفع بعدما * وبعد ليس مطلقا فيه احكما) (من بعد با كلست بالواني ولا * غمراً اناوالجر عمر حظلا) المعطوف علي الخبر المجرور بالباء الزائدة التي تقدم ذكرها يجوز جره حملا ﴿١٣٨﴾ علي اللفظ وهو المختار ويجوز نصبه علي المحل فيقال

ليس زيد بقائم ولا قائم ولا قائما فان تلا المعطوف سببي أي ملابس لضمير المخبر عنه جاز فيه مع الوجهين الرفع علي ان يكون خبراً مقدماً ومابعده مبتدا نحو مازيد قائما ولا قائم ابوه ومثله ليس عامر بمستهام ولا ملم قبله بذام يجوز جر ملم ونصبه ورفعه فلو كان المعطوف عليه منصوبا لجاز في المعطوف عليه ماجاز في المجرور اما غير الجر فظاهر واما الجر فعلى تقدير وجود الباء ومنه قول زهير بدالي أني لست مدرك مامضي * ولا سابق شيئاً اذا كان جائيا

على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال ثم سردها وأعاد الكلام على ذلك قبيل الباب الثالث قوله (بعد اذا فجاءة) من اضافة الدال الى المدلول * ان قيل انها تكسر وجوبا بعد حيث واذ للزوم اضافتهما الي الجمل كما ياتي في باب الاضافة فهلا جاز الفتح كما في اذا * اجيب بان الضروري لاذا دخولها على الاسماء لاخصوص الجملة فلهذا من ذهب الي انها ظرف مكان جعلها خبر الاسم الواقع بعدها فصح الفتح لحصول ماهو ضروري لها من دخولها على الاسماء بخلاف حيث واذ فان اضافتهما الي الجمل ضروري فوجب الكسر لحصوله مع الاستغناء عن التقدير * فان قيل ينتقض هذا الفرق بجواز الوجهين في الجزاء مع أن الجملة ضرورية له * ويمكن أن يقال لما كان الجزاء لايكون الا جملة ناسب الاكتفاء في اللفظ باحد جزءي الجملة اذ وجوب الجملة يدل على ارادة الجزء الاخر والمضاف اليه لما كان الاصل فيه الافراد وقد وقع مفرد شذوذاً بعد حيث في نحو * من حيث لى العمائم * ناسب التزام ذكر الجملة بتمامها ليلا يتوهم مجيئه على ماهو اصله هذا ما في حواشي الشهاب وهو لا يناسب ماحققه الشمس القاياتي من جواز الوجهين بعد حيث نظراً لما التزموه من اضافتها للجملة ولما هو الاصل في المضاف اليه فتدبر قوله

يروي بجر سابق ونصبه وأمثاله كثيرة ولو كان بعد مايلي العاطف مخبر عنه أجنبي جاز جعله او مبتدا مقدم الخبر واسماً لليس والخبر مايلي العاطف والجملة معطوفة على الجملة ويجوز جر الخبر الثاني اذا جر الاول عند الاخفش لا عند سيبويه والقول في ذلك قول الاخفش لاستعمال العرب اياه كقول الشاعر وليس بمعروف لنا ان نردها * صحاحا ولا مستنكرا ان تعقرا فان كان العامل تعين جعل الاجنبي وماقبله مبتدا وخبراً

باب ماولا وان المشبهات بليس

(أهل الحجاز ألحقوا بليس

ما * ان عدمت الا وان وقدما) (ذوخبر وان تؤخره بطل * اعمال ما كذاك يبطل العمل) (بكون الاسم بعد معمول الخبر * وبعد ظرف ابقه اوحرف جر) ألحق أهل الحجاز ما النافية بليس في العمل فجعلوا لها اسماً مرفوعا وخبراً منصوبا وبلغتهم نزل القرآن قال الله تعالي ماهذا بشراً وقال تعالى ماهن امهاتهم ولالحاقها بليس أربعة شروط احدها بقاء النفي فلا عمل لها ﴿١٣٩﴾ عند زواله كقوله تعالى وما محمد الا

(اوقسم) اي فعل قسم مذكور فانه الذي يحتاج للتقييد بقوله لالام بعده اما اذا كانت بعد قسم مضمر فيجب الكسر مطلقاً قوله (لالام بعده) يحتمل ان يكون الضمير في بعده عائداً هو القسم وهو المتبادر فالجملة صفة له وأن يكون عائداً على ان اى في حالة ان ان لالام بعده فالجملة حالية جاءت بغير الواو مثلها في والله يحكم لا معقب لحكمه وهذا أحسن انطباقا على المسئلة لان اللام انما تقع بعد ان وتوجيه الاول ان الواقع بعد ان الواقعة بعد القسم صادق عليه انه واقع بعد القسم وفي عبارة الشارح اذا لم يكن مع أحد معموليها اللام وعبارة النظم أحسن اذ اللام الداخلة على الفصل اومعمول الخبر كذلك قوله (نمى) أي روي أو نقل مفعوله ضمير همزان والتقدير نقل همزان بوجهين بعد اذا فجاءة الخ وهذه المسئلة على قول الكوفيين قال الشارح لا يجيز البصريون الا الكسر وانما اجاز الفتح الكوفيون نقله عنهم ابن كيسان والكسر أرجح لانه متفق عليه ولانه اذا لم يجب فلا أقل من رجحانه ولانه لا يحوج لحذف حرف الجر * واعلم انه على الفتح لا يكون جوابا للقسم قال في التصريح واذا امتنع أن يكون جوابا للقسم كان الفعل اخباراً بمعنى الطلب للقسم لا قسما اذ الاصل في الجواب ان يكون مذكوراً لا محذوفا اه وكونه

رسول والثاني عدم ان فلا عمل لها عند وجودها كقول الشاعر

بني غدانة ما انتم ذهب * ولا صريف ولكن انتم خزف

والثالث تأخر الخبر فلا عمل لها غالباً عند تقدمه كقولك ما قائم زيد والرابع عدم تقديم معمول الخبر فلا تعمل اذا تقدم ولم يكن ظرفا ولا جاراً ومجروراً كقولك ما طعامك زيداً آكل فلو كان المعمول ظرفا او جاراً ومجروراً لم يبال بتقديمه نحو قولك ما عندك زيد مقيما (ورفع نحو مابها زيد بما * وموضع المجرور نصب زعما) (وذاك فيه نظر والمنعطف *

هنا على المنصوب ان بل عطف) (اولكن ارفعه ونصب ربما * جاء هنا في خبر تقدما) من النحويين من يري ابقاء عمل ما اذا تقدم خبرها وكان ظرفا او جاراومجرورا وهو اختيار ابي الحسن بن عصفور والي هذا اشرت بقولي ورفع نحو مابها زيد بما وموضع المجرور نصب زعما واذا عطف على خبر ما بل اولكن وجب رفع المعطوف لانه مثبت كالمقرون بالا فاشتركا في الرفع نحو مازيد قائما بل قاعد وماعمرو كريما لكن بخيل ومن العرب من ينصب الخبر مقدماً اشار الى ذلك سيبويه وسوّا بينه وبين قول من قال ملحفة جديدة بالتاء

وبين قول من قال ولات حين مناص بالرفع فان المشهور ملحفة جديد بلاتاء ولات حين مناص بالنصب وأنشد سيبويه للفرزدق شاهداً فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم * اذهم قريش واذما مثلهم بشر (ومالما عند تميم عمل * لانها حرف لديهم مهمل) (وبعد بالباقد يجرون الجر * كغيرهم وذا كثيرا اشتهر) (وجاء مجروراً لباء بعدان * كما ان الله بغافل فدن) ﴿١٤٠﴾ (وجرت الباخبراً من بعدهل * وذوا بتصار من بهذين استدل) لغة بني تميم في ترك اعمال ما أقيس من لغة أهل الحجاز كذا قال سيبويه وهو كما قال لان العامل حقه ان يمتاز من غير العامل بان يكون مختصاً بالاسماء ان كان من عواملها كحروف الجر ومختصاً بالافعال ان كان من عواملها كحروف الجزم وحق مالا يختص كما النافية لا يكون عاملا الا ان شبهها بليس سوغ اعمالها اذا لم يعرض مانع من الموانع المذكورة وزعم ابو علي أن دخول الباء الجارة على الخبر مخصوص بلغة أهل الحجاز وتبعه في ذلك الزمخشري والامر بخلاف مازعما لوجوه احدها ان اشعار بني تميم تتضمن دخول الباء علي ليس الخبر كثيراً منه قول الفرزدق أنشده سيبويه لعمرك ما معن بتارك حقه ممزولا متيسر ولو كان دخولها على الخبر مخصوصاً بلغة أهل الحجاز ما وجد في لغة غيرهم الثاني أن الباء انما دخلت علي الخبر بعدما لكونه منفياً لا لكونه خبراً منصوباً يدل علي ذلك دخولها في نحو لم اكن بقائم وامتناع دخولها في كنت قائماً واذا ثبت كون المسوغ لدخولها النفي فلا فرق بين منفي منصوب المحل ومنفي مرفوع المحل الثالث ان الباء المذكورة قد ثبت

ليس قسما واضح في مثل اوتحلفي بربك العلي * انى أبو ذيالك الصبي اذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسماً بل طالباً من غيره ان يقسم وأما في نحو قولنا حلفت بالله على كذا لا مانع ان يكون قسما ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه وان لم يكن جوابا اصطلاحا ولذا قال الفقهاء ان نحو حلفت يمين ان نواه أو اطلق ولا يتصور ذلك في حلفت المضمر لان العرب لا تضمر حلفت وتريد غير القسم كما في فعل النداء ويترتب على ذلك وجوب الكسر عند البصريين في نحو والله ان زيدا قائم وان قياسه على نحو حلفت ان زيدا قائم غلط *(تنبيه)* علم مما تقرر انه كان الظاهر ترك ذكر مسئلة القسم مما يجوز فيه الوجهان ولهذا اقتصر ابن هشام في الشذور على الثلاثة التي ذكرها الناظم غير مسئلة القسم قال الحفيد وهو الظاهر لان حكم هذه الثلاثة غير معلوم من وجوب الكسر ولا من وجوب الفتح وما ذكروا فيه جواز الامرين غير هذه الثلاثة فحكمه معلوم اما من وجوب الكسر واما من وجوب الفتح اه قوله (وذا يطرد في نحو خير القول) الخ ضابط هذه المسئلة ان يكون المبتدا قولا ولو حكما ليدخل مثال الناظم لان افعل بعض ما يضاف اليه وخبر ان قولا وفاعل القولين واحداً قال الحفيد

دخولها بعد بطلان العمل بان كقول الشاعر لعمرك ما ان ابو ملك بواه * ولا بضعيف قواه فكما دخلت على الخبر المرفوع بعد ان لكونه منفيا كذلك تدخل على الخبر المرفوع دون وجود ان وهو ما اردناه وقد دخلت أيضاً على الخبر المرفوع بعد هل كقوله يقول اذا اقلو لى عليها واقردت * الا هل اخو عيش لذيذ بدائم واذا دخلت علي الخبر بعد هل لكون هل ﴿١٤١﴾ تشبه النافي فلان تدخل علي الخبر بعد

ليس المراد من القول ان يكون بلفظ القاف والواو واللام بل المراد اعم من ذلك فكل ما دل على القول هنا قول ويشهد لما قلناه انك لو قلت عملي اني احمد الله جاز فيه الوجهان الكسر على معني عملي بلساني هذا اللفظ والفتح على ان المراد عملي بأي شيء كان من الاعمال اهـ ويؤيد كلامه انهم جعلوا الحمد قولا وعليه يشكل قول الاوضح فلو انتفي القول الاول فتحت نحو عملي اني احمد الله والعجب من الحفيد انه اقر ذلك مع جعله هذا المثال شاهداً لجواز الامرين (فان قلت) يرد على الحفيد انه انما يكون هذا اللفظ عملا اذا اريد بالعمل المعمول اذ اللفظ ليس نفس العمل بل العمل ايجاد هذا اللفظ (قلت) ما المانع من التاويل المذكور وان التقدير ايجاد هذا اللفظ واما الاعتراض عليه بان جملة اني احمد الله ليس بعمل فلا يصح الكسر فمدفوع بانهم قد يعدون القول عملا للسان قوله (وبعد ذات الكسر يصحب الخبر لام ابتداء) انما دخلت علي الخبر وان كان دخولها عليه ممتنعا لانها لو دخلت على الاسم لزم منه الجمع بين اداتي توكيد وهم لا يجمعون بينهما فزحلقوها الى الخبر دون ان لقوتها بالعمل ولم تزحلق في. لهنك من برق علي كريم: لان صورة ان قد زالت فكانها شيء واحد للتوكيد وقال الشاطبي

النافي نفسه احق واولي بل قد دخلت علي الخبر المرفوع بعد لكن كقول الشاعر ولكن اجراً لو فعلت بهين * وهل ينكر المعروف في الناس والاجر وبعد ان كقول امرئ القيس فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها * فانك مما احدثت بالمجرب وبعد ان المفتوحة كقوله تعالي أو لم يروا ان الله الذي خلق السماوات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر (واعملوا في النكرات لا كما * مثاله لا معتد مسلما)

(ولا انا باغيا آت عن ثقه * وفيه بحث بارع من حققه)

(واسما للات الحين محذوفا اجعل * ونصب حين خبراً بعد نقل) (وقديرا المحذوف بعد خبرا * والثابت اسما حيث مرفوعا جرا) (في لات هن ما للات عمل * وبعضهم هنا لها اسما يجعل) الحاق لا بليس في العمل عند من قال به وهم البصريون مخصوص بالنكرات كقولك لا رجل خير من زيد ولا عمل انفع من طاعة الله ومنه قول رجل من الصحابة رضى الله عنهم يقال له سواد بن قارب وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب ومثله تعز فلا شيء علي الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا وذكر الشجري

انها عملت في معرفة وانشد للنابغة الجعدي وحلت سواد القلب لا اناباغيا * سواها ولا في حبها متراخيا
ويمكن عندى ان يجعل انا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا علي الحال تقديره لا ان أري باغيا فلما اضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز ان يجعل انا مبتدا والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ونظائره ﴿١٤٢﴾ كثيرة منها قولهم حكمك مسمطا أي حكمك لك

مسمطا أى مثبتا فجعل مسمطا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل فان يعامل باغيا بذلك وعامله فعل احق وأولي واما لات فانهم يرفعون بها الحين اسما ولا يكادون يلفظون به بل باخر منصوب خبراً كقوله تعالى ولات حين مناص أى وليس الحين حين مناص لابد من تقدير المحذوف معرفة لان المراد نفى كون الحين الحاضر حينا ينوصون فيه أي يهربون أو يتأخرون وليس المراد نفي جنس حين المناص ولذلك كان رفع الحين الموجود شاذا لانه

لما اضطروا للجمع غيروا ان بابدال همزتها كما ابدلوا الف ماحين اجتمعت مع مثلها فى قوله مهما لى الليلة مهما ليه اه وفي المقرب لا تدخل اللام علي ان نفسها وان ابدلت همزتها هاء واصل لهنك له انك ثم نقل والعرب تقول لله انت وله انت قال ابن هشام يحتاج هنا ان يقدر مبتدا ويكون ذلك المبتدا فاصلا بين الهاء والهمزة فلا يحسن النقل وأيضاً فهذا الكلام جري مجرى المثل ولهذا لا يتقدم فلا يحسن فيه الحذف أولا يجوز بقى انهم قالوا التوكيد اللفظى ليس بمكروه وكون ان واللام لمعنى واحد يقتضى صحته الا ان يقال مداره علي تكرير اللفظ بعينه أو مرادفه وتمنع المرادفة هنا *(تنبيهان)* (الاول) انما لم تدخل اللام في خبر غير ان لانها تدخل علي الجملة ولا تغير معناها ولا حكمها بخلاف اخواتها فليت تدخل فى الخبر التمنى ولعل الترجي وكان التشبيه ولكن تصير الجملة لا تستعمل الا بعد كلام وان تصير الجملة في تاويل المفرد وما سمع من دخولها في غير خبر ان محمول علي زيادة اللام او مؤول (الثاني) المراد بالخبر خبر المبتدا والا يشمل ان زيداً ابوه لقائم فانك من حاربته لمحارب فشاذ (الثالث) تدخل علي الخبر وان تقدم معموله عليه نحو انه علي رجعه لقادر ان ربهم بهم يومئذ لخبير خلافا للشارح واعتذر

محوج الي تكلف مقدر ليستقيم به المعنى مثل ان يقال معناه ليس حين مناص موجوداً لهم عند تناديهم ونزول مانزل بهم اذ قد كان لهم قبل ذلك حين مناص فلا يصح نفى جنسه مطلقا بل مقيداً وقد نبهت على شذوذ رفع الحين الثالث اسما وجعل المحذوف خبراً بقولى وقديرا المحذوف بعد خبرا * والثابت اسما حيث مرفوعا جرا لان قد تدل مع المضارع علي التقليل وقد تقع ساعة واوان بعد لات فوقوع ساعة كقول رجل من طيئ ندم البغاة ولات ساعة مندم * والبغى مرتع مبتغيه وخيم وانشد الفراء والاخفش طلبوا

صلحنا ولات اوان * فاجبنا ان ليس حين بقاء أى ليس الاوان أوان صلح فحذف المضاف اليه أوان منوي الثبوت وبنى كما فعل بقبل وبعد الا ان أوانا لشبهه بنزال وزنا بنى علي الكسر ونون اضطراراً وامالات الواقع بعدها هنا كقوله حنت نوار ولات هنا حنت * وبدا الذى كانت نوار اجنت فللنحويين فى هذا مذهبان احدهما ان لات مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا في موضع ﴿١٤٣﴾ نصب علي الظرفية لانه اشار به الى مكان

عنها الحفيد بان الفاصل فيما اعترض به عليه ظرف يسامح فيه هذا والشارح تابع لابيه في شرح التسهيل في تعدي الفعل ولزومه حيث قال لا يتقدم المفعول علي عامله المقرون باللام ومثله بقولك ان الله ليحب المحسنين قوله (ولا يلي ذي اللام) في بعض النسخ ذا اللام علي تذكير الحرف والتانيث احسن لان النسخ متفقة عليه في وقد يليها قوله (ما كرضيا) أى الماضي المتصرف اما الجامد فيليها لانه شبيه بالاسم الا ترى انه يلي ان بلا فاصل اذا خففت نحو وان عسى ان يكون وان ليس للانسان ولا يقدح في اختصاصها بالاسماء لانه منها ينسب كما لم يقدح في امتناع تصرف عند انجرارها بمن لذلك تقول ان زيداً لعسي ان يقوم وان زيداً لنعم الرجل كذا مثلوا قال ابن هشام وينبغى ان تمنع المسئلة من جهة ان الانشاء لا يقع خبراً لهذه الادوات لا يقولون ان عبدي بعتكه بقصد الانشاء اه اقول ولهذا قدروا القول لما وقعت جملة بيس صفة فى نعم السير على بيس العير لكن استدل بعضهم لكون جملة نعم وبيس خبريتين بوقوعهما خبراً لان فى قوله تعالى ان الله نعما يعظكم به انهم سماء ما كانوا يعملون ولعل ذلك بناء على ما تضمناه من الخبر كما وجه بذلك الرضي توجه التكذيب الي نعم المولودة فى قوله ما هي بنعم

وحنت مع ان مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء والتقدير حنت نوار ولا هنالك حنين وهذا توجيه الفارسى والوجه الثاني ان يكون هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف والتقدير وليس ذلك الوقت وقت حنين وهذا الوجه ضعيف لان فيه اخراج هنا عن الظرفية وهو من الظروف التي لا تتصرف وفيه أيضاً اعمال لات في معرفة ظاهرة وانما تعمل في نكرة وهو اختيار ابن عصفور (وملحق بما ان النافي لدا * محمد فيه الكساءى انشدا)

(ان هو مستوليا اعلم وابو * بشر بايماء الي ذا يذهب) (وبان الذين مع عبادا * امثالكم تلفي لذا اعتضادا) لان النافية أيضاً اسم مرفوع وخبر منصوب الحاقا بما وليس نص علي ذلك أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأوما سيبويه الى ذلك دون تصريح بقوله في باب عدة ما يكون عليه الكلام وتكون ان كما في معني ليس فلو اراد النفي دون العمل لقال وتكون ان كما في النفى لان النفى من معاني الحروف فما به أولى من ليس لان ليس فعل وهي حرف بخلاف العمل فان ليس فيه هى الاصل لما ولا وان لانها فعل وهن حروف ومما يقوي اعمال ان اذا نفي بها ما انشده

الكسائي من قول الشاعر ان هو مستوليا علي احد * الا علي اضعف المجانين ويروي الا على خزية الملاعين والى هذا أشرت بقولي فيه الكسائي أنشدا ان هو مستوليا وذكر ابو الفتح في المحتسب ان سعيد بن جبير قرأ ان الذين تدعون من دون الله عباداً امثالكم على ان ان نافية ورفعت الذين اسما ونصبت عباداً امثالكم خبراً ونعتاً والمعنى ليس الاصنام الذين ﴿١٤٤﴾ تدعون من دون الله عباداً امثالكم في الاتصاف بالعقل فلو كانوا امثالكم فعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم لعدم الحياة والادراك

﴿باب افعال المقاربة﴾

(وهاك افعالا الي المقاربه * تعزا ومع كان لها مناسبه)

(وكاسمها اسمهن لكن الخبر * هنا مضارع ومفردا ندر)

(نحو عسيت صائما ونقلا * عسي الغوير ابؤساً تمثلا)

(وخبر مرتعها قريب * لجعلت وبيتها غريب)

(والتزم التجريد في خبر ما * يعنى به الشروع من تكلما)

(كهب انشأ جعلت وطفق * طفق يعدوا واخذت وعلق) (واقرن بان بعد حرا انها

واخلولقا * وقديرا اولى بذين ملحقا) (واوشك التخيير فيها وكرب * كذا عسى وكاد دون ان غلب)

(ولعسى عكس وعند ترك ان * يعزوا اليها خبرا من قد فطن) (كذاك غيرها وقد يستغنى * عن خبر بنحو ان تستثن) (ان اسندت له كذاك اخلولقا * وهكذا اوشك حيث اتفقا) الافعال التي تسمي افعال المقاربة مساوية لكان واخواتها في النقصان واقتضاء اسم مرفوع وخبر منصوب الا ان الخبر هنا يشذ وروده

الولد وفي الباب الثاني من مغني اللبيب وينبغي ان يستثني من اشتراط الخبرية في ان وضمير الشأن خبر ان المفتوحة اذا خففت فانه يجوز ان يكون جملة دعائية لقوله تعالي والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من قرأ بالتخفيف وغضب بالفعل والله فاعل وقولهم اما ان جزاك الله خيراً فيمن فتح الهمزة واذا لم يلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم هذه ضمير شأن ولا استتناء بالنسبة الي ضمير الشأن اذ يمكن ان يقدر والخامسة انها واما انك واما نودي ان بورك من في النار فيجوز كون ان تفسيرية اه وعروس الافراح اول باب الفصل والوصل انه يجوز جعل خبر ان انشاء ان كان طلباً ولفظه خبراً لكثرة وقوعه في ادعية النبي صلي الله عليه وسلم ولا يجوز مثل اني بعتك والفرق ان الطلبي لتأخر متعلقه يؤكد كما تؤكد النسبة الخبرية *(تنبيه)* اقتضى كلامه جواز دخولها على ليس وهو لا يسوغ كراهة اجتماع لامين قال الشاطبي ولعله لم يحترز منه اتكالا على علة امتناع دخول اللام على ادوات النفي وهو الفرار من اجتماع لامين في اكثرها وحمل الباقي عليه قال ابن غازي بل اندرج في قوله ما قد نفيا قوله (وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل) فيه اشارة الي

اسما منصوبا أو من جملة اسمية أو مصدرة باذا وانما اطرد مجيء خبرها فعلا مضارعا فمن ورود الخبر اسما منصوبا قول الراجز اكثرت في العذل ملحا دائما * لا تكثرن اني عسيت صائما ويروى لا تحلق اني عسيت صائما ومنه قول الزبا عسى الغوير ابؤسا : وقول تابط شرا فابت الى فهم وما كدت آيبا * وكم مثلها فارقتها وهي تصفر وقد يرد خبر جعل جملة ﴿١٤٥﴾ اسمية كقول الشاعر وقد جعلت قلوص

انها لا تصحبها الا متوسطين وتوسط ضمير الفصل بين الاسم والخبر لازم وأما المعمول فالالزم أن يفصل عن ان ليلا يجتمع أداتا تاكيد وان اتصل الاسم والخبر لكن بحيث لا يتأخر عنهما كان يفصل بينه وبين ان معمول آخر نحو ان في الدار لعندك زيدا جالس اما لو تأخر عنهما فلا تدخل عليه اللام ليلا يبخس حقها كل البخس وهو مقتضى قول الناظم الواسط وهل وان دخلت في هذه الحالة على الخبر كما نقله السيوطي عن المبرد قال لانه لم يسمع ونقل ان الزجاج اجازه وتعليل الرضي بقوله ليلا يبخس حقها كل البخس بتاخير ما حقه الصدر عن جزءيه الذين هما العمدتان يشعر بموافقة الزجاج كما لا يخفي وهل يجوز ذلك ولو كان المعمول غير ظرف الظاهر نعم والذي في الحفيد والتصريح انما هو حكاية الخلاف بين هذين الرجلين فيما اذا تقدم المعمول ولكن الحفيد نسب الاجازة للمبرد والمنع للزجاج وعكس ذلك في التصريح وعبارة الحفيد واما ان زيدا لفي الدار لقائم فاجاز ذلك المبرد على أن تكون اللام توكيدا ومنع ذلك الزجاج وهو الصحيح لان الحرف اذا اكد فانما يعاد مع ما دخل عليه او مع ضميره اه * قلت ويشهد للجواز في هذه قوله انى لعند ادى المولى لذو حنو * يخشي وحملي ان اوديت معتاد وقيل اللام الاولى زائدة

بني سهيل * من الاكوار مرتعها قريب ومن ورود الخبر جملة اسمية مصدرة باذا قول ابن عباس رضي الله عنهما جعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا والمطرد في اخبار هذا الباب ورودها بلفظ الفعل المضارع مجردا من ان بعد جعل واخذ وطفق وطبق وعلق وهب وانشأ وهذه السبعة هي للشروع في الفعل وتقرن بان بعد حري واخلولق واولي عند من اثبتها مستشهدا بما انشده الاصمعي من قول الشاعر فعاد بين

﴿١٩﴾ هاديتين منها * واولى ان يزيد على الثلاث اي قارب واستعمل الخبر بالتجريد والاقتران بعد عسي وكاد وكرب وأوشك فلك ان تقول عسي زيد ان يفعل وعسى يفعل وكذا الثلاثة البواقي الا أن عسى أن يفعل اكثر من عسى يفعل وكاد بالعكس والامران في أوشك وكرب على السواء او مقاربان له وصرح سيبويه بان عسى يفعل وشبهه بمنزلة كان يفعل في اقتضاء اسم مرفوع وخبر منصوب وأن عسى ان يفعل وشبهه ليس من كان يفعل في شيء لان حق ما هو معدود من باب كان ان يحذف فيبقى ما بعده مبتدءا

وخبراً فعسى زيد يفعل من باب كان لصلاحيته لذلك وعسى زيد ان يفعل ليس من باب كان لعدم صلاحيته لذلك وبهذا تعتبر جميع افعال الباب ومن ورود المضارع مجرداً بعد عسى قول هدبة بن خشرم عسى الكرب الذي أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب ومن وروده بعد كاد مقرونا بان قول عمر رضى الله عنه ما كدت ان اصلي العصر حتي كادت الشمس ﴿١٤٦﴾ أن تغرب هكذا هذا الحديث في صحيح البخاري ومثال

ترك ان مع أوشك قول النبي صلي الله عليه وسلم يوشك الرجل متكئاً على أريكة يحدث بحديث من حديثي فيقول بيننا وبينكم كتاب الله أخرجه أبو داوود والترمذي ومنه قول الشاعر

يوشك من فر من منيته * في بعض غراته يوافقها ومثال استعمال ان مع أوشك قول الكحيلة اليربوعي اذا المرء لم يغش الكريهة أوشكت * حبال الهوينا بالفتي ان تقطعا

وتنفرد عسى وأوشك واخلولق بالاسناد الى أن يفعل ويقوم ذلك مقام ذكر الاسم والخبر كقولك

كزيادتها في الخبر في قراءة الا انهم ليا كلون الطعام بفتح ان وفي قوله رأوك لفي ضراء أعيت فثبتوا * بكفيك أسباب المني والمثارب بقي أنها قد تدخل على العامل المؤخر نحو ان وجدنا أكثرهم لفاسقين ونحو ان قتلت لمسلما وهو وارد على كلامه (فان قيل) انما كلامه في المشددة (فالجواب) انه يقول بعد وتلزم اللام اذا ما تهمل فيحمل على ما تقدم له *(تنبيه)* قال ابن هشام لا يجوز ان غداً لعند ازيد نص عليه الناظم وهو مخرج من هنا لانها صحبت الواسط غير معمول الخبر بل نفس الخبر اه وهذا المثال مبني على أن هذه الاحرف يليها معمول خبرها والا فلا يجوز وقد يقال المانع فيه متعدد قوله (ووصل ما بذي الحروف مبطل * اعمالها) بجعل ما زائدة كافة لانها ح تزيل اختصاص هذه الحروف بالاسماء وتبعد شبهها بكان التي هي محمولة عليها في العمل اذ لا تتصل ما بها ونظير ذلك اقتران ما بان قوله (وقد يبقي العمل) بجعل ما زائدة ملغاة والوجه انه عام لانه اختيار الناظم في غير هذا النظم فقد للتحقيق او القلة بالنسبة للاهمال وقد يوجه الاعمال بانه يكفي في صحته الاختصاص الاصلي ولا يضر عروض زواله ولذلك نظائر اعتبروا فيها الاصل ويؤيد ذلك ما ياتي في قوله وخففت ان فقل العمل

عسي ان يفعل ويوشك ان تفعل واخلولق ان تفعل (وجائز ذان عسى ان يفعلا * او عسيا وعللوا فقس فليس مشكلا) (والسين من نحو عسيت قد يرا * منكسرا ونافع به قرا) (واستعملوا مضارعاً لاوشكا * وكاد واحفظ كائداً وموشكا) (وما لدي الافعال بالتصريف يد * سوي الذى ذكرت فادر المستند)

اذا وقعت عسي أن يفعل في موضع خبر اسم قبلها جاز ان يجعل المرفوع بها ضمير المخبر عنه مطابقاً له فيما له من افراد وتذكير وغيرهما وجاز أن يفرغ عسي ويجعل المرفوع بها ان وصلتها فيقال على الوجه الاول الزيدان عسيا ان يفعلا

والزيدون عسوا ان يفعلوا وهند عست ان تفعل والهندان عستا أن تفعلا والهندات عسين أن يفعلن ويقال على الوجه الثاني الزيدان عسي ان يفعلا والزيدون عسي ان يفعلوا وهند عسي ان تفعل والهندان عسى ان تفعلا والهندات عسي ان يفعلن واتفقت العرب علي فتح سين عسى اذا لم تتصل بتاء الضمير ونونه فاذا اتصل بشيء من ذلك اجازوا فتح السين وكسرها والفتح أشهر ﴿١٤٧﴾ وبه قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر

وعللوا ذلك بزوال الاختصاص وقد يفرق بان المخففة لا تدخل على فعل غير ناسخ عند البصريين والناسخ داخل على المبتدا والخبر فكان الاختصاص بان وحمل الشارح قوله وقد يبقى العمل على ليت لبقاء الاختصاص عند اتصال ما وهو مذهب س لكن قال ابو حيان وقفت على كتاب طاهر القزويني في النحو ذكر فيه ان ليتما تليها الجملة الفعلية بل نقله أبو جعفر الصفار عن النحويين لكن الاخفش علي سعة حفظه قال انه لم يسمع قط ليتما يقوم زيد قوله (وجائز رفعك) الخ رفعك فاعل بجائز على رأي الاخفش والكوفيين وتبعهم المصنف أو مبتدا وجائز خبره وافهم قوله رفعك ان النصب جائز قبل الاستكمال وبعده وهو كذلك وقد اجتمعا في قوله ؛ ان الربيع الجون والخريفا ، يدا ابي العباس والصيوفا ، وافهم قوله بعد ان تستكملا ان رفع المعطوف قبل الاستكمال لا يجوز وهي مسئلة ذات خلاف قال ابن هشام في شرح بانت سعاد الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار فجائز بالاتفاق ومنه قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابون وانما الخلاف في تخريج ذلك فقال الكوفيون معطوف علي

والكوفيون ولم يقرأ بالكسر الا نافع وافعال هذه الباب كلها ملازمة للفظ الماضي الا كاد وأوشك فانهما يستعملان بلفظ الماضي والمضارع كثيرا واستعمل منها اسم فاعل قليلا فشاهد كائد قول كثير وكدت وقد سالت من العين عبرة * سماعا وقد منها وأسبل عائد أموت أسى يوم الرجام وانني * يقينا لرهن بالذي أنا كائد وشاهد موشك قوله أيضا وقال الناصحون تخلي عنها * ببذل قبل شيمتها الجحادي فانك موشك الاتراها * وتغدو دون غاضرة العوادي ومثله

قول الاخر فوشكة ارضنا ان تعود * خلاف الخليط وحوشا بيانا وعلى هذا نبهت بقولي واحفظ كائدا وموشكا ثم قلت وما لذي الافعال بالتصريف يد سوى الذي ذكرت (ولدليل استجز حذف الخبر * هنا ومنه قول بعض من غبر) (يا أبتا علك او عساكا * ونائب التا الكاف فاعرف ذاكا) (هذا اختياري تابعا ابا الحسن * منظرا ما قال شاذ وعلن) (يا ابن الزبير طال ما عصيكا * وطال ما عنيتنا اليكا) (والعملين سيبويه عكسا * مسويا هنا لعل بعسا) (والاخر اسم والمقدم الخبر * عند أبي العباس فاعرف الصور) اذا دليل

على خبر هذا الباب جاز حذفه كما يجوز في غير هذا الباب حذف ماظهر دليله فمن ذلك الحديث من تأني أصاب أوكادومن عجل اخطأ اوكادوفي حديث آخر فاذا استغني أو كرب استعف ومن ذلك قول المرقش واذا ما سمعت من نحو أرض * بمحب قد مات او قيل كادا فاعلمي علم غير شك باني * ذاك وابكي لمصفدلن يفادا واختلف فيما يتصل بعسي من الكاف ﴿١٤٨﴾ وأخواتها في نحو عساك وعساي وعساه فمذهب سيبويه

انها في موضع نصب وان يفعل في موضع رفع الحاقاً لعسي بلعل كما الحقت لعل بعسى في اقتران خبرها بان كقول متمم بن قويرة لعلك يوماً ان تلم ملمة * عليك من اللاءي يدعنك أجدعا ومذهب أبي العباس المبرد أن عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر لكن الذي كان اسما جعل خبراً والذي كان خبراً جعل اسما ومذهب أبي الحسن الاخفش أن عسي على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر الا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما

محل الاسم وقال البصريون هو اما مبتدا حذف خبره والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها واما مبتدا خبره مابعده وحذف خبر ان لدلالة خبر المبتدا عليه ويشهد للاول قوله ؟فمن يك امسي بالمدينة رحله ، فاني وقيار بها لغريب قيار اسم فرسه بدليل ان اللام لا تدخل على خبر المبتدا ويشهد للثاني قوله ؟خليلي هل طب فاني وانتما . وان لم تبوحا بالهوي دنفان . بدليل انه لا يخبر عن الواحد بالمثنى اه وقال انه موضع يكثر فيه الوهم ووجه الفرق انه لما لم يتعين كون الخبر الاسمين جميعا امكن جعله من عطف الجمل فلذا وافق على جواز هذا التركيب من خالف فيما اذا تعين كون الخبر لهما وبذلك يعلم مافي صنيع التوضيح من ايهام ثبوت الخلاف مطلقا ومافي قول شارحه ان البصريين منعوه مطلقاً لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحداً فانه مبني على اتحاد الخبر وقد عرفت انه غير لازم .

(تنبيهات) (الاول) اجاز الجرمي والزجاج ان النعت والبيان كالمنسوق في جواز الرفع ووجه المنع عند الجمهور في النعت ان الغرض به بيان المنعوت ليصح الاخبار عنه فحقه ان يكون قبل الخبر فان جاء بعده فعلى نية التقديم والتاخير والحمل على الموضع لا يكون الا بعد تمام الكلام

ناب عنه من قول الراجز يابن الزبير طال ماعصيكا وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وكذا وضمير الجر في التوكيد نحو رأيتك انت ومررت بك انت وفي قول بعضهم ما انا كانت وما انا كاياك ولو كان الضمير المشار اليه في موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل قولك. يا ابتاعلك أو عساك ؟لانه بمنزلة المفعول والجزء الثاني بمنزلة الفاعل والفاعل لا يحذف وكذا ما اشبهه (وبثبوت كادينفي الخبر * وحين تنفي كادذاك أجدر) (فكدت تصبوا منتف فيه الصبا * ولم يكد يصبوا كمثل ما

صبا) وغير ذا على كلامين يرد * كولدت هند ولم تكد تلد) قد اشتهر القول بان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات حتي جعل هذا المعني لغزاً فقيل أنحوي هذ العصر ما هي لفظة * جرت في لساني جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد أثبتت * وان اثبتت قامت مقام جحود ومراد هذا القائل كاد ومن زعم هذا فليس بمصيب بل حكم كاد حكم سائر الافعال <﴿١٤٩﴾> في ان معناه منفي اذا صحبها حرف

وكذا سائرها وقال ابن الحاجب في شرح المفصل اجاز الزجاج جعل ارتفاع علام الغيوب في قوله تعالي قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب علي انه صفة لربي بالتاويل الذي في العطف قال ويمكن حمله علي غير ما ذكره بان يكون خبراً بعد خبر وخبر مبتدا محذوف أو بدلا من الضمير في يقذف أوفاعلا به ولا ضمير فيه (الثاني) حيث قدر الخبر في مثل ان زيداً قائم وعمرو وكان من عطف الجمل لا المفردات ليلا يؤدي الي العطف على معمولي عاملين مختلفين نعم من اجازه يجوز ذلك عنده واحتج من زعم انه من عطف المفردات بقولهم ان زيداً قائم لا عمرو فان لا لا تعطف الجمل وأيضاً فلا اذا دخلت على مبتدا وجب تكرارها والجواب ان الخبر لما حذف هنا مدلولا عليه بمثله متقدما كانت كانها داخلة على مفرد معطوف وأيضا فان سمع مثل هذا من كلامهم قدرنا العطف على ضمير الخبر لا على الاسم (الثالث) قوله تستكملا يحتمل ان معناه حتى تستكمل انت معموليها أو بعد ان تستكمل هي معموليها والاحسن ان يكون مفعول تستكمل لفظ الخبر لا معموليها لان اسمها قد ذكر بقوله على منصوب ان قوله (والحقت بان) الخ لا وجه لدعوي الالحاق وصوابه ان يقول : ومثلها في

نفي وثابت اذا لم يصحبها فاذا قال قائل كاد زيد يبكي فمعناه قارب زيد البكاء فالمقاربة ثابتة ونفس البكاء منتف واذا قال لم يكد يبكي فمعناه لم يقارب البكاء فمقاربة البكاء منتفية ونفس البكاء منتف انتفاء ابعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ولهذا كان قول ذي الرمة

اذا غير الناي المحبين لم يكد * رسيس الهوي من حب مية يبرح

صحيحاً بليغاً لان معناه اذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغير واذا لم يقاربه فهو بعيد منه فهذا ابلغ من ان يقول لم

يبرح لانه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح وكذا قوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال لم يراها لان من لم يرقد يقارب الرؤية بخلاف من لم ير ولم يقارب وأما قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون فكلام يتضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الاخر والتقدير فذبحوها بعد ان كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له وهذا واضح وقد يكون نفيها اعلاما ببطء الوقوع والثبوت حاصل كقوله تعالى فما هؤلاء

القوم لا يكادون يفقهون حديثاً أي يفقهون ببطء وعسر قال الاخفش في قوله تعالى لم يكد يراها اذا قلت كاد يفعل انما تعني قارب الفعل ولم يفعل فاذا قلت لم يكد يفعل كان المعنى انه لم يفعل ولم يقارب الفعل على صحة الكلام فهذا بمعنى الانتهاء لان اللغة قد أجازت لم يكد يفعل في معنى فعل بعد شدة وليس هذا على صحة الكلام والله اعلم

﴿ باب الحروف ﴾

﴿ الناصبة الاسم ﴾

﴿ الرافعة الخبر ﴾

(لازعكس ما لكان من عمل* في خبر واسم وهكذا لعل)

(وليت مع لكنّ هكذا كان* وقيل في لعل علّ ولعنّ)

(وعنّ أيضاً ثم ان ولان* كذا لغنّ ورعنّ ورغنّ)

(وكل ما كان عليه دخلا* فاجعل لذي الحروف فيه عملا)

(ما لم يعنّ مانع ككون ما* يسند مما الزم التقدما)

(والتزمن هنا تاخر الخبر* الا اذا ظرفاً أتى أو حرف جر*

ذاك لكن وان . وامنعه في ليت وعل وكان. وفي شرح التسهيل للدماميني لكن لما لم تغير ان ولكن معنى الجملة جاز ان يعطف بعد مصحوبها مبتدا مصرح وخبر محذوف كما يجوز ذلك بعد المبتدا والخبر لبقاء المعني علي ما كان عليه بخلاف كان وليت ولعل لتغييرها معنى الجملة اه وقضية امتناع العطف المذكور في ليت ومابعدها وان كان من عطف الجمل وهو مشكل على القول بجواز عطف الخبر على الانشاء قوله (من دون ليت) الخ التصريح بهذا النفي للتنكيت علي الفراء كما قال في باب لا لجيء بها متلوة لا تالية قوله (فقل العمل) قال أبو حيان في تفسيره لكن لا تعمل في ضمير لا تقول انك منطلق الا ان ورد في الشعر اه ومحل العمل القليل اذا وليها اسم فان وليها فعل وجب الاهمال ولا يجوز ادعاء الاعمال في ضمير الشأن وقال ابن هشام في الحواشي لتخفيف ان شرطان، احدهما: ان لا يكون اسمها ضميراً نحو انك لفاضل . والثاني: ان لا يكون خبرها غير صالح لدخول اللام نحو ان زيداً قام ويستثنى من ذلك ان يكون منفيا فانه وان كان لا تدخل عليه اللام ولكن لا يتوهم معه ان ان نافية قوله (وتلزم اللام) ال للعهد في لام الابتداء وفي ذلك خلاف لنا ان اللام ثابتة في الخبر فلا حاجة للفرق لفتح ان علي

(تقول ان خالداً ذو فضل * وان فيه شغفاً بالبذل) قد تقدم أن كان قول

ترفع الاسم وتنصب الخبر وعكس ذلك نصب الاسم ورفع الخبر وهو عمل هذه الاحرف وهي ستة اذا ذكرت ان وخمسة اذا استغني بان كما فعل سيبويه رحمه الله اذ قال هذا باب الحروف الخمسة لان فتح همزة ان تعرض بوقوعها موقع اسم مفرد واذا سلمت من ذلك كسرت همزتها ومعانيها مختلفة فان للتوكيد وكان للتشبيه ولكن للاستدراك وليت للتمني ولعل للترجي فيما يحب وللاشفاق فيما يكره كقوله تعالى فلعلك

تارك بعض ما يوحي اليك وفيه تسع لغات وقد ذكرت ولما تقدم الاعلام بان كان تدخل على المبتدا والخبر وهما أيضاً معمولا ان واخواتها نبهت على ما يعرض له سبب يقتضى اختصاص كان بالدخول عليه دون ان واخواتها فقلت ما لم يعن مانع ككون ما يسند مما الزم التقدما والاشارة بذلك الي نحو اين زيد فان فيه مانعا من دخول ان عليه وهو كون المسند ﴿١٥١﴾ منه واجب التقديم لتضمنه معنى حرف

قول الخصم اجاب ابن عافية بان الفتح فرع عن الكسر فابقيت اللام مشعرة بالاصل قلنا كل مفتوحة مفرعة عن المكسورة شديدة كانت أو خفيفة فلتأت اللام مع كل مفتوحة قالوا هذه تدخل علي الماضي كعلمت ان زيدا القام وعلي معموله المتأخر عنه نحو ان قتلت لمسلما قلنا اصل لام الابتداء ان لا تدخل الا علي المبتدا ودعت الضرورة في هذا الباب لان تزحلق فادخلت على غيره وخصوا المخففة بزيادة التوسع فيها لان الحاجة اليها معها أشد لاجل الفرق (فان قيل) الحكم باللزوم ينافيه قوله وربما استغني عنها (قلنا) لا منافاة لان ذاك مقيد لهذا فالمعنى وتلزم ان لم يبد المراد قوله (اذا ما تهمل) قضية تعليل لزومها مع الاهمال بالالتباس اللزوم مع الاعمال اذا خيف اللبس بان كان الاسم مبنياً او مقصوراً نحو ان هذا قائم وان الفتى قاعد وبذلك صرح الرضى *(تنبيه)* حقه أن يبين محلها فيقول في ثاني الجزءين ان كانت اسمية وفي المعمول الذي كان خبرا في الاصل ان كانت فعلية نحو وان كانت لكبيرة قوله (وربما استغني) الخ قد يشكل التعبير بربما المقتضية لعدم الجزم بالاستغناء مع التقييد بالشرط المذكور لان حاصل ذلك انه مع القرينة يستغني تارة ولا يستغنى اخري مع انه مع القرينة يستغني ولا بد ويجاب بانه

الاستفهام فاذا دخلت عليه كان جاز ولزم تقديم الخبر لان خبر كان جائز التقديم فتقول اين كان زيد ولا سبيل الى ذلك في ان واخواتها لان شيئاً مما يتعلق بها لا يتقدم عليها فانها حروف عملت عمل الافعال ولم تقو قوتها فيتصرف في معموليها بتقديم وتاخير كما تصرف في معمولي الافعال لكن اذا قام مقام معمولها ظرف أو جار ومجرور جاز تقديمه لانه ليس في الحقيقة خبراً وانما هو معمول الخبر المقدر آخراً الا ترى ان قولك ان عندك زيداً معناه ان عندك

زيداً كائن فحذف كائن واقيم الظرف مقامه لدلالته عليه وشبه تقديمه وهو قائم مقام الخبر لتقديمه والخبر موجود نحو قولك ان عندك زيداً مقيم فعندك في هذه المسئلة ونحوها فضلة عن الخبر وسهل الفصل به بين ان واسمها وخبرها كما سهل في كان وما وكما سهل ان يفصل بين المضاف والمضاف اليه مع انهما كالشئ الواحد وقد اشير الى ذلك فيما مضي (وواجب تاخيرك اسما يشتمل * على ضمير ما بمسند وصل) (كان في خباء هند بعلها * وليت للمضنى بسعدي مثلها) تاخير اسم ان هنا واجب كوجوب تاخير المبتدا في قول

الشاعر * ولكن ملء عين حبيبها * ولكن التنبيه على أن مثل ذلك قد يتفق في هذا الباب حسن لان اكثر الناس لا يستحضرون ذلك ولا يتفق مثل هذا في هذا الباب الا والخبر ظرف نحو ان عندهند بعلها او جار ومجرور نحو ليت للمضي بسعدي مثلها واما في باب المبتدا او باب كان فيتأتى ذلك بظرف وبغير ظرف (ولدليل جوزوا حذف الخبر * وبعدواو ﴿١٥٢﴾ مع وجوبا استتر) (كذاك نحو ان زيدا سيرا * سيرا

وان النضر ميرا ميرا) (ونحو ان اكثر اشتغالي * به وحيدا مكتف بالحال) (والحذف بعد ليت شعري التزم * وذكر الاستفهام بعده حتم) كما جاز ان يحذف خبر المبتدا اذا دل عليه دليل يجوز حذف خبر هذا الباب ايضا اذا دل عليه دليل كقول عمر بن عبد العزيز رحمه الله لرجل وذكر انه من ذوي القربى ان ذلك ثم ذكر له حاجة فقال لعل ذلك يريد ان ذلك صحيح ولعل الذي طلبته حاصل وحكى سيبويه عن بعض العرب انك ماوخيرا يريد انك مع خير

ليس المراد بالاستغناء الحكم بعدم الاحتياج الى اللام حتى يجزم بالاستغناء ولا بد بل المراد به ترك اللام واذا وجدت القرينة جاز ترك اللام وذكرها فيصدق أنه مع القرينة قد يستغنى أي تترك اللام وقد لا يستغنى أي تذكر اللام فليتأمل وقال ابن هشام في الحواشي لا يظهر وجه لتعليل ذلك وحاصل الفصل أن اللام انما تجب بثلاثة شروط احدها ان تخفف ان والثاني ان تهمل والثالث أن لا يظهر قصد الاثبات وانه متى انخرم شرط جاز الامران وقال أيضا قال الناظم يلزم ترك اللام ان امن اللبس وكان في الموضع اللاحق بها نفي كقوله أما ان علمت الله ليس بغافل * فهان اصطباري ان بليت بظالم فعلى هذا تارة يجب تركها وتارة يجب ذكرها وتارة يجوز الامران

قوله (موصلا) اعترض بامرين * احدهما أنه اسم مفعول من اوصل الرباعي والفعل المستعمل بمعنى الوصل ثلاثي كوصل كذا بكذا وصلا فهو موصول به فيتعدي الى المفعول الثاني بالباء ووصل كذا الى كذا وصلا فيتعدي بالي فحق الناظم أن يقول موصولا * الثاني انه لم يبين المراد بهذا الوصل هل هو قبل ان او بعدها فان اتصال شيء بشيء يكون من كلا جهتيه * واجيب عن الاول بان العرب قد تستعمل وصل الشيء بالشيء بمعنى اتصل به كوقف واوقف

فاغنت الواو التي بمعنى مع عن خبر ان كما اغنت عن خبر المبتدا وحكي الكسائي ان كل ثوب وعن لوثمنه فأدخل اللام على الواو كما تدخل على الخبر لانها سدت مسده وهذا من الحذف الواجب ومثله ايضا في الوجوب نحو ان زيدا سيرا سيرا اي ان زيدا يسير سيرا فحذف الفعل وجعل تكرار المصدر بدلا منه كما فعل ذلك في باب الابتداء وكذلك حذف خبر ان لسد الحال مسده كما كان ذلك في باب الابتداء تقول ان اكثر شربي السويق ملتوتا والتقدير هنا كالتقدير هناك ومنه قول الشاعر ان اختيارك ما تبغيه ذا ثقة * لله

مستظهر بالحزم والجلد وقالوا ليت شعري وحذفوا الخبر ايضاً وجوبا لسد الاستفهام مسده كقول ابي طالب ليت شعري مسافر بن ابي عمرو * وليت يقولها المحزون اى شيء دهاك ام غال مرآك وهل اقدمت عليك المنون (ونحو ان قائما عبداك * اجاز يحيي وسعيد ذاكا) يحيي هو الفراء وسعيد هو ابو الحسن الاخفش اتفقا على جواز ان قائما الزيدان يجعلان الصفة اسم ان ﴿١٥٣﴾ ويرفعان بها ما بعدها مغنياً عن الخبر كما

* وعن الثاني بأن الوصل في العرف ما كان من الاخر قوله (غالباً) ينبغي تعلقه بالنفي ليكون حاصل المفهوم ان اتصال الناسخ بهما لم ينتف في الغالب فيصدق بالكثرة ولا يلزم ان يكون الاتصال غالباً ولو جعل متعلقاً بالمنفي كان المفهوم ان اتصال الناسخ بها غالبي مع ان الشراح انما ذكروا الكثرة قوله (وان تخفف ان فاسمها استكن) يستفاد منه ثلاثة احكام * احدها بقاء عملها جزماً * الثاني وجوب كون اسمها ضميراً اذ لا يقال استكن الا في الضمير وان كان فيه تجوز من جهة ان الاستكان حقيقة انما يكون في الضمير المرفوع * الثالث كونه محذوفاً قوله (وان يكن فعلا) الخ * اعلم انه قد رتب بعض الفضلاء في هذا المقام اسئلة ذكرها الدماميني، واجاب عنها وقد ذكرناها في حاشية الفاكهي فاغنانا ذلك عن ذكرها هنا قوله (وخففت كان ايضاً فنوى) اوجب لها اسماً منويا وثابتاً فعلم انها اجبة الاعمال مثل ان قال ابن هشام كان المخففة مثل ان في ثلاثة امور وجوب الاعمال وحذف الاسم واحتياج الخبر الفعلي الى فاصل وتخالفها في ثلاثة امور احدها ان اسمها يجوز ظهوره في اللفظ فحذف غالباً لا واجباً الثاني ان خبرها يجوز كونه مفرداً حتى ولو حذف الاسم نحو * كأن ظبية * ولهذا لما كان حكم الخبر

يفعل الجميع ذلك بعد النفي والاستفهام نحو ما قائم الزيدان واقائم الزيدان وفاعل ذلك بعد النفي والاستفهام معذور لان النفي والاستفهام لشدة طلبهما الفعل اولويتهما به جعلا الصفة كانها فعل وعوملت لذلك معاملة الفعل ونحو ان قائما الزيدان بخلاف ذلك لان ان مختصة بالاسماء فدخولها على ما فيه شبه الفعل مزيل لشبهه به اوجاعله كالزائل فمذهبهم في ذلك ضعيف

(وما تكف العل الموصوفا * زائدة ان تل ذي الحروفا)

(كانما الله الهنا * في ليتما

﴿٢٠﴾ الوجهان فيما اثبتا) (وغير ليت لا حق به لدي * قوم قياساً وبنقل عضدا) لما كان عمل هذه الحروف العمل المخصوص لاجل شبهها بكان في الاختصاص بالمبتدا والخبر وكان الاختصاص مفقوداً بتركيبها مع ما فتصير جائزة الدخول على الفعل والاسم بطل عملها لشبهها حينئذ بالحروف المهملة لعدم اختصاصها الا ليتما فان اختصاصها بالمبتدا والخبر باق فاعملت واهملت فمن اعملها فلبقاء الاختصاص ومن اهملها فالحاق باخواتها ولانها باينت كان حين قارنها ما لا يقارن كان كما اهملت ما حين وصلت بان لانها باينت ليس بمقارنتها ما لا يقارنها

وقد روى بيت النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا * الي حمامتنا ونصفه فقد بنصب الحمام ورفعه. ورفعه أقيس وحكى ابن برهان أن الاخفش روي عن العرب انما زيداً قائم فاعمل مع زيادة ما وحكي مثل ذلك الكسائي في كتابه واما ليتما فالجميع روي عن العرب اعمالها والغاؤها (وكسر ان الزم بحيث يمتنع * اسم وفعل فلبدء ذا يجب) (او كونها محل حال اوصله * ﴿١٥٤﴾ اوجواب قسم مكمله) (او وليت فعلا بلام علقا * او حكيت من بعد قول مطلقا) (والفتح والكسر يجوزان ان * اذا جفاءة تلت او تقترن) (بفا الجزاء واما اوليت * فعل يمين دون لام او تلت) (قولا كظن اوبان مخبرا * عنه وثان جا لان خبرا) (وكل موضع سوى ما قدما * ففتح همز ان فيه التزما) ان بالكسر هي الاصل لان الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد وان بالفتح فرع لان الكلام معها جملة في تاويل مفرد وكون الشئ جملة من كل وجه اومفرداً من كل وجه اصل لكونه جملة من وجه ومفرداً من وجه ولان المكسورة مستغنية بمعمولياها عن زيادة والمفتوحة لا تستغني عن زيادة والمجرد من الزيادة اصل للمزيد فيه ولان المفتوحة تصير مكسورة لحذف ماتتعلق به كقولك في عرفت انك بر ولا تصير مفتوحة المكسورة الا بزيادة كقولك في انك بر عرفت انك بر والمرجوع اليه بحذف اصل للمتوصل اليه بزيادة ولما كانت المكسورة اصلا استحقت موضعاً لا يتقيد بقبيل دون قبيل بل موضعها صالح للاسم والفعل دون اختلاف معني فمن ذلك وقوعها اول كلام نحو ان زيداً ذاهب ووقوعها في موضع

على الاصل لم يحتج للتنبيه عليه الثالث ان الفاصل يختص بلم وقد * (تنبيه) * تجاور حرفين بلفظ واحد مستثقل فلهذا يفرون منه الى الادغام فيقولون في شدد شدل لكن الادغام وان كان خفيفا بالنسبة الى الفك لكنه ثقيل بالنسبة الي الحرف الواحد الذي لا ادغام فيه فلهذا يفرون منه الى حذف احد الحرفين وانما يفعلون هذا في الادوات خاصة يقولون ان وان ولكن ورب وقط وتلخص بهذه الامثلة انهم تارة يحذفون الساكن وتارة يحذفون المحرك وكان المرجع في ذلك الي كثرة الاستعمال فان كان استعمال الادات اكثر كان المبالغة في التخفيف احوج فيحذفون منها المحرك كما في هذا الباب والا حذفوا الساكن لانهم عليه اجرا اضعفه بالسكون وقوة المتحرك بالحركة * لا التي لنفي الجنس * أي لنفي الخبر عن جنس الاسم والمراد نفيه على سبيل التنصيص لان لا العاملة عمل ليس تكون لنفي الجنس لكن على سبيل الظهور ولا تختص بنفي الوحدة خلافا لمن توهم ذلك كما بينه في المغني قوله (عمل ان اجعل للا) الخ الاصل في لا ان لا تعمل لانها غير مختصة بالاسماء ولكن اعملوها حملا علي ان لانها لتوكيد النفي وان لتوكيد الايجاب والشئ يحمل على ضده كما يحمل على نظيره كذا في الشارح وغيره وفي كون لا هذه غير

الحال كقولك جئت وان زيداً الحاضر انشد سيبويه ما اعطياني ولا سألتهما *الا واني لحاجزي كرمي
ووقوعها صلة كقوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه ووقوعها جواب قسم كقوله تعالى انا انزلناه
في ليلة مباركة ووقوعها بعد فعل معلق باللام نحو قوله تعالى قد نعلم انه ليحزنك وكانشاد سيبويه ألم تر أني
وابن أسود ليلة *لنسري الى نارين يعلوا سناهما ووقوعها ﴿١٥٥﴾ محكية بقول نحو قل ان ربي يقذف

مختصة نظر لان المراد بها النفي العام وسببه تضمن معنى من الاستغراقية
وح فليست هي الداخلة على الفعل لانه لا تدخله من الاستغراقية اشار لذلك
ابن مالك في شرح الكافية وقول الشهاب القاسمي الفعل قد يكون للعموم
بعد النفي من غير تقييد بالوحدة لا يكفي في عدم الاختصاص كما لا يخفي
ودعوى أن ان لتاكيد الاثبات قال في المغني في ما في الكلام على سبب
افادة انما الحصر باطلة وانما هي لتوكيد النسبة مطلقا اثباتا كان الكلام
مثل ان زيداً قائم أو نفيا نحو ان زيداً ليس بقائم ومنه ان الله لا يظلم الناس
شيئاً وقال الخفيد بعد ان استشكل ماقاله الشارح وذكر ما في المغني الا ان
يحمل قولهم انها لتوكيد الاثبات على معنى انه حيث كان في خبرها نفي
تكون القضية بعدها معدولة المحمول الا ان في هذا بعداً من اصطلاح
النحاة *(تنبيهان)* (الاول) يشهد لحمل الشيء على نقيضه ماذكره
ارباب البيان والاصول من ان من علاقات المجاز المضادة وما انشد أبو علي
القالي في كتاب البارع . كان طريق العين يوم تطالعت ، بنا الرمل سلاق
القلاص الضوامر : حذار على القلب الذي لا يضيره . احاذر وشك البين
ام لم يحاذر: وقال اراد على القلب الذي لا ينفعه فلما لم يستقم له الشعر جاء

باالحق والمراد بقولي مطلقاً
التنبيه على أنه يكون ذلك بعد
فعل القول ومصدره واسم فاعله
ومفعوله نحو قلت انك فاضل
وصح قولي انك فاضل ولم أزل
قائلا انك فاضل وهو المقول
انه فاضل وقولنا والفتح والكسر
يجوز ان ان اذا فجاءة تلت معناه
ان اذا حيث قصد بها المفاجأة
وليتها ان جاز كسر همزتها
وفتحها كقول الشاعر وكنت
ارى زيدا كما قيل سيداً *اذا انه
عبد القفا واللهازم فمن كسر
فعلى تقدير فاذا هو عبد ومن
فتح فعلى تقدير فاذا العبودية فان

وما عملت فيه في تاويل مصدر ابتدئ به وحذف خبره وكذا اذا وقعت بعد فاء الجزاء يجوز فيها الكسر
والفتح فالكسر على تقدير جملة صرح بجزءها والفتح على تقدير مصدر ابتدئ به وحذف خبره ومثال الكسر
قوله تعالى وما تفعلوا من خير فان الله به عليم ومثال الفتح ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فان له نار جهنم
ويجوز كسرها بعد اما مقصوداً بها معنى ألا الاستفتاحية وان قصد بها معنى حقا فتحت ويجوز أيضاً كسرها
وفتحها بعد القسم ان لم يكن مع احد معمولي ها اللام وكذلك يجوز كسرها وفتحها في نحو اول قولي اني احمد الله

وشبهه فمن فتح فعلي تقدير اول قولي حمد الله ومن كسر جعل اول قولي مبتدا واني احمد الله جملة أخبر بها مستغنية عن عائد يعود علي المبتدا لانها نفس المبتدا في المعنى كانه قال اول قولي هذا الكلام المفتتح بأني ونظير ذلك قوله تعالى دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وقوله صلي الله عليه وسلم افضل ماقلته انا والنبيئون من قبلي لا اله الا الله وضابط مايجوز ﴿١٥٦﴾ فيه الوجهان من هذا النوع ان تقع ان خبر قول ويكون

خبرها قولا كاحمد الله أو آمر أو ادعو افلو لم يكن خبرها قولا تعين الكسر نحو اول قولي انك ذاهب وماسوي المواضع التي يجب فيها الكسر والمواضع التي يجوز فيها الكسر والفتح فالفتح فيه متعين نحو علمت انك ذاهب ومعلوم انك فاضل وما اشبه ذلك (وبعد ذات الكسر لام الابتدا * تاتي كان خالد الذو هدى) (والثاني المثبت مما يقتضى * تلحق نحو ان زيدا لرضى) (وان يكن فعل مضي صرفا * ولم يقارن قد فذا اللام انتفى) (وجنبوه

بالضد لما دل عليه المعني ثقة بفهم المخاطب وحكي ابو عبيدة البكري ان بعضهم قال اراد بالقلب قلب محبوبته ولو اراد نفسه لكان متناقضا ومحبوبته هي لا تسئل عن بين ولا تلاق ولا وصل ولا فراق (الثاني) ذكر في التصريح لعمل لا هذه شروطا ولم يذكر منها عدم انتقاض نفي الخبر بل صرح قوله في الكلام على يحشر الناس لا بنين ولا آباء، الا وقد عنتهم شئون عدم اشتراطه حيث قال ان جملة الا وقد عنتهم شئون خبر لا لكن صرح العصام في شرح الكافية باشتراط ذلك وهو القياس قوله (أو مضارعه) قال ابن هشام في الحواشي وهو العامل واقسامه ثلاثة والموصوف باللام المتصلة نحو لا ابا له ولا غلامي له ولا اخاله والمثني وجمع المذكر السالم عند المبرد فهذه ستة لكن الخامس والسادس ممنوعان لانهما لم يعتبر اشبههين بالمضاف في النداء نحو يا رجلان ويا قائمون واما قوله طال بالنون فباطل بما ذكرنا وبان النون انما تطول فيما اذا وقع صلتين وقوله تقول يوم زرتني بالبناء ويوما زرتني بالاعراب قلنا لزوال شبه الظرف باذ واما الموصوف المذكور فانه انما يشبه بالمضاف جواز الاوجوبا اه وفي المغني في حرف اللام ومن ذلك أي اللام المقحمة قولهم لا أبا لزيد ولا اخاله ولا غلامي له على قول من ان

جزءي الشرط وفي * لحاقه الجزا ابو بكر قفي) (وقد يليه واو مع وقد يرد * مع اسم اثر اسم
ظرف الغاه قصد) (واوله معمول غير الماضي ان * وسط فهو باستباحة قمن) (ويلحق الفصل وزائد ايعد *
فيما سوي هذا ومما قد ورد) (ثم الخليس لمجوز شهر به * ترضى من اللحم بعظم الرقبه) (وخبر المعطوف بعد
ان ان * قارنه استحسنه كل فطن) مما تختص به ان المكسورة وقوع لام الابتداء بعدها مقارنا لاسمها
المتأخر نحو ان في الدار لزيدا أو لخبرها المتأخر نحو ان زيدا لفي الدار فان كان الخبر منفيا لم يلحقه مطلقا وكذا ان

كان فعلا ماضيا متصرفا غير مقارن لقد فان كان ماضيا غير متصرف أو متصرفا مقارنا لقد لم يمتنع اقترانه باللام نحو انك لنعم الرجل وانك لقد احسنت وان كان الخبر جملة شرطية لم تلحقه هذه اللام لا مع الجزء الاول ولا مع الثاني نحو انك ان تاتيني اكرمك واجاز ابو بكر ابن الانباري انك ان تاتيني لاكرمك واجاز أيضا الكسائي دخولها على الواو التي بمعنى مع وسمع ان كل ثوب لوشيته ﴿١٥٧﴾ حكاه ابن كيسان في المذهب وقد تدخل

اسم لا مضاف لما بعد اللام واما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيها بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف فاللام للاختصاص وهي متعلقة باستقر ار محذوف وفي شرح بانت سعاد ماينبغي مراجعته لانه حقق فيه المقام اكثر من المغني *(تنبيهات)* (الاول) قوله اعلل بالمني نفسي لعلى ، اروح بالاماني الهم عني . واعلم ان وصلك لا يرجى : ولكن لا اقل من التمني. الفتحة في اقل اعراب وترك التنوين لمنع الصرف (الثاني) قال ابن هشام لا صمت يوم الي الليل قال الناظم يجوز كون يوم مرفوعا بالصمت بتقديره بفعل مبني للمفعول فقلت هذا يستدعي تقدير ان فيكون معرفة فلا ينبغي ان تدخل عليه لا فلا يصح هنا تقدير ان فلا يصح الاعمال فاجاب طالب باز الحرف المصدري انما يقدر بالمعرفة اذا كان الفعل مسندا الي معرفة ليكون الفعل مقدرا بمصدر مضاف الى تلك المعرفة فقلت النحاة اطلقوا أيضا فقد استدل ابو الفتح لابن الحسن في قوله ان ان والفعل قد تقع نكرتين بالبيتين المشهورين مع ان فاعل الفعل ضمير العينين اه وفي كلام الناظم ان المختار عدم جواز بناء المصدر من فعل مبني للمفعول كما حرره بعض المحققين دفعا للالتباس لتبادر الذهن الى كونه من المبني للفاعل وفي كلام ابن

هذه اللام على الاسم المسبوق بظرف ملغى نحو ان غدا لزيدا راحل ويتناول الظرف الملغى الجار والمجرور الملغى نحو ان بك لزيدا واثق وقد يقارن هذه اللام معمول الخبر ما لم يتأخر عن الخبر أو يكن الخبر فعلا ماضيا فيجوز اني لاياك مؤتمن لا يجوز اني مؤتمن لاباك واجاز الاخفش نحو اني لبك واثقت مع انه لا يجيز اني بك لواثقت ومعلوم ان اللام انما دخلت على معمول الخبر لوقوعه قبل الخبر من اجل انه واقع موقعه فكانها دخلت عليه فاذا لم يكن هو صالحا

لها فلاحظ لمعموله فيها والا للزم ترجيح الفرع على الاصل ومما تدخل عليه هذه اللام الفصل المسمى عمادا كقوله تعالى ان هذا لهو القصص الحق وماسوى ماذكر من مواضع اللام ان وردت بلام حكم بزيادتها كقول من قال * ولكنني من حبها لعميد * وكقراءة سعيد بن جبير الا انهم ليا كلون الطعام بفتح الهمزة ومنه قول الراجز * أم الحليس لعجوز شهربة * ومنه قول الشاعر مروا عجالا فقالوا كيف سيدكم * فقال من سالوا امسي لمجهودا ومنه قول الاخر وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها * لك الهائم المقصي بكل مراد

ومنه قول الاخر أمسى ابان ذليلا بعد عزته * وما ابان لمن اعلاج سودان واحسن ما تزاد بعد خبر مبتدا معطوف هو وخبره على ان ومعمولها كقول الشاعر ان الخلافة بعدهم لذميمة * وخلائف ظرف لما احقد (وان تخفف ان او كان * فبعدها انو الاسم مستكنا) (وقد يبين واذا ما اضمرا * مع ان بجملة تجئ خبرا) (وان بفعل صدرت غير دعا * وغير ما ﴿١٥٨﴾ تصرفا قد منعا) (فالاحسن الفصل بقد او نفى او *

تنفيس اولو وقليل ذكر لو)

(وقبل ان ذي علم او ظن لزم * وبشذوذ ماسوي هذا وسم)

ان المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لان لفظها كلفظ عض مقصود أبه المضى أو الامر والمكسورة لا تشبه الا الامر لجد فلذلك اوثرت ان المفتوحة المخففة ببقاء عملها لكن على وجه يبين فيه الضعف وذلك بان جعل اسمها محذوفا لتكون بذلك عاملة كلا عاملة ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه الا من جهة الاختصاص فضعف بالتخفيف وبطل عملها غالبا بخلاف المفتوحة ومثلها كان لتركيبها من ان والكاف وقد تظهر اسماؤها فمن ذلك فى ان قول الشاعر لقد علم الضيف والمرملون اذا * اغبر افق وهبت شمالا بانك ربيع وغيث مريع * وانك هناك تكون الثمالا ومثال ذلك في كان قول الشاعر فيوما توافينا بوجه مقسم * كان ظبية تعطوا الي وارق السلم على من نصب ظبية ويروي رفعها على حذف الاسم ويروي بجرها على زيادة ان بين كاف الجر والمجرور بها ولا يكون الخبر عند

هشام انه يقتضى ان المصدر المنسبك من ان والفعل يلزم تقديره بمعرفة وهذا ذكره في المغنى فى أول الباب الرابع وفي الباب الخامس وان كانت عبارته محتملة لعدم اللزوم لانه قال انهم حكموا لان وان المقدرين بمصدر معرف بحكم الضمير اه ويحتمل ان مراده انهما اذا قدرا بمصدر معرف حكم له بذلك وانه غير لازم فقد يقدران المنكر ويؤيده انه ذكر في الباب الخامس ان قوله تعالى او يرسل رسولا بتقدير او ارسالا فراجعه (الثالث) لا فتي قائم كذا يجب تنوين فتي ولا فتى قائم ان قدرت الابتداء نونت أيضاً وكررت لا وان قدرت لا عاملة لم تنون ولا فى الدار تنون ان قدرت في الدار نصباً او قدرت الابتداء ويجب التكرار على الثاني دون الاول ولا تنوين ان قدرته رفعاً ولا عاملة قوله (وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه) فائدة قوله وبعد ذاك ان يعلم انها لا تعمل مع تقدم خبرها اذ كان ظرفاً او مجروراً بخلاف ان وأما معمول خبرها اذا كان ظرفاً فلا يتقدم على اسمها المبنى لمنعه التركيب ولا المنصوب لان شرط العمل الاتصال وهل يتقدم على الخبر فقط * فان قلت انما صح له او حسن ان يقول فانصب بها مضافاً او مضارعه لان غيرهما لم ينتصب ولولا ذلك لم يحتج اليه لانه معلوم من قوله ان لا تعمل عمل ان فاما

اضمار اسم ان الاجملة اما اسمية كقول الاعشى في فتية كسيوف الهند قد علموا * ان هالك كل من يحفى وينتعل
واما فعلية فان كان الفعل دعاء أو غير متصرف باشرته ان كقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها وان ليس للانسان
الا ما سعى وان كان غيرهما قرن بقد كقوله تعالى ونعلم ان قد صدقتنا وكقول الشاعر شهدت بان قد خط ماهو كائن
* وانك تمحوا ما تشاء وتثبت أو بنفى نحو ما يحسب ان لم يره ﴿١٥٩﴾ احد وبحرف تنفيس نحو علم ان سيكون منكم

الخبر فلا يختلف حاله في الرفع فكيف حسن أن يقول رافعه * قلت يجوز ذلك
أمران أحدهما أنه لما ذكر نصب الاسم وكان ذكره مقصودا اردفه بذكر
الخبر مرفوعا تتميما وتاكيدا وتعديلا بينهما في ظاهر الامر والثاني ان يكون
انما قصد بقوله عمل ان اجعل للا في نكره انها تعمل في الاسم فقط ويكون
معناه في اسم نكرة وأما الخبر فلا تعمل فيه بل يكون مرفوعا بما كان مرفوعا
به قبل فلهذا لم يستدرفعه لها وهو قول سيبويه نص على رفع الخبر أي يستصحب
له الرفع الذى كان له قبل قوله (وركب المفرد فاتحا) قال الشاطبي فيه اشارة
الي أن علة البناء التركيب واورد عليه ان البناء عنده انما يكون بأحد الوجوه
التى قدمها والتركيب خارج عنها واجيب بأن الكلام هنالك في البناء الاصلى
وماهنا عارض يزول بزوال موجبه ويرجع الاسم الي أصله من الاعراب
* فان قيل تركيب العامل مع المعمول مناقض لعمله فيه اذ تقرر في الاصول
أن من شرط عمل العامل أن لا يكون مع معموله كالشئ الواحد ولذلك لم
تعمل الا في الاسم * والجواب أن ما اشترطوه صحيح والتركيب مع العمل صحيح
أيضا ووجه الجمع بينهما غير محتاج اليه هنا ومن بحث عنه وجده اه أقول
وذكر ابن هشام في بعض الحواشي مانصه الذى تحصل لي أن التركيب

مرضى او بلو نحو ان لو كانوا
يعلمون الغيب وعلى كل حال لا تقع
المذكورة غالبا الا بعد علم أو
ظن فلذلك قلت وقبل ان ذي
علم أو ظن لزم وبشذوذ ما
سوي هذا وسم فمن الشاذ قول
كثير تمنيك نفس ان
ستدنوا ولو دنت * دنت وهي
لا بالوصل يدنوا سرورها
وقول الفرزدق ابيت امنى
النفس ان سوف تلتقى * وهل
هو مقدور لنفسي لقاؤها
فاوقع ان المخففة بعد فعل التمني
وهو غريب ومن الشاذ أيضا
قوله رأيتك احييت الندا

بعد موته * فعاش الندا من بعد ان هو خامل ومثله فكان لها ودي وريقة ميمتى * وليدا الي ان راسي
اليوم اشيب فاوقع ان المخففة غير مسبوقة بعلم ولا ظن وكذلك ان وقع الفعل بعدها متصلا بها ولم يكن
دعاء ولا غير متصرف فهو جائز بضعف وقد يكون الفعل المتصل بها مضارعا وقد يكون ماضيا فالمضارع
كقول الشاعر علموا ان يؤملون فجادوا * قبل ان يسئلوا باعظم سؤل وكقول الاخر اني زعيم يا نويقة
ان امنت من الرزاح * ونجوت من غرض المنون من الغدو الى الرواح ان تهبطين بلاد قوم يرتعون من الطلاح

والماضي كقول ابي ذؤيب فما راوا ان احكمتهم ولم يكن * يحل لهم اكرامها وغلابها دعاني اليها القلب اني لامره سميع * فما ادري ارشد طلابها وليس المراد بالعلم والظن لفظهما بل معناهما باي لفظ كان فمن وقوع ان المخففة بعد مفهم علم قول ابي ربيعة ثم انصرفت وكان آخر عهدنا * ان سوف يجمعنا اليك الموسم ومنه قول الاحوص وما كنت ﴿١٦٠﴾ زوارا ولكن ذا الهوى * اذا لم يزر لابد ان سيزور ومنه قول جرير وآية لوم التيم ان لو عذرتم * اصابع تيمي نقص عن العشر ولذلك قال الفراء في آيتك الا تكلم الناس قرا نصبا ولو رفع لكان صوابا والله اعلم

(وخففت ان فقل العمل * وان تلا فعل فما يعزل)

(عمل الابتدا وشذ نحو ان * قتلت والثاني بلام يقترن)

(فارقة ان لم يكن يستغني * عن ذكرها بعمل أو معني)

اهمال ان المكسورة بالتخفيف اكثر من اعمالها ولذا قلت فقل العمل ثم اشرت الي انه اذا تلاها فعل فحقه ان يكون بعض نواسخ الابتداء نحو وان كانت لكبيرة الا على الذين هدي فيه الله ثم اشرت الي أنه قد يليها فعل غير ناسخ للابتداء على سبيل الشذوذ كقول عاتكة امرأة الزبير رضي الله عنه

يا عمرو لو نبهته لوجدته * لا طائشاً رعش الجنان ولا اليد

شلت يمينك ان قتلت لمسلماً * حلت عليك عقوبة المتعمد

وحكي الكوفيون ان زينك لنفسك وان يشينك لهيه وسمع سيبويه بعض العرب يقول اما ان جزاك الله خيراً بالكسر وجعل تقديره اما انك جزاك الله والفتح اشهر واذا اعملت وهي مخففة فالمتكلم بالخيار

لا يستدعي البناء ولا تلازم بينهما بدليل بعلبك وحضر موت لان حقيقته جعل الكلمتين كلمة واحدة ومن اين يقتضي هذا البناء انما يقتضي التخفيف فيصح أن يجعل علة في كون البناء على الفتح دون غيره لا علة في أصل البناء ألا ترى أن بناء الاسم دائما او غالباً لشبه الحرف ولا تركيب في الحرف فمن أين يقتضي التركيب البناء فهو بان يضاد البناء اولى منه بان يقتضيه وقال ابن غازي بعد نقل كلام الشاطبي واما ان يدعي دخوله في الافتقار اذ كل من جزءي المركب مفتقر الي الاخر اه وفيه أن الافتقار المتقدم انما هو الموجب للبناء ولذا اعتبر فيه أن يكون متأصلا الي جملة وقيل انما بني لتضمنه معنى من الجنسية لانهم لما أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا الاسم معنى من وقضيته اختصاص التنصيص على العموم بالتي اسمها مبني وكلام الناظم في التسهيل صريح في خلافه وان التضمين لا يختص بالمبني وعليه فانه اعرب المضاف وشبهه لان الاضافة عارضت الشبه وما أشبهها ملحق وأما استشكال هذا القول باشتراط أن يكون التضمين باصل الوضع فمردود بما أشار اليه الشارح في باب المبنيات وأما الفرق بين هذا التضمين وتضمن الظرف في فما لا يحتاج الى التنبيه عليه لاشتهاره وكثرة من نبه عليه وحاصله أن الاول

في الاتيان باللام وتركها كما كان قبل التخفيف ومن اعمالها مخففة قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم قال سيبويه وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول ان عمراً لمنطلق وقال الاخفش في كتاب المعاني له وزعموا ان بعضهم يقول ان زيداً لمنطلق وهي مثل ان كل نفس لما عليها حافظ قرأ بالنصب والرفع هذا نصه فاذا اهملت لزمت اللام ثاني الجزءين ليلا يتوهم كونها نافية فان كان المحل ﴿١٦٢﴾ غير صالح للنفي لم يجب اللام نحو ان

فيه الاسم حامل لمعنى حرف ملاحظ في الكلام والثاني بخلاف ذلك فما في حواشي الشهاب على ابن الناظم مما يتعجب منه *(تنبيهات)* (الاول) الدليل على أنه مبني أمران *احدهما عدم التنوين ولو كان معربا لكان أحق بالتنوين من الشبيه بالمضاف لان ذاك شبيه بما لا ينون *والثاني جواز فتح لا مسلمات فلو كان معربا لم يكن للفتح وجه ولمبطل الاول أن يحتج بأن المقتضي للحذف كثرة الاستعمال فان اعترض بانا لم نر تنويناً يحذف لكثرة الاستعمال رد بقولهم جاءني زيد بن عمرو في أحد القولين قيل الصواب لالتقاء الساكنين بدليل جاءتني هند ابنت عمرو بالتنوين في لغة صرف هند الجواب انه لو كان كذلك لحذف في نحو زيد بن عمرو في الخبر لوجود الساكنين واما ما اعترض به من الشبيه بالمضاف فمردود لانه لم يكثر كثرة المفرد فلم يستحق الحذف وقال أبو اسحاق السيرافي معرب وحذف التنوين للتخفيف ولتنحط لا عن ان وقال الكوفيون معرب ولكنهم زعموا أن أصل لا رجل في الدار لا أجد رجلا في الدار فحذف الفعل ونابت لا عنه فنصبت وحذف التنوين لنية الاضافة وقالوا غير هذا مما يطول *(الثاني)* ذكر الفتح يدل على ارادة المفرد في باب الاعراب مع أن كل ما ليس مضافا

كادت نفس الخائف تزهق وان كان الكريم يرتاح للعطا وان وجدت الله لطيفاً بعباده وفي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التيمن في طهوره اذا تطهر وفي ترجله اذا ترجل وفي انتعاله اذا انتعل ومنه قراءة بعض السلف وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا ذكرها ابن جني في المحتسب وعزاها الى ابي رجاء وما موصولة وعائدها محذوف والتقدير وان كل ذلك الذي هو متاع الحياة الدنيا ومنه قول الطرماح انا ابن اباة الضيم من آل مالك *

﴿٢١﴾ وان مالك كانت كرام المعادن (ونصب ما على اسم ذا الباب عطف *اجز بلا قيد وبالرفع اعترف) (لان بعد خبر وقبل ان *نويت تاخيرا ولكن كان) (والرفع مطلقاً رآ الكسائي *وان يك الاعراب ذا اخفاء) (وقدم المعطوف فالفراء قد *يرفع عموماً وبفتواه ورد) (يا ليتني وأنت يا لميس *في بلد ليس به أنيس) (وصح أجمعون ذاهبون *وان هم من قبل اجمعون) (وناصب يحي بليت الخبرا *وبعضهم عم ومما سطرا) (كان اذنيه اذا تشوفا *قادمة او قلما محرفا) يجوز نصب المعطوف على اسم ان وأخواتها

متقدماً على الخبر ومتأخراً فالمتقدم كقوله تعالي ان الله وملائكته يصلون علي النبيء والمتأخر كقول الراجز

ان الربيع الجود والخريفا * يدا ابي العباس والصيوفا ويجوز الرفع مع ان ولكن خصوصاً بعد الخبر باجماع

ومثال ذلك قوله فمن يك لم ينجب ابوه وامه * فان لنا الام النجيبة والاب ومثاله مع لكن قوله ومازلت

سباقاً الى كل غاية * بها يقتضي في الناس ﴿١٦٢﴾ مجد واجلال وما قصرت لى في التسامي خئولة *

واكن عمي الطيب الاصل والخال وأجاز ذلك الكسائى والفراء في سائر عوامل الباب بشرط خفاء اعراب الاسم ومن حجج الفراء قوله تعالي ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابون والنصاري من آمن بالله واليوم الاخر وعمل صالحا ومن حججه أيضاً قول الشاعر فمن يك أمسي بالمدينة رحله * فاني وقيار بها لغريب ويصلح أن يكون هذا وشبهه حجة للكسائي ويقول بناء الاسم في الاية والبيت وقع اتفاقاً ورفع المعطوف هو الحجة والاصل التسوية بين

ولا شبيها به مع الشروط يركب ويبني مع ماينصب به اللهم الا ان يراد الفتح حقيقة أو حكما ليشمل نائبه وهو الياء والكسرة وقال الشاطبي يحتمل ان يكون قوله فاتحا قيداً مقصوداً يخرج به المثني والمجموع على حده اخذاً برأي المبرد والزجاج (الثالث) لو كان اسم لا مبنياً على الفتح قبل دخولها نحو لا خمسة عشر عندنا فهل يقدر له فتح جديد كما في نظيره من النداء حيث قدر انضمام المبنى قبل النداء قوله (والثاني اجعلا مرفوعا) الخ قال الشاطبي في كلامه اشارة الى ان شرط الالغاء التكرار وذلك انه قال في الاعمال مفردة جاءتك أو مكررة ثم لم يذكر الالغاء الا مع التكرار اذ قال والثاني اجعلا كذا وكذا ثم قال وان رفعت أولا لا تنصبا أي لا تنصب الثاني فانما جاز الالغاء في مسئلة التكرار ولو كان جائزاً عنده باطلاق لم يحتج الى فرضه مع التكرار قوله (ومفردا نعتا) الخ مفرداً معمول لقوله فافتح ومعمول الاخرين محذوف وليس من التنازع لتقدم المعمول والذي لا يشترط في التنازع تقدم العاملين أو العوامل يجوز ذلك هنا والذي امتنع عند غيره في مثل هذا الموضع انما هو الاسم خاصة والا فالتقدير متحد وقد يقال اذا جوزنا التنازع جاز ان يكون العامل غير الاول لانه باب تقديم وتاخير ولا

المعرب والمبني في اجراء التوابع عليهما وسيبويه يحمل الاية والبيت علي ان المعطوف فيهما نسلم منوي التاخير ويلحق في ذلك ان بان اذا كان موضعها موضع جملة نحو علمت ان زيداً منطلق وعمرو واستشهد سيبويه بقوله تعالي وأذان من الله ورسوله الي الناس يوم الحج الاكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله وبقول الشاعر والا فاعلموا انا وأنتم * بغاة ما بقينا في شقاق وقال التقدير فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك ولموافقة سيبويه قلت وان مثل ان ولم يخص الفراء رفع المعطوف بان ولكن بل اجازه عموماً وأنشد مستشهداً

ياليتني وأنت يالميس * في بلد ليس به أنيس ومما يصلح للاحتجاج به للفراء والكسائي على رفع المعطوف قبل الخبر قول بعض العرب انهم اجمعون ذاهبون فرفع التوكيد حملا على معنى الابتداء في المؤكد مع انهما شئ واحد في المعنى فان يكون ذلك في المعطوف والمعطوف لتباينهما في المعنى أحق وأولى ونسب لسيبويه قائل انهم اجمعون ذاهبون الي الغلط مع انهم من العرب الموثوق بعربيتهم وليس ذلك من سيبويه بمرضي

نسلم جوازه اذ لم يكن ذلك وهذا حسن ثم المفرد هنا في مقابلة المضاف ومضارعه فيشمل المثني وجمع المذكر والمؤنث فيجوز في صفتها اذا كانت مفردة البناء بان تبني صفة الاولين على الياء والثالث على الكسر ان بني هو عليه وذكر الفتح نظرا للمفرد في باب الاعراب لالاخراج هذه ثم لا يبعد بناء صفة جمع المذكر على الفتح اذا كانت جمع مكسر وان كان هو مبنيا على الياء نحو لا بنين ظرفاء قوله (نعتا) قيده في الكافية بالاول احترازا من الثاني فلا يبني نحو لا رجل ظريف عاقلا قوله (لمبني) لو قال لمفرد كان احسن واضبط واصح عند الجميع لان من الناس من يقول لا رجل معرب وقال ابن هشام انما الاصل ان يقول لمفرد فعبر عنه بلازمه وقوله أو لا ومفردا على الاصل والشروط الثلاثة انما هي لاجتماع الاوجه الثلاثة لا لصحة كل منهما بدليل البيت الذي يأتي تاليا لهذا وانه يجوز في لا صاحب مال بخيل في الدار ان ترفع الصفة وتنصبها وكذا لا طالعا جبلا محمود رأيته وتلخص انها لاجل الوجه الاول واما الوجهان الاخران فجائزان بكل حال وقال ابن الخباز ان كان الموصوف معربا نحو لا غلام رجل حاضر أو لا عشرين درهما جيادا لك لم تكن الصفة الا منصوبة وهذا غلط. وبمثله قال ابن

بل الاولى أن يخرج على أن قائل ذلك أراد أنهم هم أجمعون ذاهبون على أن يكون هم مبتدا مؤكدا باجمعون مخبرا عنه بذاهبون ثم حذف المبتدا وبقي توكيده كما يحذف الموصوف وتبقي صفته واكثر ما يكون ذلك في صلة الموصول نحو قدم الذين فارقتهم اجمعين اي الذين فارقتهم اجمعين وقد اجاز الفراء نصب جزء الابتداء بليت ومن شواهده قول الشاعر

ليت الشباب هو الرجيع الى الفتى * والشيب كان هو البدي الاول ولا حجة فيه لامكان

تقدير كان وجعل الرجيع خبرها وأنشد أبو العباس ثعلب فليت غدا يكون غزار شهد * وليت اليوم اياما طوالا ومن الكوفيين من ينصب الجزءين بليت وغيرها من اخواتها ويستشهد بقول الراجز اليماني كان اذنيه اذا تشوفا * قادمة او قلما محرفا وبحديث روي وهو أن قعر جهنم سبعين خريفا ورد جميع ذلك الى الاصول المجمع عليها أولى فيخرج كان اذنيه على تقدير كان اذنيه يحاكيان ونحو ذلك ويخرج أن قعر جهنم على أن قعر مصدر من قولهم قعر البير أي بلغت قعرها وسبعين منصوب على الظرفية وقد وقع خبرا لان الاسم مصدر والاخبار

عن المصدر بظرف الزمان مطرد ومما يستشهد به ناصب الجزءين قول الشاعر اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن * خطاك خفافا ان حراسنا اسدا

باب لا العاملة عمل ان

(اذا منكر بمعنى من يلي * لافبان الحقت في العمل) (وتلوها انصبن بها اسماً ان يضف * اويك كالذ بالاضافة اتصف) (كمثل لاصاحب بر مسلم * ﴿١٦٤﴾ ولا كريما اصله متهم) (والمفرد افتح معها مركبا * كلا صلاح لمسيء ادبا) (وان عطفت مثله عليه * فالرفع والنصب انسبن اليه) (والفتح أيضاً زد اذا كررت لا وكنت بالفتح رسمت الاولا) (وان رفعته فما للثاني * في النصب حظ بل له الوجهان) (وفتح معطوف بناء قد يرد * بقصد تركيب ولا لفظاً فقد) (والاوجه الثلاثة الوصف أنل ان كان مع افراده لم ينفصل) (والفتح ممنوع اذا لم يتصل * او كان غير مفرد ولو وصل) (والثاني من لا ماء ماء باردا * نون او اجعلها اسما واحدا)

عصفور وابن الحاجب وابن برهان اه قال ابن غازي اذا جعل قوله لمبنى صفة لنعت اقتضى ان هذه الاوجه انما تجوز اذا تبع مبنيا وفهم منه انه اذا تبع معربا رجع لاصل النعت اذ لم يدخل تحت قوله وغير ما يلي الخ وهو مثل قول ابن عصفور وخلاف رأيه في غير هذا النظم واذا جعل معمولا ليلى على حد للرؤيا تعبرون كان المعني ان النعت اذا كان مفرداً واليا لمنعوت مبني جازت الاوجه الثلاثة فتحرز بذلك من غير المفرد وغير الوالى والوالى غير المبنى فانه لا تجوز فيها تلك الاوجه كلها وقد قال على اثره وغير ما يلي وغير المفرد الخ فبين ان الوجهان في ذلك سائغان الرفع والنصب ومن جملة ما يدخل فيه ان يلي النعت غير المبنى وكانه قال وغير الوالى مبنيا وغير المفرد يجوز فيه الوجهان وغير الوالي يشمل الوالى غير مبني والذي لم يل المبني بل فصل بينهما وقدم الناظم المرجوح وهو البناء في قوله فافتح لانه لم يجعل التقديم مزية ولو قال . والنعت مفرداً يلى ما قد بني ، فافتح وبالنصب وبالرفع اعتني ؛ وغير واليه وغير المفرد الخ ، لحرر الفصلين ولقد اجاد بعض من لقينا حيث اختصر البيتين في بيت شامل للفصلين حيث قال وارفع أو انصب مطلقا نعت اسم لا * والفتح زد ان افردا واتصلا

(ونحو لا أب ولا ابنين اطرد * ونحو لا أبا ولا ابني قد ورد) (بشرط كون اللام بعد مقحما * تنبيه ونحو لا أباك نزراً علما) (وان اتاك علم وهو اسم لا * فكن له بشائع مؤولا) (كقولهم في رجز مروي * لاهيثم الليلة للمطي) (وأعط لا مع همزة استفهام * في غير عرض ما بلا استفهام) (وفي تمن بلا لا تلغ لا * وغير نصب تابع اسمها احظلا) (وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر * اذا المراد مع سقوطه ظهر) (وذاك في عرف تميم يلزم * والاسم للعلم به قد يعدم) (ولازم في سعة تكرير لا * اذا بذى التعريف محضاً وصلا)

(كذا اذا يتلوه نعت أوخبر * أو حال الا في اضطرار من شعر) اذا قصد بلا نفي الجنس علي سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لان قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظاً أو معنى ولا يليق ذلك الا بالاسماء النكرات فوجب للاعند ذلك القصد عمل فى مايليها وذلك العمل اما جر واما رفع واما نصب فلم يكن جراً ليلا يعتقد انه بمن المنوية فانها ﴿١٦٥﴾ في حكم الموجودة لظهورها فى بعض

(تنبيه) قال ابن معط صفة المبنى المضافة منصوبة لاغير نحو لا عبد كريم الحسب قال الرضى ولعله قاسه علي صفة المنادي المبنى المضافة ولفارق ان يفرق بان يا لوباشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة لما باشرته ويجوز في المضاف الذى باشرته لا الرفع عند التكرار نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النصب قوله (يلي) قال الشارح أي ويلى اسم لا المبني معها نعتا له مفرد الخ قال ابن هشام وهذا التقدير انما يصح على ان يحمل يلي علي معني يلاصق ويقدر فاعله ضميراً مستتراً عائداً علي قوله لمبنى فان ذلك المبنى هو اسم فكانه قال لاسم لا المبنى ويكون علي هذا مفرداً معمول لقوله يلى الذي قدرناه بيلاصق ويكون فاعل الفعل ضميراً عائداً على ما اتصل بالمفعول وكان اسمها من هذه الكلمة كلها اعنى الكلمة تاويل الفعل بمعني فعل آخر واعادة الضمير علي ما اتصل بالمفعول ان يجعل قوله يلى صفة لمبني علي حذف الضمير وتقديره يليه والفاعل ضمير النعت والمفعول المحذوف ضمير لمبني ولكنه يحتاج ح الى تقدير مفعولين آخرين لقوله انصبن ولقوله ارفع (فان قلت) وأيضاً فاي فائدة فى اخباره عن اسم لا بانه

الاحيان كقول الشاعر

فقام يذود الناس عنها بسيفه * وقال الا لا من سبيل الى هند

ولم يكن رفعا ليلا يعتقد انه بالابتداء فتعين النصب ولان في ذلك الحاق لا بان لمشابهتها اياها في التوكيد فان لا لتوكيد النفي وان لتوكيد الاثبات ولفظ لا مسا وللفظ ان اذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن فلما ناسب لان من هذه الجهات عملت عملها بشرط ان يكون ما تعمل فيه متصلا بها قابلا لمن الجنسية فان كان مفرداً أي غير مضاف ولا شبيه به بنى

معها على الفتح تشبيها بخمسة عشر وحكم على موضوعه بالنصب اعتباراً بعمل لا وبالرفع اعتباراً بعمل الابتدا وجاز اعتبار عمل الابتداء مع العامل اللفظي الذي هو لا كما جاز اعتباره مع من في نحو هل فيها من احد لان لا احد فيها جواب هل فيها من احد والجواب يجرى مجرى ماهو جواب له وان كان اسم لا مضافا أو شبيها به نصب بها ولم يبن ليلا يركب اكثر من شيئين ومثال المضاف قولى لا صاحب بر مسلم أبي مخذول ومثال الشبيه بالمضاف قولي لا كريما اصله متهم والى بناء المفرد على الفتح اشرت بقولي والمفرد افتح معها مركباً كلا

صلاح لمسيء ادبا ثم نبهت على مايكون من الوجوه فى العطف فقلت وان عطفت مثله أى ان عطفت على المستحق للفتح مثله في الافراد والتنكير جاز في المعطوف النصب والرفع كررت لا مع العاطف أو لم تكررها فمثال ذلك مع تكرر لا لاحول ولاقوة ولاحول ولاقوة ومثل ذلك مع عدم تكرر لا لاحول وقوة ولاحول وقوة ثم قلت والفتح أيضاً زد اذا كررت لا * وكنت بالفتح وسمت الاولا أي زد في المعطوف المكرر معه لا الفتح ان كان المعطوف عليه مفتوحا فيقال لاحول ولا قوة الا بالله كما قيل لا حول ولا قوة الا بالله بالنصب ولا قوة بالرفع ثم قلت وان رفعته أي وان رفعت الاول وكررت لا لم يجز نصب الثاني لان نصبه عند فتح الاول انما كان علي اعتقاد عمل لا فى المفتوح نصبا مقدراً والثاني معطوف عليه فاذا رفع لم يبق لها عمل يحمل عليه المعطوف ولكنه يرفع حملا علي رفع الاول ويفتح على انه مركب مع لا الثانية كقول الشاعر فلا لغو ولا تأثيم فيها * وما فاهوا به ابدا مقيم ورفع فى الاول في الوجهين اما بالابتداء ولا مهملة واما بلا علي انها المحمولة على ليس وحكي الاخفش لا رجل وامرأة بفتح التاء بلا تنوين على تقدير لا رجل ولا امرأة علي تركيب المعطوف مع لا الثانية ثم حذفت ونويت واستصحب مع نيتها ما كان مع اللفظ بها والي هذا اشرت بقولى وفتح معطوف بناء قدير دلقصد تركيب ولا لفظا فقد ثم نبهت علي ان نعت اسم لا المفتوح يجوز فيه اذا كان مفرداً متصلا بالمنعوت ثلاثة أوجه

يلاصق نعتاً مفرداً الخ (قلت) الفائدة فى قوله فافتح البيت والتقدير ويلاصق اسم لا مفرداً نعتاً مبنياً فيجوز لك فيه ثلاثة أوجه فجوزها اه وتقدم في كلام ابن غازى الاشارة الى وجه آخر فتذكر قوله (فافتح) قال جمع على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول لا وفيه انه ما المانع على القول بان بناء الاسم لتضمنه معنى من لا للتركيب من تركيب الصفة مع الموصوف مع دخول لا ثم اذا كان تركيب الصفة مع الموصوف يقتضى البناء فهلا اعتبره من قال بناء الاسم لتضمنه معني من ليسلم من مخالفة اجراء الصفة والموصوف في علة البناء على سنن واحد وأما ماقيل ان التركيب قبل دخول لا لا يقتضى البناء لانه كالاعراب انما يثبت بعد تركيب الاسم تركيباً يتحقق معه العامل على المختار أن الاسماء قبل التركيب موقوفة وعلي من يقول انها مبنية فهي مبنية بدون اعتبار التركيب فلا فائدة فيه فهلا أبدلوا قبل بمع فمدفوع بأنهم لم يبدلوا ليلا يلزم تركيب ثلاث كلمات *(تنبيه)* فارقت صفة لا صفة المنادى المبنى حيث لم تبن كالمنادي بأن الصفة هنا هي المنفية من حيث المعني اذ المنفي في لا رجل ظريف هو الظرافة بخلاف صفة المنادى ليست المنادي من حيث المعني * بقي انه هل يقال عند الفتح ان مجموع النعت والمنعوت

الفتح على تركيبه مع المنعوت نحو لا رجل ظريف عندك والنصب حملا على عمل لا المقدر والرفع حملا على عمل الابتداء لان لا عامل ضعيف فلم ينسخ عمل الابتدا لفظا وتقديراً فيمتنع اعتباره وحمل النعت عليه كما امتنع ذلك مع ان ثم بينت ان تركيب النعت يمنع بفصله من المنعوت وان كان مفردا وبعدم افراده وان كان متصلا لان جزءي المركب لا ينفصلان ولان اكثر ﴿١٦٧﴾ من شيئين لا يركب واذا امتنع التركيب

في محل نصب او ان كلا منهما في محل نصب قال الشهاب القاسمي الذي يظهر الثاني قوله (او انصبن) اتباعا لمحل اسم لا ولفظه لان فتحته تشبه الاعراب في العروض بعروض حرف البناء والزوال بزواله كما في النداء واقتصر كثير على الاول لانه حيث أمكن اتباع النصب للاعراب كان اولى بخلاف المنادي فانه لم يكن اتباع رفع الصفة للاعراب اذ لا اعراب رفعاً للمنادي لا لفظاً ولا محلا * هذا والاشكال الوارد في النداء واردهنا وانظر هل يمكن أن يجاب بنظير قول التصريح هنا كان الصفة تابعة على المعنى لان قولنا يازيد في معني المدعو زيد فليحرر قوله (او ارفع) اتباعاً لمحل لا مع اسمها قال المصنف فانها في موضع رفع بالابتداء ولا يختص ذلك بالاسم المبنى بل المعرب كذلك ولهذا جاز رفع الصفة مطلقاً قال الشهاب واعلم أن ما صرحوا به من ان لا مع اسمها في موضع رفع بالابتداء ان ارادوا مع ذلك أن الخبر خبر هذا المبتدا ولو علي قول س ان التي يبني اسمها غير عاملة للخبر فهو مناف لكون لا لنفي الجنس بمعني نفي الخبر عن جنس الاسم كما هو الظاهر اذ مع كون الخبر خبراً عن مجموع لا مع اسمها لا يتصور أن تكون لنفي الخبر ولا يتصور ما قالوه من ان لا الثانية في نحو لا حول ولا قوة برفع المعطوف

جاز النصب حملا على عمل لا والرفع حملا على عمل الابتداء واذا كررت اسم لا المفتوح فلك ان تركب المؤكد والمؤكد تركيب النعت والمنعوت نحو لا ماء ماء بارداً ولك ان تنصب المؤكد وتنونه فتقول لا ماء ماء بارداً وتقول لا غلامين لك ولا نعلين لزيد ولا اب لعمرو ولا اخ له فيجعل غلامين ونعلين اسمين مركبين وما بعدهما من الجار والمجرور خبراً وكذلك لا اب ولا اخ وقد يسقط النون ويثبت الالف فتقول لا غلامي لك ولا نعلي

لزيد ولا ابا لعمرو ولا اخاله ولا يفعل هذا الا مع لام الجر والوجه فيه انه مشبه بالمضاف فعومل معاملته في حذف النون واثبات الالف ووجه شبهه بالمضاف ان اللام وما جر بها صفة والصفة مكملة للموصوف كتكميل المضاف اليه للمضاف ولو جعلت اللام وما جر بها خبراً لثبتت النون وسقطت الالف لزوال شبه الاضافة وقد شذ سقوط اللام مع ثبوت الالف في قول الشاعر ابا الموت الذي لا بد اني * ملاق لا اباك تخوفيني وقد يتأول العلم بنكرة فيجعل اسم لا مركبا معها ان كان مفرداً كقول الشاعر

ارا الحاجات عندابي خبيب * نكدن ولاميه في البلاد وكقول الراجز لاهيثم الليلة للمطي ومنصوبا بها ان كان مضافا كقولهم قضية ولا اب حسن لها ولا بد من نزع الالف واللام مما هما فيه ولذلك قالوا ولا اب حسن ولم يقولوا ولا اب الحسن فلو كان المضاف مضافا الى ما تلازمه الالف واللام كعبد الله لم يجز فيه هذا الاستعمال وللنحويين في تاويل العلم المستعمل هذا الاستعمال قولان احدهما انه

علي تقدير اضافة مثل الى العلم ثم حذف مثل وخلفه المضاف اليه في الاعراب والتنكير والثاني انه على تقدير انه لا واحد من مسميات هذا الاسم وكلا القولين غير مرضي اما الاول فيدل علي فساده امران احدهما التزام العرب تجردا لمستعمل ذلك الاستعمال من الالف واللام ولو كانت اضافة مثل منوية لم يحتج الى ذلك الثاني اخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بمثل كقول الشاعر

تبكي علي زيد ولا زيد مثله * بريء من الحمي سليم الجوانح

زائدة مؤكدة لنفي الاولي فلعلهم تسمحوا في قولهم ان لا مع اسمها مبتدا اوأرادوا مع كون المجموع مبتدا ان الخبر انما هو منسوب اي بالنفي للاسم وحده فليتأمل قوله (والعطف) الخ سكت عن بقية التوابع وفي التسهيل وللبدل الصالح لعمل لا النصب والرفع فان لم يصلح لعمل لا تعين رفعه اه وجوز الاندلسي البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي قال الرضي وقوله اقرب اذا لم يفصل عن المنفي المبني لانه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا بل يربوا عليه من حيث كونه هو المقصود اه وقال أبو حيان ولا يجوز أن يجعل المبدل منه والبدل بمنزلة اسم مركب كما جاز ذلك في النعت لانه على نية تكرار العامل فبينهما حاجز مقدر اه وشمل البدل بدل البعض والاشتمال وان كان لا بد فيهما من ضمير ولا لا تعمل في معرفة لانه لا يجب ان يضاف الي ذلك الضمير وأيضاً فغاية مايلزم عند الاضافة تعين رفعه لانه بدل غير صالح لعمل لا وأما عطف البيان فهو البدل وأما التوكيد فان كان لفظياً فالاولي كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب وأما المعنوي فلا يجوز تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا لان المنكر لا يؤكد ذلك التاكيد (فان قلت) لم لا يجعل البدل هنا مستقلا كما في النداء (قلت) لان استقلاله

فلو كانت اضافة مثل منوية لكان التقدير ولا مثل زيد مثله وذلك فاسد واما القول الثاني يقتضي فضعفه بين لانه يستلزم الا يستعمل هذا الاستعمال الا علم مشترك فيه كزيد وليس ذلك لازم لقولهم لا بصرة لكم ولا قريش بعد اليوم وقول النبي صلي الله عليه وسلم اذا هلك كسرى فلا كسري بعده وانما الوجه في هذا الاستعمال ان يكون على قصد لا شيء يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور به فضمن العلم هذا المعنى وجرد لفظه مما ينافي ذلك واذا دخلت همزة الاستفهام على لا فحكمها مع ماوليها حكمها معه عارية من

الهمز نحو قولك ألاحكم لك وألا صديق لزيد وان عطف على ماوليها جاز في المعطوف والمعطوف عليه مع الهمزة ماجاز مع التجرد هذا اذا لم يقصد العرض فان كان العرض مقصوداً بالا اختصت بالفعل ووجب اضمار فعل ان لم يكن ظاهراً كما يجب ذلك مع هلا وذلك كقولك ألا تفعل خيراً والا خيراً تفعله وقد يضمر الفعل لقرينة معنوية كقول الشاعر ألا رجلا ﴿١٦٩﴾ جزاه الله خيراً * يدل على محصلة تبيت

يقتضي تركيبه وهو ممتنع امامع المبدل منه فلفصل لا المقدرة واما مع لا المقدرة فلانها معدومة من اللفظ والتركيب حكم لفظي فلا يتصور مع المعدوم وكذا يقال في النسق وأما عطف البيان فحمل على البدل لانه اخوه *(تنبيه)* اذا حذفت لا من الثاني عرض امتناع أمرين لم يكونا ممتنعين أحدهما أن فتح الاول كان جائزاً فصار واجباً اذ لا يجوز الغاؤها الا اذا تكررت والثاني امتناع الفتح في الثاني لعدم التركيب لانتفاء مايكون معه التركيب وروي الاخفش لا رجل وامرأة وخرج على أن التركيب حصل أولا ثم حذفت لا وليس ذلك عندي ببعيد فقد قالوا لا عليك وأصله لا باس عليه فكما حذف الجزء الثاني من جزءي المركب كذلك يحذف الجزء الاول ولك أن تقول ليس حذف الحرف بالسهل بخلاف حذف الاسم فلا يلزم من جواز حذف الاسم جواز حذف الحرف قوله (وأعط لا) الخ دليل على أن العمل للا لا لألا *هذا وقال الشارح وقد يراد بالاستفهام التمني فيبقى للا بعده مالها من العمل دون جواز الالغاء والاتباع على محله من الابتداء قال ابن هشام ان اراد أن الجميع صار لذلك فمسلم وان اراد أن الاستفهام وحده أفاد ذلك فيحتاج الى تأمل والظاهر انه ليس كذلك وعلى هذا فلا يدخل تحت

على تقدير ألا تروني رجلا هذه الرواية المشهورة ويروي ألا رجل بالجر على تقدير ألا من رجل ويجوز أن يكون الشاعر لم يقصد العرض ولكنه نون مضطراً وهو قول يونس والاول أجود وهو قول الخليل فاذا قصد بالا التمني امتنع الالغاء واعتبار معنى الابتداء عند سيبويه لا عند المازني والمبرد وحذف الخبر في هذا الباب اذا كان لا يجهل يكثر عند الحجازيين ويلتزم عند التميميين فان كان يجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب فمن حذفه لكونه لا يجهل

﴿٢٢﴾ لااله الا الله ولافتى الا علي ولا سيف الا ذوالفقار ومن الواجب الثبوت لعدم العلم به قوله تعالى لاريب فيه وقوله تعالى لا علم لنا انك أنت علام الغيوب وقوله تعالى يا أهل يثرب لا مقام لكم وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا أحد أغير من الله ولا اله غيرك وزعم قوم منهم الزمخشري والجزولي أن بني تميم يحذفون خبر لا مطلقاً على سبيل اللزوم الا أن الزمخشري قال وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم اصلا وقال الجزولي ولا يلفظ بالخبر بنو تميم الا أن يكون ظرفا وليس بصحيح ماقالاه لان حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم

الفائدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه قال الشلوبين ينبغي أن يكون خلاف أهل الحجاز وبني تميم فيما هو جواب لقول قائل كقولك لمن قال هل من رجل أفضل من زيد لا رجل وأما اذ لم يكن جوابا فلا ينبغي أن يحذف الخبر أصلا لانه لا دليل عليه وأنكر على الجزولي استثناء الظرف ومن حذف الاسم للعلم به كقولهم لا عليك يريدون لا باس عليك ﴿١٧٠﴾ ومثال لزوم التكرار لكون المتصل بلا معرفة لا زيد فيها ولا عمرو ونبهت بقولي بذي التعريف محضا على أن ذا التعريف المؤول بنكرة لا يجب معه التكرار كما لا يجب مع النكرة الصريحة ويدخل فيما هو معرفة غير محضة قولهم لا نولك أن تفعل فانه بمعني لا ينبغي لك أن تفعل فلذلك لم تتكرر لا بعده ومثال لزوم التكرار لكون المتصل بلا خبرا ونعتا وحالا لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ويوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وجاء زيد لا خائفا ولا أسفا وقيدت لزوم التكرار بالسعة تنبيها على تركه في الضرورة كقول الشاعر

وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا * حياتك لا نفع وموتك فاجع وكقول الاخر بكت جزعا واخواتها واسترجعت ثم آذنت * ركائبها الا الينا رجوعها وكقول الاخر قهرت العدا لا مستغيثا بعصبة * ولكن بانواع الخدائع والمكر والي هذه الابيات ونحوها اشرت بقولي الا في اضطرار من شعر

﴿باب الافعال التي تنصب المبتدا والخبر مفعولين﴾ (بفعل علم لا لعرفان نصب * مبتدأ وخبر وبحسب) (كذا مرادفة ذين كيرا * وظن مع حجا وخال ودرا) (وعدم هب وتعلم وسمع *

كلامه وحسن ان لا يدخل تحت كلامه لانه يلزم الاطلاق في مقام التقييد لانه يري انها لا تلغي ولو تكررت ولا تتبع علي محلها مع اسمها قوله (وشاع في ذا الباب) الخ بعده في الكافية * وذاك في عرف تميم يلزم والاسم للعلم به قد يعدم ومن حذف الاسم قولهم عليك أي لا باس عليك * (تنبيه) * الذي يترجح عندي أن المراد بالباب في قوله في ذا الباب باب ان الشامل للالان المصنف لم يتعرض فيما تقدم لحذف خبر ان واخواتها فيكون اخره لان لا من جملة اخوات ان فأراد تعميم الحكم ولا شك أن الشيوع في الجميع وقول التوضيح هذا الباب لا غير مناسب لما اسلفه في قوله باب الاحرف الثمانية والمناسب هذا فصل لا ﴿ظن وأخواتها﴾ هذه الترجمة خير من ان يقال افعال القلوب لان هذا يحتاج الي تخصيص بخلاف الاول فان قولهم ظن وأخواتها قد صار علما علي ما يراد به من الافعال ولهذا احتاج المصنف ان يقول أعني رآ لما قال انصب بفعل القلب جزءي ابتدا * واعلم أن الافعال باعتبار النسبة والوقوع علي قسمين منسوبة الى المفردات نحو قام زيد ومنسوبة الى مضمون الجمل وهي كان وأخواتها وكاد وأخواتها وواقعة علي المفردات نحو ضربت زيدا وواقعة علي مضمون الجمل وهي ظن

ان يك باسم غير مسموع تبع) (وألحقوا زعم ألفى ووجد*وما لتصيير وشبهه كرد) (وبعضهم ألحق أيضا ضربا*في مثل والجعل أجرى وهبا) (فكان منها وتخذت واتخذ * ان افهما معنى عن الكسب انتبذ) اذا قصد بعلم معرفة الشئ دون تعرض لمعرفة ماهو عليه تعدي الي مفعول واحد ومن ذلك احترزت بقولى لا بعرفان واذا قصد به معرفة الشئ ومعرفة ما هو عليه ﴿١٧١﴾ تعدى الى مفعولين هما مبتدأ وخبر فى

واخواتها والاصل فى البابين المنسوب الى المفرد والواقع على المفرد وحكم المنسوب الى مضمون الجمل ان يرفع الجزء الاول تشبيها بالفاعل وينصب الثانى تشبيها بالمفعول وحكم الواقع على مضمون الجملة ان ينصب جزءى الجملة لانه انما يدخل بعد استيفاء الفاعل وليس بعد الفاعل الا المفعول واعلم ان هذه الافعال تدخل على ما دخلت عليه كان وما لا تدخل عليه كان لا تدخل عليه الا المبتدا المشتمل على الاستفهام نحو ايهم افضل وغلام من عندك لا تدخل عليه كان لان الاستفهام له الصدر فلا يؤخر وتدخل عليه ظننت لانه منصوب فيقدم بخلاف اسم كان لانه مرفوع فلا يقدم ولهذا جاز كون الخبر استفهاما في البابين اذ لا مانع من تقديمه فيهما

(تنبيه) سمي الفراء ظن واخواتها افعالا ناقصة ذكر ذلك في المعاني في تفسير سورة الانعام قوله (انصب بفعل القلب جزءى ابتدا) الخ ليس في هذه العبارة انك لا تنصب بفعل القلب الا جزءي ابتداء فلا يرد حسبت ان زيداً قائم وان يقوم زيد على مذهب س وانه لا حذف فيه فانه لم ينصب هنا جزء الابتداء وذهب المبرد الى ان الخبر محذوف والتقدير حسبت ان زيداً قائم ثابت أو مستقر وهكذا *(تنبيه)* ذهب

الاصل كقول الشاعر
علمتك الباذل المعروف فانبعثت * اليك في واجفات الشوق والامل
ولحسب المتعدية استعمالان احدهما أن يراد بها الاعتقاد الراجح وهو المشهور كقوله تعالى ويحسبون أنهم على شئ والثانى أن يراد بها معنى علم كقول الشاعر حسبت التقى والحمد خير تجارة * رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا ويوافقها في المعني الاول حجا كقول الشاعر
قد كنت أحجو الاباعمر واخا ثقة: حتي ألمت بنا يوماً ملمات
ويوافقها في المعنيين رأى وظن

وخال فمثال رأى في العلم قوله تعالي ويري الذين اوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق ومثالها في الحسبان قوله تعالي انهم يرونه بعيداً ومثال ظن بمعنى الحسبان قوله تعالى انه ظن أن لن يحور ومثاله بمعنى علم قوله تعالى وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه ومثال خال بمعني الحسبان قوله وحلت بيوتي في بقاع ممنع * يخال به راعا الحمولة طائرا ومثاله في العلم قول الشاعر دعاني الغواني عمهن وخلتني * لي اسم فلا ادعا به وهو أول ودرا بمعنى علم ومثال تعديها الى مفعولين قول الشاعر دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط * فان اغتباطاً بالوفاء

جميل ومعني عد الملحقة بذا الباب ظن ومثال نصبها لمفعولين قول الشاعر فلا تعدد المولي شريكك في الغنى * ولكنما المولى شريكك في العدم وقل من يذكرها وممن ذكرها ابن هشام اللخمي ومما يتعين الحاقه بهذه الافعال هب بمعنى ظن وتعلم بمعنى أعلم ولا يتصرفان ومن شواهد هب قول الشاعر

وقلت أجرني اباخالد * والافهبني امرءاً هالكا والمشهور في استعمال تعلم اعماله في ان كقول الشاعر تعلم أنه لاطير الا * علي مطير وهي الثبور وقد نصب مفعولين في قول الاخر تعلم شفاء النفس قهر عدوها * فبالغ بلطف في التحيل والمكر وألحق الاخفش وأبو علي الفارسي بافعال هذا الباب سمع اذا وليها اسم غير مسموع كقولك سمعت زيداً يقرأ فلو وليها اسم مسموع اكتفت به كقولك سمعت حديثك ومن افعال هذا الباب المشهورة زعم كقول الشاعر فان تزعموني كنت أجهل فيكم * فاني شريت الحلم بعدك بالجهل ووجد بمعنى علم كقول الشاعر

السهيلي الي ان المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتدا والخبر بل هما كمفعولي اعطى واستدل بظننت زيداً عمراً بانه لا يقال زيد عمر الا على جهة التشبيه وانت لم ترد ذلك مع ظننت واجيب بالمنع وان المراد ظننت زيداً عمراً فتبين خلافه واجاب الكافيجي بانه متأول بمعني ظننت الشخص المسمي بزيد مسمى بعمرو كما ان قولك زيد حاتم مؤول بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى قوله (رأي) دليل في قولك رأيي أبو حنيفة حل كذا على ان رأى التي من الرأي متعدية الي واحد دائما لجواز ان تتعدي تارة الي مفعولين كرأى أبو حنيفة كذا حلالا وتارة الى واحد هو مصدر ثاني هذين المفعولين مضافا الى اولهما كرأي أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية لاثنين هذا الاستعمال على ما صرح به قوله (علمت) وقوله ظن على نية التخصيص بما ياتي لكن كان عليه ان يخصص وجد بقوله لا لحقد ولا حزن وهكذا مما يعلم من الشروح قوله (والتى كصيرا) قال ابن هشام مما يتعين ان يكون من هذا نبذ من قوله عز وجل نبذ فريق من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم فكتاب الله على هذا مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان ويبعد بل يتعذر جعله

ووجدتهم أهل الغنا فاقتنيتهم * واعففت عنهم مستزادي ومطمعي ويلحق بها أيضاً ألفا كقول ظرفا الشاعر قد جربوه فألفوه المغيث اذا * ما الروع عم فلا يلوا علي أحد ومن افعال هذا الباب صير وما وافقها اوقاربها كرد وجعل واتخذ وترك ووهب بمعنى جعل كقول بعض العرب وهبني الله فداءك أي جعلني رواه ابن الاعرابي وقال الشاعر في رد رمى الحدثان نسوة آل حرب * بمقدار سهدن له سهودا فرد شعورهن السود بيضاً * وردوجوههن البيض سودا ومن شواهد جعل واتخذ قوله تعالي وجعلوا الملائكة

الذين هم عند الرحمان اناثا واتخذ الله ابراهيم خليلا وقال الشاعر ابعد الذي قد لج تخذينني * عدواً وقد جرعتني السم منقعا وشاهد تخذ قول الاخر تخذت غداة اثرهم ذليلا * وفروا في الحجاز ليعجزوني واحترزت بقولي بعد تخذت واتخذ لا مطلقا من تخذ واتخذ بمعنى اكتسب فانهما متعديان الى مفعول واحد ومثال ترك قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ﴿١٧٣﴾ ومنه قول الشاعر وريته حتى اذا

ظرفا لنبذ لان الظرف لابد ان يكون حاويا لفاعل العامل فيه والنابذون غير كائنين وراء ظهورهم وقال وجعل منه مكي رد فقال كفاراً مفعول ثان ليردوكم ورده ابن الشجري بان رد ليس مما يقتضي مفعولين كما يقتضي ذلك باب اعطيت بدليل انه اذا قيل اعطيت زيداً قلت ما ذا اعطيته فيقال اعطيته درهما أو الدرهم الصحيح أو نحو ذلك ولو قيل رددت زيداً لم يقل ما ذا رددته فبهذا يعتبر الفعل المتعدي وغير المتعدي ويزيد ذلك وضوحا ان منصوب رددت الثاني يلزمه التنكير والاشتقاق وان يكون هو الاول كقولك رددت زيداً مسروراً أو رددته ماشيا أو رددته راكبا ولو كان مفعولا به لم تلزمه هذه الاشياء الا ترى انك تقول اعطيت زيداً عمراً فتجد في المنصوب الثاني التعريف والجمود وانه غير الاول ثم يجوز مع هذا ان يكون المنصوب الثاني في هذا الباب مضمراً تقول الدرهم اعطيكه أو اياه وجميع هذه الاوصاف لا يصح منها وصف واحد في قولك رددت زيداً راكبا ونحوه حتى ان التعريف وحده ممتنع تقول رددتكم ركبانا ولا تقول رددتكم الركبان ولا رددتكم الراكب اه (فان قيل) قوله يلزمه ان يكون هو الاول لا يمنع كونه مفعولا على الاطلاق اذ

ما تركته * اخا القوم واستغني عن المسح شاربه والحق بعض الحذاق من النحويين بافعال هذا الباب ضرب المعملة في المثل كقوله تعالى واضرب لهم مثلا اصحاب القرية اذ جاءها المرسلون (وما استحق خبرا ومبتدا * فمع ذي الافعال ياتي ابدا) (كاضرب الثاني من الجزءين * وكونه لمعنى أولعين) (وكون ما ركبته مفيدا * في كل التزم ولا تحيدا) الذي استحق المبتدا التعريف أو مقاربته أو مصاحبته قرينة تعين على تحصيل الفائدة وان لا

يعرض الالتباس بالخبر وغير ذلك مما تقدم التنبيه عليه في باب الابتداء فللمفعول الاول في ذا الباب ما للمبتدا من ذلك كله والذي استحق الخبر من اقسام واحوال فللمفعول الثاني مثل ماله منها حتى التعدد نحو قولك في الرمان حلو حامض حسبت الرمان ونحو ذلك في قول الراجز من يك ذا بت فهذا بتي * مقيظ مصيف مشت علمت هذا بتي مقيظا مصيفا مشتيا وكون ما ركبته مفيداً في كل التزم أي لابد من اشتمال المركب في هذا الباب على فائدة كما لابد من اشتماله عليها في باب الابتداء فلا يجوز علمت النار حارة كما لا يجوز النار حارة

(وحذف ما بينه دليل * هناك هاهنا له سبيل) (وجائز سقوط جزءين هنا * ان كان ذكر ما تبقى حسنا)
الاصل الا يقتصر على احد المفعولين في هذا الباب لانهما مخبر عنه ومخبر به فلو حذف الاول بقي الخبر دون مخبر عنه ولو حذف الثاني بقي المخبر عنه دون خبر فان دل على المحذوف منهما دليل جاز الحذف كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله ﴿١٧٤﴾ هو خيرا لهم أي لا يحسبن الذين يبخلون بما يبخلون به هو خيرا لهم وحذف المفعولين اسهل من حذف احدهما لكن بشرط الفائدة فلو قال قائل دون تقدم الكلام ولا ما يقوم مقامه ظننت مقتصراً لم يجز لعدم الفائدة نص على ذلك سيبويه اذ لا يخلوا احد من ظن فلو قارنه سبب يقتضي تجدد مظنون جاز ذلك لحصول الفائدة كقوله تعالى ان هم الا يظنون وكقول بعض العرب من يسمع يخل (وان أوان مع ما به وصل * عن جزءي الاسناد مغنيا جعل) (كيحسبون أنهم على شيء * وما ظننت ان يخاز في الفيء)

مفعول باب ظن الثاني هو الاول (قيل) لعله احترز عن هذا بقوله يلزمه وللمفعول الثاني لظن يجوز ان يكون غير الاول اذا كان ظرفا أو جارا ومجروراً أو جملة اه ولا يخفى ان ماذكره في اعتبار الفعل المتعدي وغيره يقتضي ان نبذ ليست مما يتعدى لاثنين الا ترى انك اذا قلت نبذت الشيء لا يقال ما نبذته وهكذا قال ابن هشام بعد ان نقل ان مكيا وابا البقاء جوزا ان يكون كفاراً مفعولا وان يكون حالا الذي يظهر ان يكون المعنى على انه مفعول والنصب على الحال وغير مستنكر ان يكون المعنى على شيء والاعراب على خلافه وقد نبه ابن جني على هذا في كتابه واخذه منه جماعة كابي البقاء وابن النحاس الحلبي وقد زعم أبو عمرو ابن الحاجب في شرح منظومة قريبا من هذا قال في قوله تعالى وجوههم مسودة لا يلزم من صحة كونه حالا في المعنى امتناع ان يكون مفعولا *(تنبيه)* ينبغي تدريب الطلبة هنا في اعراب قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون فترك هنا بمعنى صير والمفعول الثاني يحتمل ان يكون في ظلمات ولا يبصرون لولا يبصرون وفي ظلمات اما متعلق بترك هم أو بلا يبصرون أو حال اما من فاعل يبصرون أو من مفعول تركهم فيتعلق بمحذوف

(وما سوى هب وتعلم ووهب * صرف وأوجب للصروف ما وجب) كل واحد على من ان وان بصلتها يتضمن مسنداً ومسنداً اليه مصرحا بهما فلذلك اكتفى بما ذكر منهما بعد ظن واخواتها نحو قوله تعالى لتعلموا ان الله على كل شيء قدير وقوله تعالى احسب الناس ان يتركوا وهذا شبيه بالاكتفاء بان يفعل بعد عسى كقوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئاً وهو خير لكم فلو جيء بمصدر صريح لم يكن بد من ذكر الخبر وافعال هذا الباب كلها تتصرف الا هب وتعلم ووهب ويمكن ان يكون هب من وهب فتكون في هذا الباب

نظير كادوأوشك فى باب افعال المقاربة (وغير هب قلبيا ان لم يبتدا * يلغي جوازا فهو كالذ فقدا)
(كخلت الدخلت اخ وعامر * سمح ارا وذا علمت ناصر) (وربما الغي سابق سبق * كاين خلت ابن اخيك
منطلق) (كذا لدينا منك تنويل وما * اخال قبل مثله لن يعدما) (وان سوي ذا سابقا ملغا يظن *
فبعد لام أوضمير استكن) المراد بالقلبي من افعال ﴿١٧٥﴾ هذا الباب ما لا يدل علي بصر حقيق أو

علي الوجهين هذا ملخص كلام أبى البقاء قال ابن هشام وعندى وجه آخر وهو أن يكون في ظلمات مفعولا ثانيا ولا يبصرون مفعولا ثانيا تكرر وعندي أنه اذا جعلنا لا يبصرون مفعولا ثانيا لم يحسن تعليق فى بترك ولا يبصرون لان التقدير حينئذ وتركهم لا يبصرون فى الظلمة ومن شأن الناس لا يبصروا فى الظلمة وكذا تركهم في الظلمة لا يبصرون تضعف فيه فائدة الخبر قوله (وخص بالتعليق) الخ ظاهر فى أن تعلم لا تعلق لانها ليست من قبل هب وكذا قال في التسهيل وتختص القلبية المتصرفة بتعديها معنى لا لفظا الي ذى استفهام اومضاف اليه ثم ذكر باقى المعلقات وقال في الكافية بعد أن ذكر أفعال القلوب وذكر منها تعلم * تعليق افعال القلوب غير هب * من قبل لام الابتداء قد وجب * ثم ذكر باقي المعلقات فاستثني هب ولم يستثن غيرها وهذا ظاهره تعليق تعلم لانها من افعال القلوب ولم تستثن فهذا تعارض فاما أن يكون لان له فى تعلم قولين اولذهول عن التعارض أو لانهما لا يتناولهما أفعال القلوب لان لفظ افعال القلوب قد صار علما على غيرها وقوله خص اما فعل امر بمعني اخصص وأما فعل ماض مبني للمفعول ويؤيد الاول وانو ضمير الشأن والثاني والامر هب قد الزما ثم التخصيص بالنظر للمجموع من التعليق

تقديري كعلم وظن ومن جملتها هب علي مذهب من شرحها باعتقد أو بظن واما من شرحها باجعل وقضي عليها بانها من قولهم وهبني الله فداك أي جعلني فليست عنده قلبية فلتردد معناها لم تشارك القلبيات المحضة فيما تختص به من الالغاء وغيره وشرط جواز الغاء ما يلغى ان يكون وسطا كقولك خالد خلت اخ أو آخر كقولي عامر سمح أرى فان كان الفعل متقدما علي جزءى الاسناد لم يجز الالغاء الا اذا تقدم ما يتعلق بهما أو بالفعل الداخل عليهما نحو فى المسجد اظن زيد معتكف واين خلت جعفر مقيم فقد تقدم على خلت واظن ما هو متعلق بثانى الجزءين فكان ذلك كتقدمه بنفسه وكذلك لو تعلق بالفعل الداخل عليهما كقول كعب بن زهير ارجوا وآمل ان تدنو مودتها * وما اخال لدينا منك تنويل فقد حصل لا خال بتقدم نافيه توسط سهل الغاءه وكذا قول الاخر اني رأيت ملاك الشيمة الادب الغاء رأيت فيه سهله تقدم اني فلو لم يتقدم على الفعل شئ لم يجز الغاؤه لكن يجوز التعليق علي أن ينوي لام الابتداء او ينوي ضمير الشأن ويجعل الجملة مفعولا ثانيا فلو

فلو توسط الفعل بين جزءي الاسناد استوي الاعمال والالغاء ولو تأخر عنهما معا كان الالغاء مختاراً ولا يجوز الغاء ماتقدم عليهما وليس قبله متعلق بهما ولا بالداخل عليهما نحو ظننت زيداً منطلقاً فان ورد متقدم هكذا ولم يعمل حمل على انه عامل في ضمير الشأن محذوف وجعلت الجملة التي بعده في موضع المفعول الثاني كما فعل بان في مثل ان بك زيد ماخوذ (واستقبحوا ﴿١٧٩﴾ توكيد مايلغي وان* تظمره او تشر لمعناه يهن)

التوكيد يدل علي الاعتناء بالمؤكد والالغاء يدل على عدم الاعتناء بالملغي فلذلك قبح توكيد ما الغي من هذه الافعال نحو زيد ظننت ظناً منطلق فلو اضمر المصدر او اشير الى معناه اغتفر ذلك نحو ظننته مقيم او ظننت ذلك ومنه قول الشاعر يا عمر انك قد ملئت صحابتي ؟ وصحابتيك إخال ذاك قليل وانما اغتفر التوكيد بالضمير واسم الاشارة لانهما لا ينزلان منزلة تكرير الفعل بخلاف التوكيد بصريح المصدر فانه بمنزلة تكرير الفعل فقبح كما يقبح تكرير الفعل اذا الغي

والالغاء او هو بالنظر لهب ومابعده فلا يرد أن التعليق يجري في نحو فكر وتفكر قال ابن هشام معنى قوله وخص خص من الافعال المذكورة في هذا الباب وفي سأل ومادل على نظر نحو ثم تفكروا ما بصاحبهم من جنة يسئلون أيان يوم الدين اما تري أي بريق هاهنا لكن شرط المعلق هنا أن يكون استفهاماً *(تنبيه)* قال الرضي واما الغاء صير ومرادفاتها وتعليقها فلم ياتيا كما أتيا في افعال القلوب لان ذلك فيها لضعفها من حيث لم يظهر تاثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الغالب لجعلته غنياً فهو امر ظاهر للعيون اذ هو احداث الشئ بعد أن لم يكن اه وقال انما لم يدخل التعليق والالغاء هب وتعلم وان كانا قلبيين لضعف شبههما بافعال القلوب من حيث لزوم صيغة الامر قوله (ولغير الماضى من سواهما) الخ قد يرد عليه أن من غير الماضي المصدر والمصدر لا يعمل متوسطاً ومتأخراً والماضى يعمل كذلك وجوابه أن ذلك قد استقر من حكم المصدر فهو مخصص لهذا العموم لهذا كان ان توسط او تأخر وجب الغاؤه وأما المصدر في التعليق فكالفعل سواء تقول سرني علمي من ابوك وأعجبني علمك لله واحد *هذا ولا حاجة لقوله من سواهما لانهما لم يدخلا

(تعليق افعال القلوب غير هب *من قبل لام الابتداء قد وجب) (وقبل منفي بلا وما في وان *وما للاستفهام وضعه زكن) (وهو عبارة عن ابطال العمل *لفظاً لحسب كادراي الناس جل) مما يختص بافعال القلوب غير هب التعليق وهو ابطال العمل لفظاً لا معنى على سبيل اللزوم وسببه ان يقع بين الفعل وبين مايتعلق به لام الابتداء نحو علمت لزيد قائم او استفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو او نفى بما اولا او ان نحو علمت مازيد عندك وعلمت لازيد عندك ولا عمرو وعلمت ان زيد قائم ومنه قوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا

في قوله ولغير الماضي اذ لا ماضي لهما لملازمتهما للامر بدليل قوله والامر هب قد الزما وقوله كذا تعلم وفي حواشي الشهاب القاسمي تطويل بلا طائل مع عدم التحرير حيث قال لما كان الغير شاملا لهما لانه يشمل الامر وهما منه وكان هذا الحكم لا يجري فيهما استثناهما من قوله ما من قبل هب الخ وأنت تعلم ان قوله كل ماله زكن اعم من الالغاء والتعليق لشموله الاعمال وهو الاصل لكن الاعمال معلوم من قوله اولا وهب تعلم وانما احتاج لقوله ولغير الماض الخ لانه ذكر الصيغ المتقدمة في غيرهما بصيغة الماضي والحاصل أن اعمالهما معلوم مما ذكر وعدم الغائهما وتعليقهما من قوله ما من قبل هب فتم بيانهما قوله (لا في الابتدا) فيه حذف المعطوف عليه أي في أحوال العامل كلها لا في الابتداء وشمل ذلك ثلاث صور التأخر والتوسط والتقدم على المفعولين مع عدم افتتاح النطق بهما خلافا للشارح وقوله (وانو ضمير الشأن) اشارة الى الحالة الرابعة وهي التقدم على المفعولين مع عدم تقدم شئ يتعلق بالعامل او بالخبر أو بالكلام وقال الكوفيون انه يجوز الالغاء ح وليس مثال هذا ما ذكره الشارح من البيتين ثم قوله انه في بيت زهير يقدر الشأن وفي بيت الحماسة يقدر اللام تخصيص من غير مخصص *(تنبيهات)*

(الاول) استفيد من كلام الناظم ان للالغاء شروطا* الاول كون الفعل قلبيا* الثاني كونه متصرفا* الثالث أن لا يكون في الابتداء وبقي شرط رابع وهو أن لا يؤكد بتكرار ولا بصريح المصدر فان التوكيد يقتضي الاعتناء بالمؤكد والالغاء ينافيه فلذلك يقبح الغاء المؤكد ومسئلة المصدر كلهم يذكرها وتكرار الفعل قل من يذكرها وهي بذلك أولى وقد ذكرها في شرح الكافية فان كان التوكيد بضمير المصدر او بالاشارة اليه قال الناظم اغتفر الالغاء وأنشد* ياعمرو انك قد مالت صحابتي وصحابتيك اخال ذاك قليل* وفي النظم* واستقبحوا توكيد مايلغي وان* تضمره أو تشر لمعناه يهن* وصدر البيت منقلب العبارة وصوابه. واستقبحوا الغا مؤكدوان، اذ الكلام

ولقد علمت ماهؤلاء ينطقون
(ومع الاستفهام الحق بعلم*
مامنه عرفان ونحوه فهم)
(وماجرى مجري سؤال او نظر*
منتسب للقلب او الى البصر)
(مابين الاستفهام والمعلق*
بنصبه أو رفعه احكم وانطق)
(نحو علمت النضر من هو فان*
ترفع تصب والنصب بالفصل قمن) (واجعل كذي استفهام
المضافا اليه في التعليق حيث وافا)
(فكدر اليهم خير درا* غلام اي
فامنع التأثرا) الاشارة بما فهم منه
عرفان ونحوه الى عرف وشعر
وفقه وفطن وما اشبه ذلك نحو
عرفت من ابوك وشعرت اى
امر حسبك وفطنت اذا لك
حق ام باطل والاشارة بمجري

في الالغاء لا في التوكيد (الثاني) قد يكون الالغاء واجباً وذلك اذا كان العامل القلبي مصدرا كما مر وهذا اذا لم يكن مفعولا مطلقاً فان كان الفعل مذكوراً او محذوفاً جوازاً فالعمل له فيجوز الالغاء وكذا ان حذف وجوباً كما اذا اضيف للفاعل نحو ظنك زيداً قائماً وان قلنا العامل المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدراً بأن والفعل (الثالث) نية ضمير الشأن مبنية على جواز حذف احد المفعولين في هذا الباب وهو ممتنع او ضعيف وينضم لذلك ان حذف ضمير الشأن اذا كان منصوباً ضعيف فيما نصوا عليه فاذا انضم ضعف الى ضعف او الى امتناع لم يحسن التخريج عليه لاسيما وقد نصوا على أن المتكلم اذا قصد تعظيم مضمون كلامه قبل النطق به قدم عليه ضمير الشأن ولا شك أن هذا القصد مناف لحذفه والغاء الفعل مقدماً اسهل من هذا كله (الرابع) قال ابن هشام الخضراوي متى ظننت او اين ظننت أو يوم الجمعة ظننت زيداً قائماً ان علقت الظرف بالخبر جاز الاعمال والاهمال لان تقدم المعمول يشعر بتقدم العامل وان علقته بالظن تعين النصب الا على اضمار الشأن أو تقدير لام الابتداء او لام القسم فانه يرفع ح قوله (والتزم التعليق) لنا صورة يكون فيها جائزاً وهو ان يتوسط بين الفعل واسم الاستفهام اسم هو المستفهم عنه نحو علمت زيداً من هو او المضاف الى المستفهم عنه نحو علمت زيداً ابو من هو فان زيداً هو نفس من في الاول ونفس الاب في الثاني والاستفهام والمضاف لا يعمل فيهما ما قبلهما فلذلك استجيز ان لا يؤثر في اسم هو هما في المعني والنصب في ذلك اكثر وأرجح قوله (وان ولا) قيدهما الشارح بجواب القسم قال ابن هشام وقد يقال اما لا فمستقيم بما ثبت من عدم صدارتها لاعتراضها بين الجازم والناصب والخافض ومعمولاتهن واما ان فلا تعترض بين شيء من هذه ولا بين غيرها ولا يحفظ عمل ما بعدها فيما قبلها والاصل في حروف المعاني ان يكون لها الصدر فهذه ينبغي أن يكون لها الصدر مطلقاً بمنزلة ما اه وتقدم في باب كان ما يتعلق

سؤال او نظر الى نحو استخبرت هل زيد قائم وفكرت هل ذلك كائن ونظرت هل عندك ريب ويلحق بهذا ما دل على رؤية عين كقوله تعالى على الارائك ينظرون هل ثوب الكفار واسماء الاستفهام في ذلك كحروفه وكذلك المضاف الى ما فيه معنى استفهام فلذلك قلت فكدري لبهم خير دري غلام اي لا فرق بين اي وبين غلام اي في عدم التأثر بدر الان المستفهم به والمضاف اليه في عدم التأثر بما قبلهما سيان وكذلك هما سيان في قبول التاثير بما بعدهما كقوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون فان كان الواقع بين المعلق والمعلق غير مضاف نحو علمت

بذلك وقال في حواشي الشارح وقد مثل بقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا مانصه ليس في الكلام قسم ولا المعني عليه فيقدر والناظم أطلق في كتبه كلها ولم يقيد بالقسم وسره ان فعل القلب نفسه ينزل منزلة القسم فيجاب بما اجيب به القسم ويخرج عن طلب المفعولين فيقع بعده ح مايتلقى به القسم ولا يكون ذلك عندي تعليقاً ولا الجملة ذات محل نصب ولا غير والا فكيف تعلق لا النافية وان النافية وليس لهما الصدر ولا في الكلام معنى قسم البتة اه قوله (والاستفهام ذا له انحتم) قال ابن هشام فان قلت يرد عليه أريتك زيداً ماصنع وأريتك زيداً ابومن هو فانه واجب الاعمال قلت هو بمعنى أخبرني وليس من القلبية على انه استثناه في التسهيل واستشكل تعلق الفعل بالاستفهام في نحو علمت أزيد عندك ام عمرو واجيب بان هذا صورة استفهام وليس مراداً لاستحالة الاستفهام عما اخبر أنه علمه والمعني علمت الذي هو عندك من هذين وقيل هو على حذف مضاف والمراد علمت جواب هذا الكلام قوله (لعلم عرفان) الخ كان الاحسن أن يقدم الاحتراز عما احترز منه هنا على ذكر التعليق والالغاء ليلا يتوهم قبل الوقوف على هذا الكلام انها تلغي وتعلق في وجهيها ولانه أحسن وصفاً وقد فعل ماهو الاحسن في التسهيل والاضافة في قوله لعلم عرفان الخ ينبغي أن تكون من اضافة الدال الى المدلول أي للفظ العلم الدال على العرفان ولفظ الظن الدال على التهمة ولا يجوز أن تكون الاضافة بيانية ان اريد بالعلم والظن لفظهما وذلك ظاهر وكذا ان اريد المعنى في الثاني للمباينة بين الظن والتهمة بخلاف الاول لان العلم يكون عرفانا لان المعرفة علم قوله (تعدية لواحد) هذا على أن بين العلم والعرفان فرقاً كما ذهب اليه ابن الحاجب وغيره قال علمت الشيء بمعني عرفته لا يقتضي الا متعلقاً واحداً لان معناه عرفت الشيء في نفسه يعني وأما التي تتعدى الى اثنين فهي بمعني عرفت الشيء لكن لا في نفسه بل على صفته وقال الرضي لا تتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا

زيداً من هو جاز نصبه وهو الاجود لكونه غير مستفهم به ولا مضاف الى مستفهم به وجاز أيضاً رفعه لانه المستفهم عنه في المعنى وهذا شبيه بقولهم ان أحداً ليقول ذلك وأحد هذا لايستعمل الا بعد نفي وهنا قد وقع قبل النفي لانه والضمير في لايقول شيء واحد في المعني (ونحو خلك خاله وخلتني * خصوا بقلبي ومع فقدتني) (عدمتني شذوقل رأيتني * رؤيا ورؤية بلا تو هن) مما يختص بالافعال القلبية اعمالها في ضمير رفع ونصب متصلين مع اتحاد المسمي نحو علمتني فقيراً الى عفو الله وكذا علمتك وعلمته ومنه قوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى ان رآه استغني

معنويا ونصب الجزءين باحدهما دون الاخر موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون أحد المتساويين في المعني بحكم لفظي قوله (انم ما العلما) أى من الاعمال لا الالغاء والتعليق خلافا للشاطبي كما فى التصريح وأما حذف المفعولين او احدهما اقتصاراً او اختصاراً فلم يجر له ذكر قبل هذا لتناوله الحوالة وسياتي عن ابن هشام مايشعر بجريانه فى رآ هذه فقول الشهاب فى حواشي الشارح قوله ما العلما يشمل الالغاء والتعليق وحذف المفعولين او احدهما اختصاراً او اقتصاراً ولم ار ذلك اه مما يتعجب منه على أن الحذف فيها أولى بالجواز من افعال القلوب على مالا يخفي على من عرف العلة فى أفعال القلوب قوله (ولا تجز هنا) الخ قيد بقوله هنا تنبيهاً علي انه في غير هذا الباب يجوز لدليل وغيره قال ابن هشام وكان حقه أن يذكر هذا البيت الي جانب قوله وهب تعلم البيتين لان قوله ولرأي الرءيا البيت وقوله وكتظن البيت أخوان كما سياتي وليلا يتوهم أن الاشارة بهنا لرأي خاصة

(تنبيه) لايحسبن الذين كفروا معجزين في الارض يقرأ بالغيبة وفيه اوجه احدها ان معجزين مفعول اول وفى الارض مفعول ثان اي لا يحسبن الكافرون من يعجز الله موجوداً فى الارض فيطيعوهم وهو معنى قوي وسوغ مفعولية النكرة كونها فى سياق النهي فكانه قيل لا معجزين في الارض والثانى ان الفاعل ضمير مستتر عائد علي الرسول في واطيعوا الرسول والثالث أن الاصل لايحسبهم الذين كفروا فحذف المفعول الاول قال الزمخشرى وكان الذي سوغ ذلك ان الفاعل والمفعول لما كانا كشئ واحد اكتفي بذكر شيئين عن ذكر ثالث وقيل لايحسبن الذين كفروا انفسهم معجزين وقرأ حمزة لايحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بالغيبة وقاعدته فتح السين فالفاعل قيل ضمير النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ضمير اسم الفاعل مثل يدع الداعى وسأل سائل او الذين ومفعوله الاول محذوف لانه فى الاصل مبتدا والتقدير اما ولا يحسبنهم الذين اولا يحسبن الذين

واشرك في هذا مع الافعال القلبية رأيت الحلمية والبصرية *قال الله تعالى قال احدهما اني ارانى اعصر خمراً وقال الاخر اني ارانى احمل فوق رأسى خبزاً تاكل الطير منه وقالت عائشة رضى الله عنها لقد رأيتني مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام الا الاسودان وهو كثير فى الشعر الفصيح وشذ هذا الاستعمال في عدم وفقد قال جدان العود لقد كان لي عن ضربتين عدمتني* وعن ما اقاسي منهما متزحزح وقال آخر فى فقدتني ندمت على ما فات منى فقدتني *كما يندم المغبون حين يبيع ولا يجوز في الكرم وشبهه ان يقال

قتلوا أنفسهم وفي الاول نظر اذ كيف يؤمر المقتول أو ينهي وهو مما لا يصح تكليفه وقد شاهد اليقين عيانا والصواب الوجهان قيل ويشهد لهما أن الذين مفعول في قراءة الخطاب فليوفق بين القراءتين وانه سالم من الحذف وفي القد قال أبو علي ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا أي أنفسهم سبقوا فحذف المفعول الاول او التقدير ان سبقوا فحذف ان كما قال لولا حددت ولا عذر لمحدود قوله (وكتظن اجعل تقول) قال ابن هشام كان حقه ان يذكر بعد قوله ولرأى الرءيا فانه نظيره في انه تنبيه على ماينصب المبتدا والخبر مفعولين وليس مما تقدم ولكنه فصل بينهما بقوله ولا تجز هنا البيت وهو فصل باجنبي وقوله اجعل امر اباحة وارشاد لا تحتيم وايجاب قال س وان شئت رفعت بما نصبت ورد عليه المازني هذه العبارة لان الرافع الابتداء والناصب الفعل وكان يجب عليه أن يرى س اكبر من هذا فيه وصل الى ماوصل والباء في قوله بما للمصاحبة فتتعلق بمحذوف هو حال او ظرفية او زائدة مثلها في ولا تلقوا بايديكم قاله سعيد بن المبارك وانما لم ينبه الناظم على الحكاية عند استيفاء الشروط لانها الاصل *هذا والمراد أن أقول كتظن في العمل لا في جميع الاحكام حتي التعليق والالغاء لانه قال في التسهيل والحاقه في العمل بالظن وكلام المصنف احسن مايشرح بكلامه *واعلم ان المفرد يقع بعد القول على أحد خمسة أوجه كما قاله الرضي * أحدها ان يكون مؤديا معني الجملة فقط نحو قلت كلاما حقا او باطلا اذا قلت زيد قائم *وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او لفظة عبارة عن زيد نص عليه الرضي وحكي ابن هشام في حواشي التسهيل الاجماع علي منع هذا * ثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد والجملة نحو قلت لفظا بنصب هذه الثلاثة لانها ليست أعيان اللفظ المحكي حتي تراعي * رابعها لفظ غير معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد نفسه فتجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيدا اذا تكلم بزيد مرفوعا *خامسها مفرد غير معبر عن

اكرمتني واكرمتك بل الواجب اذا قصد ذلك ان يقال اكرمت نفسي واكرمت نفسك فلو كان احد الضميرين منفصلا جاز اسناد الفعل الى احدهما وايقاعه على الاخر دون اختصاص بافعال القلوب نحو ما اكرمت الا اياي

﴿ فصل في اجراء القول مجري الظن ﴾

(بالقول تحكى وفروعه الجمل * وما بمعناه انصبنه كالمثل)

(والقول مطلقا كظن عملا * عند سليم وعلى ذا احملا) (قالت وكنت رجلا فطينا * هذا لعمر الله اسراءينا) (وبعضهم يخص ذا بتفعل * اذا بالاستفهام قبل يوصل) (كمثل هل تقول زيدا منجدا * وبعضهم فيه

مفرد ولا جملة ولا مقصود نفسه فيجب أن يقدر معه ما يكون به جملة نحو قال سلام قوم منكرون أي عليكم وبقي سادس وهو المفرد المراد لفظه نحو قلت زيدا

قوله (ان ولي مستفهما به) انما يفيد اشتراط ان يكون بعد ادات الاستفهام وليس فيه اشتراط ان يكون مستفهما عنه فصح قول التوضيح الحق ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول في قوله فمتى تقول الدار تجمعنا فلا يتم الرد على الناظم في اشتراطه في المضارع ان يكون حالا وسقط التنظير فيه بانه على ذلك لا يكون القول مستفهما عنه فلا يكون عاملا قوله (أو عمل) اجود من قول التسهيل احد المفعولين وقال ابو حيان ظاهر كلامه انه لو فصل بغير الظرف أو المجرور أو واحد المفعولين لم يبق النصب وذكر غيره ان الشرط ان لا يفصل باجنبي قال وهو ما ليس معمولا للفعل فعلي هذا يجوز الفصل بالحال نحو «اجدا تقول هنداً راحلة» على تقدير الحال من فاعل تقول ثم قال واذا فصلت بينهما بمعمول معمول لهما نحو اهندا تقول زيداً ضاربا فالذي يقتضيه الاصول جواز ذلك قوله (وان ببعض ذي فصلت يحتمل) قال الشهاب في حواشي الاشموني أو كلها لان الاصل في ضم الجائز الى الجائز الجواز اه والاقرب عندي انه احترز عن الفصل بكلها فلا يجوز ويشهد له النهي عن تتبع الرخص في الشرعيات وبهذا يندفع ان قوله وان ببعض حشو لانه لم يفد زيادة على ما قبله *(تنبيه)* قال ابن هشام من مشروط اجراء القول مجرى الظن ان لا تاتي اللام في المعمول لانها تبعده من الظن قال وهذا الشرط ذكره السهيلي ولم يذكره النحاة وقواعدهم تشهد به قوله (واجري القول كظن مطلقا عند سليم) يشعر مقابلة هذا بما تقدم ان ما تقدم لغة من عدا سليم لكن كلام التسهيل يدل على ان ما تقدم لغة جمهور من عدا سليم فالعرب ثلاث فرق وقال ابن هشام قوله أولا وكتظن اجعل تقول وقوله آخر عند سليم يقتضي بظاهره الاتفاق في القول وشبهه وفي منتخب الزجاجي ما نصه وقوم من العرب يجرون

روي مشتشهدا) (متي تقول القلص الرواسما * يحملن ام قاسم وقاسما) (الفصل بالمفعول او بالظرف أو * بالخافض اغتفر وراع ما رعوا) (واحك الفصل بسواهن كهل * انت تقول عامر قدار تحل) الاصل فيما يتعلق من الجمل بقول ان يورد محكيا سواء كان فعلا أو مصدراً أو اسم فاعل فان كان المتعلق به مفرداً بمعني جملة نصب بالقول نحو قولك قلت مثلا وقلت حديثا وشعراً وخطبة وقصة ونحو ذلك وبنو سليم يجرون القول جري الظن سواء كان فعلا ماضيا أو مضارعا أو امراً أو اسم فاعل أو مصدراً فيقولون

تقول في الاستفهام خاصة للمخاطب مجري اتظن فيقولون اتقول زيداً شاخصا وهؤلاء يفتحون ان بعد القول وعلى لغة بني سليم يجب ان تفتح بعد القول دائما وقال فان قلت هل يكون مطلقا بمعنى انه كظن في العمل والمعني قلت هذا ينبو في النظر لان الاطلاق انما يكون بالنسبة الى ما قيد أو يقيد ولان القائل بذلك فى هذه اللغة قائل به في لغة من شرط تلك الشروط فما وجه التخصيص *(تنبيهات)* (الاول) لما اعترف ابن غازي بما اورد على الناظم من انه كان عليه ان يتعرض للحكاية في القول مع الشروط وان كلامه يوهم جريان الالغاء والتعليق فيه وان قوله وان ببعض ذي فصلت حشو قال فلو قال بعد قوله *بغير ظرف أو كظرف أو عمل *ومن حكي مع الشروط يحتمل * نعم ولا تلغا ولا تعلقا * وكل قيد عن سليم اطلقا * لتخلص من ذلك قال ولا يخفي ان الحكاية خلاف الالغاء وان قولنا وكل قيد عن سليم اطلقا يقتضى منع الالغاء والتعليق عندهم وجواز الحكاية وقد صرح أبو حيان بالثاني (الثاني) قال ابن الدهان في تفسير سورة الاخلاص قياس لغة سليم اذا جعل هو ضمير الشأن ان يقرأ قله الله احد واذا جعلته ضمير اسمه تعالي قله الله احداً ان قدرت احداً خبراً ثانيا فان قدرته خبر مبتدا محذوف قلت احد بالرفع وفيه أيضاً ان من العرب من يجرى اقلت مجري اتقول لان كلا منهما استفهام من المخاطب وهؤلاء جروا على القياس اذ لا فرق وقد انشد الفارسي * اذا قلت اني آيب اهل بلدة * بفتح الهمزة لان معناه ظننت وان كان ليس معه استفهام لان المقتضى انما هو كون الموضع من مواضع الظن لا الاستفهام والا لجاز اقول زيداً منطلقا وايقول زيد عمراً منطلقا وانما لم يجز ذلك لانه لا يكاد احد يستفهم نفسه والغالب لا يستفهم فعلم ان المجوز هنا كون الموضع للظن (الثالث) قال الرضي الاصل في استعمال القول ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره أو الذي هو واقع أو الذي يقع قال الشهاب القاسمي فى حواشي

قلت زيداً منطلقا واعجبني قولك عمراً مقيما وانت قائل بشراً كريما وعلى هذه اللغة تفتح ان بعد قلت وشبهه قول الحطيئة اذا قلت اني آيب اهل بلدة * وضعت بها عنه الولية بالهجر كذا انشده أبو علي فى التذكرة وغير سليم يشترطون في جريان القول مجري الظن ان يكون فعلا مضارعا مسنداً الي مخاطب متصلا باستفهام فان فصل بينه وبين الاستفهام احد المفعولين أو ظرف أو جار أو مجرور لم يضر الفصل فان فصل بغير ذلك بطلت موافقة الظن وتعينت الحكاية نحو قولك آنت تقول زيد راحل ومن الفصل المغتفر قول الشاعر

ابن الناظم وقضيته انه لا بد في تحقق الحكاية من التلفظ بالمحكي في غير الحكاية وقد يشكل مع ذلك ما يقع للمصنفين كقول الناظم قال محمد فان الظاهر انهم لم ينطقوا بجملة الحمد المذكورة في غير هذا الكلام اه وفي قوله وقضيته نظر لانه قال الاصل في استعمال القول الخ فما يقع للمصنفين على خلاف الاصل ﴿ اعلم واري ﴾ في نسخة اري واعلم وهو احسن لانه قدم اري في الباب فكذا في الترجمة وفي هذه النسخة أيضاً وخص بالالغاء والتعليق ما وهو احسن أيضاً لذلك قوله (الى ثلاثة رأى) قال ابن غازي دخل في رأي العلمية والحلمية كقوله تعالى اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو اريكهم كثيراً قوله (وما لمفعولي علمت) أي من وجوب تعليق عند وجود شرطه وجواز الغاء عند وجود شرطه وجواز حذفهما أو حذف احدهما لوجود شرطه وهو الدليل قوله (مطلقا) أي على أي حالة كانت وانما قال ذلك لان بعضهم شرط لجواز الالغاء والتعليق كون العامل في هذا الباب مبنيا للمفعول لانه بمنزلة ظننت في اللفظ لنصبه مفعولين فقط وفهم من قوله للثاني والثالث ان الاول يحذف لدليل وغيره لانه نص على ان المشبه للمفعولين في باب ظن هو الثاني والثالث وقد قال هناك ولا تجز هنا أي في هذا الباب دون غيره واستثني من عموم كلامه نفي الحكم في ذلك الباب الثاني والثالث هنا فبقي الاول على ذلك المفهوم ﴿ تنبيهات ﴾ (الاول) حكي عن الحلبيات ان ابا يوسف احتج على جواز الاجتهاد به عليه الصلاة والسلام بقوله تعالى لتحكم بين الناس بما اراك الله قال ابو علي ووجهه ان النقل بالهمزة هنا لا يكون من رأي البصرية وهو واضح ولا من رأي المتعدية لاثنين لان الاقتصار على الاول والثاني لا يجوز اجماعا لا تقول أري الله زيداً عمراً الان ذلك لا يفيد واذا بطل هذا تعين ان يكون من رأي بمعنى اعتقد قال ابن هشام ليس الحذف هنا اقتصاراً بل اختصاراً أي بما اراكه الله حقا وذلك اعم من ان يكون

هو عمرو بن ابي ربيعة اجهالا تقول بنى لؤى * لعمر ابيك ام متجاهلينا وتقول اذا فصلت بظرف أو جار ومجرور أغدا تقول زيداً راحلا وأفي الدار تقول عمراً جالسا والحكاية جائزة اذا كملت شروطا اجراء القول مجرى الظن لانه الاصل ﴿ فصل في اعلم وأري وما جرا مجراه ﴾

(اعلم مفاعيل ثلاثة نصب * ولأر ما رادفا هذا وجب)

(وقل في حدث ثم نبأ * وقيس فعل خبر وانبأ)

(بهمزة النقل رأى وعلما * توصلا لثالث تقدما)

(وفاعلا كان وتلواه هما * على الذي كان عليه فاعلما)

بالاجتهاد أو الوحي والمعنى عند ابي يوسف وابي علي بما جعله الله لك رأيا وان رأي الاجتهادية لا تتعدي لاثنين بل لواحد فلما دخلت الهمزة تعدى للكاف والعائد محذوف وعندنا رأي فيه متعدية لثلاثة حذف مفعولان وبقي مفعول (الثاني) ذكر ابن هشام اللخمي في شرح الدريدية مما يتعدي لثلاثة اشعر وادري وقبل هذا كان قد ذكر شعر ودرى مما يتعدي لمفعولين ثم نقل عن الاخفش ان ظننت واخواتها اذا دخلت عليها الهمزة أو ردتها الى فعل تعدت الى ثلاثة ثم مثل بخيلت محمدا بكرا اباك واقتضى ظاهر كلامه انه لا يوافقه لانه يجزم اولا باشعر وادري فقط ثم بعد ذلك ذكر ان الاخفش يجيز في جميع الباب فصارت المذاهب ثلاثة المنع مطلقا للجمهور والجواز مطلقا الاخفش والجواز في دري وفي شعر اذا قلنا بتعديتها لاثنين وهو قول ابن هشام هذا وعلى هذا فتلحق هذين باعلم وأري مما وصل لثلاثة بنقل الهمزة وهذا غريب وكذا من الغريب النقل عن الاخفش ان التضعيف كالتعدية بالهمزة في التعدي لثلاثة (الثالث) زاد الجرجاني استعطيت بجعله يتعدي الى ثلاثة الثاني غير الاول والثالث غير الثاني نحو استعطيت زيد عمرا درهما وفي النهاية لا يبعد جواز اكسيت زيدا عمرا جبة أي جعلته يكسوه اياها قال ابن هشام وكلام الجرجاني فاسد لان استعطيت استفعلت وهو انما يبنى من فعلت لا من افعلت وعطايعطوا انما يتعدي لواحد والذي قاله في النهاية مخالف لاجماعهم قوله (وان تعديا لواحد) الخ في كلام الشاطبي كما في التصريح دلالة على انه سمع في علم نقلها بالهمزة لاثنين فسقط قول ابي حيان انما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة *(تنبيه)* قال الزمخشري في اتيت زيدا مالا انه منقول بالهمزة من اتي وانه خص بالمال ونحوه مما يعطي فلا يجوز استعماله في مثل اتي زيد المكان فيقال اتيت زيدا المكان وردّه أبو حيان بان الذي يجيز النقل بالهمزة قياسا يجيز اتيت زيدا المكان وبان اتيت زيدا المال ليس منقولا بالهمزة من اتي لانك اذا قلت اتي المال

أعلم وأراهما علم ورأى المتعديان الى المفعولين هما في الاصل مبتدا وخبر ثم ادخلت عليهما همزة التعدية وتسمي همزة النقل فازداد مفعولا ثالثا وهو كان فاعلا قبل النقل كقولك اعلم ابني خالدا زيدا اخاه واصله علم خالد زيدا اخاه فدخلت الهمزة واسند اعلم الى الابن ونصب خالدا مفعولا بعد ان كان فاعلا به فيكمل بها علم ثلاثة مفاعيل والكلام علي ارا كالكلام علي اعلم ولم يلحق سيبويه باعلم وارا الا نبأ والمشهور تعديها الى واحد والي غيره بحرف جر ومن تعديها الي ثلاثة قول النابغة الذبياني

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها*
تهدى الى غرائب الاشعار

وزاد أبو علي أنبأ وزاد السيرافي حدث وأخبر وخبر وشاهد حدث قول حارث بن حلزة

أو منعتم ما تسئلون فمن*حدثتموه له علينا العلاء

وأنشد بن خروف في شرح الكتاب شاهدا

على أنبأ وأنبأت فيسأولم ابله* كما زعموا خير اهل اليمن وأنشد غيره علي خبر وخبرت سوداء الغميم مريضة* فاقبلت من اهلي بمصر اعودها وأنشد ايضاً علي أخبر وماعليك اذا أخبرتني دنفاً* وغاب بعلك يوماً ان تعوديني (سوي رأي من أخواته جرا* مع همزة النقل كما يجري أرا) (بذلك الاخفش قدماً حكما* ومن يخالفه هنا فقد سما) أجاز الاخفش ان يعامل غير علم ورآ من اخواتها القلبية الثلاثية معاملتهما في النقل الي ثلاثة بالهمزة فيقال علي مذهبه أظننت زيداً عمراً فاضلا وكذلك أحسبته وأخلته وأزعمته ومذهبه في هذا ضعيف لان المعدي بالهمزة فرع المعدي بالتجرد وليس في الافعال متعديا بالتجرد الي ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة فكان مقتضى هذا الاينقل علم ورآ الي ثلاثة لكن ورد السماع بنقلهما فقبل ووجب

زيداً ثم نقلته فانما تقول اتيت المال زيد فيصير المال مفعولا اول لانه كان فاعلا ولكنك تقول اتيت زيداً المال فتري المال مفعولا ثانيا قال ابن هشام النقل بالهمزة عند الزمخشري في بابه السماع ولم يسمع ذلك واتيت زيداً المال انما اصله اتى زيد المال أى كسبه كما تقول اتي ذنبا أى كسبه قوله (كثاني اثنى كسا) في انه غير الاول وفي انه لا يكون جملة ولذا اقتصر عليه لانه يحتاج الى بيان لا يحتاج له الاول لانه قد قيل انه يكون جملة ولو شبه المفعولين جميعا بمفعولي كسا بما توهم انه من تشبيه المجموع بالمجموع وانه في غير امتناع كون الثاني جملة لان الاول لا يتصور فيه ذلك وبهذا يعلم ان قوله فهو به في كل حكم الخ ليس حشواً وقد استقر ان من حكم ما يتعدي الي مفعولين ثانيهما غير الاول عدم الالغاء والتعليق وانها يحذفان اختصاراً واقتصاراً وكذا القول في احدهما هذا شرح هذا الموضع وقل من يحسنه وقال أبو حيان لا يمتنع فيهما التعليق لان اعلم منقولة من علم بمعنى عرف وهي فعل قلبي وأري من رأي البصرية وهي تعلق كما تعلق رأي البصرية قال الله تعالى رب أرني كيف تحي الموتى واعتراضه الاول على التنزل فانه منع اولا ان يقال اعلم وتكون منقولة من علم التي بمعني عرف لان النقل فيها انما سمع بالتضعيف وليس النقل بالهمزة قياسا بقي ان في الاية التعليق عن المفعول الثاني فدل ذلك على جواز تعليقها عنه فقط وقال استاذ ابن غازي أبو عبد الله الصغير سماه تعليقا وقد تردد في هذا المعنى الزمخشري واضطرب كلامه وهو اشارة لما في المغني في الجملة الواقعة مفعولا قوله (وكاري السابق) يعني الناصبة لمفاعيل ثلاثة وكان ينبغي ان يقول وقد تكون كاري السابق أو ربما ليلا يوهم ان ذلك متحتم فيها كما انه متحتم في هذين الفعلين وان ينص على ان شرط جوازه التضمين لمعنى اعلم وأرى والتضمين كثير في كلام العرب ومن امثلته الا ان تفعلوا الى أوليائكم معروفا اذ معناه الا ان تسدوا وجحدوا بها اذ معناه كفروا يخالفون عن امره اذ ضمن معنى يخرجون عن طاعته ولولا ذلك

الا يقاس عليهما ولا يستعمل استعمالهما الا ما سمع ولو ساغ القياس على أعلم وأرى الجاز ان يقال اكسيت زيدا عمرا ثوبا وهذا لا يجوز باجماع (وأجر مجرى خلت فعل صيغ من * ﴿١٨٧﴾ ذا الباب للمفعول حيث ما يعن) (وان يكن من باب خلت لحقا * بكان نحو خيل زيد مشفقا) دخول همزة النقل وصوغ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة الي ما ينشؤا عنهما فدخول الهمزة علي الفعل يجعله متعديا الي مفعول لم يكن متعديا اليه بدونها وصوغه للمفعول يجعله قاصرا عن مفعول كان متعديا اليه قبل الصوغ فالذي لا يتعدا ان دخلته همزة النقل تعدا الى واحد والمتعدي الى واحد يتعدى بها الي اثنين والمتعدي الى اثنين يتعدي بها الى ثلاثة وذو الثلاثة بصوغه للمفعول يصير متعديا الي اثنين وذو الاثنين يصير متعديا الى واحد وذو الواحد يصير غير متعد وان كان المصوغ للمفعول من باب أعلم لحق بباب ظن وان

لم يقل شئ من هذا اذ فعل لا يتعدى بالى وجحد وخالف انما يتعديان بانفسهما قوله (نبأ) نحو قد نبأنا الله من اخباركم فنبأ بمعني اعلم تعدي لثلاثة ثالثها محذوف لدلالة المعنى عليه أي قد نبأنا الله من اخباركم كذبا وقيل انه تعدي لاثنين ثم اختلف فقال الاخفش اخباركم هو الثاني ومن زائدة وقال غيره من اخباركم صفة له أي جملة من اخباركم قوله (حدث) قال ابو حيان في تفسيره اصل حدث ان يتعدى الي الاول بنفسه والى آخر بعن والي آخر بالباء وقد يضمن معني اعلم فيتعدي لثلاثة قاله غير س ولم يثبت س ذلك لاعلم وأرى ونبأ والذي اثبتوا هذا لحدث انشدوا * فمن حدثتموه له علينا الولاء * ولا دليل فيه لجواز ان يكون اصله فمن حدثتم عنه والجملة بعده حال كما خرج س نبئت عبد الله على نبئت عن عبد الله مع احتماله لان يكون ضمن نبئت معني اعلمت لكن ترجح عنده حذف حرف الجر على التضمين واذا احتمل تخريج فمن حدثتموه على ما ذكرنا لم يكن فيه دليل فينبغي ان لا يذهب الى تعدى حدث الي ثلاثة الا بثبت

﴿ الفاعل ﴾

قوله (الذي كمر فوعي) (ان قلت) كيف قال كمر فوعي ثم مثل بثلاثة (قلت) كل ثلاثة من حيث الصورة اثنان من حيث المسند فانه في الاول والثالث فعل وفي الثاني اسم يشبه الفعل وقال الشاطبي قوله نعم الفتي مثال زائد على ما احال في التعريف لقوله كمر فوعي بالتثنية لكنه افاد به انه ليس من شرط فاعله التصرف ولا من شرطه هو ان يكون فاعلا معني وانما يعتبر احتياج الفعل اليه لغة اه (فان قلت) كيف قال كمر فوعي وقد وجدنا

كان من باب ظن لحق بباب كان فتقول في أعلم الله زيدا عمرا فاضلا اعلم زيد عمرا فاضلا فيجري مجري علم زيد عمرا فاضلا في معناه وحكمه وتقول في علم زيد عمرا فاضلا علم عمرو فاضلا فيجري مجرى كان عمرو فاضلا في الاحكام كلها

﴿ باب الفاعل ﴾

(ما تم مسنده لخلو لزم * سبقا بصوغ الاصل فاعلا وسم)

(فارفعه بالمسند نحو جاء أبو * زيد وعنا هجر خل صاحب)

(وربما جر بباء او بمن * فقدر الرفع وان تتبع يبن)

الفاعل هو المسند اليه فعل تام مقدم فارغ باق على الصوغ الاصلي أو ما يقوم مقامه فالمسند اليه يعم الفاعل والنائب عنه والمبتدا والمنسوخ بالابتداء والتقييد بالتمام يخرج اسم كان والتقديم والفراغ يخرجان نحو يقومان الزيدان على غير لغة اكلوني البراغيث وبقاء الصوغ الاصلي يخرج النائب عن الفاعل وذكر ما يقوم مقامه يدخل الفاعل المسند اليه مصدر او اسم فاعل أو صفة أو ظرف أو شبهه ولم اصدر حد الفاعل بالاسم لان الفاعل قد يكون غير اسم نحو بلغني انك ذاهب وهذا الذي فصلته مجمل في البيت الاول واشتمل البيت الثاني على فاعلي فعلين وهما أبو زيد وهجر خل وعلي فاعل اسم قائم مقام الفعل

الفاعل منصوبا في قوله كم نالني منهم فضلا على عدم: وقوله: ان الفرزدق صخرة ملموسة. طالت فليس تنالها الاوعالا، وقوله. قد سالم الحيات منه القدما: في رواية وقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر (قلت) فضلا تمييز لكم فصل منها بالجملة والاوعال مفعول طالت وفاعل تنالها ضمير مستتر في الفعل عائد علي الاوعال والفاعل في القدما علي انه مثنا حذفت نونه للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة وما بعده عكس فيه الاعراب لوضوح المعني واما اذا جر بحرف زائد أو باضافة مصدر او اسمه فلا يرد لان المراد الرفع لفظا أو تقديرا ان قلنا ان الاعراب فيما ذكر مقدرا ومحلا ان قلنا انه محلي واكثر القوم علي هذا والحق الاول علي ما حررنا في بعض الرسائل وقال الشاطبي واما فاعل المصدر اذا اضيف اليه فلا يسمي فاعلا عرفا بل هو مضاف اليه كما لا يسمي زيد في زيد قام فاعلا ولا في زيد مضروب مفعولا وان كان المعنى في الجميع علي ذلك ومن هنا تبين في كسر الزجاج الحجر ان الزجاج هو الفاعل وان الحجر مفعولا اعتبارا باللفظ وان كان المعنى بخلاف ذلك اذ لا يستثبت قانون التعليم الا بذلك قال شيخنا رحمه الله الاعراب انما يكون ابدا علي حسب العلامة التي تكون في الاسم المعرب الاتري ان القرية من وسائل القرية انما تعرب على حسب حركتها لا على حسب الاصل وانما يكون ذلك تقضا لو كان المنصوب يعرب فاعلا والمرفوع يعرب مفعولا قوله (وبعد فعل فاعل) فيه تصريح بان الفاعل لا يتقدم ومشيها وئيدا متأولا بما في التوضيح وغيره واما قوله: وقلما وصال علي طول الصدود يدوم. فظل لنا يوم لديد بنعمة. فقل في مقيل نحسه متغيب. فوصال فاعل بمحذوف ومتغيب خبر لنحسه والياء ياء الاضافة والاعراب معها مقدر والاصل متغيب عني فحذف الجار وزالت نون الوقاية لزواله واتصل الضمير بالوصف وقيل وصال مبتدا وجملة يدوم خبره *(تنبيه)* وقع في الاوضح الجواب عن مشيها وئيدا بانه

ضرورة وكذا في شرحه في وقلما وصال وفي شرح الرامي عند قول الناظم
تميز حصل تمييز مبتدا لا فاعل قدم للضرورة كما قيل لان الفاعل لا يتقدم
ضرورة عند الفريقين فان البصريين يمنعون مطلقا والكوفيون يجيزون
مطلقا فقول من قال ضرورة كابن هشام في باب الفاعل منقود عند الجميع
اه ويؤيده انه ليس كل ممتنع يجوز للضرورة ولهذا عدوا مواضع الضرورة
وحصروها ولكون الفاعل لا يتقدم لم يقع اسم استفهام ولا اسم شرط
لانهما يستحقان التقدم على العامل فيهما والعامل يستحق التاخير عن
الذي يؤثر فيه وانما جاز ان يكونا مبتدإين لان عامل المبتدا ليس بلفظ
فيتقدما عليه أو يتاخرا عنه ومفعولين لان المفعول يتقدم على عامله وفيه
اشارة الى ان الفعل مستلزم للفاعل وان كل فعل لا بد له من فاعل لانه
اريد بفعل العموم نحو علمت نفس وقد زعم الفراء ان حاشا فعل بغير فاعل
واحتج بان الانسان يذكر بالسوء فتقول حاشاه واجيب بان الفاعل مضمر
أي حاشاه ماذكر من السوء أي جانبه وتخطاه ويستثني المواضع التي يحذف
فيها الفاعل وقد ذكر حذف الفاعل في باب النيابة وباب التعجب في قوله
وحذف ما منه تعجبت استبح لتناوله الفاعل المجرور بالباء نحو اسمع بهم
وابصر واما المصدر فلا يرد هنا لانه انما تكلم على فاعل الفعل حيث قال
وبعد فعل وقال ابن هشام اربعة انواع من الفعل لا تحتاج الى فاعل الناقص
والزائد والمكفوف والمؤكد ومن هذا اتاك اتاك اللاحقون وعلى هذا فيجوز
اختصم زيد واختصم عمرو اذا قدرت التاكيد وقد قال بين الاشج وبين
قيس نازح ، وماذكره في الزائد والمكفوف بناه على ماقاله المحققون ان كان
الزائدة لا فاعل لها وماقاله قوم في قلما وطالما وكثرما ان ما كفتهن عن
العمل وقيل قل صارت مع ما حرفا نافيا كما ولذا تستعمل للنفي المحض
وقيل ما مصدرية فاعل واما نحو اذا كان غدا فاني فالفاعل مضمر لقرينة
الحال وربما تعسف متعسف فزعم ان غدا الفاعل وانه مما اعتقب عليه

وهو صاحب فان رافعه هجر
خل وجر الفاعل بالباء نحو وكفى
بالله شهيدا ونحو قول قيس بن
زهير * لم ياتيك والانباء تنمى *
بما لاقت لبون بني زياد
ومنه قول الاخر مهما لي الليلة
مهما ليه * أودي نعلاي وسربا ليه
التقدير لم ياتيك ما لاقت
واودي نعلاي واما جر الفاعل
بمن فكثير لكن بشرط ان يكون
نكرة بعد نفي أو شبهه نحو ما جاء
من احد واشرت بقولي وان
تتبع بين الى ان الفاعل المجرور
اذا تبعه وصف أو عطف جاز
رفع ما تبعه منهما حملا على الموضع
وجره حملا على اللفظ نحو ما جاء
من احد كريم وكريم وما جاء
من احد ولا امرأة ولا امرأة
فان كان المعطوف معرفة تعين
الرفع نحو ما جاء من عبد ولا زيد
(واضمر الفاعل في الفعل الذي *
اخرته كمثل زيد يغتذي)
(وابناك قاما والرجال انطلقوا *
وواجب تجريد فعل يسبق)

(وقد تلي علامة كمضمر * في لغة كانطلقوا بنو السر)

(وبعضهم يجعل نحو ذا خبر * مقدراً تقديم ما بعد ظهر)

(وقد يكون الاسم بعد بدلا * واول الاقوال راعيه اعتلا)

الفعل والفاعل لجزءي كلمة فلا يجوز ان يتقدم الفاعل علي الفعل مع بقاء فاعليته كما لا يجوز تقدم عجز الكلمة علي صدرها فان وقع الاسم قبل الفعل فهو مبتدا معرض لتسليط نواسخ الابتداء عليه وفاعل الفعل ضمير بعده مطابق للاسم السابق نحو زيد يغتذي وابناك قاما والرجال انطلقوا والهندات ذهبن وواجب تجريد فعل يسبق أي اذا تقدم الفعل لا يلحق به علامة تثنية ولا جمع في اللغة المشهورة بل يكون قبل غير الواحد والواحداة كلفظه قبلهما ومن العرب من يوليه قبل الاثنين الفاو قبل الذكور واواً وقبل الاناث نونا محكوما بحرفيتها وزنان فعل وفعل قعدا بمنزلة عصاوقفي وفتي ولا اعلمه مقدر لا ان امتنع حذف الفاعل الا فيما استثني وجاز حذف المبتدا مع ان كلا مسند اليه لان الفاعل امكن استتاره فاغني عن حذفه ولانه كجزء من عامله ففي حذفه حذف بعض الشئ واعلم ان المرادي قصر كلام الناظم على ان مراده ان الفاعل لا يكون الا بعد الفعل فراراً من ايراد ما استثني بقي ان ابن هشام زاد أن في النظم اشارة الى حكم ثالث وهو أن الفاعل اما ظاهر او ضمير مستتر بخلاف المفعول فانه لا يكون ضميراً مستتراً فنص على ثلاثة أحكام خالف فيها الفاعل المفعول * وبقي أيضاً ان فيه اشارة الى أن الفاعل لا يتعدد كما مر * بقي أنه لا يحتاج الي استثناء كسر الزجاج الحجر بان يقال المسند اليه هو المنصوب وليس هو الفاعل اصطلاحا لانه ان كان من قبيل القلب كان المسند اليه في المعنى هو المرفوع الذي هو الزجاج في المثال لان القلب جعله هو الكاسر وان جعل الفاعل هو المنصوب كما هو المتبادر من قول التسهيل وربما رفع مفعول به ونصب فاعل لامن اللبس فلا اشكال على قوله فان ظهر الخ لكن اعتبار الرفع باعتبار الغالب أو القياس وقوله (فاعل) أي واحد لان النكرة في سياق الاثبات لا عموم لها ومن ثم تعين نصب أحد الاسمين في نحو ماجاءني الا زيد الا عمراً وعن بعضهم اجازة رفعهما على تقدير العاطف وكون الا الثانية تاكيداً قوله (فان ظهر فهو) الخ ينبغي حمل الظهور علي الوجود أعم من الوجود حقيقة وهو ظاهر او حكما بان يكون معدوماً في حكم الموجود كان يكون محذوفا لعلة كما في ولا يصدنك فان فاعل هذا الفعل واو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين وح يتضح قوله والا فضمير استتر ولولا هذا التعميم اشكل اذ لا يلزم من عدم الوجود حقيقة انه ضمير مستتر ثم الضمير في ظهر للفاعل في المعنى وضمير هو للفاعل في الاصطلاح فتغاير الشرط والجزاء قاله المرادي ومراده بالفاعل في المعني المسند اليه في المعنى وهو أولى من قول بعضهم ان ظهر للفاعل اللغوي لان الظاهر قد لا يكون

فاعلا لغويا نحو مات زيد * هذا ومراده بالظاهر ماقابل المستتر فشمل البارز وهو كقوله في باب التفضيل ورفعه الظاهر قوله (وجرد الفعل) قال ابن هشام وكذا الوصف ولو كانت العبارة * وجردوا المسند حين يسند * لاثنين اومفهم جمع ترشدوا * كان حسناً وفائدة العدول عن قوله جمع دفع توهم الجمع الصناعي ونظير قوله هنا جمع قوله والتاء مع جمع البيت قوله (وقد يقال سعدا وسعدوا) نحوا كلوني البراغيث قيل كان من حقهم اكلني او اكلتني فاما اكلوني ففيه الحاق العلامة وكونها كعلامة العقلاء وعن السيرافي انها لما وصفت بصفات العقلاء مجازاً اجريت مجري مايعقل نحو رأيتهم لي ساجدين ويرده أن الاكل لايختص بالعقلاء واجيب بان الاكل محمول هنا علي معني التعدي والجور كما يقال اكل فلان جاره اذا تعدى عليه وهذا مما يختص به ذووا العلم وليس الجواب بشيء قوله (والفعل للظاهر) الواو للحال وفيه تصريح بانه ليس مبتدءاً ولا بدلا * (تنبيهان) * (الاول) احترز بقوله والفعل الخ عما اذا كان الفاعل ضمير اثنين او جمع فلا يتصور الا التجريد لكن يبقي اذا وقع بعد الا سواء كان ظاهراً او مضمراً نحو ماقام الا الزيدان اوالاهما او الا الزيدون او الا هم فهل تلحق العلامة الفعل أيضاً علي هذه اللغة اولا لان الفاعل في الحقيقة فاعل مقدر صرح الدماميني في شرح التسهيل بجواز الالحاق علي حد ماقامت الا هند (الثاني) الفرق بين علامة التانيث حيث التزمها جمهور العرب للدلالة من اول الامر علي أن الفاعل مؤنث وبين علامة التثنية والجمع حيث لم يلتزموها للدلالة من اول الامر علي أن الفاعل مثني او جمع دفع توهم أن الالف أو الواو هي الفاعل اووجود صورة تعدد الفاعل فانه قد يستقبح وأيضاً فالاحتياج الى تاء التانيث لان لفظ الفاعل قد لا يعلم منه التانيث اذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مؤنث وبالعكس بخلاف لفظ التثنية او الجمع فانه لا احتمال فيه ولا ايهام قوله (ويرفع الفاعل) الخ كان الاحسن أن لايفصل به بين أثناء مدلولا بها على حال الفاعل الاتي قبل ان ياتي كما تدل تا فعلت هند على تانيث الفاعلة قبل ان تاتي وقد تكلم بهذه اللغة النبي صلي الله عليه وسلم اذ قال يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ومن هذه اللغة قول الشاعر تولى قتال المارقين بنفسه * وقد اسلماه مبعد وحميم وقال آخر بني الارض قد كانوا بني فغرتني * عليهم لا خلال المنايا كتابها وقال آخر راين الغواني الشيب لاح بعارضي فاعرضن عني بالخدود النواضر وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبراً مقدما ومبتدا مؤخراً وبعضهم يجعل ما اتصل بالفعل من الالف والواو والنون المشار اليهن مبدلا منها الاسماء المذكورة بعد وهذا ليس بممتنع اذا كان من يسمع منه ذلك من غير اصحاب اللغة المذكورة وعلى هذين الوجهين يتخرج قوله تعالى واسروا النجوى

الذين ظلموا وقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم ويجوز أن يكون الذين في موضع رفع باضمار فعل على حمله الذم واما ان يحمل جميع ماورد من ذلك على أن الالف فيه والواو والنون ضمائر فغير صحيح لان الماخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة لقوم مخصوصين من العرب فوجب تصديقهم لذلك كما نصدقهم في غيره وبالله الاستعانة والتوفيق

(ويشبه الفاعل جزء الفعل * فالاصل أن يتلوه دون فصل)

(والاصل في المفعول أن ينفصلا * والنية التاخير حيث اتصلا)

(لذاك نحو خاف ربه عمر * فشا وقل ذان نوره الشجر)

(في ساء عبد هند بعلها وما * اشبهه الفاعل لن يقدما)

(وان عكست العملين صح في * رأي ومنع ذاك بعض يقتفي)

قد تقدم التنبيه على ان الفعل والفاعل كجزءي كلمة ولذلك الكلام على علامات الفروع أعني التثنية والجمع والتانيث وقد اشار الى ذلك في التوضيح بتغيير ترتيب النظم وكان الاحسن ان يقدمه على قوله وجرد لما استعرفه فاعرفه قوله كمثل زيد في جواب من قرا الحاصل انه يحذف في اربع مسائل ثلاث على طريق الجواز اذا اجيب به نفي او استفهام محقق او مقدر او استلزمه ماقبله نحو * غداة احلت لابن اصرم طعنة * حصين عبيطات السدائف والخمر * أي وحلت الخمر لان احلت يستلزمه وواحد على سبيل الوجوب وذلك اذا فسره مابعده نحو وان احد من المشركين استجارك أو فسره مستلزمه نحو * لا تجزعي ان منفسا اهلكته * أي ان هلك منفس لان أهلك يستلزم هلك او فسره مابعده وهذا ياتي في باب الاشتغال ولا يحذف الفاعل في غيرها ويبقى رافعه عند البصريين فما يقع لبعضهم في قول المصنفين السكاكي ونحوه من انه فاعل بمحذوف لا يمشي على طريقهم ولهذا اعترض أبو حيان على الزمخشري في تخريجه قراءة الحسن والسلمي شهادة بينكم اثنان في صورة المائدة بالنصب والتنوين ونصب بينكم أن اثنان فاعل لمحذوف تقديره ليقم شهادة اثنان فقال انه تابع في ذلك لابن جني وهو مخالف لما قاله أصحابنا اه * هذا وفي النكت ان شرط حذف الفعل أن لا يحتاج الى حذف آخر فلا يجوز زيد عمر أعلى معنى ليضرب لان اضمار فعل الغائب على طريق التبليغ فيحتاج لاضمار آخر اي قل له ليضرب فيكثر الاضمار ح فيرد هذا على الزمخشري * (تنبيهان) * (الاول) اختلفوا في نحو المثال المذكور وقوله تعالى ليقولن الله هل الاولى في المرفوع ان يكون فاعلا لفعل محذوف او مبتدا وخبره محذوف وقد وقع في التنزيل مايشهد لكل كما في المغني فلا ترجيح ورجح كون الجواب اسمية بمطابقته للسؤال واجيب بان السؤال وان كان اسمية في اللفظ فهو فعلية في المعنى لانه اختصار لقضايا فعلية كما بين في حواشي المختصر والمطول وكلام الناظم يوهم ان كون المرفوع فاعلا متعين وذهب الامام تقي الدين السبكي الى ان المرفوع مفرد

لا مركب فلا يقدره مبتدا ولا خبرا لان المقصود منه التصور وأما خلقهن العزيز العليم فابتداء كلام وليس جوابا بل يتضمن الجواب وانما رفع لانه لما لم يكن له ما يعمل فيه اعطي حركة الرفع لتجرد واما قول ابن عصفور محال ان ينطق عاقل بالمفرد فيحمل على ما يقصد به التصور (الثاني) بين فيما تقدم أن الفاعل لا يحذف ويبقى الفعل وبين هنا أن العكس يصح وبه يعلم انه كان الاولي أن يذكر قوله ويرفع الفاعل الخ بعد قوله وبعد فعل فاعل كما لا يخفى قوله (وتاء تانيث) من اضافة الدال الي المدلول قوله (تلي الماضي) قال ابن هشام بقي عليه وتختم الاسم نحو زيد ذاهبة جاريته وهذا يوم طالعة شمسه وان شئت طالع وأما المضارع فتكون مضارعته التاء وجوبا وجوازا نحو زيد تذهب جاريته وهذا يوم تطلع او يطلع شمسه قوله اذا كان لانثي اي حقيقة كامرأة او حكما كشجرة ودار ونخلة اذ لا يعد ذلك انثي حقيقة فكان الاولى لمؤنث ليشمل ذلك لانه يوصف بانه مؤنث ولان الاسناد في الاصطلاح الي لفظ الفاعل ولفظه لا يوصف بالانثي ويوصف بالمؤنث ثم المراد المؤنث حقيقة او مجازا وما يشمل المؤنث بالتاويل وماله حكم المؤنث لاضافته اليه *(تنبيه)* كان حق هذه التاء ان تلي الفاعل لانها علامة عليه ولكنها لحقت الفعل لان الفاعل كالجزء منه لكن هذا انما يفيد جواز الحاقها له والقياس الحاقها للفاعل فلم خولف والجواب أن الحاقها له قد يعارض في الاعراب لانها ساكنة أصالة ولا ينبغي ترك اعراب الفاعل لفظا محافظة على سكون التاء الاصلي والاعراب يفوت سكونها مع امكان المحافظة عليه بالحاقها الفعل واجراء الاعراب على ما قبلها بمنزلة اجرائه وسط الكلمة لانها بمنزلة الجزء لما لحقته قوله (وانما تلزم) الخ قال ابن الخباز لان له بالفعل اتصالين من جهتي الفاعلية والاضمار ثم اللزوم بحاله وان عطف عليه مذكر نحو هند قامت هي وزيد كلزوم التجريد في العكس كما يوخذ مما ياتي عن السفاقسي وقوله متصل يشمل المستتر لانه من قسم

لم يستغن عن الفاعل ولم يتقدم على الفعل مع بقائه فاعلا ودلت العرب على كونهما كشيء واحد بوصل علامة تانيث الفاعل بالفعل نحو قامت هند ويجعل علامة رفع الفعل بعد الفاعل في نحو تفعلان ويفعلون فالاصل ان يكونا غير مفصولين بمفعول ولا غيره وليس المفعول من الفعل بتلك المنزلة بل هو فضلة ولذلك جاز تقديمه والاستغناء عنه لفظا والاصل فيه اذا ذكر ان يفصل بالفاعل فان اتصل بالفعل فهو منوي التاخير والفاعل منوى الاتصال اذا اخر فلذلك حسن تقديم المفعول متصلا به ضمير يعود الي الفاعل نحو خاف ربه عمر ولم يحسن تقديم الفاعل متصلا به ضمير عائد الى المفعول نحو زان نوره الشجر ومع كونه لا يحسن فليس ممتنعا وفاقا لابي الفتح لان الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول فشعور الذهن بهما مقارن لشعوره بمعني

الفعل فاذا افتتح كلام بفعل ووليه مضاف الى ضمير علم ان صاحب الضمير فاعل ان كان المضاف منصوبا ومفعول ان كان المضاف مرفوعا فلا ضرر في تقديم الفاعل المضاف الى ضمير المفعول كما لا ضرر في تقديم المفعول المضاف الى ضمير الفاعل وكلاهما وارد عن العرب فمن تقديم الفاعل المضاف الى ضمير المفعول قول حسان بن ثابت رضي الله عنه يمدح مطعم بن عدى ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا * من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقال آخر وما نفعت اعماله المرء راجيا * جزاء عليها من سوي من له الامر وانشد أبو جنى الا ليت شعري هل يلومن قومه * زهيرا على ما جر من كل جانب وانشد أيضاً جزي بنوه ابا الغيلان عن كبر * وحسن فعل كما يجزى سنمار فان كان الفاعل مضافا الى ضمير يعود الى ما اضيف اليه المفعول المتصل كهند قامت وفعل ضمير الاثنين كالهندان قامتا ولا اشكال في ذلك ويشمل فعل ضمير الواحدة المخاطبة او المتكلمة كقمت يا هند ويشمل قمن ونحوه وقول الانثي قمت مع انه لا تلزم في ذلك التاء لعدم الحاجة اليها لان التكلم والخطاب يعين المقصود والنون متعينة للمؤنث فلا التباس بل لا يمكن فيستثني والقرينة استحالة لحاق التاء وأما قول الشهاب يحمل كلامه على المستتر ويقال في المفهوم تفصيل فلا يصح لانه يرد عليه قامتا

(تنبيهات) (الاول) قال الشهاب في حواشي الاشموني لا يرد أنها تلزم غير ماذكر كواحد اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء لان الكلام فيما يوتي به للتانيث فالمراد انها تلزم لافادة التانيث والتاء فيما ذكر لم تلزم للتانيث بل للفرق وأيضاً الكلام فيما تلزمه من الافعال الماضية لان هذا تفصيل لقوله تلي الماضي اه وأقرب من ذلك عندي ان القصر في قوله وانما اضافي أي انما تلزم ماذكر لا الظاهر المنفصل والمجازي بقرينة مابعده تدبر (الثاني) قال في حواشي شرح التسهيل للدماميني هل تلزم التاء في الفعل المسند لضمير المجازي اذا كان بالتاويل فتجب في نحو كتابي جاءت أولا لانه في نفسه غير مؤنث وانما يتصف بالتانيث بالاعتبار والتاويل والاعتبار لا يجب اعتباره وملاحظته بخلاف المجازي حقيقة فانه ثابت في الواقع بدون توقف على اعتبار نعم هل تجب التاء اذا لوحظ التاء فيه نظر ويمكن أن لا تجب اذ غاية الامر انه خالف مقتضى ذلك الاعتبار الذي لا تجب مراعاته ونظير ذلك مايجوز فيه الوجهان باعتبارين كجمع التكسير فهل ملاحظة احد الاعتبارين بخصوصه توجب مقتضاه بحيث يمتنع خلافه وقضية كلامهم خلافه ويوجه بان الاتيان بخلاف قضية مالاحظه اتيان بوجه صحيح سائغ باعتبار غاية الامر انه أخطأ باهمال ما لاحظه فليتأمل

(الثالث) قال في حواشي الشارح المتصل اصطلاحا لا يبتدا به فقضية ذلك خروج الضمير المنفصل مطلقاً سواء انفصل عن الفعل بالا نحو ماقام

الاهي اولا نحو غلام هند حضرت هي معروفه وصرح الشيخ خالد في المتفصل بالابانه يجب فيه التذكير وحذف التاء فيحمل أن وجوب التذكير مبني على وجوبه في نحو ماقام الا هند بناء على قول الاخفش الذي مشى عليه ابن هشام اما على مادل عليه كلام المصنف من جواز الوجهين فيجوز هنا الوجهان أيضاً بل أولى لان تانيث الضمير آكد بدليل وجوب التانيث اذا كان الفاعل ضميراً متصلا مجازي التانيث بخلاف ما اذا كان ظاهرا كذلك ثم رأيت في شرح التسهيل للدماميني مايفيد جواز الوجهين قال في حواشي الاشموني فانه قال يقال ماقوموا الا أنتن كما يقال ماقامت الا أنتن (الرابع) قال ابن هشام رد أبو حيان قوله وانما تلزم فعل مضمر بنعم امرأة هند ونعمت امرأة هند فان الفاعل ضمير متصل والتاء جائزة لا لازمة قوله (او مفهم ذات) اى اوظاهر مفهم لتحسن المقابلة لما قبله قال ابن هشام ان قلت كيف جعل الخاص وهو مفهم ذات فرج قسيما للعام وهو مضمر متصل فان ذلك اعم من ذي الفرج وغيره وهل هذا الا كقولك الحيوان والانسان . قلت المقاسم ظاهر مقدر اي اوظاهر مفهم وهو قسيم المضمر قطعاً والمقتضى للتقدير أن المشتق لابد له من موصوف والمقتضي لتعيين هذا المقدر أنه جعل قسيما للمضمر لا ينبغي النظر في قوله بعد والحذف مع فصل بالا فضلا فانه يعم الضمير أيضاً نحو هند ماقام الا هي فاذا كان كلامه في الظاهر خرجت المسئلة والمراد ظاهر متصل ففيه الحذف من الثاني لدلالة الاول ويدل عليه قوله وقد يبيح الخ والمراد بمفهم ذات حرما كان حقيقي التانيث وهو ما كان من الحيوان بازاء ذكر كامرأة ونعجة واتان فما لم يميزوا مذكره من مؤنثه ان لم تكن التاء في لفظه ذكر فعله مطلقاً وان اريد به مؤنث كبرغوث وان كان التاء في لفظه انث فعله مطلقاً وان اريد مذكر فلا دلالة في تانيث الفعل في قوله قالت نملة على انها انثي وتفصيل المقام يطلب من حاشيتنا على الفاكهي *(تنبيه)* قال السفاقسي اذا اجتمع مذكر ومؤنث الحكم

نحو ساء عبد هند بعلها لم يجز تقديم الفاعل لانه لو قدم فقيل ساء بعلها عبد هند تقدم عائد على متأخر لفظا ورتبة مع عدم تعلق الفعل به وشدة الحاجة الي العائد عليه فلو عكست العاملين أي لو رفعت عبد هند ونصبت بعلها وقدمته جاز في رأي قوم دون قوم فمن اجاز قال لما عاد الضمير على ما اضيف اليه الفاعل والمضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد كان بمنزلة عود الضمير الي الفاعل وتقديم ضمير عائد الى الفاعل في غاية من الحسن ومن لم يجز نظر الي تأخر مفسر الضمير لفظا ورتبة مع عدم تعلق الفعل به فمنع (واخر المفعول ان لبس حذر *أو اضمر الفاعل غير منحصر) (وذا انحصار اخرن منهما *حتما بالا كان أو بانما)

(وليس ذا حتم الدى الكسائي * اذا المراد كان ذا انجلاء)

(وسبق غير فاعل اذا حصر * عند ابن الانباري حكما اغتفر)

اذا خيف التباس فاعل بمفعول لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة وجب تقديم الفاعل وتاخير المفعول نحو اكرم موسي عيسي وزارت سعدى سلمي فلو وجد قرينة يتبين بها الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول نحو طلق سعدى يحيي واضنت الحمى سلمي واذا اضمر الفاعل ولم يقصد حصره وجب تقديمه وتاخير المفعول نحو اكرمتك وأهنت زيداً فلو قصد حصره وجب تاخيره مع كونه مضمراً نحو ماضرب زيداً الا انت وكل ماقصد حصره استحق التاخير فاعلا اومفعولا اوغيرهما سواء كان الحصر بالا او بانما نحو انما ضرب زيد عمراً هذا علي قصد الحصر في المفعول فلو قصد الحصر في الفاعل لقيل انما ضرب عمراً زيد وما ضرب عمراً الا زيد وأجاز الكسائي وحده تقديم المحصور بالا لان المعني مفهوم معها قدم المقترن بها اواخر بخلاف المحصور

في الفعل السابق عليهما للسابق منهما فتقول قام هند وزيد وقامت هند وزيد بالتجريد في الاول من علامة التانيث ولحوقها في الثاني هذا اذا كان المؤنث حقيقياً فان كان مجازيا بغير علامة فيحسن التجريد ومنه وجمع الشمس والقمر قال المولى أبو السعود العمادي في شرح الاجرومية ولم يذكر حكم المجازي الذى فيه العلامة والظاهر أن فيه التجريد وعدمه ثم هذا مخالف لما ذكروه من انه اذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر فيقال هند وزيد قائمان الا ان يقال التغليب مختص بالضمير واما الفعل فيسند الي المذكور بعده فيرجع الى ماتقرر له من الحالات الثلاث اذ المعطوف تابع له في الحكم وهو صالح بان يقدر بعد المعطوف لفظة كذلك فيكون من عطف الجمل فلا معني لملاحظته ح في التذكير والتانيث اولا يقدر فيكون من عطف المفردات اه * اقول قال المعرى في قول المتنبي * ان لا يواريهم ارض ولا علم * قال يواريهم بالتذكير تغليباً للمفرد وفيه التغليب في الفعل لكن لا حاجة لما ذكره لان الارض مجازي التانيث فيجوز في الفعل المسند اليها التجرد من التاء قوله (وقد يبيح) في ذكر قد التقليلية ولفظ الاباحة اشارة الي أن الاحسن الاثبات ويدل عليه ايضاً قوله والحذف مع فصل بالا فأفهم أن الفصل بغير الا لا يكون الحذف معه مفضلا على الاثبات بل الامر بالعكس قال الشهاب في حواشي الشارح وهذا في حقيقي التانيث أما مجازيه فالحذف فيه أولي سواء كان الفصل بالا او بغيرها كما في التسهيل اظهاراً لتفضل الحقيقي على غيره وان قال الدماميني ان الاتيان بالعلامة أحسن لكثرة وقوع ذلك في التنزيل وبين انه استقرأ ذلك لان الكثرة في القرآن تحتمل ان تكون لاقتضاء القرآن اياها * (تنبيهان) * (الاول) قال ابن هشام ذكر ابنه في هذا الموضع اموراً منتقدة لان قسم التاء الى ثلاثة أقسام واجبة وذلك فيما ذكر والده من المسئلتين وراجحة وذلك في الحقيقي المفصول بغير الا وفي المجازي المتصل ومرجوحة وذلك في المفصول بالا وفيما قصد

به الجنس وأقول مقتضي كلامه ان المجازي المفصول خارج عن الاقسام فيكون الامران فيه على السواء لا يترجح احدهما على الاخر اذ لم يبق لنا الا هذا القسم وليس كذلك بل التانيث أفصح نعم الحذف مع المتصل دون الحذف مع الفصل في الحسن الثاني لان قصد به الجنس ليس ترك التاء فيه افصح بل اذا لم يكن واجباً كما كان مقتضي الظاهر فلا اقل من ان يكون راجحاً والثالث تسويته بين المفصول بالا والمقصود به الجنس في غاية الظلم لمسئلة نعم وبيس (الثاني) لو قيل ماجاءني من امرأة هل يجوز للفصل بمن قال الزمخشري في قوله تعالى مايكون من نجوي الاية من قرأ بالياء فعلى أن النجوي تانيثها غير حقيقي ومن فاصلة او على معني شئ من نجوي قوله (والحذف مع فصل) الخ اعلم انهم احيانا يميلون مع الالفاظ ويتناسون المعاني وقد يكون ميلهم الى ذلك كثيراً وقد يكون قليلا فمن الاول أليس ذلك بقادر وأليس الله بكاف فدخلت الباء في الخبر اعتباراً بصورة النفي وان كان معناه قد زال بواسطة همزة التقرير ومن الثاني ومابقيت الا الضلوع ومن ميلهم مع المعني قول الشاعر * وماذكر وان يكبر فانثي * شديد الازم ليس له ضروس * قال ابو علي هو القراد جعله ذكراً صغيرا لانه يسمي قراداً وانثي كبيراً لانه يسمى جملة قوله (ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع) اعترض بقوله تعالي فلما جاء سليمان وقيل التقدير فلما جاءت الهدية سليمان قلنا التقدير فلما جاء المرسل بدليل ارجع اليهم وأجاب بعضهم بانه حمل علي المعنى لان الهدية مال ورده ابن عصفور بان تذكير الضمير رعياً للمعني بابه الشعر قال وقرأ عبد الله فلما جاءوه ويدل عليها يرجع المرسلون وبها يبطل أن الضمير للمال او الهدية قوله (والحذف مع جمع سوي السالم من مذكر) فيه اكتفاء اي وسوي السالم من مؤنث والحاصل انه يجب التذكير في جمع التصحيح المذكر ويجب التانيث في المؤنث لان سلامة نظم واحدهما اوجبت ذلك ولا يرد الا الذي آمنت به بنوا اسرائيل لانه ملحق بجمع

بانما فانه لا يعلم حصره الا بالتاخير فلذلك لم يختلف في منع تقديمه وغير الكسائي يلتزم تاخير المحصور بالا ليجري الحصرين على سنن واحد ووافق الكسائي ابو بكر بن الانباري في تقديم المحصور اذا لم يكن فاعلا نحو ما ضرب الا زيداً عمرو ولم يوافقه في تقديمه اذا كان فاعلا نحو ماضرب الا زيد عمراً وأنشد مستشهداً على ما أجازه تزودت من ليلى بتكليم ساعة * فمازاد الا ضعف ما بي كلامها (ويرفع الفاعل فعل حذفا * اذا استبان بدليل عرفا) (نحو بلى زيد لقائل يقم * شخص وعمرو في جواب من يقم) (ومثل قوله يزيد صارع * يبكيه من بعد يزيد رافع) اذا قلت بلى زيد لمن قال لك لم يقم شخص فزيد فاعل بفعل محذوف تقديره بلي قام زيد وكذا اذا قلت عمرو لمن قال لك

من يقم فعمرو فاعل بفعل محذوف تقديره يقوم عمرو وكذا اذا كان الاسم جواب سؤال مقدر كقولك قتل كافر مسلم كانه قيل من قتله فقلت قتله مسلم ومنه قراءة ابن عامر وشعبة عن عاصم يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال ومثله قول الشاعر ليبك يزيد ضارع لخصومة * ومختبط مما تطيح الطوائح فرجال فاعل يبسبح مقدرا وضارع فاعل يبك مقدرا وكذا ما أشبههما (وتاء تانيث تلي الماضي اذا * كان لانثي كابت هند الاذا) (وانما تلزم فعل مضمر * او ظاهر من المجاز قد عري) (وقد يبيح الفصل ترك التاء في * نحو أتي القاضي بنت الاحنف) (والحذف مع فصل بالا فضلا * كما زكي الا فتات ابن العلا) (والحذف قد ياتي بلا فصل ومع * ضمير ذى المجاز كالشمس طلع) (ونحو ذا على اضطرار قصروا * الا ابن

التصحيح لانه تغير نظم واحده ومحل وجوب التأنيث في جمع المؤنث السالم مالم يكن مدلوله مذكرا كطلحات والاجاز فيه الوجهان وانما احتجنا للتنبيه على هذا لان جمع المؤنث في الاصطلاح يشمله كما لا يخفي ﴿فائدة﴾ جليلة قال ابن الدهان وقال عثمان يعني ابن جني اذا انثت الجمع العاقل اعدت الضمير اليه مؤنثا واذا ذكرته اعدته مذكرا تقول قامت الرجال الى اخوتها وقام الرجال الى اخوتهم *(تنبيهات)* (الاول) استشكل بعضهم جواز قام الهنود مع وجوب قامت هند فقيل له المسند اليه في قامت هند مؤنث حقيقي وفي قام الهنود مجازي لانه جمع وتانيث الجموع مجازي لان الحقيقي ماله فرج والجمع من حيث هو جمع لا فرج له انما الفرج للاحاد فقال معني الاسناد للجمع الاسناد الى كل واحد واحد وكل واحد واحد من الهنود تانيثه حقيقي فهذا تانيثه حقيقي ودليل الاولى امران احدهما قول النحاة ان الجمع اختصار للمفردات المتكررة بالعطف والثاني ان العلماء نصوا في العام على ان دلالته على كل واحد لا على الكل من حيث هو والامام ممن صرح بذلك قال هذا الباحث والجمع اولي بهذا من العام لانه أنص منه فقيل له لو صح ما ذكرت لزم التذكير في قام الرجال لانه على ما تقول بمنزلة قام رجل ورجل وانت لا تقول به ولزم بقول للزيدون عندي درهم ثلاثة دراهم لا قولك للزيدين بمنزلة لكل من الزيدين علي ما ذكرت وانت لو قلت لكل من الزيدين لزمك ثلاثة دراهم فهذان الالزامان مبطلان لما تقول والزام ثالث وهو انهم قالوا جبال راسيات ولو كان بمنزله جبل راس وجبل راس لم يجز تانيث صفة الجمع وجري في هذا المجلس قول محمد بن الحسن ان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد وافسد ذلك بقوله سبحانه حافظوا على الصلوات (الثاني) اراد بالجمع اللغوي بمعنى مادل على جماعة فيدخل اسم الجنس واسم الجنس الجمعي بان حكمهما كذلك قاله الشهاب في حواشي الاشموني وقال بعده في قوله جمع اشارة الى ان ماسبق

في غير الجمع ومنه المثني فيجب التانيث لمضمره ومظهره كالهندان قامتا وقامت الهندان اه فليتأمل هذا مع قوله أولا ان المراد الجمع لغة (الثالث) قال ابن هشام أوجب البصريون التذكير في الزيدون لسلامة نظم الواحد ووافقوا على جواز الوجهين في نعم المرأة هند مع وجود صيغة الواحد بعينها غير مزيد عليها شيء فلو صح ما اعتبروه لكان ايجاب التأنيث هنا أولي من ايجاب التذكير هناك أو من ايجاب التانيث في هندات قوله (والاصل في الفاعل ان يتصلا) أي برافعه لقوله الذي كمر فوعي اتي زيد منير أوجهه أو بفعله لقوله وقد يجي المفعول قبل الفعل قوله (والاصل في المفعول ان ينفصلا) لا يغني عن هذا ما قبله لاحتمال ان يكون الاصل في كل منهما الاتصال كما نقل عن الاخفش ثم المراد ان ينفصل بالفاعل والا فنحو ضرب اليوم عمرا زيد ليس على الاصل مع انه قد انفصل قوله (بخلاف الاصل) وذلك علي ضربين جائز وواجب وقوله وقد يجي المفعول قبل الفعل كذلك لكن اهمله ومثال الوجوب فاي آيات الله تنكرون قوله (واخر المفعول ان لبس حذر) وذلك اذا لم يكن اعرابهما ظاهرا ولا قرينة ونقد ابن الحاج هذا على ابن عصفور وغيره بان س والعرب لا يبالون بهذا ويدل عليه باب مختار وتصغير عمرو وعمر على عمير وبان الزجاجي أجاز في فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسم زال ودعواهم الخبر وبالعكس واجيب بان الاول من باب الاجمال لا الالباس والممنوع الثاني كما هنا لانه يفهم غير المراد والاجمال لا يفهم منه شيء وهذا لا يجدي الناظم نفعا لما سياتي له في باب التعدي واللزوم من ان الحذف مع ان وان يطرد مع أمن لبس واحترز بامن اللبس عن نحو رغبت في ان تفعل أو عن ان تفعل فلا يحذف الجار للالتباس فسمي مالا يتادر منه شيء التباسا وبان الثاني لا يرد لانه لا يلزم من اجازة الوجهين في الاية جواز التقديم في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها لانه اختلف في المبتدا والخبر ايهما المسند والمسند اليه فامرهما كيسان فلا يقتصر) تاء التانيث الساكنة مختصة من الافعال بالماضي نحو أبت هند الاذي لان الامر مستغن بالياء والمضارع مستغن عنها بتاء المضارعة اذا اسند الى غائبة وكان حقها ألا تلحق الفعل لان معناها في الفاعل الا أن الفاعل لجزء الفعل فجاز ان يدل علي معنى فيه ما اتصل بالفعل كما جاز ان يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في تفعلان وتفعلون وتفعلين ولا تانيث لفظ الفاعل غير موثوق به لجواز أن يكون لفظا مؤنثا سمي به مذكر فاحتاطوا في الدلالة على تانيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة وليعلم من اول وهلة أن الفاعل مؤنث وجعلوا الحاقها لازما اذا كان التانيث حقيقيا كتانيث امرأة ونعجة وغيرهما من اناث الحيوان فيقال قامت المرأة وبيعت النعجة وقد تحذف التاء لوجود فصل وان كان التانيث حقيقيا كقول

الشاعر ان امرءاً غره منكن
واحدة * بعدي وبعدك في الدنيا
لمغرور وقد يحذف بلا فصل
مع كون التانيث حقيقياً من ذلك
ماحكي سيبويه من قول بعض
العرب قال فلانة والتزموا الحاق
التاء ان كان الفاعل مضمراً وان
كان مجازي التانيث نحو الشمس
طلعت ولا يجوز الشمس طلع
الا في الشعر كقوله فلا مزنة
ودقت ودقها * ولا أرض ابقل
ابقالها ولا يجوز مثل هذا في
غير الشعر الا عند ابن كيسان
ويختار حذف التاء عند الفصل
بالا نحو ماقام الا هند واذا كان
التانيث مجازيا ولم يكن الفاعل
مضمراً ولا مفصولا بالا جاز
حذف التاء وثبوتها لكن ثبوتها
مع عدم الفصل أحسن
(والتاء مع جمع سوي السالم من *
مذكر كالتاء مع احدي اللبن)
(ونحو مسلمين حتما ذكرا *
واجعل بنين مثل ماقد كسرا)
(وفعل هندات ونحوه على *

اخف بهذا الاعتبار ولانهما واقعان علي ذات واحدة بخلاف الفاعل والمفعول وهذا أيضا لا ينفع في كلام الناظم لانه لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول قال في التسهيل يجب وصل الفعل بمرفوعه ان خيف التباسه بالمنصوب وقال في الشرح عبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان والنائب عن الفاعل والظاهر في الجواب عنه ان يقال انه لا يسلم للزجاج ما نقله قوله (أو اضمر الفاعل) أي والمفعول ففي الكلام اكتفاء والمراد غير منحصر احدهما الا الفاعل بقرينة وما بالا أو بانما انحصر فصار المعني انه يجب تاخير المفعول اذا كان هو والفاعل ضميرين متصلين ولا حصر في احدهما أو كلامه في الوجوب الاضافي بالنسبة الى التوسط بين الفعل والفاعل واما التاخير فقد يجب بان يكون ضميراً متصلا كما علم من بحث الضمائر وقد يجوز كما فهم من قوله وقد يجيء المفعول قبل الفعل والوجوب الذي افاده كلامه مخصوص بقوله وقد يجيء المفعول الخ فسقط ما اعترض به علي الناظم ومن ذلك ان ضربت زيداً اضمر فيه الفاعل ويجوز فيه تقديم المفعول وقول الشاطبي قوله أو اضمر الفاعل غير منحصر يدخل فيه ما كان من الفاعلين ضميراً منفصلا غير محصور فانك اذا قلت ضرب زيد اما عمراً واما اناوا كرمك اما اناواما زيداوقلت انا اكرمك لزيد وان ارضاك لهو فهذا كله وما اشبهه قد اضمر فيه الفاعل غير منحصر مع انه لا يلزم فيه تاخير المفعول بل لا يجوز اه وتقدم ما يتعلق بقوله منحصر في باب المبتدا والخبر قوله (وقد يسبق ان قصد ظهر) أي بان يتقدم مع الالظهور ان الواقع بعد الا هو المستثني تقدم أو تاخر واشار بقد الي قلته قال في تلخيص المفتاح وقل تقديمهما بحالهما نحو ماضرب الا عمراً زيد والا زيد عمراً لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها قال في المطول بعد ان بينه احسن بيان واعلم ان تقديمهما بحالهما أيضا مما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود لان التقدير في ماضرب الا عمراً زيد ماضرب احداً احد

رأى كفعل هند في التا جعلا) (والحذف في نعم الفتاة استحسنوا * لان قصد الجنس فيه بين) (وحيث قلت فعلت ملتزما * فالتاء في مضارع قد حتما) (وحيث جاز ﴿٢٠١﴾ فعلت وفعلا * فالتاء والياء في المضارع اجعلا)

الا عمرا زيد وفي ماضرب الا زيد عمرا ماضرب احد احداً الا زيد عمراً هذا عند من يجوز استثناء شيئين بادات واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجيز ذلك اذا كان المستثني منه مذكوراً والمستثنى بدلا منه نحو ماضرب احد احداً الا زيد عمراً والاكثرون على منعه مطلقا لضعف ادات الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان فتقديمها بحالهما انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعدداً ويجعل المقصور في النية مقدما ويجعل عمل ما قبل الا فيما بعد المستثني بها الا ان اكثر النحويين على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثني هو المستثنى منه نحو ماجاءني الا زيداً احد وتابعا للمستثنى نحو ماجاءني الا زيد الظريف أو معمولا لغير العامل في المستثنى نحو رايتك اذا لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا مفعول رأيت والعامل في الموت لم يبق ثم ذكر ما ينبغي مراجعته ولنا في حاشية المختصر في المقام ما فيه المرام قوله (وشاع نحو خاف ربه عمر) الخ قال ابن هشام رحمه الله عود الضمير من المفعول المؤخر على الفاعل المقدم في غاية من الحسن ومنه ونادى نوح ربه ونادي نوح ابنه وقتلت ارض جاهلها ودونه عود الضمير من الفاعل المؤخر علي المفعول المقدم عكس الاولى ومنه واذا ابتلي ابراهيم ربه وقولهم قتل ارضا عالمها ودون هذا عود الضمير من المفعول المقدم على الفاعل المؤخر اما الاولى فالعود علي مقدم لفظا ورتبة فذلك على وفق القياس بالنسبة للفظ والمعنى واما الثانية والثالثة فلموافقته احد الامرين دون الاخر وذلك الامر هو اللفظ في الثانية والمعنى في الثالثة وانما ترجحت

كل جمع سوي جمع المذكر السالم يجوز تذكيره باعتبار الجمع وتانيثه باعتبار الجماعة نحو قام الرجال وقامت الرجال ولم يعتبر التانيث في نحو مسلمين لان سلامة نظمه تدل على التذكير وأما البنون فان نظم واحده متغير فجرا مجري التكسير فيقال جاء البنون وجاءت البنون كما يقال مع الابناء وبعض النحويين يلزم تانيث هند ونحوه لسلامة نظم واحده فاستويا في حكم التاء ومثل جمع التكسير في ذا الحكم ما دل على جمع ولا واحد له من لفظه كنسوة ويعامل بهذه المعاملة أعني في ثبوت التاء وسقوطها نعم وبيس مسندين الى مؤنث وان كان حقيقي التانيث نحو نعمت المرأة فلانة

﴿٢٦﴾ وبيست المرأة فلانة لان الجنس مقصود بفاعلي نعم وبيس على سبيل المبالغة في المدح والذم فكان حكم التاء مع ما يسند منها حكم التاء مع المسند الى أسماء الاجناس المقصود بها الشمول وكل ما لزم في الماضي المسند اليه فعلت لزم في المضارع المسند اليه تفعل فان المقصود من التاءين الدلالة على تانيث الفاعل وكل ما جاز

ان يقال في الماضي المسند اليه فعلت بتاء وفعل بلا تاء جاز أن يقال في المضارع المسند اليه تفعل بالتاء ويفعل بالياء فمثال مالا يجوز فيه الا وجه واحد قامت هند وتقوم جمل ومثال ما يجوز فيه الوجهان طلعت الشمس ويهب الريح (وحذف فاعل وفعله ظهر) ﴿٢٠٢﴾ جوازه عن الكسائي اشتهر (ولدليل حذفا معاً بلا

خلف وكل سيري مفصلا)

أجاز الكسائي وحده حذف الفاعل اذا دل عليه دليل ومنع غيره ذلك لان كل موضع ادعي فيه الحذف فالاضمار فيه ممكن فلا ضرورة تحوج الي الحذف فمن المواضع التي توهم الحذف قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الايات وقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقول الشاعر

فان كان لا يرضيك حتي تردني
الي قطري لا اخالك راضيا

فتقدير الاول ثم بدا لهم البداء وتقدير الثاني وتبين لكم العلم وتقدير الثالث فان كان لا يرضيك ما تشاهده مني فهذا كله من اضمار ما دل عليه مقال او حال وكذلك قولهم اذا كان غداً فأتني أي اذا كان غدا ما أنا عليه الان فأتني والكسائي يري ان هذا حذف وأما حذف الفعل وهو وفاعله معاً لدليل يدل عليهما فلا خلاف في جوازه وذلك كثير كقوله تعالي بل ملة ابراهيم حنيفاً أي تتبع ملة ابراهيم وبلي قادرين أي وبلي نجمعها قادرين والله أعلم

﴿ باب النائب عن الفاعل ﴾

الثانية علي الثالثة لان جانب اللفظ لانه حسن اقوي من جانب المعنى لانه اعتباري ولهذا جاء في التنزيل واذا بتلى ابراهيم ربه لا ينفع نفسا ايمانها الاية ولم يات من الثالث الا فاوجس في نفسه خيفة موسي مع ان له من جهة اللفظ مقتضيا وهو قصد تناسب رءوس الاى ومع احتماله ان يكون موسى بدلا من ضمير مستتر في اوجس واما عود الضمير علي ما تأخر لفظا ونية فالقياس يقتضى امتناعها لما فيها من الاخلال بجانبي اللفظ والمعني جميعا ولاجماعهم علي ذلك في باب المبتدا ولعدم مجيئها في كلامهم وهو قول الجمهور واما ما انشدوه من الابيات فلان الشعر يحتمل فيه من التقديم والتاخير مالا يحتمل في غيره وقد جوزها شذوذ من النحويين متمسكين بما ورد في الشعر ويتفرع على مسئلتى النظم مسئلتان احدهما ان يعود ضمير من الفاعل المقدم علي ما اضيف اليه المفعول المؤخر نحو ضرب ابوها اخا هند وهذه لا يجيزها احد بل كلهم يوجب فيها تقديم المفعول والثانية ان يعود ضمير من المفعول المقدم علي ما اضيف اليه الفاعل المؤخر نحو ضرب اخاها أبو هند فطائفة اجازوا وطائفة منعوا

﴿ النائب عن الفاعل ﴾ قوله (ينوب مفعول به عن فاعل)

الاصل في الجملة الفعلية الثابتة المفعول ان تذكر الالفاظ الثلاثة الفعل والفاعل والمفعول وقد يحذف الفعل كما يشير اليه قوله في الباب السابق ويرفع الفاعل فعل اضمر او قد يحذف المفعول كما يشير اليه قوله في الباب الاتي

وهو باب تعدى الفعل ولزومه وحذف فضلة اجز وقد يحذف الفاعل واليه يشير قوله هنا ينوب البيب فان النيابة عن الشيء انما تكون بعد حذفه فكانه قال وقد يحذف الفاعل وينوب عنه المفعول به وهو بخلاف حذف كل من الفاعل والمفعول فانه لا نائب عن شيء منهما قوله (فيماله) قال الشهاب فى حواشى الاشموني لا يقال يرد عليه انه اذا قدم الفاعل صار مبتدا مع ان النائب لا يلزم فيه ذلك لانه اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا لا يكون مبتدءا اذا قدم ويرد ان الفاعل يؤنث له الفعل وهذا لا يلزم للنائب لان المجرور لا يؤنث له الفعل لانا نقول لا يرد واحد منهما لان كلامه فى المفعول به بلا واسطة وهو اذا قدم صار مبتدءا ولابد ويؤنث له الفعل ولا بد واما الجار والمجرور والظرف فسياتيان ولم يصرح فيهما بقوله فيماله وانما قال بنيابة حري فيحمل علي بعض الاحكام ويرد أيضا ان مماله التذكير اذا كان مذكرا وهذا لا يثبت للنائب اذا كان مؤنثا ويجاب عنه بان المراد فيماله من حيث هو لا فيما لهذا الفاعل الخاص فالمؤنث يؤنث له الفعل كالفاعل المؤنث تأمله اه واقول كون الفاعل اذا قدم صار مبتدءا لم يتقدم فى باب الفاعل النص عليه ولا الاشارة اليه فلا يدخل تحت قوله فيماله وعدم التانيث اذا كان مؤنثا لان النائب الجار والمجرور وهما من حيث هما لا يوصفان بتانيث علي ما قاله السعد في شرح الغزي وقوله انما قال فيهما بنيابة حري عجب فهل المراد الا النيابة فيماله وقوله ويرد أيضا ان مما له اعجب فان مراده ان الفاعل اذا كان مذكرا والمفعول مؤنثا وحذف الفاعل واقيم المفعول مقامه لا يعطى حكمه فى التذكير وهذا ليس هو مراد الناظم ولا هو معني كلامه وانما مراده ان نائب الفاعل من حيث هو لا في تركيب مخصوص يعطي حكم الفاعل كذلك فتدبر قوله (فاول الفعل اضمن) اصليا كان نحو ضرب ودحرج أو زائدا نحو اكرم ويكرم فلذا لم يقل فاء كما قال بعد هذا فاء ثلاثي (فان قلت) يرد مثل قيل وبيع (قلت) سيذكرهما بعده فالكلام على نية التخصيص

(ينوب عن فاعل المفعول به* فى كل ماله كميز المشتبه)

(بشرط حذف فاعل وتهيئه* تكون في الفعل بهذا منبئه)

(فالاول اضمم مطلقا ومايلى* آخره اكسر في مضى كعلي)

(واجعله من مضارع منفتحا* كينتحى المقول فيه ينتحا)

(والثانى التالي تا المطاوعه* كالاول اجعله بلا منازعه)

(وثالث الذي بهمز الوصل* كالاول اجعلنه كاستحل)

قد يحذف الفاعل لكونه معلوما او مجهولا او عظيما او حقيرا او لغير ذلك فينوب عنه فيما كان له من رفع واعتناء وغير ذلك المفعول به مسندا اليه فعل مهيئا بهيئة تنبيء عن النيابة او اسم في معناه وتهيئه الفعل لذلك بضم أوله مطلقا وفتح ما قبل آخره ان كان مضارعا وبكسره ان كان ماضيا ويشترك في الضم ثانى ما أوله تا المطاوعة كتعلم العلم وتسربل القميص وثالث ما اوله

همزة وصل كانطلق زيد واستمع الحديث واستخرج الشئ واستحلي الشرب

(واكسر اواشمم فاثلاثي اعل * عيناً وضم جا كبوع فاحتمل)

(وان بشكل خيف لبس يجتنب * وما لباع قد يري لنحو حب)

(وتلو ساكن انفعلت وانفعل * للكسر والاشمام والضم محل)

(ان تعتلل عيناهما فاعتيدا * في اعتادقل وانقادردا نقيدا)

اذا قصد بناء الفعل الماضي لما لم يسم فاعله وهو ثلاثي معتل العين كسر أوله ووليه ياء ساكنة كقولك في باع وقال بيع وقيل والاصل بيع وقول تحركت الفاء بكسرة العين وسكنت تخفيفا فسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها وانقلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة فصار اللفظ بما أصله الواو كاللفظ بما أصله الياء وكثير من العرب يشير الى الضم مع التلفظ بالكسرة ولا يغير الياء وقد قرأ بهذه اللغة

والجواب الحق ان ذلك اصله الضم ولكنه خفف بعد ذلك

(تنبيهات) (الاول) في كلامه اشعار بان فعل المفعول فرع عن فعل الفاعل وانه مغير عنه وهو مذهب الجمهور وقيل انه اصل بنفسه مشتق من المصدر للمفعول ابتداء وقد يشعر به قوله في التصريف وزد نحو ضمن (الثاني) ربما سكن المتصل بآخر فعل قال لو عصر منه البان والمسك انعصر وقال القطامي وهو في مداسهم فطاررا وقال رجم به الشيطان من هوائه (الثالث) قال ابن هشام قد يقتضي بناء الفعل للمفعول غير ماذكر من التغيير تغييراً جائزاً أو تغييراً واجبا فالاول كقافية البيت الثاني وهو وصل يجوز فيه اصل وكذا وعد وأعد ووفيت وأقيت والثاني كباقي نافية للثالث وعكسه نحو عفي قال الله تعالى فمن عفي له من شئ واما الياء فلا تغير في الماضي نحو رضي عن المسئ لانكسار ما قبلها اه وقال الشاطبي والثاني أي من الايرادين على الناظم انه ذكر هنا حكم الصحيح والمعتل العين من الخماسي خاصة وترك ذكر حكم المضاعف وما اعتلت لامه أو فاؤه ومعتل العين من الخماسي ولم يتبين ذلك مما ذكره هنا الا ترى ان المدغم ليس ماقبل آخره في الماضي بمكسور باطلاق فانك تقول في رد رد وفي أخر اخر وفي استقر استقر ولا يقتصر في المضارع المعتل العين على ضم الاول وفتح ماقبل الاخر بل يقلب كل من الواو والياء الفا نحو يقال ويباع يستقام ويستبان والمعتل الفاء بالواو يجوز قلب الواو فيه همزة تقول في وارا أوري وكذا نحو يبطر وهيلل يزاد فيه علي ما قاله قلب الياء واوا نحو بوطر وهوليل وما آخره من الماضي الفا تصير ياء كدعي ورمي في دعا ورما وما آخره من المضارع ياء أو واو تقلب الفا نحو يدعا ويرما في يدعوا ويرمي (فان قلت) هذه أحكام تصريفية لا تليق بهذا الباب فالمعتل يذكر في التصريف والمضاعف في الادغام (والجواب) انه جري فيما صنع علي عادة كثير ذكروا ما ذكر في هذا الباب وتركوا ما ترك الى التصريف

او نبه بما ذكر على ما ترك قوله (تا المطاوعة) سماها تاء المطاوعة والبنية بنفسها هي التي للمطاوعة لانها خاصة بتلك البنية فسميت بها واقتضى كلامه ان تاء المطاوعة هي اول حرف في الفعل لوصف التالي بها بانه الثاني وذلك لايكون الا في الماضي لان حرف المضارعة سابق لها في المضارع فلا يكون التالي لها فيه ثانياً فعلم أن التالي لتاء المطاوعة في المضارع باق على ما كان عليه في المبني للفاعل فتقول تتعلم وتباعد واورد عليه أن الحكم لا يتقيد بالمطاوعة بل الضابط التاء الزائدة قال ابن هشام قال الناظم تاء المطاوعة فخرج عن كلامه تاء نحو تقابل وتكلم فاحترز بانه بقوله تاء مزيدة وعلم أنه يدخل نحو تضرب فقيد بالماضي ولكن يرد على كلامه نحو ترمسه بمعني رمسه فالصواب أن يقول تاء زائدة مفتوح مابعدها او محرك مابعدها ولا يغنيه ذلك عن اشتراط الماضي لان تتخير وارد وأصله يتخيرك عمرو بالغيبة ثم صارت الغيبة خطابا للاسناد الى المخاطب قوله (وثالث الذي بهمز الوصل) تعين أن كلامه هنا في الماضي لان ألف الوصل لا تلحق المضارع ومثاله أيضاً مونس بذلك وذلك يعين بقاء ثالث المضارع في بناء المفعول على حالته في بناء الفاعل اذ لم يذكر مخالفة غير ما تقدم من ضم اوله وفتح ماقبل آخره قوله (اعل) خرج المعتل غير المعل كعور وصيد واعتور فان حكم ذلك حكم الصحيح كما قاله أبو حيان قوله (عيناً) اى فقط ليلا يرد مثل طوي ولوي من اللفيف فانه لا تعل عينه ليلا يقتضي اجتماع اعلالين في يطوي ويلوي قوله (وضم جا) * ان قيل لا حاجة اليه لان ضم أول الفعل مطلقاً قد علم من قوله فاول الفعل اضممن * فالجواب ان يجوز ان يكون ذكره ليلا يتوهم انه لا يجوز في هذا النوع لاقتصاره على ذكر الكسر والاشمام دون الضم لو فعل ذلك ويجوز أن يكون ذكره للتنبيه على قلته في هذا النوع ولهذا لم يقرأ به في السبعة وليبني عليه الكلام على امتناعه اذا أدي الي اللبس قوله (وان بشكل خيف لبس يجتنب) لم يتعرض سيبويه لاجتناب اللبس نافع وابن عامر والكسائي في بعض الافعال ويسمى اشماما وبعض العرب يخلص ضمة الفاء فتنقلب الياء واواً لسكونها بعد ضمة وتسلم الواو لسكونها بعد حركة تجانسها مثال ذلك في الياء قول الراجز انشد الفراء

ليت وهل ينفع شيئاً ليت *
ليت شبابا بوع فاشتريت

ومثل ذلك في ما اصله واو فسلمت قول الراجز حوكت على نيرين اذ تحاك * تختبط الشوك ولا تشاك وقد يعرض للكسرة أو الضمة التباس فعل المفعول بفعل الفاعل فيجيب حينئذ اخلاص الضمة نحو خفت مقصوداً به خشيت والاشمام واخلاص الكسرة في نحو طلت مقصوداً به غلبت في المطاولة ويجوز في فاء الثلاثي المضعف من الكسر والضم والاشمام ما جاء في فاء الثلاثي المعتل العين نحو حب الشئ

أوحب ومن اشم اشم وقرأ بعض القراء هذه بضاعتنا ردت الينا بكسر الراء وهذا معنى قولي وان بشكل خيف لبس يجتنب ومالباع قديرى لنحو حب فان كان الفعل المعتل العين على افتعل كاعتاد أوعلى انفعل كانقاد فعل بثالثه في بنائه لما لم يسم فاعله ما فعل باول باع وقال ولفظ همزة الوصل على حسب اللفظ بما قبل حرف العلة كقولك في اعتاد واتقاد اعتيد واتقيد

(وناب مصدر وظرف صرفا * وخصصا عن فاعل قد حذفا)

(كذاك حرف الجر والمجرور * كسير بي واليوم والمسير)

(ولاينوب بعض هذي ان وجد * في اللفظ مفعول به وقد يرد)

كقول بعض الفصحاء منشدا * لم يعن بالعلياء الا سيدا)

(ومثل ذا أيضا يجزى قوما * فاصدع بحق وتوقى اللوما)

(وعلما الكوفة مع ابى الحسن * في الحكم باطراد هذا حيث عن)

بل ظاهر كلامه جواز الاوجه الثلاثة ويؤيده ماحكاه ذو الرمة عن امة بني فلان غثنا ماشئنا لانه يقال غيث القوم قال الجوهري الغيث المطر وقد غاث الغيث الارض أصابها وغاث الله البلد يغيثها غيثاً وغيثت الارض تغاث غيثاً فهي أرض مغيثة ومغيوثة واما باب مختار ونحوه فلا يدل له لانه من باب الاجمال لا اللبس لكن قد علمت أن ذلك لا ينفع الناظم لانه لا يفرق بينهما فالاظهر في الجواب عنه ماقاله الحفيد من أن اللبس الواقع في نحو مختار وتضار لامندوحة عنه بخلاف الواقع فيما نحن فيه فان للمتكلم عنه مندوحة بان يشم أو يضم في خفت وبعت ويكسر في عقت اه لكن يبقى النظر فيه من وجه آخر وهو أن الالباس لا يقتضي الامتناع مطلقاً بل الامتناع الا بقرينة فان اراد الناظم الامتناع مطلقاً فهو مشكل وان اراد حيث لا قرينة فان وجدت جاز فهو ظاهر ولا يبعد أن هذا مراده فليتأمل * واعلم أن بعض مشائخ العرب كمل كلام الناظم هنا ونكت عليه بمخالفة س فقال * مثال ما الضم للبس مجتنب * فيه كطاولت فطلت في الغلب * ومثل زرت واجتنب كسر آلدي * يا ءي عين مثل دنت يافتي * كذا اذا كسر بواو قد اصل * في نحو خاف خفت للمفعول قل * وسيبويه لن يري اللبس اذا * عارض وجها موجباً ان ينبذا * واعلم أنه مما يؤيد الناظم ما مر من ضم الثاني التالي تاء المطاوعة وثالث ما بدئ بهمز الوصل فان ذلك انما هو لدفع اللبس والكل موافقون عليه وما سياتي في تفصيل ماينوب من المفاعيل فان الموضح نقل الاجماع على امتناع انابة الثاني في باب كسى اذا ألبس * (تنبيه) * قال ابن هشام قوله بشكل متعلق بخيف المتأخر عنه وهو نظير ان في الدار قام زيد يقم عمر فلينظر فيه قوله (وما لباع قديرى لنحو حب) قدروا في باب نعم وبيس أن حب منه ماهو مفتوح العين ومنه ماهو مضموم العين وهذا تنقل حركة عينه الى فائه وح اذا بنى للمفعول يحترز عن الضم ليلا يلتبس بالمبنى للفاعل وبهذا تعرف مافي كلام المرادي حيث قال انه لا يعرض في المضاعف اللبس مع انه يرد

أن نحو ردماضيا اذا بنى للمفعول يلتبس بأمر الجماعة بالرد والقياس أن يجتنب فيه الضم الا انه يشكل انه لم يجتنب فى قوله تعالي ولو ردوا لعادوا الا أن يقال الكلام حيث لا قرينة كما مر اشارة اليه (فان قلت) الذي ثبت لباع هو ثلاث لغات ففهوم كلامه ان اللغات الثلاث قليلة (قلت) مراده ما استقر لباع مما هو من خصائصها واخلاص الضم للباب كله قوله (وما لفاباع) الخ أورد عليه الشاطبي أنه قد جريان الاوجه الثلاثة في المعتل والمضاعف ثم قرر ذلك في الخماسي المعتل خاصة وأهمل تقريره في المضاعف نحو اشتد فأوهم انه لا تدخله الاوجه الثلاثة وأنه لا يقتصر فيه على ما قرره أولا من ضم ما قبل المضاعف وليس كذلك بل هي جارية فيه كما جرت في الثلاثى المضاعف ونقل عن ابن جني ما يدل لذلك ثم قال ويظهر من كلام الناظم هنا وفي التسهيل ان المضاعف ليس مع المعتل في درجة واحدة بل الاستعمال الاشمام والكسر في نحو رد قليل بالنسبة لنحو قيل ويلزم من ذلك قلته في نحو اشتد فترك ذكره لقلته قال فلا درك عليه في عبارة التقليل أى كقوله هنا قد يري وانما الدرك عليه في اعتقاده له لان غيره ممن هو اعرف منه بكلام العرب حكي أن المدغم والمعتل سواء وان كلامه يقتضي الاقتصار على الضم في همزة الوصل المذكورة لانه أطلق اولا ان أول الفعل يضم واقتصر هنا على جريان الوجوه الثلاثة فيما قبل العين قال وابن أبى الربيع قال ان الهمزة باقية على ضمها مطلقاً والذى يفهم من التسهيل أن همزة اختير تضم مع الضم وتشم مع الاشمام وتكسر مع الكسر قوله (وقابل من ظرف الخ) هذا متصل في المعنى بقوله ينوب مفعول به عن فاعل وكان الاولى تقديم هذا البيت وما بعده الى آخر الباب بعد البيت الاول لانه كلام في النائب وان لا يعترض بين أجزاء ذلك بالكلام على تغيير رافعه ومعنى القبول الاختصاص والتصرف فى الجميع كما يدل عليه قول القطر ما اختص وتصرف من ظرف الخ وقال ابن الخباز اشترط يحيي شمول الاختصاص لجميع ما ينوب عن الفاعل لما ذكرت نيابة المفعول به عن الفاعل اخذت في بيان ما يشاركه في النيابة عنه وهو المصدر والظرف المتصرفان المختصان والجار والمجرور كقولك سير بي وسير اليوم وسير المسير واحترزت بالتصرف مما لا يتصرف من المصادر نحو معاذ الله ومن الظرف نحو اذا واحترزت بالتخصيص من المبهم منهما نحو سرت سيرا ووقتا فان نيابتهما عن الفاعل لا تفيد اذ لا يحصل بذكرهما مزيد على ما فهم من الفعل بخلاف ما يكون مختصا نحو سرت سيراً شديداً ووقتا مباركا فان ذكرهما يبين معنى لا يفهم بمجرد ذكر الفعل فاسناده اليهما غير خال من فائدة وينبغي ان يفهم من الاشارة في قولى كذلك حرف الجر والمجرور ان الصالح للنيابة من حروف الجر هو ما لا يلزم وجها واحداً في الاستعمال كالباء واللام ومن والى وعن وعلى

وفي لا ما يلزم وجها واحداً
كمذهب والكاف وما خص
بقسم أو استثناء ولا يجيز غير
الاخفش من البصريين ان
ينوب غير المفعول به وهو موجود
واجاز ذلك الاخفش
والكوفون ويؤيد مذهبهم
قراءة ابي جعفر ليجزي قوما
بما كانوا يكسبون فاسند ليجزي
الي الجار والمجرور ونصب قوم
وهو مفعول به ومثل هذه القراءة
قول الراجز لم يعن بالعلياء الا
سيدا * ولا شجي ذا الغى الا
ذو هدي ومثله قول الاخر
ليس مثيبا امرؤا مثبه *
للصالحات متناس ذنبه
(وانما يرضى المثيب ربه *
ما دام معنيا بذكر قلبه)
(وباتفاق قد ينوب الثاني من *
باب كسي فيما التباسه امن)
(في باب ظن وأري المنع اشتهر *
ولا أرى منعا اذا القصد ظهر)
(وقول قوم قد ينوب خبر *
من باب كان مفرد لا ينصر)

اذ قال * وللمكان والمصادر الاول * والاختصاص شرط كلها شمل * وليس
بمستقيم لقولهم صيد عليهم يومان وجوابه أن الضمير في كلها انما يعود على
المصادر اه وفيه أن الاختصاص في سير عليه يومان بتقييد الفعل بعليه كما
ذكره الشارح وقال ابن هشام في الحواشي الظرف له شرطان التصرف نحو سير
اذو اذا على الاصح وعند وبين اتفاقا وحصول الفائدة اما بتقييد الفعل بغيره
نحو سير بزيد فرسخان واما بالاختصاص وهو اما بأل نحو صيم اليوم
او بالاضافة نحو يوم الخميس أو بالصفة نحو زمن طويل او بالعلمية نحو الجمعة
والخميس والمصدر له شرطان التصرف نحو معاذ الله وحصول الفائدة
بوجه من الاوجه الثلاثة الاول نحو سير سير الابل أو السير أو سير شديد
والجار والمجرور شرطه أمران التصرف نحو جرت السبعة التي قصرتها العرب
على جر الظاهر وحصول الفائدة اما بالاختصاص بأحد الاوجه المذكورة
نحو سير بأبيك أو بالرجل أو برجل حسن أو بالعلمية نحو سير بزيد واما
بتقييد الفعل بغيره نحو سير في طريق سيراً شديداً ولم اجد ذكر شرطي
الجار والمجرور الا ان ابن الناظم أطلق اشتراط التخصيص أو التقييد
المذكورين ولا أرى ذلك في الصدر بل لابد من كون المصدر مختصاً
لان أحد شطري الجملة لا يجوز أن يكون مستفاداً من الشطر الاخر وقال
أيضاً فهم من قوله وقابل أن من الاسماء ما لا يقبل وذلك اما لمانع صناعي
او لمانع معنوي فالاول هو أن يكون الظرف أو المصدر غير متصرفين
كسبحان الله وحنانيك وعندك واذ واذا قال النحاة لان اقامتهما مقام الفاعل
يقتضي خروجهما عما أوجب لهما من النصب وقال ابن الناظم لان في اقامة
الظرف والمصدر تجوزاً باسناد الفعل اليهما فما كان منهما متصرفا فانه يقبل
اسناد الفعل حقيقة فصح اسناده اليه مجازاً يعني أنه يجوز أعجبني يوم الخميس
وأغضبني ضرب زيد لعمر فصح لذلك صيم يوم الخميس وضرب ضرب
شديد قال وما كان منها غير متصرف فانه لا يقبل الاسناد اليه حقيقة فلا

يقبله مجازاً والثاني ضابطه أن يكونا مبهمين فانهما حينما يفيدا ما أفاده العامل فان العامل يدل بالالتزام على زمن ما ومكان ما وبالتضمن على حدث ما وقال ابن الناظم ان الشرط أحد أمرين اما اختصاص النائب واما تقييد الفعل بغيره ومثل للاول بنحو ضرب ضرب شديد وجلس امام الامير ورضي عن المسيء ومثل للثاني بنحو سير بزيد يومان وسير بهند فرسخ والذي يظهر أن هذا من نوع المختص لانه زائد على المعنى الذي يفهمه الفعل وشبهه فالفائدة الحاصلة منه غير الفائدة الحاصلة من العامل * فان قيل فان الذهن يشهد بان لا يخلوا عن سير فرسخ وصوم يومين فلولا التقييد المذكور لم يفد فصح ماقاله * قلت وارد عليك في نحو ضرب ضرب شديد ورضي عن المسيء فان العادة تقتضي أن الوقت لا يخلوا عن وجود ضرب شديد في الدنيا وهو قد مثل بذلك فان كان ماذكرته قادحا فاقدح في مثاله وأما عن المسيء فلا اشكال عليه فيه لان أل للعهد فيه في مسيء خاص اه وقال أيضاً ينبغي ان لا يمنع ضرب ضرب ونحوه لان الثاني أفاد تحقيق الاول وأنه ليس على المجاز وهذا معنى لم يفده الاول فهو كالمصدر النوعي والابطل قولهم انه لرفع المجاز *(تنبيهات)* (الاول) قال الدماميني في شرح التسهيل أجاز ابن السراج ان يقال جلس تريد جلس هو اي مكان وينبغي أن يقيد محل الخلاف في نيابة الظرف المنوي بمثل هذه الصورة فأما اذا قيل أجلس اليوم أحد في المسجد الجامع فقلت جلس تريد جلس ذلك المكان المتقدم ذكره فلا يتوقف في جوازه احد ويكون محل الخلاف ان تقول جلس من غير تقدم ذكر مكان كما في مسئلة المصدر فان بعض النحاة اجاز ضرب علي أن يكون النائب ضمير المصدر وبعضهم يمنعه لعدم الفائدة ومحل الخلاف فيها ينبغي أن يكون مقيداً بما اذا لم يات بعض ضمير المصدر مخصص له كقوله وقالت متى يخل عليك ويعتلل *المراد يعتلل هو اي اعتلال أو التقدير اعتلال عليك فحذف عليك المصحح لنيابة الضمير المستتر لوجود الدلالة عليها اه

(وناب تمييز لدي الكسائي * لشاهد عن القياس نادي)

نيابة المفعول الاول من كل باب جائزة بلا خلاف وكذا نيابة الثاني من باب كسى واما نيابة الثاني من باب ظن فاكثر النحويين يمنعها والصحيح اجازة

وفى التوضيح والمغني مايوافقه في هذا وتلخص ان المصدر والظرف سواء في جواز نيابة ضميرهما وان الفرق في ضمير المصدر بين ان يدل عليه او غيره وأن المدار على المخصص وجود القرينة وبه يعرف ما في المرادي وقد ذكر في المغني أيضاً ما يقتضي انه لا فرق في التخصيص بين ان يكون بلفظ ظاهر اومقدر فقال اجازوا سير بزيد سير بتقدير الصفة اي واحد والا لم يفده لكن تقدير الصفة هنا وهي الفائدة بدونها مع تقييد الفعل مما يشكل كما قال الشهاب على اطلاق قول الشارح او تقييد الفعل بدونه ومما يدل على ان حصول الفائدة بتقييد الفعل لا يطرد ان الظاهر في نحو قولك اعتقد في زيد امر واثبت له شئ عدم الفائدة مع تقييد الفعل فيه واما قوله تعالى فمن عفى له من اخيه شئ فالمراد شئ ما من العفو كثيرا كان او يسيراً وليس هذا لمجرد التاكيد كما قاله الدماميني في شرح التسهيل وبه يسقط قول المنكت قولهم لابد في المصدر النائب من الاختصاص خطا لانه قد يكون المراد الابهام فينوب ومثل بالاية وقدم عن ابن هشام في الحواشي انه لابد في نيابة المصدر من الاختصاص ولا يكفي تقييد الفعل (الثاني) مذهب الجمهور ان النائب انما هو المجرور لا المجموع ولا الجار خلافا للفراء ذهب الي ان النائب الجار فقط (الثالث) في البخارى في قوله تعالى سئ بهم اي ساء ظنه بقومه وضاق بأضيافه قال ابن هشام فقوله تعالى بهم متعلق بساء لا بظنه والا لم ينب لانه ليس معمول الفعل ولما حذف المفعول اقيم الجار والمجرور ولا ضمير في الفعل ولا يجوز أن في ساء ضمير النبي لانه ان كان الاصل ساءه الله بهم فهذا يظهر انه ليس بمراد وعلي هذا الوجه فالباء اما سببية او لمجرد التعدية وان قدر ساءه قومه بهم فالفاعل لا يكون المفعول على هذا الوجه وفى كلام البخارى نظر من وجهين احدهما تخالف الضمائر والاصل توافقها والثاني ان القوم لم يتقدم لهم فى سورة هود ذكر وهذا اول القصة فكيف يعود الضمير من سئ بهم على القوم وانما الظاهر انه للرسل وهو انما ذكر هذا التفسير في سورة هود

ذلك اذا امن اللبس وكذلك الثالث من باب اعلم وحكي ابن السراج ان قوما يجيزون نيابة خبر كان المفرد وهو فاسد لعدم الفائدة ولاستلزامه اخباراً عن غير مذكور ولا مقدر وحكي الكسائي خذه مطيوبة به

(الرابع) النائب في قوله تعالى وان تعدل كل عدل لا يوخذ منها الجار والمجرور لا ضمير كل لان انتصابها على المصدر والذي يوخذ المعدول به لا العدل فلا يصح ان يقال الذي لا يوخذ كل عدل وهذا بخلاف قوله تعالى ولا يوخذ منها عدل فانه المفدي به اشار لذلك في الكافي وبحث معه فانه يجوز اسناد يوخذ الى ضمير العدل على وجه الاستخدام بان يراد من الضمير معنى العدل الاخر وهو المفدى به (الخامس) اختلفوا في المختار للنيابة بعد المفعول وهو مذكور في الشروح ويرد على ابن معط في اختيار اقامة المجرور فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة (السادس) اقتصاره على نيابة ما ذكر يقتضي ان غيرها لا ينوب وقال الشارح في اوائل باب الحال ان المفعول له كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول المطلق في انهن لا يلازمن الفضلية بل يتحولن عمداً وانك تقول في قمت اجلالك قيم لاجلالك كما تقول في ضربت زيداً واعتكفت يوم الجمعة وسرت سيراً طويلا ضرب زيد واعتكف يوم الجمعة وسير سير طويل قال ابن هشام ولا ادري ما الذي أوجب له الرجوع به الى ذكر اللام حالة البناء للمفعول وهلا لزم ذلك في المفعول فيه أيضاً فرجع بقي معه قوله (ولا ينوب بعض هذي ان وجد في اللفظ مفعول به) احترز بقوله في اللفظ عما لو وجد في المعنى بان كان الفعل يطلب المفعول به لكنه لم يذكر في اللفظ فلا تمنع انابة غيره وشمل المفعول به على التوسع وفي التسهيل ولا تمتنع نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل اه وقال ابن هشام في الحواشي قوله ان وجد قالوا ابلغ من هذا وهو ان المسرح لفظا لا تقديراً لا ينوب مع وجود المسرح لفظا وتقديراً قال منا الذي اختير الرجال سماحه ومن ثم قال س في ادخل القبر زيداً وادخل فوه الحجر انه انما يصح على القلب يعني على من قال ادخلت القنسوة في رأسي ليصير الثاني هو المصرح لفظا وتقديراً بل قال ابن عصفور ابلغ من هذا قال عندي انه في باب اعلم لا يقام الا الاول وان كنت في باب ظن اجيز اقامة الثاني كما اجيزه في باب

نفس ومن الموجوع راسه
والمسفوه رأيه وأجاز في امتلات
الدار رجالا امتلئ رجال

(وما سوي النائب مما علقا*
بالرافع النصب له محققا)

(كاعلم النعمان بشراً محرما*
واعطي المكسو ثوبا درهما)

كسي لان الاول هو المفعول الصحيح بخلاف الثاني فان اصلهما المبتدا والخبر فهما في الاصل مسند ومسند اليه فصار ذلك كاجتماع المفعول به مع غيره قوله (وقد يرد) لم يرد الا مع الجار والمجرور فقط وبينه وبين المفعول به المصرح أي مناسبة فلا ينبغي أن يتعدي ذلك قوله (باب كسي فيما التباسه أمن) * ان قلت كسي لا يكون معها الباس لان المكسو لا يلبس بالمكسو به * قلت انما مراده ما يتعدي لاثنين ثانيهما غير الاول قطعاً * فان قلت فما حكم باب اختار * قلت لم يهمله ولكنه مفهوم من قوله ولا ينوب بعض هذي البيت * فان قلت انما ذاك حيث ذكر الجار * قلت واذا حذف فهو مقدر لانه الاصل فالمنع أيضاً على أن الناظم لا يفرق بين باب كسي وبين اخترت زيداً القوم فالمراد دخوله لا خروجه وقال ابن هشام قد يقال في اقامة الثاني نظر وان امن الالباس لانه يصير من حيث هو مفعول ثان يستحق التاخير ومن حيث هو نائب عن الفاعل يستحق التقديم والشيء الواحد في الان الواحد لا يستحق الشيء ونقيضه وهم قد ردوا على الكوفيين حيث قالوا بالترافع بهذا وقد يقال لو كان ذلك مبطلا لم يجز ما اعطيت الدرهم الا زيداً ولا الدرهم أعطيته زيداً قوله (في باب ظن وأرى) الخ قال ابن هشام في التوضيح والمفعول الثاني في باب ظن قال قوم يمتنع مطلقاً للالباس في النكرتين والمعرفتين ولعود الضمير على المؤخر ان كان الثاني نكرة لان الغالب كونه مشتقاً وهو ح شبيه بالفاعل لانه مسند اليه فرتبته التقديم وقيل يجوز ان لم يلبس ولم يكن جملة اه بتغيير وقوله ولعود الضمير اي لجواز عود الضمير اذ لا قائل بايجاب ذكر الثاني في موضعه بل الاصل عند نيابته عن الفاعل تقديمه وبهذا وقول الموضح وهو ح شبيه بالفاعل يندفع قول الشهاب في حواشي الاشموني يمكن أن يجاب بمنع تاخيره نية لانه من حيث كونه المفعول الاول رتبته التقدم على أن هذا لا ينتج المنع مطلقاً لجواز اقامة الثاني مع ايجاب ذكره في موضعه لانتفاء المحذور ح اه وقول التوضيح

(ورفع مفعول به لا يلتبس * مع نصب فاعل رووا فلا تقس) كما لا يكون للفعل الا فاعل واحد كذلك لا ينوب عن الفاعل الا شيء واحد اما ظاهر واما مضمر وما سواه مما يتعلق بالرافع فمنصوب لفظاً ان لم يكن

لم يكن جملة لم يرد او شبهها كما في التسهيل لان شبه الجملة الجار والمجرور وفي منع اقامتها نظر لما تقدم من انابتها وتخصيص الجواز بغير ما هنا يحتاج للفرق وقال ابن هشام في الحواشي وأما الثاني من باب أري فان ابن الناظم تبعاً لابيه في شرح الكافية زعم أن فيه الخلاف الذي في باب ظن وعندي أنه لا يلزم من القول بالمنع في ثاني باب ظن القول به في ثاني باب أري لان العلة مفقودة وهو أن يصير الشيء خبراً ومخبراً عنه وقال ابن عصفور لا يقام في باب أعلم الا الاول لانه اذا اجتمع المفعول به وغيره تعين المفعول به ومفعولية الاول من الثلاثة حقيقة بخلاف مفعولية غيره * فان قيل هذا يمنع اقامة الاول من باب ظن فليس بشيء لانهما قد تكافئا فهو كما لو اجتمع ظرفان او ظرف ومصدر *(تنبيه)* قال الشاطبي ظاهر اطلاقهم امتناع نيابة الثاني عند خوف اللبس وان التزمت المرتبة وهو مما ينبغي أن يبحث عنه في باب علم وأري على رأي الناظم فقد قال بعض المتأخرين ينبغي أن ينظر هل يستظهر على اللبس بحفظ المرتبة كما قد عمل ذلك في التباس الفاعل بالمفعول فيوضع المرفوع في رتبته من المفعولات حتى يتبين بموضعه أنه الاول والثاني أو الثالث وما قاله هذا المتأخر يفتقر الى السماع فان القول بحفظ الرتبة اذا التبس الفاعل والمفعول لا يصح الا أن يبنى على السماع والا كان وضعاً مستانفاً فكذلك هنا وحيث اطلق الناس هنا المنع مع اللبس ولم يلتفتوا الى اعتبار المرتبة كما التفتوا اليها في الفاعل والمفعول والمبتدا والخبر دل على أنه غير ملتفت اليه عند العرب اه وفي الرضى والذي أري أنه يجوز قياساً نيابته يعني الثاني من باب ظن عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس يرفع مع الزام كل من المفعولين رتبته ثم ذكر ذلك في ثاني مفعولي اعطي قال الشهاب واعلم انه قد تقرر في باب الابتداء وجوب تقديم المبتدا اذا خيف التباسه بالخبر بان كانا معرفتين واستثنوا نحو ابو حنيفة أبو يوسف مما يندفع عنه اللبس لمعرفة فانه للعلم بأن أبا حنيفة هو الاعلى فهو المشبه به فيكون هو الخبر وابو يوسف

جاراً ومجروراً وان يكنه فمنصوب محلا وقد يحملهم ظهور المعني علي اعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به باعراب الاخر كقولهم خرق الثوب المسمار ومنه قول الاخطل

مثل القنافذ هداجون قد بلغت
نجران او بلغت سوآتهم هجر

باب اشتغال العامل على المعمول

(ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه أو المحل)

(فالسابق انصبه بفعل اضمرا * حتما موافقا لما قد اظهرا)

(والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما)

حاصل مافي هذه الابيات انه اذا تقدم اسم على فعل صالح لنصبه لفظاً او محلا وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله فى ضميره فذلك الاسم السابق ينصب بفعل لا يظهر موافق للمشغول معني والنصب لازم بعد مايختص بالافعال نحو ان زيداً لقيته فاضربه وحيثما عمراً لقيته فاهنه

(وان تلا السابق ما بالابتدا * يختص فالرفع التزمه أبدا)

(كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ماقبله معمول مابعد وجد)

حاصل ما اشير اليه هنا الاعلام بما يمنع نصب الاسم الذي شغل عنه الفعل بضميره والمانع من هو المبتدا فهل يوخذ من ذلك أنه لو كان أحد المفعولين حراً والاخر رقيقاً وعلم احدهما من الاخر جاز انابة الثانى الذي هو الرقيق اذ يعلم أنه الثانى الماخوذ تقدم او تأخر نحو اعطى بشر زيداً اذا كان الرقيق هو بشر فيعلم أنه الثاني وانه الماخوذ مطلقا ولا يبعد اخذ ذلك مما ذكر وقد يفرق وقال أيضاً قد يتوهم انه لو كان المفعول الثاني مؤنثا وانث الفعل ان يدفع الالتباس وليس كذلك لان غاية مايدل عليه تانيث الفعل ان المؤنث هو النائب ولا يلزم من كونه النائب انه المفعول الثاني لجواز انه الاول ولو ظاهر قوله (وماسوى النائب مما علقا بالرافع النصب له محققا) اراد رافع النائب لا الفاعل فلم يحتج الي استثناء الفاعل والمشبه به وهو اسم كان واخواتها كما فعل فى التسهيل ﴿فان قلت﴾ فقد جاز واسلب زيد ثوبه وثوبه بالنصب والرفع ﴿قلت﴾ النصب على انه مفعول ثان لان سلب يتعدى لاثنين والرفع على بدل الاشتمال قال ابن هشام اذا رفع على البدلية فاين المفعول الثاني ح واعلم ان المصنف قال فى شرح هذا البيت من الكافية كما لا يكون للفعل الا فاعل واحد لا ينوب عن الفاعل الا شئ واحد اما ظاهر او مضمر وماسواه مما يتعلق بالرافع فمنصوب لفظا ان لم يكن جاراً ومجروراً وان يكنه فمنصوب محلا اه قال ابن هشام هذا البيت كان يمكنه الاستغناء عنه وذلك لان ذكرنا ان قوله فى باب الفاعل وبعد فعل فاعل يمكن ان يوخذ منه معني الوحدة ثم قال فى هذا الباب فيماله

اشتغال العامل عن المعمول

قوله (ان مضمر اسم سابق فعلا شغل) قال الرضي وقد يتوالي اسمان منصوبان لمقدر أو اكثر نحو زيداً اخاه ضربته أي اهنت زيداً ضربت اخاه وزيداً اخاه غلامه ضربته أي لابست زيداً اهنت اخاه ضربت غلامه اه ومحل الجواز ان كان الناصب المقدر متعدداً بعدد المشغول عنه فان كان الناصب الاكثر فعلا واحداً مقدراً امتنع الا عند الاخفش وقال ابن هشام ويكون اكثر من مضمر على مايقتضيه القياس نحو زيداً الدرهم اعطيته

اياه فيكون مفسره اكثر من واحد ضرورة وبه يعلم ما في كلام الشاطبي المنقول في حواشي الشارح للشهاب وقال ابن هشام أيضاً كنت اسئل هل يقع الاشتغال على اكثر من اسم فلا اجد مجيباً ثم اخرجت النقل بجواز ذلك من مسئلتين المسئلة الاولى انت زيداً ضربته قال الاخفش الارجح في زيد النصب بفعل محذوف رافع للضمير والاصل اضربت زيداً ضربته وانما ترجح النصب لاجل الاستفهام وقال س الارجح الرفع لان الاستفهام قد حيل بينه وبين الفعل بشيئين فبعد عنه فاتفق الرجلان على جواز الاشتغال وانما اختلفا في الرجحان وعدمه واتفقا على انك ان فصلت بظرف أو مجرور لم يكن الفصل به قادحا المسئلة الثانية ازيداً اخاه تضربه بتاء الخطاب أو يضربه عمرو النقل فيها انك تنصب الاخ بفعل مضمر يفسره تضربه وتنصب زيداً بفعل آخر يفسره المضمر الذي نصب الاخ لان المضمر الذي قد نصب الاخ قد فسره العامل وعرف واستبان حتى صار كالظاهر فهو مفسر لما بعده ومفسر لما قبله فلو قلت يضربه بياء الغائب على اسناد الفعل الي ضمير احد الاسمين رفعت صاحب الضمير المرفوع بفعل مفسر بالظاهر ناصب لصاحب الضمير المنصوب فهذه المسئلة الاخيرة اقتضت اشتغالا عن اسمين وقال أيضاً في كلام ابى الفتح في القدماء يقتضي قد يقع في التركيب الواحد اشتغال فعلين عن اسمين وان يكون احد الفعلين المفسرين غير مذكور معه المعمول الذي هو نظير المعمول المحذوف وذلك بشرط كون اضمار الفعل الاخر الذي ذكر مع التفسير ضميره واجبا له تقدير الفعل المحذوف الذى له العمل في ذلك الظاهر المقدر بحث ذلك فى اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وتقييد الشاغل بكونه ضميراً باعتبار السعة وقد يكون اسما ظاهراً نحو زيداً ضربت زيداً قال الشاعر اذا الوحش ضم الوحش من ضلالتها * سواقط من حر وقد كان اظهرا ويجوز حذف الضمير الشاغل لكنه قبيح لما فيه من ذلك شيئان احدهما أن يتقدم على الاسم ما هو مختص بالابتدا كاذا المفاجأة وليتما كقولك أتيت فاذا زيد يضربه عمرو وليتما بشر زرته فلو نصبت زيداً او بشراً لم يجز لان اذا المفاجأة لا يليها فعل ولا معمول فعل ظاهر ولا مضمر وانما يليها مبتدا او خبر مبتدا وان المفتوحة مؤولة بمبتدا او ان المكسورة لان الكلام معها بمنزلة مبتدا وخبر فلو نصب الاسم المذكور بعدها لكانت الجملة التى وليتها فعلية وذلك مخالف لاستعمال العرب وقد غفل عن هذا كثير من النحاة فاجاز النصب فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ولا سبيل الى جوازه وكذلك ليت المقرونة بما لا يليها فعل ولا معمول فعل لان ما حين قرنت بها لم تزل اختصاصها بالاسماء فلذلك ساغ فيها وجدها الاعمال وترك الاعمال وقد بينت ذلك فى باب ان فاعمالها

لبقاء اختصاصها وترك اعمالها
الحاق لها باخواتها فلو نصب
الاسم المذكور بعدها بفعل مضمر
لكان ذلك تركا لاختصاصها
بالاسماء وهو خلاف كلام العرب
والثاني من معاني النصب ان
يكون بين الاسم والفعل احد
الاشياء التي لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها كالاستفهام وما النافية
ولام الابتداء وادوات الشرط
كقولك زيد هل رأيته وعمرو
متى لقيته وخالد ما صحبته وبشر
لاحبه والحق ان الفيته افلحت
فالرفع بالابتداء تعين في زيد وعمرو
وخالد وبشر والحق لتقدمها
على الاستفهام وما النافية ولام
الابتداء وادوات الشرط
وجميعها لا يعمل ما بعدها فيما
قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا
لان المفسر في هذا الباب بدل
من اللفظ بالمفسر

(وتلو الاستفهام لا بالهمز * كتلو ان في الحكم دون فرز)
(فأين خالدا تراه مثل ان *

الثهيئة والقطع صرح به السعد في باب الانشاء وعلل به قبح هل زيدا
ضربت دون امتناعه وخرج بقوله سابق المشتغل عنه متأخرا نحو ضربته
زيدا على ابدال الظاهر من المضمر وضربته زيد على الابتداء وتقديم الجملة
خبر ويتبادر من الشغل عنه احتياجه اليه فيخرج عنه المستغني عن ما بعده
كزيد في الدار فاضربه وجواز اعمال ذلك المشتغل بالضمير فيما قبله والا لم
يكن الضمير شاغلا عنه اذ هو لا يصح ان يطلبه وهذا معنى قولهم لو سلط
عليه لنصبه فخرج نحو زيدا احسنه وزيد هل ضربته لان فعل التعجب
لا يتقدم عليه معموله لذاته والواقع بعد هل لا يتقدم عليه معموله لهذا
العارض وهو هل وكذا اذا كان مانع معنوي نحو وكل شيء فعلوه في الزبر
اذ لا يتسلط هذا العامل لمانع المعنى لا الصناعة فالموانع اذن ثلاثة مانع
في نفس العامل ومانع قارن العامل وهما صناعيان ومانع معنوي وتعميم المانع
بحيث يشمل العارض هو مقتضى قول الناظم وسو في ذا الباب وصفا اذا عمل
بالفعل ان لم يك مانع حصل لانه احترز عن الوصف الواقع صلة لال والمانع
فيه غير ذاتي لكن هذا يقتضي خروج مسائل وجوب الرفع عن الاشتغال
الا ان يقال ذلك شرط للنصب بما يفسره الوصف لا لعده من الاشتغال
وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الفاكهي وسنذكر شيئا من ذلك
هنا واطلاق الفعل وقيده ابن عصفور بالمتصرف وفيه نظر لان من اجاز تقدم
خبر ليس جوز الاشتغال وجعل منه ازيدا لست مثله أي ابا بنت زيدا ومن
هؤلاء س فليس هذا بشرط عنده وانما امتنع الاشتغال في زيدا احسنه لان
فعل التعجب لا يتقدم معموله عليه لا لجموده وخرج بالفعل نحو زيد انه فاضل
وقد استثنى من هذا المفهوم الوصف فقال وسو في ذا الباب البيت وهذا احسن
من قول ابن هشام انه جار مجرى التصوير لا مجري التقييد الا تراه قال في
الترجمة اشتغال العامل عن المعمول ولم يقيده بالفعل وقال بعد ذلك وسو
في ذا الباب البيت اه واقتصر على اشتغال الفعل الذي يقتضي وزاد في

التسهيل اشتغال ما يقتضي فقال وان رفع المشغول شاغله لفظا أو تقديرا فحكمه في تفسير رافع الاسم السابق حكمه في تفسير ناصبه اه وفيه ان المشتغل بالضمير لا يصح ان يتسلط على ماقبله لو فرغ لان المرفوع لا يتقدم فالمانع فيه ذاتي ولذا خص بعضهم باب الاشتغال بالمنصوبات ووقع للجلال السيوطي في النكت تناقض لانه ذكر ان الترجمة بالاشتغال اعم واستحسنها على الترجمة بالمنصوبات على شريطة التفسير ثم اعترض على ذكر مسائل وجوب الرفع بان ضابط الباب لا يصدق عليها * واعلم ان الناظم قال في شرح التسهيل مالا يعمل لا يفسر عاملا على الوجه المعتبر في هذا الباب وهو كون المشغول عوضا في اللفظ من العامل المضمر دليلا عليه الى ان قال فلو قصدت الدلالة دون التعويض لم تكن المسئلة من باب الاشتغال والحاصل ان المجعول دليلا دون التعويض لا يلزم صلاحيته للعمل اه وقضيته صحة النصب في نحو زيدا ما احسنه اذا لم يكن من باب الاشتغال وبه يندفع الاشكال عما يقع من تخريج بعض التراكيب المنصوبة بمحذوف لا يصح عمل ما يفسره فيه لكن يئول الامر الى مجرد امر لفظي لان الممنوع خصوص اطلاق لفظ الاشتغال ومعناه حاصل فتدبر

قوله (شغل عنه بنصب لفظه) يحتمل ثلاثة أوجه (احدها) ان يكون مثال نصب لفظه زيدا ضربته ونصب محله زيدا مررت به على ان الضمير راجع الى الاسم السابق وبيانه في المثال الثاني ان العامل لو عمل في الاول احتاج لواسطة الباء فكان المنصوب حينئذ المحل لا اللفظ (الثاني) ان يكون المثالان بعينهما والضمير للضمير وسمى الذي وصل اليه بنفسه منصوب اللفظ بمعنى انه لم يوصله اليه موصل وانه لا اعراب له الا النصب (والثالث) ان يكون المثالان زيدا ضربته وهذا ضربته والضمير راجع الى الاسم السابق كما في الوجه الاول وكان هذا الثالث مقصودا وفيه تشغيب فكان مستغنيا عنه قال ابن هشام ومقتضى قوله شغل عنه عن نصب لفظه أو المحل

زيدا دعوته يعين ولا يمن قد تقدم ان ان مما يختص بالفعل وان نصب الاسم بعدها وبعد غيرها من المختصات بالفعل لازم فلذلك احلت هنا على ان فبينت على ان ما يتلوا استفهاما بغير الهمزة كالذي يتلوا ان في لزوم النصب فاذا قلت متى زيدا القيته وهل عمرا احدثته واين بكرا فارقته تعين النصب فلو كان الاستفهام بالهمزة لم يتعين النصب لكنه يكون مختارا هذا هو الصحيح ومن حكم بتسوية الهمزة بغيرها فقد خالف سيبويه وان زعم انه موافقه

ان جهة نصب الشاغل والمشتغل عنه واحدة وهو الحق وعن بعضهم اجازة النصب في زيد ضربت ضربه وقد رمائث زيداً ضربت ضربه وكذا اذا قيل زيد قمت اكرامه وزيد جلست عنده وزيد قمت واياه ويقدرا كرمت قمت اكرامه ولابست زيداً جلست عنده وصاحبت زيداً قمت واياه اه وبه يعلم مافي قول الشاطبي ان الناظم ترك اشتراط اتحاد جهة النصب للخلاف فيها اه وكيف يتوهم ان المصنف لايشترط هذا وهو يشترط ان يكون المشتغل جائز العمل فيما قبله وجلست من قوله زيداً جلست عنده لا يمكن ان يعمل في زيد وقس عليه وقال ابن هشام شمل قوله بنصب جهات النصب كلها كزيداً ضربته يوم الجمعة اعتكفت فيه اجلالك قمت له والنيل سرت واياه قياما قمته ولا يصح في الحال والتمييز لانهما لا يضمران وينبغي عندي ان لا يقدم على تجويز الاشتغال في غير المفعول به من المنصوبات وابعدها عن الصواب والنيل سرت لانه يقتضي البداءة بالواو في أول الجملة وهي شبيهة بواو العطف وان ذهبت تحذفها في الاشتغال كما حذفت العامل فالمفعول معه لا يرد بغير واو لانه لا يتقدم المفعول معه على عامله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وعن ثعلب انه لا يقدم المفعول معه فيأتي هذا مانعا

(تنبيه) من خفي امثلة الاشتغال رب رجل لقيته ويجب ان يقدر فيه المفسر مؤخراً عن معموله واخفى منه لا رجل اكرمته اذا لم يقدرا كرمته صفة ذكره في النهاية واما الاول فذكره جماعة قوله (فالسابق انصبه) شرط المنصوب في هذا الباب الاختصاص ليصح رفعه بالابتداء ولهذا اعترض ابن الشجري قول الفارسي في ورهبانية ابتدعوها انه من باب والانعام خلقها لكم والمشهور انه عطف على ماقبله وابتدعوها صفة وانما امتنع أبو علي من ذلك لان ماجعله الله لا يبتدعونه ولان في قلوبهم يابى ذلك لان الرهبانية التوحش والانفراد وليس ذلك في القلب وجواب الاول ان ابتدعوها معناه شرعوها لانفسهم لا خلقوها ثم انه اذا كان

(واختير نصب قبل فعل ذي طلب * وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب)

(وبعد عاطف بلا فصل على * معمول فعل مستقر أولا)

(وان تلا المعطوف فعلا مخبرا * به عن اسم فاعطفن مخيرا)

(بغير ترجيح كزيدا قترب * وعمرو اوعمرا اراه ذا طرب)

(والرفع في غير الذي مر رجح * فما ابيح افعل ودع ما لم يبح

للنصب اسباب يترجح بها على الرفع في هذا الباب منها ان يكون الفعل المشغول بضمير الاسم السابق فعل امر أو دعاء أو نهي نحو زيداً اكرمه ويالله

بمعني خلقوها انما يمتنع العطف علي اصول المعتزلة وأبو علي منهم ان ما يفعله العبد مقدور له فلا يفعله الله لاستحالة مقدور بين قادرين وجواب الثاني انه على حذف مضاف أي وحب رهبانية وتكلم علي هذه الاية فى الجهة السادسة من المغني بكلام مجمل وقيد اشتراط الاختصاص في الاسم المنصوب اهملوه هنا قوله (اضمر احتما) لان المذكور كالعوض من المحذوف والجمع ينافي العوضية لان معناه انه نائب عنه في اللفظ ومع الجمع تستحيل النيابة فى اللفظ ومراد الشارح بقوله ولا يجمع بين البدل والمبدول منه البدل اللغوي وهذا وجهه فاندفع ان الجمع بين البدل والمبدل منه ثابت لغة وبلاغة وبانه ما المانع من الجمع تاكيداً وقال بعضهم في رد هذا التوكيد ينافي الحذف فيه نظر لان المنافات ممنوعة كما مر في باب الموصول ولانه ليس المراد انه مع الحذف يكون توكيداً بل مع الذكر وعند الحذف يتمحض للبدل فتدبر واما انى رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين فرأيت الثاني تاكيد للاول واما في هذا الباب فالثانى اصل تاسيس وتقدير آخر قبله امر صناعى قاله الشاطبي واطلق في الاضمار اشارة الى جواز تقديره قبل الاسم وبعده وقد يجب التاخير كما تقدم قوله (موافق لما قد اظهرا) الوجه ان تحمل الموافقة على الموافقة بوجه ما ولو بكون احدهما صادقا على الاخر كما في زيداً ضربت اخاه أو مررت باخيه أي لابست قوله (والنصب حتم ان تلا) الخ قدير فع بفعل مضمر مطاوع للظاهر كقوله لاتجزعي ان منفس اهلكته ومثله فى تقدير المطاوع

اذا انت لم ينفعك علمك فانتسب * لعلك تهديك القرون الاوائل

فمراد الناظم بوجوب النصب منع امتناع الرفع على الابتداء فهو وجوب اضافى فلا ينافي الرفع على الفاعلية بفعل مقدر قوله (كان وحيثما) ليس المراد التسوية بينهما من جميع الوجوه بل فى وجوب النصب حيث يقع الاشتغال بعدهما فلا يرد ان الاشتغال بعد حيث لم يقع الا في الشعر وبعد

ذنوبنا اغفرها وآمالنا لاتخيبها

ومن مرجحات النصب ان يتقدم على الاسم ما الغالب ان يليه فعل كالنفى بما ولا وان وكالاستفهام بالهمزة وحيث المجردة من ما وانما خصصت من النوافى ما ولا وان لان غيرها من النوافى هى لم ولما ولن وهي مختصة بالافعال فان اضطر شاعر لان يولى شيئاً منها الاسم المذكور كان حكمه مع ما وليه منها حكمه بعد ان وخصصت الاستفهام بالهمزة لان الاستفهام بغيرها قرينة موجبة للنصب مانعة من الرفع

ان يجوز في السعة اذا كان الفعل ماضيا *(تنبيهان)* (الاول) مما يختص بالفعل ادوات الاستفهام الا الهمزة ومن ذلك هل قال في المطول في باب الانشاء وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختياراً هل زيداً ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظاً اه وهذا ماخوذ من كلام س قال الشاطبي قال بعض الشيوخ لطلبته كيف تقول هل زيد ضربته رفعا أو نصباً فاختلفوا فصوب النصب وذلك بحضرة مشرقي فقال كلاهما في النثر خطا لقوله في الكتاب فان قلت هل زيداً رايت وهل زيد ذهب قبح ولم يجز الا في الشعر لانه لما اجتمع الفعل والاسم حملوه على الاصل فان اضطر شاعر فقدم الاسم نصب (الثاني) مثل حيثما في وقوع الاشتغال ووجوب النصب والاختصاص بالشعر النفي بما يختص بالفعل كقوله ظننت فقيراً اذا غنى ثم نلته * فلم ذا رجاء القه غير واهب أي ظننت غنيا في حال كونه فقيراً ثم نلت الغنى فلم الق ذا رجاء في حالة احرام له بل في حالة هبة واعطاء وذلك لان فقيراً حال من مرفوع ظننت واذا غني مفعول ثان قوله (قبل فعل ذي طلب) ومنه زيد رحمه الله كذا مثل ابن عصفور في شرح الجمل وقال الناظم شرط الطلب ان لا يكون بصيغة الخبر ولا ادري لم ذاك وقد اجازوا الجزم في اتقى الله امرؤاً فكذلك هنا قوله (وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب) زعم ابن الطراوة في ادوات الاستفهام ان المستفهم عنه ان كان الاسم دون الفعل ترجح الرفع وان سيبويه اخطا في استشهاده بقوله اثعلبة الفوارس أم رياحا * عدلت بهم طهية والخشابا اذ هو على خلاف ماينبغي فليكن نادراً وعدوا مما يغلب ايلاء الفعل له ادوات النفي التي لا تختص به وقال ابن هشام وان كان حرف النفي يختص بالفعل فالنصب واجب ولا يقع ذلك الا في ضرورة كقوله ظننت فقيراً البيت وتقدم *(تنبيه)* يفهم من البعدية الملاصقة قال الشلوبين في حواشي

وقد ذكرت ذلك فيما مضى ومن مرجحات النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيداً تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل وان اقترنت بما صارت ادات شرط واختصت بالفعل ومن الاسباب المرجحة للنصب ان يلي الاسم عاطفا قبله معمول فعل منصوبا كان المعمول او غير منصوب نحو زيد قام وعمراً ضربته ولقيت بشراً وخالدا كلمته وانما رجح النصب هنا لان المتكلم به عاطف جملة اسمية على جملة فعلية والرافع

المفصل قوله بعد حرف النفي هذا اذا لم يفصل فاصل سوى الظرف فالمختار في ما انا زيد لقيته الرفع وعلى مذهب ابي الحسن النصب قوله (وبعد عاطف) البيت اطلق في العاطف ولم يقيده بحرف مخصوص فأشار الى انه لا يختص بالواو قاله الشاطبي بل قالوا يقع عليه او شبهه ليدخل ضربت القوم حتى زيداً ضربته وما رأيت زيداً لكن عمراً رأيته او بل عمرو رايته لان الجمل لا يعطفن بهن قال الناظم اذا قلت ضربت القوم حتى زيد اضربت اخاه فحتي ابتدائية وهي شبيهة بالعاطف لكونها قد وليها بعض ما قبلها فان قلت ضربتهم حتى زيداً ضربته فالاجود نصب زيد بالعطف وجعل ضربته تاكيداً فان قلت ضربت زيداً حتى عمرو ضربته تعين رفع عمرو لزوال شبه حتي الابتدائية بالعاطفة قال ابن هشام بل يجوز الوجهان لانه اذا انتفى مرجح النصب لا يبطل بل يصير اما مرجوحا او مساويا وهذه المسائل كلها تدل على عدم اشتراط الرابط اذا راعيت الصغري لان مراعاتها ليست بالعطف وانما هي بقصد التشاكل لا غير وقوله بلا فصل حقه ان يقول باذا أو اما فهذا اطلاق في محل التقييد وذلك لان اذا توجب الابتداء واما تقطع عن الجملة السابقة فيترجح الرفع في قام زيد واما عمرو فاكرمته والنصب في واما زيداً فاكرمه والنحاة كلهم انما استثنوا هاتين واما نحو قام زيد وفي الدار أو عندك عمرو رأيته فالمسئلة بحالها وان وجد فصل وقوله اولا المراد اولية النطق ليدخل تحته فريقاً هدي وفريقاً حق عليهم الضلالة ونحو قاما أخواك وزيداً ضربته

(تنبيهات) (الاول) قال ابن هشام رحمه الله قلت ينبغي ان يقال وكذا قبل عاطف جملة فعلية على جملة الاشتغال نحو زيداً اكرمته وقام عمرو فاجبت بانه لما تكلم بالجملة الاولى التي فيها الاشتغال كان حكمها قبل ان تاتي الثانية ان تكون راجحة الرفع فجاءت على ذلك ثم بعد هذا جاء العطف بعد ما استقر الرفع راجحاً فلم يعدل عن ذلك فقلت فاين مراعاتهم ما يئول اليه الامر واستشهادهم بقوله * رأى الامر يفضي الى آخر * فصير

عاطف جملة اسمية على جملة فعلية وتشاكل الجملتين المعطوف احداهما على الاخري احسن من تخالفهما فان كان الفعل الذي في الجملة الاولى خبر مبتدا سميت ذات وجهين لانها من قبل تصديرها بالمبتدا اسمية ومن قبل كونها مختومة بفعل ومعموله فعلية ففي الاسم بعدها النصب والرفع دون ترجيح لان في كل منهما مشاكلة فاذا قلت زيد اقترب وعمرو القاه بالرفع تكون عاطفاً مبتدا وخبراً على مبتدا وخبر فاذا قلت وعمراً القاه بالنصب يكون في اللفظ بمنزلة من عطف جملة

آخره أولا *واتباعهم في هذا ن والحمد لله الاول للثاني وقولهم يازيد بن عمرو بالفتح فقيل نعم فقلت قد يقال فى الفرق شأن الحرفين المتجاورين أقرب من شأن الجملتين المتجاورتين حتي ان اباعلى نزل حركة احدهما على الاخر وخرج علي ذلك يؤقنون ونحوه وقال في موضع آخر كنت أقول ينبغي أن يكون الحكم كذلك اذا عطفت الجملة الفعلية علي جملة الاشتغال فعلية على جملة فعلية لان قبل الواو اقترب وهو فعل مسند الى ضمير عائد على زيد وبعدها ألقي مسنداً الي مضمر واقع علي عمرو فالواو مكتنفة بجملتين فعليتين في النصب وبجملتين ابتداء يتبين في الرفع فحاصل ماتقدم اربعة اقسام قسم يجب فيه النصب وقسم يجب فيه الرفع وقسم يختار فيه النصب وقسم يستوي فيه الرفع والنصب وبقي قسم خامس يترجح فيه الرفع وذلك نحو زيد لقيته لانه ليس معه موجب النصب كما مع ان زيداً رأيته فاضربه وليس معه موجب الرفع كزيد اضربته وقام ابوه ثم ظهر ان بينهما فرقا وهو أن النصب في هذه يمضى علي صورة النصب الضعيف في زيداً ضربته اذ لم يات بعده شئ ثم تأت الفعلية بعد استقرار الضعف في الصورة ولا كذلك العكس لان تقدم الفعلية تقديم لما يهد عذر النصب ويستدعيه وبهذا اجبت أيضاً في علم البيان عن قول الجرجاني ان تقدم الحال المفردة ثم مجيء الحال الواقعة جملة بعدها يحسن عروها عن الواو كقوله *والله يبقيك لنا سالما* بردا تبجيل وتعظيم* ولم يذكر ذلك في العكس نحو جاء زيد يده علي رأسه ضاحكا (الثاني) قال ابن هشام انما اختير النصب في هذه المسئلة للتشاكل *فان قلت يقابله أن فيه الحذف والاصل عدمه *قلت الحذف في العربية كثير جداً وتخالف الجملتين المتعاطفتين قليل جداً (الثالث) لرجحان النصب في هذه المسئلة قدرت الواو في قوله تعالى يغشى طائفة منكم وطائفة قد اهمتهم أنفسهم للحال لا للعطف ومن امثلتها قوله تعالى فكاين من قرية اهلكناها لان قبله فامليت للكافرين ثم أخذتهم فكيف كان نكير فكاين وعلى ذلك بنى الزمخشري فقال الجملة وهي ظالمة حال ومن فهي خاوية لا محل لها لانها عطف علي أهلكناها ولا محل له وغلط ابو حيان فقال موضع اهلكناها رفع خبر لكان فالمعطوفة عليها كذلك قال وانما يجوز الاشتغال هنا على حد قولك زيد ضربته وذلك وجه قليل اه قال ابن هشام ولا أدري ما هذه الغفلة وقد يكون توهم أن العطف شرطه الواو أو ذهل عن العاطف هنا ماأدري من أين أتى (الرابع) قال ابن هشام وجدت فى نسخة بعد قوله

وبعد عاطف البيت * وانصب اذا ماخيف من ان يلتبس * مفسر بالوصف مختاراً وقس * اه وهو اشارة الي مسئلة يترجح فيها النصب وهي أن يتوهم في الرفع الصفة نحو قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر والكلام عليها مبسوط في التصريح وغيره * وبقي عليه مما يترجح فيه النصب أن يكون الاسم جوابا لاسم استفهام منصوب (الخامس) معمول فعل على حذف مضاف أي علي جملة معمول فعل بقرينة ظهور ان الجملة لا تعطف على مفرد جامد وأشار لذلك الشارح بقوله علي جملة فعلية (السادس) والعمل الصالح يرفعه هل ترجح النصب الجواب ان كان الفاعل ضمير العمل والمفعول ضمير الكلم أي والعمل الصالح يرفعه الكلم فلا وجه للنصب لان الفعل لم يعمل فى ضمير الاسم السابق نصباً انما عمل فيه رفعاً وهو الضمير المستتر وان كان الفاعل ضميره سبحانه والمفعول ضمير العمل فعلى هذا يصح الاشتغال وعلي هذا التقدير قرئ شاذاً بالنصب وعلى التقدير الاول جاءت قراءة القراء السبعة (السابع) اذا عرفت ماتقدم ظهر لك قول ابن غازي لو اراد ان لا يتجوز وأن يستوفي الاسباب قال * وبعد عاطف وشبهه بلا * فصل على جملة فعل اولا * كذا اذا النصب نفى الابهاما * اوطابق الجواب الاستفهاما *

قوله (وان تلا المعطوف) الخ كان الاحسن وان تلا العاطف لامرين * أحدهما ان التالي للفعل حقيقة انما هو العاطف فاما المعطوف فانه تال للعاطف التالى للفعل * والثاني أن الاسم المشتغل عنه ليس معطوفا سواء رفعت اونصبت انما المعطوف الجملة كلها ثم الوصف كالفعل نحو هذا ضارب عبدالله وعمرو يكرمه وهذا يعلم من قوله فى باب العطف واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكساً استعمل تجده سهلا * (تنبيهات) * (الاول) كان ينبغي ان يقول بلا فصل لكنه تركه اعتماداً على ماقبله وحكم شبه العاطف حكم العاطف قال ابن غازي فلو اراد احراز ذلك قال * وان تلا العطف وشبهه الخبر * فعلا بلا فصل تردد النظر * (الثاني) قال ابن هشام حكى لى عن

كما مع أتيت فاذا زيد يضربه عمرو وليس معه مرجح النصب كما مع أزيد القيته وليس معه سبب يسوي النصب والرفع كما مع زيد اقترب وعمرو القاه (وفصل مشغول بحرف جر او * اضافة كوصله فيمارووا) (تقول زيداً عجب به وعمرا * اكرم اخاه وارع فيه الامرا) (وعلقة قد حصلت بتابع * كعلقة بنفس الاسم الواقع) (كزيداً احترم فتي احبه * كمثل زيدا احترم محبه) الاقسام الخمسة المتقدمة مع فعل مباشر الضمير جارية مع مامنع من مباشرته حرف جر او اضافة

بعضهم في الجملة ذات الوجهين انه قال لما وجد المرجحان تكافئا فتساقطا فصار الامر كانه لا عطف فليكن الرفع أرجح كما في قولك زيداً ضربته فقلت زيد ضربته لا مرجح فيه للنصب بوجه ومسئلتنا فيها ما يرجح النصب وما يرجح الرفع وليست هذه مسئلة تساقطا بل مسئلة تكافئا ولم يتساقطا وذلك لان المرجح هنا انما معناه ان يجعل الشيء راجحاً وكل من الامرين أرجح فكيف تصح دعوى السقوط (الثالث) قال أبو حيان لم يصرح سيبويه في هذه المسئلة بانهما على سواء والاظهر ترجيح النصب لان الحمل على الصغري أقرب ومع يراعون الجوار ما أمكن قال في التصريح وعورض بأن الرفع يرجح بعدم الاضمار ولكل منهما مرجح فتساويا اه فتأمله مع ما سلف عن ابن هشام قوله (والرفع في غير الذي مرجح) أي في غير نوع الذي مر والمراد بنوعه ما يجب نصبه او يمتنع أو يترجح كما أشار اليه الشارح بقوله يعني اذا خلا الاسم السابق من الموجب لنصبه الخ فلا يرد ان غير الذي مر يشمل مسائل يختار فيها النصب وتقدم ما يفيد ذلك وأفاد بقوله رجح جواز النصب وهو كذلك فالنصب عربي جيد ومنه قراءة بعضهم جنات عدن يدخلونها بالنصب قال ابن هشام قال طالب هل جنات عدن مخفوض بدل من الدار قلت لا لانه لا يجوز عقبي جنات عدن اه وهو مبني على أن البدل لابد أن يحل محل المبدل منه ومن ذلك وأما ثمود فهديناهم بالنصب وانا كل شيء خلقناه عند س وسئل المازني لما قلت روايتك عن الاصمعي فقال رميت عنده بالقدر والاعتزال جئته يوما وهو في مجلسه فقال ما تقول في قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فقلت سيبويه يري أن الرفع أولي لعدم ما يطلب الفعل ولكن ابت عامة القراء الا النصب وبه نأخذ لان القراءة سنة متبعة فقال فما الفرق بينهما فعلمت مراده وتعاميت عليه فقلت الرفع بالابتداء والنصب باضمار فعل ﴿تنبيه﴾ قال ابن هشام قال الزمخشري في قوله تعالى كما بدأنا أول خلق نعيده أول خلق مفعول نعيد الذي يفسره

فمثل ان زيداً رأيته ان زيداً مررت به او رأيت اخاه ومثل أزيداً لقيته أزيداً مررت به او لقيت اباه وكذلك البواقي واذا كان شاغل الفعل أجنبياً وله تابع سببي فالحكم معه كالحكم مع السببي المحض فمثال الاجنبي المتبوع بسببي زيداً احترم فتى احبه وزيداً اكرم بشراً وأخاه ومثال السببي المحض زيداً احترم محبه والصديق احفظ وده فالى مثل هذا الاشارة بقولي وعلقة حاصلة بتابع كعلقة بنفس الاسم الواقع (وسوف ذا الباب وصفاً اذا عمل * بالفعل ان لم يك

نعيده والكاف مكفوفة بما والمعني نعيد أول الخلق كما بدأناه تشبيهاً للاعادة بالابداء في تناول القدرة لهما على السواء اه ويرد عليه ان زيداً ضربته ضعيف والظاهر أن انتصاب أول ببدأنا وأن ما مصدرية ثم قال الزمخشري ان أول الخلق ايجاده عن العدم فكما أوجده عن عدم يعيده ثانياً عن عدم قوله (فما ابيح افعل) الخ قال الشاطبي ماحاصله أنه لما كان يتوهم أن ماخالف المختار في الوجوه السابقة خلاف القياس مقصور على السماع رفع ذلك بقوله فما ابيح وبين أنه مقيس لا يتوقف على السماع فليس مستدركا لا فائدة فيه وقال ابن غازي لو قال بدله * وليعط مرفوع كما قد اتضح * لوفي ببيان الاشتغال بالمرفوع وأن الصور الخمسة تجري فيها وقد بينها الموضح وقد عرفت مافي اطلاق الاشتغال على المرفوعات قوله (وفصل مشغول) أي من ضمير المشغول ولا يقال أي عن المشغول عنه قوله (اوباضافة) يشمل أن يكون المضاف اسما واحدا كما مثلنا أو اكثر نحو أزيداً ضربت غلام اخيه واضافة يحتمل انه بمعنى المضاف أو على حذف مضاف اى بذي اضافة قال ابن هشام وبقي عليه اوبهما نحو زيدا مررت باخيه اه وبقي أيضاً مثل زيداً ضربت راغباً فيه وزيداً مررت براغب فيه وزيداً اعطيت ضاحكا في وجهه درهما وزيداً ضربت معتمداً عليه وزيداً اكرمت من اكرمه وما اشبه ذلك ولا يتقيد الوصل باحدهما ولا بهما وأجاب الشاطبي بان تلك المسائل قليلة الدور فلم يلتفت اليها وأيضاً هي في معني ماذكر فعلمها يحصل بالقياس عليه قوله (كوصل يجري) أي في ثبوت الاحكام السابقة للاسم السابق معه فهما مشتركان في هذا الثبوت لا أنه مثله من كل وجه فلا اشكال في هذا التشبيه قال ابن هشام واعلم ان قوله كوصل انما يريد به في جواز الاشتغال وانقسام أحوال المشتغل عنه الي الاقسام المذكورة والا فهو مخالف لصور الوصل من وجهين الاول أن العامل المقدر في مسئلة الوصل لا يكون من لفظ المذكور ومن معناه والعامل الذي يقدر في هذه المسائل اما من

مانع حصل) (فلأزيداً انت مبتغيه * مالأزيدا انت تبتغيه) ذو العمل يخرج اسم الفاعل بمعني المضي لانه وصف لا يعمل وان لم يكن مانع حصل يخرج الواقع صلة نحو أزيداً انت المكرمه فان الالف واللام موصولة بمكرم والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ولا تفسر عاملا فيه فلو لم يذكر الالف واللام جاز أن ينتصب زيد كما كان ينتصب قبل الفعل فتقول أزيداً انت مكرمه كما تقول أزيداً انت تكرمه ولهذا قلت فلأزيد انت مبتغيه مالأزيد انت تبتغيه (وان يك المشغول

معناه وذلك في مسئلة حرف الجر واما من لازم معناه وذلك في مسئلة الاسم المضاف الثاني أن النصب مع الاتصال أحسن منه مع الانفصال قالوا وهو مع المنفصل السببي أحسن منه مع الضمير المجرور وهو مع الضمير المجرور أحسن منه مع السببي المجرور فهذا افتراق من وجهين كما ان ذلك اتصال من وجهين *(تنبيهات)* (الاول) قال ابن الحاج في نحو زيداً نصحت له يجب أن يقدر الفعل المحذوف من المعنى ليلا يجيء المضمر أقوى من المظهر (الثاني) قال ابن هشام الاحسن تقديم ما اخره وتاخير ماقدمه فان النصب في زيداً ضربت اخاه أحسن منه في زيداً مررت به كما انه في هذا احسن منه في زيداً مررت باخيه كما علم مما اسلفناه (الثالث) قال ابن عصفور انما لم يجيزوا في زيداً مررت به الجر كما أن الضمير الراجع اليه مجروراً كما رفعوه اذا كان مرفوعا نحو أزيد قام ونصبوه اذا كان منصوبا نحو زيداً ضربته لانك ان لم تذكر الجار لزم اعمال أضعف العوامل محذوفا وان ذكرته كان بمنزلة حذف بعض الكلمة وابقاء بعضها لان الجار حرف جيء به لتعدية الفعل اشبه همزة النقل (الرابع) اختار الشاطبي ان المراد بقوله بحرف جر فصل المشغول على الاسم السابق بالجار والمجرور ونحو زيداً في الدار ضربته ومثله الفصل بالظرف لانهما اخوان نحو زيداً عندك انزلته وزيداً امامك اقمدته ووجه اغتفار الفصل بهما اتساع العرب فيهما مالا يتسع في غيرهما فلو وقع الفصل بغيرهما لم ينتصب الاسم السابق نحو زيداً انت تضربه فلا يجوز النصب لان الفعل لا يصح ان يعمل في الاسم السابق فلا يفسر عاملا وانما جاز النصب في زيداً انت ضاربه ولم يؤثر الفصل لان الصفات لابد لها من مبتدا تبنى عليه بخلاف الفعل واما حمله على ماذكره الشارح ومن تبعه فيلزم عليه التكرار لتقدمه في قوله بنصب لفظه أو المحل فان المراد بنصب المحل تعدي الفعل اليه بواسطة حرف الجر واجاب الشهاب بانه انما يلزم التكرار على احد احتمالين

رافعاً ما *لناصب بمثله له احكما)
(فتفاعل في نحو ان زيد سرا *
زيد بفعل مضمر لن يظهرا)
(وقس على بقية المسائل *
مستحضراً جواب كل سائل)

المشغول هو الفعل العامل في ضمير الاسم السابق او فيما يلابس ضميره فان كان رافعاً نحو ان زيد سرا فسر فعلا يوافقه في المعنى رافعا للاسم السابق كما فسر الناصب ناصبا وينقسم الرفع على هذا الوجه الى واجب وغيره كما انقسم النصب بالاسباب المذكورة (ورافعاً مطاوعا لما نصب *قد يضمرون ورووا

في قوله أو المحل على ان ما هنا اعم لانه يشمل ما لو كان حرف الجر داخلا على الاسم السابق وهو ما تقدم وما كان داخلا على مضاف اليه ولو بواسطة ولا تكرار مع ذكر الاعم ولما اشكل على الشاطبي قوله او باضافة اذ لا يتاتى الفصل بذلك بين المشغول والاسم السابق حمله على ارادة الفصل بالمضاف بين المشغول وضمير الاسم السابق فلزم التوزيع في كلام الناظم (الخامس) ليس من هذا قوله تعالى والذين كفروا فتعسالهم لان اللام في ذلك للبيان مثلها في سقيالك ولك ويدل على ان اللام تتعلق في هذا النوع المحذوف لا بنفس المصدر انهم لم يعملوا المصدر المتعدي في المجرور باللام فينصبوه به فيقولون سقيا زيداً ولا رعيا عمراً فدل على انه ليس معمولا للمصدر قوله (وسوى في ذا الباب وصفا) الخ تتميم لقوله فعلا شغل واعلام بان ذكر الفعل تصوير لا للاشتراط كما مر وانما قدمه لانه الاصل في العمل وانما يجوز في الوصف بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع فالمقتضي هو كونه ذا عمل والمراد ان يكون بمعنى الحال والاستقبال والاخرج زيدا انا ضاربه فانه ليس عاملا الان بناء على قول سيبويه انه في موضع خفض مع ان الاشتغال جائز هنا والمانع هو كونه لا يعمل فيما قبله اما لذاته أو لما دخل عليه من الف ولام فسقط ايراد ابي حيان الصفة المشبهة وعلم قصور قول الشارح ان لم يكن قبله ما يمنعه من ان يفسر عاملا ولعله هو الذي أوقع ابا حيان في ايراد ما ذكر على ان الصفة المشبهة خارجة بقوله ذا عمل لان المراد ذا عمل فيما قبله بقرينة سياق الباب وما تقرر فيه من اعتبار صحة عمل المشغول فيما قبله لا ذا عمل على الاطلاق وفي الجملة والا لم يصح التقييد بقوله ان لم يك الخ لان ما احترز عنه بذلك ذا عمل في الجملة فان ما وقع صلة لال يصح عمله لكن لا يعمل فيما قبله وأيضاً لا يناسب اخراج الصفة المشبهة بقوله ان لم يك الخ لان المتبادر منه طرو المنع لان معني حصل طراله والمانع فيها ذاتي ولعل هذا حكمة اقتصار الشارح على ما ذكر فتدبر وخرج بالوصف غيره

عن العرب) (لا تجزعي ان منفسا اهلكته * بالرفع والنصب معارويته) (ونحو زيد غيب عنه لا تحد * عن رفعه والنصب رأي ماحمد) أي فعلين دل احدهما على تاثير ودل الاخر على القبول لذلك التاثير فالاول مطاوع والثاني مطاوع نحو كسرته فانكسر وأهلكته فهلك ونفعته فانتفع فاذا كان الفعل المشغول مطاوعا جاز ان يفسر به مطاوعه رافعا للاسم السابق ومنه قول لبيد فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب * لعلك تهديك القرون الاوائل فانت فاعل

قال ابن هشام في الحواشي نص في التسهيل في آخر باب اعمال المصدر على امرين احدهما ان نحو ضربا زيداً العمل فيه للمصدر النائب لا الفعل المنوب عنه وفاقا لس والاخفش وزاد في الشرح الفراء والثاني ان الاصح ان هذا المصدر متحمل للضمير وان هذا المعمول يجوز له ان يتقدم على عامله وهو المصدر فتقول زيداً ضربا ويتلخص من مجموع هذا ان الاشتغال عنده جائز في نحو زيداً ضربا اياه فلا وجه لتخصيص الحكم هنا بالوصف وكان ان يقول اسما ويقطع همزة الوصل كقوله ولا من تسمي ثم تلزم الاسما اه ويجاب بان في مفهوم قوله وصفاً تفصيلا لانه يخرج الحرف نحو زيد انه فاضل وهو اجماع ويخرج اسم الفعل وفيه خلاف الكسائي قال الشهاب في حواشي الاشموني لكن ينبغي جواز نصب زيداً في زيداً عليكه بعليك مقدراً يدل عليه عليكه وان لم يكن عوضا منه في اللفظ كما صرح به المصنف في أيها المائح دلوي دونك وصرح الدماميني بانه يجوز عمل اسم الفعل محذوفا وان خالفه غيره اه على ان الناظم يختار في هذا الكتاب انه لا يعمل المصدر حتى يحل محله فعل مع ان أوما وعلى هذا فالعمل للفعل المحذوف لا للمصدر (فان قلت) فهل يجوز الاشتغال باعتبار المحذوف (قلت) مقتضى كونه جعل عوضا ان لا يجوز ليلا يلزم حذف العوض والمعوض منه جميعا وهو في الفساد نظير اجتماع العوض والمعوض ومقتضى كون المصدر نائبا عنه في اللفظ ان يجوز لانه لم يحذف البتة بغير شيء بل اقيم غيره مقامه فكانه لم يحذف بقي ان ما لا يعمل فيما قبله من وصف أو غيره قد يعمل في الظرف المتقدم عليه للتسامح فيه فان صح الاشتغال فيه بالنسبة للظرف اشكل الاحتراز عنه الا ان يكون بالنظر للغالب أو يقال كلامه في الاشتغال على المعمول أو بالنظر للمفعول به الذي هو الاصل في هذا الباب

(تنبيهات) (الاول) المراد من قوله وسوا التسوية في الجملة اخذاً من قوله السابق والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل لانه لا

فعل مطاوع لينفعك تقديره فان لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمك ولو اضمر الموافق هنا لقيل فان اياك لم ينفعك وروى منفس من قول الشاعر لا تجزعي ان منفسا اهلكته * واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي بالنصب على اضمار الموافق وبالرفع على اضمار المطاوع والتقدير لا تجزعي ان هلك منفس اهلكته ولا يجوز في نحو زيد من قولك زيد غيب عنه اوذهب به الا الرفع لان الجار والمجرور في موضع رفع فلو فسر عامله عاملا فيما تقدم لم يكن المفسر الا رافعا فان عمل

يتصور في الاسم فكلامه مخصوص أو مقيد بكلامه فلا اشكال عليه (الثاني) الذي اقتضاه ادخال الناظم قسم وجوب الرفع في اقسام الاشتغال ان الشرط عنده أن يكون العامل في ذاته قابلا لعمله فيما قبله وان امتنع عمله فيه لعارض وح لا حاجة للتقييد هنا بقوله ان لم يك مانع حصل لان الوصف العامل الواقع صلة لال مثلا في ذاته يقبل العمل فيما قبله * فان قيل هذا الشرط لبيان انه انما يساوي الفعل في الرفع والنصب اذا لم يكن مانع لا لبيان أن الاشتغال انما يكون ح ورد عليه أن الفعل انما ينصب ما قبله اذا لم يكن مانع بخلاف ما اذا كان كالواقع بعد اذا الفجائية فلا وجه لتخصيص هذا بهذا الشرط بل لا معنى ح لقوله سوه بالفعل وغاية ما يقال نبه على هذا الشرط المراد في الفعل أيضا اهتماما بجانب الاسم لانه اضعف من الفعل في العمل او يقال لما احتاج الي تقييد الاسم بكونه ذا عمل لانه لا يعمل على الاطلاق بخلاف الفعل احتاج الى هذا أيضا لانه لو سكت عنه توهم توهما قويا انه لا يشترط فيه اذ لا يحسن ذكر احد القيدين وترك الاخر (الثالث) اذا قيل أزيدا أنت ضاربه ينبغي ان يكون خبر المبتدا ضارب المحذوف الناصب لزيد لا المفسر له وح فرفع ضاربه لانه مفسر لمرفوع وقائم مقامه في اللفظ وح فتفسير المرفوع وقيامه مقامه يقتضي أن الاعراب باعرابه واعتماد أحد الاسمين من المفسر والمفسر يغني عن الاخر ثم ان كلامهم صريح في صحة عمل ضارب المذكور فيما قبله فهو مع قولهم في نحو أراغب انت عن آلهتي لا يصح خبرية راغب ليلا يفصل من معموله باجنبي يقتضي ان الممنوع وقوع الاجنبي بعد العامل مع تأخر المعمول لا وقوع الاجنبي قبل العامل وان تقدم المعمول عليها فليتأمل قوله (وعلقة حاصلة بتابع) الخ يعني أن الاشتغال يتوقف على حصول العلقة والارتباط بين العامل والاسم السابق حتي يطلبه ويصير متوجها اليه في المعنى في الجملة اذ لو لم يتوجه اليه اصلا فلا يتحقق الاشتغال وان هذه العلقة كما تحصل بسبب

المفسر مثل عمل المفسر وقد اجاز ابن السراج والسيرافي ان يقدر اسناد ذاهب ونحوه الي ما يدل عليه من مصدر فيكون المجرور على هذا في موضع نصب وينتصب الاسم السابق وهذا قول يلزم منه جواز الاقتصار على ذهب لانه على قولهما مسند الى منوي والجار والمجرور فضلة ومثل هذا لا يوجد في كلام العرب فلا يلتفت اليه

نفس الشاغل لكونه ضميره أو مضافا لضميره تحصل بالتابع المذكور فالعلقة يجوز أن تفسر بالربط والباء في بتابع وبالاسم للسببية لان كلا من التابع والاسم المذكور سبب وواسطة باعتبار عمل العامل فيه او في متبوعه في حصول الربط بين العامل والاسم السابق وقد يفسر بالضمير غالبا فالباء فيما ذكر للظرفية وقد يقع في بعض عباراتهم ما يقتضي تفسيرها بالعمل ولعل المراد انه سبب للعلقة *(تنبيه)* المراد بالتابع النعت وعطف البيان والنسق بالواو خاصة ويشترط أن لا يعاد معه العامل كما قال في التسهيل نحو زيدا ضربت عمرا وضربت أخاه قال الشاطبي وظاهر اطلاق الناظم أن البدل كذلك وقد نقل ابن عصفور فيه قولين وأما التوكيد فعدم دخوله في كلام الناظم بين إذ العلقة لا تحصل به البتة لان الضمير المتعلق به في المعنوي عائد على المؤكد أبدا واللفظي لا ضمير يربطه بالمؤكد

باب تعدي الفعل ولزومه

(ان تم للفعل اسم مفعول نعت * فواقع أو متعد كمقت)
(فانصب به مدلول ذاك الوصف ان لم ينب عن فاعل ذي حذف)
(وما بنوا منه اسم مفعول بلا * تمام انسب للزوم كامتلا)

الفعل الذي يصلح ان يصاغ منه اسم مفعول تام يسمي متعديا ومجاوزا وواقعا كمقت فهو ممقوت ونعت فهو منعوت والمراد بالتمام الاستغناء عن حرف جر فلو صيغ منه اسم مفعول مفتقر الي حرف جر سمي الفعل

تعدي الفعل ولزومه

وفيه ذكر المفعول به وقول السيوطي انه مذكور في باب الفاعل لا يخلوا عن نظر قوله (علامة الفعل المعدي أن تصل) الخ أي صحة ان تصل وعبارة الشارح هاء ضمير غير المصدر فخرجت هاء السكت وهذه العلامة عرض لازم فهي مطردة منعكسة قوله (نحو عمل) قال أهل اللغة عمل يعمل عملا مستعمل في كل شئ اه فهذه العبارة تقتضي أنه يستعمل قاصرا ومتعديا وهذا لاخفاء يصحبه من كلام العرب فالتمثيل به عند الايضاح غير مقرون بما يقتضي تعديته ليس بجيد وكان الجيد أن يمثل بنحو الشئ عملته قوله (فانصب به مفعوله ان لم ينب) كان ينبغي أن يبدل بهذا قوله ان لم يضمن معني يوجب ذلك نحو لا يسمعون الي الملإ الاعلي ولا تعد عيناك عنهم فكان حقه أن يقول ان لم ينب عن قاصر نحو سمت للمكتب وعبارة الشارح ثم الفعل ان بني للفاعل نصب المفعول كضربت زيدا والا لم ينصبه وهي عبارة ردية لاقتضائها أن نحو اعطى لا ينصب المفعول قوله (ولازم غير المعدى)

ظاهره انه لا واسطة بين المتعدى واللازم وكلام التسهيل حاصله ثبوتها وهو مايتعدي تارة بنفسه وتارة بالحرف كشكرته وشكرت له وقال السعد الحق أنه متعد لان معناه مع اللام هو المعني بدونها وهو ايقاع الشكر على ما بعد الفاعل واذا اتحد المعني وجب أنه متعد قال الناصر اللقاني لكن لقائل ان يقول اذا كان اتحاد المعنى مع تساوى الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف من التعدى أو اللزوم فليس كونه متعديا واللام زائدة باولى من كونه لازما واللام محذوفة توسعاً بل قد يترجح هذا بان دعوي الحذف أولى من دعوى الزيادة ونازعه الشهاب بمالا يظهر عند التأمل الصادق * هذا وفي الخصائص الفتحية من الافعال ماجمع له التعدي واللزوم نحو غاض الماء وغضته وجبرت يده وجبرتها وعمر المنزل وعمرته وسارت الدابة وسرتها ودان الرجل ودنته من الدين بمعنى أدنته وعليه جاء مديون فى لغة تميم وهلك وهلكته قال العجاج ومهمه هالك من يعرج أو هبط قوله (وحتم لزوم أفعال السجايا) جمع سجية وهو مادل على معنى قائم بالفاعل لازم له كنهم وحسن ولعل المراد اللزوم غالباً او بشرط عدم المانع كالمرض فلا يرد أن كثرة الاكل تزول عند المرض وكذا الحسن وعده نهم من أفعال السجايا يقتضى انه من الاوصاف اللازمة وعده فى التوضيح من العرض فاقتضي أنه غير لازم وذكر الشارح فى القسمين لكن فسر الاول بكثرة الاكل والثاني بالشبع وفي التصريح ان الذي بالمعنى الثانى متعد وفيه أيضاً نقلا عن شرح القصار ان افعال الطبائع تضم عينها وأنت تعلم أن نهم بالمعنيين مكسور العين كما يدل عليه كلامهم فليحرر وقال ابن هشام فى حواشى ابن الناظم عند قوله فى تمداد أفعال السجايا ونهم اذا كثر اكله لم يفسر نهم بمعنى مناسب له أما أولا فلان اشتداد الاكل عرض لا سجية والصواب تفسير الجوهرى وابن سيدة حيث قالا نهم اذا اشتدت شهوته للاكل واما ثانياً فلان المعنى الذى ذكره أعنى نهم اذا شبع لم اره من غير جهته ولا هو فى الاستعمال واقعاً اه فانظر

لازماً وقد يقال فيه متعد بحرف جر وذلك مثل غضب زيد علي عمرو فهو مغضوب عليه وزهد فيه فهو مزهود فيه وعجب منه فهو معجوب منه فهذه افعال لازمة لان اسم المفعول المبنى منها لايستغني عن اقترانه بحرف الجر بخلاف الاول كنعت فهو منعوت فان اسم مفعوله تام اي غني عن اقترانه بحرف جر

(والتزموا لزوم ما على فعل * وما جري مجراه معنى كبخل) (وما اقتضى تكونا او عرضا * او كان مثل ازور وزنا وانقضى) (كذا افعلل

مع موافقة الشارح على تفسيرهم بشبع وجعله من امثلة العرض وانظر هلا ذكره في السجايا بالمعنى الذي ذكره الجوهري وابن سيدة قوله (والمضاهي اقعنسسا) يفهم من ذلك ان اقعنسسا كذلك لمضاهاته له قوله (وما اقتضى) اي دل قوله (اوعرضاً) لا ينافي هذا كون الفعل من حيث هو عرضاً ايضاً لان الغرض هنا غير الغرض ثم والاقرب ادخال مادل على نظافة او دنس في العرض لان تعريف الشارح والموضح يصدق عليه لانهما اشترطا في العرض أن لا يكون حركة جسم ونحو نظف ودنس من حركات الجسم كما لا يخفى * بقي أن الحفيد قال يدخل في هذه العلامة يعني العرض أفعال متعدية اتفاقا كفهم وعلم فانه يصدق على كل منهما علامة المتعدي بان يقال المسئلة فهمتها فتصل به هاء ضمير غير المصدر وتصدق عليه علامة القاصر اه وقد يقال من شأن العلم والفهم أن يكونا ثابتين قوله (وعدلا زما بحرف جر) يفهم منه ان المجرور هو المفعول وأنه الذي في محل نصب وهو ما قال الرضي انه التحقيق ثم التعدية بحرف الجر لا تتقيد باللازم فان المتعدي يتعدي بحرف الجر الى غير ما يتعدي اليه بنفسه وكلام المصنف لا ياباه لان تعدية اللازم لا تنافي تعدية غيره على أن المتعدي بالنسبة الى غير ما تعدي اليه بنفسه لازم واعلم أن الامور التي يتعدى بها اللازم قال في المغني سبعة واقتصر بعضهم على حرف الجر والهمزة والتضعيف قال الناصر اللقاني اقتصر ابن مالك في الفيته على حرف الجر ومصنف هذا المختصر يعني تصريف الغزي عليها مطلقاً وعلى الهمزة والتضعيف في الثلاثي المجرد وغيرهما زاد على ذلك نقله الى استفعل كاستطعمت زيداً وفاعل نحو سايرته وفعل في باب المغالبة فما وجه ذلك قلت اعتبر ابن مالك في تعدي اللازم بقاءه على صورته والا فهو فعل آخر والمصنف بقاء معناه مسنداً الى فاعله الاول الا ترى انك اذا قلت فرحته واجلسته كان معناه صيرته فاعل الفرح والجلوس الذي هو معنى فرح زيد وجلس زيد والا فهو فعل آخر بمعنى آخر والثالث اعتبر الموافقة

والمضاهي افعنللا * وما بالحاق كذين جعلا) (وهكذا مطاوع المعدا * لواحد كمده فامتدا)

حاصل هذه الابيات التنبيه على ما لا يوجد من الافعال متعديا بنفسه فمنه ما يستدل عليه بمجرد وزنه ومنه ما يستدل عليه بمعناه وان كان على وزن صالح للتعدية فالاول ما كان على فعل كظرف وعذب وجنب او على فعل او فعل بشرط كون الوصف منهما على فعيل كبخل فهو بخيل وذل فهو ذليل او على افعل كازور واحمر أو على افعنلل كاحرنجم واثغرنج وكذا ما الحق بافعلل

له في اصل معناه وحروفه الاصل *(تنبيهان)* (الاول) مثل الزمخشري للتعدية بحرف الجر بقوله وغضبت عليه الصنعة فكتب عليه ابن مغرور ليست على من حروف النقل التي تجري مجرى الهمزة وتضعيف العين وانما ذلك الباء في بعض المواضع نحو خرجت به اه وقال ابن الخباز حروف الجر كلها معدية ثم منها ماليس له معنى غير ذلك ومنها ماله مع ذلك معنى آخر وعلى هذا يمشي كلام الزمخشري والناظم والقسم الاول هو حرف النقل وفيه افادة معنى التصيير (الثاني) قال الحفيد كون اللازم يتعدى بحرف الجر انما هو اذا كان اللازم مما يمكن ان يعدي بحرف الجر اما اذا كان لا يتعدي اصلا وراسا كحدث وعرض فانه لا يكون في حكمه ان يتعدي بالجار قال الشهاب ويمكن ان يقال كل من حدث وعرض يتعدي بان يقال حدث أو عرض لي كذا ونحو ذلك والمراد بالتعدية مايشمل ذلك اه وفي الحواشي لابن هشام قال ابو الحسن علي ابن علي ابن حيارة في كتابه المسمى بالمقاصد السنية قوله الافعال كلها متعدية وتارة بحرف الجر وتارة بغير حرف جر منتقد فان افعال المطاوعة لا تتعدى بحال مثل كسرته فانكسر وانتقل وانفجر لا يقال انك تقول انكسر بكذا كما مثل ابنه بنحو ذلك لانا نقول ليس هذا مفعول به انما هذا بيان لآلة الفعل لا لمن وقع به الفعل فتنبهوا لهذا فانه من اغاليطه قوله (فالنصب للمنجر) لم يبين ما الناصب له وهو عند الكوفيين نفس اسقاط الجار وعند البصريين نفس الفعل وان المحل المقدر ظهر ومن قول الكوفيين ان نفس اسقاط الخافض يقتضي النصب قولهم فيما زيد قائما انه انما نصب لان اصله مازيد بقائم وان كان لا فعل هنا وافهم كلامه انه لا يخفض الا في الشعر نحو * اشارت كليب بالاكف الاصابع * ومن ثم كان خطا قول ابي البقاء في والمسجد ان الاولى تعلقه بمحذوف أي ويصدون عن المسجد وقيل عطف على الشهر قلنا لم يسألوا في تعظيم المسجد الحرام فليس سؤالهم عنه وقيل على سبيل ويرده ان فيه الفصل بين المصدر ومعموله كاقشعر واشمأز او على افعنلل كاحرنجم واثغنجر وكذا ما الحق بافعلل وافعنلل كاكوهد الفرخ اذا ارتعد واحرنبي الديك اذا انتفش فهذه الاوزان دلائل على عدم التعدي من غير حاجة الى الكشف عن معانيها وأما الذي يستدل على عدم تعديه بمعناه فما اقتضى تكونا كحدث ونبت او عرضا كمرض وبرئ ومنه الاستدلال بمطاوعة المتعدى الى واحد كضاعفت الحساب فتضاعف وتدحرجت الشئ فتدحرج ونعمته فتنعم ومنه ثلمته فتثلم وترمته فترمم (وعدلا زما بحرف جر * كانقد لزيد واقربن من عمرو) (وحذف حرف الجر مع ان وان * مطرد الا اذا ما اللبس عن) (وفي محل نحو ان هذا نظر * أذو انتصاب هو أم مما يجر) (وأثبت الاخفش في عطف علي * نحو ان المذكور جر انقلا) (وانصب لحذف مايجر غير أن * وأن والمجرور

ليس بالحسن) (والحذف مع سواهما لا تستبح * ان لم يؤده سماع متضح) (وابن سليمان اطراده رأى * ان لم يخف لبس كمن زيد نشا) يجوز أن يعد الفعل اللازم بحرف الجر الى ان وان وغيرهما فيقال عجبت من انك ذاهب ومن ان قام زيد ومن قعود عمرو ويجوز حذف حرف الجر مع ان وان فيقال عجبت انك ذاهب وان قام زيد ولا يجوز حذفه مع غيرهما فلا يقال عجبت قعود عمرو فان ورد الحذف مع غير ان وان عد نادراً ولم يقس عليه الا ان يكون من الافعال التي جمع لها التعدي واللزوم كثيراً مع اتفاق المعنى كما سياتي بيان ذلك ان شاء الله تعالى ومذهب الخليل والكسائي في أنّ وأن انهما في محل جر بعد حذف حرف الجر ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب ويؤيد قول الخليل قول الشاعر انشده الاخفش وما زرت ليلى ان

بالاجنبي قوله (نقلا) نحو اعجلتم امر ربكم ولكن لا تواعدوهن سراً لاقعدن لهم صراطك المستقيم أي عن امر وعلى سر وعلى صراطك وقال الشاعر آليت حب العراق * ولولا الاسي لقضاني أي على حب العراق ولقضى على قال ابن هشام في الحواشي وليس منه نصحته وشكرته لانه قد كثر استعماله كثرة نصحت له وشكرت بخلاف هذه المثل اه وهو مبني على ان نصح وشكر لهما حالتان كما مر وفي دعوي التساوي في الكثرة نظر لقول الجوهري انهما باللام افصح الدال على انهما بدونها ليس كذلك ويجاب بانه يقتضي انهما بدونها فصيحان وذلك مستلزم لكثرة الاستعمال وان اختلفت الكثرة هذا ومشى في التوضيح على ان نصحته وشكرته من اللازم وحذف الحرف سماعا لكنه جائز في الكلام وليس بمطرد كالحذف مع ان وان وكي فقال الخفيد ان اراد بكونه قياسا انه يجوز حذف حرف الجر معها في أي تركيب سمع شخصه أو لم يسمع فهو بعينه في نصح وشكر وان اراد انه لا يجوز الحذف الا فيما سمع دون ما لم يسمع ولو موافقا للمسموع في المعني حتى يمتنع الحذف مع ما ولو فهذا بعينه في نصح وشكر هذا وقد علم مما قررناه ان قوله نقلا راجع للحذف فقط والتقدير وان حذف نقلا فالنصب للمنجر فصح قوله وفي ان الخ فانه قسم الحذف لقسمين سماعي في غير ان وان فذكره اولا وبين ان حكم المجرور بعد الحذف النصب وقياسي وذلك مع ان وان وسكت عن الحكم على موضعهما بالنصب للخلاف فيه كما ياتي وليس قوله نقلا قيدا في قوله فالنصب لان المفهوم منه ان المنقول هو نصب المنجر وفيه محذور ان الاول انه يصير المعنى ان النصب مع حذف الحرف نقلي فيقتضي ان بقاءه علي الجر قياسي الثاني انه لا يمكن ترتيب قوله وفي ان الخ عليه اذ يصير المعنى ان النصب يطرد في ان وان ويبقى الحذف غير محكوم عليه لا باطراد ولا بغيره تدبر قوله (وفي ان وان يطرد) داخل تحت قوله فالنصب للمنجر وهو قول الخليل

والكسائي

والكسائي وخالفهما تلميذاهما س والفراء هذا نقل الناظم وتحقيق المقام يطلب من المغني آخر الباب الرابع لكن لا باس للتعرض هنا بشيء وهو انه استدل لمدعي الجر بقوله وما زرت ليلى ان تكون حبيبة * الى ولا دين بها انا طالبه واجيب باحتمال ان يكون عطفا على توهم دخول اللام واعترض بان العطف على المحل اظهر واجيب بان القواعد لا تثبت بالمحتملات قاله في المغني وفيه انه لا يلتفت للاحتمال الغير الظاهر وقال ابن هشام في الحواشي لا يصح كونه عطفا على الموضع لعدم وجود المحرز قلت هذا عند القائل به لفظ لا موضع وانما منع من ظهوره البناء ونظيره ان يقال لا يعطف على هؤلاء في نحو ان هؤلاء اتوك لان الطالب للموضع مفقود ولا يخفى سقوط هذا نعم اذا قلنا الموضع نصب لا يجوز الجر عطفا على الموضع لان الطالب مفقود والجر حق الموضع لا مستحق للفظ لو كانت الكلمة معربة هذا ولا ينحصر الحذف المطرد فيما ذكر قال في التسهيل فان ورد وكثر قبل وقيس عليه وان لم يكثر قبل ولم يقس عليه فمن الذي كثر قولهم دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك فيقاس عليه دخلت البلد والبيت ومن المقتصر فيه على السماع توجه مكة وذهب الشام ومطرنا السهل والجبل وضرب فلان الظهر والبطن فلا يقاس على هذه الاشياء وما اشبهها غيرها اه وقال ابن هشام في الحواشي وكذا يطرد في مواضع اخر احدها الظرف نحو اعتكفت في يوم الجمعة الثاني المفعول له نحو جئتك لاكرامي والثالث كي المصدرية نحو جئتك لكي تكرمني والرابع العامل المعلق عن الجملة نحو فلينظر أيها ازكى طعاما يسئلون ايان يوم الدين ليت شعري هل قام زيد والحذف في هذه واجب *(تنبيه)* ذكر في التسهيل في افعل به في التعجب انه قد تحذف الباء منه ان كان المجرور ان وصلتها وانشد في الشرح وقال نبي المسلمين تقدموا * واحبب الينا ان تكون المقدما وظاهر ان ذلك لا يجوز في ان ولا ترد على كلامه هنا حيث سوى بين ان وان

تكون حبيبة * الى ولا دين بها انا طالبه فجر المعطوف على ان فعلم ان ان في محل جر وحكم ما سوي ان وان اذا حذف ما يجره ان ينصب كقوله

لدن بهز الكف يعسل متنه * فيه كما عسل الطريق الثعلب

ورآ علي بن سليمان الاخفش اطراد الحذف والنصب في مالا لبس فيه كقول الشاعر

تحن فتبدي ما بها من صبابة * وأخفى الذي لولا الاسى لقضاني

أي لقضى علي وقد يحذف الجار ويبقى الجر كقوله اذا قيل أي الناس شر قبيلة * اشارت كليب بالاكف الاصابع اراد اشارت الى كليب فحذف الي وأبقى عملها

(وجمع اللزوم والتعدي * لواحد مع اتحاد القصد)

(وجمعا مع اختلاف المعتبر * نحو فغرت الفم والفم فغر)

من الافعال أفعال استعملت بوجهين والمعني واحد كنصحت وشكرت وكلت ووزنت يقال

شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له وكلته وكلت له ووزنته ووزنت له قال الله تعالى واذا كالوهم اووزنوهم يخسرون ومن الافعال أفعال جمع لها التعدي واللزوم مع اختلاف المعني كفغر زيد فاه وشحاه بمعني افتحه وفغر الفم وشحي بمعنى انفتح ومن ذلك زاد ونقص يكونان متعديين ولازمين واذا تعديا الي مفعولين كقوله تعالي فزادهم الله مرضاً

(وما الى اثنين تعدي غير ما * ذكرته حيث ذكرت علما)

(فاجمعهما له اواتركنهما * معاً اواترك ما أردت منهما)

حاصل ما اشير اليه هنا أن كل فعل يتعدي الي مفعولين وليس هو من باب ظن لك أن تذكر مفعوليه معاً كقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر وان تتركهما معا كقوله تعالي فاما من اعطى ولك ان تذكر احدهما كقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضي مطلقا لان كلامه في حروف الجر المعدية والباء هنا زائدة لا معدية قوله (مع امن اللبس) قد قدمنا في باب الفاعل ان الناظم لا يفرق بين اللبس والاجمال وان كلامه هنا شاهد على تلك الدعوي لانه احترز بقوله مع امن لبس عن نحو رغبت ان تفعل فلابد فيه من التصريح بالحرف وان يقال عن ان تفعل أوفى ان تفعل فجعل ذلك لبسا مع انه لا يتبادر منه شئ ولا يشكل عليه الحذف في قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن لان ذلك مما امن فيه اللبس لوجود القرينة وانما اختلف العلماء في المقدر للاختلاف في سبب النزول فالخلاف في الحقيقة في القرينة قاله في المغني في شروط الحذف من الباب الخامس قوله (والاصل سبق) الخ ولذا جاز اعطيت درهمه زيداً وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم قاله الناظم في شرح التسهيل وقال أيضاً والاصل أيضاً في ترتيب مفعولين احدهما يجر تقديم مالا يجر على ما يجر نحو اخترت زيداً الرجال فالاصل تقديم زيد ولذا يقال اخترت قومه عمراً ولا يقال اخترت احدهم القوم قوله (ويلزم الاصل لموجب عري) أى وجد نحو خوف اللبس نحو اعطيت زيداً عمراً وهل يجوز تقديم الثانى على الفعل اوتقديمهما عليه أو كون الثاني محصوراً فيه وانظر اذا تعارض خوف اللبس وكون الاول محصوراً فيه فانه ان قدم الاول خوف اللبس فات مراعات الحصر وان عكس لمراعات الحصر حصل اللبس الا ان يقال لابد مع مراعات الحصر من القرينة الدافعة للبس قوله (وترك ذاك الاصل حتما قديري) منه كون الثاني ضميراً متصلا والاول ظاهراً نحو الدرهم اعطيته زيداً كذا قالوا قال الحفيد ليس بلازم بل يجب اتصال الاول لانه امكن فلا يعدل عنه الى الانفصال واما الثانى فانت بالخيار ان شئت قدمته على الفعل وان شئت اخرته عن الاول ومنه فى احد التاويلات الذى اعطي كل شئ خلقه قال الزمخشرى خلقه أولا مفعول اعطي أي اعطى خليقته كل شئ يحتاجون اليه ويرتفقون به أوثانيهما على معني اعطى كل شئ صورته وشكله

الذي يطابق المنفعة المنوطة به أو على معنى اعطى كل حيوان نظيره في الخلق والصورة حيث جعل الحصان والحجرة زوجين والجمل والناقة والرجل والمرأة فلم يزاوج بين الشئ ومالايشاكله *(تنبيه)* الاحكام المذكورة في الترتيب بين مفعولي اعطى جارية بين مفعولي ظن وامر واختار وذكر الشاطبي ان عذره في عدم التعرض لمفعولي ظن ان اصلهما المبتدا والخبر وقد ذكر احكام ترتيبهما في بابهما فاعاده تكرار وفي عدم التعرض لمفعولي امر لان الفعل في حكم المتعدي لواحد لان اصل الثاني الجر بحرف الجر فكان غير داخل في ترتيب المفعولين قوله (وحذف فضلة اجز) المراد بالجواز عدم الامتناع فشمل الوجوب نحو ضربت وضربني زيد ولا فرق في الفضلة بين ان تكون واحدة أو اكثر وعبر بذلك لا بالمفعول ليلا يقتضي انه يحذف مطلقا بل بشرط ان لا يقام مقام الفاعل لانه حينئذ صار عمدة قاله الشاطبي وقد يقال القائم مقام الفاعل يخرج بقوله ان لم يضر والاقرب انه عبر بذلك ليكون حكما عاما في جميع الفضلات فمن حذفها وهي مفعول فيه قوله عليه الصلاة والسلام نحن الاخرون السابقون كذا وقع في نسخ البخاري وقد جاء السابقون يوم القيامة ومن حذف الحال قوله عليه الصلاة والسلام من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار وفي بعضها متعمدا *(تنبيه)* قال الشاطبي ظاهر قوله وحذف فضلة ان عدم ذكرها يسمي حذفا اصطلاحا سواء اتيت بها ثم حذفتها كضمير الربط أو لم تات بها اصلا فلا يضر كون المفعول لم يقصد ذكره ولا ترك ذكره أو قصد ترك ذكره أو قصد ذكره فمنع منه عارض كل هذا طار على اصل الوضع الذي فيه نظر النحوي فاما البياني فينظر في مقاصد الحذف بعد تسليم نظر النحوي اذ لا تنافي بينهما ولذا جمع في التسهيل بين النظرين فقال وما حذف من مفعول به فمنوي لدليل أو غير منوي وذلك اما لتضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم واما للمبالغة بترك التعبير واما لبعض اسباب النيابة عن الفاعل فتأمل كيف جمع

(والاصل سبق فاعل معنى كمن * من البسن من زاركم نسج اليمن)

(ويلزم الاصل لموجب عرا * وترك ذاك الاصل حتما قديرا)

(وقس على المحصى بباب الفاعل * واحكم بحكم الشكل للمشاكل)

(فنحو البس ثوبه زيدا قبل * ونحو اسكن ربها الدار حظل)

ذو الفاعلية في المعنى كزيد من قولك اعطيت زيدا درهما فانه آخذ وكعمرو من قولك البست عمرا جبة فانه لابس وكمن من قولي البسن من زارنا نسج اليمن فالاصل تقديم ما كان كمن في المثال المنظوم فاذا كان ذو الفاعلية في المعنى مميزا من الاخر لم يمتنع تاخيره نحو اعطيت درهما زيدا واذا خيف التباسه بالاخر وجب تقديمه نحو اعطيت زيدا عمرا فان هذا في ذا الباب كضرب موسى عيسى في باب الفاعل واذا اضيف العار سي من الفاعلية الي ضمير عائد الى ذي الفاعلية جاز تاخيره نحو

البست ثوبه زيداً فان هذا فى ذا الباب كضرب غلامه زيد في باب الفاعل واذا اضيف ذو الفاعلية الي ضمير العاري منها وجب تقديمه نحو اسكنت الدار ربها لانك لو قلت اسكنت ربها الدار لزم تقديم المضمر على مفسر متأخر لفظا ورتبة فلم يجز كما لم يجز ضرب غلامه زيداً ومن اجاز هذا اجاز ذلك وقد تقدم في ذلك ما يحتاج الى بيانه

(وحذف مفعول اجز ان سلما * من سبب يوجب ان يلتزما)

(كما اذا كان جوابا أو قصد * حصر به كانما لمت النكد)

المفعول اذا لم يكن من باب ظن فضلة فحذفه جائز اذا لم يعرض له مانع من ذلك كما اذا كان جوابا كقولك زيداً لمن قال من ضربت وكما اذا كان مقصوداً بحصر نحو ما ضربت الا زيداً فلو حذف فى الاول لم يحصل جواب ولو حذف في الثاني لزم نفى الضرب مطلقا بين اعتقاد حذف المفعول واعتقاد التضمين لمعنى الفعل اللازم أو ما في معني ذلك وفي علم اصول العربية شفاء الغليل فى امثال هذه المسائل وكثيراً ما يخفي هذا الاصل علي الشاذين في علم العربية بل علي من يدعي فيها التحقيق فلقد وقع فى كتاب مغنى اللبيب لابن هشام هذا المشرقي المتأخر خلاف ما تقدم قال قد يظن أن الشيء من باب الحذف كقولهم حذف المفعول اقتصاراً وتمثيلهم بنحو كلوا واشربوا ومن يسمع يخل والتحقيق انه تارة يتعلق الاعلام بمجرد وقوع الفعل فلا يذكر المفعول ولا ينوي اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا اذ الفعل بهذا القصد كغير المتعدى وتارة يقصد مع الفعل من اوقع به فيذكر ان فاذا لم يذكر المحذوف المفعول قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلي وقد يكون في اللفظ ما يطلبه نحو وكل وعد الله الحسنى قال ابن غازي اما قوله لا ينوي اذ المنوي كالثابت فوفاق لقوله في التسهيل او غير منوي واليه ترجع الاشارة من قوله وذلك لتضمن الخ لاله وللمنوي معاً فما بقي الا النزاع فى تسميته محذوفا فالنحاة يطلقون عليه اسم المحذوف ومن ثم جعله في التسهيل مورد التقسيم وصاحب المغني يابي ذلك أقول قال ابن هشام في الحواشي لا يعد من الحذف ما صار مهجوراً لفظاً وغير موجود تقديراً نحو فاذا أفضتم من عرفات قال الزمخشري دفعتم بكثرة وهو من افاضة الماء وهو صبه بكثرة وأصله أفضتم انفسكم فترك ذكر المفعول كما ترك فى دفعوا من موضع كذا وصبوا ويقال افاضوا في الحديث وهضبوا فيه قوله (ان لم يضر) قال ابن هشام يجوز يضر بكسر الضاد من قولهم ضاره يضيره ومنه قالوا لا ضير ويجوز ضم الضاد علي أن الفعل أجوف واوي وعلي انه يضعف وقف عليه فى القافية بالتخفيف مثل قوله، لا يدعى القوم اني افر: والاول أنسب وفهم من اقتصاره علي اشتراط عدم الضرر انه لا يشترط الدليل وهو العلم بالمحذوف كالذى بعده وبذلك صرح الاشمونى حيث قال او اقتصاراً والفرق بين هذا وما

بعده أن الناصب عمدة قال الشاطبي بعد ان ذكر نحو ذلك وقد يشترط العلم في غير العمدة كما اشترطه في اشياء ذكرها قبل هذا وبعد هذا وفي غير ذلك بل القاعدة انه لا يحذف لغير دليل سواء كان عمدة او فضلة وانما اغفلوا هذا الاشتراط في المفعول لحكمة اختصت به مع فعله ثم بين تلك الحكمة بما حاصله أن فعله المتعدي طالب له ودال عليه ولو اجمالا وقد يشكل عليه ان هذه الحكمة توجد في ظن وأخواتها ثم قوله بل القاعدة انه الخ اى عند الناظم والا فمذهب الجمهور جواز حذف المفعولين في باب ظن لغير دليل

﴿ التنازع في العمل ﴾

ويسمي ايضاً الاعمال قوله (ان عاملان) الخ قال ابن هشام فيه زيادة وحقه من فعل وشبهه فلا تنازع في حرفين * فان قلت فما تصنع في مثل فان لم تفعلوا * قلت عامل الفعل لم لا ان لا مور احدها ان اعمال ان يقتضى اهمال لم ولم يثبت الا في شاذة ولا عكس لان لم والفعل يكون في محل جزم بان الثاني لم لا تفصل من الفعل فهي له اطلب بخلاف ان نحو ان ما يقم ان لا يقم الثالث ان لم لا تدخل الا على الفعل فهي به اخص وان تدخل في اللفظ على الاسم نحو وان احد الرابع ان لم لا تدخل الا على المضارع وان تدخل على الماضي والمضارع ولم يفعل في تاويل الماضي فاذا جعلنا العمل للم فقد اعطينا كلا ما هو له ولم نفوت أحدهما شيئاً هو له ولا بين جامدين وجوز الناظم التنازع فيما أحسن وأجمل زيداً على أن يعمل الثاني ونقض وحقه او ثلاثة ولا يقال فصاعدا كما قال هو وابن عصفور فانه لم يسمع في اكثر من الثلاثة ولذا قال الجزولي الاعمال ان يتقدم عاملان او ثلاثة اه وسبقه لذلك ابو حيان وفيه نظر فقد سمع في اكثر من ثلاثة كقوله طلبت فلم ادرك بوجهي وليتى * قعدت فلم ابلغ الندا عند سائب قوله (اقتضيا في اسم عمل) اي اقتضى كل منهما عملا فيه ومثله دخلنا على الامير فكسانا حلة اي دخل كل منا عليه فكساه حلة وهذا معلوم مما ثبت من قواعدهم انه لا يتوارد عاملان على معمول واحد والمقصود نفيه مقيداً فلزم ذكر المفعول لذلك والله اعلم

﴿ باب التنازع في العمل ﴾

(ان عملان اقتضيا في اسم عمل * قبل فللواحد منهما العمل)
(والثاني أولي عند اهل البصره * واختار عكسا غيرهم ذا اسره)

انما قلت عاملان ولم اقل فعلان ليدخل في قولى تنازع فعلين نحو آتوني افرغ عليه قطرا وتنازع اسم وفعل نحوها ؤم أقرء وكتابيه وتنازع اسمين نحو قول الشاعر

عهدت مغيثا مغنيا من اجرته * فلم اتخذ الا فناءك موئلا

ومثله عند بعضهم قول الشاعر الاخر قضي كل ذي دين فوفي غريمه * وعزة ممطول معني غريمها وقلت اقتضيا فنسبت الاقتضاء لهما لاخرج بذلك العاملين المؤكد احدهما بالاخر نحو قول الشاعر فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فاتاك اتاك

عاملان في اللفظ والثاني منهما لا اقتضاء له الا التوكيد ولو اقتضى عملا لقيل اتاك اتوك او اتوك اتاك وقلت قبل تنبيها على ان التنازع لا يتأتى بين عاملين متأخرين نحو زيد قام وقعد لان كل واحد من المتأخرين مشغول بمثل ماشغل به الاخر من ضمير الاسم السابق فلا تنازع بينهما بخلاف المتقدمين نحو قام وقعد زيد فان كل واحد من الفعلين موجه في المعنى الي زيد وصالح للعمل في لفظه فاعمل احدهما في ظاهره والاخر في ضميره والى هذا أشرت بقولي فللواحد منهما العمل والمختار عند البصريين اعمال الثاني وعند الكوفيين اعمال الاول فان اقتضي رفعا دون الثاني تعين عند الفراء اعماله والله أعلم (وأعمل المهمل في ضمير ما * تنازعاه والتزم ما التزما)

(كيحسبان ويسيء ابناكا * وقد بغي واعتديا عبداكا)

(ونحو أعطى وسألت الله قد *

وهذا اعم من ان يكون العمل الذى اقتضاه كل منهما موافقا للعمل الذي اقتضاه الاخر او مخالفا له ثم شرط هذا الاقتضاء امور * احدها الطلب المعنوي فخرج نحو كفاني ولم اطلب قليلا من المال * الثاني صحة التوجه في الصناعة فخرج نحو ما احسن وأجمل زيدا * الثالث ان يكون الثاني جيء به لذاته لا لتقوية غيره فخرج نحو اتاك اتاك اللاحقون * الرابع اشتراك العاملين بوجه ما اما بعاطف او عمل او بهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله أحدا او كون ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو آتوني افرغ عليه قطرا او جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة او نحو ذلك ولينظر في نحو هاؤم اقرؤا كتابيه فقد يقال ان الثاني مسبب عن الاول ولا يتقيد بكون الثاني معطوفا على الاول او معمولا له خلافا لابن عصفور نحو جاء وذهب زيد وجاءني يضحك زيد لانهم جعلوا منه * بعكاظ يغشى الناظرين اذا هم * لمحوا شعاعه * وقوله * ولم امدح لارضيه بشعر لئيما * ومن ثم امتنع ان يكون قليل من المال متنازع فيه علي أن يجعل لم اطلب عطفا علي فلوان وكذلك لا تقول جاء اكرمته زيدا وفي المغني في بحث الاشياء التي تحتاج الى رابط من الباب الرابع في الكلام علي هذا البيت ماينبغي مراجعته * هذا وقال الدمتوري في ثمار الصناعة قوله ولم اطلب معناه ولم اسع وهو متعد فلذلك لم يجعل به ولم يعمل الا الاول ولا أدري كيف خفي علي الافاضل من اصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت شاهدا لجواز اعمال الاول قوله (في اسم) لا فرق فيه بين أن يكون ظاهرا او مضمرا خلافا لابن الحاجب وبقي عليه غير سببي مرفوع فقد ذكر الناظم ان الاسم اذا كان سببيا مرفوعا امتنع التنازع وان كان سببيا منصوبا جاز فالاول نحو زيد قام وقعد اخوه وانما اخوه مبتدا ثان لا متنازع فيه والثاني نحو زيد ضرب واكرم اخاه قال ابن هشام وأقول يجوز في السببي المرفوع نحو زيد

قام عنده وقعد لاجله اخوه ويمتنع في السببي المنصوب نحو زيد ضربت واكرمت اخاه وزيد ضرب عمرو واكرم بكر اخاه اه وبه يعلم ان ماقاله في التوضيح تبع فيه الناظم وحاصل ما اشار اليه ان المدار على الرابط بالمبتدا لا فرق بين السببي المرفوع والمنصوب * بقي ان الدماميني اعترض على الناظم في قوله في نحو زيد قام وقعد اخوه ليس من التنازع لانه يلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا بان الربط حاصل بالضمير لعوده على الاخ المضاف الي ضمير زيد وقد اكتفي بمثله في والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أي ازواجهم ومثله يقال في المنصوب في مثال ابن هشام وهو زيد ضربت واكرمت أخاه وغير مفرغ له العامل كقوله * ماجاد رأيا ولا أجدي محاولة * الامر ولم يضع دنيا ولا دينا * وقوله * ماصاب قلبي وأضناه وتيمه * الا كواكب من ذهل ابن شيبانا * وهما محمولان علي الحذف فقد نص الناظم علي أن نحو ماقام وقعدا لازيد من باب حذف المنفي العام لدلالة القرائن اللفظية تاويله ماقام أحد ولا قعد الازيد فحذف أحد لفظا واكتفى بقصده ودلالة النفي والاستثناء عليه ولذلك لايثنى ولايجمع ولا يؤنث وان كان الذي بعد الا كذلك ولو كان من المتنازع لزمت مطابقة الضمير ولزم اعادة ضمير غيبة على حاضر في ماقام وقعدا لا أنا واخلاء الفعل الملغي من الايجاب لان الفعل المنفي انما يصير موجبا بمقارنة الا لمفعوله لفظا اومعنى وعلى تقدير التنازع لم يقارن الا معمول الملغي لا لفظا ولا معنى فيلزم بقاؤه على النفي

(تنبيهان) (الاول) قال ابن هشام ليس من التنازع * واني وان صددت لمتن وصادق * عليها بما كانت الينا أزلت * خلافا للناظم استدل به في شرح التسهيل علي تنازع الاسمين واعمال الأول والذي غلطه قوله عليها فظن ان هذا اضمار في الثاني وأقول ليس هذا ضمير المتنازع فيه على تقدير أن يكون متن وصادق تنازعا ما كانت وليس كذلك انما هو معمول للاول لاغير والنحاة استدلوا به علي جواز الفصل ليؤنسوك بجواز اعمال

اباه يحيي والكسائي اعتقد)
(جوازه بشرط حذف المرتفع
ومن يؤخره فيحيي يتبع)
(كذاك عازى الرفع للفعلين *
في نحو يمشي ويشى ابن القين)
المراد بالمهمل هنا الذي لم يسلط على الاسم الظاهر نحو أعطى من قولنا أعطي وسألت الله في أعطي ضمير مفسر بما بعده فنحو هذا مما اعمل فيه الثاني واضمر فيه مع الاول ضمير مرفوع اجازه البصريون ولم يجزه الكوفيون تجنبا لاضمار قبل ذكر المفسر والذي تجنبوه قد استعملت العرب مثله كقول رجل من فصحاء طئ جفوني ولم اجف الاخلاء اني، لغير جميل من خليلي مهمل وكقوله هو ينني وهويت الغانيات الي * ان شبت فانصرفت عنهن امالي

الاول لان البيت من باب الاعمال البتة (الثاني) في النهاية لابن الخباز لايقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه نحو قمت وسرت وزيداً ان اعملت الثاني وقمت وسرت واياه وزيداً ان اعملت الاول قوله (فللواحد منهما العمل) ويلزم على كل منهما مخالفة القياس اما على اعمال الاول فالفصل بجملة اجنبية قال احمد بن الخباز في شرح الجزولية لايفصل العامل من معموله بأجنبي تقول مررت بزيد وقد قام في الدار اليك فان علقت في بمررت لم يجز لفصلك بين المعمول وبين عامله بالاجنبي ثم قال وقد نبذت العرب هذا الحكم وراء ظهرها في هذا الباب كقولك ضربني وضربته زيداً اه واما على اعمال الثاني فانك حينئذ تضمر في الاول قبل مجيء المفسر الا أن هذا يتخلف في بعض المسائل وله نظائر اذا اتفق وذلك لانفكاك منه ولا نظير له وانما جاز لانه لما كان كل من الاسمين يتعلق به صاحبه وكان فعله مع فعله صارت الجملتان كالجملة الواحدة فحسن الفصل لذلك قوله (والثاني أولى) الخ اى واعمال الثاني واهمال الاول ولولا هذا التقدير لم يصح قوله عكساً فانه انما يكون بين شيئين وعلم منه أنهم اتفقوا على جواز الوجهين وانما اختلفوا في الاولى قال ابن هشام في الحواشي واجازة الوجهين باتفاق دليل على بطلان قول عيسى فيما حكي عنه ابن سلام في طبقات الشعراء له انه كان يلحن النابغة في قوله * في أنيابها السم ناقع * ويقول انه لايجوز الغاء الظرف مقدماً لان الاهتمام به يناقض تقديمه ملغي وهذا مع أن التنازع يكون في اكثر الامور بين الفعلين وهو أقوى العوامل وأما الظرف فعامل ضعيف ورد عليه بقوله * وعندي البر مكنون * وقول الله تعالى ولم يكن له كفؤاً احد فالغي له مع تقدمه *(تنبيه)* يختار اعمال الثاني ولو كان اضعف في العمل بدليل استدل به الفارسي على اعمال المصدر المحلى بأل بقوله * لحقت فلم انكل عن الضرب مسمعا * وقول أبي الفتح في * فما زادت تجاربهم اباقدامة * انه أعمل المصدر المجموع ولم يحمل

فتقدمت الواو من جفوني والنون من هوينني على مفسرهما فعلم ان ذلك وامثاله جائز وقد حكى ابن كيسان ان الكوفيين وافقوا البصريين في جواز تقديم الضمير على مفسره المبدل منه نحو فيقومون الزيدون ورايتهم العمرين مع ان البدل تابع وتاخير التابع واجب فيلزمهم تجويز مامنعوا من نحو ضربوني وضربت الزيدين فانه مساو لما اجازوه في الاشتمال على ضمير مذكور قبل مفسر واجب التاخير واذا ثبت هذا فليعلم ان مثل يحسنان ويسيء ابنا كاجائز عند البصريين ممتنع عند الكوفيين لما فيه من تقديم فاعل يحسن اعني الالف على مفسره المؤخر وهو ابناك فلو حذفت الالف صحت المسئلة عند الكسائي ولم يبال بحذف

ذلك على أن العامل انما هو لحقت وزادت قال ابن هشام خطر لي في وقت انه يترجح اعمال الاول في نحو كاز قائماً زيد لانه فعل فهو أحق بالاعمال وقوى ذلك عندي قول الزمخشري في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون ولما وقفت على قول أبي خراش الهذلي* بلى انها تعفوا الكلوم وانما* يوكل بالادني وان جل مايمضى* رجعت عن ذلك فانظر هذا المأخذ ما ألطفه وهذا البيت ما أحسن طباقه لمسئلتنا اه قوله (والتزم ما التزما) قال الشهاب أي ما التزمته العرب او النحاة من احكام الضمير وقد يقال لا حاجة اليه مع قوله في ضمير ما تنازعاه اه وقال ابن هشام قوله والتزم ما التزم اي من المطابقة (فان قلت) فقد أجاز س ضربني وضربت قومك فهذا اما على الحذف وهو لا يري به كما يراه الكسائي واما على اضمار غير المطابق وهو مخالف لما قاله الناظم هنا (قلت) هو على الثاني وس قد اعترف بان ذلك قبيح فقال وهي قبيح ان يجعل اللفظ كالواحد كما يقال هو أجمل الفتيان وأحسنه واكرم بني أبيه وأمثله وكانك قلت ضربني من ثم وضربك قومك قال ولا بد من هذا لانه لا يخلوا الفعل من مرفوع وترك ذلك أجود وأحسن للبيان الذي يجيء به فاضمر من وهو ردي في القياس يدخل فيه أن تقول أصحا جلس وقال مما يدخل تحت قوله والتزم ما التزما انك تقول في صمت واعتكفت يوم الخميس اذا اعملت الاول صمت واعتكفت فيه يوم الخميس وفي قمت وأطرقت اجلالا لك اذا أعملت الاول أيضاً قمت وأطرقت له اجلالا لك فتذكر حرف الجر مع الضمير وأنك تقول ضربت واكرمت زيداً ولا يجوز ضربت اياه بالفصل ومما يدخل تحته انك تقول شتان وسرعان زيداً او الزيدان او الزيدون علي كل من الاعمالين لان أسماء الافعال لا تتصل بها الضمائر كما تتصل بالافعال قوله (ولا تجيء مع اول) الخ افهم انه يجاء معه بمضمر الرفع وهو كذلك عند البصريين والكوفيون يمنعون الاضمار قبل الذكر مطلقاً فلا يجيزون ضربوني وضربت قومك ولا ينافي هذا ماتقدم

الفاعل لثبوت الدلالة عليه والفراء يمنع ذلك مع الاثبات ومع الحذف فلو جيء بضمير الفاعل مؤخراً صحت المسئلة عنده نحو يحسن ويسيء ابناك هما ذكر ذلك ابن كيسان واجاز الفراء أيضا ان يقال يحسن ويسيء ابنا كا على ان يكون الفاعل مرتفعا بالفعلين معا والي هذين الوجهين اشرت بقولي ومن يؤخره فيحي يتبع كذاك عازي الرفع للفعلين في نحو يمشي ويشى ابن القين أي الذي يعزو رفع الفاعل الي الفعلين معا متبع للفراء فان ذلك مذهبه

(ولا تجيء مع أول قد أهملا*
بمضمر لغير رفع أهلا)
(بل حذفه الزم ان يكن غير خبر*
وجيء به مؤخرا اعني الخبر)
(ونحو ترضيه ويرضيك ندر*
ومثله لو شاع لم يعد النظر)
(واظهر ان يكن ضمير خبرا*

من ان الفريقين متفقون على جواز اعمال الاول والثاني وانما اختلفوا في الترجيح واذا منع الكوفيون اعمال الثاني اذا طلب الاول مرفوعا لا يكون الاختلاف في الترجيح الامع طلب الاول منصوبا لانهم انما منعوه اذا اضمر المرفوع في الاول وأجاز الكسائي اعمال الثاني بشرط حذف الاول وأجاز الفراء اعماله بشرط تاخير الاول وانه يجاء مع الثاني بالضمير مطلقاً لان المنصوب وان كان فضلة الا أن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وقوله * بمكائد يغشى الناظرين اذا هم * لمحوا شعاعه ضرورة (فان قيل) يلزم على اعمال الثاني ووجود معمول الاول التهيئة والقطع فهلا فروا منه (اجيب) بان ذلك عارضه لزوم الاضمار قبل الذكر او يقال اعمال العامل في الاخر في المذكور رافع لتهيئة هذا فتأمله قوله (بل حذفه الزم ان يكن غير خبر) يوهم ان ضمير المتنازع فيه اذا كان مفعولا اولا في باب ظن يجب حذفه وليس كذلك بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التاخير ولا فرق في الخبر بين كونه خبرا لحسب اوكان لان خبر كان لا يحذف أيضاً ثم محل حذف غير الخبر ما لم يوقع في لبس والا امتنع الحذف ووجب اضمار المعمول مؤخراً نحو استعنت واستعان علي زيد به وبهذا يعلم ان المصنف لو قال * واحذفه لا ان خيف لبس او يري * لعمدة فجيء به مؤخرا * لوفي المقام حقه قال ابن هشام ومفهوم آخر البيت انه لا يحذف في نحو أحسن وأجمل بزيد وليس كذلك بل متي جوزنا الاعمال فالقياس أن يجوز حذف متعلق الاول وان كان عمدة وهنا امور * الاول جوز قوم اظهار الضمير الفضلة اختياراً وعليه ابن مالك كما في الغاء الثاني ودفع بالفرق بين الاضمار قبل الذكر وبعده ولا خلاف في جوازه ضرورة كقوله * اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * وقضية تجويز اضماره مقدماً تجويز اضماره مؤخراً بالاولي وقد يقال قياس جواز الاظهار في باب ظن جواز الاظهار في غيره أيضاً فليتأمل * الثاني كلام التسهيل يفيد جواز اضماره مقدما اذا كان خبراً لانه جوز الاضمار

لغير ما يطابق المفسرا
(نحو اظن ويظنني اخا * زيداً وعمراً اخوين في الرخا)
(والحذف والاضمار غير ممتنع * في المذهب الكوفي فاسمع واطع)
(لكن بذي الاضمار طابق مخبرا * عنه مخالفا لما قد فسرا)

اذا اهمل الاول من التنازعين ومطلوبه غير رفع لم يجز عند الاكثرين ان يجاء معه بضمير المتنازع فيه بل يحذف ان كان غير خبر نحو ضربت وضربني زيد وان كان خبراً جيء به مؤخراً ليومن حذف مالا يجوز حذفه وتقديم ضمير منصوب على مفسر لا تقدم له بوجه مثال ذلك ظنني وظننت زيداً عالما اياه فاياه مفعول ثان لظنني ولا يجوز تقديمه عند الجميع ولا حذفه عند البصريين واما عند الكوفيين

مقدما في غير باب ظن ويلزم منه جوازه في باب ظن بالاولي وفي التوضيح وغيره اختيار جواز حذفه لانه حذف لدليل وهو جائز في الخبر * الثالث قال في التصريح شرط الحذف أن يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعها فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمت وعلمني الزيدين قائمين فلابد أن تقول اياه متقدما او متأخرا ولا يجوز حذفه قاله أبو حيان في النكت الحسان اه قال الشهاب قوله فلابد أن تقول اياه الخ يخالف ماسياتي من انه اذا كان الضمير لغير مايطابق المفسر يجب الاظهار وانظر على ما صححه في التوضيح هل يشكل بان فيه التهيئة والقطع بالنسبة لاحد المعمولين اويقال لاأثر لذلك اه وأقول الظاهر أنه لا اشكال لان معني التهيئة والقطع كما يتبادر من كلامهم أن يتنازع فعلان قاصر ومتعد ويذكر القاصر ثم المتعدي ولا يشتغل المتعدي بالعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه ثم يذكر الاسم بعد المتعدي مرفوعا وظاهر ان ذلك لايجيء هنا * الرابع قال الشهاب الذي تحرر من كلام المصنف أنه يوجب الاحتراز عن اللبس وهو أن يتبادر خلاف المراد دون الاجمال وهو أن لايتبادر المراد ولا خلافه وح فوجه اللبس في نحو استعنت واستعان علي زيد به أن المتبادر من استعنت استعنت علي زيد بقرينة معمول الفعل الثاني مع أن المراد استعنت بزيد اما لو اريد استعنت علي زيد فينبغي جواز الحذف اذ لا لبس اذ الذي يتبادر ح هو المراد فقول الاشموني تعليلا للبس في المثال المذكور لانه مع الحذف لايعلم هل المحذوف مستعان به أوعليه فيه نظر اذ هذا انما يناسب الاجمال والمصنف لايحترز عنه اه وأقول قد اسلفنا أن المصنف لايفرق بينهما فكلام الاشموني موافق له فتذكر * الخامس قال الشاطبي جاء بالمضارع وهو يكون في الموضعين بعد ان مع حذف جوابها وهو ضرورة * السادس قال ابن هشام قيل ان قوله بل استدراك بالنسبة الي قوله حذفه لا بالنسبة الى قوله وأخرنه * قلت بل بالنسبة اليهما لانك في مسئلة التاخير لم تات به معه بل بعده وبعد العامل

فيجوز حذفه لانه مدلول عليه بثاني مفعولي الفعل الاخر واشرت بقولي ونحو ترضيه ويرضيك الي قول الشاعر

اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * جهارا فكن للغيب احفظ للود والغ احاديث الوشاة فقل ما * يحاول واش غير هجران ذي الود

ومثله قول الاخر

الا هل اتاها علي نائها * بما فضحت قومها غامد وقولي ومثله لو شاء لم يعد النظر أي لو شاء اثبات الضمير المنصوب مع المتقدم المهمل لكان له وجه من النظر لانه تقديم مفسر علي مفسر فيغتفر كما اغتفر تقديم غيره من المفسرات على مفسراتها بل كما اغتفر ذلك في المرفوع فان اعتذر في المرفوع بانه لا يجوز

حذفه قيل فمن المنصوب ما لا يجوز حذفه وهو ما كان خبر مبتدا في الاصل نحو ظنني اياه وظننت زيداً عالما وأيضا فان الاهتمام بذكر مفسر الشئ بحسب الاهتمام بذكره ومعلوم ان الاهتمام بذكر المرفوع اشد من الاهتمام بذكر غيره ومن الاهتمام بالضمير تقديم مفسره وقد ترك ذلك في المرفوع الذى هو اقوي فتركه في المنصوب لكونه اضعف احق واولى والاشارة بقولى واظهر ان يكن ضمير خبر الغير ما يطابق المفسرا الى نحو ظننت وظناني عالما الزيدين عالمين على اعمال الاول فان الزيدين وعالمين مفعولا ظننت وعالما ثاني مفعولي ظناني وهو والياء من ظناني مبتدا وخبر في الاصل وعدل الى

الثاني ومعموله وهو لم يقل لا تجيء أولا أولا تجيء الاول قد اهملا بل لا تجيء معه (السابع) اقتضى كلامه انه اذا عمل الثانى يضمر المفعول الاول مؤخراً اذا كان خبراً نحو ظننت منطلقة وظننتنى منطلقا هنداياها وقد يقال كيف يجوز هذا فى المفعول الاول وهو مؤد الى الفصل مع التمكن من الوصل ويجاب بمنع التمكن المذكور لحصول الفصل لان الغرض التاخير هنا عن الثانى واجب فهو نظير ماضرب زيداً الا انا وانما ضرب زيداً انا وانما قام انا وماقام الا انا وبه يجاب عن الفراء في تجويزه ضربنى وضربت زيداً هو فقد يعترض بانه لو صح لصح ضربه زيداً انا لانك اذا فصلت بينهما استحال الوصل ويجاب بان هذا فصل جائز لغير غرض وماذكرناه فصل واجب لغرض (الثامن) قال ابن هشام سال بعض اصحابنا فى التنازع في ظننت زيداً وظننى قائماً الان قائما امافيه ضمير الاول أو الثاني وعلى كل منهما فالذي ليس فيه ضميره لا يطلبه فقلت الطلب انما هو قبل الاضمار في قائم وهو اذ ذاك صالح لكل منهما وبعد ان يعطى لاحدهما فانما يتحمل ضميره فقال فانك تجوز ان يكون من التنازع ضرب زيد واعطى عمر غلامه فقلت هذا لا يلزم لان المعمول متصل بضمير ملفوظ به عائد ولا محالة علي احدهما ومع ذلك فيستحيل طلب الاخر له وقد يقال بالجواز قبل ان يبحث في مرجع الضمير وتكون صلاحيته لكل منهما مبيحة لذلك ثم بعد الاعمال تعين الضمير لاحدهما وحينئذ يتجه التنازع في قائم بعد الاضمار فتأمله وكذا ان امتنع كون المعمول ضميراً كالحال قال ابن معط فى شرح الجزولية وتقول ان تزرني القك راكبا فان اعملت الاول قلت ان تزرني القك فى هذه الحالة راكبا أي ان تزرني راكبا القك راكبا ولا تجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمر والاجود اعادة لفظ الحال كالاول اه وهذا مبنى على وقوع التنازع فى الحال ومر عن النهاية ما يخالفه قوله (نحو اظن ويظنانى اخا) الخ قال الشهاب هذا على اعمال الاول ولو اعمل الثاني لقيل اظن ويظنني زيد وعمرو اخا اياهما اخوين اه اقول لما ذكر ابن غازى ما

في نسخ المرادي من المخالفة لانه جعل المثال لاعمال الثاني كما هو مختار الناظم لكنه قرره على ما يقتضي اعمال الاول حيث قال فلو اضمر بان جعل مطابقا للمفسر ثني فقيل اياهما فيلزم الاخبار بمثني عن مفرد وان جعل مطابقا لصاحبه قيل اياه فيلزم عود ضمير مفرد على مثنى وكلاهما غير جائز فيتعين الاظهار وانه اصلح في بعض النسخ هكذا فان اضمر فاما ان يجعل مطابقا للمفسر وهو ثاني مفعولي يظنانى أو لصاحبه وهو أول مفعولى اظن فان جعل مطابقا للمفسر افرد فقيل اياه فيلزم الاخبار بمفرد عن مثني وان جعل مطابقا لصاحبه قيل اياهما فيلزم عود ضمير مثني على مفرد قال ولا شك ان المسئلة لما اخرجها الاظهار من التنازع صارت قابلة للامرين واما ما استدل به شيخ شيوخنا أبو زيد المكودى من ان اعمال يظنانى في الضمير المثنى يعين انه هو المهمل فهو مبني على ان العاملين اذا توجها الى اسمين فيتنازعا فى كل واحد منهما لم يجز تخالفهما اهمالا واعمالا فان سلم ذلك تم دليله والا فلا هذا وقال في التوضيح والذي يظهر لى فساد دعوى التنازع في الاخوين لان يظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد اه واجيب بان المتنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفرداً أو مثني قال فى التصريح وفيه نظر لان التنازع لا يكون في مبهم اه ويجاب بمنع انه لزم ان التنازع في مبهم لان مطلق الاخوة الصادق بالمفرد والمثني لا ابهام فيه بل هو امر معلوم وايضاحه ان المتكلم لما قصد ان ياتي بمفعول ثان من مادة الاخوة تنازع فيه الفعلان وطلب كل منهما ان يعطاه مكتفا بالصفة المناسبة له

المفعول المطلق

اختلف في وجه تسميته كذلك فقيل لانه يطلق عليه لفظ مفعول ولا يقيد بحرف جر بخلاف غيره فان لابد من تقييده بالجار كقوله له وبه وفيه ومعه وقيل بل لكونه يصل العامل اليه لا بحرف جر لا لفظا ولا تقديراً (فان قيل) المفعول به كذلك (قلنا) قد يقيد بالحرف كمررت به وليس كالمصدر الذي يصل

اظهار عالم لانه لو اضمر فاما ان يجعل مطابقا للمفسر وهو ثاني مفعولي ظننت أولا ول مفعولى ظناني وهو الياء وكلاهما عند البصريين غير جائز اما الاول فان فيه اخباراً عن مفرد بمثني واما الثاني فلان فيه اعادة ضمير مفرد على مثنى واجاز الكوفيون فى مثل هذا الاضمار مراعاة جانب المخبر عنه فيقولون ظننت وظنانى اياه الزيدين عالمين واجازوا أيضاً ظننت وظناني الزيدين عالمين بالحذف وهذا حاصل الابيات التي آخرها لما قدفسرا والكلام على اظن ويظنانى اخا زيداً وعمراً اخوين كالكلام علي ظننت وظنانى عالما الزيدين عالمين

باب المفعول المطلق وهو المصدر

اليه بنفسه ابدا وكلا القولين حسن (فان قيل) فلا شيء قيل للمصدر مفعول ولم يقيد بشيء (فالجواب) لانه الشيء الذي فعل حقيقة بخلاف غيره فانه ليس مفعول الفاعل وفيه نظر في المفعول لاجله في نحو قمت اجلالا واكراما لك والمفعول به في نحو ابغضت قيامي قوله (المصدر اسم ماسوي الزمان) الخ يعني ان المصدر اسم دال على الحدث أي المعنى القائم بالغير لان مدلولي الفعل الحدث والزمان والمراد المدلولان المتضمنان وبقي مدلول ثالث وهو النسبة وعلى الجميع يدل الفعل مطابقة وفي كلام الناظم تطويل لضرورة الوزن ونظيره بيت الكتاب اما الرحيل فدون بعد غد واصله اما الرحيل فغدو قيد الدلالة في التسهيل بكونها اصلية لاخراج اسم المصدر وانما يتجه كون دلالته بغير الاصالة اذا قيل انها حصلت بواسطة دلالته على المصدر الدال على الحدث وقد صرح بذلك ابن يعيش وغيره لكن قال الشارح في باب اعمال المصدر مانصه اعلم ان المعني الصادر عن الفاعل كالضرب أو القائم بذاته كالعلم ينقسم الى مصدر واسم مصدر الخ وهو صريح في ان اسم المصدر اسم للمعنى لا للفظ المصدر وهو مقتضي زيادة التوضيح في تعريف المصدر لاخراجه الجاري على الفعل المشعر بدخوله في قوله أولا اسم الحدث (فان قلت) هل ذكر الناظم مايطابق الترجمة ومن اين يستفاد من كلامه ان المفعول المطلق أعم شيء (قلت) من قوله المصدر الخ بمعونة السياق لان هذا القول بعد الترجمة مشعر بان المفعول المطلق هو المصدر المنصوب بمثله الخ (فان قلت) السياق لا يدل على اعتبار النصب فيه بل على الاعم (قلت) النصب مفهوم من ذكر المفعول لظهور ان حكمه النصب (فان قلت) قد يكون مرفوعا اذا ناب عن الفاعل (قلت) قد علم من باب نائب الفاعل ان المفعولية المقتضية للنصب لا تنافي الرفع بالنيابة عن الفاعل *(تنبيهات)* (الاول) قال الشاطبي دلالة الفعل على المعني الواقع من الفاعل أو القائم به وهو المصدر بحروفه ودلالته على الزمان بصيغته

(المصدر اسم مفهم معنى صدر أو قام بالشيء كضرب وحذر) (والفعل منه اشتق والوصف معا في قولنا والعكس غير نا ادعا) الضرب مثال لما يفهم منه معنى صدر عن فاعل والحذر مثال لما يفهم منه معني قام بالشيء لان الحذر لا يفعله الانسان بنفسه فلا يوصف بصدور بل هو معنى يحدث في نفسه ويقوم بها والفعل مشتق من المصدر لان المشتق فرع والمشتق منه اصل وكل فرع يتضمن الاصل وزيادة عليه ولا شك في ان الفعل يتضمن المصدر والوقت فثبتت فرعيته واصلية المصدر لانه دل على بعض مايدل عليه الفعل وهذا مذهب البصريين وهو الصحيح وبنفس ما ثبتت فرعية الفعل ثبتت فرعية اسماء الفاعلين واسماء

ويرد عليه ان الفعل لا يدل عليهما بالمطابقة ولا التضمن ولا الالتزام فان قام موضوع للقيام الواقع في الزمن الماضي وعلى مجموع ذلك دل بالمطابقة ولم يدل قط بالمطابقة على الزمان وحده ولا على معنى القيام وحده اذ لم يوضع مجموع الحروف والصيغة مع الواحد من المعنيين بخصوصه وأيضا فليس الفعل يدل على احد المعنيين بالتضمن لان دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بان تكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع اجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة مع كل واحدة من الخمستين فان نسبتها الى كل واحدة منهما على حد واحد لا يختلف بحسب الوضع وليس كذلك قام فان دلالته على الزمان على غير الوجه الذي به على القيام اذ كانت دلالته على الزمان بالصيغة ودلالته على القيام بالحروف وقد تباينت جهتا الدلالة ولذلك قال شيخنا الامام أبو عبدالله الشريف ان دلالة الفعل من جهة هيئته على الزمان مطابقة وعلى المعنى الواقع من الفاعل التزاما ودلالته من جهة حروفه على عكس القضية فاذن دلالة التضمن منتفية هاهنا لم يدل بها الفعل على المصدر ولا على الزمان وأيضا فليس الفعل يدل على احد المعنيين بالالتزام لان دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على ما خرج عنه والزمان والمصدر لم يخرجا عنه واذا لم يدل على واحد منهما بواحدة من الدلالات الثلاث لم يصح كلام الناظم وانما الذي يصح في دلالة الفعل انه يدل على معنى مقترن بزمان معين لان الفعل مجموع الحروف والصيغة والمجموع دال على المجموع واذا اخذ واحد من الامرين لم يتحقق ان الفعل دال عليه بخصوصه فثبت ان هذا التعريف غير محرر ويجاب بانه اراد ما تقدم من ان الفعل في اصل وضعه دال على معنى مقترن بزمان محصل ولا يلزمه ان يتناول لهذا التفصيل المقرر وانما قال اسم كذا. ولم يقل المصدر ماسوى الزمان من كذا لان لفظ المصدر انما يطلق على المعنى الواقع من الفاعل أو القائم به لا على نفس ذلك المعنى ولذا قال س واما الفعل فامثلته اخذت من لفظ أحداث الاسماء ولم يقل اخذت من احداث

المفعولين فان ضاربا مثلا يتضمن المصدر وزيادة الدلالة على ذات الفاعل للضرب ومضروب يتضمن المصدر وزيادة الدلالة على ذات الموقع به الضرب فهما مشتقان من الضرب وكذلك سائر الصفات المشبهة بضارب ومضروب (بمثله او فرعه ينتصب * كسيرك السير الحثيث متعب) (وعداً اوتوكيداً او تنويعا * به أبانوا كاركموا ركوعا) (اوركعتين اوركوعا حسنا * واخشع خشوع التاركين للونا) ناصب المصدر اما مثله كسيرك السير الحثيث متعب واما فرعه والاشارة بذلك الى الفعل نحو قام قياماً والى اسم الفاعل نحو زيد قائم قياماً والى اسم المفعول نحو زيد مضروب ضرباوالحامل على ذكره مع عامله اما مجرد التوكيد كاركع ركوعا واما بيان العدد كاركع ركعتين واما بيان النوع كاركع ركوعا حسناً واخشع خشوع التاركين للونا والونا

الفتور يقصر ويمد

(وقد ينوب عنه وصف اوعدد اوكل اوبعض كـكل الجدجد)

(كذا الذى رادف كادلج سرا. اوكان نوعا كرجعت القهقرا)

(وآلة اوعائداً عليه * اوما يشيرون به اليه) يقوم مقام المصدر وصفه كسرت أحسن السير وعدده كضربته عشر ضربات اوكل اوبعض كجد في أمره كل الجد وأرفق بعض الرفق وما رادفه اودل على نوع منه كادلج سرا ورجع القهقرا او كان اسم آلة كضربته سوطاً او كان ضميراً نحو لا اعذبه أحداً من العالمين اوكان مشاراً به اليه كاضربه ذلك الضرب المعروف

(وما لتوكيد فوحدا بدا * وثن واجمع غيره حيث بدا)

(كقلت قولين وأقوال اخر * كذلك الاقدار في جمع القدر)

ماجيء به لمجرد التوكيد فهو بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع فكذلك ماهو بمنزلته وأما

الاسماء فلو اسقط اسم لكان قد عرف بالمعني فيكون نفس المعنى هو المصدر وذلك في الاصطلاح غير صحيح وهذا التعريف رسمي علي عادة النحويين في اعتمادهم على ذلك بناء على ان الحد الحقيقي في الامور الوضعية كالمتعذر اه وقوله بناء علي ان الحد الحقيقي الخ محل نظر فان المقرر فى المنطق ان تعريف الحقائق الوضعية بالحد سهل لسهولة تمييز ذاتياتها من عرضياتها وانما يعسر ذلك التمييز فى الماهيات الحقيقية ثم ان اشكال دلالة الفعل على الزمان ومثله الحدث ذكره الشهاب القرافي في كتابه المسمي بالخصائص وهو كتاب نفيس أوضعه علي صغر حجمه تحقيقات كثيرة واشكالات نحوية كثيرة وقرره بنحو مامر عن الشاطبي وزاد ان الصيغ التى هي كيفية الحروف هل هي لفظ أولا وامكن ان يقال كيفية اللفظ ليست بلفظ لان الشيء لا يكون كيفية لنفسه فلا تكون هذه الدلالة مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما لان هذه الثلاثة من خصائص الالفاظ وامكن ان يقال الحق التفصيل بين ان تكون الصيغة حركات مخصوصة فتكون لفظا لانها مسموعة فان الفرق بين صيغة المصدر الذي هو الضرب وصيغة الماضى التى هي ضرب انما هو حركة الراء فتكون لفظا لانها مسموعة أو تكون الصيغة انما خالفت اخري بتقديم أو تاخير او حذف كقام وقيام فان الالف الساكنة تقدمت عند القاف وسقطت الياء والتقديم والتاخير والحذف اضافات غير مسموعة فلا تكون دلالتها من دلالة الالفاظ (الثاني) قال ابن هشام كون الفعل يدل على الزمان قول الجمهور ونازع في ذلك ابن الطراوة ولم ار من افصح عن مذهب وهو عندي متجه وبيانه ان الفعل انما وضع لافادة الحدث كما ان المصدر كذلك الا ان بين الحدثين فرقا به امتاز كل من النوعين عن الاخر فحدث المصدر مطلق وحدث الفعل مقيد فمعني قام زيد اوجد زيد قياما سابقا على زمن الاخبار وانجر من هذا أى لزم ان يكون ذلك القيام في الزمن الماضي لان افعال هذا الفاعل المعين لا تقع الا فى زمان ومعني أوجد قياما موصوفا بالتأخر

عن زمن التكلم وانجر من هذا ان يكون ايقاعه في زمن والذي يدل على صحة هذا قولهم خلق الله الزمان فمعناه اوجد الله خلق الزمان ايجاداً سابقا على زمن هذا ولا يلزم من هذا ان يكون ايجاده في زمان لان افعاله سبحانه لا تتوقف على زمان كما ان ذاته المقدسة كذلك واما على قول الجماعة فيشكل لان المعني عندهم أوجد الله خلق الزمان في زمن ماض وهذا ظاهر الاستحالة لادائه الى كون الشئ ظرفا لنفسه (الثالث) أورد ابو حيان ان من المصادر مالا فعل له وبالعكس ويجاب بان مالم يوضع يقدر قوله (بمثله) أي بمصدر مثله في اللفظ والمعنى فحذف الموصوف أو المراد بمثله في المصدرية مع اتحاد اللفظ والمعنى بدليل أو فعل أو وصف واما اعجبني ايمانك تصديقا فمن باب النيابة وسياتي وقوله أو فعل أي مثله وقعدت جلوسا وفرحت جذلا من النيابة وقوله أو وصف كذلك ولكل من العوامل الثلاثة شرط فشرط المصدر ارادة الحدوث ولهذا قدر الناصب باذا له صوت صوت حمار فلا منافات بين قوله بمثله ومايأتي وشرط الفعل ان لا يكون ناقصا خلافا للسيرافي ولا تعجيبا ولا ملغا عن العمل وشرط الوصف ان لا يكون للتفضيل قال ابن هشام هل تدخل الصفة المشبهة في الوصف ظاهر اللفظ دخولها وقال في موضع آخر أو صفة مشبهة كقوله وارانى طربا فى اثرهم * طرب الواله أو كالمختبل وهو للنابغة المعدي اه لكن اورد الشاطبي افعل التفضيل والصفة المشبهة على الناظم وذكر انه لا يجد جوابا عن ورودهما ثم قال الا ان يقال انه قد تبين في ابواب الصفة المشبهة وافعل التفضيل قصور عملهما عن عمل الافعال وان عمل الصفة المشبهة مقصور على السببي وان افعل التفضيل انما يعمل في الضمير الرفع وفى الظاهر في موضع واحد اه وافهم كلام الناظم انه لا ينتصب بغير ذلك أى على المفعولية المطلقة اذ هو ينصب بغيرها لكن على غير المفعولية المطلقة وقال ثعلب في انت الرجل علما ان علما مفعول مطلق عامله الخبر وليس بشئ وذكر الناظم انه قد

ماجئ به لبيان العدد او الانواع فلا بد من قبوله التثنية والجمع

(وعامل الذي أتي مؤكدا * سقوطه امنع ابدا فتعضدا)

(وحذف ما لغيره اجزكما * مع غير مصدر وحذف حتما)

(مع كل مصدر يكون بدلا * من فعله كندلا الذ كاندلا *

(واعز لهذا النوع ما من عمل * يليه او قل فعله ذو العمل)

(وبعض ما عن ناصب ناب التزم * اهمال فعله فوضعه عدم)

(كبله ذا اضافة بمعنى * ترك ويبنى ان عن اترك اغني)

المصدر المذكور يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك فلم يجز بخلاف المصدر المبين عددا أو نوعا فانه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به وحذف عامل المصدر المبين على ضربين جائز وواجب فمن الجائز قولك لمن قال أي سير

سرت سيراً سريعاً ولمن قال ما تجد في الامر بلى جداً كثيراً ولمن تهيأ لاعتكاف اوفرغ منه اعتكافاً مقبولاً ولمن قدم من سفر قدوماً مباركاً ومن الحذف الواجب حذف عامل المصدر الذي يذكر بدلاً من اللفظ بفعله وهو علي ضربين خبر وطلب فالخبر نحو قولك عند تذكر نعمة حمداً لا كفراً والطلب كقوله تعالى فضرب الرقاب وكقول الشاعر يمرون بالدهناء خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب علي حين ألهي الناس جل امورهم * فندلا زريق المال ندل الثعالب والى هذا القول أشرت بقولي كندلا الذكا ندلا يقال ندل الشيء ندلا اذا اختطفه واختلف فيما ينتصب بعد هذا النوع من المصادر فمذهب جماعة من كبار النحويين أن العامل هو المصدر لانه خلف عن فعله وفعله قد صار نسياً منسياً ومذهب آخرين أن العامل هو الفعل لانه ينصب بحرف النداء لنيابته عن الفعل كقوله يا هند دعوة صب هائم دنف * وقول المجنون فامرض قلبي حبها وطلابها * فيا آل ليلى دعوة كيف اصنع قال ابن هشام والذي عندي ان ذلك مصدر مؤكد لنفسه قوله (وكونه اصلا لهذين انتخب) هذه المسئلة كثر فيها النزاع بين اهل العصرين والاحتجاج بما لا ينبغي التطويل به الا ان هنا شيئا لا باس بالتعرض له وهو ان ابن الانباري ذكر في كتاب جدل الاعراب ان الاعتراض على المتن من اوجه احدها ان يشاركه في الدليل مثل ان يقول البصري الدليل علي ان المصدر اصل للفعل انه سمي مصدراً والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الابل فلولم يصدر عنه الفعل لما سمي مصدراً فيقول له الكوفي هذا حجة لنا في ان الفعل اصل المصدر فانه انما سمي مصدراً لانه يصدر عن الفعل كما يقال مركب فاره ومشرب عذب أي مركوب فاره ومشروب عذب اه وايضاحه ان المصدر سمي مصدراً لان الفعل يصدر عنه بالاشتقاق فهو اسم مكان كقوله واخري اصادي النفس عنها وانها * لموضع حزم ان فعلت ومصدر أي مدفع وسمي صدر الانسان صدراً لان الامور تصدر عنه وقالوا هذا يعرفه الصادر والوارد ومن غلطهم غالط أو سمي مصدراً لانه صادر لفظاً عن الفعل فهو مصدر بمعني اسم مفعول وانما صح الوجهان لان الفعل الثلاثي اذا كان مضارعه على يفعل كيدخل أو يفعل كيذهب استوي في مصدره ومكانه وزمانه مفعل بالفتح وكذا ما اعتلت لامه واما المكسور العين الصحيح اللام فمصدره مفتوحة عينه واسما زمانه ومكانه مكسورة عيناهما قوله (توكيداً) اي مجرد توكيد والا فالنوعي والعددي يفيدان التوكيد أيضاً وانما لم اقتصر فيها علي غير التوكيد لان الغالب عند افادة النوع أو العدد كون المقصود مجرد بيانهما هذا وقال الدماميني وكثيراً ما يقولون أي في المؤكد انه لتاكيد الفعل وهو في الحقيقة لتاكيد مصدر ذلك الفعل لكنه سموه تاكيداً للفعل توسعا فقولك

ضربت بمعنى احدث ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدث ضربا ضربا وظهر أنه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للحدث والزمان الذين تضمنهما الفعل وقال بعد ذلك قد بان أنه من قبيل التاكيد اللفظي به صرح ابن جني وقال الابدي ليس من اللفظي بل مما يعنى به البيان لانه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة اه وفي الحواشي لابن هشام معنى التاكيد تقوية العامل وظاهر كلامه أن نحو ضربت ضربا لا يفيد الا التاكيد وقال النيلي وقال قوم ان هذا الذي يذكر مؤكداً يذكر للفرق بين الحقيقة والمجاز فانك تقول ضرب الامير اللص اذا أمر بضربه ولم يباشره فاذا قلت ضرب ضربا علم انه باشر ضربه بنفسه واقول انما يعلم ذلك من قولك بنفسه وانما يفيد هذا المصدر ان المراد بالضرب حقيقته لا الاهانة ونحوها وقد تلخص ان فيه أقوالا لمجرد التاكيد لتاكيد الحدث ورفع المجاز عنه لتاكيد النسبة الى الفاعل ورفع المجاز عنه وبهذه المقالة قال جماعة في وكلم الله موسى تكليما منهم ابن عصفور في شرحه الصغير واعلم ان من قال انه للتاكيد ولم يزد على ذلك كالمصنف قد يقول برفع المجاز كما يقولون في جاء زيد نفسه انه تاكيد وهو لرفع المجاز وقد لا يقول به بل يريد انه لمجرد التقوية كما تقول قوم ولكن قد صرح المصنف بان التوكيد للتقوية وتقرير المعنى فوجب أن يكون معنى قوله توكيدا انه يكون مقويا ومقررا لمعنى عامله كما صرح به (فان قلت) ظاهر كلامه الحصر في الانواع الثلاثة وهو منتقض بنحو ضربا زيداً فانا لا نجد فرقا بينه وبين اضرب زيداً وذلك لانا كيد فيه (قلت) المصدر في الاصل مؤكد بانه مجامع لعامله في الاصل وبهذا باين اسم الفاعل وانما عرض له التجرد عن ذلك بعد وضعه موضع الفعل فافهمه وانما يفسر هنا معناه من حيث هو مفعول مطلق لا من حيث ما يعرض له من النيابة عن الفعل لخروج ذلك عن حقيقته قوله (او نوعا) وهو ثلاثة انواع الموصوف والمضاف وذو أل العهدية قوله (يبين) اي المفعول المطلق بخلاف الضمير في قوله بمثله فانه

لاغني عن نسبة نصب المصدر بنفسه اليه وذلك موجب للاعتماد عليه وعدم الاعراض عنه وبعض هذه المصادر المجعولة بدلا من اللفظ بالفعل لا فعل له أصلا كبله اذا استعمل مضافا فانه ح منصوب نصب ضرب الرقاب وجئ به بدلا من اللفظ باترك كما جئ بضرب الرقاب بدلا من اللفظ باضربوا الرقاب ولما لم يكن فعل من لفظه احتاج الى تقدير فعل من معناه وهو اترك لان بله الشئ بمعنى ترك الشئ فعمل اترك فيه من جنس قول القائل اتركه رفضاً ودعه ردعا ومن نصب ما بعد بله جعله اسم مفعول بمعنى اترك وفي البيت اشارة الى هذا كله

(وما له فعل يجئ خبرا * او طلبا ممن دعا أو أمرا)

(وفيهما الفرا قياسا اتبع * ان وقعا حيث يري الفعل وقع)

(ورأيه في طلب يقوي ومن * وافقه في خبر فما وهن)

يستغني بذكر المصدر الذي له
فعل عن فعله في الخبر والدعاء
والامر والنهي فمثال ذلك في
الخبر قول القائل عند تذكر نعمة
حمداً وشكراً لا كفراً وعند
تذكر شدة صبراً لا اجزعا وعند
ظهور مايعجب عجباً وعند
خطاب مرضي به افعل وكرامة
ومسرة وعند خطاب مغضوب
عليه لا أفعل ولا كيداً ولا هما
ولا فعلن ورغماً وهواناً ومثال
الدعاء سقياً ورعياً ومثال الامر
والنهي قولهم قياماً لا قعوداً اي
قم لا تقعد ومن الامر قوله تعالى
فضرب الرقاب اي فاضربوا
ومنه قول الشاعر فصبراً على
مجال الموت صبراً * فما نيل الحياة
بمستطاع فاضمار الناصب في
هذا وما اشبه لازم لان المصدر
بدل من اللفظ به فذكره جمع
بين البدل والمبدل منه والفراء يرا
ذلك مطرداً غير متوقف على
سماع خبرا كان يرد فيه في
ذلك أو طلبا بشرط ان يكون

للمصدر قوله (أو عدد) وهو ثلاثة أشياء الموضوع للوحدة فعلة كان كضربة
أو غيرها كانطلاقة وتثنيتهما وجمعهما (فان قيل) بقي من الاول نحو سار
الخوزلي وقعد القرفصاء ومن الثاني نحو ضربت سوطا (قلت) كلاهما من
باب النائب عن المصدر وكلامنا الان في الاصل وقال ابن هشام في الحواشي
المختص نقيض المبهم ويعبر عنه أيضاً بالموقت وهو نوعان عددي ونوعي
قال ابن معط والنوعي اما نكرة موصوفة أو معرف باللام واورد عليه فقيل
أو مضاف نحو ضربته ضرب زيد واجيب بانه من باب ضربته سوطا اذ
يستحيل ان يضر الانسان ضرب غيره فالاصل ضربا مثل ضرب زيد ثم
حذف الموصوف ثم المضاف وأجيب بان هذا موجود في ضربته الضرب
المعهود اذ يستحيل ايقاع الضرب المعهود وانما يوقع مثاله واجاب الحوبي
بان ذلك يوجب اشتراط كونه موصوفا لان ذا اللام الجنسية لا ينصب على
المصدر الا اذا وصف لفظا نحو ضربت الضرب الشديد أو تقديراً كضربت
الضرب أي الكامل أو المستحق ان يسمي ضربا على حد قولهم زيد هو
الرجل أي الكامل في الرجولية قوله (وقد ينوب عنه ما عليه دل لجد)
الخ حاصل ماذكره الشارح عشرة أقسام للنيابة قال ابن هشام اثنان نائبان
عن المؤكد وهما الضمير والاشارة واثنان نائبان عن العددي الفاظ العدد واسماء
الالات والباقي عن النوعي قال فان قلت كيف كان اسم الالة نائباً عن العدد
قلنا الان اصله ضربته ضربة بسوط فحذف ضربة واقيم بسوط مقامه ثم اعطى
اعرابه وافراده وتثنيته وجمعه فتقول سوطين وأسواطاً مع انك لو صرحت
بالمصدر لم يكن اسم الالة الا واحداً فثبت انه انما ناب عن العددي وخرج
عن العشرة امور * الاول ان والفعل في قول الاخفش والزمخشري * الثاني
اسم الزمان مثل ليلة ارمد * الثالث لفظة شيئاً نحو ولا تضرونه شيئاً بناء على
ان مرادنا بقولنا كل وقولنا بعض اللفظتان بخصوصيتهما * الرابع ما
الاستفهامية كقوله * ماذا يعين ابنتي ربع عويلهما * لا يرقدان ولا بوسى لمن

رقدا * الخامس ما الشرطية كقول جرير * نعب الغراب فقلت من عجل * ماشئت اذا ظعنوا لبين فانعب * السادس المضاف اليه كقوله * حتى اذا اصطفوا لناجدار * اى اصطفاف جدار * (تنبيهان) * (الاول) قال ابن هشام بحثت مع شخص فى قوله * ولا ينطق الفحشاء من كان منهم * فقلت الفحشاء على اسقاط الخافض أي بالفحشاء فقال لا انما هى نصب على المصدر النوعي مثل رجع القهقرا وهذا فاسد لان الفحشاء اعم من النطق والنطق لايكون أعم من الجنس وامتحان ذلك أنك لو قلت كل قهقر ارجوع كما تقول كل انسان حيوان لم يصح وبهذا رد على من قال فى قمت اجلالا لك ان اجلالا مصدر نوعي فانه لا يصح كل اجلال قيام (الثانى) من جملة ما دل الضمير ومنه المثال المشهور المعلم والمعلمه زيد عمراً خير الناس اياه انا فالمعلم مبتدا والمعلمه عطف عليه والهاء مفعوله الاول وزيد فاعله وعمراً وخير الناس مفعولا ان ثان وثالث واياه ضمير المصدر وأنا خبر المبتدا كما تقول القائم والواضع يده على رأسه انا وهذا من تنازع الفعلين واعمال الثانى والاصل اعلمت وأعلمني زيد عمراً خير الناس فحذف المفاعيل الثلاث من الاول استغناء عنها ثم أخبر عن ضمير المتكلم الذى هو فاعل ومفعول بالالف واللام فصار هكذا قاله الاسفراني قال ابن هشام والمعلمه لا اخبار فيه ولكنه لما اخبر عن الفاعل اتى بالفعل الثاني على نسقه فساغه وصفا وجعل موصوله أل وقلب الضمير الحاضر غائباً ليعود على الموصول وزيد فاعل به كما كان وأنا خبر عن المتعاطفين معاً لانهما لذات واحدة وانما المتعدد فى الحقيقة الصلة لا الموصول فكانه قيل الذي اعلم واعلم اواعلمه زيدا انا وانما امتنع نحو زيد وعمرو منطلق لانهما لذاتين مختلفتين قوله (وما لتوكيد فوحد ابدا) لانه جنس يصدق على القليل والكثير فلم يحتج الي تثنيته وجمعه والجنس لا يتناهي والتثنية والجمع زيادة على الاصل والزيادة على ما لا يتناهى محال واما اخواه فقابلان للزيادة لصحة وجود نوعين وانواع فى جنس واحد ولانه ما من عدد يفرض الا والزيادة

الموضع صالحا لوقوع الفعل فيه مجردا ورأيه في ذلك عندى صواب الا ان وقوع ذلك في الطلب اكثر من وقوعه في الخبر لان دلالة المطلوب على فعل الطلب اقوي واظهر من دلالة المخبر به على فعله ولذلك قلت ورأيه في طلب يقوي

(وناصب المصدر حتما يضمر * أيضا لدي توبيخ من يقصر)

(وشبه ذاك كأفترة وقد * تعين الجر واظهار الجلد)

(كذاك فى نحو اجتهد فاما * غنما واما اوبة وسلما)

(كذا مكرروذو حصر ورد * ان ناب عن فعل لعين استند)

(كانت سيرا سيرا انما انا * صبراً وما الملهوف الا حزنا)

حال الموبخ على ما لا ترضي منه مشاهدة فاستغني بذلك عن اظهار الفعل الموجب لتوبيخه وجعل مصدره بدلا من اللفظ به كقولك للمتواني اتوانيا وقد جد قرناؤك ومنه قول الشاعر

وهو جرير اعبدا حل في شعبي
غريبا * الوما لا ابالك واغترابا
أي اتلوم وتغترب وقد يفعل
ذلك من يخاطب نفسه كقول
عامر بن الطفيل اغدة كغدة
البعير * وموتا في بيت سلولية
ومثل هذا عنيت بقولي وشبه
ذلك ومن اسباب التزام حذف
ناصب المصدر ان يقصد به
تبيين عاقبة امر تقدمه كقوله
تعالى فاما منا بعد واما فداء ومن
اسباب ذلك أيضا ان يخبر عن
اسم عين بفعل جعل مصدره
بدلا من اللفظ به مكررا نحو انت
سيرا سيرا أو ذا حصر بانما أو
بالا نحو انما انا صبرا وما الملهوف
الا حزنا والاصل انت تسير
سيرا وانما اصبر صبرا وما الملهوف
الا يحزن حزنا فحذف الفعل جذفا
لازما لاجل التكرار والحصر
وجعل الثاني في التكرار بدلا منه
فامتنع الاظهار ليلا يجمع بين
المبدل منه والبدل وعومل
المحصور في التزام الاضمار معاملة

عليه ممكنة تقول في النوعي جلست الجلوسين الذين تعرفهما وجلست جلستين
بكسر الجيم وفي العدد جلست جلستين بفتح الجيم وعلل الشارح عدم تثنية
المؤكد وجمعه بانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع قال بعضهم
لان الفعل لم يتضمن الا الماهية من حيث هي هي مع قطع النظر عن قلتها
وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فيتنافيان ولقائل
ان يقول ان اريد انه اعتبر في الفعل قطع النظر المذكور فهو ممنوع او انه لم
يعتبر فيه النظر المذكور فعدم اعتباره فيه لا يمنع صحة ارادته فليتأمل
بقي انه تقدم أن التحقيق ان المؤكد مؤكد لمصدر الفعل فهو بمنزلة تكرير
المصدر لا الفعل والمصدر يثنى ويجمع قوله (غيره) اما النوعي فالمراد به كل
نوعي لجلست الجلستين الذين تعرف وضربت الاضراب اللاتي تعرف وأما
العددي فالمراد به شيئان فعلة ونحوها مما وضع للمرة واسم الالة كسوط
واما اسماء العدد نحو ثلاث ضربات وعشر ضربات فلا يثني منها ولا يجمع الا
المائة والالف كما في غير هذا الباب قوله (وافردا) دفع به ما يتوهم من ظاهر
الامر من قوله وثن الخ ولا يغني عنه مفهوم فوحدا بدا لصدقه بكون السلب
كليا اي لا يوجد غيره دائما ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر الامر المذكور
قوله (وحذف عامل المؤكد امتنع) هذه المسئلة مما وقع فيها النزاع بين
الناظم وولده وانتصر ابن عقيل للناظم وكتب بعض الشيوخ بطرة شرح
ابن الناظم * وابن اللبون اذا ما لز في قرن * لم يستطع صولة البزل القناعيس *
وابن هشام في التوضيح وافق ابن الناظم وقال في المغني في الكلام على
شروط الحذف من الباب الخامس ولبدر الدين ابن مالك مع والده في المسئلة
بحث اجاد فيه وقال الشهاب في حواشي ابن الناظم انه اشار في المغني الى رد
كلام ابن الناظم بان الناظم أراد بمنع حذفه في غير ما استثنى مما ناب مناب
الفعل نحو انت سيرا اه وهو سهو وانما ذكر ذلك في الحواشي لا في المغني
وقد اسلفنا في بحث الموصول الكلام على كون التاكيد ينافي الحذف اولا

ينافيه وحاصل ما اجيب به عن الناظم يرجع لامرين الاول ان الاتي بدلا من اللفظ بالفعل ليس من قبيل المصدر المؤكد بل قسم برأسه * فاقسام المصدر أربعة واما انه يستثني من امتناع الحذف في المصدر المؤكد وستعرف أن هذا لا يكفي في الجواب عن الناظم لان الاعتراض عليه في موضعين فى قوله وحذف عامل المؤكد امتنع وقوله وفي سواه لان الحذف فى سواه قد يتحتم الا أن ولده لم ينازعه في هذا قوله (وفي سواه لدليل متسع) بمعنى متسع فيه خبر مبتدا محذوف يتعلق به فى سواه لدليل أي والحذف فى سواه الخ او بمعنى اتساع مبتدا خبره فى سواه علي حذف مضاف اي في حذف سواه قوله (والحذف حتم مع آت بدلا) الخ قال ابن هشام في الحواشى الحكم صحيح والمثل فاسدة لانه لا يمتنع اندل ندلا وانما يجب الحذف في مواضع * احدها ما اهمل فعله نحو ويحه وويله وبله زيد ورويد عمرو وسبحان الله * الثاني ما كان للطلب وتكرر كقوله * فصبراً فى مجال الموت صبرا * بخلاف ضربا زيداً نص عليه ابن عصفور * الثالث ما اضيف لمعمول الفعل فاعلا نحو صنع الله او مفعولا نحو فضرب الرقاب * الرابع ما كثر استعمالهم اياه وباب هذا السماع نحو سقياً ورعياً * الخامس ما قرن بحرف التوبيخ نحو ألوماً واغترابا والمصدر فيهن مؤكد في الاصل وأما الان فانه صار بمنزلة الذى سد مسده وذلك لا يكون مؤكداً ولا مبيناً لنوع ولا عدد وفي النظم خمس مسائل فتلك عشرة كاملة وذلك لاني اعد قوله مكرر وذو حصر واحداً وانما اختلف الشرط وأعد كلا منهما من المؤكد نفسه والمؤكد غيره واحد والخمسة الباقية المصدر فيهن في الاصل مؤكد الا الاخيرة فمبين للنوع والعشرة مستثناة من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع ومن مفهوم قوله وفى سواه لدليل متسع فان معناه يجوز ذلك الاتساع فان شئت لم تحذف هذا الذي يفهم منه وارتفع التناقض والحمد لله وانما الاعتراض فى التمثيل وهو لازم للشارح المعترض لانه موافق عليه * واعلم انه لا يرد على قول الناظم مع آت بدلا من فعله ما

المكرر لان في الحصر من التوكيد ما يقوم مقام التكرار فلو ترك التكرار والحصر جاز الاظهار واشترط فى هذا النوع كونه بعد اسم عين لانه لو كان بعد اسم معني لم يحتج الى اضمار فعل بل كان يتعين الرفع بمقتضى الخبرية نحو انما سيرك سير البريد بخلاف كونه بعد اسم عين فان ذلك يومن معه اعتقاد الخبرية اذ المعني لا يخبر به عن العين الا مجازاً كقول الشاعر

اهمل فعله كما أورده أبو حيان لان المراد مايشمل المقدر الوضع قوله (وما لتفصيل) قال ابن هشام ظاهر كلامه يوهم أن هذا قسيم قوله بدلا من فعله وانما هو قسم منه فان الواقع بدلا من اللفظ بفعله اما واقع في الطلب كندلا بمعنى اندل واما واقع في الخبر وهذا الثاني اما مسموع فلم يتعرض له واما مقيس وهو الواقع تفصيلا لعاقبة جملة تقدمت اومكررا وكذا وكذا الخ وقد يقال ان قوله وما لتفصيل عطف على ندلا أي كندلا وكالذي لتفصيل ويجعل قوله عامله يحذف تكرير للتاكيد وفيه بعد لكن يستقيم عليه الكلام والذي للتفصيل اما مفصل بجملة طلبية نحو فاما منا بعد واما فداء او خبرية كقوله * وقد كذبت نفسك فاكذبنها * فان جزعا وان اجمال صبر * وقوله * ألم تعلم مسرحي القوافي * فلا عيا بهن ولا اجتلبا * قال في الارتشاف ويجوز الرفع في هذه ونص سيبويه عليه لانه أجاز الرفع في فان جزعا على أمري جزع اه وهو مخالف لما قاله من هذه المسائل من المؤكد فتدبر

* (تنبيه) * جعل هذا التفصيل باعتبار وقوعه في مقام التفصيل وان لم يكن هو نفسه دالا عليه قوله (كذا مكرر) ومن ثم أوجبوا حذف العامل في لبيك وسعديك وذلك لانهم لما ثنوه كانوا كانهم ذكروه مرتين فاستغنوا بذكر أحدهما مقدرا عن الفعل كما أنهم اذا قالوا الطريق الطريق استغنوا بالتكرار عن الفعل واذا قالوا الطريق لم يستغنوا قوله (لاسم عين استند) قال في شرح الكافية واشترط كونه بعد اسم عين لانه لو كان بعد اسم معنى لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين الرفع فمقتضي الخبرية نحو انما سيرك سير البريد بخلاف كونه بعد اسم عين فان ذلك يومن معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن العين الا مجازا كقوله * فانما هي اقبال وادبار * اه وقضيته أن لا يتقيد الحكم باسم العين بل اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه حقيقة كما عبر به ابن الحاجب فشمل اسم المعنى الذي لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه حقيقة نحو أمالك نقصا نقصا وح ففي مفهوم قوله لاسم

فانما هي اقبال وادبار * أي ذات اقبال وادبار

(ومنه توكيد لنفسه كما * على درهمان عرفا فاعلما)

(ومنه نحو ذا ابنه حقا وسم * مؤكدا لغيره فلا تهم)

(ومنه ذو التشبيه بعد جمله * معناه والفاعل حازت قبله)

(نحو له بكا بكاء ثكلى * ولك وجد وجد صب مجلي)

من المصادر الملتزم اضمار ناصبها المؤكد به كلام يتضمن معناه

عين تفصيل وقد جوز الشاطبي في قوله لاسم عين الخ احتمالين ان يكون متعلقاً بكل من المكرر وذي الحصر والثاني أن يكون خاصاً بالثاني واورد على الاول أمرين احدهما أنه كان حقه ان يقول نائبي فعل الخ وأجاب بانه اعتبر جنس المصدر ولم يعتبر نوعيه اولاحظ أن المعني ماذكر والثاني أن عامل المكرر اذا كان خبراً عن اسم معنى فلا يقع المصدر نائباً عنه أولا اولا يلزم حذفه وهذا على فرض جريان القياس في هذا الباب مشكل فانه يقتضى منع قولك أملك نقصاً نقصاً بمعنى أنه في حال نقص متصل وحرصك ذهاباذهابا وشغلك زيادة زيادة وما أشبه ذلك وهو غير ممتنع لانه موازن لقولك ومعني الجمع اتصال العمل وكثرته في الحال فلا يستقيم مع القول بالقياس منع مثل هذا والجواب أن الناظم اقتصر على القياس في محل السماع ولم يات هذا النوع الا في الاخبار عن العين *(تنبيهان)* (الاول) أفهم كلام الناظم انه اذا لم يتكرر ولم يحصر لم يلزم اضمار عامله بل يكون جائز الاضمار والاظهار وقد نص على ذلك في شرح التسهيل قال الشاطبي وهذا قد يسلم مع المصدر المبين واما مع المؤكد فقد قال وحذف عامل المؤكد امتنع واذا قلت أنت سيراً وأجزت اظهار الفعل وعدم اظهاره فهو اقرار بجواز حذف عامل المؤكد وكان كلامه متناقضاً والجواب أنه لا يتناقض بل ان ثبت اشتراط التكرار فعدمه مجوز لاظهار العامل لكن في المصدر المبين واما المؤكد فلا يدخل هنا لانه مستثني بنصه قبل (الثاني) جعل الشارح ما جاء مفصلا لعاقبة ماتقدمه أونائبا عن خبر اسم عين مكرراً أو محصوراً من الاتي بدلا من اللفظ بفعله فهل اعتبار البدلية واجب فيهما وهل يتوقف عليه وجوب حذف العامل فيه نظر ولم يصرح ابن الحاجب وشراح كافيته باعتبار البدلية فيهما ووجهوا وجوب حذف العامل فيهما بما يقتضى عدم توقف وجوب الحذف على اعتبار البدلية قوله (ومنه مايدعونه مؤكدا) الخ (ان قلت) هذا يشكل على قول الناظم وحذف عامل المؤكد امتنع لان

دون لفظه فان لم يكن الكلام محتمل غيره نحو له على درهمان عرفا أو اعترافا سمي مؤكداً لنفسه لانه بمنزلة اعادة ماقبله فكان الذى قبله نفسه وان كان له محتمل غيره نحو هو ابني حقا سمي مؤكداً لغيره لانه يجعل ماقبله نصا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد به متأثر والمؤثر والمتأثر غيران ومما التزم اضمار ناصبه المشبه به بعد كلام تام يتضمن معناه مع ما هو فاعل في المعني نحو له بكى

هذا مؤكد وجب حذف عامله فضلا عن جوازه (قلت) لا اشكال لان الامتناع عنده في غير مؤكد الجملة وسره أن الجملة هنا قائمة مقام العامل ودالة عليه حتي جوز الرضى ان تكون هي العامل فالعامل في حكم المذكور بذكر ما تضمنه وقام مقامه قوله (لنفسه) أي نفس المعمول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا لامر يغايره ولو بالاعتبار ثم المؤكد لنفسه قالوا هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه فان ارادوا لا يحتمل غير معناه مجازاً فهو ممنوع أو حقيقة فالمؤكد لغيره كذلك اذ احتمال نحو انت ابني لغير معناه احتمال عقلي ليس مدلول اللفظ ولذا ذكر الرضى انه مؤكد لنفسه قوله (أو غيره) لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد لنفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتي يحسن التقابل *(تنبيه)* قال في التسهيل والاصح منع تقديمهما أي المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره عن مكانهما فلا يتقدمان على الجملة ولا يتوسطانها قال في شرحه لان مضمون الجملة يدل على العامل فيها ولا يتأتى هذا الا بعد تمام الجملة اه وقال الرضى وانا لا أري باسا بارتكاب كون الجملتين عاملتين في المصدرين لافادتهما معني الفعل فلا يتقدم المصدر ان عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب قوله (كلى بكي بكاء ذات عضلة) ينبغي ان يجعل صفة لقوله جملة أي بعد جملة كالجملة في هذا الكلام ليكون اشارة الي الشروط (فان قلت) من جملة الشروط ان تكون مشتملة على اسم بمعناه وعلى صاحبه أي المصدر ولم يشتمل مثال المصنف ونحوه على صاحب المصدر لان بكاء ذات عضلة ليس صاحب ياء المتكلم في لى بل صاحبه ذات عضلة (قلت) معنى بكاء ذات عضلة بكاء مماثلا لبكاء ذات

بكاء ثكلى ولك وجد وجد صب مجلا أي مخرج عن وطنه فالهاء من له والكاف من لك فاعلان في المعنى فلو لم يذكر لم يجز النصب بل كان يقال هذا بكى بكاء ثكلى والوجد وجد صب مجلي

(وناب غير مصدر عن مصدر * يجئ منصوبا بفعل مضمر)

(كفولهم تربا له وجندلا * وعائذا بالله من كل بلا)

كما جاز ان يحذف ناصب المصدر ويجعل المصدر بدلا من اللفظ

عضلة فالمعني المقصود بقوله بكاء ذات عضلة صاحبه ياء المتكلم المذكور (فان قلت) البكاء يمد ويقصر فاذا مددت اردت الصوت الذي يكون مع البكاء واذا قصرت اردت الدموع وخروجها قاله الجوهري وح فمثال المصنف مشكل لان الجملة لم تشتمل على اسم بمعناه (قلت) ما في الجملة ممدود أيضاً لكن قصره للضرورة أو لعله وجد نقلا عن اهل اللغة انهما بمعنى قاله الشاطبي *(تنبيه)* يجوز في هذا النوع ان يكون الفعل المقدر من غير لفظ الصوت فينتصب الصوت على الحال ولا يكون ذلك الا اذا كان نكرة فيكون التقدير يخرجه صوت حمار أي مثل صوت حمار أو يبديه صوت حمار ويجوز ان يكون من لفظه فان كان معرفة فهو مصدر لا غير وان كان نكرة جاز ان يكون مصدراً أو حالا فالمصدر تقديره يصوت صوتا مثل صوت حمار والحال تقديره يصوت مثل صوت حمار هذا تلخيص مذهب س فيما قال الشلوبين في حواشي المفصل قال واجاز س رفع صوت حمار على الصفة كان قال مثل صوت حمار هذا ان كان نكرة فان كان معرفة كقولك صوت الحمار جاز الرفع عند الخليل ولم يجزه س

المفعول له

انما ذكر الى جانب المفعول المطلق لتاخيهما في اشتراط المصدرية حتى قال الزجاج انه مفعول مطلق وان انتصابه انتصاب المصدر النوعي كذا نقل الناظم وقال النبلي انه عنده مصدر تاكيدي والتقدير ضربته فادبته تاديبا أو ضرب تاديباً ولم يحد الناظم المفعول له اتكالا على ما فهم من كلامه مما هو حده ولم يلتزم التصريح بالتحديد بل تارة ينص عليه وتارة يكتفي بالاشارة اليه قوله (ينصب مفعولا له المصدر) الخ قال أبو حيان ذكر ان المفعول له يكون منصوبا ولم يبين في هذا البيت ما ينصبه وفيه خلاف ذهب س وجمهور البصريين الى انه الفعل على تقدير لام العلة وذهب الزجاج الى انه فعل مضمر من لفظه فتقدير قمت اجلالا لك قمت اجلك اجلالا وحذف

به جاز ان يفعل ذلك بما وقع موقع المصدر مما ليس بمصدر ولا حاجة الي ان يتأول بل يجعل الجامد منه مفعولا به نحو تربا وجندلا والمشتق حالا نحو عائذاً بالله فيكون التقدير الزمه الله تربا وجندلا واعتصمت عائذاً بالله وهذا التقدير ونحوه هو الظاهر من قول سيبويه رحمه الله وما سواه تكلف لا فائدة فيه وهو مذهب المبرد واختيار الزمخشري

باب المفعول له

الفعل وعوض منه المصدر قال الراعي يفهم ماينصبه بتقدير فضلة لابد منها أي ابان تعليلا لناصبه أي ان كان علة للعامل فيه كما يقوله بعد اذ لا يعقل منصوب بلا ناصب ولا علة بلا معلول ولا يلزمه نقل الخلاف وقال ابن الخباز المفعول له علة ايجاد الفعل لان فاعل الفعل ممكن الوجود فلابد من مرجح احد طرفيه وجوده وعدمه وله شروط (احدها) المصدرية لانه عرض وعلة والعين لا يكون كذلك (الثاني) من افعال القلوب كالطمع والخوف لان الجوارح تابعة لهما (الثالث) ان يقارن فعل الفعل الفاعل لانه علة فلا يتأخر معلولها (الرابع) ان يكون اعم من الفعل ومعني ذلك ان الطمع في نحو زرتك طمعا في احسانك تعلل به الزيارة وغيرها (الخامس) ان يكون من فعل الفاعل لان فعل الشئ لا يوجب فعل غيره في الحقيقة الا تري انه لا يلزم من طمعك زيارة زيد (السادس) ان يكون من غير لفظ الفعل ذكره ابن جني والصواب ان يكون من غير معنى الفعل لانه لا يلزم من المخالفة في اللفظ المخالفة في المعني كقولنا قعدت جلوسا (السابع) ان يصح جواب لم قال ابن هشام في الحواشي قول الناظم ان ابان تعليلا يغني عن الرابع وعن السادس والسابع وذلك لان العلة ابدا لا تكون الا اعم ولا تكون من معني المعلل ولا تكون الا صالحة لجواب من سال بلم وبقية الشروط ذكرها الناظم وما بقي منها لم يذكره الا الثاني ويحتاج الي تامل ليعلم هل هو مشترط ام لا اه قلت مشى في التوضيح على اشتراطه ونقله الشاطبي عن الشلوبين وقال ان الناظم استغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل كما انه لم يشترط ان لا يكون من لفظ الفعل لان المصدر لا يكون علة لفعله قال الشهاب وهو ممنوع بل قد يجتمع معه نحو شمرت ثيابي لبناء الدار وسترت بدني لدفع الحر عنه ووقفت بين يدي زيد لقبض ديني منه الى غير ذلك مما لا يحصى فان اراد بالاجتماع انطباق أول احدهما وآخر على أول الاخر وآخر فهذا مع ظهور منعه ينتقض بالاتفاق

(مصدر آت علة لمصدر شاركه في وقته والمصدر)

(سموه مفعولا له وينتصب بما به علل واللام يجب)

(أو شبهها فقد شرط كسرا للماء أو للعشب اوامرعرا)

(وجئ غدا قولك اليوم اجي وقد دعوت رغبة في الفرج)

(فالرغبة الشروط حازت فاكتفي بها عن اللام بلا توقف)

المفعول له كل مصدر نصب لتقديره بلام التعليل وشرط

بالاتفاق على جواز ضربته تاديبا ثم رأيت الرضى بسط رد هذا الشرط (فان قلت) يرد المنع المذكور ويؤيد الممنوع ماصرحوا به فى وقد نضت لنوم ثيابها من انه وجب جره لاختلاف زمن النوم وزمن نض الثياب أي نزعها مع اتصال النوم بنزع الثياب (قلت) لا يرده ولا نسلم الاتصال المذكور بل النوم ينفصل قطعا عن نزع الثياب كما هو معلوم بخلاف ماذكرنا من الامثلة فان آخر زمن الفعل فيها أول زمن المصدر فهو كقولك جئت اصلاحا لحالك (فان قلت) لا نسلم ان آخر زمن الفعل في تلك الامثلة هو أول زمن المصدر نعم أول زمن المصدر يعقب آخر زمن الفعل (قلت) يكفي ذلك والظاهر انه المراد بماذكر كما يدل عليه ما يأتي عن الرضي

(تنبيهات) (الاول) شرط في التسهيل ان يكون مصدرا أو أن أو أن ظاهرة فان لم تكن ظاهرة وجبت اللام نحو وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس قال ابن هشام وعليه اعتراضان (احدهما) ان ذلك وارد على عموم قوله وفي ان وان يطرد مع امن لبس فانه لم يقيده بكون ان ظاهرة (الثانى) ان ظهور اللام فى الاية انما كان لاجل اختلاف الفاعل لا لما ذكر اه وفيه تصريح باشتراط اتحاد الفاعل فى هذه المسئلة لكنه قال فى موضع آخر استثني الناظم من جر مافقد فيه شرط بالحرف ان وان ثم مثل على عقب ذلك لما جر بالحرف لعدم استكماله الشروط بقوله تعالى وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس وفيه نظر لان الذى تخلف في ذلك اختلاف العامل وهذا ان وصلتها وانما هذا على قوله من باب جر المستوفى للشروط ولو قيل ان تبين لصح اه وفيه دلالة على عدم اشتراط اتحاد الفاعل كغيره من الشروط مع ان وان وهو ماتقله السيوطي الثاني قال السيوطي لا يجوز تعدد المفعول له منصوبا كان أو مجرورا ومن ثم منع فى قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا تعلق لتعتدوا بتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا له وانما يتعلق به على جعل ضرارا حالا اه وفي الارتشاف ولا يجوز

وقوعه كذلك مع كونه مصدرا معللا به ان يصدر وما علل به عن فاعل واحد في وقت واحد كقولك دعوت رغبة في الفرج فالرغبة مفعول له لانه مصدر معلل به ماوافقه في الفاعل والزمان فان فقد اتحاد الفاعل والزمان مع قصد التعليل فلابد من اللام أو ما يقوم مقامها نحو جئت لامرك اياي واحسن اليك غدا لاحسانك الان فان لم يكن ماقصد به التعليل مصدرا فهو احق باللام وما

ان يكون للعامل منه اثنان الاعلي جهة البدل أو العطف سواء جر الحرف السببي أواحدهما أم نصب فاما قوله الاتذكرة لمن يخشى فمنصوب بفعل مضمر قاله الفارسي اه وفي الباب الخامس من مغني اللبيب في الكلام على قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت مايقتضي جواز التعدد مطلقاً لان الاول تعليل للفعل المطلق والثاني تعليل له مقيد بالاول فاختلفا (الثالث) قال أبو حيان قوله ينصب مفعولا له المصدر يدل بمفهومه على أن غير المصدر لاينصب مفعولا له لكنه مفهوم لقب ولا حجة فيه عندا كثر العلماء اه ونوزع بان مفهوم اللقب معتبر في المصنفات (الرابع) قال الراعي المصدر نائب فاعل ينصب ومفعولا حال من المصدر أي ينصب المصدر في حال كونه مفعولا لاجله الفعل وله اما نائب لاسم المفعول او متعلق به والمستتر في مفعول كالترجمة يعود علي ما لايصح في المكان غيره وهو الفعل العامل فيه فالحال اذن سببية وهي جارية في اللفظ علي غير من هي له في المعنى فكان حقها أن يبرز الضمير المرفوع بها لكنه استتر لامن اللبس على مذهب الكوفيين وعلى مذهب البصريين يكون له نائب اسم المفعول فالتقدير ينصب المصدر في حال كون المصدر فعل الفعل من اجله اوبسببه فالحال سببية ولا يلتفت لما نقل عن الاصفهندي في هداية السالك انه قال وفي كلامه الضمير لابد أن يرجع الي المصدر فيفسر المعنى اذ يصير معنى كلامه ينصب المصدر حال كونه مفعولا للمصدر وهو باطل وأجاب عنه في هداية السالك بكلام طويل وكل منهما يسمع جعجعة بلا طحن لان الاصفهندي لم يعلم أن الحال سببية وأوقع الاسم الظاهر موقع المضمر فقبح في سمع من لاينظر الى المعني ولايفكر في مقتضي الالفاظ ولو قدره مثل ماقدرناه لم يوقع نفسه في ذلك أي ينصب المصدر في حال كونه مفعولا له أي في حال كون المصدر فعل هذا أي الفعل من اجله أوبسببه أي من اجل المصدر أوبسببه وهذا لامطعن فيه ولاحاجة أيضاً لتقدير أل لانه يلزم فيه حذف الموصول وابقاء

يقوم مقامها نحو سرازيد للسماء او للعشب أونحو ذلك والقائم مقام اللام هو من في قوله تعالي كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم وكقوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تاكل من خشاش الارض

(وتدخل اللام عليه جائزا * هذي الشروط فاعتقده جائزا)

(وقل ان يصحبها المجرد * والعكس في مصحوب أل وانشدوا

صلته ويبقى فيه كون الحال معرفة بأل قوله (ودن) يجوز أن يكون عطفاً على جدو شكراً علة لهما أو غير عطف لكن حذف علته أي شكراً قاله الشهاب في حواشي الاشموني وهو مناسب لكون المحذوف مثل المذكور فالحذف لقرينة لكن الاشموني قال ودن طاعة فاقتضى أن المحذوف غير المذكور ولم ينبه الشهاب على ذلك واقتضى كلامهما أن المفعول له يحذف ولم يذكر في المغني ذلك في بحث الحذف قوله (تعليلا) اولى من قول بعضهم ان دل على غرض لان الغرض أخص من العلة وانه عبارة عن العلة المطلوبة الحصول فيخرج عنه نحو قعدت عن الحرب جبناً (فان قلت) اذا قيل ضربته تاديباً فالضرب هو العلة المقتضية لحصول التاديب فكيف يقال ان التاديب علة للضرب (قلت) معنى التاديب ارادته فهو من باب اذا قمتم الى الصلاة وقد يؤول على حذف المضاف ولا شك أن ارادة حصول التاديب هو العلة الباعثة على الضرب اه وبهذا يعلم أن صاحب التصريح حرف كلام التوضيح وأن الحق ماقيل من ان غرضاً في كلامه بالغين المعجمة هو الموافق للغرض وان دعواه سقوطه لا تقبل لما صحبها من الاهمال الذي لا يتميز به الجوهر من العرض قوله (وهو بما يعمل فيه متحد وقتاً) قال الرضى وتشاركهما في الزمن بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعاً وقعدت عن الحرب جبناً او يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو حبستك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ايقاعا للفتنة بين الفريقين اه ولا يبعد أخذاً من النظائر الاكتفاء في كون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر أو بالعكس بالتنزيل مبالغة فليتأمل

قوله (وفاعلا) هذا الشرط فيه خلاف قال أبو حيان الجمهور على اشتراطه وذهب بعضهم الي أن ذلك ليس بشرط وهو ظاهر كلام س ومنه قول امرئ القيس * أرى ام عمرو دمعها قد تحدرا * بكاء على عمرو وما كان أصبرا * وقول النابغة * وصلت بيوتي في بقاع ممنع * يخال به راعي الحمولة

(لا اقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توالت زمر الاعداء)

كل مصدر اجتمعت فيه شروط الانتصاب على أنه مفعول له فجائز جره باللام الا أن ذلك فيما عرف بالالف أحسن من التجريد والتجريد أحسن منه في المنكر ويستوي الامران في المضاف وقد فهم ذلك من قولي وقل أن يصحبها المجرد والعكس في مصحوب أل وأنشدوا ثم ذكرت شاهد مصحوب أل

طائرا * حذار علي أن لا ينال مقادتي * ولا نسوتي حتي يمتن حرائرا * فقد اختلف فاعل التحذر والبكاء لان التحذر صادر من الدمع والبكاء صادر من ام عمرو وكذا الحلول منسوب الى البيوت والحذار واقع من النابغة ومن اشترط اتحاد الفاعل يؤول هذا اه وتاويله اما علي الحال واما علي تقدير حذرت دمعها وأحلت بيوتي قال ابن هشام ينبغي أن ينشد يحال مبنيا للمفعول لسكون راعي وأقام المسبب مقام السبب والاصل وأحلت بيوتي فحلت فاستغني بالمطاوع عن المطاوع عكس ان منفس اهلكته قوله (كلز هدذا قنع) قال أبو حيان أفاد بهذا التمثيل مسئلتين احداهما أنه يجوز جره باللام وان لم يكن مختصا بالالف واللام ولا بالاضافة وقد وقع للجزولي وهم في منع جره باللام اذا لم يكن مختصا ولم يقل بذلك أحد والثانية جواز تقديمه على العامل فيه الا تراه قد قدمه على قنع ولا ينافي افهامه ذلك افهامه أيضا جواز تقديم معمول الخبر الفعلي لان الدليل منع من الاخذ بهذا دون ذلك فيعمل به وسواء كان مجرورا ام منصوبا فانه يجوز تقديمه نحو قول الكميت * طربت وماشوقا الى البيض أطربا * فشوقا مفعول له وقد تقدم علي عامله وهو أطربا أقول دل كلامه وكلام ابن هشام في المغني السابق في مسئلة التعدد علي أن المجرور بالحرف يسمي مفعولا له وسياتي في المفعول فيه اذا جر بالحرف خلاف ولا يبعد مجيئه هنا وأن الحق أن المجرور بالحرف مطلقا مفعول بواسطة الحرف كما دل عليه كلام الناظم وعدلا زما بحرف جر والتعدية وعدمها انما تعتبر بالنسبة للمفعول به فليتأمل المقام

باب المفعول فيه وهو الظرف

(مكان أو وقت حوي معني في: ظرف كرح غدا مع الاشراف)

(فانصبه بالواقع فيه ابدا * مالم يكن ملفوظ في قد وجدا)

(والوقت مختصا ومبهما لذا * يصلح كامكث يوما او يوم كذا)

(ولا يكون اسم المكان ظرفا * الا اذا ابهم كارجع خلفا)

(من ذاك اسماء الجهات جمعا * وما يضاهيها كعند ومعا)

(كذا المقادير كميل وكذا * ما من سمي العامل فيه اخذا)

(فمقعد مطرد مع يقعد *

المفعول فيه وهو المسمي ظرفا

قوله (الظرف وقت او مكان) أي اسم وقت او اسم مكان أي لفظ يدل على أحدهما ولو بالتاويل فيدخل ما عرضت دلالته على أحدهما أو جري مجراه واما مجرد تقدير اسم أو مفهم فلا يدخل ذلك وانما هو لاجل أن المفعول فيه انما تتصف به الالفاظ ففي الكلام مجاز الحذف أو الدالية والمدلولية قال

الشاطبي ومراده اسم وقت اومكان لامعناهما واتصابه لصناعة الالفاظ وهي النحو يحرز ذلك فسقط مافي حواشي ابن الناظم للشهاب وقد صرح ابن هشام برجوع بعض ما أورد على التقييد بالوقت والمكان بالتاويل اليهما وبه يندفع قوله فى محل آخر قد يورد على حده نحو مكر الليل والنهار ويا سارق الليلة ويا صاحبي السجن وعالم المدينة وقال فى بعض الحواشي بقي عليه ماينوب عنهما وهو المصدر بالنسبة للظرفين واسم العين بالنسبة الي ظرف الزمان (فان قلت) سيذكر ذلك في آخر الباب (قلت) صحيح انه لم يهمله ولكنه تركه من الحد أقول جري هنا على وفق ماتقدم في المفعول المطلق من عدم ادخال النائب في حده وقد تبعه ابن هشام فى التوضيح هناك وقال في بعض الحواشي عند قول الناظم وقت أى اسم وقت سواء كان موضوعا له كمثل أو وضع لاعم منه فاستعمل له وهو اسم الاشارة الموصوف به نحو سرت هذا اليوم وقعدت هذا المقعد والمبهم المفسر به نحو كم يوماً سرت وكم ميلا قطعت وعدده نحو عشرين يوماً وثلاثة فراسخ والمضاف اليه اذا كان بعضاً مما يضاف اليه نحو كل اليوم وبعض اليوم وشرط الاسم الظهور فالضمير يحتاج للواسطة فاما ويوماً شهدناه فعلي التوسع (فان قلت) هل تنافي عبارته أن يكون بعض الاسماء تارة مكانا وتارة زمانا لانه قال وقت او مكان ولم يقل اوكلاهما (قلت) لالان معناه أن الظرف لايخرج عنهما لان الكلمة المستعملة ظرفاً اما ان تكون دائماً للزمان اودائما للمكان فعلى هذا يدخل اى وكل لانهما بحسب ماتضافان اليه ويدخل حيث عند الاخفش واذا عند من قال ان الفجائية ظرف مكان وخرج بقوله وقت اومكان ما ضمن فى باطراد وليس واحداً منهما نحو وترغبون أن تنكحوهن اذا قدر فى قال الشهاب فى حواشي الاشمونى وقد يقال ان ضمن هذا معنى في فينبغي ان يجعل ظرفا لانه مكان اعتباري اولفظ فى فيخرج بضمنا فى قوله ضمنا الالف اما اشباع اوضمير وقد يرجح الاول لان اولاحد الشيئين لاالهما

ومعقد مطرد مع يعقد
(ونحو زيد مزجر الكلب ندر
ولاندور فيه ان تلا زجر)

المفعول فيه هو ما انصب من اسم زمان اومكان مقارن لمعني فى دون لفظها وقد مثل النوعان بقولي رح غداً مع الاشراف فان غداً اسم زمان ومع اسم مكان وقد قارنهما معنى في دون لفظها وذكر مقارنة المعنى أجود من ذكر تقدير فى لان تقدير في يوهم جواز استعمال لفظ في مع كل ظرف وليس الامر كذلك لان من الظروف مالا يدخل عليه في كعند ومع وكلها مقارن لمعناها

فانما يعود الضمير باعتبار ذلك الاحد قال الله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله أخ او اخت فافرد الضمير من وله فاما تذكيره وقد تقدم مذكر ومؤنث فاما لان المذكر مقدم فجعلت الكناية له او المعنى ولاحدهما او للميت او للموروث قاله ابن هشام وفيه نظر من وجهين الاول ان اوهنا للتنويع وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الابدي قال في بحث الجملة المعترضة من المغني وهو الحق واو التي يفرد الضمير بعدها التي لاحد الشيئين او الاشياء ويعبر عنها بانها التي للابهام الثاني انه عند اجتماع المذكر والمؤنث يغلب المذكر تقدم او تأخر وقال ايضاً قال الزمخشري في وما كان لمومن ولا مومنة اذا قضى الله ورسوله امراً ان تكون لهم الخيرة من امرهم (ان قلت) كان حق الضمير ان يوحد كما تقول ماجاءني من رجل ولا امرأة الا كان من شأنه كذا وكذا (قلت) نعم ولكنهما وقعا تحت النفي فعما كل مومن ومومنة فرجع الضمير على المعنى لا على اللفظ اه واستشكل المثال والسؤال من حيث ان الضمير بعد الواو يجيء على حسب المتعاطفين فهلا كان سؤاله عن الحكمة في جمعه وكونه لم يثن لا عن الحكمة في جمعه وكونه لم يفرد * والجواب انك اذا قلت ماجاءني زيد ولا عمرو الا قال خيراً لم يستحق الا الافراد لانه في قوة كلامين اذ المعنى ماجاءني زيد الا قال خيراً ولا جاءني عمرو الا قال ذلك وافاد ذلك اعادة لا حيث لم تدخله تحت النفي واستانفت له النفي صار كانه جملة ثانية وكانك لم تقصد الى التشريك وكلام النحاة يتخصص بهذا اه وكان غرضه من ذكر ذلك هنا كون الضمير يرجع الى المعنى فهذا وجه مناسبة ذكره في المقام والا فالعطف في الاية بالواو

قوله (ضمنا في) قال أبو حيان أي جعلت في ضمن ذلك الوقت أو المكان فهما يدلان على الزمان والمكان بالوضع ويدلان على معنى في بالتضمن وذلك نظير اسماء الاستفهام الا انه يلزم الناظم ان يكون الظرف مبنيا لانه تضمن معنى الحرف وانما فرمن قول النحويين ان الظرف على تقدير

مادام ظرفاً وأسماء الزمان كلها صالحة لذلك مبهمها ومختصها والمبهم كحين ومدة والمختص كيوم وساعة كذا تقول مكثت عنده حيناً من الدهر وغبت عنده مدة وصمت يوم الخميس واعتكف زيد يوم الجمعة وأما المكان فلا يكون من اسمائه ظرفا صناعياً الا ما كان مبهماً او مشتقاً من اسم الحدث الذى اشتق منه عامله فالمبهم مالا يتميز مسماه بدون اضافة او ما يقوم مقامها كاسماء الجهات والمقادير تقول قعدت يمين زيد ويسار عمرو وسرت ميلا وفرسخاً

فى لانه وجد بعض الظروف لا يتقدر عنده بنى في نحو عندك فوقع في التضمين الذى يلزم منه بناء الظرف ولا يلزم من قول النحاة ان الظرف يقدر بني انه يجوز دخول في عليه وانه يتلفظ به وكم من مقدر لا يتلفظ به كالضمير المستتر في اضرب والفعل الناصب للمنادي وقد ذكر الناظم في مكان آخر ان المفعول فيه ما نصب من اسم زمان أو مكان مقارنا معني في دون لفظها وزعم ان ذكر المقارنة اعم من تقدير في لان من الظروف ما لا تدخل عليه في كعند ومع وهما مقارنان لمعناهما ما داما ظرفين وهذا كله بناء منه على انه يلزم من تقدير في ان تدخل عليه وقد بينا ان ذلك لا يلزم وقوله دون لفظها زيادة لا يحتاج اليها لانه قد بين ان المفعول فيه هو ما نصب فاذا كان منصوبا فكيف يذكر فيه ان في لا تدخل على لفظه وهل يمكن ان يكون منصوبا وتدخل عليه في فيبقى منصوبا هذا مما لا يتخيله احد اه واجاب بعضهم بما حاصله ان التضمين المقتضي للبناء ما كان في اصل الوضع لا ما هو طارئ على الاسم بعد وضعه كما هنا ويشكل عليه لارجل اذا قيل بني الاسم لتضمين معنى من الا ان يقال ما كان في اصل الوضع موجب وما كان عارضا مجوز واسم لاجاء على احد الجائزين والظرف على غيره ويحتاج لبيان سر ذلك واجاب الاشموني بما حاصله رجوع التضمين المذكور لكونه بمعنى التقدير فتفوت النكتة التي عدل الناظم عن التقدير لاجلها وتحرير المقام بيانه في غير هذا الموضع فلا نطيل به وخرج بقوله ضمنا في نحو انا نخاف من ربنا يوما ونحو واعدنا كم جانب الطور الايمن ولان جانب الطور غير مبهم وسياتي أن الابهام شرط اسم المكان فانما جانب مفعول ثان بمنزلة مغانم في وعدكم الله مغانم قال الشاطبي ونحو أعجبني يوم الجمعة ومكان زيد وكل ظرف استعمل الاسماء وسلط عليه من العوامل ما يتسلط على الاسماء من الرفع والنصب والجر على غير معني في فليس بظرف اذ لم يتضمن معنى في قال الشهاب فعلم أن شرط ما يسمى ظرفا اصطلاحا نصبه وهو لازم لتضمين معنى في والمشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه اسم العامل كمقعد ومعقد من قولك أقعد مقعد المناجي وأعقد نكاح زيد معقد نكاح عمرو ولا يكون هذا النوع ظرفا قياسا الا اذا كان العامل فيه موافقا له في الاشتقاق فلذا عد من الشواذ قولهم هو مني مقعد القابلة وعمرو مزجر الكلب وخالد مناط الثريا فلو اعمل في المقعد قعد وفي المزجر زجر وفي المناط ناط لم يكن في ذلك شذوذ ولا مخالفة للقياس نص على ذلك سيبويه (وذو تصرف من الظروف ما * ظرفية اوشبهها

فلذا استغنى المصنف به عن التصريح بالنصب على أنه يمكن جعل قوله فانصب الخ من جملة التعريف أقول كون النصب شرط ما يسمى ظرفا اصطلاحا فيه خلاف فذهب ابن الحاجب الى انه يسمى ظرفا والجمهور الى خلافه فانظر شروح الكافية وفى ابن عقيل ما يتعلق بذلك ودعوى الاحتياج الى النصب في التعريف محل نظر اذ اخذه في التعريف مؤد الى الدور كما يأتى في باب الحال قال ابن هشام لا أعرف خلافا في أن الظرف على تقدير في أو او تضمينها لا على تقدير او تضمين غيرها الا قول يونس في وحده انه ظرف وانه بتقدير على وان التقدير جاء على وحده أي على انفراده ورده بانه لا زمان ولا مكان وقال في موضع آخر في كتاب الجمل المسمى بفهرسة الاعراب المنسوب للخليل بن احمد ما مثاله وقال آخر صددت الكاس عنا أم عمرو * وكان الكاس مجراها اليمينا فنصب يمينا على الظرفية كانه قال مجراها على اليمين قوله (باطراد) بان تتعدي اليه سائر الافعال فخرجت نحو البيت والدار في قولهم دخلت الدار وسكنت البيت مما انتصب بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه منتصب نصب المفعول به على السعة في الكلام لا نصب الظرف كما قاله الشارح قال لان الظرف غير المشتق من اسم الحدث يتعدي اليه كل فعل والبيت والدار لا يتعدي اليه كل فعل فلا يقال نمت البيت ولا قرات الدار كما يقال نمت امامك وقرات عند زيد فعلم ان النصب في دخلت الدار والبيت وسكنت الدار على التوسع واجراء الفعل اللازم مجرى المتعدي واذا كان كذلك فلا حاجة الى الاحتراز عنه بقيد الاطراد لانه يخرج بقولنا ضمن معنى في لان المنصوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل عليه لا بوقوعه فيه فليس مضمنا معنى في فيحتاج الى اخراجه من حد الظرف بقيد الاطراد اه وقوله لان الظرف غير المشتق من اسم الحدث بقي عليه وغير الدال على مسافة معينة كالميل والبريد فثبت ان قيد الاطراد لا يحتاج اليه لانه مخرج لما اريد دخوله وهو نوعان من ثلاثة انواع

لن يلزما) (وغير ذي التصرف الذي لزم * ظرفية او شبهها من الكلم) (فغير مذو منذ اسم زمن * حتم البناء عن تصرف غنى) (كذاك ما عين من ضحى سحر * ليل نهار وسحير وبكر) (وهكذا معيناً عشاء * عشية عتمة مساء) (ذى لا تصرف واصرف الا سحرا * معيناً فهو من الصرف برا) (وغدوة وبكرة عكس بكر * ان شارك الاعلام فيها يعتبر) (واصرفها ان نكرا فقد كثر * وترك تنوين عشية نزر) (ونحو يوم يوم مما عرضا *

قال ابن هشام يخرج عن قوله باطراد بالنسبة الى المكان اسماء المقادير كالفرسخ والميل والبريد فانها انما ينصبها افعال السير وبالنسبة الى الزمان ثلاثة أمور مايقع جوابا لكم خاصة وهو العددى المنكر غير الموصوف ومايقع جوابا لمتي اذا كان اسم شهر مجردا من لفظ الشهر والثالث الابد والدهر والليل والنهار اذا كن بال فانهن لا يعمل فيهن الا ما يتطاول لان العمل واقع في وجيههن اما تعميما كصمت يومين أو تقسيطا كاذنت يومين وان لم يكن مما يتطاول لم يمكن استمراره فى جميع الظرف لا يقال مات زيد ثلاثة ايام اه واقتصر الشاطبي على الاعتراض بان قيد الاطراد يخرج ماصيغ من الفعل لانه اقتصر على امثلته وقال لانه لا يقال قعد زيد مزجر الكلب واجاب الشهاب بان هذا مستثني من اعتبار الاطراد بدليل قوله الاتى وشرط كون ذا مقيسا الخ وانت علمت قصور ذلك قال ابن هشام اعلم ان اسماء الامكنة التى تنتصب على تقدير فى قسمان ما استعماله كذلك خاص بالشعر وماهو غير مختص به فالاول كقوله كما عسل الطريق الثعلب والثانى انواع ما تطرد عوامله ونظائره وهو الغالب فى ظرف المكان كالامام والخلف والثاني ماهو وعامله غير مطردى النظائر نحو ذهبت الشام فانه لا يقال مضيت الشام ولا ذهبت مصر وكذلك مطرنا السهل والجبل فانه لا يقال مطرنا التلول ولا اخصبنا السهل والجبل والثالث ماتطرد نظائره دون نظائر عامله وذلك نوعان احدهما ما عامله شخص والثاني ما عامله نوع فالاول نحو دخلت الدار والثانى نحو اسماء المقادير وماصيغ من الفعل فانهما لا ينصبان الا بافعال السير وبالموافق فى المادة فهذا القسم من النوع الثالث وجميع انواع الاول هما جميع ظروف المكان فان اراد اطرادا مادخل ما انتصب بعد دخل وان اراد اطرادا معينا وهو القسم الاول خرج احد نوعي القسم الثالث أو معينا غير ذلك فماهو اه وقد تبع ابن الناظم في التوضيح فجعل نحو دخلت الدار منصوبا على التوسع ووضحه في بعض الحواشي بان

تركيبه تصريفه قدر فضا
(كذاك ذا وذات ان يضافا *
لزمن وقد حكوا خلافا)
(عن خثعم وذو وذات صرفا *
فى عرفهم كبعض ذى يوم قفا)
(واختير في وصف زمان حذفا
كامكث طويلا منه التصرفا)

من الظروف متصرف ومنصرف وغير متصرف ولا منصرف ومتصرف غير منصرف ومنصرف غير متصرف فالاول كيوم وشهر وحول والثاني كسحر المقصود به التعيين والثالث غدوة وبكرة علمين لهذين الوقتين قصد بهما التعيين أو لم يقصد والرابع ماعين

من ضحى وبكر وسحر ونهار وليل وعشاء وعشية وعتمة ومساء ومن العرب من لا يصرف عشية في التعيين وأشرت بقولي وذو تصرف من الظروف ما ظرفية او شبهها الى ان يلزما الى أن الخروج عن الظرفية ان لم يكن الا بدخول حرف جر فانه لا يعتد به فلذلك يحكم بعدم تصرف قبل وبعد ولدن وعند حال دخول من عليهن وانما يثبت تصرف الظرف بالاضافة اليه او الاخبار عنه نحو اعتكفت نصف يوم واليوم مبارك ولما كانت الظروف التي لا تتصرف كثيرة أقمت مقام

الناظم لم يذكره في الكافية بل قال مكانا أو وقتا حوى معني في ظرف كرح غدا مع الاشراق لكنه قال في الحواشي قد ينازع ابن الناظم في قوله ان المتسع فيه ليس على معني في لانا نقول انما سموه متسعا باعتبار التوسع اللفظي وهو ايصال العامل اليه بنفسه لا باعتبار المعنى وهو ان الفعل واقع عليه مجاز الا ترى انا اذا قلنا عجبت من ان قام زيد ثم اسقطنا من كان المعنى على تقديرها بعد الحذف ولهذا اختلفوا في وترغبون ان تنكحوهن هل المعنى في ان تنكحوهن أو عن ان تنكحوهن وقال في موضع آخر قال بعض الاصحاب لما حذفت في وتعدي الفعل الى المكان المختص فانما تعدي اليه على معني الحرف المحذوف فلم قيل بانه قدر واقعا على المكان مع ان هذا ليس من ضرورة اسقاط الجار والتوسع قلت هذا أولا مذهب المصنف هنا فانه قال في شرح الكافية ليس انتصاب ما بعد دخل على انه ظرف بل على انه مفعول به تعدى الفعل اليه بحذف الجر ثم حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال فوقع الفعل عليه ونصبه كما يتفق لغيره والحجة من قوله على انه مفعول به لا في قوله فوقع الفعل عليه لان مراده بذلك ان الفعل تعدي اليه وهذا لا نزاع فيه لانه قدر ان معناه واقع عليه كما يقع على المفعول به واما ثانيا فانا نقول انما يحسن ان يقال انهم توسعوا في اللفظ دون المعني في مثل قوله تمرون الديار وذلك حيث لا يكون الحذف مطردا فانه لا يحسن ان يقطع النظر عن ذلك الحرف اما اذا كان الحذف مطردا فان ذلك مؤذن بانهم تركوه راسا ومما يدل على هذا تعديه الي ضميره نحو فادخلوها خالدين ومن دخله كان آمنا ما كان لهم ان يدخلوها الا خائفين اه ورد بعضهم كون ما بعد دخل منصوبا على المفعول به بمجيء المصدر على فعول ولانه يقتضي خرج ويرد الاول وفتناك فتونا وجحده جحودا وايد بعضهم كونه مفعولا به بان الاستقراء شهد بان كل شيء وقع ظرفا للفعل فلا بد ان يصح وقوعه خبر المبتدا ولا يجوز بالاجماع زيد الدار كما يجوز زيد عندك فهاذان وجهان ووجه

ثالث وهو ان الضمير الراجع الى الظرف يتعدى اليه الفعل بواسطة في وما بعد دخل يتعدي اليه بدونها كما مر عن ابن هشام قوله (كهنا امكث ازمنا) مالف ونشر على غير الترتيب وجاز تعدد الظرف مع اتحاد العامل وعدم الابدال لاختلاف جنسي اللفظين قال ابن هشام في شرح بانت سعاد انما يجوز تعدد الظرف اذا كان من نوعين فاما اذا كان الظرفان من نوع واحد فلا يعمل فيهما عامل الا ان يكون الثاني تابعا للاول أو يكون العامل اسم تفضيل لانه في قوة عاملين نحو زيد يوم الجمعة خير منه يوم الخميس وذكر ابن عصفور انه يجوز التعدد مع الاتفاق اذا كان الزمن الاول اعم من الثاني نحو لقيته يوم الجمعة غدوة وانه يجوز نصب الظرف بلقيت لا على ان الثاني بدل بعض من كل لانه اجاز سير عليه يوم الجمعة غدوة برفع اليوم ونصب غدوة ولو كان بدلا لتبعه في اعرابه اه ملخصا ونحوه في المغني في بحث اذا قوله (فانصبه بالواقع فيه) أي باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه من فعل أو اسم يشبهه أو اسم فيه رائحة الفعل نحو انا حاتم عند الازمات * وعنترة عند الغارات واستشكل ابن جني هذا الحكم بقولهم اعطيتك اذ سألتني وزدتك اذ شكرتني فان المسئلة والشكر مقدمان من حيثهما علة وسبب وأجاب بانه لما كانت العطية والزيادة واقعتين على اثر السؤال والشكر وتقارب وقتاهما صار الذلك كانهما في وقت واحد ومنه ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم الاية قال وباحثت اباعالي فيه كثيرا فقال لما كانت الاخرة تلي الدنيا لا فاصل بينهما انما هذه فهذه صار ما ينفع في الاخرة كانه واقع في الدنيا فلذلك اجري اليوم وهو الاخرة مجري وقت الظلم وهو في الدنيا وهو بدل منه أو تكرير له ولا يكون بتقدير اذكروا اذ ظلمتم لان فيه فصلا بالاجنبي وهو اذ ظلمتم بين الفعل والفاعل ولان ذلك يخرج من الجملة اذ ظلمتم وهذا ينقص معناها لانها معقودة على دخول اذ فيها لان عدم انتفاعهم بمشاركة أمثالهم في العذاب انما سببه وعلته ظلمهم

تعدادها ضبطتها بقولي بغير مذ ومنذ اسم زمن حتم البناء عن تصرف غنى فاخرجت مذ ومنذ فانهما محتوما البناء وليستا مقصودتين لانهما يخبر عنهما في نحو ما رأيته مذ ثلاثة أيام وأخرجت بقولي حتم البنا ما بينا في حال دون حال كامس وحين فانه ان اضيف الى جملة جاز اعرابه وبناؤه فلم يعد اخراج ما خرج منع تصرف اذا ومتى وأيان وقط وعوض ونحو ذلك من اسماء الزمان المحتومة البناء ثم نبهت على ضابط آخر يميز مالا يتصرف من الظروف فقلت ونحو يوم

قوله (مقدرا) حال مؤكدة قوله (وكل وقت قابل ذلك) أى اسم وقت والمراد اسم ظاهر لما عرف مما مر قوله (وما يقبله المكان الامبهما) قال ابن الحاجب لثلاثة أمور (احدها) ليلا يلتبس بالمفعول كثيرا لانك لو قلت بعت الدار واشتريتها التبس به بخلاف بعت يوم الجمعة واشتريت يوم الخميس (الثاني) ان ظرف الزمان كثر فيه المبهم والمختص فحسن فيه الحذف للكثرة وظرف المكان انما كثر استعماله فى المبهم فخففوا معه وبقى المختص على اصله (الثالث) ان المختص لما دخل في مسماه ما اختص به اشبه ماليس بظرف كالثوب وشبهه فاجري مجراه بخلاف غيره فانه لم يختص بامر دخل فى مسماه فبقى على ظرفيته اه وخرج بالمبهم المختص ومصرا في اهبطوا مصرا مفعول به لا مفعول فيه لانه ليس هبوطا من علو الى سفل بل المراد اقصدوا وائتوا يقال هبطت من البادية أى جئت وأتيت بخلاف قوله نخالف فلا والله تهبط تلعه فانه ظرف واما صرفه مع ان فيه سببين فلانه ان كان اسما للبلدة فهو كصرف هند او للبلد او أريد به مصرا ما فهو كزيد او رجل ويؤيد الاول انه في مصحف عبد الله مصر ولا ينصب المختص على الظرفية بل يصل الفعل اليه بواسطة الحرف نحو فسيحوا في الارض والفرق بين هذا وبين أواطرحوه ارضا ان المراد هنا ارض العرب التى هي مصر لهم ومسكنهم وهناك ارض ما وشذ نحو لما دعا الدعوة الاولى فاسمعنى اخذت بردي واستمررت ادراجي وقوله انصب للمنية تعتريهم رجالي ام هم درج السيول : وقوله* قلن عسفان ثم رحن سراعا * يتطلعن من ثنيات الثغور* قال ابن هشام واورد أبو حيان على هذا الحصر دخلت فانها تتعدى لكل مكان مختص فتنصبه على الظرفية وذهبت فانها تتعدى الى الشام واعتذر له بانه انما يضبط المقيس وهذا ليس بشئ لان كل هذا خارج من قوله باطراد وقال في موضع آخر وقاس بعضهم على ذهبت الشام ذهبت اليمن لانه سمى بذلك لكونه يمنة فكانك

يوم مما عرضا تركيبه تصريفه
قدر فضا ثم بينت ان ذا وذات
اذا اضيفا الى زمان لا يتصرفان
عند غير حتم ويتصرفان عندهم
كقول بعضهم عزمت على
اقامة ذي صباح * لامر ما
يسود من يسود ثم نبهت على
ان صفة الزمان اذا حذف واقيمت
مقامه المختار ملازمتها للظرفية
ولذلك ضعف ان يقال سير عليه
طويل واختير ان يقال سير عليه
طويلا بالنصب
(ومن يرد ظرفية اسم موضع *
مختص ابد في لسمع من يعى)
(كقام في الدار وفي الحصر انحصر

قلت ذهبت الشام في معنى ذهبت شامة فزعم ان ذهبت الشام جار على القياس وقاس عليه ذهبت اليمن وزعم انه لايجوز ذهبت مكة لعدم هذا المعني واستدل بعضهم لهذا المذهب بقوله *فبتنا يقيناساقط الطل والندي* من اليل بردا يمنة عطران* أى برداز من اليمن فسماه يمنة *(تنبيهات)*

(الاول) قديتسع فى المختص نحولا قعدن لهم صراطك ومنه مايتعلق بذلك

(الثاني) قال ابن باشاذ مما اجري من المختص مجري المبهم حدود المختص من نحوشرقي الدار وقبليها وبحريها وغربيها الان النسب ادخله في حيز العموم تقول هوشرقى الدار وانت غربيها فاماداخل الدار وخارجها فلايتعدى الفعل اليه الا بحرف جر تقول هو فى داخل الدار وقمت في داخلها وقعدت في خارجها وكذلك الناحية والركن وجميع المختص اه وفي صحيح البخارى في حديث بنائه عليه الصلاة والسلام بزينب بنت جحش حتي اذا وضع رجله في اسكفة الباب داخله واخري خارجه ارخى الستر بينى وبينه (الثالث) السبب فى جواز تعدي الفعل الي جميع ظروف الزمان قوة دلالته عليها كما ان السبب في تعديه الى جميع ضروب المصادر قوة الدلالة عليها لانه يدل على كل منهما بالتضمن على ماعرفته واما دلالته على المكان فبالالتزام ولهذا انما يتعدى العامل الي المبهم منه فقط لقوة دلالته عليه ومن ثم اشترط في المصوغ من الفعل ان يكون من لفظ عامله ليكون وان فاته دلالة العامل على خصوصه بالالتزام لاتفوته دلالته عليه بالتضمن فهذا اقوي ولشبهه فى الصورة المفعول المطلق فسهل نصبه كما شرطوا في المفعول له اذا كان متجوزاً فيه بحذف العامل ان يتحد بعامله وقتا وفاعلا ليشبه المصدر النوعى أوالمعنوي كقعدت جلوسا (الرابع) حذف ادات الشرط دون فعلها في قوله كان وعكسه في قوله فانوه والثاني مقيس والاول ضرورة قوله (نحوالجهات) تمثيل للمبهم وقد عرفوه بانه ما افتقر الي غيره فى بيان صورة مسماه قال الشهاب لايخفى ان الجهات ليست محدودة ويختلف بالاعتبار

وهند في القصر وزيد في هجر)

(وغير هذا نادراً قد جعلا*

واستعملوا كالمتعدي وخلا)

(مع المكان لا سواه كدخل*

سعد محلنا وفى الامر الخلل)

لا يتعدا الى المكان المختص فعل الا ان تعدا الى مفعول به كقولك قصدت المسجد وعمرت الدار فان قصد ايقاع فعل فيه كما يقع فى المكان المبهم لزم ذكره في نحو قولك أقمت في الدار واعتكفت في المسجد فان ورد شيء بخلاف ذلك عد نادراً كقول الشاعر فلا بغينكم قبا وعوارضا ولا قبلن الخيل لابة

فالمكان واحد قد يكون خلفا وقد يكون اماما وقد يكون يمينا وقد يكون شمالا وقد يكون فوقا وقد يكون تحتا ولا يختلف الحال في ذلك اضافة الجهة الى الغير غاية الامر انه يحصل له نوع تميز بتقييده بذلك الغير فلعل ذلك النوع المتميز هو المراد بالبيان في قوله في بيان صورة مسماه هذا وكالجهات مشبهها في الشياع كجانب وناحية صرح به الشارح وصرح الرضى بخلافه فقال ويستثني من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذري فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه أى جانبه وكذا خارج الدار وجوف الكعبة وذكر الحفيد الفاظا صرح بانه لا يجوز نصب شيء منها على الظرفية ظاهر وباطن ثم قال ولذلك يلحن من يقول ظاهر باب الفتوح قوله (والمقادير) صريح في انها من المبهم والخلاف مبسوط في الشروح والتحقيق ان فيها جهة اختصاص من حيث انها اسم لمقدار مضبوط وجهة ابهام من حيث اختلاف ذلك المقدار بالاعتبار اذ ليس شيئاً معيناً في الواقع بل الميل مثلا يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكما والناظم أراد بالمبهم ما يكون مبهما ولو حكما قوله (وما صيغ من الفعل) صريح كلام الشارح انه من المختص لانه جعله مقابل المبهم وظاهر النظم انه من المبهم لانه ظاهر في عطفه على امثلته وعطفه على قوله الا مبهما لا يكاد يظهر كما لا يخفى على المتامل ووجه كلامه انه أراد المبهم ولو حكما لان مجلس زيد وان تعين باضافته اليه لكنه مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وتفاوته كبراً وصغراً وعدم كونه أمراً محدوداً هذا وفي قوله صيغ من الفعل مسامحة لا يقال المراد بالفعل المصدر بدليل ماذكر في باب المفعول المطلق لان قوله من رمي يابى ذلك ولان الذي ذكره في المفعول المطلق اصالة المصدر للفعل والوصف لاسماء الزمان والمكان بل الرافع للاشكال قوله لما في اصله معه اجتمع وقد استقر ان الفعل اصل العوامل وان اصله المصدر قوله (وشرط كون ذا مقيسا) الخ قال الشاطبي فيه اشارة الى انه

ضرغد اراد في قباوعوارض وهما موضعان مختصان فاجراهما مجرى الامكنة المبهمة والى هذا اشرت بقولي وغير هذا نادراً قد جعلا وليس هذا بضرورة لتمكن الشاعر من ان يقول فلا بغينكم في قبا وعوارض بتسكين النون والميم فان كان الفعل المتعلق بالمكان المختص دخل جاز ان يتعدا اليه بنفسه لا على انه ظرف بل انه مفعول به متعدا اليه بحرف جر ثم حذف حرف الجر تخفيفا لكثرة الاستعمال ووقع الفعل عليه ونصبه كما يتفق لغيره ولو كان

قد يأتي مثل اعتكافك مقعد زيد سماعا لقوله وشرط كون ذا مقيساً ولم يقل وشرط وجود ذا فدل على أنه قد يجئ ويكون غير مقيس قوله (لما في أصله معه اجتمع) فسر الشاطبي الاصل بالحروف الاول التي يبني منها فلا يرد انه قد يقع ظرفا لنفس مصدره نحو قعودي مقعد زيد وهو خارج من كلامه وقال المرادي هذا وان لم تشمله عبارته فقد تقرر ان المصدر يعمل عمل فعله * فرع اذا قلت هو مني مقعد القابلة . من المراة الحامل أو مناط الثريا من الدبران أو مزجر الكلب من الزاجر فمن الاولى متعلقة بنفس اسم المكان لما فيه من الدلالة على الفعل الذى اشتق منه وجاز ذلك لان المجرور يعمل فيه اللفظ بما يتحمله من معنى الفعل قال * كل فؤاد عليك أم * هذا مذهب س لانه جعل مغاراً في قوله * مغار ابن همام على حى خثعما * اسم زمان مع كونه عاملا في على ولا فرق بين اسم الزمان واسم المكان ولا يعملان فى المفعول الصريح ولهذا جعل الفارسي مجرا من قوله كان مجر الرامسات البيت على حذف مضاف أي كان موضع مجر وقولهم مناط الثريا تقديره مريد المتناول أو مريد الدبران لانه وقع في اشعارهم مستعملا بالوجهين

(تنبيه) هو مني مناط الثريا الاصل مكانا مثل مناط الثريا ثم حذف الظرف المبهم واقيمت صفته مقامه ثم المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وهذا موضع الشذوذ لان حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مشروطة بصلاحيته لذلك الاعراب ولا شك ان مثلا نكرة مبهمة فجاز لها ان تنوب عن الظرف المبهم واما مناط الثريا فمعرفة مختصة فلم يجز فيه أن ينوب عن الظرف المبهم فكان ينبغى ان لا يجوز هذا ولكنه جار على خلاف القياس فوجب قبوله والوقف عنده قال * وان بنى حرب كما قد علمتم * مناط الثريا قد تعلت نجومها * ومنهم من قاس ذلك في كل ما دل على قرب او بعد علي التقدير الذي ذكرناه وقاسه علي ضربته ضرب الامير اللص ورده الناظم بقلة النظائر فلا يصح القياس قال ابن هشام وهذا يقتضى أنه

انتصاب المكان بعد دخل علي الظرفية لجاز ان يقع ذلك المنتصب خبر المبتدا اذ ليس في الكلام ما يكون ظرفا لفعل ولا يكون ظرفا لمبتدا ولا يجوز الحكم علي دخل بانه متعد بنفسه الي المكان المختص لانه لو تعدى بنفسه الى المكان علي انه مفعول به لتعدي بنفسه الي غير المكان ولم يحتج معه الي حرف جر في نحو قولهم دخلت فى الامر

(وظرف آت صلة وخبرا * أو صفة ناصبه لن يضهرا)

(واستره ستر عامل المفعول به * فى غير هذا فهو غير مشتبه)

سلم له صحة الدليل وهو فاسد بما قدمنا بخلاف ضرب الامير واحترز هذا القائل من نحو هو مني مرءاً ومسمعا فانه لا يراد به تمثيل وقرب وبعد فهو شاذ قوله (وغير ظرف) يعني مما لا يشبه الظرفية والا لناقضه وغير ذي التصرف البيت وفي التسهيل فان جاز ان يخبر عنه او يجر بغير من فمتصرف قال ابن هاني وتخصيصه بالاخبار عنه يدل على أن الاخبار به ليس كذلك تقول قدومي سحر فهو باق على ظرفيته والعامل فيه محذوف قوله (فذاك ذو تصرف) يوصف بالتصرف وعدمه في عرفهم ثلاثة الفعل والوصف والظرف فتصرف الفعل معناه بغير صيغته لتعين زمانه وهو المذكور في قوله ولم يكن تصريفه ممتنعا وقوله فعلان غير متصرفين وتصرف الوصف بان يقبل التثنية والجمع واليه أشار بقوله اوصفة اشبهت المصرفا اي اشبهت الفعل المتصرف في انها لا تلزم صيغة واحدة وتصرف الظرف بان لا يلزم الظرفية والمصدر بان لا يلزم المصدرية كسبحان ومعاذ قوله (ذو تصرف) اي ظرف ذو تصرف لان المقصود تفسير الظرف المتصرف والمراد أنه يسمي بذلك حين يكون ظرفا بان ينصب على تضمين معني في لا مطلقاً بدليل التعريف السابق وكذا يقال في قوله وغير ذي التصرف وأما قول الشاطبي فليس غير في كلامه واقعاً على الظرف بخصوصه بل عليه وعلى غيره بدليل قوله اوشبهها من الكلم فكانه يقول غير المتصرف من الكلم العربية مالزم حالة واحدة وطريقة واحدة من ظرفية اوشبهها ويكون قوله من الكلم راجعاً الى غير ذي التصرف حالا منه ففيه نظر ظاهر فليتأمل قوله (أوشبهها) قال ابن هشام تقديره اوظرفية وشبهها فحذف المعطوف والعاطف ودل على ذلك أنه قد علم أن الكلام في الظرف فلو لزم غير الظرفية كيف يقال انه ظرف لا يتصرف ولا غير متصرف وفي جذفها المعطوف والعاطف نظر اه والمقصود ان شبهها ليس معطوفاً علي ظرفية ليكون المعني لزم ظرفية اولزم شبهها وأشار الشارح الي انه معطوف علي ظرفية

اذا وقع الظرف صلة أوخبراً أو صفة استغنى عن اظهار ناصبه واكتفي بتقديره الا انه في الصلة فعل باجماع وفي غير الصلة يجوز ان يكون ناصب الظرف فعلا ويجوز ان يكون اسم فاعل وحكم عامل الظرف في غير الصلة والخبر والصفة بالنسبة الى الاظهار والاضمار حكم عامل المفعول به وقد تقدم بيان ذلك في بابه

(وجعلوا مصادراً ظروفا * في الوقت هذا شائع معروفا)

(لحن زيد ظن الحجاج * وكان ذاك امرأة الحجاج)

(وفي المكان جاز ذاك ندرا *

مقدرة وصرح به المكودي * هذا وشبه الظرفية هو الجر بمن كما أطبقوا عليه لكن قال الرضى قد تجر متي بالى وحتى واين بالي مع عدم تصرفها ونص س في اوائل كتابه علي ان سواء اخرجت على الظرفية واستعملت اسما في قوله * اذا جلسوا منا ولا من سوائنا * مع أن الداخل عليها من ﴿فائدة﴾

اعلم ان ظرف الزمان اما متصرف منصرف او عكسه او متصرف لا منصرف او عكسه فالاول ماصح الاخبار عنه وجره بغير من كيوم ووقت وحين ولا يخرج اليوم عن ذلك اضافته لاذ وكذا الحين حكى س سير عليه يومئذ وحينئذ ولكون الجر بمن دليل التصرف اجاز س في متي سير عليه ان يقال في الجواب يوم كذا بالرفع وذلك لان متى يجوز ادخال الى عليها فاجاز أن يكون مبتدا قال الناظم ويلزمه مثله في اين ولعل س انما أجاز ذلك بناء على أن الجملة الفعلية يجوز ان يكون جوابها جملة اسمية والثاني مثل له الناظم بمثال واحد وهو سحر وله اربع شروط ان يكون ظرفا مجردا من أل والاضافة مكبرا مرادا به معين لان الاولين لا يوصفان بصرف ولا غيره والمصغر عدوه من المنصرف غير المتصرف والثالث متصرف منصرف والحاصل أن سحر يوجد فيه ثلاثة اقسام قال ابن هشام ومثل سحر في ذلك عشية في لغة بعض العرب ذكر الناظم ذلك بعد اعنى من كتابي التسهيل والشرح والثالث ثلاثة أنواع مالا شرط له تعيين ولا غيره ولا نظير له بل هو الباب كله وهو بعيدات بين وبعيدات جمع بعيدة وبعيدة تصغير بعد اذ الظروف كلها مؤنثة والبين الفراق فاذا قلت لقيته بعيدات بين فمعناه في اوقات متعددة تخلف بينها الفراق في زمن يسير لان تصغير الزمان تقريب بعضه من بعض وما شرطه التعيين وهو اما فعل وهو ليل او فعل وهو بكر او فعلة وهو عتمة او فعيلة وهو عشية او فعال وهو مساء وصباح ونهار او فعال وهو عشاء او فعل وهو ضحى او فعيل وهو سحير وما هو مركب نحو * آت الرزق يوم يوم * فاجمل طلبا وابغ للقيامة زادا * وقوله * ومن لا يصرف

وظرفا اسم جثة قد يجرا
(كمثل لا آتيك معز الفزر *
والقارظين وابن سعد فادر)
(والشمس اعطوا والنجوم والقمر
ظرفية كالفرقدين اذكر عمر)
جعل المصدر ظرفا من باب حذف المضاف وقيام المضاف اليه مقامه وشرط ذلك افهام تعيين أو مقدار نحو كان ذلك خفوق النجم أو صلاة العصر وانتظرته نحر جزورين وسير عليه تروحتين وقد يعامل هذه المعاملة ظرف المكان نحو جلست قرب زيد أي مكان قربه وجعلت أيضا اسماء اعيان ظروفا كقولهم

الواشي عنه صباحا مساء يبغوه خبالا * وشرط الناظم أن هذا الايضاف قال ابن هشام وليس بشئ لانه ح غير مركب فالصواب أن يقال والظرف الجامع لمثله لفظا ان لم يضف وذلك كقوله * مابال جهدك بعد الحلم والدين * وقد علاك مشيب حين لاحين * قال س اراد حين حين ولا بمنزلتها اذا كانت لغوا اه كلام س وقال * ولولا يوم يوم ما أردنا * جزاءك والقروض لها جزاء * وماحذف موصوفه وفي المسئلة تفصيل وذلك انه ان كان من الاسماء التي كثر قيامها مقام الاسماء صح نحو سير عليه قريب والا فان وصفت صح لتنزيلها ح منزلة الجامد بوصفها نحو سير عليه طويل من الدهر والا قبح نحو سير عليه طويلا وذا وذات مضافين للزمان في غير لغة خثعم نحو لقيته ذات مرة وذات ليلة وذات يوم وذا صباح وخثعم تصرفه قال شاعرهم * عزمت على اقامة ذي صباح * والرابع غدوة وبكرة علمين * واعلم أن علميتهما جنسية كاسامة فيردان للحقيقة والشخص المعين فالاول كقولك غدوة وبكرة خير من عشية والثاني كقولك جئتك يوم الجمعة غدوة او بكرة بخلاف التعيين في باب سحير وبكر فانه شخصي لا غير وينبغي أن ينظر في هذا الموضع فان علمية الجنس لا يصح معها ان يراد شخص واحد غير حاضر لا يقال ما فعل اسامة وهنا قالوا العلمية جنسية ويصح ذلك قوله (عن مكان) وذلك قليل ولا يكون الا على حذف مضاف قوله (وذلك في ظرف الزمان يكثر) له صورتان * احدهما أن يكون على حذف مضاف وهو الغالب وشرطه تعيين وقت او مقدار * والثاني أن يجعل بنفسه مصدرا نحو زيد هتيك وقد ينوب عن الزمان اسم عين اضيف اليه مصدر وبهذا تبين أن التوسع في الزمان اكثر منه في المكان من جهات * احدها أنه ينصب مبهما كان او مختصا * الثاني ان نيابة المصدر عنه اكثر من نيابته عن المكان * الثالث انه ينوب عنه المصدر واسم العين ولا ينوب عن اسم المكان الا المصدر * الرابع ان المصدر النائب عنه يكون على حذف مضاف

لا افعل ذلك معزي الفزر ولا اكلم زيدا القارظين ولا اسالم عمرا هبيرة بن سعد ومن كلام العرب الفصيح لا فلعن ذلك الشمس والقمر أي مدة طلوعهما ولا اكلم فلانا الفرقدين فينصبون هذا واشباهه نصب الظروف والتقدير لا فعل ذلك مدة فرقة غنم الفزر ومدة مغيب القارظين ومدة مغيب هبيرة بن سعد ولا فعلن ذلك مدة بقاء الشمس والقمر أي مدة طلوعهما وهذا سبيل التوقيت بالفرقدين وغيرهما

وعلى غيره ولا تكون نيابة المصدر عن المكان الا على حذف مضاف *(تنبيه)* أفهم قوله وذلك في ظرف الزمان يكثر قلته في المكان وبه صرح في التوضيح ولم يزد عليه وفي الاشموني وغيره ولا يقاس على ذلك والك أن تقول هذا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والمضاف اليه لا يستقل بنسبة هذا الحكم اليه اذ لا يتصور كون الجلوس في القرب بالمعني المصدري وحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فيما كان كذلك مقيس عند الناظم فلم كان هنا غير مقيس

﴿ المفعول معه ﴾

قوله (ينصب تالي الواو) أي المذكورة كما هو ظاهر العبارة وفي المغني في الجهة الثالثة من الباب الخامس، الثالث قول بعضهم في ومالنا ألا نقاتل ان الاصل ومالنا وأن لا نقاتل أي مالنا وترك القتال كما تقول مالك وزيداً ولم يثبت في العربية حذف المفعول معه اه ونقل في الحواشي ان بعضهم أجاز حذفها مستدلا بالقياس لان اصلها واو العطف وهي تحذف ورده بانه لا يلزم من التوسع في الاصل التوسع في الفرع ثم ان كلام البعض المذكور في المغني مبني على أن المؤول من أن والفعل يسمى مفعولا معه وهو ما قال الحفيد انه الحق لكن في التوضيح خلافه *(تنبيه)* قد يشعر قوله تالي الواو بانه لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره وهو كذلك فلا يقال قام زيد واليوم عمراً وان جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها لكن الواو هنا نزلت منزلة الجار مع المجرور فمنعوا الفصل بينهما قوله (في نحو سيري) يقتضي القياس لان معنى قوله في نحو في مثل هذا وفي المسئلة خلاف قوله (بما من الفعل وشبهه سبق) شمل الفعل اللازم والمتعدي وهو الصحيح خلافاً لمن شرط اللزوم ليلا يشتبه بالمفعول به فلا يقال ضربتك وزيداً على أنه مفعول معه والناقص ككان وهو الصحيح لان الصحيح انها مشتقة وانها تدل على معنى سوي الزمان وعليه قوله *فتاليت لا أنفك أحدو قصيدة *تكون وإياها بها مثلا بعدي* وقيل كان تامة ومثلا منصوب

﴿ باب المفعول معه ﴾

(اسم يلي فضلة الواو كمع * من بعد فعل أو كفعل قد وقع)

(ينصبه ما قبل مفعول معه * كهند سارت والطريق مسرعه)

(وكان سير خالد والنيل * عند خلو الناب والفصيلا)

المفعول معه هو الاسم المذكور فضلة بعد واو بمعني مع مسبوقة بفعل أو شبهه فذكرت فضلة احترازا من نحو اشترك زيد وعمرو وذكرت الواو احترازاً من نحو سرت مع النيل وقيدتها بمعنى مع احترازاً من نحو سرت والنيل في زيادة ولو خليت والاسد قاصدك لاكلك وشرطت كون ذلك بعد فعل أو ما هو كفعل احترازاً من نحو أنت ورايك وكل رجل وضيعته ومثال الواقع بعد فعل سرت والطريق أي مع الطريق ومثال الواقع بعد ما هو كالفعل كان سيره والنيل عند خلو الناقة وفصيلها اي مع النيل ومع فصيلها ومن اعمال شبه الفعل في

المفعول معه قول الشاعر

فقدني وإياهم فان الق بعضهم * يكون كتعجيل السنام المسرهد

وانشد أبو علي لا تحسبنك أثوابي فقد جمعت * هذا رداءي مصوبا وسربالا فجعل أبو علي سربالا مفعولا معه وعامله مصوبا واجاز ان يكون عامله هذا (وان خلا عن فعل أو معناه * فاجتنب النصب وقد تراه) (من بعد ما استفهام أو كيف لان اضمار فعل الكون أو بعد زمن) (من ذاك والجماعة الذي يلي * أزمان قومي وهو شاهد جلي) قد تقدم التنبيه على ان من شرط نصب المفعول معه ثبوت فعل أو ما كفعل قبل الواو وان ذكر ذلك احترازا من نحو كل رجل وضيعته وقد روى عن بعض العرب النصب بعد كيف وما الاستفهامية على اضمار كان نحو ما انت والكلام في ما لا يعنيك وكيف انت وقصعة من ثريد ومنه قول اسامة الهذلي

على الحال وكذلك الظرف وقيل ناقصة ومثلا خبرها وهو الاظهر لافتقار الكلام اليه وانقياده به والمراد بشبهه مافيه معناه وحروفه وهو من جنس ماينصب المفعول به فهذه ثلاثة امور لابد منها فلهذا وجب الرفع في انت ورأيك وكل رجل وضيعته والرجال واعضادها والنساء واعجازها لانتفاء الاول ويلزم من انتفائه انتفاء البواقي وفي نحو هذا لزيد وعمرو وزيد في الدار وعمرو لانتفاء الثاني قال س واما هذا لك وابالك فقبيح ولو جاز عنده عمل اسم الاشارة أو ما في الظرف من معني الاستقرار لم يكن قبيحا بل كان يجوز عنده فيه الوجهان ويجوز على قول الفارسي في هذا رداءي مطويا وسربالا اذ زعم أن سربالا معمولا لهذا أو لمطويا ان يجوز هنا اعمال اسم الاشارة وجوز بعضهم اعمال الظرف في المفعول معه فعلى قوله يجوز ان يكون العامل هنا لزيد اولك ونحو ذلك وفي انت اعلم ورأيك لانتفاء الثالث ومثل أنت أعلم ورأيك حسبك وزيدا درهم فزيدا مفعول ليحسب مقدرا اي ويحسب زيدا درهم قاله سيبويه قال ابن هشام انما لم يقولوا في حسبك انه ينصب المفعول معه خلافا للزمخشري لانه اما مصدر فمصدر حسب انما هو الاحساب ولان المصدر انما يدل علي الحدث مجردا وهذا يدل على ذات ومعنى قام بها وهو الكفاية وبهذا الجواب الثاني يندفع ان يقال انه مصدر محذوف الزوائد واما اسم فاعل فهذا لايجاري المضارع في الحركة والسكون واما اسم فعل فهذا معرب واسم الفعل مبني ومضاف واسم الفعل كالفعل لا يضاف يدل علي الاضافة انه روي فحسبك والضحاك بالجر اما على العطف عند من يقول به او علي تقدير مضاف فبقي أن يكون صفة مشبهة وهي لا تنصب المفعول به فلا تنصب المفعول معه كما في اسم التفضيل سواء ومثل انت اعلم ورأيك ويله وزيدا فزيد معطوف علي معمول العامل المقدر الناصب للمصدر اي الزم الله ويله والزم زيدا فان رفعت الويل فقلت ويل له وزيدا فالنصب بالزم مقدرا بعد الجملة اي الزم

الويل اياه قاله الناظم مستنداً لكلام س قال ابن هشام وأقول في مسئلة ويلاله اشكال من وجهين * أحدهما أنهم يقولون ان ويلا نصب علي المفعول المطلق وحين قدروا عامله قدروه تقدير المفعول به والثاني انهم هلا قدروا اياه مفعولا معه عامله ذلك الفعل المقدر ولم يقدروه معطوفا على المفعول به أو هلا أجازوا الوجهين كما أجازوهما في نحو رأسك والحائط وفي نحو شأنك والحج وفي نحو امرءاً ونفسه علي ان الحق عندي في هذه الامثلة ان الذي بعد الواو مفعول معه لا معطوف لان المراد معنى المعية قطعاً وقوله سبق فيه اشارة الي امتناع تقديم المفعول معه ولا خلاف فيه قال الرضى هذا بناء علي اصلهم وانا لا أري منعاً من تقديم المفعول معه علي عامله اذا تأخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيداً وعمراً لقيت اه قال الشهاب ويمكن حمل كلامهم على غير هذه الصورة اه ولا يخفى مافيه من البعد قوله (وبعد ما استفهام) الخ هذه المسئلة ترد اعتراضاً علي قولنا لا بد من تقديم فعل اومعناه والجواب أولا لانسلم انه مفعول معه بل به بتقدير مالك وملابستك زيداً أي وملابس زيداً قدرهما س سلمنا انه مفعول معه لكن هذا شاذ ولغة الجمهور العطف سلمنا أنه غير شاذ لكن العامل مقدر كما تقدر عوامل المفاعيل غير هذا قوله (نصب) أي علي المفعول معه كما يقول والنصب مختار لدا ضعف النسق والنصب ان لم يجز العطف يجب واذا تقرر هذا ورد عليه أن المفعول معه غير لازم بدليل ماقدمنا عن س قوله (بفعل) مبني على ان معنى قوله نصب أنه نصب على المفعول معه والا فالتقدير لا يجب أن يكون فعلا لما قدمنا قوله (كون) لا يجب ذلك وقد قدر الشارح مايلابس قال ابن هشام وقد يقال المراد بالكون الحدث أى فعل حدث أي حدث كان فان رد بان كل الافعال أفعال حدث اجيب بانه احترز من الفعل الناقص فانه لا حدث له اه وفيه ان الاصح أن للناقص حدثا كمامر (فان قلت) لم اكتفي بتقدير الفعل فيما أنت وزيداً

وما انت والسير في متلف *
يبرح بالذكر الظابط وانشد
سيبويه للراعي ازمان قدمي
والجماعة كالذي * لزم الرحالة ان
تميل مميلا وجعل الجماعة مفعولا
معه منصوبا بفعل محذوف
تقديره ازمان كان قومي واليه
اشرت بقولي من ذلك والجماعة
الذي يلي ازمان قومي والله اعلم
(والعطف ان يمكن بلا ضعف احق
والنصب مختار لدي ضعف النسق
(كاذهب وزيدا واذهب انت
وأبو * عمرو وجاءوهم وناس
طلبو) (والنصب ان لم يجز
العطف يجب * او اعتقد اضمار
عامل نصب) (وان يكن
امكن مع تكلف: فرجح النصب
بلا توقف) مثال امكان
العطف دون ضعف كنت أنا
وزيد كالاخوين واذهب انت
وربك ومثال مايختار فيه النصب
لضعف النسق اذهب وزيداً
فرفع زيداً بان ينسق علي فاعل
اذهب جائز علي ضعف لان

العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى الا بعد توكيد اوما يقوم مقامه فلما ضعف العطف رجح النصب لان فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف للناطق عنه مندوحة ومثال مايجب فيه النصب لعدم جواز العطف مالك وزيداً فزيدهنا واجب النصب لان عطفه على الكاف لا يجوز اذ لا يعطف على ضمير الجر الا باعادة الجار فان جر على اضمار جار آخر مدلول عليه بالسابق جاز ووجه بما وجهت به قراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام فحذفت الباء لدلالة الباء التي قبلها عليها وبقي عملها ومثله قول الشاعر

فاليوم قاربت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والايام من عجب

فان قيل على تقدير لام ثانية مالك وزيد لم يمتنع وللكلام على مسائل العطف وحذف الجار موضع هو به أولى وان امكن العطف بتكلف فالنصب راجح ايضاً فمن ذلك قولهم لو تركت الناقة وكيف أنت وزيداً ولم يكتف به في هذا لك واياك مع أن الفعل مقدر (قلت) لان الفعل المقدر وهو نشير المفهوم من اسم الاشارة واستقر المتعلق به لك يمتنع ذكره بخلاف الفعل في المثالين المذكورين فانه محذوف جوازاً لا وجوبا فكانه مذكور فنزل منزلة تقدمه على الواو ذكراً فجاز النصب لوجود شرطه (فان قلت) لم جاز مالك وزيداً مع أن الفعل محذوف وجوبا (قلت) قال الرضى لان ما طالبة للفعل لكونها طالبة للفعل وبعدها الجار فتظافرا على الدلالة على الفعل *(تنبيه)* قال ابن هشام اذا قلت ما أنت وزيداً بالنصب أنت فاعل بتكون فان قدرت ناقصة فما خبرها اوتامة فما مفعول مطلق وان قدرت مايلابس فما مفعول به فما محتملة في المثال الثلاثة اوجه واذا قلت كيف أنت وزيداً بالنصب فانت فاعل بكان التامة او الناقصة وكيف خبر على النقصان وحال على التمام اوفاعل بتصنع محذوفاً فكيف حال أيضاً قوله (والعطف ان يمكن بلا ضعف) لا في الصناعة كما في قمت وزيداً ولا في المعنى كما لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ومثال ذلك كنت أنا وزيد كالاخوين والحاصل أن أقسام العطف ثلاثة غير ممكن وممكن بضعف وممكن بقوة *واعلم أنه يتصور رجحان العطف فيما اذا أراد مطلق النسبة أعم من النسبة اليهما قصداً اوالى أحدهما بمصاحبة الاخر ولا شك ان هذا المطلق له فردان يتحقق في كل منهما فاندفع ماقيل كيف يحكم برجحان العطف مع اختلاف المعنى لان المتكلم ان قصد المعية نصاً نصب لا غير وان لم يقصدها نصاً رفع لا غير وبقي عليه أن يقول بعد بلا ضعف ولا مانع من المفعولية والمانع اما كونه غير فضلة واما كونه غير مصاحب ومثاله اختصم زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله اوبعده ويجاب عن هذا بانه قد استقر أن المفاعيل فضلات وان المفعول معه مصاحب لما قبله فانما الكلام فيما اجتمع فيه الامران قوله (أحق) لانه الاصل ولا معارض له ولان فيه تناسباً بين الاسمين وهو أولى من تنافرهما ثم الاحق بعضه أحق من بعض والعطف في مالزيد وعمر

وماشأن زيد وعمرو احق منه في جاء زيد وعمرو وذلك لان في النصب امرين الخروج عن اصل الواو من العطف مع انه لا مانع ولا مضعف ومع ضعف الطالب للنصب لعدم التصريح به ومن ثم أوجب ابن الحاجب العطف قوله (والنصب مختار لدى ضعف النسق) يشمل الصورتين السابقتين قوله (والنصب ان لم يجز العطف يجب) منع الجواز اما للصناعة نحو مالك وزيداً أو للمعني نحو جاس زيد والسارية والمراد النصب على المفعول معه ولهذا صح قوله أو اعتقدفانا اذا اعتقدنا اضمار عامل فالنصب موجود أيضاً فكيف يكون المراد مطلق النصب والشيء لا يكون قسيما لنفسه ومحل الوجوب ان كانت المعية موجودة مقصودة نخرج بالاول * علفتها تبنا وماء باردا * وبالثاني نحو قوله وزججن الحواجب والعيونا * (تنبيه) * مثل علفتها تبنا وماء باردا اختار الناظم فيه الاضمار وهو قول جماعة وزعم قوم ان الصواب كونه على التضمين لانه اسهل من الحذف وردبانه لا يجوز علفتها ماء وتبنا ولو كان على التضمين لجاز واجيب بانه يجوز بدليل قول الحطيئة

سقوا حارك العيفان لما جفوته * وقلص عن برد الشباب مشافره *

سناما ومحضا انيب اللحم فاكتست * عظام امرئ ما كاد يشبع طائره *

الرواية المشهورة قرواحارك وعلى تقدير صحة رواية سقوا فلا حجة فيه لانهم كانوا يذيبون السنام في المحض ويشربونه (فان قيل) قال عنترة * ويمنعهن ان يأكلن منه حياة يدور جل تركضان * أجيب بانه يجوز كون تركضان صفة لرجل على حد قوله به العينان تنهل والدليل الجيد في قوله * اعمرو ابن هند ماترى رأي صرمة * لها شنب ترعى به الماء والشجر * واذا عطفوا مالا يدخل في العوامل لا بتضمين ولا غيره فلان يعطفوا ما يدخل بتضمين أولى واحري قال * ومستنبح بعد الهدو دعوته * وقد حان من سار في النساء طروق * يكابد عرسا من الليل باردا * تكف رياح ثوبه وبروق * فالرياح تكف الثوب لا البروق لكن عطفها على الرياح لالباسها ومما

وفصيلها لرضعها فان العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة ترأم فصيلها وترك فصيلها لرضعها لرضعها وهذا تكلف وتكثير عبارة بخلاف ان يقال لو تركت الناقة مع فصيلها أو لفصيلها ومما يرجح به النصب باعتبار المعية على النصب باعتبار العطف قول الشاعر اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * فدعه وواكل أمره والليالي أي واكل حاله لليالي (وكون ذا المفعول سابقاً لما * يصحبه جوز بعض العلما) (فذا ابن جني قضى في قول من * قال وخشاً غيبة وقد وهن) (وبعض أهل النحو لا يقيس في * ذا الباب فهو بالسماع يكتفي) أجاز أبو الفتح بن جني في الخصائص تقديم المفعول معه على مصحوبه نحو جاء والطيالسة البرد واستدل بقول الشاعر جمعت وخشاً غيبة ونميمة * ثلاث خصال لست عنها بمرعوي ومثله قول

الاخر اكنيه حين اناديه لاكرمه * ولا القبه والسوءة اللقبا على رواية من نصب السوأة واللقب أراد ولا القبه اللقب والسوأة لان من اللقب ما يكون لغير سوأة كتلقيب الصديق أبو بكر رضي الله عنه عتيقاً لعتاقة وجهه فلهذا قال الشاعر، ولا القبه اللقب مع السوءة فيفهم من هذا أن لقبه لامع السوءة فلاجناح عليه والله أعلم ولا حجة لابن جني في البيتين لامكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها وذلك ظاهر في الاول وأما الثاني فعلى أن يكون أصله ولا القبه اللقب واسوأ السوءة ثم حذف ناصب السوءة كما حذف ناصب العيون من قوله وزججن الحواجب والعيونا ثم قدم العاطف ومعمول الفعل المحذوف وأشرت بقولي

يضعف مذهب الاضمار قوله * شراب البان وتمر واقط * لانهم اذا اضمروا اكل تمر كان قد حذف المضاف ولم يقم الثاني مقامه مع انه لم يتقدم له ذكر في اللفظ وهو غير سائغ وأيضا فقد جاء ما هو مخفوض بحرف جر كقوله * فلما دعت شيباً بجنب عنيزة * مشافرها في ماء مزن وباقل * فشب في الماء لا في النبات فان اضمرت ورغت في باقل كان من قبيل خبر عافاك الله وهو في غاية الشذوذ

الاستثناء

قوله (ما استثنت الا مع تمام) أي وايجاب بدليل وبعد نفي وح فما يأتي بيان لحكم آخر ويجوز ان يعمم هنا ويقال ما استثنت الا مع تمام ينصب موجبا كان أو غير موجب وعليه فقوله وبعد نفي الخ تفصيل لما اجمل هنا وقدم الناظم هذا القسم لانه انسب بالواو المعقود للمنصوب لان الكلام في المنصوبات وايضا تاخير التفريغ لمناسبته الغاء الامع التكرير كما ستعرفه وقدم الموضح المفرغ لقلة الكلام عليه ولان الاغير عاملة فيه اتفاقا والاصل عدم عملها قوله (ينتصب) أي وجوبا كما صرح به غير واحد والمراد وجوب النصب في لغة الاكثر فلا ينافي انه يجوز الاتباع في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها فشربوا منه الا قليل وفيه انه لاضرورة لذلك لانه من غير الموجب بحسب المعنى أي لم يكونوا مني ومن العجب قول الفراء وان اقره ابن الناظم ان الاستثناء منقطع وانه جملة اذ كيف يتصور ذلك والقليل بعض الجماعة السابق ذكر ضميرهم والحكم المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب اليهم وهذا شأن المتصل والكلام فيما اذا كانت الا للاستثناء كما هو موضوع المسئلة فلا يرد ان غير النصب جائز في نحو قام القوم الا زيداً اذا جرت الا صفة على الاول قوله (وبعد نفي) أي ولو معنى دون لفظ ايضا ومنه حديث الجمعة

وبعض أهل النحو لا يقيس في ذا الباب الي قول أبي الحسن الاخفش قوم من النحويين يقيسون هذا من في كل شئ وقوم يقصرونه على ما سمع منه يريد من النحويين من يجيز القياس في النصب على المفعول معه ومنهم من لا يجيزه قال أبو علي وقوى أبو الحسن قصره على ما سمع

باب الاستثناء

من كان يومن بالله واليوم الاخر فعليه الجمعة الا عبد الخ برفع عبد وما عطف عليه والتقدير فلا يترك الجمعة الا عبد قال ابن هشام في الحواشي لا تتوهمن ان لو بمنزلة النفي لدلالتها على الامتناع فان النفي منها ضمني لا قصدي كما ان التخصيص يستلزم عدم التلبس بما خص عليه ومع هذا فهو ايجاب واما الاستفهام فاريد به النفي لاطلب الفهم وجاء النفي ضمنا فافترقا وانما وضع لو للتعليق في الماضي ولزم من ذلك انتفاء شرطها اذ لو ثبت ثبت الجواب ولا يكون تعليق ولهذا لا يقال لو جاءني من رجل فاذا قلت لو جاءني اخوتك الازيداً اكرمتهم واما لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالا بمعنى غير وكذا لو كان معنا الا زيد لغلبنا أو لهلكنا ولو قدر ذلك استثناء كان محالا لان البدل ثابت له الحكم الا ترى انك لو قلت ماجاءني احد الا زيد لم يصح ان يقال في مكانه ماجاءني الا زيد ويتحد المعني ولو قيل هنا لو كان معنا زيد لغلبنا ولو كان فيهما الله لفسدتا فسد المعني كذا قالوا وانما التعليل ما بدات به ويؤيده مسئلة التخصيص واما لو كان فيهما الله فانما حصل فيه المفاسد من جهة اسقاطهم الامع وجود لو التي ادعى الخصم انها بمنزلة حرف النفي فهو مثل ان يقال لا يجوز البدل في نحو ماجاءني احد الا زيد لاني لو قلت ما جاءني زيد تغير المعني قوله (أو كنفي) هو النهي ولو معنى نحو ومن يولهم يومئذ دبره الاية أي لا تولوهم الادبار والاستفهام الانكاري كذا قيد الشارح ولم يقيد بكلمة بعينها وقيد بعضهم بهل ومن وأي قليلا نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان ومن يغفر الذنوب الا الله وقول الشاعر * فاذهب فاي فتي في الناس احرزه * من حتفه ظلم دعج ولاحيل * فعلى هذا يصح ان يقال أي رجل زكى الا الصالحون وأقل وقل مراد بهما النفي لا التقليل قوله (انتخب اتباع ما اتصل) وتاخر بدليل وغير نصب سابق ولم يتراخ والا اختير النصب وعبارة التسهيل اختير فيه متراخيا النصب وغير متراخ الاتباع قال الرضي اذ كونه مختارا للنصب للتطابق بينه وبين المستثنى منه

(مخرج او كمخرج مستثنى * من بعد الا وكالا معني)

(وهو اذا ما كان بعض متصل * وغيره منقطع ومنفصل)

قد تناول قولي من بعد الا او كالا معني كل ما استثنى من جنسه ومن غير جنسه بالا أو بغيرها من ادوات الاستثناء التي ذكرتها ولا حاجة الي الاحتراز من الا التي أصلها ان لا كقوله تعالى الا تفعلوه ولا من الا التي تكون ماولة بمعني غير كقوله تعالي لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لان السابق الى ذهن السامع عند ذكر الى معنى الاستثناء فاغني ذلك عن الاحتراز لاسيما وقد تقدم ذكر مخرج وقولي وهو اذا ما كان بعضاً متصل مثاله قام الرجال الا زيداً وغيره منقطع ومنفصل مثاله مافيها رجل الا حماراً وذكر البعضية في قولي وهو اذا ما كان بعضاً اولي من ذكر الجنسية لان المستثنى قد يكون بعض ماهو جنسه وهو

منقطع غير متصل كقولك قام
بنوك الا ابن زيد فتبين مافي ذكر
البعضية من المزية على ذكر
الجنسية والمراد بالمخرج مالولم
يستثنى تناوله اللفظ كعشرة من
قولك له مائة الا عشرة والمراد
بما هو كمخرج ماهو من مالوفات
المذكور كالمتاع وأثاث السكان مما
يستحضر بذكر ماقبل أداة
الاستثناء فلذلك يحسن استثناء
الحمار بعد الانس ولا يحسن
استثناء الذيب ونحوه مما لا يالفه
الناس ويحسن استثناء الظن بعد
ذكر العلم ولا يحسن استثناء
الاكل ونحوه (وتلوالا في تمام
ينتصب * وفي سوي الايجاب
الاتباع انتخب) (بشرط
الاتصال والذي انقطع. بالنصب
عن اهل الحجاز قد وقع)
(وأبدلت تميم نحو ماهنا *
انسان الا منزل عافي البنا)
المراد بالتمام هنا أن يكون
المستثنى منه مذكورا ليتم به
مطلوب العامل الذي قبل الا نحو

ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك وافاد قوله انتخب اتباع ان النصب حـ
ليس منتخبا بل مرجوحا ولذا جعل الزمخشري الاستثناء في قوله تعالى
ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك في قراءة النصب من جملة فاسر باهلك
لا من ولا يلتفت لان النصب قراءة الاكثر ولا ينبغي جعله مرجوحا
وعلى قراءة الرفع الاستثناء من ولا يلتفت فالزمه بعضهم بالتناقض للزوم
ان تكون المراة ممن امر لوط عليه السلام بالاسراء به وممن لم يومر بالاسراء
به واقر التناقض في المغني واجاب بعضهم عنه بان اللازم على الرفع انما هو
كونها معهم (مسئلة) تقول ما فيهم احد اتخذت عنده يدا الا زيد
تنصب استثناء وترفع بدلا من احد وتخفض بدلا من الهاء في عنده كما
تقول ما جلست عند احد الا زيد لان هذا في قوة ما اتخذت عند احد يدا
الا زيد (مسئلة) ما رأيت احدا يقول ذلك الا عبد الله تنصب عبد الله
على الاستثناء وعلى الابدال من احد وترفع على الابدال من الضمير
والابدال من الظاهر ارجح لانه الظاهر ولانه المعتمد بالذكر ولان ذلك
حمل على اللفظ والمعنى واما الابدال من الضمير فحمل على المعنى لا غير ونظر
س الابدال من الضمير بقولهم عرفت زيدا أبو من هو اذا رفعت زيد وقال
في ليلة لا نرى بها احدا * يحكي علينا الا كواكبها وتقول ما مر بنا احد
يقول ذلك الا زيد بالبدل من الظاهر دون المضمر لان المرور هو المنفي لفظا
ومعنى وتقول ما رأيت رجلا يقول ذلك الا زيدا بالنصب على الاستثناء
أو على البدل من رجلا ان جعلت الرؤية قلبية جاز الامران وان يكون بدلا
من الضمير والاجاز الابدال من الظاهر بخلاف القلبية فان التي بعدها مبتدا
وخبر فهو معتمد الحديث واستدل س بانك تقول ظننته ورأيته تريد الشأن
ثم تذكر الجملة بعد ذلك واما اقل رجل فدل كلام س على انه اذا قصد النفي
فالجملة خبر وان قصد قلت اقل من فالجملة صفة لان من لا تخفض باضافة
افعل ذكر س عكس هذه المسائل ان احدا لا يقول ذلك وان النفي سري

من الضمير للظاهر وان الابدالين جائزان وقال وهو يعني هذا التركيب قبيح خبيث *(تنبيه)* (ان قيل) كان الصواب ان يقول ابدال لان تقدير الاصفة جائز وهو ضعيف مع انه يصدق عليه انه اتباع وأيضا فحقه أن يستثني من مسئلة النفي النفي بلا التبرية فان النصب على الاستثناء والابدال فيه راجحان قويان على السواء وانما المرجوح النعت على اللفظ او على الموضع نص عليه ابن عصفور (قلت) اما الاول فالكلام في المستثنى بها لا الموصوف بها وقال الشاطبي المراد الاتباع على البدل بقرينة قوله ابدال وقع وأما الثاني فالحكم فيها ممنوع قال ابن هشام لا أعرفه لغير ابن عصفور ولا نجد أحداً يقول في لا اله الا الله غير الرفع ولو كان النصب مساويا لم يكن كذا ولا يظهر للتساوي علة اه لكن قال أبو حيان ما معناه ان قول الناظم انتخب اتباع ليس على اطلاقه بل قد يكون الاتباع راجحاً كما ذكر وقد يكون مرجوحا وقد يكون مساويا فالاول نحو ما فعلوه الا قليل منهم والثاني اذا كان المستثني منه اسم لا نحو لا أحد فيها الا زيد ولا اله الا الله لان التشاكل انما هو حاصل اذا نصبت على الاستثناء وهو تشاكل باعتبار الصورة فان هذه الحركة البنائية تتنزل في اللفظ منزلة الحركة الاعرابية فالمقتضى لرجحان البدل في ما فعلوه الا قليل مقتض لرجحان النصب على الاستثناء هنا والثالث نحو ما أعطيت أحداً شيئاً الا زيداً ديناراً وأن النصب على الاستثناء ممتنع لان الحروف الموصلة للعوامل كواو مع وحروف الجر لا توصل شيئين واذا امتنع النصب على الاستثناء تعين الاتباع وقال الزجاج هو ضعيف أعني الاتباع لانه لا يجوز في غير باب الاستثناء أن يبدل شيئان من شيئين لو قلت ضرب الرجال المرأة اخوك هنداً لم يجز وانما جاز في هذا الباب لشبه الا بحرف العطف فجاز كما يجوز ان زيداً منطلق وعمرو ذاهب وانما ضعف لانه شبيه بالممتنع ويرد قوله لا يبدل شيئان من شيئين في غير الاستثناء قوله *فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه * ببعض أبت

انطلقوا الا ابن ذا فهذا مثال الاستثناء فيه متصل لان المستثنى فيه بعض المستثنى منه وهو بعد كلام تام موجب فتعين النصب والمثال الثاني مثله في الاتصال والتمام ولكن المستثنى فيه بعد كلام غير موجب فكان فيه اتباع المستثني اجود من نصبه والمثال الثالث المستثنى فيه منقطع لانه ليس بعض ما استثني منه فتعين نصبه عند الحجازيين ويجوز فيه عند بني تميم الاتباع والنصب ولذلك لم يختلف القراء في نصب ما لهم به من علم الا اتباع الظن لانه استثناء منقطع وقد روي رفعه عن بني تميم بمقتضي لغتهم كما روي عنهم ما هذا بشر

(وقيل ما استثني منه قد ترد * الا وما استثنته بعد مستند)

(الا الذي استثنى منه نحو جا * الا الوليد المولعون بالنجا)

(ونصب نحو ذا التزم وربما * لم ينصبوا في النفي ما تقدما)

تقديم الا وما استثني بها على المستثنى منه جائز بشرط تاخيرهما عن المسند الي المستثنى منه نحو جاء الا زيداً اخوتك وفي الدار الا عمراً اهلها ويتعين حينئذ نصب المستثني ان كان الكلام موجباً كهذين المثالين ولا يتعين ان لم يكن موجباً بل يجوز ان يشغل العامل بالمستثني ويجعل المستثنى منه بدلا قال سيبويه حدثني يونس ان قوما يوثق بعربيتهم يقولون مالي الا اخوك ناصر فيجعلون ناصراً بدلا قال وهذا مثل قولك ما مررت بمثلك احد هذا نص سيبويه واكثر المصنفين لا يعرفون هذا وهو أيضا مذهب الكوفيين ومن شواهد ذلك ما انشد الفراء من قول الشاعر

مغزع اطلس الاطمار ليس له * الا الضراء والاصيدها نشب

فرفع الضراء وهي الكلاب الضواري ومثال هذا قول حسان ابن ثابت رضى الله عنه

عيد انه أن تكسرا * والرابع نحو ما رأيت احداً الا زيداً لا يجوز في زيد غير النصب وكونه على الاستثناء والاتباع سواء لان ترجيح الاتباع انما هو للتشاكل وهو حاصل في الوجهين فالوجهان راجحان قوله (وانصب ما انقطع) الخ لانه انما يبدل القليل من الكثير اذا كان بعضه وهو المسمى بدل البعض من الكل ووجهت التسمية بوجوه فقيل انه اذا قيل ما فيها احد الا زيد فالتقدير ما فيها أحد ولا ما يتبعه ورد بان هذا احالة لصورة المسئلة لانه ح يكون متصلا وعندى ان هذا مردود لانه منقطع باعتبار اللفظ وان كان متصلا باعتبار التقدير ألا ترى أن الفراء قال من المنقطع له على الف الا ألفين لما كان الاقتصار على الالف ينفي غيرها ظاهراً حتى كانه قيل له على الف لا غيرها فقيل بعد ذلك الا الفين والتوفيق بين قولهم ان الاستثناء اخراج وبين قولهم ان المستثنى منه المذكور لم يتناوله يقتضى الجمع بهذا الوجه وقيل ان الاصل ما فيها الا حمار على نفي الناس وغيرهم منها ثم ذكروا الاحد توكيداً ليعلم انه ليس بها آدمى وعلى هذا فاصله استثناء مفرغ من شيء مقدر أي ما فيها شيء الا حمار وقيل انهم جعلوا المستثني من جنس ما قبله على المختار كان الحمار من احدي ذلك الموضع وعقلائه لقوله انيسك اصداء القبور وقولهم عتابك السيف وعبر ابن هشام في بعض الحواشي بقوله وقيل اطلق الاحد على الحمار لقيامه مقامه اذ الدار انما وضعت للاحد ومثله تحية بينهم ضرب وجيع وقوله وعن تميم فيه ابدال وقع بالتنكير اعني تنكير ابدال حسن اراد به التنبيه على ان الابدال في هذه الصورة قليل أو اراد به النوعية كما قال الشارح في قوله وصلا فلا يرد ان الابدال لم يقع لتميم في كل منقطع بل اذا صح الاستغناء بالمستثنى عن المستثني منه وقال المازني لما اجتمع العاقل وغيره عبر عن الجميع بعبارة العاقل على التغليب كما عبر عن النوعين في آية النور بمن ومنهم للاختلاط أيضا وادرج تحت الماشي الحية والسمكة مع انهما لا يمشيان وعلى هذا فيكون أيضا بدل بعض باعتبار التحقيق وغلط

باعتبار اللفظ وردبانه لايختص باحدوشبهه بدليل غير طعن المطلي وضرب الرقاب *(تنبيه)* قدر البصريون الا فى المنقطع بلكن وقدرها غير البصريين بسوى ويرجح الاول أمور (احدها) انه تاويل حرف بحرف فهو أولى من تفسير حرف باسم (الثاني) انه تفسير مالا موضع له بما لا موضع له وهذا لازم عن الاول (الثالث) انه تفسير ناصب بناصب فهو أولى من تفسير ناصب بخافض (الرابع) ان فيه بيانا للمعنى وان المستثني المنقطع بمنزلة الاستدراك في انه تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته أو نفيه وليس باخراج حقيقة وهذا لا يعطيه التفسير بسوي (الخامس) ان سوى فى الاستثناء محمولة على الا فكانه تفسير الاصل بالفرع وتشبيهه به وفي كلام ابن الضائع مامعناه ان تفسير الا بلكن تفسير معني لان لكن ليست باخراج كما ان مابعد لكن ليس بمخرج ووجه الشبه ان ما بعد لكن لا بد ان يكون مخالفا لما قبلها ومابعد الا كذلك ولكنه يكون مخرجا فشبهوا الا بلكن في مطلق المخالفة دون الاخراج فهذا في الحقيقة استدراك ولكنه لما كان بلفظ الاستثناء سموه استثناء والدليل على انه ليس استثناء انك لاتقول استثنيت الحمار من القوم اه وزعم ابن يسعون ان الاسم اسم لا ولا والخبر محذوف كما قال ولكن زنجيا عظيم المشافر وبه قال غيره أيضا ورده الفارسي في بغداديا ته بانه يلزم تقدير الخبر فى قوله عشية مالى حيلة غير انني *بعد الحصا والخط في الارض مولع وذلك باطل لانه ليس له ما يرفعه قوله (قدياتي) مثاله ماجاءني الا زيد احد قالوا وتخريجه على العكس الامر في البدل والمبدول منه فيصير المبدل مبدلا منه والعكس وفي هذا اشكالان (احدهما) ان فيه ابدال العام من الخاص (والثاني) ان الاستثناء ح من غير مذكور ولا مقدر اذلا مذكور هناك وتقدير احد ممتنع لوجوده والجواب *عن الاول ان يراد بالعام الخاص وهو نفس المستثنى فهو بدل كل من كل * وعن الثاني انا نقدر له احدا ولا يلزم التكرار لان احدا المقدر عام

لانهم يرجون منه شفاعة *
اذا لم يكن الا النبيئون شافع
(ونحو ما في دار زيد رجل *
الا أباك صالح يحتمل)
(ترجيح نصبه وترجيح البدل.
ولو يسويان لم يلزم خلل)
اذا تقدم المستثني على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما أن لا يكترث بالصفة بل يكون البدل مختاراً كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كقولك مافيها رجل الا أباك صالح كأنك لم تذكر صالحاً وهذا رأي سيبويه والثاني أن لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثني متقدماً بالكلية عن المستثنى منه فيكون نصبه راجحاً وهو اختيار المبرد وعندي أن النصب والبدل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجحاً فتكافئا
(وان تمام دون مستثنى فقد *
يوجد كما بدون الا قد وجد)
(وذا هو التفريغ وهو لا يرد *
الا بنفي او كنفي معتضد)

(كلا تزر الافتي لا يتبع* الا الهدي وهل زكى الا الورع) المراد بالتمام هنا استيفاء العامل مطلوبه الذى المستثني بعضه سواء كان عمدة نحو قاموا الا زيداً او فضلة نحو رأيتهم الا عمرا فالمستثنى في هذين المثالين مذكور بعد التمام أى بعد اخذ العامل مطلوبه الذى المستثنى بعضه لان زيداً بعض مدلول الواو من قاموا وعمراً بعض مدلول الهاء والميم من رأيتهم فلو لم يأخذ العامل مطلوبه الذى المستثنى بعضه نحو ما قام الا زيد وما رأيت الا عمراً سمى تفريغاً وأعطى ما بعد الا العمل الذي يطلبه العامل قبلها رفعاً نحو ما اجتهد الا رجال مولعون بالرشد وغير رفع نحو ما رأيت الا زيداً وما مررت الا بزيد ولا يتأتي التفريغ الا مع نفي او شبهه فالنفي ظاهر وشبهه نحو لا يقم الا زيد وهل يقوم الا هو وقد اجتمع النفي والنهى والاستفهام المشبه للنفى

ليصح الاخراج منه واحد المذكور خاص فلا تكرار قوله (ان ورد) قال الشهاب لا ينبغى ان يكون المراد ورد عن العرب سواء جعل فاعل ورد ضمير النصب أو ضمير الاسم السابق لان اختيار النصب لا يتقيد بورود ذلك بل الذي ينبغي ان يكون المراد ورد منك أى صدر منك وفاعل ورد ضمير السابق يعني حيث اتيت بالمستثنى سابقا فاختر نصبه لانه الفصيح اهـ وبه يندفع ان عبارة الناظم غير محررة لان الكلام مفروض على ان التقديم قياسى لا على انه سماعي لما توهمه العبارة وان قوله نصبه اختر مع قوله ان ورد كالمتناقض فانه اذا توقف الحكم باختياره النصب على وروده فوروده لابد ان يكون منصوبا أو مرفوعا على كلا التقديرين لا اختيار فيه اذ لا يقال الا كما سمع فلو قال ولكن نصبه قد اعتمد* كان أولى أورد هما الشاطبي وقال انه لا جواب عنهما ولو قرئ قوله ان ورد بفتح الهمزة على ارادة التعليل أى لان ورد استقام المعني من حيث البداية لكنه يتوقف على صحة الرواية

(تنبيهان) (الاول) أورد الشاطبي ان اطلاق السبق في كلام الناظم يقتضى انه يجوز نحو الا زيداً لم يقم القوم وهو مختص بالضرورة عند الجمهور كقوله خلا الله لا ارجو اسواك وانما* اعد عيالي شعبة من عيالك

قال والجواب ان اجازته البدل تعين ان التقديم لا يكون الا على المستثنى منه خاصة لانك اذا قلت الا زيداً لم يقم القوم امتنع البدل فلا بد من محل يتصور فيه البدل وذلك لا يكون الا عند توسط المستثني (الثاني) قوله سابق صفة لمحذوف أي مستثنى سابق والضمير في نصبه يعود عليه فقيه عود الضمير على المضاف اليه على حد كمثل الحمار يحمل اسفارا والضمير في ورد يعود عليه أيضا لا على غير كما قال أبو حيان وادعى ان في العبارة تشتيت الضمائر اذ لا يصح ان يقال اختر نصب ما ورد غير منصوب قاله الراعي واطال في الرد على ابى حيان ولم يفهم مراده من ان تشتيت الضمائر غير مالوف فاطال بما لا طائل تحته وقوله اذ لا يصح ان يقال ممنوع بل هو صحيح وبه يندفع ما أورده الشاطبي لان

المعنى اختر نصب الاسم السابق لانه قياسى والرفع سماعي مقصور على الوارد فقوله ان ورد لدفع توهم قياسيته وان كان قليلا اذ قوله قد يأتي انما يدل على قلته وان ادعى الشاطبي ان القلة المستفادة من قد في كلام الناظم تدل على عدم القياس بالاستقراء بخلاف صريح لفظ القلة كما مر فانه في حيز المنع قوله (وان يفرغ) الخ فاعراب مابعد الا فى نحو ولا تقولوا على الله الا الحق مفعول به وفي نحو الا متحرفا حال وفى نحو ما ضربوه لك الا جدلا مفعول لاجله أى لاجل الجدل والغلبة لا للتمييز بين الحق والباطل وفي نحو ان لبثتم الا يوما مفعول فيه ولا يجوز فى المفعول المطلق المبهم ونحو ان نظن الا ظنا مبين بتقدير الصفة ولا فى المفعول معه لا يقال ما سرت الا والنيل قال ابن هشام هذا لم اره لاحد وما محمد الا رسول خبر ولا تأتيكم الا بغتة مفعول مطلق مبين أو حال أو مفعول مطلق مؤكد حذف هو وعامله أي الا تبغتكم بغتة فالمستثنى المجموع وهو جملة حالية فيكون من التفريغ للحال ومن مثل ابن الخباز في النهاية ماعلمت ان فيها الا زيداً زيدا نصب بان لانك لو اسقطت الا كان كذلك فان اسقطت ان فانتصاب زيداً بعلمت قال ابن هشام التفريغ بعد ان غريب والذي يسوغه ماسوغ قولك ما علمت ان احداً يقول كذا وماعلمت ان فيها ديارا وما نحو فان لم تجد وا فيها احداً فمن أوضح شئ لان وجد فعل فالنفى قد انصب عليه *(تنبيهات)* (الاول) استجاد بعضم قول الناظم هنا وان يفرغ سابق على قوله فى التسهيل وفرغ العامل لان المفرغ قد لا يكون عاملا نحو ما في الدار الا زيد ونظر الدمامينى فى ذلك وقال لا فرق بين التعبيرين والمفرغ في المثال هو الابتداء لان ذكر الخبر اولا اقتضى الابتداء الطالب للمبتدا والعامل فيه فلما لم يذكر المبتدا الذى هو بالحقيقة المستثنى منه المحذوف فقد تفرغ الابتداء لما بعد الا وهو زيد فى المثال لا يقال الابتداء ليس سابقا على الابل متأخرا عنها لانا نقول هذا ممنوع بل هو سابق عليه لان سبق الخبر اقتضاه وهو

في قولى لا تزر الا فتي لا يتبع الا الهدي وهل زكي الا الورع ومما يتناوله شبه النفى قوله تعالى وانها لكبيرة الا على الخاشعين لان المعني وانها لا تخف ولا تسهل الا على الخاشعين وكذا قوله تعالي ضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا الا بحبل من الله لان المعني لا يعتزون ولا يامنون الا بعهد وكذا قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال لان المعني لا يول أحد دبره الا متحرفا لقتال ولو اعتبر معني النفي مع التمام لجاز فى المستثنى الابدال وعلى ذلك تحمل قراءة من قرأ فشربوا منه الا قليل منهم لان في تقدم فمن شرب منه فليس مني مايقتضي تأول فشربوا منه بلم يكونوا منه وعلى مثل ذلك يحمل قول الشاعر وبالصريمة منهم منزل خلق * عاف تغير الا النؤي والوتد لان تغير بمعني لم يبق على حاله وكذا قول الاخر

لوم ضائع تغيب عنه * أقربوه الا

الصبا والجنوب لان تغيب بمعني لم يحضر (ورفع توكيد بالا جائز * وأبدلن مابعد قال الراجز) (مالك من شيخك الاعمله * الا رسيمه والا رمله) (وأعطفن بالواو نحو لم يئم * الا أبو يحيي والا ابن الحكم) (وان تكرر دون توكيد فم * تفريغ التاثير بالعامل دع) (في واحد مما بالا استثنى * وليس عن نصب سواه مغنى) (ودون تفريغ مع التقدم * نصب الجميع احكم به والتزم) (وانصب لتاخير وجئ بواحد * منها كما لو كان دون زائد) (وحكمها في القصد حكم الاول والثاني استثنوه مما قد ولي) (ان كان ذاك ممكنا عن كبعض ما تراه يحوى بعض ما تقدما) (واجبر بشفع مسقطا للوتر * والحاصل الباقي بصدق الخبر) اذا كررت الا توكيدا أبدل مابعد الثانية مما بعد الاولى ان توافقا معنى والا عطف بالواو

طالب للمبتدا بالحقيقة الذي هو المحذوف المقدر قبل الا فهو سابق على الا لانه مدلول عليه بما قبلها متحقق عنده (الثاني) دل كلام التسهيل على ان المفرغ لا يقع في موجب فلا يقال قام الا زيد لانه كذب كذا قيل وفيه نظر لجواز ان يحمل على المبالغة أو يجعل الحصر اضافيا أو يخصص المحذوف بحيث يصدق الكلام على ان الكذب لا اثر له عند النحويين لانه يبحث عن احكام الالفاظ صادقة أو كاذبة وجوز ابن الحاجب التفريغ في الايجاب حيث استقام المعني نحو قرات الا يوم كذا وكان المصنف خالفه طردا للباب كما اتفقا على جوازه في النفي وان لم يستقم معني نحو مات الا زيد لذلك (الثالث) قد يترك عامل المستثني أيضا لقوله * اجارتنا هل ليل ذي البث راقد * أم النوم الا تاركا ما اراود * قالوا ان المعني أم النوم لا يحيي الا تاركا لما اطلب ومعنى هل ليلى ليل ذي البث راقدا أرقد في ليلي أم لا ارقد فالنوم محذوف الخبر ودل عليه هل ارقد لان المعنى هل ارقد أم لا ومعنى هل ارقد ام النوم لا يحيي واحد ولا تكون أم الا منقطعة لانها بعد هل وقد عادل بالابتداء والخبر الجملة الفعلية ومثله أدعوتموهم ام انتم صامتون كذا في الايضاح الشعري لابي علي وقوله وقد عادل يقتضي أن النوم فاعل بفعل محذوف وهو خلاف قوله أولا قوله (وألغ الا) الخ لما ذكر ان الا تلغي في التفريغ اتبع ذلك مسئلة اخري تلغي فيها وذلك فيما اذا تكررت للتاكيد واشار الى أن الالغاء ضربان الغاء في الحكم دون المعني وهي الا في التفريغ والغاء في الحكم والمعنى وهي ما اذا كان مابعدها معطوفا على ما قبلها بالواو خاصة او مبدلا منه واقتران البدل بالا كاقترانه بالجار الداخل على المبدل منه واعلم أن الا تزاد كما تزاد غيرها من الادوات وذلك كثير وقليل فالكثير اذا تقدمها عاطف او ابدل مابعدها مما قبلها والقليل نحو أري الدهر الا منجنونا وهو قول الاصمعي وابن جني والناظم وأما زيادتها في التكرير في البابين المذكورين

فحل وفاق لانها حؤ مؤكدة لمثلها متقدمة ولا فرق في مسئلة البدل بين أن يكون مبدلا بدل كل نحو ما جاءني أحد الا زيد الا أخوك او بعض نحو ما أكلت الا الرغيف الا ثلثه او اشتمال نحو ما أعجبني الا زيد الا علمه ويحتمل هذا الثالث أن يكون مستثنى من المستثني الاول كما تقول أعجبني الا زيد الا علمه لان حقيقة أعجبني زيد أعجبني وصف زيد لان الذوات لا يقع عليها الاعجاب وانما المعجب الصفات كذا في حواشي الالفية لابن هشام وفي حواشيه لابن الناظم مايقتضي الاختصاص ببدل الكل قال اذا قلت ما اكلت الا الرغيف الا ثلثه وما أعجبني الا زيد الا علمه فهذان الكلامان يستعملان على معنيين احدهما أن يستثني الثلث من الرغيف والعلم من زيد فلا تاكيد ح بل هو تاسيسي ويكون قد اكل ثلثي الرغيف ولم يعجبه علم زيد ولا ابدال والثاني أن يريد الابدال فيكون قد اكل ثلثي الرغيف وأعجبه علم زيد ولا يصح دخول الا لانها انما تدخل للتاكيد وانما يعقل التاكيد اذا كان الثاني عين الاول اه وفي النهاية ما أعجبني الا قومك الا بعضهم الاحسن أوجههم فبعضهم بدل بعض وحسن بدل اشتمال فكانه قيل ما أعجبني الا حسن وجوه بعض قومك *(تنبيهان)* (الاول) مسائل تكرير الا لتوكيد او غيره أجراها الشاطبي في غير والظاهر عدم تصور ذلك في غيرها لكن حيث قلنا فيما اذا تكررت الا أنها ملغاة لايظهر ان تقول به في غير في نحو قام القوم غير زيد وغير عمر بل الوجه ان عمرا مجرور بغير لا بالعطف (الثاني) ماقام أحد الا زيد الا أخوك ان كان الاخ هو عين زيد فالا مؤكدة ومابعدها بدل وان كان غيره وجب العطف وكانت أيضا مؤكدة الا ان كنت غالطا اواردت الاضراب ومن مجيء الاضراب في ذلك قوله *أما قريش فلن نلقاهم أبدا * الا وهم خير من يحفى وينتعل *الا وهم جبل الله الذي قصرت *عنه الجبال فما ساواهم جبل قال ابن عصفور فابدل الا الثانية مع مابعدها من الجملة من الاالاولى وما

فمثال البدل قول الراجز

مالك من شيخك الا عمله *
الا رسيمه والا رمله ومثال العطف بالواو قول الشاعر

هل الدهر الا ليلة ونهارها *
والا طلوع الشمس ثم غيارها

واذا كررت لغير التوكيد وكان الاستثناء مفرغا شغل العامل بواحد من المستثنيين او المستثنيات ونصب ما سواه كقولك ماقام الا زيد الا عمرا والا زيدا الا عمرو وان لم يكن مفرغا فاما ان تتقدم المستثنيات على المستثنى منه واما ان تتاخر عنه فان تقدمت نصبت كلها وان تاخرت فلواحد منها من الاعراب ماله لو انفرد ولما سواه من النصب وهي في المعني متساوية كما تتساوا فيه لو عطف بعضها على بعض هذا اذا لم يمكن استثناء بعض من كل نحو قاموا الا زيدا الا عمرا الا بكرا وما قاموا الا زيد الا عمرا الا بكرا فان امكن استثناء بعضها من بعض

نحو عندي اربعون الا عشرين الاعشرة الاخمسة الا اثنين استثني كل واحد منهما مما قبله واسقط الاول والثالث وما اشبههما في الوترية وضم الى الباقي بعد الاسقاط الثاني والرابع وما اشبههما في الشفعية فما اجتمع فهو الباقي بعد الاستثناء والي هذا ومثاله اشرت بقولي والتالي استثنوه مما قدولي ان كان ذاك ممكنا كبعض ما تراه يحوى بعض ما تقدما واجبر بشفع مسقطا للوتر والحاصل الباقي بصدق الخبر

(وغير يستثني بها وتعرب * بما لما استثنته الا ينسب)

(وبالاضافة اجرون ما استثنى * بها كقام القوم غير معني)

(واجعل لتابع الذي قد خفضا * بها الذي لتلو الا يرتضي)

غير اسم ملازم للاضافة وقد اوقعته العرب موقع الا فاستثنت به ولم يكن بد من جر ما استثني به للاضافة واعرب هو بما اعرب بعدها من الجملة وان لم يتحد معني الجملتين على معني الاضراب ومراده اضراب الانتقال لا اضراب الابطال قال الناظم بعد أن انشد مالك من شيخك البيت ومثله * ما بالمدينة دار غير واحدة * دار الخليفة الا دار مروانا * قال أبو حيان وليس كذلك لان الا لم تتكرر فيه لكن غيراً هنا تقدم في موضع الا فلذلك ذكره س في باب تثنية المستثنى قال س جعلوا غيراً صفة للدار بمنزلة مثل ومن جعلها بمنزلة الاستثناء لم يكن له بد من ان ينصب احدهما وكذا قال س أيضاً في قول حارثة * يا كعب صبراً على ما كان من حدث * يا كعب لم يبق منا غير اجلاد * الا بقيات انفاس يحشرها * كراء رحل رائح او باكر غاد * وفي قول الفرزدق ما بالمدينة البيت جعل غير صفة فيهما كمثل ثم ابدل من الاولى الا بقيات ومن الثانية الا دار مروانا

(تنبيه) قوله وألغ الا دليل على أن العمل لها في غير ذلك وهو مذهب س والمبرد والجرجاني وحجتهم انه حرف اختص ولم يكن كالجزء فاستحق الاعمال وردبوجهين * احدهما نقض وهو انها غير مختصة بدليل ما اتاني الا قلت خيراً * والثاني معارضة وهو من وجهين الاول انها لو كانت عاملة لعملت الجر والثاني ان الضمير لا يتصل بها قلنا دخول الاعلى الفعل المؤول بالاسم لا يقدح في اختصاصها بالاسم ونظيره يوم قام زيد والتقدير هنا الا قائلا خيراً وعمل الجر انما هو الادوات الموصلة معني الافعال للاسماء لا السالبة معانيها عنها وانما لم يتصل بها لانها في التفريغ يجب عدم الاتصال لعدم الاعمال ثم التزم في الباب طرداً له (فان قلت) لو كانت عاملة لم تهمل في مثل ما قام الا زيد وما قام أحد الا زيد (قلنا) لما توسط بين العامل والمعمول تحقيقاً في الاول وتقديراً في الثاني من حيث ان الاول في تقدير الاسقاط وصح اهمالها كما صح الاهمال في زيد ظننت قائم ووجب في أنا اذاً اكرمك وسبب الوجوب هنا ضعف هذا العامل بعد الاختصاص

قوله (وان تكرر لا لتوكيد) عطف على محذوف اي لتاسيس لا لتوكيد

قوله (فمع تفريغ) قال ابن هشام اي فمع وجود التفريغ دع التاثير بالعامل في واحد مما استثنى بالا فمع متعلقة بدع كما تقول دع في هذا الموضع والتاثير مفعول دع ودع بمعني اتركه لذلك لا بمعني اطرحه ولو ابدل بالدال ضاداً فقال ضع لكان اولى وبالعامل متعلق بالتاثير وفي الواحد متعلق به واعمال المصدر المقرون بأل في المفعول الصريح واقع على المذهب الصحيح فما ظنك بالجار والمجرور وبمماصفة لواحد وبالا متعلق باستثنى وعن متعلق بمغن والخبر محذوف كقوله * ينبي جوارك حين ليس مجير * اي ليس مغن عن نصب سواه موجوداً والحاصل انه قدم الظرف والمجرور والمفعول علي عاملهن ثم قدم المجرور على استثني ثم فعل مثل ذلك في مغن عن نصب سواه اهـ وظاهره أن المراد بالعامل ماقبل الا ومثله لابن عقيل لكن جعل دع بمعنى اجعل وقال المرادي والشاطبي المراد بالعامل الاول خلاف في المعنى لكن رجح كون العامل الا لما فيه من التنبيه على أن الاهي العامل في غير التفريغ ولان ماقبل الا في التفريغ قد يكون غير عامل نحو مافي الدار الا زيد وهذا قد علمت مافيه من بحث الدماميني وكانه علي الثاني يكون ساكتاً عن الواحد المتروك تاثير الا فيه فلم يعلم حكمه واعرابه ولانه كان القياس عليه ان يقول مما به استثني اي بذلك العامل وهو الاول نكتة لوضع الظاهر موضع المضمر فان جعلت الايضاح عورض أن التعبير اولا بالعامل وثانياً بالا يتبادر منه المغايرة ولان دع بمعنى اجعل غير موجود في اللغة *(تنبيه)* قيد الشارح هذه المسئلة بكون المستثنى بالا مباينا للمستثني الاول قال ابن هشام ولا حاجة اليه لان الحكم الذي ذكره المصنف ثابت سواء تباينت المستثنيات او لم تتباين وانما يحتاج الي هذا القيد عند قوله وحكمها في القصد حكم الاول يدلك علي هذا انك تقول ماجاءني الا عشرة الا اربعة الا ثلاثة ترفع واحداً وتنصب غيره وتقول ماجاءني الا عشرة الا أربعة احد فتنصب الجميع وماجاءني احد الا عشرة الا أربعة تنصب واحداً لا غير

الاسم الواقع بعد الا على ما مضى من التفصيل فتقول قاموا غير زيد وما ساروا غير عمرو وجاء وغير محمد القوم ومابها انسان غير وتد على لغة اهل الحجاز وغير وتد على لغة بني تميم كما تقول قاموا الا زيداً وماساروا الا عمرو والا عمراً وجاء الا محمداً القوم ومابها انسان الا وتد او الا وتد ويجوز في تابع ما استثنى بغير الجر على اللفظ وغير الجر بحسب ما كان يستحقه لو وقع بعد الا فمراعاة اللفظ ظاهرة ومراعاة المحل على تقدير الا كقولك قاموا غير زيد وعمراً وماقام غير

وتعطي واحداً مايستحقه لو انفرد قوله (ودون تفريغ) الخ قيل اكد وجوب النصب من ثلاث جهات * أحدها تقديمها على العامل اذ قال نصب الجميع بمعني خص نصب الجميع بهذه الصورة والثاني قوله احكم به والثالث قوله التزم قال ابن هشام لا تاكيد في الاول ولا تقديم بل هذا معمول لفعل محذوف على شريطه التفسير ثم ولو كان فيه تقديم فقال أوجب نصب الجميع لكان الاختصاص غير مراد لانك تقول قام القوم الا زيد الا عمراً الا بكراً فيجب النصب ثم ولو سلم فأي تاكيد في ذلك انما هذا حصر لا تاكيد وأما الثاني فهو نفس حكم المسئلة فلا يصح دعوي التاكيد فيه لان الحكم لم يثبت قبله فيكون هو قد جاء لتاكيده وانما ثبت الحكم به وأما الثالث فلا دليل فيه على التاكيد لان قوله احكم به لا يقتضى الايجاب فجاء قوله والتزم مؤسساً لا مؤكداً وانما اشار به الي انه لا ياتى هنا لغة من قال مالي الا أبوك ناصر لانا اذا قلنا ماجاءني الا زيد الا عمراً الا بكراً احد يرفع زيد على التفريغ ورفع أحد علي الابدال ونصب الثاني والثالث علي الاستثناء لزم امران احدهما الفصل بين التابع والمتبوع والثاني استعمال اللغة الضعيفة في غير المحل التى ثبتت فيه ولولا هذان الامران لم تكن ممتنعة في القياس ألا تري أنك تقول في مسئلة التفريغ في التكرار السابق ذكرها ما جاءني الا زيد الا عمراً الا بكراً الا خالداً فترفع الاول على تفريغ العامل وتنصب ماعداه فكذا كان ينبغي ان يجوز مثل ذلك في مسئلتنا اذا قدمت اه وبه يعلم ما في قول الشهاب ان قوله نصب الجميع ينبغي ان يكون باعتبار الاغلب الاشهر والا فينبغي أن يجوز غير النصب علي اللغة القليلة المذكورة في قوله السابق وغير نصب الخ وقوله نصب الجميع بتقدير اوجد نصب الجميع اذ لا يصح تقدير مثل الفعل المشتغل لانه انما وصل بالواسطة ولم يصل بنفسه وقال ابن هشام يترا آ أن نصبه باضمار الزم اوالتزم اولى من رفعه ولكن الظاهر عندي أن رفعه واجب لانه قال والتزم ولا يعطف مثل

زيد وعمرو لان المعنى قاموا الا زيداً وعمراً وماقام الا زيد وعمرو وعلى ذلك فقس والله اعلم

(سوي كغير في جميع ماذكر * وعده من الظروف مشتهر)

(ومانع تصريفه من عده * ظرفا وذا القول الدليل رده)

(فان اسناداً اليها كثرا * وجرها نثراً ونظماً شهرا)

سوى المشار اليه اسم يستثني به ويجر ما يستثني به للاضافة اليه ويعرب هو تقديراً بما يعرب غير لفظاً خلافاً لاكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف

المحذوف علي المحذوف في باب الاشتغال ولا علي مفسره لا تقول زيداً اضرب أخاه وأهنه اه وقال الشهاب ينبغي أن يكون منصوبا بفعل يفسره احكم به اي امض مثلا لان الحكم يدل علي الامضاء ولما كان الحكم والامضاء لا يستلزمان الوجوب قال والتزم قوله (وجيء بواحد) الخ يعني ان كان الكلام نفياً او شبهه لانه اذا لم يكن كذلك كان النصب لا غير فكان الوجه أن يقول وان تأخرت فان كان الكلام ايجاب وجب نصب الجميع كما يجب نصب الواحد لو انفرد وان كان غير ايجاب اعطى واحد منها مايعطاه لو انفرد ووجب نصب ماعداه ولكن الناظم اختصر ثقة بمافهم مما تقدم انه ليس بعد الايجاب الا النصب فلا يذهب الوهم من قوله وجيء بواحد البيت الا في غير الايجاب وقال الشهاب قوله وانصب لتاخير الاطلاق يشمل الايجاب والنفي واما قوله وجيء بواحد فيفهم اختصاصه بالنفي من قرينة ماتقدم أن غير النصب لا يكون الا مع النفي قال ومفهوم قوله وجيء بواحد الخ أنه لا يجوز اتباع الجميع وهو مشكل وما المانع منه ثم رأيت عن الابدي انه اجاز ايقاع الجميع ويجاب بان التابع الواحد كالبدل لا يتعدد بدون عطف وقال الدماميني بنصب البواقي بعد الابدال وجوباً لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخري اذ صار بالابدال منه اولا كالساقط واما قولك أعجبني زيد اخوك حماره فالبدل الثاني من البدل الاولي اه قال الشهاب ويستفاد منه انه لا يجوز تعدد البدل من مبدل منه واحد وانه يجوز البدل من البدل أقول قد تقدم الكلام على هذه المسئلة مبسوطاً في الديباجة

قوله (كلم يفوا الا امرؤا الاعلي) قال ابن هشام في تمثيله نظر من وجهين احدهما انه يجوز ان يكون علي بدلا من امرء فتكون الا الثانية مؤكدة للاولى والثاني أنه كان واجباً ان ينصبهما او ينصب احدهما ويرفع الاخرى اه ودعوى نصب علياً ووقف علي لغة ربيعة مما لا ينبغي الاعتذار به اذ لا وجه لاختياره نصباً مع ايهام عدم النصب لامكان نصب الاول مع عدم الايهام

وانما اخترت خلاف ماذهبوا اليه لامرين احدهما اجماع اهل اللغة على ان معني قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحد وانه لا احد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان أو زمان وما لا يدل على مكان ولا زمان فبمعزل عن الظرفية الثاني ان من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وانها لا تتصرف والواقع في كلام العرب نثراً ونظما خلاف ذلك فانها قد اضيف اليها وابتدا بها وعمل فيها نواسخ الابتدا وغيرها من العوامل اللفظية فمن ذلك قول النبي صلي الله عليه

ومن العجائب قول الشاطبي هذا المثال ليس من هذا القسم بل من قسم المفرغ وقد وهمه ابن غازي في ذلك قال لان الواو في يفوا واو ضمير الفاعلين وانما كان يكون مفرغا لو قال كلم يف غير مسند الى شئ قبل الا قوله (وحكمها في القصد حكم الاول) اى حكم ماعدي المستثني الاول من المستثنيات المتكررة حكم الاول في الدخول والخروج وهذا قد يقال انه حوالة علي مجهول فانه لم يبين حكم المستثني الاول في الدخول والخروج لا يقال تركه للعلم بمكانه وأنه ليس مما لا يخفى لانا نقول لو كان بهذه الحيثية لم يقع الخلاف فيه فقال قوم المستثنى مسكوت عنه بناء علي انه مستثني من الحكم فيدخل في نقيضه وهو عدم الحكم وقال قوم انه مخرج من المحكوم به فيثبت له نقيضه وهو عدم ذلك المحكوم به والحاصل أن في البيت ثلاثة امور احدها عود الضمير علي غير مذكور والثاني الحوالة علي مجهول والثالث الاطلاق في موضع التقييد اذ لا يكون حكمها حكم الاول الا اذا لم يكن استثناء بعضها من بعض والا فكل منها مستثنى من الذي قبله لانه أقرب بالحمل عليه اولا كما يعود الضمير لاقرب مذكور وهذا له صورتان * احداهما ان لا تكون المستثنيات من باب الاعداد * الثاني أن تكون ولا يمكن الاستثناء لكثرة التالي وقلة المتلو مثل له علي عشرة الا ثلاثة الا أربعة فان اكثر النحويين يستثنيهما من الاصل فيوجب عليه ثلاثة والفراء يجريهما علي القاعدة وذلك لا يمكن علي الاتصال نخرجه علي الانفصال اي الا أربعة اخري له عندي والناظم وافقه قلنا الاصل الاتصال قال والاصل انه لو اراد استثناءهما معا لقال الا سبعة ولم يحتج الى ان يستثني شيئين مترددين قوله (بغير معربا بما لمستثنى بالا نسبا) بغير تنازعه الامر واسم المفعول ومعربا ان كسرت راءه خال من الفاعل وان فتحت فمن المجرور وهو اولى لان فيه نصا علي المعرب وذكر علي اللفظ واللام ومجرورها معمول الصلة فصل بينها وبين الموصول قال ابن هشام فان قلت تفترق غير والا في احكام * احدها أن نحو ماجاءني

وسلم سالت ربي ان لا يسلط علي أمتي عدوا من سوي انفسهم وقوله عليه الصلاة والسلام ما انتم في سواكم من الامم الا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الاسود ومن ذلك قول الشاعر

وكل من ظن ان الموت مخطئه * معلل بسواء الحق مكذوب

ومن الاسناد اليها مرفوعة بالابتداء قول الشاعر * واذ تباع كريمة أو تشترى * فسواك بائعها وانت المشترى وقال آخر في رفعها بليس أترك ليلي ليس بيني وبينها * سوي ليلة انى اذا لصبور * وقال آخر في نصبها بان

احد غير زيد الا رجح اذا اتبعت ان يكون علي الوصف لا البدل وفي الا بالعكس (والثاني) ان نصب تالي الا بها لا بالعامل قبلها ونصب غير على العكس (والثالث) ان مستثنى غير يجوز في تابعه مراعاة اللفظ والمعنى قلت الكلام في غير والا المستثني بهما لا الموصوف بهما وفي الاحكام اللفظية لا في التوجيه والتسوية بين مستثنى الا وكلمة غير لا للمستثني بهما فضلا عن تابعه كيف وقد نص على وجوب جر مستثني غير وليس مستثني الا كذلك ثم التسوية في الذي تقدم ذكره وهو لم يتقدم له ذكر تابع مستثنى الا اه وبه يعلم ان غير والا تفترق في اكثر من الخمسة المذكورة في التصريح وانه يجاب عن بقيتها بقول ابن هشام والتسوية بين مستثني الا وكلمة غير الخ وفي شرح ابن الصائغ ويتلمح من قوله مجروراً ان المستثني بغير لا يكون جملة اه فتدبر *(تنبيهان)* (الاول) قال الشاطبي لما جعل حكم غير حكم ما بعد الا كان ذلك ظاهرا في ان نصبها علي الاستثناء لا على الحال اه وقال المرادي فان قلت ظاهر قوله معربا بما لمستثني بالا نسبا اتحاد جهة النصب فيكون خلاف ما ذكره في شرح التسهيل قلت المفهوم من عبارته ان غير تعرب بالاعراب المنسوب للمستثني بالا من نصب أو غيره كما سبق وليس في ذلك ما يدل علي اتحاد جهة النصب (الثاني) قال ابن الصائغ الاكثر علي منع الحمل علي الممتنع في الا وقد اجازه بعضهم كقوله *وما هاج هذا الشوق الا حمامة* تغنت على خضراء سمر قيودها* وأوله الاكثر علي الجوار أو علي انه صفة خضراء وقياس قول شيخنا ان يكون هذا عطف توهم اه وانظر جعله من الجوار مع اختلاف الحركة لان حركة خضراء الفتحة وان كانت نائبة عن الكسرة فان الظاهر ان ذلك لا يكفي ولا بد في الجوار من التشاكل اللفظي قال في التسهيل وقد تفتح في الرفع والجر لاضافتها الي مبنى كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت *حمامة في غصون ذات أو قال وفي شرح المغني المزج للدماميني وكان بعض الناس سأل فقال

تاخ لحال السلم من شئت واعلمن بان سوي مولاك في الحرب أجنب وقال آخر في وقوعها فاعلة فلما صرح الشرف امسي وهو عريان *ولم يبق سوى العدو ان دناهم كما دانوا وقال آخر في الاضافة اليها فانني والذي يحج له الناس بجدوي سوالك *لم اثق وقال آخر *ياسما لا يحلى بعين ابدا *مر سوالك منذ مر اك بدا* والى هذا اشرت بقولي فان اسناداً اليها كثرا وجرها نثراً ونظما شهرا

(واستثن ناصبا بليس وخلا* وبعدا وبيكون بعد لا)

كيف يقول ان غيرا في البيت اضيفت لمبنى مع ان هذا المضاف اليه فى تقدير معرب وهو النطق فلم تضف في الحقيقة الا لمعرب فقلت المعرب انما هو الاسم الذي يؤول به واما الحرف المصدرى وصلته فمبنى الا ترام يقولون المجموع في موضع كذا ومما يدل على ذلك ان هذا المضاف اليه وهو مجموع ان نطقت حمامة اذا قيل بانه معرب لم يخل ان يكون اعرابه لفظيا أو تقديريا وكلاهما باطل اما الاول فظاهر واما الثاني فلان تقدير الاعراب انما يكون في آخر المعرب وهنا ليس كذلك قطعا اه اقول هذا انما جاء من اعتقاد ان المضاف اليه الجملة وانها مبنية وهو ماذكره السيد في حواشى المتوسط واقتضاه كلام المطول وفي الرضي ان الاعراب والبناء من عوارض الكلمة لا توصف الجملة بهما والذي دل عليه كلام الرضى ان المضاف اليه في البيت ان حيث قال واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف فى جواز بنائه كقوله وانشد البيت وكلام المغني في الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة يدل عليه كما بيناه فى بعض الرسائل (فان قيل) كيف تجوز الاضافة للحرف (اجيب) بان ذلك علي التوسع فانهم جعلوا ما يلاقي المضاف من المضاف اليه كانه المضاف اليه ولهذا جعلوا المضاف اليه فى على حين عاتبت الفعل وجعل بعضهم البناء في يوم لاتملك نفس بان لا حرف والحروف مبنية قوله (ولسوي) الخ لا بمعني عدل كالتى في قوله تعالى مكانا سوي فان هذه لا تقع استثناء ولا بمعني قصد قال أبو عبيدة البكرى وانشد على ذلك اللغويون

فلا صرفن سوى حذيفة مدحتي * لفتى العشى وفارس الاجران قال أبو عبيدة وانا اشهد ان الشاعر انما قال فلا صرفن الي حذيفة مدحتى وسوي موضوع

(واجر ربسابقي يكون ان ترد وبعدما عن انتصاب لا تحد)

(وحيث جرا فهما حرفان * كما هما ان نصبا فعلان)

(وبعدما الجر مى جرا بهما * اجاز ناسبا زيادة لما)

من ادوات الاستثناء ليس ويكون مسبوقة بلا وهما علي فعليتهما وعملهما الا ان المرفوع بهما لا يكون الا مستترا لانهم قصدوا ان لا يليهما الا ما يلي الا لانها أصل ادوات الاستثناء والمستثنى بهما واجب النصب بمقتضى الخبرية ومن الاستثناء بليس قول النبي صلي الله عليه

قال ابن هشام هذه الشهادة فيها نظر فان الفراء وغيره انشدوا البيت سوى وانشد الفراء أيضا لو تمنت حبيبتي ما عدتني * أو تمنيت ما عدوت سواها أى قصدها والا فسد المعني قال وفي مثل التسهيل لرجل في عصر لا يعرب بالنحوي وبالسمين لخصه من شرح ابي حيان المغربى ان بعضهم ذكر من

مجيء فعل صفة مكانا سوي ودينا قيما وماء روى وماء صدي وقوم عدي ولحم زنح وانه أجيب عن بعض ذلك بانه مصدر وصف به كقوم رضى وعن سوي بانه ظرف وهذا غلط بان سوي الذى هو ظرف لا يستعمل الا مضافا قوله (سواء) لا بمعني وسط كالتي فى قوله فالقوه فى سواء الجحيم ولا بمعني تام كقولهم هذا درهم سواء ولا بمعني مستو كالتي فى قوله تعالي فهم فيه سواء أى مستوون تعالوا الى كلمة سواء بيننا أي مستوية بيننا قوله (على الاصح مالغير جملا) من الاستثناء المتصل نحو كل سعى سوي الذى يورث الفوز * فعقباه حسرة وخسار والمنقطع نحو لم الق في الدار ذا نطق سوى طلل وبه وبقوله ليس بيني وبينها سوي ليلة يرد علي من زعم ان مما خالفت فيه سوي غير انها لا تضاف الا الي معرفة والوصف بها نحو اصابهم بلا كان فيهم * سوى ما اصاب بني النظير * قال ابن هشام وعندي ان البيت الاول علي الصفة لا علي الاستثناء وانه دليل ليس علي ظرفية سوى والا لم تدخل الفاء في الخبر بقياس

* (تنبيهات) * (الاول) يقتضى كلامه ان الثلاثة يستثني بها كغير وهو ظاهر كلام الاخفش وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور لم يشرب من الثلاثة معنى الاستثناء الا سوي المكسور ولذا قال ابن هشام يجوز فى قوله علي الاصح ان يراد به مخالفة من زعم انه لا يحمل علي الا في الاستثناء الا سوى بالكسر والقصر فقط فيكون معتمده بقوله علي الاصح ما ذكره من اللغات وعدده فهذا تجويز واعلم انه لم يرده (الثانى) قال فى النهاية الفرق بين غير وسوي ان مررت برجل غيرك معناه برجل ليس اياك وبرجل سواك معناه برجل يقوم مقامك ويغني غناءك (الثالث) لا تكون سوي عنده ظرفا بل هى اسم دائما ولم يتقدمه الى هذه المقالة سوي الزجاجي ونقل ابن الضائع عن ابن عصفور ان الممدودة غير متمكنة والمقصورة متمكنة وانه رد علي الفارسى في تسويته بينهما وقال عدم التمكن خلاف الاصل ولم ينص عليه في الممدودة فلا يقول به فى المقصورة قال ابن الضائع وليت شعري ما الفرق بين ان ينص علي ان المقصورة

وسلم يطبع المومن علي كل خلق ليس الخيانة والكذب أي ليس بعض خلقه الخيانة والكذب هذا التقدير الذي يقتضيه الاعراب والتقدير المعنوي يطبع علي كل خلق الا الخيانة والكذب ومن ادوات الاستثناء خلا وعدا واياها عنيت بسابقي يكون واذا جرا ما استثني بهما فهما حرفا جر واذا نصبا فهما فعلان مضمر فاعلها كما اضمر له مرفوع ليس ويكون فان قرنا بما تعينت فعليتهما ونصب ما استثني بهما لمفعوليته وانما تعينت الفعلية مع ما لانها مصدرية ووصلها بفعل

كالممدودة س أو الفارسي فان قال ان س شافه قلنا هو والفارسي يستويان في النفي وانما محمله انه استقرا فلم يجد وكلام العرب مروي موجود فلا فرق بينهما ثم اللفظتان بمعنى فالقياس ان حكمهما واحد قال أبو حيان لا ادري من اين نقل هذا من كلام ابن عصفور والذي رأيت في كلامه عدم التفريق بينهما قوله (واستثن ناصبا بليس) الخ قال الرضي ولم تستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص * فما تركك الصنع الذي قد تركته * ولا القنط مني ليس جلداً ولا عظما * أي الا جلداً ولا تستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع أيضا اه وتقدم ان سوي تستعمل في المنقطع واعلم ان ليس ولا يكون هما الرافعتان الاسم الناصبتان الخبر وانما التزم النصب لان المستثني بهما خبرهما واما اسمهما فمستتر لزوما لانه لو ظهر فصلهما من المستثنى وفاتت الدلالة على قصد الاستثناء قال ابن الصائغ وتجوز الناظم وابنه وصاحب البسيط في قولهم والتزم حذف مرفوع ليس هنا في التعبير عن الاضمار بالحذف وهو عائد على البعض المفهوم من المستثنى منه أي ليس هو أي بعضهم زيداً وليس لفظة البعض مضافة لضمير المستثني منه فيكون ذلك من باب الحذف خلافا للناظم وابنه في ظاهر كلامهما وفي عوده على البعض بعد لا طلاقهم ح البعض على الجميع الا واحداً وقيل عائد على اسم الفاعل المفهوم من السياق كما قاله س ولا يعترض بعدم الاطراد لانه انما ذكر ذلك على جهة المثال تنبيها على كيفية التخريج في غيره فحيث يفقد الفعل يتصيد من الكلام ما يمكن عود الضمير عليه ففي نحو القوم اخوتك ليس زيداً التقدير ليس هو أي المنتسب اليك بالاخوة زيداً وقيل عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمنا قاله الكوفيون ولا يعترض بعدم الاطراد لانه يجاب بما تقدم والمعنى فيما تقدم ليس هو أي نسب الاخوة نعم لا بد في جميع امثلته من حذف المضاف ففي نحو قام القوم ليس زيداً أي ليس القيام قيام زيد وليس نسب الاخوة نسب وان لا يكون

متعين في غير ندور ومثال تعين النصب للاقتران بما قول لبيد

ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وكل نعيم لا محالة زائل

ونبهت على موضع حرفية خلا وعدا بقولي وحيث جرا فهما حرفان كما هما ان نصبا فعلان وانفرد الجرمي باجازة الجر بعدا وخلا مقرونتين بما على ان تكون ما زائدة (ولا حاشى ولا تصحب ما * وفي سوي سوي سواء علما) (وما يلي لا سيما فاجرر ولو * رفعت لم تمنع وعن نصب نهوا) (في غير ظرف ومنكر وفي * لا سيما يوم سبيل

تصير حامدة بمنزلة ليس لتضمنها معنى الحرف ولهذا لا تستعمل يكون في الاستثناء مع غير لا ولا تستعمل غير يكون من كان وليس متأكدة الجمود لانه ثابت لها قبل وعرض لها تضمن الحرف ولا يكون حادثة الجمود وان خلا في الاصل لازم يتعدى الي المفعول فمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز فيتعدي بنفسه نحو افعل كذا ك وخلاك ذم قال

*زكالك صالح وخلاك ذم*وصبحك الايامن والسعود* والزموها هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون مابعدها في صورة المستثني بالا التي هي أم الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا وفي مرجعها الاقوال السابقة وماعليها ولها لكن يبقي هنا ان في عوده على البعض نظر قاله الرضي لان المقصود في جاءني القوم خلا زيداً وعدا زيداً ان زيداً لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل اه ويجاب بان المرجع البعض على سبيل العموم فالمعنى كل بعض منهم وقيل انه عائد على ماسوي المستثنى من المستثني منه كما اختاره الشارح واستجاده ابن هشام في حواشي المتن وقال في حواشي الشارح لم يوجه حقيقة مرجع الضمير ولم يتقدم ذكر من سواه ولا غيره ولو اتضح وجه ماقاله كان حسنا وخيراً من كل قول في المسئلة واما عدا فيتعدي في غير الاستثناء أيضا كثيراً نحو عدا فلان طوره ومنه *عدا بي ان ازورك ان يهن*عجابا كلها الا قليلا

(تنبيهان) (الاول) جملة الاستثناء من ليس ولا يكون في موضع نصب على الحال وجاز ذلك في ليس مع ان الفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة أو مقدرة لان هذه الصورة مستثناة وقيل مستانفة بمعني عدم تعلقها بما قبلها في الاعراب وان تعلقت به في المعني ورجح هذا ابن عصفور بعدم الربط قال فان قيل اذا عاد الضمير على البعض المضاف لضمير المستثنى منه حصل الربط بالمعني فالجواب ان ذلك غير منقاس والجملة من خلا وعدا كذلك وقال الرضي ان قد لم تظهر معنا للغرض الذى

ذا اقتفي) المشهور جر ما استثنى بحاشا والحكم عليها بالحرفية وروي المبرد نصب المستثنى بها علي انها حينئذ فعل نكلا وعدا حين ينصب بهما وفي قولي ونكلا حاشا اشعار بانها حرف اذا جرت وفعل اذا نصبت ولا يتقدمها ما فيقال ماحاشى زيدا كما يقال ماخلا زيداً وحاش وحشا لغتان في حاشا وسوي وسواء لغتان في سوي وجرت عادة النحويين أن يذكروا لاسيما مع أدوات الاستثناء مع أن الذى بعدها منبه علي أولويته بما نسب الى ما

التزم فيه اضمار الفاعل وفيه ان ظهورها لا ينافي المقصود من كون ما بعدها في صورة المستثنى بالا الا ان يقال لظهور قد يصرف عن صورة الاستثناء صريحا (الثاني) الباء في ليس متعلقة بناصباً أو باشئن واعاد الباء في بعدا ليحصل تجنيس مع قوله بعد وفى بيكون ليتبادر الذهن الى ان قيد سبق لا ليكون فبدونها لا يكون من ادوات الاستثناء قوله (واجرر بسابقي يكون) وهما خلا وعدا على انهما حرفان خاصان بالاسم وغير منزلين منه منزلة الجزء ومعناهما حج الاخراج الذي هو المعنى الموضوع لالا ان هذين يجران وصح مع انهما لا يوصلان معني الفعل للاسم لقصد الدلالة على حرفيتهما بخلاف الا فان حرفيتها بينة بغير ذلك قوله (وبعد ما انصب) لتعين الفعلية لكون ما مصدرية وهي لا توصل بالجار والمجرور اتفاقا بل بالفعلية بكثرة والاسمية بقلة على خلاف في ذلك لكن فيه وصل ما بالجامد وهي لا توصل به كما في التسهيل فاما ان يقال باستثنائها أو ان ذلك في الجامد اصالة وهذان متصرفان في الاصلي وموضع ما وما بعدها نصب باتفاق اما على الحال علي تاويل المؤول لان المصدر يؤول باسم الفاعل واما علي الظرف على حذف المضاف قال ابن هشام وهو أولى لان نيابة المصدر عن ظرف الزمان شائعة متفق عليها مقيسة بخلاف وقوع المصدر المؤول حالا اه وظاهره ان في وقوع المصدر المؤول خلافا واتفاقهم علي وجوب كسر ان الحالة محل الحال يفيد الاتفاق على منعه ولهذا أورد الشاطبي ذلك علي ما هنا قوله (ولا تصحب ما) أي مصدرية أو زائدة لانها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد وحملت الزائدة عليها واما خلا وعدا فخرجا عن القياس فلا يقاس عليهما أو نظرا لاصلهما كما مر قوله (وقيل حاش) قيل لم يسمع حاش الا في حاشى التنزيهية لا في حاشى الاستثنائية واما حشى فسمعت في الاستثنائية قال حشى رهط النبي فان منهم * بحور لا تكدرها الدلاء

(تنبيهان) (الاول) قال الدماميني حاشا المستعملة في الاستثناء

قبلها كقولك احب العلماء لا سيما العاملين بالجر وان شئت رفعت فقلت لا سيما العاملون فالجر باضافة سى وهو بمعني مثل وما حينئذ زائدة والرفع علي أن ما بمعنى الذى والتقدير لا مثل الذين هم العاملون وروي ولا سيما يوم بدارة جلجل بالرفع والجر على الوجهين المذكورين وروي أيضاً النصب على أن ما موصولة وبدارة جلجل صلة ويوماً منصوب على الظرفية بما في بدارة من معني الاستقرار فان وقع بعد لا سيما غير ظرف امتنع نصبه الا أن يكون نكرة فيجوز

معناها تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر في غيره أوفيه فلا يستثني بها الا في هذا المعني ولذلك لا يقال مات الناس حاشا زيداً لفوات معني التنزيه نص عليه ابن الحاجب وغيره (الثاني) ترد حاشا فعلا متصرفا متعديا ومنه ماحاشي فاطمة ولا غيرها فما نافية والمعني ما استثنى فاطمة ووهم الناظم وولده في ذلك فظنا ان مصدرية وحاشا استثنائية وترد اسما مرادفا للبراءة نحو حاشا لله واشار اليها ابن غازي بقوله من قبل لام الجر تنزيها وما * هذي بفعل في الاصح بل سمي

﴿ الحال ﴾

قوله (وصف) المراد به ما دل على معنى في غيره فتدخل الجملة وشبهها أو المراد صريحا أو مؤولا قوله (فضلة) المراد بالفضلة ما يأتي بعد تمام الجملة لا ما يستغنى الكلام عنه قوله (منتصب) قد يجر بالباء الزائدة وبمن وعليه خرج ابن جني في المحتسب والناظم في شرح التسهيل ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من أولياء بالبناء للمفعول فان من زائدة في الحال على هذه القراءة وفي المفعول على قراءة الجماعة ونقل في المغني في بحث من زيادتها في الحال عن الناظم فقط قال ويظهر لي فساده لانك اذا قلت ما كان لك ان تتخذ زيداً في حال كونه خاذلا لك فانت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم ان الملائكة اثبتوا لانفسهم الولاية فالمراد النصب لفظا أو محلا *(تنبيه)* اعترض ذكر النصب في الحد لان المقصود من الحد تصور ماهية المحدود وهي لا تتصور الا بجميع اجزاء الحد وقد جعل النصب جزءاً من الحد مع انه حكم من احكام المحدود والحكم على الشيء فرع عن تصوره والتصور موقوف على الحد واجزائه ومن جملتها النصب فلزم الدور (واجيب) باجوبة احسنها انه يكفي في الحكم التصور بوجه غير الحد ولهذا جعل التعريف اعم من الحد والرسم فتنظير التصريح في هذا الجواب لا يلتفت اليه وقول الشهاب النصب لا ينحصر في الحال فلا يتوقف فهمه على تصور الحال ليكون موقوفا على الحد نعم نصب الحال يتوقف تصوره على تصور الحال الا ان المأخوذ في التعريف نصبه على التمييز وجعل ما عوضاً من الاضافة فيكون التمييز بعدها كالتمييز في على التمرة مثلها زبداً وقد تخفف ياء لا سيما

﴿ باب الحال ﴾

(مبين هيئة كظرف فضله * حال كمروا قاصدين دجله)
(وذو اشتقاق وانتقال غالبا * يأتي ولا تذكره الا ناصبا)
(وربما جروا بباء ان نفى * عامله كلم اعد بمخلف)

مبين هيئة يعم الحال وفعلة المصوغة للهيئة كقوله عليه الصلاة والسلام اذا قتلتم فاحسنوا القتلة والاسم الدال على نوع المصدر كرجع القهقرا وبعض الاخبار والنعوت نحو زيد راكب وجاء رجل راكب فيخرج فعلة واسم نوع المصدر والنعت والخبر بقولي كظرف فان المراد به التقديري ومعلوم ان هذه المذكورات غير مقدرة بفي ويخرج بذكر الفضلة الخبر المشبه للظرف نحو كيف زيد

لانه بمعني في أي حال زيد الا انه عمدة لافضلة بخلاف الحال والاكثر في الحال ان يكون دالا علي معني منتقل وبلفظ مشتق كقاصدين من قولي مرواقاصدين دجلة وقد يدل علي ما لا ينتقل كقوله تعالي فائما بالقسط وادخلوها خالدين وكقول العرب خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها وامثال ذلك كثيرة وقد يكون الحال جامداً وسياتي بيان ذلك وحق الحال لشبهه بالظرف النصب وقد يجر بباء زائدة اذا كان عامله منفيا كقول الشاعر

كائن دعيت الي باساء داهية * فما انبعثت بمزءود ولا وكل

أي فما انبعثت مزءوداً ولا وكلا والمزءود المذعور والوكل الضعيف الذي يكل امره الى غيره (ويكثر الجمود في سعر وفي * تشبيه أو تفاعل غير خفي)

(كبعه مداً بكذا يداً بيد * وكزيد اسد أي كاسد)

ليس نصب الحال بل النصب المطلق اه فيه نظر ظاهر لان تصور نصب الحال موقوف على تصور النصب المطلق قوله (مفهم في حال) قال ابن هشام حال بغير تنوين على الحكاية وقال في موضع آخر حال غير منون لان ابنه قال أي في حال كذا وقوة هذا تعطى انه مضاف قوله (مشتقا) لا يغنى عنه تمثيله السابق بفرداً لانه لا يفيد انه مغلوب وان الاشتقاق غالب ولا يقيد الاشتقاق بكونه من المصدر كما في مستحجر من الحجر ومتنسر من النسر ولك ان تجعل اشتقاق هذه من مصدر كالاستحجار والاستنسار قوله (لكن ليس مستحقا) قال الشهاب فائدته مع ما قبله دفع توهم ان يكون الغالب واجبا في الفصيح اه وفي حواشي ابن هشام فائدته التصريح بنفي ما يتوهم ثبوته والتعريض بفساد قول من قال بانه مستحق قوله (ويكثر الجمود) الخ يفهم منه ان مجيء الحال جامدة على ثلاثة اقسام كثير مؤول بالمشتق وكثير غير مؤول به وقليل فالكثير المؤول بالمشتق اذا دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب والكثير الغير المؤول به ونحو هذا خاتمك حديداً وهذا حديدك خاتما وهذا مالك ذهبا وآسجد لمن خلقت طينا وكذا قمثل لها بشراً اما هذا فلان الحال في الحقيقة الصفة ولان الصفة لا ينبغي لها ان توصف فلا يؤول الجامد بمشتق ولان تاويلها بالمشتق يغنى عن ذكر ما بعدها واما ما قبله فلان نفس الحديد والخاتم والذهب والطين مقصود بخصوصيته فتقديره بمشتق لا يظهر ولا هو المقصود بخلاف كرزيد اسداً فان حقيقة الاسد غير مطلوبة هنا فوجب التاويل نعم ان قلت كرزيد اسداً شدة أو شجاعة فهذا على معنى التشبيه لا تاويل اسد بشجاع لانه ح استعارة وشرطها ان لا تشم رائحة التشبيه وذكر وجه الشبه وهو شدة مثلا يشعر به والتقدير شبه اسد فهو على حذف مضاف وعلي هذا فاقول في قوله * افى السلم اعيارا جفاء وغلظة * وفي الحرب امثال النساء العوارك انه مخالف لقوله عدلي عير لانه لا يمكن في عدلى عير ارادة التشبيه ولا يمكن ذلك في البيت ومما لا يؤول بمشتق

البتة هذا بسراً اطيب منه رطبا فهذا يصح ان يقال في تفسيره معناه هذا في حال كونه بسراً اطيب منه في حال كونه رطبا كما تقول في هذا خاتمك حديداً تقديره هذا خاتمك في حالة كونه حديداً على معني اشير اليه في هذه الحالة اما بعته مداً بكذا فلا يصح *(تنبيه)* في كلام الشارح امران احدهما انه اقتضى كلامه ان الحال في جميع ما ورد جامداً يؤول بالمشتق وهذا لايمشى له في شيء من المسائل الستة التي زادها على الثلاثة التي ذكرها الناظم الا مسئلة الترتيب واما الباقي فيصح في بعضها التاويل بكلفة ولا يصح في بعض والثاني ان كلام الناظم يقتضي ان الدال على التسعير لاتاويل فيه لانه جعله قسيما للاول وكلام الشارح يقتضي ان الدال على التسعير مما يؤول تاويلا لا كلفة فيه وله ان يجيب عن هذا بانه انما اراد ذكر قاعدة عامة بعد خاص فكانه قال وكذلك كل ما يمكن فيه التاويل بلا كلفة وقد يقدح فيه بان مسئلة التسعير ليست اظهر في قبولها للتاويل والخاص انما ينص عليه مع النص على العام لمزية اختص بها ولا مزية هنا قوله (يداً بيد) قدره الشارح بقوله مناجزا وجعل منه كلمته فاه الى فى وقال أي متشافها وجعل ضابطها ماذل على مفاعلة ولو قدر حالا من الفاعل والمفعول لم يمتنع فيكون التقدير بعته متقابضين وكلمته متشافهين ولكنه لايمشي في نحو بع البر يداً بيد الا ماقال بخلاف بع زيداً يداً بيد *(تنبيه)* لحن ابن سيدة المتنبي في قوله *قبلتها ودموعي مزج ادمعها* وقبلتني على خوف فما لفم * قال فان سلم يحك هذا الامضافا لما بعده يعني فكان حقه ان يقول فاها الى فى وهذا من الغريب فان الذي في بيت المتنبي اقيس لكونه نكرة وهو حق الحال ومع هذا انكر لمخالفته الاستعمال فيما حقه الاتباع لما ورد ثم اعلم ان الوقوف عند ماحكاه س يستدعي اعتراضين آخرين احدهما الجر بالي لا باللام الثاني ان هذا غير المحل المستعمل فيه هذا اللفظ فانه انما استعمل في معنى متشافهين وذلك انما يكون في الحديث لا في التقبيل لانه لا يكون

(كذاك في تقسيم أو ترتيب أو* تنويع أو ما مثل ذا به عنو)

(كاقسمه اثلاثا وبابا بابا * يعلم المحاسب الحسابا)

(وقد زكي ذا عنبا وعنجدا * ومالك اقبض فضة وعسجدا)

(واحمد طفلا أجل من علي * كهلا ومعنا كل هذا منجلي)

يغتفر في الحال من الجمود مالا يغتفر في النعت لان الحال شبيه بالخبر وكثيرا ما يسميها سيبويه خبراً ويكثر الجمود فيها اذا بين بها سعر نحو بيع البر مداً بنصف واللحم رطلا بدرهم وكذا اذا بين بها تشبيه كقولك كر زيد اسداً أي مثل اسد وبدت الجارية قمراً وتثنت غصنا ومنه قول العرب وقع المضطر عان عدلى عير ومنه قول الشاعر

افي السلم اعيارا جفاء وغلظة* وفي الحرب امثال النساء العوارك

ويغتفر جمود الحال أيضا فيما يدل على تفاعل كقولهم بعته يداً بيد وكلمته فما لفم أي

متناجزين ومتشافهين ويغتفر جمود الحال أيضا في التقسيم والترتيب نحو اقسم المال بينهم اثلاثا واخماسا وتعلمت الحساب بابا بابا ودخل القوم رجلا رجلا ويغتفر جمودها أيضا فيما يدل علي النوع نحو هذا خاتمك فضة وهذه جبتك خزا وهما من امثلة الكتاب ويقارب هذا قولك زكي تمرنا عنبا وعنجدا وحبذا المال فضة وعسجدا والعنجد الزبيب والعسجد الذهب ويغتفر الجمود أيضا في نحو خط هذا الثوب قميصا وابر هذه القصبة قلما ومثله قوله تعالى وتحتون الجبال بيوتا وهي حال مقدرة ذكر ذلك الزمخشري في الكشاف وهو من جيد كلامه واختلف في الحال المتوسطة بينه وبين حال بعده أخرا فعل التفضيل كقولي احمد طفلا أجل من علي كهلا فقال بعضهم العامل فيه فعل مقدر وقال بعضهم العامل فيه أفعل بواسطة قوله (والحال ان عرف) الخ انما التزم تنكيره ليلا يوهم الصفة التابعة ان كان لمنصوب كضربت اللص المكتوف أو المقطوعة ان كان لمرفوع أو مخفوض لجاء زيد الراكب ومررت بزيد الراكب واطلق بعضهم توهم كونه نعتا وهذا مراده أو يقال قد يكون الاعراب خفيا فلا يمنع للاختلاف في الحركة من التوهم أو قد يغفل عن الحركة وبالجملة لا حاجة لدعوي ان التوهم انما يكون عند الاتفاق في الحركة وطرد الباب في غيره ولانها لازمة للفضلية فاستحق لزوم التخفيف بالتجرد مما يقتضى التعريف بخلاف المفعول ونحوه فاما المفعول له ومعه فحملا علي المفاعيل الثلاثة لان المفعولية باب واحد وقال الرضي النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت الحال وقع التعريف ضائعا وقوله ان عرف الخ أي في كلام العرب فكلامه يشعر بان ما جاء من الحال معرفا فانما هو سماعي لانه أوصي بتاويل علي التنكير ولو كان قياسا لم يحتج الى ذلك بل كان يقول ان الحال يجوز الاتيان به معرفة صح تاويله بالنكرة أو لم يصح (فان قيل) الامر بالتاويل لا يدل علي عدم القياس بدليل قوله السابق وفي مبدي تاول وهو مقيس (أجيب) بانه لم يقل هناك أول الجامد بالمشتق اذا اتاك من كلامهم قوله (ومصدر منكر) الخ الحال وصاحبها كالمبتدا والخبر فحق الحال ان تكون صادقة علي ما صدق عليه المبتدا ويلزم من ذلك ان لا تكون مصدرا فلا تقول جاء زيد ضحكا لان الذات غير الحدث وقد جاء شئ من المصادر منصوبا على الحال فوجب قبوله وان لا يقاس عليه نحو طلع زيد بغتة واختلف في ذلك في موضعين احدهما هل هو حال علي تاويله باسمى الفاعل والمفعول أو مفعول مطلق علي اضمار الفعل الثاني قول الاخفش والمبرد ويرده ثلاثة امور (احدها) ان حذف عامل المؤكد اما ممتنع أو بعيد عن الجواز بعدا كثيرا (والثاني) التزام تنكير ذلك (والثالث) انه لا دليل فان قالا العامل السابق فالعام لا يدل على الخاص

وان قالا المصدر فيلزمها اقتياسه فان كل مصدر يدل علي فعله (فان قيل) لا يرد هذا علي المبرد لانه يقيسه (قلت) انما يقيسه فى نوع الفعل قال في الكافية وهو بنقل وابو العباس* الحق نوع الفعل بالقياس قال ابن هشام في الحواشي وعندى انه ينبغي ان يجوز ما ورد من ذلك علي المبالغة كما جاز فى باب المبتدا زيد صوم على ذلك وعلي حذف المضاف فجاء زيد ركضاً فى معنى ذا ركض وكان ينبغي ان يأتى هنا الخلاف الذي فى باب النعت فلا أدري ما الفرق والبابان سماع ويستثنى من قولنا لا يجوز في هذا الباب اقتياس ذلك ثلاث مسائل انت الرجل علما خلافا لثعلب فى جعله مفعولا مطلقاً وزيد زهير شعراً والاصح ان هذا تمييز واما علما فعالم وجوز الشارح كونها حالا مبينة ومؤكدة علي تقدير العامل فعل الشرط او ما بعد الفاء واختار الناظم في غير هذا الكتاب انه مفعول به ويؤيده اما قريشاً فانا افضلها واما العبيد فذو عبيد وقال الاخفش مفعول مطلق لما بعد الفاء وس المعرف مفعول له والمنكر حال والحجازيون يوجبون نصب المنكر والتميميون رفع المعرف وفي غير ذلك لكل وجهان قوله (ولم ينكر غالباً ذو الحال) قال الرضي لانه اذا كان نكرة كان ذلك ما يميزها ويخصصها من بين امثالها يعني وصفها اولى من ذكر ما يفيد الحدث المنسوب اليها لان الاولي ان يبين الشئ اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث اه وقضية ذلك ان لا ينكر الفاعل غالباً الا ان يفرق بان الفاعل ابداً مؤخر عن عامله فهو في قوة الموصوف بصحة الحكم عليه او بانه اذا ذكر ما هو وصف في المعنى فحقه ان لا يكون الا نعتاً بخلاف ما اذا ترك رأساً لعدم وجوب ذكره واحترز بقوله غالباً من قولهم به داء مخالطاً وعليه مائة بيضاً وقد يقال المسوغ فيهما تقديم الخبر والتخصيص بالحكم انما يكفي اذا تقدم لزوماً لتقدم الحكم علي الفاعل والحكم المنسوب الى صاحب الحال لا يلزم تقدمه لانه قد

وهو الصحيح لانه وان ضعف بالنسبة الى اسم الفاعل فقد قوى بالنسبة الي العامل الظرفي وقد يقدم الحال عليه كقراءة من قرأ والسماوات مطويات بيمينه بنصب مطويات فتقدمها على أفعل التفضيل اولى لانه متضمن لمعنى الفعل وحروفه بخلاف العامل الظرفي فانه متضمن لمعني الفعل دون حروفه ومن تقدم الحال علي العامل الظرفي قول الشاعر

رهط بني كوز محقبي ادراعهم*
فيهم ورهط ربيعة بن حذار

(والحال ان عرف لفظاً فاعتقد*
تنكيره معنا كوحدك اجتهد)

(واسرعوا خمستهم قد نقلا*
فالنصب حالا وبرفع بدلا)

حق الحال ان يكون نكرة فان وقعت معرفة في اللفظ اولت بنكرة ومثال ذلك اجتهد وحدك اي منفرداً وارسلها العراك اي معتركة وجاء والجم الغفير اى جميعاً وقد روي فى

نحو جاءو خمستهم النصب علي الحال والرفع علي البدل من الواو (ومصدر منكر حالا يقع * بكثرة كجاء ركضاً اليسع) (وهو بنقل وابو العباس * الحق نوع الفعل للقياس) ورود المصدر المعرفة حالا قليل نحو ارسلها العراك وجاء وقضهم بقضيضهم وقد تقدم التنبيه عليه وانه مؤول بنكرة وورود المصدر النكرة حالا كثير كقوله تعالى ولله يسجد من في السماوات والارض طوعا وكرها وكقول العرب جاء فلان ركضاً وجاء الامير بغتة وفجاءة ولا يجوز استعماله عند سيبويه الا بسماع واجاز ابو العباس القياس على ما كان نوعا من الفعل كجئت ركضاً فيقيس عليه جئت سرعة ورحلة وليس ذلك ببعيد

(والزموا ذا الحال حيث نكرا * تخصيصاً او تاخيراً او ان يذكرا) (من بعد نفي او مضاهيه ولا * يمنع تنكير الذى من ذى خلا)

يكون مفعولا وطرد الباب في غيره فلم يعتد به مخصصاً وأما قول التصريح لا يقال التخصيص بالحكم كاف: لانا نقول لو كان كذلك لما احتيج الى مسوغ اصلا اه غير محرر أما السؤال فكما لا يخفي وأما الجواب فلجواز ان يكون هذا المسوغ ضعيفاً لا يكتفي الا عند الحاجة اليه علي انه لا مانع من تعدد المسوغ وتمالوا الى كلمة في قراءة الحسن وعكس هذا الموضع في أربعة ايام سواء فالنصب علي الحال قراءة العامة والجر قراءة شاذة والفرق ان صاحب الحال هنا مختص قال ابن هشام ولا يحسن عندى ان يقال ذو الحال وان كانت ذو بمعني صاحب لان لقب هذا النوع الذي قد وضع له او غلب عليه صاحب الحال لا ذو الحال والالقاب الوضعية والغالب لا تغير بمرادفها اللغوي قوله (ان لم يتأخر) لعدم توهم الصفة كما اخر المخبر عنه نحو في الدار رجل لذلك وكما جاز نحو هذا خاتم حديداً او كالذي مر على قرية وهي خاوية ومضي زمن والناس يستشفعون بي لاجل ذلك ومن تاخر صاحب الحال ما انشده س وبالجسم مني بيناً لو علمته * شحوب وان تستشهد العين تشهد وفى هذا البيت مسئلة حسنة وهي هل يجوز في الكلام علمته قال ابن هشام هذه مسئلة سئلت عنها قديماً ولم اجد حا غير المنع ثم رأيت فى حواشي الشلوبين علي المفصل ما نصه وقد يدخل بعضهم على تاء الضمير في خطاب المؤنث الياء فيقول انت قتلتيه قال كثير أقيلي فؤاداً قد تركتيه هائماً * ولا تقتليه لا يحل لكم قتلي وقال صلى الله عليه وسلم لبريدة لو راجعتيه في روجها (تنبيه) اقتضي تعليل جواز كون صاحب الحال نكرة اذا تاخر بما ذكر امتناع ما فيه لبس مع انهم مصرحون بجواز الحال النكرة المخصصة ومنها نحو رأيت غلام رجل قائماً مع حصول اللبس في ذلك لاحتمال الوصفية ويمكن ان يجاب بقلة اللبس هنا لان النكرة لما تخصصت بالاضافة قرب انسباق الذهن الى حمل المنصوب على الحال بخلاف ما اذا لم تتخصص لان بيانها مقدم على

تقييد المنسوب اليها وبهذا يجاب أيضا عما يقال لا مانع من جواز الصفة بعد الصفة فاللبس حاصل بعد وصف النكرة فلا يكون تخصيصها بالوصف كافيا في مجيء الحال منها قوله (أو بين من بعد نفي أو مضاهيه) هو الاستفهام ولا يشترط كونه في النفي كما في هل عم عيش باقيا بل يجوز هل جاءك احد راكبا كما ان ذلك لا يشترط في باب الابتداء نحو هل فتى فيكم وارجل في الدار أم امرأة وهذا بخلاف الاستفهام الذي يجعل الكلام غير ايجاب في باب المستثنى فانه يشترط فيه ذلك ولا يشترط كون الاستفهام بهل كما في البيت بل يجوز اجاءك احد راكبا كما ان ذلك لا يشترط في باب المبتدا نحو أرجل في الدار وهذا بخلاف الاستفهام الذي يجعل الكلام غير ايجاب حتى تجوز زيادة من فانه يشترط فيه ذلك كما ذكره الناظم في شرح الكافية والحاصل ان هذا الباب وباب المبتدا على حد سواء قوله (وسبق حال) الخ الحال مع صاحبها كالخبر مع المبتدا فكما انقسم الخبر الى واجب التاخير وواجب التقديم وجائز فيه الامران كذلك ينقسم الحال فاما جواز الامرين فهو الغالب واما وجوب التقديم فيما اذا كان الصاحب محصورا فيه نحو ما جاء راكبا الا زيد وفيما اذا اضيف الصاحب الى ضمير مالا بسها نحو جاء زائر هند اخوها واما تمثيل بانطلق منقادا لعمرو صاحبه فيه انه لا مانع ان يقال انطلق لعمرو صاحبه منقادا الا ان يقال الوجوب فيه اضافي بالنسبة الى امتناع انطلق صاحبه منقادا لعمرو ولها نظائر في باب المبتدا فلذا لم يذكرها واما وجوب التاخير فيما اذا كانت محصورا فيها نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين وهذه المسئلة معلومة مما تقدم فلذا لم يذكرها وفيما اذا كان صاحبها مخفوضا بالحرف أو بالاضافة وذكر المسئلة الاولى صريحا والثانية التزاما حيث ذكر ان الحال تاتي من المضاف اليه فيما ذكره وقوله حال في موضع رفع وما مفعول فان ترك تنوين حال فما خفض بالاضافة وهذا اعم فائدة فانه يشمل التقدم على صاحب الحال وعلى عاملها جميعا

للحال شبه بالخبر ولصاحبها شبه بالمبتدا فمن ثم لم يكن صاحب الحال نكرة الا بمسوغ كما لم يكن المبتدا نكرة الا بمسوغ فمن مسوغات تنكير صاحب الحال تخصيصه بوصف كقولك جاء رجل من قومك شاكيا وكقراءة بعض القراء ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا أو باضافة كقوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم أمرا من عندنا وفي اربعة أيام سواء للسائلين وقرئي سواء على النعت حكاها سيبويه ومن مسوغات تنكيره تقديم الحال عليه كقولك جاء راكبا رجل ومنه قول الشاعر

ومالام نفسي مثلها لي لائم* ولا سد فقري مثل ما ملكت يدي

وقال آخر وبالجسم مني بينا لو علمته* شحوب وان تستشهد العين تشهد

والاصل شحوب بين بالرفع على النعت فلما قدمه نصب على الحال لتعذر جعله نعتا وكذا يفعل بكل صفة نكرة

اذا قدمت عليها ومن مسوغات تنكير صاحب الحال اعتماده على نفي أو نهي وهو المراد بمضاهيه فمثال النفي قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فواو ولها كتاب واو الحالية والجملة بعدها في موضع نصب على الحال وصاحب الحال نكرة وهو قرية وسوغ كونها صاحبة حال النفي الذى قبلها كما سوغ الابتداء بالنكرة اعتمادها على النفي ومثال تنكير صاحب الحال بعد النهي قول قطري بن الفجاءة

لا يركنن احد الى الاحجام * يوم الوغا متخوفا بحمام

وقد يجيء صاحب الحال نكرة خالية من جميع ماذكر من المسوغات من ذلك ماحكى يونس ان ناسا من العرب يقولون مررت بماء قعدة رجل وروي سيبويه عن الخليل اجازة فيها رجل قائما وعن عيسى اجازة هذا رجل منطلقا قال سيبويه ومثل ذلك عليه مائة بيضاء (والاصل فى ذا الحال ان

واذا قرئي بالتنوين لا يشمل الا التقدم على الصاحب قال ابن هشام ولا اذكر نقلا في خصوصية هذه المسئلة بالنسبة الي العامل بل ظاهر بعض التعاليل الجواز وظاهر بعضها المنع *(تنبيهان)* (الاول) لابد من تقييد الحرف بكونه غير زائد أما الزائد فيجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقا وبه يعلم مافي قول ابن البقاء في الكلام على قوله تعالى لست عليهم بوكيل علي متعلقة بوكيل أو حال منه على قول من اجاز تقديم الحال علي حرف الجر اه لانه لا خلاف في الحرف الزائد كهذا (الثاني) في النهاية كفي بالله وليا من اجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف اجاز كفى وليا بالله ومن منع منع ومن اعربه تمييزا فلا يبعد ان يجيز أيضا اه والناظم مع تجويزه اصل المسئلة يمنع مع كفى ذكره في شرح العمدة قوله (الا اذا اقتضي المضاف عمله) الهاء من عمله عائدة علي الحال وتضاف اليه العمل على معني تقديره الا اذا اقتضى المضاف عملا في الحال قوله (او كان جزء) الخ اتفقوا على المسئلة الاولى واكثرهم لا يجيز ماعداها وذلك بناء علي قولهم ان العامل فى الحال يجب ان يكون العامل في صاحبها لشبه الحال بالظرف فجلست عندك وبالصفة فجاءني رجل قائم قلنا وكذا يشبه التمييز والخبر والعامل فيهما وفي صاحبهما مختلف نحو قبضت عشرين درهما ونحو زيد أخوك علي رأي سيأتي قال سيبويه في لمية موحشا طلل ان موحشا حال من الطلل وهو لا يري فاعليته فيكون معمولا للظرف وقال في وان هذه أمتكم أمة واحدة ان أمة حال فعاملها هذه وعامل صاحبها ان وقال هاشا ذا صريح النصب فاصغ له تطع وقد حقق ذلك في المغني في الباب السادس واعلم انهم مثلوا المسئلة ما اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه بقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا وقال ابن الحاجب اخوانا قيل حال من الضمير في جنات ويضعفه الفصل بالجمل جملة القول وادخلوها ونزعنا وقيل من الضمير في آمنين وهو اضعف لان آمنين في سياق ادخلوها وادخلوها معمول للقول المقدر فيكون فصلا بين ما هو كالمفعول الواحد

بالاجنبي وهو نزعنا لان المقول وان تعددت اجزاؤه فى حكم المفعول الواحد أو المصدر ثم انه يلزم فيه مالزم علي الاول ثم ان جعل ادخلوها هو معمول القول وآمنين حال من ضمير جنات واخوانا حال من ضمير آمنين اندفع الضعف الاول ولكن يخلفه مخالفة الظاهر اذ الظاهر ان آمنين حال من ضمير ادخلوا ومن قدره حالا من الواو في ادخلوا فالكلام فيه كالكلام فيما تقدم سواء اه كلامه ملخصا *(تنبيه)* قال ابن هشام حكي لى عن ابن ابى الربيع انه اجاز الحال من المضاف اليه اذا كانت الحال جملة نحو جاءني غلام هند وهى ضاحكة وانه جزم بذلك ولم يذكر فيه خلافا وعندى ان هذا التركيب ونحوه صحيح وان الحال من المضاف دون المضاف اليه وان الرابط الواو ولذا امتنع ذلك في الحال المفردة لانها متعينة للمضاف اليه نحو جاءنى غلام هند ضاحكة قوله (والحال ان ينصب بفعل صرفا) للحال مع عاملها ثلاث حالات أيضا احدها وهى الاصل انه يجوز فيها ان تتأخر عنه وان تتقدم عليه وذلك اذا كان فعلا متصرفا لم يعرض له مانع ومن المانع ان يكون صلة لحرف مصدرى نحو اعجبني ان ضربت زيدا مؤدبا وشمل هذا الفعل كان وأخواتها المتصرفة وذلك فرع عن انها هل تعمل في الحال قال الزمخشرى في ان كانت لكم الدار الاخرة الاية خالصة حال من الدار وقال بعضهم الوجه انها حال من ضمير الخبر لان اسم كان لا يقع عنه الحال لان الافعال الناقصة لم يوت بها لنسبة حدث محقق الى فاعلها حتي تقتضى متعلقات معني فكان زيد قائما لا يراد به ان زيدا ثبت بل ان القيام المنسوب اليه ثابت لا غير وذلك حاصل لزيد وان لم تذكر كان ولهذا توهم كثير انها لا تدل على الحدث بل وضعها للدلالة على مجرد الزمان فلذا لم تعمل الا في الاسم والخبر وقال ابو الشجري من منع اعمال كان واخواتها فى الحال فغير ماخوذ بقوله لانها فضلة برائحة تعمل فيها فان الظن بفعل متصرف يرفع وينصب وليست اسواحالا من حرف التنبيه واسم الاشارة أو صفة يقدما *وليس ذاك عندهم ملتزما)

(مالم يضف اليه نحو سرني * مسير زيد مسرعا لليمن)

(أو يقصد الحال بحصر نحو لم * يشكوا اللبيب الجلد الا اذا الم)

(والتزموا تاخيره في نحو لن * يفوز فذا بالمنا الا الحسن)

(ونحو حل ضيف زيد صاحبه * وسار منقادا لعمرو طالبه)

قد تقدم ان لصاحب الحال شبها بالمبتدا وان لها شبها بالخبر فاصل الحال ان تتأخر ويتقدم صاحبها كما ان اصل الخبر ان يتأخر ويتقدم المبتدا ومخالفة الاصل فى البابين جائزة مالم يعرض مانع فمن موانع تقديم الحال على صاحبها الاضافة اليه نحو سرني مسير زيد مسرعا وكون الحال محصورة كقوله تعالي وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين فان كان المحصور صاحبها وجب تقديمها عليه نحو قولك جاءنى راكبا الا زيد ومثله قولى لن يفوز فذا بالمنا الا الحسن والاشارة

الي الحسن بن علي رضى الله عنهما والي مافاز به من الثواب الجزيل والثناء الجميل اذاذعن لمصالحة معاوية رضى الله عنهم فاغمد الله بفعله سيف الفتنة تصديقا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين وقد يرد ما يوهم تاخير الحال وصاحبها محصور فيقدر بعده عامل في الحال فمن ذلك قول الراجز

ماراعني الا جناح هابطا *
حول البيوت قوطة العلابطا

فالتقدير ماراعني الاجناح راعني هابطا وجناح اسم رجل والقوط قطيع الغنم ومن موجبات تقديم الحال على صاحبها اشتماله علي ضمير ما اشتملت عليه باضافة نحو حل ضيف زيد صاحبه وبغير اضافة نحو صار منقادا لعمرو طالبه

(وسبق حال مابحرف جر قد * أبوا ولا امنعه فقد ورد)

تشبه الفعل المتصرف لم يعرض لها مانع ككونها صلة لأل نحو القاصدك سائلا زائر أو مصدر مقدر بالفعل دون حرف مصدري نحو ضربا مكتوفا اللص وهذه واردة على قصر التوضيح جواز الامرين على الاولين مع ان هذه تفهم من تقييده المصدر الذي لا يتقدم الحال عليه بالمقدر بالفعل وحرف مصدري والثانية ان تتقدم عليه وجوبا وذلك اذا كان لها الصدر نحو كيف جاء زيد وسكت عن هذه المعلم بها من نظيرها في باب المبتدا والخبر من ان ماله الصدر يجب تقديمه والثالثة ان تتأخر عنه وجوبا وذلك فيما ذكر بالمنطوق والمفهوم لان قوله بفعل صرفا الخ افهم ان الفعل الجامد والصفة التي لا تشبه لا يتقدم الحال عليها وقوله وعامل ضمن الخ دل بمنطوقه على مسائل لا يتقدم فيها الحال على عامله وسياتي الكلام عليها قوله (فجائز تقديمه) ظاهره انه لا فرق بين الحال المفردة والجملة ولا فرق في الجملة بين ان تقترن بالواو أولا وهكذا نقل صاحب رءوس المسائل عن الجمهور ونقل المنع عن الفراء وفي كتاب المغاربة المنع وان الذي اجاز تقديم المقترنة بالواو الكسائي والفراء وهشام قوله (وعامل ضمن) معنى الفعل لاحروفه وهو عشرة ثلاثة من باب ان ليت وكان ولعل فهذه الثلاثة تعمل في الحال دون الثلاثة الباقية وجوز مكي في اعرابه ان يكون يعلمون من لكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر حالا من الشياطين ورد عليه ابن ابي العافية بان العامل في الحال هو العامل في صاحبها والعامل في صاحب الحال لكن وهي لا تعمل في الحال عند الكوفيين والتنبيه والاشارة والظرف والمجرور واما نحو اما عالما فعالم والاستفهام الذي يراد به التعظيم نحو ياجاريتنا ما انت جارية اذا جعلناه حالا لا تمييزا والنداء نحو يا ايها الربع مكنا بساحته وفي مجيء الحال من المنادي خلاف

*(تنبيهان) (الاول) ذكر ابن بابشاذ في ناصب الحال في هذا زيد قائما ثلاثة اوجه حرف التنبيه اسم الاشارة كلاهما لتنزيلهما منزلة كلمة واحدة فان كان العامل حرف التنبيه جاز ان يقال ها قائما ذا زيد ولا

يجوز على الوجهين الاخيرين (الثاني) قال الفارسي في الاغفال وفي البغداديات ما معناه ان امتناع تقديم الحال في زيد في الدار جالساً وعمرو عندك قائماً دليل على انه لا اضمار في الكلام والا لجاز التقدم سواء كان المضمر وصفاً او فعلا لان كلا منهما يجوز تقديم الحال عليه فلما امتنع ذلك دلنا على ان ذلك هو الكلام وان المحذوف لا عبرة به ولا التفات اليه كما انا لا نقدر الفاعل في ضرب زيد بل نجعل الكلام هو هذا الملفوظ مع القطع بحذف الفاعل قوله (وندر نحو سعيد) الخ هذه المسئلة تتعلق بما افهمه قوله وعامل ضمن معني الفعل من عدم تقدم الحال على عاملها الظرفي والحاصل انها تقدمت عليه في مسئلة على وجه الندور وضابطها ان يكون الظرف خبراً متأخراً عن المخبر عنه وتوسط الحال بينهما ويلزم حينئذ تقديمها على عاملها قوله (ونحو زيد مفرداً انفع من عمرو معاناً مستجاز) هذه المسئلة مستثناة من مفهوم قوله او صفة اشبهت المصرفا فانه اخرج الصفة التي تشبه الجامد وهي اسم التفضيل لانه لا يقبل علامة التثنية والجمع مطلقاً وضابط هذه المسئلة ان يكون اسم التفضيل عاملا في حالين لاسمين متحدين المعنى او مختلفيه واحداهما مفضلة على الاخري فانه يجب تقديم الحال الفاضلة والكلام فيها مبسوط في الشروح وقد افردت بالرسائل قوله (والحال قد يجئ ذا تعدد) اما جوازاً ووجوبا قال الرضي تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو اضرب زيداً اما قائماً واما قاعداً وكذلك بعد لا نحو جاء زيد لا راكباً ولا ماشياً ومثله في التسهيل وقد يستباح افرادها في الشعر بقوله قهرت العدا لا مستعيناً بعصبة * ولكن بانواع الخدائع والمكر وقوله ذا تعدد حال يتوقف عليها معنى الكلام مثل انما الميت من يعيش كئيباً (تنبيه) اذا كانت الحال مفردة وتتعدد ما يصلح ان تكون له فجعلها للقرب هو الوجه كلقيت زيداً راكباً وجاء زيد وعمرو ضاحكا اشار لذلك في التسهيل واجاز الزمخشري (من ذاك صاديا الى ونقل * لن يذهبوا فرغا بقتل فقبل)

اذا كان صاحب الحال مجروراً بالاضافة لم يجز تقديم الحال عليه باجماع لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول وما تعلق بالصلة فهو بعضها فكذلك ما تعلق بالمضاف اليه هو بمنزلة بعض الصلة فلذلك لم يختلف في امتناع تقدم حال المضاف اليه على المضاف كقولك اعجبني ذهاب زيد راكبا واكثر النحويين يقيسون المجرور بحرف على المجرور بالاضافة فيلحقه به في امتناع تقدم حاله عليه فلا يجوزون في نحو مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند واجاز ذلك أبو علي في كلامه في المبسوط وبقوله في ذلك أقول وآخذ لان المجرور بحرف مفعول به في المعني فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به وقد جاء ذلك مسموعا من اشعار

العرب الموثوق بعربيتهم فمن ذلك ما أنشده ثعلب

فان تك اذواد اصبن ونسوة * فلن تذهبوا فرغا بقتل حبال

أراد فلن تذهبوا بقتل حبال فرغا أي هدرا وحبال اسم رجل ومن ذلك قول الاخر

لئن كان برد الماء هيمان صاديا * الى حبيباً انها لحبيب

ومثله قول الاخر اذا المرء اعيته المروءة ناشيا * فمطلبها كهلا عليه شديد

وقد جاء أيضاً تقديم حال المجرور عليه وعلى ما يتعلق به الجار كقول الشاعر

غافلا تعرض المنية للمرء * فيدعا ولات حين اباء

(وحال منصوب وظاهر رفع * في قول أهل الكوفة السبق منع)

(ولنحاة البصرة اعز الغلبه * لقولهم شتي تئوب الحلبه)

منع الكوفيون تقديم حال المنصوب كقولك أبصرت زيداً راكباً لا يجوزون أبصرت راكباً زيداً لانه يوهم ان راكباً ان يكون حالا من كل منهما فان لم يصلح الا لاحدهما كلقيت هنداً راكباً أو راكبة فالامر ظاهر قوله (لمفرد) قال ابن هشام في الحواشي فتجرد من العاطف ويوافقه قوله في التوضيح وليس منه ان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيداً وحصوراً اه لانه مع الاقتران بالعاطف يكون عطف نسق لا حالا صناعة وهذا موافق لما اعترض به على الشارح في باب الخبر وأجابوا عنه بما يأتي نظيره هنا لكنه مخالف كما قال الحفيد لما سيقول بعد من ان الحال اذا تلت عاطفا امتنع ان يكون الرابط الواو لان فيه اعتراف بان الحال تتلو العاطف قوله (فاعلم) جملة متعترضة بين المتعاطفين اكدبها لما في المسئلة من خلاف ابن عصفور فانه منع جواز التعدد في هذا القسم وجعلها متداخلة لا مترادفة ولا تنازع في جواز الثاني لان ذا الحال متعدد فاشبه الخبر المتعدد لتعدد من هوله وقد صرح بما ذكرنا فاوجب في نحو زيد راكباً ضاحكا العطف وجوز لقيته مصعداً منحدراً وقد اتحد العامل وتعددت الحال لتعدد صاحبها ولكنه اجاز في افعل التفضيل خاصة ان يعمل في حالين لواحد قوله (وغير مفرد) بان تعدد لتعدد ثم ان اتحد لفظه ومعناه ثنى أو جمع على وجه الاولوية فقد قال الرضي لا منع من التفريق فتقول لقيت راكبا زيداً راكبا ولقيت زيداً راكبا راكبا اه ثم هذا حيث لم يتعدد العامل فان تعدد نحو هذا زيد وخرج عمرو ضاحكين ففيه خلاف اجازه الجرمي مطلقا ومنعه ابن السراج مطلقا واجازه س ان اتفق معنى العاملين نحو ذهب زيد وانطلق عمرو مسرعين ومنع فيما اذا اختلف نحو قام زيد وضحك بكر متخاصمين اشار اليه في هداية السالك وهو نظير ما سيأتي في النعت

(تنبيهان) (الاول) اجاز هشام والكسائي ان تجيء الحال مثناة من مضاف ومضاف اليه نحو لقيت صاحب الناقة طليحين والمختار ان طليحين حال من صاحب الناقة ومعطوف محذوف والتقدير لقيت صاحب الناقة والناقة طليحين لان الحال لا تاتي من المضاف اليه (الثاني) قال

الحفيد الظاهر انه اذا تعدد صاحب الحال مع تعددها لا يكون من تعدد الحال لان كل حال راجع الى صاحبها ويشهد لهذا ما قاله ابن المصنف في باب المبتدا والخبر في قوله يداك البيت انه ليس من تعدد الخبر لان يداك في قوة مبتدائين فحكم بعدم التعدد لاجل ان كل خبر راجع الى مبتدا اه وقال الدماميني في شرح التسهيل وهنا بحث وهو ان مسئلة الجمع أي ومثله التثنية لا تدخل تحت تعدد الحال اذ الحال ثم واحدة كالخبر في الزيدون قائمون أي والزيدان قائمان اه فظهر ان هذه المسئلة مشكلة من وجهين وان اختلف لفظه ومعناه فرق بغير عطف كما في التوضيح قال الدماميني ويظهر ان مقتضي القياس العطف كما في الاخبار اه ورأيت بخط الموضح في الحواشي نقلا عن أبي البقاء في لقيته مصعداً منحدراً الجيد حذف الواو لان احدهما حال الفاعل والاخر حال المفعول فاذا عطفت بالواو اوهم ذلك ان الحالين لواحد ولكن في وقتين فاذا حذفت الواو تعين التوزيع عليهما والواو جائزة لانك لو ثنيت كقولك لقيته راكبين جاز والمثني يقدر بواو العطف ورأيت بخطه ايضاً قوله ذا تعدد لانه خبر في المعنى وهو يتعدد وهنا ايضاً يتعدد لمفرد وغير مفرد فتقول جاءني بنوك راكباً وماشياً ومحمولا وجاء زيد ضاحكا مستبشراً وهذا رمان بستانك حلواً حامضاً ويجوز في الثاني العطف ويتعين في الاول ويمتنع في الثالث اه وهذا قياس ما سلف في باب المبتدا والخبر عند الشارح لا عنده وهو مشكل على قوله هنا في الاوضح وليس منه ان الله الخ وقوله في الثاني فرق بغير عطف الخ والظاهر انه جعل بنوك راكباً الخ من التعدد لغير مفرد وفي جعله من ذلك ما في جعل الحال المجموعة والمثناة من المفردة من بحث الدماميني السابق الا ان هذا في صاحب الحال وجعله من غير المفرد كجعل يداك في قوة مبتدائين فكانه اراد بالتعدد ما يشمل التعدد معنى وفيه نظر مذكور في باب المبتدا والخبر قوله (وعامل الحال بها قد اكدا في نحو) الخ ذكر الشارح

مفعول به وزيد بدل فلو كان موضع راكباً يركب لم يمتنع عند بعضهم لزوال الموهم ولم يلتفت البصريون لذلك الموهم لبعده فاجازوا التقديم مطلقاً ويؤيد قولهم قول الشاعر

وصلت ولم اصرم مبين اسرتي * واعتبتهم حتى تلافوا ولائيا ومنع الكوفيون ايضاً تقديم حال المرفوع ان كان ظاهراً نحو جاء زيد راكباً لا يجيزون جاء راكباً زيد مع انهم يوافقون اهل البصرة في جواز تقديم حال المرفوع اذا كان مضمراً كقوله تعالى خشعاً ابصارهم يخرجون وكقول الشاعر مزيدا يخطر ما لم يرني * واذا يخلوا له لحمي رتع فخشعاً حال صاحبها فاعل يخرجون ومزيداً حال صاحبها فاعل يخطر وبعض النقلة يزعم ان الكوفيين لم يمنعوا تقديم حال المرفوع عليه الا اذا تاخر هو ورافعه عن الحال نحو راكباً

جاء زيد واما نحو جاء راكباً زيد فيجيزونه وعلى كل حال قولهم مردود بقول العرب شتى تئوب الحلبة أي مفترقين يرجع الحالبون وهذا كلام مروى عن الفصحاء وقد تضمن جواز ما حكموا بمنعه فتعينت مخالفتهم فى ذلك

(ولا تجز حالا من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله)

(او كان جزء ما له اضيف او * جزءه عن غير ذين قد نهو)

(فالجائز ان كاعتكافي صائما * لى وسراته المداني قائما) *

يجوز كون المضاف اليه صاحب الحال اذا كان المضاف عاملا فيها كاعتكافي صائما لى بلا خلاف فان لم يصلح المضاف للعمل ولم يكن بعض المضاف اليه ولا كبعضه لم يجز كون المضاف اليه صاحب حال ويجوز ذلك ان كان المضاف جزءا نحو قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا على سرر ونحو

عدة أمثلة وكتب ابن هشام بهامشه يجوز ان تكون كلها مفعولات مطلقة على ان رسولا بمعنى الرسالة كقوله ولا ارسلتم برسول ومسخرات بمعني تسخيرات كقوله الم تعلم مسرحي القوافي وقائما بمعني قياما كما قيل فى عائذا بالله وأما اصخ مصيخا فاوضحهن وان احتمل ان مصيخا منادي منون للضرورة كقوله يامطر الا انه بعيد لما فيه من ارتكاب ضرورتين التنوين وحذف حرف النداء من اسم الجنس قوله (وان تؤكد جملة) جعل في التسهيل التاكيد لخبر الجملة وهو اوضح وايضا قالوا التقدير فى زيد ابوك عطوفا احقه ومقتضاه ان صاحب الحال المفعول المحذوف فما وجه كونها مؤكدة لمضمون الجملة * قلت لان الابوة يلزمها العطف غالبا فكون الاب عطوفا مستفاد من الجملة قوله (ولفظها يؤخر) قال الشاطبي فان قيل هذا الحكم الذي قرر من لزوم تاخير الحال هل هو مقتصر به على الحال المؤكد بها الجملة ام هو شامل للحال المؤكدة كانت مؤكدة لعاملها او للجملة * فالجواب ان الظاهر من كلامه الاقتصار على المؤكد بها الجملة وايضا فان العامل النائب عن غيره لا يقوى قوة العامل الظاهر بخلاف لا تعث فى الارض مفسدا فان العامل لفظي وهو قوي كما في المصدر المؤكد فكما يجوز تقديم المصدر المؤكد على عامله فكذلك يجوز هنا فاذا قوله ولفظها يؤخر راجع الى الوجه الثاني وهو الحال المؤكد للجملة *(تنبيه)* يحتمل التاكيد والتاسيس هنيئا لك بحسب تقدره وقولهم اما علما فعالما لان العامل ان قدر هناك الخبر وما بعد الفاء أي فالمذكور عالم وذو الحال ضمير الخبر فهي مؤكدة وان قدر ثبت لك الخبر ومهما يذكر انسان في حال علم فهي مبينة ويتعين هذا بعد اما في نحو اما علما فانه عالم أو فلا علم له فظهر ان الحال اما مبينة فقط أو مؤكدة فقط أو محتملة فاحفظه قوله (وموضع الحال تجيء جملة) خبرية ذات رابط وتفصيله ياتي غير مصدرة بدليل استقبال اذ لو صدرت به فهم استقباليتها بالنظر للعامل فتفوت المقارنة واما وقعت

ونحو قول امرئ القيس * كان سراته لدا البيت قائما * مداك عروس أو سراية حنظل * وروي سرابه بالباء
أو جزء كقوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين (والحال ان ينصب بفعل صرفا * أو صفة اشبهت المصرفا)
(فجائز تقديمه كمسرعا * ذا راحل ومخلصا زيد دعا) ﴿٣٢١﴾ (ولازم تقديم عامل سوي *

الشرطية حالا نحو كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث لانسلاخ الشرط حالا عن اصله اذ المعني على كل حال ولهذا صرح بعض المحققين بان الشرط اذا وقع حالا لا يقدر له جواب *(تنبيهان)* (الاول) قال ابن هشام لينظر لما امتنع في الجملة الحالية ان تصدر بدليل استقبال نحو جاء زيد سيضحك ولم يمتنع ان تصدر بدليل المضى مثل سقط النصيف ولم تود اسقاطه ولم يمتنع ان تحشى بدليل استقبال نحو رأيت رجلا معه صقر صائدا به غدا اه قال أبو حيان بقي ان يقال غير تعجبية وفيه ان التعجبية ان كانت غير خبرية لم تحتج لذلك وان كانت خبرية فمعناها ثابت لا مستقبل فما نعاذلك وقد علم مما تقدم اشتراط الانتقال فلم يحتج لاشتراط أن لا تكون تعجبية وقد يقال الذي مضى ان الانتقال غالب لا لازم *(تنبيه)* قال التاج السبكي في الاشباه والنظائر وقد يتغير المعنى عند وضع الجملة موضع الحال الاتري ان من نذر ان يعتكف يوما صائما لزمه الجمع بين الصوم والاعتكاف المنذورين على الصحيح ولا يغنيه الاعتكاف في نهار رمضان بخلاف مالو قال وانا صائم لانه لا يلزمه الصوم وانما نذر الاعتكاف بصفة فاذا وجدت صح ايقاع المنذور وهو الاعتكاف فيها قوله (وذات بدء بمضارع ثبت) الخ شروع في بيان ان الجملة الحالية لا بد لها من رابط واعلم ان الاشياء التي تحتاج الي رابط احد عشر كما في المغني وحالها مختلف لان الربط تارة بالضمير وحده

ذين كتلك زينب ذات جوي)
(كتلك ليت ولعل وكان *
وكل مافيه حصول استكن)
(كالنصر فيها أو هناك مكرما *
والخلف في توسيط ذي قد علما)
(كمحقبي ادراعهم فيهم ومن *
يرى اطرادا ذا يطع أبا الحسن)
(ونحو زيد مفردا انفع من *
عمرو ومعانا مستباح لن يهن)
اذا كان العامل في الحال فعلا متصرفا كدعا أو صفة تشبه الفعل المتصرف كراحل ومقبول جاز تقديم الحال عليه كقوله مخلصا زيد دعا وهو مسرعا راحل وانت شاهد مقبول فلو كان العامل فعلا غير متصرف كفعل التعجب أو صفة لا تشبه الفعل المتصرف

﴿٤١﴾ كمثل وشبهه لم يجز تقديم الحال عليه وكذلك اذا كان العامل متضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة وليت ولعل وكان وكالظروف المتضمنة معني الاستقرار واياها عنيت بقولي وكل مافيه حصول استكن كالنصر فيها أو هناك مكرما فلو قلت النصر مكرما فيها فقدمت الحال علي العامل الظرفي مع تقديم صاحبها جاز عند أبي الحسن الاخفش وحجتهم في ذلك قراءة من قرأ والسماوات مطويات بيمينه

وقول الشاعر رهط بن كوز محقبي ادراعهم *فيهم ورهط ربيعة بن حذار فلو قدمت الحال على العامل الظرفي وعلى صاحبها لم يجز باجماع وهذا الذي اجاز الاخفش في العامل الظرفي لا يجوز في غيره من العوامل التي لا تتصرف الا في افعل المفضل ﴿٣٢٢﴾ به كون في حال على كون في غيرها كقولهم زيد راكباً

احسن منه ماشياً فانه بمنزلة قولك زيد في وقت ركوبه احسن منه في وقت مشيه وزيد اليوم افضل منه غداً بمنزلة قولك *زيد يزيد فضله اليوم على فضله غداً (والحال قد يجيء ذا تعدد* لصاحب فرد وغير مفرد)

(كجاء زيد غادرا ذا مين * وزار عمرو عامراً نضوين) قد تقدم الاعلام بان صاحب الحال والحال يشبهان المبتدا والخبر فلذلك الشبه يجوز ان يكون صاحب الحال واحداً ويتعدد حاله كما كان المبتدا واحداً ويتعدد خبره وقد يكون التعدد في اللفظ وفي المعنى وفي اللفظ دون المعنى فالاول نحو

وتارة مع غيره والغير اما الواو فقط أو مع غيرها ولعل المرجع السماع واختص الربط بالواو بهذا الباب كما اختص الربط بالعموم والاشارة بباب الخبر والضمير يربط في جميع الابواب لانه اقعد في الربط ومقتضى هذا انه اقوى في هذا الباب من الواو ويدل عليه كلام التسهيل وقيل الواو أوكد ولذلك يستغني بها مع الجملة الاسمية بكثرة ولا يستغنى معها بالضمير الا مع قلة على رأي ومع ضعف على رأي ولذا خطا ابن هشام الزمخشري في عدوله عنها الى الضمير في نحو ونحن له مسلمون فقال ونحن له مسلمون حال من مفعول نعبد لرجوع الهاء اليه في له ومن العجب انه جعل الربط بالضمير في كلمته فوه الى فى شاذاً والحق انه عند اجتماعهما بهما وينبغي اعتبار الواو فان الربط بالضمير وحده لا شذوذ فيه وقد رجع الزمخشري الى ذلك في قوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه بل قال ابن جنى لا بد من الضمير وانه اذا قيل جاء زيد والشمس طالعة فلا بد ان يقدر طالعة وقت مجيئه لكن دل كلام المطول على ان مذهب الشيخ عبد القاهر ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها من الواو الا بضرب من التاويل ونوع من التشبيه والتاويل ارادة الواو كقوله نصف النهار الماء غامره *أي والماء غامره أو كراهة اجتماع حرفي عطف والتشبيه تشبيه الجملة بالمفرد لان معني فوه الي في مشافها واهبطوا بعضكم لبعض عدو أى متعادين ونحو ذلك مما ليس المبتدا فيه من الجملة الاسمية عبارة عن ذي

جاء زيد غادرا ذا مين والثاني نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا وقد يتعدد الحال لتعدد صاحبها بتفرق في الاختلاف وباجتماع في عدم الاختلاف فالاول نحو لقيت زيداً مصعداً منحدراً والثاني نحو زار عمر عامراً نضوين وكقول عنترة متي ما تلتقي فردين ترجف * بوادر تستطار

(واكدوا بالحال عاملا كلا *تعثوا في الارض مفسدين فاقبلا) (وان تؤكد جملة فمضمر *عاملها ولفظها يؤخر)

(مثاله انا ابن دارة الذي * أولوه مجد وافتخر كلا بذي) يجاء بالحال لقصد التوكيد وهي فيه على ضربين احدهما ان يؤكد بها عاملها كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وثم وليتم مدبرين والثاني ان يؤكد بها مضمون جملة ابتدائية فيلزم تاخيرها واضمار عاملها كقوله ﴿٣٢٣﴾ تعالى وهو الحق مصدقا لما معهم

الحال بخلاف نحو جاءني زيد هو فارس فلا يصح فيه التشبيه بالمفرد وصاحب الكشاف تابع لعبد القاهر فلا اعتراض عليه وقد حققنا المقام في حواشي المختصر وانهم اقتصروا هنا على ان الرابط الواو أو الضمير أو هما ولم يذكروا في الكلام على رابط الجملة الحالية غيرهما فيما رأيت وفي الجملة السابعة مما له محل من مغني اللبيب ما يقتضي ان الربط في باب الحال يكون باعادة صاحب الحال بمعناه فانما لما تكلم على قوله ذكرتك والخطي يخطر بيننا وقد نهلت منا المثقفة السحر * وجعل جملة وقد نهلت بدل اشتمال من قوله الخطي يخطر بيننا نقلا له عن غيره قال وليس بمتعين لجواز ان يكون من باب النسق على ان تقدر الواو للعطف ويجوز ان تقدر واو الحال والرابط على هذا الواو أو اعادة صاحب الحال بمعناه اه وان الواو يجب في صورتين لم يذكرهما المصنف فكان ينبغي ان يقول بعد قوله وموضع الحال تجيء جملة البيت واوجب الواو اذا ما انعدما * ضمير ربط للذي تقدما وهكذا المضارع المصدر * بلفظ قد وحاله يقرر واشرت بقولي وحاله يقرر الى ما في الصورة الثانية من النزاع لان السعد يقدر لها مبتدءا ويجعلها اسمية فقال التقدير في وقد تعلمون أني رسول الله وأنتم تعلمون وتمتنع في سبع صور اقتصر المصنف على واحدة وهي المشار اليها بقوله وذات بدء بمضارع الخ فكان ينبغي أن يقول بعده ومثل هذا ان غدا منفيا اما بلا أو ما فكن رضيا * أو كان ماضيا لا إلا قد تلا

وكقول الشاعر * انا ابن دارة معروفا بها نسبي * وهل بدارة يا للناس من عار

(وموضع الحال تجيء جملة * كجاء زيد وهو ناو رحله)

(وحيث باسم صدرت فاجمع لها * واوا ومضمرا توافق اصلها)

(والواو تغني وكذا الضمير * والواو الاستغنى بها كثير)

(ويندر الخلو من ذين معا * وليس ان لم يلتبس ممتنعا)

تقع الجملة الخبرية حالا فاذا كانت اسمية فالاكثر ان تكون مقرونة بواو الحال مشتملة على ضمير ما هي له كقولي جاء زيد وهو ناو رحله وكقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى

وقد يستغني بالواو عن الضمير كثيرا كقول أمرئ القيس وقد اغتدي والطير في وكناتها * بمنجرد قيد الاوابد هيكل وكذلك يستغنى بالضمير عن الواو الا انه لم يكثر كثرة الاستغناء بالواو ومنه قوله تعالى وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو وقوله تعالى نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون وقوله تعالى قال اهبطوا بعضكم لبعض عدو وقوله تعالى ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله

وجوههم مسودة وقوله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليا كلون الطعام ومنه قول الشاعر
وتشرب اساري القطا الكدر * بعدما سرت قرب اخبارها تتصاصل وندر الخلو من الواو والضمير في قول
الشاعر نصف النهار الماء غامره ورقيبه * بالغيب لا يدري أراد بلغ النهار نصفه والماء غامر

هذا الغائض لالتماس هذا اللؤلوء أو كان متلواً باو حزت العلا * وامنع من الواو كذا ان أكدت * وهكذا ان
خذف الواو مع كون الجملة لا بعد عاطف أتت * والامثلة في التوضيح فلا نطيل بالتوضيح وقولي ان
ضمير فيها يرجع لصاحب الحال أكدت أي مضمون الجملة كما قيد بذلك في التوضيح وان أطلق الشارح لتخرج
وهو النهار ولو كانت الجملة المؤكدة للعامل نحو ثم توليتم وأنتم معرضون لكن قال ابن هشام في الحواشي
مشتملة على ضمير لا يجهل عند وقد يقال المعنى وأنتم شأنكم الاعراض فلا تكون الجملة حالية وذكر السعد في
حذفه استغني بالعلم به عن قوله تعالى قل ان تبدوا ما في صدوركم أو تخفوه انا لم نجد في الاستعمال دخول الواو
الواو كقولك بعت اللحم الرطل على الجملة الحالية التي في عاملها معنى الفعل قوله (وذات واو بعدها انو
بدرهم أي الرطل منه بدرهم فحذف مبتدا) جواب عما يرد على ما قرره في البيت قبله من ان الجملة الفعلية المضارعة
منه للعلم به واغني استحضاره غير المنفية لا تقترن بالواو ومن نحو قوله ، نجوت وارهنهم مالكا . وحاصل
في الذهن عن واو الحال وقد الجواب ان مثل تلك الجملة اسمية مبتدأها محذوف * (تنبيهات) *
مثل سيبويه بنحو هذا في بعض (الاول) اضمار المبتدا فيما ذكر ليس متفقا عليه فقد اعرب الزمخشري
أبواب الحال ولم يظهر منه في ويكفرون من قوله تعالى ويكفرون بما وراءه حالا وهو مضارع مثبت قال
ايراده استقباح والى مثل هذا أي قالوا ذلك والحال أنهم يكفرون بما وراء التوراة وهو الحق مصدقا لما معهم
اشرت بقولي وليس ان لم يلتبس منها غير مخالف له وفيه رد لمقالتهم لانهم اذا كفروا بما يوافق التوراة فقد
ممتنعا (وان تصدر بمضارع ولم * كفروا بها ولم يشر لتقدير المبتدا نعم أبو البقاء قال أي وهم يكفرون والجملة
ينتف فالضمير فيها يلتزم) حال وجوز ابن جعفر النحاس في ويصدون من الذين كفروا ويصدون ان
(كجئت اغدو واجتنب واو أوقد * يكون حالا ولم يذكر اضمار مبتدا وقد صرح بذلك الخلاف في شرح
ياتي فينوى اسم له الفعل استند) (وجملة الحال سوي ما قدما * بواو أو بمضمر أو بهما) التسهيل
أي وان تصدر الجملة الحالية بمضارع غير منفي بلم التزم فيها ضمير عائد على صاحب الحال كقولي جئت
أغدو ويجتنب الواو عند ذلك الا في نادر من الكلام كقول الشاعر فلما خشيت اظافرهم * نجوت
وارهنهم مالكا أي نجوت راهنا مالكا والاجود ان يجعل ارهنهم خبر مبتدا محذوف فتكون الواو داخلة

على جملة اسمية وانما استحق المضارع الذى لم ينف بلم التجرد عن الواو لشبهه باسم الفاعل واسم الفاعل الواقع حالا مستغني عنها فكان هو كذلك والمضارع المنفي بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف اليه غير فأجري مجراه في الاستغناء عن الواو الا ترى أن قوله تعالى مالكم لا تناصرون ان ﴿٣٢٥﴾ معناه مالكم غير متناصرين فكما لا يقال

التسهيل في باب تعدي الفعل ولزومه فقال بعد ان تكلم على قول الشاعر لن تراها وتاملت الا * ولها في مفارق الراس طيب ينبغي ان تكون رأي المضمرة علمية يضمر قبلها مبتدأ أي الا وأنت ترى لان الواو للحال ولا تدخل على المضارع عند الاكثرين اه وانما جعل رأى المضمرة علمية لا بصرية ليلا يلزم كون الموصوفة مكشوفة الراس ثم انه ظهر أن في هذا البيت عند الاكثرين حذف المضارع مع المبتدا (الثاني) قال الدماميني في دون ذلك وينفق الحمار الواو للحال فافسد اللفظ والمعنى وحقيقة المثال على ما ذكر هو وغيره ان انسانا أراد بيع حمار فواطا شخصا آخر على ان يشكره في سوق الدواب ليرغب فيه فقال له ذلك الرجل وقد رآه في السوق أهذا حمارك الذى كنت تصيد عليه الوحش فقال الرجل ذلك فارسلها مثلا أي قل دون فان الحمار ينفق به فعلي قوله يكون الرابط الواو لا الضمير مع امتناع الواو وهنا وانما الواو للاستيناف ويدل عليه انه روي باسقاطها ومعناه انه قد رآنه قيل له لم امرتني بذلك فقال ينفق الحمار بذلك وقيل للعطف رد بعطف الخبر على الطلب أجيب بانه يقدر ينفق دعاء كما في يرحمك الله أي لينفق أو يقدر أريد دون ذلك التنفيق (الثالث) لا يصح في قوله وذات النصب على الاشتغال وان لم يشترط فيه اتحاد جهة النصب وجوزنا زيدا جلست عنده لان الهاء من قوله بعدها عائد الى الواو لا الي ذات واو فهو نظير غلام هند ضربتها وهو لا يجيز نصبه على الاشتغال أحد نعم ان قدر مضاف في الكلام والاصل بعد واوها صح الاشتغال قوله (وجملة الحال سوي ما قدما بواو) الخ في اطلاقه نظر قد عرفته ولو ذكر صورتي وجوب الواو وصور امتناعها

ما لكم وغير متناصرين لا يقال ما لكم ولا تناصرون واشرت بقولي سوي ما قدما الى الجملة المصدرة بمضارع منفي بلم أو بماض مثبت أو منفي فان وقع شئ من ذلك حالا جاز ان تصحبه الواو والضمير معا أو أحدهما ولم يجز ان يخلوا منهما معا وأمثلة ذلك بينة (وعامل الحال جوازا يحذف * ان بان معناه لشئ يعرف) (أو كان مفهوما بذكر قدما * والحذف أيضا قد يري ملتزما) (والحال جوز حذفها ان لم يفد * نيابة عن خبر لفظا فقد) (أو كان حذفها يفيت الغرضا * كنحو لم اعده الا حرضا) اذا دل دليل علي عامل الحال جاز حذفه كما جاز حذف عامل الظرف وعامل المفعول المطلق والمفعول به فمن ذلك قولك

لم يحدثك صادقا ولم يسافر ناجيا باضمار تقول وتذهب والى مثل هذا اشرت بقولي ان بان معناه وأشرت بقولي

أو كان مفهوما بذكر قدما الي نحو أن يقال لك كيف جئت فتقول راكبا باضمار جئت أو يقال لك الم تلق فلانا فتقول بلى محرما ومنه قوله تعالى بلى قادرين أي نجمع عظامه قادرين وأشرت بقولي والحذف أيضا قد يرى ملتزما الي مثل قولهم اخذته بدرهم فصاعدا التقدير فذهب الثمن صاعدا ومثله في التزام حذف العامل قولهم اتميميا مرة وقيسيا أخري التقدير ايظهر وكقول الشاعر * افي الولائم أولاد الواحدة * وفي العيادة أولاد العلاة وأصل الحال ان تكون جائزة الحذف لانها كالظرف ويعرض لها ما يوجب التزامها مثل كونها جوابا أو مقصودا حصرها أو نائبة عن خبر فالاول مثل جئت راكبا في جواب من قال كيف جئت والثاني نحو لم أعده الا حرضا والثالث نحو ضربي زيد قائما

ثم ذكر هذا الحكم لكان ظاهرا وعلم من كلامه ان الجملة الحالية لا تخلو اما ذكر ومرادها لفظا أو تقديرا قال في المغني وقد تخلوا منهما لفظا فيقدر الضمير نحو مررت بالبر قفيز بدرهم أو الواو كقوله يصف غائصا لطلب اللؤلؤ تنصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري اه وقال الدماميني الربط يحصل بالواو أو بالضمير فحيث لا واو ولا ضمير يقدر أحدهما فلم قدر الواو هنا على الخصوص مع أنه يمكن تقدير الضمير بل هو الاولى لانه الاصل في الربط فيقال الماء غامره فيه اه وكون الضمير هو الاصل عرفت حاله وعرفت أن عبد القاهر ومن تبعه يري ان الاسمية لا ترتبط الا بالواو والا ما استثنى قوله (والحال قد يحذف ما فيها عمل) قال الجلال السيوطي في شرح الفيته يستثني ما اذا كان العامل ظرفا أو مجرورا أو اسم الاشارة ونحو ذلك فلا يجوز حذفه فهم أولا لضعفه اه فلعامل الحال بالنسبة للحذف ثلاثة أحوال جواز الذكر والحذف ووجوب الذكر ووجوب الحذف قوله (وبعض ما يحذف) الخ مما مثل به في التوضيح لذلك اتميميا مرة وقيسيا أخرى وهو نص الزمخشري وقال في الحواشي وفيه نظر لانه لم يرد انه يتحول في حالة كونه تميميا بل أنه يتحول هذا التحول المخصوص من التميمية الي القيسية فهو مصدر لا حال وهو مذهب س (تتمة) لم يتعرض الناظم لحذف الحال ولا لحذف صاحبها قال في التسهيل ويجوز حذف الحال ما لم تنب عن غيرها كالسادة مسد الخبر أو مسد اللفظ بالفعل نحو أقائما وقد قعد الناس أو يتوقف المراد على ذكرها أي كالمحصور فيها والواقعة جوابا نحو وما خلقنا السماء والارض وما بينهما لاعبين وفي المغني اكثر ما يرد اذا كان قولا أغني عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام أي قائلين ذلك وقال الرضي واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجردا زيد أي ضربته وتقدم في الحال المؤكدة لمضمون الجملة ما يقتضي ان

صاحبها

صاحبها حذف وجوبا — التمييز

قوله (اسم بمعنى من مبين نكرة ينصب) الخ قال الشهاب فيه أمور منها ان اريد بمعنى من بيان الجنس لزم استدراك قوله مبين أو مطلق معناها دخل فيه معني في لانها اعني من تكون للظرفية فلا يصح اخراج الحال بقوله بمعني من كما فعلوا ويمكن ان يجاب باختيار الاول وفائدة قوله مبين الدلالة على ان المراد بمعني من بيان الجنس لاحتمال معناها لغير ذلك فليتأمل اه وحاصله أن قوقوله مبين صفة كاشفة دافعة لتوهم ارادة خلاف المراد وقد يقال المراد معني من المتبادر الغالب لشهرته أو لكونه المعنى الحقيقي وكون من بمعنى في ليس كذلك ولذا لم يذكر في النظم وح فقوله مبين صفة مخصصة ويدل له ان تمييز الجملة مبين وليس على معنى من كما ستعرفه ثم قال ومنها ان اللائق جعل مبين صفة اسم لا صفة من لانه ان اريد بها لفظها فهي في حكم المعرفة ولا بد لا من من لاقتضائه ان يريد بمبين لفظه فلا يكون الا بدل غلط او اضراب وفي ذلك تكلف وخفاء في المعني كما يدرك بالتأمل ومنها ان الشاطبي اعترضه بانه لا يشمل تمييز النسبة ونحوه ويجاب بانه ليس المراد بكونه بمعنى من كونها مقدرة في الكلام ولا كون الكلام صالحا لتقديرها بل المراد كون الاسم مبيناً لجنس ما قبله ولو بالتاويل وهذا متحقق فيما اورده فان قولك طاب زيد نفساً مؤول بطاب شئ متعلق بزيد وهذا الشئ مبهم فسره قوله نفساً وقولك حسن وجهاً في تاويل حسن شئ متعلق به وعلى هذا القياس انتهى أقول هذا الجواب ماخوذ من كلام ابن هشام كما نقله في التصريح ومقتضاه ان قوله حسن صفة كاشفة لانها مساوية لقوله بمعني من ثم هو في غاية الاشكال لاقتضائه بناء التمييز لكونه متضمناً لمعنى الحرف كما يعلم مما تقرر في باب المفعول فيه عند قول الناظم ضمن في من فرقهم بين التضمين الذى يقتضي البناء والذي لا يقتضيه وقال ابن هاني لما كان اصل التمييز المنتصب عن تمام

باب التمييز

(مزيل ابهام منكر حوا * معنى من التمييز نحو كم لوا)

(واكثر استعماله بعد العدد * كذا كثير بعد مقدار ورد)

(كشبر ارضا وقفيز برا * ومنوين عنجداً أو تمرا)

(واجروه بعد ذي ونحوها اذا * اضفتها كمد بر كال ذا)

مزيل ابهام يصدق على المفعولات والنعت الرافع للاشتراك والحال فيخرج بمنكر ماسوي الحال وخرج الحال بقولي حوى معني من وخرج بقولي مزيل ابهام اسم لا التبرية فان فيه معنى من لكنه ليس مزيلا لابهام ولوى من قولي كم لوى في موضع نصب على التمييز وهو من قول الشاعر

خشنا مطايا نافلم ندر كم لوي * قطعنا فهل يقضي لنا بعد ذا قرب

ولما كان الغرض بالتمييز رفع الابهام وكان الابهام بعد العدد والوزن والكيل والمساحة اكثر منه بعد ماسوى ذلك قوى داعي التمييز مع هذه فوقع بعدها اكثر من وقوعه بعد غيرها والعدد أولى به لوجهين أحدهما ان العدد قد يميز بالكيل والوزن والمساحة نحو عشرين مداً وثلاثين رطلا واربعين شبراً والثاني ان من مميز العدد ما يجب انتصابه على التمييز كعشرين درهما وليس من مميز الثلاثة ما يجب انتصابه بل مميز الثلاثة يجوز نصبه على التمييز وجره بالاضافة اليه ولذلك مثلت بشبر ارضاً وقفيز براً ومنوين عنجدا قلت واجروه بعد الثلاثة اذا اضفتها وذلك كقولك لاتحقر ظلامة ولو بشبر ارض ولا مداً ولو مدبرا ورطل

الاسم اذ هو المبهم بحق الاصل والمنتصب عن تمام الكلام عرض فيه الابهام للتجوز في الاسناد وكان الاصل الحقيقة والمجاز ثان عنه وكان الاول بمعنى من غلب حكم الاصل وقيل ان التمييز مطلقاً بمعنى من مع انها سمعت في افراد من الثاني كقولهم احد لك من رجل ونعم المرء من رجل تهام ثم قال ومنها ان قوله بما قد فسره عام مخصوص بما يفهم مما سيأتي كقوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا وقوله وعامل التمييز قدم مطلقاً والفعل الخ فان ذلك صريح في ان تمييز النسبة ناطبة المسند في الكلام من فعل او غيره فسقط دعوى بطلان عموم ما هنا واجاب المرادي بما حاصله التزام ان المميز في تمييز النسبة هو المسند من فعل وغيره لصحة وصفه بالابهام من حيث نسبته لان النسبة متعلقة به فيصح وصفه بوصفها وهو حسن وحينئذ فالكلام هنا على عمومه وهذا كله بناء على ان المصنف اراد تعريف التمييز ويجوز ان يريد مجرد الاخبار بان الاسم المذكور ينصب على التمييز وليس في عبارته حصر ما ينصب على التمييز في ذلك وفي كلامه الاتي ما يفيد ان غيره ينصب تمييزاً ومنها ان هذا التعريف يتناول المؤكد لانه بمعنى من مبين على وجه التاكيد (فان قلت) فعلى هذا يشمل ايضاً تاكيد التمييز اللفظي لانه كذلك مع انه لا يسمى في الاصطلاح تمييزاً وان كان له حكم التمييز (قلت) بعد التسليم هنا قيد محذوف وهو كون الاسم المذكور غير تابع بقرينة افراد التوابع بابواب على ان هذا التعريف غير مذكور قصداً لانه مذكور لاخبار عنه بقوله ينصب الخ كما هو المتبادر ومثله يتسامح فيه بترك بعض القيود للعلم بها كما نص عليه السعد اول في البيان في تعريف الدلالة اه ملخصاً وفي هذا الاخير نظر لان كون المؤكد مبين ممنوع قال ابن هشام اقتضى قوله مبين انه لا يكون مؤكداً وهو قول س والسيرافي وجماعة وخالفهم المبرد وابن السراج والمؤلف فاجازوا نعم الرجل رجل زيد واستدل الناظم بنحو

له عندي من الدراهم عشرون درهما وواعدناموسي ثلاثين ليلة الاية وقوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت *ردالتحية نطقا أوبايماء فكلامه على رأيه متناقض وتلخص ان قوله مبين يخرج المؤكداه وقضية هذا ان المؤكد لايخرج بقوله بمعني من وهو مبني علي ان قوله مبين ليس مساويا لقوله بمعنى من وقد عرفت مافي تلك وبقي أمور (الاول) ان قوله مبين يخرج المبهم ومن ثم منعوا بيس غيرك ونعم مثلك لانهما لايبنيان النوع الذي قصدفيه المدح والذم بخلاف نعم وبيس نحو بيس للظالمين بدلا وكان مردوداً قول الفراء والفارسي في نحو فنعما هي وغسلته غسلا نعما أن ما تمييز لانها اشدابهاما من شئ فهي محتاجة الي مايفسرها فكيف تفسر غيرها وشئ لا يقع تمييزاً فما اجدر (الثاني) اجاز الكوفيون ان يكون التمييز معرفا بال أو بالاضافة واحتجوا علي ذلك بشواهد أولها البصريون فمن وروده معرفا قوله

علي مليت الرعب والحرب لم يقد *لظاها ولم تستعمل البيض والسمر

ومما ورد معرفا بالاضافة قول العرب سفه زيد نفسه ووجع بطنه ونحو ذلك وتاويل الاول ان يحكم بزيادة ال والثاني ان يقدر تنكير المضاف وينوي به الاضافة الانفصال كما في كل شاة وسخلتها أي وسخلة لها فالمعني سفه زيد نفساله ووجع بطناله وهكذا أو يضمن ناصبه فعلا متعديا بنفسه فيكون مابعده مفعولا به فيؤول سفه باهلك أوضيع أوامتهن أو يكون علي اسقاط حرف الجر والاصل سفه في نفسه أو يجعل النصب علي التشبيه بالمفعول المتعدي وقيل في قوله تعالي بطرت معيشتها منصوب علي التمييز علي مذهب الكوفيين أوضمن بطرت خسرت أوعلى الظرف علي تقدير ايام معيشتها وفي الصحاح في مادة سفه قولهم سفه نفسه وبطر عيشه ووفق امره كان الاصل سفهت نفس زيد ورشد امره فلما حول الفعل الى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه لانه صار في معني سفه نفسه بالتشديد واختار هذا أبو حيان لان التشبيه بالمفعول به مخصوص بالصفة ولا يجوز في الفعل

ملح (وكالثلاثة اجعلن كل وعاء * مميزاً بالجر والنصب معا)
(والنصب ان لم يبق مقدار منع * كظرف سمن فيه ما له صنع)

المراد بالثلاثة الكيل والوزن والمساحة وقد اجرت العرب الاوعية مجراها في الافتقار الى مميز يستعمل تارة منصوبا وتارة مجروراً بشرط ان يكون المراد المقدار تقول عندى راقود خلا وراقود خل وظرف سمناً وظرف سمن وجب ماء وجب ماء والنصب أولى من الجر لان النصب يدل على ان المتكلم اراد أن عنده ما يملا الوعاء المذكور من الجنس المذكور واما الجر فيحتمل ان يراد مراد المتكلم كمراده حين نصب ويحتمل ان يكون مراده بيان ان عنده الوعاء الصالح للمذكور دون ما هو وعاء له كقولك اشتريت ظرف سمن فارغا وبعت سقاء

لبن مملوآ عسلا

(والنصب حتم بعد ما اضيف ان * لم يغن عن ما بالمضاف قد قرن) مميز المضاف ان لم يغن عن المضاف اليه تعين نصبه وان اغني عنه جاز ان يجر باضافة الضمير اليه فالاول نحو لي ملؤه عسلا والثاني نحو هو أشجع الناس رجلا فلك في هذا أن تقول هو أشجع رجل وليس لك في الاول أن تقول لي ملء عسل (وانصبه بعد أفعل التفضيل * ان وافق الفاعل بالتاويل) (وانصبه بعد ما يمثل جر أو * ملء وماضاهاهما كما قضوا) (وبعد كل ما اقتضا تعجبا * فشا كاكرم بابي بكرابا) اذا حسن موضع أفعل التفضيل المذكور بعده نكرة فعل من لفظه ومعناه وصلح ان يسند الى النكرة فهو تمييز فان حسن موضعه بعض مضاف الي جمع

والتضمين واسقاط حرف الجر لا ينقاسان (الثالث) التمييز من الفضلات لكن يجب ذكره في نحو ربه رجلا ونعم رجلا زيد ليفسر المضمر الذي اضمر على شريطة التفسير وشذ فيها ونعمت قوله (كشبرا رضا) الخ لم يمثل بالعدد مع قوله في شرح الكافية انه أولى بالتمييز من وجهين احدهما ان من ميز العدد ما يجب انتصابه على التمييز كعشرين درهما ولا كذلك مميز غيره فانه ينصب ويجر بالاضافة والثاني ان العدد قد يميز بالكيل والوزن والمساحة نحو عشرين مداً وثلاثين رطلا وأربعين شبراً قوله (وبعد ذي) اشارة الي ثلاثة وهي الكيل والوزن والمساحة وشبهها هي اسماء الاوعية نحو راقود خل ونحي سمن وما كان اصلا للميز نحو خاتم حديد وجبة خز وباب ساج وهذه الخمسة كانها مجموع ما يخفض بالاضافة وعلى هذا فاذا فسرت النحو بما ذكرنا لم يدخل فيه تمييز مثل وملء ونحو ذلك فقوله والنصب بعد ما اضيف استيناف لنوع ثان وكانه قال تمييز المفرد ضربان واجب النصب وهو ما أضيف مميزه وجائز فيه الامران وهو ما لم يضف مميزه واذا فسرت النحو بتمييز المفرد فقوله والنصب بعد ما اضيف استثناء وقد ترك استثناء تمييز العدد لان له بابا واما على الوجه الاول فالامر سهل فينبغي اعتماده قوله (اجرره) أي جوازاً واذا اردت بهذه ونحوها الالات لاما يقدر بها وجب الخفض لعدم تقدير من وقد نص على هذا في الكافية اذ قال وكالثلاثة اجعلن كل وعا * مميزاً بالجر والنصب معا والنصب ان لم ينو مقدار منع * كظرف سمن فيه ماله صنع يعني كقولك عندي ظرف سمن فيه سمن قوله (اذا اضفتها) انما قيد به لانه لو اطلق لتوهم بقاء تنوينها ونونها وان جره بمن مقدرة كما في تمييز كم وظاهر كما ياتي في قوله واجرر بمن الخ فيفوت المعنى الذي اراده قوله (كمد حنطة غدا) قال الشاطبي غدا بدل أو حال اه وقد وجد شرط الحال من المضاف اليه لان المضاف كالجزء في صحة اسقاطه لان قولك مثلا عندي مد حنطة غذاء يقوم مقامه عندي مد غذاء لكنه

يحتاج الى تقدير في الكلام أي عندي مد كما عرفت او هذا مد وقال المكودى مد مبتدا وغذاء خبر قوله (والنصب بعد ما اضيف وجبا) الوجوب هنا اضافي فالمقصود نفي جواز جره بالاضافة فقط ولا ينافى جواز جره بمن اخذا مما سياتي هذا وقال الشهاب في حواشى الاشمونى كان المعني بعد ماله مضاف اليه غير التمييز والا فلو كان الغرض تحقق الاضافة له لم يمكن الا النصب سواء كان مثل ملء الارض ذهبا أولا اذ بعد اضافته لغير التمييز لا تمكن اضافته اليه فلا يصح التفصيل في وجوب النصب بين ان يكون مثل ملء الارض ذهبا أولا يكون فدخل في قوله بعد ما أضيف بالمعنى المذكور نحو البيت ممتلئ براً والكوز ممتل ماء او سللان ماء وزيد متفقئ شحما لان ذلك مقدر الاضافة الى غير التمييز أي ممتلئ أو ملآن الاقطار ومتفقئ الاقطار وقد بين ذلك وغيره في التسهيل وشروحه فصار حاصل الكلام ماله مضاف اليه غير التمييز فيجب نصب التمييز معه ان لم يصح اغناء المضاف عن المضاف اليه والا جاز جره أيضاً بعد حذف المضاف اليه وقولنا لان ذلك مقدر الاضافة الخ كان وجهه ان المقصود باضافة ممتلئ وملآن ونحو ذلك بيان المالئ الذي هو المظروف لا المملو الذى هو الظرف اه وفي الحواشى لابن هشام قوله ما اضيف قلت قديما ينبغي ان قوله بعد ما اضيف محمول على ما هو اعم من الاضافة فى اللفظ والتقدير ليدخل نحو ملآن ماء ثم رأيت انه منتقض بمفهوم الشرط في قوله ان كان قوله (ان كان) الخ أي ان كان ما اضيف مثل مضاف ملء الارض ذهبا في انه اضيف الي ما لا يغني لو حذف وهو احتراز عن نحو زيد افضل الناس رجلا واقتضي كلامه الى المميز المضاف على قسمين ما تجوز اضافته الى المميز بعد حذف المضاف اليه ومالا تجوز وهو كذلك (فان قلت) قرأ الاعمش فلن يقبل من احدهم ملء الارض ذهب بالرفع (قلت) قال الزمخشرى رداً على ملي كما يقال عندي عشرون نفسا رجال يعني بالرد البدل ويكون

قائم مقام النكرة جرت بالاضافة فالاول نحو زيد اكمل فقهاً فتنصب النكرة على التمييز لانه بمعني كمل فقهه والثاني نحو زيد أفضل فقيه فتضيفه لانه يحسن أن يجعل موضعه بعضاً مضافا الى جمع قائم مقام النكرة فتقول زيد بعض الفقهاء فمن نحو هذا احترزت بقولي وانصبه أى التمييز بعد أفعل التفضيل ان وافق الفاعل بالتاويل أي ان كان ما بعد أفعل فاعلا في المعني كما كان الفقه بعد اكمل حين وضع موضعه كمل وتقول لي مثل الغنم خيلا ومل ء الجب زيتاً ومقدار الكثيب دقيقاً والى هذا ونحوه أشرت بقولى وانصبه بعد ما بمثل جرا ومل ء وما ضاهاهما ومن انتصابه بعد مثل قول الشاعر فان خفت يوما ان يلج بك الهوي * فان الهوي يكفيكه مثله صبرا وتقول لزيد

بدل نكرة من معرفة قال ابو حيان ولذلك ضبط الحذاق قوله لك الحمد ملا السماوات بالرفع على انه نعت للحمد واستضعفوا نصبه على الحال لكونه معرفة قال السمين ولا يتعين نصبه على الحال بل هو منصوب على الظرف أو ان الحمد يقع ملا السماوات والارض قوله (والفاعل المعنى) الخ قال ابن هشام نحو زيد اكثر مالا بخلاف مال زيد اكثر مال فالخفض واجب كما ان النصب في المثال الاول واجب والفرق ان اسم التفضيل انما يضاف الى ما هو بعضه وهو في الاول عبارة عن الشخص المخاطب وهو لا يكون بعض المال قطعا فلما تعذت اضافته تعين نصبه لانه اسم جامد رافع للابهام الذاتي وهو في المثال الثاني عبارة عن مال خاص وهو مال زيد والمال الخاص بعض جنس المال قطعا فتجب اضافته اليه لذلك ولم يصح نصبه كما لم يصح في كل موضع يكون فيه افعل بعض ما يليه نحو زيد أفضل رجل كان اضافته هي الاصل فاذا قدروا عليها لم يعدلوا عنها واما قول الامام الشاطبي رحمه الله واغنى غناء أي واكفى كفاية والقرآن العظيم كاف لا كفاية فانه على حذف مضاف أي واكفى ذوي كفاية وهو بعض ذوى الكفايات قطعا ولو نصبه على التمييز لصح لانه فاعل في المعنى اذ يصح ان يقال القرآن مكفيا كفايته وكان يستغني عن مجاز الحذف وكانه انما عدل عن النصب لتناسب قوله اوثق شافع وقال أيضا يجوز زيدا حسن عبد بالخفض والنصب باعتبارين مختلفين اما زيدا حسن عبدين أو عبيداً فلا يجوز فيه الا النصب لامتناع ان يكون الواحد اثنين أو ثلاثة او اكثر ومال زيد أكثر مال وزيدا اكثر مالا يجب خفض الاول لامتناع ان يكون المال مالكا للمال ونصب الثاني لامتناع ان يكون زيد نفس المال وزيدا اكثر ذكراً وذكر زيدا اكثر ذكر يجب نصب الاول لامتناع ان تكون الذات ذكراً وخفض الثاني لامتناع ان يكون الذكر ذكراً هذا ان سلكت طريقة الحقيقة اما ان عولت على المجاز والمبالغة فلا يمتنع النصب في ذكر زيدا كثر ذكر ولا الخفض في زيد

رجلا وويحه انسانا وحسبك بعمرو فارساً وما اكرمه فتي والي هذا ونحوه اشرت بقولي وبعد كل ما اقتضى تعجبا فشا كاكرم بابي بكر أبا والمراد بابي بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى الله عنه وارضاه (واجرر بمن ان شئت تمييزاً سوي * معدود أو ما الفاعلية اقتضا) (كذاك بر من قفيز براً * يجوز كونه بمن منجرا) (ونحو نفس من تطيب نفسا * جنب من كذاك شبت رأسا) كل منصوب على التمييز فيه معنى من وبعضه يصلح لمباشرتها وبعضه لا يصلح وقد جعلت علامات ما لا يصلح لمباشرة من وقوعه بعد عدد كاحد عشر درهما وكونه فاعلا في المعني نحو تطيب نفسا وشبت رأسا فان معناهما تطيب نفسك وشاب رأسك (وعامل التمييز قدم

اكثر ذكراً علي حد زيد عدل وقد جعل من الاول أو اشد ذكراً قوله (كانت أعلى منزلا) قال ابو حيان كون مامثل به فاعلا في المعني ليس بظاهر لانك اذا قلت زيد احسن وجها فليس معناه زيد حسن وجهه لان افعل لا يتقدر بحسن لانه يدل على مطلق الحسن واحسن يدل علي حسن زائد علي غيره ولم يبنوا من احسن فعلا يتضمن معناه فلا يمكن ان يكون منقولا من فاعل ولذا قيل انه منقول من مضاف لان اصل زيد احسن منه وجها وجه زيد احسن من وجهه وأجيب بان معني انت أعلا منزلا علا منزلك علواً زائداً على منزل غيرك ولا يحتاج الي وجود فعل مساو لمعنى افعل وكيف يكون معني الفعل معنى الاسم في موضع ما مع اختلاف الحقيقة قوله (وبعد كل ما اقتضي تعجبا) مايؤدي معني التعجب قسمان قياسي وهو ما افعله وافعل به وماجرى مجراهما وسماعي نحو لله دره فارسا ما ليس داخلا تحت قانون قال الشاطبي اما اذا كان التعجب قياسا فهو ظاهر واما غير القياسي فمشكل لان الناظم جعل نصب المميز هنا قياسا وكون التعجب سماعيا ينافي كون نصب التمييز والاتيان به معه قياسيا بل الظاهر ان التمييز معه سماعي أيضا واذ ذاك لا يصح قوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا فالجواب ان ذلك غير لازم بل قد يصح ان يكون الكلام سماعا ويجري القياس في بعض احواله ولذلك نظائر قد مضى منها بعض ويأتي منها اشياء *(تنبيه) قال ابن هشام انما قال كل ليدخل ويالك رجلا وحسبك به فارسا وقوله يالك برما من شقه لم ينم بدليل قوله فيالك من ليل كان نجومه واللام فيهما للتعجب نحو ياللماء وياللدواهي اه وذكر الرضى انه ان كان الضمير منهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز فيه عن المفرد نحو كان نجومه وان عرف برجوعه الى سابق مميز نحو جاءني رجل فياله رجلا وبالخطاب نحو قلت لزيد يالك رجلا فليس تمييزا عن المفرد لعدم ابهامه بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون اذا كان المضاف اليه اسما ظاهرا نحو ياللزيد رجلا قوله (واجرر بمن)

وهو ما * لو اسقط التمييز كان مبهما
(وان يؤخر وهو فعل صرفا * فابن يزيد بالجواز مقتفى)
(من ذاك ماء بعده تحلبا * ونفسا الذ بتطيب انتصبا)

عامل التمييز ماقبله من المبهمات المفتقرة اليه ولا يتقدم على شيء منها اذا كان غير فعل كعشرين درهما أو فعلا غير متصرف نحو نعم رجلا زيد فان كان الفعل متصرفا فمذهب سيبويه منع التقديم أيضاً نظراً الى انه في الاصل فاعل وقد اوهن بزوال رفعه والحاقه لفظا بالفضلات فلا يزاد وهنا بتقديمه على الفعل ومذهب المازني والمبرد والكسائي جواز تقديمه لان الفعل عامل قوى بالتصرف فمنع تقديم معموله وليس فاعلا في اللفظ لا موجب

الخ استدل في الارتشاف على زيادتها بالعطف على موضعها نصبا قال الخطيئة
طافت امامة بالركبان آونة ياحسنه من قوام ما ومنتقبا اه وقضيته انه على
تقدير عدم الزيادة لا يكون موضعها نصبا والالم يتأت الاستدلال وح
فلا يتعلق على ذلك التقدير بشيء والا لكان المجرور معمولا لذلك الشيء
فيصح العطف على محله فليحرر قوله واجر ربمن ان شئت الخ قال ابن هشام
من الجارة للتمييز تستدعي تقدم جنس مبهم تكون هي ومجرورها تفسيراً
له كقولك رطل من زيت الاتري ان المعنى رطل من هذا الجنس وان
من هنا لبيان الجنس كما انها في اساور من ذهب كذلك ومن ثم امتنع دخولها
في طاب زيد نفسا ونحوه لعدم تقدم جنس مبهم وانما المبهم هنا النسبة
وهي معنى لا لفظ وفي نحو عشرون درهما لان قولك من درهم لا يحسن
ان يكون تفسيراً للعشرين لافراد المجرور وجمع العشرين والمجرور بمن في
هذا النحو لا بد من موافقته للمفسر في افراد أو غيره الاتري انك لو قلت
عشرون من الدراهم صح ولكنه يخرج عن ان يكون تمييزاً اه وبه يعلم ان
جعلها للتبعيض غير ظاهر وقيل انها زائدة قوله (والفاعل المعني) من
هنا رد أبو حيان قول الزمخشري في تفسير واعينهم تفيض من الدمع حزنا
كقولك تفيض دمعا وهو أبلغ من تفيض دمعها لان العين جعلت كان
كلها دمع فائض ومن البيان كقولك أفديك من رجل ومحل الجار والمجرور
نصب على التمييز فقال التمييز الذي اصله فاعل لا يجوز جره بمن والتمييز
لا يكون معرفة قوله (وعامل التمييز قدم مطلقا) قال ابن هشام خير
من قول ابن معط ولا تقدم عامل التمييز وحكموا في الفعل بالتجويز
لاطلاقه الفعل ولا يهامه ان الجميع اجازوا وقول القواس ان الاصل وحكم
بعضهم ثم حذف المضاف وناب عنه المضاف اليه ممنوع بعدم الدليل على
المحذوف اه واعلم ان هذه المسئلة احدما خالف فيها التمييز الحال وبقية
مواضع المخالفة تطلب من المغني وقد حررنا ذلك في حاشية الفاكهي فاغنانا ذلك

له ولو كانت الفاعلية الاصلية
موجبة للتأخير مانعة من التقدم
لعمل بمقتضى ذلك في نحو
اذهبت زيداً فكان لا يجوز ان
يقال زيداً اذهبت لان اصله
ذهب زيد ولا خلاف في ان
ذلك جائز فكذلك ينبغي ان
يحكم بجواز صدراً ضاق زيد
وما اشبهه ومن شواهد ذلك
قول الشاعر ولست اذا ذرعا
اضيق بضارع * ولا يائس عند
التعسر من يسر ومثله قول الاخر
وواردة كانها عصب القطا * تثير
عجاجا بالسنابك اصهبا رددت
بمثل السيد نهد مقلص * كميش
اذا عطفاه ماء تحلبا ومثله قول
الاخر تهجر ليلى للفراق حبيبها
وما كان نفسا بالفراق تطيب
والى هذين اشرت بقولي من
ذاك ماء بعده تحلبا ونفسا

عن الكلام عليها هنا وبالله التوفيق والهداية ﴿حروف الجر﴾
سميت بذلك لانها تجر معنى الافعال الى الاسماء ولذا تسمي حروف الاضافة لاضافتها معني الافعال للاسماء والاظهر انها سميت حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب وبعضهم يسميها حروف الصفات لانها تحدث في الاسم صفة من تبعيض وظرفية وغيرهما قوله (هاك حروف الجر) قدم الكلام على الجر بالحرف على الكلام على الجر بالاضافة لان الجر بالحرف هو الظاهر اذ عامله ظاهر ولان الحرف تقدر به الاضافة لا العكس ودليل التقدير اقحامهم اللام ولان عمل الاسم دون عمل الحرف في القياس ولان المضاف كثيراً ما يحمل في أحكامه على الجار ألا تري ان الفتح ذكر في باب تدريج اللغة أنه انما جاز غلام من تضرب اضرب حملا على بمن تمر وامرر وذلك لان الاصل ان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولما كانوا لم يجدوا لحرف الجر سبيلا ان يعلقوه استجازوا فيه ذلك فلما ساغ لهم اعماله فيه تدرجوا منه الي ان أضافوا اليه الاسم قوله (وهى من) الخ لابد ان يلاحظ في مثل هذا التركيب ان العطف سابق على الاخبار فال في التوضيح وحروف الجر عشرون حرفا ثلاثة مضت في باب الاستثناء وهي خلا وعدا وحاشا وثلاثة شاذة الى آخر كلامه وبقي عليه حروف ذكرها الشراح منها لولا اذا دخلت على ضمير غير مرفوع عند س خلافا للاخفش قال في الحواشي يضعف س امور أحدها انه يلزمه عدم النظير لانه ليس لنا حرف يجر الضمير دون الظاهر الثاني انه يلزمه الخروج عما استقر للحروف الجارة غير الزائدة من التعلق بفعل أو ما فيه معناه الثالث انه يلزمه الخروج عما استقر للولا من عدم الاعمال الرابع أن حق الجار ان لا يكون في المعني طالباً لجملة بل لمفرد هو اسم الخامس أن لولا مركبة من لو ولا وليس في حروف الجر ما هو مركب السادس ليس لنا جار الذ بتطيب انتصبا والله اعلم

﴿باب حروف الجر﴾

(هاك حروف الجر وهي من الى*
حتى خلا حشا عدا في عن على)
(مذ منذ رب اللام والكاف وتا*
والواو والبا كى لعل ومتي)
(ونحو يا لولاي مجرور لدى*
عمرو ورفعه سعيد ايدا)
(وانكر استعماله المبرد*
وللمجيز حجج لا تجحد)

قد تقدم في باب الاستثناء التنبيه على ان خلا وعدا وحاشا افعال اذا نصبت وحروف اذا جرت ثم ذكرت هنا لانه موضع استقصاء ولكل حرف منها تفصيل ياتي الا كي ولعل ومتي ولولا فقل من يذكرهن لقلة استعمالهن وغرابتهن والخلاف في لولا هل هو من جملتها أم لا ولنبدأ بالكلام على هذه الاربعة فنقول اما كى فانها تستعمل حرف جر في موضعين احدهما قولهم في الاستفهام عن علة الشيء كيمه بمعنى لمه فكى

هنا عند جميع البصريين حرف جر دخل على ما حذفت الفها وزيدت هاء السكت وقفا كما يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على ما الاستفهامية والموضع الثاني قولهم جئت كي اراك بمعنى لان اراك فان المضمرة والفعل في موضع جر بكي كما يكون ذلك اذا قلت لان اراك ويدل على اضمار ان بعد كي ظهورها عند الضرورة كقول الشاعر فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا وقد وقعت حرف جر في موضع ثالث وهو قول الشاعر اذا انت لم تنفع فضر فانما * يراد الفتى كيما يضر وينفع أي لضر من يستحق الضر ولنفع من يستحق النفع فما مصدرية وهي وصلتها في موضع جر بكي واما لعل فانها حرف جر في لغة بني عقيل روي ذلك عنهم أبو زيد وحكى الجر بها أيضا الفراء وغيره وروى في لامها الاخيرة لا يجر الا في ضرورة او ندور فاما لعل فلغة طائفة بعينها وقد يجاب عن الاول بان الجار نظير المضاف وبعضه مختص بالضمير نحو وحدك وعن الثاني بان نظيره لعل وكاف التشبيه وعن الثالث بانه مقابل بما يلزم الاخفش من الخروج عما ثبت للباء والكاف والهاء من كونها غير مرفوعة وعن الرابع والخامس بلعل وعن السادس بكي وبلعل وبمتي قوله (بالظاهر اخصص) الخ مفهومه ان ماعدا هذه السبعة يجر الظاهر والمضمر فتقول على هذا اذا قيل زيد قام القوم حاشاه أو خلاه أو عداه احتمل المفعولية والجر وكذا أنت قام القوم حاشاك أو خلاك وعداك أما في المتكلم فانك تقول قاموا عداني وخلاني وحاشاني ان قدرته فعلا وبغير نون ان قدرت الحرفية واذا قلت لعله يفعل أو لعلي أفعل أو لعلك تفعل احتمل الوجهين وان سمع ذلك من عقيل فهو على الجر والا فهو على النصب هذا ان كان عقيل يوجبون الجر بها والا فهو على الاحتمال واذا قلت زيدا خذت الثوب متاه بمعني منه جاز أيضا عند الهذلي وقد يوجه الاختصاص في مذومنذ بانهما لما اختصا بالوقت لانه بمعناهما اذا كانا اسمين نخصا لجر الاوقات للمناسبة بين معناهما اسمين وحرفين اختصا بالظاهر الاظهر في الدلالة على الوقت ليظهر الاختصاص وفي حتى بانها لو دخلت على الضمير لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها وفيه نظر لما تقدم من جواز ذلك ووجهه ابن الحاجب بانها لو دخلت على المضمر لم تخل اما أن تبقى الفها أو تقلب ياء، وكلاهما لا يستقيم فتعذر دخولها على المضمر أما الاول فلان القاعدة في كل الف لا أصل لها وهي آخر حرف أو اسم غير متمكن تقلب ياء اذا اتصل بها مضمر نحو عليه واليه ولديه وأما الثاني لان المضمر لا يغير الكلمة الا لحاجة ولا حاجة هنا فانهم استغنوا عن حتى بالي وفي دعوي عدم الحاجة نظر لان التوسعة في طرق التعبير المؤدية الي التسهيل ودفع المشقة حاجة عظيمة نظروا اليها في المترادفات وغير ذلك قال ابن

الفتح والكسر وانشد باللغتين قول الشاعر لعل الله فضلكم علينا * بشئ ان امكم شريم وأما متى فانها في لغة هذيل حرف جر بمعني من ومنه قول الشاعر شربنا بماء البحر ثم ترفعت متي لجج خضر لهن نئيج ومن كلامهم أخرجها متي كمه يريدون من كمه وأما لولا فاذا ﴿٣٣٧﴾ وليها مضمر فالمشهور كونه احد

هشام لانها لما نقصت عن الي بانها لا تجر الا آخراً أو ما اتصل بالاخر خصوصا بالظاهر وفي الكاف بان دخولها على الضمير يؤدي الى اجتماع الكافين في نحو كك وطرد المنع وفي الواو بحط رتبتها عن رتبة اصلها وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وخص بالظاهر لاصالته وفي رب لاختصاصها بالمنكر لانها علم القلة أو الكثرة وانما يحتاج للعلامة في المحتمل للقلة والكثرة حتى يصير بالعلامة نصاً في احد المحتملين والمعرف اما دال على القلة فقط كالمفرد أو الكثرة كالمجموع وهو لا يكون الا ظاهراً وفي التاء بحط رتبتها عن رتبة اصلها وهو الواو بتخصيصها ببعض الظاهر وخص منه ما هو اصل باب القسم وهو اسم الله والحق به نحو رب قوله (واخصص بمذ ومنذ وقتا) يجب ان يقيده فيقول حاضراً أو ماضياً لانهما لا يجران المستقبل وهذا يفهم من قوله وان يجر اي مضى البيت (فان قلت) سينص على دخولهما علي الافعال فكيف تصح دعوي الاختصاص بالوقت (قلت) الجواب من وجهين احدهما انهما حيث ليسا حرفي جر باتفاق والكلام فيما اذا كانا جارين والثاني انهما حيث داخلان على زمن محذوف وهذا أولي لانهما يختصان بالزمان اذا رفعا وليسا حرفي جر فلا ينبغي ان يجعل كلامه علي ما تقل به الفائدة لكن يبقي انه يراهما مع الفعل مضافين للجملة فكيف يحمل كلامه عليه واعلم انه يتلخص ان لمجرورهما اربعة شروط الوقت وعدم استقباليته وكونه

المضمرات المرفوعة المنفصلة لانه في موضع ابتداء قال الله لولا أنتم لكنا مومنين ومن العرب من يقول لولاي ولولانا الى لولاهن وزعم المبرد انه لا يوجد ذلك في كلام من يحتج بكلامه وما زعمه مخالف لقول سيبويه وأقوال الكوفيين وأنشد سيبويه رحمه الله تعالى وكم موطن لولاي طحت كما هوي * باجرامه من قنة النيق منهوي وانشد الفراء

أتطمع فينا من اراق دمائنا * ولو لاك لم يعرض لاحسابنا عبس والي هذين البيتين وأمثالهما أشرت بقولي وللمجيز حجج لا تجحد ومذهب سيبويه

﴿٤٣﴾ في ياء لولاي وأخواتها انها في موضع جر بلولا لان الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها الا في موضع نصب أو جر والنصب هنا ممتنع لان الياء لا تنصب بغير اسم الا ومعها نون الوقاية واجبة أو جائزة ولا يخلوا منها وجوبا الا وهي مجرورة وياء لولاي خالية منها وجوبا فامتنع كونها منصوبة وتعين كونها مجرورة وفي ذلك مع شذوذها استيفاء حق للولا كان فترك وذلك لانها مختصة بالاسم غير مشابهة للفعل ومقتضى ذلك ان

تجر الاسم مطلقاً لكن منع من ذلك شبهها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة بجملة وارادوا التنبيه على موجب العمل في الاصل فجروا بها المضمر المشار اليه ومذهب الاخفش ان الياء واخواتها بعد لولا في موضع رفع نيابة عن ضمائر ﴿٣٣٨﴾ الرفع المنفصلة ونظره بنيابة المرفوع على المجرور في قول بعضهم ما انا كانت

(بالظاهر اخصص منذ مذ وحتي * والكاف والواو ورب والتا) (والواو والتا باليمين خصتا * ومع رب الكعبة استعمل تا) (واخصص بمذ ومنذ وقتاً وبرب * منكراً والتاء لله ورب) (ولم تجر الرب الا وهو قد * اضيف للكعبة فيما قد ورد) لما كان بعض الحروف المذكورة تجر الظاهر دون المضمر وجب التنبيه على ذلك فمذ ومنذ لابتداء غاية الزمان ان كان ماضياً وللظرفية ان كان حاضراً هو أو بعضه نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة ومذ يومنا ومذ يومين وحتى للغاية مطلقاً نحو سرت حتي الصباح واكلت السمكة حتى رأسها والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة كقوله

معدوداً أو معرفا والتصرف ، وكذا مرفوعهما فلا يجوز مذ سحر تريد به سحراً بعينه لانه لا يتصرف فلا يجر ولا يرفع قال ابن عصفور ما يسئل به عن الوقت كالوقت بشرط ان يكون مما يستعمل ظرفا يقال ما رأيته مذ ثلاثة ايام فتقول منذكم ويقال ما رأيته مذ يوم الجمعة فتقول مذ متى ومذ أى وقت ولا يجوز مذ مالان مالا تكون ظرفا واجاز بعضهم مذ مالانها قد تشبه بالظرف الا تراها تكون مع الفعل بمنزلة المصدر وذلك المصدر يكون ظرفا نحو سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وشرط عاملها ان يكون ماضيا لا يجوز أراه منذ كذا أو مذ كذا لانعلم في ذلك خلافا وان يكون اما منفيا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة أو فعلا متطاولا نحو سرت مذ يوم الخميس ولا يجوز قتلته مذ يوم الخميس قوله (وبرب منكراً) قال في التسهيل ولا يلزم وصف مجرورها خلافا للمبرد ومن وافقه ولا مضى ما تتعلق به اه أي بان يكون حالا ومستقبلا ومن المستقبل فان اهلك فرب فتي سيبكي علي مهذب رخص البنان ولا يكون عاملها الا مؤخراً لان لها الصدر *(تنبيه)* عد في المغنى مما لا يتعلق في نحو رب رجل صالح لقيت أو لقيته لان مجرورها مفعول في الاول أي لا مبتدا والجملة بعده خبر والرابط محذوف أي لقيته لما فيه من التهيئة والقطع ومبتدا في الثاني أو مفعولا على حد زيداً ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر واورد كون

المجرور تعالى أو كالذي مر على قرية وليس كمثله شئ وكقول رؤبة لواحق الاقراب فيها كالمقق وللتعليق كقوله تعالى واذكروه كما هداكم وجعل ابن برهان من هذا قوله تعالى ويكانه لا يفلح الكافرون اى أعجب لانه لا يفلح الكافرون كذا قدره ثم قال وحكي سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه والتقدير انه لا يعلم فتجاوز الله عنه وما زائدة بين

الكاف وان كذا قال ابن برهان ولا يقال منذه ولا منذه ولا حتاه ولا كه الا في الشعر كقول الراجز

ولا ترا بعلا ولا حلائلا * كه ولا كهن الا حاظلا ويقال والله وتالله ولا يقال وه ولا ته ولا يجر بمذ ومنذ

غير وقت ولا برب غير نكرة لفظاً ومعني أو معني لا لفظاً نحو ربه رجلا ورب رجل واخيه

المجرور مفعولا لا ينافي التعلق وان التعلق معناه ان المتعلق معمول قال الدماميني واعلم ان حرف الجر لابد له من متعلق لانه كما علمت موضوع لايصال معني الفعل الي الاسم فالذى أوصل هذا الحرف معناه هو الذي يتعلق به الحرف الا ان يؤول بان المراد انه مفعول لفعل يتعدي بنفسه فلا حاجة لتعلق الحرف بمعنى تعديته للفعل قال في المغني وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير والتقليل لا لتعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معد بان ارادوا انها عدت المذكور فهو متعد بنفسه وأيضاً فقد استوفي معموله في الثاني وان قالوا عدت محذوفا تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير ما الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت قال الشهاب ويمكن ان يختار الشق الاول ويجاب بان تعدي الفعل بنفسه لا يمنع تعديه بالحرف اذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف فانه لو عدي هنا بنفسه فات معني التقليل أو التكثير ونظيره صحة قولك اخذت من الدراهم فمديت الفعل بمن لافادته معنى التبعيض وان كان يتعدي بنفسه واخذ معموله في المثال الثاني لا يمنع جعله معمولا بمثله كما في زيدا ضربته قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله لعل ابن هشام لم يفهم من كلام الجمهور التعدية بالمعني العام لسائر الحروف الجارة وانما فهم انهم ارادوا التعدية بالمعني الخاص كتعديته الباء وهذه التعدية لا يصحبها معنى آخر اه أقول كيف يفهم

فان هاء ربه رجلا لا تدل على معين وان كان لفظها لفظ معرفة وكذا لفظ أخيه بعد رجل كلفظ معرفة وهو في المعنى نكرة لان معناه رب رجل وأخ له ولا يجر بالتاء الا الله الا ما حكي الاخفش من قول بعضهم ترب الكعبة

(ومضمر الغيبة كاف خفضا * في الشعر منه قول بعض من مضا)

(ولا تري بعلا ولا حلائلا * كه ولا كهن الا حاظلا)

(وربه عطباً استندر وقس * عليه ان شئت وحد عن ملتبس)

استغنوا في جر الضمائر بمثل عن الكاف اذ لو لم يستغنوا بمثل لزمهم دخول الكاف على كاف المخاطب اذا كان مشبهاً به وذلك في غاية الاستثقال فاذا اضطروا والضمير ضمير غائب ادخلوا عليه الكاف كقول العجاج خل الذنابات شمالا كشبا * وأم اوعال كها او اقربا وكقول الاخر في حمار وحش ولا ترى بعلا ولا حلائلا * كه ولا كهن الا حاظلا وانشد ثعلب شاهداً علي ربه رجلا واه رأيت وشيكا صدع اعظمه * وربه عطباً انقدت من عطبه وأشرت بقولي وقس عليه ان شئت الى ان هذا الضمير لابد

من افراده وتنكيره وتفسيره بمميز بعده على حسب قصد المتكلم فيقال ربه رجلا وربه امرأة وربه رجلين ورجالا وربه امرأتين ونساء فيختلف المميز ولا يختلف الضمير هذا هو المشهور وذكر ابن الانباري ان تطابقهما في التانيث والتثنية والجمع ﴿٣٤٠﴾ جائز (بعض وعلل وابتدئي بمن وفي *بدء الزمان

الخلف ليس بالخفي) (وبعد نفي او كنفي نكره * من جر زائداً كما لي من ذره) (مطلقاً الاخفش زادها ومن *اقسامها تبيين جنس لم يبن) (للانتها حتي ولام والى * ومن وباء يفهمان بدلا) (واجعل الى ايضاً كعند أو كمع *واللام مثل عند او مع قد يقع) (واللام للملك وشبهه وفي *تعدية ايضاً وتعليل قفي) (وزيد مع مفعول ذي الواحد ان *بالسبق او تفريع عامل يهن) (بالبا وفي التعليل والظرفيه *عنوا فكن ذا فطنة مرضيه) وفي الاستعلاء والمصاحبه *وفي استعانة لها مناسبه) (وعد بالبا واستعن والصق* ومثل مع ومن وعن بها انطق) التبعيض بمن كقوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله والتعليل كقوله تعالى من اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل وابتداء الغاية في المكان كقوله تعالى من المسجد الحرام الي المسجد الاقصا وابتداء الغاية في الزمان كقوله تعالى لمسجد اسس علي التقوي من اول يوم احق ان تقوم فيه ومنه قول الشاعر في وصف سيوف تخيرن من ازمان يوم حليمة *الى اليوم قد

هذا والتعدية بالمعنى الخاص من خواص الباء في نحو ذهبت بزيد أي صيرته ذاهبا فتأمل وامارد الدماميني كونها معدية بالعطف على محل المجرور رفعا ونصبا ولو كانت معدية لم يعطف عليها كذلك في الفصيح لانه لا يقال بزيد واخاه مررت فمدفوع بانه انما جاز ذلك في رب لانها تشبه الزائد فتدبر قوله (والتاء لله) يجب ان يقول في تعجب قوله (ورب) يجب ان يقول مضاف الي الكعبة قوله (بعض) ابتدا بذكر من حيث شرع في تفصيل القول في معانيها لانه ابتدا بها حين عدها ولانها تجر حيث لا يجر سواها فلها فضل تمكن الا ترى انها انفردت بجر ظروف لا تنصرف كقبل وبعد ولدن وعن وهي معهن زائدة لان المعنى بثبوتها وسقوطها واحد ولدي وعند ومع وعلى وهي معهن لابتداء الغاية وسياتي في كلامه انها تدخل على عن وعلى اذا كانا اسمين ومجيئها للتبعيض قول الجمهور وروزعم المبرد وابن السراج والسهيلي ان معني الابتداء لا يفارقها وان سائر المعاني راجعة اليه وعلامة التبعيض صحة حلول بعض محلها ومن ثم رد الناظم قول س ان من بعد افعل التفضيل تفيد التبعيض قال لان بعضاً لا يحل محلها ولانه يصح في مجرورها ان يكون عاما كقولك الله اعظم من كل عظيم وقال الطيبي ان من التبعيضية اسم بمنزلة عن في قوله، من عن يميني مرة وأمام. وقد ذكرنا في حاشية الفاكهي في هذا المقام ما ينبغي مراجعته قوله (وبين) قاله

جر بن كل التجارب والمشهور من قول البصريين الا الاخفش ان من لا تكون لابتداء الغاية في الزمان بل يخصونها بالمكان ومذهب الكوفيين والاخفش جواز استعمالها في ابتداء الغاية مطلقاً وهو الصحيح لصحة السماع بذلك وتزاد من جارة لنكرة بعد نفي نحو ﴿٣٤١﴾ قوله تعالى ما لكم من اله غيره واشرت

قاله المعربون وجماعة من القدماء والمتأخرون وانكره اكثر المغاربة ومن زعم انها ملازمة لمعنى الابتداء وقالوا هي في من الاوثان لابتداء الغاية وانتهائها كما في اخذته من التابوت الا ترى ان اجتناب عبادة الاوثان وانتهاؤه في الاوثان وأما من سندس ففي موضع الصفة فهي للتبعيض قوله (وابتدئي) علامتها ان يصح ان تقع بعدها الى نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصا وبذلك رد الناظم على س في قوله ان من بعد افعل التفضيل لابتداء الغاية ولا تخلوا من معنى التبعيض ورد به ابن ولاد على المبرد في قوله ان من هذه لمجرد ابتداء الغاية قال الناظم واذا بطل هذان المعنيان تعين كونها للمجاوزة وان المعني جاوز زيد عمراً في الفضل قوله (في الامكنة) يجوز ان يريد بها ماعدا الازمنة فيشمل ما ليس مكانا ولا زمانا كما في نحو من فلان الي فلان فانها هنا للابتداء مع ان فلانا ليس مكانا ولا زمانا قال الشاطبي يمكن ان يكون جعل ابتداء الغاية للمكان هو الاصل وما سواه راجع اليه بالمجاز فكانه جعل الاشخاص اماكن بالتاويل لملازمة الاماكن لها اذ لا يقال من فلان الى فلان الا ولهما مكانا وبينهما مسافة ويصل الكتاب من احد المكانين الى الاخر قوله (وقد تاتي لبدء الازمنة) اشار بقد الي قلته قال الشارح مذهب البصريين ان من حقيقة في المكان واذا استعملت في ابتداء الغاية في الزمان فمجاز ولذلك تسمعهم يقولون في المسجد اسس على التقوي

بقولي او كنفي الي النهي والاستفهام بهل كقوله تعالى هل من خالق غير الله وأشرت بقولي مطلقاً الي ما روى عن الاخفش من جواز زيادتها مطلقاً ومن شواهد ذلك قول الشاعر

وكنت ارى كالموت من بين ساعة * فكيف لبين كان موعده الحشر أراد وكنت اري بين ساعة كالموت فزاد من ومثله قول الاخر يظل به الحربا يمثل قائماً * ويكثر فيه من حنين الاباعر أراد ويكثر فيه حنين الاباعر فزاد من مع الفاعل المعرفة دون نفي وما لا يشبهه وروي مثل ذلك ايضاً عن الكسائي ومثال من المبينة للجنس

قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاثان وقوله تعالى أولم ينظروا في ملكوت السماوات والارض وما خلق الله من شيء ودلالة الى وحتى على الانتهاء كثير الا ان الي أمكن من حتى ولذلك يقال سرا زيد الى نصف الليل وعمرو الي الصباح ولا يجر بحتى الا آخرا أو ما اتصل باخر كقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ومثال الانتهاء باللام قوله تعالى كل يجرى لاجل مسمي ومثال من الدالة علي البدل قوله تعالى ولو نشاء

لجعلنا منكم ملائكة فى الارض يخلفون أى بدلكم وقو الراجز جارية لم تاكل المرققا * ولم تذق من البقول الفستقا أى بدل البقول ومثال الباء الدالة علي البدل قوله صلي الله عليه وسلم لا يسرني بها حمر النعم وقول الشاعر فليت لى بهم قوما اذا ركبوا * ﴿٣٤٢﴾ شنوا الاغارة فرسانا وركبانا وكون الى بمعنى عند كقول

الشاعر * أم لا سبيل الى الشباب وذكره * اشهي الي من الرحيق السلسل * وكونها بمعني مع كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وكون اللام بمعني عند كقوله تعالى لا يجليها لوقتها الا هو وكقولهم كان لذلك الليلة بقية من الشهر ومثال كون اللام بمعني مع قول الشاعر فلما تفرقنا كانى ومالكا * لطول اجتماع لم نبت ليلة معا وكونها للملك كقوله تعالي لله ما فى السماوات وما في الارض وكونها لشبه الملك كقولك السرج للفرس والقتب للبعير ومثال التعدية بها قوله تعالي فهب لى من لدنك وليا يرثني ومثال التعليل

من أول يوم من تاسيس أول يوم اه وفيه نظر لان تاسيس ليس زمانا فتقديره لا بقي بالمرام هذا وقوله تاني يجوز بالتاء من فوق على تانيث الحرف وبالياء من تحت على تذكيره وقد روي بالوجهين وبه التعليل والمستعمل في اكثر كلامه التذكير ومنه قوله علي عقب هذا البيت وزيد ولم يقل وزيدت قوله (وزيد في نفي) قد تزاد فى معمول فعل نسبته لمعمولاته على سبيل الايجاب فى اللفظ اذا كان المعنى علي ان النسبة علي سبيل النفي نحو مايود الذين كفروا الاية لان المعنى بشهادة التأمل يودون ان لا ينزل عليكم من خير فان العرب قد تدخل النفى على شئ ومرادها نفى غيره اذا صح استلزامه له بوجه ومن هذا ماعلمت احداً يقول ذلك الا زيداً لان معناه مايقول ذلك احد في علمي ولهذا تاولوا ، وما اخال لدينا منك تنويل . على معنى اخال ان لا تنويلينا وقد اشار الى هذا ثعلب في اماليه قوله (وشبهه) هو النهى والاستفهام ولم يحفظ الامع هل وفي الارتشاف لا يجوز كيف تضرب من رجل واين تضرب من رجل ومتى يقوم من رجل لكن الشارح اطلق الاستفهام واعلم ان معني كونه زائداً كونه يدخل في موضع يطلبه العامل بدون ذلك الحرف فسمى زائداً لانه مقحم بين طالب ومطلوب فلا تنافي الزيادة الدلالة على الكثرة والعموم فلا يرد اعتراض المبرد علي جعل من زائدة بانها كيف تكون زائدة مع حدوث معنى الكثرة بحدوثها لانك

قول الشاعر وانى لتعروني لذكراك هزة * كما انتفض العصفور بلله القطر وتزاد اذا اللام مقوية لعامل ضعف بالتاخير كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وهدي ورحمة للذين هم لربهم يرهبون أو بكونه فرعا كقوله تعالى مصدق لما معهم وفعال لما يريد ولا يفعل ذلك الا بتعدى واحد اذ لو فعل ذلك بتعدى الي اثنين لم يخل من ان تزاد فيهما أو فى احدهما وفى كليهما محذور اما الزائدة فيها فيلزم منها

تعدية فعل واحد الى مفولين بحرف واحد ولا نظير له واما الزائدة فيلزم منها ترجيح دون مرجح وايهام غير المقصود فوجب اجتنابها والي هذا اشرت بقولي وزيد مع مفعول ذي الواحد ان بالسبق أو تفريغ عامل بهن ومثال التعليل بالباء قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا ﴿٣٤٣﴾ حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وقوله

اذا قلت ماجاءني رجل احتمل ان تريد الرجل الواحد بل اثنان أو ثلاثة أو ماجاءني رجل في قوته ومفاده بل ضعيف الرجولية أو ماجاءني رجل بل امرأة فاذا قلت ماجاءني من رجل عم جميع ذلك هذا وقال الشاطبي قوله وزيد يعطى ان هذه الزيادة سماع لانه أخبر عن امر ماض مفروغ منه وذلك انما يصدق على العرب وانهم الذين زادوا الا ان يريد أهل القياس من النحاة المتقدمين زادوه اه وفيه ان زيادة العرب تصدق بالقياس وفيه أيضا ما حاصله انه لم يحرر موضع الزيادة فانه تمتنع الزيادة في الخبر نحو ما زيد من قائم مع وجود ماذكره من شرط الزيادة فيه وأجاب بانه لابد من شرط ثالث اعطاه تمثيله وصرح به ابن ابي الربيع وهو ان يراد بالنكرة العموم فيكون الحرف داخلا لافادة نصية العموم أو تاكيده وحينئذ يخرج ما زيد قائم اذ لا يراد العموم بالخبر فيه *(تنبيهات)* (الاول) تزاد من في تمييز كم الخبرية اذا فصل بينه وبين كم بفعل متعد نحو كم تركوا من جنات نقله السعد في شرح التلخيص عن القوم وهذا وارد على اشتراطهم هنا تقدم النفي وشبهه (الثاني) موضع الزيادة اما الفاعل أو المفعول ولو مطلقا لان ابا البقاء قال في وما يضرونك من شيء من زائدة وشيء بمعنى ضرر بتقييد التصريح اطلاق التوضيح فيه نظر (الثالث) احرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس وما أوهم ذلك يؤول اما باستعارة كما في ولاصلبنكم أو بتضمين كما في شربن بماء البحر

تعالى لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم ومثال الظرفية بهما قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل والاستعلاء بقي كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل وكقول عنترة يظل كان ثيابه في سرجه * تجدى نعال السبت ليس بتوام ومثله قول الاخر: ولولا اتقاء الله بقياي فيكم * للمتكم لوما احر من الجمر فيكم بمعنى عليكم وبقياي بدل من اتقاء الله ومعنى البقياهنا الابقاء وكونها للمصاحبة كقوله تعالى نخرج على قومه في زينته وكونها لما يناسب الاستعانة كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام أزواجا يذرؤكم فيه أي يكثركم به كذا قال الفراء ومثال الباء المعدية قوله تعالى ذهب الله بنورهم ومثال ورودها الاستعانة كقولك كتبت بالقلم ومثال ورودها للالصاق قولك وصلت هذا بهذا ومثال كونها بمعنى من التبعيضية قول الشاعر فلثمت فاها آخذا بقرونها * شرب النزيف ببرد ماء الحشرج ذكر ذلك الفارسي في التذكرة وروي مثل

ذلك عن الاصمعي في قول الشاعر شربنا بماء البحر ثم ترفعت * متي لجح خضر لهن نئيج ومثال كونها بمعنى مع قوله تعالى ونحن نسبح بحمدك ومثال كونها بمعنى عن قوله تعالى ويوم تشقق السماء بالغمام ونزل سائل بعذاب والله اعلم (على للاستعلاء ومعنى ﴿٣٤٤﴾ في وعن * بها تجاوز ومعنى بعد عن) (وبعلي عنها غني وعن بها * كذلك عن على غنى للنبها) (واسمين يلفيان بعد من كما * من عن يمين من عليه اذكرهما) مثال ورود على بمعني في قوله تعالى واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان وقوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة من اهلها والاصل فيها الاستعلاء وكذا دلالة عن على التجاوز هو الاصل وورودها بمعني بعد كقوله تعالى لتركبن طبقاً عن طبق ومنه قول الاعشي لئن منيت بنا عن غب معركة * لا تلفنا عن دماء القوم ننتقل وهو قليل بالنسبة لدلالتها على التجاوز ومثال الاستغناء بعلى عن لفظ عن قول الشاعر

أي مترويين بماء البحر على ماهو المختار في التضمين ثم ان هذا انما يظهر على كون التضمين قياسيا والا فلا مزية على انابة حرف عن حرف وقد حققنا ذلك في رسالة التضمين وحاشية الفاكهي واما على شذوذ انابة كلمة عن كلمة وبعضهم لا يجعله شاذاً ولهم في التعبير عنه طريقان اما ان يقولوا الباء مثلا بمعني من وفي بمعنى على واما ان يجعلوا المعنى المشتهر به احد الحرفين معني الاخر فيقولون معني الباء الابتداء وفي الاستعلاء وهكذا واعلم انه يظهر ابتناء هذا على ان الحرف اذا ورد لمعان هل هو مشترك بينها أو وضع للقدر المشترك أو حقيقة في واحد مجازاً في غيره فان قلنا مشترك امتنع اقامة حرف مقام آخر لانه اثبات حقيقة بغير نقل أو اثباتها بالاحتمال وان قلنا للقدر المشترك ووجد ذلك القدر ساغ وان قلنا في واحد حقيقة انبني على مسئلة أخري وهو ان النقل في نوع المجاز شرط أو الشرط وجود العلاقة قوله (للانتهاء حتي ولام والى) لما فرغ من معاني من ثني بذكر الي لانه ثني بها في أول الباب ولما كان معناها يشاركها فيه غيرها جعل المرجع المعني فاخبر ان الانتهاء له ثلاثة احرف واقتضي ظاهره ان من ليست منها وهو خلاف قول الكوفيين وتأول المغاربة ما استدلوا به وذكر في التسهيل ان من تاتي للانتهاء وقد اشار س الي ذلك اه وانما قال س وتقول رأيته من ذلك الموضع تجعله غاية رؤيتك كما جعلته غاية حين

اذا رضيت علي بنو قشير * لعمر الله اعجبني رضاها ومثال الاستغناء بعن عن لفظ على قول أردت الاخر لاه ابن عمك لا افضلت في حسب * عني ولا انت ديابي فتخزوني أي فتسوسني ودخول من عليها كقول الشاعر اذا لك أم كدرية ظل فرخها * لقي بشروري كاليتيم المعيل غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل وكقول الاخر فقلت للركب لما ان علا بهم من عن يمين الحبيا نظرة قبل

اللحة من سني برق رآه بصري * أم وجه عالية اختالت بها الكلل (شبه بكاف وبها التعليل قد * يعني وزائد التوكيد ورد) (وقد يرا اسما فاعلا أو مبتدا * أو ذا انجرار باسم أو حرف ندا) كون الكاف الجارة حرف تشبيه هو المشهور ودلالتها على التعليل كثيرة كقوله تعالى واذكروه كما هداكم وقوله تعالى ويكأنه لا يفلح الكافرون أي اعجب انه لا يفلح الكافرون كذا قدره ابن برهان وحكى سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه ومازائدة ومثال وقوع الكاف زائدة قوله تعالى ليس كمثله شيء وقول رؤبة لواحق الاقراب فيها كالمقق اراد فيها مقق أي طول ومثال وقوعها ﴿٣٤٥﴾ اسما محكوما بفاعليته قول الاعشى

أيتهون ولن ينهي ذوي شطط ... كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

ومثال وقوعها مبتدا قول الشاعر

ابدا كالفراء فوق دارها ... حين يطوي السامع النضرار

ومثال انجرارها باسم قول الشاعر

فصيروا مثل كعصف ماكول

ومثال انجرارها بحرف قول الشاعر

بك اللقوه الشقواء جلت فلم اكن * لاولع الا بالكمى المقنع (ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا * وفي اضافة

أردت الابتداء وقال ابن السراج اذا قلت رأيت الهلال من داري من خلال السحاب فمن الهلال والهلال غاية لرؤيتك فلذلك جعلت من غاية في رأيته من ذلك الموضع اه فانما يريد انه محلا لابتداء الفعل وانتهائه معا وعلى هذا فتكون من في غالب احوالها لابتداء الغاية وفي بعضها لابتداء الغاية وانتهائها معا واعلم انه لا يجر بحتى الا آخرا أو ما اتصل بآخر نحو حتى مطلع الفجر قال ابن هشام مما يسئل عنه حتى في هذه الاية بم تتعلق وقد جوز فيها أوجه احدها بتنزل ولا مبالات بالفاصل لانه مسدد الثاني بحال محذوفة أي مسلمة حتى الثالث بمضمر دل عليه سلام أي يسلم فيها حتى مطلع ولا تتعلق بسلام للفصل بالمبتدا ولا تكون هي رفعا بسلام مع تعلق حتى به لبقاء الكلام محتاجا الى جزء آخر الرابع انها خبر لسلام فتتعلق بما تتعلق به الخبار المبتدا فسلام مبتدا وهي مرتفعة به وداخل في صلته وحتى الخبر ومثال مجيء اللام للانتهاء يجري لاجل مسمى ورأيت بخط ابن هشام مانصه قال الله تعالى

﴿٣٤٤﴾ كاذ قد وقعا) قد تقدم ان مذ ومنذ يكونان حرفين فيجران الزمان بمعنى من تارة وبمعنى في تارة والاشارة الان الى انهما اذا ارتفع ما وليهما من الزمان فهما اسمان فان كان الزمان ماضيا فهما بمعنى أول المدة وان لم يكن ماضيا فهما بمعنى جميع المدة فالاول كقولك مارأيته مذ يوم الجمعة والثاني كقولك مارأيته مذ ثلاثة أيام أي مدة انتفاء الرؤية ثلاثة أيام وقال سيبويه في باب مايضاف الى الافعال من الاسماء ومما يضاف الى الفعل كقولك مارأيته مذ كان عندي ومنذ جاءني فصرح باضافة مذ الى كان وباضافة منذ الى جاءني والى ذلك اشرت بقولي وفي اضافة كاذ قد وقعا فان اذ تضاف الى جملة فعلية والى جملة اسمية ومذ ومنذ

يضافان اليهما أيضاً ومن اضافة مذالي جملة اسمية قول الشاعر ومازلت محمولا على ظعينة ومذطلع * الاظعان مذاناياقع ومن اضافته الي جملة فعلية قول الفرزدق مازال مذعقدت يداه ازاره * فسما فادرك خمسة الاشبار يدني خوافق من خوافق تلتقي * في ظل معترك العجاج مثار (وبعدبا ومن وعن قدزيد ما * وقد ترد الباء ما كربما) (وكفت الكاف ورب غالبا * وقديرا كما لفعل ناصبا) زيادة مابين الكاف ومجرورها كقوله تعالي فبما رحمة من الله لنت لهم وبين عن ومجرورها كقوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين وبين من ومجرورها كقوله تعالى ﴿٣٤٦﴾ مما خطيئاتهم اغرقوا فادخلوا ناراً وقد تحدث زيادة ما مع الباء قليلا وهى لغة هذيلية واليها اشرت بقولى وقد تزاد الباء ما كربما وتتصل ما أيضا بالكاف وبرب فيبقي عملها وذلك قليل ومثال ذلك في الكاف قول الشاعر وننصر مولانا ونعلم انه * كما الناس مجروم عليه وجارم ومثال ذلك في رب قول الاخر ماوي يار بتما غارة شعراء كالدغة بالميسم والكثير كون ما المزيدة بعد الكاف ورب كافة ومهيئة لان يدخلا على الجمل الاسمية والفعلية ومثال ذلك في الكاف قول الشاعر يخالف يشكر واللوم قدما اليست كما جبلا قسى متخالفان وقال آخر اخ ماجدلم يخزني يوم مشهد * كما سيف عمرولم تخنه مضاربه وقال آخر فان الخمر من شر المطايا كما الحبطات شر بني تميم ومثال ذلك فى ربما قول الشاعر ربما الجاهل الموبل فيهم * وعناجيج بينهن المهار واشرت بقولى وقديرا كما لفعل ناصبا الى ما انشده أبو على في التذكرة من قول الشاعر وطرفك اما جئتنا فاصرفنه * كما يحسب ان الهوا حيث ينظر ومثله قول الاخر اسمع حديثا كما يوما تحدثه * عن ظهر غيب اذا ما سائل سالا وقدرابو على النصب بكما في البيتين وزعم ان الاصل كيما فحذفت الياء

في سورة فاطر وسخر الشمس والقمر كل يجري لاجل مسمى أي الى أجل وقال فى سورة لقمان وسخر الشمس والقمر كل يجري الى أجل الي في السورة المتقدمة لانها أولا بالحقيقة واللام في المتأخرة لانها أولي بالمجاز اه فتأمله فلم يظهر كون الثانية أولي بالمجاز والاصل الحقيقة وايضاً قد يقال المجاز ابلغ فالاولى أولى به مع انه يرد انه وقع فى الرعد التعبير باللام مع انها الاولى حقيقة ورأيت بخطه مما يسئل عنه فى باب الي قوله وانت الذي حببت شعبا الي بدا الى واوطانى بلاد سواهما فيقال كيف تعلقت الى بفعل مرتين وماوجه الانتهاء في الى الاولى ويظهر لي ان التقدير مضافة الي بدا فهى متعلقة بحال محذوفة دل عليها معني الكلام أو الاصل من شعب فنصب حين اسقط الخافض قوله (ومن وباء يفهمان بدلا) نحو أرضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة وقول الحماسي فليت لي بهم قوما قوله (واللام للملك وشبهه) فى النهاية اللام للاختصاص والملك داخل فى الاختصاص قوله (وفي تعدية) (فان قلت)

وهذه دعوي لا دليل عليها (وحذفت رب فجرت بعد بل * والفا وبعد الواو شاع ذا العمل) (ودونهن جر رسم دار * وفيه بانت حجة الاضمار) كثر حذف رب وابقاء عملها بعد الواو كقول امرئ القيس وليل كموج البحر ارخي سدوله * على بانواع الهموم ليبتلي فزعم قوم ان الواو هي الجارة وليس بصحيح لان الجر برب محذوفا بعد الفاء وبل قد ثبت ولا قائل بانهما العاملان ومع ذلك قد روى الجر برب محذوفة دون شيء قبلها فعلم ان الجر بعد الواو انما هو برب كما هو بها بعد الفاء وبل وعند التجرد منها ومن الواو ومثال الجر بها مضمرة بعد الفاء قول امرئ القيس فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعا *

ليست اللام للتعدية في بقية المواضع (قلت) بلى ولكنها تمحضت هنا للتعدية ولم تفد غيرها بخلاف بقية المواضع فانها افادتها مع شيء آخر فلذلك افرد معني التعدية وجعل قسما على حدة فاندفع قول الشاطبي التعدية ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها وانما ذلك امر لفظي مقصوده اتصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه الي الاسم ليتعدي اليه بواسطة وهذا القصد يشترك فيه جميع الحروف اه على انه يمكن دعوي المسامحة في عد هذا المعنى من معاني اللام والمراد انه يحصل بها لا انه مدلول لها لكن يرد انه كان يلزم عد التعدية العامة من معاني كل حرف حيث لا يظهر والا فما وجه خصوصية اللام قوله (والظرفية استبن بباوفي) أي اطلب بيانها والدلالة عليها وفسره الشاطبي باعرف وفي هي الاصل في الظرفية والظرفية اما حقيقية حيث كان للظرف احتواء والمظروف تحيز نحو الدراهم في الكيس ومجازية اذا فقد الاحتواء نحو زيد في البرية أو التحيز نحو في صدر فلان علم أو فقدا

فالهيتها عن ذي تمائم مغيل
ومثال الجر بها مضمرة دون الواو والفاء وبل قول الشاعر
رسم دار وقفت في طلله * كدت اقضي الحياة من جلله وقد فهم هذا من قولي ودونهن جر رسم دار وفيه بانت حجة الاضمار
(وقد يجر بسوي رب لدا * حذف وفي الله يميناً عهدا)
(وهو ضعيف وبأثر كلا * يقوا قليلا ويصير سهلا)
(من بعدها أولي وقطع الهمز قد *

يغني وتعويض بذاك يعتمد) (وقد يجر دون تعويض ومن * ينصبه حينئذ فما وهن) قالوا في اليمين ها الله باثبات الف ها وحذفها وآلله بهمزة ممدودة كهمزة الاستفهام وخفضوا ومنه قراءة بعض القراء ولا نكتم شهادة آلله بالتنوين والمد والخفض ومن النحويين من ينسب الخفض الى حرف الجر المحذوف ومنهم من ينسبه الي المجموع عوضاً وقد يستغنون عند الحذف بقطع الهمزة كقول بعضهم افالله لافعلن وربما جر هذا الاسم دون تعويض والمعروف حين لا يعوضون النصب كما يفعل بغيره حين يحذف الجار كقول الشاعر اذا ما الخبز تادمه بملح * فذاك أمانة الله الثريد فلهذا

قلت ومن ينصبه حينئذ فما وهن أى ما ضعف رأيه (وبعد كم مجرورة جر بمن * محذوفة في غير اخبار قمن) (والنصب جوز فهو اصل كبكم * فقيه او فقيهاً اعتنى الحكم) لما ذكرت حذف الحرف المجرور به الله محلوفا به رأيت ان اردف ذلك بما يماثله في الحذف الذي لا يقتصر فيه على المسموع فمن ذلك حذف من بعد كم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جر كقولى بكم فقيه اعتنى الحكم فجر فقيه وشبهه بمن مضمرة وهو مذهب الخليل وسيبويه واكثر النحويين وزعم ابن بابشاذ انه ليس مذهب المحققين ورد عليه ابن خروف وجعل كلامه في ذلك فاسداً وقال ﴿٣٤٨﴾ هو نص كلامهم الا الزجاج وحده فان ابن النحاس حكي عنه انه كان يجعل الخفض بكم نفسها قال ابن خروف ولا يمكن الخفض بها لانها بمنزلة عدد ينصب مميزه وذلك لا يجر مميزه باضافة فكذلك ما اقيم مقامه (ونحو مر بغلام صالح * ان لا غلام صالح فطالح) وامرر بايهم أجل ان ابي * زيد وان سعيد الموجب) (حكاه يونس وعمر قدره * وجر بعد ان بباء مضمره) حكي سيبويه مررت برجل صالح الا صالحاً فطالح والا صالحاً فطالحاً فقدره الا يكن صالحاً فهو طالح والا يكن صالحاً فقد ذلك لقيته طالحاً فنصب طالحاً على الحال وحكى ابن يونس الا صالح فطالح على تقدير ان لا امر بصالح فقد مرت بطالح واجاز امرر بايهم هو أفضل ان زيد وان عمرو على معني ان مرت بزيد وان مررت بعمرو وجعل سيبويه اضمار هذه الباء بعد ان اسهل من اضمار رب بعد الواو فعلم ان اضمار الجار في هذا النوع غير قبيح (والجر في المحذوف فاش ان تلا * مماتلا كقول بعض من خلا) (اوصيت من برة قلباً حرا) بالكلب خيراً والحماة شرا) (في نحو جيء بعمرو اوزيد ولو * كليهما الباء بعدلو فيه نووا)

مما نحو في نفسه علم وتكون الظرفية مكانية وزمانية ومقتضي ما تقدم ان الزمانية لا تكون حقيقية فليتأمل وقد اجتمعت المكانية والزمانية لفي في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين ومثال مجيء الباء للظرفية مع المكان ولقد نصركم الله ببدر وهو كثير ومثال مجيئها للظرفية مع اسم الزمان نجيناهم بسحر وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل فاسر باهلك بقطع من الليل الي غير ذلك فلا وجه لقول بعضهم لم ار من مثل لذلك ومثاله ما في صحيح مسلم خرج رسول الله صلي الله عليه وسلم بالهاجرة الى البطحاء وفي بعض شروح النظم ما نصه وهل تكون الباء للظرفية المجازية قال العزيزي في قوله تعالى فتمار وبالنذر أى شكوا في الانذار قال ابن هشام لا اعرف مجيء الباء للظرفية المجازية في غيره قال الدماميني وفي حديث المقر على نفسه بالزني أبك جنون والظاهر انها للظرفية المجازية وقد أجيز في قوله تعالى بايكم المفتون على رأي الاخفش ان الباء في

(وبعد تخصيص او الهمزي * سعيد الجر بحرف اضمرا) (كاسم باثر انطق بها وهلا * زيد لقائل لذ بعبد الاعلا) (وماسوى ذلك في الكلام * فذو شذوذ كارتقى الاعلام) اذا وقع بعد غير مجرور ومجرور بحرف عاطف عليهما جاز ان يجاء بالمجرور محذوف العامل ومنه قوله تعالى وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء ومنه قول الشاعر أخلق بذى الصبر ان يحظي بحاجته * ومدمن القرع للابواب ان يلجا وكذا قول الاخر أوصيت من برة قلباً حرا * بالكلب خيراً والحماة شرا وكذا نحو قولي جيء بزيد او بعمرو ﴿٣٤٩﴾ ولو كليهما ويجوز ايضاً في كليهما

ذلك للظرفية مع انها مجازية أى في أي طائفة منكم وفى شرح جمع الجوامع للزركشي عند عد الظرفية من معاني الباء وينبغي ان يقيد هذا بالظرفية الحقيقية والا ح يدخل مجازان في الكلام وهي كونها للظرفية والتوسع فى الظرفية اه وهذا مبنى على أمور الاول ان الظرفية في الزمان تكون حقيقية ابدا لا مجازية والا لم يتأت ذلك الثاني ان هذه الحروف المستعملة في معان متعددة حقيقة في واحد منها مجاز في غيره وليست مشتركة بينها ولا وضعت للقدر المشترك وقدم مافيه الثالث انه لا يجتمع فى الكلمة مجازان وهذه مسئلة نفيسة افردناها برسالة بينا فيها ان الاجتماع له صور وان السعد ادعي فى التلويح ان اجتماع مجازين فى كلمة ليس احدهما مرتباً على الاخر باطل باتفاق وصاحب جمع الجوامع صحح الجواز ومثلوه بقولك والله لا اشترى وتريد الشراء بالوكيل والسوم واما المجاز في المرتبتين فكثير وقد ذكره في الاسلام في مواضع وعبر عنه بقوله ومن مجاز المجاز وذكره العز فى مجاز

ونحوه النصب باضمار ناصب والرفع باضمار فعل رافع ذكر هذا الاصل الاخفش في المسائل قال ويقال مررت بزيد فيقول ازيد ابن عمرو ويقال جئت بدرهم فتقول هلا دينار قال وهذا كثير هذا نصه قلت ومثل ازيد ابن عمرو بعد قول القائل مررت بزيد قولك لمن قال انطق بكلمة اسم ام فعل ومثل قولك لمن قال جئت بدرهم هلا دينار قولك لمن

قال لذ بعبد الاعلي هلا زيد واشرت بقولى وما سوى ذلك الى نحو قول الشاعر وكريمة من آل قيس الفته * حتى تبذخ فارتقى الاعلام اراد فارتقى الي الاعلام فحذفت الي وابقى عملها دون دليل وما فى القسم يأتي ان شاء الله تعالى (والفصل بين حرف جر والذي * جر به لدي اضطرار احتذي) (كقوله في اليوم عمرو بعد لا * خير وباخرق الهبوع نقلا) المشهور الفصل بين المضاف والمضاف اليه وكما فصل بين المضاف والمضاف اليه فصل بين حرف الجر والمجرور به الا انه قليل ومنه قول الشاعر انشده ابو على ان عمراً ولا خير في اليوم عمرو * وان عمراً مكثر الاحزان ففصل باليوم مع في وعمرو وقال الفرزدق

وانى لاطوي الكشح من دون ما انطوى * واقطع بالخرق الهبوع المزاحم ارادوا قطع الخرق بالهبوع المزاحم والهبوع البعير المساد عنقه في السير والمزاحم الذى يخبط بقوائمه وحكي الكساءي في الاختيار الفصل بالقسم بين حرف الجر والمجرور نحو اشتريته بوالله درهم اراد بدرهم والله اعلم

﴿ باب المقسم ﴾ (جملة اسمية او فعليه * للقسم اجعل قاصد الاليه) (نجو على عهده واقسم * به وجملة الجواب تختم) (وان تكن من جمل الاسماء * مثبتة فاللام قبل جاء) (او ان نحو قسم الله لذا * اوانه بر بعيد من اذا) وان تصدر ﴿٣٥٠﴾ بمضارع ثبت * مستقبلا فالنون اياه تلت) (واللام قبل

وهي وحدها ترد * مع حرف تنفيس وان حال قصد) (او قارنت معموله كلالي من قبل تحشرون ذو الله تلا) (افرادها في غير ذي شذ وفي * مرة اثارن بالنون اكتفي) القسم جملة يجاء بها لتوكيد جملة وترتبط احداهما بالاخري ارتباط جملتي الشرط والجزاء وكلتاهما اسمية وفعلية والمؤكدة هى الاولى والمؤكدة هي الثانية وهى المسماة جوابا ولذلك قلت

القرآن والسيوطي في الاتقان فلاحاجة للاطالة بامثلته ومنها ما هنا وكذا تعدد جهة المجاز كما في قوله تعالى يذرأ كم فيه فان في كم تغليب العاقل على غيره والمذكر على المؤنث * (تنبيه) * لكون الباء تاتي للظرفية يجوز زيد بمصر بدار فلان ويمتنع العكس وذلك لان الباء بمعنى في ولا يعمل عامل واحد في ظرفي مكان الا على جهة البدل ولا يصح ابدال العام من الخاص بخلاف العكس الا ان يجعل بمصر حال من الدار كما قالوا في قوله ليث مذل هزبر عند خيسته بالرقمتين عند ظرف لمذل أو نعت له متعلق بمحذوف وفيه ضميره وبالرقمتين ظرف على الثانى حال على الاول من الهاء في خيسته أي كائنا بالرقمتين قوله (وقد يبينان السببا) قد للتحقيق لا للتقليل فلا يقتضى كلامه ان السببية في الباء اقل من الظرفية وهو ممنوع ولا ينافي التحقيق في في مع قلة السببية فيها كما قال الشاطبي فليتأمل قوله (بالباء استعن) ذكر للباء أربعة معان بالاصالة وثلاثة بالنيابة ودل عليها بقوله

وجملة الجواب تختم وجملت على عهده مثالا للجملة الاسمية واقسم به مثالا للجملة الفعلية ومثل ونبهت على ان جملة الجواب ان كانت اسمية مثبتة لزمها اللام او ان نحو والله لزيد ذا او لعمرك انه بعيد من اذا ثم نبهت على ان جملة الجواب ان صدرت بفعل مضارع مثبت مستقبل صاحب اللام واحد نوني التوكيد كقوله تعالى ولئن لم يفعل ما آمره ليسجنن وليكونا من الصاغرين ثم نبهت بقولى وهي وحدها ترد على ان اللام ينفرد مع ما قارن حرف التنفيس كقول الشاعر فوربي لسوف يجزى الذي * اسلفه المرء سيئا أو جميلا ومع ما اريد به الحال نحو والله لاظنك قاصداً ومع معمول ما قدم معموله كقوله تعالى ولئن

متم أو قتلتم لالى الله تحشرون وكقول الشاعر قسما لحين تشب نيران الوغا * يلفي لدي شفاء كل غليل
وذو من قولى ذو الله تلا بمعني الذي ثم أشرت بقولي افرادها في غير ذي شذ الى ان انفراد اللام اذا
لم يكن المضارع مقترنا بحرف تنفيس ولامقدما معموله ولامرادا به الحال شاذ وكذلك انفراد النون فمن
انفراد اللام شذوذاً قول الشاعر تال ابن اوس خلفة ليردني * على نسوة كانهن مقانث وانشد الفراء في
كتاب المعاني لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربى ان بيتي واسع ومن انفراد النون قول الاخر
وقتيل مرة اثارن فانه * فرغ وان اخاكم لم يثاري ﴿٣٥١﴾ (والماضي مثبتاً مصرفا يلي * لقد كذا ربما

ومثل كذا وتقدم انها تكون للظرفية وللسببية فهذه تسعة وتقدم في فصل ما
ان الاخبار تزاد فيها الباء في مواضع فتكون للتاكيد فتلك عشرة كاملة ولم
يذكر الناظم في التسهيل باء الاستعانة بل ادرجها في باء السببية واعترضه
أبو حيان بان اصحابنا فرقوا بينهما بان باء السببية هي التي تدخل على الفعل نحو
مات بالجوع وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل
ومفعوله الذي هو آلة نحو كتبت بالقلم قوله (وعد) قال الناظم في شرح
التسهيل هي القائمة مقام همزة النقل في ايصال معنى الفعل اللازم الى المفعول
به نحو ذهب الله بنورهم واذهب سمعهم وتسمي باء النقل واعترضه أبو
حيان بانها وردت مع المتعدى نحو صككت الحجر بالحجر دفعت بعض
الناس ببعض فالصواب قول من قال هي الداخلة على الفاعل فتصيره مفعولا
ليشمل المتعدي واللازم وغلط في المثالين لان الباء دخلت فيهما على ما كان
مفعولا والمغلط غالط بل انما دخلت على ما كان فاعلا والاصل دفع بعض

ايضاً ولى) (اولبما واللام
حسب قد ترد * وافردت حتما
لتصريف فقد) (او سبق
معمول وقد يعرا لدا * طول
كلام مع تصرف بدا)
(ويكتفي بقد كقد افلح من *
وذا بلا استطالة غير حسن)
(وقد يلى مضارع قد او بما *
او ربما اذا مضياً افهما)
(وان يك الجواب منفياً فلا *
توقعه الا بعد ما وان ولا)
(والماضى لفظا آتياً معنى نفى *

باخوى ما وبما قد ينتفي) (وحذف ما ينفي المضارع اشتهر * ومع سواه دون لبس ذا ندر) (ومع حذف
قسم ذا يحذف * نافي مضارع بحيث يعرف) (وشذ لن ولم جوابا ولما * نفياً وترك اللام في النثر الزما) اذا
صدرت جملة الجواب بفعل ماض متصرف مثبت فحقه ان يقترن باللام وقد كقوله تعالى تالله لقد آثرك
الله علينا وباللام وربما كقول قيس العامري لئن نزحت دار ليلى لربما * غنينا بخير والديار جميع او باللام
وبما بمعنى ربما كقول عمر ابن ابي ربيعة فلئن باد اهله لبما كان يوهل ثم نبهت بقولى واللام حسب قد
ترد على ان الماضى المجاب اي اذا كان مثبتاً متصرفا قد يقرن باللام وحدها كقوله تعالى ولئن ارسلنا

ريحا فرأوه مصفرا فظلوا من بعده يكفرون وكقول امرأة من الصحابة رضى الله عنها فوالله لنزول رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الصبح فاناخ ثم نبهت بقولي وافردت حتما لتصريف فقد على وجود انفراد اللام لعدم تصرف الفعل الماضي كقول الشاعر لعمري لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره * اذا الحرب اصلت لظاها رجالا وعلى وجوب انفرادها لتقدم معمول الفعل كقول أم حاكم الطاءي لعمري لقد ما عضني الجوع عضة * فالبت الا امنع الدهر جائعا ثم اشرت بقولي وقد يعرا الدي طول كلام مع تصرف بدا الي نحو قوله تعالي قتل اصحاب الاخدود ثم اشرت الى اقترانه ﴿٣٥٢﴾ عند الاستطالة بقد وحدها كقوله تعالي قد افلح

من زكاها ولو جيء دون استطالة بفعل ماض مجرد كقتل او مقرون بقد وحدها كقد افلح لم يحسن ثم قلت وقد يلي مضارع قد او بما او ربما اذا مضيا افهما فاشرت بذلك الى قول الشاعر

لئن امست ربوعهم يبابا * لقد تدعوا الوفود لها وفودا

والي قول عمر ابن ابي ربيعة

فلن تغير ما عهدت واصبحت * صدقت فلا بدل ولا ميسور

لما تساعف في اللقاء وليها * فرح بقرب مزارها مسرور والي قول مطيع ابن اياس فانها

فلئن صرت لاتحير جوابا بالما * قد ترا وانت خطيب فلما انتهى الكلام على الجواب المثبت اخذت ابين الجواب المنفي فنبهت على انه لاينفي الا بما او ان اولا ولا فرق في ذلك بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية الا ان الاسمية اذا نفيت بلا وقدم الخبر او كان المخبر عنه معرفة لزم تكرارها في غير الضرورة نحو والله لا زيد في الدار ولا عمرو لعمري لا اناهاجرك ولا مهينك ثم قلت والماضي لفظا آتيا معنى نفى باخوي ما وبما قد ينتفى فنبهت على قولهم تالله لا زرتك ووالله ان كلمتك بمعنى لا ازورك وان اكلمك ومن الاول

الناس بعض وصك الحجر الحجر بتقديم المفعول لان المعنى ان المتكلم صير البعض الذي دخلت عليه الباء دافعا للبعض المجرد عنها لكن قول ابي حيان الاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر ليس بجيد لانه قدم الفاعل فاوهم كون الباء دخلت على ما كان مفعولا ومذهب الجمهور ان باء التعدية لا تقتضي مصاحبة المفعول في الفعل خلافا للمبرد والسهيلي والزمخشري ورد عليهم بقوله تعالى ذهب الله بنورهم والله سبحانه لا يوصف بالذهاب مع النور وأجيب بانه يجوز على معني يليق به كما وصف نفسه بالمجيء في وجاء ربك أو ان كلامهم محمول على ما لا مانع فيه هذا والتعدية المذكورة من خواص الباء كما صرح به الرضى وغيره بخلاف التعدية بمعنى ايصال معني الفعل الى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التي ليست بزائدة ولا في حكمها فلا حاجة لقول الخفيد فان قلت اليست الباء للتعدية في بقية المواضع قلت بلي ولكنها تمحضت في هذا الموضع للتعدية ولم تفد غيره بخلاف بقية المواضع

قول الشاعر ردوا فوالله لاذدنا كم ابدا * ما دام فى ماثنا ورد لنزال ومن الثاني قوله تعالى ان امسكها من احد من بعده واشرت بقولي وبما قد ينتفي الي قوله تعالي ما تبعوا قبلتك بمعني لا يتبعون وجعل الفراء هذا من اجراء لئن مجري لو كما اجريت مجراها في ولئن ارسلنا ريحاً فراوه مصفراً لظلوا من بعده يكفرون ثم نبهت على استشهار حذف ما ينفى المضارع ﴿٣٥٣﴾ نحو والله اقوم بمعنى والله لا اقوم

فانها افادتهامع شيء آخر فلذلك افرد معنى التعدية وجعل قسما على حدة اه وكانه لم يفرق بين التعدية الخاصة والعامة لان ما ذكره يقتضى ان المراد بقولهم من معاني الباء التعدية التعدية العامة والا لم يتجه ماذكره وانما يحتاج للسؤال والجواب فى عد التعدية من معاني اللام كما اسلفناه اذ لم يثبتوا لها التعدية الخاصة مع ان فيه ماعلمت فتدبر قوله (عوض) لم يشرطه الشارح البتة ولا ذكره من معانى الباء وكانه ميل الى انه تكرار مع البدل وبذلك اعترض أبو حيان الناظم وجري عليه الهوارى وفرق الشهاب بينهما بان المراد بباء التعويض ماوقع فيه مقابلة شيء بشيء بان يدفع شيء من احد الجانبين ويدفع من الجانب الاخر بشيء في مقابلته والمراد بباء البدل ان يختار احد الشيئين على الاخر بحيث لا يسد الاخر عنده مسد الاول ولا يكون هناك دفع ومقابلة من الجانبين قوله (ومثل مع) قال الشهاب لايخفى انه لا يمكن مرادفة الحرف للاسم لتباين معناهما فلا تمكن مرادفة الباء لمع ففي العبارة مسامحة والمراد المماثلة في الجملة وان معني الباء المصاحبة الجزءية من حيث انها حالة لغيرها وآلة لتعرف حال الغير ومعني مع المصاحبة الكلية الملاحظة قصدا وبالذات على قياس ماقالوه في الابتداء اذا كان

وجاز ذلك للعلم بان الاثبات غير مراد لانه لو كان مرادا لجيء باللام والنون فقيل والله لاقومن واذا لم يرد اثبات تعين كون النفي مرادا اذ لا بد للكلام من احدهما ومن ذلك قوله تعالى تالله تفتؤا تذكر يوسف اي لا تزال تذكر ثم اشرت بقولي وما سواه دون لبس ذا ندر الى ان نافي غير الماضى قد يحذف اذا دلت قرينة على ارادة النفى كقول امية بن ابي عائذ الهذلى

فان شئت آليت بين المقام * والركن والحجر الاسود
نسيتك ما دام عقلى معي *

﴿٤٥﴾ امد به امد السرمد اراد لا نسيتك فحذف النافى لان المعني لا يصح الا بتقديره ولانه لو اراد الاثبات لقال لقد نسيتك وقد يحذف ايضاً نافى الجملة الاسمية اذا لم يستقم المعني الا بتقديره كقول عبد الله ابن رواحة رضى الله عنه فوالله ما نلتم ولا نيل منكم * بمعتدل وفق ولا متقارب اراد ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل فحذف ما النافية وابقي ما الموصولة وجاز ذلك لدلالة الباء الزائدة في الخبر ولدلالة العطف بولا وهذا البيت وبيت امية غريبان ثم اشرت بقولى ومع حذف قسم قد يحذف الى انه

قد يجمع بين حذف القسم وحذف ما في الجواب كقول النمر بن تولب وقولي اذا ما اطلقوا عن بعيرهم * يلاقونه حتى يئوب المنخل اراد والله لا تلاقونه فحذف القسم وحرف النفي ثم نبهت على ان جواب القسم قد ينفى بلن ولم وذلك في غاية الغرابة وشاهد الاول قول ابي طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم والله لن يصلوا اليك بجمعهم * حتى ﴿٣٥٤﴾ اواري في التراب دفينا وشاهد الثاني ما حكى الاصمعي قال قلت لاعرابي الك بنون قال نعم وخالقهم لم يقم عن مثلهم منجبة ثم اشرت بقولي ولما نفى وعطفه على ما شذ من نفي الجواب بلن ولم الا ان الجواب المنفي حقه ان يكون بغير لام فان جاءت اللام في بعض المواضع حكم بالشذوذ وخص بالضرورة فلذلك قلت وترك اللام في النثر الزما ومن شواهد ذلك قول مسعود بن بشر اما والذي لو شاء لم يخلق النوي * لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي قال ابن برهان بعد انشاده لما اغفلت شكوك فاصطنعي فكيف ومن عطائك جل مالي شبهها بما الموصولة فلذلك ادخل عليها اللام (وقد يجئ بين قيل نفيين القسم * وربما استغنوا بما قبل ارتسم) (وقد يكون مثبتاً جواب ما * اولي لا نافي ما تقدما) (أو زائداً مؤكدا وقيل في * لا اقسم الوجهان فاقف ما اقتفي) (وناب عن اقسم منصوبا قسم * وشبهه كذا القضا بذا اتسم) (واستعملوا كذلك اليقينا * والحق والندر راوا يمينا) (ولك او على في الايمان * قل رافع الله اوالرحمان) (وكثر استغناؤهم بعلما * وشبهه وخفت جاء قسما) (كذاك عاهدت ووائقت وما * سواهما

معنى للفظ الابتداء واذا كان معني لمن وكذا يقال في قوله الانثي وقد تجيء أي عن موضع بعداه وقوله على قياس ما قالوه في الابتداء الخ لا يخلوا عن نظر لانه يوهم تخصيص القول بالابتداء وما قالوه عام في جميع معاني الحروف ولا مزية للابتداء على المصاحبة وغيرها وقائل ذلك بطريق الاصالة انما هو السيد السند عليه رحمة الله الصمد وعلي سلفه الى الابد في حواشي المطول والقطب وحاصل ما حققه ان معاني الحروف جزئية غير ملحوظة بطريق القصد ولذا كانت الالفاظ الدالة عليها حروفا ومعاني الاسماء كلفظ الابتداء والتبعيض كلية ملحوظة قصداً ولذا كانت اسماء وكان ينبغي للشهاب ان يقول بدل قوله على قياس الخ كما حققه السيد في معاني الحروف وبه فارقت الاسماء هذا وقال الشاطبي ان ظاهر قوله ومثل مع ومن وعن بها انطق يقتضي انه قياس مع انك لا تقول جعلت بزيد رفيقا بمعني معه ولا وضعت درهمي بالدراهم بمعنى معها ولا اعترضت بفلان بمعنى عنه ولا انفقت بالدراهم تريد منها واجاب بما ملخصه انه يمكن انه قصد القياس بالنسبة للمواضع التي تصلح فيها هذه الاحرف لانها فروع عما هي بمعناه فانحطت عنه * (تنبيه) * اذا استعملت الباء بمعني عن فهل تختص بالسؤال

اونال قربانهما) قد يقصد المقسم توكيد نفي المحلوف عليه فيوقع القسم بين نافيين كقول بعض الطائيين

اخلاى لا تنسوا مواثيق بيننا * فاني لا والله ما زلت ذاكرا وقد يستغني بالنافي المتقدم عن القسم

عن النافي المباشر للجواب كقول المتنخل فلا والله نادى الحي صنفي * هدوا بالمساءة والقلاط اراد ما

نادي فحذف ما واستغني عنها بلا التي قبل القسم والى ﴿٣٥٥﴾ هذا اشرت بقولي وقد يجئ بين نفيين

قيل تختص به وقيل لا تختص بدليل يسعى نورهم بين أيديهم وبايمانهم ويوم تشقق السماء بالغمام فانظر المغنى قوله (علي للاستعلا) أى لتبيين ان شيئاً تفوق واستعلى مابعد على نحو زيد علي السطح أو حكما ومجازاً نحو عليه دين فالدين للزومه وتحمله كانه ركب عليه أو حمل علي ظهره فكانه فوقه قوله (بعن تجاوزا عنا من قد فطن) أي لمجاوزة شئ وبعده عما ذكر بعد عن بسبب مايتعلق هو به تقول رميت السهم عن القوس يعني ان السهم جاوز القوس بسبب الرمي واخذ العلم عنه أى العلم جاوز المعلم بسبب الاخذ وعلي طريق ذلك يقال فى رضي الله عنك معناه ان المواخذة بعدت عن المجرور بسبب الرضاء ويمكن ان يقال فسئل به خبيراً ان المسئول عنه كانه تجاوز المسئول بسبب السؤال قوله (وبها التعليل قد يعني) صرح فى شرح الكافية بان دلالتها علي التعليل كثيرة وقد يقال انه مخالف لقوله قد يعنى الا ان يقال قد للتحقيق ومن العجب ان هذا البيت برمته في متن الكافية قوله (وزائداً) عبارة التسهيل وقد تزاد ان من اللبس ومثله شراحه بقوله تعالى ليس كمثله شئ وقيل الزائد مثل وقيل مثل بمعنى الصفة فلا تزاد وانظر هل يشكل اشتراط امن اللبس بالتمثيل بالاية مع هذه الاحتمالات فيها الا

القسم وربما استغنوا بما قبل ارتسم ثم قلت وقد يكون مثبتاً جواب ما اولى لانافى ما تقدما فنبهت بذلك على مثال قول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه فلا وابي لناتيها جميعا * ولو كانت بها عرب وروم كانه قال فلا ندعها ثم قال وانى لناتيها جميعا وفيه شاهد على الاستغناء باللام عن نون التوكيد وقيل في لا من فلا اقسم بمواقع النجوم وشبهه انها نفي لقول الكافرين المخالفين لما اقسم عليه بحذف المنفى وبقي حرف النفي كما يفعل في الجواب وقيل لا زائدة

للتوكيد ولا يمنع من ذلك التقديم لان ماقبل ومابعد في حكم جملة واحدة ثم نبهت على ان فعل القسم قد ينوب عنه لفظ القسم واليمين والالية والقضاء واليقين والحق وغير ذلك فمن نيابة لفظ القسم قول الشاعر

قسما لاصطبرن على ماسمتني * مالم تسومى هجرة وصدودا ومن نيابة اليمين قول زهير يميناً لنعم السيدان وجدتما * على كل حال من محيل ومبرم ومن نيابة الية قول رجل من طيئ اسلامي الية ليحقن بالمسيئ اذا ما * حسب الناس طرا سوء ما عملا ومن نيابة القضا ما حكى ثعلب عن من يثق به ان العرب تنصب قضاء

الله وتجعله قسما ومن نيابة اليقين ما انشده ابو علي من قول الشاعر ويقيناً لا شربن بماء * وبرود فعاجلا ويليه ومن نيابة الحق قوله تبارك وتعالي فالحق والحق اقول لاملان جهنم منك وممن تبعك منهم اجمعين واشرت بقولي والندر راوا يمينا الي قول الشاعر على الى البيت المحرم حجة * اوافي بها ندراً ولم اتتعل نعلا لقدمنحت ليلي المودة غيرنا * وان لهامنا المودة والبذلا ﴿٣٥٦﴾ واشرت بقولي ولك او على في الايمان قل رافع الله او الرحمان الي قول الشاعر لك الله لا الفي لعهدك ناسيا * فلا تك الا مثل ما انا كائن والى قوله نهي الشيب قلبي عن صبا وصبابة * الا فعلي الله اوجد صائبا والي قول ابن ابي ربيعة لقد جليتك العين اول نظرة * فاعطيت مني يا ابن عمي قبولا اميرا على ماشئت مني مسلطا * فسل فلك الرحمان تمنع رسولا * ومن استغنائهم عن القسم بعلم قول ظريف بن اسد القيسي اني علمت علي ما كان من خلق * لقد اراد هوان اليوم داوود ودخل تحت هذا وشبهه قوله تعالي نشهد انك لرسول الله فانه جار مجري نقسم وكذلك قال بعد ذلك اتخذوا ايمانهم المعربون جنة وفي الحديث امرت بالسواك حتي خفت لادردنّ فاجري خفت مجري القسم ومن اجراء عاهدت وواثقت مجري اليمين قول الشاعر اري محرزا عاهدته ليوافقن * فكان كمن اعزيته بخلاف وقال في واثقت واثقت صية لا تنفك ملغية * قول الوشاة فما الغت لهم قيلا ويشارك قولي وما ساواهما أونال قربا منهما قوله تعالي واذ اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم واذ اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب لتبيننه للناس

ان يقال مثال الاحتمالات واحدا ويقال اذا صح ارادة كل لم يضر الاحتمال

(تنبيهات) (الاول) من زيادتها كما قال الاخفش او كالذى مر وجعل الذي عطفا على الذي حاج واجاز أبو علي كونه عطفا على المعنى أي ارايت كالذى حاج أو كالذى مر فلا زيادة (الثاني) اكثر ما تزاد قبل مثل أو امثال نحو ليس كمثله شيء وحور عين كامثال وقد تزاد بعد مثل نحو فصيروا مثل كعصف وقد بين في المغني كونها الزائدة لا مثلا وبدونهما نحو فيها كالمقق (الثالث) جعل ابن عصفور في باب الضرائر من شرح الجمل زيادة الكاف من جملة الضرائر مع تمثيله لها هنالك بقوله تعالى ليس كمثله شيء ومع تفسيره الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة وهذا غفلة كبيرة منه قوله (واستعمل اسما فاعلا) نحو وماهداك الي ارض كعالمها وقوله ولن ينهى ذوي شطط كالطعن قال ابن هشام لا يقال التقدير شيء كالطعن كما قيل في ودانية ان التقدير وجنة دانية لان حذف الموصوف وانابة الصفة عنه قبيح والوجه في دانية عطفه على متكئين اه وفيه نظر وقد صرح في بحث الحذف من المغني بان الموصوف يحذف وذكر في الباب السادس ان التحقيق ان حذفه انما يتوقف على وجدان الدليل لا على اختصاص بجنسه كما يقول

وتقاسموا بالله لنبيتنه واهله (ويحذف الفعل فينصب ما حلف * به وما به يجر قد عرف) (والباء اصل وارق لله ومن * ابي يمينين ومن ربي زكن) (والله في اليمين جره اشتهر * عنهم اذا ما عوضوا عن حرف جر) (همزة الاستفهام أوها مثبتا * الفها أو مسقطا وقداتي) (عنهم فالله هالله وها * الله كل نقله ما ان وها) (وما به علق خافض القسم * وحذفه الامع البا ملتزم) ﴿٣٥٧﴾ (وحذف احدي جملتي ذا الباب قد

المعربون فيجوز عندهم رأيت كاتبا ويمتنع رأيت طويلا لان الكتابة خاصة بجنس الانسان واسما لكان نحو لو كان في قلبي كقدر قلامة * فضلا لغيرك ما اتتك رسائلي ومجرورة كقوله يضحكن عن كالبرد قال الشهاب يحتمل ان مجرور عن محذوف موصوف بكالبرد أي سن كالبرد فلا يستشهد به واقول مثل ذلك محتمل في قوله كعالمها أي أحد كعالمها وفي قوله كقدر قلامة أي شئ كقدر قلامة والجواب عن ذلك في الجميع ان الاصل عدم الحذف والاحتمال البعيد لا ينافي الدليل المقصود به الظن وهذا احسن من جواب ابن هشام السابق لما عرفت هذا ولما قيد اسمية عن وعلى بوجود من علم ان اسمية الكاف لا تتقيد بذلك (فرع) مازيد كعمرو لا شبيها به ان نصبت شبيها فاما عطف على الكاف على انها اسم أو على محل الجار والمجرور ان جعلتها حرفا فان خفض المعطوف فقد نفي ان يكون كشبيه عمرو فاثبت له شبيها وان زيدا لا يشبهه ولا يشبه من يشبهه كذا قال س والاخفش واجاز الفارسي ان لا يكون اثبت له شبيها وذلك علي زيادة الكاف وقال الاخفش اذا نصبت لم تثبت به شبيها وهذا الذي قاله نص س قال ابن هشام ولينظر في فائدة النصب فان قولك مازيد كعمرو ينفي المشابهة فكيف جاز ولا

شاع لدي امر التباس واطرد) لما كان القسم مستطالا لتضمنه جملتين كثر تخفيفه تارة بحذف الجملة الاولي وتارة بحذف الجملة الثانية وتارة بالاقتصار على بعض الجملة الاولي وتارة بالاقتصار على بعض الجملة الثانية فمن الاقتصار على بعض الجملة الاولى قسما لافعلن والاصل أقسم قسما ثم حذف الفعل وناب اسم المصدر عنه وكذلك يحذفون الفعل ويدعون المحلوف به مجرورا بأحد الحروف المستعملة في القسم وقد يحذفون الجار ويبقي عمله في الله خاصة بضعف ان كان الحذف بلا عوض

وبغير ضعف ان كان بعوض فان حذف الفعل ولم ينو حرف الجر نصب المحلوف به كائنا ما كان فمن ذلك قول الشاعر اذا ما الخبز تادمه بلحم * فذاك امانة الله الثريد ومثله قول الاخر لا كعبة الله ما هجرتكم * الا وفي النفس منكم ارب واشرت بقولي وما به يجر قد عرف الي الواو والتاء والباء واللام ومن ثم قلت والباء اصل ولكونها اصلا فضلت بثلاثة أمور (احدها) التعلق بفعل ظاهر او مضمر (والثاني) دخولها على كل محلوف به (والثالث) استعمالها في الطلب وغيره والواو بدل منها والتاء بدل من الواو ومن

دخول الباء على ضمير المحلوف به والفعل ظاهر قول الشاعر بك رب اقسم لا بغيرك لا ارى * ابدا آموالي غير من والاك ومن دخولها على الضمير والفعل مضمر قول الشاعر رأبرقا فاوضع فوق بكر * فما بك ما اسال ولا اغاما ودخولها على ظاهر والفعل ظاهر كثير كقوله تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم ومن تعلقها بفعل مضمر قوله تعالي فبعزتك لاغوينهم ﴿٣٥٨﴾ اجمعين ومن دخولها في القسم الطلبي قول الشاعر رق

بعمركم لاتهجرينا * ومنينا المني ثم امطلينا ولقرب الواو من الاصل فضلت على التاء بان جر بها كل ظاهر محلوف به وبعد التاء من الاصل لم يجر بها الا اسم الله تعالى وقد يجر بها الرب وقيل لا يجر بها الرب الا مضافا الي الكعبة وجروا المحلوف به في التعجب باللام كقولهم لله لا يؤخر الاجل بمعني تالله ومنه قول الشاعر لله يبقى على الايام منتقل جوز * السراة رباع سنه غرد ويروي تالله وقالوا أيضاً في القسم من ربي انك لاشر واجازوا ضم ميم من هذه وزعم

شبيها وهو بتقدير ولا هو شبيها قوله (وعلي) ينبغي ان يكون من اسميتها ما اذا قيل اللهم حوالينا لا علينا ليعطف ظرف على ظرف واما في الحديث فانه بالواو علي معني ولا تنزلها علينا فيكون العاطف الواو والمعطوف جملة قوله (من اجل ذا عليهما من دخلا) ظاهره ان اسميتهما لا تتقيد بدخول من عليهما ولا انهما لا يجران بغيرها لانه جعل ذلك شاهدا علي الاسمية لا ضابطا لها قال ابن هشام وهو كذلك فاذا قلت زيد على السطح وسرت علي البلد احتمل الاسمية والحرفية واذا دخلت من تعينت الاسمية وسمع جر عن بعلي في قوله علي عن يميني مرت الطير سنحا وظاهر عبارة ابن الحاجب انهما لا يستعملان اسمين الا مع الجر بهما فلا يقعان مضافين ولا مسندين وهو قضية كلام التوضيح واعلم ان عن اذا استعمل اسما لزم الاضافة بخلاف على فانه يجوز قطعها عن الاضافة كقوله باتت تنوش الحوض نوشا من علا * نوشا به يقطع احواز الغلا وان من الداخلة عليهما زائدة وقيل لابتداء الغاية قوله (ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا) وهما مبتدآن وساغ الابتداء بهما لانهما معرفتان بمعني الامد أو المدة وقيل خبران ومعناهما بين وبين مضافين فمعني ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان وقيل هما ظرفان وما بعدهما فاعل

بعضهم ان من مختصر من ايمن وليس بصحيح لانه لو كان كذلك لم يله الرب ولم تسكن نونه ولما كان اقسامهم باللام اكثر من غيره خص في القسم بدخول التاء عليه ويحذف جاره بغير عوض قليلا وبعوض كثيراً والعوض اما همزة الاستفهام ممدودة واما قطع همزة الوصل واما هاء ثابتة الالف أو ساقطتها فيقال الله لافعلن وبالله لافعلن وهاء الله لافعلن بالمد وها الله بلا مد ومن العرب من يقول هاء الله بالمد والهمزة وهاء الله بالهمزة دون مد ومذهب الاخفش ان الجر هنا بالعوض من الحرف لا بالحرف المحذوف وتبع الاخفش

في هذا جماعة من المحققين وهو مذهب قوي لانه شبيه بتعويض الواو من التاء والتاء من الباء ولا خلاف في كون الجر بعد الواو والتاء بهما فكذا ينبغي ان يكون الجر بعد أوها بهما لا بالمعوض منه ومن النحويين من يجعل الجر بالحرف المحذوف وان كان لا يلفظ به كما كان النصب بعد الفاء والواو وحتي وكي الجارة بان المحذوفة وان كانت لازمة الحذف ولا يجوز تعليق غير الباء من خوافض القسم بفعل ظاهر بل

بفعل محذوف أى مذ كان أومذ مضي يومان واختاره الناظم وعليه يكون الكلام كلاما واحداً مشتملا على جملتين وعلى القولين قبله يكون كلامين وتكون جملة مذ لا محل لها لانها جواب سؤال مقدر تقديره على الاول ما أمد ذلك وعلى الثانى ما بينك وبين لقائه وقال السيرافي هي في موضع نصب على الحال قال ابن هشام وليس بشئ لعدم الربط قال الدماميني قلت بل هو شئ لان المعني عند بعضهم بيني وبين لقائه يومان فالرابط موجود بحسب المعني وان لم يكن موجوداً لفظا وقد يستشكل الاول فيقال ما الموجب لتقدم هذا المبتدا وهلا قيل يومان مذ كما قيل يومان أمد ذلك واجيب بانهم أجروها رافعة مجراها خافضة في انها لا تدخل الا علي الزمان والثاني بان بين زمانية فكيف يكون الشئ ظرفا لنفسه والجواب ان هذا يرد على قولنا بيني وبين لقائه يومان فما كان جوابا عن ذلك فهو جواب هنا قوله (أواوليا الفعل) قال ابن هشام لا يكون الفعل الا ماضياً لا يجوز مذ يقوم لان عاملها لا يكون الا ماضياً فلا يجتمع الماضى والمستقبل (فان قلت) جوزه علي معني حكاية الحال (قلت) منعوا من ذلك ليلا يجتمع مجازان هذا وتقدير الزمان فان المعنى مذ زمن يقوم وان كانوا اذا

يجب كون ما تعلق به مضمرا والى هذا أشرت بقولى ومابه على خافض القسم بجذفه الامع الباء ملتزم وقد عوملت جملة القسم في جواز حذف احداهما معاملة جملة الشرط واكثر ما يحذف المقسم عليه لتقدم ما هو في معناه كقوله تعالى اليس هذا بالحق قالوا بلي وربنا أو دلالة معمول بان كدلالة قوله تعالى يوم ترجف الراجفة علي لتبعثن أو نحوه واكثر ما يحذف المقسم به اذا كان المقسوم عليه مسبوقا بلقد أو مؤكداً بالنون كقوله تعالي ولقد فتنا

الذين من قبلهم فليعلمن الله (بالطلب البا اخصص كذا نشدتكا * الله أو بالله أو عمرتكا) (وعمرك الله كذا والله قد * يقال كل طلب فى ذا اعتمد) (وفيه بعد قعدك الله التحق * نصبا كذا بعد قعيدك اتفق) (والعمر ان لم يك رافعا ولم * ينصب فرفعه مع اللام انحتم) (ودونها انصب واضفه ابدا * كذا المناسبان لفظا قعدا) (وضم عينه امنع الا ان يجر * فعند ذاك الضم بالفتح استقر) قد تقدم التنبيه على ان الباء هى اصل الحروف الخافضة للقسم وان لها علي غيرها مزايا استعملها في القسم الطلبي فاشرت في هذا البيت الى ذلك ثم قلت كذا نشدتك

الله أو بالله بمعني ذكرتك الله مستحلفا ومثله عمرتك الله معني واستعمالا ان عمرتك مستغن عن الباء واصل ناشدتك الله طلبت منك بالله واصل عمرتك الله سالت الله تعميرك ثم ضمنا معنى استحلفت مخصوصين بالطلب والمحلوف عليه بعدهما مصدر بالا أو لما بمعناها أو باستفهام أو أمر أو نهى ومن ورود عمرتك قول الشاعر

عمرتك الله الا ما ذكرت لنا * هل ﴿٣٦٠﴾ كنت جارتنا أيام ذى سلم واستعملوا عمرك الله

بدلا من اللفظ بعمرتك الله كقول قيس العامري ياعمرك الله الا قلت صادقة * اصادقا أوصف للمجنون أو كذبا وكان الاصل ان يقول تعميرك الله لكن خفف بحذف الزوائد وحكي المازنى عن اعرابي عمرك الله قال أبو علي والمراد عمرك الله تعميراً فاضاف المصدر الى المفعول ورفع به الفاعل كقول الحطيئة أمن رسم دار مربع ومصيف * لعينك من ماء الشؤن وكيف وذكر الاخفش في كتابه الاوسط وجه الرفع فقال اصله اسئلك بتعميرك الله أى بان يعمرك الله وحذف زوائد المصدر والفعل والباء فانتصب ما كان مجروراً بها واما قعدك ولا الله وقعيدك الله فقيل هما مصدران بمعنى المراقبة كالحس والحسيس وانتصابهما بتقدير اقسم اي اقسم بمراقبتك الله وقيل قعد وقعيد بمعنى الرقيب والحفيظ من قوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد أي رقيب حفيظ ونظيرهما خل وخليل وند ونديد واذا كان بمعني الرقيب والحفيظ فالمعنى بهما الله تعالى ونصبهما بتقدير اقسم معداً بالباء ثم حذف الفعل والباء وانتصبا وابدل منهما الله ومن شواهد النصب بعد قعد قول قيس العامري قعدك الله قد

صرحوا بالزمان أجازوا المضارع علي حكاية الحال هذا كلام ابن عصفور وقياس من قال انها مضافة للجملة وانه لا زمان مقدر أن يجيز ذلك هكذا ظهر لي ولا اعلم فيه وقد يقال ان لها ما نعاً آخر وهو أنه ح بتاويل المصدر وتاويل الماضي أقول وقد عرفت ما في دعوي عدم جمعهم بين مجازين قوله (وان يجرا في مضي فكمن) فيه اشكال لان الزمان ان كان حالا جراه دائماً والجواب ان ذلك لتقسيم المجرور لا للشك ولا للتقسيم في الحال وشرط الماضي ان لا يعطف عليه ماض لا تقول مذ يوم الجمعة ويوم الخميس ولا العكس لانها في الماضى لابتداء الغاية كما ذكره الناظم وعلي كلامه انبني فساد هذا الفرع لان يوم الخميس يقتضى أنك لم تره يوم الجمعة ويوم الجمعة اذا ذكر اقتضى انك رأيته في أوله فيتناقض وفي الاخر أيضا تناقض واصل هذا ان ما جعل مبدأ فان الرؤية حصلت في أوله ثم استمر النفي واذا نصبت الثانى بتقدير ما رأيت فان كنت قد بدات بالمتأخر جاز لانك اخبرت بانقطاع الرؤية من يوم الخميس ثم قلت ويوم الاربعاء أى وما رأيته أيضا يوم الاربعاء وان عكست لم يجز لانه عم واما الحالان فيتعاطفان نحو مذ يومنا وليلتنا وعامنا وشهرنا أو بالعكس ويكون من ذكر خاص بعد عام أو عكسه

علمت باني * في هوالك استطبت كل معنا ومن شواهد نصب مابعد قعيد قول قيس العامري قعيدك رب الناس يا أم مالك * الم تعلمين نم ماوي المعصب وقال الفرزدق قعيدكما الله الذى اتمماله * الم تسمعا بالبيضتين المناديا ثم قلت والعمر ان لم يك رافعا ولم ينصب فرفعه مع اللام انحتم فنبهت بذلك على وجوب الرفع عند اقترانه باللام وعدم اعماله عمل الفعل كقوله تعالى لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون ثم قلت ودونها انصب فنبهت على وجوب النصب عند نزع اللام وعدم اعماله عمل الفعل كقول ابي شهاب الهذلي فان يك عمر الله ان تسليهم * باحسابنا اذا تحل الكبائر ﴿٣٦١﴾ ينبئك انا نفرج الهم كله * بحق وانا

ولا يعطف ماض على حال ولا عكسه لاختلاف معني مذ ومنذ بالنسبة اليهما فان جعلت الثاني منصوبا بتقدير فعل جاز فان كان المتقدم حالا فهو من عطف العام علي الخاص أو العكس بالعكس واما منع ابن عصفور عطف الحال علي الماضى لانه عم فمردود هذا والمراد من التى لابتداء الغاية وقال ابن عصفور انها للغاية كما فى اخذته من التابوت الا ترى ان ابتداء الاخذ وانتهاؤه التابوت قال وكذا فى المعدود نحو مذ ثلاثة أيام هي أيضا للغاية وتلخص ان الزمان بعدهما ثلاثة ماض كيوم الجمعة وحاضر ومعدود واذا وقع بعدهما عدد فقيل لا يعتد الا بالكامل فلا بد ان يكون جميع الثلاثة لم تره فيها وقيل يعتد بالناقص الاول فاذا رأيته ظهر الجمعة ثم لم تره الى ظهر الاثنين قلت مذ ثلاثة ايام وقيل يعكس فالمثال واحد وقيل يعتد بالناقصين فتقول مذ اربعة ايام والاقيس الاول لان تسمية الناقص يوما مجاز ولا يعتد بناقص الا مع يوم كامل فلا يجوز ان رأيته ظهر يوم الجمعة ثم لم تره الى ظهر

فى الحروب نساعر ثم قلت واضفه ابدا كذا المناسبان لفظ قعد افنبهت بذلك على وجوب اضافة عمر المستعمل في هذا الباب مجردا من الطلب كان أو مضمنا معناه الا ان الطلبي لا يضاف الا الي ضمير المخاطب وغير الطلبي يضاف الي الظاهر والمضمر وقعد وقعيد مثل عمر الطلبي في لزوم الاضافة الى ضمير المخاطب واليهما اشرت بقولي كذا المناسبان لفظ قعد ثم قلت

﴿٤٦﴾ وضم عينها منع الا ان يجر فمن ذلك الضم كالفتح استقر فنبهت بذلك على ان عمر المستعمل في هذا الباب يلزم في عينه الفتح وان كان في غير القسم ذا لغتين وقد روى الضم والفتح فى قول ابن ابي ربيعة اقام امس خليطنا أم سار * اسائل بعمرك أيي ذاك اختار واليه اشرت بقولى فعند ذاك الضم كالفتح استقر (وكلمر ايمن وايم وايمن * وايم أيضا وكذام ومن) (مثلثين ولهمز غيرام * في البدء فتح وانكساره زعم) (وعاريا من لام الابتدا يقل * وذا اضافة الى الله قبل) (ووافرا للكاف والكعبة قد * يضاف والحديث فيه قد ورد) (وايم الذي نفس محمد وما * ايمن ذا جمع في الاولى فاعلما) من المخصوص بالقسم ايمن المقول

فيه ايمن وايمن وليمن واحترزت بهذه القيود الثلاثة من ايمن جمع يمين فانه يستعمل قسما وغير قسم ويلزم همزته الفتح والقطع ويلزم ميمه الضم وكذا كل جمع على افعل كانعم وافلس ولجواز هذه الامور الثلاثة في ايمن المشار اليه علم ضعف قول الكوفيين انه جمع يمين اذ لو كان كما زعموا لم يجز كسر همزته ولا حذفها ولا فتح عينه كما لا يجوز في انعم ونحوه واذا انتفى كونه جمعا تعين كونه اسما مفردا مشتقا من اليمين ونبهت بقولي وكلعمر ايمن على لزومه الاضافة والرفع بالابتداء ثم ذكرت ما فيه من اللغات وهي اثنى عشر لغة ثلاث مع الوفور وهي فتح الهمزة مع ضم الميم وفتحها وكسر الهمزة ﴿٣٦٢﴾ مع ضم الميم وفتح الهمزة أو كسرها مع حذف النون وكسر الهمزة مع حذف الياء والنون والاقتصار على ميم ونون مضمومتين أو مفتوحتين أو مكسورتين والاقتصار على ميم مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة وبعض النحويين يجعل هذه الميم بدلا من الواو والتاء وبعضهم أيضا يجعل من الله بكسرتين غير ماخوذ من ايمان بل يجعلها من المستعمل في قولهم من ربي انك لاشر ولما فرغت من ذكر لغات هذا الاسم نبهت على أن استعماله عاريا من لام الابتداء يقل وان استعماله مقرونا بها يكثر كقول الشاعر

السبت ان تقول مذ يومين لان الكلام كله مجاز فلم تختلط الحقيقة بالمجاز

(تنبيهات) (الاول) ذكر في التوضيح انهما يكونان بمعنى من والى اذا كان الزمن معدودا نكرة نحو ما رأيته مذ أو مذ يومين أي من ابتداء هذه المدة الي انتهائها (الثاني) اذا وقع بعدهما ان وصلتها نحو ما رأيته مذ ان الله خلقني احتملا الاسمية والحرفية فكل من اسميتهما وحرفيتهما امانصبة أو مجرورة (الثالث) قال ابن هشام لينظر في اعراب قول الحريري لكنني مذ لم ازل ممن اذا طعم انتشر كان ممن خبر عن لكن ومذ لم ازل في نية التاخير ومعناه مذ نشأت أو مذ وجدت على سبيل المبالغة كقوله وخلقت يوم خلقت جلدا، ويبقى النظر في ازل فيقال اين خبرها وكيف تقديره ولا يمكن ان يدعي انها تامة لان تمامها لا يجوز ويقال أيضا اين العامل في مذ اذ لا يعمل فيها انتشر لان ما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله وكذا صلة الموصول لا يتقدم معمولها عليه قوله (وبعد من وعن وباء زيد ما) اعلم ان ما ترد على خمسة وعشرين

فقال فريق القوم لما نشدتهم *نعم وفريق ليمن الله لا ندري وايضا يضاف في لغاته كلها الي الله ولا يضاف الي غيره منقوصا الا ماندر في حديث النبي صلي الله عليه وسلم من كلامه في الصحيحين وايم الذي نفس محمد بيده لو قال ان شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرسانا اجمعون واضيف غير منقوص الى الكعبة والى كاف الضمير كقول عروة بن الزبير رضى الله عنهما ليمنك لئن ابتليت لقد عافيت وقولى وما ايمن ذا جمعا في الاولى فاعلما نبهت به على ان فيه قولين احدهما انه جمع يمين والاخر انه مفرد مشتق من اليمين وهو

الصحيح وقد تقدم الاستدلال علي صحته والله اعلم (وجير اوجير ينوب عن قسم * كذا ينوب عنه ايضا لاجرم) (وبجواب سابق من شرط او * يمين استغنوا وربما اكتفوا) (بما لشرط وهو نال قسما * ومطلقا تغليب شرط حتما) (في جملة قدم فيها ذوخبر * نحو الفتي والله ان يقصد يبر) (وبجواب القسم اغني ان وصل * بالفاء بعد الشرط حتما ذا فعل) (وصاحب الاصول ذا الفا جعلا * تقديرها كلفظها مؤولا) (وبجواب لو ولولا استغنيا * حتما اذا ما تلوا او تليا) (وقد يرا نحو لقد فعلت من * بعدهما من بعد اقسام يعن) (ولام نحو لئن اثر القسم * سموا مواطئا ولم يلتزم) (وزيد دون

وعشرين نوعا منها ان تكون مسلطة وهي التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل وهي الداخلة علي حيث واذ فانه لا شرط فيهما فبدخولها تصيران شرطين ومنها ان تكون كافة وهي التي تدخل علي العامل فتبطل عمله ثم انها اما كافة لعمل الرفع وهي المتصلة بقل وكثر وطال أو عمل النصب وهي المتصلة بان واخواتها أو لعمل الجر كما هنا ومنها ان تكون زائدة غير كافة كما هنا أيضاً فقد ذكر الناظم هنا قسمين فاشار الي الزائدة بقوله وبعد من الخ فمثل من قوله تعالي مما خطياتهم أغرقوا قال الشهاب ويدل علي عدم العوق عن العمل وانها ليست بكافة عدم وقوع الجملة بعدها اه وفيه ان وقوع الجملة ح ليس بلازم بدليل؟ كما النشوان والرجل الحميد : وذكر في المغني نقلا عن ابن الشجرى انها تكف من كقوله، وانا لمما نضرب الكبش ضربة . قال والظاهر ان ما مصدرية وان المعنى مثله في خلق الانسان من عجل وفي سبك المنظوم ونقترن ما برب والكاف ومن فتكفهن

قسم نحو لئن * كان الرحيل غدا احفظ واستبن) يقال جير لافعل بالفتح والكسر ولاجرم لافعلن فيستغني عن ذكر المقسم به بجير وبلا جرم فمن الاستغناء بجير قول الشاعر قالوا قهرت فقلت جير ليعلمن * عما قليل اينا المقهور ومن الاستغناء بلا جرم قول الراجز اساءت اذا خالفتني لاجرم * ليبدون منك اسوا الندم وجير حرف بمعنى نعم لا اسم بمعنا حقا لان كل موضع

وقعت فيه جير يصلح أن تقع فيه نعم وليس كل موضع وقعت فيه يصلح أن تقع فيه حقاً فالحاقها بنعم أولي وأيضاً فانه اشبه بنعم لفظا واستعمالا ولذلك بنيت ولو وافقت حقاً في الاسمية لعربت ولجاز أن يصحبها الالف واللام كما أن حقاً كذلك ولو لم يكن بمعني نعم لم يعطف عليها في قول بعض الطائيين أبا كرماً لا ألفي جيرا ونعم * بأحسن ابقاء وأنجز موعد ولم يؤكد نعم بها في قول الطفيل الغنوي وقلنا على البردي أول مشرب * نعم جير ان كانت وراء اسافله ولا قوبل بها الا في قول الراجز اذا تقول لا ابنة العجير * تصدقنا اذا تقول جير فهذا تقابل ظاهر ومثله في التقدير قول الكميت يرجون عفوى ولا يخشون بادرتي * لا جير لا جير والغربان لم تشب ارادلا

يثبت مرجوهم نعم يلحقهم بادرتي اى سرعة الغضب وقريب منه اجتماع أجل ولا في قول ذي الرمة تري سعيه لا ينصف الساق نعله * أجل ولو كانت طوالا محامله واحتج من ادعى اسمية جير بتنوينه في قول الشاعر

وقائلة اسئت فقلت جير اسيء انني من ذاك انه ولا حجة فيه لانه فعل مضطر ويحتمل ان يكون قائله اراد توكيد جير بان التي بمعني نعم فحذف همزتها وخفف ويحتمل ان يكون شبه آخر النصف آخر البيت فنون تنوين الترنم وهو لا يختص بالاسماء بل يلحق الحرف والفعل وحكي ابو عبيد عن ابي زيد انه يقال جير لا أفعل قال معناها نعم ومن شواهد كونها بمعني نعم قول ﴿٣٦٤﴾ الشاعر متي تنعي بقومك في معد * يقل تصديقك العلماء جير

وانشد صاحب المحكم قالت أراك هان باللجور من هذه السلطان قلت جير وقال الفراء لاجرم أنهم كلمة كانت في الاصل والله أعلم بمنزلة لابد انك قائم ولامحالة أنك ذاهب فجرت على ذلك وكثر استعمالهم اياها حتى صارت بمنزلة حقا الا تري أن العرب تقول لاجرم لآتينك ولاجرم لقد احسنت وجعل المفسرون تفسيرها حقا انهم في الاخرة هم الاخسرون وأصله من جرمت أي كسبت وبنو افزارة يقولون لاجر أنك قائم فيحذفون الميم وبعض بني كلاب يقولون لاذا جرم ونبهت بقولي وبجواب سابق من شرط او يمين استغنوا علي انه اذا اجتمع في كلام واحد شرط وقسم استغني بجواب احدهما عن جواب الاخر وكان الشرط حقيقاً بأن يستغني بجوابه مطلقاً لان تقدير سقوطه مخل بمعني الجملة التي هو منها وتقدير سقوط القسم غير مخل لانه مسوق لمجرد التوكيد والاستغنا عن التوكيد سائغ ففضل الشرط بلزوم الاستغناء بجوابه مطلقاً اذا تقدم عليه وعلي القسم ذو خبر نحو الفتي والله ان يقصدبير فان لم يتقدم ذو خبر واخر القسم وجب الاستغناء بجوابه عن جواب الشرط وان اخر

ومثال عن عما قليل ليصبحن نادمين كما مثل به الشارح وغيره وفي البسيط للواحدي في تفسير قوله تعالى فامتعه قليلا ان قوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين معناه ليصبحن نادمين بعد زمن قليل وهذا التفسير يقتضي ظاهره أمرين (احدهما) ان ما غير زائدة بل نكرة موصوفة (والثاني) ان عن بمعنى بعد وجعل من ذلك اطعمه عن طوع وكساه عن عرى ومثال الباء قوله تعالى فبما رحمة قال الشهاب ولا يضر احتمال ما الاسمية بمعنى شيء ورحمة بدل اه وهو يؤيد بحثنا السابق معه فتدبر والاحتمال المذكور يجري في عما قليل ومما خطيآتهم وفي التسهيل ان الباء قد تكف بما وتحدث فيها معني التعليل ومثله شراحه بقوله فلئن صرت لا تحير جوابا * لبما قد ترسي وانت لبيب وقال أبو حيان ما مصدرية والباء للسببية المجازية والمعني على التكثير والفعل الذي تتعلق به الباء يقدر مما قبلها واشار الى الكافة بقوله وزيد بعد رب الخ قال الشهاب وقد يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلها

الشرط استغني في اكثر الكلام عن جوابه بجواب القسم كقوله تعالي وأقسموا بالله جهد ايمانهم لئن امرتهم ليخرجن ولايمنع الاستغناء بجواب الشرط مع تأخره ومن شواهد ذلك قول الاعشي لئن منيت بنا عن غب معركة * لا تلفنا عن دماء القوم ننتقل ومنها قول الفرزدق لئن بل لي ارضي بلال بدفعة * من الغيث في يمني بالله انسكابها أكن كالذي صب الحيا أرضه التي * سقاها وقد كانت جديثاً جنابها ومنها قول ذي الرمة لئن كانت الدنيا عليّ كما أري * تباريح من مي فللموت اروح ومنه قول ذي الرمة ايضاً لئن قطع اليأس الحنين فانه * رفوء لتذراف الدموع السوافك ومنها ﴿٣٦٥﴾ قول الاخر انشده الفراء لئن

قبلها بان اختصاصها بالاسماء اقوي بدليل جرها كل اسم بخلاف رب والكاف فانهما انما يجران بعض الاسماء كما تقدم فلما انحطت رتبتهما عنها ضعفا فجاز كفهما بخلافها فليتأمل وانت قد علمت ان عدم الكف في الثلاثة السابقة ليس مجزوما به الا في عن واما من والباء فقيل بانهما يكفان قليلا فعلي ذلك انما يطلب الفرق بين قلة الكف وكثرته تأمل *(تنبيه)* جاء الكف المذكور مع كي قال اذا انت لم تنفع فضر فانما * يراد الفتى كيما يضر وينفع قال ابن الدهان فكفت كي بما كما كفت رب بها وقيل ان كي هنا عاملة الجر وان ما مصدرية وانشد الكوفي من طالبين لبعران لناشردت * كيما يحسان من بعرانا خبرا وقالوا اصله كيف فحذف الفاء وقال البصري هذا لا يجوز لانها على ثلاثة احرف أوسطها ساكن وليست منادادة ولا معرفة وهذا يمنع الترخيم وانما هي كي الجارة كفتها ما عن العمل كما كفت رب وكاف التشبيه قال سألت الخليل عن قولهم اتنظرني كما رأيتك قال

كان ما حدثته اليوم صادقاً * اصم في نهار القيظ للشمس باديا
واركب حماراً بين سرج وفروة * واعر من الخاتام طعن شماليا

فثبتت المزية للشرط من ثلاثة أوجه احدها لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدم ذي خبر والثاني لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدمه وعدم تقدم ذي خبر والثالث جواز الاستغناء بجوابه عند تأخره وعدم تقدم ذي خبر فلو تأخر القسم وقرن بفاء وجب

الاستغناء بجوابه لان الفاء تقتضي الاستيناف وعدم تأثر ما بعدها بما قبلها ومنه قول قيس بن فزارة فأما أعش حتي ادب على العصا * فوالله أمسي ليلتي بالمسالم فعلي هذا نبهت بقولي وبجواب القسم اغن ان وصل بالفاء بعد الشرط حتما ذا فعل ونبهت بقولي وصاحب الاصول ذي الفا جعلا تقديرها كلفظها مؤولا علي قول ابن السراج وتقول ان تقم والله ازرك تعترض باليمين فيكون بمنزلة مالم يذكر وان جعلت الجواب للقسم اتيت باللام فقلت ان تقم يعلم الله لازورك يريد فيعلم الله لازورنك هكذا قال ولم يذكر عليه شاهداً ثم قلت وبجواب لم ولولا استغنيا حتما اذا ماتلواً اوتليا فنبهت بذلك علي نحو قول الشاعر فأقسم لو ابدي البدي سواده * لما

مسحت تلك المسالات عامر جمع مسالة وهي جانب اللحية وعلى نحو قول الاخر والله لولا الله ما اهتدينا *
ولا تصدقنا ولا صلينا ثم قلت وقديرا نحو لقد فعلت من بعدهما من بعد اقسام يعن فنبهت بذلك على قول
عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما فوالله لولا خشية النار بغتة علي لقد اقبلت نجري مغولا ثم قلت ولام نحو
لئن اثر القسم سموا موطئا ولم يلتزم فأشرت بذلك الى ان ادوات الشرط المقدم عليها قسم ملفوظ به او محذوف
يقرن بها في الغالب لام مفتوحة يؤكد بها طلب القسم لجوابه واكثر ما يكون ذلك مع ان والقسم محذوف كقوله
تعالى ولئن اتبعت اهواءهم من بعد ﴿٣٦٦﴾ ماجاءك من العلم انك اذا لمن الظالمين وقد اقترنت بما
الشرطية من قوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيئين لما آتيناكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتومنن به ولتنصرنه ومثله قول القطامي

ولما رزقت لياتينك سفيه جلبا وليس اليك ما لم ترزق

ومن ورودها بعد القسم الظاهر قوله تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم لئن جاءتهم آية ليومنن بها وقد يجامع فيه القسم بان مستغنية عن اللام كقوله تعالى

جعلت الكاف وما شيئا واحدا وادخلا على الفعل كما فعل برب وانشد لا تشم الناس كما لا تشم * وانشد أيضا قلت لشيبان ادن من لقائه * كما تغذى القوم من شوائه وهذا الفصل يحتمل أوجها (احدها) ما ذكره (والثانى) ان ما مصدرية كازورك كما تزورني تقديره كزيارتك لي (والثالث) ان تكون ما وقتا تقول ادخل كما يسلم الامام أى ادخل فى ذلك الوقت (الرابع) ان يفيد التشبيه مجردا مجموعهما فتقول انا محبك كما انت محبي وعليه كما لهم آلهة

الاضافة

هى لغة بمعنى الاسناد ولذلك لزم ان تكون عينها ياء لانها مشتقة من الضيف لان الضيف يستند الى من ينزل عليه ووزنها في الاصل اضيافا فاعل المصدر باعلال فعله فنقلوا حركة الياء الى الساكن قبلها فانقلب الفا فاجتمع الفان حذفت احداهما وعوض منها تاء التانيث قوله (نونا) الخ تحذف للاضافة اربعة امور اثنان بلزوم وتقييد الاول بشرط كون الاضافة

وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب اليم وكقوله تعالى ربنا ظلمنا انفسنا محضة
وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين قال سيبويه ولا بد من هذه اللام مظهرة ومضمرة وقد يجاء بلئن
والقسم غير مراد كقول عمر بن أبي ربيعة الم بزينب ان البين مذا فذا * قل الثواء لئن كان الرحيل غدا
ومثله ما انشده الفراء ولا يدعني قومي صريحا بجرة * لئن كنت مقتولا ويسلم عامر والي هذا اشرت
بقولي وزيد دون قسم نحو لئن كان الرحيل غدا احفظ واستبن والله اعلم

باب الاضافة

(نونا تلي الاعراب أو تنوينا * مما تضيف احذف كطور سينا) (وحذف تا التأنيث منه قد يرد * في كلمات سمعت فلا تزد)

محضة او غير محضة والاول غير مثنى ولا جمعاً على حده والثانى مجرد من أل الثانى النون ان وليت الاعراب وقولهم لا يزالون ضاربين القباب وقوله ولم يرتفق والناس محتضرونه مؤول وواحد بلزوم واطلاق وهو التنوين نحو غلامك وسيبويه البصرة وعرفات مكة وجواريك وواحد بجواز وتقييد نحو تاء التأنيث ان لم يقع لبس بحذفها نحو عده غلبهم واقام الصلاة ولا يجوز فى نحو شجرة زيد وثمرة عمرو للالباس كما لا يجوز في الشجر ان يؤنث اذا صغر ليلا يلتبس ولا في خمس ان يؤنث فعلم ان تقديم مفعول احذف ليس للاختصاص وقول الشهاب انه للاختصاص بناء على ان المراد لزوم الحذف انما يفيد فى عدم ايراد حذف التاء الذى اقتصر عليه الاشمونى واعلم ان ما اشرنا اليه في امثلة التنوين المحذوف من شموله لتنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض صرح به ابن هشام في الحواشى وهو الموافق لما تقرر عندهم من ان كل تنوين يحذف للاضافة ولا يختص بالتمكين كما يوهمه كلام الشيخ خالد في شرح الازهرية حيث علل كون تنوين كل وبعض تنوين تمكين لا عوض بانه يزول عند الاضافة ويوجد عند عدمها ووقع هنا في كلام الشاطبى مايخالف ما اشرنا اليه لانه بعد ان قال ان كلام الناظم شامل للتنوين الظاهر والمقدر كتنوين مالا ينصرف أو دان تنوين مالا ينصرف لم يدخل فى كلامه لانه قال احذف والحذف حكم لفظي لا تقديري ومالا ينصرف ليس فيه تنوين ظاهر فالمضاف قابل لوقوع المضاف اليه بعده ولا يحتاج الى أمر زائد وهو حذف شيء مقدر ويقويه التقييد بالتمثيل بطور الذى تمثيله ظاهر والا فكيف يصنع بمالا تنوين فيه ولا نون لا ظاهر ولا مقدر نحو كم درهم اعطيت ومن لدن حكيم من المبنيات لان التنوين لا يتبع الا حركة الاعراب وكذا ما حذفت نونه من الجمع لطول الصلة نحو الفارجو اباب الامير المبهم ثم اجاب بان الحذف يتسلط على المقدر اذا قام الدليل عليه والضرورة بينت ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدراً وأما كم درهم والفارجو اباب الامير فقليل لا يعتبر

(والثاني اجر روا نو من او في اذا صح ولم تلف للام منفذا)

(وجره ناوى معني اللام في * سواهما نحو ابننا ذو شرف)

اذا قصد اضافة اسم حذف ما فيه من تنوين ظاهر كقولك في ثوب هذا ثوبك أو مقدر كقولك في دراهم هذه دراهمك ومن نون تلي الاعراب كقولك في ثوبين وبنين اعطيت ثوبيك بنيك وتدخل فى نون تلى الاعراب نون اثنين وعشرين فان نونهما يحذفان للاضافة لانهما يجريان مجري المثني والمجموع على حده فيقال قبضت اثنيك وعشريك وربما اعتقد بعض الناس امتناع اضافة اثنين وعشرين واخواتها ولا خلاف فى جواز اضافتهما الى غير مميزهما وانما يمتنع اضافتهما الى مميزهما الا في ضرورة كقول الراجز

كان خصييه من التدلدل * ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل

على ان الكساءي حكي عن العرب

من يقول عشرو درهم فاضاف عشرين الى غيرها مع الاستغناء عن الاضافة بنصب المميز بعشرين واذا صحت الاضافة مع الاستغناء عنها كان استعمالها مع الحاجة اليها احق وأولي وقد تحذف من المضاف تاء التأنيث كقول الشاعر ونار قبيل الصبح بادرت قدحها حيا النار * قد اوقدتها للمسافر ارادحياة النار وقال الراجز ان الخليط اجدوا البين وانجردوا * وخلفوك عدا الامر الذي وعدوا أرادعدة الامر ومنه قراءة بعض القراء لاعدوا له عدة وجعل الفراء من ذلك قوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون واذا حذف لاجل الاضافة ما في المضاف من التنوين والنون المذكورين وجب جر المضاف اليه بالمضاف لما فيه من معنى من أوفي أواللام ومعنى اللام هو الاصل ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها وامتناع تقدير في هذه الكلية وايضا فحذف النون لتقصير الصلة مغن عن حذفها للاضافة اه وهذا يدل على انه فرض الكلام في تنوين التمكين خاصة وقوله لان التنوين لا يتبع الخ صريح فيه والا فما لا ينصرف قد يكون فيه تنوين ظاهر للمقابلة وكذا المبنيات لكنه فرض الكلام فيما لا يدخله غير التمكين ايضا فتحصل من كلامه ان ما لا يدخله تنوين اصلا هل يقدر فيه تنوين وانه حذف اولا وقول شيخ الاسلام زكريا قال بامكان تقدير التنوين في ذلك واما مثل الحسن الوجه تقدر فيه الاضافة قبل دخول أل وهذا لم يذكره الشاطبي وعلى قياس كلامه لا يحتاج فيه لذلك وقال الراعي الظاهر ان اطلاق الحذف هنا مسامحة اذ الاسم الذي نطق به بالتنوين او النون غير الاسم الذي تمكن اضافته والحذف غير ممكن بعد النطق واعلم انه لما ثبت من حذف النون التي تلي الاعراب للاضافة قيل في ذلك ان الكاف حرف خطاب بدليل قولهم ذانك فلو كانت مضافا اليه لحذف التنوين النون (فان قلت) فما تقول في ملازم الاضافة (قلت) حذف منه تنوين ونون قارنا وضعه قبل الاضافة ومن ثم قال س وسألته عن رجل سمى باولي وذوي فقال اقول هذا ذوون وألون لان النون انما سقطت في اولي وذو للاضافة فاذا افردتها عادت النون وهي بمنزلة رجل سمي ضاربوا من ضاربوا زيد قال الكميت * فلا اعني بذلك اسفليكم * ولكني اريد به الذوينا * وانه كما حذفت هذه النون للاضافة تحذف مما يعمل النصب ان كان المعمول مضمرا متصلا نحو ضاربك والضاربك واما قوله * هم الامرون الخير والفاعلونه * فضرورة ولا يجوز ذلك في الضرورة في التنوين لضعفه لتقصير الصلة وفي غير ذلك قليلا وهو اما قبل لام مسكنة اودونها وهو اقل فالثاني كما في قراءة الاعمش وما هم بضاري به والاول كقول الشاعر * يقولون ارتحل قتل قريشا * وهم مكتنفوا البيت الحرام * وقرأ ابو السماك انكم لذائقوا العذاب الاليم وقرئ غير معجزي الله انا مرسلوا الناقة ولتقصير الموصول نحو * ان عمي الذا قتلا الملوك * ولشبه الاضافة نحو اثنا عشر وللضرورة

غيرها نحو دار زيد ومع صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو يد زيد ورجله وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو عنده ومعه ولذلك ايضاً اختصت باقحامها بين المضاف ﴿٣٦٩﴾ والمضاف اليه نحو يابوس للحرب

نحو . هما خطتا اما اسار ومنة . ولسنا اذا تاتون سلما بمذعنى لكم . وكما حذف التنوين للاضافة يحذف لال وللوقف ولمنع الصرف ولكونه في علم موصوف بابن متصل به مضاف الى علم وللساكنين نحو سابق النهار احد الله وقال ولا ذاكر الله الا قليلا وللضرورة كقوله ؟ مال قتيلا بين اسيافكم . شلت يدا وحشي من قاتل . فهذه سبعة في التنوين وتلك ثمانيه في النون قوله (والثاني اجرر) لفظاً أو تقديراً أو محلا فالاول مؤثر في الثاني لفظا والثاني مؤثر في الاول معنى (فان قلت) فما وجه قراءة فانهامن تقوي القلوب برفع القلوب (قلت فاعل بالمصدر وهو التقوي كما تقول عجبت من دعوي زيد أي من ان ادعي زيد لان في دعوي تنويناً مقدراولم يبين ما الجار ولكنه يفهم من كلامه بمداذ يقول والزموا اضافة لدن فجر فعلم منه ان الجر بالمضاف لنيابته عن الحرف وقيل بل عمل لاقتضاء المضاف اليه كاقتضاء كل عامل معموله وعلى ان الجر بالمضاف جرى قوم منهم الجرجاني وهو قول س قال في باب الجر اعلم ان المضاف اليه ينجر بثلاثة اشياء بشئ ليس باسم ولا ظرف وبشئ يكون ظرفا وباسم لا يكون ظرفا وقيل بحرف مقدر لان اصل عمل الجر له ولانه قد يظهر كقوله يابوس للحرب فلو كان غير الحرف عاملا لتوارد عاملان ويرده ان الجار لا يحذف ويبقي عمله الا في ضرورة أو نادر كلام واللام مقحمة بين المتضائفين كما قاله في المغني في ضابط اللام المقحمة وقضيته ان انجرار ما بعدها بالمضاف لا بها لكنه بعد ذلك رجح ان الجر بها فليحرر وفي المفصل ان العامل معنى حرف الجر ورده ابن معزوز قال لو كان حرف الجر مقدراً لم يحذف التنوين ولم يكن الاسم معرفة وقيل العامل الاضافة لان عمل

ومواضع من اقل من مواضع اللام ومواضع في اقل من مواضع من ولا يحكم بمعني من ولا بمعني في الاحيث يحسن تقديرهما دون تقدير غيرهما فمواضع من مضبوطة بكون المضاف بعض المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه كثوب خز وخاتم فضة فالثوب بعض الخز ويصح اطلاق اسمه عليه والخاتم بعض الفضة ويصح اطلاق اسمها عليه ومن هذا اضافة الاعداد الي المعدودات والمقادير الى المقدورات واما يد زيد وعين عمرو فالاضافة بمعني اللام لعدم اطلاق اسم الثاني على الاول هذا معني قول ابي بكر بن السراج رحمه الله وهو الصحيح لا قول ابن كيسان والسيرافي فانهما جعلا اضافة كل بعض بمعنى من

﴿٤٧﴾ ولم يفرقا بين ما يطلق على الاول اسم الثاني وما ليس كذلك واغفل اكثر النحويين الاضافة بمعنى في وهي ثابتة في الكلام الفصيح فمن شواهدها قوله تعالي للذين يولون من نسائهم تربص اربعة اشهر وهو

ألد الخصام وبصيام ثلاثة ايام وياصاحبي السجن وبل مكر الليل والنهار ومنها قول الاعشى ميمون مهادي النهار لجارتهم * وبالليل هي عليه حرم ﴿٣٧٠﴾ ومنها قول ابن أبي ربيعة وغيث تبطنت قربانه * باجرد ذى معية منهمر مسيح القضاء كسيد الاباء جم الجزاء شديد الحصر ومنها قوله في الحور ميسان الضحى بختريه تثقال * متي تنهض الى الشر تفتر ومنها قول حسان بن ثابت رضى الله عنه تسائل عن قوم هجان سميدع لدا البأس معوار الصباح حصور فلا يخفى ان معنى من فى الاول ومعنى في فى الثاني صحيحان بلا تكلف وان اعتبار معني اللام فيهما لا يصح الا بتكلف وما كان بخلاف ذلك من الاضافة فهي بمعني اللام مطلقا فهذا كله مما اضافته معنوية وحقيقية ومحضة لانها مؤثرة في المضاف تعريفاً ان كان الثاني معرفة وتخصيصا ان كان نكرة مالم يمنع مانع وسيبين ذلك ان شاء الله تعالي (وان يضف

الحرف محذوفا ضعيف وعمل الاسم بعيد ولو تضمن معني الاضافة بنى وردبان الاضافة هي المعني المقتضى للاعراب والعامل ما به يتقوم المعني المقتضي والشئ لا يتقوم بنفسه قوله (وانومن) تختص هذه الاضافة بجواز اتباع مخفوضها للمضاف وبالنصب على الحال والتمييز والاتباع اقل الاوجه الاربعة لان التابع لا يكون في معني المشتق الا قليلا والحال يكثر فيها قوله (اذا لم يصلح الا ذاك) قضيته ان معني فى انما يكون فيما لا يصلح فيه الا معنى الظرفية كما ان قضية قوله واللام خذ الماسوي ذينك ان معني اللام انما يكون فيما لا يصلح فيه معنى فى ولا معنى من ويرد عليهما ان ما يصلح فيه معنى فى ومن يصح ان يكون على معنى لام الاختصاص من حيث الظرف والبعضية ولذا قيل الاضافة مطلقاً على معني لام الاختصاص لان كلا من الظرف والبعض يصح فيه معني لام الاختصاص ويجاب بان المراد اذا لم يصلح الا ذاك بحسب القصد بان اريد بيان المعنى الظرفي وقوله (لما سوي ذينك) بان لم يرد بيان معني الظرفية ولا الجنسية وبه يعلم ان مثل حصير المسجد يجوز ان يكون بمعنى في ان اريد معني الظرفية وانه لا حاجة لدعوى التوسع في جعل اضافة الظرف بمعنى اللام لان معنى اللام يشمل معني الاختصاص وان جعل الاضافة ثلاثة اقسام هو الظاهر لاختلاف القصد فتدبر المقام فانه من مزال الاقدام وتختص الاضافة التي بمعنى فى بجواز انتصاب المضاف اليه على الظرفية وخالف الشارح هنا والده ورجع التي بمعني في الى التي بمعني اللام وقد استوفينا الكلام على ذلك في حاشية الفاكهى * (تنبيهات) * (الاول) قال الخفيد ليس المراد من قولنا الاضافة بمعني اللام أو بمعني من ان اللام أو

وصف كفعل في العمل * فهو مضاف اللفظ رفعا للثقل) (وكون ذا المضاف مقرونا بأل * من مغتفر ان كان شرطه حصل) (اعنى دخول أل على الجزءين * كالمكثر الخير الغزير العين) (وكونها في الوصف

من مقدرة وانما المراد من ذلك القصد الى ان المضاف انما عمل الجر لما فيه من معني الحرف لان الاسماء المحضة لاحظ لها فى العمل اه وقال الجامى اخذاً من الرضي لايلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعني اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال على كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الي التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد اه وفي كلامه كالحفيد اشكال لاقتضاء ما قرراه لزوم بناء المضاف اليه لتضمنه معني الحرف نظير ما مر في التمييز كما لايخفي على من له تمييز (الثاني) اخر جماعة من النحويين الكلام على بيان الحرف الذى يقدر للاضافة عن الكلام على احكامها وهو أولى لان الاهم يستحق التقديم ولاشك ان معرفة كون الاضافة محضة أوغير محضة وكون المضاف يقترن بال أولا وكونه يكتسب من المضاف اليه التذكير والتانيث وكونه لا يكون مساويا للمضاف اهم (الثالث) زاد الكوفيون الاضافة بمعنى عند نحو شاة رقود الحلب قلنا يمكن جعل رقود صفة مشبهة لحسن الوجه ووصف الحلب بانه رقود لما كان الرقاد عنده فجعل رقود مبالغة مثل مكر الليل والنهار حيث جعل الليل والنهار ماكرين لكثرة وقوع المكر فيهما (الرابع) قد يوخذ من قول الناظم واللام خذا لما سوى ذينك ان الاضافة اللفظية على معنى اللام وبذلك صرح ابن جني والشلوبين واستدل الشاطبي عليه بظهور اللام في قوله تعالى مصدقا لما معهم فقال لما يريد ولنا فيه بحث ذكرناه فى حواشي الفاكهى قوله (واخصص أولا) الخ ومن ثم قال عبد القاهر في واحد امه

مشبهة باسم الفاعل وبيان مايعمل عمل الفعل من الاوصاف وما لا يعمل علي سبيل الاستيفاء يذكر في باب اسم الفاعل ان شاء الله ونبهت بقولي فهو مضاف اللفظ رفعا للثقل على أن اضافته لم تفد تعريفاً ولا تخصيصا لانها فى نية الانفصال وانما افادت تخفيف اللفظ بحذف التنوين والنون فان قولك هذا ضارب زيد وهؤلاء مكرموا عمرو أخف من قولك هذا ضارب زيداً وهؤلاء مكرمون عمراً ومعنى المضاف من هذا النوع والمتروك الاضافة واحد ولذلك بقى المضاف منه الي معرفة على ما كان عليه من التنكير فدخلت عليه رب كقول جرير يارب غابطنا لو كان يطلبكم؟ لاقى مباعدة منكم وحرمانا ونعت به النكرة كقوله تعالي هديا بالغ الكعبة

ونصب على الحال كقوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولاهدي ولا كتاب منير ثاني عطفه وكقول الشاعر فأتت به حوش الركاب مبطنا وتضمن تمثيلي بالمكثر الخير الغزير العين الوصف المساوي

للفعل في عمل النصب والمساوي له في عمل الرفع لان معناهما المكثر خيره الغزيرة عينه ومثال الغزير العين في
الاضافة الي مرفوع في المعنى اضافة اسم المفعول نحو المضروب العبد بمعني المضروب عبده وبينت

ان هذه الاضافة يغتفر فيها وجود الالف واللام في المضاف بشرط وجودهما في المضاف اليه كقولي المكثر الخير الغزير العين او كون المضاف مثني او مجموعا على حد المثني كقولي الخالدان المستقيلا حذيم وكقول الراجز

الفارجوا باب الامير المبهم

فلو كان المضاف غير مثنى ولا مجموعا على حد المثنى لم يضف مقرونا بالالف واللام الى عار منهما الا علي مذهب الفراء ولا الى ضمير الا علي مذهب الرماني والمبرد في احد قوليه وبذلك قال الزمخشري فعندهم الكاف والهاء والياء من قولك زيد المكرمك وانت المكرمه والمكرمي في موضع جر وهو خلاف قول سيبويه والاخفش فان سيبويه يحكم على موضع الضمير بما يستحقه الظاهر الواقع موقعه والاخفش يحكم بنصب الضمير قرن ما اتصل به المضاف من اسماء الفاعلين بالالف واللام اولم يقرن فالضاربك وضاربك عنده سيان في استحقاق النصب وهما عند

وعبد بطنه لا يجوز عود الضمير على واحد وعبد لانهما يتعرفان باضافتهما الى الام والبطن فلو تعرف الام والبطن بالاضافة الى ضميرهما كان التماس تعريفهما بالام والبطن محالا ومثاله ان تستمنح انسانا فتقول اعطني شيئا ثم اطالبه مني لا عطيكه وانما الضمير عائد الى شيء قبلهما كقولك زيد واحدامه وعلى هذا فاذا قلت جاءني واحدامه وعبد بطنه جاز ان يكون واحد وعبد معرفتين لتقدم الذكر فكانه لما قلت جاءني واحدامه قلت جاءني الكامل النبيه الذي عرفت وانما يكونا نكرتين على انهما صفة لنكرة محذوفة كقوله . اما أوي اني رب واحدامه . أي رب انسان هذه صفته قال ابن هشام على وجه التنكير لا يمتنع عود الضمير على واحد وعبد لانتفاء المعارض وهذا الذي قاله يرد على اطلاقه المنع وعلى قول ابي الفتح في هذا جحر ضب خرب واما مررت بضارب غلامه فليست الاضافة فيه للتعريف ثم ولو سلم على تقدير الزمن الماضي فالموصوف محذوف قطعا قوله (أو اعطه التعريف) يتجه ان المراد نوعا من انواعه المفردة في لام التعريف فتعريف المضاف ينقسم انقسام تعريف اللام كما صرح به السيد *(تنبيهان)* (الاول) ربما فهم من قوله اخصص ومن ذكره التعريف ان مراده في القسم الاول ان كان المضاف اليه نكرة واو في قوله أو اعطه للتقسيم والتفصيل لا للتخيير وأطلق المصدر وهو التعريف واراد الحاصل به وهو التعرف فاندفع قول أبي حيان في الكلام ايهام واجمال لانه يعطى ان التعريف والتخصيص على سبيل الاختيار وليس كذلك بل ذلك بالنظر الي حال المضاف اليه من تعريف وتنكير والتعريف وصف الفاعل وانما يعطي المضاف التعرف وقال الراعي يمكن ان يقال ان

الرماني سيان في استحقاق الجر والاول عند سيبويه ناصب ومنصوب والثاني مضاف ومضاف اليه كما لو قلت الضارب زيداً وضارب زيد (وغير هذا الوصف ان اضيفا* الي معرفة ينل تعريفا) (ان لم

المضاف يعطي معنى التعريف في مسماه لا في نفسه وانما يتمشى الاعتراض على ان يكون الاسم نفس المسمي وقدم تلمسان احمد بن عبد الرحمان البناوي السحاي تاجراً فجلس في حلقة احد بني الامام فوجده يقرر قول ابن الحاجب العلم صفة توجب تمييزاً لا يحتمل النقيض فاورد انه ينتقض بالفصل والخاصة فانهما يوجبان تمييزاً لا يحتمل النقيض فقال له الشيخ عرفنا من انت فقال له محبكم فلان فقال نشتغل الان بالضيافة ويقع الجواب بعد ثم اجابه أبو موسى ابن الامام بان ابن الحاجب انما قال تمييزاً ولم يقل تمييزاً والفصل والخاصة انما يوجبان تمييزاً وعرف بحاله سلطان تلمسان فلم ياخذ مكس متجره وجميع كلفه واعطاه مائتي دينار قال ابن الصائغ واذا كانت الاضافة هي المعطية لذلك فهي آلة فالباء في بالذي تلاباء الالة فليس هذا من المجاز البعيد وليس هذا من جعل قسم الشيء قسيما له حتي تتعدى التخطية للنحويين فانه لا يطلقون التخصيص على التعريف وان كان فيه تخصيص يعتري ألا تراهم يقولون في باب النعت هي لتخصيص نكرة او ازالة اشتراك عارض في معرفة (الثاني) هل اضافة الجمل تفيد التخصيص لانها نكرات او التعريف لانها في تاويل المصدر المضاف في التقدير الي فاعله استظهر المرادي الثاني قال بعضهم ولا ينافي ذلك وقوع الجملة صفة للنكرة لان ذلك باعتبار ظاهرها دون تاويلها وقال في الهمع وفي التعليل نظر لان تقدير المصدر تقدير معني كما في همزة الاستفهام فلا تلتفت الي الاضافة فيه كما لا يتعرف قولك غلام رجل وانت تريد واحداً بعينه وأيضا فلا يلزم في المصدر ان يقدر مضافا بل منونا عاما قال الشهاب وقد يرفع ما احتج به ان مختاره أن

يكن ملازم الابهام * مقرر الشياع في الافهام) (كغير ان لم يك بين اثنين * تنافيا كالصعب غير الهين) غير هذا الوصف أي غير هذا الوصف الذي يعمل عمل الفعل اذا أضيف فاضافته محضة فيتعرف بما أضيف اليه ان كان معرفة ما لم يكن المضاف ملازما للابهام كغير ومثل وشبه فان اضافة واحد من هذه وما اشبهها لا تزيل ابهامه الا بامر خارج عن الاضافة كوقوع غير بين ضدين كقول القائل رأيت الصعب غير الهين ومررت بالكريم غير البخيل وكقوله تعالي صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم وكقول أبي طالب يارب اما يخرجن طالب * في مقنب من تلكم المقانب

فليكن المغلوب غير الغالب * وليكن المسلوب غير السالب فبوقوع غير بين ضدين يرتفع ابهامه لان جهة المغايرة تعين بخلاف خلوها من ذلك كقولك مررت برجل غيرك وكذا مثل اذا اضيف الى معرفة دون

قرينة تشعر بمماثلة خاصة فان الاضافة لا تعرفه ولا تزيل ابهامه فان اضيف الي معرفة وقارنه مايشعر بمماثلة خاصة تعرف (وغالبا حسب ﴿٣٧٤﴾ ومثل مع ما * ضاهاهما التنكير فيها لازما) (وعبد بطنه

قليلا نكرا * وذا علي واحدامه جري) (كل لرب ابن وامه وكم * شاة ونسلها بتنكير حكم) لا يتعرف غالبا حسبك ولا مافي معناه لانه بمعنى كافيك وهي اسم فعل مراد به الحال ومافي معنا حسبك سرعك ويحلك وقطك وقدك وكلها نكرات لتأديتها معني الفعل ومافي معني مثل شبه وندونحو وما اشبه ذلك وكلها أيضاً نكرات الا اذا اريد بها حصول المشابهة كما تقدم من القول في مثل وكذلك حسبك واخواتها وقد يعرض لها ما تصير به معارف صرح بذلك سيبويه الا ان الشائع تنكيرها ولذلك قلت وغالبا حسب ومثل مع ما ضاهاهما التنكير فيها لازما وذكر أبو علي ان من العرب من يجعل واحدامه وعبد بطنه

المضاف اليه لا يكون الا اسما فلابد من تاويل الجملة بالمصدر ومقتضى ربط الحدث بفاعله تقدير المصدر مضافا اليه فالمضاف اليه هو مضمون الجملة الذي هو المصدر مضافا لفاعله ويوخذ مما تقدم في توجه الاحتمالين ان الجمل مع قطع النظر عن التاويل نكرات وبالنظر لمضمونها من المصدر معارف ومن ذلك يظهر الفرق بين تعريف المضاف اليها ووقوعها صفة للنكرات لان وقوعها صفات لا يتوقف على التاويل فصح الوصف بها نظراً لظاهرها بخلاف وقوعها مضافا اليه لانه لا يكون الا اسما فاحتيج لتقديرها بالمصدر وهو معرفة فتعرف المضاف باضافته اليه بقي ان هذا اذا كان الفاعل معرفة فاذا كان نكرة فهل الامر كذلك ولا يلزم من كونه نكرة في الجملة ان يكون نكرة عند تقدير المصدر والاقفيه نظر قوله (وان يشابه المضاف يفعل وصفا) الشرط أمران كون المضاف صفة والمضاف اليه معمول لتلك الصفة فان وجدا فهي غير محضة وان فقدا فمحضة خلافا للفارسي نحو دار الاخرة وهي اضافة الموصوف للصفة وكذا ان فقد احدهما نحو مصارع مصر ومالك يوم الدين مما اضيف الوصف فيه لغير معموله خلافا لابن الطراوة وابن برهان في ضرب زيد وللجرمي والمازني والمبرد في نحو * وأغفر عوراء الكريم ادخاره * وللفارسي والكوفيين في افضل القوم قال ابن عصفور استدلوا على أن اضافة أفعل غير محضة بقولهم مررت برجل افضل القوم واجيب بأن افضل بدل ورد بأن البدل في المشتق ضعيف قليل لانه في نية استيناف عامل فهو بالتقدير تال لذلك العامل والصفة لا تلي العوامل الا بشروط وليس هذا مما فيه تلك الشروط وكون العرب تقول مررت برجل افضل القوم كثيراً

نكرتين فيدخل عليها رب وكونهما معرفتين اشهر واذا عطف على مجرور رب أو منصوب دليل

كم الاستفهامية مضاف الى ضمير فهو نكرة باجماع نحو قولك رب رجل وأخيه لقيتهما وكم ناقة وفصيلها لك

لان العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه على الاصح ورب وكم لا يعملان الا في نكرة فتقدير رب رجل وأخيه رب رجل وأخ له وتقدير كم ناقة وفصيلها كم ﴿٣٧٥﴾ ناقة وفصيلا لها وكذا التقدير في رب

دليل علي أنه نعت وليس ببدل اذ لو كان بدلا لما كان كثيراً فثبت أن اضافته محضة وهو قول س قال أبو حيان وقوله ان يشابه المضاف يفعل لا حاجة اليه بل هو مفسد لانه لا يدخل فيه الا اسم الفاعل خاصة لانه الذي يشبه المضارع اه وفيه نظر لانه ليس المراد الشبه في الموازنة بل في الدلالة علي الحال او الاستقبال كما أشار اليه بالامثلة وصرح به في شرح الكافية (تنبيه) اذا اريد باسم الفاعل الزمن المستمر فباعتبار المضي اضافته محضة ويقع صفة للمعرفة وباعتبار الحال والاستقبال لفظية ويعمل فيما اضيف اليه ويعطف علي محله بالنصب لكن يراد أنهم اطلقوا أن اضافة الصفة المشبهة لفظية مع دلالتها علي الاستمرار وصرحوا بأن اسم الفاعل اذا اريد به الثبوت صفة مشبهة ولا يخفي اشكال الفرق بينهما فان كون اضافة اسم الفاعل المذكور لفظية مطلقاً اولا لانه أقرب الي مشابهة الفعل التي هي سبب كون الاضافة لفظية ودلالته علي الاستمرار طارئة بخلاف الصفة المشبهة قوله (فمن تنكيره لا يعزل) قال ابن هشام هذا كقول ابن معط * وغير محضة بنون قدرا * فلم تعرفه كما لو اظهرا * واراد بالنون ما يشمل التنوين واعترض عليه القواس اذ لم يقل انها لافادة التخصيص وهو كان يشمل التعريف وغيره بخلاف ما ذكره وقال الشهاب اشار باضافة التنكير الى ضميره الي التنكير الذي كان قبل الاضافة أي الي المرتبة التي كانت حَ ففي كلامه افادة ان اضافته لا تفيد التخصيص كما لا تفيد التعريف فاعرفه اه وقال ابن الضائع في شرحه فان قلت ليس هنا الا نفي تعريفة بالثاني فمن اين نفى التخصيص قلت هذا في قوة أن الثاني لا يفيد شيئاً والاول باق علي تنكيره لا يخرج عنه الي تخصيص يزيد به على

ابن وأمه وكم شاة ونسلها

فصل

(قد يجعل المضاف كالذي له * أضيف في بعض الذى اليه)

(بشرط ان يصلح ان يستغني * به عن الاول فيما يعني)

(كنسفته مر ريح شمال * ومرها سريعة التحول)

اذا كان المضاف صالحا للحذف والاستغناء عنه بالمضاف اليه جاز ان يعطى المضاف بعض أحوال المضاف اليه من ذلك قول الشاعر

مشين كما اهتزت رماح تسفت
اعاليها مر الرياح النواسم

فاعطي المر وهو مذكر تانيث الرياح لان الاسناد الى الرياح مغن عن ذكر المر وكذلك قول الاخر اتى الفواحش عندهم معروفة * ولديهم ترك الجميل جميل ومنه قوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين فاعطي الاعناق ما هو لاصحابها من الاخبار الخاضعين لصلاحية الاعناق للحذف والاستغناء عنها بضمير أصحابها وهو ان يقال فظلوا لها خاضعين وامثال ذلك كثيرة ولو قيل في قام غلام هند قامت غلام

هند لم يجز لان الغلام غير صالح للحذف والاستغناء بما بعده عنه كما كان ذلك فيما تقدم من مر الرياح واتي
الفواحش واشباههما وكما جاز تانيث المذكر للاضافة الى مؤنث صالح للاستغناء به كذلك

يجوز تذكير المؤنث لاضافته الى مذكر صالح للاستغناء به كقول الشاعر رؤية الفكر ما يئول له الامر معين على اجتناب التواني ويمكن ان يكون من ذلك قوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين (ومبهم كغير ان يضف لما * بنوا أجز بناه للذ قدما) المراد بالمبهم كغير ما لم يتضح معناه الا بمضاف اليه كمثل ودون وبين وحين مما فيه شدة ابهام يقربه من الحروف فاذا أضيف الى مبني جاز ان يكتسب من بنائه ما تكتسب النكرة المضافة الي معرفة من تعريفها فمن اكتساب البناء من اضافته الى مبني قوله تعالى ومنادون ذلك وقوله تعالي لقد تقطع بينكم بفتح النون وانه لحق مثل ما انكم تنطقون بفتح اللام ومنه قول الشاعر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة في غصون ذات أوقال بفتح الراء سميت

(ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنا وما أوهم ذا اذا ورد) (فهو مؤول بمبدى العذر في * نطق به تاويل

تنكيره ولا الى تعريف قوله (وذي الاضافة) الخ ذي مبتدا والاضافة صفة عند الجمهور وعطف بيان عند ابن جني وابن السيد والناظم واسمها لفظية جملة مخبر بها وسميت لفظية لانها تفيد اما التخفيف بحذف التنوين والنون واما ذهاب قبح الرفع والنصب والامران مرجعهما الي اللفظ دون المعنى فنسبت اليه بيان الاول في قولك هو حسن وجه وهما حسنا وجه وهم حسنوا وجه وكذا في ضارب زيد وضاربا زيد وضاربوا زيد وبيان الثاني في قولك حسن الوجه (فان قلت) فلم زعموا ان نحو الضارب الرجل بمنزلة ما ذكرت من امثلة الاضافة اللفظية مع ان اضافته لم تفده تخفيفاً ولا تحسينا لان النصب حسن بل احسن عند قوم (قلت) زعموا ان العرب شبهوا الضارب الرجل بالحسن الوجه في تجويز الجر كما عكسوا في النصب فكما ان النصب ثم علي التشبيه بما فيه العلة المقتضية لتصحيحه كذلك الجر هنا على التشبيه بما فيه العلة المقتضية لتصحيحه (فان قلت) الاضافة التي يسمونها معنوية تفيد التخصيص فحذف التنوين او النون ألا ترى ان غلام زيد وغلاما عمرو قد حذف منهما مثل ذلك فلم لا يسمونها لفظية (قلت) انما كان الغرض من هذه الاضافة ان يتعرف المضاف او يتخصص بالمضاف اليه ولكنهم حذفوا التنوين والنون مبالغة في اتصال الاول بالثاني قاله ابن معزوز قوله (وتلك محضة ومعنوية) يحتمل ان تكون محضة خبر عن تلك وهو المتبادر وان تكون خبر مبتدا محذوف اي اسمها محضة ومعنوية بدليل ما تقدم في نظيرها والجملة خبر وهو أحسن لتكميل التعادل ولانه ليس المراد الاخبار عنها بأنها متمحضة وذات معنى بل ان ذلك اسمها في الاصطلاح هذا وانما

ذي تلطف) المضاف امايعرف اويخصص بالمضاف اليه والشئ لا يتعرف ولا يتخصص الا بغيره فلابد من كون المضاف غير المضاف اليه بوجه ما فان توهم خلاف ذلك في مضاف ومضاف اليه تلطف في تقدير المغايرة فلذلك قيل في قولهم صلاة الاولى ان المراد صلاة الساعة الاولى وفي قولهم مسجد الجامع ودين القيمة وحبة الحمقا مسجد اليوم او الوقت الجامع ودين الملة القيمة وحبة البقلة الحمقا وقيل في قولهم سعيد كرز لمن اسمه سعيد ولقبه كرز أن الاول مؤول بالمسمي والثاني غير مؤول بل اعتبر مجرد اللفظ فاذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مسمى هذا اللقب ونحو هذا يعامل يوم الخميس وفعلت ذلك ذات يوم وذا صباح وأما قولهم نفس الشئ وكل القوم فان المغايرة فيه بين الاول والثاني بينة لان نفساً وكلا قبل ان يضافا صالحان لاشياء مختلفة الحقائق والذى يضاف اليه

سميت معنوية لانها تفيد اما التعريف او التخصيص والامر ان مرجعهما الى المعنى دون اللفظ فنسبت اليه واذ قد استقر أن الاضافة معنوية كانت او لفظية تفيد معنى لا يخرج عن هذه الامور الاربعة علم انه لا يجوز ان يقال الحسن وجه ولا الحسن وجه أب ولا الحسن وجهه ولا الحسن وجه ابيه لانها في الاولين لا تعرف لحصول تعريف المضاف بدونها ولان المضاف اليه نكرة ولا تخصص لان معها ما هو أعظم من التخصيص ولا تخفف لانتفاء النون والتنوين ولا تزيل قبحاً لان النصب لا قبح فيه لان المنصوب ح تمييز وفي الاخيرين كذلك ولكن القبح يندفع بالرفع لا بالنصب لوجود الرابط وستمر بك هذه المسائل في باب الصفة المشبهة قوله (ووصل) الخ كان يحسن أن يوطئ لهذا بأن أل تحذف من المضاف في غير هذه الصور كما تعرض لحذف النون والتنوين ولكن لزم ذلك من كلامه هذا لانه لما ذكر انه لا يغتفر وصل أل بالمضاف الا في هذه الصور علم انه لا يجوز وصله بها في غيرها (فان قلت) فكيف قالوا الثلاثة الاثواب وقال * كالاقحوان من الرشاش المستق * (قلت) أل زائدة فيهما ورآ الناظم أن التقدير كالاقحوان المستق من الرشاش المستق مثل وكانوا فيه من الزاهدين ومارآ لابي على أولي لانه يلزم الناظم حذف الموصول وصلته وبقاء معمول الصلة ولا يلزم مثل ذلك في الاية لان المقدر وكانوا زاهدين فيه قوله (ان وصلت بالثاني) قال الشهاب وجهه أنها اذا لم توصل به لم يحصل ح تخفيف بحذف تنوين او نون ولا دفع قبح تحقيقاً ولا تشبيها سواء كان معرفة او نكرة والاضافة اللفظية انما جازت للتخفيف او الدفع المذكورين ويزيد ما اذا كان نكرة نحو الحسن

﴿٤٨﴾ أحدهما دال على معين فاذا طرأت الاضافة اتحدا معنى وبقي التقدير الشعور بما كانا عليه قبل ان يضافا مسوغا لجعلهما مضافا ومضافا اليه في اللفظ وان كانا في المعنى واحداً وأما نحو جرد قطيفة فلحق

فاعرف الوجوها) (ذو ذات اتاه ذوات الجمع * وجريان الاصل يجرى الفرع) وقل ان يضاف ذو الى علم * غير مصدر به كذي سلم) ونحو ذي تبوك ذي بكة قد * شذ فلا تنكر نظيراً ان ورد) من الاسماء مالا ينفك عن الاضافة لا لفظاً ولا معناً ومنها مالا ينفك عن الاضافة معني وينفك عنها لفظاً فمن الاول قصارى الشئ وحماداه أي غايته ومنها لدى وعند ومعناها الحضور والقرب هكذا قال سيبويه ولم يجعل لدي لغة في لدن كما فعل الزمخشري وبيد بمعني غير ولم تقع الاضافة الا الى مستثنى بها وسوي لا يليها الا مجرور باضافتها اليه وقد مضي الكلام عليها في باب الاستثناء ومن الاسماء التي تلازم الاضافة

وجهه والضارب رجل بان الاضافة اللفظية كالمعنوية في امتناع كون المضاف معرفة والمضاف اليه نكرة اه وفيه نظر لان التخفيف بحذف التنوين والنون من المضاف الذي يحصل له ذلك في الاضافة اللفظية يحصل وان لم توجد أل في المضاف اليه وانما الذي يتوقف على وجود أل في المضاف اليه رفع القبح كما يعلم مما قرره في التوضيح وغيره في فائدة الاضافة اللفظية وكله لا يخفي علي من عرف مسائل الصفة المشبهة وأحوالها هذا وفي قوله او نون نظر لان حذف النون انما هو في مسئلة الوصف المثني او المجموع ولا يشترط كون أل في المضاف اليه قوله (او بالذي له اضيف الثاني) لانها اذا كانت في المضاف اليه الثاني كانت قرينة من كونها في المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشئ واحد ولذلك تمتنع اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد كما في التصريح فلا وجه لتردد الشهاب فيه في حواشي الاشموني وبقي مسئلة ثالثة وهي ان يكون مضافا الى ضمير ما فيه الف نحو الود أنت المستحقة صفوه فانها جائزة خلافا للمبرد وعلي جوازها ينبغي ان يجوز الفاضل نعم غلامه وقد استدل بعضهم لجوازه بقوله * فنعم اخو الهيجاء ونعم شهابها وفي الحواشي لابن هشام في الكتاب مانصه ومن قال هذا الضارب الرجل لم يقل عجبت من الضرب الرجل لان الضارب الرجل مشبه بالحسن لانه وصف للاسم كما أن الحسن وصف له وليس هذا حد الكلام مع ذلك وقد ينبغي في قياس من قال الضارب الرجل ان يقول الضارب أخي الرجل كما يقول الحسن الاخ والحسن وجه الاخ وكان الخليل رحمه الله يراه وفيه فائدتان إحداهما لاي شئ لم تجتمع أل والاضافة في مسئلة المصدر الثانية لم نظفر بمثل الضارب

لفظاً ومعنى ذو بمعنى صاحب وفروعها وهي ذوا في التثنية وذوو في الجمع ولا يضفن الا الي اسم جنس اخي ظاهر الا ما قدر من قول الشاعر صبحن الخزرجية مرهفة * ابان ذوي ارومتها ذووها وكذا قول الاخر انشده

الاصمعي * انما يصطنع المعروف في الناس ذووه والى هذين البيتين اشرت بقولي كما ذووها كذا ذووه ومن
اضافة ذوى الى مضمر قول الاحوص وانا لنرجوا عاجلا ﴿٣٧٩﴾ منك مثل ما * رجوناه قدما من

أخي الرجل مسموعا اه وفي الاخيرة نظر لانه استشهد في التوضيح بقوله
*لقد ظفر الزوار اقفية العدا قوله (وكونها في الوصف) الخ كونها مبتدا
وفي الوصف متعلق به وان بالكسر شرط حذف جوابه لدلالة الجملة السابقة
مثل انت ظالم ان فعلت ولا تكون أن بالفتح مبتدا وكان خبره والجملة خبر
كونها كما قال الشارح لعدم الرابط بين الجملة والمخبر عنه الا ان يقال ان ان
وقع متضمن له لان الضمير فيه راجع الي الوصف الموصوف بكونها فيه فكانه
قيل وقوع الصفة الذي كونها فيه مثنى او مجموعا فليتأمل ولا يجوز ان يكون
ان فاعل بكان لان الضمير في وقع انما يعود على الوصف لانه هو الذي يكون
مثنى او جمعا فليس الخبر المشتق متحملا هو ولا مرفوعه لضمير راجع الي
المبتدا .هذا وقال الشهاب انما اغتفر وصف أل بالمضاف في الاضافة اللفظية
لانها انما امتنع في غيرها لافادة التعريف او التخصيص للمضاف وكلاهما
غير محتاج اليه مع دخول أل وانما اختص الاغتفار بهذه المسائل لان
المقصود من الاضافة اللفظية التخفيف او دفع القبح كما تقدم وذلك لا يحصل
مع دخول أل على المضاف الا في هذه المسائل كما يعرف بالتأمل فيها وفيما
خرج عنها وتقدم أن نحو الضارب الرجل ملحق بنحو الحسن الوجه ولا
ينافي ان في الاضافة في نحو الضاربا او الضاربو زيد تخفيفا بحذف النون جاز
حذفها في غير الاضافة أيضا لتأصل الاضافة في حذفها فيجوز ان يقصد
بها وان لم يتوقف عليها اه ويحتاج لمزيد تأمل يعرفه الذكي مما اسلفناه
وتحرير المقام أن اشتراط أل في المضاف اليه في مسئلة الصفة التي هي اصل
المسئلة لان رفع القبح لا يحصل الاح وحمل اسم الفاعل عليها ووجودها

ذويك الافاضل واضيف ذو
الى علم وذلك على ضربين أحدهما
نادر والاخر كثير فالنادر ان
يكون ذو غير جزء من العلم بان
تكون اضافته الي علم تام كاضافة
صاحب اليه فمن ذلك قول بعض
العرب ذو تبوك ومثله أنا ذو
بكة وجد مكتوبا في حجر من
احجار الكعبة قبل الاسلام
والكثير الذي ليس نادرا ان
يكون ذو بعض العلم كقولهم ذو
يزن وذ الكلاع لرجلين وذو
سلم لموضع ﴿ فصل ﴾
(لمفهم اثنين بلا عطف ولا *
تنكر اضيف كلتا وكلا (لبي
وسعدي ثم وحد لا تضف*
الا لمضمر كوحدك انصرف
(ومغرب مضيف لبي لبدي*
ولم يجئ جاءله فردا بشئ) من
اللازم للاضافة لفظا ومعنا كلا

وكلتا ولا يضافان الا لمعرفة مثنا لفظا ومعني كقولك جاء كلا الرجلين ومثنى معني لا لفظا كقول الشاعر
*ان للخير والشر مدى*وكلا ذلك وجه وقبل ولا يضافان الي معطوف ومعطوف عليه الا ما شذ كقول

الشاعر كلا أخي وخليلي واجدي عضدا *في النائبات والمام الملمات ومن اللازم للاضافة الي المضمر دون الظاهر لبيك وسعديك ووحدك ﴿٣٨٠﴾ وزعم يونس أن لبيك مفرد وأنه في الاصل لبي علي فعلي فقلبت

ألفه ياء في الاضافة كانقلاب الف لدى والى وعلي وقال سيبويه بل هو مثنى لانه لوكان مفردا لجاريا مجرى لدا والي وعلى لم تنقلب ألفه الامع المضمر كما لا تنقلب ألف لدى والى وعلى الامعه وفي وجود يالبيك مع الظاهر دليل علي مخالفتها ياء لديك واليك وعليك قال الشاعر دعوت لما نابني مسورا *فلبي ولبي يدى مسور والي هذا أشرت بقولي ومغرب مضيف لبي ليدى أي هو جاء بغريب (حتما اضف القم حيث حذفا *ثانيه واستند رخياشيم وفا) (والزم اضافة ازاء وحذا * ظرفين وسط بين حيث اذا اذا) (في بين قيل بينما فلم يضف * وان تقل بينا فكمها اختلف) (فانجر تاليها وطورا ارتفع * والجر في اسم العين قل مايقع)

في الذي اضيف اليه الثاني كوجودها في الاول وضمير ما فيه أل بمنزلته وأما مسئلة الوصف فلا يتوقف التخفيف بحذف النون عليها فلم تشترط فتدبر وأما قول التصريح نقلا عن الشاطبي ان المسئلة الاولى حصل فيها تخفيف بحذف الضمير أو الجار والمجرور وأن المضاف اليه قرن بال عوضا عما فاته من الضمير أو التنوين فلا حاجة اليه للاستغناء عنه بما قرره في التوضيح أن رفع القبح لا يكون الا ح وقوله في تعليل حذف النون في المثني والجمع ان النون لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظوا عورة العشيرة في رواية النصب فكلام ظاهر الاختلال اذ لا معنى لتعليل جواز الجمع بين أل والاضافة في هاتين المسئلتين بما ذكر وأيضا حذفها من الصلة لغير اضافة لا يقتضي ان الحذف للطول دائما لانه اذا لم توجد الاضافة احتيج لدعوي الحذف للطول ومع وجود الاضافة فالاصل أن الحذف لاجلها الا أن الطول سابق ويؤيده مامر عن الشاطبي فتذكر قوله (وربما اكسب ثانا اولا) الخ قال الشارح الاشارة بهذا البيت الي انه اذا كان المضاف صالحا للحذف والاستغناء بالمضاف اليه جاز ان يعطى للمضاف ما للمضاف اليه من تانيث او تذكير فمن الاول *نسفت اعاليها مر الرياح ومن الثاني *رؤية الفكر مايئول له الامر *معين على اجتناب التواني *قال ابن هشام مسئلة التذكير لا توخذ من لفظه كما قد يوهمه كلام ابنه نعم قد توخذ بالقياس وقد يشكل ما زعمه في رؤية الفكر لانها متى سقطت لم يجد المعمول عاملا وهذا قد يعكر عليه ابن الناظم في بحثه في لا ينفع نفسا ايمانها اه وايضاحه أن الفراء شرط ان لا يكون المضاف اليه ضميرا

ومن اللازم الاضافة لفظ الفم دون ميم وقد يفرد في الضرورة كقول الشاعر وداهية من دواهي المنون يرهبها الناس لا يالها وكقول الشاعر *خالط من سلمى خياشم وفا *ومن اللازم للاضافة والظرفية وخالفه

ازاء وحذاء ووسط وبين وقيدت ازاء وحذاء بكونهما ظرفين احترازاً من ازاء الحوض فانه اسم يضاف ويفرد وكذلك احترزت بتقييد حذاء من الحذا الذي يراد به النعل والاصل في وسط مصدر

وخالفه ابن جنى وجعل من ذلك لا تنفع نفساً ايمانها في قراءة أبي العالية بتانيث الفعل ورده الناظم في التوضيح لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفساً لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المرفوع المستتر الذي ناب عن الايمان في الفاعلية ويلزم من ذلك فعل المضمر المتصل الي ظاهره نحو قولك زيداً ظلم تريد ظلم نفسه وذلك لا يجوز وقوله موهلا اسم للمفعول من اهلته لكذا اذا جعلته اهلا له وانما الشرط ان يكون اهلا لذلك لا ان يكون قد جعل اهلا له فان كون الشيء اهلا للحذف ليس بجعل جاعل وقد عرفت مثال ما كان أهلا للحذف وخرج ما ليس كذلك فلا يكسب الثاني الاول ما ذكر ولا بد ان يكون أيضاً بعضا أو كبعض فلا يقال اعجبني قوم عروبة وهذا أولى من التمثيل بيوم الجمعة لان الجمعة كما تطلق على اليوم تطلق على الاسبوع فلو حذف اليوم وقع اللبس بقي انه هل يجوز التذكير في نحو قامت امة زيد وان كان الاول غير صالح للحذف لما مر في باب الفاعل من قوله والحذف قد يأتي بلا فصل الوجه انه ان كان ذلك سماعيا توقف جواز هذا على السماع أو لغة فلا شك في جريانها هنا ولا مدخل للاضافة في الجواز أو عدمه

(تنبيهات) (الاول) ما قدمناه عن الشارح وابن هشام في مسئلة التذكير يقتضي استواءها مع مسئلة التانيث لانهما اتفقا على انهما مثلها وانما اختلفا في انها توخذ من لفظ الناظم أولا وقال الشاطبي بعد ان أورد انه لم يذكر تذكير المضاف اذا كان مؤنثا لتذكير المضاف اليه مع مجيئه نظما ونثراً والجواب انا نقول لم يعتبر هذا النوع لندرته بالنسبة الي الاول أو لعدم ثبوته لاحتمال التاويل في تلك الامثلة واما انه نبه باحد النوعين على الاخر واراد

وسط الشيء اذا توسطه ثم استعمل استعمال بين في ملازمة الاضافة والظرفية وقد يخلوا من الظرفية كقول الشاعر يصف سحابا ذا برق وسطه كاليراع اوسرج * المجدل طوراً يخبو وطوراً ينير يروى بالرفع والنصب فمن رفع فبالابتداء وكان فيه حجة على ما قلناه ومن نصب فعلي الظرفية والخبرية والكاف بعده اسم في موضع رفع بالابتداء وأما بين فملازم الاضافة ما لم ينكف بما كقولك بينما زيد عندنا اتانا عمرو واذا زيد عليها الالف جاز فيه وجهان بقاء الاضافة وانكفافها الا أن الانكفاف قبل اسم عين اكثر من بقاء الاضافة والي هذا أشرت بقولي فانجر تاليها وطوراً يرتفع ويروي بينا نعانقه الكماة بالجر

والرفع وأما اذ واذا وحيث فيأتي الكلام عليهن ان شاء الله (ولم تضف لمفرد اذ واذا * وحيث في غير ضرورة كذا) (ونادر افرادها وكثرا * افراد اذ منونا منكسرا) تضاف اذ الى جملة فعلية والى جملة اسمية ولا تضاف

اذا الا الى جملة فعلية واجاز الاخفش ان تضاف الي جملة اسمية وحمل عليها حيث فالزمت الاضافة الى الجملتين
وشذ افراد ما تضاف اليه في قول الراجز اما ترى حيث سهيل طلعا وفي قول الشاعر ونطعنهم

تحت الحبابعد ضربهم * ببيض المواضي حيث لي العمائم قال ابن كيسان رواية حيث في هذا البيت بالفتح والاكثر بالضم والي هذا اشرت بقولي وحيث في غير ضرورة كذا وانشد أبو علي قول الشاعر اذا ربدة من حيث ما نفحت له * اتاه برياها خليل يواصله قال أبو علي حذف مايضاف اليه حيث كما حذف ماتضاف اليه اذ قلت اذا كثر حذف ما تضاف اليه لانها كالاصل في الاضافة الي الجمل لكنها عند حذف ما تضاف اليه يلزم ان تنون ويكسر ذالها لالتقاء الساكنين وهذا التنوين الذي يلحقها هو عوض المضاف اليه ولذلك لا يستغني عنه اذا حذف ولما كان عوضا من الجملة وكان وجود الجملة معطيا لاذ شبها بالموصول استحقت به البناء قام التنوين مقامها في ايجاب بناء اذ وزعم الاخفش حذف ان كسرة ذال حينئذ كسرة اعراب وان اذا انما بنيت لاضافتها الى الجملة فلما حذفت الجملة عاد اليها الاعراب

ان يذكرهما معا فاكتفى باحدهما لانهما بمعني واحد في القياس اه وعبارة التسهيل ويؤنث لتانيث المضاف اليه ان صح الاستغناء وكان المضاف بعضه أو كبعضه وقد يرد مثل ذلك في التذكير قال الدماميني وادخال قد على الفعل تفيد ان هذا القسم قليل بالنسبة الي المتقدم وهو صحيح اه وظاهر عبارة التوضيح التسوية بينهما في القلة لانه عبر بقد فيهما المشعرة بذلك كربما في كلام الناظم ولا تنافي لان قلتهما في نفسهما لا تنافي ان احدهما اقل من الاخر وماذكرناه من انه لابد ان يكون بعضاً أو كبعض هو ما في التسهيل وقال الشاطبي بعد ان أورد أنه اهمل التعرض له هنا وفي الكافية فيدخل عليه يوم الجمعة فان حذف الاول سائغ ولا يكتسب التانيث الجواب انا ان قلنا بالقياس في مثل هذا فلقائل ان يلتزم مقتضى ذلك فيجوز ان تقول اعجبتني يوم الجمعة واما ان لم نقل به وهو يظهر من قوله وربما لان مقتضى رب التقليل فلا اعتراض ايضا فان كلامه مشعر بمجرد حكاية السماع اه اقول صرح الدماميني في حواشي المغني بانه قياسي وهو مقتضي النظم لانه جعل له قاعدة حيث قال ان كان لحذف ولم يعلقه بألفاظ مخصوصة وجاز ان تكون القاعدة مقيدة بقيد آخر تركه هنا اعتماداً على ذكره في التسهيل (الثاني) قال أبو حيان اتي باللغة القليلة النافرة وهو اكسب وانما الفصيح الكثير كسب يعني الثلاثي ورد بان صاحب المحكم والقاموس نقلا الرباعي ولم ينبها على قلته وانشد ابن الاعرابي . فاكسبني مالا واكسبته حمداً . وقولهم اكسبته الورق البيض ابا ومن العجب نقل بعضهم هذا ثم قوله ان الناظم ارتكبه فرارا من الخبن فانه قبائح الشعر وهو عبارة عن اجتماع الخبن والطي اعني

جرت بالاضافة ويبطل رأيه ان ذلك الكسر يوجد دون اضافة الي اذ فانه قد روى عن العرب موضع كان ذلك حينئذ كان ذلك اذ ومنه قول الشاعر نهيتك عن طلابك أم عمرو * بعافية وانت إذ صحيح

حذف السين والفاء من مستفعل في الرجز ذي الوتد المفروق (الثالث) قال ابن هشام قال بعض اصحابنا خرجت على ذلك ان السيوف غدوها ورواحها تركت فجعلت الضمير في تركت للغدو والرواح على انهما قد اكتسبا التانيث قال والغدو والرواح كالشيء الواحد فصح ان يعود عليهما ضمير الواحد فقلت لا يظهر لم كانا كالشيء الواحد ثم اذا اسقطت المضاف صار ان السيوف اياها فما اعرابه قال بدل قلت لا يبدل مضمر من ظاهر على الصحيح فقال انما مراد النحويين امكان ارادة معني المضاف اذا ذكر المضاف اليه مقتصراً عليه قلت هذا ياباه قوله ان كان لحذف موهلا (الرابع) مما يسري فيه التانيث الي المذكر ان يكون المؤنث خاصاً والمذكر عاماً في باب نعم نحو نعمت جزاء المتقين الجنة وان يكونا خبراً ومخبراً عنه نحو * وقد خاب من كانت سريرته الغدر * ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا (الخامس) سمع تانيث المذكر بدون ما تقدم بل للتاويل بالمؤنث كقوله * أتهجر بيتاً بالحجاز تلفعت * به الخوف والاعداء من كل جانب * فقال تلفعت لتاويل الخوف بالمخافة وقال ما هذه الصوت لتاويل الصوت بالاستغاثة ولا يختص ذلك بالضرورة لانه سمع جاءته كتابي فاحتقرها لتاويل الكتاب بالصحيفة (السادس) الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة قال في المغني عشر وبقي عليه الاعراب نحو هذه خمسة عشرك والجمع نحو * فما حب الديار شغفن قلبي * والتعظيم نحو اسري بعبده وعكسه نحو بيت العنكبوت والعقل نحو فظلت اعناقهم لها خاضعين في قول والتنكير نحو زيد رجل قال ابن اياز بعد ان عد ذلك وفيه نظر لان الاضافة بعد تقدير التنكير فأثرت التخصيص قال ابن الصائغ ولا يمتنع أن يفيد أمرين

وزعم الاخفش ايضا انه اراد حينئذ فحذف حين وابقى جر اذ وهذا بعيد وغير قول الاخفش أولى بالصواب والله اعلم

(ومثل اذ معنى كاذ اضيفا * للجملتين وافتحن تخفيفا)

(وقبل فعل ماض البنا رجح * والعكس قبل غيره أيضا وضح)

(وما باذ الحق ثم ثنى * فليس عن اعرابه يستغني)

معلوم ان اذ دال على زمان ماض مبهم غير محدود فاي اسم وافقه في معناه جاز أن يضاف الي جملة ماضية المعنى اسمية كانت أو فعلية نحو الحين والوقت والساعة والزمان وكذا اليوم لان اليوم عند العرب لا يختص بالنهار الا بقرينة مثل ان يقال لا آتيك في يوم ولا ليلة فان قلت لا آتيك يوما ولم تقرنه بليلة كان بمعني وقت وحين

قال الله تعالي الى ربك يومئذ المساق وهذا لا يختص بليل ولا نهار لان المراد به وقت الاحتضار والنزع واذا اضيف المحمول على اذ الى جملة جاز اعرابه وبناؤه على الفتح الا ان بناءه راجح اذا وليه فعل ماض

كقول الشاعر على حين الهى الناس جل أمورهم * فندلا زريق المال ندل الثعالب فان كان اسم الزمان محدوداً كشهر لم يجز ان يضاف الى جملة لمباينة معناه معني اذ واذا فان ثنى المضاف الي جملة اعرب

قال ابن كيسان من قال اعجبني يوم زرتني ففتح قال في التنبيه اعجبني يوم ما زرتني وحكم بعض المتأخرين للمضاف الي تفعلن ونحوه بما يحكم لمتلو الماضي فيختار البناء في نحو من حين ينطلقن كما يختاره في نحو من حين قام لوجود البناء في المضارع كما هو موجود في الماضي (ولا تضف اذا لجملة ابتدا * ومثلها معنى كما اجعل ابدا) (وغير هذا عن قياس انعزل * نحو التلاق يوم هم فلا تهل) اذا اسم زمان مستقبل فيه معنى الشرط غالبا فلذلك لا يليها الا فعل أو اسم بعده فعل نحو اذا السماء انشقت واذا وليها اسم بعده فعل جعل المتأخر مفسراً لفعل متقدم رافع للاسم لا يجيز سيبويه غير هذا واجاز الاخفش ارتفاع الاسم بالابتدا واذا اضيف اسم زمان الى جملة مستقبلة المعنى وجب عند سيبويه منع كونها اسمية الموصوف كما يمتنع ذلك بعد اذ لان اذ واذا هما اصلان لكل زمان أضيف الى جملة فاذا كان معناهما المضى فالموضع

مترتبين ولكن يبقى النظر في ان التنكير لم يحصل له من المضاف اليه بل من نفس الاضافة وهذا ياتي في علا زيد ناو العموم نحو غلام كل رجل ياتيني فله درهم وعد ابن الصائغ الاستفهام نحو علمت أبو من زيد والجزاء نحو غلام من ياتني اكرمه وهما راجعان لقول المغني وجوب التصدر وعد بعضهم التنبيه ونوزع فيه فانظر حاشية الفاكهي قوله (ولا يضاف اسم لما به اتحد معني) أي بحسب المراد فلا يرد ابن الابن وأبو الاب فانه صحيح ومندرج فيما اتحد معنى ما اتحد لفظاً ومعني فلا يقال جاء زيد زيد بل سبيل هذا الاتباع على التاكيد وجوز فيه الفارسي الاضافة فذكر أن قولهم لقيته يوم يوم اضيف فيه الشيء الي مثله لفظاً ومعني وان منه * ولولا يوم يوم ما أردنا * جزاءك والقروض لها جزاء * قال الشهاب اراد بالاتحاد معنى ما يشمل الترادف كما في الليث والاسد وفي الحبس والمنع ويشمل التساوي كالانسان والناطق وسواء كان التساوي بحسب الوضع كما في المثال بحسب المراد كما في الموصوف والصفة اه وظاهره أن عبارة الناظم ليست ظاهرة في الاقتصار على الترادف وقال ابن هشام لا يريد بذلك ما هو الظاهر منه وهو الترادف وانما يريد ان يتساويا صدقاً على الذات الواحدة فمن ثم لا تضاف صفة لموصوفها ولا موصوف الى صفته وان لم يترادفا ونظيره قولهم في الخبر المفرد انه لا بد ان يكون بمعني المبتدا او منزلا منزلته نحو زيد اخوك وازواجه امهاتهم اه وخرج بقوله معنى ما غاير معني واتحد لفظاً فتجوز فيه الاضافة كالمشترك نحو عين العين بقي أنهم عللوا منع الاضافة فيما ذكر بأن المضاف يتخصص او يتعرف بالمضاف اليه والشيء لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه وفيه بحث لان

الموصوف يتخصص بصفته فهلا جاز تخصيص المضاف بالمضاف اليه اذا لم يكن غيراً كما جاء تخصيص الموصوف بالصفة وليست غيراً في المعنى وايضاً فهلا كفت المغايرة بحسب المفهوم وعلل بعضهم منع اضافة الموصوف الي صفته بأن الصفة تابعة للموصوف في الاعراب فلو وقعت مضافاً اليه كانت مجرورة دائماً ولم يتصور متابعة الموصوف في الاعراب ومنع اضافة الصفة الي الموصوف بأن الصفة يجب ان تكون تابعة للموصوف في الاعراب ومتأخرة عنه فلا يمكن ان تضاف اليه والا كانت متقدمة عليه ولم تتصور المتابعة أيضاً ومنع اضافة احد المترادفين او المتساويين الي الاخر بعدم الفائدة اذ المقصود يعلم من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الاضافة فتكون الاضافة لغواً اه لا يقال هذه الاضافة تقبل حذف التنوين المفيد للتخفيف فلم تكن لغواً لانا نقول في ترك الاضافة ترك كلمة كاملة وهي اخف من حذف التنوين وفيه نظر لانه قد يتبع فيجمع بين الكلمتين مع التنوين (تنبيهان) (الاول) أولوا اضافة الموصوف الي الصفة في نحو مسجد الجامع بأن المعني الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدراً في الكلام ويكون المسجد مضافاً اليه والجامع صفة للوقت وثانيهما ان يكون الوقت محذوفاً والجامع قائم مقامه منطوياً عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد بنيته (الثاني) قال ابن الحاجب ان قيل لم اضيف سعيد الى كرز ولم يضف اسد الى سبع الجواب أن الاعلام كثرت فجاز فيها من التخفيف مالم يجز في غيرها ولانا أفدنا بالاضافة معنى مقصوداً باعتبار تقدير العلم له ولغيره كما في قوله زيدكم ولان الثاني أعرف واشهر فكان في نسبته فائدة ليست فيما اعترض به قوله (وبعض الاسماء يضاف أبدا) اي وبعضها لا يضاف ابدا وتحت هذا المفهوم قسمان مالا يضاف اصلا ومايضاف وقتاً دون وقت والقسمان موجودان فالاقسام ثلاثة ثم قسم الذي يضاف ابدا الي قسمين ماقد يقطع في اللفظ كل وبعض وهما والحالة هذه عند

لا ذ فيجري ذلك الاسم مجراها وان كان معناها الاستقبال فالموضع لاذا فيجري ذلك الاسم مجراها وهذا الذي اعتبره سيبويه بعيد لولا أن من المسموع ما جاء بخلافه كقول الله تعالي يومهم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء وكقول سواد بن قارب رضى الله عنه * وكن لى شفيعاً يوم لاذ وشفاعة * بمغنى فتيلا عن سواد بن قارب * والي الاية والبيت اشرت بقولى وغير هذا عن قياس انعزل (واذهب بذى تسلم جاوان ترد * فروع فاعليه فالسمات زد كذا اضافوا آية للفعل ان * معنى علامة ابانت للفطن واثر ريث ولدن ان قدرا * من قبل فعل نحو من لدن ترا) يقال اذهب بذى تسلم أي بصاحب سلامتك وفي التثنية والجمع اذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون وأضافوا اذا بمعني صاحب الي هذا الفعل خاصة

ولا يفعل ذلك بغيره وكذا اضافوا آية بمعني علامة الى الجمل الفعلية كقول الشاعر *الا من مبلغ عني تميما *بآية مايحبون الطعاما *وكقول الاخر *بآية تقدمون الخيل شعثا *كان على سنابكها مدادا *وزعم ابن جني ان ما في قوله بآية مايحبون الطعاما مصدرية ونص سيبويه على أنها زائدة وأن الاضافة الي الفعل نفسه وجاء عن العرب اضافة لدن الى الفعل على تقدير ان المصدرية والله اعلم

﴿فصل﴾ (وبعض مايضاف حتما افردا *كمع وكل ثم بعض وعدا كل مضاف معني ان يفرد لذا *لم يصحب أل نقلا وحالا شذذا وحق مع نصب وقد يسكن * ونيلها الافراد حالا يحسن واجرر اوانصب غدوة بعد لدن *وذا اضافة الى سواه كن وجوز الاخفش جرما عطف *من بعد نصب غدوة ولم يخف والنصب

الجمهور معرفتان بنية الاضافة لكن من الواضح ان التعريف انما هو اذا كان المضاف اليه معرفة ثم هل يجوز نعتهما بالمعرفة اولا نظرا للصورة فانها صورة النكرة فيه نظر وانما لم يبن هذا القسم عند نية معنى المضاف اليه لما سياتى في الكلام على غير وقبل وبعد وما لا يقطع وهو الغالب والاحسن في قوله لفظا انه تمييز محول عن الفاعل أى قد يأتي لفظه مفردا أي لفظه لا معناه فلا اشكال في تنكيره وقال الشاطبي لفظا حال ومفردا صفته اولفظا حال مقدم على صاحبها وهو الضمير في مفردا أي مفردا لفظا لا معني ومفردا حال من ضمير يأتي واعلم أن هذا الباب شبيه بالباب الذي قبله من حيث انه جار ومجرور كما أن ذاك كذلك وانما يفترقان من جهة أن الجار هنا اسم وهو هناك حرف وكما انقسم عامل الجر ثمة الي ما لا يجر الا الظاهر كحتى وما لا يجر الا بعض الظاهر وهو مذ ومنذ وما يجر مطلقا وهو الغالب كذلك هذا الباب (تنبيه) قال أبو حيان ابدا ظرف للاستقبال ان عني به مدلوله فى اللغة فيصير المعني وبعض الاسماء يضاف في الزمن المستقبل وهذا ليس بشئ لانه لا فائدة فى تخصيص اضافتها بالزمان المستقبل وان عنى به ان بعض الاسماء تضاف دائما فاطلق ابدا وأراد دائما وهو ظاهر مراده فقد ناقض هذه الدعوى بقوله وبعض ذا يعنى بعض مايضاف دائما قد ينفك عن الاضافة فقد صار مايضاف دائما منفكا عن الاضافة هذا خلف اه وقد يجاب بان الاشارة في قوله وبعض عائدة لما يضاف لا بقيد قوله ابدا قوله (كوحد) الخ مثل باربعة الفاظ مفرد وقدمه لانه الاصل وهو وحد ومختلف فى افراده وهو لبيك ومتفق على تثنيته وهو الباقي وختم بها لانها اولي بالتاخير قال ابن هشام وبقي عليه من الاسماء المثناة هذا ذيك أي اسراعا اليك بعد اسراع وحنانيك بمعني تحننا بعد تحنن فالجميع ستة الفاظ اه وفيه أنهم قالوا حذاريك وهو بفتح الحاء قال س ليلزمك حذر بعد حذر أى احذر ابدا وفي النهاية انه

لا مفرد له وأنه يضاف للفاعل قال والحذار والحذر والحذر مصدر حذر وحجاريك اي تحجر كما أن حذاريك بمعنى تحذر ولو اتفق له ذكر سعدي الي جانب لبي كان حسناً فان سعديك انما يستعمل تابعاً للبيك ويجوز استعمال لبيك وحده فلسان حال سعديك ينشد * ان يغنيا عني المستوطنا عدن * فانني لست يوما عنهما بغني * وعوام مصر يقولون سعديك بدون لبيك قوله (وألزموا اضافة الي الجمل * حيث واذ) اشتركا في ثلاث جهات الظرفية والاضافة الى الجمل ولزوم البناء وافترقا من ثلاث جهات مكانية حيث وزمانية اذ واضافة حيث نادر الي المفرد وجواز حذف ما اضيفت اليه اذ وتعويض التنوين عنه * (تنبيهات) * (الاول) اعترض الشاطبي اطلاقه في حيث بانه يقبح اضافتها الى جملة اسمية خبرها فعل ماض أو مضارع نص عليه سم ثم اجاب بانه بين في الاشتغال ان حيثما لا يليها اسم بعده فعل الا على الاضمار وحيث تجري مجراها في هذا الحكم ويدخلها معنى الجزاء وان لم تجزم فيفهم تقييد ما هنا بما هناك اه وفيه ان تلك لا تليها الاسمية واعترض أيضا اطلاقه في اذ مع استقباح اضافتها الى جملة اسمية خبرها ماض وقال انه لا يجد عنها جوابا وانما قيد بالماضي لانه المناسب لاذ التي للماضي والا فالمضارع كذلك ويكون بمعنى الماضي ويمكن ان يجاب بان كلام الناظم فيما يضاف اليه اذ سواء كانت الاضافة حسنة أم لا وبمثل ذلك يجاب عن الاطلاق في حيث وهو احسن مما اجاب به عن الاطلاق فيها وبمثل ذلك اعتذر الدماميني والشمني عن اطلاق اضافة اذ للجملة الاسمية فان غاية ما ادعي الشاطبي ان الاضافة للاسمية التي خبرها ماض قبيح فتدبر وانما قبح اضافة حيث واذ للاسمية التي خبرها فعل لانه حيث وجد الفعل بعدهما فحقه ان يليهما لانهما يشبهان ادوات الجزاء في جعل الجملة التي تليهما مفتقرة اليهما لكن هذا يقتضي قبح اضافة اذا الي جملة اسمية خبرها فعل عند القائل بجواز اضافتها للاسمية وفيه نظر لوقوعه في التنزيل نحو اذا السماء انشقت (الثاني)

أيضاً قد رآ سعيد * فيه وعندي نصبه بعيد واعربت قيس لدن وقعس * اعراب حيث عنهم مقتبس) لما تقدم التنبيه على ما يلازم الاضافة لفظاً ومعنى اردفته بالتنبيه على ما يلازمها معنى ويفارقها لفظاً في بعض الاحوال فمن ذلك كل والمشهور في استعماله الا يخلوا من الاضافة لفظاً الا وهو مضاف معنى كقوله تعالى وكل آتوه داخرين ولاجل نية اضافته لم تدخل عليه الالف واللام الا في كلام المتأخرين واجاز الاخفش تجريده من معنى الاضافة وانتصابه حالا ووافقه أبو علي في الحلبيات وبعض كل الا فيما نسب الى كل من وقوعها حالا واما مع فاسم معرب ملازم للاضافة لا ينفك عنها الا مستعملا حالا بمعنى جميع كقول الشاعر * بكت عيني اليسري فلما زجرتها * عن الجهل بعد الحلم اسبلتا معا

والى هذا اشرت بقولي ونيلها

الافراد حالا يحسن وحكي سيبويه عن العرب ذهب من معه ومثل ماحكاه سيبويه قرأ بعض القراء هذا ذكر من مضى وذكر من قبلي قال سيبويه قال الشاعر *فريشي منكم وهو أي معكم * وان كانت زيارتكم لماما *فجعلها كهل حين اضطر وزعم بعض النحويين انها حرف اذا سكنت وليس بصحيح وعدا الشيء بالقصر والمد ناحيته وافراده قليل ولدن لاول غاية زمان أو مكان وقل ما يستعمل الا ومعها من وهي مبنية الا في لغة قيس وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم قوله تعالى لينذر باسا شديدا من لدنه وكانفراد قيس باعراب لدن انفراد فقعس باعراب حيث فان الكسائي حكي عنهم انهم يجرونها بالكسرة اذا دخل عليها حرف جر وينصبونها بالفتحة اذا لم يدخل عليها حرف جر وقد التزمت العرب اضافة لدن وجر ما يليها

قال ابن هشام واذ للماضي واستشكل واذ لم يهتدوا به فسيقول اذ محصوله يقولون في المستقبل في زمن قد مضي وجوابه اما ان يقدر عامل أي جحدوا ثم استونف مايوقعونه في المستقبل وجيء بالفاء ايذانا بانه مسبب عما قدر متعلقا لاذ أو ان اذ وان كانت لما مضى فما بعدها مستمر ففيها مايقتضي المضي لوقوع ذلك وما يقتضي الاستقبال لاستمراره فمر باذ باعتبار الماضي وعلق بسيقولون لاستمراره والمستمر مستقبل أو ضمن اذ معنى الشرط بدليل دخول الفاء وكونها في معنى اذا وانما عبر باذ لدلالتها على تحقيق ذلك لانها في اصل وضعها لتحقيق الشيء لكونها للمضي وكذا اذا فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا فيه الوجوه كلها قاله ابن الحاجب وفي استعمال اذ للجزاء نظر وقد يقال هو كالجزاء في حيث زيد تلقاه فاكرمه وقال أيضا وزمانها يعني اذ الماضي ولهذا استقبح اذ زيد قام مع انها تضاف الي كلتا الجملتين واما قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم فالظاهر فيه ان اذ بدل من اليوم المعمول لينفع المنصوب بلن المخلصة للاستقبال والبدل من المستقبل مستقبل فقيه اجوبة ارجحها انها للتعليل لا ظرف (الثالث) قوله * هل ترجعن ليال قد مضين لنا *والعيش منقلب اذ ذاك أفنانا * وقولهم من حيث الجملة فالاضافة الى جملة حذف احد جزءيها أي اذ ذاك كذلك ومن حيث الجملة كذلك وحذف الخبر في ذلك لحذفه في قوله *ايام جمل خليلا لو يخاف لها *هجر الخولط منها العقل والجسد *أي جمل اكرم بها خليلا ومن ذلك في اذ قول الاخطل * كانت منازل آلاف عهدتهم * اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا * خبر نحن وذاك محذوف ان والمعني عهدتم اخوانا اذ نحن متألفون او متأخون والدليل على الاول ذكر الالاف وعلى الثاني ذكر الاخوان وأراد اذ ذاك كائن وليست اذ خبرا عن نحن لانه جثة بل اذ الاولي ظرف لعهدتهم واما الثانية فعاملها الخبر المقدر بمتألفون او بمتأخون وعامل دون اما عهدتهم او الخبر المحذوف او المحذوف على انه في الاصل

صفة لاخوانا ثم صار حالا لان المكان يكون خبرا وحالا للاعيان فان قيل اليوم توجهت الاشارة بذلك فالجواب الى التجاوز الذى دل عليه ذكر منازل (الرابع) قال في التسهيل في باب المفعول له وتأخر التصرف كحيث قال الدماميني فالغالب عليها عدم التصرف وقد تتصرف نادراً كقوله * الى حيث ألقت رحلها ام قشعم * وقال في التسهيل وندرت اضافتها الي المفرد قال الدماميني ومن اضاف حيث الي مفرد أعربها اه وقال ابن هشام في الحواشي بعد أن ذكر أن في قوله حيث سهيل الرفع والجر هي معربة على رواية الجر لزوال الافتقار الي جملة عند من علل بالافتقار الى الجملة واظهار الاضافة عند من قال الاضافة الى الجملة كلا اضافة وقال بعضهم هي مبنية وان اضيفت لمفرد لعروض ذلك ويروي البيت بالضم والفتح وحيث في البيت مفعول لا ظرف لفساد المعنى اه (الخامس) اختلف في علة بناء حيث على قولين احدهما أنها بنيت لافتقارها الى الجملة فأشبهت الحروف الموصولة كما وان المصدريتين (فان قيل) فهلا شبهت بالاسماء الموصولة كما قيل ان باب حذام شبهت بنزال (قلت) جعل بناء الاسم لمشابهة الحرف اولي ثم هي بالحروف الموصولة أشبه لانها تحتاج الى عائد (فان قيل) هلا جعل شبهها بالحرف من حيث هو لانها لا تستعمل الا مع الجملة (قلنا) ذاك احتياج تركيبي وهذا احتياج افرادي والثاني أنها مضافة الى الجملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة فكانها ظرف قطع عن الاضافة فبنيت كما بنيت قبل وبعد وكان بناؤها على حركة لان لها أصلا في التمكن وعلى الفتح كاين والكسر كجير وعلى الضم كقبل وبعد ولتكمل لها الحركات الثلاث ولانها حركة لا توهم اعراباً وبنيت اذ للافتقار الى الجملة ولوضعها علي حرفين وممن ذكر الثاني النبلي قوله (وان ينون) اي وان يعوض التنوين عن الاضافة وجب قطعها عنها لفظاً اى وان يرد التنوين صح قطعها عنها لفظاً قوله (يحتمل افراداً) أورد الشاطبي أنه بني افرادها عن الاضافة علي تنوينها على حد بناء المسبب علي السبب أي ان نونت ساغ افرادها عن من الاسماء كما يلزم انجرار كل اسم اضيف اليه اسم وشذ افرادها ونصب غدوة مع جواز جرها على القياس فان عطف علي غدوة بعد ان نصب فحكم المعطوف الجر لان غدوة وان لم تجر لفظاً فهي في موضع جر وجوز سعيد بن مسعدة الاخفش نصب المعطوف وهو بعيد من القياس (والال كالاهل قليلا افردا * ولسوي الاعلام نزرا اسندا) الال اذا كان بمعنى الشخص فهو كالشخص في انه يفرد كثيرا ويضاف كثيراً واذا كان بمعني الاهل ندر استعماله غير مضاف ولا يضاف الى غير علم الا قليلا وذكر أبو بكر اليزيدى ان اضافته الى ضمير من لحن العامة والصحيح انه من كلام العرب لكنه قليل ومنه قول الشاعر * انا الفارس الحامي حقيقة * والذي والى فما تحمي حقيقة آلكا فاضافه الى الياء والي الكاف ومثل افراده قول الشاعر نحن آل الله في بلدتنا

لم تزل الاء على عهدارم وزعم بعض النحويين انه لايضاف الا الى علم من يعقل وقد اضيف الي علم فرس كقول الشاعر

نجوت ولم تمنن عليك طلاقة * سوى ربدا التقريب من آل اعرجا (وافردت اى وفي شرط بما * تردف غالباً فاعلم واعلما) (وحيث ماتضف الى مذكر * فهي جميعه كاى معشر) (وهي كبعض ان يضف لمعرفه * وكونه فرداً أبا ذو المعرفه) (الا قليلا واشترط مع قلته * عطفاً عليه تكف عيب وحدته) (ولم تصف موصولة لنكره * ولمضيف ماسواها الخيره)

مما لايخلو عن الاضافة الا قليلا اي وقد بينت أقسامها في باب الموصولات واذا كانت شرطية وأخلي لفظها من الاضافة فالغالب اردافها بما كقوله تعالي أيا ماتدعوا فله الاسماء الحسني وقد ترد بما مع اضافتها لفظا كقوله تعالى أيما الاجلين قضيت فلاعدوان على

الاضافة وهذا عكس ماعليه الحكم اذ الاضافة لم تسقط بسبب التنوين بل الاضافة هي الساقطة أولا ثم اوتي بالتنوين عوضاً عما سقط وأجاب بأنه انما بني احتمال الافراد علي التنوين واحتمال الافراد غير الافراد وكانها عبارة عن استعمالها مفردة ولا شك أن استعمالها مفردة لايكون الا بعد التنوين والتنوين لا يصح الا بعد اسقاط المضاف اليه وهو معني الافراد فالافراد سابق في القياس والتقدير على التنوين والتنوين على استعمالها مفردة وهذا صحيح فلا اشكال قال الشهاب ولا حاجة اليه بل المعني وان يعوض التنوين يصح الافراد وصحة الافراد متسببة عن التعويض فلا اشكال *(تنبيه)* وجد بخط صاحب القاموس مامثاله لايضاف الى اذ من الظروف في كلام العرب غير سبعة الفاظ وهي يومئذ وحينئذ وساعتئذ وليلتئذ وغداتئذ وعشيتئذ وعامئذ اه ومقتضاه انه لا يقال شهر اذ ولا وقت اذ ولا سنة اذ فليحرر قوله (وما كاذ معني) أي في كونه اسم زمان مبهم غير محدود مراد به المضى وذلك نحو يوم وايام كما مثلوا به والمراد باليوم مطلق الوقت لانه يطلق على اربعة معان كما في شرح بانت سعاد فاندفع ان يوما محدود لدلالته على مقدار مخصوص وهو مقابل الليلة قوله (اضف) بين به وجه الشبه المراد من قوله كاذ والمفهوم من اطلاق الاضافة هي الاضافة في اللفظ فيكون وجه الشبه الاضافة الى الجملة لفظا فلا يثبت لما كاذ جواز الافراد والتعويض بالتنوين لانه يثبت له ماوقع التشبيه فيه وقوله جوازاً أي في حال كونك ذا جواز او مجيزاً بين به ان وجه الشبه مطلق الاضافة لفظا وان اختلفت بلزومها في اذ وجوازها فيما كاذ فاندفع مايقال قوله كاذ يدل على ثبوت الاضافة ولزومها وجواز الافراد والتنوين وليس كذلك والبيت الذى بعد تفصيل للتشبيه واذا عرفت ذلك عرفت سقوط ما اطال به أبو حيان حيث قال ما مبتدا موصول صلته كاذ ومعنى منصوب تمييزاً عن حرف التشبيه كما ينتصب عن مثل وكاذ خبر عن ما فاخبر عن الذي هو شبيه باذ في المعنى

بكونه شبيهاً له اما بكونه ظرفا او بكونه للمضي او بكونه مبنياً وكلها تشبيهات لا تصح اما الاول والثاني فلان الخبر يفهم معناه من المبتدا وأما الثالث فلان بناءه ليس مثل بنائه اذ بناء اذ واجب ثم انه كرر هذا الحكم على هذا التقرير في البيت الذي يجيء بعد فان اعربت ما كاذ مفعولا باضف وهو الظاهر فيبقي قوله كاذ الثانية لا معنى له لان الكلام يتم بدونه ولا يصح ان يكون على حذف مضاف والمعني اضف جواز اللظرف الذي كاذ في المعني كاضافة اذ لان اضافة اذ واجبة وذلك الظرف جائزة قوله (وابن او اعرب ما كاذ قد اجريا) الذى كاذ لا يتقيد جواز بنائه بجريانه كاذ في اضافته الي الجملة بل يجوز بناؤه اذا اضيف الى مبنى مفرد ومثله كل اسم ناقص الدلالة كغير ومثل وذهب الناظم الى انه لا يبقى مضاف الى مبني بسبب اضافته اليه اصلا لا ظرف ولا غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء التى تكف سبب البناء وتلغيه فكيف تكون داعية اليه والفتحات فيما استشهدوا به حركات اعراب فمثل في قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون حال من ضمير لحق وبين ودون في لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك منصوبان على الظرفية وقد يشكل على التعليل بناء يوم في يومئذ الا ان يوجه بناؤه بالحمل على شبهه وهو اذ هذا ولم يبين على م يبني وقال الشارح بنى مفرداً على الفتح ومثنى على الالف والناظم قيده في الكافية بما اذا لم يثن فقال * وما باذا الحق ثم ثنى * فليس عن اعرابه يستغني * وجزم في الشرح بان البناء على الفتح ثم قال فاذا ثني المضاف الي جملة اعرب قال ابن كيسان من قال اعجبنى يوم زرتنى قال اعجبني يوما زرتنى اه وقال في شرح التسهيل اسماء الزمان اقسام مالا يختص بوجه ما كحين ومدة ووقت وزمان وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية وما يدل على عدد دلالة صريحة كيومين واسبوع وشهر وما يدل على عدد دلالة غير صريحة كنهار فانه دال على اثنا عشر ساعة دلالة لا تستحضر بذكره كاستحضار عدد ايام

واذا تضاف الي نكرة فهى نفس ما تضاف اليه كل واذا تضاف الى معرفة فهي كبعض وكذلك يقال أي رجلين قاما وأي الرجلين قام فتثني ضمير أى حين اضيف الى مثنى نكرة وأفرد حين اضيف الى مثنى معرفة ولذلك لا يضاف الي معرفة مفرد الا مع عطفها مضافاً الي معرفة ليكون ذلك خلفاً عن اضافتها الى غير مفرد ومن شواهد ذلك قول الشاعر

ألا تسئلون الناس اي وايكم * غداة التقينا كان خيراً واكرما

والي هذا اشرت بقولي وكونه فرداً اذا ذو المعرفة * الا قليلا واشترط مع قلته عطفاً عليه تكف عيب وحدته واذا كانت اي موصولة وصرح بما تضاف اليه لم تكن الا معرفة ذكر ذلك ابو علي في التذكرة

(سبحان في غير اختيار اجودا * ملابس التنوين او مجردا)

(وشذ قول راجز ربانى * سبحانك اللهم ذا السبحان)

من الملتزم الاضافة سبحان الله وهو اسم بمعنى التسبيح وليس بعلم لانه لو كان علما لم يضف الى اسم واحد كسائر الاعلام المضافة وأخلي من الاضافة لفظا للضرورة منونا وغير منون فالمنون كقول الشاعر سبحانه ثم سبحانا يعود له * وقبلنا سبح الجودي والجمد وغير المنون كقول الاخر أقول لما جاءني فخره * سبحان من علقمة الفاخر وزعم الزمخشري وأبو علي أن الشاعر ترك تنوين سبحان لانه علم علي التسبيح فلا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون وليس الامر كما زعما بل ترك التنوين لانه مضاف الي محذوف مقدر الثبوت كما قال الراجز خالط من سلمى خياشوم وفا * أرادوفاها فحذف المضاف اليه وترك المضاف بهيئته التي كان عليها قبل الحذف وأمثال ذلك كثيرة سابينها ان شاء الله تعالي وشذ دخول الالف واللام على سبحان الاسبوع بذكر الاسبوع وكاستحضار عدد ايام الشهر بذكر الشهر ولا يضاف من اسماء الزمان الى الجمل الا ما عري من دلالة صريحة على عدد اه وتلخص أن المثنى لا يضاف للزمان وأن كلام الكتب الثلاثة متخالف مضطرب وقال بعد ذلك وأجاز ابن كيسان اضافة يومين الي الجملة والصحيح منع ذلك لعدم السماع ولمخالفة اذ واذا بالدلالة علي العدد صريحاً قوله (واختربنا متلو فعل بنيا) اعم من ان يكون بناء اصليا كالماضي في قوله * على حين عاتبت المشيب على الصبا ومنه ما زالت اكلة خيبر تعادني * فهذا أو ان قطعت ابهري اكلة * بالضم بمعنى اللقمة تعادني تراجعني أو عارضا كالمضارع المتصل بنون النسوة كقوله * على حين يستصبين كل حليم قوله (وقبل فعل معرب أو مبتدا اعرب) من شواهد الفعل المعرب: اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني * نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر * والاسمية. ألم تعلمي ياعمرك الله انني * كريم علي حين الكرام قليل * ولكثرة الاستشهاد بخصوص هذين البيتين على ماذكر صح لبعضهم ان يجيب بانشاد الثاني وقد سئل عن أي مكان يهب فيه الصبا مع انه لا تعرض فيه لذلك لكن في الاول المناسب له فيما استشهد به عليه التعرض له فتدبر * (تنبيه) * انما تكلم الناظم على الظرف الذي بمعنى اذ وهي مختصة بالزمان الماضي واذ وقع بعد الظرف فعل معرب وهو المضارع فانما يكون بمعنى الحال والاستقبال فاذن لا يصح هنا ذكر المضارع اذ لا يقع بعد الظرف المراد به الماضي ما عدا اذ لانك تقول قام زيد اذ يقوم عمرو وفي التنزيل واذ تقول للذي انعم الله عليه واما ان يقال قام زيد يوم يقوم عمرو وانت تريد يوم قام عمرو فهذا ممنوع وكلام الناظم يقتضي جوازه وقد يقال الناظم اراد ذكر ما هو بمعني اذ وما هو بمعني اذا وهو محل التفصيل في قوله واختر بنا الخ ويناسب هذا صنع التوضيح وسيأتي عن الحواشي ما يخالفه وقال الشهاب ما المانع من ان الظرف الملحق باذ يقع بعده المضارع بمعني الماضي ولو حكماً لتحقق وقوعه والجواب يكفيه الاحتمال

قوله

قوله (ومن بنافلن يفندا) ميل منه الي مذهب الكوفيين لان سبب البناء شبه الظرف ح بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة اليه والى غيره وأوجب البصريون الاعراب لان سبب البناء عندهم فيما اضيف الى الجملة التي فعلها مبني المشاكلة وأوردان المشاكلة تطلب بين المضاف والمضاف اليه والمضاف اليه ليس هو الفعل بل الجملة ولو نقلوا الكلام الى الجملة وادعوا بناءها فتحصل المشاكلة معها لزمهم البناء مع الاسمية والمضارعية اللهم الا أن يقال ان الفعل هو المقصود بالذات من الجملة بحسب المعنى فاعتبرت مشاكلته وان كانت الاضافة الي مجموع الجملة فليتأمل ومر في باب الاستثناء في بحث غير ما له تعلق بذلك فراجعه قوله (وألزموا اذا اضافة الي جمل الافعال) الكلام في اذا في مواضع (أحدها) انها اسم وقد ذكروا لذلك ادلة دخول الجار عليها في نحو حتى اذا وابدالها من الاسم في قوله يالهف نفسي من غداً اذا راح اصحابي والاخبار بها مع مباشرة الفعل نحو خروج زيد اذا خرجت والاخبار بها وعنها حكي الاخفش اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو وهذا شأن الاسم وهذان الوجهان قويان والاولان ضعيفان وانما كان الوجه الاول ضعيفاً لان الحق ان حتى حرف ابتداء لا حرف جر واما البيت فلامكان كونها شرطاً حذف جوابه مدلولا عليه بلهف (الثاني) انها ظرف لا تتصرف وقيل انها قد تتصرف بالرفع على الابتداء والخبر كمثال الاخفش السابق وقراءة بعض السلف اذا وقعت الواقعة الاية فيمن نصب خافضة رافعة قال أبو الفتح اذا الاولى مبتدا والثانية خبر والمنصوبان حالان وكذا جملة ليس ومعمولاها والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الارض وبالنصب على المفعولية كحديث عائشة اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت على غضبي وبالجر كالواقعة بعد حتى وبعد غد في البيت ولك ان تقدرها في البيت ظرفا للهف (الثالث) انها للمستقبل قيل وقد تجيء للماضي نحو واذا رأوا تجارة اذا ما أتوك لتحملهم (والرابع) ان فيها والاضافة اليه فيما أنشده الشجري من قول الراجز *سبحانك اللهم ذا السبحان* (واضمم بناء غيراً ان عدمت ما *له أضيف ناويا ما عدما) (قبل كها وبعد حسب أول *ودون والجهات أيضاً وعل) وأعربوا نصبا اذا ما نكرا *قبلا وما من بعده قد ذكرا) والحركات كلهن استعملا *اذا تقول ابدأ بذا من أولا) (والضم مبني وغير منصرف *ذو الفتح والمكسور ناويا اضف) الحرف غير مستقل بالمفهومية وغير مقصور المعني على شيء دون شيء ولا على موجود دون معدوم ولا على معنى دون عين وغير اسم شابه الحرف في كل ما ذكر فمقتضى هذا الشبه ان تبني غير ابداً الا أن هذا الشبه عارضه اضافتها والوصف بها فاعربت ما دامت اضافتها صريحة فاذا قطعت عن الاضافة ونوي معني المضاف اليه دون لفظه بنيت لزوال العارض كقولك فيها

رجل لاغير ولم يعتد بالمنوي
لان غير الصريح لا يساوي
الصريح ولان الشبه المذكور
الغي عندقوة المعارض اذا كان
جلياً فلا يلغي اذا ضعف وصار
خفياً فلو نوي لفظ المضاف
اليه ابقى الاعراب كقول الشاعر
ومن قبل نادي كل مولى قرابة فما
عطفت يوما عليه العواطف *
هكذا رواه الثقاة بالخفض كانه
قال ومن قبل ذلك وقولنا قبل
كها أي مثل غير في انه ذوابهام
يشابه الحرف وذواضافة تعارض
الشبه وأنه اذا قطع عن الاضافة
ونويت على الوجه المذكور الى
المعارض اللفظي فبني وحين
بنى بنى على حركة ليكون له مزية
على مبني يلازمه البناء كمن وكم
وكانت الحركة ضمة لانه حركة
لا يعرب بها قبل حين يعرب اذ
لا يكون الا منصوبا او مجروراً
فالكلام على بعد وما بعده
كالكلام على قبل وغير وقولنا
وأعربوا نصباً اذا ما نكرا

معني الشرط قيل وقد تخلوا منه نحو والليل اذا يغشي لانها ان قدرت شرطية
حذف جوابها مدلولا عليه باقسم التي هي مقدرة كالمنطوق بها لزم تعليق
القسم على شرط واذا امتنع ذلك تعين انها ظرف مجرد يتعلق بمحذوف لانه
حال والتقدير اقسم بالليل حاصلا وقت غشيانه (فان قيل) فالحال مقيدة للفعل
كتقييد الشرط (قلنا) حال مقدرة اي مقدار غشيانه (الخامس) انها مبنية
اما لافتقارها الى الجملة اولتضمنها معني الشرط (السادس) انها لا تجزم
لمخالفتها الشروط لتحقق وقوع تاليها يقال آتيك اذا طلعت الشمس لان
طلوعها كائن لامحالة ولا يقال اذا جاء زيد الا ان نزل منزلة ماهو قطعي الحصول
(السابع) انها لما فيها من معني الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية كما في
اختيها إذ وحيث بل على فعلية صرح بفعلها نحو إذا جاء نصر الله او حذف
مدلولا عليه بموافقه نحو اذا السماء انشقت او بمخالفه في البناء للفاعل
والمفعول نحو اذا ابن أبي موسى بلالا بلغته فهذا بمنزله ان تبدوا ما في أنفسكم
أو تخفوه وان احد من المشركين استجارك لا تجزعي ان منفس أهلكته
(الثامن) وهو من مشكل المسائل ان عاملها عند الاكثرين جوابها وانما
لزم تقديمها لمعنى الشرط وانما امتنع عليهم ان يعملوا فيها تاليها لانهم قدروها
كاذ وحيث مضافة الى الجملة التالية لها وزعم بعضهم ان العامل تاليها لا جوابها
لمجيئه مقرونا بالفاء في نحو فسبح وباذا الفجائية نحو اذا أنتم تخرجون ولقولك
اذا جئتني اليوم أكرمتك غدا والفعل الواحد كالجسم الواحد لا يحل في الان
الواحد في زمانين ولا في مكانين ولزم هؤلاء ان يدعوا ان لا اضافة وان
يفرقوا بان اذا تربط بكونها شرطا كما في اين وانى واما اذ وحيث فلولا الاضافة
ما حصل ارتباط واجاب الاولون بان الظرف الجائز التاخير يتسع فيه بالتقديم
حيث لا يتقدم غيره فما ظنك بالممتنع التاخير وبان الجواب في المثال محذوف
والمعنى نويت اكرامك غدا قاله النبلي وقال فاكرمتك عامل في غد او نويت
عامل في اذا (التاسع) انها لا تجزم لما بينا من مخالفتها للشرط بالتحقق

وقال * واذا تكون كريهة ادعي لها * وقد يجزم في الشعر وينبغي القطع ح بانها غير مضافة لكن حكى ابن الحاجب الخلاف فى متي واذا في اضافتهما مع ان متي جازمة وظاهره ان المخالف فيها واحد وبالجملة لم يحتج الناظم الى ان يقيد اضافتها بكونها غير جازمة لانه انما يتعرض للمطرد (العاشر) من مسائل اذا انها قد تاتي للمفاجاة فتكون ظرف مكان مبنيا لتضمنه معنى المفاجاة أو معني فاء التعقيب وعلي هذا يربط بها الجواب كما يربط بالفاء وعلى هذا يكون خبراً في نحو خرجت فاذا الاسد وليست مضافة للجملة لان ذلك شان ظروف الزمان ومن قال ان الفجائية زمان فلا بد من افاضتها لما بعدها فيمتنع كونها خبراً من وجهين بل يكون الخبر مذكوراً أو محذوفا تقديره فاذا الاسد مفاجيء فحذف لدلالة المعنى عليه ومن قال انها حرف فلا خبر ولا اضافة ولم يقيد الناظم لزوم افاضة اذا بكونها زمانية لان اذا الفجائية عنده حرف (الحادي عشر) قال فى النهاية قال الصيمري اذا اقترنت ما باذا كفتها عن الاضافة فتجزم قال الفرزدق *فقام أبو ليلي اليها ابن ظالم* وكان اذا ما يسئل السيف يضرب *وقد جاء بعدها ما ولم تجزم كقوله واذا مايشاء يبعث منها والكلام على اذا مبسوط في المغنى ولهذا لم نطل الكلام وانما أردنا ذكر هذه الوجوه على هذا الاسلوب اذ لا يخفى حسنه (تنبيه) قال ابن هشام فان قلت هلا قال وما كاذا معني كاذا قلت يحتمل وجهين أحدهما ان يكون أراد ذلك وترك ذكره اكتفاء بما نبه عليه فيما كان بمعنى اذ وهذا الذي رآه ابنه والثاني ان يكون الحكم عنده ثابت فى موافق اذ دون موافق اذ او هو الظاهر فانه رد على س بقوله تعالى يومهم بارزون وقول الصحابي يوم لا ذو شفاعة بمغن والدليلان يمكن منازعته فيهما لكن الذي يظهر ان غير اذ الا يلحق بها لانها لم تختص بالجمل الفعلية الا لما فيها من معني الشرط لا لامر آخر يساويها فيه غيرها من الظروف المستقبلة المبهمة قوله (كهن اذا اعتلا) ما خوذ من المثال الذي قاله ثعلب اذا عز أخوك فهن ورد عليه الزجاج وقال

قبلا ومامن بعده قد ذكرا مثال ذلك قراءة بعض القراء لله الامر من قبل ومن بعد وقول الشاعر * فساغ لي الشراب وكنت قبلا * اكاد اغص بالماء الحميم * وقال آخر في بعد * ونحن قتلنا الاسد اسد حقيبة * فما شربوا بعدا على لذة خمرا * وانما اعربت هذه الاسماء في تنكيرها لانها في تنكيرها لم تخالف النظائر وهي في تعريفها مقطوعة عن الاضافة مخالفة للنظائر لان المعتاد فيها عرف بالاضافة كون اضافته صريحة فينظم ذلك الى مافيها من شبه الحرف لسابق بنائه فيتكمل موجب البناء وقد ذهب بعض العلماء الى ان قبلا في قوله وكنت قبلا مصرفة بنية الاضافة الا أنه اعرب بناء لانه جعل ما لحقه من التنوين عوضاً من اللفظ بالمضاف اليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضاً من المضاف اليه بما يعامل به مع المضاف اليه كما فعل بكل حين

قطع عن الاضافة ولحقه التنوين عوضاً وهذا عندى قول حسن وحكى أبو على: ابدأ بذا من اول، بالضم على البناء وبالفتح على الاعراب ومنع الصرف للوصفية ووزن الفعل وبالخفض على تقدير ثبوت المضاف اليه كما أثبت الالف من قال * خالط من سلمى خياشيم وفا * والى الاوجه الثلاثة اشرت بقولي ذو الضم مبني وغير منصرف ذو الفتح والمكسور ناويا اضف

فصل

(وما يلي المضاف ياتي خلفا * عنه فى الاعراب اذا ما حذفا)

(وفي سوي الاعراب قد ينوب * ما * يبقي كدارنا ناأوا الي الحما)

(وقد يزيلون مضافين معا * كتجعلون رزقكم فاستمعا)

(فحذف الشكر وما قبل بدل *)

(وذا كثير حيث لا يخشى خلل)

مايلي المضاف هو المضاف اليه والغرض بهذا الكلام هو الاعلام بان المضاف قد يحذف ويقام المضاف اليه مقامه فى الاعراب

الصواب هن بكسر الهاء من هان يهين لا من الهوان ورد أحمد بن فارس على ابراهيم الزجاج فقال المثال مشهور بالضم وهو من الهون لا من الهوان كما تقول من القول قل ومعناه كن ذا اناءة وتؤدة قال تعالى يمشون على الارض هونا ومعني عز اشتد من العزاز وهى الارض الصلبة او من العز وهو السيل الجحاف وقال المرار اذا عز ابن عمك ان يهونا قوله (لمفهم اثنين) أي لمفهم شيئين ولولا هذه الارادة للزم ان يقول او اثنتين وقال ابن هشام أى للفظ مفهم اثنين ومعرف صفة ثانية للفظ المحذوف او التقدير لاسم مفهم اثنين والاول احسن لقوله بلا تفرق، هذا وقال الشاطبي الذى يدل علي اثنين اربعة أشياء احدها المثنى وما جري مجراه نحو كلا هذين وكلتا هاتين وكلا الذين قاما اكرمته وكلتا اللتين قامتا اكرمتها الثاني الضمير الموضوع للمثنى شاركه غيره فيه اولا سواء كان لمتكلم نحو * كلانا غني عن اخيه حياته * او مخاطب نحو كلاكما او غائب نحو كلاهما والثالث اسم الاشارة الموضوع للمفرد البعيد فان العرب اتسعت فيه فاوقعته علي الاثنين كالضمير نحو قوله تعالي عوان بين ذلك أى بين الفارض والبكر فيجوز على هذا أن تقول جاءني زيد وعمرو وكلا ذلك فاضل ومنه * وكلا ذلك وجه وقبل * والرابع الجمع الذى يراد به المثنى نحو قطعت رءوس الكبشين فتقول على هذا في نحو وكلا انفيهما رابي وكلا انوفهما راب وقطعت كلا رءوس الكبشين (فان قلت) هذا بدع من القول واين السماع في هذا (فالجواب) أن السماع ان لم يات فالقياس قابل ونقل عن الفارسى ما يوافق ما قاله وأطال فيه قوله (معرف) قال الكوفيون أو نكرة محدودة بناء علي جواز توكيدها نحو كلا رجلين محسنان عندك وعبر في المغني بالمختصة لان رجلين فى المثال تخصصا بوصفهما بالظرف وح يشكل تقييد الناظم بالتعريف لانه ماش في التوكيد علي مذهب الكوفيين الا ان يكون هذا التقييد علي غير مختاره قوله (بلا تفرق) قال ابن الحاجب في شرح المفصل لانه موضوع لتاكيد المثني فنفس المثني فى المضاف اليه مقصود وفارق وذلك

قولهم استوي الماء والخشبة وتضارب زيد وعمرو لانه ليس الغرض هاهنا الا ان ينسب الي متعدد فلا فرق بين ان يكون معطوفا احدهما علي الاخر وبين كونه مذكوراً بلفظ واحد بخلاف كلا لان المثني فيهما مقصود قوله (ولا تضف لمفرد معرف * أيا وان كررتها فاضف * أو تنو الاجزا) فيه امور (الاول) كلامه هنا في أي مطلقاً وحاصل كلامه ان ايا من حيث هي تضاف للنكرة مطلقاً وللمعرفة بشرطها ولا يلزم من ذلك ان كل نوع منها يضاف للنكرة والمعرفة بل ان ما اضيف لنكرة فبلا شرط أو للمعرفة فبشرطها ولذا قال الشارح أي اسم عام لجميع الاوصاف من ضارب وعالم وطويل ولا تضاف الا الى اسم ما هي له الي آخر كلامه * قال الشهاب وقضيته اعتبار ذلك في جميع اقسام أي لانه بصدد شرح كلام الناظم هنا وهو لم يقيدها بقسم وانما نوعها بعد ذلك لكنه في التسهيل خص ذلك بالوصفية والحالية فقال وتقع أي شرطية واستفهامية وصفة لنكرة مذكورة غالبا وحالا لمعرفة وتلزمها في هذين الوجهين الاضافة لفظاً ومعنى الى ما يماثل الموصوف لفظاً ومعنى اه مثال الاول مررت برجل أي رجل وبعالم أي عالم ومثال الثاني رأيت رجلا أي انسان فخرج مررت برجل أي عالم وبعالم أي رجل واستفيد من قوله في هذين الوجهين انها في الوجهين الاخرين لا تلزم الاضافة لفظاً وهو كذلك وقد صرح بذلك فقال وقد يستغنى في الشرط والاستفهام بمعنى الاضافة اذا علم المضاف اليه اه نحو ايا ما تدعوا وقوله في الحديث ثم أي قال بر الوالدين وما اقتضاه اطلاقه انها مع المنكر بمنزلة كل ومع المعرف بمنزلة بعض من جريان ذلك في جميع اقسامها يوافقه قول السيوطي ولزم الاضافة معني أي باقسامها وهي مع النكرة كـكل فتكون نفس ما تضاف اليه ومع المعرفة كبعض اه لكنه في التسهيل خص ذلك بالشرطية والاستفهامية واما قول الفارسي اذا قلت برجل أي رجل فرجل الاول غير الثاني لان الاول واحد والثاني جنس لان ايا بعض ما تضاف اليه فلا يستلزم أنها بمنزلة بعض وكلام

كقوله تعالى وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم أي حب العجل وكما قام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب يقوم مقامه في التذكير كقول الشاعر * يسقون من ورد البريص عليهم * بردي يصفق بالرحيق السلسل * بردي مؤنث فكان حقه ان يقول تصفق لكنه اراد ماء بردى فحذف المضاف وهو مذكر وقام مقامه في التذكير المضاف اليه وان كان مؤنثاً كما قام مقامه في الاعراب وضد ذلك قول الاخر * مرت بنا في نسوة خولة * والمسك من ارداف ها ناحفة * اراد رائحة المسك من ارداف ها ناحفة فحذف الرائحة وأقام المسك مقامها في التانيث كما قام مقامها في الاعراب ومن قيام الباقي مقام المحذوف في حكمه قول النبي صلي الله عليه وسلم ان هذين حرام على ذكور أمتي اراد ان استعمال هذين فحذف الاستعمال وأقام هذين مقامه فافرد الخبر ومنه قوله

تعالى وتلك القري أهلكناهم أي أهل القري فحذف الاهل وأقيمت القري مقامهم فعاد اليها ضمير الذكور العقلاء كما كان يعود الى الاهل ومثل هذا دارنا ناوأي أهل دارنا ومن ذلك قيام المعرفة المضاف اليها مثل مقامه في الحالية والتركيب مع لا فالحالية كقولهم تفرقوا أيادي سبا أي مثل أيادي سبا فحذف مثل وخلفه أيادي سبا في الحالية والحالية لا تصح لغير نكرة والتركيب مع لا كقوله صلي الله عليه وسلم اذا هلك كسرى فلا كسري بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وفيه بحث مستوفى في باب لا وقد يضاف الى مضاف فيحذف الاول والثاني ويبقى الثالث كقوله تعالى وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون أي وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم وكذا قوله تعالى تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت ومنه

التصريح يوهم اختصاص ذلك بالاستفهامية لانه قيدبها فقال والسر في ذلك ان ايا الاستفهامية اسم عام الخ فتدبر وما ذكره من عدم دلالة المعرف على العموم فيه نظر في المعرف بال الا ان يريد المعرف بغير أل وكذا بال اذا كانت للعهد (الثاني) قوله فاضف فاصل بين التابع الذي هو تنو وبين المتبوع الذى هو كررتها ولعله استجازه ليكون الفاصل جوابا للمتبوع فهو غير اجنبي (الثالث) عطف المضارع وهو تنو على الماضى وهو كرر لانه فى معني المضارع لانه شرط والشرط مستقبل (الرابع) تنو معطوف على الشرط فله حكمه فيلزم من تقديم قوله فاضف عليه تقديم الجواب علي الشرط وجوابه انه جاء في التنزيل ولولا كلمة سبقت من ربك لكان لزاما واجل مسمى فاجل عطف علي كلمة وكلمة من جملة الشرط فاذا جاز للمفرد ان يعطف على المفرد بعد مضى الجواب فان يجوز ذلك فى الجملة احق وأولي لان مبناها علي الاستقبال (فان قلت) فكيف هذا مع قولهم لا يتقدم الجواب على المجاب (قلت) يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ولا يلزم من امتناع ان فاكرمه جاءك زيد امتناع هذا ولك ان تقول الاصل ان تنو الاجزا فاضف والواو عطفت شرطا وجوابا علي شرط وجواب وحذف جواب الثاني لدلالة الاول وحذف جواب الشرط اذا لم يكن ماضيا ولا مجزوما بلم جائز في الشعر نحو ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا * منا معاقل حزم زانها كرم (الخامس) قال السيوطي محل جواز التكرير حيث كان المجرور باي اولا ضمير المتكلم فلا يقال أيك وأى زيد افضل ولا أي زيد وأي عمرو أفضل وعبارة التسهيل تقتضي العموم اه ورأيت بخط ابن هشام ما نصه يظهر لى انه لا اشكال في جواز أي زيد وعمرو لانها مضافة لمتعدد وانما امتنع ذلك لما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل ورأيت بخطه أيضاً هذا يوهم جواز هذا التركيب مطلقاً وانما يجوز فى الشعر نص عليه ابنه وهو حق وفي شرح المفصل لابن الحاجب نظر الزمخشري أي وأيك بقولهم أخزى الله الكذب

مني ومنك وهذا فراق بيني وبينك وانما كررت أي لتمكن العطف على الضمير المخفوض فعلى هذا يجوز أى زيد وأى عمر ولا يكون أي وايك ضرورة قوله (واخصصن بالمعرفة) يمكن ان يوجه بان في اي ايها مامن جهة الجنس ومن جهة العين فاشترط تعريف المضاف اليه ليتعين الجنس وأما تعين العين فبالصلة ويمكن ان يدفع بهذا ما اوردانه يلزم في اضافة أي الموصولة اجتماع تعريفين بان يقال الاضافة عرفتها من حيث الجنس فقط والصلة من حيث العين فلم يجتمعا من جهة قوله (موصولة ايا) اما مفعول اوبدل اوحال كان نعتاً ومفعول وبالعكس الصفة وانما لم توصف بها المعرفة لانها لو اضيفت الى معرفة كانت بعضاً مما تضاف اليه وذلك لا يتصور في الصفة ورأيت بخط ابن هشام مانصه لا اجد مانعاً من ان يقال مررت بالرجل أى الرجل وبالغلام أي الغلام كما جاز في نظيره اطعمنا شاة كل شاة وهم القوم كل القوم فاضيف الى المعرفة والى النكرة قوله (مطلقاً) كمل بها الكلام قضيته فى الشرطية جواز اضافتها الي مفرد معرف اذا نويت الاجزاء ولا مانع من صحته كقولك أى زيد اعجبك اعجبني اي أي اجزاء زيد وأى مالي اعجبك اعطيته لك أي اى اجزاء مالي فما في ابن عقيل من منع ذلك ممنوع وقد صرح بما يخالفه الدماميني قال الشهاب بل صريح قول الناظم اوتنوالا جزا الجواز فى الشرطية والاستفهامية لان كلامه هنالك في أي مطلقاً (تنبيهان) الاول قال ابن هشام كان صوابه تممها بما شئت من الكلام يعني من نكرة اومعرفة فانقلبت عليه العبارة فقال تم بها الكلاما وقد يجاب بان يدعى أن الضمير في بها راجع الي الاضافة لا الى أي وذلك لان أى مكملة بالفتح لا مكملة بالكسر وأن الكلام اما مطلق علي أى اطلاق لغويا فان الكلمة تسمي كلاما في اللغة وأما علي الكلام التركيبي ووجهه أن ايا اذا كانت محتاجة للمضاف اليه كان تكميلها تكميلا للكلام التركيبي (الثاني) سكت عن أي التى هي وصلة فعلم انها لا تدخل في باب

قول الشاعر الكليحة اليربوعى

فادرك ابقاء الغرادة طلعها *
وقد جعلتني من خزيمة أصبعا

أى اراد ذا مسافة اصبع

(وربما أبقي ثان وحذف *
تاليه والمتلو فاعرف واعترف

وربما جروا الذي ابقوا كما *
قد كان قبل حذف ما تقدما

لكن بشرط ان يكون ماحذف
مماثلا لما عليه قد عطف

كمثل ما كل فتي لبيبا *
ولا جميل وجهه حبيبا)

أنشد أبو على الفارسي

فانك منها والتعذر بعدما * لحجت
واقوت من أمية دارها

لشبه التى ظلت تسع سؤرها *
وقالت حرام ان يرجل جارها

وقال فيه أبو على اراد ذا سؤر كلبها فحذف المضاف الى سؤر والمضاف اليه سؤر وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه مجرورا بشرط ان يكون المحذوف معطوفا على مثله لفظاً ومعنى كقوله ما كل فتى لبيباً ولا جميل

وجهه حبيبا أي ولا كل جميل وجهه حبيباً فحذف كل المضاف الى جميل لانه معطوف على كل المضاف الي فتي ومثل هذا كثير ومنه قول الشاعر

أكل امرئ تحسبين امرءاً * ونار توقد بالليل نارا

(ويحذف الثاني فيبقى الاول * كحاله اذا به يتصل)

بشرط عطف واضافة الي * مثل الذي له اضفت الاولا

كمثل خذ نصف وربع ما حصل * وبعضهم بدون عطف ذا فعل)

قد يحذف المضاف اليه مقدرا وجوده فيترك المعطوف على ما كان عليه قبل الحذف وأكثر مايكون ذلك مع عطف مضاف الي مثل المحذوف على المضاف الى المحذوف كقول بعض العرب قطع الله يدورجل من قالها وكقول الشاعر

الا علالة او بداهة * سابح نهد الجزاره وقد يفعل هذا دون عطف فمن ذلك ما حكى

الاضافة بحال قوله (والزموا اضافة لدن غدر) قال الرضي معناها اول غاية زمان اومكان وقلما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان لان ظروف المكان لا تضاف للجملة الا حيث اه وبه يرد ما اقتضاه كلام بعضهم انها للمكان ابداً ومن مجيئها للزمن قولهم كان الصبر لدن الصدمة الاولى قال الدماميني فمسماها نفس الاول من الزمان والاول من المكان ومن ثم كانت اسماء لا حروفا بخلاف من ومذ ومنذ فانهن لنفس الابتداء لا الاول الشيء كذا قيل وفيه بحث اه ولا يخالف هذا قول الرضى في توجيه بنائها انها زادت على الظروف الغير المتصرفة بلزومها معني الابتداء فتوغلت في شبه الحرف دونها لانه لا يلزم من ملازمتها معني الابتداء كونه معناها بل يكفي في اللزوم انها حيث استعملت تحقق معها معني الابتداء وأراد بقوله غدر الجر لفظاً ان كان المضاف اليه مفرداً ومحلاان كان جملة وقوله في التسهيل وتقديراً ان كان جملة غير واضح وفائدته ومن المعلوم أن الاضافة لا يكون معها الا الجر الاشارة الي أن عامل الجر هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف المقدر وهي فائدة حسنة لم تستفد من هذا الكتاب الا من هذا المحل وباب اعمال المصدر وهذا احسن من قول الشاطبي انما ذكر الجر لذكر مقابله وهو النصب * (تنبيه) * في لدن عشر لغات لدن ولدن ولدن ولدن ولدن ولدن ولدن ولدو ولد وفي بعض نسخ التسهيل ولت قوله (ونصب غدوة بها عنهم ندر من شبهه بضارب زيداً قال مشبه بالمفعول به ومن شبهه برطل زيت قال مشبه بالتمييز والشارح جزم بانه تمييز لا مشبه به وقال الشاطبي فان قلت لم نسب العمل الى لدن وهي لم تعمل بالحقيقة قيل بل هي العاملة لانها شبيهة بالعشرين والعشرون مشبه في عمله بالضاربين والضاربون هو العامل في بابه فكذلك ما تفرع عليه بالتشبيه فاذا سمعت النصب عن تمام اسم فمعناه ان الاسم هو الناصب الا انهم عبروا بتلك العبارة اشارة الى انه لولا التمام لجر بالاضافة كما ان الضاربين زيداً لولا تمامه بالنون

لجر زيداً بالاضافة وأيضاً فنبه به على أن نصب غدوة ليس باضمار فعل كما كان شولا في لدن شولا كذلك وهو تنبيه حسن اه وقال الشهاب يحتمل قوله ونصب غدوة بها النصب على التمييز والنصب على التشبيه بالمفعول به وان جعلنا الباء للمصاحبة او للسببية في الجملة شمل النصب باضمار فعل أيضاً قال في الكافية *وجوز الاخفش جرما عطف *من بعد نصب غدوة ولم يحف *والنصب أيضاً قدر آ سعيد *فيه وعندى نصبه بعيد *واعربت قيس لدن وفقعس *اعراب حيث عنهم مقتبس *قال في الشرح والنصب بعيد من القياس أى لانه لم يرد نصب غير غدوة بعدها وقال أبو حيان الذي اختاره انه لا يجوز في المعطوف الا النصب ولا يجوز الجر لان غدوة عند من نصبه ليس في محل جر لا سيما على مذهب من نصب مكان ضميره ولا يلزم ان يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ فيها لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل وقال ابن هشام عندي انه لا يجوز الا النصب لانه لا طالب للجر وذلك لان لدن اذا نصبت قدر فيها تنوين واذا خفضت قدر زواله فكيف يجتمع الامران في لدن في وقت واحد وقوله كيف ينصب غير غدوة جوابه ان يقال انما يمتنع نصبها غير غدوة بالمباشرة لا بالتبعية والا فلو قيل لدن غدوة المباركة لم يكن له مانع قوله (ومع مع فيها قليل) قال ابن هشام في هذا الكلام نظر لان المحكوم عليه هو مع بفتح العين والحكم هو تسكين العين وتسكين العين المفتوحة مع كونها مفتوحة ممتنع فمثل هذا لا يحسن استعماله وانما يحسن ان يكون مفهوم المحكوم عليه موجوداً مع الحكم ومع عدمه كالحكم على الاسم بانه يرفع وينصب ويجر فان مفهوم الاسم موجود مع الاعراب ومع عدمه اه وقال في موضع آخر في البيت ايجاز وأصله والزموا اضافة مع ومع فيها قليل والا فلا وجه لذكر مع في هذا الباب اه . أقول . يمكن ان يقال ان قوله ومع معطوف على لدن وقوله مع فيها قليل جملة مستانفة فلا ايجاز ثم الظاهر ان بهذا وبدعوي الايجاز

حكي الكساءي من قول بعض العرب افوق تنام ام اسفل بالنصب على تقدير وجود المضاف اليه كانه قال افوق هذا تنام ام اسفل منه ومنه قول الشاعر *ومن قبل نادى كل مولي قرابة* فما عطفت يوما عليه العواطف* وقد جعل الاخفش من هذا القبيل لا غير فزعم أن ضمة الراء ضمة اعراب وليس ماذهب اليه ببعيد اذا كان قبله مرفوع ومن هذا القبيل قول الراجز

يندفع الاعتراض السابق على أنه مدفوع بما تقرر من انه يكفي في صحة الحمل صدق المحمول على الموضوع في الجملة فلذا صح كل نائم مستيقظ فتدبر بقي انه كيف يقال ان مع لازمة الاضافة مع قولهم تفرد وهل هي مرددة اللام اولا الا ان يقال محل اللزوم اذا كانت ظرفا وماذكر اذا لم تكن كذلك او يراد اللزوم غالبا هذا وقال الدماميني الصواب ان يقال مع لمكان الصحبة اولزمانها وقد تحتملها وقد تاتي لزمان يقرب من آخر فالاول نحو زيد مع عمرو ولذا وقعت خبرا عن الجثة والثاني نحو جئتك مع اذان العصر والثالث نحو جاء زيد مع عمر والرابع ان مع اليوم اخاه غدا قال الناظم وكان حقها البناء لشبهها بالحرف في الجمود المحض وهو لزوم وجه واحد في الاستعمال والوضع الناقص اذهي على حرفين بلا ثالث محقق العود الا انها اعربت لمشابهتها عند في وقوعها خبرا وصفة وحالا ودالا على حضور وعلى قرب فالحضور كنجني ومن معي والقرب نحو ان مع العسر يسرا وقد يوجه بشبهها في الحرف في الجمود عدم رد اللام في الاضافة مع ردها في الافراد فان الرد نوع من التصرف الذي لا يناسبه الجمود لكن ردت في الافراد لتقوية الكلمة لا في الاضافة لقوتها بالمضاف اليه لان المضاف مع المضاف اليه كالشيء الواحد وهي حَ عكس اب وأخ وأما نحو يد فناقص فيهما وغير هذه الاسماء تام فيهما فكملت القسمة العقلية الاسماء نقصانا وتماما وهذا مبني على ماذهب اليه يونس والاخفش وصححه ابن مالك ان الفتحة في نحو جاء الزيدان معا كالفتحة في فتي وأنها حين افردت رد اليها اللام المحذوف وهي لام الكلمة فصار مقصورا وأيده ابن مالك بوقوعه كذلك حالة الرفع كالمقصور ورده أبو حيان بان شأن الظرف غير المتصرف اذا اخبر به ان يبقى على نصبه ولا يرفع تقول الزيدان عندك اه ويجاب بأن ابن مالك قائل بانك اذا افردت خرجت عن الظرفية وصارت بمعنى جميعا وانتصبت على الحال وذهب الخليل وسَ الى ان فتحتها اعراب كما في حال الاضافة والكلمة ثنائية

خالط من سلمى خياشيم وفا

وقد ذكروا من هذا القبيل قراءة ابن محيص فلا خوف عليهم على تقدير فلا خوف شيء عليهم

(وظرف او شبيهه قد يفصل*

(جزء ي اضافة وقد يستعمل)

(فصلا ن باضطرار بعض الشعرا* وفي اختيار قد اضافوا المصدرا) (لفاعل من بعد مفعول حجز* كقول بعض القائلين للرجز) (يفرك حب السنبل الكنافج* في القاع فرك

اللفظ حال الافراد وحال الاضافة وصححه أبو حيان بقول ثعلب اذا قلت جاء جميعا احتمل ان فعلهما في وقت أو وقتين واذا قلت جاء معا فالوقت واحد اه وظاهر ان قول ثعلب لا يبطل قول الناظم اذ لم يلتزم تقليده قوله (ونقل فتح) الخ ليس فى الكافية ولا فى شرحها ومن ثم لم يشرحه الشارح (فان قلت) ليس في العربية ساكن صحيح يلتقيه ساكن من كلمة أخري فيفتح لاجله الا ايم الله ونحو ومن الناس فلم جاز هذا (قلت) انما جاز رجوعا الى لغة من يفتح عند الحاجة الى الحركة وكان الرجوع الى حركة مالوفة في الكلمة أولى من الاجنبية الاتري ان مذا القوم وعليهم القتال أفصح من الكسر لذلك قوله (واضمم بناء غير) الخ لغير فى البناء حالتان حالة تبنى فيها على الفتح وقد اهملها الناظم في هذا الكتاب وقد مرت فى باب الاستثناء وحالة تبني فيها على الضم والكلام الان فيها ثم ان الناظم شرع من هنا يتكلم في مسائل المجاز وبدأ منها بحذف المضاف اليه وثني بحذف المضاف وثلث بالفصل بينهما وكانه قال ويجوز حذف ما أضيف اليه غير وتبني غير ح علي الضمة عند نيته وكان الاولي واضمم بناء قبلا ان عدمت ما البيت ثم يقول كذلك بعد غير حسب أول وانما كان ذلك أولي لوجهين احدهما ان الحكم متفق عليه في قبل وبعد ومختلف فيه في غير والثاني ان الذي جوزه في غير انما جوزه بالحمل على قبل وبعد ونحوهما ووجه ثالث وهو انه انما جاز ذلك في حسب حملا لها على غير فلتذكر الي جانبها وبيان ذلك كله ان قبلا وبعدا وما اشبههما والظروف المبهمة اذا قطعت عن الاضافة ونوي فيها معنى المضاف اليه اجتمع فيها اربعة أمور (أحدها) انها في الاصل مفتقرة الى ما يبين المعنى المقصود بها وذلك ملحق لها بمشابهة الحروف (والثاني) انها لا تتصرف في تثنية ولا جمع ولا نسب وذلك جمود يشبه جمود الحرف (والثالث) انها مخالفة للنظائر بتعريفها معني ما هي مقطوعة عنه (والرابع) ان اكثر استعمالها في الظرفية والظروف متضمنة معنى الحرف الموضوع للظرفية

القطن المحالج) (وعمدتي قراءة ابن عامر * وكم لها من عاضد وناصر) (وفصل تابع وفاعل ندر في الشعر والفصل باما مغتفر)

(ومثل ذا مع اسم فاعل ورد * كمخلف الوعد محق ذو نكد)

الفصل بالظرف والجار والمجرور بين المضاف والمضاف اليه كثير فمن ذلك قول الشاعر * كما خط الكتاب بكف يوما * يهودى يقارب أو يزيل * وقول آخر هما اخوا في الحرب من لا أخاله

وهو وان كان تضمناً عارضاً الا انه يصلح للترجيح فلما اجتمعت هذه الامور بنيت ولهذا الامر الاخير لم تكن وكل وبعض اذا قطعن عن الاضافة كذلك وقال ابن أبي الربيع فان قلت فهلا اجريت كل وبعض مجرى هذه الالفاظ قلت الظروف اضعف من الاسماء لانها لا تستعمل الا ظروفا فقد لزمت في أصلها طريقة واحدة فخرجت بذلك عن طريقة الاسماء فلما زاد على ذلك القطع عن الاضافة ازداد ضعفها وشبهها بالحروف فبنيت واما كل وبعض فتستدل فواعل ومفعولات ومبتدآت وعلى حسب ما تستعمل الاسماء نحو وكلا وعد الله الحسني وقرئي وكل وحكى س مررت بكل قائما *(تنبيه)* قال الشارح من الاسماء ما يقطع عن الاضافة وينوي معني فيبني على الضم وذلك غير وقبل وبعد قال ابن هشام قوله وينوي معنى صوابه وينوى ما اضيف اليه معنى وقوله وذلك غير وقبل وبعد قال أبو حيان الصواب ان غير ليست كقبل وبعد بل بينهن فرق فان ما تضاف اليه غير لا ينوي ثبوت لفظه فيعرب بل ينوي المعني فقط فيبني قلت قالوا قبضت عشرة ليس غير وغيراً وغير وغير فهذه الاوجه كلها مسموعة فلا اعتراض فليس غير نظير ومن قبل نادى وكذا ليس غير في رأي وليس غير وغيراً مثل وكنت قبلا فما شربوا بعد وقوله تقول عندي رجل لا غير فيه نظر وانما سمع حذف المضاف اليه بعد ليس اه وفي هذا الاخير نظر بل سمع بعد لا نحو *فمن عمل اسلفت لا غير تسئل* قوله (قبل) ذكر ابن اياز في نتيجة القواعد ان قبل وبعد يستعملان للزمان والمكان وان شيخه نقل عن بعضهم ان الاولى بهما المكان لثلاثة أوجه امتناعهم من اضافتها الى الفعل من غير سابك نحو من قبل ان تاتينا ومن بعد ما جئتنا والاخبار بهما عن الجثة نحو الجبل بعد الوادي والوادي بعد الجبل وايهما الاصل في الغايات وكلها ظروف مكان كفوق وتحت ووراء وأمام اه والجواب عن الاول انهما ليسا اسمان لشيء من أوقات الزمان كالليل والنهار والظهر والعصر وانما استعملا للدلالة على التقديم والتاخير

اذا خاف يوما نبوه فدعاهما *وقد يقع بينهما فصلان كقول الشاعر
*كان اصوات من ايقالهن بنا * أواخر الميس أصوات الفراريج *
فهذا وما قبله لا يجوز في الاختيار بل هو مخصوص بالاضطرار لوجهين (أحدهما) انه فصل بما لا يتعلق بالمضاف فتمحضت اجنبيته (الثاني) انه فصل بحرف جر أو بما فيه معنى حرف جر مع معنى كون المضاف مقتضيا للجر ففي ايلائه ظرفا أو حرف جر

اى انك اذا قلت جئت قبل زيد اردت تقديم زمن مجيئك على زمن مجيئه فلما لم يكونا اصلين للوضع للزمان لم يتصرفوا فيهما بالاضافة الى الفعل ولذلك قال السيرافي لم يرفعوهما وعن الثالث انهم غلبوا عليهما حكم الصفات حتي تركت موصوفاتها وهجرت وهذا يصلح جواباً عن الاول ايضاً قوله (اول) رأيت بخط ابن هشام مانصه اول في العربية اقساماً احدها ان يكون صفة كرأيته عاماً اول اي اول من عامنا فهو بمنزلة أفضل *الثاني أن يكون ظرفا كرأيت الهلال أول الناس أى قبلهم وهذا هو الذي قطع عن الاضافة وبني على الضم *الثالث ان يكون اسما بمنزلة قديم تقول ماتركت له اولا ولا آخراً كما تقول قديماً ولا حديثاً وينصرف مالم يسم به من شرح ابن أبي الربيع رحمه الله قوله (وعل) قد بسط الامام ابن هشام فى حسب وعل في أوضحه الكلام وأتي بغاية المرام فعليه ورحمة الله السلام على مدالايام وفى دار السلام ورأيت بخطه في الحواشى مانصه وهنا تنبيهان *احدهما أن بناء أول على حركة مبطل لتعليل بناء قبل وبعد علي الحركة بخشية التقاء الساكنين على انه باطل من وجه آخر وهو ان كل مبني اصله الاعراب فليس حقه السكون بل الحركة *الثاني ان بناء حسب علي الضم دليل علي بطلان قول من علل بناء قبل وبعد علي الحركة بانهما أرادوا تكميل الحركات لهما لثبوت الفتحة والكسرة لهما حالة الاعراب أو بأنهم تخيروا لهما حركة لاتوهم اعراباً لانهما حالة الاعراب لايكونان مضمومين وبيان الرد أن حسباً تكون مضمومة فى حالة الاعراب وانما الظاهر والله أعلم أنهم ارادوا أن يخصوا هذه الاسماء بأقوي الحركات حين طرأ البناء عليها بعد أن لم يكن ونظير ذلك أى الموصولة فانها حالة الاعراب صالحة للحركات الثلاث ومثل ذلك المنادي فان بناءه عارض ايضاً وأما خمسة عشر فراعوا فيه الخفة للطول وأما لارجل فكخمسة عشر ايضاً قوله (والجهات) قال في التوضيح كيمين وشمال ووراء وأمام وفوق وتحت وهى علي التفصيل المذكور في قبل وبعداه ومن جملة التفصيل المذكور أنه اذا حذف

يلاقي مقتضى حرف الجر بخلاف اضافة المصدر الى الفاعل مفصولا بينهما بمفعول المصدر فان المجرورين فيهما ماموناً مع أن الفاعل كجزء من عامله فلا يضر فصله لان رتبته منبهة عليه والمفعول بخلاف ذلك فعلم بهذا أن قراءة ابن عامر رحمه الله غير منافية له لقياس العربية على انها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها كما قبلت اشياء تنافى القياس بالنقل وان لم تساو صحتها

المضاف اليها فان نوى لفظه اعربت نصباً على الظرفية وجراً بمن وان نوي معناه بنيت على الضم وان لم تضف لا لفظاً ولا تقديراً اعربت الاعراب المذكور ونونت فقوله في حديث الشفاعة انما كنت خليلا من وراء وراء اما بالضم على حذف المضاف ونية معناه واما بالنصب على نية لفظه وقد قرأه ابن دحية بمحضرة ابو اليمن الكندي بفتح الهمزتين فرده الكندي وصنف ابن دحية كتاباً سماه الصارم الهندي في الرد على الكندي وصنف الكندى كتاباً سماه نتف اللحية من ابن دحية وذكر هذا الصفدي في تاريخه الكبير في ترجمة الكندي وقال قال الشيخ شهاب الدين ابو شامة رأيت في أمالى أحمد ابن يحيى ثعلب جواز الامرين اه قلت قال الاخفش تقول لقيته من وراء فترفعه على الغاية اذا كان غير مضاف تجعله اسماً وهو غير متمكن كقوله من قبل ومن بعد وأنشد * اذا انا لم اومن عليك ولم يكن * لقاءك الا من وراء وراء * هكذا اثبته بالرفع اه كلام الصفدي ولا يخفى انه لا حاجة لنقل أبي شامة جواز الوجهين عن امالى ثعلب المشعر بعزة ذلك ولا وجه للاقتصار على خصوص الامرين لان كلام النحاة في جواز الاوجه الاربعة في اسماء الجهات التى منها وراء أشهر من الشمس واستدراك الصفدي عليه بكلام الاخفش الموهم لتعين الضم أعجب وتعبير الاخفش بالرفع تجوز لان حركة وراء في هذه الحالة بناء لا إعراب واعلم ان حديث الشفاعة الوارد فيه هذا اللفظ في مسلم والحاكم وقال الشيخ النووى رحمه الله ضبط بفتح الهمزة وضمها بلا تنوين فيهما بناء والفتح أشهر اه وقضيته ان الفتح بناء وكان وجهه تركيب الظرفين نحو بين بين وفى التركيب نظر ويدل على عدم قصده رواية الضم والاقرب ان الفتح علامة النصب وان الظرف ح معرب لنية لفظ المضاف اليه ولذا لم ينون على ما تقدم قوله (واعربوا نصباً) ان قيل انه قد سمع في اعرابها غير النصب أيضاً ومنه قراءة بعض السلف لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض وقد يرفع روي فما شربوا بعد بالرفع قال الرضى ويجوز تنوين

صحة القراءة المذكورة ولا قاربتها كقولهم استحوذ وقياسه استحاذ وقولهم نبات البية معاً وقياسه النبت وكقولهم هذا جحر ضب خرب وقياسه خرب وكقولهم لدن غدوة بالنصب وقياسه الجر وامثال ذلك كثيرة ومثل ما تضمنته قراءة ابن عامر قول الطرماح * يطفن بحوزي المراتع لم ترع * بواديه من قرع القسى الكنائن * وأنشد الاخفش * فزججتها بمزجة زج القلوص

هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة فلو قال وأعربوا أيضاً لكان أجود فالجواب ان الناظم لم يرد بقوله واعربوا نصبا الا مطلق الاعراب لا النصب المخصوص لانه ذكره في مقابلة البناء وقد اعتذر بمثل هذا عن الجزولي وابن معط فانهما صرحا بوجوب نصب اسم لا اذا كان مضافا او شبيهاً بالمضاف واعترض عليهما بانه يجوز رفعه على اعمالها عمل ليس واجيب بان مرادهما بقولهما وجب النصب أي وجب الاعراب لانه في مقابلة بناء المفرد ولم يقل الناظم وأعربوا ايضاً لانه لم يتقدم له ذكر اعراب وبهذا يندفع قول الشاطبي تخصيص النصب في هذه الاشياء اذا قصد تنكيرها دون الرفع والجر ظاهر التحكم اه قوله (وما من بعده) يخرج عنه غير لانها ذكرت قبل قبل وهم قد حكوا فيها اعرابها بالنصب والجواب ان المراد بالنصب النصب على الظرفية وذلك لا يتأتي فيها وذلك ظاهر لكل من له تأمل وكذا في مسئلة حسب فلذا لم يستثنها من قوله واعربوا نصباً لوضوح خروجها وقال ابن هشام في الحواشي بعد ان ذكر ان حسب كلمة معناها كاف ثم تارة تكون محمولة في المعنى على غيرها وتارة لا تكون فان لم تكن فهي مبتدا او خبر ومعمول ناسخ وان كانت محمولة على غيرها فان كان ذلك الغير نكرة فهي صفة نحو مررت برجل حسبك من رجل ولا تثني ولا تجمع لانها مصدر في الاصل وان كانت معربة فهي حال نحو رأيت زيداً حسب يافتى فعلي هذا تقول مررت بزيد حسبك اي كافيك ولا يمتنع مررت بزيد حسباً اي كافياً ويصح ح قوله واعربوا نصباً البيت غير ان النصب هنا ليس علي الظرفية كما في قبل وبعد بل علي الحالية ويبقي عليه اذا صح هذا التاويل اعتراضان احدهما انه يوهم ظاهر كلامه ان النصب فيهن على وجه واحد وانما هو مختلف كما بينا * والثاني ان النصب بعد المعرفة خاصة لا مطلقاً لانه بعد النكرة لا يكون حالا بل نعتاً فلا يستقيم نصبه مطلقاً قوله (ومايلي المضاف) الخ ينبغي ان يستثني من ذلك أن لا يكون المكان مشروطاً

أبي مزاده * وأنشد الازهري وغيره لابي جندل الظمرى في صفة جراد وغيره * يفرك حب السنبل الكنافج * في القاع فرك القطن المحالج * وأنشد أبو عبيدة * وحالق المادي والقوانس فلا سهم دوس الحصاد الدائس * وأنشد أبو العباس ثعلب بحر مطر من قول الاحوص * لئن كان النكاح أحل شئ * فان نكاحها مطر حرام * ولا ضرورة في هذا ولا في بيت الاخفش وروى

فيه الافراد لحكم والاضافة لحكم ومن ثم قالوا يا الخليفة هيبة وأصله يا أشبه الخليفة هيبة لان هذا الموضع انما ينتصب به المضاف لا المفرد فلو أقمت الخليفة مقام الاول ونصبته لم يصح لان الاول لو كان وحده كان مضموما فكذلك الثاني وأشار ابن هشام في الحواشي لذلك فقال لنا مسئلة يحذف فيها المضاف ولا يقوم المضاف اليه مقامه قال ابن الحاجب في شرح المفصل في تقدير مثل قبل الغلام في باب لا اعلم أن كل موضع قدرت فيه مثل فلا يخلوا الاسم الباقي من ان يكون مضافا فلا اشكال انه يعرب نحو ولا اباحسن لها أو مفردا فيكون مبنيا لان حكم المضاف بعد لا غير حكم المفرد في اللفظ وعند حذف المضاف يرجع الباقي مفرد فيجب اعطاؤه البناء ولذلك قالوا لا هيثم الليلة للمطى ولم يقولوا لا هيثما وأما لا بصرت فلا دليل فيه لانه يصح ان يقدر معربا ومبنيا ولكن يجب الحكم عليه بالبناء لما مر ثم انه يخرج عنه ما اذا حذف اسمان فان الثالث نائب عن الاول ويمكن ان يدعى ان الاول حذف فخلفه الثاني ثم الثاني حذف وخلفه الثالث لان الاصح ان الحذف تدريجي وقول الشارح يحذف الاول والثاني فيه تجوز وقوله في الاعراب أي الاعراب الخاص الذي كان له رفعا نحو وجاء ربك أو نصبا نحو وسئل القرية ولم يبين متى يحذف وقال ابن هشام يحذف المضاف بقياس بثلاثة شروط *أحدها ان يمتنع استبداد الكلام به فلا يجوز جاءني زيد تريد غلام زيد وشذ قوله *قضي نحبه في ملتقى القوم هوبر *أراد ابن هوبر وانما علم ذلك من خارج وقوله * لا يلمني عتيق حسبي الذي بين * يريد لا يلمني ابن أبي عتيق والثاني ان يتعين ذلك المقدر فلا يجوز جلست زيدا تريد جلوس زيد خلافا لابي الفتح لانه لا يمتنع ان يكون التقدير الى زيد والثالث ان يقام المضاف اليه مقامه في اعرابه وشذ قراءة بعضهم والله يريد الاخرة ويستثنى من هذا الشرط الاخير مسئلة وهي ان يتقدم ذكر ذلك المحذوف ثم اختلف فقيل ويكون ذلك المحذوف معطوفا عليه وقيل لا يشترط وينبني على هذا

الكسائي نصب الدراهم وجر تنقاد من قول الشاعر *تنفي يداها الحصا في كل هاجرة * نفي الدراهم تنقاد التصاريف *وأنشد غيره من أئمة العربية * عتوا اذ اجبناهم الى السلم رافة * فسقناهم سوى البغاث الاجادل * ومن بلغ اعقاب الامور فانه *جدير بهلك آجل أو معاجل * وقد فصل بالمفعول بين اسم فاعل ومجرور باضافته اليه في قراءة بعض القراء فلا تحسبن الله

اختلاف في قوله *رحمه الله اعظما* فانه شاذ على الاول دون الثاني ولا خلاف في اقتياس قوله * ونار توقد بالليل نارا * ولا في عدم اقتياس والله يريد الاخرة فان قدر عرض على سبيل المقابلة جاء الخلاف اه وقال الشاطبي وقوله يأتي خلفا ظاهر في ان القائم مقام المضاف من شرطه ان يصلح لاعراب المضاف فيرفع وينصب ويجر اذ مالا يصلح لاعرابه كيف يكون خلفا عنه فيه فلو كان المضاف اليه جملة لم يجز حذف المضاف اذ الجملة لا تصلح للفاعلية والمفعولية والاضافة وفي كلامه ما يقتضي ان مدار الاطراد مجرد العلم بالمحذوف فانه أورد انه أطلق في الالفية مع انه قسم المحذوف في التسهيل الى قياسي وسماعي فقال قياسا ان امتنع استبداده به والا فسماعا ثم أجاب بان كلا القسمين المذكورين في التسهيل قسم واحد وشرط العلم فيهما لازم قال فاذا قلت ضربت زيدا وأنت تريد غلامه فان كان ثم ما يدل عليه فلا اشكال في الجواز اذ الدليل يمنع كون الضرب واقعا بزيد فلم يستبد العامل اذا بالمضاف اليه الذي هو زيد ولا كان في الحذف لبس والا لم يصح الحذف عند أحد فصار هذا التقسيم لا حاصل له وصح اطلاقه هنا اه واعلم ان الدماميني استشكل قصر ما لا يمتنع استبداد الكلام به على السماع فقال كيف يجتمع هذا مع قولهم في التوكيد اذا قيل جاءني زيد احتمل ان تريد غلام زيد أو ابن زيد ونحو ذلك ويجاب كما قال الشهاب بان تقدير هذا الاحتمال وان لم يجز ارتكابه قياسا للاحتياط في رفعه لا يستلزم جواز ارتكابه بالفعل أقول وعلى ما حققه الشاطبي لا اشكال وهو ظاهر صنيع الاوضح لانه لم يشترط غير العلم *(تنبيه)* اذا حذف المضاف فتارة يكون مطرحا وهو الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه ويعرف ذلك بعود الضمير عليه ونحوه وقد اجتمع الامران في قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا اوهم قائلون الاصل وكم من أهل قرية فحذف المضاف ولم يلتفت اليه أولا بل أعاد الضمير على لفظ قرية فقال اهلكناها فجاءها ثم التفت الى المحذوف وراعاه باعادة الضمير عليه فقال

مخلف وعده رسله ومثل ذلك قولي مخلف الوعد محق ذو نكد أي مخلف حق الوعد ذو نكد والمحق صاحب الحق ومنه قول الشاعر مازال يوقن من يؤمك بالغنا * وسواك مانع فضله المحتاج (والفصل بالندا أتي اضطرارا * وباليمين قد أتي اختيارا) (وغير مصدر مضاف فصلا * في الشعر بالمفعول أيضا فاعقلا) من نادر الفصل. الفصل بالمفعول بين مضاف ليس مصدر أو

أوهم قائلون وبهذا يعلم ان المضاف اليه كما يقوم مقام المضاف اليه في الاعراب يقوم مقامه في غيره الا ان الناظم لم يتعرض لغير الاعراب لانه مبنى على مراعات المحذوف وهو خلاف الاكثر وهذا أولى من قول الشهاب وكان الناظم اهتم بالاعراب لانه المقصود بالذات في هذا الفن فنص عليه بعينه ولو قال في الاحكام كان أعم ولذا قال في الكافية بعد هذا البيت * وفي سوي الاعراب قد ينوب ما * يبقى كدارنا نأوا الي الحما * وذكر في الشرح التذكير كقوله * يسقون من ورد البريص عليهم * بردي يصفق بالرحيق السلسل * فقال يصفق بالياء لا تصفق بالتاء باعتبار الماء المقدر الثاني عكسه كقوله * مرت بنا في نسوة خولة * والمسك في ارداقها نافحة * أراد رائحة المسك فقال نافحة الثالث الافراد نحو ان هذين حرام علي ذكورامتي أراد استعمال هذا ويمكن ان يكون من هذا قول المنهاج الاذان والاقامة سنة الرابع العقل نحو وتلك القري أهلكناهم الخامس التنكير نحو تفرقوا ايادي سبي فلا كسري بعده أي مثل ايادي سبي فلا مثل كسري قوله (كما قد كان قبل حذف) أي علي الوجه الذي قد كان وهو كون الجر بالمضاف (فان قلت) أي حاجة الى ذلك (قلت) لدفع توهم ان هذا جر جديد لجار غير المضاف (فان قلت) التشبيه يفهم أن هذا الجر غير ما كان اذ لا يشبه الشيء بنفسه (قلت) تصح المغايرة بناء علي أن العرض لا يبقي زمانين والجر عرض ووجه الشبه كونه بالمضاف ولا يخفى ما في ذلك ولهذا يظهر أنه كان الاحسن ان يقول * وربما بقي الذي بقي كما قوله (لكن بشرط أن يكون) الخ شرط في التسهيل أن يكون العطف بلا فصل نحو ما مثل أبيك وأخيك يقولا ذا ومع الفصل بلا نحو كل سوداء لحمة ولا بيضاء شحمة وجعل الشارح مما وجد فيه الشرط المذكور في النظم والله يريد الاخرة وغلط في ذلك لانه ليس معطوفاً ولا المضاف المحذوف مثل المذكور والحق أنه شاذ كقوله طلحة الطلحات وفي التذكرة روي

مضاف اليه كقول الشاعر لمعاوية بن أبي سفيان رضى الله عنهما نجوت وقد بل المرادي سيفه * من ابن أبي شيخ الاباطح طالب أراد من أبي طالب شيخ الاباطح فوصف المضاف قبل ذكر المضاف اليه ومثل الفصل بالفاعل قول الشاعر أنجب أيام والداه * به اذ نجلاه فنعم مانجلا أراد أنجب والداه به أيام اذ والداه وزعم السيرافي أن قول الشاعر تمر على ما يستمر

الكسائي خفض طلحة بتقدير أعظم طلحة لتقدم ذكرها وهو أحسن من النصب على البدل لانها اكثر منه لا فوقه ولا بعضه وانما لم يجعل طلحة أعظم لما أحدثه فيه الموت من البلاء لان المعني ليس على اختصاص الاعظم بالدعاء لها وقال غير أبي علي النصب ايضاً على حذف اعظم وانه بدل وانه من باب وسئل القرية وانه يروي بالرفع بتقدير هي اعظم طلحة قوله (كحاله اذا به يتصل) اى على حاله اوالمعنى فيبقي مثل حاله الاول أي يصير حاله مثل حاله والمغايرة التي اقتضاها التشبيه بناء علي أن العرض لا يبقى زمانين قوله (اذا به يتصل) أي يتصل الاول بالثاني اوالعكس (قوله (بشرط عطف) أي عطفك علي الاول وهو المضاف وشمل اطلاقه العطف بغير الواو قوله (واضافة) أي لذلك المحذوف المعطوف علي اسم مماثل للمحذوف الذي كنت قد اضفت الاول اليه ثم حذفته وهذا الوجه صرح به في التسهيل أيضاً وفيه الاستدلال على الاول بالثاني وهو خلاف رأى س والشارح مثل لمسئلة العطف بقوله الاعلاله اوبداهة سامح بهذا الجزارة ومقتضي هذا أن الحذف من الاول وهو قول المبرد والزمخشري وأما س فانه قال ومما جاء مفصولا بينه وبين المجرور قول الاعشي ولا تقاتل بالعصى ولا ترامي بالحجارة البيتين ثم قال قال الفرزدق * يامن رأي عارضا يسر به * بين ذراعي وجبهة الاسد * فصرح بالفصل ومما اعترض به المبرد أن مذهب س اختيار اعمال الثاني والحذف من الاول وان المتضائفين لا ينبغي ان ينفصلا وزعم ابن معزوز ان س لم يرد ما فهمه عند المبرد وانما اراد ان الاسمين اضيفا معا الي المذكور وجاز ذلك من حيث انهما يرجعان الى شيء واحد وهو الاسد مثلا في بين ذراعي وجبهة الاسد ولزم من ضرورة ذلك ان يفصل الاسم الاول بالاسم الثاني قال وكذا مذهبه في ياتيم تيم عدى وفى لا ابالزيد ويابوس للحرب ان الخافضين يخفضان الاسم المذكور ولهذا قال وزعم الخليل في لا ابا لك ان النون انما ذهبت للاضافة ثم قال ولذلك لحقت الالف التي تكون الا في الاضافة وانما كان

وقد شفت * غلائل عبد القيس منها صدورها قد فصل فيه عبد القيس وهو فاعل شفت بين غلائل وصدورها وهما مضاف ومضاف اليه وهذا الذي قاله جائز غير متعين لاحتمال جعل غلائل غير مضاف الا أن تنوينه ساقط لكونه ممنوع الصرف وانجر ار صدورها على أنه بدل من الضمير في قوله منها وعلى الجملة لا يستعمل الفصل بما ليس معمولا للمضاف كوالداه وعبد

ذلك من قبل ان العرب قد تقول لا اباك في معنى لا ابا لك فعلموا انهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطا فلما جاءو بها تركوه بحاله قبل ان يجيء اللام اذ كان ذلك المعنى واحدا وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي يبنى في النداء ولم يغير الاول عن حاله وذلك قولهم يا تيم تيم عدي وقال ايضا في بعض ابواب النداء وقد انشد يا زيد زيد اليعملات وذلك انهم علموا لو لم يكرروا الاسم كان الاول نصبا فلما كرروا الاول توكيدا تركوا الاول على الذي يكون عليه لو لم يكرر قال ابن معزوز ونظير ذلك توارد الواضعين على الاسم الواحد في نحو قولك زيد وعمر وقائمان واما قول من يقول لا يتوارد عاملان على معمول واحد فهذيان وكلام الناظم ليس نصا فيما شرح الشارح بل يحتمل ان يريد بشرط ان يعطف هذا المضاف المتروك بحاله الى مثل الذي اضفت اليه الاول وهذا قول س او بشرط ان يعطف على هذا المضاف المتروك بحاله اسما مضافا الى مثل المحذوف وهو قول المبرد ومنشأ هذين الوجهين انه لم يقيد العطف بمعمول وكذلك الاضافة فاحتمل كل منهما وجهين

القيس ويسهل اذا كان بمعمول المضاف فان كان منصوبا او مجرورا جاز بغير ضعف ولم يخص بالشعر كقراءة ابن عامر وقول النبي صلى الله عليه وسلم هل انتم تاركوا لي صاحبي لان كونه معمولا للمضاف يزيل أجنبيته وكونه غير مرفوع ولا في حكم مرفوع يسوغ فيه تاخيره فان كان معمولا للمضاف وهو مرفوع فالفصل به أسهل من الفصل بمعمول الغير المضاف ومثله قول الراجز

(تنبيه) هذا الشرط انما هو في المقيس وقد سمع بدونه كقراءة ابن محيص فلا خوف عليهم وكقوله ومن قبل نادي كل مولي قرابة * وجعل في الغرة الاصل ومن قبلي فحذفت الياء وبقيت الكسرة كقوله * شرقت دموعي بهن فمي سجام * فليس من هذا في شيء قال الشارح وكما حكاه الكسائي رحمه الله من قول بعضهم افوق تنام ام اسفل بالنصب على تقدير افوق هذا تنام ام اسفل منه قال ابن هشام حكاية الكسائي من باب العطف قطعا فكيف يمثل بهذا لما لا عطف فيه نعم قد يقال فيه العطف ولكن ليس فيه اضافة الى مثل المحذوف ويرد هذا بامرين (احدهما) ان لنا ان نقدر ام أسفله لا اسفل منه (الثاني) ان الاضافة ينبغي ان تحمل على اعم من اضافة الاسم واضافة العامل بحرف الجر ليدخل فيه او قريبا من فتنة الرجال وقال ايضا يجوز ان يكون هذا للازدواج لان اسفل لا ينون ولا

يكون قد قدر شئ فهو من باب وكنت قبلا ولم ينون الثاني لانه لا يتصرف ولا الاول لاجل الازدواج ويكون في اتباع الاول الثاني نظير مازورات غير ماجورات وقال أيضا اسفل لا يتصرف فلا يستحق تنوينا فكيف جعله شاذا اجيب بان شذوذه ببقاء النصب كما كان واذا قال بالنصب وانما كان ينبغي له ان يبني على الضم وقوله فيبقي الاول بحاله أعم من مسئلتي النون والتنوين وغيرهما والصواب ان موضوع الاستشهاد فوق لا اسفل ولهذا قدره في شرح الكافية وفي بعض نسخ شرح الخلاصة ام اسفل منه فهذا لا اضافة فيه البتة والحق ان قوله لحاله خاص بالتنوين والنون قوله (فصل مضاف) أى من المضاف اليه ولا بد من تقييده بأن لا يكون ضميرا قوله (شبه فعل) يشمل المصدر نحو قتل أولدهم شركائهم قال في شرح الكافية قراءة ابن عامر رضى الله عنه غير منافية لقياس العربية على أنها لو كانت منافية لوجب قبولها لصحة نقلها كما أشياء تنافي القياس بالنقل وان لم تساو صحة القراءة المذكورة ولا قاربتها كقولهم استحوذ وقياسه استحاذ اه وفيه أن استحوذ ثابت باجماع السبعة فكيف يقال فيه لم تساو صحته صحة هذه القراءة ثم غرض الناظم من هذا الذى قاله في شرح الكافية الرد على الزمخشرى فانه قال هذا الفصل لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا كما سمج ورد زج القلوص أبى مزاده فكيف به في المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته قال أبو حيان أعجب لعجمى ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجودا نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الايمة الذين تخيرهم الامة لنقل كتاب الله شرقا وغربا وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم وابن عامر أخذ عن سيدنا عثمان رضى الله عنه ومن الفصل بين المصدر وما اضيف اليه قول المتنبي * حملت اليه من ثناءى حديقة * سقاها الحياسقي الرياض السحائب * وقيد في التسهيل المضاف اليه فيما اذا كان المضاف

ما ان وجدنا للهوي من طب *
ولا عدمنا قهر وجد صب
يريد قهر صب وجد قهرا اسهل
من انجب ايام والده لما ذكرت
لك والفصل بالندا كقول
الراجز كان برذون أبا عصام *
زيد حمار دق باللجام أراد كان
برذون زيد يا با عصام وسمع
الكساءى هذا غلام والله زيد
وسمع أبو عبيدة ان الشاة لتجتر
فتسمع صوت والله ربها ومن
الفصل باما قول الشاعر هما

مصدراً بان يكون فاعلا ويرد عليه قول بعضهم ترك نفسك يوماً وهواها كذا في الحواشي لابن هشام وهو مبني على أن الاصل تركك نفسك وأنه من اضافة المصدر الي المفعول بعد حذف الفاعل والظاهر ان الاصل ترك نفسك شأنها يوماً مع هواها فهو من اضافة المصدر لفاعله فلا يرد علي التسهيل وقد تبع ابن هشام في التوضيح ما في التسهيل ثم يرده قولها *مخافة يوماً ان يسؤك مكاني *لان الاصل مخافتي اساءة مكاني اياك قال الاصمعي رأيت جارية جميلة محلاة باكية علي قبر فقلت اراك حزينة وليس عليك زي الحزن فقالت *فان تسئلاني كيف حزني فانني *رهينة هذا القبر يافتيان *واني لاستحييه والترب بيننا. كما كنت استحييه وهو يراني: أهابك اجلالا وان كنت في الثرى مخافة يوماً ان يسؤك مكاني *ثم أنشدت ياصاحب القبر يا من كل ينعم في *بالا ويكثر في الدنيا نوالا تي *قد زرت قبرك في حلي وفي جلا *لا كانني لست من اهل المصيبات *اردت امك فيما كنت أعرفه *اذ قد تسر به من بعض هباتي *

خطتا اما أسار ومنة * واما دم والقتل بالحر أجدر فيمن رواه بالجر ويروى بالرفع على حذف النون للضرورة (وماله اضفت ماله عمل *قبل مضاف فاغتفر ذاك العمل) (ان المضاف كان غيراً نافيا *كمنك غير راض ابن عاديا) المضاف الى الشئ متكمل بما اضيف اليه تكميل الموصول بصلته والصلة لا تعمل في الموصول ولا فيما قبله فكذا المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله

والوصف نحو فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله وهما متفقان في الجواز مختلفان في الحسن لانه في الثاني دونه في الاول قال ابن هشام سأل سائل رسله منصوب بماذا فقلت بمخلف فقال لا بل بالوعد فقلت لا يمتنع ذلك ولكن يدل على الاول القراءة الشاذة فان مخلفاً فد اضيف لرسله والوصف انما يضاف لمعموله فاجيب بما لا ينبغي ذكره لفساده وقيل لهذا القائل فلم قلت ان ما ذكرنا خطأ فقال لان اخلف انما يتعدي لواحد فقيل له كيف تصنع بقوله *وأنت الذي اخلفتني ما وعدتني *فسكت او تحول فقلت قال الله تعالى وهو أصدق قيلا بما اخلفوا الله ما وعدوه فقال شخص وآية اخري وهو اخلفتم موعدي فضحكنا منه اذ ليس هنا الا مفعول واحد والاول محذوف أي اخلفتموني موعدي لكن الذي يماند في صحة الاستشهاد بالبيت كيف يستدل عليه بمثل هذا واقتصر ابن هشام على هذين وزاد الشاطبي اسم المفعول فقال وذلك أي الاسم الذي يشبه الفعل المصدر المقدر بان والفعل واسم

الفاعل واسم المفعول لانها التى تعمل عمل الفعل وتؤدي معناه على التمام وخرج بقوله شبه فعل بكف يومايهودي * وهما اخوافي الحرب من لااخاله * وان كان بمعنى ناصراً اوعاضداً فانه لايصدق عليه شبه فعل بل فى تاويل شبه الفعل قوله (مانصب) خرج مارفع كقوله * فان نكاحها مطر احرام * فيمن نصب مطراً وأما من رفعه بالفاصل المنصوب والفرق أن الفاصل المنصوب لايصح ان ينوي به التاخير لانه موضعه فاستحكم الفصل به ونظيره ان الفاعل المحصور لايجيز ابن الانباري تقديمه وإن اجاز تقديم المفعول المحصور وذلك لانه لاينوي به ح التاخير وشمل قوله مانصب المنصوب لفظاً والمنصوب محلا فدخل المفعول والظرف والجار والمجرور وقد فصله بقوله مفعولا اوظرفا قال الشهاب وهل يجوز الفصل بمجموع هذه الامور التى جوز الفصل بكل منها فيه نظر وقال ظاهر كلامهم امتناع الفصل اختياراً فى غير هذه المسائل حتى بالتمييز من المضاف وان لم يكن اجنبياً منه فانه معموله وان كان بعض تعاليل المسئلة يناسبه اغتفار ما لايكون اجنبياً فان الناظم ذكر تعاليلا لاغتفار المفعول به منها كونه اجنبياً من المضاف بقي أنه يشترط في الفاصل اذا كان مفعولا ان لايكون جملة لطوله فلايجوز اعجبنى قول عبدالله منطلق زيد قوله (باجبى) هو معمول غير المضاف فاعلا كان نحو * انجب ايام والداه به اذ نجلاه * اومفعولا نحو * تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها * كما تضمن ماء المزنة الرصف * اوظرفا نحو بكفك يوما يهودي اومجروراً نحو * هما اخوافى الحرب من لااخاله * وبقي عليه الفصل بغير الاجنبي اذا كان فاعلا فانه ايضاً خاص بالشعر كقوله * ما ان عرفنا للهوي من طب * ولا جهلنا قهر وجد صب * وقوله باجنبي قال الشاطبي يجوز ان يتعلق بمحذوف تقديره واضطراراً وجد المضاف مفصولا باجنبي ويجوز ان يتعلق بضمير وجد على انه للفصل على راى من اجاز اعمال ضمير المصدر وهو نوع غريب لان المصدر الذي اجيز اعماله بارز وهذا مستتر قوله (اوبنعت اعم) من

ولايجوز فى نحو انا مثل ضارب زيد ان يتقدم زيد على مثل فان كان المضاف غيراً او قصد به النفى جاز ان يتقدم عليها معمول ما اضيف اليه كما يتقدم معمول المنفى بلا فاجازوا انا زيداً غير ضارب كما يقال انا زيداً لا اضرب ومنه قول الشاعر * ان امرءاً خصني عمداً مودته * على الثناء لعندي غير مكفور * فتقدم عندي وهو معمول مكفور مع اضافة غير اليه لانها دالة على نفي فكانه

قال لعندي لا يكفر ومنه قوله تعالى علي الكافرين غير يسير فان لم يقصد نفي لم يتقدم عليه معمول ما اضيف اليه فلا يجوز في قولك قاموا غير ضارب زيداً قاموا زيداً غير ضارب لعدم قصد النفي بغير

فصل في الاضافة الي ياء المتكلم

(احكم باعراب المضاف لليا* وزاعم البناء واه رايا) (وآخر المضاف لليا اكسرا ذا* لم ينقص او يقصر كشاف واذا) (أويك معربا بحرفين فذي* جميعها اليا بعد فتحها احتذي) (وفيه ادغم واواو ياء اوان* ما قبل واو ضم فاكسره يهن) (والفاسلم وفي المقصور عن* هذيل انقلابها ياء حسن) (ولك في يا النفس بعد ماسلم* فتح وتسكين وحذف قد زعم) (وقد ترد الفا وربما* اغنى انفتاح ما يلي فعدما) (وكسر ذي اليا مدغماً فيها روى* كذاك بعد

المفرد ومن الجملة قوله اوندا) انشدوا عليه *كان برذون اباعصام* زيد حماردق باللجام* ويحتمل ان يكون على لغة ان اباها وانشدوا ايضاً اماما اذا حفص ابيك وابيها* على شعراء الناس يملوا قصيدها* وانما يستقيم اذا ثبت ان اذا مضافة لشرطها وكثير منهم يمنعه ثم حقه ان يقيده بالمحذوف منه حرف النداء فانه هكذا سمع (تنبيه) لايحسن جعل الاخير قسيما للاجنبي لان المراد به معمول غير المضاف فيدخل فيه ماذكر ولايجوز عطفهما عليه عطف الخاص على العام لامتناعه بأو ويمكن ان يقيد المعمول بما اشرنا اليه من قولنا فاعلا الي آخره وكان الاحسن اوالصواب باجنبي نعت اونداء اوغير ذلك

المضاف الي ياء المتكلم

قوله (آخر مايضاف لليا اكسر) وقد يكسر في غير الاخر ايضاً وذلك في ابنمي بكسر النون اتباعا كما يكسر لحركة الاعراب نحو في لغة من اتبع فقال هذا فم وفماً وبفم لان كسرة البناء ينزلونها منزلة كسرة الاعراب فلهذا اظهرت في الصحيح دون المعتل فانها تقدر فيه قال الناظم اجروا كسرة المناسبة هنا مجري كسرة الاعراب فأظهروها في نحو غلامي وقدروها في نحو فتاي واتبعوها ماقبلها في نحو ابنمي ومن قال بفم قال بفمي وكسرة الاخر للمناسبة لا للبناء خلافا لابي البقاء وابني الخباز والخشاب وعبد القاهر والمطرز وظاهر كلام الزمخشري يقتضيه لنا انه لامقتضي له قال الاضافة لمبنى بدليل غير ان نطقت حين يابي غيره قلنا شرطه توغل المضاف في الابهام والاورد غلامه وغلامك ولا قائل به وظاهر كلامه ان الكسرة في الاحوال كلها واحدة وليس مذهبه لانه يري ان الكسرة في الجر هي كسرة الاعراب وقال من قدر كسرة اخري فقد تكلف بما لادليل عليه ولا حاجة اليه ونوزع بما هو مشهور قوله (معتلا) يعني بالاصطلاح النحوي وهو ان يكون حرف العلة آخره وقبله حركة من جنسه فخرج نحو غدو وظبي وصبي ونبي وعدو وفلو ولو قال اذا لم يكن الاخر حرف علة شمل المسائل الاربع فلاحاجة لقول الشهاب يمكن جعل

الف وما قوى) (فمي وفي في فمى قالوا وفي * اخوته التزام نقص اقتفى) (نحو أبى ابي ايضاً وردا * وفي اضطرار مثل قول من شدا) (كان ابى كرما وسودا ﴿٤١٧﴾ * يلقى على ذي اللبدا الحديدا)

قوله (كرام وقذا) قيداً لا لمحض التمثيل ليفيد أن المراد المقصور والمنقوص لا مطلق المعتل الشامل لنحو دلو وظبي قوله (اويك) هي في حيز النفي فالنفي لكل من المذكورات أي اذا لم يك واحد من المذكورات قوله (كابنين أي مثنى وما الحق به وقوله وزيدين أي جمع تصحيح وما الحق به قوله فذي مبتدا اول وجميعها مبتدا ثان وقوله الياء أي ياء المتكلم مبتدا ثالث وفتحها مبتدا رابع وجملة احتذى خبر الرابع والرابع وخبره خبر الثالث والرابط الضمير المحذوف في فتحها والثالث وخبره خبر الثاني والرابط الضمير المحذوف المضاف اليه بعدوالاصل بعدها والثاني وخبره خبر الاول والرابط الضمير في جميعها وحاصل ما أشار اليه أنه يجب كسر آخر المضاف لياء المتكلم وهذا صرح به ويجوز فتح ياء المتكلم واسكانها وهو في قوة المعلوم مما تقرر أن ياء المتكلم ضمير على حرف واحد فهي مبنية والاصل في كل مبنى السكون فالاصل فيها ذلك أو الحركة نظراً لخصوص انها على حرف واحد والمناسب الفتحة لخفتها ويستثني من ذلك ما اذا كان المضاف واحداً مما تقرر فلا يكسر آخر المضاف ولا يجوز في الياء الامران بل يسكن آخر المضاف اما لانه ألف وهي لا تقبل الحركة كالمقصور والمثنى رفعاً اولانه حرف مدغم في ياء المتكلم والمدغم لا يكون الا ساكناً كما أن المدغم فيه لا يكون الا متحركا وذلك في المنقوص والمثنى نصباً وجراً والجمع مطلقاً اما نصباً وجرا فواضح واما رفعاً فلان الواو تقلب ياء ويتعين فتح ياء المتكلم لان سكونها يؤدي لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة لانها الحركة الجائزة في غير هذه الحالة اولخفة (تنبيه) قال ابن الحاجب وأجاز المبرد اخي وابي أى

زعم الجرجاني وابن الخشاب وابن الخباز ان المضاف الى ياء المتكلم مبني والصحيح انه معرب اذ لا سبب فيه من اسباب البناء المرتب عليها بناء الاسماء فان زعم ان سبب بنائه اضافته الى غير متمكن رد ذلك بثلاثة أوجه أحدها ان ذلك يوجب أن يكون المضاف الي الكاف والهاء وسائر الضمائر مساويا للمضاف الى الياء وذلك باطل الثاني ان ذلك يوجب بناء المثنى المضاف الي ياء المتكلم وذلك باطل الثالث ان المضاف الي غير متمكن لا يجوز بناؤه دون أن يكون ذا ابهام يفتقر بسببه الى الاضافة ليتكمل دلالته بها كغير ومثل والمضاف الي ياء المتكلم لا يشترط في خفاء اعرابه ذلك فعلم انه معرب تقديراً فان زعم ان سبب

﴿٥٣﴾ بنائه تعذر اعرابه بلزوم انكسار آخره لزم من ذلك الحكم ببناء المقصور وبناء المتبع وبناء المحكى فان كل واحد منهما ممنوع من ظهور الاعراب ولا قائل بانه مبنى بل هو معرب تقديراً وكذا

في المضاف الي ياء المتكلم معرب تقديراً وفي كتاب ابن السراج مايوهم بناء المضاف الي ياء المتكلم فانه قال في كتاب الكنايات لان هذه الياء لايكون قبلها حرف متحرك الامكسور اوهي مفارقة لاخواتها

في هذا الاتري انك تقول هذا غلامه فتعرب فاذا اضفت غلام الى نفسك قلت هذا غلامي فيذهب الاعراب وانما اراد فيذهب لفظ الاعراب لانه قال بعد ذلك وانما فعلوا ذلك لان الضم قبلها لايصلح ولم يقل فان الرفع فلما غير لها الرفع وهو أول غير لها النصب اذا كان ثانياً والزمت حالا واحدة فقال غير لها الرفع يعني جعل مقدراً بعد ان كان ملفوظاً به وكذا قوله غير لها النصب اذا كان ثانياً والزمت حالا واحدة فقال غير لها النصب وسكت عن الجر فعلي هذا يحمل كلامه والحاصل ان المضاف الي الياء يكسر آخره ان لم يكن مقصوراً ولا منقوصاً ولا معربا بحرفين وتناول ذلك المثني وما حمل عليه والمجموع على حده وما

برد اللام وادغامها في ياء المتكلم واختاره في التسهيل ثم قال ابن الحاجب ويقال في في الاكثر وح فهاهنا أمران * الاول ان اخي وابي وفي على هذا مما يجب فيه فتح الياء وان يدغم ماوليته مع خروجها عن الامور الاربعة التي ذكرها وهي المقصور والمنقوص والمثني والجمع على حده والثاني ان هذه الثلاثة اذا وقعت مرفوعة قال الشهاب هل يكون رفعها واو مقدرة لانقلاب واوها ياء والياء لا تصلح للرفع كما قالوا في الجمع المذكر اذا اضيف للياء نحو جاء مسلمي فيه نظر ولا يبعد أنه كذلك فليتأمل فانه حق ان شاء الله ولم أر من تعرض له ولا ينافيه قول المصنف في اول الكتاب وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا لليا لانه مبني على عدم رد هذه الاسماء عند الاضافة للياء اه وهذا الذي يستبعده كلامهم يصرح به كيف وقد جعل مذهب المبرد مقابلا للصحيح من الاعراب بحركات مقدرة لكن يبقى ان القم اذا اضيف للياء ردت له الواو وقلبت ياء عند الجمهور فهل يقال انه يعرب بالحروف المقدرة رفعاً ونصباً للنقل والظاهرة جراً او يعرب بحركات مقدرة كما هو الظاهر من اطلاقهم أن هذه الاسماء اذا اضيفت للياء اعربت بحركات مقدرة قال العصام في شرح الكافية القول بأن اعرابه بالحركة المقدرة لايظهر اذ الفرق بينه وبين مسلمي تحكم الا ان يقال لو قيل في حال النصب فاي لوجب التحكم بان الياء في في اعراب فلما قيل في مطلقاً علم ان الياء المدغمة في الاحوال الثلاثة على نحو واحد وان اعرابه على ما كان عليه في حال افراده دون اضافته اه وبما قررناه في كلام الشهاب من انه مفروض في كلام المبرد يسقط ما كتبه بهامشه تلميذه استاذنا العلامة احمد الغنيمي رحمه الله ونصه في الاشباه

حمل عليه فاذا كان المضاف الى الياء واحداً من هذه المستثنيات فتحت الياء وادغم فيها والنظائر ماوليته من أواخرها الا الالف فانها لاتدغم ولايدغم فيها وان كان واواً وجب ابدالها ياء ليصلح الادغام واما

ماوليته من الف فتبقى سالمة والياء بعدها مفتوحة ولا فرق بين الف المقصور وغيره في لغة غير هذيل وذلك قولك عصاي ويداي وقاضى أخذ بيدي وجانبي ومصطفي والاصل بنوي ومصطفوي فادغمت الواوين في الياءين بعد الابدال وجعلت كسرة موضع الضمة التي كانت قبل الواو والى هذا العمل أشرت بقولي وان ماقبل واو ضم فاكسره يهن وأشرت بقولي والفاً سلم الى ان ما آخره الف من المضاف الى ياء المتكلم تسلم الفه قبل الياء من الانقلاب سواء كان للتثنية نحو يداي او المحمول على التثنية نحو ثنتاي او آخر مقصور نحو عصاي ثم بينت ان هذيلا تبدل الف المقصور ياء ومنه قول الشاعر

سبقوا هواي واعنقوا لهواهم. فتخرموا ولكل جنب مصرع

ثم بينت ان ياء المتكلم بعد ماسلم من الحروف تسكن وتفتح والمراد بما سلم ما ليس حرف علة متحركا ماقبله فان كان حرف العلة ساكناً ماقبله فهو مما سلم فلا

والنظائر في باب الاضافة مسئلة اذا اضيف الفم الى ياء المتكلم رد المحذوف فيقال هذا فمي وفتحت في ووضمت في في وذلك لانك تقول هذا فوك ورايت فاك ونظرت الى فيك فتكون الحركة تابعة لحركة مابعدها من الحروف فاذا جاءت الاضافة لزم أن تكسر الفاء لتكون تابعة لها قال ابن يعيش فان قيل لم قلبتم الالف هنا ياء مع انها دالة على الاعراب ومنعتم من قلب الف التثنية وما الفرق بينهما فالجواب ان في الف التثنية وجد سبب واحد يقتضي قلبها ياء وعارضه الاخلال بالاعراب وهنا وجد سببان لقلبها ياء وهما وقوعها موقع مكسور وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث ان الفاء تكون تابعة لما بعدها فقوي سبب قلبه ولم يعتد بالعارض اه وانظر هل يلخص منه الجواب عن النظر أم لا وقد كان خطر ذلك لهذا الضعيف ابتداء وأجاب عنه بانه لما كان القياس في الاسماء الستة ان لا تعرب بتلك الحروف لكونها من نسخ الكلمة فلما اضيفت الي ياء المتكلم رجعت للاصل من الاعراب بالحركات وقدرنا الحركة ليجري الاعراب من المضاف لياء المتكلم على سنن واحد فليتأمل وانظر لم اقتصر شيخنا ابن قاسم على تقدير الواو وهلا ذكر الالف في حالة النصب هل ذلك لامر اقتضاه الحال أو لعلم حال الالف بطريق المقايسة على الواو اه لان مافي الاشباه مفروض على كلام الجمهور لكن قد يقال ما الفرق بين مذهب الجمهور في في ومذهبهم في الجمع فكلام العصام يقتضي التسوية وقد يوخذ من كلام ابن يعيش المذكور في الاشباه معارضة العصام بانه انما يتجه ما قاله لو لم يكن لقلب الالف في حال النصب مايعارضه الاخلال بالاعراب

فرق بين قولك ثوبي وبين قولك ظبي وصبي وصنوي وفلوى فياء المتكلم في هذا ونحوه اما ساكنة واما مفتوحة وقد تحذف ويحذف ماوليته فيقلب الفا وربما حذفت الالف ويبقى فتح ماقبلها دليلا عليها فمثال

حذف الياء لدلالة الكسرة عليها قول الشاعر خليل املك مني بالذى كسبت * يدي ومالى فيما يقتنى طمع
ومثال انقلابها الفا قول الشاعر اطوق ما اطوق ثم آوي * الى اماويرويني النقيع ومثال حذف الالف والاكتفاء
بالفتحة دليل عليها قول الشاعر ﴿٤٠٢﴾ ولست بمدرك مافات منى * بلهف ولا بليت ولا لواني

وفتح ياء المتكلم المدغم فيها هو الفصيح الشائع في الاستعمال وكسرها لغة قليلة حكاها أبو عمرو ابن العلاء والفراء وقطرب وبها قراءة حمزة ما أنا بمصرخكم وما انتم بمصرخي ومنه قول الراجز قال لها هل لك يا تافي * قالت له ما انت بالمرضى وقول الشاعر على لعمرو نعمة بعد نعمة * لوالده ليست بذات عقارب هكذا سمعنا بكسر الياءين وكسر ياء عصاي الحسن وابو عمرو وفي شاذة وهذه اضعف من الكسر مع التشديد وفي في اضافة فم اكثر من فمى واما اب واخ وحم وهن فالمستعمل في اضافتها الى الياء ابى واخى وحمي وهنى واجاز

قوله (وفى المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن) قال النحاس على لغة هذيل عند س والخليل رحمهما الله أن سبيل ياء الاضافة ان يكسر ما قبلها فلما لم يجز ان يتحرك الالف أبدلت ياء وأدغمت قال ابن هشام فهذا من نيابة الحرف عن الحركة في غير أبواب الاعراب ومثله لا رجلين ولا قائمين فافهم ذلك فانه مثله أو قريب منه وبين هذه اللغة ولغة تميم وعكل في قراءتهم ولا الضالين مناسبة وهى العدول عن الالف الى حرف يحصل لهم الغرض الا أن هؤلاء عدلوا الى حرف يقارب الالف في مخرجها ليتمكنوا من كسرها وهذيل عدلوا الى حرف يشبهها في باب الاعراب ليكون نائبا عنها وخلفا منها وبين الياء المبدلة عن الف المقصور ونون الوقاية مناسبة ما وهي انها جاءت خلفا عن غيرها لتقوم بما كان معتذرا في ذلك الغير وكون ذلك الذى تعذر الكسرة

﴿ اعمال المصدر ﴾

يطلق المصدر تارة على اسم الحدث وهذا الذى اشار له في باب المفعول المطلق وتارة على هذا مقيدا بالجريان على الفعل اعني استيفاء حروفه تحقيقا أو تقديرا وهو المراد هنا لانه سيذكر اسم المصدر أيضا قوله (بفعله المصدر الحق في العمل) فاذا قلت اعجبنى قيام زيد فزيد فاعل واذا قلت زكام زيد فزيد نائب عن الفاعل لانه فعله زكم وتقول ضرب زيد عمرا واعطاء زيد عمرا المال واعلام زيد بكرا فاضلا ولا فرق بين كونه ماضيا أو حالا أو استقبالا فالاول نحو * أمن بعد رمي الغانيات

ابو العباس المبرد ان يقال ابي برد اللام وليس في قول الشاعر وابي مالك ذو الجاز فؤاده بداري حجة على ذلك لاحتمال ارادة الجمع وسقوط النون للاضافة فان الاب يجمع على أبين ومنه قراءة بعض السلف نعبد الهك واله ابيك وانما الحجة له في قول الراجز كان ابي كرما وسودا * يلقى على ذي اللبد الحديدا لانه قال يلقى ولو اراد الجمع لقال يلقون

﴿ باب اعمال المصدر ﴾

فؤاده * باسهم الحاظ يلام على الوجد * وقال * علمت بسطك بالمعروف خير يد * فلا أري فيك الا باسطا أملا * والثاني تخافونهم كخيفتكم أنفسكم وقوله * رددت على حيي الحياة لو أنها * تزاد لها في عمرها من حياتيا * والثالث كقوله * فرم بيديك هل تستطيع نقلا * جبالا من تهامة راسيات * وقوله لو علمنا اخلافكم عدة السلم * عدمتم على النجاة معينا * وخرج بالمصدر ضميره خلافا للكوفيين * قالوا وماهو عنها بالحديث المرجم * واختلف أيضا في اعمال المجموع وقد جاء * وجربوه فما زادت تجاربهم * اباقدامة الا الحزم والقنعا * القنع الفضل الكبير والعطاء ولا يعمل المحدود فاما قوله * يحابي بها الجلد الذي هو حازم * بضربة كفيه الملا نفس راكب * وقال كثير * وأجمع هجرانا لاسماء ان دنت * بها الدار لا من زهدة في وصالها * فشاذان وليس مثلها * فلولا رجاء النصر منك ورهبة * عقابك قد كانوا لنا كالموارد * قال الناظم ولا يعمل المنعوت قبل تمامه قال أبو حيان وصوابه المتبع اعم من ان يتبع بالنعت او غيره ولو اخر التابع صح قوله * ان وجدي بك الشديد اراني * عاذرا فيك من عهدت عذولا * وقوله بفعله المصدر الحق في العمل يوهم التساوي في القوة او التقارب قوله (مضافا او مجردا او مع أل) ليس هذا احترازا عن حالة رابعة لا يعمل فيها وانما هو اعلام بانه يعمل في سائر احواله وقد يدعى أنها احتراز من الضمير الراجع الي المصدر فانه على الصحيح لا يعمل وهو خارج بذكر هذه الاقسام لا يقال انه داخل بذكر المجرد لانا نقول انما يقال مجرد فيما من شأنه ان يقرن بال او بالاضافة ومن اعمال المجرد بزينة الكواكب في قراءة أبي بكر عن عاصم ومنه قول بعض

(ومصدر فارقه التوحيد)
(ورب محدود ومجموع عمل *
وبسماع لا قياس قد قبل)
يعمل المصدر عمل فعله لا لشبهه بالفعل بل لانه أصل والفعل فرع ولذلك يعمل مرادا به المضي أو الحال أو الاستقبال بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالفعل المضارع فاشترط كونه حالا او مستقبلا لانهما مدلولا المضارع وينبغي ان يعلم أن المصدر العامل علي ضربين احدهما مقدر بالفعل وحرف مصدري والثاني مقدر بالفعل وحده فاذا أريد بالاول الحال قدر بما المصدرية والفعل ولم يقدر بان لان مصحوبها لا يكون حالا واذا أريد به غير الحال جاز ان يقدر بان وبما لاجل الحاجة الي غير ان قلت حرف

مصدري ليتناول قولي ان وما ثم بينت انه في عمله منون أو مضاف أو معرف بأل وان كان اعمال المعرف بأل قليلا وجعل بعض العلماء منه قوله تعالي لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم ومن المنون قوله

تعالى واطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وهي قراءة ناقع وابن عامر وعاصم وحمزة وقال الشاعر في المنون

بضرب بالسيوف رءوس قوم ﴿٤٢٢﴾ *ازلناها فهن عن المقيل* وقال آخر في المعرف بأل *فانك

والتابين عروة بعد ما * دعاك وأيدينا اليه شوارع *لكالرجل الحادي وقد تلع الضحي* وطير المنايا فوقهن أواقع * وقال آخر *ضعيف النكاية اعداءه *يخال الفرار يراخى الاجل * واذا اضمر المصدر لم يعمل لعدم حروف الفعل فلو قلت ضربك المسيء حسن وهو المحسن قبيح وأنت تريد وضربك المحسن قبيح امتنع لما ذكرت لك وكذا لا يعمل المصدر اذا حد بالتاء لان دخول التاء عليه دال على الحدة لجعله بمنزلة أسماء الاجناس التي لا تناسب الافعال فلا يقال عجبت من ضربتك زيد فان سمع ذلك قبل ولم يقس عليه وكذا المجموع حقه ان لا يعمل لان لفظه اذا جمع مغاير للفظ المصدر الذي هو أصل الفعل

العرب عجبت من قراءة في الحمام القرآن أي ان قرئي وهذا غريب أعني الرفع بالمصدر المنون والمستعمل كثيراً النصب به والقياس يقتضي وقوع الرفع وحده ومع النصب واذا اقتصر على أحدهما فالرفع احق والاكثر الواقع ماذكرت قاله الناظم في شرح العمدة وقال ابن هشام اعمال المضاف في الفاعل ضعيف وكذلك المنون وأما ذوال فاعماله ضعيف مطلقاً في الفاعل والمفعول ويتلخص أن اعمال المصدر في الفاعل ضعيف مطلقاً قوله (ان كان فعل مع ان او ما يحل محله) قال الناظم في شرح الكافية ينبغي ان يعلم ان المصدر العامل على ضربين أحدهما مقدر بالفعل وحرف مصدري والثاني مقدر بالفعل وحده فاذا اريد بالاول الحال قدر بما المصدرية والفعل واذا اريد به غير الحال جاز ان يقدر بان وبما اه وبه يعرف ما في كلام الشارح وغيره مما يفهم أن الفعل ان كان ماضيا او مستقبلا لا يقدر بغيران وقال ابن هشام في البديع لا يعمل المصدر الا مقدراً بان فلا يكون مراداً به الحال لان ان لا تدخل على فعل الحال فالمصدر عنده عكس الصفة المشبهة وكذا في الغرة قال لم يعمل المصدر مراداً به الحال لان ان لا تدخل على الحال ولم أر لاحد فيه نصاً ولو عمل لقدر بما والفعل وفي النهاية كان ابن فاخر دقيق النظر وقال اذا اعملنا المصدر مراداً به الحال قدرناه بما والفعل لانها ليست للمستقبل وما قال هذا الا وهو يعتقد أن ما تختص بالحال اولانه يعتقد أن ما لا تنافيه اه فظهر أن مسئلة التقدير بما غير مشهورة واقتصر الرضي على أن المصدر لا يؤول الا بان لانها ام الحروف المصدرية وزاد في التسهيل مع هذين الحرفين أن المخففة نحو علمت ان ضربك زيد فان مخففة لانها واقعة

والفعل مشتق منه فان ظفر باعماله قبل ولم يقس عليه وأنشد أبو علي في التذكرة شاهداً بعد على اعمال المحدود قول الشاعر يحابي به الجلد الذي هو حازم *بضربة كفيه الملا نفس راكب فنصب نفس راكب

يجابي ومعناه يجبي ونصب الملا بضربة كفيه ومراد قائل البيت وصف مسافر معه ماء فتيمم واحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشاً ومن كلام العرب تركته ﴿٤٢٣﴾ بملاحس البقر اولادها فاعمل

بعد علم والموضع غير صالح للمصدرية وأجاب الشاطبي عن عدم ذكر الالفية له بامرين . أحدهما أن تقدير المصدر بان هذه قليل لا يكثر كثرة ان وما والغالب ان يوتي بعدها فعال العلم بان المخففة والفعل بان الداخلة على الجملة الابتدائية كقولهم علمت انك تقوم وعلمت أن سوف يقوم اولا يقوم وان يقوم أشهر في الاستعمال من قولهم علمت قيامك ونحوه واذا كان كذلك لم ينهض بالقليل اعتراض ، والثاني أن التقدير بما سائغ هنالك فتقدر علمت ماقمت كما تقدر علمت ماصنعت وعلمت صنعك فقد يمكن ان يكون استغني عن تقدير المخففة بتقدير ما واذا صح التقدير بما كان ما عداه زيادة اه وعلى هذا الثاني اقتصر المرادي ونقله عنه ابن غازي وقال في بعض الحواشي لا يحتاج لهذا الجواب إذ قوله مع ان مطلق يشمل المصدرية والمخففة ومادعاه في التسهيل لذكر المخففة الاجعل المصدرية قسيمة لها اه وكان الشهاب لم يقف عليه فقال وقد يجاب بان مراد المصنف بان مايعم المخففة وقال ابن هشام قال في العمدة ماملخصه ان المصدر انما يعمل ان قرن بالكاف اومعناها اوحسن موضعه ان المصدرية اوما اختها وقال في الشرح في مثال الكاف فاذكروا الله كذكركم آباءكم ومثال معناها فشاربون شرب الهيم قال ولا يغني ذكر ما وان عن ذكر الاقتران بالكاف اومعناها لان تقدير ان اوما في الموضع الذي يلفظ فيه بالكاف اوينوى فيه معناها لا يحسن قلت لم اقف على هذا لغيره ولا له في غير هذا الكتاب وليس ما ادعاه من انتفاء حسن تقدير ان او فيما ذكره صحيحاً اما مع التصريح بالكاف فباطل قطعاً الا ترى أنه يصح أن يقدر كما تذكرون آباءكم وأما في مثل

ملاحس وهو جمع ملحس بمعنى لحس ومثله قول الشاعر

قد جربوه فما زادت تجاربهم

اباقدامة الا المجد والقنعا*والى هذا وامثاله اشرت بقولي ورب محدود ومجموع عمل والله اعلم * (وبعد جره الذي اضيف له*كمل برفع اوبنصب عمله) (كبذل مجهود مقل زين* ومنع ذي غنى حقوقا شين) (وان تضف للظرف فارفع وانصبا*كحب يوم عاقل لهواً صبا) قد تقدم أن المصدر العامل يرد مضافا ومنونا وبالالف واللام فنبهت الان على أنه اذا اضيف الى مفعول رفع ما بعده بحق الفاعلية كقولك بذل مجهود مقل زين وان اضيف الى فاعل نصب مابعده بحق المفعولية كقولك

منع ذي غنى حقوقا شين وقد يضاف الى الظرف توسعاً فيعمل فيما بعده الرفع والنصب كقولك حب يوم عاقل لهواً صبا وهو نظير قولهم ياسارق الليلة اهل الدار اشار الى ذلك سيبويه وغيره من المحققين (وهو

مع المعمول كالموصول مع *صلته فيما اجيز وامتنع) (وبالندور احكم على الذي يرد *بغير ذا اوحاول العذر
نجد) الضمير من وهو عائد على ﴿٤٢٤﴾ المصدر الذي يصح في موضعه حرف مصدري ولاجل تقديره

بفعل وحرف مصدري جعل هو ومعموله كموصول وصلته فلا يتقدم مايتعلق به عليه كما لا يتقدم شئ من الصلة على الموصول ولا يحال بينهما باجنبي كما لا يحال به بين الموصول والصلة فان وقع مايوهم خلاف ما ينبغي تلطف له فيما يومن معه الخطا ويثبت به الصواب فمما يوهم التقديم قول الشاعر * وبعض الحلم عند الجهل للذة * اذعان فليس اللام من قوله للذة متعلقاً بما بعده من المصدر بل بالمصدر المحذوف قبله يدل عليه الموجود بعده والتقدير وبعض الحلم عند الجهل اذعان للذة اذعان وهذا التقدير نظيره ما تقدم في نحو قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين ومما يوهم الفصل باجنبي قوله تعالى

شرب الهيم فيصح اذا صرحت بالكاف فتقدر كما تشرب الهيم ولا شك أن الكاف مختصرة من مثل هذا التركيب وان الاصل شربا كشرب الهيم ولخفاء صحة التقدير مع التشبيه المقدر قال في الكافية، كذا اذا سيق لتشبيه نوي، كاضربه ضرب الحكم اللص القوي *فلم يذكر التشبيه الصريح اه وقول الناظم في شرح الكافية المصدر العامل على ضربين ثم قال الثاني يقدر بالفعل وحده مخالف لقوله هنا ان كان فعل مع ان اوما يحل محله لان مفهوم هذا الشرط انه لا يعمل حيث لا يصح ان يحل محله فعل مع ان أوما وليس هذا بصحيح لان المصدر الذي بدل من فعل يعمل عمله ولا يصح ان يحل محله ذلك والحالة هذه ثم ان بعض مايصح ان يحل محله فعل مع ما لا يصح ان يعمل وهو المطلق ومنه قول عمر رضى الله عنه ماراجعت رسول الله صلي الله عليه وسلم في شئ ماراجعته في الكلالة وما أغلظ لي في شئ ما أغلظ لي فيه بقوله ماراجعته وما أغلظ الثاني في موضع نصب على المصدر ولا يصح ان يعمل عمل الفعل المصدر الذي وقع ما والفعل موقعه لانه مطلق وهو لا يعمل عمل فعله فيما يعرف من الاستعمال من كلام النحاة وقال ابن هشام فهم من كلامه ان المصدر لا يعمل ان حل محل فعل فقط وهو قول س ووافقه أكثر المتأخرين وقال الفراء يقاس في الامر والاستفهام فقط وقيل في الامر والدعاء والاستفهام والتوبيخ والخبر المقصود به الانشاء أو الوعد وهو اختيار الناظم في غير هذا الكتاب قال *فند لازريق المال ندل الثعالب *اه واعلم أن الناظم جعل هذا الشرط الذي دل كلامه هنا وفي الكافية على انه لازم في التسهيل غالبا وقال في شرحه وليس تقديره باحد الثلاثة شرط في عمله ولكن الغالب أن يكون

إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر قال الزمخشري يوم تبلى السرائر منصوب برجعه كذلك
فيلزم من قوله الفصل باجنبي بين مصدر ومعموله والفصل والاخبار عن موصول قبل تمام صلته والوجه

كذلك ومن وقوعه غير مقدر باحدها قول العرب سمع اذني زيداً يقول ذلك
ونقل الشاطبي عنه أنه قال واذا ثبت ان اعمال المصدر غير مشروط بتقدير
حرف مصدري امكن الاستغناء عن اضمار في نحو قوله له صوت صوت
حمار قال وماقاله ظاهر وليس ماحكي بقليل بل هو أبواب مستقلة متعددة
كلها لا يصح فيها تقدير ان أو ما مع الفعل في موضع المصدر أحدها باب ضربي
زيداً قائماً بان ضربا عامل عمل فعله مطلقاً مع أنه لا يصح في موضعه تقدير
الحرف مع الفعل والثاني باب ان اذا دخلت على المصدر العامل نحو ان
اكرامك زيدا لحسن والثالث باب لا اذا قلت لا اعراض عن أحد عندي
ومن ذلك أيضاً باب كان كقولك كان اكرامي زيداً حسناً الي ان قال
فاذاً اشتراط الناظم ذلك الشرط اخلال والجواب ان ماقاله الناظم
صحيح ولا يلزم ما اعترض به اما باب كان وان فتقدير ان والفعل فيهما سائغ
في الاصل والدليل على ذلك انك اذا ازلتها صح التقدير لكن العرب
التزمت ان لا يوالى الحرف المصدري هذه العوامل كما لا توليها ان الثقيلة
ثم قال واما باب ضربي زيداً قائماً فالقول فيه على نحو ماتقدم وذلك ان
العرب التزمت في هذا النحو رفض ان والفعل فلا تتكلم بذلك مع التزام
حذف الخبر فلو أظهرت الخبر رجع الى أصله وجاز ان تقول ان اضرب
زيداً حسن واطال في هذا المقام بما يتعين الوقوف عليه ولعل ما أجاب لا
يجري في فاذاله صوت حمار بل الظاهر ان المعني لا يناسبه ان والفعل اذ ليس
معناه فاذاله ان يصوت وانما المعنى فاذاله تصويت أي هذا الفعل المذكور
بخلاف هذه المواضع فانه بحسب المعني يصح ان والفعل الا ان المانع التزام
العرب (تنبيه) قال ابن هشام قد يقال انما هذا الشرط لعمله في المفعول
به اما لعمله في غيره كالمفعول المطلق فلا وقال في شرح بانت سعاد أن المصدر
انما يقدر بان أو ما والفعل اذا كان فيه معني الحدوث بخلاف نحو لزيد
معرفة بالنحو وقال ولا يقدح في ذلك عمله في الظرف وان قدح في عمله في

والوجه الجيدان يقدر ناصب
ليوم كانه قيل يزجمه يوم تبلي
السرائر ومما يوهم الفصل
باجنبي قول الشاعر * المن للذم
داع بالعطاء فلا * تمنن فتلفي بلا
حمد ولا مال * فالذي يسبق الى
ذهن سامع هذا البيت ان الباء
الجارة للعطاء متعلقة بالمن
ليكون التقدير المن بالعطاء داع
للذم وعليه مدار المعنى الا ان
ذلك التقدير ممنوع في الاعراب
لاستلزامه فصلا باجنبي بين
مصدر ومعموله واخبار عن
موصول قبل تمام صلته والملخص
من ذلك تعليق الباء بمحذوف
كانه قيل المن للذم داع المن
بالعطاء فالمن الثاني بدل من
المن الاول بحذف وبقي ما
يتعلق به دليلا عليه ويجوز ان
يكون بالعطاء متعلقاً بلا تمنن
او بفعل من معناه مضمر
يدل عليه الظاهر فالي مثل هذه
المحاولة اشرت بقولي او حاول

العذر تجد (وجر ما يتبع مجرورا به * مجوزا لرفعه ونصبه) (كمثل داينت بها حسانا * مخافة الافلاس والليانا) (وان لمفعول اضيف وحذف * فاعله كاقصد اراحة الدنف) (فاجررا وانصب تابع المضاف له * والرفع ان جاءك فاعذر قائله) قد تقدم أن احد استعمالات المصدر العامل ان يكون مضافا وأن المضاف اليه ان كان مفعولا رفع ما بعده لحق الفاعلية وان كان فاعلا نصب ما بعده بحق المفعولية ولك في تابع ماجر باضافة المصدر اليه الجر حملا على اللفظ والرفع والنصب حملا على المعني فمن الحمل على معني النصب قول الراجز * قد كنت داينت بها حسانا * مخافة الافلاس والليانا * ومن الحمل علي معنى الرفع قول الشاعر * السالك الثغرة اليقظان سالكها * مشي الهلوك عليها

الفاعل والمفعول الصريح لان الظرف تكفيه رائحة الفعل اه وبه يظهر انه ح يجوز تقديم معموله عليه نحو * وبعض الحلم عند الجهل للذته ادعان * ولا حاجة لقول الاشموني ان اللام متعلقة بمحذوف قبلها نظير وكانوا فيه من الزاهدين فاحفظه فانه عزيز وممن غفل عنه الدماميني كما بيناه في حواشي الفاكهي قوله (ولاسم مصدر عمل) هذا وان كان ظاهر الاطلاق في عمل اسم المصدر وانه يعمل وان كان علما لكن يجب ان يقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح في موضعه الفعل مع ان أو ما اذ لا يصلح ان يعمل المصدر بشرط وهو الاصل ويعمل اسم المصدر بغير شرط وهو الفرع لانه لم يعمل الا بمعنى المصدر فلا بد من تقييده بما قيد به المصدر واذ ذاك يخرج المصدر العلم اذ لا يصلح في موضعه ان والفعل ولا ما والفعل فقد أغناه الشرط المتقدم عن اخراج العلم من اطلاقه هنا فلا اشكال في كلامه اه لكن يشكل كما قال الشهاب على هذا الجواب ان مصابكم في البيت الذي استشهد به وهو * أظلوم ان مصابكم رجلا * اهدي السلام تحية ظلم * لا يقدر بالفعل والحرف المصدري بناء على ما مر ان ما بعد ان لا يقدر بذلك بقي ان الشاطبي تردد في ان اسم المصدر يعمل مضافا أو مجردا أو مع ال كالمصدر والظاهر كما قال الشهاب انه كالمصدر قوله (وبعد جره الذي اضيف له) الخ صريح في ان جر المضاف اليه بالمضاف لا بالاضافة ولا بالحرف المقدر فقيه بيان لهذه المسئلة وقد يشمل قوله الذي اضيف له الظرف فانه قد يضاف اليه وقد ذكر الشاطبي أن المصدر اذا كان مصدر فعل غير متعد جاز فيه وجهان اضافته الى فاعله واضافته الي ظرف متسع كاعجبني قيام زيد اليوم او اليوم زيد او متعد الى واحد جاز ثلاثة اوجه اضافته الي فاعله ولمفعوله ولظرف متسع فيه كاعجبني ضرب زيد عمرا اليوم اوضرب عمر زيد اليوم اوضرب اليوم زيد عمرا او متعد لاثنين جاز اربعة اوجه اضافته لفاعله ولمفعوله الاول ولمفعوله الثاني ولظرف متسع فيه كاعجبني اعطاء زيد عمرا الدراهم اليوم

واعطاء عمر زيد الدراهم اليوم واعطاء الدراهم زيد عمراً اليوم واعطاء اليوم زيد عمراً الدراهم اومتعد الي ثلاثة جاز فيه خمسة اوجه وامثلتها بينة مما ذكراه وهذا بناء على استيفاء المعمولات ولو نظر الى الاقتصار علي بعضها زاد اقسام تلك الانواع لانه اذا كان متعديا لاثنين مثلا قد يترك الاول والثاني وهكذا واذا علمت ذلك فاوفي قوله كمل بنصب او برفع عمله لمنع الخلو دون الجمع اذ قد يقع التكميل بالمرفوع والمنصوب معاً كهذا وقال الشهاب (فان قلت) قوله كمل امر فان اريد به الوجوب كما هو ظاهر ورد عليه ان ذلك لا يصح لانه يجوز اضافته لفاعله وحذف مفعوله ولمفعوله وحذف فاعله مثلا وان اريد به الاباحة ورد عليه انه لا يصح أيضاً لان المعمول في باب ظن ونحوه لا يمتنع حذفه على تفصيل سبق في محله (قلت) أراد به الوجوب والاباحة معاً بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه او اللفظ في حقيقته ومجازه او أراد به المعنى وهو مطلق الجواز بمعنى عدم الامتناع علي طريق عموم المجاز لكن يرد عليه أن كلا الوجهين يحتاج الى قرينة وذكر الشاطبي ما ملخصه أنه ان اخذ بظاهره من الوجوب لا يصح لان حذف ما سوي المضاف اليه سائغ كان فاعلا او مفعولا او غيرهما الا ما كان من باب ظن وأعلم وكان فان الحذف هناك غير سائغ نحو اعجبني ظنك عمراً قائما واعلامك زيداً كبشك السمين وكون زيداً قائماً ونحو ذلك مما هو خبر ومخبر عنه في الاصل فلا يجوز الاقتصار فيه كما تقدم بيانه وأجاب بما حاصله أنه لم يقصد وجوب الاتيان بالمعمولات الباقية بل الاتيان بها علي مقتضي احكامها في جواز الحذف فيكون ذلك احالة منه على حكم العوامل ثم طلب المعمولات والعمل لكن هذا لا يتأتي في الفاعل فانه جائز الحذف هنا ممتنع الحذف مع سائر العوامل الطالبة له وبغير ذلك مما ينبغي تأمله *(تنبيه)* تكميل عمله بالمرفوع بعد اضافته للمنصوب قليل فكان ينبغي له ان ينبه على ذلك ولا يسوى بين هذا وتكميل عمله الجميل الفضل * الفضل اللابسة ثوب الخلوة وهي نعت الهلوك على الموضع لانها فاعل المشى فان أضيف المصدر الي مفعول ولم يذكر الفاعل جاز في تابع المجرور الجر على اللفظ والنصب على تقدير المصدر بحرف مصدري موصول بفعل سمى فاعله والرفع علي تقديره بحرف مصدري موصول بفعل لم يسم فاعله (وبدلا من لفظ فعله يرد * في العمل المصدر وهو مطرد) (في الامر والدعا والاستفهام * وخبراً يقل في الكلام) (والسبق في معمول هذا يغتفر * كذاك رفعه ضميراً استتر) قد تقدم الاعلام بان المصدر العامل علي ضربين ضرب يقدر بالفعل وحرف مصدر وضرب بالفعل وحده وهذا هو الاتي بدلا من اللفظ بفعله ويعمل مقدما ومؤخراً لانه ليس بمنزلة موصول ولا معموله

بالنصب بعد اضافته الى المرفوع في الارسال ، هذا وقد بدأ بما هو القليل قوله (وجر ما يتبع ماجر) أي مراعاة للفظ وهو الاحسن فاعلا كان المجرور اومفعولا قوله (ومن راعى في الاتباع المحل فحسن) هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين ومذهب س والجمهور منع الاتباع على المحل

بمنزلة صلة فيقال ضربا رأسه ورأسه ضربا ومما يجوز في هذا النوع ولا يجوز في النوع الاول استتار ضمير فيه مرفوع به واكثر وقوعه أمرا ودعاء وبعد الاستفهام فالامر كقول الشاعر * على حين الهى الناس جل * أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب * يجوز ان يكون زريق منادا مضموما وان يكون فاعل ندلا ومثال الدعا قول الاخر * ياقابل التوب غفرانا مثاثم * قد أسلفتها انا منها خائف وجل * ويقع بعد الاستفهام كقول الشاعر * اعلاقة أم الوليد بعد ما * افنان رأسك كالثغام المخلس * وقد يقع خبرا وهو مطرد عند الاخفش والفراء في الخبر والطلب ومما مثل به الاخفش ظنك زيدا منطلقا وسمع اذني أخاك يقول ذاك وبصر عيني أخاك

لان شرطه ان يكون محرزه لا يتغير عند التصريح به وهنا لو صرح برفع الفاعل اونصب المفعول لتغير العامل بزيادة التنوين وفي الباب الرابع من المغني مافيه شفاء العليل وبرد الغليل . هذا وقال ابن هشام في الحواشي مسئلة مثل يعجبني اصطفافك زيدا وعمرو هل يجوز في المتبوع فيه ان يراعى محله فيرفع زيد فيه نظر وقال اجاز ابن عصفور الضاربا زيد وعمر وعمرا لان الضاربا يجوز له ان يعمل الجر والنصب ولم يجز ضارب زيد وعمرا لان ضارب بغير تنوين لا يعمل النصب وطعن بعض الاصحاب في الاول بانه نفسه نص في الضاربا على أنك ان قدرت حذف النون منه للاضافة خفضت اوللتقصير نصبت فهنا ان قدرت الحذف فيه للاضافة بالنسبة الي الاول ولتقصير الصلة بالنسبة الي المعطوف وذلك لا يكون لانه بالنسبة الي كونه محذوفا لتقصير الصلة في تقدير الثبوت وبالنسبة الى كونه محذوفا بالاضافة ليس في تقدير الثبوت وقال يجوز رويدك وزيد ويمتنع اما الاول فعلي أنه مصدر واما الثاني فعلي أنه اسم فعل والكاف خطاب * (تنبيه) * قال السيوطي في النكت انما يجوز الاتباع للمفعول على المحل عند الكوفيين بشرط ذكر الفاعل ولا يجوز حذفه ويتعين الاتباع على المحل بلا خلاف اذا كان المفعول المضاف اليه ضميرا نحو يعجبني اكرامك زيد وعمرا ولا يجوز الاتباع على اللفظ الا في ضرورة ذكره في الارتشاف اه وماذكره أولا صريح كلام الناظم والشراح خلافه وقد حكاه هو في جمع الجوامع قولا ضعيفا فقال وتابع المجرور بالمصدر يجرى على اللفظ ومنع س والمحققين المحل وثالثها يجوز في عطف وبدل وقيل يشترط ذكر الفاعل

وماذكره ثانيا ماخوذ من التسهيل فانه قال ويتبع مجروره لفظا ومحلا مالم يمنع مانع اه وهو مبني علي امتناع العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار كما صرح به الدماميني

باب اعمال اسم الفاعل

قوله (كفعله اسم فاعل في العمل) الا ان اسم الفاعل تجوز اضافته لمعموله ولا يجوز ذلك في الفعل فاعمال اسم الفاعل جائز لا واجب وقد تحرز من هذا بقوله بعد وانصب البيت وان الفعل لا تدخل اللام على معموله المؤخر بخلاف هذا فيجوز دخولها فيه نحو وما ربك بظلام للعبيد ان ربك فعال لما يريد وان اسم الفاعل اذا كان خبراً عن مثني لا يعمل في متقدم تقول هذان ضارب زيداً وتاركه ولا يجوز هذان زيداً ضاربا وتاركه قال ابو حيان كذا المنصوص قالوا لان الفعل لا يصلح هنا قال وعلى ما قالوا يكون كذلك قولك مررت برجلين ضارب عمراً وتاركه وجاءني رجلان ضارب عمراً وتاركه قوله (ان كان عن مضيه بمعزل) بان كان بمعنى الحال والاستقبال او للاستمرار في جميع الازمنة كما يستفاد من كلام الزمخشري وصرح به الرضى لشبهه ح بالفعل الذي بمعناه وهو المضارع في لفظه اووزنه وفي معناه أي تقييد حدثه باحد الزمانين فان كان بمعني المضي لم يعمل لانه لم يشبه لفظه لفظ الفعل الذي بمعناه وليس هذا الشرط لاعماله مطلقاً بل لاعماله في المنصوب خاصة قال الصفار فاما المرفوع فطلبه له شديد فلم يتوقف على شرط ولهذا أجمعنا على أنه يعمل في المضمر وكلما عمل في المضمر عمل في المظهر لا ينخرم هذا الا في لولاي على مذهب س واما أفعل من فانه يرفع الظاهر في مسئلة الكحل والي ما قررناه ذهب صاحبنا أبو الحسن ابن عصفور ورام الاستاذ أن يرد عليه بان س استشهد على اعماله في الحال بقوله *مساهم ليسوا مصلحين عشيرة *ولا ناعب الا يبين غرابها *فرفع بنابع قوله غرابها وله أن يجيب بانه انما أنشده على اعمال مصلحين اه واختار ابن جني والاستاذ أبو علي وكثير من المغاربة انه شرط للعمل في الفاعل الظاهر ايضاً وابنا خروف وظاهر أنه شرط للعمل في المضمر

(كفعله اسم فاعل في العمل * ان كان عن مضيه بمعزل)

(وولي استفهاما أو ماينفي * وسيق للاخبار أو للوصف)

(او كان حالا واذا اولى ال * فهو على الاطلاق أهل للعمل)

(وقد يكون نعت معلوم حذف فيستحق العمل الذي وصف)

(وقصد الاستفهام يغني ان فهم. كراحم ذا عبده اومنتقم)

اسم الفاعل ماصيغ من مصدر موازنا للمضارع ليدل على فاعله غير صالح الاضافة اليه كضارب ومكرم ومستخرج ويعمل عمل فعله ان لم يكن ماضي المعنى وكان بعد استفهام او نفي نحو أمكرم زيد عمراً وماهو تارك براً اليوم اوغداً وكذلك ان كان خبراً او نعتا او حالا نحو زيد مكرم رجلا طالبا علما وجاء اخوك قاصداً وتناول المسوق للاخبار خبر المبتدا وخبر ان وكان وثاني مفعولي ظن ولو

قصد باسم الفاعل المضى لم يعمل
لانه لا يشبه لفظه لفظ الفعل
الذى هو بمعناه بخلاف المقصود
به الحال او الاستقبال فان لفظه
شبيه بلفظ الفعل المدلول به على
الحال والاستقبال وهو المضارع
ألا ترى أن قولك ضارب على
أربعة أحرف ثانيها ساكن وغيره
متحرك وكذلك المضارع وهذا
لا تجده ثابتاً بين اسم فاعل اريد به
المضى وبين الفعل الذى في معناه
فلذلك انفرد بالعمل الموافق
للمضارع وسياتى الكلام على
حكم الكساءى على اسم الفاعل
المراد به المضى بالاعمال والخلاف
انما هو في المجرد من الالف واللام
وأما المتلبس بهما فلا خلاف في
اعماله وأشرت بقولي وقد يكون
نعت معلوم حذف فيستحق
العمل الذى وصف الي نحو قوله
تعالي ومن الناس والدواب
والانعام مختلف الوانه فمختلف
قد عمل وهو غير معتمد علي
استفهام ولا نفي ولا مخبر عنه ولا

ايضاً فنقل ابن عصفور الاجماع علي أن الذي بمعني الماضى يعمل في المضمر
ممنوع هذا وخالف الكساءي ومن تبعه فى اشتراطه لعمل المنصوب أيضاً
واستدلوا بباسط ذراعيه وقوله * ومحركعلان الا ينيم بالغ * ديار العدو ذي
زهاء وأركان * وقوله * فريقان منهم جازع بطن نخلة * وآخر منهم قاطع نجد
كبكب فلله عينا من رأى من تفرق * أشت وأنئا من فراق المحصب
لان الاية الاخبار عما مضي وواو رب تخلص للمضي قلنا لما لم نجده يعمل وهو
ماض الا في موضع يسوغ فيه وقوع المضارع نحو كان زيد ضاربا عمراً دل
علي قولنا قال ابن هشام في حواشي ابن الناظم قوله ان كان عن مضيه بمنزل
الا اذا كان الماضي صالحاً لان يقع في موضعه المضارع نحو كان زيد ضاربا
عمراً امس فانه يصح كان زيد يضرب عمراً بخلاف هذا ضارب زيداً أمس
فانه لا يصح هذا يضرب زيداً أمس وانهم ارادوا حكاية الحال وكذا جاء زيد
واضعاً يده علي رأسه أي يضرب ويضع ولذلك جاء حالا منصوبة وان كان
ماضياً ولم يسمع قط هذا ضارب عمراً امس وأنه قال * لمبلغك الواشي اغش
واكذب * فلان اضافته أفادته التعريف ما وصف بالمعرفة عورض بقوله
يارب هاجي منقريبتغي به ليكرم بما أعوزته المكارم: فدخلت عليه رب ودليل
مضيه لما وسمع قائل بعد انقضاء رمضان يقول يارب صائمه لن يصومه قلنا
يجوز تقدير الاول علي الحال وان يقدر في الثاني يارب مقدر صومه مثل صائداً
به غداً ومن أقوي ما يدل لهم قوله * انى بحبلك واصل حبلى * وبريشى قبلك
رائش نبلى * ما لم اجدك علي هدي أثر * يقفوا مقصدك قائف قبلى * قال
الصفار اخراج هذا الشعر من يد الكساءي عسر لانه قد أعمل الوصف فيما
المصدرية الموصولة بلم يفعل وهو للماضى وقال لي طالب مالقى كون الوصف
حالا أبلغ لانه أراد أن يعلمها بما يكون منه وما كان منه فقد علمته فعامت
معنى اخباره بما مضى ان اخلاقى علي هذا الذي علمته فقال هذا المعني دون ذلك
قلت اقتضاه أنهم لا يعملون المستقبل في الماضى وانما أن تقدر ما شرطية وما

قبلها دليل الجواب قال ابن هشام اصل الاشكال فاسد لان ما المصدرية تطلب الماضي مستقبلا تقول آتيك ماوصلتني وما لم تهجرني واصحبك مادام زيد صديقك وما لم يفارق العدل (تنبيه) الباء في قوله بمعزل ظرفية والمعزل مفعل من عزله عنه اذا نحاه وابعده ونظيره قوله تعالى ونادى نوح ابنه وكان في معزل اى في مكان عزل نفسه فيه عن ابيه وعن مركب المومنين وقيل في معزل عن دين ابيه وقوله عن مضيه لا يكون خبراً لنقصانه ولا متعلقاً بمعزل لانه اسم مكان لا مصدر وانما المصدر معزل بفتح الزاي كالمضرب ولا معني له هنا وانما هو حال وهو في الاصل صفة لمعزل وقوله في العمل يتعلق بما في قوله كفعله من معني التشبيه قوله (وولى استفهاما) الواو اما للعطف على كان أو للحال بتقدير وقد ولى مثل الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا ولا حاجة الى تقديرها قال ابن هشام في الحواشي لا يمثل بنحو اقاطن قوم سلمى ولا بنحو ماواف بمهدى اتماولا بنحو فانه آثم قلبه ولا بنحو وهم يلعبون لاهية قلوبهم ولا بنحو خشعا ابصارهم يخرجون لان العمل المراد في الباب العمل في المنصوب بل يمثل بنحو *أناورجالك قتل امرئ *ماراع الخلان دمة ناكث* ان الله بالغ أمره * سأغسل العار عني بالسيف جالبا* علي قضاء الله ما كان جالبا* اه ويوافقه انه قال في المغني ان شرط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل واستدل علي ذلك بصحة زيد قائم أبوه امس وانهم لم يشترطوا لصحة قائم الزيدان كون الوصف بمعني الحال والاستقبال اه فقوله في بعض الحواشي عند قول الناظم وولي استفهاما أي في الغالب بدليل ماقال في باب المبتدا اه غير ظاهر لانه مبني علي ان الاعتماد شرط للعمل مطلقا وكلام في القطر يدل علي ذلك كما بيناه في حواشي الفاكهي ويدل له أيضا انهم مثلوا لقوله وقد يكون نعت محذوف عرف بقوله تعالى مختلفا الوانه وانما عمل الرفع فتفطن له وفي حواشي الاشموني للشهاب وقد ذكر ان قوما ذهبوا الى انه يرفع الظاهر مانصه لكن ثم فعل وحكى سيبويه اما العسل فانا شراب وانه لمنحار بوائكها وأنشد ذكرت اخالا والحما يومه كريم رءوس الذارعين ضروب وأنشد أيضاً اخا الحرب لباساً اليها جلالها* وليس بولاج الخوالف اعقلا وقول الراعي عشية ليلي لو تراءت لراهب* برومة تجر عنده وحجيج قلادينه واهتاج الشوق انها* على الشوق اخوان العراء هيوج فنصب اخوان بهيوج مع تاخيره كما نصب الآخر الذارعين بضروب فانه اسم فاعل يعمل عمل فعله مقدماً ومؤخراً وظاهراً ومضمراً جائيا على صيغته الاصلية أو معدولا إلي هذه الامثلة وقد اشرت الي هذه بقولي لفعله اسم فاعل في العمل فاطلقت التشبيه ليتنبه على ذلك وأكدت بيان هذا بقولي واحكم لهن بالذي حكمتا لفاعل مما به اخبرتا وهذا مراد سيبويه وبهذا قال لو قلت هذا ضروب

صاحب حال ولا منعوت ملفوظ
به بل مقدر وكانه قيل ومن الناس
والدواب والانعام صنف مختلف
الوانه ومنه قول الشاعر وهو
الاعشى كناطح صخرة يوماً
ليوهنها *فلم يضرها وأوهى قرنه
الوعل ومثله قول عمرو بن أبي ربيعة
وكم مالى عينيه من شئ غيره *
اذا راح نحو الجمرة البيض كالدما
(وقد يصير فاعل فعالا *
تكثيرا أو فعولا أو مفعالا)
(ومفعلا قد يخلف الفعال *
وهكذا الفعيل والمفعال)
(واحكم لهن بالذي حكمتا *
لفاعل مما به اخبرتا)
(وقل اعمال فعيل وفعل *
كحذر ومزق وكعمل)
اذا قصد التكثير والمبالغة بما
هو من أسماء الفاعلين على وزن
فاعل عدل به الى فعال كغفار
وفعول كشكور والي مفعال
كمنحار والي فعيل كعليم والي
فعل كحذر وا كثرها استعمالا
فعال وفعول ثم مفعال ثم فعيل

لا بد من الاعتماد على نفي ونحوه كما علم مما سبق في باب المبتدا وعلي هذا يتحصل
انه يشترط في رفعه الظاهر الاعتماد دون الحال أو الاستقبال وقد يستنبط
الفرق اه وعلى كلام المغني لا اشكال قوله (او حرف ندا) قال الشهاب ليس
فيه ادعاء أن النداء مسوغ بل انه اذا ولي حرف النداء عمل وذلك صادق
بكون المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف فالناظم ذكر مظنة المسوغ
لا نفسه فسقط الاعتراض عليه (فان قلت) فعلي هذا لا يكون كلامه مفيداً
لان المسوغ الوقوع بعد الاستفهام أو النفي مثلا (قلت) لا محذور في ذلك
(فان قلت) أي فائدة ح في هذا لانه قد ذكر الاعتماد على الموصوف في قوله
أو جاء صفة (قلت) فيه فائدتان الاولى التنبيه على الاكتفاء بتقدير الموصوف
دفعا لتوهم خلاف ذلك من قوله أو جاء صفة والثانية دفع توهم أن مجيئه صفة
انما يعتبر في غير النداء وان النداء مانع من اعتباره لان النداء مبعد من الفعل
لكونه من خواص الاسم اه وفيما ذكره من الفائدة الاولى نظر ظاهر لانه
لا وجه لدفع التوهم قبل ذكر مواضع التوهم ولان الناظم صرح بدفع ذلك في
المحل المحتاج له بقوله وقد يكون الخ قوله (أو جا صفة) قال ابن هشام أراد
ما يعم النعت والحال كما قال في أي وبالعكس الصفة اه وعليه ينبغي ان يراد في
قوله وقد يكون نعت المعني اللغوي قوله (عرف) قال الشاطبي انما يحذف
الموصوف اذا عرف والا فمررت بقائم لا يجوز ولا بد ان يكون معروفا بان
تكون الصفة مختصة كمررت بعاقل فكذلك هنا قال الشهاب وقوله بان
تكون الصفة مختصة ينبغي أو تدل القرينة على تعيين الموصوف أقول ما اقتصر
عليه الشاطبي كلام المعربين كما نقله عنهم في الباب السادس من المغني ثم قال
والتحقيق ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل لا على
الاختصاص وانظر الفرق بين مررت بقائم حيث امتنع ويا طالعا جبلا
حيث جاز الا ان يقال النداء ظاهر في العمل *(تنبيه)* قال
الشارحون بقي على المصنف شرطان آخران لعمل اسم الفاعل ان لا

يصغر وان لا يوصف قال الشاطبي لو قال عوض هذا البيت * غير مصغر ولا قبل وصف * كذا اذا جا نعت محذوف عرف * لاستوعب الشروط ولا يرد على الشرط الاول قولهم اطني مرتحلا وسويرا فرسخا لان الظرف يعمل فيه العامل الضعيف والقوى وقول الشاطبي ولا قبل وصف يقتضى ان الوصف بعد العمل لا يضر وهو قياس مامر في المصدر وفي الجملة السادسة من الباب الخامس من المغنى النوع العاشر تخصيصهم وصف بعض الاسماء بمكان دون آخر كالعامل من وصف ومصدر فانه لا يوصف قبل العمل ويوصف بعده ثم قال وقال أبو البقاء في ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا لا يكون يبتغون نعتا لآمين لان اسم الفاعل اذا وصف لم يعمل في الاختيار بل هو حال من آمين وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل اه وقضية كلامهم انه لا يشترط ان يكون ظاهر بخلاف المصدر وانه لا يشترط ماتقدم في المصدر مما يمكن هنا فليحرر الفرق وسياتى في الصفة المشبهة أن معموله يتقدم وأنه يعمل محذوفا فتدبر قوله (ففى المضي وغيره اعماله قد ارتضي) لان الوصف حال محل الفعل بدليل التصريح بالفعل فى قوله * ما أنت بالحكم الترضي حكومته * قيل وعطف الفعل عليه في نحو فالمغيرات فأثرن وفيه ان الفعل يعطف عليه ولو لم يكن صلة لال بدليل فالق الاصباح وجعل الليل سكنا كما يجيء فى قوله واعطف على اسم شبه فعل فعلا قال في التسهيل وليس نصب مابعد المقرون بأل مخصوصا بالمضي خلافا للرماني ولا على التشبيه بالمفعول به خلافا للاخفش ولا بفعل مضمر خلافا لقوم اه وبه يعرف مافي قول الشارح واعمال اسم الفاعل مع الالف واللام ماضيا كان او حاضرا او مستقبلا جائز مرضى عند جميع النحويين اه واعلم انه كما لا يشترط في الوصف المذكور كونه بمعنى الحال والاستقبال لا يشترط كونه معتمدا كما يفيده كلامهم وهل يشترط كونه غير مصغر ولا موصوف قوله (فعال) الخ ومن ثم كان مردودا قول قوم في علامة ونسابة أن التاء

رءوس الرجال وسوق الابل على اضمار ضروب سوق الابل جاز كما تقول ضارب زيدا وعمرا يضمر وضارب عمرا هذا نصه والمطرد الكثير الاستعمال بناء هذه الامثلة من الثلاثي وقد يبنى من افعل فعال كادرك فهو درا ك واسأر فهو سئار وفعيل كانذر فهو نذير وألم فهو اليم واسمع فهو سميع ومنه قول الشاعر

للمبالغة لان المبالغة مستفادة من الوزن بل الصواب أن تكون لتاكيد المبالغة قوله (في كثرة) فلا يقال زيد قتال بكرا ويقال قتال الناس وأما قوله *محلاة طوق لم يكن عن تميمة* ولا ضرب صواغ بكفيه درهما * فدرهما نكرة في سياق النفي فتم والاقتصار على هذه الخمسة لانها المشهورة وبقي أوزان منها فعلان كرحمان والمراد أنها بديل عن فاعل في التنصيص على الكثرة وأما فاعل فصالح للقليل والكثير وأما قول الحريري ان من الوهم قولهم لمن يكثر السؤال سائل وسائلة وأن الصواب سئال وسئالة فرده ابن بري فقال فعال خاص بالكثير وفاعل عام قاله ابن هشام ونقل مثله الشهاب عن الشاطبي وقال يجوز أن يقال انها بدل من فاعل في الجملة ثم كلام الشاطبي يفهم أن قول المصنف في كثرة أي في الدلالة على الكثرة والمبالغة وهو خلاف مايدل عليه قوله وفي فعيل الخ وقال بعد ذلك قوله قل ذا أى الابدال للكثرة والمتبادر أن هذا مقابل قوله السابق في كثرة فيكون المراد به كثرة البدلية ففي للمصاحبة أي بديل عنه مع كثرة أي كثيراه والذى شرح به المرادى ان المراد بقوله في كثرة ان تلك المثل يعدل عن فاعل اليها للدلالة على الكثرة وأن الاشارة في قوله ذا أى عمل فعيل وفعل وهذا هو المتبادر من النظم لكن ينبغي أن في كلامه ايجاز والاصل فعال اومفعال اوفعول اوفعيل اوفعل في كثرة الخ ليفيد أنها كلها بدل عن فاعل في الكثرة ثم فصل عملها بقوله فتستحق الخ ولما قال وفي فعيل قل علم ان ماعداه عمله كثير قوله (عن فاعل بديل) *ان قلت مافائدة هذا (قلت) امور احدها التنبيه على سبب والثاني الاعتذار عن اعمالها مع انها غير مجارية على الفعل والثالث الاعلام بانها انما تحول عن اسم فاعل الثلاثي (فان قلت) هذا منقوض بقوله فتاتان امامنهما فشبيهة هلالا وقولهم ساء اروتر الث ومعطاء ومهداء ومعوان ونذير وقال ابن ريحانة الداعى السميع (قلنا) شاذة مسموعة والاول الظاهر انه على اسقاط الخافض اي بهلال لانك تقول شبيه به قالوا مازيد كعمرو ولا شبيه

*أمن ريحانة الداعى السميع *
يورقني وأصحابي هجوع *

أي الداع المسمع وقد بني أيضاً من افعل مفعال كمعطاء ومهداء ومعوان وأنشد سيبويه * سم مهاوين ابدان الجزور * مخاهيص العشاة لا خور ولا قزم * فنصب ابدان الجزور بمهاوين وهو جمع مهوان وهو الكثير الاهانة للمال وصرح سيبويه

به والرابع الاعلام بان كلامه ليس في نحو خبير وبصير بالنسبة الي فعيل ولا في فرح واشر بالنسبة الي فعل وضابطهما ماوضع من اول الامر على فعيل او فعل ولم يكن محولا عن شيء وانما هذا من باب الصفة المشبهة قوله (فتستحق ماله من عمل) اي بشرط اعمال اسم الفاعل كما يفهم من كلامه لانه جعل اعمالها ناشئاً عن تحويلها عن فاعل وقد علم ان فاعلا شرط اعماله ماتقدم وخالف في هذا الكوفيون فقالوا لا تعمل لانها زادت علي معنى افعالها فاستحقت ان لا تحمل عليها ومنع المازني وجماعة اعمال فعيل وفعل ومنع الجرمي اعمال فعيل دون فعل وتقدمه أبو عمرو واختلفا في فعل فقال أبو عمرو اعمال فعل ضعيف وخالفه الجرمي وزعم ابن خروف انها كلها تعمل ولو بمعني الماضي مجردة من ال لقوتها بالمبالغة ولان السماع ورد بذلك قوله فتستحق أى كلها خلافا لمن ذكرناه قوله (ماله من عمل) أى بشروطه خلافا لهذين الرجلين قوله (وفي فعيل) قل ولذا أخره عما قبله قوله (وماسوي المفرد) أي من اسم الفاعل سواء كان آتيا علي صوغه الاصلي أو محولا الي هذه الصيغ الخمس وسوى المفرد التثنية وجمعي التصحيح وجمع التكسير الا انه في التثنية وجمعي التصحيح اقيس لسلامة نظم الواحد فالمجرات حاصلة بالفعل لا بالقوة وان كان العمل في الجميع باعتبار الاصل والا فكان ينبغي ان لا يعمل لان التثنية والجمع من خصائص الاسماء وذلك يبعد من الفعل ويقرب من الاسم وأيضاً مع صيغها زيادة في الجملة على الصيغة الجارية علي الفعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف فربما فهم خلاف هذا الحكم ولذا نبه الناظم عليه قوله (وانصب بذي الاعمال) الخ قال ابن هشام هذا يفهم منه انه لا يضاف للفاعل وانه انما يضاف للمفعول أو الخبر حكى انا كائن اخيك وذلك لان ظاهره انه يضاف الى ماينصبه لا الي مايرفعه والذي الكلام في نصبه اياه انما هو المفعول به وما اشبهه وهو الخبر اما الحال والتمييز ونحوهما فلا ومن هنا يرد تاويل أبي حيان في الصاد قاهوى انه مخفوض بالاضافة وقد يقال انها

يجوز اعمال فعيل وفعل ثم قال وفعل اقل من فعيل بكثير ثم قال ومنه قول ساعدة بن جؤية * حتى شئاها كليل موهنا عمل * باتت طرابا وبات الليل لم ينم * قال أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتموى قال النحويون هذا غلط من سيبويه وذلك ان الكليل هو البرق الضعيف وفعله لا يتعدا والموهن الساعة

اضافة المظروف الي الظرف اعترض بانه انما يعرف في ظرف الزمان رد بقوله تعالي ياصاحبي السن فعدل الى ان قيل انما عهد فى الظرف الحقيق والا فهذه الاية ترد التخصيص بالزمان وكذا قولهم فرس ثبت العذر واعلم انه قد يعترض علي الناظم فيقال ان الوجهين انما يجوزان في الظاهر المتصل به ومع كون الوصف ليس معربا بالحركات وهو بأل والمضاف اليه مجرداً منها فلابد من هذه القيود الثلاثة لجواز الخفض والا فان كان ضميراً متصلا فالجر لاغير خلافا لهشام والاخفش في قولهما فى ضاربك ان الموضع نصب لاغير وانفرد عنه هشام باجازة ضاربك وضاربانك باثبات النون والتنوين وان كان ضميراً منفصلا من العامل مثل ان اذي واقيكه الله أو ظاهراً منفصلا مثل اني جاعل في الارض خليفة أوكان الوصف معربا بالحركات والمضاف اليه مجرداً من أل فليس الا النصب في المسائل الثلاثة وان كان غير ذلك فالوجهان فتلخص انه تارة يجب الجر وتارة يجب النصب وتارة يجوز الوجهان وبطل قوله انصب واخفض اه ويدخل في المفعول به الظرف اذا نصب نصب المفعول به اتساعا فيجوز فيه ماجاز في المفعول به ومنه *طباخ ساعات الكري زاد الكسل *فانهم ينشدونه بنصب زاد وخفضه فالنصب علي ان طباخا مضاف الي الساعات فالكسرة فيه خفض والخفض على الاضافة لطباخ والساعات منصوبة بالكسرة وخرج بقوله تلواً ماتقدم مطلقاً وما تأخر وانفصل عنه بشئ وقوله وماسواه يشملهما ويدخل فيه ما كان واحداً او اكثر فمثال السوي واحداً هذا معطي زيد درهما وظان عمرو منطلقاً ومثال كونه اكثر هذا معلم العلاء زيداً رشيداً ومفهوم كلامه ان غير ذى الاعمال ليس كذلك فاما كونه لاينصب تلواً ويخفضه فسلم لما علمت من ان الماضي لايعمل وح فيتعين الجر وأما كونه لاينصب ماسواه فهو المشهور وحملوا امره على تقدير فعل ولكن خالف فيه السيرافى فزعم انه ينصبه قال الشارح لانها اكتسب بالاضافة شبهاً بالمحلى بال من حيث التعريف

من الليل فهو منتصب على الظرف واعتذر لسيبويه بان كليل بمعنى مكل كانه قال البرق يكل الوقت بدوامه عليه كما يقال اتعبت يومك ونحو ذلك من المجاز قال المصنف رحمه الله تعالى وهذا عندي تكلف لاحاجة اليه وانما ذكر سيبويه هذا البيت شاهداً على أن فاعلا قد يعدل به الى فعيل وفعل على سبيل المبالغة

لان اضافته محضة قال وعندي ان المصحح لنصبه اياه انه مقتض له فلا بد من عمله فيه كسائر المقتضيات ولا جائز ان يعمل فيه الجر لان الاضافة الى الاول مانعة منه فتعين النصب لمكان الضرورة اه وقال ابن هشام في الحواشي قال السيرافي ومن تبعه يجوز ان ينصب للشبه بالفعل في المطلب المعنوي وامتناع الاضافة وعندي أن هذا منتقض بقولك هذا ضارب اليوم زيداً امس فانهم لا يجيزونه وقيل انه معمول لمحذوف وهذا غير ماش في هذا ظان زيد منطلقاً لانا ان لم نقدر المفعول الاول فلا يجوز الحذف اقتصاراً وان قدرناه فما ناصبه واجيب باوجه . أحدها أنه انما يمتنع حذف الاقتصار اذا لم يكن المفعولان مذكورين ويدلك على هذا ظننت أن زيداً قائم وقولك اقائم الزيدان وزيداً ظننته قائماً فلا يقدر ثانياً لظن المحذوفة ، والثاني ان ظانا هذا من ظن به فلا يحتاج الى مفعولين واصله ظان بزيد والثالث ان ظن ذات المضي لا مفعول لها بل هي كالفعل القاصر . الرابع انا نمنع صوغ اسم الفاعل ح لما فيه من المحذور وورد بانه مخالف لما عهد في الصفات المشتقات من المصادر انها لا يتعذر صوغها لمن قامت به بحال ، والخامس أنه يجب استعماله بال ليصح اعماله ويرده عندي أن معني المعرف غير معني المنكر فلا يصح ان يقام أحدهما مقام الاخر اذا كان المقام يقتضي ذلك وقال في موضع آخر اعتراض ابن جني على الفارسي في هذا ظان زيد منطلقاً ليس بشئ لان الوصف الذي بمعنى الماضي ينزل منزلة اسماء الاجناس في انه لا يدل على احداث ولا تعلق وانما اضيف الي زيد اضافة الغلام اليه في قولك غلام زيد لا اضافة العامل الى المعمول كما في قولك هذا ضارب زيد امس ومما يوضح لك ما ذكرت أنه لا فاعل للذي بمعني الماضي لا ملفوظ به ولا مقدر قوله (واجرر او انصب) الجر بالاضافة ومحله في غير الضارب الرجل وزيد لان زيداً لا تصح اضافة الضارب اليه كما سبق في الاضافة وهذا ما مشي عليه في التسهيل ومذهب س

كما يعدل به الي فعول وفعال ومفعال فذكر هذا البيت لاشتماله على كليل المعدول به عن كل وعلى عمل للمدل به عن عامل ولم يتعرض لوقوع الاعمال وانما حجته في اعمال فعيل قول بعض العرب ان الله سميع دعاء من دعاء رواه بعض الثقاة ومن حجته قول الشاعر * فتانان امامنهما فشبيهة * هلالا

الجواز لانه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع كرب شاة وسخلتها والنصب اما على مراعاة الموضع عند من لا يشترط فى العطف على الموضع وجود المحرز او باضمار اسم فاعل او باضمار فعل ويتعين الاخير ان كان الوصف غير صالح للعمل قوله (تابع الذي انخفض) أعم من ان يكون الخافض صالحاً للعمل اولا واطلقه وقال فى شرح الكافية انه يجوز النصب في المعطوف نحو هل انت باعث دينار لحاجتنا اوعبد رب وفى النعت قال ولم اجد له شاهدا ولكنه جائز بالقياس على جواز ذلك فى تابع معمول المصدر واقتضي كلامه أنه لا يجوز في بقية التوابع * هذا وقال الشهاب هل يجوز جر بعض التوابع كالنعت ونصب البعض كالعطف على المحل لا يبعد الجواز وهل يشترط فى التابع كالعطف على المحل ان لا يوصف قبله كما هو قضية اطلاق الشروط فيما سبق اولا ويغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع ودل قوله تابع علي النصب علي الموضع لا بتقدير فعل اووصف والا لم يسم تابع الذي انخفض قال ابن هشام أعم من ان يكون الخافض عاملا اوغير عامل والذي يدل على ارادته للتعميم أنه لم يقيد ذلك كما قيد في قوله وانصب بذي الاعمال البيت اما جواز الجر فيهما فلاخفاء فيه وأما النصب بعد العامل فعلى المحل او باضمار فعل وبعد المهمل على الثاني فقط مثل جاعل الليل سكناً والشمس قال الشارح ان لم يرد بجاعل حكاية الحال وقال في موضع آخر ان الذى يظهر من كلام الشارح أنه حمل الكلام علي التعميم قال ولك ان تقول هذا بعد قوله وانصب بذي الاعمال تاواحفض بعيد وانما يظهر انه مقيد بذى الاعمال اه وهذا عندى أظهر ويدل له قوله تابع المشعر بانه عطف على الموضع وهل يجر وينصب تابع الذي انتصب ظاهر كلامه المنع لانه خص ذلك بتابع الذي انخفض قال ابن هشام وينبغي عندي ان تلزمه اجازته لانه أجاز كالنحويين كافة ماجاء غير زيد وعمر وبالرفع حملا على معني الا زيد وليلهم * لم يبق غير اسير غير منفلت * وموثق روي بخفض موثق ورفعه وأجاز

والاخري منهما تشبه البدرا * فاعمل شبيه أنثي شبيه مع كونه من اشبه كنذير من أنذر واذا ثبت اعمال فعيل من افعل مع قلة نظائره فاعمال فعيل من الثلاثى أولي لكثرته وأنشد سيبويه مستشهداً على اعمال فعيل قول الشاعر حذر اموراً لا تضير وآمن * ماليس منجيه من الاقدار وروي عن المازني

قوم من النحاة منهم ابن خروف ماجاءني القوم الا زيداً وعمرو حملا على معني ماجاءني القوم غير زيد وان كانت غير انما هي فرع على الا وليست أصلا في الاستثناء واستدل بعضهم بقوله *وماهاج هذا الشوق الا حمامة* تغنت علي خضراء سمر قيودها *يروى برفع سمر وخفضه فالرفع على لفظ حمامة والجر علي موضعها لان المعني غير حمامة وقولهم كما مر خفض علي الجوار فاسد لان خضراء مفتوح لفظا وقولهم صفة لخضراء وقيودها عروقها مردود برواية الرفع فانها تقتضى ولا بد ان الموصوف الحمامة ونظير البيت في هذا الباب *فطل طهاه اللحم مابين منضج *ضعيف شواء او قدير معجل* واهل بغداد يقولون بالمسئلة لاي لانهم لا يشترطون في العطف علي الموضع ان يكون بحق الاصالة فانظر المغني في الباب الرابع في اقسام العطف قوله (وكل ماقرر) الخ قال ابن هشام اذا رفعت كل بالابتداء واسم مفعول بالفعل فهو من باب وكل وعد الله الحسني وكله لم اصنع وهو محل اتفاق عند الناظم وان رفعت كلا ونصبت اسم مفعول جاز ايضاً لان ليعطي مفعولان احدهما مرفوع قائم مقام الفاعل والثاني منصوب فان اقمت الاول وهو اسم مفعول فالمفعول الثاني محذوف والاصل يعطاه اسم مفعول وان اقمت الثاني قدرته ضميراً مرفوعا مستتراً في يعطى عائد على كل اي والشيء الذى تقرر في الباب السابق لاسم الفاعل يعطي ذلك الشيء لاسم المفعول بلا فاضل بينهما وهذا الوجه احسن لسلامته من الحذف والثاني احسن لاقامة المفعول الاول دون الثاني وان نصبت كلا فهو المفعول الثاني واسم مفعول واجب الرفع وهو المفعول الاول وقال ايضاً ان نصبت كلا ورفعت اسم مفعول فهو وجه الكلام لانك اقمت المفعول الاول مقام الفاعل وتركت الثاني ونظيره درهما اعطي زيد ليس فيه غير تقديم المفعول الثاني على عامله وهو كثير حسن وان عكست فرفعت كلا ونصبت اسم مفعول فكل مبتدا والنائب عن فاعل يعطى ضمير راجع اليها واسم مفعول مفعول ثان وفيه اقامة المفعول

أن اللاحق قال سألني سيبويه عن شاهد في تعدي فعل فعملت له هذا البيت وينسب مثل هذا القول أيضاً الى ابن المقفع والاختلاف في تسمية هذا الشاعر المدعي فانها رواية موضوعة ووقوع مثل هذا مستبعد فان سيبويه لم يكن ليحتاج بشاهد لا يثق به باتسابه الى من يثق بقوله وانما يحمل

الثاني وترك المفعول الاول ولكنه لا تقديم ولا تاخير وبعضهم يزعم انه لا يقام الثاني ويترك الاول حتى يقدر قلب المعنى والحق انه لا يحتاج الى ذلك وان كلام س مؤول اه وكان وجه كون اسم مفعول المفعول الاول ان مفعول الاعطاء الاول هو الفاعل في المعنى وهو الاخذ والاخذ في المعنى للحكم المذكور هو اسم المفعول ويمكن ان يجعل الحكم آخذا لاسم المفعول لانه محله والحال يصح ان يوصف باخذ المحل قوله (فهو كفعل) الخ يخالف اسم المفعول اسم الفاعل في امرين احدهما انه يعطي حكم فعل المفعول لا حكم فعل الفاعل وذلك بالعكس والى هذا اشار بهذا البيت والثاني انه يجوز اضافته الى ما هو مرفوع في المعنى بخلاف ذلك على ما فيه مما تعرفه واليه أشار في البيت بعده قوله (وقد يضاف ذا) الخ قال في التوضيح شرحا لهذا الكلام وينفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز اضافته الى ما هو مرفوع في المعنى وذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف ونصب الاسم اه وهو صريح في ثبوت الانفراد لاسم المفعول عن اسم الفاعل وهو ظاهر وبيانه ان اسم الفاعل لا يضاف الى مرفوعه البتة فلا تقول هذا ضارب ابيه زيدا لانه اضافة الشيء الى نفسه اذ مدلول ضارب هو الاب وكان الاصل في اسم المفعول ان يجري مجراه في ان لا يضاف الى مرفوعه لكن لما كان اسم المفعول اذا تعدى لواحد يكون سببيا فلا يظهر له عمل في شيء الا في السببي اشبه الصفة المشبهة باسم الفاعل فجاز فيها ما جاز فيها وكما ان الصفة عند الاضافة تحمل ضميرا عائدا الى الموصوف وتخرج بذلك عن اضافة الشيء الى نفسه فكذلك اسم المفعول بخلاف اسم الفاعل وسيأتي عن التسهيل ما يتعلق به وينبغي ان يكون المراد ان اسم المفعول ينفرد باضافته الى مرفوعه اضافة حسنة غير قبيحة والا فقد ذكروا اول باب الصفة المشبهة ان اسم الفاعل يضاف لمرفوعه مع القبح لكن شارحه اخرج الكلام عن ظاهره وقال ينفرد اسم المفعول المتعدي الى واحد اذا اريد به معنى الثبوت عن اسم

القدح في البيت المذكور على أنه من وضع الحاسدين وتقوّل المتعنتين وقد جاء اعمال فعل فيما لا سبيل الى القدح فيه وهو قول زيد الخيل اني انهم مزقون عرضي * حجاش الكرملين لها قديد فاعمل مزقا وهو فعل عدل به للمبالغة عن مازق ووافق أبو عمرو والجرمي سيبويه في اعمال فعل وقال انه على وزن

المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل
به الحدوث اه فجعل الانفراد بين كل من نوعي اسم المفعول والفاعل والمحوج
له الى ذلك ماذكره في آخر باب اسم الفاعل من انه اذا قصد به الثبوت اضيف
الى مرفوعه كما في التسهيل وهو مبني على انه ح اسم فاعل والحق انه صار صفة
مشبهة وقد ذكر في التوضيح في باب أبنية اسماء الفاعلين والصفات المشبهات
بها أن جميع تلك الصيغ صفات مشبهة الا فاعل فانه اسم فاعل الا اذا اريد به
الثبوت واضيف الى مرفوعه فصفة مشبهة ايضاً ويدل له أنهم عرفوا اسم
الفاعل بما دل على الحدث وفاعله والحدوث وأخرجوا بقيد الحدوث الصفة
المشبهة فدل أن اسم الفاعل لا يدل على الثبوت بصيغته ولا يشكل على جعله
صفة مشبهة انها لا تبني الا من اللازم لان المراد اللزوم وضعاً او قصداً او
اللزوم ولو بالتنزيل او التحويل فالحق بقاء المتن على ظاهره نعم ذهب
الزمخشري وابن الحاجب الى ان الصفة المشبهة لا تكون مجارية للفعل
ويلزمهما ان صيغة فاعل لا يقصد بها الثبوت اصلا فليتأمل (فان قلت) ما
اوردته في اسم الفاعل اذا قصد به الثبوت وارد في اسم المفعول فاذا قصد به
الثبوت يصير صفة مشبهة وبذلك يشعر كلام التسهيل فاذن لا فرق (قلت)
لم يذكروا صيغة مفعول في اوزان الصفة المشبهة ولا يلزم من ارادة الثبوت
منه ذلك لانهم لم يتعرضوا في تعريفه لاعتبار دلالته على الحدوث لكن
قال الحفيد اسم المفعول وان دل على الحدوث لكن لا فائدة لذكره في حده
لانه ليس في المشتقات ما يدل على حدث ومفعوله حتى يذكر لاجل
الاحتراز به عن شيء اه ويرد عليه أنه اذا قصد به الثبوت يكون صفة مشبهة
دالة على حدث ومفعوله فهلا احترز عنه الا ان يلتزم وان صفة مفعول لا يقصد
بها ذلك بدليل انهم لم يعدوها في الصفات وبالجملة فالمقام مشكل والتزام ان اسم
المفعول اذا اريد به الثبوت يكون صفة مشبهة كما صرح به الشاطبي وغيره
وفي الارتشاف ما يقتضيه مشكل لانه لا معنى ح لقولهم ان اسم المفعول

الفعل فاشبه أن يكون جاريا مجراه
(وماسوي المفرد مثله جعل*
في الحكم والشروط فاسمع
وامتثل) (ولم يجز اعمال منعوت
ولا * مصغر الا الكساءي ذو
الولا) ماسوي المفرد المثنى
والمجموع يحكم لهما في الاعمال بما
حكم للمفرد ويشترط لهما ما اشترط

ينفرد بذلك فتدبر ولنا فى هذه المسئلة رسالة نظمنا فيها فرائد الفوائد

(تنبيهات) (الاول) قال الشاطبي خص بالذكر الاضافة وحدها والجارى مجري الصفة المشبهة من اسم المفعول وغيره لايختص بالاضافة للمرفوع وحدها بل يجوز مع ذلك النصب على التشبيه او التمييز فتقول هذا مضروب الاب او ابا وهذا مضروب الاب والجواب لعله عين ماهو في السماع اكثر من غيره فكان الاضافة والنصب مسموعان قليلان الا أن النصب أقل والثانى أن يكون اكتفى بذكر أحدهما عن الاخر اذا كانا معاً فى باب الصفة المشبهة كالمتلازمين فحيث يجوز احدهما يجوز الاخر علي الجملة (الثاني) قال الشاطبي ايضاً هذه الاضافة انما تجوز بشرطين احدهما المشار اليه بالمثال وهو ان يكون اسم المفعول من متعد الي واحد فلا يجوز ان يكون من غير متعد اذ لا تتصور الاضافة ولا من متعد الي اثنين او ثلاثة فلا تقول هذا معطي الاب درهما ولا معلم الاخ زيداً قائما والثانى ان يقصد ثبوت الوصف ويتناسي فيه العلاج وهذا لم يشر اليه ولكنه داخل تحت مضمون الشرط الاول لانه لما منع ان يكون من متعد الى اثنين كان في ضمن ذلك ألا يكون له مفعول مذكور وذلك معنى كونه غير مقصود به العلاج (فان قلت) فانت تقول على مذهبه هذا معطي الاب ومكسو الاخ فتجعله كمحمود المقاصد وهما مما يتعدي لاثنين وكذلك هذا معلم الاب وهو من المتعدي الى ثلاثة فالجواب انا لانسلم ذلك لان المتعدي الي أكثر طالب بمعناه لمنصوب فمعني العلاج باق فيه وان سلم فقد يقال المراد بالمتعدي الى واحد ماعمل في واحد خاصة مقتصراً عليه فرفع باسناده الي فعل المفعول فلو كان عاملا في مفعول آخر لم يكن من هذا الباب الذي أشار اليه فهو المحترز منه اه وقال ابن هشام في الحواشى عندي ان ذلك أي اضافة اسم المفعول الي مرفوعه مقيد بالافعال المعنوية دون الحسية ومثال الناظم قد يدعي انه مقيد وانما الشارح مثل بمثال من غير تامل فلا تقبلوه

له ومن اعمال الجمع قول طرفة
ثم زادوا انهم في قومهم * غفر
ذنبهم غير فخر فاعمل غفراً
وهو جمع غفور ومنه قول الراجز
* او الفامكة من ورق الحما * ومنه
قول أبي كثير الهذيلي ممن
حملن به وهن عواقد حبك
النطاق فشب غير مهبل فلو

اه وقد يجاب عنه بما أشار اليه الشاطبي من انه تناسى فيه العلاج وقال ابن هشام ظاهر قوله وقد يضاف يعطي انه قد لا يكون ذلك سائغاً فيه وهو عندى كذلك نحو زيد مضروب العبد وأبعد منه عن الجواز زيد ما كول الخبز وقال أيضاً تمثيله بمحمود المقاصد الورع ظاهر ومثل ابنه بقوله زيد مضروب عبده وقرره بان الاسناد حول عن العبد الى ضمير الموصوف وعندي انه ينبغي التوقف فى هذا فان ذلك يدل الى الاخبار عن زيد بانه مضروب وذلك خلاف الواقع اما من حمدت مقاصده فلا يمتنع ان يقال فيه محمود وكذا من حسن وجهه لا يمتنع فيه ان يقال انه حسن ووجه رفع المقاصد انه وجه الكلام وحقيقته ووجه نصبه قصد المبالغة بتعميم المدح ووجه الخفض بعد ذلك تخفيف اللفظ والذي دل على ان الاضافة فرع النصب لا فرع الرفع أمران أحدهما انه لا يجوز اضافة الشيء الي نفسه والثانى تذكير الوصف ولو كان المقاصد فى محل رفع والوصف خالياً عن الضمير لبقى الوصف على تانيثه (الثالث) اذا جرى اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة رفع السببين على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قال ابن شهاب ويسئل هنا فيقال هلا قيل انه على ما يقتضيه حال اسم المفعول واجاب في التصريح بان حال اسم المفعول انما يراعي اذا اريد به الحدوث دون ما اذا اريد به معنى الثبوت وأقول سؤال ابن هشام عن سر عدم رعاية حال اسم المفعول في حال اجرائه مجرى الصفة المشبهة وهي حالة ارادة الثبوت منه وهذا الجواب لا يصلح نكتة لذلك فتدبر (الرابع) قال في التسهيل في آخر باب الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة ولو كان مصوغا وقوله عومل معاملة الصفة المشبهة قال الدماميني في اضافته الي مرفوعه في المعنى بعد تحويل الاسناد وفي نصبه اياه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التميز ان كان نكرة وقوله من متعد قال الدماميني الى واحد وهذا القيد لا بد منه اذ لا

صغر او نعت اسم الفاعل جائياً على اصله او معدولا به بطل عمله الا عند الكسائي فانه اجاز اعمال المصغر واعمال المنعوت وحكى بعض العرب اظنني مر تحلا وسويئراً فرسخا وأجاز ان يقال انا زيداً ضارب أي ضارب ومما يحتج به على اعمال

يجوز ان يقال زيد معطي الاب درهما ومعلم الاخ عمراً قائماً بلاخلاف ثم في المتعدى لواحد والمصنف اختار الجواز ان امن اللبس كما اذا كنت في مقام الثناء على ابناء زيد بالشفقة والرحمة وعبيده بالظلم وقلت فيه زيد راحم الابناء وظالم العبيد أي ان له ابناء يرحمون الناس وعبيداً يظلمون الخلق فهذا يجوز لا من اللبس ولو قلته في مقام لا قرينة فيه امتنع اذ لا يعلم هل المراد ان له ابناء يرحمهم وعبيدا يظلمهم او ان له ابناء راحمين وعبيداً ظالمين اه ولا يخفى ان مامر عن الشاطبي صريح في ان الناظم يجوز ذلك في اسم المفعول المتعدي الى أكثر من واحد اذا حذف ما زاد على الواحد من مفاعيله وقياسه ان يكون اسم الفاعل كذلك وح فيمكن اجراء عبارة التسهيل على اطلاقها ولا يحتاج لتقييدها بالواحد كما قاله الدماميني

﴿ ابنية المصادر ﴾

هذا الباب والذي بعده اخرهما في الكافية الي أواخر الكتاب

قوله (فعل قياس مصدر المعدي) اعلم ان الفعل على أربعة أقسام ثلاثي مجرد وثلاثي مزيد فيه ورباعي مجرد ورباعي مزيد فيه والبداءة بالكلام على مصادر الثلاثي المجرد وهي كثيرة منتشرة وانما ذكر منها في هذا المختصر الاهم وفي البداءة بفعل منها مناسبتان أحدهما انه قياس مصدر فعل وفعل المتعديين وهذان الوزنان متقدمان في الذكر على غيرهما من اوزان الافعال فمصدرهما كذلك ضرورة والثاني أنه اخف الاوزان وهم يبدون بالاخف فالاخف وفي التثنية بفعل مناسبتان أحدهما تتميم القول على فعل والثاني انه يتلوا فعلا في الخفة (فان قيل) على الاول هلا ثنى بتتميم القول على فعل (قلت) لطوله فلو ذكر بعد العهد بتتميم مسئلة فعل بخلاف العكس واعلم أن الجمع بين قول الناظم فعل قياس مصدر المعدي من ذي ثلاثة وقوله وفعل اللازم مثل قعد اله فعول باطرادا وبين ما حكى الثقات عن ابي زكرياء يحيي بن زياد الفراء أنه قال اذا جاءك فعل مما لم يسمع مصدره فاجعله فعلا للحجاز وفعولا لنجد يحتاج لنظر جيد وان قول الكسائي في المعاني بعدان حكي في

الموصوف قول الشاعر * اذا فاقد خطباء فرخين رجعت * ذكرت سليمي في الخليط المزايل * (ومن سواه لا يبيح ذا العمل * للماضي الا وهو مسبوق بال) (وما به استشهد محمول على * حكاية الحال لهذا عملا) قد

مضارع صد بمعنى اعرض لغتين الضم والكسر من قال صددته قال صداً ومن قال صددت عنه قال صدوداً اه مقراً كلام الناظم ؛ هذا وقوله فعل أي هذا الوزن وقوله المعدي أي الفعل المعدي وقوله من ذي ثلاثة أى من جنس ذي الثلاثة أي الذى هو من ذي الثلاثة فمن لبيان الجنس وفهم من قوله قياس أنه لايجب ان يأتي علي ذلك وخرج بقوله المعدي فعل بضم العين لانه لايكون متعديا الا بنقل كقلت اوتضمين نحو رحبتكم الدار وان بشراً قد طلع اليمن أي وسعتكم وبلغ وأصل الكلام مصدر ذي الثلاثة المعدى فقدم واخر وقيد فى التسهيل قياسية فعل في فعل المكسور العين بان يفهم عملا بالفم وقال ابن هشام في الحواشي انما يكثر فعل في فعل المتعدي اذا كان مضعفاً كشممت اومفهما عملا اما باللسان كلحست الشئ وحمدت اوبالفم كلقمت وبلعت وقضمت وخضمت والخضم الاكل بجميع الفم والقضم الاكل باطراف الاسنان قال الاصمعى قدم اعرابي على ابن عم له بمكة فقال ان هذه بلاد مقضم وليست بلاد مخضم وقد يجتمع كونه باللسان وكونه مضاعفاً كمصصت وعضضت وقد تتخلف الامور الثلاثة ويأتي فعل كفهمت *(تنبيه)* ظاهر اطلاقه أن قياس مصدر فعل المتعدى فعل وان دل على حرفة اوامتناع لانه لم يقيد بعدم الدلالة على شئ مع أن قوله في التسهيل وبفعالة أي والغالب ان يعنى بفعالة الحرف وشبهها وبفعال مافيه تاب يقتضى أن محل ذلك مالم يدلا على ما ذكر وقد مثل شراحه للحرف بنحو النجارة والخياطة والحياكة ولايخفى ان نجر الباب وخاط الثوب وحاك البرد متعدية ومثل بعضهم لما دل علي امتناع بابى ولاشك ان أبى الشئ بمعني كرهه متعد وأما ابي فلان بمعنى امتنع فلازم وهو الذي أراده الناظم فيما يأتي بقوله فاول لذي امتناع كابى فاندفع الاعتراض عليه بان ابى متعد وكلامه في اللازم وسيأتي مايعرف به وجه اطلاق الناظم هنا قوله (وفعل اللازم) الخ بدأ بفعل لطول الكلام علي فعل اللازم وقوله بابه يدل علي انه يأتي علي

تقدم ان المسبوق بالالف واللام من أسماء الفاعلين وما جري مجراها يعمل مطلقاً باجماع وأما المجرد منهما فلا يعمل اذا قصد به المضى الاعند الكسائي فانه جائز العمل واكتفي فى الحاقه بالفعل الماضي بكونه موافقاً له في المعني ومن حججه

علي غير ذلك فهـ ونظير قوله السابق قياس قال ابن هشام قال أبو العباس المبرد في الدم انه فعل لان فعله دمي العضو يدمى دما وخالف س وأصحابه كلهم في قوله انه فعل قال أبو بكر وليس قوله بشيء لان الدم جوهر والذي يراد به الصدر حدث فهذا غير ذلك فقولهم دمي دما مصدر اشتق من الدم كما اشتق ترب من التراب قال الفتح فاما قوله بعظام ودما * فانه اوقع الحدث موقع الجوهر وتاويله عندي علي تقدير ذي قال وكذا اقول في نقطر الدما قال ويحتمل ان يكون رد لام الجوهر وبقي العين محركة كما كانت قبل الرد كما قال يديان بيضا وان قال وقيل لام الدم واو لانه قد قيل دموان واللام المحذوفة يغلب عليهـا الواو أى عكس المقلوبة فيغلب عليها الياء قال ابن عصفور ومثل يديان بيضا وان في ابقاء الحركة مع رد اللام قوله * يارب ساربات ماتوسدا * الاذراع العنس اوكف اليدا * وأما قوله * لاتقلواها وادلواها دلوا * ان مع اليوم اخاه غدوا * فانه نطق بالكلمة علي اصلها ولم يقدر أنه رد اللام بعد حذفها والا لبقي الحركة * (تنبيهان) * (الاول) قالوا علم يعلم علما لكونه متعديا وعلما لكونه قاصراً وذلك اذا انشقت شفته العليا وكالثاني فلح يفلح فلحا اذا انشقت السفلى والوصف منهما افعل ومن الاول فاعل وما احسن قول الزمخشري * وأخرني دهري وقدم معشرا * لانهم لايعلمون واعلم * لان افلح الجهال اعلم انني * انا الميم والايام أفلح اعلم * (الثاني) قيد في التوضيح مجيء فعل اللازم على فعل بما اذا لم يدل على حرفة أو ولاية والا فقياسه الفعالة كولى ولاية وشارحه بما اذا لم يدل علي لون والا فقياسه فعلة كحمرة وينبغي ان يقيد أيضاً بما اذا لم يدل على معنى ثابت والا فقياسه الفعولة كاليبوسة قال في التسهيل وفعولة أي والغالب ان يعني بفعولة المعاني الثابتة ومثلوا له بأمثلة يبس (فان قيل) كلام التسهيل على معاني المصادر ربما يخالف كلامه في قياسية مصادر الفعل المجرد لانه أطلق ان الغالب ان يعنى بفعالة وفعولة المعاني الثابتة فشمل نحو

على ما ذهب اليه قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فاعتبر ظاهره دون تاول وحمله غيره على حكاية الحال (وبعد مجرور المضاف المقتضى * زائداً انتصابه به رضى) (أبو سعيد نحو زيد معط * ابيك سؤله بغير سخط (وغيره اضمر نا صبا

برع براعة ويبس يبوسة مع انه أطلق ان قياس فعل فعول الا ما استثناه بقوله مالم يغلب فيه فعالة أو فعال الخ ولم يقل أو فعالة وأطلق ان قياس فعل اللازم فعل ولم يقل الا ان دل على تاب وهكذا أطلق ان الغالب ان يعنى بفعالة الحرف وبفعل ما فيه تاب وأطلق ان قياس مصدر فعل المتعدي فعل (قلت) فرق بين الغلبة والقياس وقد صرحوا بان مصادر الثلاثي تنقسم الي غالب وقياس وشاذ ويوخذ منه ان القياسي قد لا يكون غالبا فكلامه لم يتوارد علي محل واحد وبه يظهر وجه عدم تقييده هنا ان قياس فعل المتعدي فعل واللازم فعل بما قيد شراحه به لان كلامه هنا في المصادر القياسية لا الغالبة لكن هلا أطلق ان قياس مصدر فعل اللازم فعول ولم يقيده بقوله هنا مالم يكن الخ وبقوله في التسهيل مالم يغلب فيه معناه الخ قوله (وفعل اللازم مثل قعدا له قعول باطراد) خرج باللازم المتعدي فان له فعلا كما تقدم ولهذا من قال وقفت الدابة فانه يقول وقفا ومن قال وقفت الدابة فانه يقول وقوفا ومن ثم غلط من قال في قوله * وقوفا بها صحبي علي مطيهم ! ان وقوفا مصدر عامل في مطيهم ولهذا أيضا اخذ علي أبي نواس في قوله واذا نزعت عن الغواية فليكن * لله ذاك النزع لا للناس * وانما هو نزع نزوعا قياسا وسماعا قال * لا استطيع نزوعا عن محبتها * أو يصنع الوجد في بعض الذي صنعا * ومراده بالاطراد هنا وفي كثير من باب التكسير كثرة النظائر لا ان لنا ان نقوله وان لم يسمع وقوله باطراد نظير قوله أولا قياس مشعر بانه يأتي على غير ذلك وتد تفنن حيث قال أولا قياس وثانيا به وثالثا باطراد فتفطن لذلك ومن مجيء فعل علي فعول ! ونجوت من عرض المنون من الغدو الي الرواح * (فان قلت) انما المراد الزمان (قلت) هو مصدر ناب عن الزمان كما تقول سرت من صلاة العصر الى صلاة المغرب ومثله عكسه وهو بكر بكوراً وفي الحديث اللهم بارك لامتي في بكورها أي وقت بكورها * (تنبيه) * ادخل الشاطبي في فعل اللازم في كلام الناظم

وفي * تابع مجرور المضاف يقتفي (وجهين كل مضمر في النصب ما * ينصبه شبهاً بما تقدما) اذا كان اسم الفاعل من فعل يتعدى الى مفعولين أو ثلاثة فاضيف الي واحد نصب ما سواه فان كان اسم الفاعل بمعنى المضى فالنصب بفعل

معتل الفاء واللام والمضاعف كمر مرورا وقال ان معتل العين يقل فيه الفعول لاجل الياء والواو قالوا غابت الشمس غيوبا والكثير الفعالة والفعال نحو صام صياما وناح نياحة ولعله نبه بالمثالين على النوعين الذين يدخلهما القياس وهما الصحيح والمعتل اللام فيخرج معتل العين واما المضاعف والمعتل الفاء جاريان مجري الصحيح في غالب احكام المصادر والصفات والجموع ونحوها من الاحكام التصريفية اه مختصرا ونقل ابن هشام ان الناظم قيد اطراد فعول في فعل اللازم بصحة العين وقال وكان ينبغي ان يقول أو اللام ليخرج نحو غزا ودعا وسعا اه ويرد على هذا انه في التوضيح جعل مات موتا بابه النقل وعلى كلام العمدة يكون مقيسا قوله (كغدا) قال ابن هشام الكاف اسم وهي معطوفة على مثل بعاطف محذوف أي مثل قعد ومثل غدا دفع بذلك انه لا يأتي في المعتل لثقله اه وكان وجه تقدير العاطف انه لا وجه لتعدد المثال بغير عاطف لكن بقي انه ما وجه اعادة الكاف والتنبيه على التسوية بين الصحيح والمعتل يحصل بعطفه على مجرور مثل وما وجه جعل الكاف اسمية قوله (ما لم يكن مستوجبا فعالا) الخ قال الجلال السيوطي في النكت هذه اربع مسائل أو خمسة استثنى ابن الحاجب صورتين وزاد ثالثة وهي ما دل على حرفة أو ولاية فله فعالة بالكسر وعبارته وفي الحرف ونحوها نحو كتب على كتابة اه وفيه نظر لان كلام الناظم في فعل اللازم وكتب متعد وكلام ابن الحاجب أعم لانه قال الغالب في فعل اللازم نحو ركع على ركوع وفي المتعدي نحو ضرب علي ضرب وفي الحرف الخ قوله (فاول لذي امتناع كابى) قال الشارح فالاول لما دل على امتناع أو اباء وهو مخالف لكلام الناظم قال ابن هشام وظهر لي أنه أراد أراد أن ينظم لكل مصدر من الاربعة معنيين فتأمله وهو حسن قوله (للذى اقتضي تقلبا) ليس المراد به مطلق الحركة بل حركة مخصوصة مشتملة على اضطراب واهتزاز بدليل عدم شموله لضرب ومشي قوله (للداء فعال) اي لمصدر الفعل ذي الداء اي الدال على الداء ومثلوا هنا بما دل على الداء

محذوف وأجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل مع كونه بمعني المضي لانه اكتسب بالاضافة الى الاول شبها بمصحوب الالف واللام وبالنون ويقوي ماذهب اليه السيرافي قولهم هو ظان زيدا أمس فاضلا فان فاضلا يتعين نصبه بظان لانه ان اضمر

بزكم قال الشهاب وفي التمثيل به اشكال من وجهين احدهما ان الكلام في فعل المفتوح العين وهذا ليس مفتوح العين والثاني ان الكلام في فعل اللازم وهذا متعد والا لم يصح بناؤه للمفعول اذ لا يبنى الا من متعد. واجيب عن الاول بان التمثيل به بالنظر الي اصله المقدر ويمكن ان يجاب عن الثاني بانه اشار بهذا المثال الى ان هذا الحكم اعم من هذا القسم وان فعالا لما دل علي داء ولو متعديا وقد يدل علي ذلك عبارة التسهيل ونقل عبارة التسهيل ثم قال او يقال ان المبنى للمفعول قد يكون سماعا من لازم ويجعل منه نحو جن اقول وفي الجواب الاول نظر ويخالفه انهم استشكلوا فيما مر التمثيل بأبي لانه متعد ولو كان الحكم اعم ما اطبقوا علي استشكاله قوله (او لصوت) اى لفعل دال علي الصوت قال الشهاب هذا مع قوله الاتى وشمل سيراً وصوتا قد يفيد ان كلا من الفعال والفعيل مقيس في الصوت فان خير بينهما فى الصوت فيفيد القياس والا لزم السماع اه اقول يدل علي عدم التخيير قول ابن هشام فان قلت فما حكم الفعيل والفعال فى الاصوات قلت يجتمعان كالنعيب والنعاب للغراب وينفرد الفعال كالضباخ للثعلب والفعيل كالصهيل للفرس قوله (وشمل سيراً وصوتا) اي مصدر ذلك السير والصوت قال ابن هشام والفتح فى ميم شمل هنا افصح لمناسبته لصهل ومثله ولا انقم ولولدغني الا رقم ومثلهما انه هو يبدئ ويعيد واعلم ان فعيلا مستثني من حيث المعنى مع ما اقتضى فعالا او فعالا او فعلان وهو للسير والصوت نحو ذمل ذميلا وجعل ابن الناظم نحو رحل رحيلا ونحو نعيق مصدر نعق وازيز وصهيل وقد يكون الشئ مستثنى من حيث المعنى وان لم تدخل عليه ادات الاستثناء ومن ذلك قوله تعالى ومن الاعراب من يومن بالله واليوم الاخر بعد قوله الاعراب أشد كفراً ونفاقا قوله (فعولة فعالة) الخ قال الشارح فى شرح لامية الافعال فعالة مقيس في مصدر فعل الذي الوصف منه على فعيل نحو شجع شجاعة فهو شجيع وملح ملاحة فهو مليح ونظف نظافة فهو نظيف وفعولة مقيس فى مصدر فعل الذي

له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثانى مفعولى ظان وذلك لا يجوز لان الاقتصار على أحد مفعولي ظن لا يجوز والهاء من قولى وغيره اضمر ناصبا عائدة الي أبي سعيد السيرافى والاشارة الي نحو زيد معطى أبيك سؤله امس فيتعين عند غير السيرافى

الوصف منه على فعل نحو سهل سهولة فهو سهل وصعب صعوبة فهو صعب وحزن المكان حزونة فهو حزن اه وهذا التفصيل لا اشعار لنظم الالفية بشيء منه هذا وقال الشهاب ان كان مراد الناظم بقوله فمولة فعالة التخيير فيفيد والا لزم السماع قوله (وما اتي مخالفاً لما مضي فبابه النقل) قال ابن هشام في الحواشي كمجيء مصدر فعل المتعدي كفعل القاصر وبالعكس فالاول نحو وفتناك فتونا وجحد جحوداً وكفر النعمة كفوراً وغرهم الشيطان غروراً ووكل الامر اليه وكولا ومنه كتب الكتاب كتابة اما كتبه كتابا فعلي القياس نحو مات موتا قال قولا سبح سبحاً عجز عجزاً وكمجيء مصدر فعل المتعدى كمصدر فعل القاصر وبالعكس فالاول نحو حذرت العدو احذره حذراً والثاني نحو سعدت سعداً وكمجيء فعل على فعلة نحو عظم عظمة وقال أيضاً ومما أتى مخالفاً فركت المرأة زوجها فركا والقياس فركا وفريكة فروكاً والقياس فركا قوله (كسخط ورضى) اشار بسخط ورضي الى ان الشاذ يجيء مع مجيء القياس كسخط وسخط ولهذا قدمه ويجيء بدونه كرضى واعلم ان نظائر سخط أكثر من نظائر رضى فالاول كالبخل والجبن والحب والبغض والكره والحزن والثاني كالشبع والقيم في قوله ديناً قيما قال في الحجة ينبغي أن يكون هذا مصدراً وصف به ولا وجه لان يكون جمع قيمة ولا صفة لغلبة هذا الوزن في الصفات انما جاء منه قدم عدي ومكان سوي واما فعل في المصادر كالشبع والرضي وحروف آخر فاوسع من الوصف فوجب الحمل على الاكثر وهو من قام الامر أي دام وثبت أي دائما لا ينسخه بعده شيء من الشرائع كما نسخت الشرائع بعده قال ابن شهاب الذي منع به كونه جمع قيمة المعني ويمنع الصفة ما ذكر والاعلال واما اعلال المصدر فحمله على فعله أولا نه مقصور من القيام أولا نه بمعناه وقرئ شاذا قوما على الاصل كالعوض قوله (وغير ذي ثلاثة مقيس) أي لابد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس وهذا بخلاف الثلاثي قوله (كقدس

ان يكون التقدير اعطاه سؤله واما اذا اتبع المجرور باضافة اسم الفاعل فان في تابعه وجهين الجر على اللفظ والنصب باضمار فعل ومنه قوله تعالى فالق الاصباح وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسبانا التقدير والله اعلم وجعل الشمس والقمر حسبانا

التقديس) قال الشاطبي اتبع الثلاثي بمزيده ويأتي بمزيد الرباعي ولم يصرح بحكم فعل المهموز اللام وهو وسط بين بابي قدس وزكى فله المصدران نحو هنيء تهنيئا وتهنيئة اه هذا وفعل له مصادر أحدها التفعيل كالتكليم والتعليم والثاني التفعلة كالتبصرة والتكرمة والتجربة والثالث الفعال نحو وكذبوا بآياتنا كذابا والرابع الفعال نحو فصدقته وكذبته والمرأ ينفعه كذابه والخامس المفعل نحو مزقناهم كل ممزق قوله (وزكه تزكية) هذا مما فرقوا فيه بين المعتل والصحيح كما في جمعى كاتب وقاض وكما في بابي سيد وضيغم قوله (من تجملا تجملا) هذا داخل تحت قوله وضم ما يربع في امثال قد تلملما فذكر هذا قبله من ذكر الخاص قبل العام وفائدة هذا التوطية لقوله ثم أقم اقامة قال الشاطبي وتناول تجمل باب تحول وتبين وتروي وتكسر عين مصدر الاخير على القواعد التصريفية قوله (واستعذ استعاذة) هذا داخل تحت قوله ومايلي الاخر مد وافتحا البيت لانه نوع منه وكان ينبغي ان يؤخر الكلام على مصدر استفعل معتل العين على الكلام على مصدر استفعل الصحيح العين لانه السابق ذهناً وصناعة ثم يصير الى نحو استعاذة ذهناً وصناعة وكذا فعل في التسهيل وكذلك فعل في مصدر أفعل قدم الكلام على الصحيح العين ثم ثني بالكلام على المعتلها وكذا فعل في مصدر فعل قدم الكلام على الصحيح اللام ثم ثني بالكلام على المعتلها وقال الشاطبي ذكر استعذ مع نظيره أقم وان كان مما افتتح بهمزة وصل *(تنبيه)* اختلف هل التاء مثل الياء في سفيريج او مثلها في مطيليق وقد يحتج الاول بقولهم أراه اراءة فان المحذوف العين قطعاً وهو الهمزة بعد نقل حركتها الى ماقبلها وهو الراء ورجح الناظم في شرح الكافية حذف الثانية بزيادتها وقربها من الطرف وان الثقل انما حصل بها وفي الاخير نظر لان الحذف للساكنين لا للثقل قوله (ثم أقم إقامة) أشار الى أن معتل العين قياسه الافعال ولكن تنقل حركة العين الى الفاء فتقلب العين الفا ثم تحذف الالف الثانية قال ابن هشام قال لي طالب هلا

(وانصب بغير الماضي تلوا واخفض * وهو لنصب ماسواه مقتضى) كانت كاسى خالد ثوباغدا * ومعلم العلاء عمراً مرشدا) (وجر وانصب تابع الذى انخفض * كمبتغي جاه ومال من نهض) (ومن رآ اضمار ناصب هنا * فلزم ما عن

قيل انهم لما نقلوا حذفوا لالتقاء الساكنين ولم يتكلفوا ان يقولوا تحركت الواو في الاصل وانفتح ماقبلها الان فقلبت الفاً فقلت هذا الذي زعمته تكليفاً لا بد منه في الفعل ولا يمكنك ان تقول الا هذا وايضاً فانهم انما نقلوا ليكون وسيلة الى القلب الفاً ولا يجوز ان يتخلف ذلك وايضاً فان الحق ان المحذوف الزائد لكونه زائداً ولقربه من الطرف وعلي قولك انما حذف الاصلي اه وقد قال الشارح كما قال الطالب لكنه قال يحذف الالف ولم يقل وتقلب العين وكذا قال في نحو استقامة فتأمل واورد علي ما قررنا أولا تبعاً للتوضيح المقتضى لقلب العين الفاً قبل حذف الالف انهم قالوا شرط قلبها الفاً ان لا تكون بعدها الف *واجيب بأن هذا الشرط انما ذكروه في معتل اللام ليخرج نحو غزواً ورمياً اذ القلب فيه يستلزم الحذف فيلتبس بنحو غزا ورمي بخلافه في معتل العين الذي الكلام فيه قوله (وغالباً ذا التلزم) قال الشهاب اورد عليه أن هذه العبارة في ظاهرها متناقضة لان الغلبة تقتضي عدم اللزوم واللزوم ينافي الغلبة ويجاب بان هذا بيان لما وقع من العرب وحاصله أن التاء لم تنفك عن هذه الصيغة في اكثر استعمالهم فاللزوم بمعني عدم الانفكاك في استعمالهم وهذا لا ينافيه التقييد بالغلبة قوله (ومايلي الاخير مدوا فتحا) لم يكتف بقوله مد وقد كانت الالف اللاحقة قبل الاخر يلزم معها فتح ماقبلها لان المد لا يعين الالف اذ قد يكون واواً مضموماً ماقبلها وياء مكسور ماقبلها فلو قال اجعل الفاً قبل الاخر لم يحتج الى ذكر الفتح وأما حين لم يذكر الا مجرد المد فلابد ان يذكر الفتح ليعين بذلك أن المدة هي الالف وحدها لان الياء والواو لا يكونان مدة وقبلهما مفتوح اصلا فصار ذكر الفتح معيناً (فان قيل) ذكر الفتح لا يحتاج اليه لان احالته على بناء الماضي يعين أن ماقبل الاخر مفتوح كافتعل وانفعل واستفعل وافعوعل وغير ذلك واذا كان كذلك فالوجه ان لو اكتفى بالمد لتعين الالف لذلك وحدها (فالجواب) أن الفتح قبل الاخر لا يتعين من

تعاطيه غنا) اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال واعتمد على ماذكر جاز ان ينصب المفعول الذي يليه وان يجره بالاضافة تخفيفاً فان اقتضي مفعولا آخر تعين نصبه به كقولك انت كاس خالداً ثوبا ومعلم العلاء عمراً رشداً الان

وجهين . أحدهما ان من هذه الابنية مايكون قبل آخره غير مفتوح كافعل وافعال وافعوال على رأيه وأيضاً من الامثلة مايعرض لما قبل آخره السكون اما بادغام كاعتد وارتد واما باعلال كانقاد واستزاد والناظم انما اتي بمثال يشمل جميع الابنية وجميع الامثلة فلم يكن بد من التزام الفتح فان كان موجوداً في الفعل فذاك والافقد شرطه فكلامه صحيح والزامه الفتح ضرورى قوله (قد تلملما) لايريد تفعلل كما قال الشارح بل لافرق بين تفعلل كتدرج وتلملم اوتمفعل نحو تمسكن اوتفوعل كتجوهر او تفيعل كتشيطن اوتفاعل كتغافل فالمجردوما اوله زيادة وماثانيه زيادة احدحروف العلة الثلاثة وغير ذلك على سواء فاما التوانى والتداني ففير فيه الحركة خشية على الحرف بل على البناء ان يفسد قوله (فعلال اوفعلة لفعلالا) ان قلت ينبغي ان يكون مراده الوزن النحوي لا التصريفي ليدخل في ذلك حوقل وبيطر وجوهر ونحوهن فان فعل مطردة فيهن وفيعال مسموع كقوله * وبعض حيقال الرجال الموت * فالجواب أن الشارح قال اذا كان الفعل علي فعلل اوالملحق به فاشار الي الجواب يعني أن هذه الاوزان وان لم يشملها قوله فعلل الا انها ملحقة به وقد استقر أن الملحق بالفعل يتبعه في مصدره فهذا هو الجواب لاماذكرت والاورد عليه قاتل ونحوه فانه داخل في فاعل بالوجه الذى ذكرت ونحن انما قلنا في تلملم ماقلنا لكونه لم يذكر وزناوانما ذكر موازنا والفرق واضح قوله (واجعل مقيساً ثانياً لا اولا) ينبغي ان يقيد هذا بما كان غير مكرر نحو دحرج فانه لاينقاس فيه فعلال وأما المكرر فانه ينقاس فيه فعلال نبه على ذلك فى غير هذا الكتاب قوله (لفاعل الفعال والمفاعله) قال الشاطبي وفي جعله البناءين معاً قياساً مطرداً نظر فان القياس انما هو المفاعلة خاصة كما يؤيد ذلك كلام س وأما الفعال فلا وأيضاً فان سلمنا القياس فذلك فيما لم تعتل فاؤه بالياء فان الفعال فيه نادر قالوا ياومته مياومة ويواما فكان من حقه ان يستثنيه والجواب عن الاول

اوغدا ولك فى المعطوف على ما خفض باضافته اليه الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على الموضع كما قال الشاعر * هل انت باعث دينار لحاجتنا * او عبد رب اخاعون بن مخراق * فنصب عبد رب عطفاً على دينار وهو اسم رجل ولاحاجة الى تقدير

التزام أنه قياسي وليس في كلام س مايدفع ذلك وعن الثاني أن ما فاؤه ياء قليل وبناء فاعل من فعله قليل في ذلك القليل والفعال ليس بلازم في فاعل لاسيما وهو مؤدى الى كسر الفاء وياء مكسورة في اول الكلمة نادر فلهذا كله لم يستثنه قوله (وغير مامر السماع عادله) أي كان له عديلا في انه لا يقدم عليه الا بثبت وذلك كمجيء فعل الصحيح على التفعلة كالتجربة والفعال والفعال كالكذاب والكذاب وفعل المعتل على التفعلة كالتنزية والمراد غير مامر للافعال السابقة من المصادر المتعلقة بها فلا يرد أن يشمل مصادر قياسية لافعال لم يذكرها فيما مر قوله (وفعلة لمرة كجلسة) أي في الثلاثي بدليل في غير ذي الثلاث بالتا المرة قال الشارح فان كان المصدر على فعلة كرحم رحمة ونعم نعمة دل على المصدر منه بالوصف اه وقال ابن هشام يظهر لي أن نحو كدرة مما فيه تاء وليس على فعلة ولا فعلة يجوز ان يرجع به الى فعلة أو فعلة للدلالة على المرة والهيئة ولا يحتاج الي الصفة اذ لا لباس اه وقياسه ان ما على فعلة بالفتح كرحمة يدل على الهيئة ببنائه على فعلة بالكسر وما على فعلة بالكسر كنشدة يدل على المرة ببنائه على فعلة بالفتح وفي الجاربردي وان كان في مصدر الثلاثي المجرد التاء فالمرة والنوع على مصدره المستعمل والفارق القرائن كنشدة واحدة ونشدة لطيفة اه وقياسه ان نحو رحمة مما مصدره على فعلة بفتح الفاء فيهما والفارق القرائن هذا وفي الصحاح النعمة بالفتح التنعيم يقال نعمه الله وناعمه فتنعم لم يرد علي ذلك فيما يتعلق بالنعمة فليس بمصدر ولا الفعل ثلاثي وقد يقال ان نعم مطاوعه نعمة لان فعل جاء مطاوعا نحو ثلمته فثلم فعلى هذا انما يكون ضبط نعم في كلامه بالتخفيف ليصح ايراده هنا (تنبيه) في كتاب ليس لابن خالويه المصدر للمرة الواحدة علي فعلة بالفتح الا في كلمتين حججت حجة واحدة ورايت رؤية واحدة وقال ابن الاعرابي رأيت رأية واحدة علي القياس اه وفي كتاب الصحاح الحجة المرة الواحدة وهي من الشواذ لان القياس الفتح والحجة أيضا السنة والجمع الحجج اه قوله (وفعلة لهيئة كجلسة) ابن الحاجب

ناصب غير ناصب المعطوف عليه وان كان التقدير قول سيبويه ولو جر عبد رب لجاز ويجوز في نعت المجرور النصب على المحل كما جاز على المعطوف وان لم اجد له شاهداً والحجة في جوازه القياس على نعت المجرور بالمصدر فان حمله علي المحل

يعبر عن الهيئة بالنوع فلينظر أي ذلك احسن وظاهر كلام الناظم انه لا يدل مع الهيئة على المرة فيكون لمطلق ولعل المراد الهيئة على الاجمال اذ لا يفهم خصوص هيئة ثم من المعلوم ان الهيئة لازمة للحدث فمطلق الحدث يدل عليها التزاما لكن فرق بين الدلالة مطابقة والتزاما هذا وقال الشارح يدل على الهيئة بالفعلة كالجلسة والعمة والقتلة قال ابن هشام العمة تمثيل خطا لان فعلها زائد على الثلاثة وفي نسخة النعمة بدلها وهو خطا أيضا لانها موضوعة في الاصل على فعلة ولان فعلها غير ثلاثي ثم انه ساقها عند قوله وشذ فيه هيئة كالخمرة هذا وفي الحديث ازرة المومن الى انصاف ساقيه وفيه اذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة ضبطها النووى في لغات الاربعين حديثا التي جمعها بالكسر وضبطه الخطابى في اغلاط المحدثين بالفتح وقال الكسر خطا وفي الحديث أيضا هو الطهور ماؤه الحل ميتته قال الخطابي عوام الرواة يكسرون الميم وانما هي مفتوحة والمراد حيوان البحر اذا مات فيه وسمعت أبا عمر يقول سمعت المبرد يقول الميتة الموت وذلك لا يقال فيه حلال ولا حرام وعليه الحديث من خرج عن الطاعة فمات مات ميتة جاهلية فهذا بالكسر يريد بالحال التى مات عليها يقال مات ميتة حسنة ومات ميتة سيئة كما قالوا فلان حسن القعدة والجلسة والركبة والمشية والسيرة والنيمة يراد الحال والهيئة ومثله اذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وقوله عليه السلام لعائشة ان حيضتك ليست في يدك هو بكسر الحاء على ارادة الاسم أو الحال فاما الحيضة بالفتح فالمرة الواحدة قوله (في غير ذى الثلاث) الخ لان بناء الفعلة لا يتاتي فيه اذ يلزم على ذلك هدم البنية بحذف ما قصدوا اثباته فيها فكانهم اجتنبوا ذلك واستغنوا بنفس المصدر الاصلي قوله (بالتا المرة) قال الشاطبي لم ينص على ماله مصدران فاكثر لانها تلحقها التاء لكن اطلق القول بجواز اللحاق فاقتضى ان لك ذلك في كل واحد منهما وليس كذلك بل نص س وغيره على أن التاء تلحق

ثابت كقول الشاعر * حتى تهجر في الرواح وهاجه * طلب المعقب حقه المظلوم * فالمظلوم صفة للمعقب لانه فاعل في المعنى فتبعته الصفة باعتبار المعنى وكما جاز فى صفة المجرور باضافة المصدر الحمل على المعني كذلك يجوز ان تحمل صفة المجرور باسم

من المصار الاغلب في الاستعمال لاغير والذي على فاعل له الفعال والمفاعلة هذا الثاني هو المستعمل للمرة وان كانت فيه التاء ولا يقال ضارب ضرابة واحدة وانما يقال ضارب مضاربة واحدة الى أن قال فالحاصل ان الفعل اذا كان له مصدران قياسيان فالاغلب هو المقول للمرة او سماعيان فكذلك او قياساً وسماعياً فالقياسي فكان حق الناظم ان ينبه على ذلك لكنه لم يفعل فبقي اطلاقه محتاجا الى تقييد (تنبيه) قال الجاربردي وأما البواقي وهي الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد فان كان في مصدرها التاء فالمرة والنوع على مصدرها المستعمل والفارق القرائن أيضاً نحو استقامة ودحرجة واحدة او حسنة وان لم يكن فيه التاء فالبناء ان على مصدره مزيداً فيه التاء نحو انطلاقة وتدحرجة واحدة او حسنة اه (فان قلت) اي حاجة الي زيادة التاء وهلا كفى الوصف بواحدة او حسنة (قلت) الحاجة خروج الصيغة عن المصدر العام واحتمال المرة والهيئة وتميز بالقرائن لان عادة العرب جرت باحتمال مافيه التاء لذلك قوله (وشذ فيه هيئة) أي لا يبنى في القياس مصدر الهيئة على فعلة من غير الثلاثي لا يقال لا حاجة لبيان شذوذ ذلك للعلم به من خروجه من المصادر القياسية المبينة فيما سبق لانا نقول المصادر القياسية السابقة للمصدر والكلام هنا فيما للمرة او الهيئة ولو صح ماقلت لزم شذوذ فعلة وفعلة للمرة والهيئة في الثلاثي لخروجهما عما سبق ﴿ابنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها﴾ قال شيخ الاسلام الانصاري الاولى زيادة والمفعولين عقب الفاعلين كما في نسخة من المتن ثم حذف قوله والصفات المشبهات بها من هنا لترجمته بها بعد او حذف الترجمة بها بعد قال الشهاب في قوله ثم حذف الخ نظر اذ الترجمة هنا باعتبار ابنيتها وفيما بعد باعتبار عملها والمذكور هنا ليس الا الابنية وفيما بعد ليس الا العمل فكيف يغني احدهما عن الاخر فليتأمل ومن هنا يمكن ان يقال ان المصنف بين في هذا الباب ابنية الصفة

الفاعل على المعنى فيقال هذا مكرم أبيك الكبير ومهين غلامك الحبشي بل اسم الفاعل أولى بذلك لان اضافته وهو بمعني الحال أو الاستقبال في نية الانفصال ولانه امكن في عمل الفعل من المصدر ولذا يعمل مضمراً ومؤخراً بخلاف المصدر

المشبهة في الجملة وان لم يميز ابنيتها من ابنية اسم الفاعل او يقال اتكل في التمييز على شهرة ان اسم الفاعل ما كان على فاعل والصفة المشبهة ما كان على غيره اى غالباً هذا وفي التصريح تقدم أن هذا الجمع غير سائغ قال الشهاب ولم ادر في أي محل قدمه الا انه قال في التوضيح هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة ما نصه ولم يقل ثلاثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة او ضرورة قاله ابو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامه لان مفعولا اسم للفظ وهو عاقل قاله الموضح في الحواشي اه فلعله اراد هذا وح ان مفعولا في مفاعيل ثلاثة اسم للفظ وأما فاعل في اسماء الفاعلين ومفعول في اسماء المفعولين فليس اسما للفظ بل هو اسم للمعني والذات الفاعلة او المفعولة وانما الذي هو اسم للفظ لفظ اسم المضاف فليتأمل (فان قلت) الذات الفاعلة والذات المفعولة أعم من العاقلة (قلت) يصح الجمع مع ذلك على التغليب

(تنبيه) قال الشارح المراد بالصفة ما دل على حدث وصاحبه فان كان له فعل ولم يكن اسم فاعل ولا أفعل تفضيل ولا اسم مفعول فهو الصفة المشبهة اه قال ابن هشام قوله ان كان له فعل يخرج صمحمح وجرشع وشمردل وهذا التفسير الذي ذكره هنا تفسير الصفة المشبهة بالاصطلاح التصريفي لا النحوي وهو المراد هنا وأما تفسيرها بالاصطلاح النحوي فسياتي في باب اعمالها اه وقال الشهاب يمكن ان يكون التقييد بقوله ان كان له فعل ليلا يرد نحو المنسوب كقرشي فانه صفة وليس باسم فاعل ولا أفعل تفضيل ولا اسم مفعول مع انه ليس صفة مشبهة كما يصرح به كلام التسهيل فلو لم يقيد بذلك القيد دخل في التعريف نعم نازع الشاطبي في نفي كونه صفة مشبهة حيث قال اول بابها ومن الصفة المشبهة الصفات التي لا تجرى على فعل كالمنسوب اذا قلت قرشي الاب هاشمي العم غرناطي الدار مدني المذهب اشعري العقيدة وقد تحرز في التسهيل من هذا القسم فصار المنسوب وما لا يلاقي فعلا عنده ليس من الصفة وليس كذلك فقد عدها غيره من ذلك اه

ومثل طلب المعقب حقه المظلوم
قول الاخر * السالك الثغرة اليقظان سالكها * مشى الهلوك عليها الجيعل الفضل * الجيعل قميص بلاكمين والفضل اللابس ثوب المهنة والخلوة والهلوك المشية عجبا وهو مجرور اللفظ بالاضافة مرفوع الموضع بالفاعلية فرفع الفضل حملا على الموضع وفي هذا دلالة على ان المعطوف

وقد يجمع بان ذلك ليس صفة مشبهة حقيقة وان كان له حكمها فليتأمل
قوله (اذا من ذي ثلاثة) أي من مصدر ذي ثلاثة الخ وفيه تسامح ان اريد
ظاهره بناء على ان الصفات مشتقة من المصدر بلا واسطة قوله (كغذا)
بالمعجمتين وهو لازم نحو غذا الماء أي سال ومتعد نحو غذا الصبي باللبن
أي رباه به وكلاهما صحيح هنا ثم هو يحتمل ان يكون تقييد الثلاثي بفعل
المفتوح العين معتلا كان أو لازما أو لا ولا يضر ان الثلاثي المكسور العين
المتعدي موافق له في هذا الحكم وكلامه غير شامل له على هذا لانه يفهم
حكمه من قوله الاتي غير معدي ويحتمل انه مثال فيكون الثلاثي شاملا لفعل
المضموم العين والمكسور العين فيكون قوله الاتي وهو قليل الخ استثناء
للمضموم العين والمكسورها اللازم من الثلاثي هنا لان فاعل فيهما سماعي
فلا يدخلا تحت قوله كفاعل صغ الخ المقتضي لقياسيته وانه موكول الى
المتكلم والثاني أولى لانه على الاول يكون المكسور العين المتعدي مسكوتا
عن حكمه في قوله من ذي ثلاثة وانما يفهم حكمه من كلامه بعد ذلك خلافا
لترجيح الشاطبي الاول قوله (وهو قليل في فعلت) نحو حامض وفاره
وفاضل وعاقر ولا ينبغي ان يعد منه كامل لثبوت كمل بالفتح ولا خاثر لان
ابن طريف حكى في أفعاله خثر مثلث الثاء فعلى هذا يكون خاثر مبني على خثر
بالفتح وسيأتي شيء يتعلق بذلك قوله (بل قياسه فعل) قال ابن هشام الجوهري
نجس الشيء بالكسر ينجس نجسا فهو نجس ونجس أيضا وقال الله تعالى انما
المشركون نجس قال الفراء اذا قالوه مع الرجس اتبعوه اياه فقالوا رجس
نجس اه انما كتبت هذا لانه لم يذكر في التسهيل حين ذكر ماقل من
الاوصاف من فعل فعلا وانى لاخشي ان يكون قولهم فهو نجس من باب
الوصف بالمصدر ويدل عليه الاخبار به عن الجمع في قوله تعالى انما المشركون
نجس ولما رآ الجوهري ذلك توهمه وصفا حقيقيا فعده قسيما للمصدر قوله
(ونحو صديان) الخ تكرير نحو فيه اشارة الى ان هذه أنواع موزعة على فعل

باعتبار الموضع مستغن عن تقدير
عامل لان الصفة قد تنعت
باعتبار الموضع والعامل في
الصفة هو العامل في الموصوف
فلما استغنى عن تقدير عامل
مع الصفة التابعة باعتبار الموضع
كذلك يستغني عن تقديره مع
المعطوف (واحكم لمضمر
يلي اسم فاعل * بما لمظهر له
مواصل) (فكاف معطيك

وما

ومابعده فلا اعتراض (تنبيه) قال الشاطبي وقد يحتمل معنى الفعل المعنيين معافيني له البناء ان كما يقال صدي فهو صدو وصديان واشر فهو اشر واشران لمقاربة مابينهما ومثل ذلك لاينكر قوله (وفعل اولي وفعيل) الخ قال الشاطبي انما لم يصرح بالقياس لانه لم يطرد فيهما السماع عنده اطرادا يقع بالقياس فيه وانما جاء في الكلام كثيرا خاصة والكثرة على الجملة في هذه المعاني لاتقتضي القياس لاجتهاد المجتهد وبذلك قال في كتابه التسهيل وكثر في اسم فاعله فعيل وفعل وقال في الشرح ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب فلم يجزم بجريان القياس هذا ماراَ واما غيره فيرى ان فعيلا في فعل قياس مطرد وعدم القياس في فعل هو الاظهر قوله (والفعل جمل) قيد به احتراز من جميل اسم مفعول بمعنى مجمول لانه يقال جمل فلان الشحم بالفتح اي اذابه وجمل هو أي أذيب فهو مجمول وجميل كمجروح وجريح قوله (وافعل فيه قليل وفعل) قال الشارح وقد يأتي على غير ذلك نحو جبن فهو جبان الى ان قال وفره فهو فاره قال ابن هشام لاحاجة الي ذكر هذا لانه قد تقدم من كلام الناظم وهو أول شئ ذكره في الباب وهذا أولي مما تقدم له التمثيل به من حامض وعاقر قال ابن خالويه الحق انه لم يشذ الا فره فهو فاره واما الباقي فجاء فيه فعل وفعل ففاعل مبني على فعل وهو من التداخل قالوا كمل وكمل وحمض وحمض قوله (وبسوى الفاعل قد يغني فعل) قال الشارح يعني انه قد يستغني في باب اسم الفاعل من فعل بمجيئه علي غير فاعل وذلك قولهم طاب يطيب فهو طيب وشاخ يشيخ فهو شيخ وشاب يشيب فهو أشيب وعف يعف فهو عفيف اه قال ابن هشام ولا يمثل بمات فهو ميت لانه قد قرئ انك مائت فلم يستغن بسوي الفاعل وقال أيضا دل كلام الشارح علي انه لا يقال شائب كما في السنة الناس قوله (وزنة المضارع اسم فاعل) الخ اسم مبتدا وزنة خبر على حذف مضاف ومن غير صفة للمبتدا أي اسم فاعل من غير ذي الثلاث ذو وزنة المضارع فحذف المضاف وقدم الخبر علي

كزيد عند ما * قلت امعطى زيدا بني درهما) (وكالغلام الكاف في الكاسيك ان * قلت انا الكاسي الغلام المختتن) في الضمير المتصل باسم الفاعل من نحو معطيك والمعطيك خلاف فمذهب سيبويه واكثر المحققين أن يحكم له من الاعراب بما يحكم للظاهر الواقع موقعه فمنده أن الكاف

المبتدا وصفته وقد صرح بنظير هذا المضاف وحذف المضاف اليه الذي هو نظير المذكور هنا في قوله وناب نقلا عنه ذو فعيل أي ذو وزنة فعيل وقد شذ يفع الغلام اذا شفافهو يافع واورس النبت والشجر اذا اصفر فهو وارس وأقرب القوم فهم قاربون اذا كانت اباهم قوارب وذلك ان القوم يسيمون الابل وهم في ذلك يسيرون نحو الماء فاذا بقي بينهم وبين الماء عشية عجلوا نحوه فتلك ليلة القرب وقالوا اعقت الفرس فهي عقوق اذا حملت واحصرت الناقة فهي حصور اذا ضاق مجري لبنها وسمع يفع وورس فيكون يافع ووارس مما استغنى فيه باسم فاعل الثلاثي عن اسم فاعل غيره قوله (من غير ذى الثلاث) فاما من الثلاثي فلا وشذ حبه فهو محب ولم يقولوا فيه حاب قوله (مع كسر متلو الاخير) فاما قولهم أنتن فهو منتن بضم التاء وهو منحدر من الجبل فاتباع للاول فى المثال الاول وللاخير في الثاني قوله (مطلقاً) قال ابن هشام قال بعضهم لا فائدة لقوله مطلقاً وفائدته عندي تحتمل أمرين، أحدهما ان يكون احترازاً من وهم من يتوهم أن نحو مستطيب ومشتد ليس مكسور ما قبل آخره وانه خارج من هذه القاعدة فاتي بعبارة الاطلاق دفعاً لهذا الوهم وذلك لان الكسرة في الاول منقولة اليه من الحرف المعتل وفى الثاني محذوفة لمصلحة الادغام، والثانى أن القاعدة ان ماقبل آخر المضارع اذا كان ماضيه غير ثلاثى مجرد واجب الكسرة كاكرم يكرم وانطلق ينطلق واستخرج يستخرج واحرنجم يحرنجم الا اذا كان اول الماضى تاء زائدة نحو تدحرج وتضارب فلا يغير فى المضارع فلما ذكر أن اسم الفاعل كالمضارع اقتضي ذلك أنه على هذا التفصيل فلما قال أن ماقبل آخره مكسور خشي ان يتوهم متوهم أن هذا الكلام مذكور باعتبار الغالب وأنه ترك استثناء مسئلة التاء فصرح بالاطلاق جسما لتوهم التخصيص قال وهذا الذى ذكرته قلته قبل الوقوف على كلام ابنه ثم رأيته فسره باحد التفسيرين اللذين ذكرتهما وذلك أنه قال مطلقاً أي سواء كان في المضارع مكسوراً

فى زيد معطيك في موضع جر لان الظاهر الواقع موقعه يحق له الجر بالاضافة لان معطياً مجرد من مانعيها وهما التنوين والالف واللام وعنده ان كاف زيد المعطيك في موضع نصب لان الظاهر الواقع موقعه يحق له النصب لان فيه اجد مانعي الاضافة وحكم الاخفش لهذا الضمير بالنصب مطلقاً وحكم

نحو اكرم يكرم فهو مكرم وواصل يواصل فهو مواصل وانتظر ينتظر فهو منتظر اومفتوحا وذلك فيما فيه تاء المطاوعة نحو تعلم يتعلم فهو متعلم وتدحرج يتدحرج فهو متدحرج اه وأخطأ في التقييد بالمطاوعة بدليل تكلم يتكلم فهو متكلم وانما هو مقيد بالزيادة وقد احترز عما وقع لابيه في باب النائب عن الفاعل ووقع فيه هنا والحمد لله *(تنبيه) *يستثنى من هذا الحكم وهو قوله مع كسر الخ ستة الفاظ قال ابن خالويه في كتاب ليس ليس في كلامهم افعل فهو مفعل بالفتح الا ثلاثة احصن والفج أي افتقر وأفلس وفي الحديث ارحموا ملفجيكم واسهب في الكلام بالغ في قول ابن دريد وقال ثعلب اسهب فهو مسهب في الكلام واسهب فهو مسهب اذا حفر بيراً فبلغ الماء ووجدت بعد سبعين سنة حرفا واحداً وهو اجرأشت الابل سمنت فهو مجراشة بفتح الهمزة قال أبو على البغدادى اسهب مسهب اذا خرق وتكلم بما لا يعقل فاذا تكلم بما يعقل من الصواب فاكثر فهو مسهب بالكسر قوله (وضم ميم) فاما قولهم منتن بكسر الميم فاتباع للعين قوله (قد سبقا) قال الشاطبي لم يبين كيفية سبق هذه الميم مع حرف المضارعة اوفى موضعه ثم أجاب بان مثاله بين أن الميم عوض عن حرف المضارعة لازائد عليه وأيضاً فحرف المضارعة مختص بالفعل فلا يتوهم بقاؤه فى اسم الفاعل وأيضاً لو بقى مع الميم لم تحصل الموازنة وقد قال وزنة المضارع اسم فاعل *(تنبيه) *قال ابن هشام قوله وزنة المضارع البيت اعلم أن الذي بدأ به الناظم وهو قوله كفاعل صغ اسم فاعل والذي ختم به وهو هذا البيت كلاهما الوصف فيه اسم الفاعل وأن ما بينهما من الاوزان السبعة صفات مشبهة وبقي من اوزان الصفة المشبهة ثمانية لفعل فعل نكشى ويكمل ح فعل كبطل وفعل نكشى وفعل ولكنه لفعل كما سيأتي في حدر والسبعة الباقية فعال كشجاع فعال كجبان فعال وضاء فعل عمر فعل عفر فعل جنب فعول حصور لفعل فعل كيمط وحدر وله أيضاً فعيل كمريض وسليم وهذا قد

الرماني والزمخشري بالجر مطلقاً وهو أحد قولى المبرد وأجاز الفراء الوجهين والصحيح ما رآه سيبويه لان الظاهر هو الاصل والمضمرات نائبة عنه فلا ينسب الى شئ منها ما لا ينسب اليه الا فيما لا مندوحة عنه من مواضع الشذوذ وما نحن بصدده لم تدع حاجة الى الحاقه بالشذوذ فوجب صرفه

تقدم ولكن لفعل فهذه تسعة وتلك سبعة فالجميع ستة عشر قوله (وفي اسم مفعول الثلاثي) الخ ومنه دعوته فهو مدعو وغزوته فهو مغزو وبعته فهو مبيع وكلته فهو مكيل وأصله مبيوع ومكيول وفيه عمل يذكر ان شاء الله في التصريف وشفاه الله فهو شاف والعبد مشفى قال المحدث * فانت عندى وان اهديت لى سقما * احب من غيرك الشافي من السقم * وقرأ شخص بحضرة ابن القماح مكان الشافى المشفي فلم يتركه يكمل البيت حتي انتقده والمسئلة في الفصيح ولا طرادزنة مفعول فى الثلاثي كان لحناً ان يقال مغلوق ومطبوق ومعتوق وملصوق وسطر ملحوق وفي ذلك يقول ابو الاسود فيما روي ابن برى وغيره * ولا اقول لباب الدار مغلوق * ولا اقول لحلى الحلي مطبوق * ولا اقول لمولى الحق معتوق * ولا اقول لدف الباب ملصوق * ولا أقول لسطر ملحق ابداً * بين السطور ولو عذبت ملحوق * وكان الذي وهم من قال مغلوق قولهم غلق الباب يقال أمرتهم بغلق الباب وانما هذا مصدر جار على غير قياس المصدر وانما القياس اغلاق الباب قال الحريري * وابدي التلاقي قبل اغلاق بابه * فهذا هو الاصل قال ابن هشام ولحن بعضهم قوله المحسوسات وفى الكشاف وقرئ يحس من حسه اذا شعر به ومنه الحواس والمحسوسات ورأيت بخطه رحمه الله تعالي سأل بعضهم عن قوله تعالي يريدون ان يخرجوا من النار وماهم بخارجين منها لم جاء اسم الفاعل هنا وفي اخبار أهل الجنة وماهم منها بمخرجين فاجبت بان ساكن الجنة لا يتخيل فيه ان يخرج بنفسه لطيب مقامها وعظم نعيمها وانما يكون الخروج منها بالاخراج لو قدر ان ساكنها يكون له خروج منها واما النار اعاذ الله منها فان ساكنها كما قال الله تعالي يريدون ان يخرجوا منها بانفسهم فنفي عنهم حصول ما يريدون * (تنبيه) * قال ابن سيدة يقال اعله الله ورجل عليل واستعمل أبو اسحاق المعلول في كتابه فى العروض وأري ذلك على طرح الزائد كانه جاء علي عل وان لم يلفظ به والا فلا وجه له والمتكلمون

عن ذلك (وكل ما قرر لاسم فاعل * يعطي اسم مفعول بلا تفاضل) (فهو كفعل صيغ للمفعول في * معناه كالمعطى كفافا يكتفي) (وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع * معنى كمحمود المقاصد الورع) وكل ما قرر لاسم الفاعل أنه لا يعمل حتى يراد به الحال والاستقبال او يعتمد علي

والمحدثون يستعملون المعلول كثيراً وتعجب بعضهم من ابن سيدة في انكاره ذلك ففي افعال ابن القوطية عل الانسان علة مرض والشيء اصابته العلة وفي شرح بانت سعاد والصواب انه يجوز ان يقال اعله الله فهو معلول من العلة الا انه قليل وممن نقل ذلك الجوهري في صحاحه قوله (وناب نقلا عنه ذو فعيل) قال ابن هشام قيل ومنه رحيم في قوله * فاما اذا عضت بك الحرب عضة * فانك معطوف عليك رحيم * وعندي ان رحيما مرفوع بمعطوف وانه بمعنى راحم وكانه لم يذكر نيابة نحو النسج والضرب ونحو الخبط والقبض ونحو الغرفة ونحو الخبز والسول لانها غير صفات والباب معقود للصفات بخلاف فعيل فانه صفة وذكر في التسهيل انه ربما ناب عنه فاعل وأنشد عليه في شرحه * لقد عيل الايتام طعنة ناشره * اناشر لازالت يمينك آشرة * أي ماشورة أي مقطوعة بالمنشار قال وعكسه قط السعر اذا غلا فهو مقطوط ولم يقولوا قاط ذكره ابن سيدة وهو نادر وكاس بمعنى مكسو وقال أبو حيان الصحيح انه اسم فاعل من كسي قال وان تعرين ان كسى الجوارى * (تنبيهان) * (الاول) يختص فعيل كما في الروض للسهيلي بما يؤثر فيه الفعل كجريح وطحين وذبيح قال ولا يقال من السكر سكير ولا ذكره فهو ذكير ولا في لطم لطيم الا ان تعر منه اللطمة كما قالوا لطيم الشيطان وانما قالوا من الحمد حميد وفي الجني رئي وان كان الحمد لا يؤثر في المحمود والرئية لا تؤثر في المرئي لانهم ذهبوا به مذهب الكريم والقرين والنجي اه وفي كتاب القد تسميتهم السعف جريداً علي تصور ما يؤول اه وفي الصحاح انه لا يسمي جريداً حتي يجرد من الخرص والا فهو سعف (الثاني) قال في التسهيل ان فعيل كثير ومع كثرته لا ينقاس قال ابن هشام فسئلت عن هذا فاجبت بان القياس يستدعي شيئين كثرة المقيس عليه وكونه جاريا علي القياس وهنا وجد الامر دون الثاني فانه جار في التذكير والتانيث على لفظ واحد فلو جعل هذا النوع قياساً من حيث الصوغ

استفهام او نفي او ماهو له خبر او نعت او حال فاذا استوفى اسم المفعول ذلك صح له عمل الفعل الذي هو في معناه كقولك زيد معطى ابوه درهما وعمرو معلم اخوه بشراً فاضلا وانفرد اسم المفعول بجواز اضافته الى ماهو مرفوع معني كقولك زيد مكسو العبد ثوبا ومثله قولى محمود المقاصد

الورع أي الورع محمود المقاصد

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

(والصفة المشبهة اسم الفاعل * كالضخم جسمه العظيم الكاهل) (بما اذا اضيف للفاعل لم * يشكل ومن اكثر منه لم يلم) (ولا تكون من معدي حذراء من التباس او مثير ضررا) (بل وافقت في العمل المعدا * وصوغها من غيره كلدا) الصفة المشبهة باسم الفاعل هي المصوغة من فعل لازم صالحة للاضافة الى ماهو فاعل في المعني وعدم موازنتها للفعل المضارع كضخم وعظيم وحس وخشين وملان واحمر اكثر من موازنتها له كضامر ومنبسط ومعتدل ومستقيم وشبهت باسم الفاعل في الدلالة على معني ماهو له وفي قبول التانيث والتثنية والجمع بخلاف أفعل التفضيل وفي سلامة بنيتها من عروض تغير بخلاف أمثلة المبالغة وضبطها علي فعيل لكان اما أن يؤنث علي القياس فيخالف المقيس عليه اولا يؤنث فيجعل بابا مطردا غير جار علي القياس

الصفة المشبهة باسم الفاعل

وجه الشبه أنها تفرد وتذكر وتاتي على خلاف ذلك بخلاف الجوامد واسم التفضيل ومن ثم لم يجز في مشيوخا ومعلوجا صفتين من الشيخ والعلج أن يعملا الرفع خلافا للفارسي لانهما لا يفارقان التانيث وليسا جاريين واجاب الفارسي عن الثاني بأنهم يقولون اعور عينه فيرفعون به وان لم يكن جاريا قلنا هذا مشبه للجاري لانه يثني ويجمع وله مؤنث بخلاف ماليس بجار ولا شبيها بجار قوله (صفة استحسن) الخ قال ابن هشام اعلم ان منهم من ضبط الصفة المشبهة بانها الصفة الدالة على معنى ثابت مباينة لوزن المضارع ورد المؤلف الوصف الاول بانها تبنى من عرض وطرا والثاني بانهم يعدون منها نحو معتدل القامة ومنطلق اللسان ونحو ذلك من اسماء الفاعلين المؤدية من المعاني ما يؤديه فعيل وغيره مما لا يوازن المضارع وعدل الي ضبطها بانها الصفة الصالحة للاضافة الى الفاعل في المعني باستحسان قال فخرج بذلك اسم الفاعل المتعدى مطلقا يعني فانه اما ان تمتنع اضافته للفاعل كزيد ضارب ابوه او تكون غير مستحسنة نحو زيد كاتب ابوه قال وخرج اسم الفاعل القاصر الذي ليس فيه معني فعيل وشبهه من ابنية الغرائز كماش وجالس ودخل شيئان ماليس باسم فاعل لكونه غير موازن للمضارع نحو حسن وجميل وماهو اسم فاعل وفيه معنى فعيل وشبهه فانه يصلح أيضا للاضافة للفاعل ويلتحق بالصفات المشبهة كمنبسط الوجه ومنطلق اللسان فانهما بمعنى طليق وفصيح قال وهذا ضابط جامع مانع (قلت) وقد اعترض من جهات * احدها أنه غير صادق على بعض المحدود وذلك لان منه مهراق الدماء وغربال الاهاب ونحو محمود المقاصد وليس في الاول ولا الثاني وصف ولا في الثالث فاعل * الثاني أنه غير صادق على شئ من المحدود لان الصحيح في نحو حسن الوجه أنها اضافة من

نصب لا من رفع * الثالث أنه مؤد الي الدور لان العلم باستحسان الاضافة موقوف على العلم بانها صفة مشبهة فاذا وقف العلم بانها صفة مشبهة على العلم باستحسان الاضافة جاء الدور * والجواب عن الاول أن التشبيه في الفعل ممنوع وأن الجامد مؤول بالوصف فهو وصف بالقوة وأن المراد بالفاعل المرفوع باسناد الوصف اليه وربما سموا النائب عن الفاعل فاعلا بالمجاز وهو مشهور في كلام الزمخشري والاقدمين * وعن الثاني أنه مندفع بقوله فاعل معنى ولولا أن الاضافة عنده من نصب لم يحتج الى ان يقول معني فانه يكون مضافاً للفاعل لفظاً ايضاً وفي المسئلة خلاف وقد رد كون الاضافة من رفع بانه يلزم من ذلك اضافة الشيء الى نفسه واجاب الزجاج بانه انما يلزم ذلك لو كان اللفظ حسن وجهه من غير نقل الضمير اما بعد النقل فقد صار الحسن هو الضمير لا الوجه فخفض الوجه بالاضافة على مايجب في الاسماء من اضافة بعضها الى بعض ورد ابن عصفور أيضاً هذا المذهب بمررت بامرأة حسنة وجهها وحسنة وجهها بتانيث حسنة على وجهي النصب والخفض ولو كانت رفع تعين التذكير ورد هذا بان قيل ليس دخول التاء في الجر لحمله علي النصب بل لاسناد الوصف الي ضمير الموصوف وذلك هو المقتضي لدخولها في حالة النصب فلا مزية لاحد الامرين على الاخر * وعن الثالث بمنع توقف استحسان الاضافة على العلم بانها صفة مشبهة اه وقال الشهاب يرد على تعريف الناظم مسائل امتناع الجر بها المذكور بقوله الاتي ولا تجر بها مع أل الخ فانها في ذلك صفة مشبهة قطعاً ولم يستحسن الجر بها كيف وهو ممتنع رأساً ومسائل الجر من مسائل الضعف لانه جعلها قسيما لمسائل الحسن فلا يكون الجر حسناً ويجاب عنها بان المراد استحسان الجر بنوع مادتها لا بها نفسها فقوله بها أي نوعها وعن الثاني أيضاً بان المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح في الضعف وان قوبل بالحسن بناء على أن المراد بالحسن خلاف الضعيف والقبيح وأما قسم القبيح فلا جر فيه ولو سلم فقد علم جوابه وبهذا أيضاً يحصل

بصلاحية الاضافة الي ماهو فاعل في المعنى أولي من ضبطها بالدلالة على معني ثابت وبمباينة وزنها لوزن المضارع لان دلالتها على معنى ثابت غير لازمة لها ولو كانت لازمة لم تبن من عرض وطرأ ونحوهما ولو كان تباين وزنها وزن المضارع لازماً لها لم يعد منها معتدل القامة ومنطلق اللسان ونحو ذلك من اسماء الفاعلين المؤدية من المعاني ما يؤديه فعيل وغيره مما لا يوازن المضارع وانما يضبطها طبطاً جامعاً مانعاً ماذكرته من الصلاحية للاضافة الي ماهو فاعل في المعنى فيخرج بذلك اسم الفاعل المتعدي مطلقاً واسم الفاعل الذي لا يتعدا ولا يصلح ان يضاف الى ماهو فاعل في المعني كماش وجالس مما ليس فيه معنى فعيل وشبهه من ابنية الغرائز فان كان فيه معنى شيء منها صلح للاضافة الى الفاعل والتحق بالصفات المشبهة كمنبسط الوجه ومنطلق اللسان

فانهما بمعنى طليق وفصيح وكذلك ما أشبهه ومثال موافقتهما في العمل المعدى قولك زيد حسن وجهه فحسن قد نصب وجهه على التشبيه بما ينصب باسم فاعل معدي كقولك زيد باسط وجهه وصوغهما من غيره أي صوغ الصفة المشبهة باسم الفاعل من غير الفعل المعدي كحسن وطاب ولداى صار الدواليه اشرت بقولى كلداهذا اذاجعل فعلا ويمكن أن يكون صفة انثى الالد فيكون الاصل كلداء (والاعتماد واقتضاء الحال * شرطان في تصحيح ذا الاعمال) (وسبق ما تعمل فيه مجتنب؛ وكونه ذا سببية وجب) الالف واللام في الاعتماد للعهد لان اعتماد اسم الفاعل على استفهام أو نفي أو صاحب خبر أو حال أو نعت قد تقدم ذكره في باب اسم الفاعل فصار معهوداً فاشير اليه في هذا الباب ولولم يذكر هنا لكان ذكره ثم كافيا

الجواب عما يرد علي دخول اسم الفاعل المراد به الثبوت في الصفة المشبهة كما هو الحق علي ما أسلفه في التوضيح في باب ابنية اسماء الفاعلين وان ناقضه هنا وأخرج نحو كاتب الاب من الصفة المشبهة ووجه الايراد ان الاضافة في كاتب الاب قبيحة فلا يدخل في قوله صفة استحسن الخ ووجه الجواب ظاهر ونظر الشاطبي فيه بانه ترك شرط قصد الثبوت وهو ضروري فانه الوصف اللازم لها الذي به تتميز من اسم الفاعل اذ الصفة قد تكون من لازم لحاضر ولا تكون صفة مشبهة تقول زيد حاسن الان بمعني انه في حال وجود الحسن ولا تقول هنا زيد حسن ثم اعتذر بان استحسان جر الفاعل معني مستلزم للثبوت بالشرطين فكانه اذا حصل الشرطان ظهر قصد الثبوت لانه الغالب في الاستعمال فليتأمل وقد عرفها الشارح بانها الصفة المصوغة لغير تفضيل من فعل لازم لنسبة الحدث الى مصدرها دون الحدوث قال ابن هشام وفيه نظر لاقتضائه ان نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها مشبهة الا اذا خفضت او نصبت قال وهذا وارد علي حد الناظم ايضاً قوله (وصوغها من لازم) الخ شروع في ذكر ما تختص به المشبهة عن اسم الفاعل وهو اموراقتصر الناظم علي بعضها فمنها هذا وهو انها تصاغ من اللازم واراد ما يشمل المتعدي الذى نزل منزلة اللازم او حول الى فعل بالضم فلا يرد عليه ان الرحمان الرحيم صفتان مشبهتان مع انهما من رحم وهو متعد ولان اسم الفاعل اذا قصد به الثبوت واضيف الى مرفوعه صفة مشبهة علي ما حققناه فيما مر وقال في التسهيل انها تصاغ من المتعدي بشرط ان يقصد به الثبوت قوله (لحاضر) هذا ايضاً مما اختصت به الصفة المشبهة وذلك لانها لا تكون الا للماضى المتصل بالزمن الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل واسم الفاعل يكون لاحد الازمنة الثلاثة وهو موافق لقول اهل المعاني ان الجملة الاسمية للثبوت والدوام واستشكل بقول الشيخ عبد القاهر ومن وافقه لا دلالة لقولنا زيد منطلق علي اكثر من ثبوت الانطلاق

لزيد وجمع بينهما بان الاسمية تدل دلالتين لفظية على مجرد الثبوت كما ذكره الشيخ وعقلية على الدوام كما ذكره الرضي لان الصفة المشبهة لما لم تدل على الثبوت ثبت الدوام بمقتضى الفعل اذ الاصل فى كل ثابت دوامه والشيخ نفي الدلالة اللفظية وفي الكافية الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معني الثبوت وفسر الرضي الثبوت بالاستمرار والدوام ثم اختار أنها لم توضع له بل للقدر المشترك اى الاتصاف بالمصدر سواء كان في جميع الازمنة او بعضها لكن اذا أطلقت من غير قرينة تخصصا ببعضها كان الظاهر الثبوت في جميع الازمنة قال الاستاذ الصفوي فالاستمرار عارضي وهذا هو الموافق لما صرحوا به في علم المعاني قال ويحتمل أن يراد بالثبوت مجرد حصوله لمن قام به من غير تعرض للحدث فلا اختلاف قوله (كطاهر القلب) الخ هذا أيضاً اشارة لامر اختصت به الصفة عن اسم الفاعل وذلك لانه لايكون الا مجاريا للمضارع فى حركاته وسكناته وهى تكون مجارية كما في طاهر القلب وغير مجارية كما في جميل الظاهر وذهب ابن الحاجب تبعاً للزمخشري الي انها تكون مجارية قال ابن هشام (فان قلت) فهلا كان اعمال الجارية على الاصل (قلت) انما يكون عمل الصفات بطريق الاصالة بمجموع أمرين أحدهما المجارات والثاني التقييد باحد الازمنة الثلاثة بجميل وحسن ويقظان ونحوهن فانهن الامران وطاهر ونحوه فانه الامر الثاني اه وفيه انه لاحاجة لذلك لان عدم عملها لقصور فعلها والمجارات لاتقتضى العمل المحتاج فيه الي المشابهة وهو النصب على طريق المفعول به كما سياتى عنه ثم قال (فان قلت) ماذكرته منتقض باسم المفعول الثلاثى فانه غير مجار للمضارع (قلت) اصل مضروب مضرب على وزن تضرب أعني الوزن العروضي وهو المعتبر ثم اشبعوا فتولدت الواو ومثلها في لوهم عمر قبل ان يقعدا وقوله ادنوا فانظور يدلك على انه مجار في الاصل انك تجده فى باب أكرم ويكرم وفعل وافتعل وفاعل وتفاعل وتفعل مجار له فعلم ان الاصل لان الصفة المشبهة فرع اسم الفاعل فهى أحوج الى الاعتماد منه ولفرعيتها قصرت عن عملها مرادابها غير الحال وعن عملها في متقدم عليها وعن عملها في اجنبي بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل مرادابه الاستقبال كما يعمل مرادابه الحال ويعمل فى متقدم عليه كما يعمل في متأخر عنه ويعمل في اجنبي كما يعمل في متأخر عنه ويعمل فى أجنبي كما يعمل في سببي (فارفع بها وانصب وجر مع ال * ودونها مصحوب ال وما اتصل (بها مضافا او مجردا ولا * تجرر بها مع ال سمى من ال خلا (ومن اضافة لتاليها وما * لم يخل فهو بالجواز وسما) اذا قصد اعمال الصفة المشبهة فاما ان تكون مجردة من الالف واللام واما ان تكون مصاحبة لهما والمعمول اما مصاحب لهما واما مضاف واما مجرد وهو في احواله الثلاثة مع المجردة مرفوع

بالفاعلية أو مجرور الاضافة أو منصوب على التمييز ان كان نكرة وعلى التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وكذلك هو مع المصاحبة للالف واللام الا ان عملها الجر مشروط بكون المعمول مصاحباً للالف واللام أو مضافا الى المصاحبة لهما وذلك نحو رأيت جميلا وجه وجميلا وجهه وجميلا الوجه وجميلا وجهاً وجميلا وجهه وجميلا الوجه وجميل وجه وجميل وجهه وجميل الوجه ورأيت الرجل الجميل وجه والجميل وجهه والجميل الوجه والجميل وجهاً والجميل وجهه والجميل الوجه والجميل الوجه فهذه ستة عشر وجهاً وينضم اليها ما يكون المعمول فيه سبباً مضاف الي سببي ووجوهه أيضاً ستة عشر نحو رأيت رجلا حسناً وجه اب وحسناً وجه أب وحسن وجه اب وحسناً وجه ابيه وحسن وجه أبيه وحسن وجه ابيه وحسناً وجه الاب

المجارات وان المدة زائدة قوله (وعمل اسم الفاعل المعدى) الخ قال ابن هشام المراد بالعمل عمل النصب على طريق المفعول به واما عمل الرفع لو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما ان اسم الفاعل هكذا قال في النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبه بالمفعول معه اه ولا ادري لم قصر الشارح الاعتراض في قوله وسبق ما تعمل البيت على الظرف والمجرور كانه منهي عن عملها في هذه الاشياء اه وذكر في موضع آخر انها لا تعمل في المفعول المطلق وقوله المعدي أي الفعل المعدى لواحد وقوله لها اى ثابت لها وقوله علي الحد الذي قد حد اسيء كائناً علي ذلك الحد في انها ان كانت بال عملت مطلقاً ان كانت ال الداخلة عليها موصولة وعلي الاصح انها حرف تعريف فلا بد من الاعتماد والا فبشرط الاعتماد واما كونها بمعنى الحال فمن ضرورة وضعها للثبوت فلا يمكن اشتراطه فيها واعلم انه كان ينبغي تقديم هذا البيت على ما قبله أو تاخيره عما بعده ليكون الكلام علي ما فارقت فيه الصفة اسم الفاعل على الولاء ويزيد الناظم حسنا انه يتصل بقوله فارفع بها الخ وهو تفصيل للعمل قوله (وسبق ما تعمل فيه يجتنب) هذا أيضاً اشارة لامر اختصت به عن اسم الفاعل قال الشهاب في حواشي ابن الناظم وامتناع السبق ظاهر في المرفوع لانه فاعل والفاعل لا يتقدم وفي المجرور باضافة الصفة لان المضاف اليه لا يتقدم وكذا في المنصوب لانه فاعل من جهة المعنى وفارق زيداً في اعطيت زيداً درهما بان زيداً اصله الفاعلية بالنسبة الى بنية أخري وهي عطا يعطوا لا لهذه البنية اعني اعطيت ولانه اشبه شيء بالتمييز ولهذا اذا كان نكرة اعرب تمييزا والتمييز لا يتقدم علي العامل الا قليلا ولان عمل هذه الصفة بمشابهة اسم الفاعل فلا تقوي ان تلحق بالمشبهة به اه والاظهر ان يخص المعمول هنا بالمنصوب لانه الذي تفارق فيه الصفة اسم الفاعل اما المرفوع والمجرور فلا يتقدم فيهما كما لا يخفي قوله (وكونه ذا سببية وجب)

هذا أيضاً اشارة لامر اختصت به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل قال الرضي وليس اطلاقهم هذا القول بوجه بل تعمل في غير السببي اذا كان في معمول آخر لها ضمير صاحبها نحو رجل طيب في داره نومك وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام نحو احسن الزيدان وما قبيح الزيدون فانه لا صاحب لها هاهنا حتي تعمل في سببيه اه وأورد الشاطبي علي الناظم انه ان اراد لابد ان يكون سببيا مرفوعا كان أو منصوبا أو مجروراً اقتضي ان لا يجوز مررت برجل شريف زيد يخدمه وذكر امثلة أخري نحو أمثلة الرضي وان اراد غير المرفوع يسهل الخطب ويكون رأيه رأي ابن عصفور ثم رجح هذا بانه ظاهر كلام سيبويه (أقول) قد يرد عليه انه يخالف ما ذكروه في توجيه صور عمل الصفة وتقسيمها الى قبيح وضعيف وحسن فانه يدل اشتراط كون المعمول سببيا مطلقا للحسن الا ان يقال ذلك مفروض في غير ما ذكره الرضي والشاطبي تامل وأورد عليه ما اذا كان المعمول ضميراً نحو بالرجل الحسن الوجه الجميل فانه يجوز عند الناظم في هذا الضمير النصب والجر ولم يجعله سببيا بل قسيما له ثم اجاب بأن مدلول الضمير سببي اه واعلم ان الناظم قيد في التسهيل عملها في الضمير النصب بكونه متصلا فاقتضى انها لا تعمل في منفصل نصباً لا تقول هو حسن اياه يعني الوجه مثلا اذا كان قد مضى ذكره واما عملها في المنفصل رفعا فقد جاء كقوله * حسن الوجه طلقه انت في السلم * وفي الحرب كالح مكفهر * وقد ذكرنا في حاشية الفاكهي في هذه المسئلة ما ينبغي الوقوف عليه وبقي مما اختصت به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل أمور وصلها في المغني الي احد عشر وزاد غيره على ذلك فما اختصت به انها لا تفصل من معمولها فيمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت أو نصبت اه وقال أبو حيان ذكر صاحب البسيط انه يجوز الفصل بينها وبين معمولها مرفوعا ومنصوبا كقوله تعالي مفتحة لهم الابواب اه وكانه جعل مفتحة صفة مشبهة بناء على ان اسم الفاعل اذا أريد به الثبوت منها ومنها ان معمولها

وحسناً وجه الاب وحسن وجه الاب وانا ني الحسن وجه أب والحسن وجه أب والحسن وجه ابيه والحسن وجه ابيه والحسن وجه الاب والحسن وجه الاب والحسن وجه الاب (كالحزن بابا والعقور كلبا * ومثل انيابا باثر شنبا) (والطيبون انصب به معاقدا * وسيء زى رووه شاهدا)

(وهكذا اني من نعاتها * كوم الذري وادقة سراتها)

(والنصب في الشعر الرقاب وارد * على الجميل الوجه فيه شاهد)

(والرفع والنصب حكوا والجرا * في قول من قال أحب الظهرا)

(ونحو زيد شتن كفه ابا * في النثر سيبويه ان يرتكبا)

(وابن يزيد مطلقا ابي ومن * رآ الجواز مطلقا فما وهن)

(ونحو جم فضله والفضل أو * فضل ضعيف ونظيره رأوا)

(ببهمة منيت شهم قلب * منجد لاذي كهام ينبوا)

(وخفضهم اخفيت الكري بان *

أضيف الايقاظ له وجه حسن)
(والرفع والنصب اجز في الاخفيه
وشبهه تصب بغير تخطيه)
أنشد سيبويه رحمه الله لرؤبة
الحزن بابا والعقور كلبا
وهو نظير قولنا الجميل وجها
وأنشد أيضا* هيفاء مقبلة عجزاء
مدبرة* مخطوطة جدبت شنباء
انيابا* وهو نظير قولنا جميل
وجها واليه اشرت بقولي ومثل
انيابا بأرشنبا وأنشد سيبويه
أيضا* لا يبعدن قومي الذين هم*
سم العداة وآفة الجزر* النازلين
لكل معترك* والطيبون
معاقد الازر* وهو نظير قولنا
الحسن وجه الاب واليه اشرت
بقولي والطيبون انصب به معاقدا
وأنشد أيضا لمروان بن شاس
الكني الي قومي السلام رسالة
بثاية ما كانوا ضعافا ولا عزلا*
ولا سئ زي اذا ما تلبسوا* الى
حاجة يوما مخيسة بزلا* واليه
اشرت بقولي وسئ زري رواه
شاهداً وهو نظير قولنا جميل

لا يتبع بالصفة فان لم يسمع نحو الحسن الوجه الجميل قاله الزجاج ومتأخروا
المغاربة قال في المغني ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى
اه وقد يقال هذا شاذ فلا يرد نقضا واما الجواب بان اليمنى خبر مبتدا محذوف
أي هي اليمنى والجملة مستانفة استينافا بيانيا أو التقدير اعنى اليمنى ففيه
نظر لان النعت لا يقطع الا اذا علم المنعوت بدونه ولم يكن مفتقرا اليه
كما ياتي في النعت هذا وعلل بعضهم المنع بان معمولها يحال ابداً على الاول
فاشبه الضمير لانه قد علم انك لا تعنى من الوجه الا وجه زيد في نحو
مررت بزيد الحسن الوجه قاله عبد المنعم تلميذ ابن برى وقال ابن
النحاس لما كانت الصفة في الحقيقة الوجه وان أسندت الي زيد كان
الوجه مبينا بها فلم يحتج الي تبيين فقال له أبو حيان قد تكون الصفة
لغير تبيين فقال اصل الصفة ان تاتى لذلك وقال بعضهم في علة ذلك أنها
ضعيفة في العمل فلم تقو ان تعمل في الموصوف والصفة جميعاً وردبانها تعمل
في المؤكد والتاكيد واجيب بالفرق بانهما شئ واحد في المعني لان التاكيد
لم يدل على معني زائد في المؤكد بخلاف الصفة قال ابن هشام ومنها انه لا يجوز
الحسنا وجها ولا الحسنوا اوجها بحذف النون مع النصب للتقصير وذلك
فيما زعم بعض المغاربة وقال من اجاز ذلك فهو مخطئ لانه لا سماع بذلك ولا
قياس يقتضيه لان المسموع لذلك في اسم الفاعل انما هو الطول بالموصول
والصلة وأل هنا ليست موصولة لان الموصول هنا لا يكون في تاويل
الفعل لان الفعل لا يشبه وظاهر كلام س جواز ذلك قوله (ولا تجر بها
مع أل سمى من ال خلا) قال الشارح افهم ان الصفة المصاحبة للالف واللام
لا تجوز اضافتها الى السببي الخالى من التعريف بالالف واللام ومن الاضافة
الى المعرف فيهما وادرج فيه اربع صور ذكرها قال الشهاب محله في الصفة
المفردة اذ المثناة والمجموعة تجوز اضافتها الي ما ذكر لحصول الفائدة من
التخفيف بحذف النون اه وفي الرضى بعد ان وجه الامتناع في الصور

الاربع مانصه وأما في المثني والمجموع نحو الحسنا وجهها والحسنو اوجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند س لكن علي قبح كما في حسن وجهه علي مايجيء من الخلاف اه واعلم أن ابن الحاجب وشراحه اطلقوا امتناع الحسن وجهه اووجه غلامه ولم ينظروا الى امكان ان الاصل بالرجل الحسن وجهه اووجه غلامه فيكون المضاف فيهما مضافا لضمير أل اولمضاف لضمير ال اذلا يتعين ان يكون الاصل بزيد الحسن وجهه مثلا وقد نص في التسهيل علي جواز مررت بالرجل الحسن وجهه لكن قال الدماميني هذا التركيب مما يتوقف في صحته فان الذي منع من جواز زيد الحسن وجهه أن الاضافة لاتخلص من قبح يلزم ولولم يضف وهذا المعني موجود في قولك مررت بالرجل الحسن وجهه اذا العود الى مافيه أل لايمنع من كون الضمير رابطا اذا رفعت اه ومشي في التوضيح في اول باب الاضافة على ما في التسهيل واستشهد بقوله الودانت المستحقة صفوه مني قوله (ومالم يخل فهو بالجواز وسما) هو وان وسم بالجواز فمنه ضعيف ومنه قبيح ومنه حسن وحسن ان يميز ذلك وقد اهمله الناظم والمسائل القبيحة ضابطها ان ترفع الصفة مطلقا النكرة وتحت هذا اربع صور وحسن وجه وجه الحسن كذلك قال ابن هشام وفي ذلك عندي دليل على بطلان قول البصريين أن ال في الحسن الوجه ليست عوضا من الاضافة للضمير لانه لوكان مثل ماذكرنا في تقدير الضمير لساواه في القبح واللازم منتف اه وبه يعلم صحة قول الشارح أن هذه الصور مع قبحها جائزة في الاستعمال لقيام السببية في المعني مقام وجودها في اللفظ لان المراد في الحسن وجه الحسن وجه له اه وسقط قول الشهاب يشكل عليه أنه عد في امثلة الحسن الآتية نحو الحسن الوجه مع انتفاء السببية في اللفظ فيها الا ان يلاحظ في وجه القبح مع انتفاء السببية في اللفظ الاستغناء عن هذا الوجه بوجه النصب لانه لايجوز فيه (فان قيل) يرد على ذلك أن الرفع في نحو الحسن الوجه يستغنى

وجه واشرت بقولي وهكذا
اني من نعتها الى قول الراجز
* انعتها اني من نعتها كوم *
الذري وادقة سراتها * وهو نظير
قولنا جميل وجه بالنصب واشرت
بقولي والنصب في الشعر الرقاب
وارد الي قول الشاعر * فما قومي
بثعلبة بن سعد، ولا بفزارة الشعر
الرقابا وهو نظير قولنا الجميل
الوجه بالنصب وأشرت بقولي
بأجب الظهر الى قول النابغة
وناخذ بعده بذناب عيش *
أجب الظهر ليس له سنام
يروي أجب الظهر بالرفع وهو
نظير قولنا جميل الوجه ويروي
أجب الظهر بالنصب وهو نظير
قولنا اجميل الوجه ويروي
اجب الظهر على الاضافة وهو
نظير قولنا جميل الوجه ومثل
أجب الظهر في احتمال ثلاثة اوجه
قول الراجز ومنهل اعور
احدي العينين * بصير الاخري
وأصم الاذنين واشرت بقولي
ونحو زيد شتن كفه ابا في النثر

سيبويه ان يرتكبا الي نحو قولنا
وحسن وجهه وهو قول الشماخ
امن دمتين عرج الركب فيهما*
لجعل الرخامى قد عفا طلالها
أقامت على ربعيهما جارتا صفا*
كميت الاعالي جونة مصطلاهما
جونة مصطلاهما عند سيبويه
مخصوص بالشعر وهو عند ابي
العباس المبرد ممنوع فى الشعر
وغيره وتأول بيت السماخ على ان
هما من قوله مصطلاهما عائد علي
الاعالي لانها مثناة في المعني وهو
عند الكوفيين جائز في الكلام
كله وهو الصحيح لان مثله قد
ورد في الحديث كقوله في
حديث ام زرع صفر وشاحها
وفي حديث الدجال اعور عينه
اليمني وفي صفة النبي صلي الله
عليه وسلم شتن اصابعه ومع
جوازه ففيه ضعف ومثله في
الضعف ما كان مثل قولنا هو جم
فضله وجم الفضل بالنصب
وشاهد الاول وادقة سراتها
وشاهد الثاني اجب الظهر

عنه أيضاً بوجه الجر (قلت) قد يجاب بانه مفرع عن النصب الذي فيه
التجوز فلم يستغن بوجه سالم من التكلف فليتأمل اه ووجه سقوطه أن
في نحو الحسن الوجه سببية في اللفظ وهو ال القائمة مقام الضمير اه لكن
يرد أن الشارح والموضح صرحا في اول باب الاضافة بثبوت القبح فى الرفع
والنصب في الحسن الوجه الا ان يريد بذلك القبح غير ما هنا والاقرب
أن ذلك مبني على قول البصريين أن ال ليست عوضاً عن الاضافة الى
الضمير وما هنا على خلافه فتدبر ودليل حسن وجه قوله * ببهمه منيت
شهم قلب * وقوله * بثوب ودينار وشاة ودرهم * فهل انت مرفوع بما
هاهنا راس * والبواقي القياس والمسائل الضعيفة ستة وضابطها ان تنصب
الصفة المنكرة المعرفة مطلقاً او تخفض صاحب الضمير او صاحب صاحبه
فالاولى نحو حسن الوجه ودليلها اجب الظهر والثانية حسن وجه الاب ودليلها
القياس والثالثة حسن وجهه ودليلها قوله * ابعتها اني من بعاتها * كوم الذرا
وارقة سراتها * والرابعة حسن وجه ابيه ودليلها القياس والخامسة حسن
وجهه ودليلها * امن دمنتين عرس الركب فيهما * بختل الرخاى قد عفا طلالها
اقامت على ربعيهما جارتا صفا * كميتا الاعالى جونتا مصطلاهما * ولا تختص
بالشعر خلافا لس بدليل صغر وشاحها وشثن اصابعه والسادسة حسن
وجه ابيه ودليلها القياس وقد كملت على النظم هنا بابيات اشرت فيها الى
هذه الصور لا باس بذكرها وان لم تستحق أن تنظم في سلك الخلاصة وهي
* ورفعها ولو بأل ما جردا * منها كذا الضمير قبحه بدا * وهكذا رفع الذي
اضيف * الي مجرد وعي الضعيف * ان جردت ونصبت معرفا * وما اضيف
للذي تعرفا * كذا مضاف لضمير الذ وصف * او الذي الى ضميره تضف *
وهكذا جر الاخيرين وما * عدا الجميع حسنه قد علما * ووجه الضعف أن في
صور النصب اجراء وصف القاصر مجري وصف المتعدي واورد عليه ان هذا
موجود فيما اذا كانت الصفة معرفة فلم خصوه بما اذا كانت نكرة وعدوا

في قسم الحسن نحو الحسن الوجه الا أن يقال انضم الي الاجراء المذكور هنا نقل تنوين الصفة مع امكان دفعه بالاضافة اويفرق بان في الصفة المعرفة اعتماداً على أل وان كانت معرفة لا موصولة فروعي ذلك القول لكنه ينافي قول المصنف في باب الاضافة ان في الحسن الوجه قبحاً رفعت اونصبت وان الجر تخلصا منهما ثم لايخفي ان كون أل موصولة لادخل لها في عمل النصب مع قصور العامل وفي صورتي الجر شبه اضافة الشيء الى نفسه واورد عليه أنه يشاركهما في ذلك ماعدوه في امثلة الحسن من حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه في ان الاضافة في ذلك تشبه اضافة الشيء الى نفسه فلم عدوا هذين من الضعيف وتلك من الحسن فان فرق بأنه لوحظ في هذين امكان العدول الى الرفع الذى لامحذور فيه لوجود الرابط في اللفظ بخلاف تلك فان الرفع فيه الخلو من الرابط ورد ان المثال الاخير منها يمكن فيه العدول الى النصب من غير محذور على أن الخلو من الرابط مبنى على ان أل ليست عوضاً عن الاضافة للضمير قال الشاطبي وضابطها كما قال الجزولى كل مسئلة تكرر فيها الضمير اولم يذكر البتة فهي قبيحة وماذكر فيها الضمير ولم يتكرر فهى حسنة قال وخالف المصنف الجمهور فذهب الي ان النصب فى الحسن وجهه وحسن وجهه لا يختص بالشعر وان ادي الى تكرار الضمير لقراءة السلف فانه آثم قلبه بالنصب وقال لنا شيخنا أبو القاسم الحسنى أن من عادة ابن مالك التأدب مع القرآن فيقيس ماجاء فيه وان لم يجزه غيره على الاطلاق *(تنبيهان)* (الاول) قال ابن غازى فى عبارة المصنف بعض تطويل فلوقال بعد قوله مضافاً اومجرداً ولاتجر مع ال الا بشرط قد خلا؟ بنقل همزة أل لعين مشيراً لقوله فيما تقدم ووصل أل بذى المضاف مغتفر الخ لاغنى نصاً ومفهوماً عما بعده (الثاني) قال ابن هشام مسئلة قال صاحب الجمل الحادي عشر مررت برجل حسن وجهه اجازه س وحده وخالفه جميع الناس من البصريين والكوفيين لان

بالنصب واضعف منهما ومن الذى قبلهما مارفع نكرة مجردة نحوقولنا جميل وجه وقد ظفرت بشاهد له غريب وهو قول الراجز *بهمة منيت شهم قلب *منجد لاذي كهام ينبو* فقلب مرتفع بشهم كارتفاع وجه بجميل والاصل وجهه وقلبه فحذف الضمير للعلم به واشرت بقولي وخفضهم الخفية الكري بان اضيف الايقاظ له وجه حسن الي قول الشاعر *لقدعلم الايقاظ اخفيت الكرا *ترجحها من حالك واكتحالها* ويجوز في اخفية الكرا الجر بالاضافة والرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول به وهو نظير قولنا الحسن وجه الاب بالاوجه الثلاثة (واعدد من الباب اسم مفعول الذي *عدو الواحد كمفعول غذي) (نحو المصون عرضه والمتقى *رايا ومشهور صلاح وتقى) لما كان اسم

المفعول مشاركا للصفة المشبهة في اطراد الاضافة الي ما هو مرفوع فى المعني شاركها في وجوه العمل المتقدم ذكره لكن بشرط بنائه من فعل متعد الى واحد لانه يجري مجرى فعله المردود الى صيغة مالم يسم فاعله وذلك الفعل لا يقصر عن التعدى الى مفعول الا اذا كان قبل رده الى صيغة مالم يسم فاعله متعديا الي واحد فكذلك اسم مفعوله فيكون اسم المفعول من فعل متعد في الاصل الي واحد تم شبهه بالصفة المشبهة فيجرا مجراها نحو قولك زيد مصون عرضه ومنتق رايا ومشهور صلاح كما يقال زيد جميل وجهه وكثير براوبين صلاح والتنظير بسائر المسائل هين وتوجيهها بين فلم اقصد لاحصائها والاطالة باستقصائها

(وضمن الجامد معني الوصف * فاستعمل استعماله بضعف) (كانت غربال

فيه اضافة الشئ الي نفسه والامر كما قالوا قال ابن السيد هذا كلام قد جمع الكذب والخطأ لان س لم يجز المسئلة بل قال مانصه قد جاء فى الشعر حسنة وجهها شبهوه بحسنة الوجه وهو رديء وأنشد للشماخ أمن دمنتين البيتين فذكر انه انما جاء في الشعر وأنه رديء فكيف يقال انه أجازه وقوله ان الجميع خالفوه كذب ايضاً بل اكثر أصحابه يوافقه وحكى الكوفيون مررت برجل حسن وجهه وأنشدوا وادقة سراتها واذا كان هذا الوجه مستعملا لم يلزم من قولنا مررت برجل حسن وجهه اضافة الشئ الي نفسه لان الوجه اذا جاز نصبه مع اضافته الى ضمير الرجل صار بمنزلة مررت برجل ضارب غلامه فكيف فى حسن ضمير يرجع الي رجل كما في ضارب فيقال ح مررت برجل ضارب غلامه ويكون في ضارب ضمير في حال الخفض كما كان فى حال النصب علي قياس ضارب غلامه وضارب غلامه فلا تقبح المسئلة على هذا التاويل من جهة اضافة الشئ الي نفسه وانما تقبح وتستحيل من جهة اجتماع الشئ ونقيضه لان اضافة الوجه الى ضمير الرجل توجب ان يكون الحسن الوجه غير منقول عنه الى الرجل حتي لا يلزم اضافة الشئ الي نفسه والاضمار في حسن يوجب ان يكون منقولا الى الرجل فيصير الحسن منقولا غير منقول في حالة واحدة وكذلك الضمير المثنى في جونتا يوجب ان يكون الجونة منقولة عن المصطلى الى ضمير الجاريتين واضافة المصطلي الى ضمير الجاريتين يوجب ان تكون الجونة غير منقولة وهو تناقض ولهذا قال س انه رديء ولم يستحل عنده من جهة اضافة الشئ الي نفسه كما استحال عند غيره ولهذا مثل بحسنة وجهها لا بحسن وجهه لتبين بتانيث الصفه ان فيها ضميراً يرجع الى الموصوف واما الذين زعموا ان القبح من تلك الجهة فانهم اعتقدوا ان الوجه لا ينصب اذا كان مضافا الي ضمير الموصوف بل يرفع فالحسن على هذا الوجه فاذا اضيف الوصف الي مرفوعه لزم ذلك قطعاً والذي رفع هذا الاشكال رواية الكوفيين

النصب

النصب وكان المبرد ومن وافقه يقولون في شعر الشماخ ان الضمير المثنى للاعالي لا للجارتين لان الاعالي انما جمع اتساعا وانما هو في الحقيقة الاعاليان لان الجونتين لا يكون لهما اعال وانما هو بمنزلة عظيم المناكب قال ابن درستويه وهذا التخريج اردى من الوجه الذي أنكره علي س لانه جعل ضمير اثنين عائد على جماعة وانه اضاف الجونتين الى مضاف الى ضمير الجارتين وانما الجونتان صفة للجارتين وكان يجب ان يرجع الضمير للجارتين فلا بد له ان يزعم انه حمله علي المعنى لان الاعالي في المعني من سبب الجارتين اذا كانت ال فيهما عوضاً عن ضمير الجارتين

التعجب

قد يكون لذكر هذا الباب الى جانب الصفة المشبهة وجه وهو انه اختلف فى منصوب التعجب فقيل منصوب على التشبيه بالمفعول به وافعل صفة مشبهة وقيل منصوب على المفعولية وافعل فعل قوله (بافعل انطق) الخ أورد الشاطبي عليه أمرين أحدهما انه حصر صيغ التعجب في صيغتين اذ قدم المجرور في قوله بافعل انطق والتقديم في مثل هذا يشعر بالحصر والحصر باطل فان في كلام العرب صيغا كثيرة للتعجب وساقها منها قضو الرجل والثاني ان هذا التعريف الذي اتي به بيانا لكيفية معنى التعجب وقع فيه الابهام من جهات منها انه لم يبين ان ما استفهام أو غيره حرف أو اسم ولا ان الفعل اسم أو فعل ولا ان الواقع بعد افعل وافعل هو المتعجب منه أو غيره ثم أجاب عن الاول بما حاصله ان الصيغ المذكورة غير قياسية بالنسبة للتعجب والتعجب في أكثرها ليس بالصيغة والبنية والموضع الاصلي وانما هو فى الاكثر مفهوم من نحو الكلام وبساط التخاطب فلم تعتبر الافعل كقضو فانه اطرد وذكره الناظم بعد فلم يهمله أقول لكنه لم يذكره الا باعتبار انشاء المدح أو الذم دون التعجب قاله ابن غازي وعن الثاني بما حاصله ان في كلامه اشارة الى بيان ما يضطر اليه وما لا يضطر اليه لا حاجة لبيانه وبسط ذلك

الاهاب وكذا * فراشه الحلم فراع الماخذا) من تضمن الجامد معني المشتق واعطائه حكم الصفة المشبهة قول الشاعر * فراشه الحلم فرعون العذاب * وان يطلب نداه فكلبي دونه كلب * وقال الاخر * فلولا الله والمهر المفدي * لرحت وانت غربال الاهاب * فضمن فراشه الحلم معني طائش وفرعون معني اليم وغربال معنى مثقف فاجريت مجراها في الاضافه الى ماهو فاعل فى المعني ولو رفع بها او نصب لم يمتنع

باب التعجب

(بافعل انطق بعد ما تعجبا * أو جيء بافعل قبل مجرور ببا)

(وتلو افعل انصبنه كما * اوفي خليلينا واصدق بهما)

(وماهنا ارفع بابتداء والخبر * افعل رافعا ضميراً استتر)

(وكالذي افعل ما افعل فى * رأيي وهابه سعيد اقتفي)

(والصيغتين انسب الي الفعليه

وبرئن افعل من الامريه) (بل هو في القول الاصح خبر * وما يليه فاعلا يقدر) (وحذف ذي البا لا تجز وربما * تزال مع مجرورها ان علما) (وربما استغني بعد أفعلا، للعلم عن منصوبه فاختزلا) (وفعلى التعجب الزم فيهما * منع تصرف لزوماً حتما) للتعجب الفاظ كثيرة لا يبوب لها كلها انت وواهى لليلي ثم واهاواها وكقول النبي صلي الله عليه وسلم لابى هريرة رضي الله عنه سبحان الله ان المومن لاينجس والمبوب له من الفاظه افعل وافعل به وهما فعلان غير متصرفين اما افعل فلا خلاف في فعليته لانه على صيغة لم يوضع عليها الا فعل ولان العرب قد تؤكده بالنون الخفيفة كقول الشاعر ومستبدل من بعد غضبي صريمة * فاحر به بطول قفل وأحريا والمؤكد بالنون لايكون الا فعلا واما افعل فمختلف في فعليته عند الكوفيين ومجمع على فعليته عند البصريين وهو الصحيح للزوم اتصال نون الوقاية به عاملا في ياء المتكلم نحو ما أفقرني الى عفو الله ولا يكون كذلك الا فعل والمتعجب منه منصوب بافعل علي المفعولية ماض ان وقع بعدها ومجرور بباء لازمة ان وقع بعد افعل وموضعه رفع على الفاعلية لان افعل مسند اليه وليس بامر

وبين ان فعلية الفعلين مستفادة من قوله وفي كلا الفعلين قال الشهاب والحصر الذي ادعاه ممنوع لان التقديم للاهتمام ولو سلم فانما يشعر بحصر ماينطق به بعد ما في أفعل وهذا صحيح وماذكره المصنف فليس تعريفاً ولو سلم فالابهام في الجهات التي ذكرها لا يقدح في المقصود من معرفة الصيغة التي تحتمل التعجب علي ان اعتراضه الاول يرده من أصله قول الرضي فعل التعجب في اصطلاح النحاة هو مايكون على صيغة أفعل وافعل به دالا على المذكور وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمي عندهم فعل التعجب اه أقول عموم كلام الرضى مشكل بالنسبة لفعل كقضو فتأمل واعلم ان مافي ما أحسن زيداً اسم بدليل عود الضمير من أحسن عليها وان أحسن فعل ماض ففتحته فتحة بناء وقيل اسم ففتحه اعراب كما في التوضيح وفي الرضى خلافه فانه قال واعتذروا لفتح آخره بكونه متضمناً لمعنى التعجب الذي كان حقيقاً بان يوضع له حرف كما مر في بناء اسم الاشارة فبني لتضمنه معني الحرف وبنى على الفتح لكونه اخف وهمزة افعل لتعدية ما كان لازما بالاصالة كاحسن أو بالنقل الى فعل كاضرب علي ماذهب اليه البصريون وذهب الكوفيون الى ان الفعل في نحو اضرب باق علي تعديته لم ينقل واللام في قولنا ما اضرب زيد العمر للتقوية لضعف العامل باستعماله في التعجب واستدلال بعضهم على انها ليست للتعدية بمجامعتها لباء التعدية في اكرم به ممنوع لان الباء زائدة في الفاعل لا للتعدية والمعني شئ عظيم احسن زيداً أي جعله حسناً قال ابن الحاجب وهذه التقديرات كلها باعتبار الاصل قبل نقلها الى التعجب لا على انها الان بهذا المعنى وانما معناها الان الانشاء كما تقول في بعت فعل

ولا المجرور منصوب المحل خلافاً للكوفيين لانه لو كان امراً لاختلف باختلاف المخاطب اذ ليس في كلام العرب فعل امر يكون مع المؤنث والمثني والمجموع على حاله اذا اسند الى الواحد المذكور وانما

ماض وفاعل يعني في الاصل وان كنت مريداً به معنى الانشاء فكذلك هنا وقال الرضى وقد ذكر أن ما نكرة غير موصوفة بالجملة بعدها بل تامة وذلك أن التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسبه معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيداً شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيداً حسناً ثم نقل انشاء التعجب وامحي عنه معنى الجهل فجاز استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء سواء كان مجعولا وله سبب ام لا اه وذكر ابن الانباري في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف مسئلة ذهب الكوفيون الى أن الفعل في التعجب نحو ما احسن زيداً اسم والبصريون الى انه فعل واليه ذهب الكسائي أما الكوفيون فاحتجوا وذكر اموراً ثم قال ومنهم من قال الذي يدل أنه ليس بفعل قولهم ما اعظم الله ولو كان التقدير فيه ما زعموا لوجب ان يكون التقدير شيء اعظم الله والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل وقال الشاعر *ما اقدر الله ان يدنى على شحط *من داره الحزن ممن داره الصول *ولو كان الامر كما زعموا لوجب ان يكون التقدير فيه شيء اقدر الله والله تعالى قادر لا بجعل جاعل وأما البصريون فاحتجوا ثم قال وأما الجواب عن كلمات الكوفيين فقولهم فيما اعظم الله قلنا معناه شيء اعظم أي وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما ولذلك الشيء ثلاثة معان، أحدها ان نعني بالشيء من معظمه من عباده . والثاني ان نعني بالشيء ما يدل على عظمة الله وقدرته من مصنوعاته ، والثالث ان نعني به نفسه وأنه اعظم لنفسه لا لشيء جعله عظيما فرقا بينه وبين

يكون كذلك اسم فعل ولا خلاف في امتناع كون افعل اسم فعل فوجب الا يكون امراً فاذا التفت امريته تعينت خبريته ووجب الحكم على ما يليه بالفاعلية وان كان مجروراً بالباء كما كان فاعلا المجرور بالباء بعد كفى لكن الباء بعد كفى قد تحذف ويرتفع الاسم كما قال * كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا * وروي الكسائي مررت بأبيات جادهن ابيات وجدن ابياتا فحذف الباء وجاء بضمير الرفع ولا تحذف الباء بعد افعل الامع مجرورها بشرط كون افعل مسبوقا بشيء اخر معه الفاعل المذكور كقوله تعالى اسمع بهم وابصر يوم يأتوننا وقد يحذف مع الباء ومجرورها بعد افعل مفرداً كقول الشاعر *فذاك ان يلق المنية يلقها * حميداً وان يستغن يوما فاجدر * أي فاجدر به وقد يحذف أيضا منصوب افعل للعلم به كقول الشاعر جزى الله عنا بختريا ورهطه بني *عبد عمرو ما اعف وامجدا وكل واحد من فعلي التعجب ممنوع من التصرف

مسلوك به سبيل واحدة ليكون بذلك ادل على ما يراد به وما المستعملة قبل افعل اسم لعود فاعل افعل اليها وهي في موضع رفع بالابتداء نكرة عند ﴿٤٧٨﴾ سيبويه وما بعدها خبر موصولة عند الاخفش والخبر محذوف

ملتزم الحذف كالتزام الحذف بعد لولا لان مالا تكون عنده تامة الاشرطية أو استفهامية او موصوفة ولان النكرة المحضة لا يبتدا بها غير معتمدة قال وجعل المبتدا في التعجب معرفة لا يخل بالابهام اللازم للتعجب لان التزام حذف الخبر كاف في الابهام فيقال له الخبر المدعا حذفه امعلوم أم مجهول فان كان معلوما فلا ابهام وان كان مجهولا فحذف المجهول لا يجوز وادعاء حصر ما التامة في الاستفهام والشرط باطل لقولهم غسلته غسلا نعما فاهذه اما زائدة فزيادتها باطلة لان ذلك يخلي نعم من فاعل ظاهر أو مضمر فوجب كونها تامة فكذا ما التعجبية (وصغها من ذي ثلاث صرفا * قابل فضل تم غير ذي انتفا) (وغير ذي وصف يضاهي افعلا * وغير سالك سبيل فعلا) (وان ترد تعجبا بغير ما * صار جاز الشروط فالتزم ما التزما) (من ذكر اشدد واشد بعدما * او ما يؤدي ايهما) (وبعد مصدر المعوق

غيره وقيل يحتمل ان يكون قولنا شيء اعظم الله بمنزلة الاخبار أنه عظيم لا شيء جعله عظيم لاستحالته وأما قول الشاعر ما اقدر الله فانه وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة في وصف الله تعالى بالقدرة كقوله تعالى فليمدد له اه وفيه تصريح بصحة التعجب من صفات الله تعالى ولكنه هل يبقى اللفظ على حقيقته ويحمل على الاوجه الثلاثة التي ذكرها او يجعل مجازا عن الاخبار قال الامام السبكي والاصح أنه باق على معناه واستدل للتعجب من صفات الله تعالى بقوله تعالى أبصر به وأسمع أي ما ابصره وما اسمعه والضمير يعود على الله وبه ورد ما احلمك عمن عصاك واقربك ممن دعاك واعطفك علي من سألك * (تنبيه) * قال ابن هشام من النهاية للضمير في احسن احكام منها انه لا يجوز اتباعه ولا تثنيته ولا جمعه قلت ولا حمله علي معني ما هو عائد عليه وللمفعول احكام مخالفة أيضا لاصل المفاعيل منها أنه لا يحذف الا لدليل وأنه لا يتقدم على عامله ولا يحال بينهما قيل حتى ولا بالظرف وأنه لا يكون الا معرفة او نكرة مختصة بخلاف غيره يقال ضربت رجلا ولا يجوز ما احسن رجلا وفي النهاية أجاز ابن السراج ما احسن زيدا ورجلا معه لانه قد تخصص بالصفة ويجب علي هذا ان يجوز ما احسن رجلا مع زيد لانه ليس كل احد يعرف بهذا ولا ما احسن زيدا ورجلا ولا ما احسن رجلا وزيدا لانك قد جمعت بين ما يتعجب منه وما لا يتعجب منه اه وسيأتي الكلام علي الفصل قوله (او جيء بافعل قبل مجرورها) قال في التوضيح وأجمعوا علي فعيلة افعل ثم قال البصريون لفظه الامر ومعناه الخبر وهو في الاصل فعل ماض على صيغة افعل بمعني

ينتصب * وبعد افعل جره بالباتصب) (كما اشد عجبه واشدد * بعجبه وباغترار المفسد) (ونادر مخالف لما ذكر * كصوغ ما اخصره من اختصر) (وفعل غير فاعل ﴿٤٧٩﴾ ان لم يضر * بناء ذى تعجب منه

صارذا كذا ثم غيرت الصيغة الى الامر فقبح اسناد صيغة الامر الى الاسم الظاهر فزيدت الباء فى الفاعل ليصير على صورة المفعول اه المقصود منه وقوله لفظ الامر قال شيخنا العلامة احمد الغنيمي رحمه الله فيما كتبه بهامش شرح التوضيح وح فينبغى ان يكون مبنياً على السكون ان كان صحيح الاخر وعلي حذف الاخر ان كان معتله فليحرر مما كتبناه عن المشايخ في غير هذا المحل وأما كونه مبنياً علي فتحة مقدرة نظراً الى الاصل من كونه ماضياً فالظاهر الان لا فليحرر وكتب علي شرح القطر للفاكهى هو فعل ماض جئ به على صورة الامر وعليه فالظاهر انه مبنى على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها مجيئه على صورة وقوله ومعناه الخبر قال شيخنا الدنوشري رحمه الله فيه نظر فان معني الصيغة مع مابعدها التعجب والتعجب من قبيل الانشاء فكيف يحكم على ذلك بانه خبر اه وقد يقال اراد بالخبر ماقابل الطلب لا حقيقته تدبر قوله (استبح) اشعار بان المتعجب منه لم يكن حقه ان يحذف وذلك ان جملة التعجب من اجله سيقت كالاسم الواقع بعد الا في قصد الحصر قوله (ان كان عند الحذف معناه يضح) يقال وضح الامر بالضاد المعجمة ثم بالحاء المهملة وضوحا وأوضح ثلاثيا ورباعياً ظهر والوجه حسن قال الشهاب قد يقتضى انه لا يكفى مطلق فهمه بل لا بد من الوضوح وهو قدر زائد على مطلق الفهم وهذا ظاهر كلام ابن المصنف وهو المناسب لمعني التعجب لكن قضية تعبير غيره كتعبير التوضيح بقوله ان دل دليل خلافه اه واعلم انه اقتضي كلامهم انه لا فرق في منع الحذف بين ان يفيد الكلام بغير المفعول مما تحصل به الفائدة من ظرف أو غيره أولا ومقتضي

اغتفر) (كذاك ذو افعل وصفاً مركبا * جهل كمثل اعوج وارعنا) (ولا شذوذ عند سيبويه * في نحو ما اعطي وقس عليه) (وسبق فعلية ذى تعجب شرط والمشذوذ غيره انسب) (كمثل ما ادرعها واقمن * به اي احقق فبحق اعلن) (ومثل اقمن في شذوذ اعس به * كذاك ما اعسي فنبه وانتبه) الضمير في وصفهما عائد على فعلي التعجب من قولي وفعلي التعجب الزم فيهما منع تصرف والغرض الان بيان مايصاغ منه الفعلان المشار اليهما وذلك كل فعل ثلاثى متصرف تام قابل معناه للتفاضل غير مبنى للمفعول ولا منفى ولا مدلول على فاعله بأفعل فاحترز بثلاثي من غيره كدحرج وانطلق واقتدر واستخرج واحمر واحرنجم

واحترز بمتصرف من غيره كنعم وبيس واحترز بتام من الفعل الناقص كسكان وصار واحترز بقابل معناه للتفاضل من مات الانسان وفنى الشئ ونحوهما واحترز بغير مبني للمفعول من نحو ضرب زيد وشتم عمرو واحترز بلا

منفي من نحو ما عجبت أي ما انتفعت فانه لم يستعمل غير منفي والتعجب لا يكون الا مثبت واحترز بكونه لا يدل على فاعله بافعل من نحو عور ﴿٤٨٠﴾ ولمي ونحوهما فان الافعال التي احترز منها لا يبنى منها فعل

تعجب الاعلى سبيل الشذوذ أو لغرض مسوغ فاذا قصد التعجب من بعضها جيء باشد أو باشددأو بجار مجراهما واعطي مصدر الذى لم يصلح للتعجب بلفظه مايعطى المتعجب منه من نصب أوجر وذلك نحو قولك ما اشد محبه واشدد بمحبه وما اشد اغتراره واشدد باغتراره فعدله عن فعل التعجب وفعل الاغترار لانهما زائدان على الثلاثة وفي فعل التعجب مانع آخر لانه أعجب على بناء ما لم يسم فاعله والمعوق اسم مفعول من عيق بمعنى عوق والمراد به ما فيه مانع من الموانع المذكورة ثم نبهت بقولي ونادر الى آخر الكلام على ان ماصيغ منه احد الفعلين مع وجود احد الموانع المذكورة شاذ مقصور على السماع أو مجوز ذلك فيه لمسموع فمن الشاذ قولهم في المختصر ما اخصره والفعل المستعمل منه قبل التعجب اختصر وهو خماسي مبنى للمفعول ففيه مانعان ونبهت بقولى وفعل غير فاعل الى آخر الكلام

تعليل الشارح بالعراء عن الفائدة لو قلت ما احسنه خلافه *(تنبيه)* في الايضاح الشعري وقد أورد قول الله عز وجل اسمع بهم وابصر وأنشد قول اوس * تردد فيها ضوءها وشعاعها * فاحصن وارين لامرى ان يسر بلا * لا يجوز في احسن بزيد حذف الجار والمجرور من حيث لم يجز حذف الفاعل فاما الجواب عن الاية والبيت فان ناسا من أهل النظر اجازوا حذف الفاعل وذهب أبو الحسن الي ذلك في بعض الاشياء ومن لم يجز حذف الفاعل وهو قول س جعل في ابصر ضميرا كما كان فى قول أوس وانما لم يجمع كما تقول القوم كفوا اذا لم يلحق الجار فتقول القوم كفي بهم لان يقال يجوز ان يكون أضمر على لفظ المفرد فى الجميع لان هذا الفعل بمنزلة نعم وبيس فكما لم يلحقوا علامة الجمع هذين الفعلين كذلك لم يلحقوا هذا وجعل الفاعل على لفظ المفرد وان كان في المعنى جمعا وأيضا فانه يجوز ان يكون أجري مجرى افعل في قولهم ما احسن زيدا فكما لم يجمع الضمير في احسن كذلك لم يجمع في احسن واسمع من حيث اتفقا في المعني وايضا فان هذا الفعل قد جرى مجرى الاسم في تصحيحهم له الا ترا هم قالوا اقول به واطيب براح الشام صرفا فكما لم يظهروا علامة الفعل في اسم الفاعل كذلك لم يظهروا في هذا الفعل وان شئت قلت ان هذا المحذوف فى حكم الثابت لتقدم مايدل عليه كما قال ونار توقد بالليل نارا ولم يكن هذا في الحكم عطفا على عاملين لما ثبت من التقدير قال ابن هشام تلخص من كلامه انه قال ذلك نصا ولم يوخذ منه بالقياس على ما استقر من قاعدته واقتضي كلامه الجواب عما يورد من ثلاثة أوجه قوله (وفي كلا الفعلين) متعلق بلزم وكذا قدما

على أن فعل المفعول اذا لم يجهل معناه ببناء فعل التعجب منه جاز صوغ افعل وافعل من لفظه نحو ما ازهى زيداً وما اعناه بحاجتك واصلهما زهي وعني فصيغ منهما فعل ﴿٤٨١﴾ التعجب لان المراد لا يجهل بخلاف

قدما لانه نصب على الظرفية وبحكم والحكم هو تضمنهما معنى التعجب قال الشاطبي فالحكم بعدم التصرف مسبب عن حكم آخر وهو اجراؤهم أيها العرب له مجرى الامثال (فان قلت) هلا نص على انهم التزموا في افعل التوحيد كما قال في باب المدح حين ذكر حبذا لا تعدل بذا (قلت) لانهم نصوا على ان المجرور فاعل فعلم ان الفعل خال من الضمير قوله (وصغهما من ذي ثلاث) أي من فعل ذي ثلاث فلا يصاغان الا من الفعل الثلاثي لا من الاسم ولا من الفعل الغير الثلاثي واجاز س بناءهما من افعل قال ابن هشام مما يدل على ان بين افعل وبين الثلاثي تأخياً قول دراك وسئار وسميع واليم ومهوان ومعوان فجاءوا بهن من افعل وانما الباب ان تجيء امثلة المبالغة من الثلاثي قوله (يضاهى اشهلا) في كونه افعل فعلاء قال ابن هشام هذه العبارة اخصر وأسهل من قولهم افعال الالوان والعيوب واسلم عن الاعتراض لان تلك لا بد ان تقيد العيوب فيها بالظاهرة والا دخل نحو جهل وحرق ونهم واشتمل لانه يدخل فيها هيف وستاتي علة هذا الشرط عند قوله واشدد الخ *(تنبيه)* قال الحريري قال شيخنا ابو القسم القصباني اذا قلت ما اسود زيداً وما اسمر عمراً وما اصفر هذا الطائر وما ابيض هذه الحمامة وما احمر هذه الفرس فسدت ان اردت اللون وصحت ان اردت السودد والسمر وهو الحديث ليلا والصفير ونتن في القرس وبيض الحمامة قوله (وغير سالك سبيل فعل) قال ابن هشام ينبغي ان يفهم من قوله سالك سبيل فعل وكونه لم يقل وغير فعل المفعول أنه ان كان ملازماً للبناء للمفعول يتعجب منه نحو وقص وسقط في يده وزهي زيد وعني بحاجتك لان السالك طريق فعل

ضرب زيد فان قولك فيه ما أضرب زيداً يوهم خلاف المراد فلم يجز ثم قلت كذلك ذو افعل وصفاً مزكناً أي كما خرج من فعل المفعول زهي ونحوه مما لا يجهل معناه لتعجب فجاز ان يتعجب منه كذلك يخرج من الافعال التي يدل على فاعلها بافعل ما يزكن جهلا أي يفهمه يقال زكنته بمعنى فهمته وازكنته بمعنى افهمته وأشرت بالمزكن جهلا الى حمق فهو أحمق وهوج فهو أهوج ورعن فهو ارعن ونوك فهو أنوك فانه يقال في التعجب منها ما احمقه وما أهوجه وما ارعنه وما انوكه حملا على ما أجهله لتقاربهما في المعنى وغير ذلك مما يدل على فاعله بافعل لا يتعجب منه الا باشد واشددوما جرى مجراهما

﴿٦١﴾ ويستوي في ذلك أفعال العيوب كحول وعمى وعمش وسره وبرص ولطع وقلح وافعال غير العيوب كلهي وظمى وشنب ودعج وشهل وشكل فهذه وامثالها لا يتعجب بها من لفظها وان كانت

ثلاثية لانها مشتركة في كون فاعلها مدلول عليه بافعل مع تعريها مما في رعن واخواته من مشابهة جهل ومذهب سيبويه فيما كان على افعل قبل فعل ﴿٤٨٢﴾ التعجب كاعطي ان يجرا مجرى الثلاثي في بناء فعلى التعجب

منه قياساً وانما خصه من ابنية المزيد فيه لشبهه بالثلاثي لفظاً ولكثرة موافقته له في المعني اما شبهه به لفظاً فلان مضارعه واسم فاعله وزمانه ومكانه في عدة الحروف والحركات وسكون الثاني كمضارع الثلاثي واما الموافقة في المعنى فكثيرة فمن توافق فعل وافعل سرا واسرا وطلع عليهم وأطلع أي أشرق وطفلت الشمس واطفلت أي دنت من الغروب وعند الجرح واعند أي سال دمه وعكل الامر واعكل أي أشكل وعتم الليل واعتم اي أظلم وفلك في الامر وافلك لج وعصفت الريح واعصفت اشتد هبوبها وسفه اخوص واسفه نسجه وعصب القرن واعصبه كسره وعصر الغريم واعصره طالبه على عسره وقاله البيع واقاله وحزنه الامر واحزنه وشغله الامر واشغله وفغر فاه وافغره فتحه ومن توافق فعل له وافعل غطش الليل واغطش اظلم وعذرت الليلة واعذرت اشتد ظلامها وعوز الشيء واعوز تعذر وكذلك الرجل

علي معنى السالك جادة فعل وجادة فعل أنه لا يكون لازماً بل جائزاً وذلك أنه اذا جاء الفاعل رجع البناء له أعني انك متمكن من الرجوع بصيغته الى صيغة فعل الفاعل وفائدة اخرى في قوله سالك البيت وكونه لم يقل وفعل لان ذلك يقتضي قصر المنع علي هذه الصيغة فيخرج عنه نحو قيل وبيع باعتبار ظاهر أمرهما ويخرج عنه ايضاً نحو استخرج المال (فان قيل) فان هذا لا يحتاج لاخراجه هنا لانه قد علم أنه لا يتعجب منه من حيث هو غير ثلاثي (قلت) قد يتوهم ان صيغة فعل المفعول انما يقتضى المنع من الثلاثي فبين انها مانعة في الثلاثي وفي غيره حتي لو فرض ان غير الثلاثي يجوز التعجب منه لم يجز التعجب منه اذا بني للمفعول ويستفاد ح أن في نحو استخرج مانعين لا مانعاً واحداً ويعلم ح ان من قال في افعل به انه يجوز التعجب منه لكونه على صيغة فعل التعجب انه لا يتعجب منه اذا كان مبنياً للمفعول وقال ايضاً الصيري في التبصرة ولا ينقل فعل التعجب الا من فعل الفاعل فاما قولهم ما أبغضه علي وما امقته عندي وانت تريد انه مقيت وانه مبغض فانه ماخوذ من بغض ومقت وهما فعل فاعل اه وفي المغني في بحث اللام التي للتبيين هي اقسام * احدها ما يبين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور وضابطها ان يقع بعد فعل التعجب او اسم التفضيل مفهمين حباً او بغضاً تقول ما أحبني وما ابغضني فان قلت لفلان فانت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وان قلت الي فلان فالامر بالعكس هذا شرح ما قاله ابن مالك ويلزمه ان يذكر هذا المعني في معاني الي ايضاً لما بينا وقد مضى في موضعه اه وفي الهدي النبوي لابن القيم وهنا مسئلة مشهورة ذكرها س وهي انك تقول ما ابغضني

اذا افتقر وعبست الابل وأعبست بمنزله ودخت الغنم وعدم الشئ وأعدمه فقده ومن توافق فعل وأفعل خلق الثوب وأخلق اي صار خلقاً وبطأ الانسان وغيره ﴿٤٨٣﴾ وابطأ تأخر وباس وأباس ساءت حاله

له وما احبني له وما امقتني له اذا كنت انت المبغض والكاره والمحب والماقت فتكون متعجبا من فعل الفاعل وتقول ما ابغضني وما امقتني اليه وما احبني اليه اذا كنت انت البغيض والممقوت والمحبوب فتكون متعجبا من الفعل الواقع على المفعول فما كان باللام فهو للفاعل وما كان بالى فهو للمفعول واكثر النحاة لا يعللون هذا والذي يقال في علته والله اعلم ان اللام تكون للفاعل في المعنى نحو قولك لمن هذا فيقال لزيد فتاتي باللام واما الى فتكون للمفعول في المعنى تقول الي من يصل هذا الكتاب فتقول الي زيد وسر ذلك ان اللام في الاصل للملك أو الاختصاص والاستحقاق والملك والاستحقاق انما يكون للفاعل الذي يملك ويستحق والى لانتهاء الغاية والغاية منتهي ما يقتضيه الفعل فهي بالمفعول اليق لانها تمام مقتضي الفعل قوله (واشدد أو اشد) الخ ذكر في التسهيل انه اذا اجتمع في الفعل اربعة شروط ان يكون متصرفا مثبتا مصوغا للفاعل ذا مصدر مشهور وفقد شرطا من شروط خمسة وهي التمام والاثباتية والتجرد من الزيادة وقبول الكثرة والتعبير عن فاعله بافعل فعلاء فان التعجب منه بالمجئ بمصدره منصوبا أو مجرورا بعد ما افعل وافعل فان فقد الصوغ للفاعل جئ بما والفعل وبقي عليه صورتان (احداهما) ان يفقد المصدر المشهور فانه أيضا يجاء بما والفعل تقول ما اكثر مايدع زيدا الشر وما اكثر مايدع الخير والثانية أن يفقد الاثبات فيوتى بان لا تقول ما اكثر ان لا يفعل زيد الخير واما غير المتصرف فلا سبيل اليه بوجه قال ابن هشام وهو منازع في الاول في غير قابل الكثرة فانه مثل له بما افظع موت زيد وقد بينت في غير هذا الموضع انه غلط من وجهين

فلو كان أفعل مختصا من بين الافعال المغايرة للثلاثي بمشابهته لفظا وموافقته معنى اجراه سيبويه مجراه في اطراد بناء فعلى التعجب منه وأشرت بقولي وسبق فعلية ذي تعجب شرط الي ان المعاني التي لا أفعال لها لا يبنى من الافعال الدالة عليها فعل التعجب فلا يقال في طفل ما اطفله ولا في مرء ما أمرأه فان شذ شئ حفظ ولم يقس عليه فمما شذ قولهم ما أذرعها بمعنى ما أخفها في الغزل وهو من قولهم امرأة ذراع وهي الخفيفة اليد في الغزل ولم يسمع منه فعل غير فعل التعجب ومثله في البناء من وصف لا فعل له قولهم اقمن به بمعنى احقق به اشتقوه من قولهم هو قمن بكذا اي حقيق به ومثل اقمن في المعني والشذوذ

ما أعساه واعس به كل ذلك منقول عن العرب (بهمز افعل التعدي حصلا * وصار ذا كذا بأفعل عقلا)

(وقبل صوغ الصغتين قدرا سلب تعدي المتعدي من درا) (لذلك احتيج لحرف الجر في نحو ما أضرب ذا العمرو)

(ونحو ما اكساك للقوم البرد * وما اظنني لسعد ذا جلد) (آخره ينصب اهل الكوفه * بتلو ما لشبهة معروفه) (وغيرهم يجعل نصبه بما * عليه دل مايكون بعدما) (وفعل هذا الباب لن يتقدما * معموله ووصله به الزما) (وفصله بظرف او بحرف جر * مستعمل والخلف في ذاك استقر) (وقد تزاد كان قبل افعلا * دلالة على مضي حصلا) (وبعد ما افعل أيضاً قد يقع * ما تم كان بعده اسم ارتفع) قول العرب في حسن زيد ما احسن زيداً يدل على أن همزة افعل التعجبية همزة تعدية وقولهم ضرب زيد عمراً ما اضرب زيداً لعمرو يدل على أن الفعل المتعدي يسلب تعديه بقصد التعجب به ويصير فاعله مفعولا مقتصراً عليه ولولا ذلك لبقي تعديه منضما اليه التعدي المجرد بالهمزة فكان يقال ما اضرب زيداً عمراً كما يقال في الاستفهام عن سبب ضربه اياه ففي اقتصارهم بعد دخول الهمزة على نصب ما كان فاعلا قبل دخولها دلالة على تجدد اللزوم والانتقال الى بنية مخصوصة بعدم التعدي استخراجه وهي بنية فعل ويؤيد ذلك أن العرب قد تستغني في التعجب عن افعل بفعل كقولهم قضو الرجل فلان بمعنى

(الاول) ان الكلام فيما يوتى فيه بأشد أو اشدد وذلك منتف هنا (والثاني) ان التعجب من افظع وهو قابل للتفاوت وقال في حواشي الشارح وقد ذكر انك تقول في التعجب من نحو مات زيد ما اجمع موته واجمع بموته هذا الكلام مردود لان امتناع التعجب من نحو مات وفني لم يكن من جهة اللفظ فيكون تغييره الى لفظ آخر محصلا للجواز وانما هو من جهة المعنى ومن هنا قال ابن الحاجب يدل علي بطلان قولهم لا يتعجب من الالوان والعيوب لانها خلق ثابتة فهي كالاجسام انه يقال ما اشد سواده واكثر حمرته (فان قيل) انما تعجبنا من اشد (قلنا) القصد في التعجب ليس الا للسواد وتعليلك انما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ونحن قاطعون بان ما اشد حمرته وما احمره لو جاز علي حد سواء كما ان ما اكثر فضله وما أفضله بمعني واحد وانما العلة انهم بنوا منها أفعل لغير تفضيل فقصدوا الفرق كما فرقوا في التصحيح والتكسير فكسروا اعمي وأعرج ولم يصححوهما وقال ايضاً سأل الزمخشري في قوله تعالى اواشد قسوة لم لا قيل واقسى مع ان فعل القسوة صالح لان يبنى منه افعل التفضيل وفعل التعجب واجاب بجوابين * احدهما انه ابين وادل علي فرط القسوة والثاني انه لا يكون المقصود معنى الاقسي بل وصف القسوة بالشدة كانه قيل اشتدت قسوة الحجارة وقلوبهم اشد قساوة اه ومعني الاول ان اشد قسوة اصرح في زيادة القساوة من اقسى ومعني الثاني انه انما اريد التفضيل في زيادة القسوة لا في نفس القسوة وفرق بين قولنا هذا اقسي وهذا اكثر قسوة واتجه لبعضهم هنا سؤال وهو انه اذا قيل زيد اشد استخراجا اوما اشد

ما اقتضاه وعلم الرجل هو بمعني ما اعلمه فعلم بذلك ان ضرب حين قصد التعجب به حول الى ضرب ليصير على بنية افعال الغرائز اذلا يتعجب من معنى الا وهو غريزة او كالغريزة ثم بعد تحويله الى فعل

استخراجه كيف يصح ان يقال انه نائب عن افعل من استخرج في البابين مع انه ابلغ منه وقد يجاب بانه انما يتحقق قصد المعنى الذي اشار اليه الزمخشري حيث يعدل عن القابل لبناء افعل منه كما في الاية الكريمة فحينئذ يعلم ان العدول لذلك المعنى اما اذا كان البناء من ذلك الشيء ممتنعا فانما يراد مجرد التفضيل كما يراد من الذي تعذر البناء منه اه وبهذا يتضح قول ابن الحاجب ان ما احمره وما اشد حمرته على حد سواء بقي انه دل هذا على انه يجوز الاتيان باشد واشدد وان استوفى الفعل الشروط هنا وفي التفضيل وقد صرح بذلك في التسهيل وح فقد يتوقف في قولهم بقي من الشروط ان لا يستغنى بالصوغ من غيره نحو ما اكثر ماقلته لان ذلك لا يدل على انه لا يقال ما اقبله خصوصا والصوغ من المستوفى للشروط قياسي قوله (وبالندور احكم لغير ماذكر) كبنائه من الجامد في قولهم ما اعساه واعس به بمعني ما احقه على قولهم قال ابن هشام وانا اري بطلان ذلك لان عسى الجامدة الناقصة ليست بمعني حري وكبنائه للمفعول في قولهم ما امقته كذا قيل ورده الناظم بأنه قد سمع مقت مقاتة اي صار مقيتا فينبغي ان يجعل البناء منه دفعا للشذوذ قوله (ولا تقس على الذي منه اثر) قال ابن هشام العجز غير مفيد لانه معلوم من الصدر والجيد عجز بيت الكافية كصوغ ما اخصره من اختصراه وقال الشاطبي اورد انه ما فائدة قوله وبالندور الخ مع ماتقدم وما فائدة شطره الثاني على تقدير فائدة الاول واجيب عن الاول بأنه لدفع التوهم لان ما خرج بالشروط السابقة منه ما قيل انه قياسي فقد يتوهم ان ذكر الشروط السابقة لانها محل الوفاق مع الموافقة على قياسية بعض ما خرج عنها وعن الثاني انه لدفع التوهم

تقديرا تدخل عليه الهمزة كدخولها على حسن وغيره مما هو على فعل في اصله ويعامل معاملته فان كان قبل التعجب متعديا الى اثنين دخلت اللام بعد التحويل على اولهما ونصب ثانيهما نحو ما اكسى زيدا للقوم الثياب وما اظنني لعمر صديقا وهو منصوب عند البصريين بمحذوف دل عليه افعل وعند الكوفيين بافعل نفسه وأما الفعل فقد تقدم أن لفظه لفظ الامر ومعناه التعجب وينبغي الان ان يعلم أن همزته همزة الصيرورة فاصل احسن بزيد احسن زيد أي صار ذا حسن كما يقال اثري الرجل أي صار ذا ثروة وافلس أي صار ذا فلوس واظرف أي صار ذا ظروف واكلمت الشجرة واجنيت أي صارت ذات اكل وجنى وابسرت النخلة واثمرت أي صارت ذا بسر وتمر والى هذا اشرت بقولي وصار ذا كذا بافعل عقلا ولا خلاف في تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا في منع الفصل

بينهما بغير ظرف وجار ومجرور وفي الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور خلاف والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب كقول الشاعر * وقال ﴿٤٨٦﴾ نبي المسلمين تقدموا * واحبب الينا ان يكون المقدما *

وكقول الاخر * اقيم بدار الحزم مادام حزمها * واحر اذا حالت بان تحولا * وكقول الاخر * قصدت وقالت لي تريد فضيحتي * واحبب الي قلبي بها متغضبا * وكقول الاخر خليلي ما احرابذي اللب ان يرا * صبوراً ولكن لا سبيل الي الصبر ومن كلام عمرو بن معدي كرب ما احسن في الهيجاء لقاءها * واكثر في اللزبات عطاءها قال الشيخ أبو علي الشلوبين حكى الصمري ان مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله والصواب ان ذلك جائز وهو المشهور والمنصور هكذا قال الاستاذ أبو علي وهو المنتهي في المعرفة بهذا الفن نقلا وفهما وقال السيرافي في قول سيبويه ولا تزيل شيئاً عن موضعه انما اراد انك تقدم ما وتوليها الفعل ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه وكثير من اصحابنا يجيز ذلك منهم

لان الناظم قد يعبر بالندور عما جاء في الكلام وهو يحتمل القياس عليه

(تنبيه) المتبادر ان اشد وما جري مجراه افعال يبني منها فعلا التعجب وفيه نظر من وجهين (الاول) ان الكلام فيما يحصل بالبناء منه الخلاص من البناء من فاقد الشروط واشد ونحوه من جملة فاقد الشروط اذ ليس ثلاثيا اللهم الا علي القول بجواز البناء من افعل (والثاني) ان ذلك يترتب علي ورود اشد ونحوه فعلا وهو غير معلوم الا ما قال في الصحاح والقاموس اشد الرجل اذا كانت معه دابة شديدة والبناء من هذا في نحو اشد استخراجا بعد فتدبر

قوله (وفصله بظرف أو بحرف جر مستعمل) يقتضي انه لا يختص بالشعر بل ورد في النثر لانه أطلق وكذا الواقع بدليل قول عمر بن معدي كرب ما احسن في الهيجاء لقاءها واكثر في اللزبات عطاءها ويشترط ان يكونا معمولين لفعل التعجب نفسه لا لمعموله فلو قيل ما احسن بمعروف امرأ أو عند الكعبة جالسا لم يجز بالاتفاق وربما توهم غالط من كلام عمرو بن معدي كرب صحة التعلق بالمعمول وذلك لصحته في المعني وهو باطل لان كلامهم قد استقر علي خلاف ذلك وأما بقية الشواهد فذلك فيه ممتنع اما معني أو صناعة أو كليهما فلا اشكال فيه واما الحال فقال احمد لو نصبت الحال عن المتعجب منه فقلت ما احسن زيداً ضاحكا جاز ايقاع الحال بينه وبين الفعل ثم ناقض هذا فقال الاجود ان لا يفصل بين الفعل وبين المتعجب منه بالظرف والجار والمجرور لان التعجب كالمثل وفعله جامد وفي الفصل تغيير وتحريف وقضية هذا القول ان لا يجوز الفصل بالحال وقيل يجوز وحجته مع ضعفه قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واقبح به ان يكذب وأري انه

الجرمي وكثير منهم ياباه منهم الاخفش والمبرد وقال الزمخشري بعد ان حكم بمنع الفصل وقد اجاز الجرمي وغيره من اصحابنا الفصل وينصرهم قول القائل ما احسن بالرجل ان يصدق ومن الجعب اعترافه بنصرهم والتنبيه على بعض حججهم بعد ان خالفهم بلا دليل ولما كان فعل التعجب مسلوب الدلالة على المضي وكان المتعجب منه صالحا للمضى اجازوا زيادة كان اشعاراً بذلك عند قصده نحو ماكان احسن زيداً وكقول الشاعر في مدح النبي صلى الله عليه وسلم * ما كان اسعد من اجابك آخذاً * بهداك مجتنباً هوي وعنادا * واما وقوع ما كان بعد افعل نحو ما احسن ما كان زيد فكثير ومافيه مصدرية وكان تامة رافعة مابعدها بالفاعلية وفي ذلك ايضاً دلالة على مضي المتعجب منه فلو قصد استقباله لجيء بيكون

﴿ باب نعم وبيس وماجرا مجراهما ﴾

(فعلين لا اسمين على الاولى

انه لا حجة فيه لان في الفعل ضمير الرجل والفصل يجري مجري الضرورة لا فصل الاختيار وأما المنادى فاجاز بعضهم الفصل به ويشهد له اعزز على ابا اليقظان ان اراك صريعاً مجدلا وفيه الفصل أيضاً بالجار والمجرور واذا اغتفر الجمع هنا اغتفر في نظائره كالفصل بين اذن ومنصوبها والمضاف والمضاف اليه والشهاب تردد فيهما ومال الى المنع فاحفظه قال الشارح ومما يجوز في فعل التعجب الفصل بينه وبين ما بكان قال ابن هشام كانه ذكره تاسياً لهذا الحكم أي كما جاز ان يفصل بين ما وفعل التعجب بفاصل معين وهو كان الزائدة كذلك لا بعد في ان يصح ان يفصل بين فعل التعجب ومعموله بفاصل ما وهو الظرف والمجرور

قوله (فعلان غير متصرفين) خلافا للفراء وأكثر الكوفيين دليلهم دخول الباء وعلى والنداء والاضافة فيهما ولا يكون ذلك الا للاسماء نحو ماهي بنعم الولد على بيس العير يانعم المولى ويانعم النصير بنعم طير ولنا أيضاً اتصال تاء التانيث الساكنة بهما في جميع اللغات وضمائر الرفع البارزة في لغة حكاها الكسائي على حد ما تتصل بالافعال والبناء على الفتح فاما بنعم الولد على بيس العير فصفة لمحذوف مثل بنام صاحبه (فان قلت) لا رابط ولا الجملة خبرية بخلاف (قلنا) التحقيق أنه معمول للصفة أي مقول فيه ذلك مثل هل رأيت الذيب قط وأما بنعم طير فقال بعضهم مشكل لانها فيه اسم بدليلين الجار واضافتها وثالث وهو عدم الفاعل ولا يمكن دعوي الصفة فيها واجيب بانه على الحكاية ونقل الكلمة عن الفعلية الي جعلها اسما للفظ مثل وانها كم جعل * نعم وبيس الاصل فيهما فعل) (واستعمل الاصل وفعل وفعل والاربع استعملن في نحو كحل) (والاسم ايضاً هكذا في نخذ * يقال نخذمع نخذو خذ) (كلاهما فعل به الانشا قصد * لذلك التصريف

منهما فقد) في نعم وبيس اربع لغات نعم وبئس وهو الاصل ونعم وبأس ونعم وبئس بالاتباع ونعم وبئس بالسكون بعد الاتباع وهذه اللغات الاربع جائزة في كل ما كان من الافعال او الاسماء ثلاثياً او له مفتوح وثانيه حلقي مكسور فيقال في شهد شهد وشهد وشهد وكذا يقال في نخذ نخذ وخذ ونخذ قال الشاعر * اذا غاب عنا غاب عنا ربيعنا * وان شهد اجري خيره ونوافله * ومن مجيء نعم على الاصل قول طرفة ما أفلت قدم انهم نعم الساعون في الامر المبر وحكي ابو علي بيس بفتح الباء وياء ساكنة ونعم وبيس فعلان غير متصرفين ويدل على فعليتهما اتصال تاء التانيث الساكنة بهما في كل اللغات واتصال ضمير الرفع بهما في لغة حكاها الكسائي والقول بفعليتهما هو قول البصريين والكسائي وزعم الفراء واكثر الكوفيين انهما اسمان عن قيل وقال أي بكلمة نعم منسوبة الى الطائر الميمون قلت لا تقييد في المثال بالميمون وفيه طير بالجمع لا طائر وفي شرح الكافية لا حجة في هذا لان نعم فيه محكية ولهذا فتحت مع دخول الجار عليها * (تنبيهان) * الاول قال في البسيط من قال باسميتهما فما بعدهما مما هو عندنا فاعل ينبغي ان يكون تابعاً اما بدلا او عطف بيان والمعنى الممدوح الرجل زيداه ولا مانع من البدلية في بئس طير لانه يجوز ابدال النكرة من المعرفة ويبقى الكلام في نعم رجلا زيد فيحتمل أن رجلا تمييز عن النسبة التي تضمنتها نعم بمعنى الممدوح أي الممدوح من جهة الرجولية زيد ويحتمل أنه حال ثم ان قياس ما ذكروا في نعم الرجل جر الولد فيما هي بنعم الولد فلعلهم يروونه بالجر او مقطوع فكذا على بيس العير قاله الشهاب وأقول في مختصر التبيين في الخلاف بين البصريين والكوفيين للبعلي أن الاسم بعدهما مرفوع بهما كما يرتفع باسم الفاعل * (الثاني) هاتان الكلمتان خالفتا الاصل من جهات احداها جهة اللفظ لانهما وضعا على فعل فاتبعت فاؤهما لعينهما ثم اسكنا وفي هذا مخالفة صورية وهي ظاهرة وقياسية وهي بقاء التابع مع زوال المتبوع والثانية جهة المعنى وذلك أن معناهما في الاصل اصاب نعمة واصاب بوساً فصارا للمدح والذم والثالث أن زمانهما كان ماضياً فصار حاضراً والرابع أنهما كانا اخباراً فصارا انشاء وعن هذا نشا الوجه الثالث والخامس ان فاعلهما يشترط فيه ان يكون فاعلا مخصوصاً والسادس أنهما اذا تحملا الضمير لم يكن عائداً الاعلى ما بعده السابع أنه يكون مستتراً على كل حال قوله (مقارني أل) يعني الجنسية بدليل قوله في باب الفاعل لان قصد الجنس فيه بين وقوله فيما ياتي ويذكر المخصوص بعد والتخصيص انما يكون بعد التعميم وقيل انها عهدية حجة الاولين لزوم أل في فاعلهما او فيما اضيف اليه فلولا الجنسية كان فاعلهما كل اسم وقولهم نعم المرأة هند كما تقول قام النسوة قال تعالى وقال نسوة قيل فاجيز في نعم الرجل ان يقال نعمت الرجل كما يقال قامت

الرجال ونعمت الرجال قلنا مقتضى القياس انلايجوز نعم المرأة رعيا لجانب اللفظ ولكنهم راعوا جانب المعني المعتضد بالاصالة وهو التذكير وأما هذا فمخالف لذلك لانه لم يعتضد بالاصل أعني في نعمت الرجل بل هو خلاف اللفظ والاصل جميعاً وحجة الاخرين أنه يثني ويجمع فلو كانت للجنس استغرق جميع افراده ولو كانت للعهد الذهني كانت لمفعول الماهية وذلك شيء مفرد لا يقبل تثنية ولا جمعاً ورد بعدم صحة الملازمة بدليل فان النار بالعودين تذكي فثنى العود ولا عهد فيه وعلي الجنسية فهل هي للجنس حقيقة او مجازاً وعلى العهد فهل المعهود ذهني او شخصي خلاف قوله (ويرفعان مضمراً) يجب ان يقول مستتراً ليلا يتوهم أنه يبرز كسائر الضمائر وليس كذلك الاشذوذاً وقد يقع علما نحو وبيست صفوراً ومضافا لعلم كنعم عبدالله خالد بن الوليد وبيس عبدالله انا ان كان كذا او نكرة نحو نعم خليل زيداً ومضافا لنكرة نحو *فنعم صاحب قوم لا سلاح له* او ضميراً بارزاً مرفوعا نحو نعما رجلين ونعموا رجالا او ضميراً مجروراً بالباء نحو نعم بهم قوما فهذه ستة شاذة وذكر الناظم ثلاثة قياسية وبقي عليه رابعة وهو ان يكون مضافا الي مضاف الى ما فيه ال ويمكن دخولها في كلامه بان يراد بالمضافين مايشمل المضافين بالواسطة فتلك عشرة كاملة واختلف في اربع مسائل غيرها وهي الذي الجنسية فاجازها الفارسي والمبرد نحو نعم الذي بعث بالرسالة محمد صلى الله عليه وسلم ومن وما الموصولتان مراداً بهما الجنس نحو فنعم مزكا من ضاقت مذاهبه ومافي مثل فنعما هي وسيأتي الكلام على ذلك وفي مفتاح الاعراب الامين المحلي يكون فاعل نعم وبيس مضافاً الى ضمير المعرف بال معطوفا نحو نعم غلام الرجل وخادمه بشراه وأجاز بعضهم الرجل نعم غلامه والفاضل نعم كلامه وقد جاء في ذلك قوله فنعم اخو الهيجاء ونعم شهابها قال ابن هشام وينبغي ان يلتزم ذلك من اجاز مررت بالرجل الضارب غلامه قوله (يفسره مميز) هذا قول البصريين وقال الكسائي واستدلوا علي ذلك بدخول حرف الجر عليها كقول بعض العرب لمن بشره بنت والله ماهي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وكقول بعضهم نعم السير علي بيس العير ولا حجة في هذا لان حرف الجر قد يدخل علي ما الاخلاف في فعليته كقول القائل

عمرك ما ليلى بنام صاحبه

فيتأول ذلك بما يتأول به هذا ومما استدل به من زعم اسميتها قول الراجز *صبحك الله بخير باكر* *بنعم طير وشباب فاخر* ولا حجة فيه أيضا لان نعم فيه محكية ولذلك فتحت ميمها مع دخول حرف الجر عليها

(ويطلبان فاعلا تالى ال *
أو مابتاليها مضافا اتصل)

(أو مضمراً مميزاً بنكرة *
كنعم مجموعا كتاب التذكرة)

(ومع ظهور الفاعل التمييز دع *
في رأي عمرو وهو في ذا لم يطع)

(والعلم بالتمييز اغني عنه في *
بها ونعمت فلذا به اكتفى)

(وبعضهم فاعل نعم نكرا * بغير قيد نحو نعم ذو قرا)
(وهكذا نعم خليل العلا * ونعم من هو رووا مستعملا)
(ويذكر المخصوص بعد مبتدا * أو خبر اسم لا يبين ابدا)
(وان يقدم مشعر به كفى * كالعلم نعم المقتنى والمقتفي)
(ورفع نعم مضمر اسم قدما * لم يات الا في شذوذ فاعلما)
(وانصب على التمييز ما في نعم ما * وبيس ما والرفع بعضهم نما)
(لسيبويه وادعا التعريف مع * تمام ما وظاهرا قد اتبع)

الغالب في فاعل نعم وبيس ان يكون معرفا بالالف واللام أو مضافا الي ماهما فيه أو مضافا الى مضاف الي ماهما فيه أو ضميرا مستترا مفسرا بنكرة منصوبة على التمييز فالاول كقوله تعالى نعم المولي ونعم النصير والثاني كقوله تعالي ولنعم دار المتقين والثالث كقول الشاعر * فنعم ابن اخت القوم غير مكذب * زهير

والفراء الفاعل في نعم رجلا زيد ورجلا حال عند الكسائي تمييز عند الفراء لنا قولهم نعم رجلا انت وبيس رجلا هو فلو كانا فاعلين اتصلا وقولهم اخوتك نعم رجالا والفاعل لا يتقدم ونعم رجلا كان زيد والفاعل لا تعمل فيه النواسخ وقال ابن الطراوة الفاعل محذوف لا مضمر بدليل عدم بروزه وصوغ الحذف أنه موضع ابهام كما قال فسوف تصادفه اتما حذف لابهام المحل وصار التفسير بدلا من اللفظ به ثم هذا الضمير عائداً على ما بعده وهو احد المواضع التي عاد فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة قال ابن هشام في الحواشي من احكام هذا الضمير أنه ملازم الافراد وأنه عائد على ما بعده وأنه لا يتبع بتابع لان لفظه ومعناه انما يتضح كل منهما بشيء منتظر بعده فاشبه الحروف ولا كذلك الضمائر التي تعود على ما قبلها ومثله في ذلك ضمير الشان وقال أيضاً شرط هذا التمييز التاخير عن الفعل قيل لان العامل الجامد لا يتقدمه تمييزه قلت انما عامله الضمير فهو من باب رطل زيتا الثاني ان يتقدم على المخصوص ومن ثم حكم في التسهيل بشذوذ نعم زيدا رجلا فهذان شرطان باعتبار محله الثالث ان يكون مطابقاً للمخصوص الرابع ان يكون قابلا للالف واللام ومن ثم خالف الناظم من قال في فنعما هي انما تمييز وقال أبو علي في من في قوله ونعم من هو سر واعلان انها نكرة تامة مميزة لفاعل مستتر فهذان شرطان باعتبار لفظه اه واما فاعلهما اذا لم يكن ضميراً فيجوز اتباعه ببدل وعطف تجوز مباشرتهما لنعم وبيس لا بصفة على الاصح واختار الناظم الجواز اذ تؤول باكمل الخصال ولا يؤكد معنوي وفي اللفظي قولان ولا يفصل بين نعم وفاعلهما وقيل يجوز بمعمول الفاعل نحو نعم فيك الراغب قوله (وجمع تمييز عكس) ترك التمييز مع كون الفاعل ضميراً نحو فبها ونعمت اي فبالسنة اخذ ونعمت سنة وقول الشارح ونعمت السنة ليس بجيد قوله (فيه خلاف عنهم قد اشتهر ذهب س الى المنع اذ لا ابهام يرفعه التمييز ورده الناظم بان رفع الابهام غير لازم في التمييز لمجيئه مؤكداً نحو قوله تعالى ان عدة الشهور عند

الله اثني عشر شهراً فيجوز ان يكون التمييز في باب نعم من ذلك وقول التصريح ان هذا من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه بقول س متعين اه غير ظاهر كما لا يخفى ومما استدل به الناظم ورود السماع في نحو فنعم الزاد زاد ابيك زاداً وخرجه بعضهم على انه مفعول به أو هو مصدر بحذف الزوائد وخرج غيره من نحو نعم الفتاة فتاة البيت على الحال المؤكدة ولما كان ذلك بعيد الجمود الاسم في أكثر الامثلة كهذا البيت قال ابو حيان الاقرب ان يدعي ان الفاعل ضمير والمرفوع بعده بدل والمنصوب تمييز تاخر وفيه ان هذا لا ينفع البصريين فقد نص ابن هشام كما اسلفنا والمرادي في الكلام على البيت السابق انه لا يجوز تاخير التمييز عند البصريين واما قولهم فنعم زيد رجلا فنادر فيؤدي الي القول بان هذه الشواهد نادرة وحيث كان كذلك فالاولى ان يقال محل منع س في غير الندور والنادر لاحكم له فتدبر والعجب من المرادي كيف أقر تخريج ابي حيان مع ما أسلفه قوله (وما مميز) فيه ثلاثة اقوال لان المخصوص محذوف وما اما نكرة ناقصة والفعل صفتها او تامة وفيها قولان لان المخصوص المحذوف اما ان يقدر نكرة والفعل صفتها او تقدر ما اخرى موصولة والفعل صلتها وعلى كل الفاعل مستتر والتعبير في هذه الاوجه بالنقص والتمام هو الموافق لما ياتي والمدار عليه فالتعبير به أولي من تعبير المرادي وغيره بنكرة تامة ونكرة موصوفة قوله (وقيل فاعل) فيه خمسة أقوال الاول انها اسم معرفة تامة والفعل صفة لمخصوص محذوف الثاني انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف الثالث كذلك الا انه اكتفي بها وبصلتها عن المخصوص الرابع انها مصدرية والتقدير بيس صنعك وان كان لا يحسن التلفظ بذلك بل يقال بيس الصنع صنعك كما تقول اظن ان تقوم ولا تقول اظن قيامك والفرق بين المصدر الصريح والمؤول موجود في مواضع وقول التصريح الرابع انها مصدرية سادة بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند اليه مسد الفاعل والاسم المخصوص حسام مفرد من حمائل ومثال الرابع كقوله تعالى بيس للظالمين بدلا وقول الشاعر لنعم موئل المولى اذا حذرت * بأساء ذي البغي واستيلاء ذي الاحن وقد يعلم جنس الضمير فيستغني عن الضمير كقوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أي ونعمت سنة الوضوء ومنع سيبويه الجمع بين التمييز واظهار الفاعل وأجاز المبرد ذلك واجازته أولى كقول الشاعر

تزود مثل زاد ابيك فينا * فنعم الزاد زاد ابيك زادا

واظهر من هذا البيت قول الاخر

والتغلبيون نعم الفحل فحلهم * فحلا وامهم زلاء منطيق * ولا يمنع منه زوال الابهام بدونه لان التمييز قد يجاء به توكيداً كقوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله ومثله قول ابي طالب * ولقد علمت بان دين محمد * من خير اديان البرية دينا * وحكى

الاخفش ان ناساً من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة والى ذلك اشرت بقولي وبعضهم فاعل نعم نكرا بغير قيد أي بغير اشتراط اضافة او افراد فيقال نعم خليل العلا ونعم جليس قوم هو ومنه قول الشاعر * يبس قرين بقرها لك * ام عبيد وابو مالك * ويقال ايضا نعم من هو ونعم ملجا من قصده ومنه قول الشاعر * ونعم من كان من ضاقت مذاهبه * ونعم من هو في سر واعلان * فجعل فاعل نعم مضافا الى من وهي نكرة موصوفة او موصولة وجعل فاعل نعم الثانية ضميراً مفسراً بمن وهي هنا نكرة غير موصوفة والضمير بعدها مخصوص نعم كذا قال ابو علي في التذكرة قلت ويجوز جعلها فاعل نعم وتكون موصولة وهو مبتدا خبره هو آخر محذوف والتقدير ونعم من هو هو في سر واعلان أي هو الذي شهر في سر واعلان وفي

جميعاً منابذ لموضع المسئلة انها فاعل الا ان يقال لما سدت مسده اطلق عليها اسمه توسعاً الخامس انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف واعلم ان قول الناظم وقيل دون ان يقول واما نص في اعتماد القول الاول على الاجمال اذ لا اشعار له بواحد مما صدق عليه من الاقوال وقول المرادي ظاهر عبارته تشير الى ترجيح القول الذي بدا به والظاهر انه اراد القول الاول من الاقوال الثلاثة على انها تمييز والاول من الخمسة على انها فاعل لاقتصاره في شرح الكافية عليهما لا يخلو عن نظر لا يخفى لان عبارة الناظم نص في ترجيح الاول على العموم ولا يلزم من اقتصاره في شرح الكافية عليهما ان ان يتبادرا من لفظه العام هنا فتأمل ! هذا وترك الناظم قولين آخرين احدهما انها المخصوص قال المرادي وأما القائل بانها المخصوص بالتقدير عنده نعم شيئاً الذي صنعته قال ابن غازي شيخنا الاستاذ ابو عبد الله الصغير هذا خلاف ما نقل بعد أن التمييز لا يكون بالاسماء المتوغلة في الابهام كشئ قلت انما يمكن هذا الايراد في كلمة ما المحذوفة المجعولة تمييزاً اذ لا دخل في البناء والابهام منها كما قال بعد وأما لفظ شئ فانما هو تفسير معنى ! والثاني انها كافة قال في التبصرة واذا دخلت ما على نعم وبيس بطل عملها وجاز ان يليهما ما لم يكن يليهما قبل دخول ما تقول نعما انت وبيس ما صنعت قال الله تعالى بيسما اشتروا به أنفسهم ولم يجز قبل ان تدخل ما ان تقول نعم انت ولا بيس صنعت بقي أن هذا كله اذا وليها فعل فان وليها اسم نحو فنعما هي ففيها ثلاثة اقوال ؛ الاول أنها نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر ! والثاني أنها معرفة تامة هي الفاعل والمرفوع عليها هو المخصوص. الثالث أنها ركبت مع نعم فلا موضع لها والمرفوع هو الفاعل وسكتوا عن المخصوص فيحتمل أنه محذوف او اغنى الفاعل عنه على قياس ما سلف وهذا القسم يندرج في كلامه لان القول بان ما تمييزاً وفاعل يجري فيه ولا يختص بالمتلوة بجملة فعلية وان اوهمه كلام التصريح وكانه قصر الكلام عليه وقوفا مع ظاهر المثال وهو نعم ما يقول

الفاضل ويمكن ان يقال مراده بنحوه ماوقعت فيه مامتلوه بشيء غير مفردة نحو دققته دقا نعما وفيها ح قولان نكرة تامة فاعل نكرة تامة تميز والفاعل مستتر وعليهما المخصوص محذوف واختار الناظم فى شرح التسهيل القول الاول لامور منها انها كثر الاقتصار عليها والنكرة التامة لايقتصر عليها الا ناذر أبل قديدعي دخول هذه فى كلامه لجريان القولين فيها ومراده بنحو نعم مايقول الفاضل من كل تركيب اتصلت فيه ما بنعم *(تنبيه)*علم مما تقرر أن ما الموصولة قيل بانها تكون فاعلا لنعم وبيس وقد اختلف فيها وفي من الموصولة اذا اريد بهما الجنس فقيل يجوز كونهما فاعلين لنعم وبيس واختاره الناظم قال صاحب البسيط ويشهد له القياس على الذي والتى اذا اريد بهما الجنس فان ذلك جائز فيهما اجماعا وهذا وهم منه بل المنع قول الكوفيين وجماعة من البصريين وذلك غير مسموع البتة قال وأما السماع فكقوله سبحانه فنعما هى وكقوله ونعم مزكى من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان * قال فظاهر من انها موصولة وقد وقعت فاعلا لنعم ووقع مزكى وهو مضاف لمن وهي موصولة فاعلا لنعم والصحيح المنع ولاحجة فى البيت لاحتمال كون من الاولي موصوفة مثلها في رب من انضجت غيظاً قلبه فتكون بمنزلة نعم صاحب سفر زيد حكاه الاخفش وغيره لغة واما من الثاني فقال الفارسي تميز ورد عليه الناظم بأن التمييز لايقع بالاستقراء الا نكرة صالحة لال ولان من لم تقع في العربية نكرة تامة والحكم عليها بالتمييز عند القائل به مرتب على ذلك وهو منتف باجماع فى غير محل النزاع فلايصار اليه بغير دليل عليه اه قال أبو حيان ولا بي على ان يقول من هنا نكرة غير موصوفة وليست الجملة التى بعدها وهي في سر واعلان فى موضع الصفة بل من تمييز وهو هو المخصوص بالمدح وعوده على بشر بن مروان قال ابن هشام هذا كلام ظريف جداً لانه تقرر للمؤلف رده على الفارسى ظانا انه يجيب عنه فان متعلقه بهو المحذوف لان فيه معني الفعل وفي قولى ويذكر المخصوص الي آخرها بيان افتقار نعم الي اسم غير فاعلها هو المخصوص بالمدح وأنه اما مبتدا خبره نعم وفاعلها واما خبر مبتدا ملتزم حذفه ثم بينت أن المخصوص قد يتقدم على نعم مايغني عن ذكره بعدها كقوله تعالي ولقد نادانا نوح فلنعم المجيبون وكقول الشاعر * اني اعتمدتك يازيد ونعم * معتمد المسائل * ثم بينت ان نعم اذا ذكرت بعد مايغنى عن المخصوص لايتحمل ضمير عند اكثر العرب بل تاتي مجردة للاسناد الى ما بعدها نحو الزيدان نعم الرجلان او نعم رجلين والزيدون نعم الرجال ونعم رجالا هذا هو المشهور وحكى الكسائي عن بعض العرب نعما رجلين ونعموا رجالا واليه اشرت بقولى الا في شذوذ ثم بينت أن مافي نعما وبيسما نكرة بمعنى شئ وموضعها نصب على التمييز

والفاعل مضمر والى هذا ذهب الزمخشري وكثير من المتأخرين وظاهر قول سيبويه أن ما فاعلة وأنها اسم تام معرفة وندر تمامها معرفة هنا كما ندر تمامها نكرة في باب التعجب قال ابن خروف وتكون ما تامة معرفة بغير صلة نحو دققته دقا نعما قال سيبويه اي نعم الدق ونعما هي اي نعم الشيء ابداؤها بحذف المضاف وهو الابداء اقام ضمير الصدقات مقامه ونعما صنعت وبئسما فعلت اي نعم الشيء شيء صنعت وهذا كلام ابن خروف معتمداً على كلام سيبويه وسبقه الى ذلك السيرافي وجعل نظيره قول العرب اني مما ان اصنع اي من الامر ان اصنع فجعل ما وحدها في موضع الامر ولم يصلها بشيء وتقدير الكلام اني من الامر صنيعي كذا وكذا فالياء اسم ان وصنيعي مبتدا ومن الامر خبر صنيعي والجملة في موضع خبر ان هذا كلام السيرافي

دعوى المؤلف هي ان من نكرة غير موصوفة باتفاق فالذي ينفع أبا علي ان يجعلها هنا موصوفة بالجملة لا ان ينفي عنها كونها موصوفة ثم من الذي يتخيل في هو في سر واعلان انه جملة وهل يقال زيد في السر والعلانية فيكون كلاماً وانما في سر ظرف للحالة التي هو ممدوح فيها كما يقال نعم زيد في الحرب قوله (ويذكر المخصوص بعد) أي بعد ما تقدم ذكره من فاعل وتمييز على ما تقدم وسمي مخصوصاً لانه ذكر جنسه ثم خص شخصه قوله (مبتدا) والجملة قبله خبر او خبره محذوف اى الممدوح او المذموم فكلام الناظم يحتمل القولين وقول المرادي لو اراد الاخير لبين ان الخبر محذوف فيه انه لو فعل ذلك صارت عبارته نصاً في الاخير والمقصود عبارة تشتمل القولين قوله (او خبر اسم) قال الناظم يلزم على هذا مخالفة اصل فانه يلزم منه ان ينتصب لدخول كان عليه يعني انه لو كان خبراً لجاز نصبه بعد كان ولم تنصبه العرب بعدها وأجاب ابو حيان بان العرب حين ادخلت الناسخ لم تراع هذا الجائز اعني ان يكون خبراً بل راعت الجائز الاخر وهو ان يكون مبتدءاً وانما يظهر هذا لو كان القائل بأنه خبر يجوز كونه مبتدءاً والظاهر خلافه ثم انظر هلا قال الناظم ان ادخال كان يبطل هذا القول لانها لا تدخل على مبتدإ لازم الحذف وهل يعارض كلامه بأنه لو كان مبتدءاً لزم ان ينصب اذا دخلت عليه ان واخواتها (تنبيهات) * (الاول) ذهب ابن كيسان الى ان المخصوص بدل من الفاعل ورد بانه لازم والبدل ليس بلازم وبأنه لا يصلح لمباشرة نعم وقد يقال لا مانع من كون البدل لازماً لكونه المقصود بالحكم وكونه تابعاً لا يقدح في اللزوم فقد يلزم بعض التوابع كتابع مجرور رب واما قوله وبأنه لا يصلح الخ ففيه انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع الا ان يقال هذا في غير البدل لانه على نية تكرار العامل ثم رأيت في الارتشاف وذهب ابو سعيد المستوفي الى انه بدل من الرجل قال ولا يلزم ان يقال نعم زيد لانه قد يجوز في الاسم اذا وقع بدلا ما لا يجوز فيه اذا ولي العامل فانهم حملوا انك

انت قائم علي البدل وان كان لا يجوز ان انت (الثاني) قال في التسهيل ومن حقه اي المخصوص ان يختص ويصلح للاخبار به عن الفاعل موصوفاً بالممدوح بعد نعم وبالمذموم بعد بيس فان باينه اول وقوله ان يختص بأن يكون معرفة اومقارباً لها بالتخصيص نحو نعم الفتي رجل من بني فلان قال أبو حيان ويرد عليه نعم البعير جمل ونعم الانسان رجل ونعم مالا الف واجاب الدماميني بوجود المسوغ في ذكره وهو تقدم الخبر وبأن ماذكر قليل والمصنف قال ومن حقه وهو مشعر بأنه قد يجئ على خلاف ذلك وفي الاول نظر اذ يلزم ان لا يحتاج للمخصص حيث تأخر المخصوص فلا حاجة لماذكره المصنف ورايت بخط ابن هشام مانصه قوله المخصوص يفهم منه شرطان *احدهما ان لا يكون اعم من الفاعل فلا يجوز نعم الصيام جنة ولا نعم الانسان حيوان ولا نعم الرجل انسان* والثاني ان لا يكون مساويا فلا يجوز نعم البعير الجمل عند من قال ان البعير خاص بالجمل ولا نعم العير الحمار ولا نعم الرسد المسامير واما من قال البعير ينطلق على الجمل والناقة فذلك جائز وقوله ويصلح الخ اي كما يقال في نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفي بيس الرجل عمرو الرجل المذموم عمرو ومفسر الفاعل كالفاعل فيتناول ماذكر من الضابط نعم رجلا زيد وبيس رجلا عمرو وقوله فان باينه أول أي كما في بيس مثلا زيد اذ لا يصلح ان يقال المثل المذموم زيد فيؤول على حذف المضاف الي المخصوص أي مثل زيد (الثالث) قال في التسهيل وان كان المخصوص مؤنثا جاز ان يقال نعمت وبيست مع تذكير الفاعل اه واذا فسر فاعلهما بمؤنث لحقت التاء فتقول نعمت امرأة هند وقال ابن أبي الربيع لا تلحق وانما يقال نعم امرأة هند استغناء بتانيث المفسر قال المرادي ويؤيد الاول فيهما ونعمت اه ونظر فيه أبو عبد الله الصغير لان التمييز غير مذكور قوله (كالعلم نعم المقتني) قال المرادي الظاهر ان هذا المثال مما تقدم فيه المخصوص لا مما حذف لدلالة ماقبله عليه ومثله في

قال الشيخ العلامة جمال الدين رحمه الله ويقوي تعريف مابعد نعم كثرة الاقتصار عليها في نحو غسلته غسلا نعما والنكرة التالية نعم لا يقتصر عليها وايضاً فان التمييز يرفع ابهام المميز وما تساوى المصدر في الابهام فلا يكون تمييزاً ويقوي تعريف ما في نحو مما ان اصنع كونها مجرورة بحرف مخبر به وتعريف ما كان كذلك او تخصيصه لازم بالاستقراء وكلام السيرافي موافق لكلام سيبويه فانه رحمه الله قال ونظير جعلهم ماوحدها اسما قول العرب انى مما ان اصنع اي من الامر ان اصنع فجعل ما وحدها اسماً ومثال ذلك غسلته غسلا نعما اي نعم الغسل فقدرما بالامر وبالغسل ولم يقدرها بامر ولا بغسل فعلم انها عنده معرفة (وبيس في الذم وساء استعملا كنعم في جميع ماقد فصلا) (واستعملوا استعمال نعم فعلا* من الثلاثي مصوغا بولا)

(ومثل نعم حبذا الفاعل ذا * وان ترد ذما فقل لا حبذا)

(ودون افراد وتذكير فلا * تعدل بذا فهو يضاهي المثلا)

(واول ذا من حبذا اسما مثل ما * أولي تالي نعم واعدل فيهما)

(وقبل او بعد اذكرن مميزا * كحبذا البيت الحرام حيزا)

(وربما استغنى بالتمييز عن * مخصوص حبذا كقول من فطن)

(ولو عبدنا غيره شقينا * فحبذا ربا وحب دينا) (وغير ذا ارفعه بحب فاعلا * اوجره بالبا عليه داخلا) (وحاء حب فتحها مع ذا يجب * واضمم او افتح عند تركك ذا تصب) قد تقدم الاعلام بتساوي نعم وبيس في الفعلية وعدم التصرف وان فيهما اربع لغات وانهما يفتقران الى فاعل مقيد بالقيود المذكورة ثم افردت نعم بالذكر فيما بعد ذلك فنبهت الان على ان بيس مشاركتها في جميع ماعزي اليها وان ساء جارية مجري بيس ثم

التوضيح لابن هشام قال في التصريح هذا اذا رفعنا العلم على الابتداء اما اذا جعلناه خبر المبتدا محذوف تقديره هذا العلم أو مفعولا لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكر الناظم اه وقال الشاطبي حكى شيخنا ابو عبد الله الفخار الاتفاق على ذلك يعني تقدم المخصوص في هذا التركيب ولا يصح ان يريد بقوله كفي انه المخصوص اذ يلزم عليه محذور ان جريان الوجهين في اعرابه مقدما ولا قائل به وخروج نحو انا وجدناه صابرا من كلامه قال ابن غازي مع ان قوله وان يقدم مشعر به باباه اذ المشعر بالشيء خلافه فلو عوضه بان يقول مثلا * وقبل مبتدا وما دل كفي * لجد في العلم فنعم المقتفي * لوفي بالاحوال الثلاثة ولم يخرج عن هذا الاتفاق وقبل معطوف على بعد اه واراد بالاحوال الثلاثة تقدم المخصوص وتأخره وتقدم المشعر به ومما قرره من قوله مع ان قوله الخ يعلم مافي كلام التصريح قوله (واجعل كبيس ساء) قال ابن هشام في المغني والجمود والفاعل والمخصوص واعني بالمعنى الذم المطلق وفي شرح العمدة وقد اجتمعا في قوله تعالى بيس الشراب وساءت مرتفقا اه والظاهر ان ساء هنا ليست من هذا بدليل ان المرتفق مذكر والفعل مؤنث وانما الضمير عائد على النار المتقدمة وفي الكلام حذف أي ساءت نار مرتفق لانه يجب ان يكون المخصوص من جنس التمييز فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه واعترض أبو حيان بانه لا حاجة لافرادها لانها من افراد فعل وأجيب بان نكتة افرادها الاتفاق عليه والاختلاف في فعل فنبه بافرادها على ذلك وقضية كلام التوضيح وصرح به الاشموني ان نكتة افرادها خفاء التحويل فيها ونقل التوجيه بذلك الدماميني عن ابن عقيل ثم قال وهو شيء لا يعبأ به لانه ينتقض بما يحول الى صيغة ولا يظهر التحويل فيه كقال وباع ونحوهما مما لا ينحصر وقال قبل ذلك انه انما افردها لانها للذم العام فهي بيبس اشبه بخلاف قولك جهل وحمق ولوم فانها ذم خاص ولكثرة استعمالها بخلاف

غيرها

غيرها من افراد فعل فلها مرتبة تقتضي حسن افرادها بالذكر اه قال الشهاب وقوله كقال وباع يقتضي صحة التعجب منهما فيقال قال الرجل زيداً وقال رجلا زيد لانشاء مدحه بالقول أي بجودته مثلا وقال الدماميني بعد ان شرح قول التسهيل ويكثر انجرار فاعله أي فعل بالباء والظاهر ان سماء ملازمة لاحكام بيس لاتفارقها بحال فان تحقق هذا الذي ذكرنا لكان وجها آخر للحكمة في افرادها قوله (واجعل فعلا) الخ قال ابن هشام العبارة ظاهرة في فعل وفعل المنزلين منزلة فعل في الوزن لا في فعل لان ذلك فعل الثلاثي لانه فعل من الثلاثي لان ظاهر من كذا التحول عن شئ وينبغي ان يستثنى من هذا ماعينه أو لامه ياء وهذا وان كان قد حكي فيه خلاف لا ينبغي ان يرتكب جوازه لعدم الاعتداد بما جاء من فعل بضم العين مما عينه ياء نحو هيؤ وينبغي ان يستثني من ذلك المضاعف اعني ماعينه ولامه من واد واحد لقلة ماجاء من ذلك نحو لبب والحق ان فعل المذكور للدلالة على الزيادة في مصدر الفعل فهي في نحو علم مدح وفي نحو جهل ذم وفي نحو عمر لا يقتضي مدحا ولا ذما ثم اذا اقتضت ذلك كان خاصا لا عاما بخلاف نحو نعم وبيس وساء مثل بيس لا لكونها فعل بل لمادتها وكذلك حب بالنسبة الي نعم اه وتمثيله بعلم وجهل بناء على ما في شرح الكافية والتسهيل وذكر ابن عصفور ان العرب لم تجوز علم وجهل وسمع وقال الشاطبي وعلي الناظم سؤال من ثلاثة أوجه (أحدها) انه نص علي ان فعل يصير في الحكم مثل نعم مطلقاً من غير تقييد فهو مثله في احكامه اللفظية والمعنوية اما اللفظية فكما قال واما المعنوية فقالوا فعل هذا يعطي معني التعجب فحسن الرجل زيد في معنى ما احسنه وقضو الرجل زيد في معني ما اقضاه ومعني التعجب خلاف معني انشاء المدح والجواب ان فعل لانشاء المدح والذم ومعنى التعجب داخل علي ذلك المعنى اذ لا تنافر بينهما اه وقال ابن هشام فعل المذكور يوافق نعم وبيس في استعمالها ويخالفهما في ستة امور امران راجعان الى معناه احدهما انه مشرب

نبهت على ان العرب تبني من كل فعل ثلاثي فعلا على فعل وتجريه مجري نعم كقولهم علم الرجل زيد فالرجل وزيد بعد علم وشبهه كماهما بعد نعم اذا قلت نعم الرجل زيد ثم نبهت على ان حبذا بمنزلة نعم وفاعلها ولا حبذا بمنزلة بيس وفاعلها وقد دعاهم اجراء حبذا مجرى نعم وفاعلها ان ذكروا بعدها مخصوصاً بالمدح كما يذكرون بعد نعم وفاعلها وقد يستغنون عن مخصوص حبذا بمثل مايستغنون عن مخصوص نعم واحسن ما يكون ذلك بعد تمييز وذلك كقول بعض الانصار بسم الاله وبه بدينا * ولو عبدنا غيره شقينا فحبذا ربا وجب دينا وقد يستغني عن المخصوص دون تمييز كقول الشاعر الا حبذا ولا الحياء وربما منحت الهوي من ليس بالمتقارب ومثال استغنائهم عن بيس بلا حبذا قول الشاعر الا حبذا اهل الملا غير انه * اذا ذكرت مي فلا حبذا

هي والحاصل ان حب فعل فاعله ذا
ولا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع
لانه بمنزلة المثل والامثال لا
تغير ولا يصح قول من قال
حبذا في موضع رفع بالابتداء
والخبر مابعده ولا قول من قال
حبذا فعل يرتفع به المخصوص
على انه فاعله فان ذلك تكلف ما
لا حاجة اليه من اخراج لفظ مما
هو له قال ابن خروف بعد ان
مثل بحبذا زيد حب فعل وذا
فاعلها وزيد مبتدا وخبره حبذا
هذا قول سيبويه واخطأ عليه
من زعم غير ذلك هذا قول ابن
خروف وكفى به وقال ابن
كيسان ذا من قولهم حبذا
اشارة الي مفرد مضاف الي
المخصوص حذف واقيم هو
مقامه فتقدير حبذا هند حبذا
حسنها واشرت بقولي وغيرذا
ارفعه بحب فاعلا او جره بالبا
عليه دخلا الي انه يقال حب زيد
رجلا وحب بزيد رجلا قال
الشاعر فقلت اقتلوها عنكم

معني التعجب الثاني انه للمدح والذم الخاصين ونعم وبيس للمدح والذم
العامين وامر ان في فاعله المضمر الظاهر وهما انجراره بالباء كثيرا نحو حب
بالزور ومتجردة من ال كثيرا نحو وحسن اولئك رفيقا واوامر ان في فاعله المضمر
وهما جواز عوده علي ماقبله وجواز مطابقته لمن قصد به وذلك عند اعادته
على ماقبله فاذا قيل زيد نعم رجلا احتمل ان يكون في نعم ضمير زيد واحتمل ان
يكون الضمير لرجلا وح فيكون الرابط فيما ارى اعادة المبتدا بمعناه لان الرجل
هو نفس زيد وقال الزمخشري في كبرت كلمة ان ضمير كبرت عائد على قولهم
اتخذ الله ولدا وقال ابن برهان انه عائد على كلمة وتقول الزيدون كرموا
رجالا على الاول وكرم رجالا على الثاني وقال ابن الناظم التقدير والله اعلم
بيس كلمة تخرج من افواههم قولهم اتخذ الله ولدا اه وفي تفسير كبر ببيس
نظر لانه تفسير للخاص بالعام اه وح ففي قول الشاطبي اما اللفظية فكما قال
نظر واقتصاره في المخالفة المعنوية علي افادة معنى التعجب قصور ثم قال
الشاطبي السؤال الثاني أن ظاهر كلامه أن البناء من فعل انما يكون على
معني نعم لا على معني بيس وأما معنى بيس فمختص بساء المتقدمة وهذا غير
صحيح بل يجري فعل مجري بيس أيضا تقول خبث الرجل زيد بمعنى بيس
الخبث خبث زيد وبيس الرجل زيد تريد لخبثه والجواب أن قوله كنعم
لا يعني به عين المثال بل بان نعم اجمع فكانه حذف المضاف وانما خص اولا
ساء لكثرة استعمالها في نفسها بمعني بيس اه وأشار بعضهم الى الجواب عن
هذا السؤال بان في كلام الناظم اكتفاء والتقدير واجعل فعلا من ذي
ثلاثة كنعم وبيس والسؤال الثالث أن صيغة فعل انما تبنى مما بنى منه فعلا
التعجب والناظم لم يذكر من الشروط الا البناء من الفعل الثلاثي اه وأشار
الي هذا في التوضيح بقوله كل فعل صالح للتعجب منه *(تنبيهان)*
(الاول) قال الشهاب يدخل في قوله واجعل فعلا حب مع غير الاشارة
فيفيد أنه يثبت له جميع ماذكر لفعلا مما ثبت لنعم وغير ومنه الجمع بين الظاهر

والتمييز والاسناد الي الضمير وغيره كالنكرة اه وفيه نظر ستعرفه (الثاني) يجوز في فعل سكون العين وفعل بضم الفاء وسكون العين قال * انوار سرع ماذا يافروق * وحبل الوصل منتكث حديق * قال يعقوب نارت المرأة نواراً ونوراً فهي نوار ونسوة نوار اذا نفرت من الريبة وغيرها مما يكره أي آنفاً رايافروق سرع ماذا والضمة والكسرة يخففان ويقال أيضاً عظم البطن بطنك الا أن النقل يختص بالمدح والذم نحو حسن الوجه وجهك وحسن وحسن فان قلت حسن وجهك جاز ذلك وجاز حسن ولم يجز حسن لانه ليس كنعم وبيس وقال * لم يمنع الناس مني ما اردت * ولا اعطيهم ما اراد واحسن ذا ادبا * فنقل لان هذا مذهب التعجب قوله (ومثل نعم حبذا) فيه اكتفاء والاصل ومثل نعم وبيس بدليل قوله وإن تردد ما فقل لا حبذا واعلم أن حبذا تنفرد عن نعم وبيس بامور الاول عدم تطابق الفاعل والمخصوص كما يفهم من قوله لا تعدل بذا الثاني عدم جواز تقديم المخصوص كما يفهم من قوله واول ذا المخصوص الثالث عدم جواز دخول النواسخ الرابع جواز دخول با من غير شذوذ بخلاف يانعم وان كان لابد من التاويل في المحلين الخامس جواز دخول لا السادس كثرة وقوع تمييزا وحال قبل المخصوص وبعده فالتمييز كقوله * الا حبذا قوم سليم فانهم * وفوا اذا تواصوا بالاعانة والنصر * وقوله حبذا الصبر شيمة لامرئ رام * مبارات مولع بالمعالى * والحال كقوله * ياحبذا مرجواً البر السخي * من يرجه فعيشه العيش الرضي * وقوله * ياحبذا المال مبذولا بلا سرف * في اوجه البر اسراراً واعلانا * قال ابن عصفور المنصوب بعد حبذا تمييز جامداً كان او مشتقاً لصحة دخول من قال ابن الحاج والصواب أنه اذا لم تدخل من يحتمل الحال والتمييز فهما معنيان مقصودان وقد يحذف المخصوص ان علم وحذفه مع بقاء تمييزا جود فالاول كقوله * اجبت عاصما اذ دعاني * قائلا الا حبذا منتصرا ونصيرا * والثاني كقوله * قلت اذا اذنت سعاد بوصل * حبذا يا سعاد لو تصدقيني *

بمزاحها * وحب بها مقتولة حين تقتل * ولك في حاء حب اذا جردت من ذا الفتح على الاصل والضم على ان اصله حبب فجعلت الضمة على الحاء وادغمت الباء في الباء وهذا التحويل يطرد في كل فعل على فعل مقصوداً به المدح

باب افعل التفضيل

(مما بنوا فعل تعجب بنى * افعل في التفضيل مثل الاحسن)

(وما ابوا بناء ذاك منه لا * تجز بنا ذا منه نحو استعجلا)

(وما به الي تعجب وصل * لمانع به الي التفضيل صل)

(فذا اشد الناس عجباً مثل ما * اشد عجبه فقس عليهما) (وما هناك شذ قد شذ هنا * فصوغ اقمن موذن بأقمنا) (وفي ألص من شظاظ اذ ورد * لما ألصه وألص مستند) (وصوغه من افعل الفعل اطرد * ومن مبين حمقاً ايضاً قد ورد) (وشذ نحو قولهم ابيض من * وذا وشبهه بتاويل قمن) (وما بنوا من

فعل مفعول بلا*لبس فليس نادراً كاشغلا) (وغالباً اغناهم خير وشر*عن قولهم اخير منه واشر) (وفي التعجب اروماخير وما * شر بحذف الهمز وانصب بهما) قدتقدم الاعلام بأن الذي يبني منه فعل التعجب هو كل فعل ثلاثي متصرف تام قابل معناه التفاضل غير مبني للمفعول ولا منفي ولا مدلول علي فاعله بأفعل وهذا كله معتبر ايضا فيما يبني منه افعل التفضيل ﴿٥٠٠﴾ فيمتنع بناء التفضيل مما ليس ثلاثيا كانطلق ودحرج ومما ليس متصرفا كنعم وبيس ومما ليس تاما كظل وصار ومما لا يقبل التفاوت كمات وفنا ومن مبني للمفعول غير مامون اللبس كضرب ومن ملازم للنفي نحو ماعجبت به ومن مدلول علي فاعله بأفعل كعمي وعرج ولهى ودعج كما امتنع بناء فعل التعجب منها ويتوصل الى التفضيل فيما فيه مانع بمثل مايتوصل فيه الي التعجب فكما قيل في اعجب واختصر ما أعجبه وما أخصره يقال هو فيه أعجب وهو اخصر وما عد من الشواذ في التعجب عد من الشواذ في التفضيل فمن الشواذ في التعجب قولهم أقمن به بمعني ما أحقه ووجه شذوذه انه بني من قولهم هو قمن بكذا أي حقيق به وانما بني فعل التعجب من فعل مقيد بالقيود التي قدمت ذكرها لا من صفة لا فعل لها فلو قيل في التفضيل هو أقمن لساوي اقمن به في الشذوذ لان افعل التفضيل انما يبنى مما بنى منه فعل التعجب وفي امثالهم قولهم هو الص من شظاظ فبنوا لص من لفظ اللص دون فعل فلو قيل في التعجب ما ألصه لساواه في الشذوذ لانه مبني من غير فعل ثم بينت ان

فتقدير الاول حبذا انت واناو تقدير الثاني حبذا ياسعادا بذلك بالوصل

(تنبيه) لا خلاف ان حبذا مركب وفي ان حب قبل التركيب فعل اصله حبب لقولهم في الوصل حبيب وهو من فعل كشريف من شرف واختلف بعد التركيب فقيل فعل تغليب لحب لتقدمها وكونها عاملة فزيد فاعل وقيل اسم تغليباً لذا لانها اقوي فجبذا مبتدا وزيد خبر اوبالعكس وقيل باق على حاله فحب فعل مقصود به المحبة والمدح وجعل فاعله ذا ليدل على الحضور القلبي ولم يغير لجريانها مجري المثل ويرد كونهما اسما انهما لم يتغيرا بعد التركيب معني ولا لفظاً فبقيا على ما كانا عليه كما بقيت حرفية لا واسمية اسمها في نحو لا رجل ونوزع في هذا بان اصل حب ضد بغض فلما ركب اكتسى معني المدح كنعم ولان المبتدا تدخله النواسخ ولانه كان يلزم تكرار لا نحو لا حب ذا زيد ولا عمر قوله (فهو يضاهى المثلا) لا لانه اشارة الى مصدر محذوف خلافا لابن كيسان ونظيره في النص على العلة لاجل الخلاف فيهما لان قصد الجنس فيه بين واعلم ان كلامه ربما اوهم ان المخصوص لا بد من ذكره كما يعطى انه لا يتقدم من قوله واول ويؤكد الوهم قوله ثم وان يقدم مشعر به كفاوسكوته عن ذلك هنا وقوله انه كلام يضاهي المثل قوله (وما سوي ذا ارفع فحب) الخ تستعمل حب مع غير ذا فيتجدد لها امور جوازجر

افعل التفضيل اذا بنى من فعل على افعل كاعطى لم يعد شاذا كما لا يعد شاذا التعجب منه وقد مضى الاعلام بسبب ذلك ومن المسموع في ذلك هو اعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف واكرم لي من زيد أي اشد اكراما وهذا المكان هو اقفر من غيره وفي امثالهم افلس من ابن المدلق وفي الحديث فهو لما سواها اضيع وكما قيل فيما دل على جهل ما احمقه مع كون فاعله مدلولا عليه بافعل قيل فيه ﴿٥٠١﴾ هو احمق من كذا وارعن واهوج

فاعلها بالباء وقلة الاستغناء عن تمييز لاسيما عند جر الفاعل ولزوم الاكتفاء بالفاعل عن المخصوص وجواز ضم فائها قال ابن هشام فان قيل هذا الموضع معترض على الناظم فانه لم يقيد هنا فاعل حب اذا لم يكن ذا بقيد ولا بد من التقييد له لان فاعل حب مع غير ذا انما يكون اسم جنس او ضميرا مفسرا بتمييز اوما اومن كفاعل نعم وبيس من كل وجه لان حب جار مجراه فلا يجوز ان يقال حب زيد ولا حب اخوك والجواب انه لم يغفل عن هذا التقييد البتة لانه لما ذكر احكام نعم وبيس الحق بهما حبذا في قوله ومثل نعم حبذا فاقتضى ان حب من غير ذا مثل نعم في جميع الاحكام الا ما خص بها دون نعم وهذا صحيح فانها مثلها فيما سوى ما ذكر فلم يحتج الى ذكر قيد رجوعها الى حكم الباب اه وما ذكره من ان فاعل حب اذا لم يكن ذا حكمه حكم فاعل نعم فيما يشترط يخالف ما اقتضاه صنيع الموضح من انها من افراد فعل المضموم العين الجاري مجري نعم وبيس وتنصيصه على ان فاعل فعل المذكور يأتي اسما ظاهرا مجردا من ال ولا مثلة الشارح هنا فان منها حب زيد رجلا وحب به رجلا لكن لما مثل الشارح بحب بزيد وحب زيدا قال ابن هشام ينبغي ان يمثل ذلك بما فيه ال لكونه الغالب في فاعل فعل قوله (اوجر) قال الشاطبي في ادخال العاطف على العاطف من قوله اوفجر اشكال قوله (انضمام الحاء كثر) وكذا كل فعل

وانوك وفي المثل هو احمق من هبنقة وقد تقدم الاعلام بان سبب استثناء احمق ونظائره من المدلول على فاعله بافعل شبه احمق في المعني لجهل فاشتركا في الاستعمالين لتقاربهما في المعني وفي الحديث في وصف ماء الحوض الذي نرجو ان بفضل الله وروده في عافية ابيض من اللبن واحلى من العسل فظاهره ان فيه شذوذا اذا كان حقه لسكونه من باب افعل المبني للفاعل ان يقول فيه اشد بياضا فان حمل على الشذوذ كان نظير قولهم هو اسود من حلك الغراب ونظير قول الاخر

جارية في درعها الفضفاض

ابيض من أخت بني اباض *وجائز ان يكون أبيض مبنيا من قولهم باض الشيء بيوضا اذا فاقه في البياض فالمعنى على هذا ان غلبة ذلك الماء لغيره من الاشياء المبيضة اكثر من غلبة بعضها بعضا وابيض على هذا الاعتبار ابلغ من اشد بياضا ويجوز ان تكون من المذكورة بعد ابيض متعلقة بمحذوف دل عليه ابيض المذكور والتقدير ماؤه أبيض وأخلص من اللبن فالي هذين التاويلين أشرت بقولي وذا وشبهه بتاويل قمن أي حقيق

ثم نبهت بقولي وما بنوا من فعل مفعول بلا لبس فليس نادراً على ان نحو قولهم هو ازهي من ديك وهو اشهر منه واشغل من ذات النحيين واعذر وألوم واسر واعني مما بني من فعل مالم يسم فاعله دون ايقاع في لبس ليس فيه شذوذ فيتوقف فيه على السماع بل هو في التفضيل مطرد كاطراده في التعجب بخلاف مايوقع في لبس ثم نبهت على ان قولهم خير من كذا وشر من ﴿٥٠٢﴾ كذا الاصل فيه أخير وأشر ولا يكادون يستعملون الاصل

ومن استعمالهم اياه قول الراجز
* بلال خير الناس وابن الاخير *
ومنه قراءة ابن قلابة سيعلمون غداً من الكذاب الاشر وقد حكى في التعجب ماخيره وما شره بمعنى ما أخيره وما اشره الا ان حذف الهمزة في التعجب كثبوتها في التفضيل والعكس هو المشهور (وافعل التفضيل ان تجردا * فبعده من يلزمون أبدا) (في النعت والحال وفي النعت ندر * حذف وشاع لدليل في الخبر) (ويلزم الافراد والتذكير ان * يضف الى نكرة أويول من) (ومن وما جرته منه كالصلة * في منعهم

على فعل اذا ضمن معني التعجب يجوز فيه هذا النقل كما قدمناه

﴿ افعل التفضيل ﴾ هو الوصف المبني علي افعل لزيادة صاحبه علي غيره في اصل الفعل وقولهم المبني علي افعل مخرج لما عدا بعض صيغ اسم الفاعل ولما عدا صيغ بعض التعجب وقولهم لزيادة على غيره مخرج لذلك كاشيب واحسن وقد يقال صيغ التعجب خارجة بقولهم هو الوصف لان احسن في التعجب فعل لا وصف؛ هذا واعترض هذا التعبير بانه لا يشمل الا ما فيه مدح اذ المفهوم من التفضيل بيان المزية في الصفات الحسنة فلا يشمل نحو زيد ابخل او اجهل من عمرو فكان الاولي التعبير بافعل الزيادة والجواب ان هذه العبارة صارت في الاصطلاح اسما للدال على الزيادة مطلقاً قوله (صغ من مصوغ منه للتعجب) الخ تقدم انه انما يصاغ من ذي ثلاثة ومن ثم لحن ابن سيدة في كتاب الاعراب ابا الطيب في قوله فرءوس الرماح اذهب للغيض واشفى لغل صدر الحقود قال وانما الصواب اشد اذهابا وكان يمكنه ان يكون اذهب بالحقد ويأخذ من ذهب به وهذا كل احد يجيزه بخلاف اذهب للحقد فانه من اذهبه والاكثر لا يجيزونه اه وفيه نظر لان اللحن لا يثبت مع قول بعض الايمة بذلك خصوصا والامام س اجاز بناء فعل التعجب واسم التفضيل من افعل وقال الحريري ويقولون فلان انصف

اثباتها منفصله) (وان تكن بتلو من مستفهما * فلهما كن ابداً مقدما) (كمثل ممن انت خير من ولدا * اخبار التقديم نزراً وجدا) (ومع اضافة او ال من يجتنب * وان تجامع ال فتاويل وجب) (وفصل افعل ومن بظرف او * تميز او شبيه ظرف قد رووا) (وقد اتي فصلهما باكثرا * من واحد كقول شاذ مخبرا) (الي مساً من حشايا البطن * من يثربيات قد اذ خشن) المراد بتجرد افعل التفضيل خلوه

من الاضافة ومن الالف واللام فاذا كان كذلك وكان نعتاً او حالا جئ بعده بمن جارة للمفضول نحو رأيت رجلا افضل من زيد وشربت الماء ابرد من الثلج وندر حذفها بعد الصفة في قول الراجز * تروحي اجدر ان تقيلي * غدا بجنبي بارد ظليل * أي تروحي واتي مكانا اجدر بان تقيلي أي بان تقيلي فيه من غيره وان كان افعل التفضيل خبراً جئ أيضاً بمن جارة للمفضل عليه ويكثر الاستغناء عنها اذا دل

من فلان فينونه من انصف وانما يبنى من الثلاثي قال ابن بري قالوا هو أيسر منه وأعدم وافلس واضيع واسرف وأفرط وأنصف ولما سمع الصحابة قول حسان * فشركما لخيركما الفداء * قالوا هذا أنصف بيت قالته العرب وقال الشاعر * وانصف الناس في كل المواطن من * سقا المعادين بالكاس الذي شربا * وتقدم انه لا يصاغ من فعل اسم فاعله على افعل ومن ثم لحن ابن سيدة في كتاب الاعراب عن مراتب قراآت الاداب ابا الطيب في قوله * ابعد بعدت بياضاً لا بياض له * لانت اسود في عيني من الظلم * لان الالوان كالخلق فكما لا يقال ما أيداه وما أرجله كذلك هذا ولان افعال الالوان والعيوب في الاصل على افعل وافعال وما تجاوز الثلاثة لا يتعجب منه قال فاما استشهاد بعضهم بقوله: جارية في درعها الفضفاض * أبيض من اخت بني أباض * ففعل مجهول غير موسوم ولا معلوم واما قول طرفة * اذا الرجال شتوا واشتدا كلهم * فانت ابيضهم سربال طباخ * فانه لا يعنى بأبيض هنا صيغة المفاضلة وانما عني به الابيض فكانه قال فانت واضحهم او نقيهم سربال طباخ ثم قال وقد يتأول قول المتنبي على أن من للتبعيض اي لانت أسود في عيني ولانت ظلمة من الظلم فيكون كبيت طرفة اه فجعل من الظلم خبراً ثانياً وفي الجهة الثانية من الباب الخامس من المغنى

عليها دليل كقوله تعالى والاخرة خير وأبقى واذا جرد افعل التفضيل وصاحب من لفظاً او تقديراً فلا بد من افراده وتذكيره كقولك زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من العمرين والزيدون أفضل من العمرين وعمرة اجمل من هند وما اشبه ذلك ويستوي المجرد والمضاف الى نكرة في لزوم الافراد والتذكير نحو مررت برجلين أفضل من ذين وبرجال من اولاء وبامرأة افضل من ذى وبنسوة احسن من الهندات ويقال هما افضل رجلين وهم افضل رجال وهي احسن امرأة

وهي احسن نسوة ولا يفصل بين افعل التفضيل ومن باجنبي لانهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه بوجه ما ولهما شبه بالصفة الناصبة والمنصوب بها فلذلك حسن انفصالهما بتمييز نحو زيد اكثر مالا منك وبظرف نحو انت احظى عندي منه وبجار ومجرور نحو هو اولى الى منك ومنه قوله تعالى النبئ اولى بالمومنين من انفسهم ونحن اقرب اليه منكم ونحن اقرب اليه من حبل الوريد وقد اجتمع اربعة فصول في قول الشاعر * ما زلت

ابسط في غص الزمان * يداً للناس بالخير من عمرو ومن هرم * وقد اجتمع فصلان في قول الراجز * لا كلة من اقط بسمن * الين مسا في حشايا البطن * من يثربيات قذاذ خشن * فاغتفر هذا الفصل لانه بمساو لمن في التعلق بافعل فلو كان مما لا يتعلق به لم يجز ولذلك جوز نحو ما من احد احسن في عينه الكحل منه في عينك لان رفع الكحل باحسن ازال ﴿٥٠٤﴾ اجنبيته بخلاف جعله مبتدا وجعل احسن خبره فانه

ممتنع لوجود الفصل باجنبي لا عمل لاحسن فيه ولوقوع المخبر عنه بين الخبر وما هو من تمام معناه وقد حملهم جواز الفصل بما ذكر على تجويز التقديم كقول الشاعر * فقالت لنا اهلا وسهلا وزودت * جنى النحل بل ما زودت منه اطيب * وقال آخر * ولا عيب فيها غير أن قطوفها * سريع وان لا شئ منهن اكمل * فلو كان المجرور بمن مستفهما به وجب تقديمها كقولك ممن انت خير ذكر هذه المسئلة ابو علي في التذكرة والى هذا اشرت بقولي وان تكن بتلو من مستفهما فلهما كن ابدا مقدما وأشرت بقولي ولدي اخبار التقديم نزراً ورد التمييز الي ما تضمنه البيتان المتقدم ذكرهما ثم نبهت على استغناء افعل التفضيل عن من ومجرورها بالاضافة وبالالف واللام وأشرت بقولي وان تجامع ال فتاويل وجب الي قول الاعشي ولست بالاكثر منهم حصاً * وانما العزة للكاثر فان فيه ثلاثة اوجه أحدها ان لا تكون من لابتداء الغاية كما هي في زيد افضل منك بل

الصحيح ان من الظلم صفة لاسود اي اسود كائن من جملة الظلم اه وحاصله ما اشار اليه الحريري في الدرة حيث قال ان بعضهم تأوله فجعل اسود هنا من قبيل الوصف المحض الذي تانيثه سوداء وأخرجه عن حيز افعل الذي للتفضيل والترجيح بين الاشياء ويكون علي هذا التاويل قد تم الكلام وكملت الحجة في قوله لانت اسود في عيني وتكون من التي في قوله من الظلم لتبيين جنس السواد لا أنها صلة أسود اه وقال ابن هشام في الحواشي اما قوله عليه الصلاة والسلام في نسخ صحيح البخاري حوضي مسيرة شهر ماؤه ابيض من اللبن وريحه اطيب من المسك فالذي حسنه حسن الازدواج بين أبيض من اللبن واطيب من المسك بخلاف ما لو قيل أشد بياضاً من اللبن لعدم الموازنة لفظاً بين اشد واطيب ولزيادة التمييز لو قيل أشد ونحوه واما ما وجه به الناظم فليس بشئ الا شيئاً لا يعبأ به وتقدم ايضاً ان شرط المصوغ منه فعل التعجب ان يكون معناه قابلا للكثرة علي ما صرح به في التسهيل وغيره قال ابن هشام واذا انتهي الامر الي هذا اشكل قوله أحب الاعمال الى الله أدومها واحب العمل الى الله ادومه لان الدوام لا يقبل الكثرة قوله (وما به الي تعجب) الخ يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الاثبات فان اشد ياتي هناك ولا ياتي هنا لان المصدر ينصب هنا على

تكون للتبيين كما هي في قولك انت منهم الفارس الشجاع أي من بينهم الثاني ان يكون تعلق من بمحذوف دل عليه المذكور الثالث ان تكون الالف واللام زائدتين فلا ﴿ ٥٠٥ ﴾ يمتنع معهما وجود من كما لا يمتنع مع

التمييز الذي شرطه التنكير والمصدر في المبني للمفعول والمبني يوتي به مؤولا لا صريحا والمصدر المؤول معرفة فلا يقع تمييزا قاله ابن هشام ويمكن ان يستفاد من قول الناظم في باب التمييز والفاعل المعنى انصبن بأفعلا لكن نظر فيه الشهاب في الفاقد الصوغ لزوما اما اولا فيجوز البناء منه لعدم اللبس كما ذكره الشارح وامّا ثانيا فلو توصل الى التفضيل منه بأشد ونحوه جاز الاتيان بالمصدر الصريح على انه مصدر المبني للمفعول وان كان بصورة المبني للفاعل لعدم اللبس ايضا فليتأمل هذا وقال الشاطبي ان قيل من اين يوخذ ان المصدر هنا بعد اشد ونحوه منصوب لا مجرور وهو قد قدم اولا انه ذو وجهين ففي ما افعله هو منصوب وفي أفعل به هو مجرور ولا يكون هنا الا منصوبا ثم انه أحال هذا على ماهناك والاحالة عليه لا تعين له نصبا من جر وانما تقتضي الوجهين وهو غير صحيح وايضا فان المنصوب هناك عوض من المتعجب منه فنصبه نصب المفعول بافعل كما كان المتعجب منه كذلك وهنا ليس كذلك بل له وجه آخر من النصب وهو النصب على التمييز فهذا الموضع لم يبين حكمه والجواب انه لم يحل على باب التعجب الا في بناء افعل لا في نصب ما بعده ولا في رفعه ولا جره فاذكر هناك من نصب المصدر مختص بذلك الباب وانما يوخذ له حكم هذا المصدر او الاسم من باب التمييز حيث قال هناك والفاعل المعنى انصبن بأفعلا مفضلا كانت اعلا منزلا فان قولك هذا اكثر ابلا واشد استكبارا واشد عمي وما أشبه ذلك داخل هنا فينصب على التمييز من غير اشكال وهو ظاهر قوله (وافعل التفضيل صله) الخ من الوصل في التقدير وما تخفي صدورهم اكبر واكثر ذلك في الخبر سواء خبرا لمبتدا كما

التجرد منهما وقد تقدم شرح ما بقي من الابيات فلا حاجة الى اعادة ذلك (وان تلا ال او يضف لمعرفه * بغير معنى من يطابق كالصفه) (وجوز الوجهين في المضاف ان * به اردت ما اقتضى مصحوب من) (وان تضف بغير معنى من يجب * وقوعه طبقا لما له نسب) (وهو بمعنى بعض او كل على * نحو الذي في باب اي فصلا) لا فعل التفضيل ثلاثة احوال الاول حال تجرده من الاضافة والالف واللام وقد تقدم ان حقه فيه ملازمة الافراد والتذكير ومصاحبة من لفظا او تقديرا وتقدم أيضا التنبيه على ان المضاف الى نكرة يساوي المجرد في لزوم الافراد والتذكير والثاني حال تثبت فيها الالف واللام وهو

﴿ ٦٤ ﴾ الذي عبرت عنه بتلو ال ولا بد له حينئذ من مطابقة ما هو له فيقال زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات او الفضلى والثالث

حال الاضافة الي معرفة وهو فيها على ضربين أحدهما ان يضاف مراداً بها معنى المجرد والثاني ان يضاف مراداً بها معني المعرف بالالف واللام ﴿٥٠٦﴾ فالمراد به معنى المجرد يجوز ان يوافقه في ملازمة الافراد والتذكير وان يوافق المعرف بالالف واللام في ملازمة المطابقة لما هوله وقد اجتمع الامران في قوله صلي الله عليه وسلم الا اخبركم باحبكم الى واقربكم مني مجالس يوم القيامة احاسنكم اخلاقا الموطئون اكنافا الذين يالفون ويولفون والمراد به معنى الالف واللام لابد من مطابقته لما هوله كما لابد منها للمعرف بالالف واللام لتساويهما في التعريف وعدم اعتبار معنى من ولا يلزم كونه بعض ما اضيف اليه بخلاف المراد به معنى المجرد فانه يساويه في اعتبار معني من ولذلك قد يتأول بنكرة فيقع حالا ولا بد حينئذ من كونه بعض ما اضيف اليه فلو قلت يوسف احسن اخوته

مثلنا او خير الناسخ كقوله سبحانه انما عند الله هو خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم وقول الشاعر * ولكنهم كانوا علي الموت اصبرا ويقل في غير الخبر نحو فانه يعلم السر وأخفى فان قيل زيد أفضل ولم يوت بمن لفظا ولم تقدر لم يجز ولهذا قالوا لو سميت بافضل منه ثم نكرته فهل ينصرف أولا قولان مبنيان على اعتبار الصفة الاصلية وعدمها فلو سمى بافضل من غير من ثم نكر انصرف قولا واحداً وعللوا ذلك بان قالوا لانه لا يشبه الحال التي كان عليها صفة وفيه نظر لانه قد يكون بمعنى فاعل وقوله صله أبدا يقتضى انه لا يفصل بين افعل ومن وليس على اطلاقه بل يجوز الفصل بينهما بمفعول افعل نحو النبيء أولي بالمومنين من انفسهم وقل الفصل بلو وما اتصل بها ونكت بقوله ابدا على المبرد القائل ان المجرد يأتي بمعنى اسم الفاعل مجرداً من معني من قياسا وقوله ان جردا أي من أل والاضافة وشذ . نحن بغرس الودى اعلمنا منابركض الجياد في السدف، وقوله ولست بالاكثر منهم حصى فجامعت الاضافة في الاول وأل في الثاني وقيل على تقدير الغاء المضاف اليه في الاول وزيادة أل في الاخير قال في الباب الثالث من المغني في الكلام علي مالا يتعلق من حروف الجر وعليه أي نيابة ضمير عن ضمير مع تخالفهما في الاعراب في المتصل خرج أبو الفتح قوله نحن بغرس الخ فادعي ان نا مرفوع مؤكد للضمير في اعلم وهو نائب عن نحن ليتخلص بذلك من الجمع بين اضافة افعل وكونه بمن وهذا البيت اشكل على أبي علي حتى جعله من تخليط الاعراب وفي النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس ومن ذلك قول الجاحظ في بيت الاعشى ولست بالاكثر منهم حصي انه يبطل قول

امتنع عند ارادة معنى المجرد وجاز عند ارادة معنى المعرف بالالف واللام لما النحويين ذكرت لك ولما تقدم في باب الاضافة الاعلام بان ايا بمعنى بعض ان اضيف الي معرفة ومعنى كل ان

أضيف الى نكرة وكان افعل التفضيل مثلها فى ذلك فنبهت عليه بقولى وهو بمعنى بعض او كل على نحو الذي في باب أي فصلا ولهذا يقال خير الرجلين زيد ﴿٥٠٧﴾ وخير رجلين الزيدان وقيد المضاف

النحويين لا يجتمع أل ومن فى اسم التفضيل فجعل كلا من أل ومن معتداً به جاريا على ظاهره والصواب ان تقدر أل زائدة أو معرفة ومن متعلقة باكثر منكراً محذوفا مبدلا من المذكور أو من المذكور على انها بمنزلتها فى قولك انت منهم الفارس البطل أي انت من بينهم وقول بعضهم انها متعلقة بليس قدير دبانها لا تدل على الحدث عند من قال في اخواتها تدل عليه ولان فيه فصلا بين افعل وتمييزه بالاجنبي وقد يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم وفى قولك ليس رائحة انتي وبان الفصل بالتمييز قد جاء في الضرورة كقوله * على اني بعدما قد مضى * ثلاثون للهجر حولا كميلا * وافعل اقوى فى العمل من ثلاثون وليس من الشاذ ولا من المؤول * فهم الاقربون من كل خير. وهم الابعدون من كل ذام : لان من هذه ليست الخافضة للمفضول ولا خلاف في جواز زيد أقرب الى الخير منك وأبعد من الشر من عمرو وبذكر من مرتين * (تنبيه) * من هذه لابتداء الغاية عند س والمبرد فى الارتفاع في نحو افضل منه وابتداء الانحطاط في نحو اشر منه واعترضه الناظم بانها لا تقع بعدها الي واجاب المرادى بان الانتهاء قد يترك الاخبار عنه ويكون ذلك أبلغ فى التفضيل اذ لا يقف السامع علي محل الانتهاء اه قال الشهاب ومن هذا الجواب يظهر ان المراد بكون المجرور بمن هو المفضل عليه انه هو الذي قصد التفضيل عليه أي اظهار ذلك والاخبار به والا فالمفضول في الواقع قد يكون اكثر من ذلك وكذا المراد بكون المضاف اليه هو المفضل عليه انه المقصود باظهار التفضيل عليه والاخبار به والا فقد يكون المفضول في الواقع اكثر من ذلك قوله (وان لمنكور يضف) الخ لان المجرد شبيه بافعل في

الذى يساوي المقرون بال فى مطابقة ما هو له بكون ما اضيف اليه معرفة وعدم ارادة معني من تنبيهاً على أن المضاف الي نكرة يساوي المقرون بال فى لزوم الافراد والتذكير لتساويهما فى التنكير

(وظاهر بافعل التفضيل لا * ترفعه مالم تره قد جعلا)

(مخلصاً من ان يحال بين من * وبينه باجنبي مقترن)

(كلن تري من امرئ اجدر به * فضل من الصديق الا من نبه) (والرفع مطلقاً به قليل * حكاه سيبويه والخليل)

(ونصبه المفعول ممنوع ومن * فسر ناصباً به فقد فطن)

لا يرفع افعل التفضيل في اللغة المشهورة اسما ظاهراً لان شبهه باسم الفاعل ضعيف من

قبل انه فى حال التنكير لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع بخلاف اسم الفاعل والصفة المشبهة به فان ادي ترك رفعه الظاهر الي فصل بمبتدا بين افعل التفضيل والمفضل عليه تخلص من ذلك بجعل المبتدا فاعل افعل بشرط

كونه سبباً كالصوم بالنسبة الى الايام في قوله عليه الصلاة والسلام ما من ايام احب الي الله فيها الصوم من ايام العشر وانما اشترط كون الظاهر سبباً ﴿٥٠٨﴾ لان ذلك يجعله صالحاً للقيام مقام المضمر فان

الاستغنا بالظاهر السببي عن المضمر كثير ولان كونه سبباً على الوجه المستعمل بجعل افعل واقعاً موقع الفعل وذلك ان قولك ما من احد احسن في عينه الكحل من زيد يقوم مقامه ما من احد يحسن في عينه الكحل كزيد فتنزل ارتفاع الظاهر بافعل هنا لوقوعه موقع الفعل منزلة اعمال اسم الفاعل الموصول به الالف واللام حال المضي لان وصل الالف واللام به اوجب تقديره بفعل وحكي سيبويه أن بعض العرب يقول مررت برجل اكرم منه ابوه فرفع بافعل التفضيل الظاهر مطلقاً وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به فان ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره افعل كقوله تعالى

التعجب وزناً وأصلاً ودلالة على المزية ومعنى اصلا انهما لا يبنيان الا من نوع معين وذلك مفرد مذكر دائماً والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد في التنكير وقال الشاطبي المضاف للنكرة كالمجرد لان الاضافة فيه انما تكون على معنى من فكان لو ظهرت معه يلزم الافراد والتذكير وقال المضاف للنكرة على وجهين مطابق لما جري عليه افعل لزوما وذلك لا يكون الا مع كون المضاف اليه جامداً وجائز المطابقة وعدمها وذلك مع كون المضاف اليه مشتقا ومن عدم المطابقة ولا تكونوا اول كافر به وانما جاز الافراد وغيره في المشتق لانه مقدر بمن والفعل ومن قد تقع موقع الجمع ويعامل معاملة المفرد اه ملخصا وقال ابن هشام زعم المبرد ان النكرة المضاف اليها افعل يجوز افرادها مطلقا وخالفه النحويون هذا ان كانت جامدة فان كانت مشتقة فالجمهور أيضاً يوجبون المطابقة وأجاز بعضهم تركها وقد اجتمعا في قوله . واذا هم طعموا فالا لم طاعم : واذا هم جاعوا فشر جياع. ومنه عندهم ولا تكونوا أول كافر به وأجاب الجمهور بان التقدير أول فريق كافر والا لم فريق طاعم ثم أقيمت الصفة مقام موصوفها وقيل لانه في معني أول من كفر وقيل أي لا يكن كل منكم أول كافر كقولك كسانا حلة ولا مفهوم لهذه الصفة أي لا يراد كونوا آخر كافر ولما اعتقد بعضهم ان لها مفهوما قال انها زائدة اعني أول وقال آخر حذف المعطوف أي ولا آخر كافر ونص على الاول لانه افحش للابتداء به ونظيره قوله * من اناس ليس في اخلاقهم * عاجل الفحش ولا سوء الجزع * ولا يريد ان فيهم فحشا آجلا بل لا فحش عندهم البتة وقال ابو البركات ابن الانباري في كتاب البلغة فمن معرفة

الله أعلم حيث يجعل رسالاته فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهو في موضع نصب اسالیب بفعل مقدر يدل عليه اعلم ومن ذلك قول الشاعر * ولم أر مثل الحي حياً مصبحاً * ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا *

اكر واحمى للحقيقة منهم * واضرب منا بالسيوف القوانسا * فنصب القوانس بفعل مفسر بأضرب (ونحو أهون مفيد هينا * قيسا عليه ابن يزيد استحسنا) (وما بلام جر ﴿٥٠٩﴾ بعد افعلا * فاجعله مفعولا واما

اساليب اللغة قد يذكرون الشيء باحد وصفيه دون الاخر ولا يكون له دليل خطاب بل يكون الحكم عند ذكره وعدم ذكره سواء ومثل بالاية والبيت * (تنبيه) * قال أبو حيان في شرح التسهيل زيد أفضل رجل اصله زيد أفضل من كل رجل قيس فضله الى فضله فحذفت من وكل وأضيف افعل الى مجرور كل وكذا في بقية الامثلة قال بعض اصحابنا لابد من كون المضاف اليه افعل جمعا لانه بعض المضاف اليه والواحد لا يكون بعضا للواحد تقول زيد أفضل الرجال وانما جاز أفضل رجل اختصارا للفظ لفهم المعنى فانه لا يتوهم ارادة المفرد ووجب تنكيره على قاعدة كل مفرد جاء في موضع الجمع لا يكون الا نكرة فان جئت بال رجعت للجمع لانهم لا يرجعون للاصل في بعض ويدعونه في بعض وكذا ان جمعت فلابد من أل فاما اسفل سافلين فالمضاف اليه محذوف أي اسفل قوم سافلين وقال أبو حيان يجوز ان يكون الجمع باعتبار ان الانسان الذي تقدم انما أريد به الجنس ومن ثم استثني منه وحسن الحمل على المعنى قصد تناسب رءوس الاي قوله (أوجردا) ذكر في التسهيل انه اذا أول بما لا تفضيل فيه وجرد فالغالب ان يكون كذلك وقد يطابق فمثال عدم المطابقة اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وأحسن مقيلا نحن اعلم بما يستمعون به نحن اعلم بما يقولون ومثال المطابقة * اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم مقام الائم؟ فالائم جمع الأم بمعني لئيم وعلى هذا يمشي قول أبي نواس ؛ كان صغري وكبري من فواقعها ، حصباء در على ارض من الذهب . ولا يكون لحنا وقال ابن هشام حقه ان يقول بعد قوله أوجردا هذا اذا لم يجرد من معنى التفضيل كما قال هذا اذا نويت معنى

مع الى) (ففاعل بشرط معني حب او * بغض وفي تعجب ذاك اقتفوا) (وما يفيد العلم بالبا عديا * في الموضعين كالعلا اعلم بيا) (وفيهما يستصحبون حرف جر * كان به الفعل معدا نحو كر) استعمال أفعل غير مقصود به تفضيل كثير ومنه قوله تعالى ربكم أعلم بما في نفوسكم وقوله تعالى وهو الذي يبدؤا الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه أي عالم بما في نفوسكم وهين عليه ومنه قولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان اي عادلاهم ورآ محمد بن يزيد المبرد اطراد هذا قياساً والى هذا اشرت بقولي ونحو اهون مفيد هينا قيس عليه ابن يزيد استحسنا والقيس والقياس مصدر اقاس ثم نبهت

على تعدية افعل التفضيل بحروف الجر وجملة القول في ذلك ان افعل التفضيل ان كان من متعد بنفسه دال على حب أو بغض عدي باللام الي ماهو مفعول في المعني وبالى الي ماهو فاعل في المعنى كقولك المومن

احب لله من نفسه وهو احب الى الله من غيره وان كان من متعد بنفسه دال على علم غير ما تقدم عدى بالفاء نحو زيد اعرف بي وانا ادرى به وان كان من متعد بنفسه غير ما تقدم عدي باللام نحو هو اطلب للسارق انفع للجار وان من متعد بحرف جر عدي به لا بغيره نحو هذا ازهد في الدنيا وأسرع للخير وابعد من الاثم واحرص على الحمد واجدر بالحلم واصدع عن الخنا ولفعل التعجب من هذا الاستعمال مالافعل التفضيل نحو ما احب المؤمن لله واحبه الى الله وما أعرفه بنفسه واقطعه للعوائق واغضه لطرفه وازهده في الدنيا واسرعه الى الخير واحرصه عليه واجدره به والله اعلم

﴿باب التوابع﴾

(التابع التالي بلا تقييد * في حاصل الاعراب والمجدد) (وهو لدي التقسيم بلغت الامل * نعت وتوكيد وعطف وبدل)

من ليخرج نحو واتم ما اقام الاالئم وعليه كان صغري وكبري من فواقعها وعليه عندي قوله تعالى اكابر مجرميها اه واجاب ابن ابي الحديد عن ابي نواس باناوجدنا افعل يأتي علي فعلي كقوله في سعى دبناظالما قد مدت وقوله : لاتبخلن بدنيا وهي مقبلة، وان دعوت الى حلى ومكرمة : وقيل من زائدة على قول الاخفش وكان هذا القائل توهم ان من اذا كانت زائدة كان الجر بالاضافة وهذا فاسد لان الجر بها لا بالاضافة وان كانت زائدة واما قول المغني وقول بعضهم ان من زائد وانهما مضافان على حد بين ذراعى وجبهة الاسد يرده ان الصحيح ان من لاتقحم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور اه فتحامل لانه يكفي في عدم اللحن التخريج على قول خصوصا اذا قوي كما هنا فقد اختار في التسهيل مذهب الاخفش وعاله شراحه بثبوت السماع بذلك نظما ونثراً *(تنبيه)* لايخلوا المجرد من مشاركة المفضل عليه في المعنى لفظا أو تقديراً والمراد بقولنا ولو تقديراً مشاركته ولو بوجه ما كقولهم في البغيضين هذا احب الي من هذا وفي الشرين هذا خير من هذا وفي التنزيل رب السجن احب الى مما يدعونني اليه وتاويل ذلك هذا اقل بغضاً واقل شراً ومن غير الغالب قولهم العسل احلى من الخل والصيف احر من الشتاء قوله (هذا اذا نويت معني من) ما اضيف للمعرفة ثلاثة اقسام : أحدها ان يكون مطلقاً له التفضيل فلا تنوى بعده من البتة لانك لم ترد انه فضل شيئاً بعينه بل ان له زيادة فضل في ذلك الشئ وذلك كقولك يوسف احسن تريدان حسنه ذو زيادة وعلى هذا تصح اضافته الى اخوته ، الثاني ان يؤول بما لاتفضيل فيه البتة فيكون معناه كمعني اسم الفاعل كقوله تعالى وهو اهون عليه وقول امامنا الشافعي رضي الله عنه فتلك سبيل لست فيها ماوجد وهذا النوع انما ذهب الي ثبوته المتأخرون والباقون يؤولون والثالث ان يكون للتفضيل على ما اضيف اليه فالاولان مطابقان كاسم الفاعل والثالث

مختلف فيه فمنع ابن السراج المطابقة وجوزها الجمهور وهو الصحيح ثم قيل المختار تركها كقوله تعالى احرص الناس وقال الجواليقي المختار فعلها كقوله تعالى قالت اولاهم لاخراهم الا الذين هم اراذلنا اكابر مجرميها ولا دليل في شيء منهن لاحتمال كون الاولى لاجل المزاوجة فان اخري ليس للتفضيل وطوبق بينه وبين الاول مثل مازوارت وماجورات واراذلنا لغير التفضيل لانهم لا يصفون أنفسهم بالرذالة واكابر غير مضاف بل مفعول ثان ومجرميها مفعول اول منصوب لا مجرور وانما لم يلزم الافراد والتذكير في اكابر لانه لغير تفضيل فهو كقوله * واتم ما أقام الاثم * وله محسن وهو شبهه بالمضاف في اللفظ واعلم انه لاعتقاد الجواليقي أن المختار المطابقة رد علي صاحب الفصيح وقال كان الاولى ان يقال فصحاهن لانه الافصح كما اشترط في الكتاب وان ماتقرر من ان المضاف لمعرفة له ثلاثة احوال كله يفهم من كلامه لانه قال ذو وجهين عن ذي معرفة فأشعر قوله ذي معرفة بالخلاف ثم قال وان لم تنو اي معني من وذلك اما لانك اردت تفضيلا مطلقا او لم ترد تفضيلا البتة (تنبيه) قال ابن هشام في الحواشي قولهم ان الاضافة في هذا الباب تكون علي من اما ان يريدوا من الداخلة على اسماء الاجناس في نحو خاتم فضة وخاتم من فضة او يريدوا من الجارة للمفضول فان ارادوا الاول فذلك باطل بما ضبطوه من ان الاضافة انما تكون بمعنى من اذا كان الاول بعضاً للثاني وصح اطلاق اسم الثاني عليه وأنت لو قلت في الافضل المفروض هذا الناس او ناس على جهة الحقيقة لم يصح وان ارادوا الثاني فذلك باطل لانهم يقولون لابد أن يكون افعل بعض مايضاف اليه وأن الثاني يكون كلاله والمفضل عليه المجرور بمن لا يصح فيه ذلك بل لابد أن يكون غيره والدليل على أن هذين المعنيين متغايرين انك لو قلت زيد افضل الناس كان جائزاً ولو قلت افضل من الناس كان ممتنعا لانك بتفضيلك اياه عليهم اخرجته ضرورة ان المفضل والمفضل عليه غيران وباضافتكه اليهم

التالي يعم خبر المبتدا وثاني المفعولين وحال المنصوب والجواب المجزوم بعد شرط مجزوم فقولي بلا تقييد مخرج لما سوي التابع لانها لا تساوى لما قبلها في الاعراب الامع كون عامله الموجود في الحال غير متبدل فلو تجدد بعامل متجدد زال التوافق في الاعراب بخلاف المسمي تابعا في الاصطلاح فان موافقته لما قبله في الاعراب لا تتقيد بعامل دون عامل ثم نبهت على ان التابع علي اربعة اقسام نعت وتوكيد وعطف وبدل وأخرت التنبيه علي ان المعطف عطفان عطف بيان وعطف نسق وسأبين ذلك ان شاء الله تعالى في موضع الحاجة اليه (وتابعا بالاجنبي المحض لا * تفصل وفصل بسواه فاقبلا)

(ان لم يكن توكيدا توكيدولا * نعتا لمبهم كسل ذا الرجلا)

(أو صفة تلزم مابها اتصف * كالاحمر المذكور قبله خلف)

(أو بعضا التمام دونه عدم * أو ما بتابعية لفظا لزم) (وعمل التابع قبل ما تبع * لا توقعن بفعل ذاك ممتنع) (وما نعوه علماء البصره * وغيرهم اجازه دون كثره) حق التابع ان يكون متصلا بمتبوعه فان فصل بينهما بغير اجنبي حسن كقوله تعالى افي الله شك فاطر السماوات والارض ففصل بالمبتدا بين الصفة والموصوف لكونه بعض الخبر وكقوله تعالى افغير الله اتخذ وليا فاطر السماوات والارض ففصل بالفعل ومفعوله الثاني بين الصفة والموصوف لاضافة المفعول الاول اليه فلم يعد الفاصل اجنبيا ومن الفصل بما ليس اجنبيا محضا الفصل بوامسحوا برءوسكم بين الايدي والارجل لان المجموع معمول واحد قصد الاعلام بترتيبه فحسن وكان ذلك اسهل من الجملة المعترض بها بين شيئين امتزاجها

في الاولي أثبت انه منهم وهذا صحيح والاول باطل ثم لابد من اعتقاد المشاركة بين المجرور بمن للمفضل في ذلك المعني ضرورة افعل لا في الجنس فقول الناظم وغيره ان الاضافة تكون بمعنى من ليس صحة على كلا الوجهين وانما ارادوا شيئا واخطئوا في التعبير عنه وذلك انهم ارادوا بكونه على معنى من ان يكون للتفضيل وبكونه ليس علي معني من ان لا يكون له وانما ضبطوه بمن لانه الذي يخص التفضيل اه وبه يعرف حسن كلامه في التوضيح فالله دره قوله (وان تكن بتلو من مستفهما) الخ قال الناظم هذه مسئلة ذكرها الفارسي وهي من المسائل المغفول عنها قال أبو حيان وينبغي أن ينبه علي انه يسبق ما افعل خبره كما مثل أي لانه قدم من ومجرورها علي المبتدا وهو انت وح فيمكن ان يكون مراده مقدما على افعل وما افعل خبره * هذا ونقل في الارتشاف ان اباعلي في الحلبيات منع من جواز هذه المسئلة لان افعل لا يقوي قوة الفعل فيعمل فيما قبله وقدم في التوضيح المبتدا في التمثيل فقال شارحه انه أحسن من تمثيل الناظم لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي لان المبتدا أجنبي من الخبر بمعني انه ليس معمولا له علي الصحيح وسيأتي انه لا يفصل بين افعل ومن بالمبتدا لانهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تاخير ماله الصدر عن صدراته لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الي العامل فيه فقط اه اقول قد تعارض في هذه المسئلة امران تاخير ماله الصدر ان اخر معمول افعل عنه وعمل العامل الضعيف وهو افعل فيما قبله ان قدم معموله الا ان الناظم رجح القول بالتقديم محافظة علي تقديم ماله الصدارة لان تقديم معمول افعل عهد حسبما اشار له بقوله ولذا اخبار الخ وفيما سلكه الموضح بقاء المحذورين وقول شارحه اذ لا يلزم تاخير ماله الصدر الخ كلام غير محرر لامرين الاول ان المضاف لما له الصدر يتقدم عليه مع عمله لفظا فيه نحو صبيحة اي يوم سفرك ونحو ذلك الثاني انهم صرحوا في صور بمنع تقديم معمول ذي الصدر

ليلا يخرجه ذلك عن صدارته من ذلك خبر ما النافية فكيف يصح الحصر الذى ذكره واما لزوم الفصل بين العامل ومعموله باجنبي فاغتفر للضرورة وكلامهم محمول على ما اذا لم يوجد مقتض لذلك لكن بقى شئ خطر بالبال وهو ان افعل ومعموله اذا كانا بمنزلة المضاف والمضاف اليه فالمناسب ان يقدما على المبتدا ويقال ان افعل اكتسب الصدارة من معموله فيقال أفضل ممن أنت ولا يلزم شئ من المحذورين إلا أن يقال اكتساب العامل من معموله الصدارة لو ثبت عاد بالبطلان على ما قرروه فى احكام ماله الصدر في مسائل كثيرة وانما ثبت ذلك الاكتساب في الاضافة خاصة لانه لا يمكن تقديم المضاف اليه على المضاف ويرادانه اذا لم يستحق التقديم فهلا قدم معموله عليه وقدما علي المبتدا لما ثبت ان الخبر اذا استحق التصدير قدم علي المبتدا فان قيل ذلك اذا كان نفس الخبر مستحقا للتصدير اما اذا اشتمل علي المستحق لذلك فالواجب تقديم ماله الصدر فى جملته قلنا ذاك اذا كان الخبر جملة نحو زيد أين داره وافعل مع فاعله المستتر ومعموله في حكم المفرد كاسم الفاعل المتعدى قوله (ورفعه الظاهر نزر) قال ابن هشام أي المصرح به أعم من الاسم الظاهر والضمير المنفصل وفهم منه ان رفعه المستتر كثير مطرد والظاهر هنا مثله في قوله فى باب الفاعل فان ظهر قوله (ومتى عاقب فعلا) لم يضبط مظنة حصول المعاقبة وقال الشارح اذا ولى نفيا وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين اه وهل هذا الافعل من اولا فعل فى جميع الاستعمالات الاظهر الثاني وكالنفي النهي والاستفهام كما في التسهيل واعترض بعدم السماع في ذلك وليس موضع قياس واجيب بانه قد استقر ان النهي والاستفهام الانكارى يجريان مجري النفي فى اخوات كان الاربعة والاستثناء وتسويغ مجيء الحال من النكرة فى الفصيح ولم يذكر في الضابط اعتبار موصوف له واعتبره ابن الحاجب والناظم فى التسهيل كما هو ظاهر عبارته وقيل وجه ذلك ليتأتي التفضيل واعترض بانه مجرد

اشد من امتزاج المعطوف والمعطوف عليه كالموصول والصلة والموصوف والصفة فلو جيء بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة لا يكون مضمونها جزء ما توسطت فيه ولا هي حالية ولا اعتراضية تمحضت اجنبيتها ولم يجز الفصل بها ثم نبهت على ما لا يجوز ان يفصل بينه وبين متبوعه فمن ذلك توكيد المؤكد كاكتعين وأبصعين ومنه نعت المبهم كقولى سل ذا الرجل ومنه الصفة اللازمة كالف الاحمر والشعري العبور ومنه المعطوف المتمم ما لا يستغنى عنه من الصفات كقولك ان امرءا ينصح ولا يقبل خاسر فلو جعل خاسر بين ينصح ولا يقبل لم يجز لانهما جزءا صفة لا يستغني عنهما ولا يغنى اولهما عن ثانيهما فلو جاز الاكتفاء بأولهما لم يمتنع الفصل كقول الشاعر

*ان امرءا امن الحوادث جاهل؟
ورجي الخلود كضارب بقداح*

واصل الكلام ان امرءاً امن الحوادث ورجا الخلود ففصل لان أمن الحوادث صالح للاكتفاء بخلاف ينصح من المثال الاول المتقدم ذكره والي نحو ان امرءاً وينصح ولا يقبل خاسر اشرت بقولي او بعضاً التمام دونه عدم لان مجموع ينصح ولا يقبل جزء صفة لا يستغني عنهما ان امرءاً واشرت بقولي او ما بتابعية لفظا لزم الى نحو قولهم ابيض ينق فان ينقا تابعيته لازمة فهو في النعت كالعين في التوكيد فلا يفصل من متبوعه كما لا يفصل ذلك من المؤكد به وكل نعت يلازم النعتية فحكمه حكم ينق ثم نبهت على ان التابع لا يتقدم معموله على المتبوع فلا يقال في نحو هذا رجل يا كل طعامك هذا طعامك رجل يا كل ولا في نحو قمت فضربت زيداً زيداً قمت فضربت وأجاز ذلك الكوفيون ووافقهم الزمخشري في تقديم معمول الصفة علي الموصوف

دعوي وقيل لان الاسماء العاملة لابد لها من الاعتماد واعترض بانه يكفي فيه النفي واجيب بان أفعل لم يقو قوة اسم الفاعل الا ترى انه لا ينصب المفعول به مطلقاً علي الصحيح ولو وجدت شروط رفعه للظاهر بخلاف اسم الفاعل واشتراطه الاجنبية مخالف لاشتراط ابن الحاجب السببية قال ابن الصائغ فان اراد بالاجنبي نفي السببي الذي اتصل بضمير الموصوف كما مثل به في اثناء كلامه من ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فلا شك ان أفعل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لكن هذا القيد كان مستغني عنه بقوله مفضلا علي نفسه باعتبارين وان أراد به نفي السببي الذي للموصوف تعلق ما فليس كذلك بل لابد من أن يكون سببياً بهذا المعني وهو الذي يحمل عليه كلام ابن الحاجب وان يكون أجنبياً بالمعني الاول ليخرج نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه لكن قد قدمنا ان هذا خارج من قيد آخر وانما اشترط ان يكون مفضلا علي نفسه باعتبارين بعد الاتحاد في الذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا أحسن لكل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقاً المقيد تارة بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار وليلا يبقى علي ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن معني التفضيل بالنفي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه وانما اشترط كونه منفيا لكونه ح بمعني الفعل فاحسن عند استيفاء الشروط المتقدمة بعد النفي بمعني حسن لانه اذا استولي النفي على اسم التفضيل توجه النفي الي قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس لكحل عين زيد زائداً علي كحل عين زيد اما بان يساويه او يكون دونه والمساوات ياباها مقام المدح فرجع المعني الي انه حسن الكحل في عين كل احد دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعني حسن فاندفعت مناقشة ابي حيان بأنه اذا وضع الفعل مكان اسم التفضيل تغير المعني وعلم بهذا ان تعليل رفعه في هذه

الصورة بمعاقبته للفعل صحيح ولا يتعين التعليل بعدم امكان جعل الاسم الظاهر مبتدا وأفعل التفضيل خبره ليلا يفصل بين افعل ومن وذلك لا يجوز وانه انما لم يعمل في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد لان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات كما هو الاصل في اسم التفضيل فلا ضعف في معناه التفضيلي فاذا زال بالنسبي له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز اعماله في المظهر وتفصيل المقام يطلب من حاشية الفاكهي قوله (اولي به الفضل) قال ابن هشام الذي يظهر أن اولي هذا لا فعل له لان الفعل المستعمل من هذه العادة وليت المدينة وتوليت امرها وولي زيد عمرا أي جاء بعده ولم يستعمل بمعنى الاحقيقة كما أن قمن واحري بنيا من غير فعل وبهذا يعلم حسن قوله فعلا ولم يقل فعله ولا الفعل ليلا يخرج مثل هذه قوله من الصديق اصله من الفضل بالصديق الا أنه اضيف الفضل اليه للملامسة فصار من فضل الصديق ثم حذف المضاف اليه وقيل من الصديق وأراد بالصديق سيدنا ابا بكر كرم الله وجهه صاحب الصادق المصدوق محمد سيد الانام. عليه افضل الصلاة والسلام. وعلى آله وصحبه الكرام، بلغنا الله ببركتهم المرام، ويسر لنا حسن الختام. بفضله وكرمه: انه ولي ذلك. ومفيض الجود والانعام:

انتهى النصف الاول من حاشية الشيخ ياسين والحمد لله رب العالمين

ويليه النصف الثاني اوله باب النعت

فعلق في انفسهم من قوله تعالى وقل لهم في انفسهم قولا بليغا بصفة القول وغير ماذهب اليه اولى لان التابع لا يتقدم على المتبوع فلا يتقدم معموله وأما في انفسهم فمتعلق نقل والله اعلم

Library of

Princeton University.

Princeton University Library
32101 073506741